



دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"



السجل التاريخي لمعيّار المحاسبة للقطاع العام

- صدر معيار المحاسبة للقطاع العام 41، *الأدوات المالية* في 2022م.
- منذ ذلك الحين، عُدل معيار المحاسبة للقطاع العام بموجب معايير المحاسبة للقطاع العام الآتية:
- معيار المحاسبة للقطاع العام 43، *عقود الإيجار* (2023)
 - معيار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس* (2024)

جدول الفقرات المعدلة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41

الفقرة المُعدلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُدلت بموجبه
2	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
9	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
66	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
67	حُذفت	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
68	حُذفت	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
87	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
156هـ	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
156و	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 31	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 38	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 115	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 117	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 143أ	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 143ب	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 143ج	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 143د	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 143هـ	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 143و	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 143ز	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 143ح	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 143ط	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 143ي	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 143ك	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

41

الفقرة المُعدلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُدلت بموجبه
فقرة إرشادات التطبيق 143ل	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 143م	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 143ن	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 143س	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 143ع	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 143ف	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 143ص	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 143ق	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 143ر	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 143ش	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 143ت	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 143ث	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 143خ	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 143ذ	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 143ض	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 143ظ	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 143غ	فقرة جديدة	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 144	حُذفت	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 145	حُذفت	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 146	حُذفت	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

41

الفقرة المُعدلة	طبيعة التعديل	الإصدار الذي عُدلت بموجبه
فقرة إرشادات التطبيق 147	حُذفت	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 148	حُذفت	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 149	حُذفت	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 150	حُذفت	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 151	حُذفت	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 154	حُذفت	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 155	حُذفت	معييار المحاسبة للقطاع العام 46 (2024)
فقرة إرشادات التطبيق 198	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)
فقرة إرشادات التطبيق 210	عُدل نص الفقرة	معييار المحاسبة للقطاع العام 43 (2023)

الفهرس

الموضوع	الفقرة
تقديم	
الهدف	1
النطاق	8-2
تعريفات	9
الإثبات وإلغاء الإثبات	10-38
الإثبات الأولي	11-10
إلغاء إثبات الأصول المالية	12-34
إلغاء إثبات الالتزامات المالية	35-38
التصنيف	39-56
تصنيف الأصول المالية	39-44
تصنيف الالتزامات المالية	45-46
المشتقات المُدْمَجَة	47-53
إعادة التصنيف	54-56
القياس	57-112
القياس الأولي	57-60
القياس اللاحق للأصول المالية	61-63
القياس اللاحق للالتزامات المالية	64-65
اعتبارات قياس القيمة العادلة	66-68
قياس التكلفة المستنفدة	69-72
الهبوط	73-93
إعادة تصنيف الأصول المالية	94-100
المكاسب والخسائر	101-112
المحاسبة عن التحوط	113-155
الهدف من المحاسبة عن التحوط ونطاقها	113-115
أدوات التحوط	116-121
البند المتحوط لها	122-128
ضوابط التأهل للمحاسبة عن التحوط	129
المحاسبة عن علاقات التحوط المؤهلة	130-145
تحولات لمجموعة من البنود	146-151
خيار تعيين تعرض لمخاطر ائتمانية على أنه مقياس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز	155-152
استثناءات مؤقتة من تطبيق متطلبات محددة للمحاسبة عن التحوط	155-أ155خ
استثناءات مؤقتة إضافية ناشئة عن إحلال معدل الفائدة المرجعي	155-ن155ض
تاريخ السريان وأحكام انتقالية	190-156
تاريخ السريان	157-156
أحكام انتقالية	195-158

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 41 *الأدوات المالية* في الفقرات 1-190. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 41 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3 *السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء* أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 41 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 41 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 41 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس المنشور* من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، وأُقيي على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً. وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

1. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ للتقرير المالي عن الأصول المالية والالتزامات المالية الذي سيعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية في تقويمهم لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للجهة، وتوقيتها وعدم تأكدها.

النطاق

2. يجب على جميع الجهات أن تُطبق هذا المعيار على جميع أنواع الأدوات المالية باستثناء:

أ. تلك الحصص في الجهات المسيطر عليها والجهات الزميلة والمشاريع المشتركة التي تتم المحاسبة عنها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 34، *القوائم المالية المنفصلة* أو معيار المحاسبة للقطاع العام 35، *القوائم المالية الموحدة* أو معيار المحاسبة للقطاع العام 36، *الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة*. ومع ذلك، في بعض الحالات، يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 34 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 35 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 36 من الجهة أو يسمح لها بأن تقوم بالمحاسبة عن الحصص في جهة مسيطر عليها أو جهة زميلة أو مشروع مشترك وفقاً لبعض أو جميع متطلبات هذا المعيار. ويجب على الجهات - أيضاً - أن تطبق هذا المعيار على المشتقات المتعلقة بحصة في جهة مسيطر عليها، أو جهة زميلة، أو مشروع مشترك ما لم تستوف الأداة المشتقة تعريف أداة حقوق ملكية الجهة الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 28، *الأدوات المالية: العرض*.

ب. الحقوق والواجبات بموجب عقود الإيجار التي ينطبق عليها معيار المحاسبة للقطاع العام 43، *عقود الإيجار*. ومع ذلك:

(1) تخضع الذمم المدينة بموجب عقود الإيجار التمويلي (أي صافي الاستثمارات في عقود الإيجار التمويلي) والذمم المدينة بموجب عقود الإيجار التشغيلي المُثبتة من قبل المؤجر لمتطلبات إلغاء الإثبات والهبوط الواردة في هذا المعيار؛ و
(2) تخضع التزامات الإيجار المُثبتة من قبل المستأجر لمتطلبات إلغاء الإثبات الواردة في الفقرة 35 من هذا المعيار؛ و

(3) تخضع المشتقات المُدمجة في عقود الإيجار لمتطلبات المشتقات المُدمجة الواردة في هذا المعيار.

ج. حقوق وواجبات أصحاب العمل بموجب برامج منافع الموظفين، التي ينطبق عليها معيار المحاسبة للقطاع العام 39، *منافع الموظفين*.

د. الأدوات المالية الصادرة من قبل الجهة والتي تستوفي تعريف أداة حقوق الملكية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 28 (بما في ذلك الخيارات ومذكرات حق الاكتتاب) أو

التي يُطلب أن يتم تصنيفها على أنها أداة حقوق ملكية وفقاً للفقرتين 15 و 16 أو الفقرتين 17 و 18 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28. مع ذلك، يجب على حامل مثل أدوات حقوق الملكية تلك أن يطبق هذا المعيار على تلك الأدوات ما لم تستوف الاستثناء الوارد في البند (أ).

هـ. الحقوق والواجبات الناشئة بموجب:

1. عقد تأمين، بخلاف حقوق وواجبات المُصدر الناشئة بموجب عقد تأمين يستوفي تعريف عقد الضمان المالي الوارد في الفقرة 9؛ أو
2. عقد يقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين لأنه يحتوي على خاصية مشاركة اختيارية.

ينطبق هذا المعيار على المشتقة التي تكون مُدمجة في عقد تأمين إذا لم تكن المشتقة نفسها عقد تأمين (انظر الفقرات 47-53 من هذا المعيار، والفقرات 99-110 من إرشادات التطبيق الواردة في ملحق أ من هذا المعيار). تطبق الجهة هذا المعيار على عقود الضمان المالي، لكن يجب عليها أن تطبق معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين إذا اختار المُصدر (الجهة) أن يطبق ذلك المعيار في إثباتها وقياسها. ومع ما ورد في البند (1) أعلاه، يجوز للجهة أن تطبق هذا المعيار على عقود التأمين الأخرى التي تنطوي على تحويل للمخاطر المالية.

و. أي عقد آجل بين جهة مستحوذة وحامل أسهم بائع، لشراء أو بيع عملية مستحوذ عليها، ينتج عنه تجميع عمليات في القطاع العام ينطبق عليه معيار المحاسبة للقطاع العام 40 في تاريخ استحواذ مستقبلي. ولا يجوز أن يتجاوز أجل العقد الآجل الفترة المعقولة التي تُعد ضرورية - عادة - للحصول على أي تصديقات مطلوبة ولإنجاز المعاملة.

ز. ارتباطات القروض بخلاف تلك الموضحة في الفقرة 4. ومع ذلك، يجب على مُصدر ارتباطات القروض أن يطبق متطلبات الهبوط الواردة في هذا المعيار على ارتباطات القروض التي - بخلاف ذلك - لا تقع ضمن نطاق هذا المعيار. وتخضع - أيضاً - جميع ارتباطات القروض لمتطلبات إلغاء الإثبات الواردة في هذا المعيار.

ح. الأدوات المالية والعقود والواجبات بموجب معاملات الدفع على أساس الأسهم التي ينطبق عليها معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول الدفع على أساس الأسهم، باستثناء العقود التي تقع ضمن نطاق الفقرات 5-8 من هذا المعيار والتي ينطبق عليها هذا المعيار.

ط. الحقوق في دفعات لتعويض الجهة عن نفقات مطلوب القيام بها لتسوية التزام تثبته على أنه مخصص وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 19، المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة، أو أثبتت له - في فترة سابقة - مخصصاً وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 19.

ي. الإثبات الأولي والقياس الأولي للحقوق والواجبات بموجب معاملات الإيرادات غير التبادلية، التي ينطبق عليها معيار المحاسبة للقطاع العام 23، الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات) باستثناء ما تم ذكره في الفقرة 6 من إرشادات التطبيق.

ك. الحقوق والواجبات بموجب ترتيبات امتياز تقديم الخدمات التي ينطبق عليها معيار المحاسبة للقطاع العام 32، ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح. ومع ذلك، تخضع الالتزامات المالية المثبتة من قبل المانح بموجب نموذج الالتزام المالي لأحكام إلغاء الإثبات الواردة في هذا المعيار (انظر الفقرات 35-38 من هذا المعيار والفقرات 39-47 من إرشادات التطبيق في ملحق أ).

3. يجب أن تُطبق متطلبات الهبوط الواردة في هذا المعيار على تلك الحقوق الناشئة عن المعاملات التي يشملها نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 9، الإيراد من المعاملات التبادلية ومعيار المحاسبة للقطاع العام 23، الإيراد من المعاملات غير التبادلية والتي ينشأ عنها أدوات مالية، وذلك لأغراض إثبات مكاسب أو خسائر الهبوط.

4. تقع ارتباطات القروض التالية ضمن نطاق هذا المعيار:

(أ) ارتباطات القروض التي تعينها الجهة على أنها التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز (انظر الفقرة 46). يجب على الجهة، التي لها ممارسة سابقة في بيع الأصول الناتجة عن ارتباطات القروض التي تصدرها بعد فترة وجيزة من نشأتها، أن تطبق هذا المعيار على جميع ارتباطات القروض التي تصدرها في الفئة نفسها.

(ب) ارتباطات القروض التي يمكن تسويتها بالصافي نقداً أو بتسليم أو إصدار أداة مالية أخرى. تُعد ارتباطات القروض هذه مشتقات. ولا يُعد ارتباط قرض مُسَوًى بالصافي لمجرد أن القرض يتم دفعه على أقساط (على سبيل المثال، قرض الإنشاء بضمان رهن عقاري والذي يُدفع على أقساط تماشياً مع التقدم في الإنشاء).

(ج) الارتباطات بتقديم قرض بمعدل فائدة أقل من السوق (انظر الفقرة 45(د)).

5. يجب أن يُطبق هذا المعيار على العقود المبرمة لشراء أو بيع بند غير مالي والتي يمكن تسويتها بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى، أو بمبادلة أدوات مالية، كما لو كانت العقود أدوات مالية، باستثناء العقود التي تم الدخول فيها ويستمر الاحتفاظ بها لغرض استلام أو تسليم بند غير مالي وفقاً لمتطلبات الجهة المتوقعة من الشراء أو البيع أو الاستخدام. ومع ذلك، يجب أن يُطبق هذا المعيار على العقود التي تعينها الجهة على أنها تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 6.

6. يجوز أن يتم -بشكل لا رجعة فيه- تعيين عقد لشراء أو بيع بند غير مالي يمكن تسويته بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى، أو بمبادلة أدوات مالية، كما لو كان العقد أداة مالية، على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز حتى لو كان قد تم الدخول فيه لغرض استلام أو تسليم بند غير مالي وفقاً لمتطلبات الجهة المتوقعة من الشراء أو البيع أو الاستخدام. ويكون هذا التعيين

متاحاً - فقط - عند بداية العقد وفقط إذا كان يزيل أو يقلص - بشكل مهم - عدم اتساق الإثبات (يُشار إليه - أحياناً - بلفظ "عدم التماثل المحاسبي") الذي كان سينشأ لولا ذلك عن عدم إثبات ذلك العقد لأنه مستثنى من نطاق هذا المعيار (انظر الفقرة 5).

7. هناك طرق متنوعة يمكن بها تسوية عقد لشراء أو بيع بند غير مالي بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلة أدوات مالية. وتشمل هذه الطرق:

- (أ) عندما تسمح شروط العقد لأي من الطرفين بتسويته بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلة أدوات مالية؛ و
- (ب) عندما تكون إمكانية التسوية بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلة أدوات مالية، غير منصوص عليها صراحة ضمن شروط العقد، ولكن الجهة لها ممارسة في تسوية عقود مشابهة بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلة أدوات مالية (سواءً مع الطرف المقابل أو بالدخول في عقود مقاصة أو ببيع العقد قبل ممارسته أو انقضائه)؛ و
- (ج) عندما تكون للجهة ممارسة، فيما يخص عقوداً مشابهة، في تسلم الأصل محل العقد وبيعه خلال فترة قصيرة بعد التسلم لغرض توليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش ربح المتعامل؛ و
- (د) عندما يكون البند غير المالي الذي هو موضوع العقد قابلاً للتحويل - بسهولة - إلى نقد.

إن العقد الذي ينطبق عليه البند (ب) أو (ج) لا يتم الدخول فيه لغرض استلام أو تسليم بند غير مالي وفقاً لمتطلبات الجهة المتوقعة من الشراء أو البيع أو الاستخدام، ومن ثمّ، فهو يقع ضمن نطاق هذا المعيار. ويتم تقويم العقود الأخرى التي تنطبق عليها الفقرة 5 لتحديد ما إذا كان قد تم الدخول فيها والاستمرار في الاحتفاظ بها لغرض استلام أو تسليم البند غير المالي وفقاً لمتطلبات الجهة المتوقعة من الشراء أو البيع أو الاستخدام، ومن ثمّ، ما إذا كانت تقع ضمن نطاق هذا المعيار.

8. يقع الخيار المكتوب لشراء أو بيع بند غير مالي، والذي يمكن تسويته بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلة أدوات مالية، وفقاً للفقرة 7 (أ) أو 7 (د)، ضمن نطاق هذا المعيار. فمثل هذا العقد لا يمكن الدخول فيه لغرض استلام أو تسليم بند غير مالي وفقاً لمتطلبات الجهة المتوقعة من الشراء أو البيع أو الاستخدام.

تعريفات

9. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها:

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً هي الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الذي يمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث التعثر في السداد لأداة مالية المحتمل وقوعها خلال 12 شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.

التكلفة المُستنفدة للأصل المالي أو الالتزام المالي هي المبلغ الذي يُقاس به الأصل المالي أو الالتزام المالي عند الإثبات الأولي مطروحاً منه دفعات سداد المبلغ الأصلي، ومُضافاً إليه أو مطروحاً منه الاستنفاد التراكمي باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين ذلك المبلغ الأولي والمبلغ في تاريخ الاستحقاق؛ ومُعدلاً، فيما يخص الأصول المالية، بأي مخصص خسارة.

أصل مالي ذو مستوى ائتماني هابط هو الأصل المالي الذي يهبط مستواه الائتماني عندما يكون قد وقع حدث أو أكثر من الأحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المُقدرة من ذلك الأصل المالي. ومن الأدلة على أن الأصل المالي ذو مستوى ائتماني هابط البيانات الممكن رصدها حول الأحداث التالية:

- (أ) صعوبات مالية مهمة للمُصدر أو المُقرض؛ أو
 - (ب) مخالفة للعقد، مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛ أو
 - (ج) أن يكون المقرض (المقرضون) قد يسر على المقرض لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بصعوبات مالية للمقرض، والتي لولاها ما كان المقرض (المقرضون) لينظر في التيسير؛ أو
 - (د) احتمال دخول المقرض في وضع إفلاس أو في شكل آخر من أشكال إعادة التنظيم المالي؛ أو
 - (هـ) اختفاء سوق نشطة لذلك الأصل المالي بسبب صعوبات مالية؛ أو
 - (و) شراء أو استحداث أصل مالي بخصم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة.
- وقد لا يكون من الممكن تحديد حدث واحد منفرد، وبدلاً من ذلك، قد يكون الأثر المجتمع لأحداث عديدة تسبب في جعل الأصول المالية ذات مستوى ائتماني هابط.

الخسائر الائتمانية هي الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للجهة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الجهة استلامها (أي كل العجز النقدي)، مخصوماً بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي (أو معدل الفائدة الفعلي المعدل بالمخاطر الائتمانية للأصول المالية المشتراة أو المُستحدثة ذات المستوى الائتماني الهابط). ويجب على الجهة أن تقدر التدفقات النقدية مع الأخذ في الحسبان جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية (على سبيل المثال، خيار السداد المبكر والتمديد والشراء والخيارات المشابهة) خلال العمر المتوقع لتلك الأداة المالية. يجب أن تتضمن التدفقات النقدية التي يتم أخذها في الحسبان التدفقات النقدية من بيع ضمان رهني مُحفظ به أو تعزيزات ائتمانية أخرى والتي تُعد جزءاً لا يتجزأ من الشروط التعاقدية. وهناك افتراض بأنه يمكن تقدير العمر المتوقع للأداة المالية - بموثوقية. ومع ذلك، ففي تلك الحالات النادرة التي لا يمكن فيها تقدير العمر المتوقع للأداة المالية - بموثوقية، يجب على الجهة أن تستخدم الأجل التعاقدية المتبقي للأداة المالية.

معدل الفائدة الفعلي المعدل بالمخاطر الائتمانية هو المعدل الذي يخضم - تماماً - المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأصل المالي وصولاً إلى التكلفة المُستنفدة للأصل المالي الذي يُعد أصلاً مالياً مُشترى أو مُستحدثاً ذا مستوى ائتماني هابط.

وعند حساب معدل الفائدة الفعلي المعدل بالمخاطر الائتمانية، يجب على الجهة أن تقدر التدفقات النقدية المتوقعة مع الأخذ في الحسبان جميع الشروط التعاقدية للأصل المالي (على سبيل المثال، خيار السداد المبكر والتمديد والشراء والخيارات المشابهة) والخسائر الائتمانية المتوقعة. ويشمل الحساب جميع الأتعاب والنقاط التي يتم دفعها أو استلامها فيما بين أطراف العقد والتي تُعد جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي (انظر الفقرات 156-158 من إرشادات التطبيق)، وتكاليف المعاملة، وجميع العلاوات أو الخصومات الأخرى. وهناك افتراض بأنه يمكن تقدير التدفقات النقدية والعمر المتوقع لمجموعة من الأدوات المالية المتشابهة - بموثوقية. ومع ذلك، ففي تلك الحالات النادرة التي لا يمكن فيها تقدير التدفقات النقدية أو العمر المتبقي للأداة المالية (أو لمجموعة من الأدوات المالية) - بموثوقية، يجب على الجهة أن تستخدم التدفقات النقدية التعاقدية على مدى كامل الأجل التعاقدية للأداة المالية (أو لمجموعة الأدوات المالية).

إلغاء الإثبات هو إزالة أصل مالي أو التزام مالي، تم إثباته - سابقاً، من قائمة المركز المالي للجهة. المشتقة هي أداة مالية أو عقد آخر يقع ضمن نطاق هذا المعيار وتتوفر فيه جميع الخصائص الثلاث التالية:

- (أ) تتغير قيمته استجابة للتغير في معدل فائدة محدد، أو سعر أداة مالية محددة، أو سعر سلعة محددة، أو سعر صرف عملة أجنبية محددة، أو مؤشر لأسعار أو معدلات محددة، أو تصنيف ائتماني أو مؤشر ائتماني محدد، أو متغير آخر محدد، شريطة ألا يكون المتغير في حالة المتغير غير المالي مرتبطاً بطرف في العقد (يُدعى أحياناً "الأساس").
- (ب) لا يتطلب صافي استثمار أولي أو يتطلب صافي استثمار أولي أقل مما يُطلب لأنواع العقود الأخرى التي يُتوقع أن يكون لها استجابة مشابهة للتغيرات في عوامل السوق.
- (ج) تتم تسويته في تاريخ مستقبلي.

توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة هي توزيعات على حملة أدوات حقوق الملكية بما يتناسب مع ما يحوزونه في فئة معينة من رأس المال.

طريقة الفائدة الفعلية هي الطريقة التي تُستخدم في حساب التكلفة المُستنفدة لأصل مالي أو التزام مالي وفي تخصيص وإثبات إيراد الفائدة أو مصروف الفائدة ضمن الفائض أو العجز على مدى الفترة ذات الصلة.

معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخضم - بالضبط - المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأصل المالي أو الالتزام المالي وصولاً إلى إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي أو التكلفة المُستنفدة للالتزام المالي. وعند حساب معدل الفائدة الفعلي، يجب على الجهة أن تقدر التدفقات النقدية المتوقعة مع الأخذ في الحسبان جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية (على سبيل المثال، خيار السداد المبكر والتمديد والشراء والخيارات المشابهة) ولكن لا يجوز لها أن تأخذ في الحسبان الخسائر الائتمانية المتوقعة. ويشمل

الحساب جميع الأتعاب والنقاط التي يتم دفعها أو استلامها فيما بين أطراف العقد والتي تُعد جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي (انظر الفقرات من دليل إرشادات التطبيق 156-158)، وتكاليف المعاملة، وجميع العلاوات أو الحسومات الأخرى. وهناك افتراض بأنه يمكن تقدير التدفقات النقدية والعمر المتوقع لمجموعة من الأدوات المالية المتشابهة بموثوقية. ومع ذلك، ففي تلك الحالات النادرة التي لا يمكن فيها تقدير التدفقات النقدية أو العمر المتوقع للأداة المالية (أو لمجموعة من الأدوات المالية) بموثوقية، فإن الجهة يجب عليها استخدام التدفقات النقدية التعاقدية على مدى كامل الأجل التعاقدى للأداة المالية (أو لمجموعة الأدوات المالية).

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتوسط المرجح للخسائر الائتمانية مع اعتبار أن الأوزان المرجحة هي خطر حدوث تعثر في السداد الخاص بكل خسارة ائتمانية.

عقد الضمان المالي هو العقد الذي يتطلب من المُصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامل العقد عن الخسارة التي يتكبدها بسبب إخفاق مدين معين عن سداد الدفعات عند استحقاقها وفقاً للشروط الأصلية أو المُعدلة لأداة الدين.

التزام مالي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز هو التزام مالي يستوفي أحد الشروط التالية:
(أ) يستوفي تعريف مُحْتَظ بها للمتاجرة.
(ب) يتم تعيينه من قبل الجهة عند الإثبات الأولي على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 46 أو 51.
(ج) يتم تعيينه إما عند الإثبات الأولي أو لاحقاً على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 152.

ارتباط ملزم هو اتفاق ملزم لتبادل كمية محددة من الموارد بسعر محدد في تاريخ أو تواريخ مستقبلية محددة.

معاملة متوقعة هي معاملة مستقبلية لم يتم الارتباط بها ولكن من المتوقع حدوثها.

إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي هي التكلفة المُستنفدة للأصل المالي، قبل تعديلها بأي مخصص خسارة.

نسبة التحوط هي العلاقة بين كمية أداة التحوط وكمية البند المُتحوط له في صورة الترجيح النسبي لكل منهما.

أداة مالية مُحْتَظ بها للمتاجرة هي الأصل المالي أو الالتزام المالي الذي:
(أ) يتم اقتناؤه أو تحمله - بشكل رئيس - لغرض بيعه أو إعادة شرائه في الأجل القريب؛ أو
(ب) يُعد عند إثباته الأولي جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة تُدار معاً ويوجد دليل على أن لها نمطاً فعلياً حديثاً في استلام أرباح قصيرة الأجل منها؛ أو
(ج) يُعد مشتقة (باستثناء المشتقة التي هي عقد ضمان مالي أو أداة تحوط تم تعيينها وفاعلة).

مكسب أو خسارة الهبوط هو المكاسب أو الخسائر التي يتم إثباتها ضمن الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 80 والتي تنشأ عن تطبيق متطلبات الهبوط الواردة في الفقرات 73-93.

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع حالات تعثر السداد الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

مخصص الخسارة هو مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية التي تُقاس وفقاً للفقرة 40، ومن الذمم المدينة بموجب عقود الإيجار، و مبلغ الهبوط المتراكم في قيمة الأصول المالية التي تُقاس وفقاً للفقرة 41 ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من ارتباطات القروض وعقود الضمان المالي.

مكسب أو خسارة التعديل هو المبلغ الناشئ عن تعديل إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي لإظهار التدفقات النقدية التعاقدية التي تمت إعادة التفاوض بشأنها أو تم تعديلها. تعيد الجهة حساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي على أنها القيمة الحالية للمدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأصل المالي الذي تمت إعادة التفاوض بشأنه أو تم تعديله والتي يتم خصمها بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي (أو معدل الفائدة الفعلي الأصلي المعدل بالمخاطر الائتمانية للأصول المالية المشتراة أو المُستَخدَثة ذات المستوى الائتماني الهابط)، أو عند ما يكون منطبقاً، معدل الفائدة الفعلي المُنقَح الذي يتم حسابه وفقاً للفقرة 139. وعند تقدير التدفقات النقدية المتوقعة للأصل المالي، يجب على الجهة أن تأخذ في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأصل المالي (على سبيل المثال، خيار السداد المبكر والشراء والخيارات المشابهة)، ومع ذلك لا يجوز لها أن تأخذ في الاعتبار الخسائر الائتمانية المتوقعة، ما لم يكن الأصل المالي أصلاً مالياً مُشترى أو مُستحدثاً ذا مستوى ائتماني هابط، وفي مثل هذه الحالة، يجب على الجهة أن تأخذ - أيضاً - في الاعتبار الخسائر الائتمانية المتوقعة الأولية التي تم أخذها في الاعتبار عند حساب معدل الفائدة الفعلي الأصلي المعدل بالمخاطر الائتمانية.

تجاوز موعد الاستحقاق يكون الأصل المالي قد تجاوز موعد استحقاقه عندما يكون الطرف المقابل قد أخفق في سداد دفعة في وقت استحقاقها تعاقدياً.

أصل مالي مُشترى أو مُستحدث ذو مستوى ائتماني هابط هو الأصل المالي (أو الأصول المالية) المُشترى أو المُستحدث الذي يُعد ذا مستوى ائتماني هابط عند إثباته الأولي.

تاريخ إعادة التصنيف هو اليوم الأول من أول فترة قوائم مالية بعد إجراء تغيير في نموذج الإدارة ينتج عنه قيام الجهة بإعادة تصنيف الأصول المالية.

الشراء أو البيع بالطريقة العادية هو شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل خلال الإطار الزمني الذي يتحدد عموماً من خلال اللوائح التنظيمية أو العرف السائد في السوق المعنية.

تكاليف المعاملة هي التكاليف الإضافية التي يمكن عزوها - بشكل مباشر - إلى اقتناء أو إصدار أو استبعاد أصل مالي أو التزام مالي (انظر الفقرة 163 من إرشادات التطبيق). والتكلفة الإضافية هي تلك التي لم تكن ستتكبدها الجهة فيما لو لم يتم اقتناء أو إصدار أو استبعاد الأداة المالية.

وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المُعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرِضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام. المصطلحات التالية مُعرّفة إما في معيار المحاسبة للقطاع العام 28، أو في معيار المحاسبة للقطاع العام 30، *الأدوات المالية: الإفصاحات*، أو في معيار المحاسبة للقطاع العام 46، *القياس*: مخاطر الائتمان¹، مخاطر العملة، القيمة العادلة، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، أداة حقوق الملكية، الأصل المالي¹، الأداة المالية، الالتزام المالي، الأداة القابلة للبيع.

الإثبات وإلغاء الإثبات

الإثبات الأولي

10. يجب على الجهة أن تثبت أصلاً مالياً أو التزاماً مالياً في قائمة مركزها المالي عندما، وفقط عندما، تصبح الجهة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة (انظر الفقرتين 15 و 16 من إرشادات التطبيق). وعندما تثبت الجهة أصلاً مالياً - لأول مرة، يجب عليها أن تصنفه وفقاً للفقرات 39-44 وأن تقيسه وفقاً للفقرتين 57 و 59. وعندما تثبت الجهة التزاماً مالياً - لأول مرة، يجب عليها أن تصنفه وفقاً للفقرتين 45 و 46 وأن تقيسه وفقاً للفقرة 57.

الشراء أو البيع بالطريقة العادية للأصول المالية

11. يجب إثبات الشراء أو البيع بالطريقة العادية للأصول المالية، وإلغاء إثباته، حسبما يكون منطبقاً، باستخدام المحاسبة على أساس تاريخ المتاجرة أو المحاسبة على أساس تاريخ التسوية (انظر الفقرات 17-20 من إرشادات التطبيق).

إلغاء إثبات الأصول المالية

12. يتم تطبيق الفقرات 13-20 من هذا المعيار والفقرات 15 و 16 و 21-38 من إرشادات التطبيق في القوائم المالية الموحدة على المستوى الموحد. وبالتالي، تقوم الجهة أولاً بتوحيد جميع جهاتها المسيطر عليها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 35، ثم تطبق تلك الفقرات على الجهة

¹ استُخدِم هذا المصطلح (كما هو معرف في معيار المحاسبة للقطاع العام 30) في متطلبات عرض آثار التغيرات في مخاطر الائتمان على الالتزامات المالية التي تم تعيينها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز (انظر الفقرة 108 من هذا المعيار).

الاقتصادية الناتجة.

13. قبل تقويم ما إذا كان وبأي قدر يُعد إلغاء الإثبات مناسباً بموجب الفقرات 14-20، تحدد الجهة ما إذا كانت تلك الفقرات ينبغي أن يتم تطبيقها على جزء من أصل مالي (أو جزء من مجموعة من الأصول المالية المتشابهة) أو على أصل مالي (أو مجموعة من الأصول المالية المتشابهة) بأكمله، وفقاً لما يلي:

(أ) يتم تطبيق الفقرات 14-20 على جزء من أصل مالي (أو جزء من مجموعة من الأصول المالية المتشابهة) إذا، وفقط إذا، كان الجزء الذي يجري النظر في إلغاء إثباته يستوفي أحد الشروط الثلاثة التالية:

(1) أن يشتمل الجزء - فقط - على تدفقات نقدية محددة - بشكل حصري - من أصل مالي (أو مجموعة من الأصول المالية المتشابهة). فعلى سبيل المثال، عندما تدخل الجهة في متاجرة منفصلة بمعدل الفائدة، والتي يحصل الطرف المقابل بموجبها على الحق في التدفقات النقدية للفائدة، وليس في التدفقات النقدية للمبلغ الأصلي من أداة الدين، فعندئذٍ يتم تطبيق الفقرات 14-20 على التدفقات النقدية للفائدة.

(2) أن يشتمل الجزء - فقط - على نصيب متناسب (تناسبي) - تماماً - من التدفقات النقدية من أصل مالي (أو مجموعة من الأصول المالية المتشابهة). فعلى سبيل المثال، عندما تدخل الجهة في ترتيب يحصل الطرف المقابل بموجبه على الحقوق في نصيب تبلغ نسبته 90 في المائة من جميع التدفقات النقدية لأداة دين، فعندئذٍ يتم تطبيق الفقرات 14-20 على نسبة 90 في المائة من تلك التدفقات النقدية. وإذا كان هناك أكثر من طرف مقابل، فلا يُطلب من كل طرف أن يكون لديه نصيب متناسب من التدفقات النقدية شريطة أن يكون لدى الجهة المحولة نصيب متناسب - تماماً.

(3) أن يشتمل الجزء - فقط - على نصيب متناسب (تناسبي) - تماماً - من التدفقات النقدية المحددة - بشكل حصري - من أصل مالي (أو مجموعة من الأصول المالية المتشابهة). فعلى سبيل المثال، عندما تدخل الجهة في ترتيب يحصل الطرف المقابل بموجبه على الحقوق في نصيب تبلغ نسبته 90 في المائة من التدفقات النقدية للفائدة من أصل مالي، فعندئذٍ يتم تطبيق الفقرات 14-20 على نسبة 90 في المائة من تلك التدفقات النقدية للفائدة. وإذا كان هناك أكثر من طرف مقابل، فلا يُطلب من كل طرف أن يكون لديه نصيب متناسب من التدفقات النقدية المحددة - بشكل حصري - شريطة أن يكون لدى الجهة المحولة نصيب متناسب - تماماً.

(ب) في جميع الحالات الأخرى، يتم تطبيق الفقرات 14-20 على الأصل المالي بأكمله (أو مجموعة من الأصول المالية المتشابهة بأكملها). فعلى سبيل المثال، عندما تحول الجهة (1) الحقوق في أول أو آخر 90 في المائة من المتحصلات النقدية من أصل مالي (أو مجموعة من الأصول المالية)، أو (2) الحقوق في 90 في المائة من التدفقات النقدية من مجموعة من الذمم المدينة، ولكنها تقدم ضماناً بتعويض المشتري عن أية خسائر ائتمانية

حتى 8 في المائة من المبلغ الأصلي للذمم المدينة، فعندئذٍ يتم تطبيق الفقرات 14-20 على الأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية المتشابهة) بأكمله.

في الفقرات 14-23، يشير مصطلح "الأصل المالي" إمّا إلى جزء من أصل مالي (أو جزء من مجموعة من الأصول المالية المتشابهة) كما هو مُحدد في البند (أ) أعلاه أو، بخلاف ذلك، إلى أصل مالي (أو مجموعة من الأصول المالية المتشابهة) بأكمله.

14. يجب على الجهة أن تلغي إثبات الأصل المالي عندما، وفقط عندما:

(أ) ينقضي أجل الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو يتم التنازل عن تلك الحقوق، أو

(ب) تحول الأصل المالي كما هو موضح في الفقرتين 15 و 16 ويكون التحويل مؤهلاً للإلغاء الإثبات وفقاً للفقرة 17.

(انظر الفقرة 11 فيما يخص المبيعات بالطريقة العادية للأصول المالية).

15. تحول الجهة أصلاً مالياً عندما، وفقط عندما، تقوم بأحد الأمرين التاليين:

(أ) تحول الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو
(ب) تبقي على الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، ولكنها تتحمل واجباً تعاقدياً بأن تدفع التدفقات النقدية إلى مستلم واحد أو أكثر في ترتيب يستوفي الشروط الواردة في الفقرة 16.

16. عندما تبقي الجهة على الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من أصل مالي ("الأصل الأصلي")، ولكنها تتحمل واجباً تعاقدياً بأن تدفع تلك التدفقات النقدية إلى جهة واحدة أو أكثر ("المستلمين النهائيين")، فإن الجهة تعالج المعاملة على أنها تحويل أصل مالي إذا، وفقط إذا، أُسْتُوفيت جميع الشروط الثلاث التالية:

(أ) ألا يكون على الجهة واجب بأن تدفع مبالغ إلى مستلمين نهائيين ما لم تحصّل مبالغ مُعادلة لها من الأصل الأصلي. ولا يخلّ بهذا الشرط السلف قصيرة الأجل المقدمة من الجهة مع الحق في الاسترداد الكامل للمبلغ المُقرَض زائد الفائدة المستحقة بمعدلات السوق.

(ب) أن يُحظر على الجهة بموجب شروط عقد التحويل بيع أو رهن الأصل الأصلي، بخلاف ما يُعد ضماناً للمستلمين النهائيين مقابل الواجب بأن تدفع لهم التدفقات النقدية.

(ج) أن يكون على الجهة واجب بأن ترسل أي تدفقات نقدية تحوّّلها نيابة عن المستلمين النهائيين دون تأخير ذي أهمية نسبية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يكون للجهة حق في إعادة استثمار مثل تلك التدفقات النقدية، باستثناء الاستثمارات في النقد ومُعادلات النقد (كما هي مُعرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 2، قائمة التدفقات النقدية) خلال فترة التسوية القصيرة من تاريخ التحصيل إلى تاريخ الإرسال المطلوب إلى المستلمين النهائيين، وأن يتم تمرير الفائدة المكتسبة على مثل تلك الاستثمارات إلى المستلمين النهائيين.

17. عندما تحول الجهة أصلًا ماليًا (انظر الفقرة 15)، يجب عليها تقويم القدر الذي أبقت به على مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي. وفي هذه الحالة:

(أ) إذا حولت الجهة ما يقارب جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي، فيجب على الجهة أن تلغي إثبات الأصل المالي وأن تثبت - بشكل منفصل - أي حقوق وواجبات أنشئت أو أُبقي عليها في التحويل على أنها أصول أو التزامات.

(ب) إذا أبقت الجهة على ما يقارب جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي، فيجب على الجهة أن تستمر في إثبات الأصل المالي.

(ج) إذا لم تقم الجهة بتحويل، ولا بالإبقاء على، ما يقارب جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي، فيجب على الجهة أن تحدد ما إذا كانت قد أبقت على السيطرة على الأصل المالي. وفي هذه الحالة:

(1) إذا لم تكن الجهة قد أبقت على السيطرة، فيجب عليها أن تلغي إثبات الأصل المالي وأن تثبت - بشكل منفصل - أي حقوق وواجبات أنشئت أو أُبقي عليها في التحويل، على أنها أصول أو التزامات.

(2) إذا كانت الجهة قد أبقت على السيطرة، فيجب عليها أن تستمر في إثبات الأصل المالي بقدر ارتباطها المستمر بالأصل المالي (انظر الفقرة 27).

18. يتم تقويم تحويل المخاطر والمنافع (انظر الفقرة 17) من خلال المقارنة بين تعرض الجهة، قبل التحويل وبعده، للتقلب في مبالغ وتوقيت صافي التدفقات النقدية للأصل المُحول. فتكون الجهة قد أبقت على ما يقارب جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي إذا لم يتغير - بشكل جوهري - تعرضها للتقلب في القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية من الأصل المالي نتيجة التحويل (على سبيل المثال، نظرا لأن الجهة قد باعت أصلًا ماليًا يخضع لاتفاق بأن تعيد شراءه بسعر ثابت أو بسعر البيع زائدًا عائد المقرض). وتكون الجهة قد حولت ما يقارب جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي إذا لم يعد تعرضها لمثل هذا التقلب جوهريًا بالنسبة إلى مجموع التقلب في

القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بالأصل المالي (على سبيل المثال، نظراً لأن الجهة قد باعت أصلًا ماليًا يخضع - فقط - لخيار بأن تعيد شراءه بالقيمة العادلة له في وقت إعادة الشراء أو لأن الجهة قد حولت نصيباً متناسباً - تماماً - من التدفقات النقدية من أصل مالي أكبر وذلك في ترتيب يستوفي الشروط الواردة في الفقرة 16، مثل المشاركة من الباطن في تقديم قرض).

19. في الغالب، سيكون واضحاً ما إذا كانت الجهة قد حولت ما يقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية، أو أنها أبقت عليها، ولن تكون هناك حاجة لإجراء أية عمليات حسابية. وفي حالات أخرى، سيكون من الضروري حساب ومقارنة تعرض الجهة للتقلب في القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية قبل التحويل وبعده. ويتم إجراء العملية الحسابية والمقارنة باستخدام معدل فائدة مناسب من بين معدلات الفائدة السوقية الحالية على أنه معدل الخصم. وتؤخذ في الحسبان جميع التقلبات المحتملة - بشكل معقول - في صافي التدفقات النقدية، مع إعطاء وزن أكبر لتلك النتائج التي من المرجح بدرجة أكبر أن تحدث.

20. يعتمد تحديد ما إذا كانت الجهة قد أبقت على السيطرة على الأصل المُحول (انظر الفقرة 17(ج)) على قدرة المحول إليه على بيع الأصل. فإذا كان لدى المحول إليه القدرة العملية على بيع الأصل بأكمله إلى طرف ثالث غير ذي علاقة وكان قادراً على ممارسة تلك القدرة من جانب واحد وبدون الحاجة إلى فرض قيود إضافية على التحويل، فإن الجهة لا تكون قد أبقت على السيطرة. أما في جميع الحالات الأخرى، فإن الجهة تكون قد أبقت على السيطرة.

التحويلات المؤهلة للإلغاء الإثبات

21. إذا حولت الجهة أصلًا ماليًا في تحويل مؤهل للإلغاء إثبات الأصل بأكمله وأبقت على الحق في خدمة الأصل المالي مقابل أتعاب، فيجب عليها أن تثبت إمّا أصل خدمة أو التزام خدمة مقابل عقد الخدمة ذلك. فإذا كان من غير المتوقع للأتعاب التي سيتم استلامها أن تعوض الجهة -بشكل كافٍ- عن أداء الخدمة، فيجب أن يُثبت التزام خدمة بقيمته العادلة مقابل واجب الخدمة. وإذا كان من المتوقع للأتعاب التي سيتم استلامها أن تكون أكثر من التعويض الكافي مقابل الخدمة، فيجب أن يُثبت أصل خدمة مقابل حق الخدمة بمبلغ يتم تحديده على أساس تخصيص القيمة الدفترية للأصل المالي الأكبر وفقاً للفقرة 24.

22. إذا تم، نتيجة للتحويل، إلغاء إثبات أصل مالي بأكمله ولكن نتج عن التحويل حصول الجهة على أصل مالي جديد أو تحمل التزام مالي جديد أو التزام خدمة، فيجب على الجهة أن تثبت الأصل المالي الجديد أو الالتزام المالي الجديد أو التزام الخدمة بالقيمة العادلة.

23. عند إلغاء إثبات أصل مالي بأكمله، فإن الفرق بين:

(أ) القيمة الدفترية (مقاسة في تاريخ إلغاء الإثبات) وبين

(ب) العوض المُستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه مطروحاً منه أي التزام جديد تم تحمله)

يجب أن يُثبت ضمن الفائض أو العجز.

24. إذا كان الأصل المُحول يُعد جزءاً من أصل مالي أكبر (على سبيل المثال، عندما تُحول الجهة التدفقات النقدية للفائدة والتي تُعد جزءاً من أداة دين، انظر الفقرة 13(أ)) وكان الجزء المُحول مؤهلاً للإلغاء إثبات الأصل بأكمله، فيجب أن تُخصَّص القيمة الدفترية السابقة للأصل المالي الأكبر بين الجزء الذي سيتم الاستمرار في إثباته والجزء الذي يتم إلغاء إثباته، على أساس القيم العادلة النسبية لهذين الجزأين في تاريخ التحويل. ولهذا الغرض، يجب أن يُعالج أصل الخدمة الذي تم الإبقاء عليه على أنه جزء سيتم الاستمرار في إثباته. أمّا الفرق بين:

(أ) القيمة الدفترية (مقاسة في تاريخ إلغاء الإثبات) المُخصصة للجزء الذي تم إلغاء إثباته، وبين

(ب) العوض المُستلم مقابل الجزء الذي تم إلغاء إثباته (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه مطروحاً منه أي التزام جديد تم تحمله).

فيجب أن يُثبت ضمن الفائض أو العجز.

25. عندما تقوم الجهة بتخصيص القيمة الدفترية السابقة للأصل المالي الأكبر بين الجزء الذي سيتم الاستمرار في إثباته والجزء الذي يتم إلغاء إثباته، فيجب أن تُقاس القيمة العادلة للجزء الذي سيتم الاستمرار في إثباته. وعندما تكون للجهة سوابق من بيع أجزاء مشابهة للجزء الذي سيتم الاستمرار في إثباته أو عندما توجد معاملات أخرى في السوق لمثل تلك الأجزاء، فإن الأسعار الحديثة للمعاملات الفعلية توفر أفضل تقدير لقيمتها العادلة. وعندما لا توجد أي عروض أسعار أو معاملات حديثة في السوق لدعم القيمة العادلة للجزء الذي سيتم الاستمرار في إثباته، فإن أفضل تقدير للقيمة العادلة يكون هو الفرق بين القيمة العادلة للأصل المالي الأكبر ككل والعوض المُستلم من

المحول إليه مقابل الجزء الذي يتم إلغائه إثباته.

التحويلات غير المؤهلة للإلغاء للإثبات

26. إذا لم ينتج عن التحويل إلغاء الإثبات لأن الجهة قد أبقت على ما يقارب جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المُحول، فيجب على الجهة أن تستمر في إثبات الأصل المُحول بأكمله ويجب أن تثبت التزاماً مالياً مقابل العوض المُستلم. وفي الفترات اللاحقة، يجب على الجهة أن تثبت أي إيراد من الأصل المُحول وأي مصروف تم تكبده على الالتزام المالي.

الارتباط المستمر بالأصول المُحوّلة

27. إذا لم تقم الجهة بتحويل، ولا بالإبقاء على، ما يقارب جميع مخاطر ومنافع ملكية أصل مُحول، وأبقت على السيطرة على الأصل المُحول، فإن الجهة تستمر في إثبات الأصل المُحول بقدر ارتباطها المستمر به. وقدّر ارتباط الجهة المستمر بالأصل المُحول هو قدر تعرضها للتغيرات في قيمة الأصل المُحول. فعلى سبيل المثال:

(أ) عندما يكون ارتباط الجهة المستمر في شكل ضمان الأصل المُحول، فإن مقدار ارتباط الجهة المستمر يكون هو (1) مبلغ الأصل أو (2) الحد الأقصى لمبلغ العوض المُستلم والذي يمكن أن تُطالب الجهة برده ("مبلغ الضمان")، أيهما أقل.

(ب) عندما يكون ارتباط الجهة المستمر في شكل خيار مكتوب أو مُشترى (أو كليهما) على الأصل المُحول، فإن مقدار ارتباط الجهة المستمر يكون هو مبلغ الأصل المُحول الذي يمكن للجهة أن تعيد شراءه. ومع ذلك، ففي حالة خيار بيع مكتوب على أصل يُقاس بالقيمة العادلة، يقتصر مقدار ارتباط الجهة المستمر على القيمة العادلة للأصل المُحول أو سعر ممارسة الخيار، أيهما أقل (انظر الفقرة 34 من إرشادات التطبيق).

(ج) عندما يكون ارتباط الجهة المستمر في شكل خيار يتم تسويته نقداً أو متطلب مماثل على الأصل المُحول، فإن مقدار ارتباط الجهة المستمر يُقاس بالطريقة نفسها التي تنتج عن الخيارات التي لا يتم تسويتها نقداً كما هي موضحة في البند (ب) أعلاه.

28. عندما تستمر الجهة في إثبات أصل بمقدار ارتباطها المستمر به، فإن الجهة تثبت - أيضاً - التزاماً مرتبطاً به. وبالرغم من متطلبات القياس الأخرى الواردة في هذا المعيار، فإن الأصل المُحول

والالتزام المرتبط به يُقاسان على أساس يعكس الحقوق والواجبات التي أبقت عليها الجهة. ويتم قياس الالتزام المرتبط بالأصل بطريقة يكون فيها صافي القيمة الدفترية للأصل المُحول والالتزام المرتبط به:

(أ) هو التكلفة المُستنفدة للحقوق والواجبات التي أبقت عليها الجهة، إذا كان الأصل المُحول يُقاس بالتكلفة المُستنفدة، أو

(ب) مساوياً للقيمة العادلة للحقوق والواجبات التي أبقت عليها الجهة عندما تُقاس على أساس أنها قائمة بذاتها، إذا كان الأصل المُحول يُقاس بالقيمة العادلة.

29. يجب على الجهة أن تستمر في إثبات أي إيراد ناشئ عن الأصل المُحول بمقدار ارتباطها المستمر به ويجب أن تثبت أي مصروف يتم تكبده على الالتزام المرتبط به.

30. لغرض القياس اللاحق، تتم المحاسبة عن التغيرات المثبتة في القيمة العادلة للأصل المُحول والالتزام المرتبط به بشكل متسق فيما بينهما وفقاً للفقرة 101، ولا يجوز إجراء مقاصة بينهما.

31. إذا كان ارتباط الجهة المستمر هو بجزء - فقط - من أصل مالي (على سبيل المثال، عندما تبقى الجهة على خيار لإعادة شراء جزء من الأصل المُحول، أو تبقى على حصة متبقية لا ينتج عنها الإبقاء على ما يقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية مع إبقاء الجهة على السيطرة)، فإن الجهة تقوم بتخصيص القيمة الدفترية السابقة للأصل المالي بين ذلك الجزء الذي تستمر في إثباته بموجب الارتباط المستمر، والجزء الذي لم تعد تُثبته وذلك على أساس القيم العادلة النسبية لهذين الجزأين في تاريخ التحويل. ولهذا الغرض، تنطبق متطلبات الفقرة 25، أمّا الفرق بين:

(أ) القيمة الدفترية (مقاسة في تاريخ إلغاء الإثبات) المخصصة للجزء الذي لم يعد مثبتاً وبين
(ب) العوض المُستلم مقابل الجزء الذي لم يعد مثبتاً،

فيجب أن يُثبت ضمن الفائض أو العجز.

32. إذا تم قياس الأصل المُحول بالتكلفة المُستنفدة، فإن الالتزام المرتبط بذلك الأصل المُحول لا ينطبق عليه الخيار الوارد في هذا المعيار الذي يسمح بتعيين التزام مالي على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.

جميع التحويلات

33. إذا تم الاستمرار في إثبات أصل مُحول، فلا يجوز إجراء مقاصة بين الأصل والالتزام المرتبط به. وبالمثل، لا يجوز للجهة أن تجري مقاصة بين أي إيراد ناشئ عن الأصل المُحول وأي مصروف تم تكبده على الالتزام المرتبط به (انظر الفقرة 47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28).

34. إذا قدم المُحول ضماناً رهنيّاً غير نقدي (مثل أدوات دين أو حقوق ملكية) إلى المُحول إليه، فإن المحاسبة عن الضمان الرهني من قبل المُحول والمُحول إليه تعتمد على ما إذا كان المُحول إليه لديه الحق في بيع الضمان الرهني أو إعادة رهنه وعلى ما إذا كان المُحول قد تعثر في السداد. ويجب على المُحول والمُحول إليه المحاسبة عن الضمان الرهني كما يلي:

(أ) إذا كان لدى المُحول إليه الحق بموجب عقد أو عرف في بيع الضمان الرهني أو إعادة رهنه، فيجب حينئذٍ على المُحول أن يعيد تصنيف ذلك الأصل في قائمة مركزه المالي (على سبيل المثال، على أنه أصل مُقار أو أدوات حقوق ملكية مرهونة أو ذمة مدينة عن إعادة شراء) بشكل منفصل عن الأصول الأخرى.

(ب) إذا باع المُحول إليه ضماناً مرهوناً عنده، فيجب عليه أن يثبت المتحصلات من البيع والتزاماً مقاساً بالقيمة العادلة مقابل واجبه برد الضمان الرهني.

(ج) إذا تعثر المُحول في السداد بموجب شروط العقد ولم يعد له الحق في استرداد الضمان الرهني، فيجب عليه أن يلغي إثبات الضمان الرهني، ويجب على المُحول إليه أن يثبت الضمان الرهني على أنه أصل له يُقاس أولاً بالقيمة العادلة، أو أن يلغي إثبات واجبه برد الضمان الرهني إذا كان قد قام بالفعل ببيع الضمان.

(د) باستثناء ما هو منصوص عليه في البند (ج)، يجب على المُحول أن يستمر في تسجيل الضمان الرهني على أنه أصل له، ولا يجوز للمُحول إليه إثبات الضمان الرهني على أنه أصل.

إلغاء إثبات الالتزامات المالية

35. يجب على الجهة أن تُزيل الالتزام المالي (أو جزءاً منه) من قائمة مركزها المالي عندما، وفقط عندما، يتم إطفاءه - أي عندما يتم الوفاء بالواجب المحدد في العقد أو التنازل عنه أو إلغاؤه أو ينقضي أجله.

36. يجب أن تتم المحاسبة عن المُبادلة التي تتم بين مقترض ومقرض حاليين لأدوات دين تختلف في شروطها - إلى حد كبير - على أنها إطفاء للالتزام المالي الأصلي وإثبات لالتزام مالي جديد. وبالمثل، يجب المحاسبة عن التعديل الجوهرية في شروط التزام مالي قائم أو جزء منه (سواءً كان السبب في ذلك يُعزى إلى ضائقة مالية تواجه المدين أم لا) على أنه إطفاء للالتزام المالي الأصلي وإثبات

للتزام مالي جديد

37. يجب أن يُثبت ضمن الفائض أو العجز الفرق بين القيمة الدفترية للتزام مالي (أو جزء منه) يتم إطفائه أو تحويله إلى طرف آخر والعوض المدفوع، بما في ذلك أي أصول غير نقدية يتم تحويلها أو التزامات يتم تحملها. وإذا تم التنازل عن واجب من قبل المقرض أو تم تحمله من قبل طرف ثالث كجزء من معاملة غير تبادلية، فإن الجهة تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 23.

38. إذا أعادت الجهة شراء جزء من التزام مالي، فيجب على الجهة تخصيص القيمة الدفترية السابقة للتزام المالي بين الجزء الذي سيتم الاستمرار في إثباته والجزء الذي يتم إلغائه إثباته وذلك بالاستناد إلى القيم العادلة النسبية لهذين الجزأين في تاريخ إعادة الشراء. ويجب يُثبت - ضمن الفائض أو العجز - الفرق بين (أ) القيمة الدفترية المخصصة للجزء الملغى إثباته و(ب) العوض المدفوع، بما في ذلك أي أصول غير نقدية محولة أو التزامات متحملة، مقابل الجزء الملغى إثباته.

التصنيف

تصنيف الأصول المالية

39. ما لم تنطبق الفقرة 44، يجب على الجهة أن تصنف الأصول المالية على أنها تُقاس لاحقاً بالتكلفة المُستنفدة، أو بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية، أو بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، على أساس كل مما يلي:

(أ) نموذج الجهة لإدارة الأصول المالية، و

(ب) خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي.

40. يجب قياس الأصل المالي بالتكلفة المستنفدة إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:

(أ) أن يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج إدارة هدفه هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحقيق

تدفقات نقدية تعاقدية، و

(ب) أن ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تُعد -

فقط - دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

تقدم الفقرات 48-88 من إرشادات التطبيق إرشادات بشأن كيفية تطبيق هذه الشروط.

41. يجب قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:

(أ) أن يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج إدارة يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.

(ب) أن ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تُعد - فقط - دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

تقدم الفقرات 48-88 من إرشادات التطبيق إرشادات بشأن كيفية تطبيق هذه الشروط.

42. لغرض تطبيق الفقرتين 40 (ب) و 41(ب) :

(أ) يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الإثبات الأولي. وتقدم الفقرة 64 من إرشادات التطبيق إرشادات إضافية حول معنى المبلغ الأصلي.

(ب) تتكون الفائدة من عوض مقابل القيمة الزمنية للنقود ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح. وتقدم الفقرات 63 و 67-71 من إرشادات التطبيق إرشادات إضافية حول معنى الفائدة، بما في ذلك معنى القيمة الزمنية للنقود.

43. يجب قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز ما لم يُقاس بالتكلفة المُستنفدة وفقاً للفقرة 40 أو بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41. ومع ذلك، يجوز للجهة أن تقوم باختيار لا رجعة فيه عند الإثبات الأولي لاستثمارات معينة في أدوات حقوق الملكية - كانت سيتم خلاف ذلك قياسها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز - لعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية (انظر الفقرتين 106-107).

خيار تعيين أصل مالي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز

44. بالرغم مما هو منصوص عليه في الفقرات 39-43، يجوز للجهة، عند الإثبات الأولي، أن تُعيّن - بشكل لا رجعة فيه - أصلاً مالياً على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص - بشكل مهم - عدم اتساق في القياس أو الإثبات (يشار إليه أحياناً بلفظ

"عدم التماثل المحاسبي" كان سينشأ لولا ذلك عن قياس الأصول أو الالتزامات أو إثبات المكاسب والخسائر منها على أسس مختلفة (انظر الفقرات 91-94 من إرشادات التطبيق).

تصنيف الالتزامات المالية

45. يجب على الجهة أن تصنف جميع الالتزامات المالية على أنها تُقاس لاحقاً بالتكلفة المُستنفدة، باستثناء ما يلي:

(أ) الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز. يجب قياس مثل هذه الالتزامات، بما في ذلك المشتقات التي هي التزامات، لاحقاً بالقيمة العادلة.
(ب) الالتزامات المالية التي تنشأ عندما لا يتأهل تحويل أصل مالي لإلغاء الإثبات أو عندما ينطبق منهج الارتباط المستمر. تنطبق الفقرتان 26 و 28 على قياس مثل تلك الالتزامات المالية.

(ج) عقود الضمان المالي. بعد الإثبات الأولي، يجب على مُصدر مثل ذلك العقد (ما لم تنطبق الفقرة 45 (أ) أو (ب)) أن يقيسه لاحقاً بأحد المبلغين التاليين أيهما أكبر:
(1) مبلغ مخصص الخسارة الذي يتم تحديده وفقاً للفقرات 73-93؛ و
(2) المبلغ الذي تم إثباته بشكل أولي (انظر الفقرة 57) مطروحاً منه، حينما يكون ذلك مناسباً، المبلغ التراكمي للاستنفاد الذي يتم إثباته وفقاً لمبادئ معيار المحاسبة للقطاع العام 9.

(د) الارتباطات بتقديم قرض بمعدل فائدة أقل من سعر السوق. يجب على مُصدر مثل ذلك الارتباط (ما لم تنطبق الفقرة 45 (أ)) أن يقيسه لاحقاً بأحد المبلغين التاليين أيهما أكبر:
(1) مبلغ مخصص الخسارة الذي يتم تحديده وفقاً للفقرات 73-93؛ و
(2) المبلغ الذي تم إثباته بشكل أولي (انظر الفقرة 57) مطروحاً منه، حينما يكون مناسباً، المبلغ التراكمي للاستنفاد الذي يتم إثباته وفقاً لمبادئ معيار المحاسبة للقطاع العام 9.

(هـ) العوض المحتمل الذي تم إثباته من قبل الجهة المستحوذة ضمن تجميع عمليات في القطاع العام ينطبق عليه معيار المحاسبة للقطاع العام 40. يجب أن يتم لاحقاً قياس مثل هذا العوض المحتمل بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات ضمن الفائض أو العجز.

خيار تعيين التزام مالي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز

46. يجوز للجهة، عند الإثبات الأولي، أن تُعَيّن -بشكل لا رجعه فيه- التزاماً مالياً على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز عندما يكون مسموحاً بذلك بموجب الفقرة 51، أو عندما ينتج عن القيام بذلك معلومات أكثر ملاءمة، إمّا بسبب أنه:

(أ) يزيل أو يقلص -بشكل مهم- عدم اتساق في القياس أو الإثبات (يشار إليه أحياناً بلفظ "عدم التماثل المحاسبي") كان سينشأ لولا ذلك عن قياس الأصول أو الالتزامات أو إثبات المكاسب والخسائر منها على أسس مختلفة (انظر الفقرات 91-94 من إرشادات التطبيق)؛
أو

(ب) تتم إدارة مجموعة من الالتزامات المالية أو من الأصول المالية والالتزامات المالية ويتم تقويم أدائها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو للاستثمار، ويتم داخلياً تقديم المعلومات بشأن المجموعة على ذلك الأساس إلى كبار موظفي إدارة الجهة (كما هم مُعرفين في معيار المحاسبة للقطاع العام 20، الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة)، على سبيل المثال، الهيئة الحاكمة والرئيس التنفيذي للجهة (انظر الفقرات 95-98 من إرشادات التطبيق).

المشتقات المُدَمَّجة

47. المشتقة المُدَمَّجة هي مكون في عقد مختلط يتضمن أيضاً مضيفاً غير مشتق — وهو ما يؤدي إلى أن بعض التدفقات النقدية للأداة المُجمعة تتقلب بطريقة تشبه المشتقة القائمة بذاتها. وتتسبب المشتقة المُدَمَّجة في تعديل بعض أو جميع التدفقات النقدية، التي بخلاف ذلك كان سيتطلبها العقد وفقاً لمعدل فائدة ثابت، أو سعر أداة مالية، أو سعر سلعة، أو سعر صرف عملة أجنبية، أو مؤشر أسعار أو معدلات، أو تصنيف ائتماني أو مؤشر ائتماني، أو متغير آخر، شريطة أنه في حالة المتغير غير المالي ألا يكون ذلك المتغير مرتبطاً بطرف في العقد. ولا تُعد المشتقة التي تكون مرتبطة بأداة مالية ولكن يمكن تعاقدياً تحويلها - بشكل مستقل - عن تلك الأداة، أو لها طرف مقابل مختلف، مشتقة مُدَمَّجة، ولكنها تُعد أداة مالية منفصلة

العقود المختلطة ذات الأصول المالية المضيفة

48. إذا كان العقد المختلط يتضمن مضيفاً هو أصل يقع ضمن نطاق هذا المعيار، فيجب على الجهة أن

تطبق المتطلبات الواردة في الفقرات 39-44 على العقد المختلط بكامله.

العقود المختلطة الأخرى

49. إذا كان العقد المختلط يتضمن مضيّفاً ليس أصلاً واقعاً ضمن نطاق هذا المعيار، فيجب فصل المشتقة المُدمّجة عن المضيف والمحاسبة عنها على أنها مشتقة بموجب هذا المعيار إذا، وفقط إذا:

(أ) لم تكن الخصائص الاقتصادية للمشتقة المُدمّجة ومخاطرها مرتبطة - بشكل وثيق - بالخصائص الاقتصادية للمضيف ومخاطره (انظر الفقرتان 103 و 106)؛ و

(ب) كانت أية أداة منفصلة، لها نفس شروط المشتقة المُدمّجة، ستستوفي تعريف المشتقة؛

9

(ج) لم يتم قياس العقد المختلط بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن الفائض أو العجز (أي أنه لا يتم فصل المشتقة المدمجة في التزام مالي مقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز).

50. إذا تم فصل مشتقة مُدمّجة، فيجب المحاسبة عن العقد المضيف وفقاً للمعايير المناسبة. ولا يتناول هذا المعيار ما إذا كان يجب عرض المشتقة المُدمّجة بشكل منفصل في قائمة المركز المالي.

51. بالرغم مما هو منصوص عليه في الفقرتين 49 و 50، فإن العقد إذا كان يتضمن واحدةً أو أكثر من المشتقات المُدمّجة والمضيف ليس أصلاً واقعاً ضمن نطاق هذا المعيار، يجوز للجهة أن تُعيّن العقد المختلط بأكمله على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إلا إذا:

(أ) كانت المشتقة أو المشتقات المُدمّجة لا تعدّل - بشكل مهم - التدفقات النقدية، التي بخلاف ذلك كان سيتطلبها العقد؛ أو

(ب) كان واضحاً بقليل من التحليل، أو بدون أي تحليل على الإطلاق، عندما يتم - لأول مرة - أخذ أداة مختلطة مشابهة في الحسبان، أنه يُحظر فصل المشتقة (أو المشتقات) المُدمّجة، مثل خيار السداد المبكر المُدمج في قرض يسمح لحامله بأن يسدد القرض مبكراً مقابل ما يقارب تكلفته المُستنفدة.

52. إذا كانت الجهة مُطالبَة بموجب هذا المعيار بأن تفصل مشتقة مُدمّجة عن مضيفها، ولكنها غير

قادرة على قياس المشتقة المُدَمَّجة بشكل منفصل سواءً عند اقتنائها أو في نهاية فترة القوائم المالية اللاحقة، فيجب عليها أن تُعَيَّن العقد المختلط بكامله على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.

53. إذا كانت الجهة غير قادرة على قياس القيمة العادلة لمشتقة مُدَمَّجة - بموثوقية - على أساس أحكامها وشروطها، فإن القيمة العادلة للمشتقة المُدَمَّجة تكون هي الفرق بين القيمة العادلة للعقد المختلط والقيمة العادلة للمضيف. وإذا كانت الجهة غير قادرة على قياس القيمة العادلة للمشتقة المُدَمَّجة باستخدام هذه الطريقة، فتطبق عندئذ الفقرة 52 ويتم تعيين العقد المختلط على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.

إعادة التصنيف

54. عندما، وفقط عندما، تقوم الجهة بتغيير نموذجها لإدارة الأصول المالية، فيجب عليها أن تعيد تصنيف جميع الأصول المالية المتأثرة وفقاً للفقرات 39-43. انظر الفقرات 94-100، و 111-113، و 220-221 من إرشادات التطبيق للاطلاع على إرشادات إضافية بشأن إعادة تصنيف الأصول المالية.

55. لا يجوز للجهة أن تعيد تصنيف أي التزام مالي.

56. لا تُعد التغييرات التالية في الظروف إعادة تصنيف لأغراض الفقرتين 54-55:

- (أ) بند كان يُعد - في السابق - أداة تحوط تم تعيينها وفاعلة في تحوط لتدفقات نقدية أو تحوط لصافي استثمار، ثم لم يعد مؤهلاً لمعالجته على هذا النحو؛ و
- (ب) بند يصبح أداة تحوط تم تعيينها وفاعلة في تحوط لتدفقا نقدية أو تحوط لصافي استثمار؛⁹
- (ج) التغييرات في القياس وفقاً للفقرات 152-155.

القياس

القياس الأولي

57. باستثناء الذمم المدينة قصيرة الأجل والذمم الدائنة قصيرة الأجل التي تقع ضمن نطاق الفقرة 60، يجب على الجهة، عند الإثبات الأولي، أن تقيس الأصل المالي أو الالتزام المالي بقيمته العادلة

مضافاً إليها أو مطروحاً منها، في حالة أصل مالي أو التزام مالي ليس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، تكاليف المعاملة التي يمكن عزوها - بشكل مباشر - إلى اقتناء أو إصدار الأصل المالي أو الالتزام المالي.

58. مع ذلك، إذا كانت القيمة العادلة للأصل المالي أو الالتزام المالي، عند الإثبات الأولي، تختلف عن سعر المعاملة، فيجب على الجهة أن تطبق الفقرة 117 من إرشادات التطبيق.

59. عندما تستخدم الجهة المحاسبة على أساس تاريخ التسوية لأصل يُقاس لاحقاً بالتكلفة المُستنفدة، فإن الأصل يتم إثباته بشكل أولي بقيمته العادلة في تاريخ المتاجرة (انظر الفقرات 17-20 من إرشادات التطبيق).

60. بالرغم من المتطلب الوارد في الفقرة 57، يجوز للجهة، عند الإثبات الأولي، أن تقيس الذمم المدينة قصيرة الأجل والذمم الدائنة قصيرة الأجل بمبلغ الفاتورة الأصلي إذا كان أثر الخصم ليس ذي أهمية نسبية.

القياس اللاحق للأصول المالية

61. بعد الإثبات الأولي، يجب على الجهة أن تقيس الأصل المالي وفقاً للفقرات 39-44 بما يلي:

- (أ) التكلفة المُستنفدة؛ أو
- (ب) القيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية؛ أو
- (ج) القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.

62. يجب على الجهة أن تطبق متطلبات الهبوط الواردة في الفقرات 73-93 على الأصول المالية التي تُقاس بالتكلفة المُستنفدة وفقاً للفقرة 40 وعلى الأصول المالية التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41.

63. يجب على الجهة أن تطبق متطلبات المحاسبة عن التحوط الواردة في الفقرات 137-143 (والفقرات 99-105 من معيار المحاسبة للقطاع العام 29، الأدوات المالية: الإثبات والقياس، إذا كانت منطبقة، للمحاسبة عن تحوط القيمة العادلة لتحوط محفظة من مخاطر معدل الفائدة) على

الأصل المالي الذي يتم تعيينه على أنه بند مُتحوط له².

القياس اللاحق للالتزامات المالية

64. بعد الإثبات الأولي، يجب على الجهة أن تقيس الالتزام المالي وفقاً للفقرات 45-46.

65. يجب على الجهة أن تطبق متطلبات المحاسبة عن التحوط الواردة في الفقرات 137-143 (والفقرات 99-105 من معيار المحاسبة للقطاع العام 29، إذا كانت منطبقة، للمحاسبة عن تحوط القيمة العادلة لتحوط محفظة من مخاطر معدل الفائدة) على الالتزام المالي الذي يتم تعيينه على أنه بند مُتحوط له.

اعتبارات قياس القيمة العادلة

66. عند تحديد القيمة العادلة لأصل مالي أو التزام مالي لأغراض تطبيق هذا المعيار أو معيار المحاسبة للقطاع العام 28 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 30، يجب على الجهة أن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 والفقرات 143-143أ غ من إرشادات التطبيق في ملحق أ.

67. [حذفت].

68. [حذفت].

قياس التكلفة المُستنفدة

الأصول المالية

طريقة الفائدة الفعلية

² وفقاً للفقرة 179، يجوز للجهة أن تختار، على أنه سياستها المحاسبية، الاستمرار في تطبيق متطلبات المحاسبة عن التحوط الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 29 بدلاً من المتطلبات الواردة في الفقرات من 113 إلى 155 من هذا المعيار. إذا قامت الجهة بهذا الاختيار، فإن الإشارات الواردة في هذا المعيار إلى متطلبات معينة للمحاسبة عن التحوط في الفقرات من 113 إلى 155 ليست ذات صلة. وبدلاً من ذلك، تطبق الجهة المتطلبات ذات الصلة للمحاسبة عن التحوط الواردة في المعيار المحاسبة للقطاع العام 29.

69. يجب حساب إيراد الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية (انظر الفقرة 9 من هذا المعيار والفقرات 156-162 من إرشادات التطبيق). ويجب حسابه بتطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي باستثناء:

(أ) الأصول المالية المشتراة أو المُستَحْدَثَة ذات المستوى الائتماني الهابط. فيما يخص تلك الأصول المالية، يجب على الجهة أن تطبق معدل الفائدة الفعلي المعدل بالمخاطر الائتمانية على التكلفة المُستنفدة للأصل المالي ابتداءً من الإثبات الأولي.

(ب) الأصول المالية التي لا تُعد أصولاً ماليةً مشتراة أو مُستَحْدَثَة ذات مستوى ائتماني هابط، ولكنها أصبحت لاحقاً أصولاً ماليةً ذات مستوى ائتماني هابط. فيما يخص تلك الأصول المالية، يجب على الجهة أن تطبق معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المُستنفدة للأصل المالي في فترات القوائم المالية اللاحقة.

70. يجب على الجهة التي تقوم في فترة قوائم مالية، بحساب إيراد الفائدة بتطبيق طريقة الفائدة الفعلية على التكلفة المُستنفدة للأصل المالي وفقاً للفقرة 69(ب)، أن تقوم في فترات القوائم المالية اللاحقة بحساب إيراد الفائدة بتطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية إذا تحسنت المخاطر الائتمانية على الأداة المالية بحيث لم يعد الأصل المالي ذا مستوى ائتماني هابط وأمكن ربط التحسن -بشكل موضوعي- بحدث وقع بعد أن تم تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرة 69(ب) (مثل تحسن في التصنيف الائتماني للمقترض).

تعديل التدفقات النقدية التعاقدية

71. عندما تتم إعادة التفاوض بشأن التدفقات النقدية التعاقدية لأصل مالي، أو عندما يتم تعديلها لسبب آخر ولا ينتج عن إعادة التفاوض أو التعديل إلغاء إثبات ذلك الأصل المالي وفقاً لهذا المعيار، فيجب على الجهة أن تعيد حساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي ويجب أن تثبت مكسباً أو خسارة من التعديل. ويجب إعادة حساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي على أنه القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية التي تمت إعادة التفاوض بشأنها أو تم تعديلها والتي يتم خصمها بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي (أو معدل الفائدة الفعلي المعدل بالمخاطر الائتمانية للأصول المالية المشتراة أو المُستَحْدَثَة ذات المستوى الائتماني الهابط)، أو حينما يكون منطبقاً، معدل الفائدة الفعلي المُنقح محسوباً وفقاً للفقرة 139. وتؤدي أي تكاليف أو أتعاب يتم تكبدها إلى تعديل القيمة الدفترية للأصل المالي المعدل، ويتم استنفادها على مدى الأجل المتبقي للأصل المالي المعدل.

72. يجب على الجهة أن تخفّض -بشكل مباشر- إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي عندما لا يكون لديها توقعات معقولة باسترداد الأصل المالي بأكمله أو استرداد جزء منه. ويشكل الشطب حدث إلغاء الإثبات (انظر الفقرة 37(ص) من إرشادات التطبيق).

التغييرات في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لإحلال معدل الفائدة المرجعي

72أ. يجب على الجهة أن تطبق الفقرات 72ب - 72هـ على الأصل المالي أو الالتزام المالي إذا، وفقط إذا، تغير أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية لذلك الأصل المالي أو الالتزام المالي نتيجة لإحلال معدل الفائدة المرجعي. ولهذا الغرض، يشير مصطلح "إحلال معدل الفائدة المرجعي" إلى الإحلال العام على مستوى السوق لمعدل الفائدة المرجعي على النحو الموضح في الفقرة 155ب.

72ب. قد يتغير أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي أو الالتزام المالي:
(أ) عن طريق تعديل الشروط التعاقدية التي تم تحديدها عند الإثبات الأولي للأداة المالية (على سبيل المثال، تعديل الشروط التعاقدية لاستبدال معدل الفائدة المرجعي بمعدل مرجعي بديل)؛ و/أو
(ب) بطريقة لم يتم مراعاتها - أو لم يتم النص عليها - في الشروط التعاقدية عند الإثبات الأولي للأداة المالية، دون تعديل الشروط التعاقدية (على سبيل المثال، تغيير طريقة احتساب معدل الفائدة المرجعي دون تعديل الشروط التعاقدية)؛ و/أو
(ج) بسبب تفعيل شرط تعاقدى قائم (على سبيل المثال، بدء العمل بشرط احتياطي قائم).

72ج. كوسيلة عملية، يجب على الجهة أن تطبق فقرة إرشادات التطبيق 160 للمحاسبة عن التغيير الذي يتطلبه إحلال معدل الفائدة المرجعي في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية لأصل مالي أو التزام مالي. وتنطبق هذه الوسيلة العملية فقط على مثل هذه التغييرات وفقط إلى الحد الذي يتطلب به إحلال معدل الفائدة المرجعي التغيير (انظر أيضا الفقرة 72هـ). ولهذا الغرض، فإن التغيير في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية يكون مطلوباً بموجب إحلال معدل الفائدة المرجعي إذا، وفقط إذا، أُستوفيا كلا الشرطين الآتيين:
(أ) أن يكون التغيير ضرورياً باعتباره نتيجة مباشرة لإحلال معدل الفائدة المرجعي؛ و

(ب) أن يكون الأساس الجديد لتحديد التدفقات النقدية التعاقدية مكافئاً اقتصادياً الأساس السابق (أي، الأساس الذي يسبق التغيير مباشرة).

72د. من أمثلة التغييرات التي ينشأ عنها أساس جديد لتحديد التدفقات النقدية التعاقدية مكافئاً اقتصادياً الأساس السابق (أي الأساس الذي يسبق التغيير مباشرة):

(أ) استبدال معدل الفائدة المرجعي الحالي المستخدم لتحديد التدفقات النقدية التعاقدية لأصل مالي أو التزام مالي بمعدل مرجعي بديل - أو تنفيذ مثل هذا الإحلال لمعدل الفائدة عن طريق تغيير الطريقة المستخدمة لاحتساب معدل الفائدة المرجعي - بإضافة فرق ثابت ضروري للتعويض عن الاختلاف في الأساس بين معدل الفائدة المرجعي الحالي والمعدل المرجعي البديل؛ و

(ب) التغييرات في فترة إعادة التعيين أو تواريخ إعادة التعيين أو عدد الأيام بين تواريخ دفع الفائدة لغرض تنفيذ إحلال معدل الفائدة المرجعي؛ و

(ج) إضافة شرط احتياطي إلى الشروط التعاقدية للأصل المالي أو الالتزام المالي للتمكن من تنفيذ أي من التغييرين الموضحين في (أ) و (ب) أعلاه.

72هـ. إذا أجريت تغييرات في الأصل المالي أو الالتزام المالي إضافة إلى التغييرات التي يتطلبها إحلال معدل الفائدة المرجعي في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية المطلوبة، فيجب على الجهة أن تطبق أولاً الوسيلة العملية الواردة في الفقرة 72ج على التغييرات التي يتطلبها إحلال معدل الفائدة المرجعي. ويجب على الجهة بعد ذلك أن تطبق المتطلبات المنطبقة الواردة في هذا المعيار على أي تغييرات إضافية لا تنطبق عليها الوسيلة العملية. وإذا لم ينتج عن التغيير الإضافي إلغاء إثبات لأصل مالي أو الالتزام المالي، فيجب على الجهة أن تطبق الفقرة 71 أو فقرة إرشادات التطبيق 161، حسبما يكون منطبقاً، للمحاسبة عن ذلك التغيير الإضافي. وإذا نتج عن التغيير الإضافي إلغاء إثبات الأصل المالي أو الالتزام المالي، فيجب على الجهة أن تطبق متطلبات إلغاء الإثبات.

الهبوط

إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة

المنهج العام

73. يجب على الجهة أن تثبت مخصص خسارة مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصل المالي الذي يُقاس وفقاً للفقرتين 40 و 41 ، أو من ذمة مدينة بموجب عقد إيجار، أو من ارتباط قرض وعقد ضمان مالي، والتي تنطبق عليها متطلبات الهبوط في القيمة وفقاً للفقرات 2(ز) أو 45(ج) أو 45(د).

74. يجب على الجهة أن تطبق متطلبات الهبوط لإثبات وقياس مخصص خسارة للأصول المالية التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41. ومع ذلك، يجب أن يتم إثبات مخصص الخسارة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية ولا يجوز أن يُخفض من القيمة الدفترية للأصل المالي في قائمة المركز المالي.

75. مع مراعاة الفقرات 85-88، يجب على الجهة، في كل تاريخ قوائم مالية، أن تقيس مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الائتمانية على تلك الأداة المالية قد زادت - بشكل مهم - منذ الإثبات الأولي.

76. إن الهدف من متطلبات الهبوط هو إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لجميع الأدوات المالية التي حدثت زيادات مهمة في مخاطرها الائتمانية منذ الإثبات الأولي - سواء تم تقويمها على أساس فردي أو جماعي - مع الأخذ في الحسبان جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة، بما في ذلك تلك التي تكون مستشفرة للمستقبل.

77. مع مراعاة الفقرات 85-88، إذا لم تكن المخاطر الائتمانية في تاريخ القوائم المالية على أداة مالية قد زادت - بشكل مهم - منذ الإثبات الأولي، فيجب على الجهة أن تقيس مخصص الخسارة لتلك الأداة المالية بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً.

78. فيما يخص ارتباطات القروض وعقود الضمان المالي، ولأغراض تطبيق متطلبات الهبوط، يجب اعتبار التاريخ الذي تصبح فيه الجهة طرفاً في ارتباط لا رجعة فيه هو تاريخ الإثبات الأولي.

79. إذا كانت الجهة قد قامت بقياس مخصص الخسارة لأداة مالية بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في فترة القوائم المالية السابقة، ولكنها قررت في تاريخ القوائم المالية الحالي أن الفقرة 75 لم تعد مستوفاة، فيجب على الجهة أن تقيس مخصص الخسارة بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً في تاريخ القوائم المالية الحالي.

80. يجب على الجهة أن تثبت ضمن الفائض أو العجز، على أنه مكسب أو خسارة هبوط، مبلغ الخسائر

الائتمانية المتوقعة (أو مبلغ عكس القيد) المطلوب لتعديل مخصص الخسارة في تاريخ القوائم المالية إلى المبلغ المطلوب إثباته وفقاً لهذا المعيار.

تحديد الزيادات المهمة في المخاطر الائتمانية

81. في كل تاريخ قوائم مالية، يجب على الجهة أن تقوّم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على أداة مالية قد زادت - بشكل مهم - منذ الإثبات الأولي. وعند إجراء التقويم، يجب على الجهة أن تستخدم التغير في مخاطر التعثر في السداد الواقعة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية بدلاً من التغير في مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة. ولإجراء ذلك التقويم، يجب على الجهة أن تقارن مخاطر التعثر في السداد الواقعة على الأداة المالية كما هي في تاريخ القوائم المالية مع مخاطر التعثر في السداد الواقعة على الأداة المالية كما هي في تاريخ الإثبات الأولي وأن تأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والمؤيدة، المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، التي تُعد مؤشراً على حدوث زيادات مهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي.

82. يجوز للجهة أن تفترض أن المخاطر الائتمانية على الأداة المالية لم تزداد - بشكل مهم - منذ الإثبات الأولي إذا حُدّد أن الأداة المالية عليها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ القوائم المالية (انظر الفقرات 186 - 188 من إرشادات التطبيق)

83. إذا أتيحت معلومات مستشفرة للمستقبل معقولة ومؤيدة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، فلا يجوز للجهة أن تعتمد - فقط - على معلومات عن تجاوز موعد الاستحقاق عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت - بشكل مهم - منذ الإثبات الأولي. ومع ذلك، عندما لا تُتاح معلومات تتسم بكونها مستشفرة للمستقبل أكثر من كونها متعلقة بوضع تجاوز موعد الاستحقاق (سواءً على أساس فردي أو جماعي) بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، يجوز للجهة أن تستخدم معلومات عن تجاوز موعد الاستحقاق لتحديد ما إذا كانت قد حدثت زيادات مهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي. وبغض النظر عن الطريقة التي تقوّم بها الجهة الزيادات المهمة في المخاطر الائتمانية، فهناك افتراض يمكن دحضه بأن المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد زادت - بشكل مهم - منذ الإثبات الأولي عندما تتجاوز الدفعات التعاقدية موعد استحقاقها بما يزيد عن 30 يوماً. وتستطيع الجهة دحض هذا الافتراض إذا كان لدى الجهة معلومات معقولة ومؤيدة، متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، تدل على أن المخاطر الائتمانية لم تزداد - بشكل مهم - منذ الإثبات

الأولي حتى ولو كانت الدفعات التعاقدية قد تجاوزت موعد استحقاقها بما يزيد عن 30 يوماً. وعندما تحدد الجهة أنه كانت هناك زيادات مهمة في المخاطر الائتمانية قبل أن تتجاوز الدفعات التعاقدية موعد استحقاقها بما يزيد عن 30 يوماً، فلا ينطبق عندئذ الافتراض الممكن دحضه

الأصول المالية المعدلة

84. إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية من أصل مالي قد تمت إعادة التفاوض بشأنها أو تم تعديلها ولم يتم إلغاء إثبات الأصل المالي، فيجب على الجهة أن تقوّم ما إذا كانت هناك زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية للأداة المالية وفقاً للفقرة 75 من خلال مقارنة:

(أ) مخاطر التعثر في السداد الواقعة في تاريخ القوائم المالية (بالاستناد إلى الشروط التعاقدية المعدلة)؛ و

(ب) مخاطر التعثر في السداد الواقعة عند الإثبات الأولي (بالاستناد إلى الشروط التعاقدية الأصلية غير المعدلة).

الأصول المالية المشتراة أو المُستَحْدَثَة ذات المستوى الائتماني الهابط

85. بالرغم مما هو منصوص عليه في الفقرتين 75 و77، يجب على الجهة في تاريخ القوائم المالية أن تثبت - فقط - التغيرات التراكمية في الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منذ الإثبات الأولي على أنها مخصص خسارة للأصول المالية المشتراة أو المُستَحْدَثَة ذات المستوى الائتماني الهابط.

86. في كل تاريخ قوائم مالية، يجب على الجهة أن تثبت ضمن الفائض أو العجز مبلغ التغير في الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر على أنه مكسب أو خسارة هبوط. ويجب على الجهة أن تثبت التغيرات الإيجابية في الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر على أنها مكسب هبوط، حتى ولو كانت الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر أقل من مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تم تضمينها في التدفقات النقدية المُقدَّرة عند الإثبات الأولي

منهج مبسط للذمم المدينة

87. بالرغم مما هو منصوص عليه في الفقرتين 75 و77، يجب على الجهة أن تقيس - دائماً - مخصص الخسارة بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لما يلي:

(أ) الذمم المدينة التي تنتج عن معاملات تبادلية تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع

العام 9 وعملیات غير تبادلية تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 23.

(ب) الذمم المدينة بموجب عقود الإيجار التي تنتج عن معاملات تقع ضمن نطاق معيار

المحاسبة للقطاع العام 43، إذا اختارت الجهة، على أنها سياستها المحاسبية، أن تقيس

مخصص الخسارة بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. ويجب أن

تُطبق تلك السياسة المحاسبية على جميع الذمم المدينة بموجب عقود الإيجار، ولكن يجوز

تطبيقها - بشكل منفصل - على الذمم المدينة بموجب عقود الإيجار التمويلي وعقود

الإيجار التشغيلي.

88. يجوز للجهة أن تختار سياستها المحاسبية للذمم المدينة التجارية والذمم المدينة بموجب عقود

الإيجار بشكل مستقل عن بعضها البعض.

89. لا تنطبق المتطلبات المتعلقة بالأصول المالية المُشترَأة أو المُستَحْدَثَة ذات المستوى الائتماني

الهابط (انظر الفقرات 9 و85 إلى 86) على الذمم المدينة قصيرة الأجل.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

90. يجب على الجهة أن تقيس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأداة المالية بطريقة تظهر:

(أ) مبلغاً غير متحيز مرجح احتمالته، ويتم تحديده عن طريق تقويم نطاق من النتائج الممكنة؛

(ب) القيمة الزمنية للنقود؛ و

(ج) المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما في

تاريخ القوائم المالية بشأن الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات بشأن الظروف

الاقتصادية المستقبلية.

91. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، لا يلزم الجهة - بالضرورة - أن تحدد كل تصور محتمل. ومع

ذلك، يجب عليها أن تأخذ في الحسبان خطر أو احتمال أن تحدث خسارة ائتمانية من خلال إظهار أثر

احتمال حدوث خسارة ائتمانية واحتمال عدم حدوث خسارة ائتمانية، حتى ولو كان احتمال حدوث

خسارة ائتمانية منخفضاً جداً.

92. إن الحد الأقصى للفترة التي يجب أخذها في الحسبان عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هو

الحد الأقصى للفترة التعاقدية (بما في ذلك خيارات التمديد) التي تكون الجهة معرضة على مدارها للمخاطر الائتمانية وليس أية فترة أطول من ذلك، حتى ولو كانت تلك الفترة الأطول متفقة مع ممارسة الأعمال.

93. ومع ذلك، تتضمن بعض الأدوات المالية كلاً من قرض ومكون ارتباط لم يتم سحبه، والقدرة التعاقدية للجهة على طلب السداد وإلغاء الارتباط الذي لم يتم سحبه لا تجعل تعرض الجهة للخسائر الائتمانية قاصراً على فترة الإشعار التعاقدية. وفيما يخص مثل تلك الأدوات المالية، وحدها دون غيرها، يجب على الجهة أن تقيس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار الفترة التي من المتوقع أن تكون الجهة معرضة خلالها للخسائر الائتمانية والتي لن يتم فيها تقليل الخسائر الائتمانية المتوقعة بإجراءات لإدارة المخاطر الائتمانية، حتى ولو امتدت تلك الفترة إلى ما بعد الحد الأقصى للفترة التعاقدية.

إعادة تصنيف الأصول المالية

94. إذا أعادت الجهة تصنيف أصول مالية وفقاً للفقرة 54، فيجب عليها أن تطبق إعادة التصنيف - بأثر مستقبلي - من تاريخ إعادة التصنيف. ولا يجوز للجهة أن تعدل أي مكاسب أو خسائر (بما في ذلك مكاسب أو خسائر الهبوط) أو فائدة تم إثباتها - سابقاً. وتبين الفقرات 95-100 المتطلبات لإعادة التصنيف.

95. إذا أعادت الجهة تصنيف أصل مالي من صنف القياس بالتكلفة المُستنفدة إلى صنف القياس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، فيتم قياس قيمته العادلة في تاريخ إعادة التصنيف. ويتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناشئة عن الفرق بين التكلفة المُستنفدة السابقة للأصل المالي والقيمة العادلة ضمن الفائض أو العجز.

96. إذا أعادت الجهة تصنيف أصل مالي من صنف القياس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إلى صنف القياس بالتكلفة المُستنفدة، فإن قيمته العادلة في تاريخ إعادة التصنيف تصبح إجمالي قيمته الدفترية الجديدة. (انظر الفقرة 221 من إرشادات التطبيق للاطلاع على إرشادات بشأن تحديد معدل الفائدة الفعلي ومخصص الخسارة في تاريخ إعادة التصنيف).

97. إذا أعادت الجهة تصنيف أصل مالي من صنف القياس بالتكلفة المُستنفدة إلى صنف القياس

بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية، فيتم قياس قيمته العادلة في تاريخ إعادة التصنيف. ويتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناشئة عن الفرق بين التكلفة المُستنفدة السابقة للأصل المالي والقيمة العادلة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية. ولا يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجةً لإعادة التصنيف (انظر الفقرة 220 من إرشادات التطبيق).

98. إذا أعادت الجهة تصنيف أصل مالي من صنف القياس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية إلى صنف القياس بالتكلفة المُستنفدة، فيتم إعادة تصنيف الأصل المالي بقيمته العادلة في تاريخ إعادة التصنيف. ومع ذلك، تتم إزالة المكسب أو الخسارة التراكمية التي تم إثباتها - سابقاً - ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية ويتم تعديلها مقابل القيمة العادلة للأصل المالي في تاريخ إعادة التصنيف. ونتيجةً لذلك، يتم قياس الأصل المالي في تاريخ إعادة التصنيف كما لو أنه كان يُقاس دائماً بالتكلفة المُستنفدة. ويؤثر هذا التعديل على صافي الأصول/حقوق الملكية ولكنه لا يؤثر على الفائض أو العجز ولذلك فهو ليس تعديل إعادة تصنيف (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 1، عرض القوائم المالية). ولا يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجةً لإعادة التصنيف. (انظر الفقرة 220 من إرشادات التطبيق).

99. إذا أعادت الجهة تصنيف أصل مالي من صنف القياس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إلى صنف القياس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية، فإنه يُستمر في قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة. (انظر الفقرة 221 من إرشادات التطبيق للاطلاع على إرشادات بشأن تحديد معدل الفائدة الفعلي ومخصص الخسارة في تاريخ إعادة التصنيف).

100. إذا أعادت الجهة تصنيف أصل مالي من صنف القياس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية إلى صنف القياس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، فإنه يُستمر في قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة. وتتم إعادة تصنيف المكسب أو الخسارة التراكمية التي تم إثباتها - سابقاً - ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية من صافي الأصول/حقوق الملكية إلى الفائض أو العجز على أنه تعديل إعادة تصنيف في تاريخ إعادة التصنيف (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 1).

المكاسب والخسائر

101. يجب إثبات مكسب أو خسارة من الأصل المالي أو الالتزام المالي، الذي يُقاس بالقيمة العادلة، ضمن الفائض أو العجز ما لم:

(أ) يكن جزء من علاقة تحوط (انظر الفقرات 137-143، وإذا كانت منطبقة، الفقرات 99-105 من معيار المحاسبة للقطاع العام 29 للمحاسبة عن تحوط القيمة العادلة لمحفظه تحوط من مخاطر معدل الفائدة)؛ أو

(ب) يكن استثماراً في أدوات حقوق ملكية وتكون الجهة قد اختارت أن تعرض المكاسب والخسائر من ذلك الاستثمار ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106؛ أو

(ج) يكن التزاماً مالياً تم تعيينه على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز والجهة مطالبة بأن تعرض آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 108؛ أو

(د) يكن أصلاً مالياً يُقاس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41 والجهة مطالبة بأن تثبت بعض التغيرات في القيمة العادلة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 111.

102. يتم إثبات توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة ضمن الفائض أو العجز فقط عندما:

(أ) يتأكد حق الجهة في تسلم دفعة من توزيعات الأرباح؛ و

(ب) يكون من المحتمل أن تتدفق إلى الجهة المنافع الاقتصادية المرتبطة بتوزيعات الأرباح؛ و

(ج) يكون من الممكن قياس مبلغ توزيعات الأرباح - بموثوقية.

103. يجب إثبات مكسب أو خسارة من الأصل المالي الذي يُقاس بالتكلفة المُستنفدة والذي لا يُعد جزء من علاقة تحوط (انظر الفقرات 137-143، وإذا كانت منطبقة، الفقرات 99-105 من معيار المحاسبة للقطاع العام 29 للمحاسبة عن تحوط القيمة العادلة لتحوط محفظة من مخاطر معدل الفائدة) ضمن الفائض أو العجز عندما يتم إلغاء إثبات الأصل المالي أو إعادة تصنيفه وفقاً للفقرة 95 أو من خلال عملية الاستنفاد أو لإثبات مكاسب أو خسائر الهبوط. ويجب على الجهة أن تطبق الفقرتين 95 و 97 إذا أعادت تصنيف أصول مالية من صنف القياس بالتكلفة المُستنفدة. ويجب إثبات مكسب أو خسارة من الالتزام المالي الذي يُقاس بالتكلفة المُستنفدة والذي لا يُعد جزء من علاقة تحوط (انظر الفقرات 137-143، وإذا كانت منطبقة، الفقرات 99-105 من معيار المحاسبة

للقطاع العام 29 للمحاسبة عن تحوط القيمة العادلة لتحوط محفظة من مخاطر معدل الفائدة) ضمن الفائض أو العجز عندما يتم إلغاء إثبات الالتزام المالي ومن خلال عملية الاستنفاد. (انظر الفقرة 224 من إرشادات التطبيق للاطلاع على إرشادات بشأن مكاسب أو خسائر تحويل العملات الأجنبية).

104. يجب إثبات مكسب أو خسارة من الأصول المالية أو الالتزامات المالية، التي هي بنود مُتحوط لها ضمن علاقة تحوط، وفقاً للفقرات 137-143، وإذا كانت منطبقة، الفقرات 99-105 من معيار المحاسبة للقطاع العام 29 للمحاسبة عن تحوط القيمة العادلة لتحوط محفظة من مخاطر معدل الفائدة.

105. إذا أثبتت الجهة أصولاً مالية باستخدام المحاسبة على أساس تاريخ التسوية (انظر الفقرة 11 من هذا المعيار، والفقرتين 17 و20 من إرشادات التطبيق)، فإنه فيما يخص الأصول التي تُقاس بالتكلفة المُستنفدة، لا يتم إثبات أي تغيير في القيمة العادلة للأصل الذي سيتم استلامه خلال الفترة ما بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية. ومع ذلك، فإنه فيما يخص الأصول التي تُقاس بالقيمة العادلة، يجب إثبات التغيير في القيمة العادلة ضمن الفائض أو العجز أو ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية، بحسب ما هو مناسب وفقاً للفقرة 101. ويجب اعتبار تاريخ المتاجرة هو تاريخ الإثبات الأولي لأغراض تطبيق متطلبات الهبوط.

الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية

106. عند الإثبات الأولي، يجوز للجهة أن تقوم باختيار لا رجعة فيه بأن تعرض، ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية، التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لاستثمار في أداة حقوق ملكية تقع ضمن نطاق هذا المعيار وهي ليست مُحْتَفَظاً بها للمتاجرة وليست عوضاً محتملاً أثبتته الجهة المستحوذة ضمن تجميع عمليات في القطاع العام. (انظر الفقرة 226 من إرشادات التطبيق للاطلاع على إرشادات بشأن مكاسب أو خسائر تحويل العملات الأجنبية).

107. إذا قامت الجهة بالاختيار الوارد في الفقرة 106، فيجب عليها أن تثبت، ضمن الفائض أو العجز، توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة من تلك الاستثمارات وفقاً للفقرة 102.

الالتزامات التي تم تعيينها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز

108. يجب على الجهة أن تعرض المكسب أو الخسارة من الالتزام المالي الذي تم تعيينه على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 46 أو الفقرة 51 كما يلي:

(أ) يجب أن يُعرض ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية مبلغ التغير في القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يمكن عزوه إلى التغيرات في المخاطر الائتمانية لذلك الالتزام (انظر الفقرات 236-243 من إرشادات التطبيق)، و

(ب) يجب أن يُعرض ضمن الفائض أو العجز المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة للالتزام،

وذلك ما لم يكن من شأن معالجة آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام الموضحة في البند (أ) أن تُحدث أو تُضخم عدم تماثل محاسبي ضمن الفائض أو العجز (وفي تلك الحالة تنطبق الفقرة 109). وتوفر الفقرات 228-230 و 233-235 من إرشادات التطبيق إرشادات حول تحديد ما إذا كان سيتم إحداث أو تضخيم عدم تماثل محاسبي.

109. إذا كان من شأن المتطلبات الواردة في الفقرة 108 أن تُحدث أو تُضخم عدم تماثل محاسبي ضمن الفائض أو العجز، فيجب على الجهة أن تعرض جميع المكاسب أو الخسائر من ذلك الالتزام (بما في ذلك آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية لذلك الالتزام) ضمن الفائض أو العجز.

110. بالرغم من المتطلبات الواردة في الفقرتين 108 و 109، يجب على الجهة أن تعرض، ضمن الفائض أو العجز، جميع المكاسب أو الخسائر من ارتباطات القروض وعقود الضمان المالي التي تم تعيينها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.

الأصول المُقاسة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية

111. يجب أن يُثبت، ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية، المكسب أو الخسارة من الأصل المالي الذي يُقاس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41، باستثناء مكاسب أو خسائر الهبوط (انظر الفقرات 73-93) ومكاسب وخسائر تحويل العملات الأجنبية (انظر الفقرتين 224-225 من إرشادات التطبيق)، إلى أن يتم إلغاء الأصل المالي أو إعادة تصنيفه. وعندما يتم إلغاء إثبات الأصل المالي، فإن المكسب أو الخسارة التراكمية التي تم إثباتها - سابقاً - ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية يُعاد تصنيفها من صافي/حقوق الملكية إلى الفائض أو العجز على أنه تعديل إعادة تصنيف (انظر الفقرات 125أ-125ج من المعيار المحاسبة للقطاع العام 1). وإذا تمت

إعادة تصنيف الأصل المالي من صنف القياس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية، فيجب على الجهة أن تحاسب عن المكسب أو الخسارة التراكمية التي تم إثباتها - سابقاً - ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرتين 98 و100. ويتم إثبات الفائدة التي تم حسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ضمن الفائض أو العجز.

112. كما هو موضح في الفقرة 111، إذا تم قياس أصل مالي بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41، فإن المبالغ التي يتم إثباتها ضمن الفائض أو العجز تكون هي نفس المبالغ التي كان سيتم إثباتها ضمن الفائض أو العجز لو كان قد تم قياس الأصل المالي بالتكلفة المُستنفدة.

المحاسبة عن التحوط

الهدف من المحاسبة عن التحوط ونطاقها

113. إن الهدف من المحاسبة عن التحوط هو التعبير، في القوائم المالية، عن أثر أنشطة إدارة المخاطر لجهة تستخدم الأدوات المالية لإدارة التعرضات الناشئة عن مخاطر معينة يمكن أن تؤثر على الفائض أو العجز (أو صافي الأصول/حقوق الملكية، في حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي قد اختارت الجهة أن تعرض التغيرات في قيمتها العادلة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106). ويهدف هذا المنهج إلى التعبير عن مضمون أدوات التحوط التي تُطبّق لها المحاسبة عن التحوط وذلك لتبيان الغرض منها وآثارها.

114. يجوز للجهة أن تختار تعيين علاقة تحوط بين أداة تحوط وبند مُتحوط له وفقاً للفقرات 116-128 من هذا المعيار والفقرات 244-274 من إرشادات التطبيق. وفيما يخص علاقات التحوط التي تستوفي ضوابط التأهل، يجب على الجهة أن تحاسب عن المكسب أو الخسارة من أداة التحوط والبند المُتحوط له وفقاً للفقرات 130-143 من هذا المعيار والفقرات 294-321 من إرشادات التطبيق. وعندما يكون البند المُتحوط له مجموعة من البنود، فيجب على الجهة أن تلتزم بالمتطلبات الإضافية الواردة في الفقرات 146-151 من هذا المعيار والفقرات 333-348 من إرشادات التطبيق.

115. فيما يخص تحوط القيمة العادلة من التعرض لمعدل الفائدة لمحفظه من الأصول المالية والالتزامات المالية (وفيما يخص مثل هذا التحوط وحده دون غيره)، يجوز للجهة أن تطبق متطلبات

المحاسبة عن التحوط الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 29 بدلاً من تلك الواردة في هذا المعيار. وفي تلك الحالة، يجب على الجهة أن تطبق - أيضاً - المتطلبات المحددة للمحاسبة عن تحوط القيمة العادلة لتحوط محفظة من مخاطر معدل الفائدة وأن تُعيّن الجزء الذي يُعد مبلغ عملة (انظر الفقرتين 91 و100 من معيار المحاسبة للقطاع العام 29 والفقرات 157-175 من إرشادات التطبيق لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29) على أنه البند المُتحوط له.

أدوات التحوط

الأدوات المؤهلة

116. يجوز تعيين مشتقة تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز على أنها أداة تحوط، باستثناء بعض الخيارات المكتوبة (انظر الفقرة 247 من إرشادات التطبيق).

117. يجوز تعيين أصل مالي غير مشتق، أو التزام مالي غير مشتق، يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز على أنه أداة تحوط ما لم يكن التزاماً مالياً تم تعيينه على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز ويُعرض له مبلغ التغير في قيمته العادلة الذي يمكن عزوه إلى التغيرات في المخاطر الائتمانية لذلك الالتزام ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 108. وفيما يخص التحوط من مخاطر عملة أجنبية، يجوز تعيين مكون مخاطر العملة الأجنبية لأصل مالي غير مشتق أو لالتزام مالي غير مشتق على أنه أداة تحوط شريطة ألا يكون استثماراً في أداة حقوق ملكية تكون الجهة قد اختارت أن تعرض التغيرات في قيمتها العادلة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106.

118. لأغراض المحاسبة عن التحوط، فإن العقود التي تكون مع طرف خارجي عن الجهة المعدة للقوائم المالية (أي خارجي عن الجهة الاقتصادية أو الجهة المنفردة التي تعد عنها القوائم المالية) هي وحدها التي يمكن تعيينها على أنها أدوات تحوط.

تعيين أدوات التحوط

119. يجب تعيين الأداة المؤهلة للتحوط، بأكملها، على أنها أداة تحوط. والاستثناءات الوحيدة المسموح بها هي:

(أ) فصل القيمة الحقيقية عن القيمة الزمنية لعقد خيار وتعيين التغير في القيمة الحقيقية للخيار فقط، وليس التغير في قيمته الزمنية، على أنه أداة تحوط (انظر الفقرة 144 من هذا المعيار والفقرات 322-326 من إرشادات التطبيق)؛ و

(ب) فصل العنصر الآجل عن العنصر الفوري لعقد آجل وتعيين التغير في قيمة العنصر الفوري - فقط - للعقد الآجل، وليس العنصر الآجل، على أنه أداة التحوط؛ وبالمثل، يجوز فصل الفرق المبني على أسعار العملات الأجنبية واستثناؤه من تعيين أداة مالية على أنها أداة التحوط (انظر الفقرة 145 من هذا المعيار والفقرات 327-332 من إرشادات التطبيق)؛ و

(ج) يجوز تعيين جزء من أداة التحوط بأكملها، مثل نسبة 50 في المائة من المبلغ الاسمي، على أنه أداة التحوط ضمن علاقة تحوط. ومع ذلك، لا يجوز أن يتم تعيين أداة تحوط لجزء من التغير في قيمتها العادلة ينتج - فقط - عن جزء من الفترة الزمنية التي تبقى خلالها أداة التحوط قائمة.

120. يجوز للجهة أن تنظر إلى أي مزيج مما يلي على أنها مجموعة، وأن تُعيّنها - بشكل مشترك - على أنها أداة تحوط (بما في ذلك تلك الحالات التي يكون فيها الخطر أو المخاطر الناشئة عن بعض أدوات التحوط تعوض تلك الناشئة عن أدوات التحوط الأخرى):

(أ) المشتقات أو جزء منها؛ و

(ب) غير المشتقات أو جزء منها.

121. مع ذلك، لا تعد الأداة المشتقة التي تضم خياراً مكتوباً مع خيار مُشترى (على سبيل المثال، طوق معدل الفائدة) مؤهلة على أنها أداة تحوط إذا كانت -في حقيقة الأمر- تُعد صافي خيار مكتوب في تاريخ التعيين (ما لم تكن مؤهلة وفقاً للفقرة 247 من إرشادات التطبيق). وبالمثل، يجوز تعيين أداتين أو أكثر (أو أجزاء منهما) - معاً - على أنهما أداة تحوط، فقط إذا كانتا عند مزجهما لا تُعدان - في حقيقة الأمر- صافي خيار مكتوب في تاريخ التعيين (ما لم تكونا مؤهلتين وفقاً للفقرة 247 من إرشادات التطبيق).

البنود المُتحوط لها

البنود المؤهلة

122. يمكن أن يكون البند المُتحوط له أصلاً أو التزاماً تم إثباته، أو ارتباطاً ملزماً لم يتم إثباته، أو معاملة متوقعة أو صافي استثمار في عملية أجنبية. ويمكن أن يكون البند المُتحوط له:

(أ) بنداً منفرداً؛ أو

(ب) مجموعة من البنود (مع مراعاة الفقرات 146-151 من هذا المعيار والفقرات 333-348 من إرشادات التطبيق).

وقد يكون البند المُتحوط له - أيضاً - أحد مكونات مثل هذا البند أو مثل هذه المجموعة من البنود (انظر الفقرة 128 من هذا المعيار والفقرات 256-274 من إرشادات التطبيق).

123. يجب أن يكون من الممكن قياس البند المُتحوط له بموثوقية.

124. إذا كان البند المُتحوط له معاملة متوقعة (أو أحد مكوناتها)، فيجب أن تكون تلك المعاملة محتملة إلى حد كبير.

125. التعرض المجمع -المكون من مزيج من تعرض يمكن أن يتأهل على أنه بند مُتحوط له وفقاً للفقرة 122 ومشتقة- يجوز تعيينه على أنه بند مُتحوط له (انظر الفقرتين 252-253 من إرشادات التطبيق). ويشمل هذا معاملة متوقعة بتعرض مجمع (أي المعاملات المستقبلية المرتقبة غير الملزمة التي من شأنها أن ينشأ عنها تعرض ومشتقة) إذا كان ذلك التعرض المجمع محتملاً إلى حد كبير، وأنه بمجرد أن تحدث المعاملة وبالتالي لم تعد متوقعة، تكون مؤهلة على أنها بند مُتحوط له.

126. لأغراض المحاسبة عن التحوط، فإن الأصول، أو الالتزامات، أو الارتباطات الملزمة، أو المعاملات المتوقعة المحتملة إلى حد كبير مع طرف خارجي عن الجهة المعدة للقوائم المالية، هي وحدها التي يمكن تعيينها على أنها بنود مُتحوط لها. ويمكن تطبيق المحاسبة عن التحوط على المعاملات بين الجهات ضمن نفس الجهة الاقتصادية - فقط - في القوائم المالية الفردية أو القوائم المالية المنفصلة لتلك الجهات وليس في القوائم المالية الموحدة للجهة الاقتصادية، باستثناء:

(أ) القوائم المالية الموحدة لجهة استثمارية، كما هي مُعرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 35، حيث لا تُستبعد من القوائم المالية الموحدة المعاملات بين الجهة الاستثمارية ومنشآتها المُسيطر عليها المُقاسة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز؛ أو

(ب) القوائم المالية الموحدة لجهة مسيطرة على جهة استثمارية، كما هي مُعرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 35، والتي ليست في حد ذاتها جهة استثمارية، حيث لا تُستبعد من القوائم المالية الموحدة المعاملات بين الجهة الاستثمارية المسيطر عليها واستثمارات الجهة الاستثمارية المسيطر عليها المُقاسة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز .

127. ومع ذلك، واستثناءً من الفقرة 126، قد تتأهل مخاطر العملة الأجنبية لبند نقدي ضمن الجهة الاقتصادية (على سبيل المثال، ذمة دائنة/ذمة مدينة بين جهتين مُسيطر عليهما) على أنها بند مُتحوط له في القوائم المالية الموحدة، إذا نتج عنها تعرض لمكاسب أو خسائر ناشئة عن سعر صرف العملات الأجنبية التي لا يتم استبعادها - بالكامل - عند التوحيد وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 4، فإن مكاسب وخسائر أسعار صرف العملات الأجنبية الناتجة من البنود النقدية ضمن الجهة الاقتصادية لا يتم استبعادها بالكامل عند التوحيد، عندما يكون البند النقدي في معاملة بين جهتين ضمن الجهة الاقتصادية لديهما عملات وظيفية مختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، قد تتأهل مخاطر العملة الأجنبية لمعاملة متوقعة ومحتملة إلى حد كبير ضمن الجهة الاقتصادية على أنها بند مُتحوط له في القوائم المالية الموحدة شريطة أن تُقوّم المعاملة بعملة خلاف العملة الوظيفية للجهة الداخلة في تلك المعاملة وأن مخاطر العملة الأجنبية ستؤثر على الفائض أو العجز الموحد.

تعيين البنود المُتحوط لها

128. يجوز للجهة أن تُعيّن بنداً بأكمله أو مكوناً لبند على أنه البند المُتحوط له ضمن علاقة تحوط. يشمل البند الكامل جميع التغيرات في التدفقات النقدية أو القيمة العادلة للبند. ويشمل المكون ما هو أقل من كامل التغير في القيمة العادلة أو كامل التقلب في التدفقات النقدية للبند. وفي تلك الحالة، يجوز للجهة أن تُعيّن - فقط - الأنواع التالية من المكونات (بما في ذلك الأمزجة منها) على أنها بنود مُتحوط لها:

(أ) التغيرات - فقط - في التدفقات النقدية أو في القيمة العادلة لبند والتي يمكن عزوها إلى خطر أو مخاطر محددة (مكون المخاطر)، شريطة أن يكون من الممكن، بالاستناد إلى تقويم ضمن سياق هيكل سوق معين، تحديد مكون المخاطر - بشكل منفصل - وقياسه بموثوقية (انظر الفقرات 257-264 من إرشادات التطبيق). تتضمن مكونات المخاطر تعيين

التغيرات - فقط - في التدفقات النقدية أو القيمة العادلة لبند مُتحوط له بأعلى أو أقل من سعر محدد أو متغير آخر (مخاطر من جانب واحد).
(ب) واحد أو أكثر من التدفقات النقدية التعاقدية المُختارة.
(ج) مكونات مبلغ اسمي، أي: جزء محدد من مبلغ بند (انظر الفقرات 265-269 من إرشادات التطبيق).

ضوابط التأهل للمحاسبة عن التحوط

129. تتأهل علاقة التحوط للمحاسبة عن التحوط - فقط - إذا تم استيفاء جميع الضوابط التالية:

(أ) أن تكون علاقة التحوط - فقط - من أدوات تحوط مؤهلة وبنود مُتحوط لها مؤهلة.
(ب) أن يُوجد، في بداية علاقة التحوط، تعيين وتوثيق رسمي لعلاقة التحوط ولهدف الجهة من إدارة المخاطر واستراتيجيتها لتنفيذ التحوط. ويجب أن يشمل ذلك التوثيق تحديد أداة التحوط والبند المُتحوط له وطبيعة المخاطر التي يتم التحوط منها والكيفية التي ستقوم بها الجهة ما إذا كانت علاقة التحوط تستوفي متطلبات فاعلية التحوط (بما في ذلك تحليلها لمصادر عدم فاعلية التحوط وكيفية التي تحدد بها نسبة التحوط).

(ج) أن تستوفي علاقة التحوط جميع متطلبات فاعلية التحوط التالية:

- (1) أن تكون هناك علاقة اقتصادية بين البند المُتحوط له وأداة التحوط (انظر الفقرات 278-280 من إرشادات التطبيق)؛ و
- (2) ألا يهيمن أثر المخاطر الائتمانية على التغيرات في القيمة التي تنتج عن تلك العلاقة الاقتصادية (انظر الفقرتين 281-282 من إرشادات التطبيق)؛ و
- (3) أن تكون نسبة التحوط في علاقة التحوط هي نفس النسبة الناتجة عن كمية البند المُتحوط له التي تقوم الجهة بالتحوط لها فعلياً وكمية أداة التحوط التي تستخدمها الجهة فعلياً للتحوط لتلك الكمية من البند المُتحوط له. ومع ذلك، لا يجوز أن يعكس ذلك التعيين عدم توازن بين أوزان البند المُتحوط له وأداة التحوط، والذي من شأنه أن ينشأ عنه عدم فاعلية في التحوط (بغض النظر عما إذا كانت مثبتة أو لم تكن مثبتة) من الممكن أن تؤدي بدورها إلى نتيجة محاسبية لا تتفق مع الغرض من المحاسبة عن التحوط (انظر الفقرات 283-285 من إرشادات التطبيق).

المحاسبة عن علاقات التحوط المؤهلة

130. تطبق الجهة المحاسبة عن التحوط على علاقة التحوط التي تستوفي ضوابط التأهل الواردة في

الفقرة 129 (والتي تتضمن قرار الجهة بتعيين علاقة التحوط).

131. هناك ثلاثة أنواع من علاقات التحوط:

- (أ) تحوط القيمة العادلة: وهو التحوط من التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام مُثبت أو لارتباط ملزم غير مُثبت، أو لمكون في أي من مثل تلك البنود، والتي يمكن عزوها إلى مخاطر معينة ويمكن أن تؤثر على الفائض أو العجز.
- (ب) تحوط التدفقات النقدية: وهو التحوط من التعرض للتقلب في التدفقات النقدية الذي يمكن عزوه إلى مخاطر معينة مرتبطة بكامل أصل أو التزام مُثبت أو بمكون فيه (مثل جميع أو بعض دفعات الفائدة المستقبلية على دين بمعدل فائدة متغير) أو بمعاملة متوقعة محتملة إلى حد كبير، ويمكن لهذا التقلب أن يؤثر على الفائض أو العجز.
- (ج) التحوط لصافي استثمار في عملية أجنبية كما هو معرف في معيار المحاسبة للقطاع العام 4.

132. إذا كان البند المُتحوط له هو أداة حقوق ملكية قد اختارت الجهة أن تعرض التغيرات في قيمتها العادلة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106، فيجب أن يكون التعرض المُتحوط منه المشار إليه في الفقرة 131 (أ) هو الذي يمكن أن يؤثر على صافي الأصول/حقوق الملكية. وفي تلك الحالة، وحدها دون غيرها، يُعرّض ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية مبلغ عدم فاعلية التحوط الذي يتم إثباته.

133. تجوز المحاسبة عن التحوط من مخاطر العملة الأجنبية لارتباط مُلزم على أنه تحوط قيمة عادلة أو تحوط تدفقات نقدية.

134. إذا توقفت علاقة التحوط عن استيفاء متطلب فاعلية التحوط والمتعلق بنسبة التحوط (انظر الفقرة 129 (ج)(3)) ولكن الهدف من إدارة المخاطر لعلاقة التحوط التي تم تعيينها تلك ظل كما هو، فيجب على الجهة أن تعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط بحيث تستوفي ضوابط التأهل مرة أخرى (ويُشار إلى ذلك في هذا المعيار بلفظ "إعادة التوازن". انظر الفقرات 300-314 من إرشادات التطبيق).

135. يجب على الجهة أن توقف المحاسبة عن التحوط - بأثر مستقبلي - فقط عندما تتوقف علاقة

التحوط (أو جزء من علاقة التحوط) عن استيفاء ضوابط التأهل (بعد أن تأخذ في الحسبان أي إعادة توازن لعلاقة التحوط، إذا كان منطبقاً). ويشمل ذلك حالات انقضاء أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها. ولهذا الغرض، فإن إبطال أداة التحوط أو تحويلها إلى أداة تحوط أخرى لا يعد انقضاءً أو إنهاءً لها إذا كان مثل هذا الإبطال أو التحويل جزءاً من هدف الجهة الموثق من إدارة المخاطر ومتفقاً معه. بالإضافة إلى ذلك، ولهذا الغرض فليس هناك انقضاء أو إنهاء لأداة التحوط إذا:

(أ) وافق طرفاً أداة التحوط، نتيجةً للأنظمة أو اللوائح أو لاستحداث أنظمة أو لوائح، على أن يحل طرف مقاصة مقابل، واحد أو أكثر، محل الطرف الأصلي المقابل لهما ليصبح هو الطرف المقابل الجديد لكلٍ من الطرفين. ولهذا الغرض، فإن طرف المقاصة المقابل يُقصد به طرف مقابل مركزي (يُطلق عليه - أحياناً - اسم "هيئة مقاصة" أو "وكالة مقاصة") أو أية جهة أو جهات، على سبيل المثال، عضو مقاصة في هيئة مقاصة أو عميل لعضو مقاصة في هيئة مقاصة، تتصرف بصفتها طرف مقابل من أجل إجراء المقاصة من قبل طرف مقابل مركزي. ومع ذلك، فعندما تقوم أطراف في أداة التحوط بإبطال الأطراف الأصلية المقابلة لهم بأطراف مقابلة مختلفة، فإن المتطلب الوارد في هذه الفقرة الفرعية يتم استيفاءه - فقط - إذا أجرى كل من تلك الأطراف المقاصة مع الطرف المقابل المركزي نفسه.

(ب) كانت التغييرات الأخرى، إن وجدت، في أداة التحوط، تقتصر على تلك التي تُعد ضرورية لتنفيذ مثل هذا الإبطال للطرف المقابل. وتقتصر مثل هذه التغييرات على تلك التي تتفق مع الشروط التي ستكون متوقعة إذا كانت أداة التحوط قد تمت مقاصتها في الأصل مع طرف المقاصة المقابل. وتشمل هذه التغييرات التغييرات في متطلبات الضمان الرهني، والحقوق في إجراء مقاصة الذمم المدينة والذمم الدائنة، والرسوم المفروضة. يمكن أن يؤثر إيقاف المحاسبة عن التحوط إماً على علاقة التحوط بأكملها أو - فقط - على جزء منها (وفي تلك الحالة تستمر المحاسبة عن التحوط لما تبقى من علاقة التحوط).

136. يجب على الجهة أن تطبق:

(أ) الفقرة 139 عندما تُوقف المحاسبة عن التحوط لتحوط قيمة عادلة يكون البند المُتحوط له فيه أداة مالية (أو مكوناً في أداة مالية) تُقاس بالتكلفة المُستنفدة؛ و
(ب) الفقرة 141 عندما تُوقف المحاسبة عن التحوط لتحوطات تدفقات نقدية.

137. طالما أن تحوط القيمة العادلة يستوفي ضوابط التأهل الواردة في الفقرة 129، فيجب المحاسبة عن علاقة التحوط كما يلي:

(أ) يجب إثبات المكسب أو الخسارة من أداة التحوط ضمن الفائض أو العجز (أو صافي الأصول/حقوق الملكية، إذا كانت أداة التحوط تتحوط لأداة حقوق ملكية قد اختارت الجهة أن تعرض التغيرات في قيمتها العادلة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106).

(ب) يجب أن يعدّل مكسب أو خسارة التحوط للبند المُتحوط له القيمة الدفترية للبند المُتحوط له (إذا كان منطبقاً) وأن يتم إثباته ضمن الفائض أو العجز. وإذا كان البند المُتحوط له أصلاً مالياً (أو مكوناً فيه) يُقاس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41، فيجب إثبات مكسب أو خسارة التحوط من البند المُتحوط له ضمن الفائض أو العجز. ومع ذلك، إذا كان البند المُتحوط له أداة حقوق ملكية قد اختارت الجهة أن تعرض التغيرات في قيمتها العادلة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106، فيجب أن تبقى تلك المبالغ ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية. وعندما يكون البند المُتحوط له ارتباطاً ملزماً غير مُثبت (أو مكوناً فيه)، فإن التغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المُتحوط له بعد تعيينه يتم إثباته على أنه أصل أو التزام مع إثبات مكسب أو خسارة مقابلة لذلك ضمن الفائض أو العجز.

138. عندما يكون البند المُتحوط له في تحوط قيمة عادلة ارتباطاً ملزماً (أو مكوناً فيه) باقتناء أصل أو بتحمل التزام، فإن القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الالتزام، الذي ينتج عن وفاء الجهة بالارتباط الملزم، يتم تعديلها بحيث تتضمن التغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المُتحوط له الذي تم إثباته في قائمة المركز المالي.

139. يجب استنفاد أي تعديل ناشئ عن الفقرة 137 (ب) ضمن الفائض أو العجز إذا كان البند المُتحوط له أداة مالية (أو مكوناً فيها) يُقاس بالتكلفة المُستنفدة. ويجوز أن يبدأ الاستنفاد بمجرد وجود تعديل، ولكن يجب أن يبدأ في موعد أقصاه الوقت الذي يتم التوقف فيه عن تعديل البند المُتحوط له بمكاسب أو خسائر التحوط. يستند الاستنفاد إلى معدل الفائدة الفعلي المُعاد حسابه في التاريخ

الذي يبدأ فيه الاستنفاد. وفي حالة الأصل المالي (أو المكون فيه) الذي يُعدّ بنداً مُتحوطاً له ويُقاس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41، فإن الاستنفاد ينطبق بالطريقة نفسها ولكن على المبلغ الذي يمثل المكسب أو الخسارة التراكمية الذي تم إثباته - سابقاً - وفقاً للفقرة 137 (ب) وليس بتعديل القيمة الدفترية.

تحوطات التدفقات النقدية

140. طالما أن تحوط التدفقات النقدية يستوفي ضوابط التأهل الواردة في الفقرة 129، فيجب أن تتم المحاسبة عن علاقة التحوط كما يلي:

(أ) يتم تعديل المكون المنفصل في حقوق الملكية المرتبط بالبند المُتحوط له (احتياطي تحوط التدفقات النقدية) إلى أيٍّ مما يلي (بالمبالغ المطلقة)، أيهما أقل:

- (1) المكسب أو الخسارة التراكمية من أداة التحوط منذ بداية التحوط؛ و
- (2) التغير التراكمي في القيمة العادلة (القيمة الحالية) للبند المُتحوط له (أي القيمة الحالية للتغير التراكمي في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المُتحوط لها) من بداية التحوط.

(ب) يجب أن يُثبت، ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية، ذلك الجزء من المكسب أو الخسارة من أداة التحوط الذي يتم تحديده على أنه تحوط فاعل (أي الجزء الذي تتم مقاصته بالتغير في احتياطي تحوط التدفقات النقدية محسوباً وفقاً للبند (أ)).

(ج) أي مكسب أو خسارة متبقية من أداة التحوط (أو أي مكسب أو خسارة مطلوبة لموازنة التغير في احتياطي تحوط التدفقات النقدية محسوباً وفقاً للبند (أ)) يُعدّ عدم فاعلية في التحوط يجب إثباتها ضمن الفائض أو العجز.

(د) يجب أن تتم المحاسبة عن المبلغ الذي تراكم في احتياطي تحوط التدفقات النقدية وفقاً للبند (أ) كما يلي:

- (1) إذا نتج - لاحقاً - عن معاملة متوقعة مُتحوط لها إثبات أصل غير مالي أو التزام غير مالي، أو إذا أصبحت معاملة متوقعة مُتحوط لها لأصل غير مالي أو التزام غير مالي ارتباطاً ملزماً تنطبق عليه المحاسبة عن تحوط القيمة العادلة، فيجب على الجهة أن تزيل ذلك المبلغ من احتياطي تحوط التدفقات النقدية وأن تدرجه مباشرة

في التكلفة الأولية أو القيمة الدفترية الأخرى للأصل أو الالتزام، ولا يُعد هذا تعديل إعادة تصنيف (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 1) وبالتالي فإنه لا يؤثر على صافي الأصول/حقوق الملكية.

(2) فيما يخص تحوطات التدفقات النقدية بخلاف تلك التي يشملها البند (1)، يجب أن يُعاد تصنيف ذلك المبلغ من احتياطي تحوط التدفقات النقدية إلى الفائض أو العجز على أنه تعديل إعادة تصنيف (انظر الفقرات 1125-125 ج من معيار المحاسبة للقطاع العام 1) في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر خلالها التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المُتحوط لها على الفائض أو العجز (على سبيل المثال، في الفترات التي يتم فيها إثبات إيرادات الفائدة أو مصروف الفائدة أو عندما تحدث معاملة بيع متوقعة).

(3) ومع ذلك، إذا كان ذلك المبلغ خسارة وتتوقع الجهة أنه لن يتم استرداد كامل تلك الخسارة، أو جزء منها، في فترة مستقبلية واحدة أو أكثر، فيجب على الجهة أن تقوم - على الفور - بإعادة تصنيف المبلغ الذي لا يتوقع أن يتم استرداده ضمن الفائض أو العجز على أنه تعديل إعادة تصنيف (انظر الفقرات 1125-125 ج من معيار المحاسبة للقطاع العام 1).

141. عندما توقف الجهة المحاسبة عن التحوط لتحوط تدفقات نقدية (انظر الفقرتين 135 و136 (ب))، يجب عليها أن تحاسب عن المبلغ الذي تراكم في احتياطي تحوط التدفقات النقدية وفقاً للفقرة 140 (أ) كما يلي:

(أ) إذا كان لا يزال متوقعاً أن تحدث التدفقات النقدية المستقبلية المُتحوط لها، فيجب أن يبقى ذلك المبلغ في احتياطي تحوط التدفقات النقدية إلى حين حدوث التدفقات النقدية المستقبلية أو إلى حين انطباق الفقرة 140 (د) (3). وتنطبق الفقرة 140 (د) عندما تحدث التدفقات النقدية المستقبلية.

(ب) إذا لم يعد متوقعاً أن تحدث التدفقات النقدية المستقبلية المُتحوط لها، فيجب إعادة تصنيف ذلك المبلغ - على الفور - من احتياطي تحوط التدفقات النقدية إلى الفائض أو العجز على أنه تعديل إعادة تصنيف (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 1). قد لا يزال يتوقع حدوث التدفق النقدي المستقبلي المُتحوط له الذي لم يعد حدوثه محتملاً إلى حد كبير.

تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية

142. يجب أن تتم المحاسبة عن تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية، بما في ذلك التحوط لبند نقدي تتم المحاسبة عنه على أنه جزء من صافي الاستثمار (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 4)، بشكل مشابه للمحاسبة عن تحوطات التدفقات النقدية:

(أ) يجب إثبات الجزء من المكسب أو الخسارة من أداة التحوط الذي يتم تحديده على أنه تحوط فاعل ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية (انظر الفقرة 140)؛ و

(ب) يجب إثبات الجزء غير الفاعل ضمن الفائض أو العجز.

143. يجب إعادة تصنيف المكسب أو الخسارة التراكمية من أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفاعل من التحوط التي تراكمت في احتياطي ترجمة العملات الأجنبية، من صافي الأصول/حقوق الملكية إلى الفائض أو العجز على أنه تعديل إعادة تصنيف (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 1) وفقاً للفقرتين 57-58 من معيار المحاسبة للقطاع العام 4 عند استبعاد العملية الأجنبية أو الاستبعاد الجزئي لها.

المحاسبة عن القيمة الزمنية للخيارات

144. عندما تفصل الجهة بين القيمة الحقيقية والقيمة الزمنية لعقد خيار وتعين - فقط - التغير في القيمة الحقيقية للخيار على أنه أداة التحوط (انظر الفقرة 119(أ))، فيجب عليها أن تحاسب عن القيمة الزمنية للخيار كما يلي (انظر الفقرات 322-326 من إرشادات التطبيق):

(أ) يجب على الجهة أن تميز القيمة الزمنية للخيارات بحسب نوع البند المُتحوط له بواسطة الخيار (انظر الفقرة 322 من إرشادات التطبيق):

(1) بند مُتحوط له متعلق بمعاملة؛ أو

(2) بند مُتحوط له متعلق بفترة زمنية.

(ب) يجب أن يُثبت، ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية، التغير في القيمة العادلة للقيمة الزمنية للخيار الذي يتحوط لبند مُتحوط له متعلق بمعاملة، وذلك بقدر تعلق التغير بالبند المُتحوط له ويجب أن يتراكم ذلك التغير في مكون منفصل لصافي الأصول/حقوق الملكية. ويجب أن تتم المحاسبة عن التغير التراكمي في القيمة العادلة الناشئ عن القيمة

الزمنية للخيار والذي تراكم في مكون منفصل لصافي الأصول/حقوق الملكية ("المبلغ") كما يلي:

(1) إذا نتج - لاحقاً - عن البند المُتحوط له إثبات أصل غير مالي أو التزام غير مالي، أو ارتباط مُلزم بأصل غير مالي أو التزام غير مالي تنطبق عليه المحاسبة عن تحوط القيمة العادلة، فيجب على الجهة أن تزيل المبلغ من المكون المنفصل لصافي الأصول/حقوق الملكية وأن تدرجه - بشكل مباشر - ضمن التكلفة الأولية أو القيمة الدفترية الأخرى للأصل أو الالتزام. ولا يعد هذا تعديل إعادة تصنيف (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 1) وبالتالي فإنه لا يؤثر على صافي الأصول/حقوق الملكية.

(2) فيما يخص علاقات التحوط بخلاف تلك التي يشملها البند (1)، يجب إعادة تصنيف المبلغ من المكون المنفصل لصافي الأصول/حقوق الملكية إلى الفائض أو العجز على أنه تعديل إعادة تصنيف (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 1) في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر خلالها التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المُتحوط لها على الفائض أو العجز (على سبيل المثال، عندما تحدث معاملة بيع متوقعة).

(3) ومع ذلك، إذا لم يكن متوقعاً أن يتم استرداد جميع ذلك المبلغ أو جزء منه في فترة مستقبلية واحدة أو أكثر، فإن المبلغ الذي لا يتوقع أن يتم استرداده يجب إعادة تصنيفه - على الفور - إلى الفائض أو العجز على أنه تعديل إعادة تصنيف (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 1).

(ج) يجب أن يُثبت، ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية، التغير في القيمة العادلة للقيمة الزمنية للخيار الذي يتحوط لبند مُتحوط له متعلق بفترة زمنية، وذلك بقدر تعلق التغير بالبند المُتحوط له ويجب أن يتراكم ذلك التغير في مكون منفصل لصافي الأصول/حقوق الملكية. يجب استنفاد القيمة الزمنية في تاريخ تعيين الخيار على أنه أداة تحوط، وذلك بقدر تعلقها بالبند المُتحوط له، على أساس منتظم ومنطقي على مدى الفترة التي يمكن أن يؤثر خلالها تعديل التحوط تبعاً القيمة الحقيقية للخيار على الفائض أو العجز (أو صافي الأصول/حقوق الملكية، إذا كان البند المُتحوط له أداة حقوق ملكية قد اختارت الجهة أن تعرض التغيرات في قيمتها العادلة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106). وبالتالي، فإن مبلغ الاستنفاد يجب إعادة تصنيفه في كل فترة قوائم من المكون

المنفصل لصافي الأصول/حقوق الملكية إلى الفائض أو العجز على أنه تعديل إعادة تصنيف (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 1). ومع ذلك، إذا أُوقفت المحاسبة عن التحوط لعلاقة التحوط التي يكون فيها التغير في القيمة الحقيقية للخيار هو أداة التحوط، فإن صافي المبلغ (أي بما في ذلك الاستنفاد التراكمي) الذي تراكم في المكون المنفصل لصافي الأصول/حقوق الملكية يجب إعادة تصنيفه - على الفور - إلى الفائض أو العجز على أنه تعديل إعادة تصنيف (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 1).

المحاسبة عن العنصر الآجل في العقود الآجلة والفروق المبنية على أساس أسعار العملات الأجنبية للأدوات المالية

145. عندما تفصل الجهة بين العنصر الآجل والعنصر الفوري في عقد آجل وتعين - فقط - التغير في قيمة العنصر الفوري للعقد الآجل على أنه أداة التحوط، أو عندما تفصل الجهة الفرق المبني على أساس أسعار العملات الأجنبية عن الأداة المالية وتستثنيه من تعيين تلك الأداة المالية على أنها أداة التحوط (انظر الفقرة 119 (ب))، يجوز للجهة أن تطبق الفقرة 144 على العنصر الآجل من العقد الآجل أو على الفرق المبني على أسعار العملات الأجنبية بنفس الطريقة التي تُطبق بها على القيمة الزمنية للخيار. وفي تلك الحالة، يجب على الجهة أن تطبق إرشادات التطبيق الواردة في الفقرات 327-332 من إرشادات التطبيق.

تحولات لمجموعة من البنود

تأهل مجموعة من البنود على أنها البند المُتحوط له

146. تُعد مجموعة من البنود (بما في ذلك مجموعة من بنود تشكل صافي مركز؛ انظر الفقرات 333-340 من إرشادات التطبيق) بنداً مُتحوطاً له مؤهلاً فقط إذا:
(أ) تكوّنت من بنود (بما في ذلك مكونات لبنود) تُعد بنوداً مُتحوطاً لها مؤهلة -بشكل فردي؛

9

(ب) كانت البنود ضمن المجموعة يتم إدارتها - معاً - على أساس جماعي لأغراض إدارة المخاطر؛ و

(ج) في حالة تحوط تدفقات نقدية لمجموعة من البنود لا يُتوقع أن تكون التقلبات في تدفقاتها النقدية تناسبية -بشكل تقريبي- مع التقلب الكلي في التدفقات النقدية للمجموعة بحيث تنشأ مراكز مخاطر تعويضية:
(1) كانت تحوطاً من مخاطر عملة أجنبية؛ و
(2) كان تعيين صافي المركز هذا يحدد فترة القوائم المالية التي يتوقع أن تؤثر خلالها المعاملات المتوقعة على الفائض أو العجز، بالإضافة إلى طبيعة تلك المعاملات المتوقعة وحجمها (انظر الفقرات 339-340 من إرشادات التطبيق).

تعيين مكون ذي مبلغ اسمي

147. يُعد المكون الذي يمثل جزءاً من مجموعة مؤهلة من البنود بنداً مُتحوطاً له مؤهلاً شريطة أن يكون التعيين متفقاً مع هدف الجهة من إدارة المخاطر.

148. يُعد المكون الذي يمثل شريحة من مجموعة كلية من البنود (على سبيل المثال، الشريحة الدنيا) مؤهلاً للمحاسبة عن التحوط فقط إذا:

- (أ) كان من الممكن تحديده - بشكل منفصل - وقياسه بموثوقية؛ و
- (ب) كان الهدف من إدارة المخاطر هو التحوط لمكوّن يمثل شريحة؛ و
- (ج) كانت البنود في المجموعة الكلية التي تم تحديد الشريحة منها معرضة للمخاطر المُتحوط منها نفسها (بحيث لا يتأثر قياس الشريحة المُتحوط لها - بشكل مهم - بماهية البنود المحددة من المجموعة الكلية التي تشكل جزءاً من الشريحة المُتحوط لها)؛ و
- (د) فيما يخص التحوط لبنود قائمة (على سبيل المثال، ارتباط ملزم غير مُثبت أو أصل مُثبت): كانت الجهة تستطيع تحديد وتتبع المجموعة الكلية من البنود المحدد منها الشريحة المُتحوط لها (بحيث تكون الجهة قادرة على الالتزام بمتطلبات المحاسبة عن علاقات التحوط المؤهلة)؛ و
- (هـ) كانت أي بنود ضمن المجموعة التي تتضمن خيارات سداد مبكر تستوفي المتطلبات المتعلقة بمكونات مبلغ اسمي (انظر الفقرة 269 من إرشادات التطبيق).

العرض

149. فيما يخص التحوط لمجموعة من البنود، لها مراكز مخاطر تعويضية (أي في تحوط لصافي مركز)،

وتؤثر مخاطرها المُتحوط منها على بنود مستقلة مختلفة في قائمة الأداء المالي وقائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية، يجب عرض أي مكاسب أو خسائر تحوط في تلك القائمة في سطر مستقل عن تلك المتأثرة بالبنود المُتحوط لها. وبالتالي، في تلك القائمة، يبقى المبلغ في سطر البند الذي يتعلق بالبند المُتحوط له نفسه (على سبيل المثال، الإيراد أو المصروفات) دون تأثر.

150. فيما يخص الأصول والالتزامات التي يتم التحوط لها - معاً - على أنها مجموعة في تحوط قيمة عادلة، يجب أن يُثبت، في قائمة المركز المالي، المكسب أو الخسارة من الأصول والالتزامات الفردية على أنه تعديل للقيمة الدفترية للبنود الفردية المعنية المكونة للمجموعة وفقاً للفقرة 137(ب).

صافي مراكز صفرية

151. عندما يكون البند المُتحوط له هو مجموعة لها صافي مركز صفري (أي أن البنود المُتحوط لها تعوض فيما بينها -بالكامل- المخاطر التي تتم إدارتها على أساس جماعي)، فإن الجهة يُسمح لها بأن تُعيّنه ضمن علاقة تحوط لا تتضمن أداة تحوط، شريطة ما يلي:

(أ) أن يكون التحوط جزءاً من استراتيجية تحوط متجدد لصافي المخاطر، تقوم الجهة بموجبها بشكل روتيني بالتحوط للمراكز الجديدة التي من نفس النوع مع مرور الوقت (على سبيل المثال، عندما تدخل المعاملات في الأفق الزمني الذي تتحوط له الجهة)؛ و

(ب) أن يتغير صافي المركز المُتحوط له في الحجم على مدى عمر استراتيجية التحوط المتجدد لصافي المخاطر وأن تستخدم الجهة أدوات تحوط مؤهلة في التحوط لصافي المخاطر (أي عندما لا يكون صافي المركز صفرياً)؛ و

(ج) أن تُطبّق - عادةً - المحاسبة عن التحوط على مثل صافي المراكز هذه عندما لا يكون صافي المركز صفرياً ويكون مُتحوطاً لها بأدوات تحوط مؤهلة؛ و

(د) أن ينشأ عن عدم تطبيق المحاسبة عن التحوط على صافي المركز الصفري نتائج محاسبية غير متسقة، نظراً لأن المحاسبة لن تثبت مراكز المخاطر التعويضية التي كانت ستُثبت لولا ذلك، في تحوط لصافي مركز.

خيار تعيين تعرض ائتماني على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز

تأهل التعرضات الائتمانية للتعيين بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز

152. إذا استخدمت الجهة مشتقة ائتمانية تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز لإدارة

المخاطر الائتمانية لأداة مالية بالكامل أو لجزء منها (تعرض ائتماني)، فيجوز للجهة أن تعين الأداة المالية، بالقدر الذي يتم إدارتها على هذا النحو (أي بالكامل أو جزء منها)، على أنها تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إذا:

(أ) كان اسم المتعرض الائتماني (على سبيل المثال، المقترض، أو المستفيد من ارتباط قرض) يطابق الجهة المرجعية للمشتقة الائتمانية (مطابقة الاسم)؛ و

(ب) كانت أولوية السداد للأداة المالية تطابق أولوية السداد للأدوات التي يمكن تسليمها وفقاً للمشتقة الائتمانية.

ويجوز للجهة أن تقوم بهذا التعيين بغض النظر عما إذا كانت الأداة المالية التي يتم إدارة مخاطرها الائتمانية تقع ضمن نطاق هذا المعيار أم لا (على سبيل المثال، يمكن للجهة أن تعين ارتباطات القروض التي تقع خارج نطاق هذا المعيار). ويجوز للجهة أن تعين تلك الأداة المالية عند الإثبات الأولي لها، أو بعده، أو أثناء عدم إثباتها. ويجب على الجهة أن توثق التعيين بشكل متزامن.

المحاسبة عن التعرض الائتماني الذي تم تعيينه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز

153. إذا تم تعيين أداة مالية وفقاً للفقرة 152 على أنها تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز بعد الإثبات الأولي، أو إذا لم يكن قد تم إثباتها - سابقاً، فيجب أن يُثبت - على الفور - الفرق في تاريخ التعيين بين القيمة الدفترية، إن وجد، والقيمة العادلة ضمن الفائض أو العجز. وفيما يخص الأصول المالية التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41، فإن المكسب أو الخسارة التراكمية التي تم إثباتها - سابقاً - ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية يجب أن يُعاد تصنيفها - على الفور - من صافي الأصول/حقوق الملكية إلى الفائض أو العجز على أنه تعديل إعادة تصنيف (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 1).

154. يجب على الجهة أن تتوقف عن قياس الأداة المالية التي نشأ عنها مخاطر ائتمانية، أو عن قياس جزء منها، بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إذا:

(أ) لم تعد ضوابط التأهل الواردة في الفقرة 152 مستوفاة، على سبيل المثال:

(1) إذا انقضت المشتقة الائتمانية أو الأداة المالية المتعلقة بها التي ينشأ عنها

المخاطر الائتمانية، أو إذا تم بيعها أو إنهاؤها أو تسويتها؛ أو

(2) إذا لم تعد المخاطر الائتمانية للأداة المالية تدار باستخدام مشتقات ائتمانية. فعلى

سبيل المثال، قد يحدث ذلك نظراً لتحسينات في الجودة الائتمانية للمقترض أو

للمستفيد من ارتباط قرض أو نظراً للتغيرات في متطلبات رأس المال المفروضة على الجهة؛ و

(ب) لم يكن مطلوباً - خلافاً لذلك - أن يتم قياس الأداة المالية، التي تنشأ عنها المخاطر الائتمانية، بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز (أي أن نموذج الجهة للإدارة لم يتغير في هذه الأثناء بحيث يكون مطلوباً إجراء إعادة تصنيف وفقاً للفقرة 54).

155. عندما تتوقف الجهة عن قياس الأداة المالية التي ينشأ عنها مخاطر ائتمانية، أو تتوقف عن قياس أي جزء منها، بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، فإن القيمة العادلة لتلك الأداة المالية في تاريخ التوقف تصبح هي قيمتها الدفترية الجديدة. وبعد ذلك، يجب تطبيق القياس نفسه الذي كان مستخدماً قبل تعيين الأداة المالية على أنها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز (بما في ذلك الاستنفاد الذي ينتج عن القيمة الدفترية الجديدة). فعلى سبيل المثال، الأصل المالي الذي كان قد تم تصنيفه أولاً على أنه يُقاس بالتكلفة المُستنفدة يعود إلى ذلك القياس ويعاد حساب معدل فائدته الفعلية بالاستناد إلى إجمالي قيمته الدفترية الجديدة في تاريخ التوقف عن القياس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.

استثناءات مؤقتة من تطبيق متطلبات محددة للمحاسبة عن التحوط

155أ. يجب على الجهة أن تطبق الفقرات 155د-155ل والفقرتين 156هـ و184د على جميع علاقات التحوط التي تتأثر بشكل مباشر بإحلال معدل الفائدة المرجعي. وتنطبق هذه الفقرات على علاقات التحوط تلك فقط. تتأثر علاقة التحوط بإحلال معدل الفائدة المرجعي بشكل مباشر فقط إذا نشأ عن الإحلال حالات عدم تأكد حول:

(أ) معدل الفائدة المرجعي (المحدد تعاقدياً أو غير المحدد تعاقدياً) المعين على أنه خطر متحوط منه؛ و/أو

(ب) توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية المستندة إلى معدل الفائدة المرجعي والناجمة عن البند المتحوط له أو أداة التحوط.

155ب. لغرض تطبيق الفقرات 155د-155ل، يشير مصطلح "إحلال معدل الفائدة المرجعي" إلى إحلال معدل فائدة مرجعي على مستوى السوق، بما في ذلك استبدال معدل فائدة مرجعي بمعدل مرجعي بديل كمثال الذي ينتج عن التوصيات الموضحة في التقرير الصادر عن مجلس

الاستقرار المالي في شهر يوليو 2014 بعنوان "إحلال معدلات الفائدة المرجعية الرئيسة"⁵.

155ج. تقدم الفقرات 155د-155ل استثناءات من المتطلبات المحددة في تلك الفقرات فقط. ويجب على الجهة أن تستمر في تطبيق جميع المتطلبات الأخرى للمحاسبة عن التحوط على علاقات التحوط التي تتأثر بشكل مباشر بإحلال معدل الفائدة المرجعي.

متطلب أن تكون المعاملة المتوقعة محتملة إلى حد كبير فيما يخص تحوطات التدفقات النقدية

155د. لغرض تحديد ما إذا كانت معاملة متوقعة (أو أحد مكوناتها) محتملة إلى حد كبير حسبما تتطلبه الفقرة 124، يجب على الجهة أن تفترض أن معدل الفائدة المرجعي الذي تستند إليه التدفقات النقدية المتحوط لها (المحدد تعاقدياً أو غير المحدد تعاقدياً) لم يتغير نتيجة لإحلال معدل الفائدة المرجعي.

إعادة تصنيف المبلغ المتراكم في احتياطي تحوط التدفقات النقدية

155هـ. لغرض تطبيق المتطلب الوارد في الفقرة 141 لتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية المستقبلية المتحوط لها من المتوقع أن تحدث، يجب على الجهة أن تفترض أن معدل الفائدة المرجعي الذي تستند إليه التدفقات النقدية المتحوط لها (المحدد تعاقدياً أو غير المحدد تعاقدياً) لم يتغير نتيجة للإحلال معدل الفائدة المرجعي.

تقويم العلاقة الاقتصادية بين البند المتحوط له وأداة التحوط

155و. لغرض تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرة 129(ج)(1) وفقرات إرشادات التطبيق 278-280، يجب على الجهة أن تفترض أن معدل الفائدة المرجعي الذي تستند إليه التدفقات النقدية المتحوط لها و/أو المخاطر المتحوط منها (المحدد تعاقدياً أو غير المحدد تعاقدياً) أو أن معدل الفائدة المرجعي الذي تستند إليه التدفقات النقدية من أداة التحوط، لم يتغير نتيجة لإحلال معدل الفائدة المرجعي.

تعيين مكون بند على أنه البند المتحوط له

155ز. ما لم تنطبق الفقرة 155ح، ففيما يخص التحوط من المكون المرجعي، غير المحدد تعاقدياً، في مخاطر معدل الفائدة، يجب على الجهة أن تطبق المتطلب الوارد في الفقرة 128(أ)

وفقرة إرشادات التطبيق 257 - والذي يقضي بوجوب أن يكون مكون المخاطر قابلاً للتحديد بشكل منفصل - فقط في بداية علاقة التحوط.

155ج. عندما تقوم الجهة، بما يتسق مع وثائق التحوط الخاصة بها، بإعادة تعيين علاقة التحوط بشكل متكرر (أي تقوم بإيقافها والبدء فيها من جديد) نظراً لأن كل من أداة التحوط والبند المتحوط له يتغيران بشكل متكرر (أي أن الجهة تستخدم عملية تفاعلية لا تظل فيها كل من البنود المتحوط لها وأدوات التحوط المستخدمة لإدارة ذلك التعرض هي نفسها لفترة طويلة)، فإنه يجب على الجهة أن تطبق المتطلب الوارد في الفقرة 128(أ) وفقرة إرشادات التطبيق 257 - الذي يقضي بأن يكون مكون المخاطر قابلاً للتحديد بشكل منفصل - فقط عندما تُعين بشكل أولي البند المتحوط له في علاقة التحوط تلك. والبند المتحوط له الذي تم تقويمه في وقت تعيينه بشكل أولي في علاقة التحوط، سواء كان ذلك في وقت بداية التحوط أو في وقت لاحق، لا يُعاد تقويمه عند أي إعادة تعيين لاحقة في علاقة التحوط نفسها.

نهاية التطبيق

155ط. يجب على الجهة أن تتوقف بأثر مستقبلي عن تطبيق الفقرة 155د على البند المتحوط له عند وقوع أحد الأمرين الآتيين، أيهما يقع أولاً:

(أ) عندما لا يعد عدم التأكد الناشئ عن إحلال معدل الفائدة المرجعي موجوداً فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ التدفقات النقدية المستندة إلى معدل الفائدة المرجعي والنتيجة عن البند المتحوط له؛ أو

(ب) عندما يتم إيقاف علاقة التحوط التي يكون البند المتحوط له جزءاً منها.

155ي. يجب على الجهة أن تتوقف بأثر مستقبلي عن تطبيق الفقرة 155هـ عند وقوع أحد الأمرين الآتيين، أيهما يقع أولاً:

(أ) عندما لا يعد عدم التأكد الناشئ عن إحلال معدل الفائدة المرجعي موجوداً فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ التدفقات النقدية المستقبلية المستندة إلى معدل الفائدة المرجعي والنتيجة عن البند المتحوط له؛ أو

(ب) عندما تتم إعادة تصنيف المبلغ المتراكم في احتياطي تحوط التدفقات النقدية فيما يتعلق بعلاقة التحوط التي تم إيقافها تلك، بالكامل إلى الفائض أو العجز.

155ك. يجب على الجهة أن تتوقف بأثر مستقبلي عن تطبيق الفقرة 155و:

(أ) على البند المتحوط له، عندما لا يعد عدم التأكد الناشئ عن إحلال معدل الفائدة المرجعي موجوداً فيما يتعلق بالخطر المتحوط منه أو توقيت ومبلغ التدفقات النقدية المستندة إلى معدل الفائدة المرجعي والناجمة عن البند المتحوط له؛ و
(ب) على أداة التحوط، عندما لا يعد عدم التأكد الناشئ عن إحلال معدل الفائدة المرجعي موجوداً فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ التدفقات النقدية المستندة إلى معدل الفائدة المرجعي والناجمة عن أداة التحوط.

إذا تم إيقاف علاقة التحوط التي يكون البند المتحوط له وأداة التحوط جزءاً منها في وقت أبكر من التاريخ المحدد في الفقرة 155ك(أ) أو التاريخ المحدد في الفقرة 155ك(ب)، فيجب على الجهة أن تتوقف بأثر مستقبلي عن تطبيق الفقرة 155و على علاقة التحوط تلك في تاريخ الإيقاف.

155ل. عند تعيين مجموعة من البنود على أنها البند المتحوط له، أو تعيين مزيج من الأدوات المالية على أنه أداة التحوط، يجب على الجهة أن تتوقف بأثر مستقبلي عن تطبيق الفقرات 155د-155و على بند بمفرده أو على أداة مالية بمفردها وفقاً للفقرة 155ط أو 155ي أو 155ك، حسب ما هو ملائم، عندما لا يعد عدم التأكد الناشئ عن إحلال معدل الفائدة المرجعي موجوداً فيما يتعلق بالخطر المتحوط منه و/أو توقيت ومبلغ التدفقات النقدية المستندة إلى معدل الفائدة المرجعي والناجمة عن ذلك البند أو تلك الأداة المالية.

155م. يجب على الجهة أن تتوقف بأثر مستقبلي عن تطبيق الفقرتين 155ز و 155ح عند وقوع أحد الأمرين الآتيين، أيهما يقع أولاً:

(أ) عندما يتم إجراء التغييرات التي يتطلبها إحلال معدل الفائدة المرجعي على مكون المخاطر غير المحدد تعاقدياً تطبيقاً للفقرة 155ن، أو
(ب) عندما يتم إيقاف علاقة التحوط التي عُين فيها مكون المخاطر غير المحدد تعاقدياً.

استثناءات مؤقتة إضافية ناشئة عن إحلال معدل الفائدة المرجعي

155ن. عندما يتوقف انطباق المتطلبات الواردة في الفقرات 155د - 155ح على علاقة تحوط (انظر الفقرات 155ط - 155م)، يجب على الجهة أن تعدل التعيين الرسمي لعلاقة التحوط تلك الذي كان موثقاً في السابق ليعكس التغييرات التي يتطلبها إطلال معدل الفائدة المرجعي، أي تكون التغييرات متسقة مع المتطلبات الواردة في الفقرات 72ب - 72د. وفي هذا السياق، يجب أن يُعدل تعيين التحوط فقط لإجراء واحد أو أكثر من التغييرات الآتية:

- (أ) تعيين معدل مرجعي بديل (محدد تعاقدياً أو غير محدد تعاقدياً) على أنه خطر متحوط منه؛ أو
- (ب) تعديل وصف البند المتحوط له، بما في ذلك وصف الجزء المعين من التدفقات النقدية أو القيمة العادلة المتحوط لها؛ أو
- (ج) تعديل وصف أداة التحوط.

155س. يجب على الجهة أن تطبق المتطلب الوارد في الفقرة 155ن(ج) أيضاً إذا أُستوفيت الشروط الثلاثة الآتية مجتمعة:

- (أ) إذا قامت الجهة بإجراء تغيير يتطلبه إطلال معدل الفائدة المرجعي باستخدام منهج آخر بخلاف تغيير أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية لأداة التحوط (على النحو الموضح في الفقرة 72ب)؛ و
- (ب) إذا لم يتم إلغاء إثبات أداة التحوط الأصلية؛ و
- (ج) إذا كان المنهج الذي تم اختياره يكافئ اقتصادياً تغيير أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية لأداة التحوط الأصلية (على النحو الموضح في الفقرتين 72ج و72د).

155ع. قد يتوقف انطباق المتطلبات الواردة في الفقرات 155د - 155ح في أوقات مختلفة. ولذلك، قد يُطلب من الجهة، عند تطبيق الفقرة 155ن، أن تعدل التعيين الرسمي لعلاقات التحوط لديها في أوقات مختلفة، أو قد يُطلب منها أن تعدل التعيين الرسمي لعلاقة تحوط أكثر من مرة. عندما، وفقط عندما، يتم إجراء مثل هذا التغيير في تعيين التحوط، يجب على الجهة أن تطبق الفقرات 155ر - 155ذ حسبما يكون منطبقاً. ويجب على الجهة أيضاً أن تطبق الفقرة 137 (فيما يخص تحوط القيمة العادلة) أو الفقرة 140 (فيما يخص تحوط

التدفقات النقدية) للمحاسبة عن أي تغييرات في القيمة العادلة للبند المتحوط له أو أداة التحوط.

155 ف. يجب على الجهة أن تعدل علاقة التحوط وفقاً لمتطلبات الفقرة 155 ن فيما لا يتجاوز نهاية فترة القوائم المالية التي يتم فيها إجراء تغيير يتطلبه إطلال معدل الفائدة المرجعي على الخطر المتحوط منه أو البند المتحوط له أو أداة التحوط. وتجنباً للشك، فإن مثل هذا التعديل على التعيين الرسمي لعلاقة التحوط لا يمثل إيقافاً لعلاقة التحوط ولا تعييناً لعلاقة تحوط جديدة.

155 ص. إذا أُجريت تغييرات إضافة إلى تلك التغييرات التي يتطلبها إطلال معدل الفائدة المرجعي على الأصل المالي أو الالتزام المالي المعين في علاقة التحوط (على النحو الموضح في الفقرات 72 ب - 72 د) أو على تعيين علاقة التحوط (على النحو الذي تتطلبه الفقرة 155 ن)، فيجب على الجهة أن تطبق أولاً المتطلبات المنطبقة في هذا المعيار لتحديد ما إذا كانت تلك التغييرات الإضافية ينتج عنها إيقاف المحاسبة عن التحوط. وإذا كانت التغييرات الإضافية لا ينتج عنها إيقاف المحاسبة عن التحوط، فيجب على الجهة أن تعدل التعيين الرسمي لعلاقة التحوط على النحو المحدد في الفقرة 155 ن.

155 ق. تقدم الفقرات 155 ر - 155 ص استثناءات من المتطلبات المحددة في تلك الفقرات فقط. ويجب على الجهة أن تطبق جميع المتطلبات الأخرى للمحاسبة عن التحوط الواردة في هذا المعيار، بما في ذلك ضوابط التأهل الواردة في الفقرة 129، على علاقات التحوط التي تأثرت بشكل مباشر بإطلال معدل الفائدة المرجعي.

المحاسبة عن علاقات التحوط المؤهلة

تحوطات التدفقات النقدية

155 ر. لغرض تطبيق الفقرة 140، فعندما تقوم الجهة بتعديل وصف البند المتحوط له وفقاً لمتطلبات الفقرة 155 ن (ب)، فإن المبلغ المتراكم في احتياطي تحوط التدفقات النقدية يجب اعتباره مستنداً إلى المعدل المرجعي البديل الذي تُحدد بناءً عليه التدفقات النقدية المستقبلية المتحوط لها.

155ش. فيما يخص علاقة التحوط التي تم إيقافها، فعندما يتم تغيير معدل الفائدة المرجعي الذي كانت التدفقات النقدية المتحوط لها مستندة إليه وفقاً لما يتطلبه إطلال معدل الفائدة المرجعي، ولغرض تطبيق الفقرة 141 لتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية المستقبلية المتحوط لها يتوقع حدوثها، يجب اعتبار المبلغ المتراكم في احتياطي تحوط التدفقات النقدية لعلاقة التحوط تلك مستنداً إلى المعدل المرجعي البديل الذي ستستند إليه التدفقات النقدية المستقبلية المتحوط لها.

مجموعات البنود

155ت. عندما تطبق الجهة الفقرة 155ن على مجموعات من البنود معينة على أنها بنود متحوط لها في تحوط للقيمة عادلة أو تحوط للتدفقات النقدية، يجب على الجهة تخصيص البنود المتحوط لها لمجموعات فرعية بناءً على المعدل المرجعي الذي يتم التحوط منه وتعيين المعدل المرجعي على أنه الخطر المتحوط منه لكل مجموعة فرعية. فعلى سبيل المثال، في علاقة التحوط التي يتم التحوط فيها لمجموعة من البنود ضد التغيرات في معدل فائدة مرجعي يخضع لإطلال معدل الفائدة المرجعي، يمكن تغيير التدفقات النقدية أو القيمة العادلة المتحوط لها لبعض البنود في المجموعة لتتخذ معدلاً مرجعياً بديلاً مرجعاً لها قبل تغيير البنود الأخرى في المجموعة. وفي هذا المثال، ستقوم الجهة عند تطبيق الفقرة 155ن بتعيين المعدل المرجعي البديل على أنه الخطر المتحوط منه لتلك المجموعة الفرعية ذات الصلة من البنود المتحوط لها. وستستمر الجهة في تعيين معدل الفائدة المرجعي الحالي على أنه الخطر المتحوط منه للمجموعة الفرعية الأخرى من البنود المتحوط لها إلى أن يتم تغيير التدفقات النقدية أو القيمة العادلة المتحوط لها لتلك البنود لتتخذ المعدل المرجعي البديل مرجعاً لها أو إلى أن تنقضي مدة البنود وتُستبدل ببنود متحوط لها تتخذ المعدل المرجعي البديل مرجعاً لها.

155ث. يجب على الجهة أن تُقوم بشكل منفصل ما إذا كانت كل مجموعة فرعية تستوفي المتطلبات الواردة في الفقرة 146 لتكون بنوداً متحوطاً له مؤهلاً. وإذا لم تستوف أية مجموعة فرعية المتطلبات الواردة في الفقرة 146، فيجب على الجهة إيقاف المحاسبة عن التحوط بأثر مستقبلي لعلاقة التحوط في مجملها. ويجب على الجهة أيضاً تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرتين 137 و140 للمحاسبة عن عدم الفاعلية المتعلقة بعلاقة

التحوط في مجملها.

تعيين مكونات المخاطر

155خ. المعدل المرجعي البديل المُعين على أنه مكون مخاطر غير محدد تعاقدياً ولا يمكن تحديده بشكل منفصل (انظر الفقرة 128(أ) وفقرة إرشادات التطبيق 257) في التاريخ الذي يتم فيه تعيينه، يجب اعتبار أنه قد استوفى ذلك المتطلب في ذلك التاريخ إذا، وفقط إذا، كانت الجهة تتوقع بدرجة معقولة أن المعدل المرجعي البديل سيكون قابلاً للتحديد بشكل منفصل في غضون 24 شهراً. وتنطبق الفترة البالغة 24 شهراً على كل معدل مرجعي بديل بشكل منفصل وتبدأ من التاريخ الذي تعين فيه الجهة المعدل المرجعي البديل على أنه مكون مخاطر غير محدد تعاقدياً لأول مرة (أي أن الفترة البالغة 24 شهراً تنطبق على أساس كل معدل على حدة).

155ذ. إذا توقعت الجهة بدرجة معقولة، في وقت لاحق، أن المعدل المرجعي البديل لن يكون قابلاً للتحديد بشكل منفصل في غضون 24 شهراً من تاريخ تعيين الجهة له على أنه مكون مخاطر غير محدد تعاقدياً لأول مرة، فيجب على الجهة أن تتوقف عن تطبيق المتطلب الوارد في الفقرة 155خ على ذلك المعدل المرجعي البديل وإيقاف المحاسبة عن التحوط بأثر مستقبلي من تاريخ إعادة التقويم وذلك فيما يخص جميع علاقات التحوط التي تم فيها تعيين المعدل المرجعي البديل على أنه مكون مخاطر غير محدد تعاقدياً.

155ض. إضافةً لعلاقات التحوط المحددة في الفقرة 155ن، يجب على الجهة أن تطبق المتطلبات الواردة في الفقرتين 155خ و155ذ على علاقات التحوط الجديدة التي يتم فيها تعيين معدل مرجعي بديل على أنه مكون مخاطر غير محدد تعاقدياً (انظر الفقرة 128(أ) وفقرة إرشادات التطبيق 257) عندما لا يكون مكون المخاطر ذلك قابلاً للتحديد بشكل منفصل في تاريخ تعيينه بسبب إخلال معدل الفائدة المرجعي.

تاريخ السريان وأحكام انتقالية

تاريخ السريان

156. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في

31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويسمح بالتطبيق الأّبكر. إذا اختارت الجهة أن تطبق هذا المعيار على فترة أبكر، يجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق جميع المتطلبات الواردة في هذا المعيار في الوقت نفسه (ولكن انظر - أيضاً - الفقرة 179). ويجب عليها - أيضاً - أن تطبق التعديلات الواردة في الملحق د في الوقت نفسه.

156أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 41].

156ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 41].

156ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 41].

156د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 41].

156هـ. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43 الصادر في 2023 الفقرتين 2 و87 وفقرتي إرشادات التطبيق 198 و210. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأّبكر. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.

156و. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46 الصادر في 2024 الفقرتين 9 و66 وفقرات إرشادات التطبيق 38 و115 و117، وأضاف فقرات إرشادات التطبيق 1143-143غ، وحذف الفقرتين 67 و68 وفقرات إرشادات التطبيق 144-155. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأّبكر. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.

157. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

أحكام انتقالية

158. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار - بأثر رجعي - وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3،

السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء، باستثناء ما تم تحديده في الفقرات 161-184. ولا يجوز تطبيق هذا المعيار على البنود التي سبق إلغاؤها إثباتها بالفعل في تاريخ التطبيق الأولي.

159. لأغراض الأحكام الانتقالية الواردة في الفقرات 158 و160-184، فإن تاريخ التطبيق الأولي هو التاريخ الذي تطبق فيه الجهة لأول مرة تلك المتطلبات من هذا المعيار ويجب أن يكون بداية فترة قوائم مالية بعد إصدار هذا المعيار.

أحكام انتقالية للتصنيف والقياس

160. في تاريخ التطبيق الأولي، يجب على الجهة أن تُقوّم ما إذا كان الأصل المالي يستوفي الشرط الوارد في الفقرة 40(أ) أو 41(أ) على أساس الحقائق والظروف القائمة في ذلك التاريخ. ويجب تطبيق التصنيف الناتج -بأثر رجعي- بغض النظر عن نموذج الجهة للإدارة في فترات القوائم المالية السابقة.

161. في تاريخ التطبيق الأولي، إذا كان من غير العملي (كما هو مُعرف في معيار المحاسبة للقطاع العام 3) للجهة أن تُقوّم عنصر القيمة الزمنية للنقود المعدل وفقاً للفقرات 68-70 من إرشادات التطبيق على أساس الحقائق والظروف القائمة عند الإثبات الأولي للأصل المالي، فيجب على الجهة أن تُقوّم خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لذلك الأصل المالي على أساس الحقائق والظروف القائمة عند الإثبات الأولي للأصل المالي دون أن تأخذ في الحسبان المتطلبات المتعلقة بتعديل عنصر القيمة الزمنية للنقود الواردة في الفقرات 68-70 من إرشادات التطبيق (انظر - أيضاً - الفقرة 49ص من معيار المحاسبة للقطاع العام 30).

162. في تاريخ الإثبات الأولي، إذا كان من غير العملي (كما هو مُعرف في معيار المحاسبة للقطاع العام 3) للجهة أن تُقوّم ما إذا كانت القيمة العادلة لخاصية السداد المبكر ضئيلة وفقاً للفقرة 74(ج) من إرشادات التطبيق على أساس الحقائق والظروف القائمة عند الإثبات الأولي للأصل المالي، فيجب على الجهة أن تُقوّم خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لذلك الأصل المالي على أساس الحقائق والظروف القائمة في تاريخ الإثبات الأولي للأصل المالي دون أن تأخذ في الحسبان استثناء خصائص السداد المبكر الوارد في الفقرة 74 من إرشادات التطبيق (انظر - أيضاً - الفقرة 49ق من معيار المحاسبة للقطاع العام 30).

163. إذا كانت الجهة تقيس عقدًا مختلطًا بالقيمة العادلة وفقًا للفقرات 41 أو 43 أو 44 ولكن القيمة العادلة للعقد المختلط لم يكن قد تم قياسها في فترات القوائم المالية المقارنة، فإن القيمة العادلة للعقد المختلط في فترات القوائم المالية المقارنة يجب أن تكون مجموع القيم العادلة للمكونات (أي المضيف الذي لا يُعد مشتقة والمشتقة المدمجة) في نهاية كل فترة قوائم مالية مقارنة إذا أعادت الجهة عرض الفترات السابقة (انظر الفقرة 173).

164. إذا طبقت الجهة الفقرة 163، فعندئذٍ، في تاريخ التطبيق الأولي، يجب على الجهة أن تثبت أي فرق بين القيمة العادلة للعقد المختلط بأكمله في تاريخ التطبيق الأولي ومجموع القيم العادلة لمكونات العقد المختلط في تاريخ التطبيق الأولي ضمن الرصيد الافتتاحي للفائض أو العجز المتراكم (أو ضمن مكون آخر لصافي الأصول/حقوق الملكية، بحسب ما هو مناسب) لفترة القوائم المالية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي.

165. يجوز للجهة في تاريخ التطبيق الأولي أن تعين:
(أ) الأصل المالي على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقًا للفقرة 44؛ أو
(ب) الاستثمار في أداة حقوق ملكية على أنه بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقًا للفقرة 106.
يجب إجراء مثل هذا التعيين على أساس الحقائق والظروف القائمة في تاريخ التطبيق الأولي. ويجب تطبيق ذلك التصنيف - بأثر رجعي.

166. في تاريخ التطبيق الأولي:
(أ) يجب على الجهة أن تلغي تعيينها السابق للأصل المالي على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إذا كان ذلك الأصل المالي لا يستوفي الشرط الوارد في الفقرة 44.
(ب) يجوز للجهة أن تلغي تعيينها السابق للأصل المالي على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إذا كان ذلك الأصل المالي يستوفي الشرط الوارد في الفقرة 44.

يجب أن يتم مثل هذا الإلغاء على أساس الحقائق والظروف القائمة في تاريخ التطبيق الأولي. ويجب تطبيق ذلك التصنيف - بأثر رجعي.

167. في تاريخ التطبيق الأولي:

(أ) يجوز للجهة أن تعين الالتزام المالي على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 46(أ).

(ب) يجب على الجهة أن تلغي تعيينها السابق للالتزام المالي على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إذا كان مثل هذا التعيين قد تم إجراؤه عند الإثبات الأولي وفقاً للشرط الوارد الآن في الفقرة 46(أ) وكان مثل هذا التعيين لا يستوفي ذلك الشرط في تاريخ التطبيق الأولي.

(ج) يجوز للجهة أن تلغي تعيينها السابق للالتزام المالي على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إذا كان مثل هذا التعيين قد تم إجراؤه عند الإثبات الأولي وفقاً للشرط الوارد الآن في الفقرة 46(أ) وكان مثل هذا التعيين يستوفي ذلك الشرط في تاريخ التطبيق الأولي.

يجب إجراء مثل هذا التعيين والإلغاء على أساس الحقائق والظروف القائمة في تاريخ التطبيق الأولي. ويجب تطبيق ذلك التصنيف - بأثر رجعي.

168. إذا كان من غير العملي (كما هو مُعرف في معيار المحاسبة للقطاع العام 3) للجهة أن تطبق طريقة الفائدة الفعلية - بأثر رجعي، فيجب على الجهة أن تعالج:

(أ) القيمة العادلة للأصل المالي أو الالتزام المالي في نهاية كل فترة مقارنة معروضة على أنها إجمالي القيمة الدفترية لذلك الأصل المالي أو التكلفة المُستنفدة لذلك الالتزام المالي إذا قامت الجهة بإعادة عرض الفترات السابقة؛ و

(ب) القيمة العادلة للأصل المالي أو الالتزام المالي في تاريخ التطبيق الأولي على أنها إجمالي القيمة الدفترية الجديدة لذلك الأصل المالي أو التكلفة المُستنفدة الجديدة لذلك الالتزام المالي في تاريخ التطبيق الأولي لهذا المعيار.

169. إذا قامت الجهة - سابقاً - بالمحاسبة بالتكلفة (وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29)، عن استثمار في أداة حقوق ملكية ليس لها سعر معلن في سوق نشطة لأداة مطابقة (أي مُدخل من المستوى 1) (أو عن أصل يُعد مشتقة، مرتبط بمثل أداة حقوق الملكية تلك، ويجب أن تتم تسويته بتسليمها)، فيجب عليها أن تقيس تلك الأداة بالقيمة العادلة في تاريخ التطبيق الأولي. ويجب إثبات أي فرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة العادلة ضمن الرصيد الافتتاحي للفائض أو العجز المتراكم (أو ضمن مكون آخر لصافي الأصول/حقوق الملكية، بحسب ما هو مناسب) لفترة القوائم المالية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي.

170. إذا قامت الجهة - سابقاً - بالمحاسبة بالتكلفة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29، عن التزام يُعد مشتقة، مرتبط بأداة حقوق ملكية ليس لها سعر معلن في سوق نشطة لأداة مطابقة (أي

مُدخل من المستوى 1)، ويجب أن تتم تسويته بتسليمها، فيجب عليها أن تقيس ذلك الالتزام الذي يُعد مشتقة بالقيمة العادلة في تاريخ التطبيق الأولي. ويجب إثبات أي فرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة العادلة ضمن الرصيد الافتتاحي لصافي الأصول/حقوق الملكية لفترة القوائم المالية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي.

171. في تاريخ التطبيق الأولي، يجب على الجهة أن تحدد ما إذا كانت المعالجة الواردة في الفقرة 108 ستحدث أو تُضخم عدم تماثل محاسبي ضمن الفائض أو العجز، على أساس الحقائق والظروف القائمة في تاريخ التطبيق الأولي. ويجب تطبيق هذا المعيار - بأثر رجعي - على أساس ذلك التحديد.

172. في تاريخ التطبيق الأولي، يُسمح للجهة بإجراء التعيين المذكور في الفقرة 6 للعقود القائمة بالفعل في ذلك التاريخ ولكن - فقط - إذا كانت الجهة تُعَيِّن جميع العقود المشابهة. ويجب إثبات التغير في صافي الأصول الناتج عن مثل هذه التعيينات في صافي الأصول/حقوق الملكية في تاريخ التطبيق الأولي.

173. بالرغم من المتطلب الوارد في الفقرة 158، يجب على الجهة التي تتبنى متطلبات التصنيف والقياس الواردة في هذا المعيار (والتي تتضمن المتطلبات المتعلقة بقياس التكلفة المُستنفدة للأصول المالية والهبوط في الفقرات 69-72 و 73-93)، أن تقدم الإفصاحات المبينة في الفقرات 49-49س من معيار المحاسبة للقطاع العام 30 ولكن لا يلزمها أن تعيد عرض الفترات السابقة. ويجوز للجهة أن تعيد عرض الفترات السابقة إذا، وفقط إذا، كان ذلك ممكناً بدون استخدام الإدراك المتأخر. وإذا لم تقم الجهة بإعادة عرض الفترات السابقة، فيجب عليها أن تثبت أي فرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة الدفترية في بداية فترة القوائم المالية السنوية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي ضمن الرصيد الافتتاحي للفائض أو العجز المتراكم (أو ضمن مكون آخر لصافي الأصول/حقوق الملكية، بحسب ما هو مناسب) لفترة القوائم المالية السنوية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي. ومع ذلك، إذا قامت الجهة بإعادة عرض الفترات السابقة، فإن القوائم المالية المُعاد عرضها يجب أن تظهر جميع المتطلبات الواردة في هذا المعيار.

174. إذا كانت الجهة تُعد تقارير مالية أولية، فلا يلزم الجهة أن تطبق المتطلبات الواردة في هذا المعيار على الفترات الأولية السابقة لتاريخ التطبيق الأولي إذا كان ذلك غير عملي (كما هو مُعرف في معيار المحاسبة للقطاع العام 3).

175. يجب على الجهة أن تطبق متطلبات الهبوط الواردة في الفقرات 73-93 - بأثر رجعي - وفقاً لمعييار المحاسبة للقطاع العام 3 مع مراعاة الفقرات 173 و176-178.

176. في تاريخ التطبيق الأولي، يجب على الجهة أن تستخدم المعلومات المعقولة والمؤيدة، المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، لتحديد المخاطر الائتمانية في التاريخ الذي تم فيه إثبات أداة مالية - بشكل أولي (أو - فيما يخص ارتباطات القروض وعقود الضمان المالي - في التاريخ الذي أصبحت فيه الجهة طرفاً في ارتباط لا رجعه فيه وفقاً للفقرة 8) وأن تقارن ذلك مع المخاطر الائتمانية في تاريخ التطبيق الأولي لهذا المعيار.

177. عند تحديد ما إذا كانت هناك زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي، يجوز للجهة أن تطبق:

(أ) المتطلبات الواردة في الفقرة 82 من هذا المعيار والفقرات 186-188 من إرشادات التطبيق؛ و
(ب) الافتراض الممكن دحضه الوارد في الفقرة 83 للدفعات التعاقدية التي تتجاوز موعد استحقاقها بما يزيد عن 30 يوماً، إذا كانت الجهة ستطبق متطلبات الهبوط من خلال تحديد الزيادات المهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي لتلك الأدوات المالية على أساس معلومات عن تجاوز موعد الاستحقاق.

178. في تاريخ التطبيق الأولي، إذا كان تحديد ما إذا كانت هناك زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي سيتطلب تكلفة أو جهداً لا مبرر لهما، فيجب على الجهة أن تثبت مخصص خسارة بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في كل تاريخ قوائم مالية إلى أن يتم إلغاء إثبات تلك الأداة المالية (ما لم تكن تلك الأداة المالية ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ القوائم المالية، ففي هذه الحالة تنطبق الفقرة 177(أ)).

أحكام انتقالية للمحاسبة عن التحوط

179. عندما تطبق الجهة هذا المعيار لأول مرة، يجوز لها أن تختار الاستمرار في تطبيق متطلبات المحاسبة عن التحوط الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 29، على أنها سياستها المحاسبية، بدلاً من المتطلبات الواردة في الفقرات 113-155 من هذا المعيار. ويجب على الجهة أن تطبق

تلك السياسة على جميع علاقاتها التحوطية. ويجب على الجهة التي تختار تلك السياسة أن تطبق - أيضاً - الملحق ج لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29.

180. باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة 184، يجب على الجهة أن تطبق متطلبات المحاسبة عن التحوط الواردة في هذا المعيار - بأثر مستقبلي.

181. لتطبيق المحاسبة عن التحوط من تاريخ التطبيق الأولي لمتطلبات هذا المعيار للمحاسبة عن التحوط، يجب أن يتم استيفاء جميع ضوابط التأهل كما في ذلك التاريخ.

182. علاقات التحوط التي تأهلت للمحاسبة عن التحوط وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29 والتي تتأهل - أيضاً - للمحاسبة عن التحوط وفقاً لضوابط هذا المعيار (انظر الفقرة 129)، بعد الأخذ في الحسبان أي إعادة توازن لعلاقة التحوط عند الانتقال إلى تطبيق هذا المعيار (انظر الفقرة 183(ب))، يجب اعتبار أنها علاقات تحوط مستمرة.

183. عند التطبيق الأولي لمتطلبات المحاسبة عن التحوط الواردة في هذا المعيار:

(أ) يجوز للجهة أن تبدأ في تطبيق تلك المتطلبات من النقطة الزمنية نفسها التي توقفت فيها عن تطبيق متطلبات المحاسبة عن التحوط الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 29؛ و
(ب) يجب على الجهة أن تعتبر نسبة التحوط وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29 هي نقطة البدء لإعادة توازن نسبة التحوط لعلاقة تحوط مستمرة، إذا كان منطبقاً. ويجب إثبات أي مكسب أو خسارة من إعادة التوازن هذا ضمن الفائض أو العجز.

184. استثناءً من التطبيق بأثر مستقبلي لمتطلبات المحاسبة عن التحوط الواردة في هذا المعيار:

(أ) يجب على الجهة أن تطبق المحاسبة عن القيمة الزمنية للخيارات وفقاً للفقرة 144 - بأثر رجعي - إذا، وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29، كان قد تم تعيين التغير فقط في القيمة الحقيقية للخيار على أنه أداة تحوط ضمن علاقة تحوط. وينطبق هذا التطبيق - بأثر رجعي - فقط على علاقات التحوط تلك التي كانت قائمة في بداية أبكر فترة مقارنة أو التي تم تعيينها بعد ذلك.

(ب) يجوز للجهة أن تطبق المحاسبة عن العنصر الآجل في العقود الآجلة وفقاً للفقرة 145 - بأثر رجعي - إذا، وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29، كان قد تم تعيين التغير فقط في العنصر الفوري من العقد الآجل على أنه أداة تحوط ضمن علاقة تحوط. وينطبق هذا التطبيق - بأثر رجعي - فقط على علاقات التحوط تلك التي كانت قائمة في بداية أبكر فترة مقارنة أو التي تم تعيينها بعد ذلك. بالإضافة إلى ذلك، فإذا اختارت الجهة تطبيق هذه المحاسبة - بأثر رجعي، فيجب أن يتم تطبيقها على جميع علاقات التحوط التي تتأهل لهذا

الاختيار (أي أنه عند الانتقال إلى تطبيق هذا المعيار لا يُتاح هذا الاختيار على أساس كل علاقة تحوط على حدة). ويجوز تطبيق المحاسبة عن الفروق المبنية على أساس أسعار العملات الأجنبية (انظر الفقرة 145) بأثر رجعي، على علاقات التحوط تلك التي كانت قائمة في بداية أسبق فترة مقارنة أو التي تم تعيينها بعد ذلك.

(ج) يجب على الجهة أن تطبق - بأثر رجعي - المتطلب الوارد في الفقرة 135 بأنه لا يوجد انقضاء أو إنهاء لأداة التحوط إذا:

(1) وافق طرفاً أداة التحوط، نتيجةً للأنظمة أو اللوائح، أو لاستحداث أنظمة أو لوائح، على أن يحل طرف مقاصة مقابل، واحد أو أكثر، محل الطرف الأصلي المقابل لهما ليصبح هو الطرف المقابل الجديد لكل طرف من الطرفين؛ و

(2) كانت التغيرات الأخرى، إن وجدت، في أداة التحوط تقتصر على تلك التي تُعد ضرورية لتنفيذ مثل هذا الإحلال للطرف المقابل.

(د) يجب على الجهة أن تطبق المتطلبات الواردة في الفقرات 155أ - 155ل بأثر رجعي. وينطبق هذا التطبيق بأثر رجعي فقط على علاقات التحوط التي كانت قائمة في بداية فترة القوائم المالية التي تطبق فيها الجهة لأول مرة تلك المتطلبات أو على علاقات التحوط التي تم تعيينها بعد ذلك، وعلى المبلغ المتراكم في احتياطي تحوط التدفقات النقدية الذي كان قائماً في بداية فترة القوائم المالية التي تطبق فيها الجهة لأول مرة تلك المتطلبات.

أحكام انتقالية لخصائص السداد المبكر ذات التعويض السالب

185. يجب على الجهة أن تطبق وثيقة الحصر طويلة الأجل في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة (تعديلات علي معيار المحاسبة للقطاع العام 36) ووثيقة خصائص السداد المبكر ذات التعويض السالب (تعديلات علي معيار المحاسبة للقطاع العام 41) - بأثر رجعي - وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3، باستثناء ما هو محدد في الفقرات 186-190.

186. يجب على الجهة، التي تطبق هذه التعديلات لأول مرة في الوقت نفسه الذي تطبق فيه هذا المعيار لأول مرة، أن تطبق الفقرات 157-183 بدلاً من الفقرات 187-190.

187. يجب على الجهة، التي تطبق هذه التعديلات لأول مرة بعد أن تطبق هذا المعيار لأول مرة، أن تطبق الفقرات 188-190. يجب على هذه الجهة - أيضاً - أن تُطبق الأحكام الانتقالية الأخرى في هذا المعيار الضرورية لتطبيق هذه التعديلات. ولهذا الغرض، فإن الإشارات إلى تاريخ التطبيق الأولي يجب أن تُقرأ علي أنها تشير إلي بداية فترة القوائم المالية التي تُطبق فيها الجهة هذه التعديلات لأول مرة (تاريخ التطبيق الأولي لهذه التعديلات).

188. فيما يتعلق بتعيين أصل مالي أو التزام مالي على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز:

- (أ) يجب على الجهة أن تلغي تعيينها السابق للأصل المالي على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إذا كان ذلك التعيين قد تم إجراؤه - سابقاً - وفقاً للشرط الوارد في الفقرة 44 ولكن ذلك الشرط لم يُعد مستوفى نتيجة لتطبيق هذه التعديلات؛ و
- (ب) يجوز للجهة أن تُعيّن الأصل المالي على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إذا لم يكن ذلك التعيين قد استوفى - سابقاً - الشرط الوارد في الفقرة 44 ولكن ذلك الشرط أصبح مُستوفى الآن نتيجة لتطبيق هذه التعديلات؛ و
- (ج) يجب على الجهة أن تلغي تعيينها السابق للالتزام المالي على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إذا كان ذلك التعيين قد تم إجراؤه - سابقاً - وفقاً للشرط الوارد في الفقرة 46(أ) ولكن ذلك الشرط لم يُعد مُستوفى نتيجة لتطبيق هذه التعديلات؛ و
- (د) يجوز للجهة أن تُعيّن الالتزام المالي على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إذا لم يكن ذلك التعيين قد استوفى - سابقاً - الشرط الوارد في الفقرة 46(أ) ولكن ذلك الشرط أصبح مُستوفى الآن نتيجة لتطبيق هذه التعديلات.

يجب إجراء مثل هذا التعيين والإلغاء على أساس الحقائق والظروف القائمة في تاريخ التطبيق الأولي لهذه التعديلات. ويجب تطبيق ذلك التصنيف - بأثر رجعي.

189. الجهة ليست مُطالبة بإعادة عرض الفترات السابقة لتعكس تطبيق هذه التعديلات. ويجوز للجهة أن تعيد عرض الفترات السابقة إذا، وفقط إذا، كان ذلك ممكناً بدون استخدام الإدراك المتأخر وكانت القوائم المالية المُعاد عرضها تُعكس جميع المتطلبات الواردة في هذا المعيار. وإذا لم تقم الجهة بإعادة عرض الفترات السابقة، فيجب عليها أن تثبت أي فرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة الدفترية في بداية فترة القوائم المالية السنوية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي لهذه التعديلات ضمن الرصيد الافتتاحي للفائض أو العجز المتراكم (أو ضمن مكون آخر لصافي الأصول/حقوق الملكية، بحسب ما هو مناسب) لفترة القوائم المالية السنوية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي لهذه التعديلات.

190. في فترة القوائم المالية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي لهذه التعديلات، يجب على الجهة أن تُفصح عن المعلومات التالية كما في تاريخ التطبيق الأولي ذاك لكل فئة من الأصول المالية والالتزامات المالية التي تأثرت بهذه التعديلات:

- (أ) فئة القياس السابقة والقيمة الدفترية المُحددة - مباشرة - قبل تطبيق هذه التعديلات؛ و

(ب) فئة القياس الجديدة والقيمة الدفترية المُحددة بعد تطبيق هذه التعديلات؛ و
(ج) القيمة الدفترية لأي أصول مالية والتزامات مالية في قائمة المركز المالي التي تم تعيينها
- سابقاً - على أنها تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز ولكنها لم تعد معينة
على هذا النحو؛ و
(د) أسباب أي تعيين أو إلغاء تعيين لأصول المالية أو التزامات المالية على أنها تُقاس بالقيمة
العادلة من خلال الفائض أو العجز.

أحكام انتقالية لإحلال معدل الفائدة المرجعي - المرحلة 2

191. يجب على الجهة أن تطبق تعديلات إحلال معدل الفائدة المرجعي - المرحلة 2 بأثر رجعي وفقاً
لمعييار المحاسبة للقطاع العام 3، باستثناء ما هو محدد في الفقرات 192-194.

192. يجب على الجهة أن تُعين علاقة التحوط الجديدة (على سبيل المثال، على النحو الموضح في
الفقرة 155ص) بأثر مستقبلي فقط (أي، يُحظر على الجهة تعيين علاقة جديدة للمحاسبة عن
التحوط في الفترات السابقة). ومع ذلك، يجب على الجهة إعادة تفعيل علاقة التحوط التي تم
إيقافها إذا، وفقط إذا، أُستوفيا الشرطان الآتيان:

(أ) إذا كانت الجهة قد أوقفت علاقة التحوط تلك بسبب التغييرات التي تطلبها إحلال معدل
الفائدة المرجعي وحدها دون غيرها، ولم يكن سيُطلب منها إيقاف علاقة التحوط تلك
فيما لو كانت هذه التعديلات قد طبقت في ذلك الوقت؛ و
(ب) إذا كانت علاقة التحوط تلك التي تم إيقافها تستوفي، في بداية فترة القوائم المالية التي
تطبق فيها الجهة هذه التعديلات لأول مرة (تاريخ التطبيق الأولي لهذه التعديلات)،
ضوابط التأهل للمحاسبة عن التحوط (بعد أخذ هذه التعديلات في الحسبان).

193. إذا قامت الجهة، عند تطبيق الفقرة 192، بإعادة تفعيل علاقة تحوط تم إيقافها، فيجب على
الجهة قراءة الإشارات الواردة في الفقرتين 155خ و155ذ إلى التاريخ الذي يتم فيه تعيين المعدل
المرجعي البديل على أنه مكون مخاطر غير محدد تعاقدياً لأول مرة، على أنها تشير إلى تاريخ التطبيق
الأولي لهذه التعديلات (أي إن الفترة البالغة 24 شهراً لذلك المعدل المرجعي البديل المعين على
أنه مكون مخاطر غير محدد تعاقدياً تبدأ من تاريخ التطبيق الأولي لهذه التعديلات).

194. لا يُتطلب من الجهة إعادة عرض الفترات السابقة لإظهار أثر تطبيق هذه التعديلات. ويجوز للجهة
أن تعيد عرض الفترات السابقة إذا، وفقط إذا، كان ذلك ممكناً بدون استخدام الإدراك المتأخر. وإذا
لم تقم الجهة بإعادة عرض الفترات السابقة، فيجب عليها أن تثبت أي فرق بين القيمة الدفترية
السابقة والقيمة الدفترية في بداية فترة القوائم المالية السنوية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي

لهذه التعديلات ضمن الرصيد الافتتاحي لصافي الأصول/حقوق الملكية (أو مكون آخر لصافي الأصول/حقوق الملكية، بحسب ما هو مناسب) في فترة القوائم المالية السنوية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي لهذه التعديلات.

أحكام انتقالية/تحسينات على معايير محاسبة للقطاع العام، 2021

195. يجب على الجهة أن تطبق وثيقة *تحسينات على معايير محاسبة للقطاع العام، 2021* على الالتزامات المالية التي يتم تعديلها أو مبادلتها في أو بعد بداية فترة القوائم المالية السنوية التي تطبق فيها الجهة التعديل لأول مرة.

الدراسة المرفقة

معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

الموضوع
1. تقديم
2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة
3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
5. ملحق (أ): إرشادات التطبيق
6. ملحق (ب): التحولات لصافي الاستثمار في عملية أجنبية
7. ملحق (ج): إعفاء الالتزامات المالية بأدوات حقوق الملكية
8. أمثلة توضيحية
9. إرشادات التنفيذ

1. تقديم

يهدف اقتراح معيار "الأدوات المالية" الملائم؛ أجريت دراسةً لمعيار "الأدوات المالية" الوارد في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022)، وقد روعي عند إعداد معيار "الأدوات المالية" أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 41 (طبعة 2022) والتعديلات التي أُدخلت على معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 41 بموجب معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 46، *القياس* المنشور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في مايو 2023، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام؛ وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وكذلك إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في القسمين (3) و(4) من هذه الدراسة.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيان المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة

وفق الإجراءات المعتمدة لمشروع تحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي، وضمن مرحلة دراسة الوضع الحالي للجهات الحكومية، جرى إعداد استبيان إلكتروني وتوزيعه على عدد 189 جهة، واستُلمت إجابات 154 جهة، كما رُتبت زيارات ميدانية إلى عدد 14 جهة، تمثل صورة شاملة عن الجهات الحكومية المشمولة بميزانية الدولة بمختلف قطاعاتها. لوحظ من تحليل نتائج الاستبيان أن 12% من الجهات لديها استثمارات مالية، و 3% من الجهات تقوم بالاقتراض من الجهات الحكومية داخل المملكة، و 1% من الجهات تقوم بالاقتراض من أطراف غير حكومية بالريال السعودي، و 3% من الجهات لديها أو تنوي إصدار أدوات مالية (صكوك، سندات). وفيما يلي إجابات الجهات الـ 14 المشمولة بالزيارات الميدانية فيما يخص موضوع المعيار:

السؤال	وزارة المالية	وزارة التعليم	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	وزارة الحرس الوطني	وزارة الصحة	وزارة الإسكان	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة النقل	جامعة الملك سعود	أمانة منطقة الرياض	الهيئة الملكية للجبيل وينبع	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث	جميع الجهات
لا	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
هل لدى الجهة استثمارات مالية؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	0
هل تقوم الجهة بالاقتراض من الجهات الحكومية داخل المملكة؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	0
هل تقوم الجهة بالاقتراض من أطراف غير حكومية بالريال السعودي؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	0
هل تقوم الجهة بالاقتراض بعملة أجنبية؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	0
هل لدى الجهة حالياً أو تنوي إصدار أدوات مالية (صكوك، سندات)؟	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	0

ويُعد موضوع المعيار من المعايير المهمة الواجب تغطيتها ضمن دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

وفيما يلي أمثلة على أهم الجهات التي ستتأثر بهذا المعيار، وذلك بناءً على تحليل نتائج الاستبيان الإلكتروني:

م	القطاع	الجهة	م	القطاع	الجهة
1	التجهيزات الأساسية والنقل	الهيئة العامة للطيران المدني	9	قطاع التعليم	جامعة تبوك
2	التجهيزات الأساسية والنقل	مؤسسة البريد السعودي	10	قطاع التعليم	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
3	التجهيزات الأساسية والنقل	صندوق التنمية العقارية	11	قطاع التعليم	الإدارة المالية جامعة بيشة
4	قطاع البلديات	أمانة منطقة المدينة المنورة	12	قطاع التعليم	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
5	قطاع البلديات	أمانة منطقة نجران	13	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	الهيئة العامة للأوقاف
6	قطاع البلديات	أمانه العاصمة المقدسة	14	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	الهيئة العامة للأعلام المرئي المسموع
7	قطاع البلديات	أمانه محافظه جده	15	قطاع الموارد الاقتصادية	بنك التنمية الاجتماعية
8	قطاع البلديات	أمانة منطقة حائل			

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معياري المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

تضمن القسم (4) من هذه الدراسة مقارنة بين المعيار ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة للقطاع العام متوافقاً مع نظيره الدولي، وأُستبدلت مسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمسميات معايير المحاسبة للقطاع العام المقابلة لها، وهناك تعديلات أخرى شملت ما يلي:

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	156. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويسمح بالتطبيق الأبعد. وإذا اختارت الجهة أن تطبق هذا المعيار على فترة أبكر، يجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق جميع المتطلبات الواردة في هذا المعيار في الوقت نفسه (ولكن انظر - أيضاً - الفقرة 179). ويجب عليها - أيضاً - أن تطبق التعديلات الواردة في الملحق د في الوقت نفسه.	156. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is permitted. If an entity elects to apply this Standard early, it must disclose that fact and apply all of the requirements in this Standard at the same time (but see also paragraph 179). It shall also, at the same time, apply the amendments in Appendix D.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	156أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 41].	156A. <i>Long-term Interests in Associates and Joint Ventures (Amendments to IPSAS 36) and Prepayment Features with Negative Compensation (Amendments to IPSAS 41)</i> , issued in January 2019, added paragraphs 185–190 and AG74A and amended paragraphs AG73(b) and AG74(b). An entity shall apply these amendments for annual periods beginning on or after January 1, 2022. Earlier application is permitted. If an entity applies these amendments for an earlier period, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة	156ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 41].	156B. Paragraphs 155A–155L were added and paragraph 184 was amended by <i>Improvements to IPSAS, 2021</i> , issued in January 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.		January 1, 2023. Earlier application is permitted. If an entity applies these amendments for an earlier period, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	156ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 41].	156C. Paragraphs 72A–72E, 155M–155Z, and 191–194 were added by <i>Improvements to IPSAS, 2021</i> , issued in January 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is permitted. If an entity applies these amendments for an earlier period, it shall disclose that fact.
تم تصحيح رقم الفقرة ليكون (156ز) بدلا من (154ز) وحذف الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	156د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 41].	154D. Paragraph AG46 was amended and paragraphs AG46A and 195 were added by <i>Improvements to IPSAS, 2021</i> , issued in January 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is permitted. If an entity applies these amendments for an earlier period, it shall disclose that fact.
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 43 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	156هـ. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43 الصادر في 2023 الفقرتين 2 و 87 وفقرتي إرشادات التطبيق 198 و 210. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.	156E. Paragraphs 2, 87, AG198 and AG210 were amended by IPSAS 43 issued in January 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 43 at the same time.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
156F. Paragraphs 9, 66, AG31, AG38, AG115 and AG117 were amended, paragraphs AG143A– AG143AB were added, and paragraphs 67, 68 and AG144–AG155 were deleted by IPSAS 46, issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.	156و. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46 الصادر في 2024 الفقرتين 9 و66 وفقرات إرشادات التطبيق 38 و115 و117، وأضاف فقرات إرشادات التطبيق 143أ-143غ، وحذف الفقرتين 67 و68 وفقرات إرشادات التطبيق 144-155. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأكر. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.	عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.

4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
Objective	الهدف	
1. The objective of this Standard is to establish principles for the financial reporting of financial assets and financial liabilities that will present relevant and useful information to users of financial statements for their assessment of the amounts, timing and uncertainty of an entity's future cash flows.	1. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ للتقرير المالي عن الأصول المالية والالتزامات المالية الذي سيعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية في تقويمهم لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للجهة، وتوقيتها وعدم تأكدها.	
Scope	النطاق	
2. This Standard shall be applied by all entities to all types of financial instruments except: (a) Those interests in controlled entities, associates and joint ventures that are accounted for in accordance with IPSAS 34, Separate Financial Statements, IPSAS 35, Consolidated Financial Statements, or IPSAS 36, Investments in Associates and Joint Ventures. However, in some cases, IPSAS 34, IPSAS 35 or IPSAS 36 require or permit an entity to account for an interest in a controlled entity, associate or joint venture in accordance with some or all of the requirements of this Standard. Entities shall also apply this Standard to derivatives on an interest in a controlled entity, associate or joint venture unless the derivative meets the	2. يجب على جميع الجهات أن تُطبق هذا المعيار على جميع أنواع الأدوات المالية باستثناء: أ. تلك الحصص في الجهات المسيطر عليها والجهات الزميلة والمشاريع المشتركة التي تتم المحاسبة عنها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 34، <i>القوائم المالية المنفصلة</i> أو معيار المحاسبة للقطاع العام 35، <i>القوائم المالية الموحدة</i> أو معيار المحاسبة للقطاع العام 36، <i>الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة</i> . ومع ذلك، في بعض الحالات، يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 34 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 35 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 36 من الجهة أو يسمح لها بأن تقوم بالمحاسبة عن الحصص في جهة مسيطر عليها أو	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
definition of an equity instrument of the entity in IPSAS 28, Financial Instruments: Presentation. (b) Rights and obligations under leases to which IPSAS 43, Leases applies. However: (i) Finance lease receivables (i.e., net investments in finance leases) and operating lease receivables recognized by a lessor are subject to the derecognition and impairment requirements of this Standard; (ii) Lease liabilities recognized by a lessee are subject to the derecognition requirements in paragraph 35 of this Standard; and (iii) Derivatives that are embedded in leases are subject to the embedded derivatives requirements of this Standard. (c) Employers' rights and obligations under employee benefit plans, to which IPSAS 39, Employee Benefits applies. (d) Financial instruments issued by the entity that meet the definition of an equity instrument in IPSAS 28 (including options and warrants) or that are required to be classified as an equity instrument in accordance with paragraphs 15 and 16 or paragraphs 17 and 18 of IPSAS 28.	جهة زميلة أو مشروع مشترك وفقاً لبعض أو جميع متطلبات هذا المعيار. ويجب على الجهات - أيضاً - أن تطبق هذا المعيار على المشتقات المتعلقة بحصة في جهة مسيطر عليها، أو جهة زميلة، أو مشروع مشترك ما لم تستوف الأداة المشتقة تعريف أداة حقوق ملكية الجهة الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 28، الأدوات المالية: العرض. ب. الحقوق والواجبات بموجب عقود الإيجار التي ينطبق عليها معيار المحاسبة للقطاع العام 43، عقود الإيجار. ومع ذلك: (1) تخضع الذمم المدينة بموجب عقود الإيجار التمويلي (أي صافي الاستثمارات في عقود الإيجار التمويلي) والذمم المدينة بموجب عقود الإيجار التشغيلي المثبتة من قبل المؤجر لمتطلبات إلغاء الإثبات والهياكل الواردة في هذا المعيار؛ و (2) تخضع التزامات الإيجار المثبتة من قبل المستأجر لمتطلبات إلغاء الإثبات الواردة في الفقرة 35 من هذا المعيار؛ و (3) تخضع المشتقات المُدْمَجَة في عقود الإيجار لمتطلبات المشتقات المُدْمَجَة الواردة في هذا المعيار. ج. حقوق وواجبات أصحاب العمل بموجب برامج منافع الموظفين، التي ينطبق عليها معيار المحاسبة للقطاع العام 39، منافع الموظفين.	

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	د. الأدوات المالية الصادرة من قبل الجهة والتي تستوفي تعريف أداة حقوق الملكية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 28 (بما في ذلك الخيارات ومذكرات حق الاكتتاب) أو التي يُطلب أن يتم تصنيفها على أنها أداة حقوق ملكية وفقاً للفقرتين 15 و16 أو الفقرتين 17 و18 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28. مع ذلك، يجب على حامل مثل أدوات حقوق الملكية تلك أن يطبق هذا المعيار على تلك الأدوات ما لم تستوف الاستثناء الوارد في البند (أ). هـ. الحقوق والواجبات الناشئة بموجب: 1. عقد تأمين، بخلاف حقوق وواجبات المُصدر الناشئة بموجب عقد تأمين يستوفي تعريف عقد الضمان المالي الوارد في الفقرة 9؛ أو 2. عقد يقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين لأنه يحتوي على خاصية مشاركة اختيارية. ينطبق هذا المعيار على المشتقة التي تكون مُدمجة في عقد تأمين إذا لم تكن المشتقة نفسها عقد تأمين (انظر الفقرات 47-53 من هذا المعيار، والفقرات 99-110 من إرشادات التطبيق الواردة في ملحق أ من هذا المعيار). تطبق الجهة هذا المعيار على عقود الضمان المالي، لكن يجب عليها أن تطبق معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين إذا اختار المُصدر (الجهة) أن يُطبق ذلك المعيار في إثباتها وقياسها. ومع ما ورد في البند (1) أعلاه، يجوز للجهة أن تُطبق هذا المعيار على عقود التأمين الأخرى التي تنطوي على تحويل للمخاطر المالية.	However, the holder of such equity instruments shall apply this Standard to those instruments, unless they meet the exception in (a). (e) Rights and obligations arising under: (i) An insurance contract, other than an issuer's rights and obligations arising under an insurance contract that meets the definition of a financial guarantee contract in paragraph 9; or (ii) A contract that is within the scope of relevant international or national accounting standard dealing with insurance contracts because it contains a discretionary participation feature. This Standard applies to a derivative that is embedded in a contract if the derivative is not itself an insurance contract (see paragraphs 47–53 and Appendix A paragraphs AG99–AG110 of this Standard). An entity applies this Standard to financial guarantee contracts, but shall apply the relevant international or national accounting standard dealing with insurance contracts if the issuer elects to apply that standard in recognizing and measuring them. Notwithstanding (i) above, an entity may apply this Standard to other insurance contracts which involve the transfer of financial risk. (f) Any forward contract between an acquirer and a selling shareholder to buy or sell an acquired operation that will result in a public sector combination to which IPSAS 40 applies

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	و. أي عقد آجل بين جهة مستحوذة وحامل أسهم بائع، لشراء أو بيع عملية مستحوذ عليها، ينتج عنه تجميع عمليات في القطاع العام ينطبق عليه معيار المحاسبة للقطاع العام 40 في تاريخ استحواذ مستقبلي. ولا يجوز أن يتجاوز أجل العقد الآجل الفترة المعقولة التي تُعد ضرورية - عادة - للحصول على أي تصديقات مطلوبة ولإنجاز المعاملة. ز. ارتباطات القروض بخلاف تلك الموضحة في الفقرة 4. ومع ذلك، يجب على مُصدر ارتباطات القروض أن يطبق متطلبات الهبوط الواردة في هذا المعيار على ارتباطات القروض التي - بخلاف ذلك - لا تقع ضمن نطاق هذا المعيار. وتخضع - أيضاً - جميع ارتباطات القروض لمتطلبات إلغاء الإثبات الواردة في هذا المعيار. ح. الأدوات المالية والعقود والواجبات بموجب معاملات الدفع على أساس الأسهم التي ينطبق عليها معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول الدفع على أساس الأسهم، باستثناء العقود التي تقع ضمن نطاق الفقرات 5-8 من هذا المعيار والتي ينطبق عليها هذا المعيار. ط. الحقوق في دفعات لتعويض الجهة عن نفقات مطلوب القيام بها لتسوية التزام تثبته على أنه مخصص وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 19، <i>المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة</i>، أو أثبتت له - في فترة سابقة - مخصصاً وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 19. ي. الإثبات الأولي والقياس الأولي للحقوق والواجبات بموجب معاملات الإيرادات غير التبادلية، التي ينطبق عليها معيار المحاسبة للقطاع العام 23،	at a future acquisition date. The term of the forward contract should not exceed a reasonable period normally necessary to obtain any required approvals and to complete the transaction. (g) Loan commitments other than those loan commitments described in paragraph 4. However, an issuer of loan commitments shall apply the impairment requirements of this Standard to loan commitments that are not otherwise within the scope of this Standard. Also, all loan commitments are subject to the derecognition requirements of this Standard. (h) Financial instruments, contracts and obligations under sharebased payment transactions to which the relevant international or national accounting standard dealing with share based payment applies, except for contracts within the scope of paragraphs 5–8 of this Standard to which this Standard applies. (i) Rights to payments to reimburse the entity for expenditure that it is required to make to settle a liability that it recognizes as a provision in accordance with IPSAS 19 Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets, or for which, in an earlier period, it recognized a provision in accordance with IPSAS 19. (j) The initial recognition and initial measurement of rights and obligations arising from non-exchange revenue transactions to which IPSAS 23, Revenue from Non-Exchange Transactions (Taxes and Transfers) applies; except as described in paragraph AG6.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	<i>الإيراد من المعاملات غير التبادلية (الضرائب والتحويلات) باستثناء ما تم ذكره في الفقرة 6 من إرشادات التطبيق.</i> ك. الحقوق والواجبات بموجب ترتيبات امتياز تقديم الخدمات التي ينطبق عليها معيار المحاسبة للقطاع العام 32، <i>ترتيبات امتياز تقديم الخدمات: المانح</i>، ومع ذلك، تخضع الالتزامات المالية المثبتة من قبل المانح بموجب نموذج الالتزام المالي لأحكام إلغاء الإثبات الواردة في هذا المعيار (انظر الفقرات 35-38 من هذا المعيار والفقرات 39-47 من إرشادات التطبيق في ملحق أ).	(k) Rights and obligations under service concession arrangements to which IPSAS 32, Service Concession Arrangements: Grantor applies. However, financial liabilities recognized by a grantor under the financial liability model are subject to the derecognition provisions of this Standard (see paragraphs 35–38 and Appendix A paragraphs AG39–AG47).
	3. يجب أن تُطبق متطلبات الهبوط الواردة في هذا المعيار على تلك الحقوق الناشئة عن المعاملات التي يشملها نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 9، <i>الإيراد من المعاملات التبادلية</i> ومعيار المحاسبة للقطاع العام 23، <i>الإيراد من المعاملات غير التبادلية</i> والتي ينشأ عنها أدوات مالية، وذلك لأغراض إثبات مكاسب أو خسائر الهبوط.	3. The impairment requirements of this Standard shall be applied to those rights arising from IPSAS 9, Revenue from Exchange Transactions and IPSAS 23 transactions which give rise to financial instruments for the purposes of recognizing impairment gains or losses.
	4. تقع ارتباطات القروض التالية ضمن نطاق هذا المعيار: (أ) ارتباطات القروض التي تعينها الجهة على أنها التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز (انظر الفقرة 46). يجب على الجهة، التي لها ممارسة سابقة في بيع الأصول الناتجة عن ارتباطات القروض التي تصدرها بعد فترة وجيزة من نشأتها، أن تطبق هذا المعيار على جميع ارتباطات القروض التي تصدرها في الفئة نفسها.	4. The following loan commitments are within the scope of this Standard: (a) Loan commitments that the entity designates as financial liabilities at fair value through surplus or deficit (see paragraph 46). An entity that has a past practice of selling the assets resulting from its loan commitments shortly after origination shall apply this Standard to all its loan commitments in the same class.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	(ب) ارتباطات القروض التي يمكن تسويتها بالصافي نقداً أو بتسليم أو إصدار أداة مالية أخرى. تُعد ارتباطات القروض هذه مشتقات. ولا يُعدّ ارتباط قرض مُسوّى بالصافي لمجرد أن القرض يتم دفعه على أقساط (على سبيل المثال، قرض الإنشاء بضمان رهن عقاري والذي يُدفع على أقساط تماشياً مع التقدم في الإنشاء). (ج) الارتباطات بتقديم قرض بمعدل فائدة أقل من السوق (انظر الفقرة 45(د)).	(b) Loan commitments that can be settled net in cash or by delivering or issuing another financial instrument. These loan commitments are derivatives. A loan commitment is not regarded as settled net merely because the loan is paid out in installments (for example, a mortgage construction loan that is paid out in installments in line with the progress of construction). (c) Commitments to provide a loan at a below-market interest rate (see paragraph 45(d)).
	5. يجب أن يُطبق هذا المعيار على العقود المبرمة لشراء أو بيع بند غير مالي والتي يمكن تسويتها بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى، أو بمبادلة أدوات مالية، كما لو كانت العقود أدوات مالية، باستثناء العقود التي تم الدخول فيها ويستمر الاحتفاظ بها لغرض استلام أو تسليم بند غير مالي وفقاً لمتطلبات الجهة المتوقعة من الشراء أو البيع أو الاستخدام. ومع ذلك، يجب أن يُطبق هذا المعيار على العقود التي تعينها الجهة على أنها تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 6.	5. This Standard shall be applied to those contracts to buy or sell a non-financial item that can be settled net in cash or another financial instrument, or by exchanging financial instruments, as if the contracts were financial instruments, with the exception of contracts that were entered into and continue to be held for the purpose of the receipt or delivery of a non-financial item in accordance with the entity's expected purchase, sale or usage requirements. However, this Standard shall be applied to those contracts that an entity designates as measured at fair value through surplus or deficit in accordance with paragraph 6.
	6. يجوز أن يتم -بشكل لا رجعة فيه- تعيين عقد لشراء أو بيع بند غير مالي يمكن تسويته بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى، أو بمبادلة أدوات مالية، كما لو كان العقد أداة مالية، على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز حتى لو كان قد تم الدخول فيه لغرض استلام أو تسليم بند غير مالي وفقاً لمتطلبات الجهة المتوقعة من الشراء أو البيع أو الاستخدام. ويكون هذا التعيين متاحاً -	6. A contract to buy or sell a non-financial item that can be settled net in cash or another financial instrument, or by exchanging financial instruments, as if the contract was a financial instrument, may be irrevocably designated as measured at fair value through surplus or deficit even if it was entered into for the purpose of the receipt or delivery of a nonfinancial item in accordance with the entity's expected purchase, sale or usage

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	فقط- عند بداية العقد وفقط إذا كان يزيل أو يقلص -بشكل مهم- عدم اتساق الإثبات (يُشار إليه - أحياناً - بلفظ "عدم التماثل المحاسبي") الذي كان سينشأ لولا ذلك عن عدم إثبات ذلك العقد لأنه مستثنى من نطاق هذا المعيار (انظر الفقرة 5).	requirements. This designation is available only at inception of the contract and only if it eliminates or significantly reduces a recognition inconsistency (sometimes referred to as an 'accounting mismatch') that would otherwise arise from not recognizing that contract because it is excluded from the scope of this Standard (see paragraph 5)
	7. هناك طرق متنوعة يمكن بها تسوية عقد لشراء أو بيع بند غير مالي بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلة أدوات مالية. وتشمل هذه الطرق: (أ) عندما تسمح شروط العقد لأي من الطرفين بتسويته بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلة أدوات مالية؛ و (ب) عندما تكون إمكانية التسوية بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلة أدوات مالية، غير منصوص عليها صراحة ضمن شروط العقد، ولكن الجهة لها ممارسة في تسوية عقود مشابهة بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلة أدوات مالية (سواءً مع الطرف المقابل أو بالدخول في عقود مقاصة أو ببيع العقد قبل ممارسته أو انقضائه)؛ و (ج) عندما تكون للجهة ممارسة، فيما يخص عقوداً مشابهة، في تسلم الأصل محل العقد وبيعه خلال فترة قصيرة بعد التسلم لغرض توليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش ربح المتعامل؛ و (د) عندما يكون البند غير المالي الذي هو موضوع العقد قابلاً للتحويل - بسهولة - إلى نقد.	7. There are various ways in which a contract to buy or sell a non-financial item can be settled net in cash or another financial instrument or by exchanging financial instruments. These include: (a) When the terms of the contract permit either party to settle it net in cash or another financial instrument or by exchanging financial instruments; (b) When the ability to settle net in cash or another financial instrument, or by exchanging financial instruments, is not explicit in the terms of the contract, but the entity has a practice of settling similar contracts net in cash or another financial instrument or by exchanging financial instruments (whether with the counterparty, by entering into offsetting contracts or by selling the contract before its exercise or lapse); (c) When, for similar contracts, the entity has a practice of taking delivery of the underlying and selling it within a short period after delivery for the purpose of generating a profit from short-term fluctuations in price or dealer's margin; and

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	إن العقد الذي ينطبق عليه البند (ب) أو (ج) لا يتم الدخول فيه لغرض استلام أو تسليم بند غير مالي وفقاً لمتطلبات الجهة المتوقعة من الشراء أو البيع أو الاستخدام، ومن ثم، فهو يقع ضمن نطاق هذا المعيار. ويتم تقويم العقود الأخرى التي تنطبق عليها الفقرة 5 لتحديد ما إذا كان قد تم الدخول فيها والاستمرار في الاحتفاظ بها لغرض استلام أو تسليم البند غير المالي وفقاً لمتطلبات الجهة المتوقعة من الشراء أو البيع أو الاستخدام، ومن ثم، ما إذا كانت تقع ضمن نطاق هذا المعيار.	(d) When the non-financial item that is the subject of the contract is readily convertible to cash. A contract to which (b) or (c) applies is not entered into for the purpose of the receipt or delivery of the non-financial item in accordance with the entity's expected purchase, sale or usage requirements and, accordingly, is within the scope of this Standard. Other contracts to which paragraph 5 applies are evaluated to determine whether they were entered into and continue to be held for the purpose of the receipt or delivery of the non-financial item in accordance with the entity's expected purchase, sale or usage requirements and, accordingly, whether they are within the scope of this Standard.
	8. يقع الخيار المكتوب لشراء أو بيع بند غير مالي، والذي يمكن تسويته بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلة أدوات مالية، وفقاً للفقرة 7(أ) أو 7(د)، ضمن نطاق هذا المعيار. فمثل هذا العقد لا يمكن الدخول فيه لغرض استلام أو تسليم بند غير مالي وفقاً لمتطلبات الجهة المتوقعة من الشراء أو البيع أو الاستخدام.	8. A written option to buy or sell a non-financial item that can be settled net in cash or another financial instrument, or by exchanging financial instruments, in accordance with paragraph 7(a) or 7(d) is within the scope of this Standard. Such a contract cannot be entered into for the purpose of the receipt or delivery of the non-financial item in accordance with the entity's expected purchase, sale or usage requirements.
	التعريفات:	Definitions:
	9. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار بالمعنى المحدد قرين كل منها:	9. The following terms are used in this Standard with the meanings specified:

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	<u>الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً</u> هي الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الذي يمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث التعثر في السداد لأداة مالية المحتمل وقوعها خلال 12 شهراً بعد تاريخ القوائم المالية. <u>التكلفة المُستنفدة للأصل المالي أو الالتزام المالي</u> هي المبلغ الذي يُقاس به الأصل المالي أو الالتزام المالي عند الإثبات الأولي مطروحاً منه دفعات سداد المبلغ الأصلي، ومُضافاً إليه أو مطروحاً منه الاستنفاد التراكمي باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين ذلك المبلغ الأولي والمبلغ في تاريخ الاستحقاق؛ ومُعدّلاً، فيما يخص الأصول المالية، بأي مخصص خسارة. <u>أصل مالي ذو مستوى ائتماني هابط</u> هو الأصل المالي الذي يهبط مستواه الائتماني عندما يكون قد وقع حدث أو أكثر من الأحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المُقدّرة من ذلك الأصل المالي. ومن الأدلة على أن الأصل المالي ذو مستوى ائتماني هابط البيانات الممكن رصدها حول الأحداث التالية: (أ) صعوبات مالية مهمة للمُصدر أو المقترض؛ أو (ب) مخالفة للعقد، مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛ أو	<u>12-month expected credit losses</u> are the portion of lifetime expected credit losses that represent the expected credit losses that result from default events on a financial instrument that are possible within the 12 months after the reporting date. The amortized cost of a financial asset or financial liability is the amount at which the financial asset or financial liability is measured at initial recognition minus the principal repayments, plus or minus the cumulative amortization using the effective interest method of any difference between that initial amount and the maturity amount and, for financial assets, adjusted for any loss allowance. A <u>credit-impaired financial asset</u> is a financial asset that is credit impaired when one or more events that have a detrimental impact on the estimated future cash flows of that financial asset have occurred. Evidence that a financial asset is credit-impaired include observable data about the following events: (a) Significant financial difficulty of the issuer or the borrower; (b) A breach of contract, such as a default or past due event; (c) The lender(s) of the borrower, for economic or contractual reasons relating to the borrower's financial difficulty, having granted to the borrower a concession(s) that the lender(s) would not otherwise consider;

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	(ج) أن يكون المقرض (المقرضون) قد يسر على المقترض لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بصعوبات مالية للمقترض، والتي لولاها ما كان المقرض (المقرضون) لينظر في التيسير؛ أو (د) احتمال دخول المقترض في وضع إفلاس أو في شكل آخر من أشكال إعادة التنظيم المالي؛ أو (هـ) اختفاء سوق نشطة لذلك الأصل المالي بسبب صعوبات مالية؛ أو (و) شراء أو استحداث أصل مالي بخضم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة. وقد لا يكون من الممكن تحديد حدث واحد منفرد، وبدلاً من ذلك، قد يكون الأثر المجتمع لأحداث عديدة تسبب في جعل الأصول المالية ذات مستوى ائتماني هابط. <u>الخسائر الائتمانية</u> هي الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للجهة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الجهة استلامها (أي كل العجز النقدي)، مخصوماً بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي (أو معدل الفائدة الفعلي المعدل بالمخاطر الائتمانية للأصول المالية المشتراة أو المُستخدَنة ذات المستوى الائتماني الهابط). ويجب على الجهة أن تقدر التدفقات النقدية مع الأخذ في الحسبان جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية (على سبيل المثال، خيار السداد المبكر والتمديد والشراء والخيارات المشابهة) خلال العمر المتوقع لتلك الأداة المالية. يجب أن تتضمن التدفقات النقدية التي يتم أخذها في الحسبان	(d) It is becoming probable that the borrower will enter bankruptcy or other financial reorganization; (e) The disappearance of an active market for that financial asset because of financial difficulties; or (f) The purchase or origination of a financial asset at a deep discount that reflects the incurred credit losses. It may not be possible to identify a single discrete event—instead, the combined effect of several events may have caused financial assets to become credit-impaired. <u>Credit loss</u> is the difference between all contractual cash flows that are due to an entity in accordance with the contract and all the cash flows that the entity expects to receive (i.e., all cash shortfalls), discounted at the original effective interest rate (or credit-adjusted effective interest rate for purchased or originated credit-impaired financial assets). An entity shall estimate cash flows by considering all contractual terms of the financial instrument (for example, prepayment, extension, call and similar options) through the expected life of that financial instrument. The cash flows that are considered shall include cash flows from the sale of collateral held or other credit enhancements that are integral to the contractual terms. There is a presumption that the expected life of a financial instrument can be estimated reliably. However, in those rare cases when it is not possible to reliably estimate the expected life of a financial instrument, the entity shall use the remaining contractual term of the financial instrument.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	التدفقات النقدية من بيع ضمان رهني مُحفظ به أو تعزيزات ائتمانية أخرى والتي تُعد جزءاً لا يتجزأ من الشروط التعاقدية. وهناك افتراض بأنه يمكن تقدير العمر المتوقع للأداة المالية - بموثوقية. ومع ذلك، ففي تلك الحالات النادرة التي لا يمكن فيها تقدير العمر المتوقع للأداة المالية - بموثوقية، يجب على الجهة أن تستخدم الأجل التعاقدي المتبقي للأداة المالية. <u>معدل الفائدة الفعلي المُعدل بالمخاطر الائتمانية</u> هو المعدل الذي يخصم - تماماً - المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأصل المالي وصولاً إلى التكلفة المُستنفدة للأصل المالي الذي يُعد أصلًا ماليًا مُشترى أو مُستحدثًا ذا مستوى ائتماني هابط. وعند حساب معدل الفائدة الفعلي المُعدل بالمخاطر الائتمانية، يجب على الجهة أن تقدر التدفقات النقدية المتوقعة مع الأخذ في الحسبان جميع الشروط التعاقدية للأصل المالي (على سبيل المثال، خيار السداد المبكر والتمديد والشراء والخيارات المشابهة) والخسائر الائتمانية المتوقعة. ويشمل الحساب جميع الأتعاب والنقاط التي يتم دفعها أو استلامها فيما بين أطراف العقد والتي تُعد جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي (انظر الفقرات 156-158 من إرشادات التطبيق)، وتكاليف المعاملة، وجميع العلاوات أو الخصومات الأخرى. وهناك افتراض بأنه يمكن تقدير التدفقات النقدية والعمر المتوقع لمجموعة من الأدوات المالية المتشابهة - بموثوقية. ومع ذلك، ففي تلك الحالات النادرة التي لا يمكن فيها تقدير التدفقات النقدية أو العمر المتبقي للأداة المالية (أو لمجموعة من الأدوات	<u>Credit-adjusted effective interest rate</u> is the rate that exactly discounts the estimated future cash payments or receipts through the expected life of the financial asset to the amortized cost of a financial asset that is a purchased or originated credit-impaired financial asset. When calculating the credit-adjusted effective interest rate, an entity shall estimate the expected cash flows by considering all contractual terms of the financial asset (for example, prepayment, extension, call and similar options) and expected credit losses. The calculation includes all fees and points paid or received between parties to the contract that are an integral part of the effective interest rate (see paragraphs AG156–AG158), transaction costs, and all other premiums or discounts. There is a presumption that the cash flows and the expected life of a group of similar financial instruments can be estimated reliably. However, in those rare cases when it is not possible to reliably estimate the cash flows or the remaining life of a financial instrument (or group of financial instruments), the entity shall use the contractual cash flows over the full contractual term of the financial instrument (or group of financial instruments). <u>Derecognition</u> is the removal of a previously recognized financial asset or financial liability from an entity's statement of financial position. A <u>derivative</u> is a financial instrument or other contract within the scope of this Standard with all three of the following characteristics. (a) Its value changes in response to the change in a specified interest rate, financial instrument price, commodity price, foreign exchange rate, index of prices or rates, credit

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	(المالية) - بموثوقية، يجب على الجهة ان تستخدم التدفقات النقدية التعاقدية على مدى كامل الأجل التعاقدى للأداة المالية (أو لمجموعة الأدوات المالية). <u>إلغاء الإثبات</u> هو إزالة أصل مالي أو التزام مالي، تم إثباته - سابقاً، من قائمة المركز المالي للجهة. <u>المشتقة</u> هي أداة مالية أو عقد آخر يقع ضمن نطاق هذا المعيار وتتوفر فيه جميع الخصائص الثلاث التالية: (أ) تتغير قيمته استجابة للتغير في معدل فائدة محدد، أو سعر أداة مالية محددة، أو سعر سلعة محددة، أو سعر صرف عملة أجنبية محددة، أو مؤشر لأسعار أو معدلات محددة، أو تصنيف ائتماني أو مؤشر ائتماني محدد، أو متغير آخر محدد، شريطة ألا يكون المتغير في حالة المتغير غير المالي مرتبطاً بطرف في العقد (يُعدى أحياناً "الأساس"). (ب) لا يتطلب صافي استثمار أولي أو يتطلب صافي استثمار أولي أقل مما يُتطلب لأنواع العقود الأخرى التي يُتوقع أن يكون لها استجابة مشابهة للتغيرات في عوامل السوق. (ج) تتم تسويته في تاريخ مستقبلي.	rating or credit index, or other variable, provided in the case of a non-financial variable that the variable is not specific to a party to the contract (sometimes called the 'underlying'). (b) It requires no initial net investment or an initial net investment that is smaller than would be required for other types of contracts that would be expected to have a similar response to changes in market factors. (c) It is settled at a future date. <u>Dividends or similar distributions</u> are distributions to holders of equity instruments in proportion to their holdings of a particular class of capital. <u>The effective interest method</u> is the method that is used in the calculation of the amortized cost of a financial asset or a financial liability and in the allocation and recognition of the interest revenue or interest expense in surplus or deficit over the relevant period. <u>The effective interest rate</u> is the rate that exactly discounts estimated future cash payments or receipts through the expected life of the financial asset or financial liability to the gross carrying amount of a financial asset or to the amortized cost of a financial liability. When calculating the effective interest rate, an entity shall estimate the expected cash flows by considering all the contractual terms of the financial instrument (for example, prepayment, extension, call and similar options) but shall not consider the expected credit losses. The calculation includes all fees and points paid or received between parties to the contract that are an integral part of the effective interest rate (see paragraphs AG156– AG158), transaction costs, and all other premiums or discounts. There is a presumption that the cash

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	<u>توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة</u> هي توزيعات على حملة أدوات حقوق الملكية بما يتناسب مع ما يحوزونه في فئة معينة من رأس المال. <u>طريقة الفائدة الفعلية</u> هي الطريقة التي تُستخدم في حساب التكلفة المُستنفدة لأصل مالي أو التزام مالي وفي تخصيص وإثبات إيراد الفائدة أو مصروف الفائدة ضمن الفائض أو العجز على مدى الفترة ذات الصلة. <u>معدل الفائدة الفعلي</u> هو المعدل الذي يخضم - بالضبط - المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأصل المالي أو الالتزام المالي وصولاً إلى إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي أو التكلفة المُستنفدة للالتزام المالي. وعند حساب معدل الفائدة الفعلي، يجب على الجهة أن تقدر التدفقات النقدية المتوقعة مع الأخذ في الحسبان جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية (على سبيل المثال، خيار السداد المبكر والتمديد والشراء والخيارات المشابهة) ولكن لا يجوز لها أن تأخذ في الحسبان الخسائر الائتمانية المتوقعة. ويشمل الحساب جميع الأتعاب والنقاط التي يتم دفعها أو استلامها فيما بين أطراف العقد والتي تُعد جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي (انظر الفقرات من دليل إرشادات التطبيق 156-158)، وتكاليف المعاملة، وجميع العللوات أو الحسومات الأخرى. وهناك افتراض بأنه يمكن تقدير التدفقات النقدية والعمر المتوقع لمجموعة من الأدوات المالية المتشابهة بموثوقية. ومع ذلك، ففي تلك الحالات النادرة التي لا يمكن فيها تقدير التدفقات النقدية أو العمر المتوقع للأداة المالية (أو لمجموعة من الأدوات المالية) بموثوقية، فإن	flows and the expected life of a group of similar financial instruments can be estimated reliably. However, in those rare cases when it is not possible to reliably estimate the cash flows or the expected life of a financial instrument (or group of financial instruments), the entity shall use the contractual cash flows over the full contractual term of the financial instrument (or group of financial instruments). <u>An expected credit loss</u> is the weighted average of credit losses with the respective risks of a default occurring as the weights. A <u>financial guarantee contract</u> is a contract that requires the issuer to make specified payments to reimburse the holder for a loss it incurs because a specified debtor fails to make payment when due in accordance with the original or modified terms of a debt instrument. A <u>financial liability at fair value through surplus or deficit</u> is a financial liability that meets one of the following conditions: (a) It meets the definition of held for trading. (b) Upon initial recognition it is designated by the entity as at fair value through surplus or deficit in accordance with paragraph 46 or 51. (c) It is designated either upon initial recognition or subsequently as at fair value through surplus or deficit in accordance with paragraph 152.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	الجهة يجب عليها استخدام التدفقات النقدية التعاقدية على مدى كامل الأجل التعاقدية للأداة المالية (أو لمجموعة الأدوات المالية). <u>الخسائر الائتمانية المتوقعة</u> هي المتوسط المرجح للخسائر الائتمانية مع اعتبار أن الأوزان المرجحة هي خطر حدوث تعثر في السداد الخاص بكل خسارة آتيمانية. <u>عقد الضمان المالي</u> هو العقد الذي يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامل العقد عن الخسارة التي يتكبدها بسبب إخفاق مدين معين عن سداد الدفعات عند استحقاقها وفقاً للشروط الأصلية أو المعدلة لأداة الدين. <u>التزام مالي بالقيمة العادلة من خلال الفائض</u> أو <u>العجز</u> هو التزام مالي يستوفي أحد الشروط التالية: (أ) يستوفي تعريف مُحفظ به للمتاجرة. (ب) يتم تعيينه من قبل الجهة عند الإثبات الأولي على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 46 أو 51. (ج) يتم تعيينه إما عند الإثبات الأولي أو لاحقاً على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 152. <u>إلتباط ملزم</u> هو اتفاق ملزم لتبادل كمية محددة من الموارد بسعر محدد في تاريخ أو تواريخ مستقبلية محددة.	<u>A firm commitment</u> is a binding agreement for the exchange of a specified quantity of resources at a specified price on a specified future date or dates. <u>A forecast transaction</u> is an uncommitted but anticipated future transaction. The <u>gross carrying amount of a financial asset</u> is the amortized cost of a financial asset, before adjusting for any loss allowance. The <u>hedge ratio</u> is the relationship between the quantity of the hedging instrument and the quantity of the hedged item in terms of their relative weighting. <u>A held for trading financial instrument</u> is a financial asset or financial liability that: (a) Is acquired or incurred principally for the purpose of selling or repurchasing it in the near term; (b) On initial recognition is part of a portfolio of identified financial instruments that are managed together and for which there is evidence of a recent actual pattern of short-term profit-taking; or (c) Is a derivative (except for a derivative that is a financial guarantee contract or a designated and effective hedging instrument). <u>An impairment gain or loss</u> is recognized in surplus or deficit in accordance with paragraph 80 and arises from applying the impairment requirements in paragraphs 73–93.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	<u>معاملة متوقعة</u> هي معاملة مستقبلية لم يتم الارتباط بها ولكن من المتوقع حدوثها. <u>إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي</u> هي التكلفة المُستنفدة للأصل المالي، قبل تعديلها بأي مخصص خسارة. <u>نسبة التحوط</u> هي العلاقة بين كمية أداة التحوط وكمية البند المُتحوط له في صورة التوزيع النسبي لكل منهما. <u>أداة مالية مُحْتَظ بها للمتاجرة</u> هي الأصل المالي أو الالتزام المالي الذي: (أ) يتم اقتناؤه أو تحمله - بشكل رئيس - لغرض بيعه أو إعادة شرائه في الأجل القريب؛ أو (ب) يُعد عند إثباته الأولي جزء من محفظة لأدوات مالية محددة تُدار معاً ويوجد دليل على أن لها نمطاً فعلياً حديثاً في استلام أرباح قصيرة الأجل منها؛ أو (ج) يُعد مشتقة (باستثناء المشتقة التي هي عقد ضمان مالي أو أداة تحوط تم تعيينها وفاعلة). <u>مكسب أو خسارة الهبوط</u> هو المكاسب أو الخسائر التي يتم إثباتها ضمن الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 80 والتي تنشأ عن تطبيق متطلبات الهبوط الواردة في الفقرات 73-93.	<u>Lifetime expected credit losses</u> are the expected credit losses that result from all possible default events over the expected life of a financial instrument. A <u>loss allowance</u> is the allowance for expected credit losses on financial assets measured in accordance with paragraph 40, lease receivables, the accumulated impairment amount for financial assets measured in accordance with paragraph 41 and the provision for expected credit losses on loan commitments and financial guarantee contracts. A <u>modification gain or loss</u> is the amount arising from adjusting the gross carrying amount of a financial asset to reflect the renegotiated or modified contractual cash flows. The entity recalculates the gross carrying amount of a financial asset as the present value of the estimated future cash payments or receipts through the expected life of the renegotiated or modified financial asset that are discounted at the financial asset's original effective interest rate (or the original credit-adjusted effective interest rate for purchased or originated credit-impaired financial assets) or, when applicable, the revised effective interest rate calculated in accordance with paragraph 139. When estimating the expected cash flows of a financial asset, an entity shall consider all contractual terms of the financial asset (for example, prepayment, call and similar options) but shall not consider the expected credit losses, unless the financial asset is a purchased or originated credit-impaired financial asset, in which case an entity shall also consider the initial expected credit losses that were considered when calculating the original credit-adjusted effective interest rate. A <u>financial asset is past due</u> when a counterparty has failed to make a payment when that payment was contractually due.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	<u>الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر</u> هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع حالات تعثر السداد الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. <u>مخصص الخسارة</u> هو مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية التي تُقاس وفقاً للفقرة 40، ومن الذمم المدينة بموجب عقود الإيجار، و مبلغ الهبوط المتراكم في قيمة الأصول المالية التي تُقاس وفقاً للفقرة 41 ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من ارتباطات القروض وعقود الضمان المالي. <u>مكسب أو خسارة التعديل</u> هو المبلغ الناشئ عن تعديل إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي لإظهار التدفقات النقدية التعاقدية التي تمت إعادة التفاوض بشأنها أو تم تعديلها. تعيد الجهة حساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي على أنها القيمة الحالية للمدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأصل المالي الذي تمت إعادة التفاوض بشأنه أو تم تعديله والتي يتم خصمها بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي (أو معدل الفائدة الفعلي الأصلي المعدل بالمخاطر الائتمانية للأصول المالية المشتراة أو المُستخدَثة ذات المستوى الائتماني الهابط)، أو عندما يكون منطبقاً، معدل الفائدة الفعلي المُنقح الذي يتم حسابه وفقاً للفقرة 139. وعند تقدير التدفقات النقدية المتوقعة للأصل المالي، يجب على الجهة أن تأخذ في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأصل المالي (على سبيل المثال، خيار السداد المبكر والشراء والخيارات المشابهة)، ومع ذلك لا يجوز لها أن تأخذ في الاعتبار الخسائر الائتمانية المتوقعة، ما لم يكن الأصل المالي أصلاً مالياً مُشترى أو مُستحدثاً ذا مستوى	<u>A purchased or originated credit-impaired financial asset</u> is creditimpaired on initial recognition. <u>The reclassification date</u> is the first day of the first reporting period following the change in management model that results in an entity reclassifying financial assets. <u>A regular way purchase or sale</u> is a purchase or sale of a financial asset under a contract whose terms require delivery of the asset within the time frame established generally by regulation or convention in the marketplace concerned. <u>Transaction costs</u> are incremental costs that are directly attributable to the acquisition, issue or disposal of a financial asset or financial liability (see paragraph AG163). An incremental cost is one that would not have been incurred if the entity had not acquired, issued or disposed of the financial instrument. Terms defined in other IPSAS are used in this Standard with the same meaning as in those Standards, and are reproduced in the Glossary of Defined Terms published separately. The following terms are defined in either IPSAS 28, IPSAS 30, <i>Financial Instruments: Disclosures</i>, or IPSAS 46, <i>Measurement</i>. credit risk¹, currency risk, fair value, liquidity risk, market risk, equity instrument, financial asset, financial instrument, financial liability and puttable instrument.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	ائتماني هابط، وفي مثل هذه الحالة، يجب على الجهة أن تأخذ - أيضاً - في الاعتبار الخسائر الائتمانية المتوقعة الأولية التي تم أخذها في الاعتبار عند حساب معدل الفائدة الفعلي الأصلي المعدل بالمخاطر الائتمانية. <u>تجاوز موعد الاستحقاق</u> يكون الأصل المالي قد تجاوز موعد استحقاقه عندما يكون الطرف المقابل قد أخفق في سداد دفعة في وقت استحقاقها تعاقدياً. <u>أصل مالي مُشترى أو مُستحدث ذو مستوى ائتماني هابط</u> هو الأصل المالي (أو الأصول المالية) المُشترى أو المُستحدث الذي يُعد ذا مستوى ائتماني هابط عند إثباته الأولي. <u>تاريخ إعادة التصنيف</u> هو اليوم الأول من أول فترة قوائم مالية بعد إجراء تغيير في نموذج الإدارة ينتج عنه قيام الجهة بإعادة تصنيف الأصول المالية. <u>ال شراء أو البيع بالطريقة العادية</u> هو شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل خلال الإطار الزمني الذي يتحدد عموماً من خلال اللوائح التنظيمية أو العرف السائد في السوق المعنية. <u>تكاليف المعاملة</u> هي التكاليف الإضافية التي يمكن عزوها - بشكل مباشر - إلى اقتناء أو إصدار أو استبعاد أصل مالي أو التزام مالي (انظر الفقرة 163 من	1 This term (as defined in IPSAS 30) is used in the requirements for presenting the effects of changes in credit risk on liabilities designated as at fair value through surplus or deficit (see paragraph 108).

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	إرشادات التطبيق). والتكلفة الإضافية هي تلك التي لم تكن ستتكبدها الجهة فيما لو لم يتم اقتناء أو إصدار أو استبعاد الأداة المالية. وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المُعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام. المصطلحات التالية مُعرّفة إما في معيار المحاسبة للقطاع العام 28، أو في معيار المحاسبة للقطاع العام 30، <i>الأدوات المالية: الإفصاحات</i>، أو في معيار المحاسبة للقطاع العام 46، <i>القياس</i>: مخاطر الائتمان¹، مخاطر العملة، القيمة العادلة، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، أداة حقوق الملكية، الأصل المالي، الأداة المالية، الالتزام المالي، الأداة القابلة للبيع. 1 استُخدم هذا المصطلح (كما هو معرف في معيار المحاسبة للقطاع العام 30) في متطلبات عرض آثار التغيرات في مخاطر الائتمان على الالتزامات المالية التي تم تعيينها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز (انظر الفقرة 108 من هذا المعيار).	
الإثبات وإلغاء الإثبات	Recognition and Derecognition	

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	الإثبات الأولي	Initial Recognition
	10. يجب على الجهة أن تثبت أصلًا ماليًا أو التزامًا ماليًا في قائمة مركزها المالي عندما، وفقط عندما، تصبح الجهة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة (انظر الفقرتين 15 و16 من إرشادات التطبيق). وعندما تثبت الجهة أصلًا ماليًا - لأول مرة، يجب عليها أن تصنفه وفقاً للفقرات 39-44 وأن تقيسه وفقاً للفقرتين 57 و59. وعندما تثبت الجهة التزاماً ماليًا - لأول مرة، يجب عليها أن تصنفه وفقاً للفقرتين 45 و46 وأن تقيسه وفقاً للفقرة 57.	10. An entity shall recognize a financial asset or a financial liability in its statement of financial position when, and only when, the entity becomes party to the contractual provisions of the instrument (see paragraphs AG15 and AG16). When an entity first recognizes a financial asset, it shall classify it in accordance with paragraphs 39–44 and measure it in accordance with paragraphs 57 and 59. When an entity first recognizes a financial liability, it shall classify it in accordance with paragraphs 45 and 46 and measure it in accordance with paragraph 57.
	الشراء أو البيع بالطريقة العادية للأصول المالية	Regular Way Purchase or Sale of Financial Assets
	11. يجب إثبات الشراء أو البيع بالطريقة العادية للأصول المالية، وإلغاء إثباته، حسبما يكون منطبقاً، باستخدام المحاسبة على أساس تاريخ المتاجرة أو المحاسبة على أساس تاريخ التسوية (انظر الفقرات 17-20 من إرشادات التطبيق).	11. A regular way purchase or sale of financial assets shall be recognized and derecognized, as applicable, using trade date accounting or settlement date accounting (see paragraphs AG17–AG20).
	إلغاء إثبات الأصول المالية	Derecognition of Financial Assets
	12. يتم تطبيق الفقرات 13-20 من هذا المعيار والفقرات 15 و16 و21-38 من إرشادات التطبيق في القوائم المالية الموحدة على المستوى الموحد. وبالتالي،	12. In consolidated financial statements, paragraphs 13–20, AG15, AG16 and AG21–AG38 are applied at a consolidated level. Hence, an entity first consolidates all controlled entities

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	تقوم الجهة أولاً بتوحيد جميع جهاتها المسيطر عليها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 35، ثم تطبيق تلك الفقرات على الجهة الاقتصادية الناتجة.	in accordance with IPSAS 35 and then applies those paragraphs to the resulting economic entity.
	13. قبل تقويم ما إذا كان وبأي قدر يُعد إلغاء الإثبات مناسباً بموجب الفقرات 14-20، تحدد الجهة ما إذا كانت تلك الفقرات ينبغي أن يتم تطبيقها على جزء من أصل مالي (أو جزء من مجموعة من الأصول المالية المتشابهة) أو على أصل مالي (أو مجموعة من الأصول المالية المتشابهة) بأكمله، وفقاً لما يلي: (أ) يتم تطبيق الفقرات 14-20 على جزء من أصل مالي (أو جزء من مجموعة من الأصول المالية المتشابهة) إذا، وفقط إذا، كان الجزء الذي يجري النظر في إلغائه إثباته يستوفي أحد الشروط الثلاثة التالية: (1) أن يشتمل الجزء - فقط - على تدفقات نقدية محددة - بشكل حصري - من أصل مالي (أو مجموعة من الأصول المالية المتشابهة). فعلى سبيل المثال، عندما تدخل الجهة في متاجرة منفصلة بمعدل الفائدة، والتي يحصل الطرف المقابل بموجبها على الحق في التدفقات النقدية للفائدة، وليس في التدفقات النقدية للمبلغ الأصلي من أداة الدين، فعندئذٍ يتم تطبيق الفقرات 14-20 على التدفقات النقدية للفائدة. (2) أن يشتمل الجزء - فقط - على نصيب متناسب (تناسبي) - تماماً - من التدفقات النقدية من أصل مالي (أو مجموعة من الأصول المالية المتشابهة). فعلى سبيل المثال، عندما تدخل الجهة في ترتيب يحصل الطرف المقابل بموجبه على الحقوق في نصيب تبلغ نسبته 90 في المائة من جميع التدفقات النقدية لأداة دين، فعندئذٍ يتم تطبيق الفقرات 14-20 على نسبة 90 في المائة من تلك	13. Before evaluating whether, and to what extent, derecognition is appropriate under paragraphs 14–20, an entity determines whether those paragraphs should be applied to a part of a financial asset (or a part of a group of similar financial assets) or a financial asset (or a group of similar financial assets) in its entirety, as follows. (a) Paragraphs 14–20 are applied to a part of a financial asset (or a part of a group of similar financial assets) if, and only if, the part being considered for derecognition meets one of the following three conditions. (i) The part comprises only specifically identified cash flows from a financial asset (or a group of similar financial assets). For example, when an entity enters into an interest rate strip whereby the counterparty obtains the right to the interest cash flows, but not the principal cash flows from a debt instrument, paragraphs 14–20 are applied to the interest cash flows. (ii) The part comprises only a fully proportionate (pro rata) share of the cash flows from a financial asset (or a group of similar financial assets). For example, when an entity enters into an arrangement whereby the counterparty obtains the rights to a 90 percent share of all cash flows of a debt instrument, paragraphs 14–20 are applied to 90 percent of those cash flows. If there is more than one counterparty, each counterparty is not required to have

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	التدفقات النقدية. وإذا كان هناك أكثر من طرف مقابل، فلا يُطلب من كل طرف أن يكون لديه نصيب متناسب من التدفقات النقدية شريطة أن يكون لدى الجهة المُحولة نصيب متناسب - تماماً. (3) أن يشتمل الجزء - فقط - على نصيب متناسب (تناسبي) - تماماً - من التدفقات النقدية المحددة - بشكل حصري - من أصل مالي (أو مجموعة من الأصول المالية المتشابهة). فعلى سبيل المثال، عندما تدخل الجهة في ترتيب يحصل الطرف المقابل بموجبه على الحقوق في نصيب تبلغ نسبته 90 في المائة من التدفقات النقدية للفائدة من أصل مالي، فعندئذٍ يتم تطبيق الفقرات 14-20 على نسبة 90 في المائة من تلك التدفقات النقدية للفائدة. وإذا كان هناك أكثر من طرف مقابل، فلا يُطلب من كل طرف أن يكون لديه نصيب متناسب من التدفقات النقدية المحددة - بشكل حصري - شريطة أن يكون لدى الجهة المُحولة نصيب متناسب - تماماً. (ب) في جميع الحالات الأخرى، يتم تطبيق الفقرات 14-20 على الأصل المالي بأكمله (أو مجموعة من الأصول المالية المتشابهة بأكملها). فعلى سبيل المثال، عندما تحول الجهة (1) الحقوق في أول أو آخر 90 في المائة من المتحصلات النقدية من أصل مالي (أو مجموعة من الأصول المالية)، أو (2) الحقوق في 90 في المائة من التدفقات النقدية من مجموعة من الذمم المدينة، ولكنها تقدم ضماناً بتعويض المشتري عن أية خسائر أثمانية حتى 8 في المائة من المبلغ الأصلي للذمم المدينة، فعندئذٍ يتم تطبيق الفقرات 14-20 على الأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية المتشابهة) بأكمله. في الفقرات 14-23، يشير مصطلح "الأصل المالي" إمّا إلى جزء من أصل مالي (أو جزء من مجموعة من الأصول المالية المتشابهة) كما هو مُحدد في البند (أ) أعلاه.	a proportionate share of the cash flows provided that the transferring entity has a fully proportionate share. (iii) The part comprises only a fully proportionate (pro rata) share of specifically identified cash flows from a financial asset (or a group of similar financial assets). For example, when an entity enters into an arrangement whereby the counterparty obtains the rights to a 90 percent share of interest cash flows from a financial asset, paragraphs 14–20 are applied to 90 percent of those interest cash flows. If there is more than one counterparty, each counterparty is not required to have a proportionate share of the specifically identified cash flows provided that the transferring entity has a fully proportionate share. (b) In all other cases, paragraphs 14–20 are applied to the financial asset in its entirety (or to the group of similar financial assets in their entirety). For example, when an entity transfers (i) the rights to the first or the last 90 percent of cash collections from a financial asset (or a group of financial assets), or (ii) the rights to 90 percent of the cash flows from a group of receivables, but provides a guarantee to compensate the buyer for any credit losses up to 8 percent of the principal amount of the receivables, paragraphs 14–20 are applied to the financial asset (or a group of similar financial assets) in its entirety. In paragraphs 14–23, the term 'financial asset' refers to either a part of a financial asset (or a part of a group of similar financial assets) as identified in (a) above or, otherwise, a financial asset (or a group of similar financial assets) in its entirety.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	أو، بخلاف ذلك، إلى أصل مالي (أو مجموعة من الأصول المالية المتشابهة) بأكمله.	
	14. يجب على الجهة أن تلغي إثبات الأصل المالي عندما، وفقط عندما: (أ) ينقضي أجل الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو يتم التنازل عن تلك الحقوق، أو (ب) تحول الأصل المالي كما هو موضح في الفقرتين 15 و 16 ويكون التحويل مؤهلاً لإلغاء الإثبات وفقاً للفقرة 17. (انظر الفقرة 11 فيما يخص المبيعات بالطريقة العادية للأصول المالية).	14. An entity shall derecognize a financial asset when, and only when: (a) The contractual rights to the cash flows from the financial asset expire or are waived, or (b) It transfers the financial asset as set out in paragraphs 15 and 16 and the transfer qualifies for derecognition in accordance with paragraph 17. (See paragraph 11 for regular way sales of financial assets.)
	15. تحول الجهة أصلاً مالياً عندما، وفقط عندما، تقوم بأحد الأمرين التاليين: (أ) تحول الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو (ب) تبقي على الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، ولكنها تتحمل واجباً تعاقدياً بأن تدفع التدفقات النقدية إلى مستلم واحد أو أكثر في ترتيب يستوفي الشروط الواردة في الفقرة 16.	15. An entity transfers a financial asset if, and only if, it either: (a) Transfers the contractual rights to receive the cash flows of the financial asset, or (b) Retains the contractual rights to receive the cash flows of the financial asset, but assumes a contractual obligation to pay the cash flows to one or more recipients in an arrangement that meets the conditions in paragraph 16.
	16. عندما تبقي الجهة على الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من أصل مالي ("الأصل الأصلي")، ولكنها تتحمل واجباً تعاقدياً بأن تدفع تلك	16. When an entity retains the contractual rights to receive the cash flows of a financial asset (the 'original asset'), but assumes a contractual obligation to pay those cash flows to one or

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	التدفقات النقدية إلى جهة واحدة أو أكثر ("المستلمين النهائيين")، فإن الجهة تعالج المعاملة على أنها تحويل أصل مالي إذا، وفقط إذا، أُسْتُوفيت جميع الشروط الثلاث التالية: (أ) ألا يكون على الجهة واجب بأن تدفع مبالغ إلى مستلمين نهائيين ما لم تحضّل مبالغ مُعادلة لها من الأصل الأصلي. ولا يخلّ بهذا الشرط السلف قصيرة الأجل المقدمة من الجهة مع الحق في الاسترداد الكامل للمبلغ المُقرَض زائد الفائدة المستحقة بمعدلات السوق. (ب) أن يُحظر على الجهة بموجب شروط عقد التحويل بيع أو رهن الأصل الأصلي، بخلاف ما يُعد ضماناً للمستلمين النهائيين مقابل الواجب بأن تدفع لهم التدفقات النقدية. (ج) أن يكون على الجهة واجب بأن ترسل أي تدفقات نقدية تحضّلها نيابة عن المستلمين النهائيين دون تأخير ذي أهمية نسبية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يكون للجهة حق في إعادة استثمار مثل تلك التدفقات النقدية، باستثناء الاستثمارات في النقد ومُعادلات النقد (كما هي مُعرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 2، قائمة التدفقات النقدية) خلال فترة التسوية القصيرة من تاريخ التحصيل إلى تاريخ الإرسال المطلوب إلى المستلمين النهائيين، وأن يتم تمرير الفائدة المكتسبة على مثل تلك الاستثمارات إلى المستلمين النهائيين.	more entities (the 'eventual recipients'), the entity treats the transaction as a transfer of a financial asset if, and only if, all of the following three conditions are met. (a) The entity has no obligation to pay amounts to the eventual recipients unless it collects equivalent amounts from the original asset. Short-term advances by the entity with the right of full recovery of the amount lent plus accrued interest at market rates do not violate this condition. (b) The entity is prohibited by the terms of the transfer contract from selling or pledging the original asset other than as security to the eventual recipients for the obligation to pay them cash flows. (c) The entity has an obligation to remit any cash flows it collects on behalf of the eventual recipients without material delay. In addition, the entity is not entitled to reinvest such cash flows, except for investments in cash or cash equivalents (as defined in IPSAS 2, Cash Flow Statements) during the short settlement period from the collection date to the date of required remittance to the eventual recipients, and interest earned on such investments is passed to the eventual recipients.
	17. عندما تحول الجهة أصلًا ماليًا (انظر الفقرة 15)، يجب عليها تقويم القدر الذي أٌبقت به على مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي. وفي هذه الحالة:	17. When an entity transfers a financial asset (see paragraph 15), it shall evaluate the extent to which it retains the risks and rewards of ownership of the financial asset. In this case:

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	(أ) إذا حولت الجهة ما يقارب جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي، فيجب على الجهة أن تلغي إثبات الأصل المالي وأن تثبت - بشكل منفصل - أي حقوق وواجبات أنشئت أو أبقى عليها في التحويل على أنها أصول أو التزامات. (ب) إذا أبقى الجهة على ما يقارب جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي، فيجب على الجهة أن تستمر في إثبات الأصل المالي. (ج) إذا لم تقم الجهة بتحويل، ولا بالإبقاء على، ما يقارب جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي، فيجب على الجهة أن تحدد ما إذا كانت قد أبقى على السيطرة على الأصل المالي. وفي هذه الحالة: (1) إذا لم تكن الجهة قد أبقى على السيطرة، فيجب عليها أن تلغي إثبات الأصل المالي وأن تثبت - بشكل منفصل - أي حقوق وواجبات أنشئت أو أبقى عليها في التحويل، على أنها أصول أو التزامات. (2) إذا كانت الجهة قد أبقى على السيطرة، فيجب عليها أن تستمر في إثبات الأصل المالي بقدر ارتباطها المستمر بالأصل المالي (انظر الفقرة 27).	(a) If the entity transfers substantially all the risks and rewards of ownership of the financial asset, the entity shall derecognize the financial asset and recognize separately as assets or liabilities any rights and obligations created or retained in the transfer. (b) If the entity retains substantially all the risks and rewards of ownership of the financial asset, the entity shall continue to recognize the financial asset. (c) If the entity neither transfers nor retains substantially all the risks and rewards of ownership of the financial asset, the entity shall determine whether it has retained control of the financial asset. In this case: (i) If the entity has not retained control, it shall derecognize the financial asset and recognize separately as assets or liabilities any rights and obligations created or retained in the transfer. (ii) If the entity has retained control, it shall continue to recognize the financial asset to the extent of its continuing involvement in the financial asset (see paragraph 27).
	18. يتم تقويم تحويل المخاطر والمنافع (انظر الفقرة 17) من خلال المقارنة بين تعرض الجهة، قبل التحويل وبعده، للتقلب في مبالغ وتوقيت صافي التدفقات النقدية للأصل المحوّل. فتكون الجهة قد أبقى على ما يقارب جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي إذا لم يتغير - بشكل جوهري - تعرضها للتقلب في القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية من الأصل المالي نتيجة	18. The transfer of risks and rewards (see paragraph 17) is evaluated by comparing the entity's exposure, before and after the transfer, with the variability in the amounts and timing of the net cash flows of the transferred asset. An entity has retained substantially all the risks and rewards of ownership of a financial asset if its exposure to the variability in the present value of the future net cash flows from the financial asset does not change

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	التحويل (على سبيل المثال، نظراً لأن الجهة قد باعت أصلًا ماليًا يخضع لاتفاق بأن تعيد شراءه بسعر ثابت أو بسعر البيع زائدًا عائد المقرض). وتكون الجهة قد حولت ما يقارب جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي إذا لم يعد تعرضها لمثل هذا التقلب جوهرياً بالنسبة إلى مجموع التقلب في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بالأصل المالي (على سبيل المثال، نظراً لأن الجهة قد باعت أصلًا ماليًا يخضع - فقط - لخيار بأن تعيد شراءه بالقيمة العادلة له في وقت إعادة الشراء أو لأن الجهة قد حولت نصيباً متناسباً - تماماً - من التدفقات النقدية من أصل مالي أكبر وذلك في ترتيب يستوفي الشروط الواردة في الفقرة 16، مثل المشاركة من الباطن في تقديم قرض).	significantly as a result of the transfer (e.g., because the entity has sold a financial asset subject to an agreement to buy it back at a fixed price or the sale price plus a lender's return). An entity has transferred substantially all the risks and rewards of ownership of a financial asset if its exposure to such variability is no longer significant in relation to the total variability in the present value of the future net cash flows associated with the financial asset (e.g., because the entity has sold a financial asset subject only to an option to buy it back at its fair value at the time of repurchase or has transferred a fully proportionate share of the cash flows from a larger financial asset in an arrangement, such as a loan subparticipation, that meets the conditions in paragraph 16).
	19. في الغالب، سيكون واضحاً ما إذا كانت الجهة قد حولت ما يقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية، أو أنها أبقت عليها، ولن تكون هناك حاجة لإجراء أية عمليات حسابية. وفي حالات أخرى، سيكون من الضروري حساب ومقارنة تعرض الجهة للتقلب في القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية قبل التحويل وبعده. ويتم إجراء العملية الحسابية والمقارنة باستخدام معدل فائدة مناسب من بين معدلات الفائدة السوقية الحالية على أنه معدل الخصم. وتؤخذ في الحسبان جميع التقلبات المحتملة - بشكل معقول - في صافي التدفقات النقدية، مع إعطاء وزن أكبر لتلك النتائج التي من المرجح بدرجة أكبر أن تحدث.	19. Often it will be obvious whether the entity has transferred or retained substantially all risks and rewards of ownership and there will be no need to perform any computations. In other cases, it will be necessary to compute and compare the entity's exposure to the variability in the present value of the future net cash flows before and after the transfer. The computation and comparison are made using as the discount rate an appropriate current market interest rate. All reasonably possible variability in net cash flows is considered, with greater weight being given to those outcomes that are more likely to occur.
	20. يعتمد تحديد ما إذا كانت الجهة قد أبقت على السيطرة على الأصل المُحول (انظر الفقرة 17(ج)) على قدرة المحول إليه على بيع الأصل. فإذا كان لدى المحول إليه القدرة العملية على بيع الأصل بأكمله إلى طرف ثالث غير ذي علاقة	20. Whether the entity has retained control (see paragraph 17(c)) of the transferred asset depends on the transferee's ability to sell the asset. If the transferee has the practical ability to sell the asset in its entirety to an unrelated third party and is able to exercise that ability

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	وكان قادراً على ممارسة تلك القدرة من جانب واحد وبدون الحاجة إلى فرض قيود إضافية على التحويل، فإن الجهة لا تكون قد أبقت على السيطرة. أمّا في جميع الحالات الأخرى، فإن الجهة تكون قد أبقت على السيطرة.	unilaterally and without needing to impose additional restrictions on the transfer, the entity has not retained control. In all other cases, the entity has retained control.
	التحويلات المؤهلة للإلغاء لإثبات	Transfers that Qualify for Derecognition
	21. إذا حولت الجهة أصلًا ماليًا في تحويل مؤهل للإلغاء إثبات الأصل بأكمله وأبقت على الحق في خدمة الأصل المالي مقابل أتعاب، فيجب عليها أن تثبت إمّا أصل خدمة أو التزام خدمة مقابل عقد الخدمة ذلك. فإذا كان من غير المتوقع للأتعاب التي سيتم استلامها أن تعوض الجهة -بشكل كافٍ- عن أداء الخدمة، فيجب أن يُثبت التزام خدمة بقيمته العادلة مقابل واجب الخدمة. وإذا كان من المتوقع للأتعاب التي سيتم استلامها أن تكون أكثر من التعويض الكافي مقابل الخدمة، فيجب أن يُثبت أصل خدمة مقابل حق الخدمة بمبلغ يتم تحديده على أساس تخصيص القيمة الدفترية للأصل المالي الأكبر وفقاً للفقرة 24.	21. If an entity transfers a financial asset in a transfer that qualifies for derecognition in its entirety and retains the right to service the financial asset for a fee, it shall recognize either a servicing asset or a servicing liability for that servicing contract. If the fee to be received is not expected to compensate the entity adequately for performing the servicing, a servicing liability for the servicing obligation shall be recognized at its fair value. If the fee to be received is expected to be more than adequate compensation for the servicing, a servicing asset shall be recognized for the servicing right at an amount determined on the basis of an allocation of the carrying amount of the larger financial asset in accordance with paragraph 24.
	22. إذا تم، نتيجة للتحويل، إلغاء إثبات أصل مالي بأكمله ولكن نتج عن التحويل حصول الجهة على أصل مالي جديد أو تحمل التزام مالي جديد أو التزام خدمة، فيجب على الجهة أن تثبت الأصل المالي الجديد أو الالتزام المالي الجديد أو التزام الخدمة بالقيمة العادلة.	22. If, as a result of a transfer, a financial asset is derecognized in its entirety but the transfer results in the entity obtaining a new financial asset or assuming a new financial liability, or a servicing liability, the entity shall recognize the new financial asset, financial liability or servicing liability at fair value.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	23. عند إلغاء إثبات أصل مالي بأكمله، فإن الفرق بين: (أ) القيمة الدفترية (مقاسة في تاريخ إلغاء الإثبات) وبين (ب) العوض المُستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه مطروحاً منه أي التزام جديد تم تحمله) يجب أن يُثبت ضمن الفائض أو العجز.	23. On derecognition of a financial asset in its entirety, the difference between: (a) The carrying amount (measured at the date of derecognition); and (b) The consideration received (including any new asset obtained less any new liability assumed) shall be recognized in surplus or deficit.
	24. إذا كان الأصل المُحول يُعد جزءاً من أصل مالي أكبر (على سبيل المثال، عندما تُحول الجهة التدفقات النقدية للفائدة والتي تُعد جزءاً من أداة دين، انظر الفقرة 13(أ)) وكان الجزء المُحول مؤهلاً لإلغاء إثبات الأصل بأكمله، فيجب أن تُخصّص القيمة الدفترية السابقة للأصل المالي الأكبر بين الجزء الذي سيتم الاستمرار في إثباته والجزء الذي يتم إلغاء إثباته، على أساس القيم العادلة النسبية لهذين الجزأين في تاريخ التحويل. ولهذا الغرض، يجب أن يُعالج أصل الخدمة الذي تم الإبقاء عليه على أنه جزء سيتم الاستمرار في إثباته. أمّا الفرق بين: (أ) القيمة الدفترية (مقاسة في تاريخ إلغاء الإثبات) المُخصصة للجزء الذي تم إلغاء إثباته، وبين	24. If the transferred asset is part of a larger financial asset (e.g., when an entity transfers interest cash flows that are part of a debt instrument, see paragraph 13(a)) and the part transferred qualifies for derecognition in its entirety, the previous carrying amount of the larger financial asset shall be allocated between the part that continues to be recognized and the part that is derecognized, on the basis of the relative fair values of those parts on the date of the transfer. For this purpose, a retained servicing asset shall be treated as a part that continues to be recognized. The difference between: (a) The carrying amount (measured at the date of derecognition) allocated to the part derecognized; and (b) The consideration received for the part derecognized (including any new asset obtained less any new liability assumed)

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	(ب) العوض المُستلم مقابل الجزء الذي تم إلغائه إثباته (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه مطروحاً منه أي التزام جديد تم تحمله). فيجب أن يُثبت ضمن الفائض أو العجز.	shall be recognized in surplus or deficit.
	25. عندما تقوم الجهة بتخصيص القيمة الدفترية السابقة للأصل المالي الأكبر بين الجزء الذي سيتم الاستمرار في إثباته والجزء الذي يتم إلغائه إثباته، فيجب أن تُقاس القيمة العادلة للجزء الذي سيتم الاستمرار في إثباته. وعندما تكون للجهة سوابق من بيع أجزاء مشابهة للجزء الذي سيتم الاستمرار في إثباته أو عندما توجد معاملات أخرى في السوق لمثل تلك الأجزاء، فإن الأسعار الحديثة للمعاملات الفعلية توفر أفضل تقدير لقيمتها العادلة. وعندما لا توجد أي عروض أسعار أو معاملات حديثة في السوق لدعم القيمة العادلة للجزء الذي سيتم الاستمرار في إثباته، فإن أفضل تقدير للقيمة العادلة يكون هو الفرق بين القيمة العادلة للأصل المالي الأكبر ككل والعوض المُستلم من المحول إليه مقابل الجزء الذي يتم إلغائه إثباته.	25. When an entity allocates the previous carrying amount of a larger financial asset between the part that continues to be recognized and the part that is derecognized, the fair value of the part that continues to be recognized needs to be measured. When the entity has a history of selling parts similar to the part that continues to be recognized or other market transactions exist for such parts, recent prices of actual transactions provide the best estimate of its fair value. When there are no price quotes or recent market transactions to support the fair value of the part that continues to be recognized, the best estimate of the fair value is the difference between the fair value of the larger financial asset as a whole and the consideration received from the transferee for the part that is derecognized.
	التحويلات غير المؤهلة لإلغاء الإثبات	Transfers that do not Qualify for Derecognition
	26. إذا لم ينتج عن التحويل إلغاء الإثبات لأن الجهة قد أبقت على ما يقارب جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المُحول، فيجب على الجهة أن تستمر في إثبات الأصل المُحول بأكمله ويجب أن تثبت التزاماً مالياً مقابل العوض المُستلم.	26. If a transfer does not result in derecognition because the entity has retained substantially all the risks and rewards of ownership of the transferred asset, the entity shall continue to recognize the transferred asset in its entirety and shall recognize a financial liability for the

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	وفي الفترات اللاحقة، يجب على الجهة أن تثبت أي إيراد من الأصل المُحول وأي مصروف تم تكبده على الالتزام المالي.	consideration received. In subsequent periods, the entity shall recognize any revenue on the transferred asset and any expense incurred on the financial liability.
	الارتباط المستمر بالأصول المُحوّلة	Continuing Involvement in Transferred Assets
	27. إذا لم تقم الجهة بتحويل، ولا بالإبقاء على، ما يقارب جميع مخاطر ومنافع ملكية أصل مُحول، وأبقت على السيطرة على الأصل المُحول، فإن الجهة تستمر في إثبات الأصل المُحول بقدر ارتباطها المستمر به. وقدّر ارتباط الجهة المستمر بالأصل المُحول هو قدر تعرضها للتغيرات في قيمة الأصل المُحول. فعلى سبيل المثال: (أ) عندما يكون ارتباط الجهة المستمر في شكل ضمان الأصل المُحول، فإن مقدار ارتباط الجهة المستمر يكون هو (1) مبلغ الأصل أو (2) الحد الأقصى لمبلغ العوض المُستلم والذي يمكن أن تُطالب الجهة برده ("مبلغ الضمان")، أيهما أقل. (ب) عندما يكون ارتباط الجهة المستمر في شكل خيار مكتوب أو مُشترى (أو كليهما) على الأصل المُحول، فإن مقدار ارتباط الجهة المستمر يكون هو مبلغ الأصل المُحول الذي يمكن للجهة أن تعيد شراؤه. ومع ذلك، ففي حالة خيار بيع مكتوب على أصل يُقاس بالقيمة العادلة، يقتصر مقدار ارتباط الجهة المستمر على القيمة العادلة للأصل المُحول أو سعر ممارسة الخيار، أيهما أقل (انظر الفقرة 34 من إرشادات التطبيق).	27. If an entity neither transfers nor retains substantially all the risks and rewards of ownership of a transferred asset, and retains control of the transferred asset, the entity continues to recognize the transferred asset to the extent of its continuing involvement. The extent of the entity's continuing involvement in the transferred asset is the extent to which it is exposed to changes in the value of the transferred asset. For example: (a) When the entity's continuing involvement takes the form of guaranteeing the transferred asset, the extent of the entity's continuing involvement is the lower of (i) the amount of the asset and (ii) the maximum amount of the consideration received that the entity could be required to repay ('the guarantee amount'). (b) When the entity's continuing involvement takes the form of a written or purchased option (or both) on the transferred asset, the extent of the entity's continuing involvement is the amount of the transferred asset that the entity may repurchase. However, in the case of a written put option on an asset that is measured at fair value, the extent of the entity's continuing involvement is limited to the lower of the fair value of the transferred asset and the option exercise price (see paragraph AG34).

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	(ج) عندما يكون ارتباط الجهة المستمر في شكل خيار يتم تسويته نقداً أو متطلب مماثل على الأصل المُحول، فإن مقدار ارتباط الجهة المستمر يُقاس بالطريقة نفسها التي تنتج عن الخيارات التي لا يتم تسويتها نقداً كما هي موضحة في البند (ب) أعلاه.	(c) When the entity's continuing involvement takes the form of a cash-settled option or similar provision on the transferred asset, the extent of the entity's continuing involvement is measured in the same way as that which results from non-cash settled options as set out in (b) above.
	28. عندما تستمر الجهة في إثبات أصل بمقدار ارتباطها المستمر به، فإن الجهة تثبت - أيضاً - التزاماً مرتبطاً به. وبالرغم من متطلبات القياس الأخرى الواردة في هذا المعيار، فإن الأصل المُحول والالتزام المرتبط به يُقاسان على أساس يعكس الحقوق والواجبات التي أبقت عليها الجهة. ويتم قياس الالتزام المرتبط بالأصل بطريقة يكون فيها صافي القيمة الدفترية للأصل المُحول والالتزام المرتبط به: (أ) هو التكلفة المُستنفدة للحقوق والواجبات التي أبقت عليها الجهة، إذا كان الأصل المُحول يُقاس بالتكلفة المُستنفدة، أو (ب) مساوياً للقيمة العادلة للحقوق والواجبات التي أبقت عليها الجهة عندما تُقاس على أساس أنها قائمة بذاتها، إذا كان الأصل المُحول يُقاس بالقيمة العادلة.	28. When an entity continues to recognize an asset to the extent of its continuing involvement, the entity also recognizes an associated liability. Despite the other measurement requirements in this Standard, the transferred asset and the associated liability are measured on a basis that reflects the rights and obligations that the entity has retained. The associated liability is measured in such a way that the net carrying amount of the transferred asset and the associated liability is: (a) The amortized cost of the rights and obligations retained by the entity, if the transferred asset is measured at amortized cost; or (b) Equal to the fair value of the rights and obligations retained by the entity when measured on a stand-alone basis, if the transferred asset is measured at fair value.
	29. يجب على الجهة أن تستمر في إثبات أي إيراد ناشئ عن الأصل المُحول بمقدار ارتباطها المستمر به ويجب أن تثبت أي مصروف يتم تكبدته على الالتزام المرتبط به.	29. The entity shall continue to recognize any revenue arising on the transferred asset to the extent of its continuing involvement and shall recognize any expense incurred on the associated liability.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	30. لغرض القياس اللاحق، تتم المحاسبة عن التغيرات المُثبتة في القيمة العادلة للأصل المُحول والالتزام المرتبط به بشكل متسق فيما بينهما وفقاً للفقرة 101، ولا يجوز إجراء مقاصة بينهما.	30. For the purpose of subsequent measurement, recognized changes in the fair value of the transferred asset and the associated liability are accounted for consistently with each other in accordance with paragraph 101, and shall not be offset.
	31. إذا كان ارتباط الجهة المستمر هو بجزء - فقط - من أصل مالي (على سبيل المثال، عندما تبقي الجهة على خيار لإعادة شراء جزء من الأصل المُحول، أو تبقي على حصة متبقية لا ينتج عنها الإبقاء على ما يقارب جميع مخاطر ومناافع الملكية مع إبقاء الجهة على السيطرة)، فإن الجهة تقوم بتخصيص القيمة الدفترية السابقة للأصل المالي بين ذلك الجزء الذي تستمر في إثباته بموجب الارتباط المستمر، والجزء الذي لم تعد تُثبتته وذلك على أساس القيم العادلة النسبية لهذين الجزأين في تاريخ التحويل. ولهذا الغرض، تنطبق متطلبات الفقرة 25، أما الفرق بين: (أ) القيمة الدفترية (مقاسة في تاريخ إلغاء الإثبات) المُخصصة للجزء الذي لم يعد مثبتاً وبين (ب) العوض المُستلم مقابل الجزء الذي لم يعد مثبتاً، فيجب أن يُثبت ضمن الفائض أو العجز.	31. If an entity's continuing involvement is in only a part of a financial asset (e.g., when an entity retains an option to repurchase part of a transferred asset, or retains a residual interest that does not result in the retention of substantially all the risks and rewards of ownership and the entity retains control), the entity allocates the previous carrying amount of the financial asset between the part it continues to recognize under continuing involvement, and the part it no longer recognizes on the basis of the relative fair values of those parts on the date of the transfer. For this purpose, the requirements of paragraph 25 apply. The difference between: (a) The carrying amount (measured at the date of derecognition) allocated to the part that is no longer recognized; and (b) The consideration received for the part no longer recognized shall be recognized in surplus or deficit.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	32. إذا تم قياس الأصل المحول بالتكلفة المُستنفدة، فإن الالتزام المرتبط بذلك الأصل المحول لا ينطبق عليه الخيار الوارد في هذا المعيار الذي يسمح بتعيين التزام مالي على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.	32. If the transferred asset is measured at amortized cost, the option in this Standard to designate a financial liability as at fair value through surplus or deficit is not applicable to the associated liability.
جميع التحويلات		All Transfers
	33. إذا تم الاستمرار في إثبات أصل مُحول، فلا يجوز إجراء مقاصة بين الأصل والالتزام المرتبط به. وبالمثل، لا يجوز للجهة أن تجري مقاصة بين أي إيراد ناشئ عن الأصل المُحول وأي مصروف تم تكبده على الالتزام المرتبط به (انظر الفقرة 47 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28).	33. If a transferred asset continues to be recognized, the asset and the associated liability shall not be offset. Similarly, the entity shall not offset any revenue arising from the transferred asset with any expense incurred on the associated liability (see paragraph 47 of IPSAS 28).
	34. إذا قدم المُحول ضماناً رهنياً غير نقدي (مثل أدوات دين أو حقوق ملكية) إلى المُحول إليه، فإن المحاسبة عن الضمان الرهني من قبل المُحول والمُحول إليه تعتمد على ما إذا كان المحول إليه لديه الحق في بيع الضمان الرهني أو إعادة رهنه وعلى ما إذا كان المُحول قد تعثر في السداد. ويجب على المُحول والمُحول إليه المحاسبة عن الضمان الرهني كما يلي: (أ) إذا كان لدى المُحول إليه الحق بموجب عقد أو عرف في بيع الضمان الرهني أو إعادة رهنه، فيجب حينئذ على المُحول أن يعيد تصنيف ذلك الأصل في قائمة	34. If a transferor provides non-cash collateral (such as debt or equity instruments) to the transferee, the accounting for the collateral by the transferor and the transferee depends on whether the transferee has the right to sell or repledge the collateral and on whether the transferor has defaulted. The transferor and transferee shall account for the collateral as follows: (a) If the transferee has the right by contract or custom to sell or repledge the collateral, then the transferor shall reclassify that asset in its statement of financial position (e.g.,

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	مركزه المالي (على سبيل المثال، على أنه أصل مُقَار أو أدوات حقوق ملكية مرهونة أو ذمة مدينة عن إعادة شراء) بشكل منفصل عن الأصول الأخرى. (ب) إذا باع المحول إليه ضماناً مرهوناً عنده، فيجب عليه أن يثبت المتحصلات من البيع والتزاماً مقاساً بالقيمة العادلة مقابل واجبه برد الضمان الرهني. (ج) إذا تعثر المُحول في السداد بموجب شروط العقد ولم يعد له الحق في استرداد الضمان الرهني، فيجب عليه أن يلغي إثبات الضمان الرهني، ويجب على المحول إليه أن يثبت الضمان الرهني على أنه أصل له يُقاس أولاً بالقيمة العادلة، أو أن يلغي إثبات واجبه برد الضمان الرهني إذا كان قد قام بالفعل ببيع الضمان. (د) باستثناء ما هو منصوص عليه في البند (ج)، يجب على المُحول أن يستمر في تسجيل الضمان الرهني على أنه أصل له، ولا يجوز للمُحول إليه إثبات الضمان الرهني على أنه أصل.	as a loaned asset, pledged equity instruments or repurchase receivable) separately from other assets. (b) If the transferee sells collateral pledged to it, it shall recognize the proceeds from the sale and a liability measured at fair value for its obligation to return the collateral. (c) If the transferor defaults under the terms of the contract and is no longer entitled to redeem the collateral, it shall derecognize the collateral, and the transferee shall recognize the collateral as its asset initially measured at fair value or, if it has already sold the collateral, derecognize its obligation to return the collateral. (d) Except as provided in (c), the transferor shall continue to carry the collateral as its asset, and the transferee shall not recognize the collateral as an asset.
	إلغاء إثبات الالتزامات المالية	Derecognition of Financial Liabilities
	35. يجب على الجهة أن تُزيل الالتزام المالي (أو جزءاً منه) من قائمة مركزها المالي عندما، و فقط عندما، يتم إطفاءه - أي عندما يتم الوفاء بالواجب المحدد في العقد أو التنازل عنه أو إلغاؤه أو ينقضي أجله.	35. An entity shall remove a financial liability (or a part of a financial liability) from its statement of financial position when, and only when, it is extinguished—i.e., when the obligation specified in the contract is discharged, waived, canceled or expires.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	36. يجب أن تتم المحاسبة عن المُبادلة التي تتم بين مقرض ومقرض حاليين لأدوات دين تختلف في شروطها - إلى حد كبير - على أنها إطفاء للالتزام المالي الأصلي وإثبات للالتزام مالي جديد. وبالمثل، يجب المحاسبة عن التعديل الجوهرى في شروط التزام مالي قائم أو جزء منه (سواءً كان السبب في ذلك يُعزى إلى ضائقة مالية تواجه المدين أم لا) على أنه إطفاء للالتزام المالي الأصلي وإثبات للالتزام مالي جديد.	36. An exchange between an existing borrower and lender of debt instruments with substantially different terms shall be accounted for as an extinguishment of the original financial liability and the recognition of a new financial liability. Similarly, a substantial modification of the terms of an existing financial liability or a part of it (whether or not attributable to the financial difficulty of the debtor) shall be accounted for as an extinguishment of the original financial liability and the recognition of a new financial liability.
	37. يجب أن يُثبت ضمن الفائض أو العجز الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي (أو جزء منه) يتم إطفاءه أو تحويله إلى طرف آخر والعوض المدفوع، بما في ذلك أي أصول غير نقدية يتم تحويلها أو التزامات يتم تحملها، وإذا تم التنازل عن واجب من قبل المقرض أو تم تحمله من قبل طرف ثالث كجزء من معاملة غير تبادلية، فإن الجهة تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 23.	37. The difference between the carrying amount of a financial liability (or part of a financial liability) extinguished or transferred to another party and the consideration paid, including any non-cash assets transferred or liabilities assumed, shall be recognized in surplus or deficit. Where an obligation is waived by the lender or assumed by a third party as part of a non-exchange transaction, an entity applies IPSAS 23.
	38. إذا أعادت الجهة شراء جزء من التزام مالي، فيجب على الجهة تخصيص القيمة الدفترية السابقة للالتزام المالي بين الجزء الذي سيتم الاستمرار في إثباته والجزء الذي يتم إلغاء إثباته وذلك بالاستناد إلى القيم العادلة النسبية لهذين الجزأين في تاريخ إعادة الشراء. ويجب يُثبت - ضمن الفائض أو العجز - الفرق بين (أ) القيمة الدفترية المُخصصة للجزء الملغى إثباته و(ب) العوض المدفوع، بما في ذلك أي أصول غير نقدية محولة أو التزامات متحملة، مقابل الجزء الملغى إثباته.	38. If an entity repurchases a part of a financial liability, the entity shall allocate the previous carrying amount of the financial liability between the part that continues to be recognized and the part that is derecognized based on the relative fair values of those parts on the date of the repurchase. The difference between (a) the carrying amount allocated to the part derecognized and (b) the consideration paid, including any non-cash assets transferred or liabilities assumed, for the part derecognized shall be recognized in surplus or deficit.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
Classification Classification of Financial Assets	التصنيف تصنيف الأصول المالية	
39. Unless paragraph 44 applies, an entity shall classify financial assets as subsequently measured at amortized cost, fair value through net assets/ equity or fair value through surplus or deficit on the basis of both: (a) The entity's management model for financial assets and (b) The contractual cash flow characteristics of the financial asset.	39. ما لم تنطبق الفقرة 44، يجب على الجهة أن تصنف الأصول المالية على أنها تُقاس لاحقاً بالتكلفة المُستنفدة، أو بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية، أو بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، على أساس كل مما يلي: (أ) نموذج الجهة لإدارة الأصول المالية، و (ب) خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي.	
40. A financial asset shall be measured at amortized cost if both of the following conditions are met: (a) The financial asset is held within a management model whose objective is to hold financial assets in order to collect contractual cash flows and (b) The contractual terms of the financial asset give rise on specified dates to cash flows that are solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding. Paragraphs AG48–AG88 provide guidance on how to apply these conditions.	40. يجب قياس الأصل المالي بالتكلفة المستنفدة إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين: (أ) أن يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج إدارة هدفه هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحقيق تدفقات نقدية تعاقدية، و	

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	(ب) أن ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تُعد - فقط - دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. تقدم الفقرات 48-88 من إرشادات التطبيق إرشادات بشأن كيفية تطبيق هذه الشروط.	
	41. يجب قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين: (أ) أن يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج إدارة يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية. (ب) أن ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تُعد - فقط - دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. تقدم الفقرات 48-88 من إرشادات التطبيق إرشادات بشأن كيفية تطبيق هذه الشروط.	41. A financial asset shall be measured at fair value through net assets/equity if both of the following conditions are met: (a) The financial asset is held within a management model whose objective is achieved by both collecting contractual cash flows and selling financial assets and (b) The contractual terms of the financial asset give rise on specified dates to cash flows that are solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding. Paragraphs AG48–AG88 provide guidance on how to apply these conditions.
	42. لغرض تطبيق الفقرتين 40 (ب) و 41(ب) :	42. For the purpose of applying paragraphs 40(b) and 41(b): (a) Principal is the fair value of the financial asset at initial recognition. Paragraph AG64 provides additional guidance on the

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	(أ) يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الإثبات الأولي. وتقدم الفقرة 64 من إرشادات التطبيق إرشادات إضافية حول معنى المبلغ الأصلي. (ب) تتكون الفائدة من عوض مقابل القيمة الزمنية للنقود ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح. وتقدم الفقرات 63 و 67-71 من إرشادات التطبيق إرشادات إضافية حول معنى الفائدة، بما في ذلك معنى القيمة الزمنية للنقود.	meaning of principal. (b) Interest consists of consideration for the time value of money, for the credit risk associated with the principal amount outstanding during a particular period of time and for other basic lending risks and costs, as well as a profit margin. Paragraphs AG63 and AG67-AG71 provide additional guidance on the meaning of interest, including the meaning of the time value of money.
	43. يجب قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز ما لم يُقاس بالتكلفة المُستنفدة وفقاً للفقرة 40 أو بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41. ومع ذلك، يجوز للجهة أن تقوم باختيار لا رجعة فيه عند الإثبات الأولي لاستثمارات معينة في أدوات حقوق الملكية - كانت سيتم خلاف ذلك قياسها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز - لعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية (انظر الفقرتين 106-107).	43. A financial asset shall be measured at fair value through surplus or deficit unless it is measured at amortized cost in accordance with paragraph 40 or at fair value through net assets/equity in accordance with paragraph 41. However an entity may make an irrevocable election at initial recognition for particular investments in equity instruments that would otherwise be measured at fair value through surplus or deficit to present subsequent changes in fair value in net assets/equity (see paragraphs 106-107).
	خيار تعيين أصل مالي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز	Option to Designate a Financial Asset at Fair Value through Surplus or Deficit
	44. بالرغم مما هو منصوص عليه في الفقرات 39-43، يجوز للجهة، عند الإثبات الأولي، أن تُعيّن - بشكل لا رجعة فيه - أصلاً مالياً على أنه يُقاس بالقيمة العادلة	44. Despite paragraphs 39-43, an entity may, at initial recognition, irrevocably designate a financial asset as measured at fair value through surplus or deficit if doing so eliminates

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	من خلال الفائض أو العجز إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص -بشكل مهم- عدم اتساق في القياس أو الإثبات (يشار إليه أحياناً بلفظ "عدم التماثل المحاسبي") كان سينشأ لولا ذلك عن قياس الأصول أو الالتزامات أو إثبات المكاسب والخسائر منها على أسس مختلفة (انظر الفقرات 91-94 من إرشادات التطبيق).	or significantly reduces a measurement or recognition inconsistency (sometimes referred to as an 'accounting mismatch') that would otherwise arise from measuring assets or liabilities or recognizing the gains and losses on them on different bases (see paragraphs AG91–AG94).
	تصنيف الالتزامات المالية	Classification of Financial Liabilities
	45. يجب على الجهة أن تصنف جميع الالتزامات المالية على أنها تُقاس لاحقاً بالتكلفة المُستنفدة، باستثناء ما يلي: (أ) <i>الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز</i>. يجب قياس مثل هذه الالتزامات، بما في ذلك <i>المشتقات</i> التي هي التزامات، لاحقاً بالقيمة العادلة. (ب) الالتزامات المالية التي تنشأ عندما لا يتأهل تحويل أصل مالي لإلغاء الإثبات أو عندما ينطبق منهج الارتباط المستمر. تنطبق الفقرتان 26 و28 على قياس مثل تلك الالتزامات المالية. (ج) <i>عقود الضمان المالي</i>. بعد الإثبات الأولي، يجب على مُصدر مثل ذلك العقد (ما لم تنطبق الفقرة 45 (أ) أو (ب)) أن يقيسه لاحقاً بأحد المبلغين التاليين أيهما أكبر:	45. An entity shall classify all financial liabilities as subsequently measured at amortized cost, except for: (a) Financial liabilities at fair value through surplus or deficit. Such liabilities, including derivatives that are liabilities, shall be subsequently measured at fair value. (b) Financial liabilities that arise when a transfer of a financial asset does not qualify for derecognition or when the continuing involvement approach applies. Paragraphs 26 and 28 apply to the measurement of such financial liabilities. (c) Financial guarantee contracts. After initial recognition, an issuer of such a contract shall (unless paragraph 45(a) or (b) applies) subsequently measure it at the higher of: (i) The amount of the loss allowance determined in accordance with paragraphs 73–93; and

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
(ii) The amount initially recognized (see paragraph 57) less, when appropriate, the cumulative amount of amortization recognized in accordance with the principles of IPSAS 9. (d) Commitments to provide a loan at a below-market interest rate. An issuer of such a commitment shall (unless paragraph 45(a) applies) subsequently measure it at the higher of: (i) The amount of the loss allowance determined in accordance with paragraphs 73–93; and (ii) The amount initially recognized (see paragraph 57) less, when appropriate, the cumulative amount of amortization recognized in accordance with the principles of IPSAS 9. (e) Contingent consideration recognized by an acquirer in a public sector combination to which IPSAS 40 applies. Such contingent consideration shall subsequently be measured at fair value with changes recognized in surplus or deficit.	(1) مبلغ مخصص <i>الخسارة</i> الذي يتم تحديده وفقاً للفقرات 73-93 ؛ و (2) المبلغ الذي تم إثباته بشكل أولي (انظر الفقرة 57) مطروحاً منه، حينما يكون ذلك مناسباً، المبلغ التراكمي للاستنفاد الذي يتم إثباته وفقاً لمبادئ معيار المحاسبة للقطاع العام 9. (د) الارتباطات بتقديم قرض بمعدل فائدة أقل من سعر السوق، يجب على مُصدر مثل ذلك الارتباط (ما لم تنطبق الفقرة 45(أ)) أن يقيسه لاحقاً بأحد المبلغين التاليين أيهما أكبر: (1) مبلغ مخصص <i>الخسارة</i> الذي يتم تحديده وفقاً للفقرات 73-93؛ و (2) المبلغ الذي تم إثباته بشكل أولي (انظر الفقرة 57) مطروحاً منه، حينما يكون مناسباً، المبلغ التراكمي للاستنفاد الذي يتم إثباته وفقاً لمبادئ معيار المحاسبة للقطاع العام 9. (هـ) العوض المحتمل الذي تم إثباته من قبل الجهة المستحوذة ضمن جميع عمليات في القطاع العام ينطبق عليه معيار المحاسبة للقطاع العام 40. يجب أن يتم لاحقاً قياس مثل هذا العوض المحتمل بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات ضمن الفائض أو العجز.	

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	خيار تعيين التزام مالي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز	Option to Designate a Financial Liability at Fair Value through Surplus or Deficit
	46. يجوز للجهة، عند الإثبات الأولي، أن تُعَيّن -بشكل لا رجعه فيه- التزاماً مالياً على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز عندما يكون مسموحاً بذلك بموجب الفقرة 51، أو عندما ينتج عن القيام بذلك معلومات أكثر ملاءمة، إمّا بسبب أنه: (أ) يزيل أو يقلص -بشكل مهم- عدم اتساق في القياس أو الإثبات (يشار إليه أحياناً بلفظ "عدم التماثل المحاسبي") كان سينشأ لولا ذلك عن قياس الأصول أو الالتزامات أو إثبات المكاسب والخسائر منها على أسس مختلفة (انظر الفقرات 91-94 من إرشادات التطبيق)؛ أو (ب) تتم إدارة مجموعة من الالتزامات المالية أو من الأصول المالية والالتزامات المالية ويتم تقويم أدائها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو للاستثمار، ويتم داخلياً تقديم المعلومات بشأن المجموعة على ذلك الأساس إلى كبار موظفي إدارة الجهة (كما هم مُعرفين في معيار المحاسبة للقطاع العام 20، الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة)، على سبيل المثال، الهيئة الحاكمة والرئيس التنفيذي للجهة (انظر الفقرات 95-98 من إرشادات التطبيق).	46. An entity may, at initial recognition, irrevocably designate a financial liability as measured at fair value through surplus or deficit when permitted by paragraph 51, or when doing so results in more relevant information, because either: (a) It eliminates or significantly reduces a measurement or recognition inconsistency (sometimes referred to as 'an accounting mismatch') that would otherwise arise from measuring assets or liabilities or recognizing the gains and losses on them on different bases (see paragraphs AG91–AG94); or (b) A group of financial liabilities or financial assets and financial liabilities is managed and its performance is evaluated on a fair value basis, in accordance with a documented risk management or investment strategy, and information about the group is provided internally on that basis to the entity's key management personnel (as defined in IPSAS 20, Related Party Disclosures), for example, the entity's governing body and chief executive officer (see paragraphs AG95–AG98).

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	المشتقات المُدمّجة	Embedded Derivatives
	47. المشتقة المُدمّجة هي مكون في عقد مختلط يتضمن أيضاً مضيضاً غير مشتق — وهو ما يؤدي إلى أن بعض التدفقات النقدية للأداة المُجمعة تتقلب بطريقة تشبه المشتقة القائمة بذاتها. وتتسبب المشتقة المُدمّجة في تعديل بعض أو جميع التدفقات النقدية، التي بخلاف ذلك كان سيتطلبها العقد وفقاً لمعدل فائدة ثابت، أو سعر أداة مالية، أو سعر سلعة، أو سعر صرف عملة أجنبية، أو مؤشر أسعار أو معدلات، أو تصنيف ائتماني أو مؤشر ائتماني، أو متغير آخر، شريطة أنه في حالة المتغير غير المالي ألا يكون ذلك المتغير مرتبطاً بطرف في العقد. ولا تُعد المشتقة التي تكون مرتبطة بأداة مالية ولكن يمكن تعاقدياً تحويلها - بشكل مستقل - عن تلك الأداة، أو لها طرف مقابل مختلف، مشتقة مُدمّجة، ولكنها تُعد أداة مالية منفصلة.	47. An embedded derivative is a component of a hybrid contract that also includes a non-derivative host—with the effect that some of the cash flows of the combined instrument vary in a way similar to a stand-alone derivative. An embedded derivative causes some or all of the cash flows that otherwise would be required by the contract to be modified according to a specified interest rate, financial instrument price, commodity price, foreign exchange rate, index of prices or rates, credit rating or credit index, or other variable, provided in the case of a non-financial variable that the variable is not specific to a party to the contract. A derivative that is attached to a financial instrument but is contractually transferable independently of that instrument, or has a different counterparty, is not an embedded derivative, but a separate financial instrument.
	العقود المختلطة ذات الأصول المالية المضيفة	Hybrid Contracts with Financial Asset Hosts
	48. إذا كان العقد المختلط يتضمن مضيضاً هو أصل يقع ضمن نطاق هذا المعيار، فيجب على الجهة أن تطبق المتطلبات الواردة في الفقرات 39-44 على العقد المختلط بكامله.	48. If a hybrid contract contains a host that is an asset within the scope of this Standard, an entity shall apply the requirements in paragraphs 39–44 to the entire hybrid contract.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	العقود المختلطة الأخرى	Other Hybrid Contracts
	49. إذا كان العقد المختلط يتضمن مضيفاً ليس أصلاً واقعاً ضمن نطاق هذا المعيار، فيجب فصل المشتقة المُدمجة عن المضيف والمحاسبة عنها على أنها مشتقة بموجب هذا المعيار إذا، وفقط إذا: (أ) لم تكن الخصائص الاقتصادية للمشتقة المُدمجة ومخاطرها مرتبطة - بشكل وثيق - بالخصائص الاقتصادية للمضيف ومخاطره (انظر الفقرتان 103 و 106)؛ و (ب) كانت أية أداة منفصلة، لها نفس شروط المشتقة المُدمجة، ستستوفي تعريف المشتقة؛ و (ج) لم يتم قياس العقد المختلط بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن الفائض أو العجز (أي أنه لا يتم فصل المشتقة المدمجة في التزام مالي مقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز).	49. If a hybrid contract contains a host that is not an asset within the scope of this Standard, an embedded derivative shall be separated from the host and accounted for as a derivative under this Standard if, and only if: (a) The economic characteristics and risks of the embedded derivative are not closely related to the economic characteristics and risks of the host (see paragraphs AG103 and AG106); (b) A separate instrument with the same terms as the embedded derivative would meet the definition of a derivative; and (c) The hybrid contract is not measured at fair value with changes in fair value recognized in surplus or deficit (i.e., a derivative that is embedded in a financial liability at fair value through surplus or deficit is not separated).
	50. إذا تم فصل مشتقة مُدمجة، فيجب المحاسبة عن العقد المضيف وفقاً للمعايير المناسبة. ولا يتناول هذا المعيار ما إذا كان يجب عرض المشتقة المُدمجة بشكل منفصل في قائمة المركز المالي.	50. If an embedded derivative is separated, the host contract shall be accounted for in accordance with the appropriate Standards. This Standard does not address whether an embedded derivative shall be presented separately in the statement of financial position.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	51. بالرغم مما هو منصوص عليه في الفقرتين 49 و50، فإن العقد إذا كان يتضمن واحدة أو أكثر من المشتقات المُدْمَجَة والمضيف ليس أصلاً واقعاً ضمن نطاق هذا المعيار، يجوز للجهة أن تُعَيِّن العقد المختلط بأكمله على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إلا إذا: (أ) كانت المشتقة أو المشتقات المُدْمَجَة لا تعدّل - بشكل مهم - التدفقات النقدية، التي بخلاف ذلك كان سيتطلبها العقد؛ أو (ب) كان واضحاً بقليل من التحليل، أو بدون أي تحليل على الإطلاق، عندما يتم - لأول مرة - أخذ أداة مختلطة مشابهة في الحسبان، أنه يُحظر فصل المشتقة (أو المشتقات) المُدْمَجَة، مثل خيار السداد المبكر المُدمج في قرض يسمح لحامله بأن يسدد القرض مبكراً مقابل ما يقارب تكلفته المُستنفدة.	51. Despite paragraphs 49 and 50, if a contract contains one or more embedded derivatives and the host is not an asset within the scope of this Standard, an entity may designate the entire hybrid contract as at fair value through surplus or deficit unless: (a) The embedded derivative(s) do(es) not significantly modify the cash flows that otherwise would be required by the contract; or (b) It is clear with little or no analysis when a similar hybrid instrument is first considered that separation of the embedded derivative(s) is prohibited, such as a prepayment option embedded in a loan that permits the holder to prepay the loan for approximately its amortized cost.
	52. إذا كانت الجهة مُطالبَة بموجب هذا المعيار بأن تفصل مشتقة مُدْمَجَة عن مضيفها، ولكنها غير قادرة على قياس المشتقة المُدْمَجَة بشكل منفصل سواءً عند اقتنائها أو في نهاية فترة القوائم المالية اللاحقة، فيجب عليها أن تُعَيِّن العقد المختلط بأكمله على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.	52. If an entity is required by this Standard to separate an embedded derivative from its host, but is unable to measure the embedded derivative separately either at acquisition or at the end of a subsequent financial reporting period, it shall designate the entire hybrid contract as at fair value through surplus or deficit.
	53. إذا كانت الجهة غير قادرة على قياس القيمة العادلة لمشتقة مُدْمَجَة - بموثوقية - على أساس أحكامها وشروطها، فإن القيمة العادلة للمشتقة	53. If an entity is unable to measure reliably the fair value of an embedded derivative on the basis of its terms and conditions, the fair value of the embedded derivative is the

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	المُدْمَجَة تكون هي الفرق بين القيمة العادلة للعقد المختلط والقيمة العادلة للمضيف. وإذا كانت الجهة غير قادرة على قياس القيمة العادلة للمشتقة المُدْمَجَة باستخدام هذه الطريقة، فتطبق عندئذ الفقرة 52 ويتم تعيين العقد المختلط على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.	difference between the fair value of the hybrid contract and the fair value of the host. If the entity is unable to measure the fair value of the embedded derivative using this method, paragraph 52 applies and the hybrid contract is designated as at fair value through surplus or deficit.
	إعادة التصنيف	Reclassification
	54. عندما، وفقط عندما، تقوم الجهة بتغيير نموذجها لإدارة الأصول المالية، فيجب عليها أن تعيد تصنيف جميع الأصول المالية المتأثرة وفقاً للفقرات 39-43. انظر الفقرات 94-100، 100-94، و 113-111، و 221-220 من إرشادات التطبيق للاطلاع على إرشادات إضافية بشأن إعادة تصنيف الأصول المالية.	54. When, and only when, an entity changes its management model for financial assets it shall reclassify all affected financial assets in accordance with paragraphs 39–43. See paragraphs 94–100, AG111–AG113 and AG220–AG221 for additional guidance on reclassifying financial assets.
	55. لا يجوز للجهة أن تعيد تصنيف أي التزام مالي.	55. An entity shall not reclassify any financial liability.
	56. لا تُعد التغييرات التالية في الظروف إعادة تصنيف لأغراض الفقرتين 54-55: (أ) بند كان يُعد - في السابق - أداة تحوط تم تعيينها وفاعلة في تحوط لتدفقات نقدية أو تحوط لصافي استثمار، ثم لم يعد مؤهلاً لمعالجته على هذا النحو؛ و	56. The following changes in circumstances are not reclassifications for the purposes of paragraphs 54–55: (a) An item that was previously a designated and effective hedging instrument in a cash flow hedge or net investment hedge no longer qualifies as such;

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	(ب) بند يصبح أداة تحوط تم تعيينها وفاعلة في تحوط لتدفقا نقدية أو تحوط لصافي استثمار؛ و (ج) التغييرات في القياس وفقاً للفقرات 152-155.	(b) An item becomes a designated and effective hedging instrument in a cash flow hedge or net investment hedge; and (c) Changes in measurement in accordance with paragraphs 152–155.
	القياس القياس الأولي	Measurement Initial Measurement
	57. باستثناء الذمم المدينة قصيرة الأجل والذمم الدائنة قصيرة الأجل التي تقع ضمن نطاق الفقرة 60، يجب على الجهة، عند الإثبات الأولي، أن تقيس الأصل المالي أو الالتزام المالي بقيمته العادلة مضافاً إليها أو مطروحاً منها، في حالة أصل مالي أو التزام مالي ليس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، تكاليف المعاملة التي يمكن عزوها - بشكل مباشر - إلى اقتناء أو إصدار الأصل المالي أو الالتزام المالي.	57. Except for short-term receivables and payables within the scope of paragraph 60, at initial recognition, an entity shall measure a financial asset or financial liability at its fair value plus or minus, in the case of a financial asset or financial liability not at fair value through surplus or deficit, transaction costs that are directly attributable to the acquisition or issue of the financial asset or financial liability.
	58. مع ذلك، إذا كانت القيمة العادلة للأصل المالي أو الالتزام المالي، عند الإثبات الأولي، تختلف عن سعر المعاملة، فيجب على الجهة أن تطبق الفقرة 117 من إرشادات التطبيق.	58. However, if the fair value of the financial asset or financial liability at initial recognition differs from the transaction price, an entity shall apply paragraph AG117.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
59. When an entity uses settlement date accounting for an asset that is subsequently measured at amortized cost, the asset is recognized initially at its fair value on the trade date (see paragraphs AG17–AG20).	59. عندما تستخدم الجهة المحاسبة على أساس تاريخ التسوية لأصل يُقاس لاحقاً بالتكلفة المُستنفدة، فإن الأصل يتم إثباته بشكل أولي بقيمته العادلة في تاريخ المتاجرة (انظر الفقرات 17-20 من إرشادات التطبيق).	
60. Despite the requirement in paragraph 57, at initial recognition, an entity may measure short-term receivables and payables at the original invoice amount if the effect of discounting is immaterial.	60. بالرغم من المتطلب الوارد في الفقرة 57، يجوز للجهة، عند الإثبات الأولي، أن تقيس الذمم المدينة قصيرة الأجل والذمم الدائنة قصيرة الأجل بمبلغ الفاتورة الأصلي إذا كان أثر الخصم ليس ذي أهمية نسبية.	
Subsequent Measurement of Financial Assets	القياس اللاحق للأصول المالية	
61. After initial recognition, an entity shall measure a financial asset in accordance with paragraphs 39–44 at: (a) Amortized cost; (b) Fair value through net assets/equity; or (c) Fair value through surplus or deficit.	61. بعد الإثبات الأولي، يجب على الجهة أن تقيس الأصل المالي وفقاً للفقرات 39-44 بما يلي: (أ) التكلفة المُستنفدة؛ أو (ب) القيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية؛ أو (ج) القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.	
62. An entity shall apply the impairment requirements in paragraphs 73–93 to financial assets that are measured at amortized cost in accordance with paragraph 40 and to	62. يجب على الجهة أن تطبق متطلبات الهبوط الواردة في الفقرات 73-93 على الأصول المالية التي تُقاس بالتكلفة المُستنفدة وفقاً للفقرة 40 وعلى الأصول	

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	المالية التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41.	financial assets that are measured at fair value through net assets/equity in accordance with paragraph 41.
	63. يجب على الجهة أن تطبق متطلبات المحاسبة عن التحوط الواردة في الفقرات 137-143 (والفقرات 99-105 من معيار المحاسبة للقطاع العام 29، <i>الأدوات المالية: الإثبات والقياس</i>، إذا كانت منطبقة، للمحاسبة عن تحوط القيمة العادلة لتحوط محفظة من مخاطر معدل الفائدة) على الأصل المالي الذي يتم تعيينه على أنه بند مُتحوط له². 2 وفقاً للفقرة 179، يجوز للجهة أن تختار، على أنه سياستها المحاسبية، الاستمرار في تطبيق متطلبات المحاسبة عن التحوط الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 29 بدلاً من المتطلبات الواردة في الفقرات من 113 إلى 155 من هذا المعيار. إذا قامت الجهة بهذا الاختيار، فإن الإشارات الواردة في هذا المعيار إلى متطلبات معينة للمحاسبة عن التحوط في الفقرات من 113 إلى 155 ليست ذات صلة. وبدلاً من ذلك، تطبق الجهة المتطلبات ذات الصلة للمحاسبة عن التحوط الواردة في المعيار المحاسبة للقطاع العام 29.	63. An entity shall apply the hedge accounting requirements in paragraphs 137–143 (and, if applicable, paragraphs 99–105 of IPSAS 29, Financial Instruments: Recognition and Measurement) for the fair value hedge accounting for a portfolio hedge of interest rate risk) to a financial asset that is designated as a hedged item². 2 In accordance with paragraph 179, an entity may choose as its accounting policy to continue to apply the hedge accounting requirements in IPSAS 29 instead of the requirements in paragraphs 113-155 of this Standard. If an entity has made this election, the references in this Standard to particular hedge accounting requirements in paragraphs 113-155 are not relevant. Instead the entity applies the relevant hedge accounting requirements in IPSAS 29.
	القياس اللاحق للالتزامات المالية	Subsequent Measurement of Financial Liabilities

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	64. بعد الإثبات الأولي، يجب على الجهة أن تقيس الالتزام المالي وفقاً للفقرات 45-46.	64. After initial recognition, an entity shall measure a financial liability in accordance with paragraphs 45–46.
	65. يجب على الجهة أن تطبق متطلبات المحاسبة عن التحوط الواردة في الفقرات 137-143 (والفقرات 99-105 من معيار المحاسبة للقطاع العام 29، إذا كانت منطبقة، للمحاسبة عن تحوط القيمة العادلة لتحوط محفظة من مخاطر معدل الفائدة) على الالتزام المالي الذي يتم تعيينه على أنه بند مُتحوط له.	65. An entity shall apply the hedge accounting requirements in paragraphs 137–143 (and, if applicable, paragraphs 99–105 of IPSAS 29 for the fair value hedge accounting for a portfolio hedge of interest rate risk) to a financial liability that is designated as a hedged item.
	<i>اعتبارات قياس القيمة العادلة</i>	Fair Value Measurement Considerations
	66. عند تحديد القيمة العادلة لأصل مالي أو التزام مالي لأغراض تطبيق هذا المعيار أو معيار المحاسبة للقطاع العام 28 أو معيار المحاسبة للقطاع العام 30، يجب على الجهة أن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 والفقرات 143-أ143 غ من إرشادات التطبيق في ملحق أ.	66. In determining the fair value of a financial asset or a financial liability for the purpose of applying this Standard, IPSAS 28 or IPSAS 30, an entity shall apply IPSAS 46 and paragraphs AG143A– AG143AB of Appendix A.
	67. [حذفت].	67. [Deleted]
	68. [حذفت].	68. [Deleted]

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	قياس التكلفة المُستنفدة الأصول المالية طريقة الفائدة الفعلية	Amortized Cost Measurement Financial Assets Effective Interest Method
	69. يجب حساب إيرادات الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية (انظر الفقرة 9 من هذا المعيار والفقرات 156-162 من إرشادات التطبيق). ويجب حسابه بتطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي باستثناء: (أ) الأصول المالية المشتراة أو المُستَحْدَثَة ذات المستوى الائتماني الهابط. فيما يخص تلك الأصول المالية، يجب على الجهة أن تطبق معدل الفائدة الفعلي المعدل بالمخاطر الائتمانية على <i>التكلفة المُستنفدة</i> للأصل المالي ابتداءً من الإثبات الأولي. (ب) الأصول المالية التي لا تُعد أصولاً ماليةً مشتراة أو مُستَحْدَثَة ذات مستوى ائتماني هابط، ولكنها أصبحت لاحقاً أصولاً ماليةً ذات مستوى ائتماني هابط. فيما يخص تلك الأصول المالية، يجب على الجهة أن تطبق معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المُستنفدة للأصل المالي في فترات القوائم المالية اللاحقة.	69. Interest revenue shall be calculated by using the effective interest method (see paragraphs 9 and AG156–AG162). This shall be calculated by applying the effective interest rate to the gross carrying amount of a financial asset except for: (a) Purchased or originated credit-impaired financial assets. For those financial assets, the entity shall apply the credit-adjusted effective interest rate to the amortized cost of the financial asset from initial recognition. (b) Financial assets that are not purchased or originated creditimpaired financial assets but subsequently have become creditimpaired financial assets. For those financial assets, the entity shall apply the effective interest rate to the amortized cost of the financial asset in subsequent reporting periods.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	70. يجب على الجهة التي تقوم في فترة قوائم مالية، بحساب إيراد الفائدة بتطبيق طريقة الفائدة الفعلية على التكلفة المُستنفدة للأصل المالي وفقاً للفقرة 69(ب)، أن تقوم في فترات القوائم المالية اللاحقة بحساب إيراد الفائدة بتطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية إذا تحسنت المخاطر الائتمانية على الأداة المالية بحيث لم يعد الأصل المالي ذا مستوى ائتماني هابط وأمكن ربط التحسن -بشكل موضوعي- بحدث وقع بعد أن تم تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرة 69(ب) (مثل تحسن في التصنيف الائتماني للمقترض).	70. An entity that, in a reporting period, calculates interest revenue by applying the effective interest method to the amortized cost of a financial asset in accordance with paragraph 69(b), shall, in subsequent reporting periods, calculate the interest revenue by applying the effective interest rate to the gross carrying amount if the credit risk on the financial instrument improves so that the financial asset is no longer credit-impaired and the improvement can be related objectively to an event occurring after the requirements in paragraph 69(b) were applied (such as an improvement in the borrower's credit rating).
	تعديل التدفقات النقدية التعاقدية	Modification of Contractual Cash Flows
	71. عندما تتم إعادة التفاوض بشأن التدفقات النقدية التعاقدية لأصل مالي، أو عندما يتم تعديلها لسبب آخر ولا ينتج عن إعادة التفاوض أو التعديل إلغاء إثبات ذلك الأصل المالي وفقاً لهذا المعيار، فيجب على الجهة أن تعيد حساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي ويجب أن تثبت مكسباً أو خسارة من التعديل. ويجب إعادة حساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي على أنه القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية التي تمت إعادة التفاوض بشأنها أو تم تعديلها والتي يتم خصمها بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي (أو معدل الفائدة الفعلي المعدل بالمخاطر الائتمانية للأصول المالية المشتراة أو المُستحدثة ذات المستوى الائتماني الهابط)، أو حينما يكون منطبقاً، معدل الفائدة الفعلي المُنفج محسوباً وفقاً للفقرة 139. وتؤدي أي تكاليف أو أتعاب يتم تكبدها إلى	71. When the contractual cash flows of a financial asset are renegotiated or otherwise modified and the renegotiation or modification does not result in the derecognition of that financial asset in accordance with this Standard, an entity shall recalculate the gross carrying amount of the financial asset and shall recognize a modification gain or loss in surplus or deficit. The gross carrying amount of the financial asset shall be recalculated as the present value of the renegotiated or modified contractual cash flows that are discounted at the financial asset's original effective interest rate (or credit-adjusted effective interest rate for purchased or originated credit-impaired financial assets) or, when applicable, the revised effective interest rate calculated in accordance with paragraph 139. Any costs or fees incurred adjust the carrying amount of the

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	تعديل القيمة الدفترية للأصل المالي المعدل، ويتم استنفادها على مدى الأجل المتبقي للأصل المالي المعدل.	modified financial asset and are amortized over the remaining term of the modified financial asset.
	الشطب	Write-off
	72. يجب على الجهة أن تخفّض -بشكل مباشر- إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي عندما لا يكون لديها توقعات معقولة باسترداد الأصل المالي بأكمله أو استرداد جزء منه. ويشكل الشطب حدث إلغاء الإثبات (انظر الفقرة 37(ص) من إرشادات التطبيق).	72. An entity shall directly reduce the gross carrying amount of a financial asset when the entity has no reasonable expectations of recovering a financial asset in its entirety or a portion thereof. A write-off constitutes a derecognition event (see paragraph AG37(r)).
	التغييرات في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لإحلال معدل الفائدة المرجعي	Changes in the Basis for Determining the Contractual Cash Flows as a Result of Interest Rate Benchmark Reform
	72أ. يجب على الجهة أن تطبق الفقرات 72ب - 72هـ على الأصل المالي أو الالتزام المالي إذا، وفقط إذا، تغير أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية لذلك الأصل المالي أو الالتزام المالي نتيجة لإحلال معدل الفائدة المرجعي. ولهذا الغرض، يشير مصطلح "إحلال معدل الفائدة المرجعي" إلى الإحلال العام على مستوى السوق لمعدل الفائدة المرجعي على النحو الموضح في الفقرة 155ب.	72A. An entity shall apply paragraphs 72B–72E to a financial asset or financial liability if, and only if, the basis for determining the contractual cash flows of that financial asset or financial liability changes as a result of interest rate benchmark reform. For this purpose, the term 'interest rate benchmark reform' refers to the market-wide reform of an interest rate benchmark as described in paragraph 155B.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	72ب. قد يتغير أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي أو الالتزام المالي: (أ) عن طريق تعديل الشروط التعاقدية التي تم تحديدها عند الإثبات الأولي للأداة المالية (على سبيل المثال، تعديل الشروط التعاقدية لاستبدال معدل الفائدة المرجعي بمعدل مرجعي بديل)؛ و/أو (ب) بطريقة لم يتم مراعاتها - أو لم يتم النص عليها - في الشروط التعاقدية عند الإثبات الأولي للأداة المالية، دون تعديل الشروط التعاقدية (على سبيل المثال، تغيير طريقة احتساب معدل الفائدة المرجعي دون تعديل الشروط التعاقدية)؛ و/أو (ج) بسبب تفعيل شرط تعاقدى قائم (على سبيل المثال، بدء العمل بشرط احتياطي قائم).	72B. The basis for determining the contractual cash flows of a financial asset or financial liability can change: (a) By amending the contractual terms specified at the initial recognition of the financial instrument (for example, the contractual terms are amended to replace the referenced interest rate benchmark with an alternative benchmark rate); (b) In a way that was not considered by—or contemplated in—the contractual terms at the initial recognition of the financial instrument, without amending the contractual terms (for example, the method for calculating the interest rate benchmark is altered without amending the contractual terms); and/or (c) Because of the activation of an existing contractual term (for example, an existing fallback clause is triggered).
	72ج. كوسيلة عملية، يجب على الجهة أن تطبق فقرة إرشادات التطبيق 160 للمحاسبة عن التغيير الذي يتطلبه إطلال معدل الفائدة المرجعي في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي أو التزام مالي. وتنطبق هذه الوسيلة العملية فقط على مثل هذه التغييرات فقط إلى الحد الذي يتطلب به إطلال معدل الفائدة المرجعي التغيير (انظر أيضاً الفقرة 72هـ). ولهذا الغرض، فإن التغيير في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية يكون	72C. As a practical expedient, an entity shall apply paragraph AG160 to account for a change in the basis for determining the contractual cash flows of a financial asset or financial liability that is required by interest rate benchmark reform. This practical expedient applies only to such changes and only to the extent the change is required by interest rate benchmark reform (see also paragraph 72E). For this purpose, a change in the

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	مطلوباً بموجب إحلل معدل الفائدة المرجعي إذا، وفقط إذا، أُسْتُوفِيَا كلا الشرطين الآتيين: (أ) أن يكون التغيير ضرورياً باعتباره نتيجة مباشرة لإحلل معدل الفائدة المرجعي؛ و (ب) أن يكون الأساس الجديد لتحديد التدفقات النقدية التعاقدية مكافئاً اقتصادياً الأساس السابق (أي، الأساس الذي يسبق التغيير مباشرة).	basis for determining the contractual cash flows is required by interest rate benchmark reform if, and only if, both these conditions are met: (a) The change is necessary as a direct consequence of interest rate benchmark reform; and (b) The new basis for determining the contractual cash flows is economically equivalent to the previous basis (i.e., the basis immediately preceding the change).
	72د. من أمثلة التغييرات التي ينشأ عنها أساس جديد لتحديد التدفقات النقدية التعاقدية مكافئاً اقتصادياً الأساس السابق (أي الأساس الذي يسبق التغيير مباشرة): (أ) استبدال معدل الفائدة المرجعي الحالي المستخدم لتحديد التدفقات النقدية التعاقدية لأصل مالي أو التزام مالي بمعدل مرجعي بديل - أو تنفيذ مثل هذا الإحلل لمعدل الفائدة عن طريق تغيير الطريقة المستخدمة لاحتساب معدل الفائدة المرجعي - بإضافة فرق ثابت ضروري للتعويض عن الاختلاف في الأساس بين معدل الفائدة المرجعي الحالي والمعدل المرجعي البديل؛ و (ب) التغييرات في فترة إعادة التعيين أو تواريخ إعادة التعيين أو عدد الأيام بين تواريخ دفع الفائدة لغرض تنفيذ إحلل معدل الفائدة المرجعي؛ و	72D. Examples of changes that give rise to a new basis for determining the contractual cash flows that is economically equivalent to the previous basis (i.e., the basis immediately preceding the change) are: a. The replacement of an existing interest rate benchmark used to determine the contractual cash flows of a financial asset or financial liability with an alternative benchmark rate—or the implementation of such a reform of an interest rate benchmark by altering the method used to calculate the interest rate benchmark—with the addition of a fixed spread necessary to compensate for the basis difference between the existing interest rate benchmark and the alternative benchmark rate;

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
b. Changes to the reset period, reset dates or the number of days between coupon payment dates in order to implement the reform of an interest rate benchmark; and c. The addition of a fallback provision to the contractual terms of a financial asset or financial liability to enable any change described in (a) and (b) above to be implemented.	(ج) إضافة شرط احتياطي إلى الشروط التعاقدية للأصل المالي أو الالتزام المالي للتمكن من تنفيذ أي من التغييرين الموضحين في (أ) و (ب) أعلاه.	
72E. If changes are made to a financial asset or financial liability in addition to changes to the basis for determining the contractual cash flows required by interest rate benchmark reform, an entity shall first apply the practical expedient in paragraph 72C to the changes required by interest rate benchmark reform. The entity shall then apply the applicable requirements in this Standard to any additional changes to which the practical expedient does not apply. If the additional change does not result in the derecognition of the financial asset or financial liability, the entity shall apply paragraph 71 or paragraph AG161, as applicable, to account for that additional change. If the additional change results in the derecognition of the financial asset or financial liability, the entity shall apply the derecognition requirements.	72هـ. إذا أجريت تغييرات في الأصل المالي أو الالتزام المالي إضافة إلى التغييرات التي يتطلبها إطلال معدل الفائدة المرجعي في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية المطلوبة، فيجب على الجهة أن تطبق أولاً الوسيلة العملية الواردة في الفقرة 72ج على التغييرات التي يتطلبها إطلال معدل الفائدة المرجعي. ويجب على الجهة بعد ذلك أن تطبق المتطلبات المنطبقة الواردة في هذا المعيار على أي تغييرات إضافية لا تنطبق عليها الوسيلة العملية. وإذا لم ينتج عن التغيير الإضافي إلغاء إثبات لأصل مالي أو الالتزام المالي، فيجب على الجهة أن تطبق الفقرة 71 أو فقرة إرشادات التطبيق 161، حسبما يكون منطبقاً، للمحاسبة عن ذلك التغيير الإضافي. وإذا نتج عن التغيير الإضافي إلغاء إثبات الأصل المالي أو الالتزام المالي، فيجب على الجهة أن تطبق متطلبات إلغاء الإثبات.	
Impairment	الهبوط	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
Recognition of Expected Credit Losses General Approach	إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة المنهج العام	
73. An entity shall recognize a loss allowance for expected credit losses on a financial asset that is measured in accordance with paragraphs 40 or 41, a lease receivable, or a loan commitment and a financial guarantee contract to which the impairment requirements apply in accordance with paragraphs 2(g), 45(c) or 45(d).	73. يجب على الجهة أن تثبت مخصص خسارة مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصل المالي الذي يُقاس وفقاً للفقرتين 40 و 41 ، أو من ذمة مدينة بموجب عقد إيجار، أو من ارتباط قرض وعقد ضمان مالي، والتي تنطبق عليها متطلبات الهبوط في القيمة وفقاً للفقرات 2(ز) أو 45(ج) أو 45(د).	
74. An entity shall apply the impairment requirements for the recognition and measurement of a loss allowance for financial assets that are measured at fair value through net assets/equity in accordance with paragraph 41. However, the loss allowance shall be recognized in net assets/equity and shall not reduce the carrying amount of the financial asset in the statement of financial position.	74. يجب على الجهة أن تطبق متطلبات الهبوط لإثبات وقياس مخصص خسارة للأصول المالية التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41. ومع ذلك، يجب أن يتم إثبات مخصص الخسارة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية ولا يجوز أن يُخفض من القيمة الدفترية للأصل المالي في قائمة المركز المالي.	
75. Subject to paragraphs 85–88, at each reporting date, an entity shall measure the loss allowance for a financial instrument at an amount equal to the lifetime expected credit losses if the credit risk on that financial instrument has increased significantly since initial recognition.	75. مع مراعاة الفقرات 85-88، يجب على الجهة، في كل تاريخ قوائم مالية، أن تقيس مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الائتمانية على تلك الأداة المالية قد زادت - بشكل مهم - منذ الإثبات الأولي.	

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	76. إن الهدف من متطلبات الهبوط هو إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لجميع الأدوات المالية التي حدثت زيادات مهمة في مخاطرها الائتمانية منذ الإثبات الأولي - سواء تم تقويمها على أساس فردي أو جماعي - مع الأخذ في الحسبان جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة، بما في ذلك تلك التي تكون مستشفرة للمستقبل.	76. The objective of the impairment requirements is to recognize lifetime expected credit losses for all financial instruments for which there have been significant increases in credit risk since initial recognition — whether assessed on an individual or collective basis — considering all reasonable and supportable information, including that which is forward-looking.
	77. مع مراعاة الفقرات 85-88، إذا لم تكن المخاطر الائتمانية في تاريخ القوائم المالية على أداة مالية قد زادت - بشكل مهم - منذ الإثبات الأولي، فيجب على الجهة أن تقيس مخصص الخسارة لتلك الأداة المالية بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً.	77. Subject to paragraphs 85–88, if, at the reporting date, the credit risk on a financial instrument has not increased significantly since initial recognition, an entity shall measure the loss allowance for that financial instrument at an amount equal to 12-month expected credit losses.
	78. فيما يخص ارتباطات القروض وعقود الضمان المالي، ولأغراض تطبيق متطلبات الهبوط، يجب اعتبار التاريخ الذي تصبح فيه الجهة طرفاً في ارتباط لا رجعة فيه هو تاريخ الإثبات الأولي.	78. For loan commitments and financial guarantee contracts, the date that the entity becomes a party to the irrevocable commitment shall be considered to be the date of initial recognition for the purposes of applying the impairment requirements.
	79. إذا كانت الجهة قد قامت بقياس مخصص الخسارة لأداة مالية بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في فترة القوائم المالية السابقة، ولكنها قررت في تاريخ القوائم المالية الحالي أن الفقرة 75 لم تعد مستوفاة، فيجب على الجهة أن تقيس مخصص الخسارة بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً في تاريخ القوائم المالية الحالي.	79. If an entity has measured the loss allowance for a financial instrument at an amount equal to lifetime expected credit losses in the previous reporting period, but determines at the current reporting date that paragraph 75 is no longer met, the entity shall measure the loss allowance at an amount equal to 12-month expected credit losses at the current reporting date.

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
80. An entity shall recognize in surplus or deficit, as an impairment gain or loss, the amount of expected credit losses (or reversal) that is required to adjust the loss allowance at the reporting date to the amount that is required to be recognized in accordance with this Standard.	80. يجب على الجهة أن تثبت ضمن الفائض أو العجز، على أنه مكسب أو خسارة هبوط، مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة (أو مبلغ عكس القيد) المطلوب لتعديل مخصص الخسارة في تاريخ القوائم المالية إلى المبلغ المطلوب إثباته وفقاً لهذا المعيار.	
Determining Significant Increases in Credit Risk	تحديد الزيادات المهمة في المخاطر الائتمانية	
81. At each reporting date, an entity shall assess whether the credit risk on a financial instrument has increased significantly since initial recognition. When making the assessment, an entity shall use the change in the risk of a default occurring over the expected life of the financial instrument instead of the change in the amount of expected credit losses. To make that assessment, an entity shall compare the risk of a default occurring on the financial instrument as at the reporting date with the risk of a default occurring on the financial instrument as at the date of initial recognition and consider reasonable and supportable information, that is available without undue cost or effort, that is indicative of significant increases in credit risk since initial recognition.	81. في كل تاريخ قوائم مالية، يجب على الجهة أن تقوّم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على أداة مالية قد زادت - بشكل مهم - منذ الإثبات الأولي. وعند إجراء التقويم، يجب على الجهة أن تستخدم التغير في مخاطر التعثر في السداد الواقعة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية بدلاً من التغير في مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة. ولإجراء ذلك التقويم، يجب على الجهة أن تقارن مخاطر التعثر في السداد الواقعة على الأداة المالية كما هي في تاريخ القوائم المالية مع مخاطر التعثر في السداد الواقعة على الأداة المالية كما هي في تاريخ الإثبات الأولي وأن تأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والمؤيدة، المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، التي تُعد مؤشراً على حدوث زيادات مهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي.	

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	82. يجوز للجهة أن تفترض أن المخاطر الائتمانية على الأداة المالية لم تزداد - بشكل مهم - منذ الإثبات الأولي إذا حُدد أن الأداة المالية عليها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ القوائم المالية (انظر الفقرات 186 - 188 من إرشادات التطبيق).	82. An entity may assume that the credit risk on a financial instrument has not increased significantly since initial recognition if the financial instrument is determined to have low credit risk at the reporting date (see paragraphs AG186–AG188).
	83. إذا أتاحت معلومات مستشفرة للمستقبل معقولة ومؤيدة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، فلا يجوز للجهة أن تعتمد - فقط - على معلومات عن تجاوز موعد الاستحقاق عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت - بشكل مهم - منذ الإثبات الأولي. ومع ذلك، عندما لا تُتاح معلومات تتسم بكونها مستشفرة للمستقبل أكثر من كونها متعلقة بوضع تجاوز موعد الاستحقاق (سواءً على أساس فردي أو جماعي) بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، يجوز للجهة أن تستخدم معلومات عن تجاوز موعد الاستحقاق لتحديد ما إذا كانت قد حدثت زيادات مهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي. وبغض النظر عن الطريقة التي تقوم بها الجهة الزيادات المهمة في المخاطر الائتمانية، فهناك افتراض يمكن دحضه بأن المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد زادت - بشكل مهم - منذ الإثبات الأولي عندما تتجاوز الدفعات التعاقدية موعد استحقاقها بما يزيد عن 30 يوماً. وتستطيع الجهة دحض هذا الافتراض إذا كان لدى الجهة معلومات معقولة ومؤيدة، متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، تدل على أن المخاطر الائتمانية لم تزداد - بشكل مهم - منذ الإثبات الأولي حتى ولو كانت الدفعات التعاقدية قد تجاوزت موعد استحقاقها بما يزيد عن 30 يوماً. وعندما تحدد الجهة أنه كانت هناك زيادات مهمة في المخاطر الائتمانية قبل أن تتجاوز الدفعات	83. If reasonable and supportable forward-looking information is available without undue cost or effort, an entity cannot rely solely on past due information when determining whether credit risk has increased significantly since initial recognition. However, when information that is more forwardlooking than past due status (either on an individual or a collective basis) is not available without undue cost or effort, an entity may use past due information to determine whether there have been significant increases in credit risk since initial recognition. Regardless of the way in which an entity assesses significant increases in credit risk, there is a rebuttable presumption that the credit risk on a financial asset has increased significantly since initial recognition when contractual payments are more than 30 days past due. An entity can rebut this presumption if the entity has reasonable and supportable information that is available without undue cost or effort, that demonstrates that the credit risk has not increased significantly since initial recognition even though the contractual payments are more than 30 days past due. When an entity determines that there have been significant increases in credit risk before contractual payments are more than 30 days past due, the rebuttable presumption does not apply.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	التعاقدية موعد استحقاقها بما يزيد عن 30 يوماً، فلا ينطبق عندئذ الافتراض الممكن دحضه.	
	الأصول المالية المعدلة	Modified Financial Assets
	84. إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية من أصل مالي قد تمت إعادة التفاوض بشأنها أو تم تعديلها ولم يتم إلغاء إثبات الأصل المالي، فيجب على الجهة أن تقوم ما إذا كانت هناك زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية للأداة المالية وفقاً للفقرة 75 من خلال مقارنة: (أ) مخاطر التعثر في السداد الواقعة في تاريخ القوائم المالية (بالاستناد إلى الشروط التعاقدية المعدلة)؛ و (ب) مخاطر التعثر في السداد الواقعة عند الإثبات الأولي (بالاستناد إلى الشروط التعاقدية الأصلية غير المعدلة).	84. If the contractual cash flows on a financial asset have been renegotiated or modified and the financial asset was not derecognized, an entity shall assess whether there has been a significant increase in the credit risk of the financial instrument in accordance with paragraph 75 by comparing: (a) The risk of a default occurring at the reporting date (based on the modified contractual terms); and (b) The risk of a default occurring at initial recognition (based on the original, unmodified contractual terms).
	الأصول المالية المشتراة أو المُستَحْدَثَة ذات المستوى الائتماني الهابط	Purchased or Originated Credit-Impaired Financial Assets

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	85. بالرغم مما هو منصوص عليه في الفقرتين 75 و77، يجب على الجهة في تاريخ القوائم المالية أن تثبت - فقط - التغيرات التراكمية في الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منذ الإثبات الأولي على أنها مخصص خسارة للأصول المالية المشتراة أو المُستَحْدَثَة ذات المستوى الائتماني الهابط.	85. Despite paragraphs 75 and 77, at the reporting date, an entity shall only recognize the cumulative changes in lifetime expected credit losses since initial recognition as a loss allowance for purchased or originated creditimpaired financial assets.
	86. في كل تاريخ قوائم مالية، يجب على الجهة أن تثبت ضمن الفائض أو العجز مبلغ التغير في الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر على أنه مكسب أو خسارة هبوط. ويجب على الجهة أن تثبت التغيرات الإيجابية في الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر على أنها مكسب هبوط، حتى ولو كانت الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر أقل من مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تم تضمينها في التدفقات النقدية المُقدَّرة عند الإثبات الأولي.	86. At each reporting date, an entity shall recognize in surplus or deficit the amount of the change in lifetime expected credit losses as an impairment gain or loss. An entity shall recognize favorable changes in lifetime expected credit losses as an impairment gain, even if the lifetime expected credit losses are less than the amount of expected credit losses that were included in the estimated cash flows on initial recognition.
	منهج مبسط للذمم المدينة	Simplified Approach for Receivables
	87. بالرغم مما هو منصوص عليه في الفقرتين 75 و77، يجب على الجهة أن تقيس - دائماً - مخصص الخسارة بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لما يلي:	87. Despite paragraphs 75 and 77, an entity shall always measure the loss allowance at an amount equal to lifetime expected credit losses for: (a) Receivables that result from exchange transactions that are within the scope of IPSAS 9 and non-exchange transactions within the scope of IPSAS 23.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	(أ) الذمم المدينة التي تنتج عن معاملات تبادلية تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 9 وعمليات غير تبادلية تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 23. (ب) الذمم المدينة بموجب عقود الإيجار التي تنتج عن معاملات تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 43، إذا اختارت الجهة، على أنها سياستها المحاسبية، أن تقيس مخصص الخسارة بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. ويجب أن تُطبق تلك السياسة المحاسبية على جميع الذمم المدينة بموجب عقود الإيجار، ولكن يجوز تطبيقها - بشكل منفصل - على الذمم المدينة بموجب عقود الإيجار التمويلي وعقود الإيجار التشغيلي.	(b) Lease receivables that result from transactions that are within the scope of IPSAS 13, if the entity chooses as its accounting policy to measure the loss allowance at an amount equal to lifetime expected credit losses. That accounting policy shall be applied to all lease receivables but may be applied separately to finance and operating lease receivables.
	88. يجوز للجهة أن تختار سياستها المحاسبية للذمم المدينة التجارية والذمم المدينة بموجب عقود الإيجار بشكل مستقل عن بعضها البعض.	88. An entity may select its accounting policy for trade receivables and lease receivables independently of each other.
	89. لا تنطبق المتطلبات المتعلقة بالأصول المالية المُشتراة أو المُستَحْدَثَة ذات المستوى الائتماني الهابط (انظر الفقرات 9 و85 إلى 86) على الذمم المدينة قصيرة الأجل.	89. The requirements for purchased or originated credit-impaired financial assets (see paragraphs 9 and 85 to 86) do not apply to short-term receivables.
	قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة	Measurement of Expected Credit Losses

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	90. يجب على الجهة أن تقيس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأداة المالية بطريقة تظهر: (أ) مبلغاً غير متحيز مرجح احتمالته، ويتم تحديده عن طريق تقويم نطاق من النتائج الممكنة؛ (ب) القيمة الزمنية للنقود؛ و (ج) المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما في تاريخ القوائم المالية بشأن الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات بشأن الظروف الاقتصادية المستقبلية.	90. An entity shall measure expected credit losses of a financial instrument in a way that reflects: (a) An unbiased and probability-weighted amount that is determined by evaluating a range of possible outcomes; (b) The time value of money; and (c) Reasonable and supportable information that is available without undue cost or effort at the reporting date about past events, current conditions and forecasts of future economic conditions.
	91. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، لا يلزم الجهة – بالضرورة – أن تحدد كل تصور محتمل. ومع ذلك، يجب عليها أن تأخذ في الحسبان خطر أو احتمال أن تحدث خسارة ائتمانية من خلال إظهار أثر احتمال حدوث خسارة ائتمانية واحتمال عدم حدوث خسارة ائتمانية، حتى ولو كان احتمال حدوث خسارة ائتمانية منخفضاً جداً.	91. When measuring expected credit losses, an entity need not necessarily identify every possible scenario. However, it shall consider the risk or probability that a credit loss occurs by reflecting the possibility that a credit loss occurs and the possibility that no credit loss occurs, even if the possibility of a credit loss occurring is very low.
	92. إن الحد الأقصى للفترة التي يجب أخذها في الحسبان عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية (بما في ذلك خيارات	92. The maximum period to consider when measuring expected credit losses is the maximum contractual period (including extension options) over which the entity is exposed

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيير المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	التمديد) التي تكون الجهة معرضة على مدارها للمخاطر الائتمانية وليس أية فترة أطول من ذلك، حتى ولو كانت تلك الفترة الأطول متفقة مع ممارسة الأعمال.	to credit risk and not a longer period, even if that longer period is consistent with business practice.
	93. ومع ذلك، تتضمن بعض الأدوات المالية كلاً من قرض ومكون ارتباط لم يتم سحبه، والقدرة التعاقدية للجهة على طلب السداد وإلغاء الارتباط الذي لم يتم سحبه لا تجعل تعرض الجهة للخسائر الائتمانية قاصراً على فترة الإشعار التعاقدية. وفيما يخص مثل تلك الأدوات المالية، وحدها دون غيرها، يجب على الجهة أن تقيس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار الفترة التي من المتوقع أن تكون الجهة معرضة خلالها للخسائر الائتمانية والتي لن يتم فيها تقليل الخسائر الائتمانية المتوقعة بإجراءات لإدارة المخاطر الائتمانية، حتى ولو امتدت تلك الفترة إلى ما بعد الحد الأقصى للفترة التعاقدية.	93. However, some financial instruments include both a loan and an undrawn commitment component and the entity's contractual ability to demand repayment and cancel the undrawn commitment does not limit the entity's exposure to credit losses to the contractual notice period. For such financial instruments, and only those financial instruments, the entity shall measure expected credit losses over the period that the entity is exposed to credit risk and expected credit losses would not be mitigated by credit risk management actions, even if that period extends beyond the maximum contractual period.
	إعادة تصنيف الأصول المالية	Reclassification of Financial Assets
	94. إذا أعادت الجهة تصنيف أصول مالية وفقاً للفقرة 54، فيجب عليها أن تطبق إعادة التصنيف - بأثر مستقبلي - من تاريخ إعادة التصنيف. ولا يجوز للجهة أن تعدل أي مكاسب أو خسائر (بما في ذلك مكاسب أو خسائر الهبوط) أو فائدة تم إثباتها - سابقاً. وتبين الفقرات 95-100 المتطلبات لإعادة التصنيف.	94. If an entity reclassifies financial assets in accordance with paragraph 54, it shall apply the reclassification prospectively from the reclassification date. The entity shall not restate any previously recognized gains, losses (including impairment gains or losses) or interest. Paragraphs 95-100 set out the requirements for reclassifications.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	95. إذا أعادت الجهة تصنيف أصل مالي من صنف القياس بالتكلفة المُستنفدة إلى صنف القياس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، فيتم قياس قيمته العادلة في تاريخ إعادة التصنيف. ويتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناشئة عن الفرق بين التكلفة المُستنفدة السابقة للأصل المالي والقيمة العادلة ضمن الفائض أو العجز.	95. If an entity reclassifies a financial asset out of the amortized cost measurement category and into the fair value through surplus or deficit measurement category, its fair value is measured at the reclassification date. Any gain or loss arising from a difference between the previous amortized cost of the financial asset and fair value is recognized in surplus or deficit.
	96. إذا أعادت الجهة تصنيف أصل مالي من صنف القياس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إلى صنف القياس بالتكلفة المُستنفدة، فإن قيمته العادلة في تاريخ إعادة التصنيف تصبح إجمالي قيمته الدفترية الجديدة. (انظر الفقرة 221 من إرشادات التطبيق للاطلاع على إرشادات بشأن تحديد معدل الفائدة الفعلي ومخصص الخسارة في تاريخ إعادة التصنيف).	96. If an entity reclassifies a financial asset out of the fair value through surplus or deficit measurement category and into the amortized cost measurement category, its fair value at the reclassification date becomes its new gross carrying amount. (See paragraph AG221 for guidance on determining an effective interest rate and a loss allowance at the reclassification date.)
	97. إذا أعادت الجهة تصنيف أصل مالي من صنف القياس بالتكلفة المُستنفدة إلى صنف القياس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية، فيتم قياس قيمته العادلة في تاريخ إعادة التصنيف. ويتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناشئة عن الفرق بين التكلفة المُستنفدة السابقة للأصل المالي والقيمة العادلة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية. ولا يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة لإعادة التصنيف (انظر الفقرة 220 من إرشادات التطبيق).	97. If an entity reclassifies a financial asset out of the amortized cost measurement category and into the fair value through net assets/equity measurement category, its fair value is measured at the reclassification date. Any gain or loss arising from a difference between the previous amortized cost of the financial asset and fair value is recognized in net assets/equity. The effective interest rate and the measurement of expected credit losses are not adjusted as a result of the reclassification. (See paragraph AG220.)

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	98. إذا أعادت الجهة تصنيف أصل مالي من صنف القياس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية إلى صنف القياس بالتكلفة المُستنفدة، فيتم إعادة تصنيف الأصل المالي بقيمته العادلة في تاريخ إعادة التصنيف. ومع ذلك، تتم إزالة المكسب أو الخسارة التراكمية التي تم إثباتها - سابقاً - ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية ويتم تعديلها مقابل القيمة العادلة للأصل المالي في تاريخ إعادة التصنيف. ونتيجةً لذلك، يتم قياس الأصل المالي في تاريخ إعادة التصنيف كما لو أنه كان يُقاس دائماً بالتكلفة المُستنفدة. ويؤثر هذا التعديل على صافي الأصول/حقوق الملكية ولكنه لا يؤثر على الفائض أو العجز ولذلك فهو ليس تعديل إعادة تصنيف (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 1، <i>عرض القوائم المالية</i>). ولا يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجةً لإعادة التصنيف. (انظر الفقرة 220 من إرشادات التطبيق).	98. If an entity reclassifies a financial asset out of the fair value through net assets/equity measurement category and into the amortized cost measurement category, the financial asset is reclassified at its fair value at the reclassification date. However, the cumulative gain or loss previously recognized in net assets/equity is removed from net assets/ equity and adjusted against the fair value of the financial asset at the reclassification date. As a result, the financial asset is measured at the reclassification date as if it had always been measured at amortized cost. This adjustment affects net assets/equity but does not affect surplus or deficit and therefore is not a reclassification adjustment (see IPSAS 1, Presentation of Financial Statements). The effective interest rate and the measurement of expected credit losses are not adjusted as a result of the reclassification. (See paragraph AG220.)
	99. إذا أعادت الجهة تصنيف أصل مالي من صنف القياس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إلى صنف القياس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية، فإنه يُستمر في قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة. (انظر الفقرة 221 من إرشادات التطبيق للاطلاع على إرشادات بشأن تحديد معدل الفائدة الفعلي ومخصص الخسارة في تاريخ إعادة التصنيف.)	99. If an entity reclassifies a financial asset out of the fair value through surplus or deficit measurement category and into the fair value through net assets/equity measurement category, the financial asset continues to be measured at fair value. (See paragraph AG221 for guidance on determining an effective interest rate and a loss allowance at the reclassification date.)
	100. إذا أعادت الجهة تصنيف أصل مالي من صنف القياس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية إلى صنف القياس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، فإنه يُستمر في قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة. وتتم إعادة	100. If an entity reclassifies a financial asset out of the fair value through net assets/equity measurement category and into the fair value through surplus or deficit measurement category, the financial asset continues to be measured at fair value. The cumulative gain or

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	تصنيف المكسب أو الخسارة التراكمية التي تم إثباتها - سابقاً - ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية من صافي الأصول/حقوق الملكية إلى الفائض أو العجز على أنه تعديل إعادة تصنيف في تاريخ إعادة التصنيف (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 1).	loss previously recognized in net assets/equity is reclassified from net assets/equity to surplus or deficit as a reclassification adjustment (see IPSAS 1) at the reclassification date.
	المكاسب والخسائر	Gains and Losses
	101. يجب إثبات مكسب أو خسارة من الأصل المالي أو الالتزام المالي، الذي يُقاس بالقيمة العادلة، ضمن الفائض أو العجز ما لم: (أ) يكن جزء من علاقة تحوط (انظر الفقرات 137-143، وإذا كانت منطبقة، الفقرات 99-105 من معيار المحاسبة للقطاع العام 29 للمحاسبة عن تحوط القيمة العادلة لمحفظة تحوط من مخاطر معدل الفائدة)؛ أو (ب) يكن استثماراً في أدوات حقوق ملكية وتكون الجهة قد اختارت أن تعرض المكاسب والخسائر من ذلك الاستثمار ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106؛ أو (ج) يكن التزاماً مالياً تم تعيينه على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز والجهة مطالبة بأن تعرض آثار التغيرات في <i>المخاطر الائتمانية</i> للالتزام ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 108؛ أو	101. A gain or loss on a financial asset or financial liability that is measured at fair value shall be recognized in surplus or deficit unless: (a) It is part of a hedging relationship (see paragraphs 137–143 and, if applicable, paragraphs 99–105 of IPSAS 29 for the fair value hedge accounting for a portfolio hedge of interest rate risk); (b) It is an investment in an equity instrument and the entity has elected to present gains and losses on that investment in net assets/ equity in accordance with paragraph 106; (c) It is a financial liability designated as at fair value through surplus or deficit and the entity is required to present the effects of changes in the liability's credit risk in net assets/equity in accordance with paragraph 108; or

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	(د) يكن أصلًا ماليًا يُقاس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41 والجهة مطالبة بأن تثبت بعض التغيرات في القيمة العادلة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 111.	(d) It is a financial asset measured at fair value through net assets/ equity in accordance with paragraph 41 and the entity is required to recognize some changes in fair value in net assets/equity in accordance with paragraph 111.
	102. يتم إثبات توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة ضمن الفائض أو العجز فقط عندما: (أ) يتأكد حق الجهة في تسلم دفعة من توزيعات الأرباح؛ و (ب) يكون من المحتمل أن تتدفق إلى الجهة المنافع الاقتصادية المرتبطة بتوزيعات الأرباح؛ و (ج) يكون من الممكن قياس مبلغ توزيعات الأرباح - بموثوقية.	102. Dividends or similar distributions are recognized in surplus or deficit only when: (a) The entity's right to receive payment of the dividend is established; (b) It is probable that the economic benefits associated with the dividend will flow to the entity; and (c) The amount of the dividend can be measured reliably.
	103. يجب إثبات مكسب أو خسارة من الأصل المالي الذي يُقاس بالتكلفة المُستنفدة والذي لا يُعد جزءاً من علاقة تحوط (انظر الفقرات 137-143، وإذا كانت منطبقة، الفقرات 99-105 من معيار المحاسبة للقطاع العام 29 للمحاسبة عن تحوط القيمة العادلة لتحوط محفظة من مخاطر معدل الفائدة) ضمن الفائض أو العجز عندما يتم إلغاء إثبات الأصل المالي أو إعادة تصنيفه وفقاً للفقرة 95 أو من خلال عملية الاستنفاد أو لإثبات مكاسب أو خسائر الهبوط. ويجب على الجهة أن تطبق الفقرتين 95 و97 إذا أعادت تصنيف أصول مالية من صنف القياس بالتكلفة المُستنفدة. ويجب إثبات مكسب أو خسارة من الالتزام المالي الذي	103. A gain or loss on a financial asset that is measured at amortized cost and is not part of a hedging relationship (see paragraphs 137–143 and, if applicable, paragraphs 99–105 of IPSAS 29 for the fair value hedge accounting for a portfolio hedge of interest rate risk) shall be recognized in surplus or deficit when the financial asset is derecognized, reclassified in accordance with paragraph 95, through the amortization process or in order to recognize impairment gains or losses. An entity shall apply paragraphs 95 and 97 if it reclassifies financial assets out of the amortized cost measurement category. A gain or loss on a financial liability that is measured at amortized cost and is not part of

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	يُقاس بالتكلفة المُستنفدة والذي لا يُعد جزءاً من علاقة تحوط (انظر الفقرات 137-143، وإذا كانت منطبقة، الفقرات 99-105 من معيار المحاسبة للقطاع العام 29 للمحاسبة عن تحوط القيمة العادلة لتحوط محفظة من مخاطر معدل الفائدة) ضمن الفائض أو العجز عندما يتم إلغاء إثبات الالتزام المالي ومن خلال عملية الاستنفاد. (انظر الفقرة 224 من إرشادات التطبيق للاطلاع على إرشادات بشأن مكاسب أو خسائر تحويل العملات الأجنبية).	a hedging relationship (see paragraphs 137–143 and, if applicable, paragraphs 99– 105 of IPSAS 29 for the fair value hedge accounting for a portfolio hedge of interest rate risk) shall be recognized in surplus or deficit when the financial liability is derecognized and through the amortization process. (See paragraph AG224 for guidance on foreign exchange gains or losses.)
	104. يجب إثبات مكسب أو خسارة من الأصول المالية أو الالتزامات المالية، التي هي بنود مُتحوط لها ضمن علاقة تحوط، وفقاً للفقرات 137-143، وإذا كانت منطبقة، الفقرات 99-105 من معيار المحاسبة للقطاع العام 29 للمحاسبة عن تحوط القيمة العادلة لتحوط محفظة من مخاطر معدل الفائدة.	104. A gain or loss on financial assets or financial liabilities that are hedged items in a hedging relationship shall be recognized in accordance with paragraphs 137–143 and, if applicable, paragraphs 99–105 of IPSAS 29 for the fair value hedge accounting for a portfolio hedge of interest rate risk.
	105. إذا أثبتت الجهة أصولاً مالية باستخدام المحاسبة على أساس تاريخ التسوية (انظر الفقرة 11 من هذا المعيار، والفقرتين 17 و20 من إرشادات التطبيق)، فإنه فيما يخص الأصول التي تُقاس بالتكلفة المُستنفدة، لا يتم إثبات أي تغير في القيمة العادلة للأصل الذي سيتم استلامه خلال الفترة ما بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية. ومع ذلك، فإنه فيما يخص الأصول التي تُقاس بالقيمة العادلة، يجب إثبات التغير في القيمة العادلة ضمن الفائض أو العجز أو ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية، بحسب ما هو مناسب وفقاً للفقرة 101. ويجب اعتبار تاريخ المتاجرة هو تاريخ الإثبات الأولي لأغراض تطبيق متطلبات الهبوط.	105. If an entity recognizes financial assets using settlement date accounting (see paragraphs 11, AG17 and AG20), any change in the fair value of the asset to be received during the period between the trade date and the settlement date is not recognized for assets measured at amortized cost. For assets measured at fair value, however, the change in fair value shall be recognized in surplus or deficit or in net assets/equity, as appropriate in accordance with paragraph 101. The trade date shall be considered the date of initial recognition for the purposes of applying the impairment requirements.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية	Investments in Equity Instruments
	106. عند الإثبات الأولي، يجوز للجهة أن تقوم باختيار لا رجعة فيه بأن تعرض، ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية، التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لاستثمار في أداة حقوق ملكية تقع ضمن نطاق هذا المعيار وهي ليست مُحْتَفَظاً بها للمتاجرة وليسست عوضاً محتملاً أثبتته الجهة المستحوذة ضمن تجميع عمليات في القطاع العام. (انظر الفقرة 226 من إرشادات التطبيق للاطلاع على إرشادات بشأن مكاسب أو خسائر تحويل العملات الأجنبية.)	106. At initial recognition, an entity may make an irrevocable election to present in net assets/equity subsequent changes in the fair value of an investment in an equity instrument within the scope of this Standard that is neither held for trading nor contingent consideration recognized by an acquirer in a public sector combination. (See paragraph AG226 for guidance on foreign exchange gains or losses.)
	107. إذا قامت الجهة بالاختيار الوارد في الفقرة 106، فيجب عليها أن تثبت، ضمن الفائض أو العجز، توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة من تلك الاستثمارات وفقاً للفقرة 102.	107. If an entity makes the election in paragraph 106, it shall recognize in surplus or deficit dividends or similar distributions from that investment in accordance with paragraph 102.
	الالتزامات التي تم تعيينها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز	Liabilities Designated as at Fair Value through Surplus or Deficit

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	108. يجب على الجهة أن تعرض المكسب أو الخسارة من الالتزام المالي الذي تم تعيينه على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 46 أو الفقرة 51 كما يلي: (أ) يجب أن يُعرض ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية مبلغُ التغير في القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يمكن عزّوه إلى التغيرات في المخاطر الائتمانية لذلك الالتزام (انظر الفقرات 236-243 من إرشادات التطبيق)، و (ب) يجب أن يُعرض ضمن الفائض أو العجز المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة للالتزام، وذلك ما لم يكن من شأن معالجة آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام الموضحة في البند (أ) أن تُحدث أو تُضخّم عدم تماثل محاسبي ضمن الفائض أو العجز (وفي تلك الحالة تنطبق الفقرة 109). وتوفر الفقرات 228-230 و233-235 من إرشادات التطبيق إرشادات حول تحديد ما إذا كان سيتم إحداث أو تضخيم عدم تماثل محاسبي.	108. An entity shall present a gain or loss on a financial liability that is designated as at fair value through surplus or deficit in accordance with paragraph 46 or paragraph 51 as follows: (a) The amount of change in the fair value of the financial liability that is attributable to changes in the credit risk of that liability shall be presented in net assets/equity (see paragraphs AG236–AG243), and (b) The remaining amount of change in the fair value of the liability shall be presented in surplus or deficit, unless the treatment of the effects of changes in the liability's credit risk described in (a) would create or enlarge an accounting mismatch in surplus or deficit (in which case paragraph 109 applies). Paragraphs AG228–AG230 and AG233–AG235 provide guidance on determining whether an accounting mismatch would be created or enlarged.
	109. إذا كان من شأن المتطلبات الواردة في الفقرة 108 أن تُحدث أو تُضخّم عدم تماثل محاسبي ضمن الفائض أو العجز، فيجب على الجهة أن تعرض جميع	109. If the requirements in paragraph 108 would create or enlarge an accounting mismatch in surplus or deficit, an entity shall present all gains or losses on that liability (including the effects of changes in the credit risk of that liability) in surplus or deficit.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	المكاسب أو الخسائر من ذلك الالتزام (بما في ذلك آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية لذلك الالتزام) ضمن الفائض أو العجز.	
	110. بالرغم من المتطلبات الواردة في الفقرتين 108 و109، يجب على الجهة أن تعرض، ضمن الفائض أو العجز، جميع المكاسب أو الخسائر من ارتباطات القروض وعقود الضمان المالي التي تم تعيينها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.	110. Despite the requirements in paragraphs 108 and 109, an entity shall present in surplus or deficit all gains and losses on loan commitments and financial guarantee contracts that are designated as at fair value through surplus or deficit.
	الأصول المُقاسة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية	Assets Measured at Fair Value through Net Assets/Equity
	111. يجب أن يُثبت، ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية، المكسب أو الخسارة من الأصل المالي الذي يُقاس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41، باستثناء مكاسب أو خسائر الهبوط (انظر الفقرات 73-93) ومكاسب وخسائر تحويل العملات الأجنبية (انظر الفقرتين 224-225 من إرشادات التطبيق)، إلى أن يتم إلغاء الأصل المالي أو إعادة تصنيفه. وعندما يتم إلغاء إثبات الأصل المالي، فإن المكسب أو الخسارة التراكمية التي تم إثباتها - سابقاً - ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية يُعاد تصنيفها من صافي/حقوق الملكية إلى الفائض أو العجز على أنه تعديل إعادة تصنيف (انظر الفقرات 125أ-125ج من المعيار المحاسبة للقطاع العام 1). وإذا تمت إعادة تصنيف الأصل المالي من صنف القياس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق	111. A gain or loss on a financial asset measured at fair value through net assets/ equity in accordance with paragraph 41 shall be recognized in net assets/ equity, except for impairment gains or losses (see paragraphs 73–93) and foreign exchange gains and losses (see paragraphs AG224–AG225), until the financial asset is derecognized or reclassified. When the financial asset is derecognized the cumulative gain or loss previously recognized in net assets/equity is reclassified from net assets/equity to surplus or deficit as a reclassification adjustment (see paragraphs 125A–125C of IPSAS 1). If the financial asset is reclassified out of the fair value through net assets/equity measurement category, the entity shall account for the cumulative gain or loss that was previously recognized in net assets/ equity in accordance with paragraphs 98 and 100.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	الملكية، فيجب على الجهة أن تحاسب عن المكسب أو الخسارة التراكمية التي تم إثباتها - سابقاً - ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرتين 98 و100. ويتم إثبات الفائدة التي تم حسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ضمن الفائض أو العجز.	Interest calculated using the effective interest method is recognized in surplus or deficit.
	112. كما هو موضح في الفقرة 111، إذا تم قياس أصل مالي بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41، فإن المبالغ التي يتم إثباتها ضمن الفائض أو العجز تكون هي نفس المبالغ التي كان سيتم إثباتها ضمن الفائض أو العجز لو كان قد تم قياس الأصل المالي بالتكلفة المُستنفدة.	112. As described in paragraph 111, if a financial asset is measured at fair value through net assets/equity in accordance with paragraph 41, the amounts that are recognized in surplus or deficit are the same as the amounts that would have been recognized in surplus or deficit if the financial asset had been measured at amortized cost.
	المحاسبة عن التحوط الهدف من المحاسبة عن التحوط ونطاقها	Hedge Accounting Objective and Scope of Hedge Accounting
	113. إن الهدف من المحاسبة عن التحوط هو التعبير، في القوائم المالية، عن أثر أنشطة إدارة المخاطر لجهة تستخدم الأدوات المالية لإدارة التعرضات الناشئة عن مخاطر معينة يمكن أن تؤثر على الفائض أو العجز (أو صافي الأصول/حقوق الملكية، في حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي قد اختارت الجهة أن تعرض التغيرات في قيمتها العادلة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً	113. The objective of hedge accounting is to represent, in the financial statements, the effect of an entity's risk management activities that use financial instruments to manage exposures arising from particular risks that could affect surplus or deficit (or net assets/equity, in the case of investments in equity instruments for which an entity has elected to present changes in fair value in net assets/equity in accordance with

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	للفقرة 106). ويهدف هذا المنهج إلى التعبير عن مضمون أدوات التحوط التي تُطبَّق لها المحاسبة عن التحوط وذلك لتبيان الغرض منها وآثارها.	paragraph 106). This approach aims to convey the context of hedging instruments for which hedge accounting is applied in order to allow insight into their purpose and effect.
	114. يجوز للجهة أن تختار تعيين علاقة تحوط بين أداة تحوط وبند مُتحوط له وفقاً للفقرات 116-128 من هذا المعيار والفقرات 244-274 من إرشادات التطبيق. وفيما يخص علاقات التحوط التي تستوفي ضوابط التأهل، يجب على الجهة أن تحاسب عن المكسب أو الخسارة من أداة التحوط والبند المُتحوط له وفقاً للفقرات 130-143 من هذا المعيار والفقرات 294-321 من إرشادات التطبيق. وعندما يكون البند المُتحوط له مجموعة من البنود، فيجب على الجهة أن تلتزم بالمتطلبات الإضافية الواردة في الفقرات 146-151 من هذا المعيار والفقرات 333-348 من إرشادات التطبيق.	114. An entity may choose to designate a hedging relationship between a hedging instrument and a hedged item in accordance with paragraphs 116–128 and AG244–AG274. For hedging relationships that meet the qualifying criteria, an entity shall account for the gain or loss on the hedging instrument and the hedged item in accordance with paragraphs 130–143 and AG294–AG321. When the hedged item is a group of items, an entity shall comply with the additional requirements in paragraphs 146–151 and AG333–AG348.
	115. فيما يخص تحوط القيمة العادلة من التعرض لمعدل الفائدة لمحفظه من الأصول المالية والالتزامات المالية (وفيما يخص مثل هذا التحوط وحده دون غيره)، يجوز للجهة أن تطبق متطلبات المحاسبة عن التحوط الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 29 بدلاً من تلك الواردة في هذا المعيار. وفي تلك الحالة، يجب على الجهة أن تطبق - أيضاً - المتطلبات المحددة للمحاسبة عن تحوط القيمة العادلة لتحوط محفظة من مخاطر معدل الفائدة وأن تُعَيِّن الجزء الذي يُعد مبلغ عملة (انظر الفقرتين 91 و100 من معيار المحاسبة للقطاع العام	115. For a fair value hedge of the interest rate exposure of a portfolio of financial assets or financial liabilities (and only for such a hedge), an entity may apply the hedge accounting requirements in IPSAS 29 instead of those in this Standard. In that case, the entity must also apply the specific requirements for the fair value hedge accounting for a portfolio hedge of interest rate risk and designate as the hedged item a portion that is a currency amount (see paragraphs 91, 100 and AG157–AG175 of IPSAS 29).

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	29 والفقرات 157-175 من إرشادات التطبيق لمعيار المحاسبة للقطاع العام (29 على أنه البند المُتحوط له.	
	أدوات التحوط الأدوات المؤهلة	Hedging Instruments Qualifying Instruments
	116. يجوز تعيين مشتقة تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز على أنها أداة تحوط، باستثناء بعض الخيارات المكتوبة (انظر الفقرة 247 من إرشادات التطبيق).	116. A derivative measured at fair value through surplus or deficit may be designated as a hedging instrument, except for some written options (see paragraph AG247).
	117. يجوز تعيين أصل مالي غير مشتق، أو التزام مالي غير مشتق، يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز على أنه أداة تحوط ما لم يكن التزاماً مالياً تم تعيينه على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز ويُعرض له مبلغ التغير في قيمته العادلة الذي يمكن عزوه إلى التغيرات في المخاطر الائتمانية لذلك الالتزام ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 108. وفيما يخص التحوط من مخاطر عملة أجنبية، يجوز تعيين مكون مخاطر العملة الأجنبية لأصل مالي غير مشتق أو لالتزام مالي غير مشتق على أنه أداة تحوط شريطة ألا يكون استثماراً في أداة حقوق ملكية تكون الجهة قد اختارت أن تعرض التغيرات في قيمتها العادلة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106.	117. A non-derivative financial asset or a non-derivative financial liability measured at fair value through surplus or deficit may be designated as a hedging instrument unless it is a financial liability designated as at fair value through surplus or deficit for which the amount of its change in fair value that is attributable to changes in the credit risk of that liability is presented in net assets/equity in accordance with paragraph 108. For a hedge of foreign currency risk, the foreign currency risk component of a non-derivative financial asset or a non-derivative financial liability may be designated as a hedging instrument provided that it is not an investment in an equity instrument for which an entity has elected to present changes in fair value in net assets/equity in accordance with paragraph 106.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	118. لأغراض المحاسبة عن التحوط، فإن العقود التي تكون مع طرف خارجي عن الجهة المعدة للقوائم المالية (أي خارجي عن الجهة الاقتصادية أو الجهة المنفردة التي تعد عنها القوائم المالية) هي وحدها التي يمكن تعيينها على أنها أدوات تحوط.	118. For hedge accounting purposes, only contracts with a party external to the reporting entity (i.e., external to the economic entity or individual entity that is being reported on) can be designated as hedging instruments.
	تعيين أدوات التحوط	Designation of Hedging Instruments
	119. يجب تعيين الأداة المؤهلة للتحوط، بأكملها، على أنها أداة تحوط. والاستثناءات الوحيدة المسموح بها هي: (أ) فصل القيمة الحقيقية عن القيمة الزمنية لعقد خيار وتعيين التغير في القيمة الحقيقية للخيار فقط، وليس التغير في قيمته الزمنية، على أنه أداة تحوط (انظر الفقرة 144 من هذا المعيار والفقرات 322-326 من إرشادات التطبيق)؛ و (ب) فصل العنصر الآجل عن العنصر الفوري لعقد آجل وتعيين التغير في قيمة العنصر الفوري - فقط- للعقد الآجل، وليس العنصر الآجل، على أنه أداة التحوط؛ وبالمثل، يجوز فصل الفرق المبني على أسعار العملات الأجنبية واستثناؤه من تعيين أداة مالية على أنها أداة التحوط (انظر الفقرة 145 من هذا المعيار والفقرات 327-332 من إرشادات التطبيق)؛ و	119. A qualifying instrument must be designated in its entirety as a hedging instrument. The only exceptions permitted are: (a) Separating the intrinsic value and time value of an option contract and designating as the hedging instrument only the change in intrinsic value of an option and not the change in its time value (see paragraphs 144 and AG322–AG326); (b) Separating the forward element and the spot element of a forward contract and designating as the hedging instrument only the change in the value of the spot element of a forward contract and not the forward element; similarly, the foreign currency basis spread may be separated and excluded from the designation of a financial instrument as the hedging instrument (see paragraphs 145 and AG327–AG332); and (c) A proportion of the entire hedging instrument, such as 50 percent of the nominal amount, may be designated as the hedging instrument in a hedging relationship. However, a

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معايير المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	(ج) يجوز تعيين جزء من أداة التحوط بأكملها، مثل نسبة 50 في المائة من المبلغ الاسمي، على أنه أداة التحوط ضمن علاقة تحوط. ومع ذلك، لا يجوز أن يتم تعيين أداة تحوط لجزء من التغير في قيمتها العادلة ينتج - فقط - عن جزء من الفترة الزمنية التي تبقى خلالها أداة التحوط قائمة.	hedging instrument may not be designated for a part of its change in fair value that results from only a portion of the time period during which the hedging instrument remains outstanding.
	120. يجوز للجهة أن تنظر إلى أي مزيج مما يلي على أنها مجموعة، وأن تُعيّنها - بشكل مشترك - على أنها أداة تحوط (بما في ذلك تلك الحالات التي يكون فيها الخطر أو المخاطر الناشئة عن بعض أدوات التحوط تعوض تلك الناشئة عن أدوات التحوط الأخرى): (أ) المشتقات أو جزء منها؛ و (ب) غير المشتقات أو جزء منها.	120. An entity may view in combination, and jointly designate as the hedging instrument, any combination of the following (including those circumstances in which the risk or risks arising from some hedging instruments offset those arising from others): (a) Derivatives or a proportion of them; and (b) Non-derivatives or a proportion of them.
	121. مع ذلك، لا تعد الأداة المشتقة التي تضم خياراً مكتوباً مع خيار مُشترى (على سبيل المثال، طوق معدل الفائدة) مؤهلة على أنها أداة تحوط إذا كانت - في حقيقة الأمر - تُعد صافي خيار مكتوب في تاريخ التعيين (ما لم تكن مؤهلة وفقاً للفقرة 247 من إرشادات التطبيق). وبالمثل، يجوز تعيين أداتين أو أكثر (أو أجزاء منهما) - معاً - على أنهما أداة تحوط، فقط إذا كانتا عند مزجهما لا تُعدان -	121. However, a derivative instrument that combines a written option and a purchased option (for example, an interest rate collar) does not qualify as a hedging instrument if it is, in effect, a net written option at the date of designation (unless it qualifies in accordance with paragraph AG247). Similarly, two or more instruments (or proportions of them) may be jointly designated as the hedging instrument only if, in combination, they are not, in effect, a net written option at the date of designation (unless it qualifies in accordance with paragraph AG247).

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	في حقيقة الأمر- صافي خيار مكتوب في تاريخ التعيين (ما لم تكونا مؤهلتين وفقاً للفقرة 247 من إرشادات التطبيق).	
	البنود المُتحوط لها البنود المؤهلة	Hedged Items Qualifying Items
	122. يمكن أن يكون البند المُتحوط له أصلًا أو التزامًا تم إثباته، أو ارتباطاً ملزماً لم يتم إثباته، أو معاملة متوقعة أو صافي استثمار في عملية أجنبية. ويمكن أن يكون البند المُتحوط له: (أ) بنداً منفرداً؛ أو (ب) مجموعة من البنود (مع مراعاة الفقرات 146-151 من هذا المعيار والفقرات 348-333 من إرشادات التطبيق). وقد يكون البند المُتحوط له - أيضاً - أحد مكونات مثل هذا البند أو مثل هذه المجموعة من البنود (انظر الفقرة 128 من هذا المعيار والفقرات 256-274 من إرشادات التطبيق).	122. A hedged item can be a recognized asset or liability, an unrecognized firm commitment, a forecast transaction or a net investment in a foreign operation. The hedged item can be: (a) A single item; or (b) A group of items (subject to paragraphs 146–151 and AG333– AG348). A hedged item can also be a component of such an item or group of items (see paragraphs 128 and AG256–AG274).

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	123. يجب أن يكون من الممكن قياس البند المُتحوط له بموثوقية.	123. The hedged item must be reliably measurable.
	124. إذا كان البند المُتحوط له معاملة متوقعة (أو أحد مكوناتها)، فيجب أن تكون تلك المعاملة محتملة إلى حد كبير.	124. If a hedged item is a forecast transaction (or a component thereof), that transaction must be highly probable.
	125. التعرض المجمع -المكون من مزيج من تعرض يمكن أن يتأهل على أنه بند مُتحوط له وفقاً للفقرة 122 ومشتقة- يجوز تعيينه على أنه بند مُتحوط له (انظر الفقرتين 252-253 من إرشادات التطبيق). ويشمل هذا معاملة متوقعة بتعرض مجمع (أي المعاملات المستقبلية المرتقبة غير الملزمة التي من شأنها أن ينشأ عنها تعرض ومشتقة) إذا كان ذلك التعرض المجمع محتملاً إلى حد كبير، وأنه بمجرد أن تحدث المعاملة وبالتالي لم تعد متوقعة، تكون مؤهلة على أنها بند مُتحوط له.	125. An aggregated exposure that is a combination of an exposure that could qualify as a hedged item in accordance with paragraph 122 and a derivative may be designated as a hedged item (see paragraphs AG252– AG253). This includes a forecast transaction of an aggregated exposure (i.e., uncommitted but anticipated future transactions that would give rise to an exposure and a derivative) if that aggregated exposure is highly probable and, once it has occurred and is therefore no longer forecast, is eligible as a hedged item.
	126. لأغراض المحاسبة عن التحوط، فإن الأصول، أو الالتزامات، أو الارتباطات الملزمة، أو المعاملات المتوقعة المحتملة إلى حد كبير مع طرف خارجي عن الجهة المعدة للقوائم المالية، هي وحدها التي يمكن تعيينها على أنها بنود مُتحوط لها. ويمكن تطبيق المحاسبة عن التحوط على المعاملات بين الجهات ضمن نفس الجهة الاقتصادية - فقط - في القوائم المالية الفردية أو القوائم	126. For hedge accounting purposes, only assets, liabilities, firm commitments or highly probable forecast transactions with a party external to the reporting entity can be designated as hedged items. Hedge accounting can be applied to transactions between entities in the same economic entity only in the individual or separate financial statements of those entities and not in the consolidated financial statements of the economic entity, except for:

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	المالية المنفصلة لتلك الجهات وليس في القوائم المالية الموحدة للجهة الاقتصادية، باستثناء: (أ) القوائم المالية الموحدة لجهة استثمارية، كما هي مُعرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 35، حيث لا تُستبعد من القوائم المالية الموحدة المعاملات بين الجهة الاستثمارية ومنشأتها المُسيطر عليها المُقاسة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز؛ أو (ب) القوائم المالية الموحدة لجهة مسيطرة على جهة استثمارية، كما هي مُعرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 35، والتي ليست في حد ذاتها جهة استثمارية، حيث لا تُستبعد من القوائم المالية الموحدة المعاملات بين الجهة الاستثمارية المسيطر عليها واستثمارات الجهة الاستثمارية المسيطر عليها المُقاسة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز .	(a) The consolidated financial statements of an investment entity, as defined in IPSAS 35, where transactions between an investment entity and its controlled entities measured at fair value through surplus or deficit will not be eliminated in the consolidated financial statements; or (b) The consolidated financial statements of a controlling entity of an investment entity, as defined in IPSAS 35 that is not itself an investment entity, where transactions between a controlled investment entity and the investments of a controlled investment entity measured at fair value through surplus or deficit will not be eliminated in the consolidated financial statements.
	127. ومع ذلك، واستثناءً من الفقرة 126، قد تتأهل مخاطر العملة الأجنبية لبند نقدي ضمن الجهة الاقتصادية (على سبيل المثال، ذمة دائنة/ ذمة مدينة بين جهتين مُسيطر عليهما) على أنها بند مُتحوط له في القوائم المالية الموحدة، إذا نتج عنها تعرض لمكاسب أو خسائر ناشئة عن سعر صرف العملات الأجنبية التي لا يتم استبعادها - بالكامل - عند التوحيد وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 4، <i>آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية</i>. ووفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 4، فإن مكاسب وخسائر أسعار صرف العملات الأجنبية الناتجة من البنود	127. However, as an exception to paragraph 126, the foreign currency risk of a monetary item within an economic entity (for example, a payable/ receivable between two controlled entities) may qualify as a hedged item in the consolidated financial statements if it results in an exposure to foreign exchange rate gains or losses that are not fully eliminated on consolidation in accordance with IPSAS 4, The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates. In accordance with IPSAS 4, foreign exchange rate gains and losses on monetary items within an economic entity are not fully eliminated on consolidation when the monetary item is transacted between two entities within the

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	النقدية ضمن الجهة الاقتصادية لا يتم استبعادها بالكامل عند التوحيد، عندما يكون البند النقدي في معاملة بين جهتين ضمن الجهة الاقتصادية لديهما عملات وظيفية مختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، قد تتأهل مخاطر العملة الأجنبية لمعاملة متوقعة ومحتملة إلى حد كبير ضمن الجهة الاقتصادية على أنها بند مُتحوط له في القوائم المالية الموحدة شريطة أن تُقوّم المعاملة بعملة خلاف العملة الوظيفية للجهة الداخلة في تلك المعاملة وأن مخاطر العملة الأجنبية ستؤثر على الفائض أو العجز الموحد.	economic entity that have different functional currencies. In addition, the foreign currency risk of a highly probable forecast transaction within the economic entity may qualify as a hedged item in consolidated financial statements provided that the transaction is denominated in a currency other than the functional currency of the entity entering into that transaction and the foreign currency risk will affect consolidated surplus or deficit.
	تعيين البنود المُتحوط لها	Designation of Hedged Items
	128. يجوز للجهة أن تُعيّن بنداً بأكمله أو مكوناً لبند على أنه البند المُتحوط له ضمن علاقة تحوط. يشمل البند الكامل جميع التغيرات في التدفقات النقدية أو القيمة العادلة للبند. ويشمل المكون ما هو أقل من كامل التغير في القيمة العادلة أو كامل التقلب في التدفقات النقدية للبند. وفي تلك الحالة، يجوز للجهة أن تُعيّن - فقط - الأنواع التالية من المكونات (بما في ذلك الأمزجة منها) على أنها بنود مُتحوط لها: (أ) التغيرات - فقط - في التدفقات النقدية أو في القيمة العادلة لبند والتي يمكن عزوها إلى خطر أو مخاطر محددة (مكون المخاطر)، شريطة أن يكون من الممكن، بالاستناد إلى تقويم ضمن سياق هيكل سوق معين، تحديد مكون المخاطر - بشكل منفصل - وقياسه بموثوقية (انظر الفقرات 257-264 من	128. An entity may designate an item in its entirety or a component of an item as the hedged item in a hedging relationship. An entire item comprises all changes in the cash flows or fair value of an item. A component comprises less than the entire fair value change or cash flow variability of an item. In that case, an entity may designate only the following types of components (including combinations) as hedged items: (a) Only changes in the cash flows or fair value of an item attributable to a specific risk or risks (risk component), provided that, based on an assessment within the context of the particular market structure, the risk component is separately identifiable and reliably measurable (see paragraphs AG257–AG264). Risk components include a designation of

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	إرشادات التطبيق). تتضمن مكونات المخاطر تعيين التغيرات - فقط - في التدفقات النقدية أو القيمة العادلة لبند مُتحوط له بأعلى أو أقل من سعر محدد أو متغير آخر (مخاطر من جانب واحد). (ب) واحد أو أكثر من التدفقات النقدية التعاقدية المُختارة. (ج) مكونات مبلغ اسمي، أي: جزء محدد من مبلغ بند (انظر الفقرات 265-269 من إرشادات التطبيق).	only changes in the cash flows or the fair value of a hedged item above or below a specified price or other variable (a one-sided risk). (b) One or more selected contractual cash flows. (c) Components of a nominal amount, i.e., a specified part of the amount of an item (see paragraphs AG265–AG269).
	ضوابط التأهل للمحاسبة عن التحوط	Qualifying Criteria for Hedge Accounting
	129. تتأهل علاقة التحوط للمحاسبة عن التحوط - فقط - إذا تم استيفاء جميع الضوابط التالية: (أ) أن تتكون علاقة التحوط - فقط - من أدوات تحوط مؤهلة وبنود مُتحوط لها مؤهلة. (ب) أن يُوجد، في بداية علاقة التحوط، تعيين وتوثيق رسمي لعلاقة التحوط ولهدف الجهة من إدارة المخاطر واستراتيجيتها لتنفيذ التحوط. ويجب أن يشمل ذلك التوثيق تحديد أداة التحوط والبند المُتحوط له وطبيعة المخاطر التي يتم التحوط منها والكيفية التي ستقوم بها الجهة ما إذا كانت علاقة التحوط	129. A hedging relationship qualifies for hedge accounting only if all of the following criteria are met: (a) The hedging relationship consists only of eligible hedging instruments and eligible hedged items. (b) At the inception of the hedging relationship there is formal designation and documentation of the hedging relationship and the entity's risk management objective and strategy for undertaking the hedge. That documentation shall include identification of the hedging instrument, the hedged item, the nature of the risk being hedged and how the entity will assess whether the hedging relationship meets the hedge

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	تستوفي متطلبات فاعلية التحوط (بما في ذلك تحليلها لمصادر عدم فاعلية التحوط وكيفية التي تحدد بها نسبة التحوط). (ج) أن تستوفي علاقة التحوط جميع متطلبات فاعلية التحوط التالية: (1) أن تكون هناك علاقة اقتصادية بين البند المُتحوط له وأداة التحوط (انظر الفقرات 278-280 من إرشادات التطبيق)؛ و (2) ألا يهيمن أثر المخاطر الائتمانية على التغيرات في القيمة التي تنتج عن تلك العلاقة الاقتصادية (انظر الفقرتين 281-282 من إرشادات التطبيق)؛ و (3) أن تكون نسبة التحوط في علاقة التحوط هي نفس النسبة الناتجة عن كمية البند المُتحوط له التي تقوم الجهة بالتحوط لها فعلياً وكمية أداة التحوط التي تستخدمها الجهة فعلياً للتحوط لتلك الكمية من البند المُتحوط له. ومع ذلك، لا يجوز أن يعكس ذلك التعيين عدم توازن بين أوزان البند المُتحوط له وأداة التحوط، والذي من شأنه أن ينشأ عنه عدم فاعلية في التحوط (بغض النظر عما إذا كانت مثبتة أو لم تكن مثبتة) من الممكن أن تؤدي بدورها إلى نتيجة محاسبية لا تتفق مع الغرض من المحاسبة عن التحوط (انظر الفقرات 283-285 من إرشادات التطبيق).	effectiveness requirements (including its analysis of the sources of hedge ineffectiveness and how it determines the hedge ratio). (c) The hedging relationship meets all of the following hedge effectiveness requirements: (i) There is an economic relationship between the hedged item and the hedging instrument (see paragraphs AG278– AG280); (ii) The effect of credit risk does not dominate the value changes that result from that economic relationship (see paragraphs AG281–AG282); and (iii) The hedge ratio of the hedging relationship is the same as that resulting from the quantity of the hedged item that the entity actually hedges and the quantity of the hedging instrument that the entity actually uses to hedge that quantity of hedged item. However, that designation shall not reflect an imbalance between the weightings of the hedged item and the hedging instrument that would create hedge ineffectiveness (irrespective of whether recognized or not) that could result in an accounting outcome that would be inconsistent with the purpose of hedge accounting (see paragraphs AG283–AG285).
	المحاسبة عن علاقات التحوط المؤهلة	Accounting for Qualifying Hedging Relationships

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	130. تطبق الجهة المحاسبة عن التحوط على علاقة التحوط التي تستوفي ضوابط التأهل الواردة في الفقرة 129 (والتي تتضمن قرار الجهة بتعيين علاقة التحوط).	130. An entity applies hedge accounting to hedging relationships that meet the qualifying criteria in paragraph 129 (which include the entity's decision to designate the hedging relationship).
	131. هناك ثلاثة أنواع من علاقات التحوط: (أ) تحوط القيمة العادلة: وهو التحوط من التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام مُثبت أو لارتباط ملزم غير مُثبت، أو لمكون في أي من مثل تلك البنود، والتي يمكن عزوها إلى مخاطر معينة ويمكن أن تؤثر على الفائض أو العجز. (ب) تحوط التدفقات النقدية: وهو التحوط من التعرض للتقلب في التدفقات النقدية الذي يمكن عزوه إلى مخاطر معينة مرتبطة بكامل أصل أو التزام مُثبت أو بمكون فيه (مثل جميع أو بعض دفعات الفائدة المستقبلية على دين بمعدل فائدة متغير) أو بمعاملة متوقعة محتملة إلى حد كبير، ويمكن لهذا التقلب أن يؤثر على الفائض أو العجز. (ج) التحوط لصافي استثمار في عملية أجنبية كما هو معرف في معيار المحاسبة للقطاع العام 4.	131. There are three types of hedging relationships: (a) Fair value hedge: a hedge of the exposure to changes in fair value of a recognized asset or liability or an unrecognized firm commitment, or a component of any such item, that is attributable to a particular risk and could affect surplus or deficit. (b) Cash flow hedge: a hedge of the exposure to variability in cash flows that is attributable to a particular risk associated with all, or a component of, a recognized asset or liability (such as all or some future interest payments on variable-rate debt) or a highly probable forecast transaction, and could affect surplus or deficit. (c) Hedge of a net investment in a foreign operation as defined in IPSAS 4.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	132. إذا كان البند المُتحوط له هو أداة حقوق ملكية قد اختارت الجهة أن تعرض التغيرات في قيمتها العادلة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106، فيجب أن يكون التعرض المُتحوط منه المشار إليه في الفقرة 131(أ) هو الذي يمكن أن يؤثر على صافي الأصول/حقوق الملكية. وفي تلك الحالة، وحدها دون غيرها، يُعرّض ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية مبلغ عدم فاعلية التحوط الذي يتم إثباته.	132. If the hedged item is an equity instrument for which an entity has elected to present changes in fair value in net assets/equity in accordance with paragraph 106, the hedged exposure referred to in paragraph 131(a) must be one that could affect net assets/equity. In that case, and only in that case, the recognized hedge ineffectiveness is presented in net assets/equity.
	133. تجوز المحاسبة عن التحوط من مخاطر العملة الأجنبية لارتباط مُلزم على أنه تحوط قيمة عادلة أو تحوط تدفقات نقدية.	133. A hedge of the foreign currency risk of a firm commitment may be accounted for as a fair value hedge or a cash flow hedge.
	134. إذا توقفت علاقة التحوط عن استيفاء متطلب فاعلية التحوط والمتعلق بنسبة التحوط (انظر الفقرة 129(ج)(3)) ولكن الهدف من إدارة المخاطر لعلاقة التحوط التي تم تعيينها تلك ظل كما هو، فيجب على الجهة أن تعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط بحيث تستوفي ضوابط التأهل مرة أخرى (ويُشار إلى ذلك في هذا المعيار بلفظ "إعادة التوازن" — انظر الفقرات 300-314 من إرشادات التطبيق).	134. If a hedging relationship ceases to meet the hedge effectiveness requirement relating to the hedge ratio (see paragraph 129(c)(iii)) but the risk management objective for that designated hedging relationship remains the same, an entity shall adjust the hedge ratio of the hedging relationship so that it meets the qualifying criteria again (this is referred to in this Standard as 'rebalancing'—see paragraphs AG300–AG314).
	135. يجب على الجهة أن توقف المحاسبة عن التحوط - بأثر مستقبلي - فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء من علاقة التحوط) عن استيفاء ضوابط	135. An entity shall discontinue hedge accounting prospectively only when the hedging relationship (or a part of a hedging relationship) ceases to meet the qualifying criteria (after taking into account any rebalancing of the hedging relationship, if applicable). This

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	التأهل (بعد أن تأخذ في الحسبان أي إعادة توازن لعلاقة التحوط، إذا كان منطبقاً). ويشمل ذلك حالات انقضاء أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها. ولهذا الغرض، فإن إحلال أداة التحوط أو تحويلها إلى أداة تحوط أخرى لا يعد انقضاءً أو إنهاءً لها إذا كان مثل هذا الإحلال أو التحويل جزءاً من هدف الجهة الموثق من إدارة المخاطر ومتفقاً معه. بالإضافة إلى ذلك، ولهذا الغرض فليس هناك انقضاء أو إنهاء لأداة التحوط إذا: (أ) وافق طرفاً أداة التحوط، نتيجةً للأنظمة أو اللوائح أو لاستحداث أنظمة أو لوائح، على أن يحل طرف مقاصة مقابل، واحد أو أكثر، محل الطرف الأصلي المقابل لهما ليصبح هو الطرف المقابل الجديد لكلٍ من الطرفين. ولهذا الغرض، فإن طرف المقاصة المقابل يُقصد به طرف مقابل مركزي (يُطلق عليه - أحياناً - اسم "هيئة مقاصة" أو "وكالة مقاصة") أو أية جهة أو جهات، على سبيل المثال، عضو مقاصة في هيئة مقاصة أو عميل لعضو مقاصة في هيئة مقاصة، تتصرف بصفتها طرف مقابل من أجل إجراء المقاصة من قبل طرف مقابل مركزي. ومع ذلك، فعندما تقوم أطراف في أداة التحوط بإحلال الأطراف الأصلية المقابلة لهم بأطراف مقابلة مختلفة، فإن المتطلب الوارد في هذه الفقرة الفرعية يتم استيفاؤه - فقط - إذا أجرى كل من تلك الأطراف المقاصة مع الطرف المقابل المركزي نفسه. (ب) كانت التغييرات الأخرى، إن وجدت، في أداة التحوط، تقتصر على تلك التي تُعد ضرورية لتنفيذ مثل هذا الإحلال للطرف المقابل. وتقتصر مثل هذه التغييرات على تلك التي تتفق مع الشروط التي ستكون متوقعة إذا كانت أداة التحوط قد	includes instances when the hedging instrument expires or is sold, terminated or exercised. For this purpose, the replacement or rollover of a hedging instrument into another hedging instrument is not an expiration or termination if such a replacement or rollover is part of, and consistent with, the entity's documented risk management objective. Additionally, for this purpose there is not an expiration or termination of the hedging instrument if: (a) As a consequence of laws or regulations or the introduction of laws or regulations, the parties to the hedging instrument agree that one or more clearing counterparties replace their original counterparty to become the new counterparty to each of the parties. For this purpose, a clearing counterparty is a central counterparty (sometimes called a 'clearing organization' or 'clearing agency') or an entity or entities, for example, a clearing member of a clearing organization or a client of a clearing member of a clearing organization, that are acting as a counterparty in order to effect clearing by a central counterparty. However, when the parties to the hedging instrument replace their original counterparties with different counterparties the requirement in this subparagraph is met only if each of those parties effects clearing with the same central counterparty. (b) Other changes, if any, to the hedging instrument are limited to those that are necessary to effect such a replacement of the counterparty. Such changes are limited to those that are consistent with the terms that would be expected if the hedging instrument were originally cleared with the clearing counterparty. These changes include changes in the collateral requirements, rights to offset receivables and payables balances, and

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	تمت مقاصتها في الأصل مع طرف المقاصة المقابل. وتشمل هذه التغييرات التغييرات في متطلبات الضمان الرهني، والحقوق في إجراء مقاصة الذمم المدينة والذمم الدائنة، والرسوم المفروضة. يمكن أن يؤثر إيقاف المحاسبة عن التحوط إقماً على علاقة التحوط بأكملها أو - فقط - على جزء منها (وفي تلك الحالة تستمر المحاسبة عن التحوط لما تبقى من علاقة التحوط).	charges levied. Discontinuing hedge accounting can either affect a hedging relationship in its entirety or only a part of it (in which case hedge accounting continues for the remainder of the hedging relationship).
	136. يجب على الجهة أن تطبق: (أ) الفقرة 139 عندما تُوقف المحاسبة عن التحوط لتحوط قيمة عادلة يكون البند المُتحوط له فيه أداة مالية (أو مكوناً في أداة مالية) تُقاس بالتكلفة المُستنفدة؛ و (ب) الفقرة 141 عندما تُوقف المحاسبة عن التحوط لتحوطات تدفقات نقدية.	136. An entity shall apply: (a) Paragraph 139 when it discontinues hedge accounting for a fair value hedge for which the hedged item is (or is a component of) a financial instrument measured at amortized cost; and (b) Paragraph 141 when it discontinues hedge accounting for cash flow hedges.
	تحوطات القيمة العادلة	Fair Value Hedges
	137. طالما أن تحوط القيمة العادلة يستوفي ضوابط التأهل الواردة في الفقرة 129، فيجب المحاسبة عن علاقة التحوط كما يلي:	137. As long as a fair value hedge meets the qualifying criteria in paragraph 129, the hedging relationship shall be accounted for as follows:

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	(أ) يجب إثبات المكسب أو الخسارة من أداة التحوط ضمن الفائض أو العجز (أو صافي الأصول/حقوق الملكية، إذا كانت أداة التحوط تتحوط لأداة حقوق ملكية قد اختارت الجهة أن تعرض التغيرات في قيمتها العادلة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106). (ب) يجب أن يعدّل مكسب أو خسارة التحوط للبند المُتحوط له القيمة الدفترية للبند المُتحوط له (إذا كان منطبقاً) وأن يتم إثباته ضمن الفائض أو العجز، وإذا كان البند المُتحوط له أصلًا ماليًا (أو مكوناً فيه) يُقاس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41، فيجب إثبات مكسب أو خسارة التحوط من البند المُتحوط له ضمن الفائض أو العجز. ومع ذلك، إذا كان البند المُتحوط له أداة حقوق ملكية قد اختارت الجهة أن تعرض التغيرات في قيمتها العادلة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106، فيجب أن تبقى تلك المبالغ ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية. وعندما يكون البند المُتحوط له ارتباطاً ملزماً غير مُثبت (أو مكوناً فيه)، فإن التغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المُتحوط له بعد تعيينه يتم إثباته على أنه أصل أو التزام مع إثبات مكسب أو خسارة مقابلة لذلك ضمن الفائض أو العجز.	(a) The gain or loss on the hedging instrument shall be recognized in surplus or deficit (or net assets/equity, if the hedging instrument hedges an equity instrument for which an entity has elected to present changes in fair value in net assets/equity in accordance with paragraph 106). (b) The hedging gain or loss on the hedged item shall adjust the carrying amount of the hedged item (if applicable) and be recognized in surplus or deficit. If the hedged item is a financial asset (or a component thereof) that is measured at fair value through net assets/equity in accordance with paragraph 41, the hedging gain or loss on the hedged item shall be recognized in surplus or deficit. However, if the hedged item is an equity instrument for which an entity has elected to present changes in fair value in net assets/equity in accordance with paragraph 106, those amounts shall remain in net assets/equity. When a hedged item is an unrecognized firm commitment (or a component thereof), the cumulative change in the fair value of the hedged item subsequent to its designation is recognized as an asset or a liability with a corresponding gain or loss recognized in surplus or deficit.
	138. عندما يكون البند المُتحوط له في تحوط قيمة عادلة ارتباطاً ملزماً (أو مكوناً فيه) باقتناء أصل أو بتحمل التزام، فإن القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الالتزام، الذي ينتج عن وفاء الجهة بالارتباط الملزم، يتم تعديله بحيث تتضمن التغير	138. When a hedged item in a fair value hedge is a firm commitment (or a component thereof) to acquire an asset or assume a liability, the initial carrying amount of the asset or the liability that results from the entity meeting the firm commitment is adjusted to include

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيير المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	التراكمي في القيمة العادلة للبند المُتحوط له الذي تم إثباته في قائمة المركز المالي.	the cumulative change in the fair value of the hedged item that was recognized in the statement of financial position.
	139. يجب استنفاد أي تعديل ناشئ عن الفقرة 137(ب) ضمن الفائض أو العجز إذا كان البند المُتحوط له أداة مالية (أو مكوناً فيها) يُقاس بالتكلفة المُستنفدة. ويجوز أن يبدأ الاستنفاد بمجرد وجود تعديل، ولكن يجب أن يبدأ في موعد أقصاه الوقت الذي يتم التوقف فيه عن تعديل البند المُتحوط له بمكاسب أو خسائر التحوط. يستند الاستنفاد إلى معدل الفائدة الفعلي المُعاد حسابه في التاريخ الذي يبدأ فيه الاستنفاد. وفي حالة الأصل المالي (أو المكون فيه) الذي يُعد بنداً مُتحوطاً له ويُقاس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41، فإن الاستنفاد ينطبق بالطريقة نفسها ولكن على المبلغ الذي يمثل المكسب أو الخسارة التراكمية الذي تم إثباته - سابقاً - وفقاً للفقرة 137(ب) وليس بتعديل القيمة الدفترية.	139. Any adjustment arising from paragraph 137(b) shall be amortized to surplus or deficit if the hedged item is a financial instrument (or a component thereof) measured at amortized cost. Amortization may begin as soon as an adjustment exists and shall begin no later than when the hedged item ceases to be adjusted for hedging gains and losses. The amortization is based on a recalculated effective interest rate at the date that amortization begins. In the case of a financial asset (or a component thereof) that is a hedged item and that is measured at fair value through net assets/equity in accordance with paragraph 41, amortization applies in the same manner but to the amount that represents the cumulative gain or loss previously recognized in accordance with paragraph 137(b) instead of by adjusting the carrying amount.
	تحوطات التدفقات النقدية	Cash Flow Hedges
	140. طالما أن تحوط التدفقات النقدية يستوفي ضوابط التأهل الواردة في الفقرة 129، فيجب أن تتم المحاسبة عن علاقة التحوط كما يلي:	140. As long as a cash flow hedge meets the qualifying criteria in paragraph 129, the hedging relationship shall be accounted for as follows:

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
(a) The separate component of net assets/equity associated with the hedged item (cash flow hedge reserve) is adjusted to the lower of the following (in absolute amounts): (i) The cumulative gain or loss on the hedging instrument from inception of the hedge; and (ii) The cumulative change in fair value (present value) of the hedged item (i.e., the present value of the cumulative change in the hedged expected future cash flows) from inception of the hedge. (b) The portion of the gain or loss on the hedging instrument that is determined to be an effective hedge (i.e., the portion that is offset by the change in the cash flow hedge reserve calculated in accordance with (a)) shall be recognized in net assets/equity. (c) Any remaining gain or loss on the hedging instrument (or any gain or loss required to balance the change in the cash flow hedge reserve calculated in accordance with (a)) is hedge ineffectiveness that shall be recognized in surplus or deficit. (d) The amount that has been accumulated in the cash flow hedge reserve in accordance with (a) shall be accounted for as follows: (i) If a hedged forecast transaction subsequently results in the recognition of a non-financial asset or non-financial liability, or a hedged forecast transaction for a non-financial asset or a non-financial liability becomes a firm commitment for which fair value hedge accounting is applied, the entity shall remove that amount from the cash flow hedge reserve and include it directly in the initial cost or other carrying amount of the asset or	(أ) يتم تعديل المكون المنفصل في حقوق الملكية المرتبط بالبند المُتحوط له (احتياطي تحوط التدفقات النقدية) إلى أيٍّ مما يلي (بالمبالغ المطلقة)، أيهما أقل: (1) المكسب أو الخسارة التراكمية من أداة التحوط منذ بداية التحوط؛ و (2) التغير التراكمي في القيمة العادلة (القيمة الحالية) للبند المُتحوط له (أي القيمة الحالية للتغير التراكمي في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المُتحوط لها) من بداية التحوط. (ب) يجب أن يُثبت، ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية، ذلك الجزء من المكسب أو الخسارة من أداة التحوط الذي يتم تحديده على أنه تحوط فاعل (أي الجزء الذي تتم مقاصته بالتغير في احتياطي تحوط التدفقات النقدية محسوباً وفقاً للبند (أ)). (ج) أي مكسب أو خسارة متبقية من أداة التحوط (أو أي مكسب أو خسارة مطلوبة لموازنة التغير في احتياطي تحوط التدفقات النقدية محسوباً وفقاً للبند (أ)) يُعد عدم فاعلية في التحوط يجب إثباتها ضمن الفائض أو العجز. (د) يجب أن تتم المحاسبة عن المبلغ الذي تراكم في احتياطي تحوط التدفقات النقدية وفقاً للبند (أ) كما يلي: (1) إذا نتج - لاحقاً - عن معاملة متوقعة مُتحوط لها إثبات أصل غير مالي أو التزام غير مالي، أو إذا أصبحت معاملة متوقعة مُتحوط لها لأصل غير مالي أو	

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	الالتزام غير مالي ارتباطاً ملزماً تنطبق عليه المحاسبة عن تحوط القيمة العادلة، فيجب على الجهة أن تزيل ذلك المبلغ من احتياطي تحوط التدفقات النقدية وأن تدرجه مباشرة في التكلفة الأولية أو القيمة الدفترية الأخرى للأصل أو الالتزام. ولا يُعد هذا تعديل إعادة تصنيف (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 1) وبالتالي فإنه لا يؤثر على صافي الأصول/حقوق الملكية. (2) فيما يخص تحوطات التدفقات النقدية بخلاف تلك التي يشملها البند (1)، يجب أن يُعاد تصنيف ذلك المبلغ من احتياطي تحوط التدفقات النقدية إلى الفائض أو العجز على أنه تعديل إعادة تصنيف (انظر الفقرات 125-أ125 ج من معيار المحاسبة للقطاع العام 1) في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر خلالها التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المُتحوط لها على الفائض أو العجز (على سبيل المثال، في الفترات التي يتم فيها إثبات إيراد الفائدة أو مصروف الفائدة أو عندما تحدث معاملة بيع متوقعة). (3) ومع ذلك، إذا كان ذلك المبلغ خسارة وتوقع الجهة أنه لن يتم استرداد كامل تلك الخسارة، أو جزء منها، في فترة مستقبلية واحدة أو أكثر، فيجب على الجهة أن تقوم - على الفور - بإعادة تصنيف المبلغ الذي لا يتوقع أن يتم استرداده ضمن الفائض أو العجز على أنه تعديل إعادة تصنيف (انظر الفقرات 125-أ125 ج من معيار المحاسبة للقطاع العام 1).	the liability. This is not a reclassification adjustment (see IPSAS 1) and hence it does not affect net assets/equity. (ii) For cash flow hedges other than those covered by (i), that amount shall be reclassified from the cash flow hedge reserve to surplus or deficit as a reclassification adjustment (see paragraphs 125A–125C of IPSAS 1) in the same period or periods during which the hedged expected future cash flows affect surplus or deficit (for example, in the periods that interest revenue or interest expense is recognized or when a forecast sale occurs). (iii) However, if that amount is a loss and an entity expects that all or a portion of that loss will not be recovered in one or more future periods, it shall immediately reclassify the amount that is not expected to be recovered into surplus or deficit as a reclassification adjustment (see paragraphs 125A–125C of IPSAS 1).

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	141. عندما توقف الجهة المحاسبة عن التحوط لتحوط تدفقات نقدية (انظر الفقرتين 135 و136(ب))، يجب عليها أن تحاسب عن المبلغ الذي تراكم في احتياطي تحوط التدفقات النقدية وفقاً للفقرة 140(أ) كما يلي: (أ) إذا كان لا يزال متوقعاً أن تحدث التدفقات النقدية المستقبلية المُتحوط لها، فيجب أن يبقى ذلك المبلغ في احتياطي تحوط التدفقات النقدية إلى حين حدوث التدفقات النقدية المستقبلية أو إلى حين انطباق الفقرة 140(د)(3). وتنطبق الفقرة 140(د) عندما تحدث التدفقات النقدية المستقبلية. (ب) إذا لم يعد متوقعاً أن تحدث التدفقات النقدية المستقبلية المُتحوط لها، فيجب إعادة تصنيف ذلك المبلغ - على الفور - من احتياطي تحوط التدفقات النقدية إلى الفائض أو العجز على أنه تعديل إعادة تصنيف (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 1). قد لا يزال يتوقع حدوث التدفق النقدي المستقبلي المُتحوط له الذي لم يعد حدوثه محتملاً إلى حد كبير.	141. When an entity discontinues hedge accounting for a cash flow hedge (see paragraphs 135 and 136(b)) it shall account for the amount that has been accumulated in the cash flow hedge reserve in accordance with paragraph 140(a) as follows: (a) If the hedged future cash flows are still expected to occur, that amount shall remain in the cash flow hedge reserve until the future cash flows occur or until paragraph 140(d)(iii) applies. When the future cash flows occur, paragraph 140(d) applies. (b) If the hedged future cash flows are no longer expected to occur, that amount shall be immediately reclassified from the cash flow hedge reserve to surplus or deficit as a reclassification adjustment (see IPSAS 1). A hedged future cash flow that is no longer highly probable to occur may still be expected to occur.
	تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية	Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	142. يجب أن تتم المحاسبة عن تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية، بما في ذلك التحوط لبند نقدي تتم المحاسبة عنه على أنه جزء من صافي الاستثمار (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 4)، بشكل مشابه للمحاسبة عن تحوطات التدفقات النقدية: (أ) يجب إثبات الجزء من المكسب أو الخسارة من أداة التحوط الذي يتم تحديده على أنه تحوط فاعل ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية (انظر الفقرة 140)؛ و (ب) يجب إثبات الجزء غير الفاعل ضمن الفائض أو العجز.	142. Hedges of a net investment in a foreign operation, including a hedge of a monetary item that is accounted for as part of the net investment (see IPSAS 4), shall be accounted for similarly to cash flow hedges: (a) The portion of the gain or loss on the hedging instrument that is determined to be an effective hedge shall be recognized in net assets/equity (see paragraph 140); and (b) The ineffective portion shall be recognized in surplus or deficit.
	143. يجب إعادة تصنيف المكسب أو الخسارة التراكمية من أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفاعل من التحوط التي تراكمت في احتياطي ترجمة العملات الأجنبية، من صافي الأصول/حقوق الملكية إلى الفائض أو العجز على أنه تعديل إعادة تصنيف (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 1) وفقاً للفقرتين 57-58 من معيار المحاسبة للقطاع العام 4 عند استبعاد العملية الأجنبية أو الاستبعاد الجزئي لها.	143. The cumulative gain or loss on the hedging instrument relating to the effective portion of the hedge that has been accumulated in the foreign currency translation reserve shall be reclassified from net assets/equity to surplus or deficit as a reclassification adjustment (see IPSAS 1) in accordance with paragraphs 57–58 of IPSAS 4 on the disposal or partial disposal of the foreign operation.
	المحاسبة عن القيمة الزمنية للخيارات	Accounting for the Time Value of Options
	144. عندما تفصل الجهة بين القيمة الحقيقية والقيمة الزمنية لعقد خيار وتعين - فقط - التغير في القيمة الحقيقية للخيار على أنه أداة التحوط (انظر الفقرة	144. When an entity separates the intrinsic value and time value of an option contract and designates as the hedging instrument only the change in intrinsic value of the option

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	119(أ))، فيجب عليها أن تحاسب عن القيمة الزمنية للخيار كما يلي (انظر الفقرات 322-326 من إرشادات التطبيق): (أ) يجب على الجهة أن تميز القيمة الزمنية للخيارات بحسب نوع البند المُتحوط له بواسطة الخيار (انظر الفقرة 322 من إرشادات التطبيق): (1) بند مُتحوط له متعلق بمعاملة؛ أو (2) بند مُتحوط له متعلق بفترة زمنية. (ب) يجب أن يُثبت، ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية، التغير في القيمة العادلة للقيمة الزمنية للخيار الذي يتحوط لبند مُتحوط له متعلق بمعاملة، وذلك بقدر تعلق التغير بالبند المُتحوط له ويجب أن يتراكم ذلك التغير في مكون منفصل لصافي الأصول/حقوق الملكية. ويجب أن تتم المحاسبة عن التغير التراكمي في القيمة العادلة الناشئ عن القيمة الزمنية للخيار والذي تراكم في مكون منفصل لصافي الأصول/حقوق الملكية ("المبلغ") كما يلي: (1) إذا نتج - لاحقاً - عن البند المُتحوط له إثبات أصل غير مالي أو التزام غير مالي، أو ارتباط مُلزم بأصل غير مالي أو التزام غير مالي تنطبق عليه المحاسبة عن تحوط القيمة العادلة، فيجب على الجهة أن تزيل المبلغ من المكون المنفصل لصافي الأصول/حقوق الملكية وأن تدرجه - بشكل مباشر - ضمن التكلفة الأولية أو القيمة الدفترية الأخرى للأصل أو الالتزام. ولا يعد هذا تعديل إعادة تصنيف (انظر	(see paragraph 119(a)), it shall account for the time value of the option as follows (see paragraphs AG322–AG326): (a) An entity shall distinguish the time value of options by the type of hedged item that the option hedges (see paragraph AG322): (i) A transaction related hedged item; or (ii) A time-period related hedged item. (b) The change in fair value of the time value of an option that hedges a transaction related hedged item shall be recognized in net assets/equity to the extent that it relates to the hedged item and shall be accumulated in a separate component of net assets/equity. The cumulative change in fair value arising from the time value of the option that has been accumulated in a separate component of net assets/equity (the 'amount') shall be accounted for as follows: (i) If the hedged item subsequently results in the recognition of a non-financial asset or a non-financial liability, or a firm commitment for a non-financial asset or a non-financial liability for which fair value hedge accounting is applied, the entity shall remove the amount from the separate component of net assets/equity and include it directly in the initial cost or other carrying amount of the asset or the liability. This is not a reclassification adjustment (see IPSAS 1) and hence does not affect net assets/equity.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	معيار المحاسبة للقطاع العام (1) وبالتالي فإنه لا يؤثر على صافي الأصول/حقوق الملكية. (2) فيما يخص علاقات التحوط بخلاف تلك التي يشملها البند (1)، يجب إعادة تصنيف المبلغ من المكون المنفصل لصافي الأصول/حقوق الملكية إلى الفائض أو العجز على أنه تعديل إعادة تصنيف (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام (1) في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر خلالها التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المُتحوط لها على الفائض أو العجز (على سبيل المثال، عندما تحدث معاملة بيع متوقعة). (3) ومع ذلك، إذا لم يكن متوقعاً أن يتم استرداد جميع ذلك المبلغ أو جزء منه في فترة مستقبلية واحدة أو أكثر، فإن المبلغ الذي لا يتوقع أن يتم استرداده يجب إعادة تصنيفه - على الفور - إلى الفائض أو العجز على أنه تعديل إعادة تصنيف (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام (1). (ج) يجب أن يُثبت، ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية، التغير في القيمة العادلة للقيمة الزمنية للخيار الذي يتحوط لبند مُتحوط له متعلق بفترة زمنية، وذلك بقدر تعلق التغير بالبند المُتحوط له ويجب أن يتراكم ذلك التغير في مكون منفصل لصافي الأصول/حقوق الملكية. يجب استنفاد القيمة الزمنية في تاريخ تعيين الخيار على أنه أداة تحوط، وذلك بقدر تعلقها بالبند المُتحوط له، على أساس منتظم ومنطقي على مدى الفترة التي يمكن أن يؤثر خلالها تعديل التحوط تبعاً القيمة الحقيقية للخيار على الفائض أو العجز (أو صافي الأصول/حقوق الملكية،	(ii) For hedging relationships other than those covered by (i), the amount shall be reclassified from the separate component of net assets/equity to surplus or deficit as a reclassification adjustment (see IPSAS 1) in the same period or periods during which the hedged expected future cash flows affect surplus or deficit (for example, when a forecast sale occurs). (iii) However, if all or a portion of that amount is not expected to be recovered in one or more future periods, the amount that is not expected to be recovered shall be immediately reclassified into surplus or deficit as a reclassification adjustment (see IPSAS 1). (c) The change in fair value of the time value of an option that hedges a time-period related hedged item shall be recognized in net assets/equity to the extent that it relates to the hedged item and shall be accumulated in a separate component of net assets/equity. The time value at the date of designation of the option as a hedging instrument, to the extent that it relates to the hedged item, shall be amortized on a systematic and rational basis over the period during which the hedge adjustment for the option's intrinsic value could affect surplus or deficit (or net assets/equity, if the hedged item is an equity instrument for which an entity has elected to present changes in fair value in net assets/equity in accordance with paragraph 106). Hence, in each reporting period, the amortization amount shall be reclassified from the separate component of net assets/equity to surplus or deficit as a reclassification adjustment (see IPSAS 1). However, if hedge accounting is discontinued for the hedging relationship that includes the change in intrinsic value of the option as the hedging instrument, the net amount (i.e., including cumulative amortization) that has been accumulated in the separate

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيير المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	إذا كان البند المُتحوط له أداة حقوق ملكية قد اختارت الجهة أن تعرض التغيرات في قيمتها العادلة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106). وبالتالي، فإن مبلغ الاستنفاد يجب إعادة تصنيفه في كل فترة قوائم من المكون المنفصل لصافي الأصول/حقوق الملكية إلى الفائض أو العجز على أنه تعديل إعادة تصنيف (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 1). ومع ذلك، إذا أُوقفت المحاسبة عن التحوط لعلاقة التحوط التي يكون فيها التغير في القيمة الحقيقية للخيار هو أداة التحوط، فإن صافي المبلغ (أي بما في ذلك الاستنفاد التراكمي) الذي تراكم في المكون المنفصل لصافي الأصول/حقوق الملكية يجب إعادة تصنيفه - على الفور - إلى الفائض أو العجز على أنه تعديل إعادة تصنيف (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 1).	component of net assets/equity shall be immediately reclassified into surplus or deficit as a reclassification adjustment (see IPSAS 1).
	المحاسبة عن العنصر الآجل في العقود الآجلة والفروق المبنية على أساس أسعار العملات الأجنبية للأدوات المالية	Accounting for the Forward Element of Forward Contracts and Foreign Currency Basis Spreads of Financial Instruments
	145. عندما تفصل الجهة بين العنصر الآجل والعنصر الفوري في عقد آجل وتعين - فقط - التغير في قيمة العنصر الفوري للعقد الآجل على أنه أداة التحوط، أو عندما تفصل الجهة الفرق المبني على أساس أسعار العملات الأجنبية عن الأداة المالية وتستثنيه من تعيين تلك الأداة المالية على أنها أداة التحوط (انظر الفقرة 119(ب))، يجوز للجهة أن تطبق الفقرة 144 على العنصر الآجل من العقد الآجل أو على الفرق المبني على أسعار العملات الأجنبية بنفس الطريقة التي تُطبق بها	145. When an entity separates the forward element and the spot element of a forward contract and designates as the hedging instrument only the change in the value of the spot element of the forward contract, or when an entity separates the foreign currency basis spread from a financial instrument and excludes it from the designation of that financial instrument as the hedging instrument (see paragraph 119(b)), the entity may apply paragraph 144 to the forward element of the forward contract or to the foreign currency basis spread in the same manner as it is applied to the time value of an option.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	على القيمة الزمنية للخيار. وفي تلك الحالة، يجب على الجهة أن تطبق إرشادات التطبيق الواردة في الفقرات 327-332 من إرشادات التطبيق.	In that case, the entity shall apply the application guidance in paragraphs AG327–AG332.
	تحوطات لمجموعة من البنود تأهل مجموعة من البنود على أنها البند المُتحوط له	Hedges of a Group of Items Eligibility of a Group of Items as the Hedged Item
	146. تُعد مجموعة من البنود (بما في ذلك مجموعة من بنود تشكل صافي مركز؛ انظر الفقرات 333-340 من إرشادات التطبيق) بنداً مُتحوطاً له مؤهلاً فقط إذا: (أ) تكوّنت من بنود (بما في ذلك مكونات لبنود) تُعد بنوداً مُتحوطاً لها مؤهلة - بشكل فردي؛ و (ب) كانت البنود ضمن المجموعة يتم إدارتها - معاً - على أساس جماعي لأغراض إدارة المخاطر؛ و (ج) في حالة تحوط تدفقات نقدية لمجموعة من البنود لا يُتوقع أن تكون التقلبات في تدفقاتها النقدية تناسبية - بشكل تقريبي - مع التقلب الكلي في التدفقات النقدية للمجموعة بحيث تنشأ مراكز مخاطر تعويضية:	146. A group of items (including a group of items that constitute a net position; see paragraphs AG333–AG340) is an eligible hedged item only if: (a) It consists of items (including components of items) that are, individually, eligible hedged items; (b) The items in the group are managed together on a group basis for risk management purposes; and (c) In the case of a cash flow hedge of a group of items whose variabilities in cash flows are not expected to be approximately proportional to the overall variability in cash flows of the group so that offsetting risk positions arise: (i) It is a hedge of foreign currency risk; and

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	(1) كانت تحوطاً من مخاطر عملة أجنبية؛ و (2) كان تعيين صافي المركز هذا يحدد فترة القوائم المالية التي يتوقع أن تؤثر خلالها المعاملات المتوقعة على الفائض أو العجز، بالإضافة إلى طبيعة تلك المعاملات المتوقعة وحجمها (انظر الفقرات 339-340 من إرشادات التطبيق).	(ii) The designation of that net position specifies the reporting period in which the forecast transactions are expected to affect surplus or deficit, as well as their nature and volume (see paragraphs AG339–AG340).
	تعيين مكون ذي مبلغ اسمي	Designation of a Component of a Nominal Amount
	147. يُعد المكون الذي يمثل جزءاً من مجموعة مؤهلة من البنود بنداً مُتحوطاً له مؤهلاً شريطة أن يكون التعيين متفقاً مع هدف الجهة من إدارة المخاطر.	147. A component that is a proportion of an eligible group of items is an eligible hedged item provided that designation is consistent with the entity's risk management objective.
	148. يُعد المكون الذي يمثل شريحة من مجموعة كلية من البنود (على سبيل المثال، الشريحة الدنيا) مؤهلاً للمحاسبة عن التحوط فقط إذا: (أ) كان من الممكن تحديده - بشكل منفصل - بقياسه بموثوقية؛ و (ب) كان الهدف من إدارة المخاطر هو التحوط لمكوّن يمثل شريحة؛ و (ج) كانت البنود في المجموعة الكلية التي تم تحديد الشريحة منها معرضة للمخاطر المُتحوط منها نفسها (بحيث لا يتأثر قياس الشريحة المُتحوط لها -	148. A layer component of an overall group of items (for example, a bottom layer) is eligible for hedge accounting only if: (a) It is separately identifiable and reliably measurable; (b) The risk management objective is to hedge a layer component; (c) The items in the overall group from which the layer is identified are exposed to the same hedged risk (so that the measurement of the hedged layer is not significantly affected by which particular items from the overall group form part of the hedged layer);

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	بشكل مهم - بماهية البنود المحددة من المجموعة الكلية التي تشكل جزءاً من الشريحة المتحوط لها؛ و (د) فيما يخص التحوط لبنود قائمة (على سبيل المثال، ارتباط ملزم غير مُثبت أو أصل مُثبت): كانت الجهة تستطيع تحديد وتتبع المجموعة الكلية من البنود المحدد منها الشريحة المُتحوط لها (بحيث تكون الجهة قادرة على الالتزام بمتطلبات المحاسبة عن علاقات التحوط المؤهلة)؛ و (هـ) كانت أي بنود ضمن المجموعة التي تتضمن خيارات سداد مبكر تستوفي المتطلبات المتعلقة بمكونات مبلغ اسمي (انظر الفقرة 269 من إرشادات التطبيق).	(d) For a hedge of existing items (for example, an unrecognized firm commitment or a recognized asset) an entity can identify and track the overall group of items from which the hedged layer is defined (so that the entity is able to comply with the requirements for the accounting for qualifying hedging relationships); and (e) Any items in the group that contain prepayment options meet the requirements for components of a nominal amount (see paragraph AG269).
	العرض	Presentation
	149. فيما يخص التحوط لمجموعة من البنود، لها مراكز مخاطر تعويضية (أي في تحوط لصافي مركز)، وتؤثر مخاطرها المُتحوط منها على بنود مستقلة مختلفة في قائمة الأداء المالي وقائمة التغيرات في صافي الأصول/حقوق الملكية. يجب عرض أي مكاسب أو خسائر تحوط في تلك القائمة في سطر مستقل عن تلك المتأثرة بالبنود المُتحوط لها. وبالتالي، في تلك القائمة، يبقى المبلغ في	149. For a hedge of a group of items with offsetting risk positions (i.e., in a hedge of a net position) whose hedged risk affects different line items in the statement of financial performance and statement of changes in net assets/equity, any hedging gains or losses in that statement shall be presented in a separate line from those affected by the hedged items. Hence, in that statement the amount in the line item that relates to the hedged item itself (for example, revenue or expenses) remains unaffected.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	سطر البند الذي يتعلق بالبند المُتحوط له نفسه (على سبيل المثال، الإيراد أو المصروفات) دون تأثير.	
	150. فيما يخص الأصول والالتزامات التي يتم التحوط لها - معاً - على أنها مجموعة في تحوط قيمة عادلة، يجب أن يُثبت، في قائمة المركز المالي، المكسب أو الخسارة من الأصول والالتزامات الفردية على أنه تعديل للقيمة الدفترية للبند الفردية المعنية المكونة للمجموعة وفقاً للفقرة 137(ب).	150. For assets and liabilities that are hedged together as a group in a fair value hedge, the gain or loss in the statement of financial position on the individual assets and liabilities shall be recognized as an adjustment of the carrying amount of the respective individual items comprising the group in accordance with paragraph 137(b).
	صافي مراكز صفري	Nil Net Positions
	151. عندما يكون البند المُتحوط له هو مجموعة لها صافي مركز صفري (أي أن البنود المُتحوط لها تعوض فيما بينها -بالكامل- المخاطر التي تتم إدارتها على أساس جماعي)، فإن الجهة يُسمح لها بأن تُعيّنه ضمن علاقة تحوط لا تتضمن أداة تحوط، شريطة ما يلي: (أ) أن يكون التحوط جزءاً من استراتيجية تحوط متجدد لصافي المخاطر، تقوم الجهة بموجبها بشكل روتيني بالتحوط للمراكز الجديدة التي من نفس النوع مع مرور الوقت (على سبيل المثال، عندما تدخل المعاملات في الأفق الزمني الذي تتحوط له الجهة)؛ و	151. When the hedged item is a group that is a nil net position (i.e., the hedged items among themselves fully offset the risk that is managed on a group basis), an entity is permitted to designate it in a hedging relationship that does not include a hedging instrument, provided that: (a) The hedge is part of a rolling net risk hedging strategy, whereby the entity routinely hedges new positions of the same type as time moves on (for example, when transactions move into the time horizon for which the entity hedges);

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	(ب) أن يتغير صافي المركز المُتحوط له في الحجم على مدى عمر استراتيجية التحوط المتجدد لصافي المخاطر وأن تستخدم الجهة أدوات تحوط مؤهلة في التحوط لصافي المخاطر (أي عندما لا يكون صافي المركز صفرياً)؛ و (ج) أن تُطبّق - عادةً - المحاسبة عن التحوط على مثل صافي المراكز هذه عندما لا يكون صافي المركز صفرياً ويكون مُتحوطاً لها بأدوات تحوط مؤهلة؛ و (د) أن ينشأ عن عدم تطبيق المحاسبة عن التحوط على صافي المركز الصفري نتائج محاسبية غير متسقة، نظراً لأن المحاسبة لن تثبت مراكز المخاطر التعويضية التي كانت ستُثبت لولا ذلك، في تحوط لصافي مركز.	(b) The hedged net position changes in size over the life of the rolling net risk hedging strategy and the entity uses eligible hedging instruments to hedge the net risk (i.e., when the net position is not nil); (c) Hedge accounting is normally applied to such net positions when the net position is not nil and it is hedged with eligible hedging instruments; and (d) Not applying hedge accounting to the nil net position would give rise to inconsistent accounting outcomes, because the accounting would not recognize the offsetting risk positions that would otherwise be recognized in a hedge of a net position.
	خيار تعيين تعرض ائتماني على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز تأهل التعرضات الائتمانية للتعيين بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز	Option to Designate a Credit Exposure as Measured at Fair Value through Surplus or Deficit Eligibility of Credit Exposures for Designation at Fair Value through Surplus or Deficit
	152. إذا استخدمت الجهة مشتقة ائتمانية تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز لإدارة المخاطر الائتمانية لأداة مالية بالكامل أو لجزء منها (تعرض ائتماني)، فيجوز للجهة أن تعين الأداة المالية، بالقدر الذي يتم إدارتها على هذا	152. If an entity uses a credit derivative that is measured at fair value through surplus or deficit to manage the credit risk of all, or a part of, a financial instrument (credit exposure) it may designate that financial instrument to the extent that it is so managed (i.e., all or a proportion of it) as measured at fair value through surplus or deficit if:

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	النحو (أي بالكامل أو جزء منها)، على أنها تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إذا: (أ) كان اسم المتعرض الائتماني (على سبيل المثال، المقترض، أو المستفيد من ارتباط قرض) يطابق الجهة المرجعية للمشتقة الائتمانية (مطابقة الاسم)؛ و (ب) كانت أولوية السداد للأداة المالية تطابق أولوية السداد للأدوات التي يمكن تسليمها وفقاً للمشتقة الائتمانية. ويجوز للجهة أن تقوم بهذا التعيين بغض النظر عما إذا كانت الأداة المالية التي يتم إدارتها مخاطرها الائتمانية تقع ضمن نطاق هذا المعيار أم لا (على سبيل المثال، يمكن للجهة أن تعين ارتباطات القروض التي تقع خارج نطاق هذا المعيار). ويجوز للجهة أن تعين تلك الأداة المالية عند الإثبات الأولي لها، أو بعده، أو أثناء عدم إثباتها. ويجب على الجهة أن توثق التعيين بشكل متزامن.	(a) The name of the credit exposure (for example, the borrower, or the holder of a loan commitment) matches the reference entity of the credit derivative ('name matching'); and (b) The seniority of the financial instrument matches that of the instruments that can be delivered in accordance with the credit derivative. An entity may make this designation irrespective of whether the financial instrument that is managed for credit risk is within the scope of this Standard (for example, an entity may designate loan commitments that are outside the scope of this Standard). The entity may designate that financial instrument at, or subsequent to, initial recognition, or while it is unrecognized. The entity shall document the designation concurrently.
	المحاسبة عن التعرض الائتماني الذي تم تعيينه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز	Accounting for Credit Exposures Designated at Fair Value through Surplus or Deficit
	153. إذا تم تعيين أداة مالية وفقاً للفقرة 152 على أنها تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز بعد الإثبات الأولي، أو إذا لم يكن قد تم إثباتها - سابقاً، فيجب أن يُثبت - على الفور - الفرق في تاريخ التعيين بين القيمة الدفترية، إن	153. If a financial instrument is designated in accordance with paragraph 152 as measured at fair value through surplus or deficit after its initial recognition, or was previously not recognized, the difference at the time of designation between the carrying amount, if any, and the fair value shall immediately be recognized in surplus or deficit. For financial

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	وجد، والقيمة العادلة ضمن الفائض أو العجز. وفيما يخص الأصول المالية التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41، فإن المكسب أو الخسارة التراكمية التي تم إثباتها - سابقاً - ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية يجب أن يُعاد تصنيفها - على الفور - من صافي الأصول/حقوق الملكية إلى الفائض أو العجز على أنه تعديل إعادة تصنيف (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 1).	assets measured at fair value through net assets/ equity in accordance with paragraph 41, the cumulative gain or loss previously recognized in net assets/equity shall immediately be reclassified from net assets/ equity to surplus or deficit as a reclassification adjustment (see IPSAS 1).
	154. يجب على الجهة أن تتوقف عن قياس الأداة المالية التي نشأ عنها مخاطر ائتمانية، أو عن قياس جزء منها، بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إذا: (أ) لم تعد ضوابط التأهل الواردة في الفقرة 152 مستوفاة، على سبيل المثال: (1) إذا انقضت المشتقة الائتمانية أو الأداة المالية المتعلقة بها التي ينشأ عنها المخاطر الائتمانية، أو إذا تم بيعها أو إنهاؤها أو تسويتها؛ أو (2) إذا لم تعد المخاطر الائتمانية للأداة المالية تدار باستخدام مشتقات ائتمانية. فعلى سبيل المثال، قد يحدث ذلك نظراً لتحسينات في الجودة الائتمانية للمقرض أو للمستفيد من ارتباط قرض أو نظراً للتغيرات في متطلبات رأس المال المفروضة على الجهة؛ و (ب) لم يكن مطلوباً - خلافاً لذلك - أن يتم قياس الأداة المالية، التي تنشأ عنها المخاطر الائتمانية، بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز (أي أن نموذج الجهة	154. An entity shall discontinue measuring the financial instrument that gave rise to the credit risk, or a proportion of that financial instrument, at fair value through surplus or deficit if: (a) The qualifying criteria in paragraph 152 are no longer met, for example: (i) The credit derivative or the related financial instrument that gives rise to the credit risk expires or is sold, terminated or settled; or (ii) The credit risk of the financial instrument is no longer managed using credit derivatives. For example, this could occur because of improvements in the credit quality of the borrower or the loan commitment holder or changes to capital requirements imposed on an entity; and (b) The financial instrument that gives rise to the credit risk is not otherwise required to be measured at fair value through surplus or deficit (i.e., the entity's management model

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	للإدارة لم يتغير في هذه الأثناء بحيث يكون مطلوباً إجراء إعادة تصنيف وفقاً للفقرة 54).	has not changed in the meantime so that a reclassification in accordance with paragraph 54 was required).
	155. عندما تتوقف الجهة عن قياس الأداة المالية التي ينشأ عنها مخاطر ائتمانية، أو تتوقف عن قياس أي جزء منها، بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، فإن القيمة العادلة لتلك الأداة المالية في تاريخ التوقف تصبح هي قيمتها الدفترية الجديدة. وبعد ذلك، يجب تطبيق القياس نفسه الذي كان مستخدماً قبل تعيين الأداة المالية على أنها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز (بما في ذلك الاستنفاد الذي ينتج عن القيمة الدفترية الجديدة). فعلى سبيل المثال، الأصل المالي الذي كان قد تم تصنيفه أولاً على أنه يُقاس بالتكلفة المُستنفدة يعود إلى ذلك القياس ويعاد حساب معدل فائدته الفعلية بالاستناد إلى إجمالي قيمته الدفترية الجديدة في تاريخ التوقف عن القياس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.	155. When an entity discontinues measuring the financial instrument that gives rise to the credit risk, or a proportion of that financial instrument, at fair value through surplus or deficit, that financial instrument's fair value at the date of discontinuation becomes its new carrying amount. Subsequently, the same measurement that was used before designating the financial instrument at fair value through surplus or deficit shall be applied (including amortization that results from the new carrying amount). For example, a financial asset that had originally been classified as measured at amortized cost would revert to that measurement and its effective interest rate would be recalculated based on its new gross carrying amount on the date of discontinuing measurement at fair value through surplus or deficit.
	استثناءات مؤقتة من تطبيق متطلبات محددة للمحاسبة عن التحوط	Temporary Exceptions from Applying Specific Hedge Accounting Requirements
	155أ. يجب على الجهة أن تطبق الفقرات 155د-155ل والفقرتين 156هـ و184د) على جميع علاقات التحوط التي تتأثر بشكل مباشر بإحلال معدل الفائدة المرجعي. وتنطبق هذه الفقرات على علاقات التحوط تلك فقط. تتأثر	155A. An entity shall apply paragraphs 155D–155L and paragraphs 156E and 184(d) to all hedging relationships directly affected by interest rate benchmark reform. These paragraphs apply only to such hedging relationships. A hedging relationship is directly affected by interest rate benchmark reform only if the reform gives rise to

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيير المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	علاقة التحوط بإحلال معدل الفائدة المرجعي بشكل مباشر فقط إذا نشأ عن الإحلال حالات عدم تأكد حول: (أ) معدل الفائدة المرجعي (المحدد تعاقدياً أو غير المحدد تعاقدياً) المعين على أنه خطر متحوط منه؛ و/أو (ب) توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية المستندة إلى معدل الفائدة المرجعي والنتيجة عن البند المتحوط له أو أداة التحوط.	uncertainties about: (a) The interest rate benchmark (contractually or non-contractually specified) designated as a hedged risk; and/or (b) The timing or the amount of interest rate benchmark-based cash flows of the hedged item or of the hedging instrument.
	155ب. لغرض تطبيق الفقرات 155د-155ل، يشير مصطلح "إحلال معدل الفائدة المرجعي" إلى إحلال معدل فائدة مرجعي على مستوى السوق، بما في ذلك استبدال معدل فائدة مرجعي بمعدل مرجعي بديل كمثال الذي ينتج عن التوصيات الموضحة في التقرير الصادر عن مجلس الاستقرار المالي في شهر يوليو 2014 بعنوان "إحلال معدلات الفائدة المرجعية الرئيسية".⁵ 5 يمكن الاطلاع على التقرير "إحلال معدلات الفائدة المرجعية الرئيسية" من خلال الرابط http://www.fsb.org/wp-content/uploads/r_140722.pdf.	155B. For the purpose of applying paragraphs 155D–155L, the term 'interest rate benchmark reform' refers to the market-wide reform of an interest rate benchmark, including the replacement of an interest rate benchmark with an alternative benchmark rate such as that resulting from the recommendations set out in the Financial Stability Board's July 2014 report, 'Reforming Major Interest Rate Benchmarks'.⁵ ⁵ The report, 'Reforming Major Interest Rate Benchmarks', is available at http://www.fsb.org/wp-content/uploads/r_140722.pdf.
	155ج. تقدم الفقرات 155د-155ل استثناءات من المتطلبات المحددة في تلك الفقرات فقط. ويجب على الجهة أن تستمر في تطبيق جميع المتطلبات الأخرى	155C. Paragraphs 155D–155L provide exceptions only to the requirements specified in these paragraphs. An entity shall continue to apply all other hedge accounting requirements to hedging relationships directly affected by interest rate benchmark

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيير المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	للمحاسبة عن التحوط على علاقات التحوط التي تتأثر بشكل مباشر بإحلال معدل الفائدة المرجعي.	reform.
	متطلب أن تكون المعاملة المتوقعة محتملة إلى حد كبير فيما يخص تحوطات التدفقات النقدية	<i>Highly Probable Requirement for Cash Flow Hedges</i>
	155د. لغرض تحديد ما إذا كانت معاملة متوقعة (أو أحد مكوناتها) محتملة إلى حد كبير حسبما تتطلبه الفقرة 124، يجب على الجهة أن تفترض أن معدل الفائدة المرجعي الذي تستند إليه التدفقات النقدية المتحوط لها (المحدد تعاقدياً أو غير المحدد تعاقدياً) لم يتغير نتيجة لإحلال معدل الفائدة المرجعي.	155D. For the purpose of determining whether a forecast transaction (or a component thereof) is highly probable as required by paragraph 124, an entity shall assume that the interest rate benchmark on which the hedged cash flows (contractually or non-contractually specified) are based is not altered as a result of interest rate benchmark reform.
	إعادة تصنيف المبلغ المتراكم في احتياطي تحوط التدفقات النقدية	<i>Reclassifying the Amount Accumulated in the Cash Flow Hedge Reserve</i>
	155هـ. لغرض تطبيق المتطلب الوارد في الفقرة 141 لتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية المستقبلية المتحوط لها من المتوقع أن تحدث، يجب على الجهة أن تفترض أن معدل الفائدة المرجعي الذي تستند إليه التدفقات النقدية المتحوط لها (المحدد تعاقدياً أو غير المحدد تعاقدياً) لم يتغير نتيجة للإحلال معدل الفائدة المرجعي.	155E. For the purpose of applying the requirement in paragraph 141 in order to determine whether the hedged future cash flows are expected to occur, an entity shall assume that the interest rate benchmark on which the hedged cash flows (contractually or non-contractually specified) are based is not altered as a result of interest rate benchmark reform.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	تقويم العلاقة الاقتصادية بين البند المتحوط له وأداة التحوط	<i>Assessing the Economic Relationship between the Hedged Item and the Hedging Instrument</i>
	155و. لغرض تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرة 129(ج)(1) وفقرات إرشادات التطبيق 278-280، يجب على الجهة أن تفترض أن معدل الفائدة المرجعي الذي تستند إليه التدفقات النقدية المتحوط لها و/أو المخاطر المتحوط منها (المحدد تعاقدياً أو غير المحدد تعاقدياً) أو أن معدل الفائدة المرجعي الذي تستند إليه التدفقات النقدية من أداة التحوط، لم يتغير نتيجة لإحلال معدل الفائدة المرجعي.	155F. For the purpose of applying the requirements in paragraphs 129(c)(i) and AG278–AG280, an entity shall assume that the interest rate benchmark on which the hedged cash flows and/or the hedged risk (contractually or non-contractually specified) are based, or the interest rate benchmark on which the cash flows of the hedging instrument are based, is not altered as a result of interest rate benchmark reform.
	تعيين مكون بند على أنه البند المتحوط له	<i>Designating a Component of an Item as a Hedged Item</i>
	155ز. ما لم تنطبق الفقرة 155ج، ففيما يخص التحوط من المكون المرجعي، غير المحدد تعاقدياً، في مخاطر معدل الفائدة، يجب على الجهة أن تطبق المتطلب الوارد في الفقرة 128(أ) وفقرة إرشادات التطبيق 257 – والذي يقضي بوجوب أن يكون مكون المخاطر قابلاً للتحديد بشكل منفصل – فقط في بداية علاقة التحوط.	155G. Unless paragraph 155H applies, for a hedge of a non-contractually specified benchmark component of interest rate risk, an entity shall apply the requirement in paragraphs 128(a) and AG257—that the risk component shall be separately identifiable—only at the inception of the hedging relationship.
	155ح. عندما تقوم الجهة، بما يتسق مع وثائق التحوط الخاصة بها، بإعادة تعيين علاقة التحوط بشكل متكرر (أي تقوم بإيقافها والبدء فيها من جديد) نظراً لأن كل من أداة التحوط والبند المتحوط له يتغيران بشكل متكرر (أي أن الجهة	155H. When an entity, consistent with its hedge documentation, frequently resets (i.e., discontinues and restarts) a hedging relationship because both the hedging instrument and the hedged item frequently change (i.e., the entity uses a dynamic process in which

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	تستخدم عملية تفاعلية لا تظل فيها كل من البنود المتحوط لها وأدوات التحوط المستخدمة لإدارة ذلك التعرض هي نفسها لفترة طويلة)، فإنه يجب على الجهة أن تطبق المتطلب الوارد في الفقرة 128(أ) وفقرة إرشادات التطبيق 257 – الذي يقضي بأن يكون مكون المخاطر قابلاً للتحديد بشكل منفصل – فقط عندما تُعين بشكل أولي البند المتحوط له في علاقة التحوط تلك. والبند المتحوط له الذي تم تقويمه في وقت تعيينه بشكل أولي في علاقة التحوط، سواء كان ذلك في وقت بداية التحوط أو في وقت لاحق، لا يُعاد تقويمه عند أي إعادة تعيين لاحقة في علاقة التحوط نفسها.	both the hedged items and the hedging instruments used to manage that exposure do not remain the same for long), the entity shall apply the requirement in paragraphs 128(a) and AG257—that the risk component is separately identifiable—only when it initially designates a hedged item in that hedging relationship. A hedged item that has been assessed at the time of its initial designation in the hedging relationship, whether it was at the time of the hedge inception or subsequently, is not reassessed at any subsequent redesignation in the same hedging relationship.
	نهاية التطبيق	End of Application
	155ط. يجب على الجهة أن تتوقف بأثر مستقبلي عن تطبيق الفقرة 155د على البند المتحوط له عند وقوع أحد الأمرين الآتيين، أيهما يقع أولاً: (أ) عندما لا يعد عدم التأكد الناشئ عن إطلال معدل الفائدة المرجعي موجوداً فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ التدفقات النقدية المستندة إلى معدل الفائدة المرجعي والناجمة عن البند المتحوط له؛ أو (ب) عندما يتم إيقاف علاقة التحوط التي يكون البند المتحوط له جزءاً منها.	155I. An entity shall prospectively cease applying paragraph 155D to a hedged item at the earlier of: (a) When the uncertainty arising from interest rate benchmark reform is no longer present with respect to the timing and the amount of the interest rate benchmark-based cash flows of the hedged item; and (b) When the hedging relationship that the hedged item is part of is discontinued.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	155ي. يجب على الجهة أن تتوقف بأثر مستقبلي عن تطبيق الفقرة 155هـ عند وقوع أحد الأمرين الآتيين، أيهما يقع أولاً: (أ) عندما لا يعد عدم التأكد الناشئ عن إطلال معدل الفائدة المرجعي موجوداً فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ التدفقات النقدية المستقبلية المستندة إلى معدل الفائدة المرجعي والنتيجة عن البند المتحوط له؛ أو (ب) عندما تتم إعادة تصنيف المبلغ المتراكم في احتياطي تحوط التدفقات النقدية فيما يتعلق بعلاقة التحوط التي تم إيقافها تلك، بالكامل إلى الفائض أو العجز.	155J. An entity shall prospectively cease applying paragraph 155E at the earlier of: (a) When the uncertainty arising from interest rate benchmark reform is no longer present with respect to the timing and the amount of the interest rate benchmark-based future cash flows of the hedged item; and (b) When the entire amount accumulated in the cash flow hedge reserve with respect to that discontinued hedging relationship has been reclassified to surplus or deficit.
	155ك. يجب على الجهة أن تتوقف بأثر مستقبلي عن تطبيق الفقرة 155و: (أ) على البند المتحوط له، عندما لا يعد عدم التأكد الناشئ عن إطلال معدل الفائدة المرجعي موجوداً فيما يتعلق بالخطر المتحوط منه أو توقيت ومبلغ التدفقات النقدية المستندة إلى معدل الفائدة المرجعي والنتيجة عن البند المتحوط له؛ و (ب) على أداة التحوط، عندما لا يعد عدم التأكد الناشئ عن إطلال معدل الفائدة المرجعي موجوداً فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ التدفقات النقدية المستندة إلى معدل الفائدة المرجعي والنتيجة عن أداة التحوط.	155K. An entity shall prospectively cease applying paragraph 155F: (a) To a hedged item, when the uncertainty arising from interest rate benchmark reform is no longer present with respect to the hedged risk or the timing and the amount of the interest rate benchmark-based cash flows of the hedged item; and (b) To a hedging instrument, when the uncertainty arising from interest rate benchmark reform is no longer present with respect to the timing and the amount of the interest rate benchmark-based cash flows of the hedging instrument.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيير المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	إذا تم إيقاف علاقة التحوط التي يكون البند المتحوط له وأداة التحوط جزءاً منها في وقت أبكر من التاريخ المحدد في الفقرة 155ك(أ) أو التاريخ المحدد في الفقرة 155ك(ب)، فيجب على الجهة أن تتوقف بأثر مستقبلي عن تطبيق الفقرة 155و على علاقة التحوط تلك في تاريخ الإيقاف.	If the hedging relationship that the hedged item and the hedging instrument are part of is discontinued earlier than the date specified in paragraph 155K(a) or the date specified in paragraph 155K(b), the entity shall prospectively cease applying paragraph 155F to that hedging relationship at the date of discontinuation.
	155ل. عند تعيين مجموعة من البنود على أنها البند المتحوط له، أو تعيين مزيج من الأدوات المالية على أنه أداة التحوط، يجب على الجهة أن تتوقف بأثر مستقبلي عن تطبيق الفقرات 155د-155و على بند بمفرده أو على أداة مالية بمفردها وفقاً للفقرة 155ط أو 155ي أو 155ك، حسب ما هو ملائم، عندما لا يعد عدم التأكد الناشئ عن إخلال معدل الفائدة المرجعي موجوداً فيما يتعلق بالخطر المتحوط منه و/أو توقيت ومبلغ التدفقات النقدية المستندة إلى معدل الفائدة المرجعي والناجمة عن ذلك البند أو تلك الأداة المالية.	155L. When designating a group of items as the hedged item, or a combination of financial instruments as the hedging instrument, an entity shall prospectively cease applying paragraphs 155D–155F to an individual item or financial instrument in accordance with paragraphs 155I, 155J, or 155K, as relevant, when the uncertainty arising from interest rate benchmark reform is no longer present with respect to the hedged risk and/or the timing and the amount of the interest rate benchmark- based cash flows of that item or financial instrument.
	155م. يجب على الجهة أن تتوقف بأثر مستقبلي عن تطبيق الفقرتين 155ز و155ح عند وقوع أحد الأمرين الآتيين، أيهما يقع أولاً: (أ) عندما يتم إجراء التغييرات التي يتطلبها إخلال معدل الفائدة المرجعي على مكون المخاطر غير المحدد تعاقدياً تطبيقاً للفقرة 155ن، أو	155M. An entity shall prospectively cease applying paragraphs 155G and 155H at the earlier of: (a) When changes required by interest rate benchmark reform are made to the non-contractually specified risk component applying paragraph 155N; or

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	(ب) عندما يتم إيقاف علاقة التحوط التي عُيّن فيها مكون المخاطر غير المحدد تعاقدياً.	(b) When the hedging relationship in which the non-contractually specified risk component is designated is discontinued.
	استثناءات مؤقتة إضافية ناشئة عن إحلال معدل الفائدة المرجعي	Additional Temporary Exceptions Arising from Interest Rate Benchmark Reform
	155ن. عندما يتوقف انطباق المتطلبات الواردة في الفقرات 155د – 155ح على علاقة تحوط (انظر الفقرات 155ط – 155م)، يجب على الجهة أن تعدل التعيين الرسمي لعلاقة التحوط تلك الذي كان موثقاً في السابق ليعكس التغييرات التي يتطلبها إحلال معدل الفائدة المرجعي، أي تكون التغييرات متسقة مع المتطلبات الواردة في الفقرات 72ب – 72د. وفي هذا السياق، يجب أن يُعدل تعيين التحوط فقط لإجراء واحد أو أكثر من التغييرات الآتية: (أ) تعيين معدل مرجعي بديل (محدد تعاقدياً أو غير محدد تعاقدياً) على أنه خطر متحوط منه؛ أو (ب) تعديل وصف البند المتحوط له، بما في ذلك وصف الجزء المعين من التدفقات النقدية أو القيمة العادلة المتحوط لها؛ أو (ج) تعديل وصف أداة التحوط.	155N. As and when the requirements in paragraphs 155D–155H cease to apply to a hedging relationship (see paragraphs 155I–155M), an entity shall amend the formal designation of that hedging relationship as previously documented to reflect the changes required by interest rate benchmark reform, i.e., the changes are consistent with the requirements in paragraphs 72B– 72D. In this context, the hedge designation shall be amended only to make one or more of these changes: (a) Designating an alternative benchmark rate (contractually or non-contractually specified) as a hedged risk; (b) Amending the description of the hedged item, including the description of the designated portion of the cash flows or fair value being hedged; or (c) Amending the description of the hedging instrument.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	155س. يجب على الجهة أن تطبق المتطلب الوارد في الفقرة 155ن(ج) أيضاً إذا أُستوفيت الشروط الثلاثة الآتية مجتمعة: (أ) إذا قامت الجهة بإجراء تغيير يتطلبه إطلال معدل الفائدة المرجعي باستخدام منهج آخر بخلاف تغيير أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية لأداة التحوط (على النحو الموضح في الفقرة 72ب)؛ و (ب) إذا لم يتم إلغاء إثبات أداة التحوط الأصلية؛ و (ج) إذا كان المنهج الذي تم اختياره يكافئ اقتصادياً تغيير أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية لأداة التحوط الأصلية (على النحو الموضح في الفقرتين 72ج و72د).	1550. An entity also shall apply the requirement in paragraph 155N(c) if these three conditions are met: (a) The entity makes a change required by interest rate benchmark reform using an approach other than changing the basis for determining the contractual cash flows of the hedging instrument (as described in paragraph 72B); (b) The original hedging instrument is not derecognized; and (c) The chosen approach is economically equivalent to changing the basis for determining the contractual cash flows of the original hedging instrument (as described in paragraphs 72C and 72D).
	155ع. قد يتوقف انطباق المتطلبات الواردة في الفقرات 155د – 155هـ في أوقات مختلفة. ولذلك، قد يُتطلب من الجهة، عند تطبيق الفقرة 155ن، أن تعدل التعيين الرسمي لعلاقات التحوط لديها في أوقات مختلفة، أو قد يُتطلب منها أن تعدل التعيين الرسمي لعلاقة تحوط أكثر من مرة. عندما، وفقط عندما، يتم إجراء مثل هذا التغيير في تعيين التحوط، يجب على الجهة أن تطبق الفقرات 155ر – 155ذ حسبما يكون منطبقاً. ويجب على الجهة أيضاً أن تطبق الفقرة 137 (فيما	155P. The requirements in paragraphs 155D–155H may cease to apply at different times. Therefore, in applying paragraph 155N, an entity may be required to amend the formal designation of its hedging relationships at different times, or may be required to amend the formal designation of a hedging relationship more than once. When, and only when, such a change is made to the hedge designation, an entity shall apply paragraphs 155T–155Y as applicable. An entity also shall apply paragraph 137 (for a fair value hedge) or paragraph 140 (for a cash flow hedge) to account for any changes in the fair value of the hedged item or the hedging instrument.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	يخص تحوط القيمة العادلة) أو الفقرة 140 (فيما يخص تحوط التدفقات النقدية) للمحاسبة عن أي تغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوط له أو أداة التحوط.	
	155ف. يجب على الجهة أن تعدل علاقة التحوط وفقاً لمتطلبات الفقرة 155ن فيما لا يتجاوز نهاية فترة القوائم المالية التي يتم فيها إجراء تغيير يتطلبه إبطال معدل الفائدة المرجعي على الخطر المتحوط منه أو البند المتحوط له أو أداة التحوط. وتجنباً للشك، فإن مثل هذا التعديل على التعيين الرسمي لعلاقة التحوط لا يمثل إيقافاً لعلاقة التحوط ولا تعييناً لعلاقة تحوط جديدة.	155Q. An entity shall amend a hedging relationship as required in paragraph 155N by the end of the reporting period during which a change required by interest rate benchmark reform is made to the hedged risk, hedged item or hedging instrument. For the avoidance of doubt, such an amendment to the formal designation of a hedging relationship constitutes neither the discontinuation of the hedging relationship nor the designation of a new hedging relationship.
	155ص. إذا أُجريت تغييرات إضافية إلى تلك التغييرات التي يتطلبها إبطال معدل الفائدة المرجعي على الأصل المالي أو الالتزام المالي المعين في علاقة التحوط (على النحو الموضح في الفقرات 72ب - 72د) أو على تعيين علاقة التحوط (على النحو الذي تتطلبه الفقرة 155ن)، فيجب على الجهة أن تطبق أولاً المتطلبات المنطبقة في هذا المعيار لتحديد ما إذا كانت تلك التغييرات الإضافية ينتج عنها إيقاف المحاسبة عن التحوط. وإذا كانت التغييرات الإضافية لا ينتج عنها إيقاف المحاسبة عن التحوط، فيجب على الجهة أن تعدل التعيين الرسمي لعلاقة التحوط على النحو المحدد في الفقرة 155ن.	155R. If changes are made in addition to those changes required by interest rate benchmark reform to the financial asset or financial liability designated in a hedging relationship (as described in paragraphs 72B–72D) or to the designation of the hedging relationship (as required by paragraph 155N), an entity shall first apply the applicable requirements in this Standard to determine if those additional changes result in the discontinuation of hedge accounting. If the additional changes do not result in the discontinuation of hedge accounting, an entity shall amend the formal designation of the hedging relationship as specified in paragraph 155N.
	155ق. تقدم الفقرات 155ر–155ض استثناءات من المتطلبات المحددة في تلك الفقرات فقط. ويجب على الجهة أن تطبق جميع المتطلبات الأخرى	155S. Paragraphs 155T–155Z provide exceptions to the requirements specified in those paragraphs only. An entity shall apply all other hedge accounting requirements in this

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	للمحاسبة عن التحوط الواردة في هذا المعيار، بما في ذلك ضوابط التأهل الواردة في الفقرة 129، على علاقات التحوط التي تأثرت بشكل مباشر بإحلال معدل الفائدة المرجعي.	Standard, including the qualifying criteria in paragraph 129, to hedging relationships that were directly affected by interest rate benchmark reform.
	المحاسبة عن علاقات التحوط المؤهلة	<i>Accounting for Qualifying Hedging Relationships</i>
	تحوطات التدفقات النقدية	Cash Flow Hedges
	155ر. لغرض تطبيق الفقرة 140، فعندما تقوم الجهة بتعديل وصف البند المتحوط له وفقاً لمتطلبات الفقرة 155ن(ب)، فإن المبلغ المتراكم في احتياطي تحوط التدفقات النقدية يجب اعتباره مستنداً إلى المعدل المرجعي البديل الذي تُحدد بناءً عليه التدفقات النقدية المستقبلية المتحوط لها.	155T. For the purpose of applying paragraph 140, at the point when an entity amends the description of a hedged item as required in paragraph 155N(b), the amount accumulated in the cash flow hedge reserve shall be deemed to be based on the alternative benchmark rate on which the hedged future cash flows are determined.
	155ش. فيما يخص علاقة التحوط التي تم إيقافها، فعندما يتم تغيير معدل الفائدة المرجعي الذي كانت التدفقات النقدية المتحوط لها مستندة إليه وفقاً لما يتطلبه إحلال معدل الفائدة المرجعي، ولغرض تطبيق الفقرة 141 لتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية المستقبلية المتحوط لها يتوقع حدوثها، يجب اعتبار المبلغ المتراكم في احتياطي تحوط التدفقات النقدية لعلاقة التحوط تلك	155U. For a discontinued hedging relationship, when the interest rate benchmark on which the hedged future cash flows had been based is changed as required by interest rate benchmark reform, for the purpose of applying paragraph 141 in order to determine whether the hedged future cash flows are expected to occur, the amount accumulated in the cash flow hedge reserve for that hedging relationship shall be deemed to be based on the alternative benchmark rate on which the hedged future cash flows will be based.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	مستنداً إلى المعدل المرجعي البديل الذي ستستند إليه التدفقات النقدية المستقبلية المتحوط لها.	
	مجموعات البنود	Groups of Items
	155ت. عندما تطبق الجهة الفقرة 155ن على مجموعات من البنود معينة على أنها بنود متحوط لها في تحوط للقيمة عادلة أو تحوط للتدفقات النقدية، يجب على الجهة تخصيص البنود المتحوط لها لمجموعات فرعية بناءً على المعدل المرجعي الذي يتم التحوط منه وتعيين المعدل المرجعي على أنه الخطر المتحوط منه لكل مجموعة فرعية. فعلى سبيل المثال، في علاقة التحوط التي يتم التحوط فيها لمجموعة من البنود ضد التغيرات في معدل فائدة مرجعي يخضع لإحلال معدل الفائدة المرجعي، يمكن تغيير التدفقات النقدية أو القيمة العادلة المتحوط لها لبعض البنود في المجموعة لتتخذ معدلاً مرجعياً بديلاً مرجعاً لها قبل تغيير البنود الأخرى في المجموعة. وفي هذا المثال، ستقوم الجهة عند تطبيق الفقرة 155ن بتعيين المعدل المرجعي البديل على أنه الخطر المتحوط منه لتلك المجموعة الفرعية ذات الصلة من البنود المتحوط لها. وستستمر الجهة في تعيين معدل الفائدة المرجعي الحالي على أنه الخطر المتحوط منه للمجموعة الفرعية الأخرى من البنود المتحوط لها إلى أن يتم تغيير التدفقات النقدية أو القيمة العادلة المتحوط لها لتلك البنود لتتخذ المعدل المرجعي البديل مرجعاً لها أو إلى	155V. When an entity applies paragraph 155N to groups of items designated as hedged items in a fair value or cash flow hedge, the entity shall allocate the hedged items to subgroups based on the benchmark rate being hedged and designate the benchmark rate as the hedged risk for each subgroup. For example, in a hedging relationship in which a group of items is hedged for changes in an interest rate benchmark subject to interest rate benchmark reform, the hedged cash flows or fair value of some items in the group could be changed to reference an alternative benchmark rate before other items in the group are changed. In this example, in applying paragraph 155N, the entity would designate the alternative benchmark rate as the hedged risk for that relevant subgroup of hedged items. The entity would continue to designate the existing interest rate benchmark as the hedged risk for the other subgroup of hedged items until the hedged cash flows or fair value of those items are changed to reference the alternative benchmark rate or the items expire and are replaced with hedged items that reference the alternative benchmark rate.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	أن تنقضي مدة البنود وتُستبدل ببنود متحوط لها تتخذ المعدل المرجعي البديل مرجعاً لها.	
	155ث. يجب على الجهة أن تُقوم بشكل منفصل ما إذا كانت كل مجموعة فرعية تستوفي المتطلبات الواردة في الفقرة 146 لتكون بنداً متحوطاً له مؤهلاً. وإذا لم تستوف أية مجموعة فرعية المتطلبات الواردة في الفقرة 146، فيجب على الجهة إيقاف المحاسبة عن التحوط بأثر مستقبلي لعلاقة التحوط في مجملها. ويجب على الجهة أيضاً تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرتين 137 و 140 للمحاسبة عن عدم الفاعلية المتعلقة بعلاقة التحوط في مجملها.	155W. An entity shall assess separately whether each subgroup meets the requirements in paragraph 146 to be an eligible hedged item. If any subgroup fails to meet the requirements in paragraph 146, the entity shall discontinue hedge accounting prospectively for the hedging relationship in its entirety. An entity also shall apply the requirements in paragraphs 137 and 140 to account for ineffectiveness related to the hedging relationship in its entirety.
	تعيين مكونات المخاطر	<i>Designation of Risk Components</i>
	155خ. المعدل المرجعي البديل المُعين على أنه مكون مخاطر غير محدد تعاقدياً ولا يمكن تحديده بشكل منفصل (انظر الفقرة 128(أ) وفقرة إرشادات التطبيق 257) في التاريخ الذي يتم فيه تعيينه، يجب اعتباره أنه قد استوفى ذلك المتطلب في ذلك التاريخ إذا، وفقط إذا، كانت الجهة تتوقع بدرجة معقولة أن المعدل المرجعي البديل سيكون قابلاً للتحديد بشكل منفصل في غضون 24 شهراً. وتطبق الفترة البالغة 24 شهراً على كل معدل مرجعي بديل بشكل منفصل وتبدأ من التاريخ الذي تعين فيه الجهة المعدل المرجعي البديل على أنه مكون مخاطر	155X. An alternative benchmark rate designated as a non-contractually specified risk component that is not separately identifiable (see paragraphs 128(a) and AG257) at the date it is designated shall be deemed to have met that requirement at that date, if, and only if, the entity reasonably expects the alternative benchmark rate will be separately identifiable within 24 months. The 24-month period applies to each alternative benchmark rate separately and starts from the date the entity designates the alternative benchmark rate as a non-contractually specified risk component for the first time (ie the 24-month period applies on a rate-by-rate basis).

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	غير محدد تعاقدياً لأول مرة (أي أن الفترة البالغة 24 شهراً تنطبق على أساس كل معدل على حدة).	
	155ذ. إذا توقعت الجهة بدرجة معقولة، في وقت لاحق، أن المعدل المرجعي البديل لن يكون قابلاً للتحديد بشكل منفصل في غضون 24 شهراً من تاريخ تعيين الجهة له على أنه مكون مخاطر غير محدد تعاقدياً لأول مرة، فيجب على الجهة أن تتوقف عن تطبيق المتطلب الوارد في الفقرة 155خ على ذلك المعدل المرجعي البديل وإيقاف المحاسبة عن التحوط بأثر مستقبلي من تاريخ إعادة التقويم وذلك فيما يخص جميع علاقات التحوط التي تم فيها تعيين المعدل المرجعي البديل على أنه مكون مخاطر غير محدد تعاقدياً.	155Y. If subsequently an entity reasonably expects that the alternative benchmark rate will not be separately identifiable within 24 months from the date the entity designated it as a non- contractually specified risk component for the first time, the entity shall cease applying the requirement in paragraph 155X to that alternative benchmark rate and discontinue hedge accounting prospectively from the date of that reassessment for all hedging relationships in which the alternative benchmark rate was designated as a non-contractually specified risk component.
	155ض. إضافة لعلاقات التحوط المحددة في الفقرة 155ن، يجب على الجهة أن تطبق المتطلبات الواردة في الفقرتين 155خ و155ذ على علاقات التحوط الجديدة التي يتم فيها تعيين معدل مرجعي بديل على أنه مكون مخاطر غير محدد تعاقدياً (انظر الفقرة 128أ) وفقرة إرشادات التطبيق 257) عندما لا يكون مكون المخاطر ذلك قابلاً للتحديد بشكل منفصل في تاريخ تعيينه بسبب إطلال معدل الفائدة المرجعي.	1. 155Z. In addition to those hedging relationships specified in paragraph 155N, an entity shall apply the requirements in paragraphs 155X and 155Y to new hedging relationships in which an alternative benchmark rate is designated as a non-contractually specified risk component (see paragraphs 128(a) and AG257) when, because of interest rate benchmark reform, that risk component is not separately identifiable at the date it is designated.
	تاريخ السريان وأحكام انتقالية	Effective Date and Transition

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	تاريخ السريان	Effective Date
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	156. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويسمح بالتطبيق الأبعد. إذا اختارت الجهة أن تطبق هذا المعيار على فترة أبكر، يجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق جميع المتطلبات الواردة في هذا المعيار في الوقت نفسه (ولكن انظر - أيضاً - الفقرة 179). ويجب عليها - أيضاً - أن تطبق التعديلات الواردة في الملحق د في الوقت نفسه.	156. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is permitted. If an entity elects to apply this Standard early, it must disclose that fact and apply all of the requirements in this Standard at the same time (but see also paragraph 179). It shall also, at the same time, apply the amendments in Appendix D.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى	156أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 41].	156A. <i>Long-term Interests in Associates and Joint Ventures (Amendments to IPSAS 36) and Prepayment Features with Negative Compensation (Amendments to IPSAS 41)</i> , issued in January 2019, added paragraphs 185–190 and AG74A and amended paragraphs AG73(b) and AG74(b). An entity shall apply these amendments for annual periods beginning on or after January 1, 2022. Earlier application is permitted. If an entity applies these amendments for an earlier period, it shall disclose that fact.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.		
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى	156ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 41].	156B. Paragraphs 155A–155L were added and paragraph 184 was amended by <i>Improvements to IPSAS, 2021</i> , issued in January 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is permitted. If an entity applies these amendments for an earlier period, it shall disclose that fact.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.		
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى	156ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 41].	156C. Paragraphs 72A–72E, 155M–155Z, and 191–194 were added by <i>Improvements to IPSAS, 2021</i> , issued in January 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is permitted. If an entity applies these amendments for an earlier period, it shall disclose that fact.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.		
تم تصحيح رقم الفقرة ليكون (156ز) بدلا من (154ز) وحذف الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية	156د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 41].	154D. Paragraph AG46 was amended and paragraphs AG46A and 195 were added by <i>Improvements to IPSAS, 2021</i> , issued in January 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is permitted. If an entity applies these amendments for an earlier period, it shall disclose that fact.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.		
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 43 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة.	156هـ. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 43 الصادر في 2023 الفقرتين 2 و87 وفقرتي إرشادات التطبيق 198 و210. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلات	156E. Paragraphs 2, 87, AG198 and AG210 were amended by IPSAS 43 issued in January 2022. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is permitted. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 43 at the same time.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 43 في الوقت نفسه.	
عُدل تاريخ إصدار معيار المحاسبة للقطاع العام 46 بحيث يوافق تاريخ إصداره في المملكة. عُدل تاريخ سريان التعديلات ليكون 31 ديسمبر 2024 بحيث يوافق تاريخ بداية السنة المالية لجهات القطاع العام في المملكة.	156و. عدل معيار المحاسبة للقطاع العام 46 الصادر في 2024 الفقرتين 9 و66 وفقرات إرشادات التطبيق 38 و115 و117، وأضاف فقرات إرشادات التطبيق 143-143غ، وحذف الفقرتين 67 و68 وفقرات إرشادات التطبيق 144-155. يجب على الجهة أن تطبق هذه التعديلات على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2024 أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة التعديلات على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2024، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 46 في الوقت نفسه.	156F. Paragraphs 9, 66, AG31, AG38, AG115 and AG117 were amended, paragraphs AG143A–AG143AB were added, and paragraphs 67, 68 and AG144–AG155 were deleted by IPSAS 46, issued in May 2023. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2025. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2025, it shall disclose that fact and apply IPSAS 46 at the same time.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيير المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
157. When an entity adopts the accrual basis IPSASs of accounting as defined in IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis International Public Sector Accounting Standards (IPSASs)</i> for financial reporting purposes subsequent to this effective date, this Standard applies to the entity's annual financial statements covering periods beginning on or after the date of adoption of IPSASs.	157. عندما تطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق، حسبما هي مُعرَّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، <i>تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة</i> ، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.	
Transition	أحكام انتقالية	
158. An entity shall apply this Standard retrospectively, in accordance with IPSAS 3, <i>Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors</i> , except as specified in paragraphs 161–184. This Standard shall not be applied to items that have already been derecognized at the date of initial application.	158. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار - بأثر رجعي - وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3، <i>السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء</i> ، باستثناء ما تم تحديده في الفقرات 161-184. ولا يجوز تطبيق هذا المعيار على البنود التي سبق إلغاؤها بإثباتها بالفعل في تاريخ التطبيق الأولي.	
159. For the purposes of the transition provisions in paragraphs 158, 160–184, the date of initial application is the date when an entity first applies those requirements of this Standard and must be the beginning of a reporting period after the issue of this Standard.	159. لأغراض الأحكام الانتقالية الواردة في الفقرات 158 و160-184، فإن تاريخ التطبيق الأولي هو التاريخ الذي تطبق فيه الجهة لأول مرة تلك المتطلبات من هذا المعيار ويجب أن يكون بداية فترة قوائم مالية بعد إصدار هذا المعيار.	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	أحكام انتقالية للتصنيف والقياس	Transition for Classification and Measurement
	160. في تاريخ التطبيق الأولي، يجب على الجهة أن تُقوّم ما إذا كان الأصل المالي يستوفي الشرط الوارد في الفقرة 40(أ) أو 41(أ) على أساس الحقائق والظروف القائمة في ذلك التاريخ. ويجب تطبيق التصنيف الناتج -بأثر رجعي- بغض النظر عن نموذج الجهة للإدارة في فترات القوائم المالية السابقة.	160. At the date of initial application, an entity shall assess whether a financial asset meets the condition in paragraphs 40(a) or 41(a) on the basis of the facts and circumstances that exist at that date. The resulting classification shall be applied retrospectively irrespective of the entity's management model in prior reporting periods.
	161. في تاريخ التطبيق الأولي، إذا كان من غير العملي (كما هو مُعرف في معيار المحاسبة للقطاع العام 3) للجهة أن تُقوّم عنصر القيمة الزمنية للنقود المعدل وفقاً للفقرات 68-70 من إرشادات التطبيق على أساس الحقائق والظروف القائمة عند الإثبات الأولي للأصل المالي، فيجب على الجهة أن تُقوّم خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لذلك الأصل المالي على أساس الحقائق والظروف القائمة عند الإثبات الأولي للأصل المالي دون أن تأخذ في الحسبان المتطلبات المتعلقة بتعديل عنصر القيمة الزمنية للنقود الواردة في الفقرات 68-70 من إرشادات التطبيق (انظر - أيضاً - الفقرة 49ص من معيار المحاسبة للقطاع العام 30).	161. If, at the date of initial application, it is impracticable (as defined in IPSAS 3) for an entity to assess a modified time value of money element in accordance with paragraphs AG68–AG70 on the basis of the facts and circumstances that existed at the initial recognition of the financial asset, an entity shall assess the contractual cash flow characteristics of that financial asset on the basis of the facts and circumstances that existed at the initial recognition of the financial asset without taking into account the requirements related to the modification of the time value of money element in paragraphs AG68–AG70. (See also paragraph 49R of IPSAS 30.)
	162. في تاريخ الإثبات الأولي، إذا كان من غير العملي (كما هو مُعرف في معيار المحاسبة للقطاع العام 3) للجهة أن تُقوّم ما إذا كانت القيمة العادلة لخاصية	162. If, at the date of initial application, it is impracticable (as defined in IPSAS 3) for an entity to assess whether the fair value of a prepayment feature was insignificant in accordance with paragraph AG74(c) on the basis of the facts and circumstances that

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	السداد المبكر ضئيلة وفقاً للفقرة 74(ج) من إرشادات التطبيق على أساس الحقائق والظروف القائمة عند الإثبات الأولي للأصل المالي، فيجب على الجهة أن تُقوِّم خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لذلك الأصل المالي على أساس الحقائق والظروف القائمة في تاريخ الإثبات الأولي للأصل المالي دون أن تأخذ في الحسبان استثناء خصائص السداد المبكر الوارد في الفقرة 74 من إرشادات التطبيق (انظر - أيضاً - الفقرة 49ق من معيار المحاسبة للقطاع العام 30).	existed at the initial recognition of the financial asset, an entity shall assess the contractual cash flow characteristics of that financial asset on the basis of the facts and circumstances that existed at the initial recognition of the financial asset without taking into account the exception for prepayment features in paragraph AG74. (See also paragraph 49S of IPSAS 30.)
	163. إذا كانت الجهة تقيس عقداً مختلطاً بالقيمة العادلة وفقاً لل فقرات 41 أو 43 أو 44 ولكن القيمة العادلة للعقد المختلط لم يكن قد تم قياسها في فترات القوائم المالية المقارنة، فإن القيمة العادلة للعقد المختلط في فترات القوائم المالية المقارنة يجب أن تكون مجموع القيم العادلة للمكونات (أي المضيف الذي لا يُعد مشتقة والمشتقة المدمجة) في نهاية كل فترة قوائم مالية مقارنة إذا أعادت الجهة عرض الفترات السابقة (انظر الفقرة 173).	163. If an entity measures a hybrid contract at fair value in accordance with paragraphs 41, 43 or 44 but the fair value of the hybrid contract had not been measured in comparative reporting periods, the fair value of the hybrid contract in the comparative reporting periods shall be the sum of the fair values of the components (i.e., the non-derivative host and the embedded derivative) at the end of each comparative reporting period if the entity restates prior periods (see paragraph 173).
	164. إذا طبقت الجهة الفقرة 163، فعندئذٍ، في تاريخ التطبيق الأولي، يجب على الجهة أن تثبت أي فرق بين القيمة العادلة للعقد المختلط بأكمله في تاريخ التطبيق الأولي ومجموع القيم العادلة لمكونات العقد المختلط في تاريخ التطبيق الأولي ضمن الرصيد الافتتاحي للفائض أو العجز المتراكم (أو ضمن مكون آخر لصافي الأصول/حقوق الملكية، بحسب ما هو مناسب) لفترة القوائم المالية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي.	164. If an entity has applied paragraph 163 then at the date of initial application the entity shall recognize any difference between the fair value of the entire hybrid contract at the date of initial application and the sum of the fair values of the components of the hybrid contract at the date of initial application in the opening accumulated surplus or deficit (or other component of net assets/ equity, as appropriate) of the reporting period that includes the date of initial application.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	165. يجوز للجهة في تاريخ التطبيق الأولي أن تعين: (أ) الأصل المالي على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 44؛ أو (ب) الاستثمار في أداة حقوق ملكية على أنه بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106. يجب إجراء مثل هذا التعيين على أساس الحقائق والظروف القائمة في تاريخ التطبيق الأولي. ويجب تطبيق ذلك التصنيف - بأثر رجعي.	165. At the date of initial application an entity may designate: (a) A financial asset as measured at fair value through surplus or deficit in accordance with paragraph 44; or (b) An investment in an equity instrument as at fair value through net assets/equity in accordance with paragraph 106. Such a designation shall be made on the basis of the facts and circumstances that exist at the date of initial application. That classification shall be applied retrospectively.
	166. في تاريخ التطبيق الأولي: (أ) يجب على الجهة أن تلغي تعيينها السابق للأصل المالي على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إذا كان ذلك الأصل المالي لا يستوفي الشرط الوارد في الفقرة 44. (ب) يجوز للجهة أن تلغي تعيينها السابق للأصل المالي على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إذا كان ذلك الأصل المالي يستوفي الشرط الوارد في الفقرة 44.	166. At the date of initial application an entity: (a) Shall revoke its previous designation of a financial asset as measured at fair value through surplus or deficit if that financial asset does not meet the condition in paragraph 44. (b) May revoke its previous designation of a financial asset as measured at fair value through surplus or deficit if that financial asset meets the condition in paragraph 44. Such a revocation shall be made on the basis of the facts and circumstances that exist at the date of initial application.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	يجب أن يتم مثل هذا الإلغاء على أساس الحقائق والظروف القائمة في تاريخ التطبيق الأولي. ويجب تطبيق ذلك التصنيف - بأثر رجعي.	That classification shall be applied retrospectively.
	167. في تاريخ التطبيق الأولي: (أ) يجوز للجهة أن تعين الالتزام المالي على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 46(أ). (ب) يجب على الجهة أن تلغي تعيينها السابق للالتزام المالي على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إذا كان مثل هذا التعيين قد تم إجراؤه عند الإثبات الأولي وفقاً للشرط الوارد الآن في الفقرة 46(أ) وكان مثل هذا التعيين لا يستوفي ذلك الشرط في تاريخ التطبيق الأولي. (ج) يجوز للجهة أن تلغي تعيينها السابق للالتزام المالي على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إذا كان مثل هذا التعيين قد تم إجراؤه عند الإثبات الأولي وفقاً للشرط الوارد الآن في الفقرة 46(أ) وكان مثل هذا التعيين يستوفي ذلك الشرط في تاريخ التطبيق الأولي. يجب إجراء مثل هذا التعيين والإلغاء على أساس الحقائق والظروف القائمة في تاريخ التطبيق الأولي. ويجب تطبيق ذلك التصنيف - بأثر رجعي.	167. At the date of initial application, an entity: (a) May designate a financial liability as measured at fair value through surplus or deficit in accordance with paragraph 46(a). (b) Shall revoke its previous designation of a financial liability as measured at fair value through surplus or deficit if such designation was made at initial recognition in accordance with the condition now in paragraph 46(a) and such designation does not satisfy that condition at the date of initial application. (c) May revoke its previous designation of a financial liability as measured at fair value through surplus or deficit if such designation was made at initial recognition in accordance with the condition now in paragraph 46(a) and such designation satisfies that condition at the date of initial application. Such a designation and revocation shall be made on the basis of the facts and circumstances that exist at the date of initial application. That classification shall be applied retrospectively.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	168. إذا كان من غير العملي (كما هو مُعرف في معيار المحاسبة للقطاع العام 3) للجهة أن تطبق طريقة الفائدة الفعلية - بأثر رجعي، فيجب على الجهة أن تعالج: (أ) القيمة العادلة للأصل المالي أو الالتزام المالي في نهاية كل فترة مقارنة معروضة على أنها إجمالي القيمة الدفترية لذلك الأصل المالي أو التكلفة المُستنفدة لذلك الالتزام المالي إذا قامت الجهة بإعادة عرض الفترات السابقة؛ و (ب) القيمة العادلة للأصل المالي أو الالتزام المالي في تاريخ التطبيق الأولي على أنها إجمالي القيمة الدفترية الجديدة لذلك الأصل المالي أو التكلفة المُستنفدة الجديدة لذلك الالتزام المالي في تاريخ التطبيق الأولي لهذا المعيار.	168. If it is impracticable (as defined in IPSAS 3) for an entity to apply retrospectively the effective interest method, the entity shall treat: (a) The fair value of the financial asset or the financial liability at the end of each comparative period presented as the gross carrying amount of that financial asset or the amortized cost of that financial liability if the entity restates prior periods; and (b) The fair value of the financial asset or the financial liability at the date of initial application as the new gross carrying amount of that financial asset or the new amortized cost of that financial liability at the date of initial application of this Standard.
	169. إذا قامت الجهة - سابقاً - بالمحاسبة بالتكلفة (وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29)، عن استثمار في أداة حقوق ملكية ليس لها سعر معلن في سوق نشطة لأداة مطابقة (أي مُدخل من المستوى 1) (أو عن أصل يُعد مشتقة، مرتبط بمثل أداة حقوق الملكية تلك، ويجب أن تتم تسويته بتسليمها)، فيجب عليها أن تقيس تلك الأداة بالقيمة العادلة في تاريخ التطبيق الأولي. ويجب إثبات أي فرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة العادلة ضمن الرصيد الافتتاحي للفائض أو العجز المتراكم (أو ضمن مكون آخر لصافي الأصول/حقوق الملكية، بحسب ما هو مناسب) لفترة القوائم المالية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي.	169. If an entity previously accounted at cost (in accordance with IPSAS 29), for an investment in an equity instrument that does not have a quoted price in an active market for an identical instrument (i.e., a Level 1 input) (or for a derivative asset that is linked to and must be settled by delivery of such an equity instrument) it shall measure that instrument at fair value at the date of initial application. Any difference between the previous carrying amount and the fair value shall be recognized in the opening accumulated surplus or deficit (or other component of net assets/equity, as appropriate) of the reporting period that includes the date of initial application.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيير المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	170. إذا قامت الجهة - سابقاً - بالمحاسبة بالتكلفة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29، عن التزام يُعد مشتقة، مرتبط بأداة حقوق ملكية ليس لها سعر معلن في سوق نشطة لأداة مطابقة (أي مُدخل من المستوى 1)، ويجب أن تتم تسويته بتسليمها، فيجب عليها أن تقيس ذلك الالتزام الذي يُعد مشتقة بالقيمة العادلة في تاريخ التطبيق الأولي. ويجب إثبات أي فرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة العادلة ضمن الرصيد الافتتاحي لصافي الأصول/حقوق الملكية لفترة القوائم المالية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي.	170. If an entity previously accounted for a derivative liability that is linked to, and must be settled by, delivery of an equity instrument that does not have a quoted price in an active market for an identical instrument (i.e., a Level 1 input) at cost in accordance with IPSAS 29, it shall measure that derivative liability at fair value at the date of initial application. Any difference between the previous carrying amount and the fair value shall be recognized in the opening net assets/equity of the reporting period that includes the date of initial application.
	171. في تاريخ التطبيق الأولي، يجب على الجهة أن تحدد ما إذا كانت المعالجة الواردة في الفقرة 108 ستُحدث أو تُضخم عدم تماثل محاسبي ضمن الفائض أو العجز، على أساس الحقائق والظروف القائمة في تاريخ التطبيق الأولي. ويجب تطبيق هذا المعيار - بأثر رجعي - على أساس ذلك التحديد.	171. At the date of initial application, an entity shall determine whether the treatment in paragraph 108 would create or enlarge an accounting mismatch in surplus or deficit on the basis of the facts and circumstances that exist at the date of initial application. This Standard shall be applied retrospectively on the basis of that determination.
	172. في تاريخ التطبيق الأولي، يُسمح للجهة بإجراء التعيين المذكور في الفقرة 6 للعقود القائمة بالفعل في ذلك التاريخ ولكن - فقط - إذا كانت الجهة تُعَيِّن جميع العقود المشابهة. ويجب إثبات التغير في صافي الأصول الناتج عن مثل هذه التعيينات في صافي الأصول/حقوق الملكية في تاريخ التطبيق الأولي.	172. At the date of initial application, an entity is permitted to make the designation in paragraph 6 for contracts that already exist on the date but only if it designates all similar contracts. The change in the net assets resulting from such designations shall be recognized in net assets/equity at the date of initial application.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	173. بالرغم من المتطلب الوارد في الفقرة 158، يجب على الجهة التي تتبنى متطلبات التصنيف والقياس الواردة في هذا المعيار (والتي تتضمن المتطلبات المتعلقة بقياس التكلفة المُستنفدة للأصول المالية والهبط في الفقرات 69-72 و73-93)، أن تقدم الإفصاحات المبينة في الفقرات 49-49س من معيار المحاسبة للقطاع العام 30 ولكن لا يلزمها أن تعيد عرض الفترات السابقة، ويجوز للجهة أن تعيد عرض الفترات السابقة إذا، وفقط إذا، كان ذلك ممكناً بدون استخدام الإدراك المتأخر. وإذا لم تقم الجهة بإعادة عرض الفترات السابقة، فيجب عليها أن تثبت أي فرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة الدفترية في بداية فترة القوائم المالية السنوية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي ضمن الرصيد الافتتاحي للفائض أو العجز المتراكم (أو ضمن مكون آخر لصافي الأصول/حقوق الملكية، بحسب ما هو مناسب) لفترة القوائم المالية السنوية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي. ومع ذلك، إذا قامت الجهة بإعادة عرض الفترات السابقة، فإن القوائم المالية المُعاد عرضها يجب أن تظهر جميع المتطلبات الواردة في هذا المعيار.	173. Despite the requirement in paragraph 158, an entity that adopts the classification and measurement requirements of this Standard (which include the requirements related to amortized cost measurement for financial assets and impairment in paragraphs 69–72 and paragraphs 73–93) shall provide the disclosures set out in paragraphs 49L–49O of IPSAS 30 but need not restate prior periods. The entity may restate prior periods if, and only if, it is possible without the use of hindsight. If an entity does not restate prior periods, the entity shall recognize any difference between the previous carrying amount and the carrying amount at the beginning of the annual reporting period that includes the date of initial application in the opening accumulated surplus or deficit (or other component of net assets/equity, as appropriate) of the annual reporting period that includes the date of initial application. However, if an entity restates prior periods, the restated financial statements must reflect all of the requirements in this Standard.
	174. إذا كانت الجهة تُعد تقارير مالية أولية، فلا يلزم الجهة أن تطبق المتطلبات الواردة في هذا المعيار على الفترات الأولية السابقة لتاريخ التطبيق الأولي إذا كان ذلك غير عملي (كما هو مُعرف في معيار المحاسبة للقطاع العام 3).	174. If an entity prepares interim financial reports, the entity need not apply the requirements in this Standard to interim periods prior to the date of initial application if it is impracticable (as defined in IPSAS 3).

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيير المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
Impairment	الهبوط	
175. An entity shall apply the impairment requirements in paragraphs 73–93 retrospectively in accordance with IPSAS 3 subject to paragraphs 173 and 176–178.	175. يجب على الجهة أن تطبق متطلبات الهبوط الواردة في الفقرات 73-93 - بأثر رجعي - وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3 مع مراعاة الفقرات 173 و176-178.	
176. At the date of initial application, an entity shall use reasonable and supportable information that is available without undue cost or effort to determine the credit risk at the date that a financial instrument was initially recognized (or for loan commitments and financial guarantee contracts at the date that the entity became a party to the irrevocable commitment in accordance with paragraph 78) and compare that to the credit risk at the date of initial application of this Standard.	176. في تاريخ التطبيق الأولي، يجب على الجهة أن تستخدم المعلومات المعقولة والمؤيدة، المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، لتحديد المخاطر الائتمانية في التاريخ الذي تم فيه إثبات أداة مالية - بشكل أولي (أو - فيما يخص ارتباطات القروض وعقود الضمان المالي - في التاريخ الذي أصبحت فيه الجهة طرفاً في ارتباط لا رجعه فيه وفقاً للفقرة 8) وأن تقارن ذلك مع المخاطر الائتمانية في تاريخ التطبيق الأولي لهذا المعيار.	
177. When determining whether there has been a significant increase in credit risk since initial recognition, an entity may apply: (a) The requirements in paragraphs 82 and AG186–AG188; and (b) The rebuttable presumption in paragraph 83 for contractual payments that are more than 30 days past due if an entity will apply the impairment requirements by identifying	177. عند تحديد ما إذا كانت هناك زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي، يجوز للجهة أن تطبق: (أ) المتطلبات الواردة في الفقرة 82 من هذا المعيار والفقرات 186-188 من إرشادات التطبيق؛ و	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيير المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	(ب) الافتراض الممكن دحضه الوارد في الفقرة 83 للدفعات التعاقدية التي تتجاوز موعد استحقاقها بما يزيد عن 30 يوماً، إذا كانت الجهة ستطبق متطلبات الهبوط من خلال تحديد الزيادات المهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي لتلك الأدوات المالية على أساس معلومات عن تجاوز موعد الاستحقاق.	significant increases in credit risk since initial recognition for those financial instruments on the basis of past due information.
	178. في تاريخ التطبيق الأولي، إذا كان تحديد ما إذا كانت هناك زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي سيتطلب تكلفة أو جهداً لا مبرر لهما، فيجب على الجهة أن تثبت مخصص خسارة بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في كل تاريخ قوائم مالية إلى أن يتم إلغاء إثبات تلك الأداة المالية (ما لم تكن تلك الأداة المالية ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ القوائم المالية، ففي هذه الحالة تنطبق الفقرة 177(أ)).	178. If, at the date of initial application, determining whether there has been a significant increase in credit risk since initial recognition would require undue cost or effort, an entity shall recognize a loss allowance at an amount equal to lifetime expected credit losses at each reporting date until that financial instrument is derecognized (unless that financial instrument is low credit risk at a reporting date, in which case paragraph 177(a) applies).
	أحكام انتقالية للمحاسبة عن التحوط	Transition for Hedge Accounting
	179. عندما تطبق الجهة هذا المعيار لأول مرة، يجوز لها أن تختار الاستمرار في تطبيق متطلبات المحاسبة عن التحوط الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 29، على أنها سياستها المحاسبية، بدلاً من المتطلبات الواردة في الفقرات 113-155 من هذا المعيار. ويجب على الجهة أن تطبق تلك السياسة على جميع	179. When an entity first applies this Standard, it may choose as its accounting policy to continue to apply the hedge accounting requirements of IPSAS 29 instead of the requirements in paragraphs 113–155 of this Standard. An entity shall apply that policy to all of its hedging relationships. An entity that chooses that policy shall also apply Appendix C of IPSAS 29.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيير المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
	علاقاتها التحوطية. ويجب على الجهة التي تختار تلك السياسة أن تطبق - أيضاً - الملحق ج لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29.	
180. Except as provided in paragraph 184, an entity shall apply the hedge accounting requirements of this Standard prospectively.	180. باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة 184، يجب على الجهة أن تطبق متطلبات المحاسبة عن التحوط الواردة في هذا المعيار - بأثر مستقبلي.	
181. To apply hedge accounting from the date of initial application of the hedge accounting requirements of this Standard, all qualifying criteria must be met as at that date.	181. لتطبيق المحاسبة عن التحوط من تاريخ التطبيق الأولي لمتطلبات هذا المعيار للمحاسبة عن التحوط، يجب أن يتم استيفاء جميع ضوابط التأهل كما في ذلك التاريخ.	
182. Hedging relationships that qualified for hedge accounting in accordance with IPSAS 29 that also qualify for hedge accounting in accordance with the criteria of this Standard (see paragraph 129), after taking into account any rebalancing of the hedging relationship on transition (see paragraph 183(b)), shall be regarded as continuing hedging relationships.	182. علاقات التحوط التي تأهلت للمحاسبة عن التحوط وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29 والتي تتأهل - أيضاً - للمحاسبة عن التحوط وفقاً لضوابط هذا المعيار (انظر الفقرة 129)، بعد الأخذ في الحسبان أي إعادة توازن لعلاقة التحوط عند الانتقال إلى تطبيق هذا المعيار (انظر الفقرة 183(ب))، يجب اعتبار أنها علاقات تحوط مستمرة.	
183. On initial application of the hedge accounting requirements of this Standard, an entity:	183. عند التطبيق الأولي لمتطلبات المحاسبة عن التحوط الواردة في هذا المعيار:	

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	(أ) يجوز للجهة أن تبدأ في تطبيق تلك المتطلبات من النقطة الزمنية نفسها التي توقفت فيها عن تطبيق متطلبات المحاسبة عن التحوط الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 29؛ و (ب) يجب على الجهة أن تعتبر نسبة التحوط وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29 هي نقطة البدء لإعادة توازن نسبة التحوط لعلاقة تحوط مستمرة، إذا كان منطبقاً. ويجب إثبات أي مكسب أو خسارة من إعادة التوازن هذا ضمن الفائض أو العجز.	(a) May start to apply those requirements from the same point in time as it ceases to apply the hedge accounting requirements of IPSAS 29; and (b) Shall consider the hedge ratio in accordance with IPSAS 29 as the starting point for rebalancing the hedge ratio of a continuing hedging relationship, if applicable. Any gain or loss from such a rebalancing shall be recognized in surplus or deficit.
	184. استثناء من التطبيق بأثر مستقبلي لمتطلبات المحاسبة عن التحوط الواردة في هذا المعيار: (أ) يجب على الجهة أن تطبق المحاسبة عن القيمة الزمنية للخيارات وفقاً للفقرة 144 - بأثر رجعي - إذا، وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29، كان قد تم تعيين التغير فقط في القيمة الحقيقية للخيار على أنه أداة تحوط ضمن علاقة تحوط. وينطبق هذا التطبيق - بأثر رجعي - فقط على علاقات التحوط تلك التي كانت قائمة في بداية أبكر فترة مقارنة أو التي تم تعيينها بعد ذلك. (ب) يجوز للجهة أن تطبق المحاسبة عن العنصر الآجل في العقود الآجلة وفقاً للفقرة 145 - بأثر رجعي - إذا، وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 29، كان قد تم تعيين التغير فقط في العنصر الفوري من العقد الآجل على أنه أداة تحوط ضمن علاقة تحوط. وينطبق هذا التطبيق - بأثر رجعي - فقط على علاقات التحوط	184. As an exception to prospective application of the hedge accounting requirements of this Standard, an entity: (a) Shall apply the accounting for the time value of options in accordance with paragraph 144 retrospectively if, in accordance with IPSAS 29, only the change in an option's intrinsic value was designated as a hedging instrument in a hedging relationship. This retrospective application applies only to those hedging relationships that existed at the beginning of the earliest comparative period or were designated thereafter. (b) May apply the accounting for the forward element of forward contracts in accordance with paragraph 145 retrospectively if, in accordance with IPSAS 29, only the change in the spot element of a forward contract was designated as a hedging instrument in a hedging relationship. This retrospective application applies only to those hedging relationships that existed at the beginning of the earliest comparative period or were

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	تلك التي كانت قائمة في بداية أكر فترة مقارنة أو التي تم تعيينها بعد ذلك. بالإضافة إلى ذلك، فإذا اختارت الجهة تطبيق هذه المحاسبة - بأثر رجعي، فيجب أن يتم تطبيقها على جميع علاقات التحوط التي تتأهل لهذا الاختيار (أي أنه عند الانتقال إلى تطبيق هذا المعيار لا يُتاح هذا الاختيار على أساس كل علاقة تحوط على حدة). ويجوز تطبيق المحاسبة عن الفروق المبنية على أساس أسعار العملات الأجنبية (انظر الفقرة 145) بأثر رجعي، على علاقات التحوط تلك التي كانت قائمة في بداية أسبق فترة مقارنة أو التي تم تعيينها بعد ذلك. (ج) يجب على الجهة أن تطبق - بأثر رجعي - المتطلب الوارد في الفقرة 135 بأنه لا يوجد انقضاء أو إنهاء لأداة التحوط إذا: (1) وافق طرفاً أداة التحوط، نتيجةً للأنظمة أو اللوائح، أو لاستحداث أنظمة أو لوائح، على أن يحل طرف مقاصة مقابل، واحد أو أكثر، محل الطرف الأصلي المقابل لهما ليصبح هو الطرف المقابل الجديد لكل طرف من الطرفين؛ و (2) كانت التغيرات الأخرى، إن وجدت، في أداة التحوط تقتصر على تلك التي تُعد ضرورية لتنفيذ مثل هذا الإحلال للطرف المقابل. (د) يجب على الجهة أن تطبق المتطلبات الواردة في الفقرات 155أ - 155ل بأثر رجعي. وينطبق هذا التطبيق بأثر رجعي فقط على علاقات التحوط التي كانت قائمة في بداية فترة القوائم المالية التي تطبق فيها الجهة لأول مرة تلك المتطلبات أو على علاقات التحوط التي تم تعيينها بعد ذلك، وعلى المبلغ	designated thereafter. In addition, if an entity elects retrospective application of this accounting, it shall be applied to all hedging relationships that qualify for this election (i.e., on transition this election is not available on a hedging-relationship-by-hedging-relationship basis). The accounting for foreign currency basis spreads (see paragraph 145) may be applied retrospectively for those hedging relationships that existed at the beginning of the earliest comparative period or were designated thereafter. (c) Shall apply retrospectively the requirement of paragraph 135 that there is not an expiration or termination of the hedging instrument if: (i) As a consequence of laws or regulations, or the introduction of laws or regulations, the parties to the hedging instrument agree that one or more clearing counterparties replace their original counterparty to become the new counterparty to each of the parties; and (ii) Other changes, if any, to the hedging instrument are limited to those that are necessary to effect such a replacement of the counterparty. (d) Shall apply the requirements in paragraphs 155A-155L retrospectively. This retrospective application applies only to those hedging relationships that existed at the beginning of the reporting period in which an entity first applies those requirements or were designated thereafter, and to the amount accumulated in the cash flow hedge reserve that existed at the beginning of the reporting period in which an entity first applies those requirements.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	المتراكم في احتياطي تحوط التدفقات النقدية الذي كان قائماً في بداية فترة القوائم المالية التي تطبق فيها الجهة لأول مرة تلك المتطلبات.	
	أحكام انتقالية لخصائص السداد المبكر ذات التعويض السالب	Transition for Prepayment Features with Negative Compensation
	185. يجب علي الجهة أن تطبق وثيقة <i>الحصص طويلة الأجل في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة (تعديلات علي معيار المحاسبة للقطاع العام 36)</i> ووثيقة <i>خصائص السداد المبكر ذات التعويض السالب (تعديلات علي معيار المحاسبة للقطاع العام 41)</i> - بأثر رجعي - وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3، باستثناء ما هو محدد في الفقرات 186-190.	185. An entity shall apply <i>Long-term Interests in Associates and Joint Ventures (Amendments to IPSAS 36)</i> and <i>Prepayment Features with Negative Compensation (Amendments to IPSAS 41)</i> retrospectively in accordance with IPSAS 3, except as specified in paragraphs 186–190.
	186. يجب علي الجهة، التي تطبق هذه التعديلات لأول مرة في الوقت نفسه الذي تطبق فيه هذا المعيار لأول مرة، أن تطبق الفقرات 157-183 بدلاً من الفقرات 187-190.	186. An entity that first applies these amendments at the same time it first applies this Standard shall apply paragraphs 157–183 instead of paragraphs 187–190.
	187. يجب علي الجهة، التي تطبق هذه التعديلات لأول مرة بعد أن تطبق هذا المعيار لأول مرة، أن تطبق الفقرات 188-190. يجب علي هذه الجهة - أيضاً - أن تُطبق الأحكام الانتقالية الأخرى في هذا المعيار الضرورية لتطبيق هذه التعديلات. ولهذا الغرض، فإن الإشارات إلى تاريخ التطبيق الأولي يجب أن تُقرأ علي أنها تشير	187. An entity that first applies these amendments after it first applies this Standard shall apply paragraphs 188–190. The entity shall also apply the other transition requirements in this Standard necessary for applying these amendments. For that purpose, references to the date of initial application shall be read as referring to the beginning

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	إلى بداية فترة القوائم المالية التي تُطبق فيها الجهة هذه التعديلات لأول مرة (تاريخ التطبيق الأولي لهذه التعديلات).	of the reporting period in which an entity first applies these amendments (date of initial application of these amendments).
	188. فيما يتعلق بتعيين أصل مالي أو التزام مالي على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز: (أ) يجب على الجهة أن تلغي تعيينها السابق للأصل المالي على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إذا كان ذلك التعيين قد تم إجراؤه - سابقاً - وفقاً للشرط الوارد في الفقرة 44 ولكن ذلك الشرط لم يُعدّ مستوفى نتيجة لتطبيق هذه التعديلات؛ و (ب) يجوز للجهة أن تُعيّن الأصل المالي على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إذا لم يكن ذلك التعيين قد استوفى - سابقاً - الشرط الوارد في الفقرة 44 ولكن ذلك الشرط أصبح مُستوفى الآن نتيجة لتطبيق هذه التعديلات؛ و (ج) يجب على الجهة أن تلغي تعيينها السابق للالتزام المالي على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إذا كان ذلك التعيين قد تم إجراؤه - سابقاً - وفقاً للشرط الوارد في الفقرة 46(أ) ولكن ذلك الشرط لم يُعدّ مُستوفى نتيجة لتطبيق هذه التعديلات؛ و	188. With regard to designating a financial asset or financial liability as measured at fair value through surplus or deficit, an entity: (a) Shall revoke its previous designation of a financial asset as measured at fair value through surplus or deficit if that designation was previously made in accordance with the condition in paragraph 44 but that condition is no longer satisfied as a result of the application of these amendments; (b) May designate a financial asset as measured at fair value through surplus or deficit if that designation would not have previously satisfied the condition in paragraph 44 but that condition is now satisfied as a result of the application of these amendments; (c) Shall revoke its previous designation of a financial liability as measured at fair value through surplus or deficit if that designation was previously made in accordance with the condition in paragraph 46(a) but that condition is no longer satisfied as a result of the application of these amendments; and (d) May designate a financial liability as measured at fair value through surplus or deficit if that designation would not have previously satisfied the condition in paragraph 46(a) but that condition is now satisfied as a result of the application of these amendments.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	(د) يجوز للجهة أن تُعيّن الالتزام المالي على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إذا لم يكن ذلك التعيين قد استوفى - سابقاً - الشرط الوارد في الفقرة 46(أ) ولكن ذلك الشرط أصبح مُستوفى الآن نتيجة لتطبيق هذه التعديلات. يجب إجراء مثل هذا التعيين والإلغاء على أساس الحقائق والظروف القائمة في تاريخ التطبيق الأولي لهذه التعديلات. ويجب تطبيق ذلك التصنيف - بأثر رجعي.	Such a designation and revocation shall be made on the basis of the facts and circumstances that exist at the date of initial application of these amendments. That classification shall be applied retrospectively.
	189. الجهة ليست مُطالبَة بإعادة عرض الفترات السابقة لتعكس تطبيق هذه التعديلات. ويجوز للجهة أن تعيد عرض الفترات السابقة إذا، وفقط إذا، كان ذلك ممكناً بدون استخدام الإدراك المتأخر وكانت القوائم المالية المُعاد عرضها تُعكس جميع المتطلبات الواردة في هذا المعيار. وإذا لم تقم الجهة بإعادة عرض الفترات السابقة، فيجب عليها أن تثبت أي فرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة الدفترية في بداية فترة القوائم المالية السنوية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي لهذه التعديلات ضمن الرصيد الافتتاحي للفائض أو العجز المتراكم (أو ضمن مكون آخر لصافي الأصول/حقوق الملكية، بحسب ما هو مناسب) لفترة القوائم المالية السنوية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي لهذه التعديلات.	189. An entity is not required to restate prior periods to reflect the application of these amendments. The entity may restate prior periods if, and only if, it is possible without the use of hindsight and the restated financial statements reflect all the requirements in this Standard. If an entity does not restate prior periods, the entity shall recognize any difference between the previous carrying amount and the carrying amount at the beginning of the annual reporting period that includes the date of initial application of these amendments in the opening accumulated surplus or deficit (or other component of net assets/equity, as appropriate) of the annual reporting period that includes the date of initial application of these amendments.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	190. في فترة القوائم المالية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي لهذه التعديلات، يجب علي الجهة أن تُفصّل عن المعلومات التالية كما في تاريخ التطبيق الأولي ذاك لكل فئة من الأصول المالية والالتزامات المالية التي تأثرت بهذه التعديلات: (أ) فئة القياس السابقة والقيمة الدفترية المُحددة - مباشرة - قبل تطبيق هذه التعديلات؛ و (ب) فئة القياس الجديدة والقيمة الدفترية المُحددة بعد تطبيق هذه التعديلات؛ و (ج) القيمة الدفترية لأي أصول مالية والتزامات مالية في قائمة المركز المالي التي تم تعيينها - سابقاً - على أنها تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز ولكنها لم تعد معينة على هذا النحو؛ و (د) أسباب أي تعيين أو إلغاء تعيين لأصول المالية أو التزامات المالية علي أنها تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.	190. In the reporting period that includes the date of initial application of these amendments, the entity shall disclose the following information as at that date of initial application for each class of financial assets and financial liabilities that were affected by these amendments: (a) The previous measurement category and carrying amount determined immediately before applying these amendments; (b) The new measurement category and carrying amount determined after applying these amendments; (c) The carrying amount of any financial assets and financial liabilities in the statement of financial position that were previously designated as measured at fair value through surplus or deficit but are no longer so designated; and (d) The reasons for any designation or de-designation of financial assets or financial liabilities as measured at fair value through surplus or deficit.
	أحكام انتقالية لإحلال معدل الفائدة المرجعي - المرحلة 2	Transition for <i>Interest Rate Benchmark Reform—Phase 2</i>

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	191. يجب على الجهة أن تطبق تعديلات <i>إحلال معدل الفائدة المرجعي - المرحلة 2</i> بأثر رجعي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3، باستثناء ما هو محدد في الفقرات 192-194.	191. An entity shall apply <i>Interest Rate Benchmark Reform—Phase 2</i> amendments retrospectively in accordance with IPSAS 3, except as specified in paragraphs 192–194.
	192. يجب على الجهة أن تُعين علاقة التحوط الجديدة (على سبيل المثال، على النحو الموضح في الفقرة 155ص) بأثر مستقبلي فقط (أي، يُحظر على الجهة تعيين علاقة جديدة للمحاسبة عن التحوط في الفترات السابقة). ومع ذلك، يجب على الجهة إعادة تفعيل علاقة التحوط التي تم إيقافها إذا، وفقط إذا، أُستوفيا الشرطان الآتيان: (أ) إذا كانت الجهة قد أوقفت علاقة التحوط تلك بسبب التغييرات التي تطلبها إحلال معدل الفائدة المرجعي وحدها دون غيرها، ولم يكن سيُطلب منها إيقاف علاقة التحوط تلك فيما لو كانت هذه التعديلات قد طُبقت في ذلك الوقت؛ و (ب) إذا كانت علاقة التحوط تلك التي تم إيقافها تستوفي، في بداية فترة القوائم المالية التي تطبق فيها الجهة هذه التعديلات لأول مرة (تاريخ التطبيق الأولي لهذه التعديلات)، ضوابط التأهل للمحاسبة عن التحوط (بعد أخذ هذه التعديلات في الحسبان).	192. An entity shall designate a new hedging relationship (for example, as described in paragraph 155Z) only prospectively (i.e., an entity is prohibited from designating a new hedge accounting relationship in prior periods). However, an entity shall reinstate a discontinued hedging relationship if, and only if, these conditions are met: (a) The entity had discontinued that hedging relationship solely due to changes required by interest rate benchmark reform and the entity would not have been required to discontinue that hedging relationship if these amendments had been applied at that time; and (b) At the beginning of the reporting period in which an entity first applies these amendments (date of initial application of these amendments), that discontinued hedging relationship meets the qualifying criteria for hedge accounting (after taking into account these amendments).

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	193. إذا قامت الجهة، عند تطبيق الفقرة 192، بإعادة تفعيل علاقة تحوط تم إيقافها، فيجب على الجهة قراءة الإشارات الواردة في الفقرتين 155X و155Y إلى التاريخ الذي يتم فيه تعيين المعدل المرجعي البديل على أنه مكون مخاطر غير محدد تعاقدياً لأول مرة، على أنها تشير إلى تاريخ التطبيق الأولي لهذه التعديلات (أي إن الفترة البالغة 24 شهراً لذلك المعدل المرجعي البديل المعين على أنه مكون مخاطر غير محدد تعاقدياً تبدأ من تاريخ التطبيق الأولي لهذه التعديلات).	193. If, in applying paragraph 192, an entity reinstates a discontinued hedging relationship, the entity shall read references in paragraphs 155X and 155Y to the date the alternative benchmark rate is designated as a non-contractually specified risk component for the first time as referring to the date of initial application of these amendments (i.e., the 24-month period for that alternative benchmark rate designated as a non-contractually specified risk component begins from the date of initial application of these amendments).
	194. لا يُطلب من الجهة إعادة عرض الفترات السابقة لإظهار أثر تطبيق هذه التعديلات. ويجوز للجهة أن تعيد عرض الفترات السابقة إذا، وفقط إذا، كان ذلك ممكناً بدون استخدام الإدراك المتأخر. وإذا لم تقم الجهة بإعادة عرض الفترات السابقة، فيجب عليها أن تثبت أي فرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة الدفترية في بداية فترة القوائم المالية السنوية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي لهذه التعديلات ضمن الرصيد الافتتاحي لصافي الأصول/حقوق الملكية (أو مكون آخر لصافي الأصول/حقوق الملكية، بحسب ما هو مناسب) في فترة القوائم المالية السنوية التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي لهذه التعديلات.	194. An entity is not required to restate prior periods to reflect the application of these amendments. The entity may restate prior periods if, and only if, it is possible without the use of hindsight. If an entity does not restate prior periods, the entity shall recognize any difference between the previous carrying amount and the carrying amount at the beginning of the annual reporting period that includes the date of initial application of these amendments in the opening net assets/equity (or other component of net assets/equity, as appropriate) of the annual reporting period that includes the date of initial application of these amendments.
	أحكام انتقالية/تحسينات على معايير محاسبة للقطاع العام، 2021	Transition for <i>Improvements to IPSAS, 2021</i>

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	195. يجب على الجهة أن تطبق وثيقة تحسينات على معايير محاسبة للقطاع العام، 2021 على الالتزامات المالية التي يتم تعديلها أو مبادلتها في أو بعد بداية فترة القوائم المالية السنوية التي تطبق فيها الجهة التعديل لأول مرة.	195. An entity shall apply <i>Improvements to IPSAS, 2021</i> to financial liabilities that are modified or exchanged on or after the beginning of the annual reporting period in which the entity first applies the amendment.

5. ملحق (أ): إرشادات التطبيق

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	يُعد هذا الملحق جزء لا يتجزأ من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.	This Appendix is an integral part of IPSAS 41.
	النطاق	Scope
	1. تتطلب بعض العقود الدفع على أساس متغيرات مناخية أو جيولوجية أو متغيرات مادية أخرى. (يُشار في بعض الأحيان إلى المدفوعات التي تكون على أساس المتغيرات المناخية بلفظ "المشتقات المرتبطة بالطقس"). وإذا لم تكن تلك العقود واقعة ضمن نطاق عقود التأمين، فإنها تقع ضمن نطاق هذا المعيار.	AG1. Some contracts require a payment based on climatic, geological or other physical variables. (Those based on climatic variables are sometimes referred to as 'weather derivatives'.) If those contracts are not insurance contracts, they are within the scope of this Standard.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيير المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	2. لا يغير هذا المعيار من المتطلبات المتعلقة ببرامج منافع الموظفين التي تلتزم بمعيير المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة المتعلق بالمحاسبة والتقارير من قبل برامج منافع التقاعد واتفاقيات رسوم الامتياز التي تستند إلى حجم إيرادات المبيعات أو الخدمات التي تتم المحاسبة عنها بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 9 "الإيرادات من المعاملات التبادلية".	AG2. This Standard does not change the requirements relating to employee benefit plans that comply with the relevant international or national accounting standard on accounting and reporting by retirement benefit plans and royalty agreements based on the volume of sales or service revenues that are accounted for under IPSAS 9, Revenue from Exchange Transactions.
	3. في بعض الأحيان، تقوم الجهة بما تعتبره "استثماراً استراتيجياً" في أدوات حقوق ملكية مُصدرة من قبل جهة أخرى، بقصد إقامة علاقة تشغيلية طويلة الأجل مع الجهة التي يتم الاستثمار فيها، أو الحفاظ عليها. وتستخدم الجهة المستثمرة أو الجهة المشاركة في مشروع مشترك، معيار المحاسبة للقطاع العام 36 "الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة" لتحديد ما إذا كان يجب تطبيق طريقة حقوق الملكية للمحاسبة عن مثل هذا الاستثمار.	AG3. Sometimes, an entity makes what it views as a 'strategic investment' in equity instruments issued by another entity, with the management model of establishing or maintaining a long-term operating relationship with the entity in which the investment is made. The investor or joint venturer entity uses IPSAS 36, Investments in Associates and Joint Ventures to determine whether the equity method of accounting shall be applied to such an investment.
	4. ينطبق هذا المعيار على الأصول المالية والالتزامات المالية لجهات التأمين، بخلاف الحقوق والواجبات التي تستثنيها الفقرة 2 (هـ) نظراً لأنها تنشأ بموجب عقود تأمين. ورغم ذلك تطبق الجهة هذا المعيار على:	AG4. This Standard applies to the financial assets and financial liabilities of insurers, other than rights and obligations that paragraph 2(e) excludes because they arise from insurance contracts. An entity does however apply this Standard to:

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
(a) Financial guarantee contracts, except those where the issuer elects to treat such contracts as insurance contracts in accordance with IPSAS 28; and (b) Embedded derivatives included in insurance contracts. An entity may, but is not required to, apply this Standard to other insurance contracts that involve the transfer of financial risk.	(أ). عقود الضمان المالي، بخلاف تلك التي تم اختيارها من قبل جهة الإصدار لمعالجة هذه العقود كعقود تأمين وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 28؛ و (ب). الأدوات المشتقة المدمجة في عقود التأمين.	
AG5. Financial guarantee contracts may have various legal forms, such as a guarantee, some types of letter of credit, a credit default contract or an insurance contract. Their accounting treatment does not depend on their legal form. The following are examples of the appropriate treatment (see paragraph 2(e)): (a) Although a financial guarantee contract meets the definition of an insurance contract in IFRS 4 if the risk transferred is significant, the issuer applies this Standard. Nevertheless, an entity may elect, under certain circumstances, to treat financial guarantee contracts as insurance contracts of financial instruments using IPSAS 28 if the issuer has previously adopted an accounting policy that treated financial guarantee contracts as insurance contracts and has used accounting applicable to insurance contracts, the issuer may elect to apply either this Standard or the relevant international or national accounting standard on insurance contracts to such financial guarantee contracts. If this Standard applies, paragraph 57 requires the issuer to recognize a financial guarantee contract initially at fair value. If the financial guarantee contract was issued to an unrelated party in a stand-alone arm's length transaction, its fair value at inception is likely	5. قد تأخذ عقود الضمان المالي أشكالاً نظامية متنوعة، على سبيل المثال، ضمان أو بعض أنواع خطابات الاعتماد أو عقد تعثر في سداد ائتمان أو عقد تأمين. ولا تعتمد معالجتها المحاسبية على شكلها النظامي. وفيما يلي أمثلة للمعالجة المناسبة لها (انظر الفقرة 2 (هـ)): (أ). بالرغم من أن عقد الضمان مالي يستوفي تعريف عقد التأمين الوارد في المعيار الدولي للتقرير المالي 4، <i>عقود التأمين</i>، إذا كانت المخاطر المحولة ذات أهمية، فإنه على جهة الإصدار تطبيق هذا المعيار. ومع ذلك، يمكن أن تختار الجهة، تحت ظروف معينة، معالجة عقود ضمان مالي كعقود تأمين لأدوات مالية باستخدام معيار المحاسبة للقطاع العام 28 إذا طبقت جهة الإصدار من قبل سياسة محاسبية تعالج عقود ضمان مالي كعقود تأمين واستخدمت طريقة للمحاسبة التي تنطبق على عقود التأمين، يمكن لجهة الإصدار أن تختار إما تطبيق هذا المعيار أو معيار المحاسبة الدولي أو الوطني ذي الصلة الذي يتناول عقود التأمين على مثل هذه عقود الضمان المالي. إذا طبق هذا المعيار، فإن الفقرة 57 تتطلب أن تثبت جهة الإصدار عقد ضمان مالي أولاً بالقيمة	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
to equal the premium received, unless there is evidence to the contrary. Subsequently, unless the financial guarantee contract was designated at inception as at fair value through surplus or deficit or unless paragraphs 26–34 and AG32–AG38 apply (when a transfer of a financial asset does not qualify for derecognition or the continuing involvement approach applies), the issuer measures it at the higher of: (i) The amount determined in accordance with paragraphs 73–93; and (ii) The amount initially recognized less, when appropriate, the cumulative amortization recognized in accordance with the principles of IPSAS 9 (see paragraph 45(c)). (b) Some credit-related guarantees do not, as a precondition for payment, require that the holder is exposed to, and has incurred a loss on, the failure of the debtor to make payments on the guaranteed asset when due. An example of such a guarantee is one that requires payments in response to changes in a specified credit rating or credit index. Such guarantees are not financial guarantee contracts as defined in this Standard, and are not insurance contracts. Such guarantees are derivatives and the issuer applies this Standard to them.	العادلة. وإذا صدر عقد الضمان المالي لطرف غير ذي علاقة في معاملة مستقلة تُجرى على أساس التصرف الحر، فإنه من المحتمل أن قيمته العادلة عند إنشائه تساوي العلاوة المستلمة، ما لم يكن هناك دليل على عكس ذلك. وبالتالي ما لم يكن عقد الضمان المالي قد تم تعيينه عند إنشائه أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز أو ما لم تنطبق الفقرات 26-34، وفقرات إرشادات التطبيق 32-38 (عندما لا يتأهل تحويل أصل مالي لإلغاء الإثبات أو عندما لا ينطبق منهج الارتباط المستمر) فإن على جهة الإصدار قياسه بالأعلى من بين: (1) المبلغ الذي يتم تحديده وفقاً للفقرات 73-93؛ و (2) المبلغ الذي تم إثباته -بشكل أولي- مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الاستنفاد التراكمي الذي تم إثباته وفقاً لمبادئ معيار المحاسبة للقطاع العام 9 (انظر الفقرة 45 ج). (ب) لا تتطلب بعض الضمانات المتعلقة بالائتمان، كشرط مسبق للدفع، بأن يتعرض حاملها لفشل المدين في القيام بالمدفوعات المتعلقة بالأصل المضمون عند حلول أجل استحقاقه، وأن يكون قد تكبد خسارة من ذلك. ومثال على مثل هذا الضمان، هو ذلك الذي يتطلب مدفوعات في استجابة للتغيرات في تصنيف ائتماني محدد أو مؤشر ائتماني محدد، ومثل هذه الضمانات لا تعد عقود ضمان مالي كما هي معرفة في هذا المعيار ولا تعد عقود تأمين. وتعد مثل هذه الضمانات أدوات مشتقة وتطبق جهة الإصدار هذا المعيار عليها.	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	(ج) إذا كان عقد ضمان مالي قد تم إصداره يتعلق ببيع سلع، فإن جهة الإصدار تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 9 عند تحديد متى تقوم بإثبات الإيراد من الضمان ومن بيع السلع.	(c) If a financial guarantee contract was issued in connection with the sale of goods, the issuer applies IPSAS 9 in determining when it recognizes the revenue from the guarantee and from the sale of goods.
	6. يمكن أن تنشأ الحقوق والواجبات (الأصول والالتزامات) من معاملات الإيرادات غير التبادلية، على سبيل المثال، يمكن أن تتلقى الجهة نقداً من وكالة متعددة الأطراف لأداء نشاطات معينة. عندما يكون أداء تلك النشاطات خاضعاً لشروط، يتم إثبات الأصل والالتزام على نحو متزامن. وعندما يكون الأصل أصلًا ماليًا، يتم إثباته وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 23، ويقاس أولياً وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 23 وهذا المعيار. ويعتبر الالتزام الذي يتم إثباته أولياً نتيجة للشروط المفروضة على استخدام الأصل خارج نطاق هذا المعيار ويتم التعامل معه باستخدام معيار المحاسبة للقطاع العام 23. بعد الإثبات الأولي، إذا أشارت الظروف إلى أن إثبات التزام وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 23 لم يعد ملائماً، فإنه يتعين على الجهة إثبات الالتزام المالي وفقاً لهذا المعيار. ويتم إثبات وقياس الالتزامات الأخرى الناتجة عن معاملات الإيرادات غير التبادلية وفقاً لهذا المعيار إذا كانت تستوفي تعريف الالتزام المالي في معيار المحاسبة للقطاع العام 28.	AG6. Rights and obligations (assets and liabilities) may arise from non-exchange revenue transactions, for example, an entity may receive cash from a multilateral agency to perform certain activities. Where the performance of those activities is subject to conditions, an asset and a liability is recognized simultaneously. Where the asset is a financial asset, it is recognized in accordance with IPSAS 23, and initially measured in accordance with IPSAS 23 and this Standard. A liability that is initially recognized as a result of conditions imposed on the use of an asset is outside the scope of this Standard and is dealt with in IPSAS 23. After initial recognition, if circumstances indicate that recognition of a liability in accordance with IPSAS 23 is no longer appropriate, an entity considers whether a financial liability should be recognized in accordance with this Standard. Other liabilities that may arise from non-exchange revenue transactions are recognized and measured in accordance with this Standard if they meet the definition of a financial liability in IPSAS 28.
التعريفات	المشتقات	Definitions Derivatives

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG7. Typical examples of derivatives are futures and forward, swap and option contracts. A derivative usually has a notional amount, which is an amount of currency, a number of shares, a number of units of weight or volume or other units specified in the contract. However, a derivative instrument does not require the holder or writer to invest or receive the notional amount at the inception of the contract. Alternatively, a derivative could require a fixed payment or payment of an amount that can change (but not proportionally with a change in the underlying) as a result of some future event that is unrelated to a notional amount. For example, a contract may require a fixed payment of CU1,000 if the six-month interbank offered rate increases by 100 basis points. Such a contract is a derivative even though a notional amount is not specified.	7. من الأمثلة النموذجية على الأدوات المشتقة، العقود المستقبلية، والعقود الآجلة، وعقود الخيار وعقود المقايضات. ويكون للأداة المشتقة عادة مبلغ إسمي، وهو مبلغ من عملة، أو عدد من الأسهم، أو عدد وحدات وزن أو حجم أو وحدات أخرى محددة في العقد. وعلى كل حال، لا تتطلب الأداة المشتقة من الحامل أو المكتتب أن يستثمر أو يستلم مبلغاً اسمياً عند بداية العقد. وكخيار بديل، يمكن أن تتطلب الأداة المشتقة دفعة ثابتة أو دفع مبلغ يمكن أن يتغير (لكن ليس بشكل تناسبي مع التغير في محل العقد) نتيجة بعض الأحداث المستقبلية غير المرتبطة بالقيمة الإسمية. على سبيل المثال، قد يتطلب عقد دفعة ثابتة 1,000 ريال سعودي إذا زاد معدل الفائدة للتعامل بين البنوك المحلية في ستة أشهر بمقدار 100 نقطة أساس. ويعتبر مثل هذا العقد أداة مشتقة رغم أن القيمة إسمية غير محددة.	
AG8. The definition of a derivative in this Standard includes contracts that are settled gross by delivery of the underlying item (e.g., a forward contract to purchase a fixed rate debt instrument). An entity may have a contract to buy or sell a non-financial item that can be settled net in cash or another financial instrument or by exchanging financial instruments (e.g., a contract to buy or sell a commodity at a fixed price at a future date). Such a contract is within the scope of this Standard unless it was entered into and continues to be held for the purpose of delivery of a non-financial item in accordance with the entity's expected purchase, sale or usage requirements. However, this Standard applies to such contracts for an entity's expected purchase, sale or	8. يشمل تعريف المشتقة في هذا المعيار العقود التي يتم تسويتها على أساس إجمالي عن طريق تسليم البند محل العقد (مثل عقد آجل لشراء أداة دين ذات معدل ثابت). ويمكن أن يكون لدى الجهة عقد لشراء أو بيع بند غير مالي يمكن تسويته بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو من خلال مبادلة أدوات مالية (مثل عقد شراء أو بيع سلعة بسعر ثابت في تاريخ مستقبلي). ويكون مثل هذا العقد ضمن نطاق هذا المعيار إلا إذا كان قد تم إبرامه ولا يزال محتفظاً به لغرض تسليم البند	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
usage requirements if the entity makes a designation in accordance with paragraph 6 (see paragraphs 5–8).	غير المالي وفقاً لمتطلبات الشراء أو البيع أو الاستخدام المتوقعة الخاصة بالجهة. على الرغم من أن هذا المعيار يُطبق على مثل تلك العقود لمتطلبات الشراء أو البيع أو الاستخدام المتوقعة الخاصة بالجهة إذا قامت الجهة بالتعيين وفقاً للفقرة 6 (انظر الفقرات 5-8).	
AG9. One of the defining characteristics of a derivative is that it has an initial net investment that is smaller than would be required for other types of contracts that would be expected to have a similar response to changes in market factors. An option contract meets that definition because the premium is less than the investment that would be required to obtain the underlying financial instrument to which the option is linked. A currency swap that requires an initial exchange of different currencies of equal fair values meets the definition because it has a zero initial net investment.	9. إحدى خصائص المشتقة هي أن لها صافي استثمار أولي أقل من ذلك المطلوب للأنواع الأخرى من العقود التي يتوقع أن يكون لها استجابة مماثلة للتغيرات في عوامل السوق. ويستوفي عقد الخيار ذلك التعريف لأن العلاوة أقل من الاستثمار المطلوب للحصول على الأداة المالية محل العقد التي يرتبط بها الخيار. وتستوفي مقايضة العملة، التي تقتضي تبادلًا أوليًا لعملات مختلفة ذات قيم عادلة متساوية، التعريف لأن لها صافي استثمار أولي يساوي الصفر.	
AG10. A regular way purchase or sale gives rise to a fixed price commitment between trade date and settlement date that meets the definition of a derivative. However, because of the short duration of the commitment it is not recognized as a derivative financial instrument. Instead, this Standard provides for special accounting for such regular way contracts (see paragraphs 11 and AG17–AG20).	10. ينشأ عن الشراء أو البيع بالطريقة العادية ارتباط ذو سعر ثابت بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية يستوفي تعريف الأداة المشتقة. ومع ذلك، ونظراً لقصر الفترة الزمنية للارتباط، فإنه لا يتم إثباته كأداة مالية مشتقة. بدلاً من ذلك، ينص هذا المعيار على المحاسبة بطريقة خاصة	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	عن مثل هذه العقود (انظر الفقرة 11، وفقرات إرشادات التطبيق 17 – 20).	
	11. يشير تعريف الأداة المشتقة إلى متغيرات غير مالية لا تخص طرفاً معيناً في العقد. وتتضمن هذه المتغيرات وجود مؤشر لخسائر الزلزال في منطقة معينة ومؤشر لدرجات الحرارة في مدينة معينة. وتشمل المتغيرات غير المالية التي تخص طرف معين في العقد حدوث أو عدم حدوث حريق يتلف أو يدمر أصلًا خاصًا بطرف معين في العقد. ويكون التغير في القيمة العادلة لأصل غير مالي خاصًا بالمالك إذا كانت القيمة العادلة لا تعكس فقط التغيرات في أسعار السوق لمثل تلك الأصول (المتغير المالي) بل تعكس أيضًا حالة الأصل غير المالي المحدد المحتفظ به (المتغير غير المالي). على سبيل المثال، إذا كان ضمان القيمة المتبقية لسيارة محددة يعرض الضامن لمخاطر التغيرات في الحالة المادية للسيارة، فإن التغير في تلك القيمة المتبقية يكون خاصًا بمالك السيارة.	AG11. The definition of a derivative refers to non-financial variables that are not specific to a party to the contract. These include an index of earthquake losses in a particular region and an index of temperatures in a particular city. Nonfinancial variables specific to a party to the contract include the occurrence or non-occurrence of a fire that damages or destroys an asset of a party to the contract. A change in the fair value of a non-financial asset is specific to the owner if the fair value reflects not only changes in market prices for such assets (a financial variable) but also the condition of the specific nonfinancial asset held (a non-financial variable). For example, if a guarantee of the residual value of a specific car exposes the guarantor to the risk of changes in the car's physical condition, the change in that residual value is specific to the owner of the car.
	الأصول المالية والالتزامات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة (التداول)	Financial Assets and Liabilities Held for Trading
	12. تعكس المتاجرة عمومًا الشراء والبيع النشط والمتكرر، وتستخدم الأدوات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة عمومًا بهدف توليد أرباح من التقلبات قصيرة الأجل في الأسعار أو هامش ربح المتعامل.	AG12. Trading generally reflects active and frequent buying and selling, and financial instruments held for trading generally are used with the objective of generating a profit from short-term fluctuations in price or dealer's margin.

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	13. تشمل الالتزامات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة: (أ). التزامات الأدوات المشتقة التي لا تتم المحاسبة عنها على أنها أدوات تحوط؛ و (ب). الواجبات بتسليم أصول مالية مقترضة من قبل بائع فوري (أي الجهة التي تبيع الأصول المالية التي اقترضتها لكن لم تمتلكها بعد)؛ و (ج). الالتزامات المالية التي يتم تكبدها بنية إعادة شرائها في الأجل القريب (مثل، أداة دين معلنة السعر يمكن أن تعيد جهة الإصدار شرائها مرة أخرى في الأجل القريب تبعاً للتغيرات في قيمتها العادلة)؛ و (د). الالتزامات المالية التي هي جزء من محفظة أدوات مالية محددة تتم إدارتها معاً والتي يوجد بشأنها دليل على نمط حديث لجني الأرباح قصيرة الأجل.	AG13. Financial liabilities held for trading include: (a) Derivative liabilities that are not accounted for as hedging instruments; (b) Obligations to deliver financial assets borrowed by a short seller (i.e., an entity that sells financial assets it has borrowed and does not yet own); (c) Financial liabilities that are incurred with a management model to repurchase them in the near term (e.g., a quoted debt instrument that the issuer may buy back in the near term depending on changes in its fair value); and (d) Financial liabilities that are part of a portfolio of identified financial instruments that are managed together and for which there is evidence of a recent pattern of short-term profit-taking.
	14. إن حقيقة استخدام الالتزام لتمويل أنشطة المتاجرة لا تجعل بحد ذاتها من ذلك الالتزام التزاماً محتفظ به لغرض المتاجرة.	AG14. The fact that a liability is used to fund trading activities does not in itself make that liability one that is held for trading.
	الإثبات وإلغاء الإثبات الإثبات الأولي	Recognition and Derecognition Initial Recognition

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG15. As a consequence of the principle in paragraph 10, an entity recognizes all of its contractual rights and obligations under derivatives in its statement of financial position as assets and liabilities, respectively, except for derivatives that prevent a transfer of financial assets from being accounted for as a sale (see paragraph AG35). If a transfer of a financial asset does not qualify for derecognition, the transferee does not recognize the transferred asset as its asset (see paragraph AG36).	15. نتيجة للمبدأ الوارد في الفقرة 10، تقوم الجهة بإثبات جميع حقوقها وواجباتها التعاقدية بموجب المشتقات في قائمة مركزها المالي على أنها أصول والتزامات، على التوالي، باستثناء المشتقات التي تحول دون المحاسبة عن تحويل الأصول المالية على أنه بيع (انظر الفقرة 35). وإذا كان تحويل الأصل المالي لا يتأهل للإلغاء للإثبات، فإن المحول إليه لا يقوم بإثبات الأصل المحول على أنه أصل له (انظر الفقرة 36 من إرشادات التطبيق).	
AG16. The following are examples of applying the principle in paragraph 10: (a) Unconditional receivables and payables are recognized as assets or liabilities when the entity becomes a party to the contract and, as a consequence, has a legal right to receive or a legal obligation to pay cash. (b) Assets to be acquired and liabilities to be incurred as a result of a firm commitment to purchase or sell goods or services are generally not recognized until at least one of the parties has performed under the agreement. For example, an entity that receives a firm order does not generally recognize an asset (and the entity that places the order does not recognize a liability) at the time of the commitment but, instead, delays recognition until the ordered goods or services have been shipped, delivered or rendered. If a firm commitment to buy or sell non-financial items is within the scope of this Standard in accordance with paragraphs 5–8, its net fair value is recognized as an asset or a liability on the commitment date (see paragraph AG92(c)). In addition, if a previously unrecognized firm	16. فيما يلي أمثلة على تطبيق المبدأ الوارد في الفقرة 10: (أ). يتم إثبات الذمم المدينة والذمم الدائنة، غير المشروطة، على أنها أصول والتزامات عندما تصبح الجهة طرفاً في عقد ونتيجة لذلك يكون لها حق نظامي في استلام نقد أو عليها واجب نظامي بدفع نقد. (ب). لا يتم عادة إثبات الأصول التي سيتم اقتناؤها أو الالتزامات التي سيتم تكبدها نتيجة لارتباط ملزم بشراء أو بيع سلع أو خدمات إلى حين قيام أحد الطرفين على الأقل بالتنفيذ بموجب الاتفاقية. فعلى سبيل المثال، الجهة التي تستلم طلبية ملزمة لا تقوم عادة بإثبات أصل (والجهة التي تتقدم بالطلبية لا تقوم بإثبات التزام) في وقت الارتباط ولكنها، بدلاً من ذلك، تؤجل الإثبات إلى حين شحن أو تسليم السلع المطلوبة أو تقديم الخدمات المطلوبة. وإذا كان الارتباط الملزم بشراء أو بيع بنود غير مالية يقع ضمن نطاق هذا المعيار وفقاً للفقرات 5-8، فإن صافي قيمته العادلة يتم إثباتها على أنها أصل أو التزام في تاريخ الارتباط	

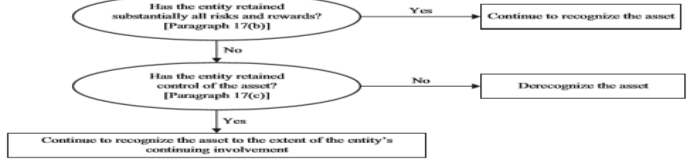
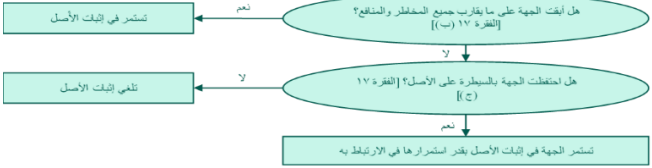
Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
commitment is designated as a hedged item in a fair value hedge, any change in the net fair value attributable to the hedged risk is recognized as an asset or a liability after the inception of the hedge (see paragraphs 137(b) and 138). (c) A forward contract that is within the scope of this Standard (see paragraph 2) is recognized as an asset or a liability on the commitment date, instead of on the date on which settlement takes place. When an entity becomes a party to a forward contract, the fair values of the right and obligation are often equal, so that the net fair value of the forward is zero. If the net fair value of the right and obligation is not zero, the contract is recognized as an asset or liability. (d) Option contracts that are within the scope of this Standard (see paragraph 2) are recognized as assets or liabilities when the holder or writer becomes a party to the contract. (e) Planned future transactions, no matter how likely, are not assets and liabilities because the entity has not become a party to a contract.	(انظر الفقرة 92 (ج) من إرشادات التطبيق). وإضافة لذلك، ففي حالة تعيين ارتباط ملزم، لم يكن قد تم إثباته سابقاً، على أنه بند مُتحوط له في تحوط للقيمة العادلة، فإن أي تغير في صافي القيمة العادلة يمكن عزوه إلى المخاطر المُتحوط منها يتم إثباته على أنه أصل أو التزام بعد بداية التحوط (انظر الفقرتين 137 (ب) و138). (ج). يتم إثبات العقد الآجل الذي يقع ضمن نطاق هذا المعيار (انظر الفقرة 2) على أنه أصل أو التزام في تاريخ الارتباط، وليس في التاريخ الذي تحدث فيه التسوية. وعندما تصبح الجهة طرفاً في عقد آجل، فإن القيم العادلة للحق والواجب تكون غالباً متساوية، بحيث يكون صافي القيمة العادلة للعقد الآجل صفراً. وإذا لم يكن صافي القيمة العادلة للحق والواجب صفراً، فإن العقد يتم إثباته على أنه أصل أو التزام. (د). يتم إثبات عقود الخيارات التي تقع ضمن نطاق هذا المعيار (انظر الفقرة 2) على أنها أصول أو التزامات عندما يصبح حاملها أو كاتبها طرفاً في العقد. (هـ). لا تُعد المعاملات المستقبلية المخطط لها، بغض النظر عن مدى احتمال حدوثها، أصولاً والتزامات لأن الجهة لم تصبح طرفاً في عقد.	
Regular Way Purchase or Sale of Financial Assets	شراء أو بيع الأصول المالية بالطريقة العادية	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG17. A regular way purchase or sale of financial assets is recognized using either trade date accounting or settlement date accounting as described in paragraphs AG19 and AG20. An entity shall apply the same method consistently for all purchases and sales of financial assets that are classified in the same way in accordance with this Standard. For this purpose assets that are mandatorily measured at fair value through surplus or deficit form a separate classification from assets designated as measured at fair value through surplus or deficit. In addition, investments in equity instruments accounted for using the option provided in paragraph 106 form a separate classification.	17. يتم إثبات شراء أو بيع الأصول المالية بالطريقة العادية إمّا باستخدام المحاسبة على أساس تاريخ المتاجرة أو المحاسبة على أساس تاريخ التسوية كما هو موضح في الفقرتين 19 و20 من إرشادات التطبيق. ويجب على الجهة تطبيق الطريقة نفسها -بشكل ثابت- على جميع مشتريات ومبيعات الأصول المالية التي يتم تصنيفها بالطريقة نفسها وفقاً لهذا المعيار. ولهذا الغرض، فإن الأصول التي تُقاس بشكل إلزامي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز تشكّل تصنيفاً منفصلاً عن الأصول التي تم تعيينها على أنها تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز. وإضافة لذلك، فإن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي تتم المحاسبة عنها باستخدام الخيار المقدم في الفقرة 106 تشكل تصنيفاً منفصلاً.	
AG18. A contract that requires or permits net settlement of the change in the value of the contract is not a regular way contract. Instead, such a contract is accounted for as a derivative in the period between the trade date and the settlement date.	18. العقد الذي يتطلب أو يسمح بالتسوية الصافية للتغير في قيمة العقد لا يعد عقداً مبرماً بالطريقة العادية. وبدلاً من ذلك، فإن مثل هذا العقد تتم المحاسبة عنه على أنه مشتقة في الفترة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية.	
AG19. The trade date is the date that an entity commits itself to purchase or sell an asset. Trade date accounting refers to (a) the recognition of an asset to be received and the liability to pay for it on the trade date, and (b) derecognition of an asset that is sold, recognition of any gain or loss on disposal and the recognition of a receivable from the buyer for payment on the trade date.	19. تاريخ المتاجرة هو التاريخ الذي تلزم فيه الجهة نفسها بشراء أو بيع أصل. وتشير المحاسبة على أساس تاريخ المتاجرة إلى (أ) إثبات أصل سيتم استلامه والالتزام بدفع مقابله في تاريخ المتاجرة و(ب) إلغاء إثبات الأصل الذي يتم بيعه، وإثبات أي مكسب أو خسارة من الاستبعاد وإثبات	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	ذمة مدينة على المشتري عن المقابل في تاريخ المتاجرة. وعموماً، لا يبدأ استحقاق الفائدة على الأصل والالتزام المقابل له حتى تاريخ التسوية الذي تنتقل فيه الملكية.	Generally, interest does not start to accrue on the asset and corresponding liability until the settlement date when title passes.
	20. تاريخ التسوية هو التاريخ الذي تقوم فيه الجهة بتسليم الأصل أو استلامه. وتشير المحاسبة على أساس تاريخ التسوية إلى (أ) إثبات أصل في يوم استلامه من قبل الجهة، و(ب) إلغاء إثبات أصل وإثبات أي مكسب أو خسارة من الاستبعاد في اليوم الذي تقوم فيه الجهة بتسليمه. وعند تطبيق المحاسبة على أساس تاريخ التسوية، فإن الجهة تحاسب عن أي تغير في القيمة العادلة للأصل الذي سيتم استلامه خلال الفترة ما بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية بالطريقة نفسها التي تحاسب بها عن الأصل الذي يتم اقتناؤه. وبعبارة أخرى، فإن التغير في القيمة لا يتم إثباته للأصول التي تُقاس بالتكلفة المُستنفدة؛ بل يتم إثباته ضمن الفائض أو العجز للأصول المصنفة على أنها أصول مالية تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز؛ ويتم إثباته ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية للأصول المالية المقيسة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41 وللإستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي تتم المحاسبة عنها وفقاً للفقرة 106.	AG20. The settlement date is the date that an asset is delivered to or by an entity. Settlement date accounting refers to (a) the recognition of an asset on the day it is received by the entity, and (b) the derecognition of an asset and recognition of any gain or loss on disposal on the day that it is delivered by the entity. When settlement date accounting is applied an entity accounts for any change in the fair value of the asset to be received during the period between the trade date and the settlement date in the same way as it accounts for the acquired asset. In other words, the change in value is not recognized for assets measured at amortized cost; it is recognized in surplus or deficit for assets classified as financial assets measured at fair value through surplus or deficit; and it is recognized in net assets/equity for financial assets measured at fair value through net assets/equity in accordance with paragraph 41 and for investments in equity instruments accounted for in accordance with paragraph 106.
	إلغاء إثبات الأصول المالية	Derecognition of Financial Assets

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	21. فيما يلي مخطط يوضح تقويم ما إذا كان سيتم إلغاء إثبات أصل مالي أم لا، وبأي قدر يتم إلغاء إثباته.	AG21. The following flow chart illustrates the evaluation of whether and to what extent a financial asset is derecognized.
	رسم توضيحي للأدوات المالية	FINANCAIAL INSTRUMENTS CHART

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
		
Arrangements Under which an Entity Retains the Contractual Rights to Receive the Cash Flows of a Financial Asset, but Assumes a Contractual Obligation to Pay the Cash Flows to One or More Recipients (paragraph 15(b))	الترتيبات التي بموجبها تبقى الجهة على الحقوق التعاقدية في الحصول على التدفقات النقدية الناتجة من أصل مالي، ولكنها تتحمل واجباً تعاقدياً بدفع التدفقات النقدية إلى مستلم واحد أو أكثر (الفقرة 15 (ب))	
AG22. The situation described in paragraph 15(b) (when an entity retains the contractual rights to receive the cash flows of the financial asset, but assumes a contractual obligation to pay the cash flows to one or more recipients) occurs, for example, if the entity is a trust, and issues to investors beneficial interests in the underlying financial assets that it owns and provides servicing of those financial assets. In that case, the financial assets qualify for derecognition if the conditions in paragraphs 16 and 17 are met.	22. تحدث الحالة الواردة في الفقرة 15 (ب) (عندما تبقى الجهة على الحقوق التعاقدية في الحصول على التدفقات النقدية الناتجة من الأصل المالي، ولكنها تتحمل واجباً تعاقدياً بدفع التدفقات النقدية إلى مستلم واحد أو أكثر)، على سبيل المثال، إذا كانت الجهة صندوق أمانة استثماري وتصدر للمستثمرين حصص انتفاع في الأصول المالية الأساس التي تمتلكها وتوفر خدمة تلك الأصول المالية. ففي تلك الحالة، تتأهل الأصول المالية لإلغاء الإثبات في حالة استيفاء الشروط الواردة في الفقرتين 16 و17.	
AG23. In applying paragraph 16, the entity could be, for example, the originator of the financial asset, or it could be an economic entity that includes a controlled	23. عند تطبيق الفقرة 16، قد تكون الجهة، على سبيل المثال، هي مستحدث الأصل المالي، أو يمكن أن تكون جهة اقتصادية تتضمن جهة	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	مسيطر عليها تكون قد اقتنت الأصل المالي وتقوم بتمرير التدفقات النقدية إلى أطراف ثالثة مستثمرة غير ذات علاقة.	entity that has acquired the financial asset and passes on cash flows to unrelated third party investors.
	تقويم تحويل مخاطر ومنافع الملكية (الفقرة 17)	Evaluation of the Transfer of Risks and Rewards of Ownership (paragraph 17)
	24. من الأمثلة التي تكون فيها الجهة قد قامت بتحويل ما يقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية: (أ). البيع غير المشروط للأصل المالي؛ (ب). بيع أصل مالي مع خيار لإعادة شراء الأصل المالي بقيمته العادلة في وقت إعادة شرائه؛ (ج). بيع أصل مالي مع خيار بيع أو شراء غير مجزٍ إلى حد كبير (أي خيار يُعد حتى الآن غير مجزٍ إلى حد كبير ومن المستبعد أن يصبح مجزياً قبل انقضائه).	AG24. Examples of when an entity has transferred substantially all the risks and rewards of ownership are: (a) An unconditional sale of a financial asset; (b) A sale of a financial asset together with an option to repurchase the financial asset at its fair value at the time of repurchase; and (c) A sale of a financial asset together with a put or call option that is deeply out of the money (i.e., an option that is so far out of the money it is highly unlikely to go into the money before expiry).
	25. من الأمثلة التي تكون فيها الجهة قد أبقت على ما يقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية:	AG25. Examples of when an entity has retained substantially all the risks and rewards of ownership are:

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	(أ). معاملة البيع وإعادة الشراء التي يكون فيها سعر إعادة الشراء سعراً ثابتاً أو سعر البيع زائد عائداً للمقرض؛ (ب). اتفاقية إقراض أوراق مالية؛ (ج). بيع أصل مالي مع عقد لمقايضة إجمالي العائد، يحول التعرض لمخاطر السوق مرة أخرى إلى الجهة؛ (د). بيع أصل مالي مع خيار بيع أو شراء مجزئ إلى حد كبير (أي خيار يُعد حتى الآن مجزئاً ومن المستبعد أن يصبح غير مجزئ قبل انقضائه)؛ (هـ). بيع ذمة مدينة قصيرة الأجل، تضمن فيه الجهة تعويض المحول إليه عن الخسائر الائتمانية التي يحتمل حدوثها.	(a) A sale and repurchase transaction where the repurchase price is a fixed price or the sale price plus a lender's return; (b) A securities lending agreement; (c) A sale of a financial asset together with a total return swap that transfers the market risk exposure back to the entity; (d) A sale of a financial asset together with a deep in-the-money put or call option (i.e., an option that is so far in the money that it is highly unlikely to go out of the money before expiry); and (e) A sale of short-term receivables in which the entity guarantees to compensate the transferee for credit losses that are likely to occur.
	26. إذا قررت الجهة أنها نتيجة للتحويل، قد قامت بتحويل ما يقارب جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المحول، فإنها لا تقوم -مرة أخرى في فترة مستقبلية- بإثبات الأصل المحول، ما لم تقم بإعادة اقتناء الأصل المحول في معاملة جديدة.	AG26. If an entity determines that as a result of the transfer, it has transferred substantially all the risks and rewards of ownership of the transferred asset, it does not recognize the transferred asset again in a future period, unless it reacquires the transferred asset in a new transaction.
	تقويم تحويل السيطرة	Evaluation of the Transfer of Control

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG27. An entity has not retained control of a transferred asset if the transferee has the practical ability to sell the transferred asset. An entity has retained control of a transferred asset if the transferee does not have the practical ability to sell the transferred asset. A transferee has the practical ability to sell the transferred asset if it is traded in an active market because the transferee could repurchase the transferred asset in the market if it needs to return the asset to the entity. For example, a transferee may have the practical ability to sell a transferred asset if the transferred asset is subject to an option that allows the entity to repurchase it, but the transferee can readily obtain the transferred asset in the market if the option is exercised. A transferee does not have the practical ability to sell the transferred asset if the entity retains such an option and the transferee cannot readily obtain the transferred asset in the market if the entity exercises its option.	27. لا تكون الجهة قد أبقت على السيطرة على الأصل المحول إذا كان للمحول إليه القدرة العملية على بيع ذلك الأصل. وتكون الجهة قد أبقت على السيطرة على الأصل المحول إذا لم يكن للمحول إليه القدرة العملية على بيع ذلك الأصل. ويكون للمحول إليه القدرة العملية على بيع الأصل المحول إذا كان يتم المتاجرة فيه في سوق نشطة لأن المحول إليه يمكنه إعادة شراء الأصل المحول من السوق إذا كان يلزمه إعادة الأصل إلى الجهة. فعلى سبيل المثال، قد يكون للمحول إليه القدرة العملية على بيع الأصل المحول إذا كان الأصل المحول يخضع لخيار يسمح للجهة بإعادة شرائه، ولكن المحول إليه يستطيع بسهولة الحصول على الأصل المحول من السوق إذا تمت ممارسة الخيار. ولا يكون للمحول إليه القدرة العملية على بيع الأصل المحول إذا كانت الجهة تبقي على مثل ذلك الخيار ولا يستطيع المحول إليه الحصول بسهولة على الأصل المحول من السوق إذا مارست الجهة خيارها.	
AG28. The transferee has the practical ability to sell the transferred asset only if the transferee can sell the transferred asset in its entirety to an unrelated third party and is able to exercise that ability unilaterally and without imposing additional restrictions on the transfer. The critical question is what the transferee is able to do in practice, not what contractual rights the transferee has concerning what it can do with the transferred asset or what contractual prohibitions exist. In particular:	28. يكون للمحول إليه القدرة العملية على بيع الأصل المحول فقط إذا كان يستطيع بيع ذلك الأصل بأكمله إلى طرف ثالث غير ذي علاقة وكان قادراً على ممارسة تلك القدرة من طرف واحد ودون فرض قيود إضافية على التحويل. والأمر الحاسم في ذلك هو ما يكون المحول إليه قادراً على فعله في الواقع العملي، وليس ماهية الحقوق التعاقدية التي للمحول إليه فيما يتعلق بكيفية تصرفه في الأصل المحول أو ماهية المحظورات التعاقدية القائمة. وعلى وجه التحديد:	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
(a) A contractual right to dispose of the transferred asset has little practical effect if there is no market for the transferred asset, and (b) An ability to dispose of the transferred asset has little practical effect if it cannot be exercised freely. For that reason: (i) The transferee's ability to dispose of the transferred asset must be independent of the actions of others (i.e., it must be a unilateral ability), and (ii) The transferee must be able to dispose of the transferred asset without needing to attach restrictive conditions or "strings" to the transfer (e.g., conditions about how a loan asset is serviced or an option giving the transferee the right to repurchase the asset).	(أ). يكون للحق التعاقدي في استبعاد الأصل المحول أثر عملي ضئيل إذا لم تكن هناك سوق للأصل المحول. (ب). يكون للقدرة على استبعاد الأصل المحول أثر عملي ضئيل إذا لم يكن من الممكن ممارستها بحرية. ولذلك السبب فإن: (1) قدرة المحول إليه على استبعاد الأصل المحول يجب أن تكون مستقلة عن تصرفات الآخرين (أي يجب أن تكون قدرة من طرف واحد)، (2) المحول إليه يجب أن يكون قادراً على استبعاد الأصل المحول دون الحاجة إلى إلحاق شروط مقيدة أو "قيود" على التحويل (على سبيل المثال، شروط بشأن كيفية خدمة أصل قرض أو خيار يمنح المحول إليه الحق في إعادة شراء الأصل).	
AG29. That the transferee is unlikely to sell the transferred asset does not, of itself, mean that the transferor has retained control of the transferred asset. However, if a put option or guarantee constrains the transferee from selling the transferred asset, then the transferor has retained control of the transferred asset. For example, if a put option or guarantee is sufficiently valuable it constrains the transferee from selling the transferred asset because the transferee would, in practice, not sell the transferred asset to a third party without attaching a similar option or other restrictive conditions. Instead, the transferee would hold the transferred asset so as to obtain	29. إذا كان من غير المحتمل أن يقوم المحول إليه ببيع الأصل فإن ذلك، في حد ذاته، لا يعني أن المُحول قد أبقى على السيطرة على الأصل المحول. ولكن إذا كان خيار البيع أو الضمان يقيد المحول إليه في بيع الأصل المحول فعندئذٍ يكون المُحول قد أبقى على السيطرة على الأصل المحول. فعلى سبيل المثال، إذا كان خيار البيع أو الضمان بقيمة كافية، فإنه يقيد المحول إليه في بيع الأصل المحول لأن المحول إليه، في الواقع العملي، لن يبيع الأصل المحول إلى طرف ثالث دون إلحاق خيار مشابه أو شروط مقيدة أخرى. وبدلاً من ذلك، فإن المحول إليه سيحتفظ بالأصل المحول لكي يحصل على الدفعات بموجب الضمان أو	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	خيار البيع. وفي ظل هذه الأحوال، فإن المُحول يكون قد أبقى على السيطرة على الأصل المحول.	payments under the guarantee or put option. Under these circumstances the transferor has retained control of the transferred asset.
	التحويلات التي تتأهل لإلغاء الإثبات	Transfers that Qualify for Derecognition
	30. قد تبقي الجهة على الحق في الحصول على جزء من دفعات الفائدة على الأصول المحولة على سبيل التعويض عن خدمة تلك الأصول. وذلك الجزء من دفعات الفائدة الذي تتنازل عنه الجهة عند إنهاء أو تحويل عقد الخدمة يتم تخصيصه لأصل الخدمة أو التزام الخدمة. أما الجزء من دفعات الفائدة الذي لن تتنازل عنه الجهة فهو يُعد ذمة مدينة في متاجرة منفصلة بالفائدة فقط. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الجهة لن تتنازل عن أية فائدة عند إنهاء أو تحويل عقد الخدمة، فإن مجمل الفرق بين معدلات الفائدة يُعد ذمة مدينة في متاجرة منفصلة بالفائدة فقط. ولأغراض تطبيق الفقرة 24، فإن القيم العادلة لأصل الخدمة والذمة المدينة في المتاجرة المنفصلة بالفائدة يتم استخدامهما لتخصيص القيمة الدفترية للذمة المدينة بين الجزء من الأصل الذي يتم إلغاء إثباته والجزء الذي يستمر إثباته. وإذا لم تكن هناك أتعاب خدمة محددة أو لم يكن من المتوقع أن تعوض الأتعاب التي يتم استلامها الجهة بشكلٍ كافٍ عن أداء الخدمة، فيتم إثبات التزام مقابل واجب الخدمة بالقيمة العادلة.	AG30. An entity may retain the right to a part of the interest payments on transferred assets as compensation for servicing those assets. The part of the interest payments that the entity would give up upon termination or transfer of the servicing contract is allocated to the servicing asset or servicing liability. The part of the interest payments that the entity would not give up is an interest only strip receivable. For example, if the entity would not give up any interest upon termination or transfer of the servicing contract, the entire interest spread is an interest-only strip receivable. For the purposes of applying paragraph 24, the fair values of the servicing asset and interest-only strip receivable are used to allocate the carrying amount of the receivable between the part of the asset that is derecognized and the part that continues to be recognized. If there is no servicing fee specified or the fee to be received is not expected to compensate the entity adequately for performing the servicing, a liability for the servicing obligation is recognized at fair value.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	31. عند قياس القيم العادلة للجزء الذي سيستمر إثباته والجزء الذي يتم إلغاء إثباته لأغراض تطبيق الفقرة 24، تقوم الجهة بتطبيق متطلبات قياس القيمة العادلة الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 46، <i>القياس</i> بالإضافة إلى الفقرة 25.	AG31. When measuring the fair values of the part that continues to be recognized and the part that is derecognized for the purposes of applying paragraph 24, an entity applies the fair value measurement requirements in IPSAS 46, <i>Measurement</i> in addition to paragraph 25.
	التحويلات التي لا تتأهل للإلغاء الإثبات	Transfers that do not Qualify for Derecognition
	32. فيما يلي تطبيق للمبدأ المبين في الفقرة 26. إذا كان الضمان المقدم من الجهة مقابل خسائر التعثر في السداد من الأصل المحول يمنع إلغاء إثبات أصل محول لأن الجهة قد أبقت على ما يقارب جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المحول، فإن الأصل المحول يستمر إثباته بأكمله ويتم إثبات العوض المستلم على أنه التزام.	AG32. The following is an application of the principle outlined in paragraph 26. If a guarantee provided by the entity for default losses on the transferred asset prevents a transferred asset from being derecognized because the entity has retained substantially all the risks and rewards of ownership of the transferred asset, the transferred asset continues to be recognized in its entirety and the consideration received is recognized as a liability.
	بيع تدفقات مستقبلية ناشئة عن حق سيادي	Sale of Future Flows Arising from a Sovereign Right
	33. في القطاع العام، مخططات التوريق قد تشمل بيع التدفقات النقدية المستقبلية الناشئة عن حق سيادي. مثل الحق في فرض الضرائب، التي لم يتم إثباتها مسبقاً كأصول. تثبت الجهة الإيراد الناشئ من مثل هذه المعاملات وفقاً للمعيار المرتبط بالإيراد (انظر إلى معيار المحاسبة للقطاع العام 9 ومعييار المحاسبة للقطاع العام 23). مثل	AG33. In the public sector, securitization schemes may involve a sale of future flows arising from a sovereign right, such as a right to taxation, that have not previously been recognized as assets. An entity recognizes the revenue arising from such transactions in accordance with the relevant revenue standard (see IPSAS 9 and IPSAS 23). Such transactions may give rise to

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيير المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	هذه المعاملات قد تزيد من الالتزامات المالية كما هو معرّف في معيار المحاسبة للقطاع العام 28. من الأمثلة على مثل هذه الالتزامات المالية قد تشمل لكنها ليست محصورة على الاقتراضات، الضمانات المالية، الالتزامات الناشئة من عقد الخدمة أو العقد الإداري، أو الذمم الدائنة المتعلقة بالنقد المحصّل نيابة عن الجهة المشترية. الالتزامات المالية ينبغي أن تُثبت عندما تصبح الجهة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة وفقاً للفقرة 10 وتصنيفها وفقاً لل فقرات 45 و46. الالتزامات المالية ينبغي أن تُثبت أولاً وفقاً للفقرة 57، وتقاس لاحقاً وفقاً لل فقرات 62 و63.	financial liabilities as defined in IPSAS 28. Examples of such financial liabilities may include but are not limited to borrowings, financial guarantees, liabilities arising from a servicing or administrative contract, or payables relating to cash collected on behalf of the purchasing entity. Financial liabilities shall be recognized when the entity becomes party to the contractual provisions of the instrument in accordance with paragraph 10 and classified in accordance with paragraphs 45 and 46. The financial liabilities shall be initially recognized in accordance with paragraph 57, and subsequently measured in accordance with paragraphs 62 and 63.
	الارتباط المستمر بالأصول المحولة	Continuing Involvement in Transferred Assets
	34. فيما يلي أمثلة على كيفية قياس الجهة للأصل المحول والالتزام المرتبط به بموجب الفقرة 27.	AG34. The following are examples of how an entity measures a transferred asset and the associated liability under paragraph 27.
	جميع الأصول	All Assets
	(أ) إذا كان الضمان المقدم من قبل الجهة للدفع مقابل خسائر التعثر في السداد من الأصل المحول يمنع إلغاء إثبات الأصل المحول بقدر الارتباط المستمر، فإن الأصل المحول يُقاس في تاريخ التحويل بالمبلغ الأقل من بين ما يلي (1) القيمة الدفترية للأصل أو (2) الحد الأقصى لمبلغ العوض	(a) If a guarantee provided by an entity to pay for default losses on a transferred asset prevents the transferred asset from being derecognized to the extent of the continuing involvement, the transferred asset at the date of the transfer is measured at the lower of (i) the carrying amount of the asset and (ii) the maximum amount of the consideration received in the transfer that the entity

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
could be required to repay ('the guarantee amount'). The associated liability is initially measured at the guarantee amount plus the fair value of the guarantee (which is normally the consideration received for the guarantee). Subsequently, the initial fair value of the guarantee is recognized in surplus or deficit on a time proportion basis (see IPSAS 9) and the carrying value of the asset is reduced by any loss allowance.	الذي يتم استلامه في عملية التحويل والذي ستكون الجهة مطالبة بسداده ("مبلغ الضمان"). ويتم قياس الالتزام المرتبط به -بشكل أولي- بمبلغ الضمان زائد القيمة العادلة للضمان (التي عادةً ما تكون العوض المستلم مقابل الضمان). ولاحقاً، يتم إثبات القيمة العادلة الأولية للضمان ضمن الفائض أو العجز عند (أو حال) الوفاء بالواجب (وفقاً لمبادئ معيار المحاسبة للقطاع العام 9) ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل بأي مخصص خسارة.	
Assets Measured at Amortized Cost	الأصول التي تُقاس بالتكلفة المُستنفدة	
(b) If a put option obligation written by an entity or call option right held by an entity prevents a transferred asset from being derecognized and the entity measures the transferred asset at amortized cost, the associated liability is measured at its cost (i.e., the consideration received) adjusted for the amortization of any difference between that cost and the gross carrying amount of the transferred asset at the expiration date of the option. For example, assume that the gross carrying amount of the asset on the date of the transfer is CU98 and that the consideration received is CU95. The gross carrying amount of the asset on the option exercise date will be CU100. The initial carrying amount of the associated liability is CU95 and the difference between CU95 and CU100 is recognized in surplus or deficit using the effective interest method. If the option is exercised, any difference between the carrying	(ب) إذا كان واجب خيار البيع الذي كتبه الجهة أو حق خيار الشراء الذي تحتفظ به الجهة يمنع إلغاء إثبات الأصل المحول وكانت الجهة تقيس الأصل المحول بالتكلفة المُستنفدة، فإن الالتزام المرتبط به يُقاس بتكلفته (أي العوض الذي يتم استلامه) معدلة تبعاً لاستنفاد أي فرق بين تلك التكلفة وإجمالي القيمة الدفترية للأصل المحول في تاريخ انقضاء الخيار. فعلى سبيل المثال، افترض أن إجمالي القيمة الدفترية للأصل في تاريخ التحويل هو 98 ريال وأن العوض الذي تم استلامه هو 95 ريال سعودي. وإجمالي القيمة الدفترية للأصل في تاريخ ممارسة الخيار سيكون 100 ريال سعودي. تكون القيمة الدفترية الأولية للالتزام المرتبط بالأصل 95 ريال سعودي ويتم إثبات الفرق بين 95 ريال سعودي و100 ريال سعودي ضمن الفائض أو العجز باستخدام طريقة الفائدة	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	الفعلية. وفي حالة ممارسة الخيار، فإن أي فرق بين القيمة الدفترية للالتزام المرتبط بالأصل وسعر الممارسة يتم إثباته ضمن الفائض أو العجز.	amount of the associated liability and the exercise price is recognized in surplus or deficit.
	الأصول التي تُقاس بالقيمة العادلة	Assets Measured at Fair Value
	(ج) إذا كان حق خيار الشراء الذي تبقي عليه الجهة يمنع إلغاء إثبات الأصل المحول وكانت الجهة تقيس الأصل المحول بالقيمة العادلة، فإن الأصل يستمر قياسه بقيمته العادلة. ويتم قياس الالتزام المرتبط به بـ (1) سعر ممارسة الخيار مطروحاً منه القيمة الزمنية للخيار إذا كان الخيار بسعر مجزٍ أو بسعر السوق، أو (2) القيمة العادلة للأصل المحول مطروحاً منها القيمة الزمنية للخيار إذا كان الخيار غير مجزٍ. ويضمن تعديل قياس الالتزام المرتبط بالأصل أن يكون صافي القيمة الدفترية للأصل والالتزام المرتبط به هو القيمة العادلة لحق خيار الشراء. فعلى سبيل المثال، إذا كانت القيمة العادلة للأصل الأساس هي 80 ريال سعودي وكان سعر ممارسة الخيار هو 95 ريال سعودي والقيمة الزمنية للخيار هي 5 ريالات، فإن القيمة الدفترية للالتزام المرتبط بالأصل تكون 75 ريال سعودي (80 ريال سعودي - 5 ريالات) والقيمة الدفترية للأصل المحول تكون 80 ريال سعودي (أي قيمته العادلة). (د) إذا كان خيار البيع الذي كتبه الجهة يمنع إلغاء إثبات الأصل المحول وكانت الجهة تقيس الأصل المحول بالقيمة العادلة، فإن الالتزام المرتبط به يُقاس بسعر ممارسة الخيار زائد القيمة الزمنية للخيار. ويقتصر قياس	(c) If a call option right retained by an entity prevents a transferred asset from being derecognized and the entity measures the transferred asset at fair value, the asset continues to be measured at its fair value. The associated liability is measured at (i) the option exercise price less the time value of the option if the option is in or at the money, or (ii) the fair value of the transferred asset less the time value of the option if the option is out of the money. The adjustment to the measurement of the associated liability ensures that the net carrying amount of the asset and the associated liability is the fair value of the call option right. For example, if the fair value of the underlying asset is CU80, the option exercise price is CU95 and the time value of the option is CU5, the carrying amount of the associated liability is CU75 (CU80 – CU5) and the carrying amount of the transferred asset is CU80 (i.e., its fair value). (d) If a put option written by an entity prevents a transferred asset from being derecognized and the entity measures the transferred asset at fair value, the associated liability is measured at the option exercise price plus the time value of the option. The measurement of the asset at fair value is limited to the lower of the fair value and the option exercise price because the entity has no right to increases in the fair value of the transferred asset above the exercise price

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
of the option. This ensures that the net carrying amount of the asset and the associated liability is the fair value of the put option obligation. For example, if the fair value of the underlying asset is CU120, the option exercise price is CU100 and the time value of the option is CU5, the carrying amount of the associated liability is CU105 (CU100 + CU5) and the carrying amount of the asset is CU100 (in this case the option exercise price). (e) If a collar, in the form of a purchased call and written put, prevents a transferred asset from being derecognized and the entity measures the asset at fair value, it continues to measure the asset at fair value. The associated liability is measured at (i) the sum of the call exercise price and fair value of the put option less the time value of the call option, if the call option is in or at the money, or (ii) the sum of the fair value of the asset and the fair value of the put option less the time value of the call option if the call option is out of the money. The adjustment to the associated liability ensures that the net carrying amount of the asset and the associated liability is the fair value of the options held and written by the entity. For example, assume an entity transfers a financial asset that is measured at fair value while simultaneously purchasing a call with an exercise price of CU120 and writing a put with an exercise price of CU80. Assume also that the fair value of the asset is CU100 at the date of the transfer. The time value of the put and call are CU1 and CU5 respectively. In this case, the entity recognizes an asset of CU100 (the fair value of the asset) and a liability of CU96 [(CU100 + CU1) – CU5]. This gives a net asset value of CU4, which is the fair value of the options held and written by the entity.	الأصل بالقيمة العادلة على القيمة العادلة أو سعر ممارسة الخيار، أيهما أقل، لأن الجهة ليس لها حق في الزيادات التي في القيمة العادلة للأصل المحول فوق سعر ممارسة الخيار. ويضمن هذا أن يكون صافي القيمة الدفترية للأصل والالتزام المرتبط به هو القيمة العادلة لواجب خيار البيع. فعلى سبيل المثال، إذا كانت القيمة العادلة للأصل الأساس هي 120 ريال سعودي وسعر ممارسة الخيار هو 100 ريال سعودي والقيمة الزمنية للخيار هي 5 ريالات، فإن القيمة الدفترية للالتزام المرتبط بالأصل تكون 105 ريالات (100 ريال سعودي + 5 ريالات) وتكون القيمة الدفترية للأصل هو 100 ريال سعودي (في هذه الحالة هو سعر ممارسة الخيار). (هـ) إذا كان هناك طوق، في صورة خيار شراء مُشترى مع خيار بيع مكتوب في نفس الوقت، يمنع إلغاء إثبات أصل محول وكانت الجهة تقيس الأصل بالقيمة العادلة، فإنها تستمر في قياس الأصل بالقيمة العادلة. ويتم قياس الالتزام المرتبط بالأصل بـ (1) مجموع سعر ممارسة خيار الشراء والقيمة العادلة لخيار البيع، مطروحاً منه القيمة الزمنية لخيار الشراء، إذا كان خيار الشراء بسعر مجزٍ أو بسعر السوق، أو (2) بمجموع القيمة العادلة للأصل والقيمة العادلة لخيار البيع، مطروحاً منه القيمة الزمنية لخيار الشراء إذا كان خيار الشراء غير مجزٍ. ويضمن تعديل الالتزام المرتبط بالأصل أن يكون صافي القيمة الدفترية للأصل والالتزام المرتبط به هو القيمة العادلة للخيار المحتفظ به والخيار الذي كتبته الجهة. فعلى سبيل المثال، افترض أن الجهة تقوم بتحويل أصل مالي يُقاس بالقيمة العادلة مع قيامها –بالتزامن مع ذلك– بشراء خيار شراء بسعر ممارسة 120 ريال سعودي وكتابة خيار بيع بسعر ممارسة 80 ريال سعودي. افترض أيضاً أن القيمة العادلة للأصل هي 100 ريال سعودي في تاريخ	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	التحويل. والقيمة الزمنية لخيار البيع والشراء هي 1 ريال سعودي و5 ريالات على التوالي. في هذه الحالة، تقوم الجهة بإثبات أصل بمبلغ 100 ريال سعودي (القيمة العادلة للأصل) والتزام بمبلغ 96 ريال سعودي (100 ريال سعودي + 1 ريال سعودي) - 5 ريالات]. وينشأ عن هذا صافي قيمة الأصل بمبلغ 4 ريالات، وهي القيمة العادلة للخيار الذي تحتفظ به الجهة والخيار الذي كتبتة.	
	جميع التحويلات	All Transfers
	35. بقدر ما يكون تحويل أصل مالي غير مؤهل للإلغاء الإثبات، فإن حقوق وواجبات المَحول التعاقدية المتعلقة بالتحويل لا تتم المحاسبة عنها بشكل منفصل على أنها مشتقات إذا كان إثبات كل من المشتقة والأصل المحول أو الالتزام الناشئ عن التحويل سينتج عنه إثبات نفس الحقوق أو الواجبات مرتين. فعلى سبيل المثال، خيار الشراء الذي يبقى عليه المحول قد يمنع من المحاسبة عن تحويل الأصول المالية على أنها بيع. وفي تلك الحالة، لا يتم إثبات خيار الشراء بشكل منفصل على أنه أصل مشتق.	AG35. To the extent that a transfer of a financial asset does not qualify for derecognition, the transferor's contractual rights or obligations related to the transfer are not accounted for separately as derivatives if recognizing both the derivative and either the transferred asset or the liability arising from the transfer would result in recognizing the same rights or obligations twice. For example, a call option retained by the transferor may prevent a transfer of financial assets from being accounted for as a sale. In that case, the call option is not separately recognized as a derivative asset.
	36. بقدر ما يكون تحويل أصل مالي غير مؤهل للإلغاء الإثبات، فإن المحول إليه لا يقوم بإثبات الأصل المحول على أنه أصل له. ويقوم المحول إليه بإلغاء إثبات النقد أو العوض الآخر المدفوع ويثبت ذمة مدينة على المَحول. وإذا كان للناقل كل من حق وواجب بإعادة اكتساب	AG36. To the extent that a transfer of a financial asset does not qualify for derecognition, the transferee does not recognize the transferred asset as its asset. The transferee derecognizes the cash or other consideration paid and recognizes a receivable from the transferor. If the transferor has both a right

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
and an obligation to reacquire control of the entire transferred asset for a fixed amount (such as under a repurchase agreement), the transferee may measure its receivable at amortized cost if it meets the criteria in paragraph 40.	السيطرة على الأصل المحول بكامله مقابل مبلغ ثابت (كأن يكون ذلك بموجب اتفاقية إعادة شراء)، فيجوز للمحول إليه أن يقيس ذمته المدينة بالتكلفة المُستنفدة إذا كان يستوفي الضوابط الواردة في الفقرة 40.	
Examples	أمثلة	
AG37. The following examples illustrate the application of the derecognition principles of this Standard. (a) Repurchase agreements and securities lending. If a financial asset is sold under an agreement to repurchase it at a fixed price or at the sale price plus a lender's return or if it is loaned under an agreement to return it to the transferor, it is not derecognized because the transferor retains substantially all the risks and rewards of ownership. If the transferee obtains the right to sell or pledge the asset, the transferor reclassifies the asset in its statement of financial position, for example, as a loaned asset or repurchase receivable. (b) Repurchase agreements and securities lending—assets that are substantially the same. If a financial asset is sold under an agreement to repurchase the same or substantially the same asset at a fixed price or at the sale price plus a lender's return or if a financial asset is borrowed or loaned under an agreement to return the same or substantially the same asset to the	37. توضح الأمثلة التالية تطبيق مبادئ إلغاء الإثبات الواردة في هذا المعيار. (أ) اتفاقيات إعادة الشراء وإقراض الأوراق المالية. إذا تم بيع أصل مالي بموجب اتفاقية لإعادة شرائه بسعر ثابت أو بسعر البيع زائد عائد للمقرض أو إذا تم إقراضه بموجب اتفاقية لإعادته إلى المُحول، فلا يتم إلغاء إثباته لأن المُحول يبقى على ما يقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية. وإذا حصل المحول إليه على حق بيع أو رهن الأصل، فإن المُحول يعيد تصنيف الأصل في قائمة مركزه المالي، على سبيل المثال، على أنه أصل تم إقراضه أو ذمة مدينة من إعادة شراء. (ب) اتفاقيات إعادة الشراء وإقراض الأوراق المالية - الأصول التي هي نفسها تقريباً. إذا تم بيع أصل مالي بموجب اتفاقية لإعادة شراء نفس الأصل، أو نفس الأصل تقريباً، بسعر ثابت أو بسعر البيع زائد عائد للمقرض أو إذا تم اقتراض أصل مالي أو تم إقراضه بموجب اتفاقية لرد نفس	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
transferor, it is not derecognized because the transferor retains substantially all the risks and rewards of ownership. (c) Repurchase agreements and securities lending—right of substitution. If a repurchase agreement at a fixed repurchase price or a price equal to the sale price plus a lender's return, or a similar securities lending transaction, provides the transferee with a right to substitute assets that are similar and of equal fair value to the transferred asset at the repurchase date, the asset sold or lent under a repurchase or securities lending transaction is not derecognized because the transferor retains substantially all the risks and rewards of ownership. (d) Repurchase right of first refusal at fair value. If an entity sells a financial asset and retains only a right of first refusal to repurchase the transferred asset at fair value if the transferee subsequently sells it, the entity derecognizes the asset because it has transferred substantially all the risks and rewards of ownership. (e) Wash sale transaction. The repurchase of a financial asset shortly after it has been sold is sometimes referred to as a wash sale. Such a repurchase does not preclude derecognition provided that the original transaction met the derecognition requirements. However, if an agreement to sell a financial asset is entered into concurrently with an agreement to repurchase the same asset at a fixed price or the sale price plus a lender's return, then the asset is not derecognized.	الأصل، أو نفس الأصل تقريباً، إلى المُحول، فلا يتم إلغاء إثبات الأصل لأن المُحول يبقى على ما يقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية. (ج) اتفاقيات إعادة الشراء وإقراض الأوراق المالية - الحق في الإحلال. في حالة اتفاقية إعادة الشراء التي بسعر إعادة شراء ثابت أو سعر مساوٍ لسعر البيع زائد عائد للمقرض، أو أية معاملة مشابهة لذلك من معاملات إقراض الأوراق المالية، والتي تمنح المُحول إليه الحق في إحلال أصول مشابهة، ومساوية في قيمتها العادلة، للأصل المُحول في تاريخ إعادة الشراء، فإن الأصل الذي تم بيعه أو إقراضه بموجب معاملة إعادة الشراء أو إقراض الأوراق المالية لا يتم إلغاء إثباته لأن المُحول يبقى على ما يقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية. (د) حق الشفعة في إعادة شراء بالقيمة العادلة. إذا باعت الجهة أصلًا ماليًا وأبقت فقط على حق الشفعة في إعادة شراء الأصل المُحول بالقيمة العادلة إذا باعه المُحول إليه لاحقاً، فإن الجهة تلغي إثبات الأصل لأنها قامت بتحويل ما يقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية. (هـ) معاملة البيع الصوري. يشار أحياناً إلى إعادة شراء أصل مالي بعد وقت قصير من بيعه بأنه بيع صوري. ولا يمنع مثل هذا النوع من إعادة الشراء إلغاء الإثبات شريطة أن تكون المعاملة الأصلية قد استوفت متطلبات إلغاء الإثبات. ومع ذلك، إذا كان قد تم الدخول في اتفاقية لبيع أصل مالي بالتزامن مع اتفاقية لإعادة شراء نفس الأصل بسعر ثابت أو بسعر البيع زائد عائد للمقرض، فعندئذٍ لا يتم إلغاء إثبات الأصل.	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
(f) Put options and call options that are deeply in the money. If a transferred financial asset can be called back by the transferor and the call option is deeply in the money, the transfer does not qualify for derecognition because the transferor has retained substantially all the risks and rewards of ownership. Similarly, if the financial asset can be put back by the transferee and the put option is deeply in the money, the transfer does not qualify for derecognition because the transferor has retained substantially all the risks and rewards of ownership. (g) Put options and call options that are deeply out of the money. A financial asset that is transferred subject only to a deep out-of-the-money put option held by the transferee or a deep out-of-the-money call option held by the transferor is derecognized. This is because the transferor has transferred substantially all the risks and rewards of ownership. (h) Readily obtainable assets subject to a call option that is neither deeply in the money nor deeply out of the money. If an entity holds a call option on an asset that is readily obtainable in the market and the option is neither deeply in the money nor deeply out of the money, the asset is derecognized. This is because the entity (i) has neither retained nor transferred substantially all the risks and rewards of ownership, and (ii) has not retained control. However, if the asset is not readily obtainable in the market, derecognition is precluded to the extent of the amount of the asset	(و) خيارات البيع وخيارات الشراء التي تكون مجزية إلى حد كبير. إذا كان باستطاعة المُحول استدعاء أصل مالي محول وكان خيار الشراء مجزياً إلى حد كبير، فإن التحويل لا يتأهل لإلغاء الإثبات لأن المُحول قد أبقى على ما يقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية. وبالمثل، إذا كان المحول إليه يستطيع رد الأصل المالي وكان خيار البيع مجزياً إلى حد كبير، فإن التحويل لا يتأهل لإلغاء الإثبات لأن المُحول قد أبقى على ما يقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية. (ز) خيارات البيع وخيارات الشراء غير المجزية إلى حد كبير. يتم إلغاء إثبات الأصل المالي الذي يتم تحويله ويخضع فقط لخيار بيع غير مجزٍ إلى حد كبير مُحتفظ به من قبل المحول إليه أو لخيار شراء غير مجزٍ إلى حد كبير مُحتفظ به من قبل المُحول. وذلك نظراً لأن المُحول قد تحويل ما يقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية. (ح) الأصول التي يمكن الحصول عليها بسهولة الخاضعة لخيار شراء لا هو مجزٍ إلى حد كبير ولا هو غير مجزٍ إلى حد كبير. إذا كانت الجهة تحتفظ بخيار شراء على أصل يمكن الحصول عليه بسهولة من السوق وكان الخيار لا هو مجزٍ إلى حد كبير ولا هو غير مجزٍ إلى حد كبير، فإن الأصل يتم إلغاء إثباته. وذلك نظراً لأن الجهة (1) لا هي أقيت على ما يقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية ولا هي قامت بتحويلها، و(2) لم تبق على السيطرة. ومع ذلك، إذا لم يكن بالإمكان الحصول على الأصل بسهولة من السوق، فإن هذا يمنع إلغاء الإثبات بقدر مبلغ الأصل الخاضع لخيار الشراء لأن الجهة قد أقيت على السيطرة على الأصل.	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
that is subject to the call option because the entity has retained control of the asset. (i) A not readily obtainable asset subject to a put option written by an entity that is neither deeply in the money nor deeply out of the money. If an entity transfers a financial asset that is not readily obtainable in the market, and writes a put option that is not deeply out of the money, the entity neither retains nor transfers substantially all the risks and rewards of ownership because of the written put option. The entity retains control of the asset if the put option is sufficiently valuable to prevent the transferee from selling the asset, in which case the asset continues to be recognized to the extent of the transferor's continuing involvement (see paragraph AG29). The entity transfers control of the asset if the put option is not sufficiently valuable to prevent the transferee from selling the asset, in which case the asset is derecognized. (j) Assets subject to a fair value put or call option or a forward repurchase agreement. A transfer of a financial asset that is subject only to a put or call option or a forward repurchase agreement that has an exercise or repurchase price equal to the fair value of the financial asset at the time of repurchase results in derecognition because of the transfer of substantially all the risks and rewards of ownership. (k) Cash-settled call or put options. An entity evaluates the transfer of a financial asset that is subject to a put or call option or a forward repurchase agreement that will be settled net in cash to determine whether it has retained or transferred substantially all the risks and rewards of ownership. If the entity	(ط) أصل لا يمكن الحصول عليه بسهولة من السوق يخضع لخيار بيع كتبته الجهة لا هو مجزئ إلى حد كبير ولا هو غير مجزئ إلى حد كبير. إذا قامت الجهة بتحويل أصل مالي لا يمكن الحصول عليه بسهولة من السوق، وقامت بكتابة خيار بيع لا يُعد غير مجزئ إلى حد كبير، فإن الجهة لا تكون قد أبقت على ما يقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية، ولا تحويلتها، بسبب خيار البيع المكتوب. وتكون الجهة قد أبقت على السيطرة على الأصل إذا كان خيار البيع بقيمة كافية لمنع المحول إليه من بيع الأصل، ففي هذه الحالة يستمر إثبات الأصل بقدر ارتباط المحول المستمر (انظر الفقرة 29 من إرشادات التطبيق). وتكون الجهة قد حولت السيطرة على الأصل إذا لم يكن خيار البيع بقيمة كافية لمنع المحول إليه من بيع الأصل، ففي هذه الحالة يتم إلغاء إثبات الأصل. (ي) الأصول الخاضعة لخيار بيع أو شراء أو اتفاقية إعادة شراء آجلة بالقيمة العادلة. يؤدي تحويل أصل مالي يخضع فقط لخيار بيع أو شراء أو اتفاقية إعادة شراء آجلة يكون سعر الممارسة أو سعر إعادة الشراء فيها مساوٍ للقيمة العادلة للأصل المالي وقت إعادة الشراء، إلى إلغاء الإثبات نظراً لتحويل ما يقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية. (ك) خيارات الشراء أو البيع التي تُسوى نقداً. تقوم الجهة بتقويم تحويل أصل مالي يخضع لخيار بيع أو شراء أو اتفاقية إعادة شراء آجلة سيتم تسويتها بالصافي نقداً لتحديد ما إذا كانت قد أبقت على، أو حولت، ما يقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية. وإذا لم تكن الجهة قد أبقت على ما يقارب جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المحول، فإنها تحدد ما إذا كانت قد أبقت على السيطرة على الأصل المحول. ولا تعني تسوية خيار	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
has not retained substantially all the risks and rewards of ownership of the transferred asset, it determines whether it has retained control of the transferred asset. That the put or the call or the forward repurchase agreement is settled net in cash does not automatically mean that the entity has transferred control (see paragraphs AG29 and (g), (h) and (i) above). (l) Removal of accounts provision. A removal of accounts provision is an unconditional repurchase (call) option that gives an entity the right to reclaim assets transferred subject to some restrictions. Provided that such an option results in the entity neither retaining nor transferring substantially all the risks and rewards of ownership, it precludes derecognition only to the extent of the amount subject to repurchase (assuming that the transferee cannot sell the assets). For example, if the carrying amount and proceeds from the transfer of loan assets are CU100,000 and any individual loan could be called back but the aggregate amount of loans that could be repurchased could not exceed CU10,000, CU90,000 of the loans would qualify for derecognition. (m) Clean-up calls. An entity, which may be a transferor, that services transferred assets may hold a clean-up call to purchase remaining transferred assets when the amount of outstanding assets falls to a specified level at which the cost of servicing those assets becomes burdensome in relation to the benefits of servicing. Provided that such a clean-up call results in the entity neither retaining nor transferring substantially all the risks and rewards of ownership and the transferee cannot sell the assets, it precludes derecognition only to the extent of the amount of the assets that is subject to the call option.	البيع أو الشراء أو اتفاقية إعادة الشراء بالصادفي نقداً - بشكل تلقائي- أن الجهة قد قامت بتحويل السيطرة (انظر الفقرات ب29 و(ز) و(ح) و(ط) من إرشادات التطبيق أعلاه). (ل) شرط إزالة الحسابات. شرط إزالة الحسابات هو خيار إعادة شراء (شراء) غير مشروط يمنح الجهة الحق في إعادة المطالبة بالأصول المحولة مع مراعاة بعض القيود. وشريطة أن تكون نتيجة مثل هذا الخيار أن الجهة لا هي تبقي ولا هي تحول ما يقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية، فهو يمنع إلغاء الإثبات فقط بقدر المبلغ الخاضع لإعادة الشراء (بافتراض أن المحول إليه لا يستطيع بيع الأصول). فعلى سبيل المثال، إذا كانت القيمة الدفترية والمتحصلات من تحويل أصول قرض هي 100000 ريال سعودي وكان بالإمكان استدعاء أي قرض بمفرده ولكن لا يمكن أن يتجاوز مجموع مبلغ القروض التي يمكن إعادة شرائها مبلغ 10000 ريال سعودي، فإن 90000 ريال سعودي من القروض يتأهل للإلغاء الإثبات. (م) خيارات استدعاء المتبقي. قد تحتفظ الجهة، التي قد تكون هي المُحول، والتي تقوم بخدمة الأصول المحولة، بخيار استدعاء المتبقي لشراء الأصول المحولة المتبقية عند انخفاض مبلغ الأصول القائمة إلى مستوى معين تصبح عنده تكلفة خدمة تلك الأصول عبئاً بالنسبة إلى منافع الخدمة. وشريطة أن تكون نتيجة مثل هذا الخيار أن الجهة لا هي تبقي ولا هي تحول ما يقارب جميع مخاطر ومنافع الملكية وأن المحول إليه لا يستطيع بيع الأصول، فإن الخيار يمنع إلغاء الإثبات فقط بقدر مبلغ الأصول الخاضع لخيار الاستدعاء.	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
(n) Subordinated retained interests and credit guarantees. An entity may provide the transferee with credit enhancement by subordinating some or all of its interest retained in the transferred asset. Alternatively, an entity may provide the transferee with credit enhancement in the form of a credit guarantee that could be unlimited or limited to a specified amount. If the entity retains substantially all the risks and rewards of ownership of the transferred asset, the asset continues to be recognized in its entirety. If the entity retains some, but not substantially all, of the risks and rewards of ownership and has retained control, derecognition is precluded to the extent of the amount of cash or other assets that the entity could be required to pay. (o) Total return swaps. An entity may sell a financial asset to a transferee and enter into a total return swap with the transferee, whereby all of the interest payment cash flows from the underlying asset are remitted to the entity in exchange for a fixed payment or variable rate payment and any increases or declines in the fair value of the underlying asset are absorbed by the entity. In such a case, derecognition of all of the asset is prohibited. (p) Interest rate swaps. An entity may transfer to a transferee a fixed rate financial asset and enter into an interest rate swap with the transferee to receive a fixed interest rate and pay a variable interest rate based on a notional amount that is equal to the principal amount of the transferred financial asset. The interest rate swap does not preclude derecognition of the transferred asset provided the payments on the swap are not conditional on payments being made on the transferred asset.	(ن) الحصص المبقاة التالية في استحقاقها والضمانات الائتمانية. قد تقدم الجهة تعزيزاً ائتمانياً للمحول إليه عن طريق جعل بعض أو جميع حصتها المبقاة في الأصل المحول تالية في استحقاقها. أو قد تقدم الجهة تعزيزاً ائتمانياً للمحول إليه في صورة ضمان ائتماني يمكن ألا يقتصر أو أن يقتصر على مبلغ محدد. وإذا أبقت الجهة على ما يقارب جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المحول، فإن الأصل يستمر إثباته بأكمله. وإذا أبقت الجهة على بعض، ولكن ليس ما يقارب جميع، مخاطر ومنافع الملكية وأبقت على السيطرة، فلا يجوز إلغاء الإثبات بقدر مبلغ النقد أو الأصول الأخرى الذي يمكن مطالبة الجهة بدفعه. (س) عقود مقايضة إجمالي العائد. قد تقوم الجهة ببيع أصل مالي إلى المحول إليه وتدخل في عقد لمقايضة إجمالي العائد مع المحول إليه، يتم بموجبه تحويل جميع التدفقات النقدية من دفعات الفائدة على الأصل الأساس إلى الجهة مقابل دفعة ثابتة أو دفعة بمعدل متغير، وأية زيادات أو انخفاضات في القيمة العادلة للأصل الأساس تحصل عليها أو تتحملها الجهة. وفي مثل هذه الحالة، لا يجوز إلغاء إثبات كل الأصل. (ع) عقود مقايضة معدل الفائدة. قد تقوم الجهة بتحويل أصل مالي بمعدل ثابت إلى المحول إليه وتدخل في عقد لمقايضة معدل الفائدة مع المحول إليه لاستلام معدل فائدة ثابت ودفع معدل فائدة متغير يستند إلى مقدار قياسي يكون مساوياً للمقدار الأصلي للأصل المالي المحول. ولا تمنع مقايضة معدل الفائدة إلغاء إثبات الأصل المحول	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
(q) Amortizing interest rate swaps. An entity may transfer to a transferee a fixed rate financial asset that is paid off over time, and enter into an amortizing interest rate swap with the transferee to receive a fixed interest rate and pay a variable interest rate based on a notional amount. If the notional amount of the swap amortizes so that it equals the principal amount of the transferred financial asset outstanding at any point in time, the swap would generally result in the entity retaining substantial prepayment risk, in which case the entity either continues to recognize all of the transferred asset or continues to recognize the transferred asset to the extent of its continuing involvement. Conversely, if the amortization of the notional amount of the swap is not linked to the principal amount outstanding of the transferred asset, such a swap would not result in the entity retaining prepayment risk on the asset. Hence, it would not preclude derecognition of the transferred asset provided the payments on the swap are not conditional on interest payments being made on the transferred asset and the swap does not result in the entity retaining any other significant risks and rewards of ownership on the transferred asset. (r) Write-off. An entity has no reasonable expectations of recovering the contractual cash flows on a financial asset in its entirety or a portion thereof.	شريطة ألا تكون المدفوعات على عقد المقيضة مشروطة بالمدفوعات التي يتم تأديتها على الأصل المحول. (ف) عقود مقايضة استنفاد معدل الفائدة. قد تقوم الجهة بتحويل أصل مالي بمعدل ثابت إلى المحول إليه يتم سداده مع مرور الوقت، وتدخل في عقد لمقايضة استنفاد معدل الفائدة مع المحول إليه للاستلام معدل فائدة ثابت ودفع معدل فائدة متغير يستند إلى مقدار قياسي. وإذا كان المقدار القياسي للمقايضة يتم استنفاده بحيث يكون مساوياً للمقدار الأصلي للأصل المالي المحول القائم في أي وقت من الأوقات، فإن عقد المقايضة ينتج عنه بوجه عام أن الجهة تبقي على مخاطر كبيرة للسداد المبكر، وفي هذه الحالة إما أن تستمر الجهة في إثبات كل الأصل المحول أو تستمر في إثبات الأصل المحول بقدر ارتباطها المستمر به. والعكس بالعكس، إذا لم يكن استنفاد المقدار القياسي للمقايضة مرتبطاً بالمقدار الأصلي القائم للأصل المحول، فإن مثل هذه المقايضة لن ينتج عنها إبقاء الجهة على مخاطر السداد المبكر التي على الأصل. وعليه، فإن المقايضة لن تمنع إلغاء إثبات الأصل المحول شريطة ألا تكون المدفوعات التي على عقد المقايضة مشروطة بتأدية دفعات الفائدة على الأصل المحول وألا ينتج عن المقايضة إبقاء الجهة على أي مخاطر ومنافع مهمة أخرى مرتبطة بالملكية على الأصل المحول. (ص) الشطب. لا يكون لدى الجهة أي توقعات معقولة باسترداد التدفقات النقدية التعاقدية من أصل مالي بأكمله أو جزء منه.	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG38. This paragraph illustrates the application of the continuing involvement approach when the entity's continuing involvement is in a part of a financial asset.	38. توضح هذه الفقرة تطبيق منهج الارتباط المستمر عندما تستمر الجهة في الارتباط بجزء من أصل مالي.	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Assume an entity has a portfolio of prepayable loans whose coupon and effective interest rate is 10 percent and whose principal amount and amortized cost is CU10,000. It enters into a transaction in which, in return for a payment of CU9,115, the transferee obtains the right to CU9,000 of any collections of principal plus interest thereon at 9.5 percent. The entity retains rights to CU1,000 of any collections of principal plus interest thereon at 10 percent, plus the excess spread of 0.5 percent on the remaining CU9,000 of principal. Collections from prepayments are allocated between the entity and the transferee proportionately in the ratio of 1:9, but any defaults are deducted from the entity's interest of CU1,000 until that interest is exhausted. The fair value of the loans at the date of the transaction is CU10,100 and the estimated fair value of the excess spread of 0.5 percent is CU40.

The entity determines that it has transferred some significant risks and rewards of ownership (for example, significant prepayment risk) but has also retained some significant risks and rewards of ownership (because of its subordinated retained interest) and has retained control. It therefore applies the continuing involvement approach.

To apply this Standard, the entity analyzes the transaction as (a) a retention of a fully proportionate retained interest of CU1,000, plus (b) the subordination of that retained interest to provide credit enhancement to the transferee for credit losses.

The entity calculates that CU9,090 (90 percent × CU10,100) of the consideration received of CU9,115 represents the consideration for a fully proportionate 90 percent share. The remainder of the consideration received (CU25) represents consideration received for subordinating its retained interest to provide credit enhancement to the transferee for credit losses. In addition, the excess spread of 0.5 percent represents consideration received for the credit enhancement. Accordingly, the total consideration received for the credit enhancement is CU65 (CU25 + CU40).

The entity calculates the gain or loss on the sale of the 90 percent share of cash flows. Assuming that separate fair values of the 90 percent part transferred and the 10 percent part retained are not available at the date of the transfer, the entity allocates the carrying amount of the asset in accordance with paragraph 25 as follows:

	<i>fair value</i>	<i>Percentage</i>	<i>Allocated carrying amount</i>
Portion transferred	9,090	90 percent	9,000
Portion retained	1,010	10 percent	1,000
Total	10,100		10,000

افترض أن جهة لديها محفظة من قروض قابلة للسداد المبكر، تبلغ نسبة قسيمة فائديتها ومعدل الفائدة الفعلية عليها ١٠ في المائة ومبلغها الأصلي وتكلفتها المطفأة ١٠٠٠٠ ريال سعودي. ودخلت الجهة في معاملة يحصل المتقفل إليه فيها، في مقابل دفعة قدرها ٩١١٥ ريال سعودي، على الحق في ٩٠٠٠ ريال سعودي من أي متحصلات من المبلغ الأصلي زائد فائدة عليه بنسبة ٩.٥ في المائة. وتبقى الجهة على الحق في ١٠٠٠ ريال سعودي من أية متحصلات من المبلغ الأصلي زائد فائدة عليه بنسبة ١٠ في المائة، زائد الفرق الزائد وقدره ٠.٥ في المائة على مبلغ ٩٠٠٠ ريال سعودي المتبقى من المبلغ الأصلي. ويتم تخصيص المتحصلات من المبالغ المدفوعة مبكرًا بين الجهة والمتقفل إليه تناسيبًا بنسبة ٩:١، ولكن أي تخط في السداد يتم طرحه من حصة الجهة البالغة ١٠٠٠ ريال سعودي إلى أن يتم استنفاد تلك الحصة. وتبلغ القيمة العادلة للقروض في تاريخ المعاملة ١٠١٠٠ ريال سعودي والقيمة العادلة للفرق الزائد بنسبة ٠.٥ في المائة هي ٤٠ ريال سعودي.

تحدد الشركة أنها قد نقلت بعض المخاطر والمنافع المهمة المرتبطة بالملكية (على سبيل المثال، مخاطر مهمة للسداد المبكر) ولكنها ألفت أيضاً على بعض المخاطر والمنافع المهمة المرتبطة بالملكية (بسبب حصتها المبقاة التالية في استحقاقها) وألفت على السيطرة. ولذلك، فإنها تطبق منهج استمرار الارتباط.

لتطبيق هذا المعيار، تقوم الجهة بتحليل المعاملة على أنها (أ) احتفاظ بحصة مبقاة متناسبة تماماً قدرها ١٠٠٠ ريال سعودي، زائد (ب) جعل تلك الحصة المبقاة تالية في استحقاقها للخسائر الائتمانية بغية تقديم تعزيز ائتماني إلى المتقفل إليه.

تقوم الجهة بحساب أن مبلغ ٩٠٩٠ ريال سعودي (٩٠٪ × ١٠١٠٠ ريال سعودي) من العوض المُستلم البالغ ٩١١٥ ريال سعودي يمثل العوض مقابل نصيب متناسب تماماً بنسبة ٩٠ في المائة. ويمثل المتبقى من العوض المُستلم (٢٥ ريال سعودي) العوض الذي تم استلامه مقابل جعل حصتها المبقاة تالية في استحقاقها للخسائر الائتمانية بغية تقديم تعزيز ائتماني إلى المتقفل إليه. بالإضافة إلى ذلك، فإن الفرق الزائد بنسبة ٠.٥ في المائة يمثل العوض المُستلم مقابل التعزيز الائتماني. وبناءً عليه، فإن إجمالي العوض المُستلم مقابل التعزيز الائتماني هو ٦٥ ريال سعودي (٢٥ ريال سعودي + ٤٠ ريال سعودي).

تصوب الجهة المكسب أو الخسارة من بيع نصيبها البالغ ٩٠ في المائة من التدفقات النقدية. ويفترض أن القيم العادلة المنفصلة للجزء المنقول ونسبته ٩٠ في المائة والجزء المبقى عليه ونسبته ١٠ في المائة ليست متاحة في تاريخ النقل، فإن الجهة تخصص المبلغ الدفري للأصل وفقاً للقرة ٢٥ كما يلي:

	النسبة المئوية	القيمة العادلة
الجزء المنقول	٩٠٪	٩٠٩٠
الجزء المبقى عليه	١٠٪	١٠١٠
المجموع		١٠١٠٠

تصوب الجهة مكسبها أو خسارتها من بيع نصيبها البالغ ٩٠ في المائة من التدفقات النقدية بطرح المبلغ الدفري المخصص للجزء المنقول من العوض المتحصل عليه، أي ٩٠٩٠ ريال سعودي (٩٠٪ × ١٠١٠٠ ريال سعودي – ٩٠٠٠ ريال سعودي). المبلغ الدفري للجزء المبقى عليه من قبل الجهة هو ١٠٠٠ ريال سعودي.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم الجهة بإلزام الارتباط المستمر الذي ينتج عن جعل حصتها المبقاة تالية في استحقاقها للخسائر الائتمانية. وبناءً عليه، تقوم بإلزام أصل قدره ١٠٠٠ ريال سعودي (الحد الأقصى لمبلغ التدفقات النقدية الذي لن تتسلمه بموجب جعل حصتها المبقاة تالية في استحقاقها)، والزام مرتبط به قدره ١٠٦٥ ريال سعودي (وهو الحد الأقصى لمبلغ التدفقات النقدية الذي لن تتسلمه بموجب جعل حصتها المبقاة تالية في استحقاقها، أي ١٠٠٠ ريال سعودي زائد القيمة العادلة لجعل حصتها المبقاة تالية في استحقاقها بمبلغ ٦٥ ريال سعودي).

تستخدم الجهة جميع المعلومات أعلاه للمحاسبة عن المعاملة كما يلي:

مدين	دائن
الأصل الأصلي	-
الأصل المثبت مقابل جعل حصتها المبقاة تالية في استحقاقها أو الحصة المتبقية	١٠٠٠
أصل مقابل العوض المُستلم في صورة الفرق الزائد	٤٠
الربح أو الخسارة (مكسب من النقل)	٩٠
التزام	-
	١٠٦٥

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance																								
	النقد المُستلم المجموع بعد المعاملة مباشرة، يكون المبلغ الدفترى للأصل ٢٠٤٠ ريال سعودي، مكوناً من ١٠٠٠ ريال سعودي تمثل التكلفة المخصصة للجزء المبقى عليه، و ١٠٤٠ ريال سعودي تمثل استمرار الجهة في ارتباطها الإضافي من جعل حصتها المبقاة تالية في استحقاقها للخسائر الائتمانية (ويشمل ذلك الفرق الزائد وقدره ٤٠ ريال سعودي). في القترات اللاحقة، تقوم الجهة بإبلاغ العوض المُستلم مقابل التعزيز الائتماني (٦٥ ريال سعودي) على أساس نسبة الوقت، وتحسب الفائدة على الأصل المثلث باستخدام طريقة الفائدة الغطية وتقوم بإبلاغ أي خسائر هيوط من الأصول المثبتة. وبمثال على الحالة الأخيرة، افترض أن هناك في السنة التالية خسارة هيوط من القروض الأساس قدرها ٣٠٠ ريال سعودي. تقوم الجهة بتخفيض أصلها المثبت بمقدار ٦٠٠ ريال سعودي (٣٠٠ ريال سعودي تتعلق باستمرار الجهة في ارتباطها الإضافي الذي ينشأ عن جعل حصتها المبقاة تالية في استحقاقها للخسائر الائتمانية)، وتقوم بتخفيض التزامها المثبت بمقدار ٣٠٠ ريال سعودي. والنتيجة الصافية هي تحميل الربح أو الخسارة خسائر هيوط قدرها ٣٠٠ ريال سعودي.	The entity computes its gain or loss on the sale of the 90 percent share of the cash flows by deducting the allocated carrying amount of the portion transferred from the consideration received, i.e., CU90 (CU9,090 – CU9,000). The carrying amount of the portion retained by the entity is CU1,000. In addition, the entity recognizes the continuing involvement that results from the subordination of its retained interest for credit losses. Accordingly, it recognizes an asset of CU1,000 (the maximum amount of the cash flows it would not receive under the subordination), and an associated liability of CU1,065 (which is the maximum amount of the cash flows it would not receive under the subordination, i.e., CU1,000 plus the fair value of the subordination of CU65). The entity uses all of the above information to account for the transaction as follows: <table> <tr> <th></th><th>Debit</th><th>Credit</th></tr> <tr> <td>Original asset</td><td>—</td><td>9,000</td></tr> <tr> <td>Asset recognized for subordination or the residual interest</td><td>1,000</td><td>—</td></tr> <tr> <td>Asset for the consideration received in the form of excess spread</td><td>40</td><td>—</td></tr> <tr> <td>Surplus or deficit (gain on transfer)</td><td>—</td><td>90</td></tr> <tr> <td>Liability</td><td>—</td><td>1,065</td></tr> <tr> <td>Cash received</td><td>9,115</td><td>—</td></tr> <tr> <td>Total</td><td>10,155</td><td>10,155</td></tr> </table> Immediately following the transaction, the carrying amount of the asset is CU2,040 comprising CU1,000, representing the allocated cost of the portion retained, and CU1,040, representing the entity's additional continuing involvement from the subordination of its retained interest for credit losses (which includes the excess spread of CU40). In subsequent periods, the entity recognizes the consideration received for the credit enhancement (CU65) on a time proportion basis, accrues interest on the recognized asset using the effective interest method and recognizes any impairment losses on the recognized assets. As an example of the latter, assume that in the following year there is an impairment loss on the underlying loans of CU300. The entity reduces its recognized asset by CU600 (CU300 relating to its retained interest and CU300 relating to the additional continuing involvement that arises from the subordination of its retained interest for impairment losses), and reduces its recognized liability by CU300. The net result is a charge to surplus or deficit for impairment losses of CU300.		Debit	Credit	Original asset	—	9,000	Asset recognized for subordination or the residual interest	1,000	—	Asset for the consideration received in the form of excess spread	40	—	Surplus or deficit (gain on transfer)	—	90	Liability	—	1,065	Cash received	9,115	—	Total	10,155	10,155
	Debit	Credit																								
Original asset	—	9,000																								
Asset recognized for subordination or the residual interest	1,000	—																								
Asset for the consideration received in the form of excess spread	40	—																								
Surplus or deficit (gain on transfer)	—	90																								
Liability	—	1,065																								
Cash received	9,115	—																								
Total	10,155	10,155																								
	إلغاء إثباتات الالتزامات المالية	Derecognition of Financial Liabilities																								
	39. يتم إطفاء الالتزام المالي (أو من جزء منه) عندما يكون المدين إمّا: (أ) أنه قد أوفى بالالتزام (أو بجزء منه) بالدفع إلى الدائن، وهو ما يتم عادةً بالنقد، أو بأصول مالية أخرى، أو بسلع أو خدمات؛ أو	AG39. A financial liability (or part of it) is extinguished when the debtor either: (a) Discharges the liability (or part of it) by paying the creditor, normally with cash, other financial assets, goods or services; or																								

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	(ب) أنه قد تم إبراء ذمته نظامياً من المسؤولية الرئيسية عن الالتزام (أو جزء منه) سواءً بإجراء نظامي أو من قبل الدائن. (إذا كان المدين قد أعطى ضماناً، فإن هذا الشرط قد يظل مستوفى).	(b) Is legally released from primary responsibility for the liability (or part of it) either by process of law or by the creditor. (If the debtor has given a guarantee this condition may still be met.)
	40. إذا قام مُصدِر أداة دين بإعادة شراء تلك الأداة، فإن الدين يكون قد تم إطفأؤه حتى ولو كان المصدر هو أحد صانعي السوق لتلك الأداة أو ينوي إعادة بيعها في الأجل القريب.	AG40. If an issuer of a debt instrument repurchases that instrument, the debt is extinguished even if the issuer is a market maker in that instrument or intends to resell it in the near term.
	41. لا يؤدي الدفع إلى طرف ثالث، في حد ذاته، بما في ذلك إلى صندوق أمانة (يسمى أحياناً "إبطال في الجوهر")، إلى إبراء ذمة المدين من واجبه الرئيسي تجاه الدائن، في حال عدم وجود إبراء ذمة نظامي.	AG41. Payment to a third party, including a trust (sometimes called 'in-substance defeasance'), does not, by itself, relieve the debtor of its primary obligation to the creditor, in the absence of legal release.
	42. إذا دفع مدين إلى طرف ثالث لتحمل واجب وأخطر دائنه أن الطرف الثالث قد تحمل واجب دينه، فإن المدين لا يقوم بإلغاء إثبات واجب الدين ما لم يتم استيفاء الشرط الوارد في الفقرة 39 ¹ (ب) من إرشادات التطبيق. وإذا دفع المدين إلى طرف ثالث ليتحمل واجباً وحصل على إبراء ذمة نظامي من الدائن، فإن المدين يكون قد أطفأ الدين. ومع ذلك، إذا وافق المدين على أداء دفعات من الدين إلى الطرف الثالث أو مباشرة إلى الدائن الأصلي، فإن المدين يقوم بإثبات واجب دين جديد تجاه الطرف الثالث.	AG42. If a debtor pays a third party to assume an obligation and notifies its creditor that the third party has assumed its debt obligation, the debtor does not derecognize the debt obligation unless the condition in paragraph AG39(b) is met. If the debtor pays a third party to assume an obligation and obtains a legal release from its creditor, the debtor has extinguished the debt. However, if the debtor agrees to make payments on the debt to the third party or direct to its original creditor, the debtor recognizes a new debt obligation to the third party.

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	43. إذا تحمل طرف ثالث واجباً لجهة، ولا توفر الجهة أو توفر فقط عوضاً اسمياً لذلك الطرف الثالث في المقابل، فإن الجهة تطبق متطلبات إلغاء الإثبات لهذا المعيار وكذلك الفقرات 84 إلى 87 من معيار المحاسبة للقطاع العام 23.	AG43. If a third party assumes an obligation of an entity, and the entity provides either no or only nominal consideration to that third party in return, an entity applies the derecognition requirements of this Standard as well as paragraphs 84 to 87 of IPSAS 23.
	44. سيتنازل المقرضون أحياناً عن حقهم في تحصيل الدين المملوك من قبل جهة قطاع عام. على سبيل المثال، قد تلغي حكومة وطنية قرضاً مدينة به حكومة محلية ⁴ . سيشكل هذا التنازل عن الديون إعفاءً نظامياً من الدين المستحق على المقترض للمقترض. وعندما يتم التنازل عن واجبات على الجهة كجزء من معاملة غير تبادلية، فإنها تطبق متطلبات إلغاء الإثبات الخاصة بهذا المعيار وكذلك الفقرات 84 إلى 87 من معيار المحاسبة للقطاع العام 23.	AG44. Lenders will sometimes waive their right to collect debt owed by a public sector entity, for example, a national government may cancel a loan owed by a local government. This waiver of debt would constitute a legal release of the debt owing by the borrower to the lender. Where an entity's obligations have been waived as part of a non-exchange transaction it applies the derecognition requirements of this Standard as well as paragraphs 84–87 of IPSAS 23.
	45. بالرغم من أن الإعفاء النظامي -سواء كان قضائياً أو من قبل الدائن - ينتج عنه إلغاء إثبات الالتزام، يمكن أن تثبت الجهة التزاماً جديداً إذا لم يتم استيفاء ضوابط إلغاء الإثبات في الفقرات 12 – 34 للأصول المالية المحوَّلة. وإذا لم تتحقق تلك الضوابط، فلا يلغي إثبات الأصول المحوَّلة، وتثبت الجهة الالتزام الجديد المتعلق بالأصول المحوَّلة.	AG45. Although legal release, whether judicially or by the creditor, results in derecognition of a liability, the entity may recognize a new liability if the derecognition criteria in paragraphs 12–34 are not met for the financial assets transferred. If those criteria are not met, the transferred assets are not derecognized, and the entity recognizes a new liability relating to the transferred assets.

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG46. For the purpose of paragraph 36, the terms are substantially different if the discounted present value of the cash flows under the new terms, including any fees paid net of any fees received and discounted using the original effective interest rate, is at least 10 percent different from the discounted present value of the remaining cash flows of the original financial liability. In determining those fees paid net of fees received, a borrower includes only fees paid or received between the borrower and the lender, including fees paid or received by either the borrower or lender on the other's behalf.	46. لغرض الفقرة 36، تختلف الشروط بشكل جوهري إذا كانت القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية بموجب الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة مطروحًا منها أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي، تختلف بمقدار 10% على الأقل عن القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المتبقية من الالتزام المالي الأصلي. عند تحديد تلك الرسوم المدفوعة صافية من الرسوم المستلمة، يُضمن المقرض فقط الرسوم المدفوعة أو المستلمة بين المقرض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل أي من المقرض أو المقرض بالنيابة عن الآخر.	
AG46A.If an exchange of debt instruments or modification of terms is accounted for as an extinguishment, any costs or fees incurred are recognized as part of the gain or loss on the extinguishment. If the exchange or modification is not accounted for as an extinguishment, any costs or fees incurred adjust the carrying amount of the liability and are amortized over the remaining term of the modified liability.	46أ. إذا تمت المحاسبة عن مبادلة أدوات الدين أو تعديل الشروط على أنه إطفاء، فيتم إثبات أي تكاليف أو رسوم متكبدة على أنها جزء من المكسب أو الخسارة من الإطفاء. وإذا لم تتم المحاسبة عن المبادلة أو التعديل على أنه إطفاء، فإن أي تكاليف أو رسوم يتم تكبدها تُعدل القيمة الدفترية للالتزام ويتم استنفادها على مدى الأجل المتبقي للالتزام المعدل.	
AG47. In some cases, a creditor releases a debtor from its present obligation to make payments, but the debtor assumes a guarantee obligation to pay if the party assuming primary responsibility defaults. In these circumstances the debtor:	47. في بعض الحالات، يعفي الدائن المدين من واجبه الحالي من تسديد الدفعات، ولكن يتحمل المدين واجب ضمان بالدفع إذا تعثر الطرف الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن السداد. وفي هذه الظروف فإن المدين:	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	(أ). يثبت الالتزام المالي الجديد بناءً على القيمة العادلة لواجبه عن الضمان. و (ب). يثبت المكاسب أو الخسائر بناءً على الفرق بين (1) أي متحصلات مسددة، و (2) والقيمة الدفترية للالتزام المالي الأصلي مطروحاً منها القيمة العادلة للالتزام المالي الجديد.	(a) Recognizes a new financial liability based on the fair value of its obligation for the guarantee; and (b) Recognizes a gain or loss based on the difference between (i) any proceeds paid and (ii) the carrying amount of the original financial liability less the fair value of the new financial liability.
	التصنيف تصنيف الأصول المالية نموذج إدارة الجهة لإدارة الأصول المالية	Classification Classification of Financial Assets The Entity's Management Model for Financial Assets
	48. تتطلب الفقرة 39 (أ) من الجهة تصنيف الأصول المالية على أساس نموذج إدارة الجهة لإدارة الأصول المالية، ما لم تنطبق الفقرة 44. وتقوم الجهة بتقويم ما إذا كانت أصولها المالية تستوفي الشرط الوارد في الفقرة 40 (أ) أو الشرط الوارد في الفقرة 41 (أ) على أساس نموذج الإدارة الذي يحدده كبار موظفي إدارة الجهة (كما هم معرفين في معيار المحاسبة للقطاع 20 "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة").	AG48. Paragraph 39(a) requires an entity to classify financial assets on the basis of the entity's management model for the financial assets, unless paragraph 44 applies. An entity assesses whether its financial assets meet the condition in paragraph 40(a) or the condition in paragraph 41(a) on the basis of the management model as determined by the entity's key management personnel (as defined in IPSAS 20, Related Party Disclosures).
	49. يتم تحديد نموذج إدارة الجهة بمستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الأصول المالية معاً لتحقيق هدف معين. ولا يعتمد نموذج	AG49. An entity's management model is determined at a level that reflects how groups of financial assets are managed together to achieve a particular objective. The entity's management model does not depend on management's

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
intentions for an individual instrument. Accordingly, this condition is not an instrument-by-instrument approach to classification and should be determined on a higher level of aggregation. However, a single entity may have more than one management model for its financial instruments. Consequently, classification need not be determined at the reporting entity level. For example, an entity may hold a portfolio of investments that it manages in order to collect contractual cash flows and another portfolio of investments that it manages in order to trade to realize fair value changes. Similarly, in some circumstances, it may be appropriate to separate a portfolio of financial assets into sub-portfolios in order to reflect the level at which an entity manages those financial assets. For example, that may be the case if an entity originates or purchases a portfolio of mortgage loans and manages some of the loans with an objective of collecting contractual cash flows and manages the other loans with an objective of selling them.	إدارة الجهة على مقاصد الإدارة من أداة بعينها. وبناءً عليه، فإن هذا الشرط لا يُعد منهجاً للتصنيف على أساس كل أداة على حدة وينبغي أن يتم تحديده بمستوى تجميع أعلى. ومع ذلك، قد يكون لدى الجهة الواحدة أكثر من نموذج إدارة واحد لإدارة أدواتها المالية. وتبعاً لذلك، لا يلزم تحديد التصنيف على مستوى الجهة المعدة للقوائم المالية. فعلى سبيل المثال، قد تحتفظ الجهة بمحفظة من الاستثمارات تديرها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ومحفظة أخرى من الاستثمارات تديرها من أجل المتاجرة لتحقيق التغيرات في القيمة العادية. وبالمثل، في بعض الحالات، قد يكون من المناسب تقسيم محفظة من الأصول المالية إلى محافظ فرعية لكي ينعكس المستوى الذي تدير به الجهة تلك الأصول. فعلى سبيل المثال، قد تكون تلك هي الحالة إذا قامت الجهة باستحداث أو شراء محفظة من قروض الرهن العقاري وأدارت بعض القروض بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وأدارت القروض الأخرى بهدف بيعها.	
AG50. An entity's management model refers to how an entity manages its financial assets in order to generate cash flows. That is, the entity's management model determines whether cash flows will result from collecting contractual cash flows, selling financial assets or both. Consequently, this assessment is not performed on the basis of scenarios that the entity does not reasonably expect to occur, such as so-called 'worst case' or 'stress case' scenarios. For example, if an entity expects that it will sell a particular portfolio of financial assets only in a stress case scenario, that scenario would not affect the	50. يشير نموذج إدارة الجهة إلى الكيفية التي تدير بها الجهة أصولها المالية لأجل توليد التدفقات النقدية. وبعبارة أخرى، يحدد نموذج إدارة الجهة ما إذا كانت التدفقات النقدية ستنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الأصول المالية، أو كليهما. وتبعاً لذلك، فإن هذا التقويم لا يتم القيام به على أساس التصورات التي لا تتوقع الجهة بشكل معقول أن تحدث، مثل ما يسمى بتصورات "أسوأ حالة" أو "حالة الضغط". فعلى سبيل المثال، إذا كانت الجهة تتوقع أنها ستبيع محفظة معينة من الأصول المالية فقط في تصور للحالات المحفوفة بالضغط،	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
entity's assessment of the management model for those assets if the entity reasonably expects that such a scenario will not occur. If cash flows are realized in a way that is different from the entity's expectations at the date that the entity assessed the management model (for example, if the entity sells more or fewer financial assets than it expected when it classified the assets), that does not give rise to a prior period error in the entity's financial statements (see IPSAS 3, Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors) nor does it change the classification of the remaining financial assets held in that management model (i.e., those assets that the entity recognized in prior periods and still holds) as long as the entity considered all relevant information that was available at the time that it made the management model assessment. However, when an entity assesses the management model for newly originated or newly purchased financial assets, it must consider information about how cash flows were realized in the past, along with all other relevant information.	فإن ذلك التصور لن يؤثر في تقويم الجهة لنموذج إدارة تلك الأصول إذا كانت الجهة تتوقع بشكل معقول أن مثل هذا التصور لن يحدث. وإذا تحققت التدفقات النقدية بشكل مختلف عن توقعات الجهة في تاريخ تقويم الجهة لنموذج الإدارة (على سبيل المثال، إذا قامت الجهة ببيع أصول مالية أكثر أو أقل مما توقعت عندما قامت بتصنيف الأصول)، فإن ذلك لا ينشأ عنه خطأ فترة سابقة في القوائم المالية للجهة (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء") ولا يغير من تصنيف الأصول المالية المتبقية التي يُحتفظ بها ضمن نموذج الإدارة ذلك (أي تلك الأصول التي قامت الجهة بإثباتها في فترات سابقة ولا تزال تحتفظ بها) طالما أن الجهة قد أخذت في الحسبان جميع المعلومات الملائمة التي كانت متاحة وقت قيامها بتقويم نموذج الإدارة. ومع ذلك، عندما تقوم الجهة بتقويم نموذج الإدارة للأصول المالية التي تم استحداثها مؤخراً أو التي تم شراؤها حديثاً، فيجب عليها أن تأخذ في الحسبان المعلومات المتعلقة بكيفية تحقق التدفقات النقدية في السابق، إلى جانب جميع المعلومات الملائمة الأخرى.	
AG51. An entity's management model for financial assets is a matter of fact and not merely an assertion. It is typically observable through the activities that the entity undertakes to achieve the objective of the management model. An entity will need to use judgment when it assesses its management model for financial assets and that assessment is not determined by a single factor or activity. Instead, the	51. إن نموذج إدارة الجهة لإدارة الأصول المالية هو مسألة واقعية وليس مجرد تأكيد. ويمكن رصده عادةً من خلال الأنشطة التي تباشرها الجهة لتحقيق الهدف من نموذج الإدارة. وستحتاج الجهة إلى استخدام الاجتهاد عند تقويمها لنموذج إدارتها الخاص بإدارة الأصول المالية ولا يتحدد ذلك التقويم من خلال عامل واحد أو نشاط واحد. وبدلاً من ذلك، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان جميع الأدلة الملائمة المتاحة في	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
entity must consider all relevant evidence that is available at the date of the assessment. Such relevant evidence includes, but is not limited to: (a) How the performance of the management model and the financial assets held within that management model are evaluated and reported to the entity's key management personnel; (b) The risks that affect the performance of the management model (and the financial assets held within that management model) and, in particular, the way in which those risks are managed; and (c) How management is compensated (for example, whether the compensation is based on the fair value of the assets managed or on the contractual cash flows collected).	تاريخ التقويم، وتشمل مثل هذه الأدلة الملائمة، على سبيل المثال لا الحصر: (أ) كيفية تقويم أداء نموذج الإدارة والأصول المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الإدارة ذلك، وكيفية رفع التقارير عنهما إلى كبار موظفي إدارة الجهة؛ (ب) المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الإدارة (والأصول المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الإدارة)، وتحديدًا، الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر؛ (ج) الكيفية التي يتم بها تعويض مديري الإدارة (على سبيل المثال، ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول التي يتم إدارتها أو على أساس التدفقات النقدية التعاقدية التي يتم تحصيلها).	
A Management Model Whose Objective is to Hold Assets in Order to Collect Contractual Cash Flows	نموذج إدارة الهدف منه الاحتفاظ بالأصول لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	
AG52. Financial assets that are held within a management model whose objective is to hold assets in order to collect contractual cash flows are managed to realize cash flows by collecting contractual payments over the life of the instrument. That is, the entity manages the assets held within the portfolio to collect those particular contractual cash flows (instead of managing the	52. الأصول المالية التي يُحتفظ بها ضمن نموذج الإدارة الهدف منه هو الاحتفاظ بالأصول لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية يتم إدارتها بهدف تحقيق تدفقات نقدية من خلال تحصيل المدفوعات التعاقدية على مدار عمر الأداة. وبعبارة أخرى، تدير الجهة الأصول المحتفظ بها ضمن المحفظة لأجل تحصيل تلك التدفقات النقدية التعاقدية المعينة	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
overall return on the portfolio by both holding and selling assets). In determining whether cash flows are going to be realized by collecting the financial assets' contractual cash flows, it is necessary to consider the frequency, value and timing of sales in prior periods, the reasons for those sales and expectations about future sales activity. However sales in themselves do not determine the management model and therefore cannot be considered in isolation. Instead, information about past sales and expectations about future sales provide evidence related to how the entity's stated objective for managing the financial assets is achieved and, specifically, how cash flows are realized. An entity must consider information about past sales within the context of the reasons for those sales and the conditions that existed at that time as compared to current conditions.	(بدلاً من إدارة العائد الكلي على المحفظة من خلال الاحتفاظ بالأصول وبيعها). وعند تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية سيتم تحقيقها من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية، فمن الضروري النظر في معدل تكرار المبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات والتوقعات المتعلقة بنشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك، فإن المبيعات في حد ذاتها لا تحدد نموذج الإدارة، ولذلك لا يمكن أخذها في الحسبان بمفردها. وبدلاً من ذلك، فإن المعلومات المتعلقة بالمبيعات السابقة والتوقعات بشأن المبيعات المستقبلية توفر دليلاً يتعلق بكيفية تحقيق هدف الجهة المعلن لإدارة الأصول المالية، وخصوصاً، كيفية تحقيق التدفقات النقدية. ويجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان المعلومات المتعلقة بالمبيعات السابقة في سياق أسباب تلك المبيعات والظروف التي كانت قائمة في ذلك الوقت بالمقارنة بالظروف الحالية.	
AG53. Although the objective of an entity's management model may be to hold financial assets in order to collect contractual cash flows, the entity need not hold all of those instruments until maturity. Thus an entity's management model can be to hold financial assets to collect contractual cash flows even when sales of financial assets occur or are expected to occur in the future.	53. رغم أن الهدف من نموذج الإدارة في الجهة قد يكون الاحتفاظ بالأصول المالية لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، إلا أن الجهة لا يلزمها الاحتفاظ بجميع تلك الأدوات حتى استحقاقها. وعليه، فإن نموذج الإدارة الجهة يمكن أن يكون الاحتفاظ بالأصول المالية لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حتى عند بيع الأصول المالية أو توقع بيعها في المستقبل.	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG54. The management model may be to hold assets to collect contractual cash flows even if the entity sells financial assets when there is an increase in the assets' credit risk. To determine whether there has been an increase in the assets' credit risk, the entity considers reasonable and supportable information, including forward looking information. Irrespective of their frequency and value, sales due to an increase in the assets' credit risk are not inconsistent with a management model whose objective is to hold financial assets to collect contractual cash flows because the credit quality of financial assets is relevant to the entity's ability to collect contractual cash flows. Credit risk management activities that are aimed at minimizing potential credit losses due to credit deterioration are integral to such a management model. Selling a financial asset because it no longer meets the credit criteria specified in the entity's documented investment policy is an example of a sale that has occurred due to an increase in credit risk. However, in the absence of such a policy, the entity may demonstrate in other ways that the sale occurred due to an increase in credit risk.	54. قد يكون الهدف من نموذج الإدارة هو الاحتفاظ بالأصول لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حتى إذا كانت الجهة تبيع الأصول المالية عندما تكون هناك زيادة في المخاطر الائتمانية للأصول. ولتحديد ما إذا كانت هناك زيادة في المخاطر الائتمانية للأصول، تأخذ الجهة في الحسبان المعلومات المعقولة والمؤيدة، بما في ذلك المعلومات المستشرية للمستقبل. وبغض النظر عن معدل تكرار المبيعات وقيمتها، فإن المبيعات التي تكون بسبب زيادة في المخاطر الائتمانية للأصول لا تتعارض مع نموذج الإدارة الذي يكون الهدف منه هو الاحتفاظ بالأصول المالية لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، وذلك لأن الجودة الائتمانية للأصول المالية تُعد ذات صلة بقدرة الجهة على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. كما إن أنشطة إدارة المخاطر الائتمانية، التي تهدف إلى الحد من الخسائر الائتمانية المحتملة بسبب تدهور الحالة الائتمانية، هي جزء لا يتجزأ من مثل ذلك النموذج. ومن أمثلة البيع الذي يحدث بسبب زيادة في المخاطر الائتمانية، بيع أصل مالي لأنه لم يعد مستوفياً لضوابط الائتمان المحددة في سياسة الاستثمار الموثقة الخاصة بالجهة. ومع ذلك، ففي حال عدم وجود مثل هذه السياسة، فإن الجهة يمكنها أن تثبت بطرق أخرى أن البيع قد حدث بسبب زيادة في المخاطر الائتمانية.	
AG55. Sales that occur for other reasons, such as sales made to manage credit concentration risk (without an increase in the assets' credit risk), may also be consistent with a management model whose objective is to hold financial assets in	55. المبيعات التي تحدث لأسباب أخرى، مثل المبيعات التي تتم لإدارة مخاطر تركّز الائتمان (دون زيادة في المخاطر الائتمانية للأصول)، قد تكون أيضاً متفقة مع نموذج إدارة الهدف منه الاحتفاظ بالأصول المالية	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
order to collect contractual cash flows. In particular, such sales may be consistent with a management model whose objective is to hold financial assets in order to collect contractual cash flows if those sales are infrequent (even if significant in value) or insignificant in value both individually and in aggregate (even if frequent). If more than an infrequent number of such sales are made out of a portfolio and those sales are more than insignificant in value (either individually or in aggregate), the entity needs to assess whether and how such sales are consistent with an objective of collecting contractual cash flows. Whether a third party imposes the requirement to sell the financial assets, or that activity is at the entity's discretion, is not relevant to this assessment. An increase in the frequency or value of sales in a particular period is not necessarily inconsistent with an objective to hold financial assets in order to collect contractual cash flows, if an entity can explain the reasons for those sales and demonstrate why those sales do not reflect a change in the entity's management model. In addition, sales may be consistent with the objective of holding financial assets in order to collect contractual cash flows if the sales are made close to the maturity of the financial assets and the proceeds from the sales approximate the collection of the remaining contractual cash flows.	لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. وعلى وجه التحديد، قد تكون مثل هذه المبيعات متفقة مع نموذج الإدارة الهدف منه الاحتفاظ بالأصول المالية لأجل تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية إذا كانت تلك المبيعات غير متكررة (حتى ولو كانت مهمة في قيمتها) أو ليست مهمة في قيمتها سواءً بشكل منفرد أو في مجموعها (حتى ولو كانت متكررة). وإذا حدث أكثر مما يمكن اعتباره عدداً غير متكرر من مثل هذه المبيعات من المحفظة وكانت تلك المبيعات أكثر مما يمكن اعتباره ليس مهماً في قيمته (سواءً بشكل منفرد أو في مجموعها)، فإن الجهة يلزمها أن تقوّم ما إذا كانت مثل تلك المبيعات متفقة مع هدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكيفية تحقيقها لذلك. وسواءً كان هناك طرف ثالث يفرض متطلباً بأن يتم بيع الأصل المالي، أو كان ذلك النشاط خاضعاً لاختيار الجهة، فإن ذلك الأمر غير ذي صلة بهذا التقويم. ولا يتعارض، بالضرورة، وجود زيادة في تكرار المبيعات أو في قيمتها خلال فترة معينة مع هدف الاحتفاظ بالأصول المالية لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، إذا كانت الجهة تستطيع توضيح أسباب تلك المبيعات وإثبات أن تلك المبيعات لا تعكس تغييراً في نموذج إدارة الجهة. وإضافة لذلك، فإن المبيعات قد تكون متفقة مع الهدف من الاحتفاظ بالأصول المالية لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية إذا حدثت المبيعات في تاريخ قريب من استحقاق الأصول المالية وكانت المتحصلات من المبيعات تقارب المحصل من التدفقات النقدية التعاقدية المتبقية.	
AG56. The following are examples of when the objective of an entity's management model may be to hold financial assets to collect the contractual cash flows.	56. فيما يلي أمثلة للحالات التي يكون فيها هدف نموذج الإدارة في الجهة هو الاحتفاظ بالأصول المالية لأجل تحصيل التدفقات النقدية	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	التعاقدية. وقائمة الأمثلة هذه ليست شاملة. وعلاوةً على ذلك، ليس القصد من الأمثلة مناقشة جميع العوامل التي قد تكون ذات صلة بتقويم نموذج إدارة الجهة ولا تحديد الوزن النسبي للعوامل.	This list of examples is not exhaustive. Furthermore, the examples are not intended to discuss all factors that may be relevant to the assessment of the entity's management model nor specify the relative importance of the factors.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Example	Analysis		
Example 1 An entity holds investments to collect their contractual cash flows. The funding needs of the entity are predictable and the maturity of its financial assets is matched to the entity's estimated funding needs. The entity performs credit risk management activities with the objective of minimizing credit losses. In the past, sales have typically occurred when the financial assets' credit risk has increased such that the assets no longer meet the credit criteria specified in the entity's documented investment policy. In addition, infrequent sales have occurred as a result of unanticipated funding needs. Reports to key management personnel focus on the credit quality of the financial assets and the contractual return. The entity also monitors fair values of the financial assets, among other information.	Although the entity considers, among other information, the financial assets' fair values from a liquidity perspective (i.e., the cash amount that would be realized if the entity needs to sell assets), the entity's objective is to hold the financial assets in order to collect the contractual cash flows. Sales would not contradict that objective if they were in response to an increase in the assets' credit risk, for example if the assets no longer meet the credit criteria specified in the entity's documented investment policy. Infrequent sales resulting from unanticipated funding needs (e.g., in a stress case scenario) also would not contradict that objective, even if such sales are significant in value.		
Example 2 An entity's management model is to purchase portfolios of financial assets, such as loans. Those portfolios may or may not include financial assets that are credit-impaired. If payment on the loans is not made on a timely basis, the entity attempts to realize the contractual cash flows through various means—for example, by contacting the debtor by mail, telephone or other methods. The entity's objective is to collect the contractual cash flows and the entity does not manage any of the loans in this portfolio with an objective of realizing cash flows by selling them. In some cases, the entity enters into interest rate swaps to change the interest rate on particular financial assets in a portfolio from a floating interest rate to a fixed interest rate.	The objective of the entity's management model is to hold the financial assets in order to collect the contractual cash flows. The same analysis would apply even if the entity does not expect to receive all of the contractual cash flows (e.g., some of the financial assets are credit-impaired at initial recognition). Moreover, the fact that the entity enters into derivatives to modify the cash flows of the portfolio does not in itself change the entity's management model.		
		التحليل مع أن الجهة تأخذ في الحسبان، من بين جملة معلومات أخرى، القيم العادلة للأصول المالية من منظور السيولة (أي مبلغ النقد الذي سيتم تحصيله إذا احتلكت الجهة إلى بيع الأصول)، فإن هدف الجهة هو الاحتفاظ بالأصول المالية لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقبية. ولا تتعارض المبيعات مع ذلك الهدف إذا كانت استجابة لزيادة في المخاطر الائتمانية للأصول، على سبيل المثال، إذا لم تعد الأصول مستوفية لضوابط الائتمان المحددة في سياسة الاستثمار الموثقة الخاصة بالجهة. ولا تتعارض أيضاً المبيعات غير المتكررة التي تنتج عن احتياجات التمويل غير المتوقعة (على سبيل المثال، في تصورات للحالات المخوفة بالضغوط) مع ذلك الهدف، حتى ولو كانت مثل تلك المبيعات كبيرة في قيمتها.	المثال مثال ١ تحتفظ الجهة واستثمارات لأجل تحصيل تدفقاتها النقدية التعاقبية واحتياجات تمويل الجهة يمكن توقيتها، وتاريخ استحقاق أصولها المالية يتماثل مع احتياجات تمويل الجهة المقررة. وتمارس الجهة أنشطة إدارة المخاطر الائتمانية بهدف الحد من الخسائر الائتمانية. وفي السابق، كانت تحدث المبيعات عادة عندما تزيد المخاطر الائتمانية للأصول بحيث لا تعد مستوفية لضوابط الائتمان المحددة في سياسة الاستثمار الموثقة للجهة. وبالإضافة إلى ذلك، حدثت مبيعات غير متكررة نتيجة لاحتياجات تمويل غير متوقعة. وتتركز التقارير المعروفة إلى كبار موظفي الإدارة على الجودة الائتمانية للأصول المالية والعائد التعاقبي. وتقوم الجهة أيضاً بمراقبة القيم العادلة للأصول المالية، من بين جملة معلومات أخرى. مثال ٢ نموذج إدارة الجهة هو شراء محافظ من الأصول المالية، مثل القروض. وقد تشمل تلك المحافظ، وقد لا تشمل، أصولاً مالية ذات مستوى ائتماني هابط. وإذا لم يكن سداد القروض يتم في وقته المحدد، فإن الجهة تحاول تحقيق التدفقات النقدية التعاقبية من خلال وسائل متنوعة -على سبيل المثال، بالاتصال بالمدين بالبريد أو الهاتف أو طرق أخرى. وهدف الجهة هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقبية ولا تدبر الجهة أيًا من القروض في هذه المحفظة بهدف تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيعها. في بعض الحالات، تدخل الجهة في عقود لتفاضية معدل الفائدة لتغيير معدل الفائدة على أصول مالية معينة ضمن المحفظة من معدل فائدة معوم إلى معدل فائدة ثابت. مثال ٣ استحدثت المجموعة الموحدة القروض بهدف الاحتفاظ بها لتحويل التدفقات النقدية التعاقبية. لدى جهة نموذج إدارة هدفه استحداث قروض الطلاب وبيع تلك القروض لاحقاً إلى كيان للتوريق. ويقوم كيان التوريق بإصدار أدوات إلى المستثمرين. وتسيطر الجهة المستحقة على كيان التوريق وعليه فإنها تقوم بتوحيد ويقوم كيان التوريق بتحويل التدفقات النقدية التعاقبية من القروض ويمررها إلى مستثمريه. يفترض لأغراض هذا المثال أن القروض يستمر إلتينا في قائمة المركز المالي

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Appendix A: Application Guidance

ملحق أ: إرشادات التطبيق

التعديلات وأسبابها

Example	Analysis
Example 3 An entity has a management model with the objective of originating student loans and subsequently selling those loans to a securitization vehicle. The securitization vehicle issues instruments to investors. The originating entity controls the securitization vehicle and thus consolidates it. The securitization vehicle collects the contractual cash flows from the loans and passes them on to its investors. It is assumed for the purposes of this example that the loans continue to be recognized in the consolidated statement of financial position because they are not derecognized by the securitization vehicle.	The consolidated economic entity originated the loans with the objective of holding them to collect the contractual cash flows. However, the originating entity has an objective of realizing cash flows on the loan portfolio by selling the loans to the securitization vehicle, so for the purposes of its separate financial statements it would not be considered to be managing this portfolio in order to collect the contractual cash flows.
Example 4 A local government entity that issues bonds holds financial assets to meet redemption needs in a 'stress case' scenario (e.g., a run on the government's issued securities). The entity does not anticipate selling these assets except in such scenarios. The entity monitors the credit quality of the financial assets and its objective in managing the financial assets is to collect the contractual cash flows. The entity evaluates the performance of the assets on the basis of interest revenue earned and credit losses realized. However, the entity also monitors the fair value of the financial assets from a liquidity perspective to ensure that the cash amount that would be realized if the entity needed to sell the assets in a stress case scenario would be sufficient to meet the entity's liquidity needs. Periodically, the entity makes sales that are insignificant in value to demonstrate liquidity.	The objective of the entity's management model is to hold the financial assets to collect contractual cash flows. The analysis would not change even if during a previous stress case scenario the entity had sales that were significant in value in order to meet its redemption needs. Similarly, recurring sales activity that is insignificant in value is not inconsistent with holding financial assets to collect contractual cash flows. In contrast, if an entity holds financial assets to meet its everyday redemption needs and meeting that objective involves frequent sales that are significant in value, the objective of the entity's management model is not to hold the financial assets to collect contractual cash flows.

PSAS 41 APPLICATION GUIDANCE

2074

FINANCIAL INSTRUMENTS

Example	Analysis
	Similarly, if the entity is required by law or regulation to routinely sell financial assets to demonstrate that the assets are liquid, and the value of the assets sold is significant, the entity's management model is not to hold financial assets to collect contractual cash flows. Whether a third party imposes the requirement to sell the financial assets, or that activity is at the entity's discretion, is not relevant to the analysis.

هدف نموذج إدارة الجهة هو الاحتفاظ بالأصول المالية لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقبية.

ولن يتغير التحليل حتى ولو كانت الجهة قد قامت خلال تصور سابق لحالة مخوفة بالضغط ببيعيات كبيرة في القيمة للوفاء باحتياجاتها من السيولة. وبالمثل، فإن نشاط المبيعات المتكررة غير الكبيرة في قيمتها لا يتعارض مع الاحتفاظ بالأصول المالية لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقبية.

وفي المقابل، إذا كانت الجهة تحتفظ بأصول مالية للوفاء باحتياجاتها اليومية من السيولة وكان تحقيق ذلك الهدف يتضمن مبيعات متكررة كبيرة في القيمة، فإن هدف نموذج إدارة الجهة لا يكون الاحتفاظ بأصول مالية لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقبية.

وبالمثل، إذا كانت الجهة مطالبة من قبل الجهة التنظيمية لها ببيع أصول مالية بشكل روتيني لإثبات أن الأصول سائلة، وكانت قيمة الأصول المباعة كبيرة، فإن نموذج إدارة الجهة لا يكون الاحتفاظ بالأصول المالية لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقبية. وسواء كان ذلك النشاط يخضع لاختيار الجهة، فإن هذا الأمر ليس ذا صلة بالتحليل.

مثال ٤

جهة حكومية محلية التي أصدرت سندات تحتفظ بأصول مالية للوفاء بالاحتياجات من السيولة في تصور "الحالة مخوفة بالضغط" (مثل الاندفاع الأوراق المالية الصادرة عن الحكومة). ولا تتوقع الجهة بيع هذه الأصول إلا في مثل هذه التصورات.

وتراقب الجهة الجودة الائتمانية لأصول المالية وهدفها من إدارة الأصول المالية هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقبية. وتقوم الجهة بتقويم أداء الأصول على أساس إيراد الفائدة المكتسب والخسائر الائتمانية المحققة.

وبالرغم من ذلك، تراقب الجهة أيضاً القيمة العادلة للأصول المالية من منظور السيولة لضمان أن مبلغ النقد الذي يتم تحقيقه إذا احتاجت الجهة إلى بيع الأصول في تصور لحالة مخوفة بالضغط كافٍ للوفاء باحتياجات الجهة من السيولة. وتقوم الجهة دورياً ببيعيات ليست كبيرة في القيمة للتدليل على السيولة.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	نموذج إدارة يتم تحقيق هدفه من خلال كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية	A Management Model Whose Objective is Achieved by Both Collecting Contractual Cash Flows and Selling Financial Assets
	57. قد تحتفظ الجهة بأصول مالية ضمن نموذج إدارة يتم تحقيق هدفه من خلال كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية. وفي هذا النوع من نماذج الإدارة، اتخذ كبار موظفي إدارة الجهة قراراً بأن كلّاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية يُعد جزءاً لا يتجزأ من تحقيق هدف نموذج الإدارة. وهناك أهداف عديدة قد تكون متفقة مع هذا النوع من نماذج الإدارة. فعلى سبيل المثال، قد يكون هدف نموذج الإدارة هو إدارة الاحتياجات اليومية من السيولة، للمحافظة على وضع معين لعائد الفائدة أو لمطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات التي تمولها تلك الأصول. ولتحقيق مثل هذا الهدف، فإن الجهة تقوم بكل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.	AG57. An entity may hold financial assets in a management model whose objective is achieved by both collecting contractual cash flows and selling financial assets. In this type of management model, the entity's key management personnel have made a decision that both collecting contractual cash flows and selling financial assets are integral to achieving the objective of the management model. There are various objectives that may be consistent with this type of management model. For example, the objective of the management model may be to manage everyday liquidity needs, to maintain a particular interest yield profile or to match the duration of the financial assets to the duration of the liabilities that those assets are funding. To achieve such an objective, the entity will both collect contractual cash flows and sell financial assets.
	58. بالمقارنة مع نموذج إدارة هدفه الاحتفاظ بالأصول المالية لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، فإن نموذج الإدارة هذا سينطوي عادةً على مبيعات بمعدل تكرار وقيمة أكبر. وذلك لأن بيع الأصول المالية يُعد جزءاً لا يتجزأ من تحقيق هدف نموذج الإدارة، وليس مجرد جزء عرضي بالنسبة له. ومع ذلك، ليس هناك حد لتكرار أو قيمة المبيعات التي يجب أن تحدث ضمن نموذج الإدارة هذا لأن كلّاً من تحصيل	AG58. Compared to a management model whose objective is to hold financial assets to collect contractual cash flows, this management model will typically involve greater frequency and value of sales. This is because selling financial assets is integral to achieving the management model's objective instead of being only incidental to it. However, there is no threshold for the frequency or value of sales that must occur in this management model because both

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية يُعد جزء لا يتجزأ من تحقيق هدفه.	collecting contractual cash flows and selling financial assets are integral to achieving its objective.
	59. فيما يلي أمثلة للحالات التي يمكن فيها تحقيق هدف نموذج إدارة الجهة من خلال كلٍ من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية. وقائمة الأمثلة هذه ليست شاملة. وعلاوةً على ذلك، ليس القصد من الأمثلة مناقشة جميع العوامل التي قد تكون ذات صلة بتقويم نموذج إدارة الجهة ولا تحديد الوزن النسبي للعوامل.	AG59. The following are examples of when the objective of the entity's management model may be achieved by both collecting contractual cash flows and selling financial assets. This list of examples is not exhaustive. Furthermore, the examples are not intended to describe all the factors that may be relevant to the assessment of the entity's management model nor specify the relative importance of the factors.

مثال 5	التحليل
توقع الجهة نفقات رأسمالية في غضون سنوات قليلة. وتنتشر الجهة ما لديها من نقد زائد في أصول مالية قصيرة وطويلة الأجل بحيث تستطيع تمويل النفقات عندما تشارك الجهة والوديع من الأصول المالية لها أعمار متفاوتة لتتأخر الفترة الاستثمارية المتوقعة للجهة. وستحفظ الجهة بالأصول المالية لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. وعندما تنضج الفرصة، ستقوم ببيع الأصول المالية لإعادة استثمار النقد في أصول مالية بعقد أطول.	هذه نموذج الإدارة يتم تحقيقه من خلال كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية. وستتخذ الجهة القرارات على أساس مستمر بشأن ما إذا كان تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الأصول المالية سوفي أن يحقق العائد على المخطط إلى حين نشأة الحاجة للنقد المستثمر. وفي المقابل، القرض أن التوقع نقداً عاجلاً في غضون خمس سنوات كموارد للنفقات الرأسمالية وتلك النقود الزائدة في أصول مالية قصيرة الأجل، والتي ينبغي الجهة على هذه الاستثمارات إلى حين الحاجة لتتأخر، وفي هذا الوقت سيتم استثمار التدفقات النقدية من الأصول المالية التي كانت مملوكة على كبره. في التي تحتفل لأجل استثمارها (إذا لم تكن هناك حاجة في هذا الوقت الاستثمار)، والهدف من نموذج الإدارة المتأخر هو الاحتفاظ بالأصول المالية لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
مثال 6	التحليل
هذه نموذج الإدارة، هي تطوير العائد على المخطط لتزويد الاحتياجات اليومية من السيولة لتوقع الجهة تلك الهدف من خلال كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية. وبمجرد مرور وقت أطول من تحصيل التدفقات النقدية للتعاقب وبيع الأصول المالية جزء لا يتجزأ من تحقيق هدف نموذج الإدارة.	هذه نموذج الإدارة، هي تطوير العائد على المخطط لتزويد الاحتياجات اليومية من السيولة لتوقع الجهة تلك الهدف من خلال كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية. وبمجرد مرور وقت أطول من تحصيل التدفقات النقدية للتعاقب وبيع الأصول المالية جزء لا يتجزأ من تحقيق هدف نموذج الإدارة.
مثال 7	التحليل
بمخطط صندوق مساهمات اجتماعية ويحافظ الجهة تمويل التزامات حقوق التأمين والمساهمات المستحقة. وتستخدم الصندوق المخصصات من التدفقات النقدية التعاقدية للاداءة من الأصول المالية لتسوية التزامات حقوق التأمين حال استثمارها. وبمضان عقود التدفقات النقدية التعاقدية من الأصول المالية، يتأخر بشكل شراء وبيع كبير هبة السيولة تلك التزامات. في التزامات، تتج عن هذه التزامات هيئات كبيرة في القيد. وبمن الشروع استثمار هذا التدفقات المستحقة.	الهدف من نموذج الإدارة هو تمويل التزامات حقوق التأمين. ولتحقيق هذا الهدف، فإن الجهة تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حال استثمارها وتبيع الأصول المالية لتغطي على التوقعات المستقبلية للأصول المالية. وتكون كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية جزء لا يتجزأ من تحقيق هدف نموذج الإدارة.

Example 5	Analysis
The objective of the management model is achieved by both collecting contractual cash flows and selling financial assets. The entity will make decisions on an ongoing basis about whether collecting contractual cash flows or selling financial assets will maximize the return on the portfolio until the need arises for the invested cash.	In contrast, consider an entity that anticipates a cash outflow in five years to fund capital expenditure and invests excess cash in short-term financial assets. When the investments mature, the entity reinvests the cash in new short-term financial assets. The entity maintains this strategy until the funds are needed, at which time the entity uses the proceeds from the maturing financial assets to fund the capital expenditure. Only sales that are insignificant in value occur before maturity (unless there is an increase in credit risk). The objective of this contrasting management model is to hold financial assets to collect contractual cash flows.
Example 6	Analysis
The objective of the management model is to maximize the return on the portfolio to meet everyday liquidity needs and the entity achieves that objective by both collecting contractual cash flows and selling financial assets. In other words, both collecting contractual cash flows and selling financial assets are integral to achieving the management model's objective.	

Example 7	Analysis
A social security fund holds financial assets in order to fund social security liabilities. The fund uses the proceeds from the contractual cash flows on the financial assets to settle social security liabilities as they come due. To ensure that the contractual cash flows from the financial assets are sufficient to settle those liabilities, the fund undertakes significant buying and selling activity on a regular basis to rebalance its portfolio of assets and to meet cash flow needs as they arise.	The objective of the management model is to fund the social security liabilities. To achieve this objective, the entity collects contractual cash flows as they come due and sells financial assets to maintain the desired profile of the asset portfolio. Thus both collecting contractual cash flows and selling financial assets are integral to achieving the management model's objective.

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
Other Management Models	نماذج إدارة أخرى	
AG60. Financial assets are measured at fair value through surplus or deficit if they are not held within a management model whose objective is to hold assets to collect contractual cash flows or within a management model whose objective is achieved by both collecting contractual cash flows and selling financial assets (but see also paragraph 106). One management model that results in measurement at fair value through surplus or deficit is one in which an entity manages the financial assets with the objective of realizing cash flows through the sale of the assets. The entity makes decisions based on the assets' fair values and manages the assets to realize those fair values. In this case, the entity's objective will typically result in active buying and selling. Even though the entity will collect contractual cash flows while it holds the financial assets, the objective of such a management model is not achieved by both collecting contractual cash flows and selling financial assets. This is because the collection of contractual cash flows is not integral to achieving the management model's objective; instead, it is incidental to it.	60. يتم قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إذا لم يكن محتفظاً بها ضمن نموذج إدارة هدفه الاحتفاظ بالأصول لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو ضمن نموذج إدارة يتم تحقيق هدفه من خلال كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية (ولكن انظر أيضاً الفقرة 106). ونموذج الإدارة الذي ينتج عنه القياس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز هو نموذج تدبير فيه الجهة الأصول المالية بهدف تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الأصول. وتتخذ الجهة القرارات بالاستناد إلى القيم العادلة للأصول وتدير الأصول لتحقيق تلك القيم العادلة. في هذه الحالة، سيؤدي هدف الجهة عادةً إلى عمليات شراء وبيع نشطة. وحتى لو كانت الجهة ستحصل تدفقات نقدية تعاقدية أثناء احتفاظها بالأصول المالية، فإن هدف مثل هذا النوع من نماذج الإدارة لا يتم تحقيقه من خلال كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية. وهذا لأن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ليس جزءاً لا يتجزأ من تحقيق هدف نموذج الإدارة، ولكنه عرضي بالنسبة له.	
AG61. A portfolio of financial assets that is managed and whose performance is evaluated on a fair value basis (as described in paragraph 46(b)) is neither held to collect contractual cash flows nor held both to collect contractual cash flows and to sell financial assets. The entity is primarily focused on fair value	61. محفظة الأصول المالية التي تتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة (كما هو موضح في الفقرة 46 (ب)) ليست محتفظاً بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وليست محتفظاً بها لكل من	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
information and uses that information to assess the assets' performance and to make decisions. In addition, a portfolio of financial assets that meets the definition of held for trading is not held to collect contractual cash flows or held both to collect contractual cash flows and to sell financial assets. For such portfolios, the collection of contractual cash flows is only incidental to achieving the management model's objective. Consequently, such portfolios of financial assets must be measured at fair value through surplus or deficit.	تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية. وتركز الجهة في الأساس على معلومات القيمة العادلة وتستخدم تلك المعلومات لتقويم أداء الأصول ولاتخاذ القرارات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن محفظة الأصول المالية التي تستوفي تعريف محتفظ بها للمتاجرة لا تُعد محتفظاً بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو محتفظاً بها لكل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية. وفيما يخص مثل هذه المحافظ، فإن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية هو أمر عرضي فقط بالنسبة لتحقيق هدف نموذج الإدارة. وبناءً عليه، فإن مثل هذا النوع من محافظ الأصول يجب أن تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.	
Contractual Cash Flows that are Solely Payments of Principal and Interest on the Principal Amount Outstanding	التدفقات النقدية التعاقدية التي هي فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم	
AG62. Paragraph 39(b) requires an entity to classify a financial asset on the basis of its contractual cash flow characteristics if the financial asset is held within a management model whose objective is to hold assets to collect contractual cash flows or within a management model whose objective is achieved by both collecting contractual cash flows and selling financial assets, unless paragraph 44 applies. To do so, the condition in paragraphs 40(b) and 41(b) requires an entity to determine whether the asset's contractual cash flows are solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding.	62. تتطلب الفقرة 39 (ب) من الجهة تصنيف الأصل المالي على أساس خصائص تدفقاته النقدية التعاقدية إذا كان الأصل المالي محتفظ به ضمن نموذج إدارة هدفه الاحتفاظ بالأصول لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو ضمن نموذج إدارة يتم تحقيق هدفه من خلال كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية. ما لم تنطبق الفقرة 44. وللقيام بذلك، فإن الشرط الوارد في الفقرتين 40 (ب) و 41 (ب) يتطلب من الجهة تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
	التعاقدية للأصل هي فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.	
AG63. Contractual cash flows that are solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding are consistent with a basic lending arrangement. In a basic lending arrangement, consideration for the time value of money (see paragraphs AG67–AG71) and credit risk are typically the most significant elements of interest. However, in such an arrangement, interest can also include consideration for other basic lending risks (for example, liquidity risk) and costs (for example, administrative costs) associated with holding the financial asset for a particular period of time. In addition, interest can include a profit margin that is consistent with a basic lending arrangement. In extreme economic circumstances, interest can be negative if, for example, the holder of a financial asset either explicitly or implicitly pays for the deposit of its money for a particular period of time (and that fee exceeds the consideration that the holder receives for the time value of money, credit risk and other basic lending risks and costs). However, contractual terms that introduce exposure to risks or volatility in the contractual cash flows that is unrelated to a basic lending arrangement, such as exposure to changes in equity prices, commodity prices, a specific profitability or income threshold being reached by the borrower or lender, or the achievement (or otherwise) of specific financial or other ratios, do not give rise to contractual cash flows that are solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding. An originated or a purchased	63. تتفق التدفقات النقدية التعاقدية، التي هي فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، مع ترتيب أساسي للإقراض. وفي أي ترتيب أساسي للإقراض، يكون العوض مقابل القيمة الزمنية للنقود (انظر الفقرات 67-71 من إرشادات التطبيق) ومقابل المخاطر الائتمانية هما عادةً عنصرَي الفائدة الأكثر أهمية. ومع ذلك، ففي مثل هذا الترتيب، قد تتضمن الفائدة أيضاً العوض مقابل مخاطر إقراض أساسية أخرى (على سبيل المثال، مخاطر السيولة) والتكاليف (على سبيل المثال، التكاليف الإدارية) المرتبطة بالاحتفاظ بالأصول المالية لفترة زمنية معينة. وبالإضافة إلى ذلك، قد تتضمن الفائدة أيضاً هامش ربح متفق مع ترتيب أساسي للإقراض. وفي الظروف الاقتصادية المتطرفة، يمكن أن تكون الفائدة سالبة إذا كان حامل الأصل المالي، على سبيل المثال، يدفع إقراضاً صراحةً أو ضمناً مقابلاً لإيداع أمواله لفترة زمنية معينة (وكانت الأتعاب تتجاوز العوض الذي يتسلمه حامل الأصل المالي مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية والمخاطر والتكاليف الأخرى الأساسية المتعلقة بالإقراض). ومع ذلك، فإن الشروط التعاقدية التي تستحدث تعرضاً للمخاطر أو تقلباً في التدفقات النقدية التعاقدية غير متعلق بترتيب أساسي للإقراض، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، نوع معين من أنواع الربحية أو حد للدخل ينبغي أن يصل له من قبل المقرض أو المقرض، أو المنجز (أو غير المنجز) من نوع مالي معين أو نسب أخرى. لا ينشأ عنها تدفقات	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	نقدية تعاقدية تعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. ويمكن أن يكون الأصل المالي المستحدث أو المشتري ترتيباً أساسياً للإقراض بغض النظر عما إذا كان قرضاً في شكله القانوني.	financial asset can be a basic lending arrangement irrespective of whether it is a loan in its legal form.
	64. وفقاً للفقرة 42 (أ)، فإن المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الإثبات الأولي. ومع ذلك، فإن ذلك المبلغ الأصلي قد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، إذا كانت هناك دفعات سداد من أصل المبلغ).	AG64. In accordance with paragraph 42(a), principal is the fair value of the financial asset at initial recognition. However that principal amount may change over the life of the financial asset (for example, if there are repayments of principal).
	65. يجب على الجهة تقويم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم للعملة المُقوم بها الأصل المالي.	AG65. An entity shall assess whether contractual cash flows are solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding for the currency in which the financial asset is denominated.
	66. الرفع المالي هو إحدى خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لبعض الأصول المالية. ويؤدي الرفع المالي إلى زيادة تقلب التدفقات النقدية التعاقدية ونتيجة لذلك لا تكون لها الخصائص الاقتصادية للفائدة. ويُعد الخيار القائم بذاته والعقود الآجلة وعقود المقايضة أمثلة للأصول المالية التي تنطوي على مثل هذا الرفع المالي. وعليه، فإن مثل هذه العقود لا تستوفي الشرط الوارد في الفقرتين 40 (ب) و 41 (ب) ولا يمكن قياسها	AG66. Leverage is a contractual cash flow characteristic of some financial assets. Leverage increases the variability of the contractual cash flows with the result that they do not have the economic characteristics of interest. Stand-alone option, forward and swap contracts are examples of financial assets that include such leverage. Thus, such contracts do not meet the condition in paragraphs 40(b) and 41(b) and cannot be subsequently measured at amortized cost or fair value through net assets/equity.

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	لاحقاً بالتكلفة المُستنفدة أو القيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية.	
	العوض مقابل القيمة الزمنية للنقود	Consideration for the Time Value of Money
	67. القيمة الزمنية للنقود هي عنصر الفائدة الذي يقدم عوضاً مقابل مرور الوقت فقط. أي أن عنصر القيمة الزمنية للنقود لا يقدم عوضاً مقابل المخاطر أو التكاليف الأخرى المرتبطة بالاحتفاظ بالأصل المالي. ولتقويم ما إذا كان العنصر يقدم عوضاً مقابل مرور الوقت فقط، فإن الجهة تستخدم الاجتهاد وتأخذ في الحسبان العوامل ذات الصلة مثل العملة المُقوم بها الأصل المالي والفترة المحدد لها معدل الفائدة.	AG67. Time value of money is the element of interest that provides consideration for only the passage of time. That is, the time value of money element does not provide consideration for other risks or costs associated with holding the financial asset. In order to assess whether the element provides consideration for only the passage of time, an entity applies judgment and considers relevant factors such as the currency in which the financial asset is denominated and the period for which the interest rate is set.
	68. مع ذلك، ففي بعض الحالات، قد يتم تعديل عنصر القيمة الزمنية للنقود (أي أنه قد يكون غير تام). وتكون هذه هي الحالة، على سبيل المثال، إذا كان يتم إعادة تعيين معدل الفائدة للأصل المالي دورياً ولكن تكرار إعادة التعيين هذا لا يطابق مدة معدل الفائدة (على سبيل المثال، إعادة تعيين المعدل كل شهر إلى معدل مدته سنة واحدة) أو إذا كان معدل الفائدة للأصل مالي يتم إعادة تعيينه دورياً إلى متوسط معدلات فائدة معينة قصيرة وطويلة الأجل. وفي مثل هذه الحالات، يجب على الجهة تقويم التعديل لتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي	AG68. However, in some cases, the time value of money element may be modified (i.e., imperfect). That would be the case, for example, if a financial asset's interest rate is periodically reset but the frequency of that reset does not match the tenor of the interest rate (for example, the interest rate resets every month to a one-year rate) or if a financial asset's interest rate is periodically reset to an average of particular short and long-term interest rates. In such cases, an entity must assess the modification to determine whether the contractual cash flows represent solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding. In some circumstances, the entity may be able to make that determination by performing a qualitative assessment of

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
the time value of money element whereas, in other circumstances, it may be necessary to perform a quantitative assessment.	القائم. وفي بعض الحالات، قد يكون باستطاعة الجهة القيام بذلك التحديد عن طريق إجراء تقويم نوعي لعنصر القيمة الزمنية للنقود بينما، في حالات أخرى، قد يكون من الضروري إجراء تقويم كمي.	
AG69. When assessing a modified time value of money element, the objective is to determine how different the contractual (undiscounted) cash flows could be from the (undiscounted) cash flows that would arise if the time value of money element was not modified (the benchmark cash flows). For example, if the financial asset under assessment contains a variable interest rate that is reset every month to a one-year interest rate, the entity would compare that financial asset to a financial instrument with identical contractual terms and the identical credit risk except the variable interest rate is reset monthly to a one-month interest rate. If the modified time value of money element could result in contractual (undiscounted) cash flows that are significantly different from the (undiscounted) benchmark cash flows, the financial asset does not meet the condition in paragraphs 40(b) and 41(b). To make this determination, the entity must consider the effect of the modified time value of money element in each reporting period and cumulatively over the life of the financial instrument. The reason for the interest rate being set in this way is not relevant to the analysis. If it is clear, with little or no analysis, whether the contractual (undiscounted) cash flows on the financial asset under the assessment could (or could not) be significantly different from the	69. عند تقويم عنصر القيمة الزمنية للنقود المعدل، يكون الهدف هو تحديد وجه اختلاف التدفقات النقدية التعاقدية (غير المخصومة) عن التدفقات النقدية (غير المخصومة) التي ستنشأ إذا لم يتم تعديل عنصر القيمة الزمنية للنقود (التدفقات النقدية القياسية). فعلى سبيل المثال، إذا كان الأصل المالي محل التقويم يتضمن معدل فائدة متغير يتم إعادة تعيينه كل شهر إلى معدل فائدة مدته سنة واحدة، فإن الجهة تقارن ذلك الأصل المالي بأداة مالية لها شروط تعاقدية مطابقة ومخاطر ائتمانية مطابقة باستثناء أن معدل الفائدة المتغير يتم إعادة تعيينه شهرياً إلى معدل فائدة مدته شهر واحد. وإذا كان من الممكن أن ينتج عن عنصر القيمة الزمنية للنقود المعدل تدفقات نقدية تعاقدية (غير مخصومة) تختلف بشكل مهم عن التدفقات النقدية (غير المخصومة) القياسية، فإن الأصل المالي لا يستوفي الشرط الوارد في الفقرتين 40 (ب) و 41 (ب). وللقيام بذلك التحديد، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان أثر عنصر القيمة الزمنية للنقود المعدل في كل فترة قوائم مالية، وبشكل تراكمي على مدى عمر الأداة المالية. ولا يُعد سبب تعيين معدل الفائدة على هذا النحو أمراً ذا صلة بالتحليل. وإذا اتضح، بقليل من التحليل أو بدونه، ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية (غير المخصومة) من الأصل المالي محل التقويم يمكن (أو لا يمكن) أن تكون	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
(undiscounted) benchmark cash flows, an entity need not perform a detailed assessment.	مختلفة بشكل مهم عن التدفقات النقدية القياسية (غير المخصومة)، فإن الجهة لا يلزمها إجراء تقويم مفصل.	
AG70. When assessing a modified time value of money element, an entity must consider factors that could affect future contractual cash flows. For example, if an entity is assessing a bond with a five-year term and the variable interest rate is reset every six months to a five-year rate, the entity cannot conclude that the contractual cash flows are solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding simply because the interest rate curve at the time of the assessment is such that the difference between a five-year interest rate and a six-month interest rate is not significant. Instead, the entity must also consider whether the relationship between the five-year interest rate and the six-month interest rate could change over the life of the instrument such that the contractual (undiscounted) cash flows over the life of the instrument could be significantly different from the (undiscounted) benchmark cash flows. However, an entity must consider only reasonably possible scenarios instead of every possible scenario. If an entity concludes that the contractual (undiscounted) cash flows could be significantly different from the (undiscounted) benchmark cash flows, the financial asset does not meet the condition in paragraphs 40(b) and 41(b) and therefore cannot be measured at amortized cost or fair value through net assets/equity.	70. عند تقويم عنصر القيمة الزمنية للنقود المعدل، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان العوامل التي يمكن أن تؤثر في التدفقات النقدية التعاقدية المستقبلية. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الجهة تقوّم سنداً أجله خمس سنوات ومعدل الفائدة المتغير يتم إعادة تعيينه كل ستة أشهر إلى معدل مدته خمس سنوات، فإن الجهة لا تستطيع أن تخلص إلى أن التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم لمجرد أن منحى معدل الفائدة في وقت التقويم يظهر عدم وجود فرق مهم بين معدل الفائدة لخمس سنوات ومعدل الفائدة لستة أشهر. وبدلاً من ذلك، يجب على الجهة أيضاً أن تأخذ في الحسبان ما إذا كانت العلاقة بين معدل الفائدة لخمس سنوات ومعدل الفائدة لستة أشهر يمكن أن تتغير على مدى عمر الأداة بحيث أن التدفقات النقدية (غير المخصومة) التعاقدية على مدى عمر الأداة يمكن أن تختلف بشكل مهم عن التدفقات النقدية القياسية (غير المخصومة). ومع ذلك، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان فقط التصورات الممكنة بشكل معقول بدلاً من كل تصور ممكن. وإذا خلصت الجهة إلى أن التدفقات النقدية التعاقدية (غير المخصومة) قد تكون مختلفة بشكل مهم عن التدفقات النقدية القياسية (غير المخصومة)، فإن الأصل المالي لا يستوفى الشرط الوارد في الفقرتين 40 (ب) و 41	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	(ب) ولذلك لا يمكن قياسه بالتكلفة المُستنفدة أو القيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية.	
	71. في بعض الدول، تعيّن الحكومة أو السلطة التنظيمية معدلات الفائدة. فعلى سبيل المثال، قد يكون التنظيم الحكومي لمعدلات الفائدة جزءاً من سياسة واسعة للاقتصاد الكلي أو قد يكون قد تم إقراره لتشجيع المنشآت على الاستثمار في قطاع اقتصادي معين. وفي بعض هذه الحالات، لا يكون هدف عنصر القيمة الزمنية للنقود هو تقديم عوض مقابل مرور الوقت فقط. ومع ذلك، وبالرغم من الفقرات 70 – 67، يجب أن يُنظر إلى معدل الفائدة الخاضع للتنظيم على أنه يمثل عنصر القيمة الزمنية للنقود لغرض تطبيق الشرط الوارد في الفقرتين 40(ب) و 41(ب) إذا كان معدل الفائدة ذلك الخاضع للتنظيم يقدم عوضاً يتفق بشكل عام مع مرور الوقت ولا ينشأ عنه تعرض للمخاطر أو تقلب في التدفقات النقدية التعاقدية التي تكون غير متفقة مع ترتيب أساسي للإقراض.	AG71. In some jurisdictions, the government or a regulatory authority sets interest rates. For example, such government regulation of interest rates may be part of a broad macroeconomic policy or it may be introduced to encourage entities to invest in a particular sector of the economy. In some of these cases, the objective of the time value of money element is not to provide consideration for only the passage of time. However, despite paragraphs AG67–AG70, a regulated interest rate shall be considered a proxy for the time value of money element for the purpose of applying the condition in paragraphs 40(b) and 41(b) if that regulated interest rate provides consideration that is broadly consistent with the passage of time and does not provide exposure to risks or volatility in the contractual cash flows that are inconsistent with a basic lending arrangement.
	الشروط التعاقدية التي تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية	Contractual Terms that Change the Timing or Amount of Contractual Cash Flows
	72. إذا كان الأصل المالي يتضمن شرطاً تعاقدياً قد يغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية (على سبيل المثال، إذا كان الأصل يمكن سداؤه مبكراً قبل استحقاقه أو كان بالإمكان تمديد أجله)، فيجب على الجهة تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية التي يمكن أن	AG72. If a financial asset contains a contractual term that could change the timing or amount of contractual cash flows (for example, if the asset can be prepaid before maturity or its term can be extended), the entity must determine whether the contractual cash flows that could arise over the life of the

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
instrument due to that contractual term are solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding. To make this determination, the entity must assess the contractual cash flows that could arise both before, and after, the change in contractual cash flows. The entity may also need to assess the nature of any contingent event (i.e., the trigger) that would change the timing or amount of the contractual cash flows. While the nature of the contingent event in itself is not a determinative factor in assessing whether the contractual cash flows are solely payments of principal and interest, it may be an indicator. For example, compare a financial instrument with an interest rate that is reset to a higher rate if the debtor misses a particular number of payments to a financial instrument with an interest rate that is reset to a higher rate if a specified equity index reaches a particular level. It is more likely in the former case that the contractual cash flows over the life of the instrument will be solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding because of the relationship between missed payments and an increase in credit risk. (See also paragraph AG80.)	تنشأ على مدى عمر الأداة بسبب ذلك الشرط التعااقدي هي فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. وللقيام بهذا التحديد، يجب على الجهة تقويم التدفقات النقدية التعااقدية التي قد تنشأ قبل وبعد التغير في التدفقات النقدية التعااقدية. وقد يلزم الجهة أيضاً تقويم طبيعة أي حدث محتمل (أي المحرك) الذي يمكن أن يغير توقّيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعااقدية. ورغم أن طبيعة الحدث المحتمل في حد ذاتها ليست عاملاً حاسماً في تقويم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعااقدية هي فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة، فإنها يمكن أن تكون مؤشراً. فعلى سبيل المثال، قارن أداة مالية لها معدل فائدة تم إعادة تعيينه إلى معدل أعلى إذا لم يسدد المدين عدداً معيناً من الدفعات بأداة مالية لها معدل فائدة تم إعادة تعيينه إلى معدل أعلى إذا وصل مؤشر أسهم محدد إلى مستوى معين. الأكثر احتمالاً في الحالة الأولى أن التدفقات النقدية التعااقدية على مدى عمر الأداة ستكون فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بسبب العلاقة بين الدفعات غير المسددة والزيادة في المخاطر الائتمانية (انظر أيضاً الفقرة 80 من إرشادات التطبيق).	
AG73. The following are examples of contractual terms that result in contractual cash flows that are solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding: (a) A variable interest rate that consists of consideration for the time value of money, the credit risk associated with the principal amount outstanding	73. فيما يلي أمثلة للشروط التعااقدية التي ينتج عنها تدفقات نقدية تعاقدية تُعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم: (أ) معدل فائدة متغير يتألف من عوض مقابل القيمة الزمنية للنقود، والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
during a particular period of time (the consideration for credit risk may be determined at initial recognition only, and so may be fixed) and other basic lending risks and costs, as well as a profit margin; (b) A contractual term that permits the issuer (i.e., the debtor) to prepay a debt instrument or permits the holder (i.e., the creditor) to put a debt instrument back to the issuer before maturity and the prepayment amount substantially represents unpaid amounts of principal and interest on the principal amount outstanding, which may include reasonable compensation for the early termination of the contract; and (c) A contractual term that permits the issuer or the holder to extend the contractual term of a debt instrument (i.e., an extension option) and the terms of the extension option result in contractual cash flows during the extension period that are solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding, which may include reasonable compensation for the extension of the contract.	(يمكن تحديد العوض مقابل المخاطر الائتمانية عند الإثبات الأولي فقط، وعليه يمكن أن يكون ثابتاً) ومخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى، إضافة إلى هامش ربح؛ (ب) شرط تعاقدى يسمح للمُصدر (أي المدين) أن يسدد أداة دين مبكراً أو يسمح لحاملها (أي الدائن) بإعادة أداة الدين إلى المُصدر قبل الاستحقاق ويمثل المبلغ المسدد مبكراً ما يقارب المبالغ غير المدفوعة من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، وهو ما قد يشمل تعويضاً معقولاً مقابل الإنهاء المبكر للعقد؛ (ج) شرط تعاقدى يسمح للمُصدر أو حامل الأداة بتمديد الأجل التعاقدى لأداة دين (أي خيار تمديد) وينتج عن شروط خيار التمديد تدفقات نقدية تعاقدية خلال فترة التمديد تُعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، وهو ما قد يشمل تعويضاً إضافياً معقولاً عن تمديد العقد.	
AG74. Despite paragraph AG72, a financial asset that would otherwise meet the condition in paragraphs 40(b) and 41(b) but does not do so only as a result of a contractual term that permits (or requires) the issuer to prepay a debt instrument or permits (or requires) the holder to put a debt instrument back to the issuer before maturity is eligible to be measured at amortized cost or	74. بالرغم من الفقرة 72 من إرشادات التطبيق، فإن الأصل المالي الذي كان سيعد في ظروف أخرى مستوفياً للشرط الوارد في الفقرتين 40(ب) و 41(ب) ولكنه ليس كذلك فقط نتيجة شرط تعاقدى يسمح للمُصدر (أو يتطلب منه) سداد أداة دين مبكراً أو يسمح لحامل الأداة (أو يتطلب منه) إعادة أداة الدين إلى المصدر قبل الاستحقاق، يُعد مؤهلاً للقياس بالتكلفة المُستنفدة أو القيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
fair value through net assets/equity (subject to meeting the condition in paragraph 40(a) or the condition in paragraph 41(a)) if: (a) The entity acquires or originates the financial asset at a premium or discount to the contractual par amount; (b) The prepayment amount substantially represents the contractual par amount and accrued (but unpaid) contractual interest, which may include reasonable compensation for the early termination of the contract; and (c) When the entity initially recognizes the financial asset, the fair value of the prepayment feature is insignificant.	الملكية (مع مراعاة استيفاء الشرط الوارد في الفقرة 40 (أ) أو الشرط الوارد في الفقرة 41 (أ)) إذا: (أ) قامت الجهة باقتناء أو استحداث الأصل المالي بعلووة أو خصم على المبلغ الاسمي التعاقدي؛ (ب) كان المبلغ المسدد مبكراً يمثل ما يقارب المبلغ الاسمي التعاقدي والفائدة التعاقدية المستحقة (لكن غير المدفوعة)، وهو ما قد يشمل تعويضاً معقولاً مقابل الإنهاء المبكر للعقد؛ (ج) كانت القيمة العادلة لخاصية السداد المبكر عند قيام الجهة بالإثبات الأولي للأصل المالي ليست مهمة.	
AG74A. For the purpose of applying paragraphs AG73(b) and AG74(b), irrespective of the event or circumstance that causes the early termination of the contract, a party may pay or receive reasonable compensation for that early termination. For example, a party may pay or receive reasonable compensation when it chooses to terminate the contract early (or otherwise causes the early termination to occur).	74أ. لأغراض تطبيق فقرات إرشادات التطبيق 73(ب) و 74(ب)، بغض النظر عن الحدث و الطرف الذي تسبب في فسخ العقد مبكراً، يمكن للطرف أن يدفع أو يتسلم مقابل معقول لهذا الفسخ المبكر. على سبيل المثال، يمكن للطرف أن يدفع أو يتسلم تعويض معقول عندما يختار إجراء فسخ مبكر للعقد (أو خلاف ذلك يكون سبب في حدوث الفسخ المبكر).	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Appendix A: Application Guidance

ملحق أ: إرشادات التطبيق

التعديلات وأسبابها

AG75. The following examples illustrate contractual cash flows that are solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding. This list of examples is not exhaustive.

75. توضح الأمثلة التالية التدفقات النقدية التعاقدية التي تُعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، وقائمة الأمثلة هذه ليست شاملة.

Instrument	Analysis
Instrument A is a bond with a stated maturity date. Payments of principal and interest on the principal amount outstanding are linked to an inflation index of the currency in which the instrument is issued. The inflation link is not leveraged and the principal is protected.	The contractual cash flows are solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding. Linking payments of principal and interest on the principal amount outstanding to an unleveraged inflation index resets the time value of money to a current level. In other words, the interest rate on the instrument reflects "real" interest. Thus, the interest amounts are consideration for the time value of money on the principal amount outstanding. However, if the interest payments were indexed to another variable such as the debtor's performance (e.g., the debtor's surplus or deficit) or an equity index, the contractual cash flows are not payments of principal and interest on the principal amount outstanding (unless the indexing to the debtor's performance results in an adjustment that only compensates the holder for changes in the credit risk of the instrument, such that contractual cash flows are solely payments of principal and interest). That is because the contractual cash flows reflect a return that is inconsistent with a basic lending arrangement (see paragraph AG63).

IFRS 41 APPLICATION GUIDANCE2082

FINANCIAL INSTRUMENTS

Instrument	Analysis
Instrument B is a variable interest rate instrument with a stated maturity date that permits the borrower to choose the market interest rate on an ongoing basis. For example, at each interest rate reset date, the borrower can choose to pay the three-month interbank offered rate for a three-month term or one-month interbank offered rate for a one-month term.	The contractual cash flows are solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding as long as the interest paid over the life of the instrument reflects consideration for the time value of money, for the credit risk associated with the instrument and for other basic lending risks and costs, as well as a profit margin (see paragraph AG63). The fact that the interbank offered rate interest rate is reset during the life of the instrument does not in itself disqualify the instrument. However, if the borrower is able to choose to pay a one-month interest rate that is reset every three months, the interest rate is reset with a frequency that does not match the tenor of the interest rate. Consequently, the time value of money element is modified. Similarly, if an instrument has a contractual interest rate that is based on a term that can exceed the instrument's remaining life (for example, if an instrument with a five-year maturity pays a variable rate that is reset periodically but always reflects a five-year maturity), the time value of money element is modified. That is because the interest payable in each period is disconnected from the interest period. In such cases, the entity must qualitatively or quantitatively assess the contractual cash flows against those on an instrument that is identical in all respects except the tenor of the interest rate matches the interest period to determine if the cash flows are solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding. (But see paragraph AG71 for guidance on regulated interest rates.) For example, in assessing a bond with a five-year term that pays a variable rate that is reset every six months but always reflects a five-year maturity, an entity considers the contractual cash flows on an instrument that resets every six months to a six-month interest rate but is otherwise identical. The same analysis would apply if the borrower is able to choose between the lender's various published interest rates (e.g., the borrower can choose between the lender's published one-month variable interest rate and the lender's published three-month variable interest rate).

الأداة	التحليل
الأداة أ الأداة أ هي سند له تاريخ استحقاق محدد. والدفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم مرتبطة بمؤشر التضخم المرتبطة بالأداة. وبموجب هذا الارتباط، فإن المدد المدفوعة على المبلغ الأصلي القائم تعكس القيمة الزمنية للنقدية. ومع ذلك، إذا كان قد تم ربط دفعات الفائدة بمؤشر آخر مثل أداء المدين (مثلاً فائض أو عجز المدين) أو بمؤشر لأسهم، فإن التدفقات النقدية التعاقدية لا تُعد دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (ما لم ينتج عن الربط بنتائج أداء المدين تعديل يحوّل فقط حامل الأداة عن التغيرات في المخاطر الائتمانية للأداة، بحيث تكون التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة). وذلك لأن التدفقات النقدية التعاقدية تعكس عائدًا لا يتفق مع ترتيب أساسي للإقراض (انظر الفقرة ٦٣ من إرشادات التطبيق).	التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. وربط الدفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بمستوى مؤشر تضخم غير مرفوع ماليًا يحدّد تميّين القيمة الزمنية للنقد إلى المستوى الحالي. وبمجرد أخرى، يمكن معدل الفائدة على الأداة "الحقيقية". وعليه، تُعدّ مبالغ الفائدة عوضاً عن القيمة الزمنية للنقد على المبلغ الأصلي القائم. ومع ذلك، إذا كان قد تم ربط دفعات الفائدة بمؤشر آخر مثل أداء المدين (مثلاً فائض أو عجز المدين) أو بمؤشر لأسهم، فإن التدفقات النقدية التعاقدية لا تُعدّ دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (ما لم ينتج عن الربط بنتائج أداء المدين تعديل يحوّل فقط حامل الأداة عن التغيرات في المخاطر الائتمانية للأداة، بحيث تكون التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة). وذلك لأن التدفقات النقدية التعاقدية تعكس عائدًا لا يتفق مع ترتيب أساسي للإقراض (انظر الفقرة ٦٣ من إرشادات التطبيق).
الأداة ب الأداة ب هي أداة بمعدل فائدة متغير ولها تاريخ استحقاق محدد. يمكن للمقرض باختيار معدل الفائدة السوقي على أساس مستمر. فعلى سبيل المثال، يستطيع المقرض، في كل تاريخ لإعادة تعيين معدل الفائدة، اختيار دفع معدل الفائدة (سعر الفائدة بين البنوك) لأجل منته ثلاثة أشهر أو معدل سعر الفائدة بين البنوك لشهر واحد لأجل منته شهر واحد. ثلاثة أشهر المستخدم في الإقراض بين	التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم طالما أن الفائدة المنفوعة على مدى عمر الأداة تعكس عوضاً عن القيمة الزمنية للنقد والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالأداة ومخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى، إضافة إلى هامش ربح (انظر الفقرة ٦٣ من إرشادات التطبيق). ولا تؤدي حقيقة أن معدل سعر الفائدة بين البنوك يتم إعادة تعيينه خلال عمر الأداة إلى عدم تأهيل الأداة. وبالرغم من ذلك، إذا كان باستطاعة المقرض اختيار دفع معدل فائدة لشهر واحد ثم إعادة تعيينه كل ثلاثة أشهر، فإن معدل الفائدة يتم إعادة تعيينه بتكرار لا يطابق مدة معدل الفائدة. وبما أن ذلك، فإن عنصر القيمة الزمنية للنقد يتم تعديل. وبالمثل، إذا كان للأداة معدل فائدة تعاقدي يستند إلى أجل يمكن أن يتجاوز الفترة المتبقية من عمر الأداة (على سبيل المثال، إذا كانت أداة بأجل استحقاق خمس سنوات تدفع معدلًا متغيراً يتم إعادة تعيينه دورياً ولكنه يمكن دائماً أجل استحقاق منته خمس سنوات)، فإن عنصر القيمة الزمنية للنقد يتم تعديله. وذلك لأن الفائدة مستحقة السداد في كل فترة تكون غير مرتبطة بفترة الفائدة. وفي مثل هذا الحالات، يجب على الجهة تقييم التدفقات النقدية التعاقدية نوعياً أو كمياً. مقابل تلك التي تكون على أداة مطابقة من جميع النواحي، باستثناء أن مدة معدل الفائدة يطابق فترة الفائدة، لتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية هي فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. (ولكن انظر الفقرة ٧٦ من إرشادات التطبيق، لاطلاع على الإرشادات المتعلقة بمعدلات الفائدة الخاضعة للتطبيق).

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها		ملحق أ: إرشادات التطبيق	
		يتم إعادة تقييمها كل ستة أشهر إلى معدل فائدة لسنة أشهر ولكنها مطابقة فيما عدا ذلك. وينطبق نفس التحليل إذا كان المقرض يستطيع الاختيار ما بين معدلات فائدة متنوعة معلن عنها من قبل المقرض (على سبيل المثال، يستطيع المقرض الاختيار ما بين معدل الفائدة المتغير لشهر واحد المعلن عنه من قبل المقرض ومعدل الفائدة المتغير لثلاثة أشهر المعلن عنه من قبل المقرض). والمعدل الفائدة المتغير لثلاثة أشهر المعلن عنه من قبل المقرض). التدفقات النقدية التعاقدية لكل من: (أ) الأداة التي لها معدل فائدة ثابت (ب) الأداة التي لها معدل فائدة متغير هي دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي طالما أن الفائدة تمكن الموض مقابل القيمة الزمنية للنقد ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالأداة خلال مدة الأداة ومقابل مخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى، إضافة إلى هامش ربح. (انظر الفقرة ٦.٣ من إرشادات التطبيق). وتبعاً لذلك، فإن الأداة التي هي عبارة عن مزيج من (أ) و(ب) (على سبيل المثال، سند بمعدل فائدة له حد أقصى) يمكن أن يكون لها تدفقات نقدية تحد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. وقد يخلص مثل هذا الشرط التعاقدى من تطلب التدفقات النقدية عن طريق تعيين حد لمعدل الفائدة المتغير (على سبيل المثال، حد أقصى أو حد أدنى لمعدل الفائدة) أو قد يزيد من تطلب التدفقات النقدية لأن المعدل الثابت يصبح متغيراً. حقيقة أن القرض الذي مع حق الرجوع الكامل مضمون برهن لا تؤثر في حد ذاتها في تحليل ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. يحلل حامل الأداة الشروط التعاقدية للأداة المالية لتحديد ما إذا كان ينشأ عنها تدفقات نقدية تحد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم وبالتالي فهي تتفق مع ترتيب أساسي للإقراض. إن يأخذ ذلك التحليل في الحسبان المدفوعات التي تنشأ فقط نتيجة لصلاحيبة السلطة الوطنية لحل النزاعات في فرض خسائر على حامل الأداة هـ، وذلك لأن تلك الصلاحيبة والدفعات الناتجة عنها ليست شروطاً تعاقدية للأداة المالية. وفي المقابل، فإن التدفقات النقدية التعاقدية لن تكون فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم إذا كانت الشروط التعاقدية للأداة المالية تسمح للمصدر أو لجهة أخرى، أو تتطلب منه أو منها، فرض خسائر على حامل الأداة (على سبيل المثال، بتخفيض المبلغ الاسمي أو تحويل الأداة إلى عدد ثابت من الأسهم العادية للمصدر) طالما أن تلك الشروط التعاقدية حقيقية، حتى ولو كان فرض مثل هذه الخسائر أمراً بعيد الاحتمال.	الأداة ج الأداة ج هي سند له تاريخ استحقاق معين وتدفع معدل فائدة سوقي متغير. ومعدل الفائدة المتغير ذلك له حد أقصى. الأداة د الأداة د هي قرض مع حق الرجوع الكامل ومضمون برهن. الأداة هـ تم إصدار الأداة هـ من قبل بنك خاضع للتنظيم الرقابي ولها تاريخ استحقاق معين. وتدفع الأداة معدل فائدة ثابت وجميع التدفقات النقدية التعاقدية ليست اختيارية. وبالرغم من ذلك، يخضع المصدر لتسريع يسمح أو يتطلب من سلطة وطنية لحل النزاعات أن تفرض خسائر على حملة أدوات معينة، بما في ذلك الأداة هـ في حالات معينة. فعلى سبيل المثال، للسلطة الوطنية لحل النزاعات صلاحية تخفيض المبلغ الاسمي للأداة هـ أو تحويلها إلى عدد ثابت من الأسهم العادية للمصدر إذا ما قررت السلطة الوطنية لحل النزاعات أن المصدر يواجه صعوبات مالية شديدة أو أنه بحاجة إلى رأس مال نظامي إضافي أو أنه "فاتل".
PSAS 41 APPLICATION GUIDANCE 2084 FINANCIAL INSTRUMENTS			

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance										
	76. توضح الأمثلة التالية التدفقات النقدية التعاقدية التي ليست فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، وقائمة الأمثلة هذه ليست شاملة.	AG76. The following examples illustrate contractual cash flows that are not solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding. This list of examples is not exhaustive.										
	<table><tr><th>الأمثلة (د)</th><th>التحليل</th></tr><tr><td>الأمثلة (د) هي سند قابل للتحويل إلى عدد ثابت من أدوات حقوق ملكية القسدين.</td><td>يحتمل حامل الأمثلة السند القابل للتحويل بأكمله. والتدفقات النقدية التعاقدية ليست دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم وأنها تنبئ عادةً لا بتدفق مع تركيب أساسي لتجارتين (انظر الفقرة من إرشادات التطبيق ٦٣)؛ أي أن الدفعة من بوط بقيمة حقوق ملكية القسدين.</td></tr></table> ترجمة مركز الاستحقاق المحاسبي، ٢٠٢٠ وزارة المالية	الأمثلة (د)	التحليل	الأمثلة (د) هي سند قابل للتحويل إلى عدد ثابت من أدوات حقوق ملكية القسدين.	يحتمل حامل الأمثلة السند القابل للتحويل بأكمله. والتدفقات النقدية التعاقدية ليست دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم وأنها تنبئ عادةً لا بتدفق مع تركيب أساسي لتجارتين (انظر الفقرة من إرشادات التطبيق ٦٣)؛ أي أن الدفعة من بوط بقيمة حقوق ملكية القسدين.	<table><tr><th>Instrument</th><th>Analysis</th></tr><tr><td>Instrument F Instrument F is a bond that is convertible into a fixed number of equity instruments of the issuer.</td><td>The holder would analyze the convertible bond in its entirety. The contractual cash flows are not payments of principal and interest on the principal amount outstanding because they reflect a return that is inconsistent with a basic lending arrangement (see paragraph AG63); i.e., the return is linked to the value of the equity of the issuer.</td></tr><tr><td>Instrument G Instrument G is a loan that pays an inverse floating interest rate (i.e., the interest rate has an inverse relationship to market interest rates).</td><td>The contractual cash flows are not solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding. The interest amounts are not consideration for the time value of money on the principal amount outstanding.</td></tr></table> 2022 IPSAS 41 APPLICATION GUIDANCE FINANCIAL INSTRUMENTS	Instrument	Analysis	Instrument F Instrument F is a bond that is convertible into a fixed number of equity instruments of the issuer.	The holder would analyze the convertible bond in its entirety. The contractual cash flows are not payments of principal and interest on the principal amount outstanding because they reflect a return that is inconsistent with a basic lending arrangement (see paragraph AG63); i.e., the return is linked to the value of the equity of the issuer.	Instrument G Instrument G is a loan that pays an inverse floating interest rate (i.e., the interest rate has an inverse relationship to market interest rates).	The contractual cash flows are not solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding. The interest amounts are not consideration for the time value of money on the principal amount outstanding.
الأمثلة (د)	التحليل											
الأمثلة (د) هي سند قابل للتحويل إلى عدد ثابت من أدوات حقوق ملكية القسدين.	يحتمل حامل الأمثلة السند القابل للتحويل بأكمله. والتدفقات النقدية التعاقدية ليست دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم وأنها تنبئ عادةً لا بتدفق مع تركيب أساسي لتجارتين (انظر الفقرة من إرشادات التطبيق ٦٣)؛ أي أن الدفعة من بوط بقيمة حقوق ملكية القسدين.											
Instrument	Analysis											
Instrument F Instrument F is a bond that is convertible into a fixed number of equity instruments of the issuer.	The holder would analyze the convertible bond in its entirety. The contractual cash flows are not payments of principal and interest on the principal amount outstanding because they reflect a return that is inconsistent with a basic lending arrangement (see paragraph AG63); i.e., the return is linked to the value of the equity of the issuer.											
Instrument G Instrument G is a loan that pays an inverse floating interest rate (i.e., the interest rate has an inverse relationship to market interest rates).	The contractual cash flows are not solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding. The interest amounts are not consideration for the time value of money on the principal amount outstanding.											
	معيار المحاسبة للتخارج العام ٤١ "الأدوات المالية"											
	<table><tr><th>الأمثلة ج</th><th>التدفقات النقدية التعاقدية ليست فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. ولا تُعد مبالغ الفائدة عوضاً مقابل القيمة الزمنية للتدفق على المبلغ الأصلي القائم.</th></tr><tr><td>الأمثلة ج هي قرضين يدفع معدل فائدة حكسي موسم (أي أن معدل الفائدة له علاقة عكسية بمعدلات الفائدة في السوق).</td><td>التدفقات النقدية التعاقدية ليست دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. وذلك لأن القسدين قد يكون معطالياً بتأجيل دفعات الفائدة ولا تُستحق فائدة إضافية على مبالغ الفائدة المؤجلة تلك. وتسمية لذلك، فإن مبالغ الفائدة لا تُعد عوضاً مقابل القيمة الزمنية للتدفق على المبلغ الأصلي القائم. وإذا استُخدمت فائدة على المبلغ المؤجلة، فإن التدفقات النقدية التعاقدية يمكن أن تكون دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.</td></tr></table> وتتبع الأمثلة ج معدل فائدة السوق ولكن دفع الفائدة لا يمكن أن يتم ما لم يكن القسدين قادراً على أن يظل مؤجراً بعد الدفع مباشرة. ولا تُستحق فائدة إضافية على الفائدة المؤجلة.	الأمثلة ج	التدفقات النقدية التعاقدية ليست فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. ولا تُعد مبالغ الفائدة عوضاً مقابل القيمة الزمنية للتدفق على المبلغ الأصلي القائم.	الأمثلة ج هي قرضين يدفع معدل فائدة حكسي موسم (أي أن معدل الفائدة له علاقة عكسية بمعدلات الفائدة في السوق).	التدفقات النقدية التعاقدية ليست دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. وذلك لأن القسدين قد يكون معطالياً بتأجيل دفعات الفائدة ولا تُستحق فائدة إضافية على مبالغ الفائدة المؤجلة تلك. وتسمية لذلك، فإن مبالغ الفائدة لا تُعد عوضاً مقابل القيمة الزمنية للتدفق على المبلغ الأصلي القائم. وإذا استُخدمت فائدة على المبلغ المؤجلة، فإن التدفقات النقدية التعاقدية يمكن أن تكون دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.	<table><tr><th>Instrument</th><th>Analysis</th></tr><tr><td>Instrument H Instrument H is a perpetual instrument but the issuer may call the instrument at any point and pay the holder the par amount plus accrued interest due. Instrument H pays a market interest rate but payment of interest cannot be made unless the issuer is able to remain solvent immediately afterwards. Deferred interest does not accrue additional interest.</td><td>The contractual cash flows are not payments of principal and interest on the principal amount outstanding. That is because the issuer may be required to defer interest payments and additional interest does not accrue on those deferred interest amounts. As a result, interest amounts are not consideration for the time value of money on the principal amount outstanding. If interest accrued on the deferred amounts, the contractual cash flows could be payments of principal and interest on the principal amount outstanding. The fact that Instrument H is perpetual does not in itself mean that the contractual cash flows are not payments of principal and interest on the principal amount outstanding. In effect, a perpetual instrument has continuous (multiple) extension options. Such options may result in contractual cash flows that are payments of principal and interest on the principal amount outstanding if interest payments are mandatory and must be paid in perpetuity. Also, the fact that Instrument H is callable does not mean that the contractual cash flows are not payments of principal and interest on the principal amount outstanding unless it is callable at an amount that does not substantially reflect payment of outstanding principal and interest on that principal amount outstanding. Even if the callable amount includes an amount that reasonably compensates the holder for the early termination of the instrument, the contractual cash flows could be payments of principal and interest on the principal amount outstanding. (See also paragraph AG74.)</td></tr></table>	Instrument	Analysis	Instrument H Instrument H is a perpetual instrument but the issuer may call the instrument at any point and pay the holder the par amount plus accrued interest due. Instrument H pays a market interest rate but payment of interest cannot be made unless the issuer is able to remain solvent immediately afterwards. Deferred interest does not accrue additional interest.	The contractual cash flows are not payments of principal and interest on the principal amount outstanding. That is because the issuer may be required to defer interest payments and additional interest does not accrue on those deferred interest amounts. As a result, interest amounts are not consideration for the time value of money on the principal amount outstanding. If interest accrued on the deferred amounts, the contractual cash flows could be payments of principal and interest on the principal amount outstanding. The fact that Instrument H is perpetual does not in itself mean that the contractual cash flows are not payments of principal and interest on the principal amount outstanding. In effect, a perpetual instrument has continuous (multiple) extension options. Such options may result in contractual cash flows that are payments of principal and interest on the principal amount outstanding if interest payments are mandatory and must be paid in perpetuity. Also, the fact that Instrument H is callable does not mean that the contractual cash flows are not payments of principal and interest on the principal amount outstanding unless it is callable at an amount that does not substantially reflect payment of outstanding principal and interest on that principal amount outstanding. Even if the callable amount includes an amount that reasonably compensates the holder for the early termination of the instrument, the contractual cash flows could be payments of principal and interest on the principal amount outstanding. (See also paragraph AG74.)		
الأمثلة ج	التدفقات النقدية التعاقدية ليست فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. ولا تُعد مبالغ الفائدة عوضاً مقابل القيمة الزمنية للتدفق على المبلغ الأصلي القائم.											
الأمثلة ج هي قرضين يدفع معدل فائدة حكسي موسم (أي أن معدل الفائدة له علاقة عكسية بمعدلات الفائدة في السوق).	التدفقات النقدية التعاقدية ليست دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. وذلك لأن القسدين قد يكون معطالياً بتأجيل دفعات الفائدة ولا تُستحق فائدة إضافية على مبالغ الفائدة المؤجلة تلك. وتسمية لذلك، فإن مبالغ الفائدة لا تُعد عوضاً مقابل القيمة الزمنية للتدفق على المبلغ الأصلي القائم. وإذا استُخدمت فائدة على المبلغ المؤجلة، فإن التدفقات النقدية التعاقدية يمكن أن تكون دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.											
Instrument	Analysis											
Instrument H Instrument H is a perpetual instrument but the issuer may call the instrument at any point and pay the holder the par amount plus accrued interest due. Instrument H pays a market interest rate but payment of interest cannot be made unless the issuer is able to remain solvent immediately afterwards. Deferred interest does not accrue additional interest.	The contractual cash flows are not payments of principal and interest on the principal amount outstanding. That is because the issuer may be required to defer interest payments and additional interest does not accrue on those deferred interest amounts. As a result, interest amounts are not consideration for the time value of money on the principal amount outstanding. If interest accrued on the deferred amounts, the contractual cash flows could be payments of principal and interest on the principal amount outstanding. The fact that Instrument H is perpetual does not in itself mean that the contractual cash flows are not payments of principal and interest on the principal amount outstanding. In effect, a perpetual instrument has continuous (multiple) extension options. Such options may result in contractual cash flows that are payments of principal and interest on the principal amount outstanding if interest payments are mandatory and must be paid in perpetuity. Also, the fact that Instrument H is callable does not mean that the contractual cash flows are not payments of principal and interest on the principal amount outstanding unless it is callable at an amount that does not substantially reflect payment of outstanding principal and interest on that principal amount outstanding. Even if the callable amount includes an amount that reasonably compensates the holder for the early termination of the instrument, the contractual cash flows could be payments of principal and interest on the principal amount outstanding. (See also paragraph AG74.)											
	77. في بعض الحالات، قد يكون لأصل مالي تدفقات نقدية تعاقدية توصف بأنها المبلغ الأصلي والفائدة ولكن تلك التدفقات النقدية لا	AG77. In some cases a financial asset may have contractual cash flows that are described as principal and interest but those cash flows do not represent the										

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	تمثل دفع المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم كما هو موضح في الفقرات 40 (ب) و 41 (ب) و 42 من هذا المعيار.	payment of principal and interest on the principal amount outstanding as described in paragraphs 40(b), 41(b) and 42 of this Standard.
	78. قد يكون هذا هو الحال إذا كان الأصل المالي يمثل استثماراً في أصول معينة أو تدفقات نقدية وعليه فإن التدفقات النقدية التعاقدية لا تكون فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الشروط التعاقدية تنص على زيادة التدفقات النقدية من الأصل المالي كلما زاد عدد السيارات التي تستخدم طريقاً معيناً برسوم مرور، فإن تلك التدفقات النقدية التعاقدية لا تتفق مع ترتيب أساسي للإقراض. ونتيجة لذلك، فإن الأداة لن تستوفي الشرط الوارد في الفقرتين 40 (ب) و 41 (ب). ويمكن أن يكون هذا هو الحال عندما تقتصر مطالبة الدائن على أصول محددة من أصول المدين أو على التدفقات النقدية من أصول محددة (على سبيل المثال، أصل مالي "بدون حق الرجوع").	AG78. This may be the case if the financial asset represents an investment in particular assets or cash flows and hence the contractual cash flows are not solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding. For example, if the contractual terms stipulate that the financial asset's cash flows increase as more automobiles use a particular toll road, those contractual cash flows are inconsistent with a basic lending arrangement. As a result, the instrument would not satisfy the condition in paragraphs 40(b) and 41(b). This could be the case when a creditor's claim is limited to specified assets of the debtor or the cash flows from specified assets (for example, a 'nonrecourse' financial asset).
	79. ومع ذلك، فإن حقيقة أن الأصل المالي بدون حق الرجوع لا تمنع بالضرورة -في حد ذاتها- أن يكون الأصل المالي مستوفياً للشرط الوارد في الفقرتين 40 (ب) و 41 (ب). وفي مثل تلك الحالات، يكون الدائن مطالباً بإجراء تقويم ("تفحص") للأصول الأساس المحددة أو التدفقات النقدية لتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي يتم تصنيفها على أنها دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. وإذا كانت شروط الأصل المالي تنشأ عنها أي تدفقات	AG79. However, the fact that a financial asset is non-recourse does not in itself necessarily preclude the financial asset from meeting the condition in paragraphs 40(b) and 41(b). In such situations, the creditor is required to assess ('look through to') the particular underlying assets or cash flows to determine whether the contractual cash flows of the financial asset being classified are payments of principal and interest on the principal amount outstanding. If the terms of the financial asset give rise to any other cash flows or limit the cash flows in a manner inconsistent with payments representing

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيير المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	نقدية أخرى أو تحد من التدفقات النقدية بطريقة لا تتفق مع الدفعات التي تمثل المبلغ الأصلي والفائدة، فإن الأصل المالي لا يستوفي الشرط الوارد في الفقرتين 40 (ب) و 41 (ب). وسواء كانت الأصول الأساس هي أصول مالية أو أصول غير مالية فإن ذلك لا يؤثر -في حد ذاته- على هذا التقويم.	principal and interest, the financial asset does not meet the condition in paragraphs 40(b) and 41(b). Whether the underlying assets are financial assets or non-financial assets does not in itself affect this assessment.
	80. لا تؤثر أي من خصائص التدفقات النقدية التعاقدية على تصنيف الأصل المالي إذا كان لها فقط أثر طفيف على التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي. وللقيام بهذا التحديد، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان الأثر المحتمل لخاصية التدفقات النقدية التعاقدية في كل فترة قوائم مالية، وبشكل تراكمي، على مدى عمر الأداة المالية. وإضافة لذلك، إذا كانت إحدى خصائص التدفقات النقدية التعاقدية يمكن أن يكون لها أثر أكبر من طفيف على التدفقات النقدية التعاقدية (سواء في فترة قوائم مالية واحدة أو بشكل تراكمي) ولكن خاصية التدفقات النقدية تلك ليست حقيقية، فإنها لا تؤثر على تصنيف الأصل المالي. وتكون خاصية التدفقات النقدية غير حقيقية إذا كانت تؤثر على التدفقات النقدية التعاقدية للأداة فقط عند حدوث حدث نادر جداً وغير عادي إلى حد كبير ومن المستبعد حدوثه.	AG80. A contractual cash flow characteristic does not affect the classification of the financial asset if it could have only a de minimis effect on the contractual cash flows of the financial asset. To make this determination, an entity must consider the possible effect of the contractual cash flow characteristic in each reporting period and cumulatively over the life of the financial instrument. In addition, if a contractual cash flow characteristic could have an effect on the contractual cash flows that is more than de minimis (either in a single reporting period or cumulatively) but that cash flow characteristic is not genuine, it does not affect the classification of a financial asset. A cash flow characteristic is not genuine if it affects the instrument's contractual cash flows only on the occurrence of an event that is extremely rare, highly abnormal and very unlikely to occur.
	81. في كل معاملة إقراض تقريباً، يتم ترتيب أداة الدائن بالنسبة إلى أدوات الدائنين الآخرين للمدين. فالأداة التي تكون تالية في استحقاقها للأدوات الأخرى قد يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تُعد دفعات من	AG81. In almost every lending transaction the creditor's instrument is ranked relative to the instruments of the debtor's other creditors. An instrument that is subordinated to other instruments may have contractual cash flows that are payments of principal and interest on the principal amount outstanding if

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
the debtor's non-payment is a breach of contract and the holder has a contractual right to unpaid amounts of principal and interest on the principal amount outstanding even in the event of the debtor's bankruptcy. For example, a trade receivable that ranks its creditor as a general creditor would qualify as having payments of principal and interest on the principal amount outstanding. This is the case even if the debtor issued loans that are collateralized, which in the event of bankruptcy would give that loan holder priority over the claims of the general creditor in respect of the collateral but does not affect the contractual right of the general creditor to unpaid principal and other amounts due.	المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم إذا كان عدم الدفع من قبل المدين يُعد خرقاً للعقد وكان لحامل الأداة حقاً تعاقدياً في المبالغ غير المدفوعة من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم حتى في حالة إفلاس المدين. فعلى سبيل المثال، الذمة المدينة التجارية، التي تصنّف الدائن المستحقة له على أنه دائن عام، تتأهل على أن لها دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. ويكون هذا هو الحال حتى عندما يصدر المدين قروضاً تكون مضمونة بضمان رهني، وهو ما يمنح حامل الدين ذلك، في حالة الإفلاس، الأولوية على مطالبات الدائن العام فيما يتعلق بالضمان الرهني ولكنه لا يؤثر على الحق التعاقدي للدائن العام في المبلغ الأصلي غير المدفوع والمبالغ الأخرى المستحقة.	
Contractually Linked Instruments	الأدوات المرتبطة تعاقدياً	
AG82. In some types of transactions, an issuer may prioritize payments to the holders of financial assets using multiple contractually linked instruments that create concentrations of credit risk (tranches). Each tranche has a subordination ranking that specifies the order in which any cash flows generated by the issuer are allocated to the tranche. In such situations, the holders of a tranche have the right to payments of principal and interest on the principal amount outstanding only if the issuer generates sufficient cash flows to satisfy higherranking tranches.	82. في بعض أنواع المعاملات، قد يحدد المُصدر أولوية الدفعات لحملة الأصول المالية باستخدام أدوات متعددة مترابطة تعاقدياً تُحدِث تركّزات للمخاطر الائتمانية (شرائح). ويكون لكل شريحة ترتيب بحسب توالي الاستحقاق والذي يحدد الترتيب الذي يتم به تخصيص أي تدفقات نقدية متولدة من قبل المُصدر إلى الشريحة. وفي هذه الحالات، يكون لحملة الشريحة الحق في دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
	المبلغ الأصلي القائم فقط إذا كان المصدر قد ولد تدفقات نقدية كافية للوفاء بالشرائح الأعلى مرتبة.	
AG83. In such transactions, a tranche has cash flow characteristics that are payments of principal and interest on the principal amount outstanding only if: (a) The contractual terms of the tranche being assessed for classification (without looking through to the underlying pool of financial instruments) give rise to cash flows that are solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding (e.g., the interest rate on the tranche is not linked to a commodity index); (b) The underlying pool of financial instruments has the cash flow characteristics set out in paragraphs AG85 and AG86; and (c) The exposure to credit risk in the underlying pool of financial instruments inherent in the tranche is equal to or lower than the exposure to credit risk of the underlying pool of financial instruments (for example, the credit rating of the tranche being assessed for classification is equal to or higher than the credit rating that would apply to a single tranche that funded the underlying pool of financial instruments).	83. في مثل هذه المعاملات، يكون للشريحة خصائص التدفقات النقدية التي تُعد دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم فقط إذا: (أ) كانت الشروط التعاقدية للشريحة التي يتم تقويمها لأغراض التصنيف (دون فحص التجمع الأساس من الأصول المالية) تنشأ عنها تدفقات نقدية هي فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (على سبيل المثال، معدل الفائدة على الشريحة غير مربوط بمؤشر سلعة)؛ (ب) كان للتجمع الأساس من الأدوات المالية خصائص التدفقات النقدية المبينة في الفقرتين 85 و86؛ (ج) كان التعرض للمخاطر الائتمانية الملازمة للشريحة في التجمع الأساس من الأدوات المالية مساوياً أو أقل من التعرض للمخاطر الائتمانية للتجمع الأساس من الأدوات المالية (على سبيل المثال، إذا كان التصنيف الائتماني للشريحة التي يتم تقويمها لأغراض التصنيف مساوياً أو أعلى من التصنيف الائتماني الذي سينطبق على شريحة واحدة مولت التجمع الأساس من الأدوات المالية).	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG84. An entity must look through until it can identify the underlying pool of instruments that are creating (instead of passing through) the cash flows. This is the underlying pool of financial instruments.	84. يجب على الجهة أن تجري التفحص إلى أن يكون باستطاعتها تحديد التجميع الأساس من الأدوات التي تنشئ (بدلاً من التي تمرر) التدفقات النقدية. ويكون هذا هو التجميع الأساس من الأدوات المالية.	
AG85. The underlying pool must contain one or more instruments that have contractual cash flows that are solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding.	85. يجب أن يتضمن التجميع الأساس واحدة أو أكثر من الأدوات التي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تُعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.	
AG86. The underlying pool of instruments may also include instruments that: (a) Reduce the cash flow variability of the instruments in paragraph AG85 and, when combined with the instruments in paragraph AG85, result in cash flows that are solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding (e.g., an interest rate cap or floor or a contract that reduces the credit risk on some or all of the instruments in paragraph AG85); or (b) Align the cash flows of the tranches with the cash flows of the pool of underlying instruments in paragraph AG85 to address differences in and only in: (i) Whether the interest rate is fixed or floating; (ii) The currency in which the cash flows are denominated, including inflation in that currency; or	86. يمكن أن يتضمن التجميع الأساس من الأدوات المالية أيضاً أدوات: (أ) تحد من تقلب التدفقات النقدية للأدوات الواردة في الفقرة 85، وعند ضمّها إلى الأدوات الواردة في الفقرة 85، ينتج عنها تدفقات نقدية تُعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (على سبيل المثال، حد أعلى أو حد أدنى لمعدل الفائدة أو عقد يقلص من المخاطر الائتمانية على بعض، أو على جميع، الأدوات الواردة في الفقرة 85)؛ أو (ب) تضبط التدفقات النقدية للشرائح مع التدفقات النقدية لتجميع الأدوات الأساس الواردة في الفقرة 85 لمعالجة الفروق فقط في: (1) ما إذا كان معدل الفائدة ثابتاً أم متغيراً؛ أو	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	(2) العملة التي يتم بها تقويم التدفقات النقدية، بما في ذلك التضخم في تلك العملة؛ أو (3) توقيت التدفقات النقدية.	(iii) The timing of the cash flows.
	87. إذا كانت أية أداة في التجمع لا تستوفي الشروط الواردة في الفقرة 85 أو الفقرة 86، فإن الشرط الوارد في الفقرة 83 (ب) لا يكون مستوفى. وعند إجراء هذا التقويم، قد لا يكون من الضروري إجراء تحليل تفصيلي لكل أداة في التجمع على حدة. ومع ذلك، يجب على الجهة استخدام الاجتهاد والقيام بتحليل كاف لتحديد ما إذا كانت الأدوات في التجمع تستوفي الشروط الواردة في الفقرتين 85 و86. (انظر أيضاً الفقرة 80 للاطلاع على إرشادات بشأن خصائص التدفقات النقدية التعاقدية التي لها أثر طفيف فقط)	AG87. If any instrument in the pool does not meet the conditions in either paragraph AG85 or paragraph AG86, the condition in paragraph AG83(b) is not met. In performing this assessment, a detailed instrument-by-instrument analysis of the pool may not be necessary. However, an entity must use judgment and perform sufficient analysis to determine whether the instruments in the pool meet the conditions in paragraphs AG85–AG86. (See also paragraph AG80 for guidance on contractual cash flow characteristics that have only a de minimis effect.)
	88. إذا كان حامل الأداة لا يستطيع تقويم الشروط الواردة في الفقرة 83 عند الإثبات الأولي، فيجب قياس الشريحة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز. وإذا كان التجمع الأساس من الأدوات يمكن أن يتغير بعد الإثبات الأولي بحيث أنه قد لا يستوفي الشروط الواردة في الفقرتين 85 و86، فإن الشريحة لا تكون مستوفية للشروط الواردة في الفقرة 83 ويجب أن تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز. ومع ذلك، إذا كان التجمع الأساس يتضمن أدوات مضمونة بأصول لا تستوفي الشروط الواردة في الفقرتين 85 و86، فإن القدرة على تملك	AG88. If the holder cannot assess the conditions in paragraph AG83 at initial recognition, the tranche must be measured at fair value through surplus or deficit. If the underlying pool of instruments can change after initial recognition in such a way that the pool may not meet the conditions in paragraphs AG85–AG86, the tranche does not meet the conditions in paragraph AG83 and must be measured at fair value through surplus or deficit. However, if the underlying pool includes instruments that are collateralized by assets that do not meet the conditions in paragraphs AG85–AG86, the ability to take possession of such assets shall be disregarded for

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	مثل هذه الأصول يجب عدم أخذها في الحسبان لأغراض تطبيق هذه الفقرة ما لم تكن الجهة قد اقتنتت الشريحة بقصد السيطرة على الضمان الرهني.	the purposes of applying this paragraph unless the entity acquired the tranche with the management model of controlling the collateral.
	خيار تعيين أصل مالي أو التزام مالي على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز	Option to Designate a Financial Asset or Financial Liability as at Fair Value through Surplus or Deficit
	89. مع مراعاة الشروط الواردة في الفقرتين 44 و46، فإن هذا المعيار يسمح للجهة بتعيين أصل مالي، أو التزام مالي، أو مجموعة من الأدوات المالية (أصول مالية أو التزامات مالية أو كليهما) على أنها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز شريطة أن ينتج عن ذلك معلومات أكثر ملاءمة.	AG89. Subject to the conditions in paragraphs 44 and 46, this Standard allows an entity to designate a financial asset, a financial liability, or a group of financial instruments (financial assets, financial liabilities or both) as at fair value through surplus or deficit provided that doing so results in more relevant information.
	90. إن قرار الجهة بتعيين أصل مالي أو التزام مالي على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز يُعدّ مشابهاً لاختيار سياسة محاسبية (على الرغم من أنه على خلاف اختيار السياسة المحاسبية، ليس مطلوباً تطبيقه بشكل ثابت على جميع المعاملات المتشابهة). وعندما يكون للجهة مثل هذا الاختيار، فإن الفقرة 12(ب) من المعيار المحاسبية للقطاع العام 3 تتطلب أن ينتج عن السياسة المختارة قوائم مالية توفر معلومات يمكن الاعتماد عليها وأكثر ملاءمة، عن آثار المعاملات، والأحداث والظروف الأخرى، على المركز المالي للجهة أو أدائها المالي أو تدفقاتها النقدية. فعلى سبيل المثال، في حالة تعيين التزام مالي	AG90. The decision of an entity to designate a financial asset or financial liability as at fair value through surplus or deficit is similar to an accounting policy choice (although, unlike an accounting policy choice, it is not required to be applied consistently to all similar transactions). When an entity has such a choice, paragraph 12 of IPSAS 3 requires the chosen policy to result in the financial statements providing faithfully representative and more relevant information about the effects of transactions, other events and conditions on the entity's financial position, financial performance or cash flows. For example, in the case of designation of a financial liability as at fair value

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، فإن الفقرة 46 توضح الحالتين التي يتم فيهما استيفاء المتطلب بتقديم معلومات أكثر ملاءمة. وبناءً عليه، ولكي تختار الجهة مثل هذا التعيين وفقاً للفقرة 46، يلزم عليها أن تدلل على أنه يقع ضمن نطاق إحدى هاتين الحالتين (أو كليهما).	through surplus or deficit, paragraph 46 sets out the two circumstances when the requirement for more relevant information will be met. Accordingly, to choose such designation in accordance with paragraph 46, the entity needs to demonstrate that it falls within one (or both) of these two circumstances.
	تعيين يزيل أو يقلص بشكل مهم عدم تماثل محاسبي	Designation Eliminates or Significantly Reduces an Accounting Mismatch
	91. يتحدد قياس أصل مالي أو التزام مالي وتصنيف التغيرات المثبتة في قيمته العادلة بحسب تصنيف البند وما إذا كان البند جزءاً من علاقة تحوط تم تعيينها. وقد ينشأ عن تلك المتطلبات عدم اتساق في القياس أو الإثبات (يُشار إليه في بعض الأحيان بلفظ "عدم التماثل المحاسبي"). على سبيل المثال، عندما يتم تصنيف الأصل المالي على أنه مقيس لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، في حال عدم وجود تعيين للأصل على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، ويتم لاحقاً قياس التزام، تعدده الجهة أنه ذو صلة، بالتكلفة المُستنفدة (مع عدم إثبات التغيرات في القيمة العادلة). ففي مثل هذه الحالات، قد تخلص الجهة إلى أن قوائمها المالية ستقدم معلومات أكثر ملاءمة إذا تم قياس كل من الأصل والالتزام على أنهما بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.	AG91. Measurement of a financial asset or financial liability and classification of recognized changes in its value are determined by the item's classification and whether the item is part of a designated hedging relationship. Those requirements can create a measurement or recognition inconsistency (sometimes referred to as an 'accounting mismatch') when, for example, in the absence of designation as at fair value through surplus or deficit, a financial asset would be classified as subsequently measured at fair value through surplus or deficit and a liability the entity considers related would be subsequently measured at amortized cost (with changes in fair value not recognized). In such circumstances, an entity may conclude that its financial statements would provide more relevant information if both the asset and the liability were measured as at fair value through surplus or deficit.

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG92. The following examples show when this condition could be met. In all cases, an entity may use this condition to designate financial assets or financial liabilities as at fair value through surplus or deficit only if it meets the principle in paragraph 44 or 46(a): (a) An entity has liabilities under insurance contracts whose measurement incorporates current information and financial assets that it considers to be related and that would otherwise be measured at either fair value through net assets/equity or amortized cost. (b) An entity has financial assets, financial liabilities or both that share a risk, such as interest rate risk, and that gives rise to opposite changes in fair value that tend to offset each other. However, only some of the instruments would be measured at fair value through surplus or deficit (for example, those that are derivatives, or are classified as held for trading). It may also be the case that the requirements for hedge accounting are not met because, for example, the requirements for hedge effectiveness in paragraph 129 are not met. (c) An entity has financial assets, financial liabilities or both that share a risk, such as interest rate risk, that gives rise to opposite changes in fair value that tend to offset each other and none of the financial assets or financial liabilities qualifies for designation as a hedging instrument because they are not measured at fair value through surplus or deficit. Furthermore, in the absence of hedge accounting there is a significant inconsistency in the recognition of gains and losses. For example, the entity has financed a specified group of	92. تظهر الأمثلة التالية حالات يمكن فيها استيفاء هذا الشرط. وفي جميع الحالات، يمكن للجهة استخدام هذا الشرط لتعيين أصول مالية أو التزامات مالية على أنها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز فقط إذا كانت تستوفي المبدأ الوارد في الفقرة 44 أو 46(أ): (أ) جهة لديها عقود ولديها أصول مالية تعتبرها ذات صلة، وكانت ستُقاس في ظروف أخرى إما بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية أو بالتكلفة المُستنفدة. (ب) جهة لديها أصول مالية أو عليها التزامات مالية، أو كليهما، تتشارك في مخاطر، مثل مخاطر معدل الفائدة، وتنشأ عنها تغيرات عكسية في القيمة العادلة تميل إلى معادلة كل منها الآخر. ومع ذلك، بعض الأدوات فقط ستُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز (على سبيل المثال، تلك التي تُعد مشتقات، أو تلك المصنفة على أنها محتفظ بها للمتاجرة). وقد تكون هناك حالات أيضاً لا يتم فيها استيفاء متطلبات المحاسبة عن التحوط لأنه، على سبيل المثال، لم يتم استيفاء متطلبات فاعلية التحوط الواردة في الفقرة 129. (ج) جهة لديها أصول مالية أو عليها التزامات مالية، أو كليهما، تتشارك في مخاطر، مثل مخاطر معدل الفائدة، وتنشأ عنها تغيرات عكسية في القيمة العادلة تميل إلى معادلة كل منها الآخر ولا يتأهل أي من الأصول المالية أو الالتزامات المالية للتعيين على أنها أداة تحوط لأنها لا تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز. وعلوّة على ذلك، ففي حال	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
loans by issuing traded bonds whose changes in fair value tend to offset each other. If, in addition, the entity regularly buys and sells the bonds but rarely, if ever, buys and sells the loans, reporting both the loans and the bonds at fair value through surplus or deficit eliminates the inconsistency in the timing of the recognition of the gains and losses that would otherwise result from measuring them both at amortized cost and recognizing a gain or loss each time a bond is repurchased.	غياب المحاسبة عن التحوط، يوجد عدم اتساق مهم في إثبات المكاسب أو الخسائر. على سبيل المثال، قامت الجهة بتمويل مجموعة محددة من القروض عن طريق إصدار سندات متداولة تميل التغييرات في قيمتها العادلة إلى معادلة كل منها الآخر. وإضافةً لذلك، إذا كانت الجهة تقوم بشراء وبيع السندات بشكل منتظم، ولكنها نادراً ما تقوم بشراء أو بيع القروض، هذا إن قامت بشرائها أو بيعها أصلاً، فإن التقرير عن كل من القروض والسندات بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز يزيل عدم الاتساق في توقيت إثبات المكاسب والخسائر الذي كان سينشأ عن قياس كل منهما بالتكلفة المُستنفدة وإثبات مكسب أو خسارة في كل مرة يتم فيها إعادة شراء سند.	
AG93. In cases such as those described in the preceding paragraph, to designate, at initial recognition, the financial assets and financial liabilities not otherwise so measured as at fair value through surplus or deficit may eliminate or significantly reduce the measurement or recognition inconsistency and produce more relevant information. For practical purposes, the entity need not enter into all of the assets and liabilities giving rise to the measurement or recognition inconsistency at exactly the same time. A reasonable delay is permitted provided that each transaction is designated as at fair value through surplus or deficit at its initial recognition and, at that time, any remaining transactions are expected to occur.	93. في حالات مثل تلك الموضحة في الفقرة السابقة، فإن تعيين الأصول المالية والالتزامات المالية، عند الإثبات الأولي، على أنها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، والتي لم يكن لتُقاس على هذا النحو في ظروف أخرى، قد يزيل أو يقلص بشكل مهم عدم الاتساق في القياس أو الإثبات وينتج عنه معلومات أكثر ملاءمة. ولأغراض عملية، لا يلزم أن تدخل الجهة في نفس الوقت تماماً في جميع الأصول والالتزامات التي ينشأ عنها عدم اتساق في القياس أو الإثبات. بل يُسمح بتأخير معقول شريطة أن يتم تعيين كل معاملة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز عند إثباتها الأولي وأن تكون أية معاملات متبقية في ذلك الوقت من المتوقع حدوثها.	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG94. It would not be acceptable to designate only some of the financial assets and financial liabilities giving rise to the inconsistency as at fair value through surplus or deficit if to do so would not eliminate or significantly reduce the inconsistency and would therefore not result in more relevant information. However, it would be acceptable to designate only some of a number of similar financial assets or similar financial liabilities if doing so achieves a significant reduction (and possibly a greater reduction than other allowable designations) in the inconsistency. For example, assume an entity has a number of similar financial liabilities that sum to CU100 and a number of similar financial assets that sum to CU50 but are measured on a different basis. The entity may significantly reduce the measurement inconsistency by designating at initial recognition all of the assets but only some of the liabilities (for example, individual liabilities with a combined total of CU45) as at fair value through surplus or deficit. However, because designation as at fair value through surplus or deficit can be applied only to the whole of a financial instrument, the entity in this example must designate one or more liabilities in their entirety. It could not designate either a component of a liability (e.g., changes in value attributable to only one risk, such as changes in a benchmark interest rate) or a proportion (i.e., percentage) of a liability.	94. ليس من المقبول أن تُعيّن فقط بعض الأصول المالية والالتزامات المالية، التي ينشأ عنها عدم الاتساق، على أنها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إذا كان القيام بذلك لا يزيل عدم الاتساق أو يقلصه بشكل مهم ومن ثم لا ينتج عنه معلومات أكثر ملاءمة. ومع ذلك، فإنه من المقبول أن تُعيّن فقط بعض الأصول المالية المتشابهة أو الالتزامات المالية المتشابهة إذا كان القيام بذلك يحقق تقليصاً مهماً (وربما تقليصاً أكبر بالمقارنة مع التعيينات الأخرى المسموح بها) في عدم الاتساق. فعلى سبيل المثال، افترض أن جهة عليها عدد من الالتزامات المالية المتشابهة التي يبلغ مجموعها 100 ريال سعودي ولديها عدد من الأصول المالية المتشابهة التي يبلغ مجموعها 50 ريال سعودي ولكن تُقاس على أساس مختلف. يمكن للجهة تقليص عدم الاتساق في القياس بشكل مهم من خلال تعيين جميع الأصول، عند الإثبات الأولي، وفقط بعض الالتزامات (على سبيل المثال، التزامات مفردة يبلغ مجموعها 45 ريال سعودي) على أنها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز. ولكن نظراً لأن التعيين بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز يمكن تطبيقه فقط على كامل الأداة المالية، فإن الجهة في هذا المثال يجب عليها تعيين التزام واحد أو أكثر بأكمله. ولا تستطيع الجهة تعيين مكون في التزام (على سبيل المثال، التغيرات في القيمة التي تُعزى إلى خطر واحد فقط، مثل التغيرات في معدل فائدة مرجعي) أو جزء من التزام (أي نسبة مئوية منه).	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	تتم إدارة مجموعة من الالتزامات المالية أو من الأصول المالية والالتزامات المالية ويتم تقويم أدائها على أساس القيمة العادلة	A Group of Financial Liabilities or Financial Assets and Financial Liabilities is Managed and its Performance is Evaluated on a Fair Value Basis
	95. يمكن للجهة إدارة وتقويم أداء مجموعة من الالتزامات المالية أو من الأصول المالية والالتزامات المالية بطريقة ينتج فيها عن قياس تلك المجموعة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز معلومات أكثر ملاءمة. والتركيز في هذه الحالة يكون على طريقة إدارة الجهة للأداء وتقويمها له، وليس على طبيعة أدواتها المالية.	AG95. An entity may manage and evaluate the performance of a group of financial liabilities or financial assets and financial liabilities in such a way that measuring that group at fair value through surplus or deficit results in more relevant information. The focus in this instance is on the way the entity manages and evaluates performance, instead of on the nature of its financial instruments.
	96. على سبيل المثال، يمكن للجهة استخدام هذا الشرط لتعيين التزامات مالية على أنها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إذا كانت تستوفي المبدأ الوارد في الفقرة 46 (ب) وإذا كان لدى الجهة أصول مالية وعليها التزامات مالية تتشارك في واحد أو أكثر من المخاطر وتلك المخاطر تتم إدارتها وتقويمها على أساس القيمة العادلة وفقاً لسياسة موثقة لإدارة الأصول والالتزامات. ومثال ذلك أن تكون الجهة قد أصدرت "منتجات مهيكلية" تتضمن مشتقات مُدَمَّجة متعددة وهي تدوير المخاطر الناتجة على أساس القيمة العادلة باستخدام مزيج من الأدوات المالية المشتقة وغير المشتقة.	AG96. For example, an entity may use this condition to designate financial liabilities as at fair value through surplus or deficit if it meets the principle in paragraph 46(b) and the entity has financial assets and financial liabilities that share one or more risks and those risks are managed and evaluated on a fair value basis in accordance with a documented policy of asset and liability management. An example could be an entity that has issued 'structured products' containing multiple embedded derivatives and manages the resulting risks on a fair value basis using a mix of derivative and nonderivative financial instruments.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	97. كما هو مذكور أعلاه، يعتمد هذا الشرط على طريقة إدارة الجهة وتقويمها لأداء مجموعة الأدوات المالية قيد النظر. وبناءً عليه، (مع مراعاة متطلب التعيين عند الإثبات الأولي) يجب على الجهة التي تُعيّن التزامات مالية على أنها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز على أساس هذا الشرط، أن تُعيّن جميع الالتزامات المالية المؤهلة التي يتم إدارتها وتقويمها معاً.	AG97. As noted above, this condition relies on the way the entity manages and evaluates performance of the group of financial instruments under consideration. Accordingly, (subject to the requirement of designation at initial recognition) an entity that designates financial liabilities as at fair value through surplus or deficit on the basis of this condition shall so designate all eligible financial liabilities that are managed and evaluated together.
	98. لا يلزم أن يكون توثيق استراتيجية الجهة شاملاً ولكن ينبغي أن يكون كافياً للتدليل على الالتزام بالفقرة 46 (ب). وليس مطلوباً أن يكون هذا التوثيق لكل بند بمفرده، ولكن يمكن أن يكون على أساس كل محفظة. فعلى سبيل المثال، إذا كان نظام إدارة الأداء لأحد الأقسام – المعتمد من كبار موظفي إدارة الجهة – يدل بوضوح على أن أداء القسم يتم تقويمه على هذا الأساس، فليس مطلوباً إجراء توثيق إضافي لإثبات الالتزام بالفقرة 46 (ب).	AG98. Documentation of the entity's strategy need not be extensive but should be sufficient to demonstrate compliance with paragraph 46(b). Such documentation is not required for each individual item, but may be on a portfolio basis. For example, if the performance management system for a department—as approved by the entity's key management personnel—clearly demonstrates that its performance is evaluated on this basis, no further documentation is required to demonstrate compliance with paragraph 46(b).
	المشتقات المُدمجة	Embedded Derivatives
	99. عندما تصبح الجهة طرفاً في عقد مختلط به مضيف لا يعد أصلاً يقع ضمن نطاق هذا المعيار، فإن الفقرة 49 تتطلب من الجهة أن تحدد أية مشتقة مُدمجة، وأن تُقوّم ما إذا كان مطلوباً فصلها عن العقد المضيف، وأن تقوم بقياس تلك المشتقات المطلوب فصلها بالقيمة	AG99. When an entity becomes a party to a hybrid contract with a host that is not an asset within the scope of this Standard, paragraph 49 requires the entity to identify any embedded derivative, assess whether it is required to be separated from the host contract and, for those that are required to be

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	العادلة عند الإثبات الأولي، ولاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.	separated, measure the derivatives at fair value at initial recognition and subsequently at fair value through surplus or deficit.
	100. إذا لم يكن للعقد المُضيف أجل استحقاق منصوص عليه أو محدد مسبقاً وكان يعبر عن حصة متبقية في صافي أصول الجهة، فإن خصائصه الاقتصادية ومخاطره تكون عندئذ تلك الخاصة بأداة حقوق الملكية، ويلزم أن يكون للمشتقة المُدمجة خصائص حقوق الملكية المتعلقة بالجهة نفسها لكي تُعتبر مرتبطة بشكل وثيق. وإذا لم يكن العقد المُضيف أداة حقوق ملكية وكان يستوفي تعريف الأداة المالية، فإن خصائصه الاقتصادية ومخاطره تكون عندئذ تلك الخاصة بأداة الدين.	AG100. If a host contract has no stated or predetermined maturity and represents a residual interest in the net assets of an entity, then its economic characteristics and risks are those of an equity instrument, and an embedded derivative would need to possess equity characteristics related to the same entity to be regarded as closely related. If the host contract is not an equity instrument and meets the definition of a financial instrument, then its economic characteristics and risks are those of a debt instrument.
	101. يتم فصل المشتقة المُدمجة التي ليست خياراً (مثل العقد الآجل أو عقد المقايضة المُدمج) عن عقدها المُضيف على أساس شروطها الجوهرية الصريحة أو الضمنية، بحيث ينتج عن ذلك أن تكون لها قيمة عادلة صفرية عند الإثبات الأولي. ويتم فصل المشتقة المُدمجة المُستندة إلى خيار (مثل خيار البيع أو الشراء أو الحد الأقصى أو الحد الأدنى للفائدة أو المقايضة المُدمجة) عن عقدها المُضيف على أساس شروط خاصية الخيار المنصوص عليها. وتكون القيمة الدفترية الأولي للأداة المُضيف هو المبلغ المتبقي بعد فصل المشتقة المُدمجة.	AG101. An embedded non-option derivative (such as an embedded forward or swap) is separated from its host contract on the basis of its stated or implied substantive terms, so as to result in it having a fair value of zero at initial recognition. An embedded option-based derivative (such as an embedded put, call, cap, floor or swaption) is separated from its host contract on the basis of the stated terms of the option feature. The initial carrying amount of the host instrument is the residual amount after separating the embedded derivative.
	102. بشكل عام، تُعامل المشتقات المتعددة المُدمجة في عقد مختلط واحد على أنها مشتقة مُدمجة مركبة واحدة. ومع ذلك، تتم المحاسبة	AG102. Generally, multiple embedded derivatives in a single hybrid contract are treated as a single compound embedded derivative. However, embedded

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
derivatives that are classified as equity (see IPSAS 28) are accounted for separately from those classified as assets or liabilities. In addition, if a hybrid contract has more than one embedded derivative and those derivatives relate to different risk exposures and are readily separable and independent of each other, they are accounted for separately from each other.	عن المشتقات المُدمجة، التي يتم تصنيفها على أنها حقوق ملكية (انظر المعيار المحاسبة للقطاع العام 28 "الأدوات المالية: العرض") بشكل منفصل عن تلك المصنفة على أنها أصول أو التزامات. وبالإضافة إلى ذلك، إذا كان لعقد مختلط أكثر من مشتقة مُدمجة واحدة وكانت تلك المشتقات تتعلق بتعرضات لمخاطر مختلفة ويمكن فصلها بسهولة وهي مستقلة عن بعضها، فإن تلك المشتقات المدمجة تتم المحاسبة عنها بشكل منفصل عن بعضها.	
AG103. The economic characteristics and risks of an embedded derivative are not closely related to the host contract (paragraph 49(a)) in the following examples. In these examples, assuming the conditions in paragraph 49(b) and 49(c) are met, an entity accounts for the embedded derivative separately from the host contract. (a) A put option embedded in an instrument that enables the holder to require the issuer to reacquire the instrument for an amount of cash or other assets that varies on the basis of the change in an equity or commodity price or index is not closely related to a host debt instrument. (b) An option or automatic provision to extend the remaining term to maturity of a debt instrument is not closely related to the host debt instrument unless there is a concurrent adjustment to the approximate current market rate of interest at the time of the extension. If an entity issues a debt instrument and the holder of that debt instrument writes a call option on the debt instrument to a	103. لا تُعد الخصائص الاقتصادية للمشتقة المُدمجة ومخاطرها مرتبطة بشكل وثيق بالعقد المُضيف (الفقرة 49 (أ)) في الأمثلة التالية. وفي هذه الأمثلة، وبافتراض استيفاء الشروط الواردة في الفقرة 49 (ب) و(ج)، فإن الجهة تحاسب عن المشتقة المُدمجة بشكل منفصل عن عقدها المُضيف. (أ) خيار البيع المُدمج في أداة يمكّن حامل الأداة من مطالبة المُصدر بإعادة اقتناء الأداة مقابل مبلغ نقدي أو مبلغ أصول أخرى يختلف على أساس التغير في سعر أو مؤشر أسهم أو سلعة، لا يُعد مرتبطاً بشكل وثيق بأداة الدين المُضيف. (ب) الخيار أو الشرط التلقائي بتمديد الأجل المتبقي حتى استحقاق أداة الدين لا يُعد مرتبطاً بشكل وثيق بأداة الدين المُضيف ما لم يكن هناك تعديل متزامن على معدل الفائدة السوقي الحالي التقريبي وقت التمديد. وإذا أُصدرت الجهة أداة دين وقام حامل أداة الدين تلك بكتابة	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
third party, the issuer regards the call option as extending the term to maturity of the debt instrument provided the issuer can be required to participate in or facilitate the remarketing of the debt instrument as a result of the call option being exercised. (c) Equity-indexed interest or principal payments embedded in a host debt instrument or insurance contract—by which the amount of interest or principal is indexed to the value of equity instruments—are not closely related to the host instrument because the risks inherent in the host and the embedded derivative are dissimilar. (d) Commodity-indexed interest or principal payments embedded in a host debt instrument or insurance contract—by which the amount of interest or principal is indexed to the price of a commodity (such as gold)—are not closely related to the host instrument because the risks inherent in the host and the embedded derivative are dissimilar. (e) A call, put, or prepayment option embedded in a host debt contract or host insurance contract is not closely related to the host contract unless: (i) The option's exercise price is approximately equal on each exercise date to the amortized cost of the host debt instrument or the carrying amount of the host insurance contract; or (ii) The exercise price of a prepayment option reimburses the lender for an amount up to the approximate present value of lost interest for the remaining term of	خيار شراء على أداة الدين لطرف ثالث، فإن المُصدر يعتبر أن خيار الشراء تمديد لأجل استحقاق أداة الدين شريطة أن يكون بالإمكان مطالبة المُصدر بتسهيل أو المشاركة في إعادة التسويق لأداة الدين نتيجة لممارسة خيار الشراء. (ج) دفعات الفائدة أو المبلغ الأصلي المربوطة بمؤشر أسهم والمُدمجة في أداة دين مضيضة أو عقد تأمين مُضيف -يتم بموجبه ربط مبلغ الفائدة أو المبلغ الأصلي بقيمة أدوات حقوق الملكية- لا تعد مرتبطة بشكل وثيق بالأداة المضيضة لأن المخاطر الملازمة للأداة المضيضة والمشتقة المُدمجة ليست متشابهة. (د) دفعات الفائدة أو المبلغ الأصلي المربوطة بمؤشر لإحدى السلع والمُدمجة في أداة دين مضيضة أو عقد تأمين مُضيف -يتم بموجبه ربط مبلغ الفائدة أو المبلغ الأصلي بسعر سلعة (الذهب مثلاً) - لا تُعد مرتبطة بشكل وثيق بالأداة المضيضة لأن المخاطر الملازمة للأداة المضيضة والمشتقة المُدمجة ليست متشابهة. (هـ) خيار الشراء أو البيع أو خيار السداد المبكر المُدمج في عقد دين أو عقد تأمين مضيف لا يعد مرتبطاً بشكل وثيق بالعقد المضيف ما لم يكن:	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
the host contract. Lost interest is the product of the principal amount prepaid multiplied by the interest rate differential. The interest rate differential is the excess of the effective interest rate of the host contract over the effective interest rate the entity would receive at the prepayment date if it reinvested the principal amount prepaid in a similar contract for the remaining term of the host contract. The assessment of whether the call or put option is closely related to the host debt contract is made before separating the equity element of a convertible debt instrument in accordance with IPSAS 28. (f) Credit derivatives that are embedded in a host debt instrument and allow one party (the 'beneficiary') to transfer the credit risk of a particular reference asset, which it may not own, to another party (the 'guarantor') are not closely related to the host debt instrument. Such credit derivatives allow the guarantor to assume the credit risk associated with the reference asset without directly owning it.	(1) سعر ممارسة الخيار مساوياً تقريباً في كل تاريخ ممارسة للتكلفة المُستنفدة لأداة الدين المضيفة أو للمبلغ الدفترى لعقد التأمين المضيف؛ أو (2) سعر الممارسة لخيار السداد المبكر يعوض المقرض عن مبلغ يصل إلى القيمة الحالية التقريبية للفائدة الفائتة خلال المدة المتبقية من العقد المضيف. والفائدة الفائتة هي حصة ضرب المبلغ الأصلي المسدد مبكراً في فرق معدل الفائدة. وفرق معدل الفائدة هو الزيادة في معدل الفائدة الفعلي للعقد المضيف على معدل الفائدة الفعلي الذي ستسلمه الجهة في تاريخ السداد المبكر إذا أعادت استثمار المبلغ الأصلي المسدد مبكراً في عقد مشابه للمدة المتبقية من العقد المضيف. ويتم تقويم ما إذا كان خيار الشراء أو البيع مرتبطاً بشكل وثيق بعقد الدين المضيف قبل فصل عنصر حقوق الملكية من أداة الدين القابلة للتحويل وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 28. (ج) المشتقات الائتمانية التي تكون مُدمجة في أداة دين مضيفة وتسمح لطرف واحد ("المستفيد") بتحويل المخاطر الائتمانية لأصل مرجعي معين، والذي قد لا يكون مملوكاً له، إلى طرف آخر ("الضامن") لا تُعد مرتبطة بشكل وثيق بأداة الدين المضيفة. وتسمح مثل هذه	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
	المشتقات للضامن أن يفترض خطر الائتمان المرتبط بالأصل المذكور بدون امتلاكه بشكل مباشر.	
AG104. An example of a hybrid contract is a financial instrument that gives the holder a right to put the financial instrument back to the issuer in exchange for an amount of cash or other financial assets that varies on the basis of the change in an equity or commodity index that may increase or decrease (a 'puttable instrument'). Unless the issuer on initial recognition designates the puttable instrument as a financial liability at fair value through surplus or deficit, it is required to separate an embedded derivative (i.e., the indexed principal payment) under paragraph 49 because the host contract is a debt instrument under paragraph AG100 and the indexed principal payment is not closely related to a host debt instrument under paragraph AG103(a). Because the principal payment can increase and decrease, the embedded derivative is a non-option derivative whose value is indexed to the underlying variable.	104. من أمثلة العقود المختلطة أداة مالية تمنح حاملها الحق في رد الأداة المالية إلى المُصدر مقابل مبلغ نقدي أو مبلغ أصول أخرى يتغير على أساس التغير في مؤشر أسهم أو سلعة يمكن أن يزيد أو ينخفض ("أداة قابلة للرد"). وما لم يعين المصدر عند الإثبات الأولي الأداة القابلة للرد على أنها التزام مالي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، فإنه مطالب بموجب الفقرة 49 بفصل المشتقة المُدمجة (أي دفعة المبلغ الأصلي المربوطة بمؤشر) لأن العقد المضيف هو أداة دين بموجب الفقرة 100 ودفعة المبلغ الأصلي المربوطة بمؤشر لا تُعد مرتبطة بشكل وثيق بأداة الدين المضيضة بموجب الفقرة 103(أ). ونظراً لأن دفعة المبلغ الأصلي يمكن أن تزيد أو تنخفض، فإن المشتقة المُدمجة تُعد مشتقة ليست خياراً وقيمتها مربوطة بالمتغير الأساس.	
AG105. In the case of a puttable instrument that can be put back at any time for cash equal to a proportionate share of the net asset value of an entity (such as units of an open-ended mutual fund or some unit-linked investment products), the effect of separating an embedded derivative and accounting for each component is to measure the hybrid contract at the redemption amount that is payable at the end of the reporting period if the holder exercised its right to put the instrument back to the issuer.	105. في حالة أداة الدين القابلة للرد التي يمكن ردها في أي وقت مقابل نقد مساو لنصيب تناسبي من صافي قيمة أصول الجهة (مثل وحدات في صندوق استثمار مشترك برأس مال مفتوح أو بعض المنتجات الاستثمارية المربوطة بالوحدات)، فإن أثر فصل مشتقة مُدمجة والمحاسبة عن كل مكون يتمثل في قياس العقد المختلط بمبلغ	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
	الاسترداد الذي يكون ذمة دائنة في نهاية فترة القوائم المالية إذا مارس حامل الأداة حقه في رد الأداة إلى المصدر.	
AG106. The economic characteristics and risks of an embedded derivative are closely related to the economic characteristics and risks of the host contract in the following examples. In these examples, an entity does not account for the embedded derivative separately from the host contract. (a) An embedded derivative in which the underlying is an interest rate or interest rate index that can change the amount of interest that would otherwise be paid or received on an interest-bearing host debt contract or insurance contract is closely related to the host contract unless the hybrid contract can be settled in such a way that the holder would not recover substantially all of its recognized investment or the embedded derivative could at least double the holder's initial rate of return on the host contract and could result in a rate of return that is at least twice what the market return would be for a contract with the same terms as the host contract. (b) An embedded floor or cap on the interest rate on a debt contract or insurance contract is closely related to the host contract, provided the cap is at or above the market rate of interest and the floor is at or below the market rate of interest when the contract is issued, and the cap or floor is not leveraged in relation to the host contract. Similarly, provisions included in a contract to purchase or sell an asset (e.g., a commodity) that establish a cap and a floor on the price to be paid or received for the asset are closely related to the host	106. تُعد الخصائص الاقتصادية للمشتقة المُدمجة ومخاطرها مرتبطة بشكل وثيق بالخصائص الاقتصادية للعقد المضيف ومخاطره في الأمثلة التالية. وفي هذه الأمثلة، لا تحاسب الجهة عن المشتقة المُدمجة بشكل منفصل عن العقد المضيف. (أ) المشتقة المُدمجة التي يكون الأساس فيها هو معدل فائدة أو مؤشر لمعدل فائدة يمكن أن يغير مبلغ الفائدة الذي كان سيتم دفعه أو استلامه لولا ذلك على عقد دين مضيف محمل بفائدة أو على عقد تأمين، تُعد مرتبطة بشكل وثيق بالعقد المضيف إلا إذا كان ممكناً أن تتم تسوية العقد المختلط بطريقة لا يسترد فيها حامله ما يقارب جميع استثماره المثبت أو كان من الممكن للمشتقة المُدمجة أن تضاعف على الأقل معدل العائد الأولي لحملها على العقد المضيف ويمكن أن ينتج عنها معدل عائد يبلغ على الأقل ضعف ما سيكون عليه العائد في السوق لعقد بنفس شروط العقد المضيف. (ب) الحد الأعلى أو الحد الأدنى لمعدل الفائدة، المُدمج في عقد دين أو عقد تأمين، يُعد مرتبطاً بشكل وثيق بالعقد المضيف، شريطة أن يكون الحد الأعلى عند معدل الفائدة في السوق أو أعلى منه وأن يكون الحد الأدنى عند معدل الفائدة في السوق أو أدنى منه وذلك عند إصدار العقد، وألا يتم رفع الحد الأعلى أو الحد الأدنى فيما يتعلق بالعقد	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
contract if both the cap and floor were out of the money at inception and are not leveraged. (c) An embedded foreign currency derivative that provides a stream of principal or interest payments that are denominated in a foreign currency and is embedded in a host debt instrument (for example, a dual currency bond) is closely related to the host debt instrument. Such a derivative is not separated from the host instrument because IPSAS 4, The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates requires foreign currency gains and losses on monetary items to be recognized in surplus or deficit. (d) An embedded foreign currency derivative in a host contract that is an insurance contract or not a financial instrument (such as a contract for the purchase or sale of a non-financial item where the price is denominated in a foreign currency) is closely related to the host contract provided it is not leveraged, does not contain an option feature, and requires payments denominated in one of the following currencies: (i) The functional currency of any substantial party to that contract; (ii) The currency in which the price of the related good or service that is acquired or delivered is routinely denominated in commercial transactions around the world (such as the US dollar for crude oil transactions); or (iii) A currency that is commonly used in contracts to purchase or sell non-financial items in the economic environment in which the transaction takes place (e.g.,	المضيف. وبالمثل، فإن الأحكام التي يتضمنها عقد لشراء أو بيع أصل (مثل سلعة) والتي تضع حداً أعلى وحداً أدنى للسعر الذي سيتم دفعه أو استلامه مقابل الأصل تُعد مرتبطة بشكل وثيق بالعقد المضيف إذا كان كل من الحد الأعلى والحد الأدنى غير مجزيان منذ البداية ولم يتم رفعهما. (ج) مشتقة العملات الأجنبية التي توفر تدفقاً من دفعات المبلغ الأصلي أو الفائدة المُقومة بعملة أجنبية، والمدمجة في أداة دين مضيضة (على سبيل المثال، سند ثنائي العملة) تُعد مرتبطة بشكل وثيق بأداة الدين المُضيضة. ومثل هذه المشتقات ليست منفصلة عن الأداة المضيضة لأن معيار المحاسبة للقطاع العام 4 "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" يتطلب إثبات مكاسب وخسائر العملة الأجنبية من البنود النقدية ضمن الفائض أو العجز. (د) مشتقة العملات الأجنبية المُدمجة في عقد مُضيف هو عقد تأمين أو عقد ليس أداة مالية (مثل عقد لشراء أو بيع بند غير مالي يكون السعر فيه مُقوماً بعملة أجنبية) تُعد مرتبطة بشكل وثيق بالعقد المضيف شريطة ألا يتم رفعها، وألا تتضمن خاصية خيار، وأن تتطلب دفعات مقومة بإحدى العملات التالية: (1) العملة الوظيفية لأي طرف أساس في ذلك العقد؛ أو	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	(2) العملة التي تُقوم بها عادةً سعر السلعة أو الخدمة التي يتم اقتناءها أو تقديمها في المعاملات التجارية حول العالم (مثل الدولار الأمريكي لمعاملات النفط الخام)؛ أو (3) العملة المستخدمة عموماً في عقود شراء أو بيع البضود غير المالية في البيئة الاقتصادية التي تتم فيها المعاملة (مثلاً، عملة مستقرة وسائلة نسبياً تُستخدم عموماً في المعاملات التجارية المحلية أو في التجارة الخارجية). (هـ) خيار السداد المبكر المُدمج في متاجرة منفصلة بالفائدة فقط أو متاجرة منفصلة بالمبلغ الأصلي فقط يُعد مرتبطاً بشكل وثيق بالعقد المضيف شريطة أن يكون العقد المضيف (1) قد نتج ابتداءً عن فصل الحق في استلام التدفقات النقدية التعاقدية للأداة المالية التي، هي في حد ذاتها وبذاتها، لم تتضمن مشتقة مُدمجة. (2) ولا يتضمن أي شروط غير موجودة في عقد الدين الأصلي المضيف. (و) المشتقة المُدمجة في عقد إيجار مضيف تُعد مرتبطة بشكل وثيق بالعقد المضيف إذا كانت المشتقة المُدمجة	a relatively stable and liquid currency that is commonly used in local business transactions or external trade). (f) An embedded derivative in a host lease contract is closely related to the host contract if the embedded derivative is (i) an inflation-related index such as an index of lease payments to a consumer price index (provided that the lease is not leveraged and the index relates to inflation in the entity's own economic environment), (ii) variable lease payments based on related sales or (iii) variable lease payments based on variable interest rates. (g) A unit-linking feature embedded in a host financial instrument or host insurance contract is closely related to the host instrument or host contract if the unit-denominated payments are measured at current unit values that reflect the fair values of the assets of the fund. A unit-linking feature is a contractual term that requires payments denominated in units of an internal or external investment fund. (h) A derivative embedded in an insurance contract is closely related to the host insurance contract if the embedded derivative and host insurance contract are so interdependent that an entity cannot measure the embedded derivative separately (i.e., without considering the host contract).

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
	(1) مؤشراً مرتبطاً بالتضخم مثل ربط دفعات الإيجار بمؤشر لأسعار المستهلك (شريطة ألا يتم رفع الإيجار وأن يكون المؤشر مرتبطاً بالتضخم في البيئة الاقتصادية للجهة ذاتها) أو (2) دفعات إيجار متغيرة تستند إلى مبيعات ذات صلة أو (3) دفعات إيجار متغيرة تستند إلى معدلات فائدة متغيرة. (ز) خاصية الربط بوحدة، المُدمجة في أداة مالية مضافة أو عقد تأمين مضيف تُعد مرتبطة بشكل وثيق بالأداة المضافة أو العقد المضيف إذا كانت الدفعات المقومة بالوحدة تُقاس بالقيم الجارية للوحدة التي تعكس القيم العادلة لأصول الصندوق الاستثماري. وخاصية الربط بوحدة هي شرط تعاقدية يتطلب دفعات مقومة بوحدة صندوق استثماري داخلي أو خارجي. (ح) المشتقة المُدمجة في عقد تأمين تُعد مرتبطة بشكل وثيق بعقد التأمين المضيف إذا كانت المشتقة المُدمجة وعقد التأمين المضيف مترابطين بحيث لا تستطيع الجهة قياس المشتقة المدمجة بشكل منفصل (أي بدون أخذ العقد المضيف في الحسبان).	
Instruments Containing Embedded Derivatives	أدوات تنطوي على مشتقات مُدمجة	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG107. As noted in paragraph AG99, when an entity becomes a party to a hybrid contract with a host that is not an asset within the scope of this Standard and with one or more embedded derivatives, paragraph 49 requires the entity to identify any such embedded derivative, assess whether it is required to be separated from the host contract and, for those that are required to be separated, measure the derivatives at fair value at initial recognition and subsequently. These requirements can be more complex, or result in less reliable measures, than measuring the entire instrument at fair value through surplus or deficit. For that reason this Standard permits the entire hybrid contract to be designated as at fair value through surplus or deficit.	107. كما ورد في الفقرة 99، عندما تصبح الجهة طرفاً في عقد مختلط ولا يكون المضيف أصلاً يقع ضمن نطاق هذا المعيار ويكون مع مشتقة مدمجة واحدة أو أكثر، فإن الفقرة 49 تتطلب من الجهة أن تحدد أية مشتقة مدمجة من هذا القبيل، وأن تُقوّم ما إذا كان مطلوباً فصلها عن العقد المضيف، وأن تقوم بقياس تلك المشتقات المطلوب فصلها بالقيمة العادلة عند الإثبات الأولي ولاحقاً. ويمكن أن تكون هذه المتطلبات أكثر تعقيداً، أو تنتج عنها قياسات أقل في إمكانية الاعتماد عليها، بالمقارنة مع قياس الأداة بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز. ولذلك السبب فإن هذا المعيار يسمح بتعيين العقد المختلط بالكامل على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.	
AG108. Such designation may be used whether paragraph 49 requires the embedded derivatives to be separated from the host contract or prohibits such separation. However, paragraph 51 would not justify designating the hybrid contract as at fair value through surplus or deficit in the cases set out in paragraph 51(a) and 51(b) because doing so would not reduce complexity or increase reliability.	108. يمكن استخدام مثل هذا التعيين سواء كانت الفقرة 49 تتطلب فصل الأدوات المشتقة عن العقد المضيف أو تمنع مثل هذا الفصل. ومع ذلك، فإن الفقرة 51 لن تبرر تعيين العقد المختلط على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز في الحالات المبينة في الفقرة 51 (أ) و(ب) لأن القيام بذلك لن يقلل التعقيد أو يزيد إمكانية الاعتماد على القياس.	
Reassessment of Embedded Derivatives	إعادة تقويم المشتقات المدمجة	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG109. In accordance with paragraph 49, an entity shall assess whether an embedded derivative is required to be separated from the host contract and accounted for as a derivative when the entity first becomes a party to the contract. Subsequent reassessment is prohibited unless there is a change in the terms of the contract that significantly modifies the cash flows that otherwise would be required under the contract, in which case reassessment is required. An entity determines whether a modification to cash flows is significant by considering the extent to which the expected future cash flows associated with the embedded derivative, the host contract or both have changed and whether the change is significant relative to the previously expected cash flows on the contract.	109. وفقاً للفقرة 49، يجب على الجهة تقويم ما إذا كان مطلوباً فصل مشتقة مُدمجة عن العقد المضيف والمحاسبة عنها على أنها مشتقة عندما تصبح الجهة طرفاً في العقد لأول مرة. ويُحظر إعادة التقويم اللاحق ما لم يكن هناك تغيير في شروط العقد يعدل بشكل مهم التدفقات النقدية التي كان سيتطلبها العقد لولا ذلك، ففي تلك الحالة يكون إعادة التقويم مطلوباً. وتحدد الجهة ما إذا كان تعديل التدفقات النقدية مهماً عن طريق النظر في مقدار تغير ارتباط التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بالمشتقة المدمجة أو العقد المضيف أو كليهما، وما إذا كان التغير مهماً بالنسبة إلى التدفقات النقدية المتوقعة سابقاً من العقد.	
AG110. Paragraph AG109 does not apply to embedded derivatives in contracts acquired in: (a) A public sector combination; (b) A combination of entities under common control; or (c) The formation of a joint venture as defined in IPSAS 37, Joint Arrangements or their possible reassessment at the date of acquisition.	110. لا تنطبق الفقرة 109 على المشتقات المُدمجة في العقود التي يتم اقتناؤها ضمن: (أ) تجميع عمليات في القطاع العام؛ أو (ب) تجميع جهات تخضع لسيطرة واحدة؛ أو (ج) تأسيس مشروع مشترك كما هو مُعرف في معيار المحاسبة للقطاع العام 37، <i>الترتيبات المشتركة</i> أو إعادة تقويمها الممكنة في تاريخ الاقتناء.	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	إعادة تصنيف الأصول المالية	Reclassification of Financial Assets
	111. تطلب الفقرة 54 من الجهة إعادة تصنيف الأصول المالية إذا قامت الجهة بتغيير نموذج إدارتها لتلك الأصول المالية. ومن المتوقع أن تكون مثل هذه التغييرات نادرة جداً. وتحدد الإدارة العليا للجهة مثل هذه التغييرات نتيجةً للتغيرات الخارجية أو الداخلية ويجب أن تكون مهمة بالنسبة لعمليات الجهة وأن يمكن إقامة الدليل عليها للأطراف الخارجية. وبناءً عليه، فإن تغيير نموذج إدارة الجهة لن يحدث إلا عندما تبدأ الجهة في تنفيذ نشاط يُعد مهماً بالنسبة لعملياتها، أو توقفه؛ على سبيل المثال، عندما تكون الجهة قد قامت باقتناء أو استبعاد أو إنهاء خط أعمال. ومن أمثلة تغيير نموذج الإدارة ما يلي: (أ) تقدم جهة حكومية قروضاً لملاك الأعمال الصغيرة ولديها نموذج للإدارة يتضمن بيع محافظ القروض إلى منشآت في القطاع الخاص نظراً لدورة التحصيل الطويلة لهذه القروض. تدخل الجهة في عقد طويل الأجل مع طرف ثالث هو مقدم خدمات تحصيل. لم تُعد محافظ القروض محتفظاً بها للبيع، حيث يتم الاحتفاظ بها جميعاً لأجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية بمساعدة مقدم خدمات التحصيل. (ب) تقرر جهة حكومية إنهاء دعمها للصناعة الوطنية للسيارات من خلال التوقف عن تقديم قروض تفضيلية لمصنعي السيارات. لم تعد الجهة	AG111. Paragraph 54 requires an entity to reclassify financial assets if the entity changes its management model for managing those financial assets. Such changes are expected to be very infrequent. Such changes are determined by the entity's senior management as a result of external or internal changes and must be significant to the entity's operations and demonstrable to external parties. Accordingly, a change in an entity's management model will occur only when an entity either begins or ceases to perform an activity that is significant to its operations; for example, when the entity has acquired, disposed of or terminated a business line. Examples of a change in management model include the following: (a) A government agency extends loans to small business owners and has a management model to sell the loan portfolios to private entities at a discount due to the long collection cycle of these loans. The entity enters into a long term contract with a third party collection service provider. The loan portfolios are no longer for sale, as they are held to collect the contractual cash flows with the aid of the collections service provider. (b) A department of government decides to end its support for its national auto manufacturing industry by no longer providing favorable loans. That

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	تصدر قروضاً جديدة وتعكف الجهة بشكل نشط على تسويق محفظتها من القروض لبيعها.	department no longer issues new loans and the department is actively marketing its loan portfolio for sale.
	112. يجب إحداث تغيير في هدف نموذج إدارة الجهة قبل تاريخ إعادة التصنيف. فعلى سبيل المثال، إذا قررت مؤسسة اتحادية للرهن العقاري والإسكان في 15 فبراير إغلاق أعمالها لخدمات الرهن العقاري للأفراد وبالتالي يجب عليها إعادة تصنيف جميع الأصول المالية المتأثرة بذلك في 1 أبريل (أي أول يوم من فترة القوائم المالية التالية للجهة)، فإن الجهة يجب عليها عدم قبول أعمال جديدة لخدمات الرهن العقاري للأفراد أو القيام بأية صورة أخرى بمزاولة أنشطة تتفق مع نموذج إدارتها السابق، بعد 15 فبراير.	AG112. A change in the objective of the entity's management model must be effected before the reclassification date. For example, if a federal mortgage and housing corporation decides on February 15 to shut down its retail mortgage business and hence must reclassify all affected financial assets on April 1 (i.e., the first day of the entity's next reporting period), the entity must not accept new retail mortgage business or otherwise engage in activities consistent with its former management model after February 15.
	113. لا يُعد ما يلي تغييرات في نموذج الإدارة: (أ) تغيير في القصد المتعلق بأصول مالية معينة (حتى في حالات التغييرات المهمة في ظروف السوق). (ب) الاختفاء المؤقت لسوق معينة للأصول المالية. (ج) تحويل أصول مالية بين أجزاء من الجهة لها نماذج إدارة مختلفة.	AG113. The following are not changes in management model: (a) A change in intention related to particular financial assets (even in circumstances of significant changes in market conditions). (b) The temporary disappearance of a particular market for financial assets. (c) A transfer of financial assets between parts of the entity with different management models.
	القياس	Measurement

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	الإيراد من العمليات الغير تبادلية	Non-Exchange Revenue Transactions
	114. يتم التعامل مع الإثبات والقياس الأولي للأصول والإلتزامات الناتجة عن معاملات إيرادات غير تبادلية في معيار المحاسبة للقطاع العام 23. ويمكن أن تنشأ الأصول الناتجة عن معاملات إيرادات غير تبادلية من كلا الترتيبات التعاقدية وغير التعاقدية (انظر فقرتي إرشادات التطبيق 20 و 21 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28). وعندما تنتج هذه الأصول من ترتيبات تعاقدية ومن جهة أخرى تستوفي تعريف أداة مالية فإن تلك الأصول : (أ). يتم إثباتها أولياً وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 23. (ب). تُقاس أولياً: (1). بالقيمة العادلة باستخدام المبادئ في معيار المحاسبة للقطاع العام 23؛ و (2). مع أخذ تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإقتناء الأصل المالي وفقاً للفقرة 57 من هذا المعيار في الحسبان، حيث يتم لاحقاً قياس الأصل بخلاف القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.	AG114. The initial recognition and measurement of assets and liabilities resulting from non-exchange revenue transactions is dealt with in IPSAS 23. Assets resulting from non-exchange revenue transactions can arise out of both contractual and non-contractual arrangements (see IPSAS 28 paragraphs AG20 and AG21). Where these assets arise out of contractual arrangements and otherwise meet the definition of a financial instrument, they are: (a) Initially recognized in accordance with IPSAS 23; (b) Initially measured: (i) At fair value using the principles in IPSAS 23; and (ii) Taking account of transaction costs that are directly attributable to the acquisition of the financial asset in accordance with paragraph 57 of this Standard, where the asset is subsequently measured other than at fair value through surplus or deficit.
	القياس الأولي	Initial measurement

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
Initial Measurement of Financial Assets and Financial Liabilities (Paragraphs 57–59)	القياس الأولي للأصول المالية والالتزامات المالية (الفقرات 57-59)	
AG115. The fair value of a financial instrument at initial recognition is normally the transaction price (i.e., the fair value of the consideration given or received, see also paragraph AG117 and IPSAS 46). However, if part of the consideration given or received is for something other than the financial instrument, an entity shall measure the fair value of the financial instrument. For example, the fair value of a long-term loan or receivable that carries no interest can be measured as the present value of all future cash receipts discounted using the prevailing market rate(s) of interest for a similar instrument (similar as to currency, term, type of interest rate and other factors) with a similar credit rating. Any additional amount lent is an expense or a reduction of revenue unless it qualifies for recognition as some other type of asset.	115. عادة ما تكون القيمة العادلة لأداة مالية عند الإثبات الأولي هي سعر المعاملة (أي القيمة العادلة للعوض المقدم أو المستلم، انظر أيضاً فقرة إرشادات التطبيق 117 ومعيّار المحاسبة للقطاع العام 46). ومع ذلك، إذا كان جزء من العوض المُقدم أو المُستلم هو مقابل شيء بخلاف الأداة المالية، فيجب على الجهة قياس القيمة العادلة للأداة المالية. فعلى سبيل المثال، القيمة العادلة لقرض أو ذمة مدينة طويلة الأجل لا تحمل أية فائدة، يمكن قياسها بأنها القيمة الحالية لجميع المتحصلات النقدية المستقبلية المخصومة باستخدام معدل أو معدلات الفائدة السائدة في السوق لأداة مشابهة (مشابهة من حيث العملة والأجل ونوع معدل الفائدة والعوامل الأخرى) لها تصنيف ائتماني مشابه. وأي مبلغ إضافي يتم إقراضه يُعد مصروفاً أو تخفيضاً في إيرادات ما لم يتأهل للإثبات على أنه نوع آخر من الأصول.	
AG116. If an entity originates a loan that bears an off-market interest rate (e.g., 5 percent when the market rate for similar loans is 8 percent), and receives an upfront fee as compensation, the entity recognizes the loan at its fair value, i.e., net of the fee it receives.	116. إذا قامت الجهة باستحداث قرض بمعدل فائدة غير معدل السوق (مثلاً 5 في المائة في حين أن معدل السوق للقروض المشابهة هو 8 في المائة)، وتسلمت رسم إنشاء القرض على أنه تعويض، فإن الجهة	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
	تقوم بإثبات القرض بقيمته العادلة، أي بالصافي بعد خصم الرسم الذي تستلمه.	
AG117. The best evidence of the fair value of a financial instrument at initial recognition is normally the transaction price. If an entity determines that the fair value at initial recognition differs from the transaction price (i.e., the fair value of the consideration given or received, see also IPSAS 46) as mentioned in paragraph 58, the entity shall account for that instrument at that date as follows: (a) At the measurement required by paragraph 57 if that fair value is evidenced by a quoted price in an active market for an identical asset or liability (i.e., a Level 1 input) or based on a measurement technique that uses only data from observable markets. An entity shall recognize the difference between the fair value at initial recognition and the transaction price as a gain or loss. (b) In all other cases, at the measurement required by paragraph 57, adjusted to defer the difference between the fair value at initial recognition and the transaction price. After initial recognition, the entity shall recognize that deferred difference as a gain or loss only to the extent that it arises from a change in a factor (including time) that market participants would take into account when pricing the asset or liability. The requirements of this paragraph do not apply to concessionary loans or equity instruments arising from non-exchange transactions as outlined in paragraphs AG118 to AG130.	117. عادة ما يكون سعر المعاملة هو أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الإثبات الأولي. وإذا قررت الجهة أن القيمة العادلة عند الإثبات الأولي تختلف عن سعر المعاملة (أي، القيمة العادلة للعوض المُقدم أو المُستلم، انظر أيضاً معيار المحاسبة للقطاع العام 46) كما هو مذكور في الفقرة 58، فيجب على الجهة المحاسبة عن تلك الأداة في ذلك التاريخ كما يلي: (أ) بالقياس المطلوب بموجب الفقرة 57، إذا كان هناك دليل على تلك القيمة العادلة من خلال سعر معلن في سوق نشطة لأصل أو التزام مطابق (أي مدخل من المستوى 1) أو بالاستناد إلى أسلوب قياس يستخدم فقط بيانات من الأسواق الممكن رصدها. ويجب على الجهة إثبات الفرق بين القيمة العادلة عند الإثبات الأولي وسعر المعاملة على أنه مكسب أو خسارة. (ب) بالقياس المطلوب بموجب الفقرة 57، والمعدل لتأجيل الفرق بين القيمة العادلة عند الإثبات الأولي وسعر المعاملة، فيما يخص جميع الحالات الأخرى. وبعد الإثبات الأولي، يجب على الجهة إثبات ذلك الفرق المؤجل على أنه مكسب أو خسارة فقط بالقدر الذي يكون ناشئاً فيه عن تغير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق في الحسبان عند تسعير الأصل أو الالتزام، المتطلبات في هذه الفقرة	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
	لاتنطبق على القروض الميسرة أو أدوات حقوق الملكية الناشئة من معاملات غير تبادلية كما هو موضح في الفقرات 118 إلى 130 من إرشادات التطبيق.	
Concessionary Loans	القروض الميسرة	
AG118. Concessionary loans are granted to or received by an entity at below market terms. Below market terms can result from interest and/or principal concessions. Examples of concessionary loans that commonly have below market terms include loans to developing countries, small farms, student loans granted to qualifying students for university or college education and housing loans granted to low income families. Entities may receive concessionary loans, for example, from development agencies and other government entities.	118. تُمنح قروض ميسرة أو تُستلم من قبل جهة ما بشروط أقل من شروط السوق. أقل من شروط السوق قد تكون نتيجة لمعدلات الفائدة و/أو بعض الامتيازات الرئيسية، بعض الأمثلة على القروض الميسرة الشائعة الممنوحة بأقل من شروط السوق تتضمن: القروض للدول النامية، المزارع الصغيرة، قروض الطلاب التي تمنح لتأهيل الطلاب للتعليم في الجامعات أو المعاهد وقروض الإسكان التي تمنح إلى العائلات ذات الدخل المحدود. ويمكن أن تتلقى الجهات قروضاً ميسرة، على سبيل المثال، من وكالات التطوير والجهات الحكومية الأخرى.	
AG119. The granting or receiving of a concessionary loan is distinguished from the waiver of debt owing to or by an entity. This distinction is important because it affects whether the below market conditions are considered in the initial recognition or measurement of the loan rather than as part of the subsequent measurement or derecognition.	119. يتم تمييز منح أو استلام قرض ميسر عن التنازل عن الدين المستحق للجهة أو عليها. يُعدُّ هذا التمييز مهمّاً لأنه يؤثر على أخذ أوضاع السوق المنخفضة في الاعتبار عند الإثبات أو القياس الأولي للقرض بدلاً من أخذها كجزء من القياس اللاحق أو إلغاء الإثبات.	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG120. The intention of a concessionary loan at the outset is to provide or receive resources at below market terms. A waiver of debt results from loans initially granted or received at market related terms where the intention of either party to the loan has changed subsequent to its initial issue or receipt. For example, a government may lend money to a not-for-profit entity with the intention that the loan be repaid in full on market terms. However, the government may subsequently write-off part of the loan. This is not a concessionary loan as the intention of the loan at the outset was to provide credit to an entity at market related rates. An entity would treat the subsequent write-off of the loan as a waiver of debt and apply the derecognition requirements of IPSAS 41 (see paragraphs 12–34).	120. إن الهدف من قرض ميسر أساساً هو توفير أو استلام الموارد بشروط سوق مخفضة. وينشأ التنازل عن الدين من قروض ممنوحة أو متلقاة أولاً بشروط متعلقة بالسوق عندما تتغير نية أي طرف للقرض بعد إصداره أو استلامه الأولي. على سبيل المثال، يمكن أن تقرض حكومة المال جهة غير هادفة للربح بنية أن القرض سيعاد دفعه بالكامل حسب شروط السوق. ومع ذلك، قد تشطب الحكومة لاحقاً جزءاً من القرض. لا يُعدُّ هذا القرض قرضاً ميسراً حيث كان هدف القرض في البداية منح الائتمان لجهة بالأسعار المرتبطة بالسوق. وتعالج الجهة الشطب اللاحق للقرض كتنازل عن الدين وتطبق متطلبات إلغاء الإثبات في معيار المحاسبة للقطاع العام 41 (انظر الفقرة 12-34).	
AG121. Concessionary loans also share many characteristics with originated credit-impaired loans. Whether a loan is classified as concessionary or originated credit-impaired determines whether the difference between the transaction price and the fair value of the loan is recognized as a concession or as a credit loss in the statement of financial performance.	121. القروض الميسرة قد تشترك في العديد من الخصائص مع القروض المستحدثة هابطة القيمة الائتمانية. سواء كان تصنيف القرض ميسراً أو مستحدث هابط القيمة الائتمانية فإنه يحدد ما إذا كان الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة للقرض يثبت أنه تيسير أو خسارة ائتمانية في قائمة الأداء المالي.	
AG122. Whether a loan is concessionary or originated credit-impaired depends on its substance. An intention to incorporate a non-exchange component into the transaction, such as a transfer of resources, indicates the loan is concessionary. The non-exchange component is incorporated into the transaction by granting the loan at below market terms. By contrast,	122. سواء كان قرضاً ميسراً أو مستحدثاً هابط القيمة الائتمانية تعتمد على جوهرها. توضح نية دمج مكون غير تبادلي في العملية، مثلاً تحويل الموارد، أن القرض ميسراً. المكون غير التبادلي اندمج في العملية عبر منح القرض بأقل من شروط السوق. وعلى العكس من ذلك، القروض	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	المستحدثة هابطة القيمة الائتمانية هي قروض يكون فيها واحد أو أكثر من الأحداث، الذي له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاصل المالي، قد وقعت.	originated credit-impaired loans are loans where one or more events, that have a detrimental impact on the estimated future cash flows of the financial asset, have occurred.
	123. عندما تُمنح أو يتم استلام قروض ميسرة بأقل من شروط السوق، قد لا يكون سعر المعاملة عند الإثبات الأولي للقرض هو قيمته العادلة. عند الإثبات الأولي، تقوم الجهة بتحليل جوهر ذلك القرض الممنوح أو المستلم إلى أجزائه المكونة، وتتم المحاسبة عن تلك المكونات باستخدام المبادئ الواردة في فقرتي إرشادات التطبيق 124 و126 أدناه.	AG123. As concessionary loans are granted or received at below market terms, the transaction price on initial recognition of the loan may not be its fair value. At initial recognition, an entity therefore analyzes the substance of the loan granted or received into its component parts, and accounts for those components using the principles in paragraphs AG124 and AG126 below.
	124. تقوم الجهة أولاً إذا كان جوهر القرض الميسر هو في الواقع قرضاً، أو عملية غير تبادلية أو مساهمة من الملاك أو خليط منها، من خلال تطبيق المبادئ الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 28 والفقرات 42-58 من معيار المحاسبة للقطاع العام 23. إذا حددت جهة أن المعاملة أو جزءاً منها يُعدُّ قرضاً، فإنها تقوم ما إذا كان سعر المعاملة يمثل القيمة العادلة للقرض عند الإثبات الأولي. وتحدد الجهة القيمة العادلة للقرض باستخدام المبادئ الواردة في فقرتي إرشادات التطبيق 144 - 155. وعندما لا تستطيع الجهة تحديد القيمة العادلة بالإشارة إلى السوق النشط، فإنها تستخدم أحد أساليب التقييم. ويمكن تحديد القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم عن طريق خصم جميع المتحصلات النقدية المستقبلية	AG124. An entity firstly assesses whether the substance of the concessionary loan is in fact a loan, a non-exchange transaction, a contribution from owners or a combination thereof, by applying the principles in IPSAS 28 and paragraphs 42–58 of IPSAS 23. If an entity has determined that the transaction, or part of the transaction, is a loan, it assesses whether the transaction price represents the fair value of the loan on initial recognition. An entity determines the fair value of the loan by using the principles in paragraphs AG144–AG155. Where an entity cannot determine fair value by reference to an active market, it uses a valuation technique. Fair value using a valuation technique could be determined by discounting all future cash receipts using a market related rate of interest for a similar loan (see paragraph AG115).

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
	باستخدام معدل الفائدة السائد بالسوق لقرض مشابه (انظر فقرة إرشادات التطبيق 115).	
AG125. Any difference between the fair value of the loan and the transaction price (the loan proceeds) is treated as follows: (a) Where the loan is received by an entity, the difference is accounted for in accordance with IPSAS 23. (b) Where the loan is granted by an entity, the difference is treated as an expense in surplus or deficit at initial recognition, except where the loan is a transaction with owners, in their capacity as owners. Where the loan is a transaction with owners in their capacity as owners, for example, where a controlling entity provides a concessionary loan to a controlled entity, the difference may represent a capital contribution, i.e., an investment in an entity, rather than an expense. Illustrative Examples are provided in paragraph IG54 of IPSAS 23 as well as paragraphs IE153 to IE161 accompanying this Standard.	125. تتم معالجة أي فرق بين القيمة العادلة لقرض وسعر المعاملة (متحصلات القرض) كالتالي: (أ). عندما يتم استلام القرض من قبل جهة، تتم المحاسبة عن الفرق وفقاً لمعيّار المحاسبة للقطاع العام 23. (ب). عندما يتم منح القرض من قبل الجهة، تتم معالجة الفرق كمصروف في الفائض أو العجز عند الإثبات الأولي، باستثناء عندما يكون القرض هو معاملة مع الملاك، بصفتهم الملاك. على سبيل المثال، عندما توفر جهة مسيطرة قرضاً ميسراً لجهة مسيطر عليها، يمكن أن يمثل الفرق مساهمة في رأس المال، مثل استثمار في جهة وليس مصروفاً. زُوِّدَت الفقرة 54 من إرشادات التطبيق لمعيّار المحاسبة للقطاع العام 23 وكذلك الفقرات 153 إلى 161 من الأمثلة التوضيحية المرافقة لهذا المعيار.	
AG126. After evaluating the substance of the concessionary loan and measuring the loan component at fair value, an entity subsequently assesses the classification of concessionary loans in accordance with paragraphs 39–44 and measures concessionary loans in accordance with paragraphs 61–65.	126. بعد تقويم الجوهر للقروض الميسرة وقياس مكونات القرض بالقيمة العادلة، الجهة لاحقاً تقوّم التصنيف للقروض الميسرة وفقاً للفقرات 39-44 و تقاس القروض الميسرة وفقاً للفقرات 61-65.	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG127. In some circumstances a concessionary loan may be granted that is also originated credit-impaired. For example, a government may provide loans with concessionary terms on a recurring basis to a borrower that historically has not been able to repay in full. If the concessionary loan is credit-impaired, an entity measures the instrument at the fair value including the expected credit losses over the life of the instrument. An entity applies paragraph AG125(b) to account for the component parts and recognizes the credit losses and concessionary element in its entirety as a concession.	127. في بعض الظروف القرض الميسر الممنوح قد يكون أيضاً مستحدث هابط القيمة الائتمانية، على سبيل المثال، قد تقدّم حكومة ما قروض بشروط ميسرة على أساس متكرر لمقترض تاريخياً لم يتمكن من السداد كاملاً. إذا كان القرض الميسر هابط القيمة الائتمانية، تقيس الجهة الأداة بالقيمة العادلة متضمنة للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة. تطبق الجهة الفقرة 125 (ب) للحساب عن مكونات القطع وتثبت الخسائر الائتمانية والعنصر المُيسر بالكامل على أنه تيسير.	
Equity Instruments Arising from Non-Exchange Transactions	أدوات حقوق الملكية الناشئة من عمليات غير تبادلية.	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG128. In the public sector, equity investment can be used as a way for an entity to provide financing or subsidized funding to another public sector entity. In such a transaction, there is generally a lack of an active market for such investments (i.e., the equity instrument is unquoted), and there are no or minimal future cash flow expectations from the investment besides a potential redemption by the issuing entity. Cash is provided by the investing entity to the investee generally to further the investee's economic or social objectives. Examples of such investments could include membership shares in a development bank, or equity investment in another public sector entity that provides certain social programs or services (e.g., shelters, subsidized housing, small business assistance...etc.)	128. في القطاع العام، استثمار حقوق الملكية قد يستعمل كطريقة للجهة لتقديم تمويل أو تمويل مدعوم لجهة قطاع عام آخر. في مثل هذه المعاملة، بشكل عام يكون هناك نقص للسوق النشطة لمثل هذه الاستثمارات (أي أن أداة حقوق الملكية ليس لها سعر معلن)، ولا يوجد هناك حد أدنى للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للاستثمار عدى استرداد محتمل من قبل الجهة المُصدرة. النقد المقدم من قبل الجهة المستثمرة للجهة المستثمر فيها بشكل عام لتعزيز أهداف الجهة المستثمر فيها اقتصادياً أو اجتماعياً. من الأمثلة على هذه الاستثمارات قد تشمل أسهم في بنك تنمية، أو استثمار حقوق ملكية في جهة قطاع عام آخر والتي تقدّم برامج أو خدمات اجتماعية معينة (على سبيل المثال الملاجئ، الإسكان المدعوم، مساعدة الأعمال الصغيرة...الخ).	
AG129. At initial recognition of such transactions, an entity shall analyze the substance of the arrangement and assess whether the intention at the outset is the provision or receipt of resources by way of a non-exchange transaction. To the extent that the transaction, or component of the transaction, is a nonexchange transaction, any assets or revenues arising from the transaction are accounted for in accordance with IPSAS 23. The entity providing the resources shall recognize the amount as an expense in surplus or deficit at initial recognition.	129. عند الإثبات الأولي لمثل هذه المعاملات، ينبغي على الجهة أن تحلل جوهر الترتيب وتقوّم إذا ما كانت النية في البداية هي توفير أو استلام للموارد عن طريق عملية غير تبادلية. إلى الحد الذي تكون فيه المعاملة، أو مكوّن من المعاملة، عملية غير تبادلية، أي أصول أو إيرادات تنشئ من المعاملة يتم الحساب عنها وفقاً لمعيير المحاسبة للقطاع العام 23. الجهة التي تقدّم الموارد تقوم بإثبات المبلغ كمصروف في الفائض أو العجز في الاثبات الدولي	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	130. إلى الحد الذي ينشئ أداة حقوق ملكية من المعاملة، أو مكوّن من المعاملة، الذي يندرج ضمن نطاق هذا المعيار، يتم اثباته أولاً بالقيمة العادلة وفقاً للفقرة 57. أداة حقوق الملكية تُقاس لاحقاً وفقاً لل فقرات 61-63. إذا كانت الأداة لا يوجد لها سوق نشطة، يجب على الجهة الأخذ في الاعتبار أساليب التقييم والمدخلات في فقرات إرشادات التطبيق 149-155 في تحديد قيمتها العادلة.	AG130. To the extent an equity instrument arises from the transaction, or component of the transaction, that is within the scope of this Standard, it is to be recognized initially at fair value in accordance with paragraph 57. The equity instrument is to be measured subsequently in accordance with paragraphs 61–63. If the instrument does not have an active market, the entity shall consider valuation techniques and inputs in paragraphs AG149–AG155 in determining its fair value.
	تقييم الضمانات المالية المصدرة من عملية غير تبادلية:	Valuing Financial Guarantees Issued through a Non-Exchange Transaction
	131. تندرج الضمانات المالية التعاقدية فقط (أو الضمانات التي تُعدّ في جوهرها تعاقدية) ضمن نطاق هذا المعيار (انظر فقرتي إرشادات التطبيق 3 و4 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28). ولا تندرج الضمانات غير التعاقدية ضمن نطاق هذا المعيار حيث إنها لا تستوفي تعريف الأداة المالية. ويحدد هذا المعيار متطلبات الإثبات والقياس فقط لأغراض الجهة المصدرة لعقود الضمان المالي.	AG131. Only contractual financial guarantees (or guarantees that are in substance, contractual) are within the scope of this Standard (See paragraphs AG3 and AG4 of IPSAS 28). Non-contractual guarantees are not within the scope of this Standard as they do not meet the definition of a financial instrument. This Standard prescribes recognition and measurement requirements only for the issuer of financial guarantee contracts.
	132. في الفقرة 9، عُرّف "عقد الضمان المالي" على أنه "العقد الذي يتطلب من جهة الإصدار أداء دفعات محددة لتعويض حامل أداة دين عن الخسارة التي تكبدها بسبب عجز مدين محدد عن الدفع عند طول أجل استحقاقه وفقاً للشروط الأصلية أو المعدلة لأداة الدين". وبموجب	AG132. In paragraph 9, "financial guarantee contract" is defined as "a contract that requires the issuer to make specified payments to reimburse the holder for a loss it incurs because a specified debtor fails to make payment when due in accordance with the original or modified terms of a debt instrument." Under the requirements of this Standard, financial guarantee contracts, like other

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
financial assets and financial liabilities, are required to be initially recognized at fair value. Paragraphs 66–68 of this Standard provide commentary and guidance on determining fair value and this is complemented by Application Guidance in paragraphs AG144–AG155. Subsequent measurement for financial guarantee contracts is at the higher of the amount of the loss allowance determined in accordance with paragraphs 73–93 and the amount initially recognized less, when appropriate, cumulative amortization in accordance with IPSAS 9, Revenue from Exchange Transactions.	متطلبات هذا المعيار، يجب إثبات عقود الضمان المالي، مثل الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى، أولاً بالقيمة العادلة. وتوفر الفقرات 66-68 من هذا المعيار شرحاً وإرشاداً لتحديد القيمة العادلة ويتم استكمال ذلك بإرشادات التطبيق في فقرات إرشادات التطبيق 144-155. ويتم القياس اللاحق لعقود الضمان المالي على الأساس الأعلى بين مبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للفقرات 73-93 والمبلغ المُثبت به أولياً ناقصاً، عندما يكون ذلك ملائماً، الاستنفاد المتراكم وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 9، الإيراد من المعاملات التبادلية.	
AG133. In the public sector, guarantees are frequently provided by way of nonexchange transactions, i.e., at no or nominal consideration. This type of guarantee is provided generally to further the entity's economic and social objectives. Such purposes include supporting infrastructure projects, supporting corporate entities at times of economic distress, guaranteeing the bond issues of entities in other tiers of governments and the loans of employees to finance motor vehicles that are to be used for performance of their duties as employees. Where there is consideration for a financial guarantee, an entity should determine whether that consideration arises from an exchange transaction and whether the consideration represents a fair value. If the consideration does represent a fair value, entities should recognize the financial guarantee at the amount of the consideration. Subsequent measurement should be at the higher of the amount of the loss allowance determined in accordance with paragraphs 73–93 and the amount initially recognized, less, when appropriate, cumulative amortization	133. في القطاع العام، يتم تقديم الضمانات في كثير من الأحيان عن طريق المعاملات غير التبادلية، أي دون أي مقابل أو لقاء مقابل رمزي. يقدم هذا النوع من الضمانات عادة لمزيد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للجهة. وتتضمن هذه الأغراض دعم مشاريع البنية التحتية، ودعم الشركات في أوقات الأزمات الاقتصادية، وضمان السندات الصادرة من قبل جهات في مستويات أخرى من الحكومة، ومنح قروض للموظفين لتمويل السيارات التي سيتم استخدامها لأداء واجباتهم كموظفين. وعندما يكون هناك مقابل للضمان المالي، فإنه يتعين على الجهة تحديد ما إذا كان هذا المعيار ينشأ عن معاملة تبادلية وعما إذا كان المقابل يعبر عن قيمة عادلة. إذا كان المقابل لا يعبر عن قيمة عادلة، فإنه يتعين على الجهة إثبات الضمان المالي بمبلغ هذا المقابل. ويجب أن يتم القياس اللاحق بالأعلى من بين مبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقاً للفقرات 73-93 والمبلغ المُثبت به أولياً ناقصاً، عندما يكون ذلك ملائماً، الاستنفاد التراكمي المُثبت به وفقاً لمعيار المحاسبة	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
recognized in accordance with IPSAS 9. Where the entity concludes that the consideration is not a fair value, an entity determines the carrying value at initial recognition in the same way as if no consideration had been paid.	للقطاع العام 9. وعندما تخلص الجهة إلى أن المقابل لا يعبر عن القيمة العادلة، تحدد الجهة القيمة الدفترية عند الإثبات الأولي بنفس الطريقة كما لو لم يتم دفع أي مقابل.	
AG134. At initial recognition, where no fee is charged or where the consideration is not fair value, an entity firstly considers whether there are quoted prices available in an active market for financial guarantee contracts directly equivalent to that entered into. Evidence of an active market includes recent arm's length market transactions between knowledgeable willing parties, and reference to the current fair value of another financial guarantee contract that is substantially the same as that provided at nil or nominal consideration by the issuer. The fact that a financial guarantee contract has been entered into at no consideration by the debtor to the issuer is not, of itself, conclusive evidence of the absence of an active market. Guarantees may be available from commercial issuers, but a public sector entity may agree to enter into a financial guarantee contract for a number of non-commercial reasons. For example, if a debtor is unable to afford a commercial fee, and initiation of a project in fulfillment of one of the entity's social or policy objectives would be put at risk unless a financial guarantee contract is issued, it may approach a public sector entity or government to issue a financial guarantee contract.	134. عند الإثبات الأولي - عندما لا يتم وضع أي رسوم أو عندما لا يكون المقابل هو القيمة العادلة - فإن الجهة تنظر أولاً فيما إذا كانت هناك أسعار معلنة متوافرة في سوق نشط لعقود الضمان المالي المكافئة مباشرة لتلك التي تم الدخول فيها. ويتضمن الدليل على أن السوق نشط وجود معاملات حديثة في السوق تُجرى على أساس التصرف الحر بين أطراف مطلعة وراغبة، ووجود مرجع للقيمة العادلة الحالية لعقد ضمان مالي آخر يكون مماثل تقريباً للعقد الذي يتم تقديمه بدون مقابل أو بمقابل اسمي من قبل الجهة المصدرة. ولا تعتبر حقيقة أن عقد الضمان المالي قد تم الدخول فيه بدون مقابل من قبل المدين إلى الجهة المصدرة - في حد ذاتها - دليلاً قاطعاً على غياب السوق النشط. ويمكن أن تتوافر الضمانات من جهة المصدرين التجاريين، لكن قد توافق جهة قطاع عام على الدخول في عقد ضمان مالي لعدد من الأسباب غير التجارية. على سبيل المثال، إذا كان المدين غير قادر على تحمل نفقات الرسوم التجارية، وإطلاق مشروع بالكامل لتحقيق أحد الأهداف الاجتماعية أو السياسية للجهة، فإنه يتعرض للخطر ما لم يتم إصدار عقد ضمان مالي، قد تطلب من جهة قطاع عام أو حكومة إصدار عقد ضمان مالي.	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG135. Where there is no active market for a directly equivalent guarantee contract; the entity considers whether a valuation technique other than observation of an active market is available and provides a reliable measure of fair value. Such a valuation technique may rely on mathematical models which consider financial risk. For example, National Government W guarantees a bond issue of Municipality X. As Municipality X has a government guarantee backing its bond issue, its bonds have a lower coupon than if they were not secured by a government guarantee. This is because the guarantee lowers the risk profile of the bonds for investors. The guarantee fee could be determined by using the credit spread between what the coupon rate would have been had the issue not been backed by a government guarantee and the rate with the guarantee in place. Where a fair value is obtainable either by observation of an active market or through another valuation technique, the entity recognizes the financial guarantee at that fair value in the statement of financial position and recognizes an expense of an equivalent amount in the statement of financial performance. When using a valuation technique that is not based on observation of an active market an entity needs to satisfy itself that the output of any model is reliable and understandable.	135. عندما لا يوجد سوق نشط لعقد ضمان مكافئ بصورة مباشرة، فإن الجهة تنظر فيما إذا كان هناك أسلوب للتقييم بخلاف رصد سوق نشط يوفر قياساً موثقاً للقيمة العادلة. وقد يعتمد مثل هذا الأسلوب للتقييم على نماذج رياضية تأخذ في الحسبان المخاطر المالية. على سبيل المثال، قد تضمن الحكومة الوطنية (و) سندات تصدرها البلدية (س). ونظراً لأن البلدية (س) لديها ضمان حكومي يدعم إصدارها للسندات، فإنها تصدر السندات بفائدة إسمية أقل من تلك التي كانت ستصدر بها لو كانت غير مضمونة بذلك الضمان الحكومي. وذلك يرجع إلى أن الضمان يخفض من المخاطر التي تتضمنها السندات بالنسبة للمستثمرين. ويمكن تحديد رسوم الضمان عن طريق استخدام هامش الائتمان بين ما كان يمكن أن يكون عليه معدل الفائدة الاسمية لو لم يكن الإصدار مدعوماً بضمان حكومي ومعدل الفائدة في حالة وجود الضمان. وعندما يكون من الممكن الحصول على القيمة العادلة عن طريق ملاحظة سوق نشط أو من خلال أسلوب تقييم آخر، فإن الجهة تثبت الضمان المالي بتلك القيمة العادلة في قائمة المركز المالي، وتثبت مصروف بمبلغ مكافئ في قائمة الأداء المالي. وعند استخدام أسلوب للتقييم لا يعتمد على ملاحظة سوق نشط، فإن الجهة تحتاج لأن تقتنع بأن مخرجات أي نموذج موثوقة وقابلة للفهم.	
AG136. If no reliable measure of fair value can be determined, either by direct observation of an active market or through another valuation technique, an	136. إذا لم يكن هناك قدرة على تحديد قياس موثوق للقيمة العادلة - عن طريق الملاحظة المباشرة لسوق نشط أو باستخدام أسلوب تقييم	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	آخر، فإنه يتطلب من الجهة أن تقيس عقود الضمان المالي بمبلغ مخصص للخسارة المحدد وفقاً للفقرات 73 إلى 93.	entity is required to measure the financial guarantee contract at the amount of the loss allowance determined in accordance with paragraphs 73 to 93.
	القياس اللاحق	Subsequent Measurement
	137. في حالة قياس أداة مالية، كان قد تم إثباتها سابقاً على أنها أصل مالي، بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وانخفاض قيمتها العادلة دون الصفر، فإنها تُعد التزاماً مالياً يُقاس وفقاً للفقرة 45. ومع ذلك، فإن العقود المختلطة التي يكون المضيف فيها أصلاً يقع ضمن نطاق هذا المعيار تُقاس دائماً وفقاً للفقرة 48.	AG137. If a financial instrument that was previously recognized as a financial asset is measured at fair value through surplus or deficit and its fair value decreases below zero, it is a financial liability measured in accordance with paragraph 45. However, hybrid contracts with hosts that are assets within the scope of this Standard are always measured in accordance with paragraph 48.
	138. يوضح المثال التالي المحاسبة عن تكاليف المعاملات عند القياس الأولي واللاحق لأصل مالي يُقاس بالقيمة العادلة مع عرض التغيرات ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106 و 41. اقتنت جهة أصلاً مالياً مقابل 100 ريال سعودي زائد عمولة شراء قدرها 2 ريال سعودي. في البداية، تقوم الجهة بإثبات الأصل بمبلغ 102 ريال سعودي. وتنتهي فترة القوائم المالية بعد يوم، عندما يكون سعر الأصل المعلن في السوق 100 ريال سعودي. وفي حالة بيع الأصل، ستُدفع عمولة قدرها 3 ريالات. في ذلك التاريخ، تقيس الجهة الأصل بمبلغ 100 ريال سعودي (دون اعتبار للعمولة المحتملة عند البيع) وتثبت خسارة قدرها 2 ريال سعودي ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية. وفي حالة	AG138. The following example illustrates the accounting for transaction costs on the initial and subsequent measurement of a financial asset measured at fair value with changes through net assets/equity in accordance with either paragraph 106 or 41. An entity acquires a financial asset for CU100 plus a purchase commission of CU2. Initially, the entity recognizes the asset at CU102. The reporting period ends one day later, when the quoted market price of the asset is CU100. If the asset were sold, a commission of CU3 would be paid. On that date, the entity measures the asset at CU100 (without regard to the possible commission on sale) and recognizes a loss of CU2 in net assets/equity. If the financial asset is measured at fair value through net

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41، فإن تكاليف المعاملة يتم استنفادها في الفائض أو العجز باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.	assets/equity in accordance with paragraph 41, the transaction costs are amortized to surplus or deficit using the effective interest method.
	139. يجب أن يكون القياس اللاحق للأصل المالي أو الالتزام المالي والإلثبات اللاحق للمكاسب والخسائر الموضحة في الفقرة 117 متفقاً مع متطلبات هذا المعيار.	AG139. The subsequent measurement of a financial asset or financial liability and the subsequent recognition of gains and losses described in paragraph AG117 shall be consistent with the requirements of this Standard.
	الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وعقود تلك الاستثمارات	Investments in Equity Instruments and Contracts on those Investments
	140. يجب قياس جميع الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وعقود تلك الأدوات بالقيمة العادلة. ومع ذلك، ففي حالات محدودة، قد تكون التكلفة تقديراً مناسباً للقيمة العادلة. وقد تكون تلك هي الحالة إذا كانت أحدث معلومات متاحة غير كافية لقياس القيمة العادلة، أو إذا كان هناك نطاق واسع من قياسات القيمة العادلة المحتملة وكانت التكلفة تعبر عن أفضل تقدير للقيمة العادلة ضمن ذلك النطاق.	AG140. All investments in equity instruments and contracts on those instruments must be measured at fair value. However, in limited circumstances, cost may be an appropriate estimate of fair value. That may be the case if insufficient more recent information is available to measure fair value, or if there is a wide range of possible fair value measurements and cost represents the best estimate of fair value within that range.
	141. تشمل المؤشرات على أن التكلفة قد لا تكون معبرة عن القيمة العادلة:	AG141. Indicators that cost might not be representative of fair value include: (a) A significant change in the performance of the investee compared with budgets, plans or milestones.

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	(أ). حدوث تغير مهم في أداء الجهة المُستثمر فيها بالمقارنة مع الموازنات أو الخطط أو مراحل الإنجاز. (ب). حدوث تغيرات في توقع أنه سيتم تحقيق مراحل إنجاز المنتجات الفنية للجهة المستثمر فيها. (ج). حدوث تغير مهم في السوق يمس حقوق ملكية الجهة المُستثمر فيها أو منتجاتها أو منتجاتها المحتملة. (د). حدوث تغير مهم في الاقتصاد العالمي أو البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها الجهة المُستثمر فيها. (هـ). حدوث تغير مهم في أداء الجهات المماثلة، أو في التقويمات التي تنطوي عليها السوق الكلية. (و). الشئون الداخلية للجهة المُستثمر فيها مثل الغش أو الخلافات التجارية أو الدعاوى القضائية أو التغيرات في الإدارة أو الاستراتيجية. (ز). وجود دليل من المعاملات الخارجية في حقوق الملكية الخاصة بالجهة المُستثمر فيها، سواء المعاملات التي تنفذها الجهة المُستثمر فيها (مثل إصدار جديد لحقوق الملكية)، أو من خلال تحويلات أدوات حقوق الملكية بين أطراف ثالثة.	(b) Changes in expectation that the investee's technical product milestones will be achieved. (c) A significant change in the market for the investee's equity or its products or potential products. (d) A significant change in the global economy or the economic environment in which the investee operates. (e) A significant change in the performance of comparable entities, or in the valuations implied by the overall market. (f) Internal matters of the investee such as fraud, commercial disputes, litigation, changes in management or strategy. (g) Evidence from external transactions in the investee's equity, either by the investee (such as a fresh issue of equity), or by transfers of equity instruments between third parties.

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	142. القائمة الواردة في الفقرة 141 ليست شاملة. ويجب على الجهة استخدام جميع المعلومات المتعلقة بأداء وعمليات الجهة المُستثمر فيها التي تصبح متاحة بعد تاريخ الإثبات الأولي. وفي حال وجود أي من هذه العوامل ذات الصلة، فإنها قد تدل على أن التكلفة قد لا تكون معبرة عن القيمة العادلة. وفي مثل هذه الحالات، يجب على الجهة قياس القيمة العادلة	AG142. The list in paragraph AG141 is not exhaustive. An entity shall use all information about the performance and operations of the investee that becomes available after the date of initial recognition. To the extent that any such relevant factors exist, they may indicate that cost might not be representative of fair value. In such cases, the entity must measure fair value.
	143. التكلفة ليست أبداً أفضل تقدير للقيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المتداولة (أو عقود أدوات حقوق الملكية المتداولة).	AG143. Cost is never the best estimate of fair value for investments in quoted equity instruments (or contracts on quoted equity instruments).
	إعتبارات قياس القيمة العادلة	Fair Value Measurement Considerations
	التطبيق على الالتزامات وأدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة	Application to Liabilities and an Entity's Own Equity Instruments
	المبادئ العامة	General Principles
	143أ. يُفترض في قياس القيمة العادلة أنه يتم تحويل التزام مالي أو غير مالي أو أداة حقوق ملكية خاصة بالجهة (مثل حصص حقوق	AG143A. A fair value measurement assumes that a financial or non-financial liability or an entity's own equity instrument (e.g., equity interests issued as consideration in a public sector combination) is transferred to a market

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
participant at the measurement date. The transfer of a liability or an entity's own equity instrument assumes the following: (a) A liability would remain outstanding and the market participant transferee would be required to fulfill the obligation. The liability would not be settled with the counterparty or otherwise extinguished on the measurement date; and (b) An entity's own equity instrument would remain outstanding and the market participant transferee would take on the rights and responsibilities associated with the instrument. The instrument would not be cancelled or otherwise extinguished on the measurement date.	الملكية المُصدرة على أنها عوض ضمن تجميع عمليات في القطاع العام) إلى مشارك في السوق في تاريخ القياس. ويُفترض في تحويل التزام أو أداة حقوق ملكية خاصة بالجهة ما يلي: (أ) أن الالتزام سيظل قائماً وأن المشارك في السوق المحول إليه الالتزام سيكون مطالباً بالوفاء به. وأن الالتزام لن يتم تسويته مع الطرف المقابل أو لن يتم التخلص منه بأية صورة أخرى في تاريخ القياس. (ب) أن أداة حقوق الملكية الخاصة بالجهة ستظل قائمة وأن المشارك في السوق المحول إليه الأداة سيحصل على الحقوق ويتحمل المسؤوليات المرتبطة بالأداة. وأن الأداة لن يتم إلغاؤها أو التخلص منها بأية صورة أخرى في تاريخ القياس.	
AG143B. Even when there is no observable market to provide pricing information about the transfer of a liability or an entity's own equity instrument (e.g., because contractual or other legal restrictions prevent the transfer of such items), there might be an observable market for such items if they are held by other parties as assets (e.g., a government bond or a call option on an entity's shares).	143ب. حتى عندما لا تكون هناك سوق يمكن رصدها لتوفير معلومات التسعير بشأن تحويل التزام أو أداة حقوق ملكية خاصة بالجهة (مثلاً، لأن قيود تعاقدية أو قيود نظامية أخرى تمنع تحويل مثل هذه البنود)، فقد تكون هناك سوق يمكن رصدها لمثل هذه البنود إذا كانت تحتفظ بها أطراف أخرى على أنها أصول (على سبيل المثال، سند حكومي أو خيار استدعاء على أسهم الجهة).	
AG143C. In all cases, an entity shall maximize the use of relevant observable inputs and minimize the use of unobservable inputs to meet the objective of a fair	143ج. في جميع الحالات، يجب على الجهة أن تزيد قدر الإمكان من استخدام المُدخلات الملائمة التي يمكن رصدها وأن تقلل قدر	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	الإمكان من استخدام المُدخلات التي لا يمكن رصدها وذلك لتحقيق الهدف من قياس القيمة العادلة، وهو تقدير السعر الذي من شأنه أن تُجرى به معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة لتحويل الالتزام أو أداة حقوق الملكية بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية.	value measurement, which is to estimate the price at which an orderly transaction to transfer the liability or equity instrument would take place between market participants at the measurement date under current market conditions.
	الالتزامات وأدوات حقوق الملكية التي تحتفظ بها أطراف أخرى على أنها أصول	Liabilities and Equity Instruments Held by Other Parties as Assets
	143د. عندما لا يُتاح سعر معلن لتحويل التزام مطابق أو مماثل أو أداة حقوق ملكية خاصة بالجهة ويحتفظ بالبند المطابق طرف آخر على أنه أصل، فإن الجهة يجب عليها أن تقيس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية من منظور مشارك في السوق يحتفظ بالبند المطابق على أنه أصل في تاريخ القياس.	AG143D. When a quoted price for the transfer of an identical or a similar liability or entity's own equity instrument is not available and the identical item is held by another party as an asset, an entity shall measure the fair value of the liability or equity instrument from the perspective of a market participant that holds the identical item as an asset at the measurement date.
	143هـ. في مثل هذه الحالات، يجب على الجهة أن تقيس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية كما يلي: (أ) استخدام السعر المعلن في سوق نشطة للبند المطابق المُحتفظ به من قبل طرف آخر على أنه أصل، إذا كان ذلك السعر متاحاً.	AG143E. In such cases, an entity shall measure the fair value of the liability or equity instrument as follows: (a) Using the quoted price in an active market for the identical item held by another party as an asset, if that price is available.

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
(b) If that price is not available, using other observable inputs, such as the quoted price in a market that is not active for the identical item held by another party as an asset. (c) If the observable prices in (a) and (b) are not available, using another measurement technique, such as: (i) An income approach (e.g., a present value technique that takes into account the future cash flows that a market participant would expect to receive from holding the liability or equity instrument as an asset; see paragraphs 45 and D35 of IPSAS 46); and (ii) A market approach (e.g., using quoted prices for similar liabilities or equity instruments held by other parties as assets; see paragraphs 42, D31 and D32 of IPSAS 46).	(ب) استخدام مُدخلات أخرى يمكن رصدها، إذا لم يكن ذلك السعر متاحاً، مثل السعر المعلن في سوق غير نشطة للبند المطابق الذي يحتفظ به طرف آخر على أنه أصل. (ج) استخدام أسلوب قياس آخر إذا لم تكن الأسعار التي يمكن رصدها في (أ) و(ب) متاحة، ومثال ذلك: (1) منهج الدخل (على سبيل المثال، أسلوب القيمة الحالية الذي يأخذ في الحسبان التدفقات النقدية المستقبلية التي يتوقع مشاركون في السوق أن يحصل عليها من الاحتفاظ بالالتزام أو أداة حقوق الملكية على أنها أصل؛ انظر الفقرتين 45 و 35 من معيار المحاسبة للقطاع العام 46). (2) منهج السوق (على سبيل المثال، استخدام الأسعار المعلنة للالتزامات أو أدوات حقوق ملكية مماثلة تحتفظ بها أطراف أخرى على أنها أصول، انظر الفقرات 42 و 31 و 32 من معيار المحاسبة للقطاع العام 46).	
AG143F. An entity shall adjust the quoted price of a liability or an entity's own equity instrument held by another party as an asset only if there are factors specific to the asset that are not applicable to the fair value measurement of the liability or equity instrument. An entity shall ensure that the price of the asset does not reflect the effect of a restriction preventing the sale of that asset.	143و. يجب على الجهة أن تعدل السعر المعلن للالتزام أو أداة حقوق ملكية خاصة بالجهة يحتفظ بها طرف آخر على أنها أصل فقط إذا كانت هناك عوامل خاصة بالأصل لا تنطبق على قياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية. ويجب على الجهة أن تتأكد من أن سعر الأصل لا يعكس أثر قيد يمنع بيع ذلك الأصل. وفيما	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
Some factors that may indicate that the quoted price of the asset should be adjusted include the following: (a) The quoted price for the asset relates to a similar (but not identical) liability or equity instrument held by another party as an asset. For example, the liability or equity instrument may have a particular characteristic (e.g., the credit quality of the issuer) that is different from that reflected in the fair value of the similar liability or equity instrument held as an asset; and (b) The unit of account for the asset is not the same as for the liability or equity instrument. For example, for liabilities, in some cases the price for an asset reflects a combined price for a package comprising both the amounts due from the issuer and a third-party credit enhancement. If the unit of account for the liability is not for the combined package, the objective is to measure the fair value of the issuer's liability, not the fair value of the combined package. Thus, in such cases, the entity would adjust the observed price for the asset to exclude the effect of the third-party credit enhancement.	يلي بعض العوامل التي قد تبين أنه ينبغي تعديل السعر المعلن للأصل: (أ) أن يكون السعر المعلن للأصل متعلقاً بالتزام أو أداة حقوق ملكية مماثلة (ولكنها ليست مطابقة) يحتفظ بها طرف آخر على أنها أصل. فعلى سبيل المثال، قد يكون للتزام أو أداة حقوق الملكية خاصية معينة (على سبيل المثال، الجودة الائتمانية للمصدر) تختلف عن تلك المنعكسة في القيمة العادلة للتزام أو أداة حقوق الملكية المماثلة المحتفظ بها على أنها أصل؛ و (ب) أن تكون وحدة الحساب للأصل ليست هي نفسها التي للتزام أو أداة حقوق الملكية. فعلى سبيل المثال، فيما يخص الالتزامات، في بعض الحالات، يعكس السعر المعلن لأصل سعراً مُجمَعاً لحزمة تضم كلا من المبالغ المستحقة من المصدر والتعزيز الائتماني من طرف ثالث. فإذا لم تكن وحدة الحساب للتزام هي التي للحزمة المُجمعة، فإن الهدف يتمثل في قياس القيمة العادلة للتزام المصدر، وليس القيمة العادلة للحزمة المُجمعة. وعليه، ففي مثل هذه الحالات، تقوم الجهة بتعديل السعر المرصود للأصل لاستبعاد أثر التعزيز الائتماني من الطرف الثالث.	
Liabilities and Equity Instruments not Held by Other Parties as Assets	الالتزامات وأدوات حقوق الملكية التي لا تحتفظ بها أطراف أخرى على أنها أصول	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG143G. When a quoted price for the transfer of an identical or a similar liability or entity's own equity instrument is not available and the identical item is not held by another party as an asset, an entity shall measure the fair value of the liability or equity instrument using a measurement technique from the perspective of a market participant that owes the liability or has issued the claim on equity.	143ز. عندما لا يتوفر سعر معلن لتحويل التزام أو أداة حقوق ملكية مطابقة أو مماثلة خاصة بالجهة ولا يحتفظ بالبند المطابق طرف آخر على أنه أصل، فإن الجهة يجب عليها أن تقيس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية باستخدام أسلوب قياس من منظور مشارك في السوق يكون مدينا بالالتزام أو يكون قد أصدر المطالبة على حقوق الملكية.	
AG143H. For example, when applying a present value technique an entity might take into account either of the following: (a) The future cash outflows that a market participant would expect to incur in fulfilling the obligation, including the compensation that a market participant would require for taking on the obligation (see paragraphs AG143X–AG143Z); or (b) The amount that a market participant would receive to enter into or issue an identical liability or equity instrument, using the assumptions that market participants would use when pricing the identical item (e.g., having the same credit characteristics) in the principal (or most advantageous) market for issuing a liability or an equity instrument with the same contractual terms.	143ح. على سبيل المثال، عند تطبيق أسلوب القيمة الحالية فإن الجهة قد تأخذ في الحسبان أيًا مما يلي: (أ) التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي يتوقع المشارك في السوق أن يتكبدها للوفاء بالواجب، بما في ذلك التعويض الذي قد يطلبه مشارك في السوق لتحمل الواجب (انظر فقرات إرشادات التطبيق 143ح-143ض)؛ أو (ب) المبلغ الذي يتسلمه مشارك في السوق للدخول في التزام أو أداة حقوق ملكية مطابقة أو إصدارهما، باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير البند المطابق (على سبيل المثال، الذي له الخصائص الائتمانية نفسها) في السوق الرئيسية (أو السوق الأكثر نفعًا) لإصدار التزام أو أداة حقوق ملكية بالشروط التعاقدية نفسها.	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	مخاطر عدم الأداء	Non-Performance Risk
	143ط. تعكس القيمة العادلة للالتزام أثر مخاطر عدم الأداء. وتشمل مخاطر عدم الأداء، على سبيل المثال لا الحصر، المخاطر الائتمانية الخاصة بالجهة (حسب التعريف الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 30، الأدوات المالية: الإفصاحات). ويفترض أن تظل مخاطر عدم الأداء هي نفسها قبل تحويل الالتزام وبعده.	AG143I. The fair value of a liability reflects the effect of non-performance risk. Non-performance risk includes, but may not be limited to, an entity's own credit risk (as defined in IPSAS 30, <i>Financial Instruments: Disclosures</i>). Non-performance risk is assumed to be the same before and after the transfer of the liability.
	143ي. يجب على الجهة، عند قياس القيمة العادلة للالتزام، أن تأخذ في الحسبان أثر مخاطرها الائتمانية (الوضع الائتماني) وأي عوامل أخرى قد تؤثر على احتمال الوفاء أو عدم الوفاء بالالتزام. وقد يختلف ذلك الأثر اعتماداً على الالتزام. ومثال ذلك: (أ) ما إذا كان الالتزام يُعد واجباً بتسليم نقد (التزام مالي) أو واجباً بتسليم سلع أو خدمات (التزام غير مالي)؛ و (ب) شروط التعزيزات الائتمانية المتعلقة بالالتزام، إن وجدت.	AG143J. When measuring the fair value of a liability, an entity shall take into account the effect of its credit risk (credit standing) and any other factors that might influence the likelihood that the obligation will or will not be fulfilled. That effect may differ depending on the liability, for example: (a) Whether the liability is an obligation to deliver cash (a financial liability) or an obligation to deliver goods or services (a non-financial liability); and (b) The terms of credit enhancements related to the liability, if any.
	143ك. تعكس القيمة العادلة للالتزام أثر مخاطر عدم الأداء على أساس وحدة حسابه. ولا يجوز لمصدر التزام، تم إصداره مع تعزيز ائتماني غير منفصل عنه من طرف ثالث وتتم المحاسبة عنه بشكل منفصل	AG143K. The fair value of a liability reflects the effect of non-performance risk on the basis of its unit of account. The issuer of a liability issued with an inseparable third-party credit enhancement that is accounted for separately from the liability shall not include the effect of the credit enhancement (e.g., a

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	عن الالتزام، أن يُضمّن أثر التعزيز الائتماني (على سبيل المثال، ضمان طرف ثالث لدين) في قياس القيمة العادلة للالتزام. وإذا تمت المحاسبة عن التعزيز الائتماني بشكل منفصل عن الالتزام، فإن المُصدّر يأخذ في الحسبان الوضع الائتماني الخاص به وليس الخاص بالطرف الثالث الضامن عند قياسه القيمة العادلة للالتزام.	third-party guarantee of debt) in the fair value measurement of the liability. If the credit enhancement is accounted for separately from the liability, the issuer would take into account its own credit standing and not that of the third-party guarantor when measuring the fair value of the liability.
	قيد يمنع تحويل التزام أو أداة حقوق ملكية خاصة بالجهة	Restriction Preventing the Transfer of a Liability or an Entity's Own Equity Instrument
	143ل. لا يجوز للجهة، عند قياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق ملكية خاصة بالجهة، أن تُضمّن مُدخلًا منفصلًا أو تعديلًا للمُدخلات الأخرى فيما يتعلق بوجود قيد يمنع تحويل البند. ويتم تضمين أثر القيد الذي يمنع تحويل التزام أو أداة حقوق ملكية خاصة بالجهة إمّا بشكل صريح أو ضمني في المُدخلات الأخرى لقياس القيمة العادلة.	AG143L. When measuring the fair value of a liability or an entity's own equity instrument, an entity shall not include a separate input or an adjustment to other inputs relating to the existence of a restriction that prevents the transfer of the item. The effect of a restriction that prevents the transfer of a liability or an entity's own equity instrument is either implicitly or explicitly included in the other inputs to the fair value measurement.
	143م. على سبيل المثال، في تاريخ المعاملة، قبل كل من الدائن والمدين سعر المعاملة للالتزام مع المعرفة التامة بأن الالتزام يتضمن قيда يمنع تحويله. ونتيجة لتضمين القيد في سعر المعاملة، فإنه ليس مطلوبًا في تاريخ المعاملة استخدام مُدخل منفصل، أو إجراء تعديل على مُدخل موجود، لإظهار أثر القيد المفروض على التحويل. وبالمثل، ليس مطلوبًا في تواريخ القياس اللاحقة استخدام	AG143M. For example, at the transaction date, both the creditor and the obligor accepted the transaction price for the liability with full knowledge that the obligation includes a restriction that prevents its transfer. As a result of the restriction being included in the transaction price, a separate input or an adjustment to an existing input is not required at the transaction date to reflect the effect of the restriction on transfer. Similarly, a separate input or an

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	مُدخل منفصل، أو إجراء تعديل على مُدخل موجود، لإظهار أثر القيد المفروض على التحويل.	adjustment to an existing input is not required at subsequent measurement dates to reflect the effect of the restriction on transfer.
	الالتزام المالي ذو خاصية تحت الطلب	Financial Liability with a Demand Feature
	143ن. لا تقل القيمة العادلة للالتزام مالي ذي خاصية تحت الطلب (مثل الوديعة تحت الطلب) عن المبلغ الواجب سداده عند الطلب، مخصوماً من أول تاريخ يمكن أن تتم فيه المطالبة بدفع المبلغ.	AG143N. The fair value of a financial liability with a demand feature (e.g., a demand deposit) is not less than the amount payable on demand, discounted from the first date that the amount could be required to be paid.
	التطبيق على الأصول المالية والالتزامات المالية التي لها مراكز مقاصة في مخاطر السوق أو المخاطر الائتمانية للطرف المقابل	Application to Financial Assets and Financial Liabilities with Offsetting Positions in Market Risks or Counterparty Credit Risk
	143س. تتعرض الجهة التي تحتفظ بمجموعة من الأصول المالية والالتزامات المالية لمخاطر السوق (حسب التعريف الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 30) وللمخاطر الائتمانية (حسب التعريف الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 30) الخاصة بكل من الأطراف المقابلة. وإذا كانت الجهة تدير تلك المجموعة من الأصول المالية والالتزامات المالية على أساس صافي تعرضها سواء لمخاطر السوق أو المخاطر الائتمانية، فإن الجهة يُسمح لها بأن تطبق استثناء من هذا المعيار عند قياس القيمة العادلة. ويسمح ذلك الاستثناء للجهة بأن تقيس القيمة العادلة لمجموعة من	AG1430. An entity that holds a group of financial assets and financial liabilities is exposed to market risks (as defined in IPSAS 30) and to the credit risk (as defined in IPSAS 30) of each of the counterparties. If the entity manages that group of financial assets and financial liabilities on the basis of its net exposure to either market risks or credit risk, the entity is permitted to apply an exception to this IPSAS for measuring fair value. That exception permits an entity to measure the fair value of a group of financial assets and financial liabilities on the basis of the price that would be received to sell a net long position (i.e., an asset) for a particular risk exposure or paid to transfer a net short position (i.e., a liability) for a particular risk exposure in an orderly

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
transaction between market participants at the measurement date under current market conditions. Accordingly, an entity shall measure the fair value of the group of financial assets and financial liabilities consistently with how market participants would price the net risk exposure at the measurement date.	الأصول المالية والالتزامات المالية على أساس السعر الذي يمكن أن يتم تسلمه لبيع صافي مركز طويل (أي أصل) مقابل التعرض لمخاطر معينة أو الذي يتم دفعه لتحويل صافي مركز قصير (أي التزام) مقابل التعرض لمخاطر معينة في معاملة تتم في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية. وبناء عليه، يجب على الجهة أن تقيس القيمة العادلة لمجموعة الأصول المالية والالتزامات المالية بشكل متسق مع الكيفية التي يمكن أن يسعر بها المشاركون في السوق صافي التعرض للمخاطر في تاريخ القياس.	
AG143P. An entity is permitted to use the exception in paragraph AG1430 only if the entity does all the following: (a) Manages the group of financial assets and financial liabilities on the basis of the entity's net exposure to a particular market risk (or risks) or to the credit risk of a particular counterparty in accordance with the entity's documented risk management or investment strategy; (b) Provides information on that basis about the group of financial assets and financial liabilities to the entity's key management personnel, as defined in IPSAS 20, <i>Related Party Disclosures</i>; and	143ع. يُسمح للجهة بأن تستخدم الاستثناء الوارد في فقرة إرشادات التطبيق 143س فقط إذا كانت الجهة تقوم بجميع ما يلي: (أ) تدبر مجموعة الأصول المالية والالتزامات المالية على أساس صافي تعرض الجهة لمخاطر سوق معينة أو للخطر الائتماني لطرف مقابل معين وفقاً لاستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة الخاصة بالجهة؛ و (ب) تقدم معلومات على ذلك الأساس بشأن مجموعة الأصول المالية والالتزامات المالية إلى كبار موظفي إدارة الجهة، حسب التعريف الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 20، <i>الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة</i>؛ و	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيير المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	(ج) تُطالب بقياس تلك الأصول المالية والالتزامات المالية، أو أنها قد اختارت قياسها، بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي في نهاية كل فترة قوائم مالية.	(c) Is required or has elected to measure those financial assets and financial liabilities at fair value in the statement of financial position at the end of each reporting period.
	143ف. لا يتعلق الاستثناء الوارد في فقرة إرشادات التطبيق 143س بعرض القوائم المالية. ففي بعض الحالات، يختلف أساس عرض الأدوات المالية في قائمة المركز المالي عن أساس قياس الأدوات المالية، على سبيل المثال، إذا لم يتطلب أو لم يسمح معيار محاسبة للقطاع العام بأن يتم عرض الأدوات المالية على أساس صافي. وفي مثل هذه الحالات، قد يلزم الجهة أن تقوم بتخصيص التعديلات التي على مستوى المحفظة (انظر فقرات إرشادات التطبيق 143ر-143ث) على الأصول والالتزامات الفردية التي تشكل مجموعة الأصول المالية والالتزامات المالية التي تُدار على أساس صافي تعرض الجهة للمخاطر. ويجب على الجهة أن تقوم بمثل هذه التخصيصات على أساس معقول ومتسق باستخدام منهجية مناسبة في ظل الظروف القائمة.	AG143Q. The exception in paragraph AG143O does not pertain to financial statement presentation. In some cases, the basis for the presentation of financial instruments in the statement of financial position differs from the basis for the measurement of financial instruments, for example, if an IPSAS does not require or permit financial instruments to be presented on a net basis. In such cases an entity may need to allocate the portfolio-level adjustments (see paragraphs AG143T– AG143W) to the individual assets or liabilities that make up the group of financial assets and financial liabilities managed on the basis of the entity's net risk exposure. An entity shall perform such allocations on a reasonable and consistent basis using a methodology appropriate in the circumstances.
	143ص. يجب على الجهة أن تتخذ قراراً يتعلق بالسياسات المحاسبية، وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 3، <i>السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء</i> ، لاستخدام الاستثناء الوارد في فقرة إرشادات التطبيق 143س. ويجب على الجهة، التي تستخدم الاستثناء، أن تطبق تلك السياسة المحاسبية، بما في ذلك	AG143R. An entity shall make an accounting policy decision in accordance with IPSAS 3, <i>Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors</i> to use the exception in paragraph AG143O. An entity that uses the exception shall apply that accounting policy, including its policy for allocating bid-ask adjustments (see paragraphs AG143T–AG143V) and credit adjustments (see

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيير المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	سياساتها لتخصيص تعديلات سعري العرض والطلب (انظر فقرات إرشادات التطبيق 143-143ت) والتعديلات الائتمانية (انظر فقرة إرشادات التطبيق 143ث)، إذا كانت منطبقة، بشكل متسق من فترة إلى أخرى لكل محفظة معينة.	paragraph AG143W), if applicable, consistently from period to period for a particular portfolio.
	143ق. ينطبق الاستثناء الوارد في فقرة إرشادات التطبيق 143س فقط على الأصول المالية والالتزامات المالية والعقود الأخرى الواقعة ضمن معيار المحاسبة للقطاع العام 41، <i>الأدوات المالية</i> (أو معيار المحاسبة للقطاع العام 29، <i>الأدوات المالية: الإثبات والقياس</i> ، إذا لم يكن معيار المحاسبة للقطاع العام 41 قد تم تطبيقه بعد). وينبغي أن تُقرأ الإشارات إلى الأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في فقرات إرشادات التطبيق 143ر-143ث على أنها تنطبق على جميع العقود الواقعة ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41 (أو معيار المحاسبة للقطاع العام 29، إذا يكن معيار المحاسبة للقطاع العام 41 قد تم تطبيقه بعد) والمحاسب عنها وفقاً لذلك المعيار، بغض النظر عما إذا كانت تستوفي تعريفي الأصول المالية أو الالتزامات المالية الواردين في معيار المحاسبة للقطاع العام 29، <i>الأدوات المالية: العرض</i> .	AG143S. The exception in paragraph AG143O applies only to financial assets, financial liabilities and other contracts within the scope of IPSAS 41, <i>Financial Instruments</i> (or IPSAS 29, <i>Financial Instruments: Recognition and Measurement</i> , if IPSAS 41 has not yet been adopted). The references to financial assets and financial liabilities in paragraphs AG143O–AG143R and AG143T–AG143W should be read as applying to all contracts within the scope of, and accounted for in accordance with, IPSAS 41 (or IPSAS 29, if IPSAS 41 has not yet been adopted), regardless of whether they meet the definitions of financial assets or financial liabilities in IPSAS 29, <i>Financial Instruments: Presentation</i> .
التعرض لمخاطر السوق	Exposure to Market Risks	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG143T. When using the exception in paragraph AG1430 to measure the fair value of a group of financial assets and financial liabilities managed on the basis of the entity's net exposure to a particular market risk (or risks), the entity shall apply the price within the bid-ask spread that is most representative of fair value in the circumstances to the entity's net exposure to those market risks (see paragraphs AG143AA and AG143AB).	143ر. عند استخدام الاستثناء الوارد في فقرة إرشادات التطبيق 143س لقياس القيمة العادلة لمجموعة أصول مالية والتزامات مالية تُدار على أساس صافي تعرض الجهة لمخاطر سوق معينة، يجب على الجهة أن تطبق السعر الواقع ضمن الفرق بين سعري العرض والطلب، والذي يُعد الأكثر تمثيلاً للقيمة العادلة في ظل الظروف القائمة، على صافي تعرض الجهة لمخاطر السوق تلك (انظر فقرتي إرشادات التطبيق 143ظ و143غ).	
AG143U. When using the exception in paragraph AG1430, an entity shall ensure that the market risk (or risks) to which the entity is exposed within that group of financial assets and financial liabilities is substantially the same. For example, an entity would not combine the interest rate risk associated with a financial asset with the commodity price risk associated with a financial liability because doing so would not mitigate the entity's exposure to interest rate risk or commodity price risk. When using the exception in paragraph AG1430, any basis risk resulting from the market risk parameters not being identical shall be taken into account in the fair value measurement of the financial assets and financial liabilities within the group.	143ش. عند استخدام الاستثناء الوارد في فقرة إرشادات التطبيق 143س، يجب على الجهة أن تتأكد أن مخاطر السوق التي تتعرض لها في نطاق تلك المجموعة من الأصول المالية والتزامات المالية هي نفسها تقريباً. فعلى سبيل المثال، لا تجمع الجهة مخاطر معدل الفائدة المرتبطة بأصل مالي مع مخاطر سعر البضاعة المرتبطة بالتزام مالي لأن القيام بذلك لن يقلل من تعرض الجهة لمخاطر معدل الفائدة أو مخاطر سعر البضاعة. وعند استخدام الاستثناء الوارد في فقرة إرشادات التطبيق 143س، فإن أي مخاطر أساسية ناتجة عن عدم تطابق معلمات مخاطر السوق يجب أخذها في الحسبان عند قياس القيمة العادلة للأصول المالية والتزامات المالية الواقعة ضمن المجموعة.	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG143V. Similarly, the duration of the entity's exposure to a particular market risk (or risks) arising from the financial assets and financial liabilities shall be substantially the same. For example, an entity that uses a 12-month futures contract against the cash flows associated with 12 months' worth of interest rate risk exposure on a five-year financial instrument within a group made up of only those financial assets and financial liabilities measures the fair value of the exposure to 12-month interest rate risk on a net basis and the remaining interest rate risk exposure (i.e., years 2–5) on a gross basis.	143ت. وبالمثل، يجب أن تكون مدة تعرض الجهة لمخاطر سوق معينة ناتجة عن الأصول المالية والالتزامات المالية هي نفسها تقريباً. فعلى سبيل المثال، الجهة التي تستخدم عقداً مستقبلياً مدته 12 شهراً مقابل التدفقات النقدية المرتبطة بالتعرض لمخاطر معدل الفائدة لمدة 12 شهراً على أداة مالية مدتها خمس سنوات ضمن مجموعة تتألف فقط من تلك الأصول المالية والالتزامات المالية، تقيس القيمة العادلة للتعرض لمخاطر معدل الفائدة لمدة 12 شهراً على أساس صافي، والتعرض المتبقي لمخاطر معدل الفائدة (أي السنوات 2-5) على أساس إجمالي.	
Exposure to the Credit Risk of a Particular Counterparty	التعرض للمخاطر الائتمانية لطرف مقابل معين	
AG143W. When using the exception in paragraph AG1430 to measure the fair value of a group of financial assets and financial liabilities entered into with a particular counterparty, the entity shall include the effect of the entity's net exposure to the credit risk of that counterparty or the counterparty's net exposure to the credit risk of the entity in the fair value measurement when market participants would take into account any existing arrangements that mitigate credit risk exposure in the event of default (e.g., a master netting agreement with the counterparty or an agreement that requires the exchange of collateral on the basis of each party's net exposure to the credit risk of the other party). The fair value measurement shall reflect market participants'	143ث. عند استخدام الاستثناء الوارد في فقرة إرشادات التطبيق 143س لقياس القيمة العادلة لمجموعة من الأصول المالية والالتزامات المالية تم الدخول فيها مع طرف مقابل معين، يجب على الجهة أن تُضمّن أثر صافي تعرض الجهة للمخاطر الائتمانية لذلك الطرف المقابل أو صافي تعرض الطرف المقابل للمخاطر الائتمانية للجهة في قياس القيمة العادلة عندما يمكن أن يأخذ المشاركون في السوق في الحسبان أي ترتيبات موجودة تقلل من التعرض للمخاطر الائتمانية في حالة التعثر في السداد (مثال ذلك، اتفاقية معاوضة رئيسية مع الطرف المقابل أو اتفاقية تتطلب	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
expectations about the likelihood that such an arrangement would be legally enforceable in the event of default.	مبادلة الضمان على أساس صافي تعرض كل طرف للمخاطر الائتمانية للطرف الآخر). ويجب أن يعكس قياس القيمة العادلة توقعات المشاركين في السوق بشأن احتمال أن يكون مثل هذا الترتيب واجب النفاذ نظاماً في حالة التعثر في السداد.	
Applying Present Value Techniques to Liabilities and an Entity's Own Equity Instruments not Held by Other Parties as Assets (paragraphs AG143G and AG143H)	تطبيق أساليب القيمة الحالية على الالتزامات وأدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة التي لا تحتفظ بها أطراف أخرى على أنها أصول (فقرتا إرشادات التطبيق 143ز و143ح)	
AG143X. When using a present value technique to measure the fair value of a liability that is not held by another party as an asset (e.g., a decommissioning liability), an entity shall, among other things, estimate the future cash outflows that market participants would expect to incur in fulfilling the obligation. Those future cash outflows shall include market participants' expectations about the costs of fulfilling the obligation and the compensation that a market participant would require for taking on the obligation. Such compensation includes the return that a market participant would require for the following: (a) Undertaking the activity (i.e., the value of fulfilling the obligation; e.g., by using resources that could be used for other activities); and	143خ. عند استخدام أسلوب القيمة الحالية لقياس القيمة العادلة للالتزام لا يحتفظ به طرف آخر على أنه أصل (على سبيل المثال، الالتزام بسحب أصل من الخدمة)، يجب على الجهة جملة أمور من بينها أن تقدر التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي يتوقع المشاركون في السوق تكبدها عند الوفاء بالواجب. ويجب أن تتضمن تلك التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية توقعات المشاركين في السوق بشأن تكاليف الوفاء بالواجب والتعويض الذي سيطلبه المشارك في السوق لتحمل الواجب. ويتضمن مثل ذلك التعويض العائد الذي سيطلبه المشارك في السوق مقابل ما يلي: (أ) القيام بالنشاط (أي قيمة الوفاء بالواجب؛ على سبيل المثال، باستخدام الموارد التي يمكن أن تستخدم لأنشطة أخرى)؛ و	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
(b) Assuming the risk associated with the obligation (i.e., a risk premium that reflects the risk that the actual cash outflows might differ from the expected cash outflows; see paragraph AG143Z).	(ب) تحمل المخاطر المرتبطة بالواجب (أي علاوة المخاطر التي تعكس مخاطر أن التدفقات النقدية الخارجة الفعلية قد تختلف عن التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة؛ انظر فقرة إرشادات التطبيق 143ز).	
AG143Y. For example, a non-financial liability does not contain a contractual rate of return and there is no observable market yield for that liability. In some cases, the components of the return that market participants would require will be indistinguishable from one another (e.g., when using the price a third party contractor would charge on a fixed fee basis). In other cases, an entity needs to estimate those components separately (e.g., when using the price a third party contractor would charge on a cost plus basis because the contractor in that case would not bear the risk of future changes in costs).	143ذ. على سبيل المثال، يوجد التزام غير مالي لا يتضمن معدل عائد تعاقدى وليس هناك عائد سوقي يمكن رصده لذلك الالتزام. في بعض الحالات، لن يمكن تمييز مكونات العائد الذي سيطلبه المشاركون في السوق عن بعضها (على سبيل المثال، عند استخدام السعر الذي سيطلبه متعاقد -يُعد طرفاً ثالثاً - على أساس أتعاب ثابتة). وفي حالات أخرى، يلزم الجهة أن تقدر تلك المكونات بشكل منفصل (على سبيل المثال، عند استخدام السعر الذي سيطلبه متعاقد -يُعد طرفاً ثالثاً - على أساس التكلفة زائد نسبة لأن المتعاقد في تلك الحالة لن يتحمل مخاطر التغيرات المستقبلية في التكاليف).	
AG143Z. An entity can include a risk premium in the fair value measurement of a liability or an entity's own equity instrument that is not held by another party as an asset in one of the following ways: (a) By adjusting the cash flows (i.e., as an increase in the amount of cash outflows); or	143ض. تستطيع الجهة أن تدرج علاوة مخاطر ضمن قياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق ملكية خاصة بالجهة لا يحتفظ بها طرف آخر على أنها أصل بإحدى الطرق الآتية: (أ) عن طريق تعديل التدفقات النقدية (أي على أنها زيادة في مبلغ التدفقات النقدية الخارجة)؛ أو	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
(b) By adjusting the rate used to discount the future cash flows to their present values (i.e., as a reduction in the discount rate). An entity shall ensure that it does not double-count or omit adjustments for risk. For example, if the estimated cash flows are increased to take into account the compensation for assuming the risk associated with the obligation, the discount rate should not be adjusted to reflect that risk.	(ب) عن طريق تعديل المعدل المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية وصولاً إلى قيمها الحالية (أي على أنها تخفيض في معدل الخصم). ويجب على الجهة أن تضمن عدم ازدواجية احتساب التعديلات تبعا للمخاطر، وعدم إغفالها. فعلى سبيل المثال، إذا تمت زيادة التدفقات النقدية المقدرة لتأخذ في الحسبان التعويض مقابل تحمل المخاطر المرتبطة بالواجب، فلا يجوز تعديل معدل الخصم ليعكس تلك المخاطر.	
Inputs to Measurement Techniques	مُدخلات أساليب القياس	
AG143AA. If an asset or a liability measured at fair value has a bid price and an ask price (e.g., an input from a dealer market), the price within the bid-ask spread that is most representative of fair value in the circumstances shall be used to measure fair value regardless of where the input is categorized within the fair value hierarchy (i.e., Level 1, 2 or 3; see paragraphs D59–D89 of IPSAS 46). The use of bid prices for asset positions and ask prices for liability positions is permitted, but is not required.	143ظ. إذا كان للأصل أو الالتزام المقاس بالقيمة العادلة سعر عرض وسعر طلب (على سبيل المثال، مُدخل من سوق للمتعاملين)، فيجب استخدام السعر الواقع ضمن الفرق بين سعري العرض والطلب والذي يُعد الأكثر تمثيلاً للقيمة العادلة في ظل الظروف القائمة بغض النظر عن المستوى الذي يتم فيه تصنيف المُدخل في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (أي المستوى 1 أو 2 أو 3؛ انظر الفقرات د59-د89 من معيار المحاسبة للقطاع العام 46). ويُسمح باستخدام أسعار العرض لمراكز الأصول وأسعار الطلب لمراكز الالتزامات، ولكن لا يُتطلب ذلك.	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	143 غ. لا يمنع معيار المحاسبة للقطاع العام 46 استخدام المتوسط السعري للسوق أو أعراف التسعير الأخرى التي يستخدمها المشاركون في السوق كوسيلة عملية لقياسات القيمة العادلة الواقعة ضمن الفرق بين سعري العرض والطلب.	AG143AB. IPSAS 46 does not preclude the use of mid-market pricing or other pricing conventions that are used by market participants as a practical expedient for fair value measurements within a bid-ask spread.
	144. [حذفت].	AG144. [Deleted]
	145. [حذفت].	AG145. [Deleted]
	146. [حذفت].	AG146. [Deleted]
	147. [حذفت].	AG147. [Deleted]
	148. [حذفت].	AG148. [Deleted]
	149. [حذفت].	AG149. [Deleted]
	150. [حذفت].	AG150. [Deleted]

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	151. [محذفت].	AG151. [Deleted]
	152. [محذفت].	AG152. [Deleted]
	153. [محذفت].	AG153. [Deleted]
	154. [محذفت].	AG154. [Deleted]
	155. [محذفت].	AG155. [Deleted]
	قياس التكلفة المُستنفدة طريقة الفائدة الفعلية	Amortized Cost Measurement Effective Interest Method
	156. عند تطبيق طريقة الفائدة الفعلية، تحدد الجهة الأتعاب التي تُعد جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للأداة المالية. وقد لا يكون وصف أتعاب الخدمات المالية مؤشراً على طبيعة وجوهر الخدمات المقدمة. وتُعالج الأتعاب التي تُعد جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للأداة المالية على أنها تعديل على معدل الفائدة الفعلي، ما لم يتم قياس الأداة المالية بالقيمة العادلة، مع إثبات التغير في القيمة العادلة ضمن	AG156. In applying the effective interest method, an entity identifies fees that are an integral part of the effective interest rate of a financial instrument. The description of fees for financial services may not be indicative of the nature and substance of the services provided. Fees that are an integral part of the effective interest rate of a financial instrument are treated as an adjustment to the effective interest rate, unless the financial instrument is measured at fair value, with the

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
change in fair value being recognized in surplus or deficit. In those cases, the fees are recognized as revenue or expense when the instrument is initially recognized.	الفاوض أو العجز. وفي تلك الحالات، يتم إثبات الأتعاب على أنها إيراد أو مصروف عند الإثبات الأولي للأداة.	
AG157. Fees that are an integral part of the effective interest rate of a financial instrument include: (a) Origination fees received by the entity relating to the creation or acquisition of a financial asset. Such fees may include compensation for activities such as evaluating the borrower's financial condition, evaluating and recording guarantees, collateral and other security arrangements, negotiating the terms of the instrument, preparing and processing documents and closing the transaction. These fees are an integral part of generating an involvement with the resulting financial instrument. (b) Commitment fees received by the entity to originate a loan when the loan commitment is not measured in accordance with paragraph 45(a) and it is probable that the entity will enter into a specific lending arrangement. These fees are regarded as compensation for an ongoing involvement with the acquisition of a financial instrument. If the commitment expires without the entity making the loan, the fee is recognized as revenue on expiry. (c) Origination fees paid on issuing financial liabilities measured at amortized cost. These fees are an integral part of generating an involvement with a financial liability. An entity distinguishes fees and costs that are an integral part of the effective interest rate for the financial liability from origination fees and transaction	157. تشمل الأتعاب التي تُعد جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للأداة مالية: (أ) أتعاب الاستحداث التي تتسلمها الجهة والمتعلقة بإنشاء أو اقتناء أصل مالي. وقد تتضمن مثل هذه الأتعاب تعويضاً عن أنشطة مثل تقويم الحالة المالية للمقترض، وتقويم وتسجيل الضمانات والضمان الرهني وترتيبات الضمان الأخرى، والتفاوض بشأن شروط الأداة، وإعداد المستندات ومعالجتها، وإتمام المعاملة. وتُعد هذه الأتعاب جزء لا يتجزأ من استحداث الارتباط بالأداة المالية الناتجة. (ب) أتعاب الارتباط التي تتسلمها الجهة لاستحداث قرض عندما لا يتم قياس ارتباط القرض وفقاً للفقرة 45 (أ) ويكون من المرجح دخول الجهة في ترتيب إقراض محدد. تُعد هذه الأتعاب بمثابة تعويض عن الارتباط المستمر باقتناء أداة مالية. وإذا انقضى الارتباط دون تقديم الجهة للقرض، يتم إثبات الأتعاب على أنها إيرادات عند الانقضاء. (ج) أتعاب الاستحداث التي تُدفع عند إصدار الالتزامات المالية التي تُقاس بالتكلفة المُستنفدة. تُعد هذه الأتعاب جزء لا يتجزأ من استحداث الارتباط بالالتزام المالي. وتميز الجهة الأتعاب والتكاليف التي تُعد جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للالتزام المالي عن أتعاب الاستحداث وتكاليف	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	المعاملة المتعلقة بالحق في تقديم الخدمات، مثل خدمات إدارة الاستثمار.	costs relating to the right to provide services, such as investment management services.
	158. تشمل الأتعاب التي لا تُعد جزءاً من معدل الفائدة الفعلي لأداة مالية والتي تتم المحاسبة عنها وفقاً للمعيار المحاسبة للقطاع العام 9: (أ) الأتعاب التي يتم تحميلها مقابل خدمة قرض؛ و (ب) أتعاب الارتباط لاستحداث قرض عندما يكون ارتباط القرض لا يُقاس وفقاً للفقرة 45 (أ) ومن غير المحتمل أن يتم الدخول في ترتيب إقراض محدد؛ و (ج) أتعاب القرض المشترك التي تتسلمها الجهة التي تقوم بالترتيب لقرض ولا تبقي على جزء من حزمة القرض لنفسها (أو تبقي على جزء بمعدل الفائدة الفعلي نفسه الذي يحصل عليه المشاركون الآخرون مقابل المخاطر المماثلة).	AG158. Fees that are not an integral part of the effective interest rate of a financial instrument and are accounted for in accordance with IPSAS 9 include: (a) Fees charged for servicing a loan; (b) Commitment fees to originate a loan when the loan commitment is not measured in accordance with paragraph 45(a) and it is unlikely that a specific lending arrangement will be entered into; and (c) Loan syndication fees received by an entity that arranges a loan and retains no part of the loan package for itself (or retains a part at the same effective interest rate for comparable risk as other participants).
	159. عند تطبيق طريقة الفائدة الفعلية، تقوم الجهة عموماً باستنفاد أي أتعاب وأية نقاط يتم دفعها أو استلامها وأية تكاليف للمعاملة وأية علاوات أو خصومات أخرى تُدرج ضمن حساب معدل الفائدة الفعلي، على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. ومع ذلك، يتم استخدام فترة أقصر إذا كانت هذه الفترة هي التي ترتبط بها الأتعاب أو النقاط التي يتم	AG159. When applying the effective interest method, an entity generally amortizes any fees, points paid or received, transaction costs and other premiums or discounts that are included in the calculation of the effective interest rate over the expected life of the financial instrument. However, a shorter period is used if this is the period to which the fees, points paid or received, transaction costs,

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
premiums or discounts relate. This will be the case when the variable to which the fees, points paid or received, transaction costs, premiums or discounts relate is repriced to market rates before the expected maturity of the financial instrument. In such a case, the appropriate amortization period is the period to the next such repricing date. For example, if a premium or discount on a floating-rate financial instrument reflects the interest that has accrued on that financial instrument since the interest was last paid, or changes in the market rates since the floating interest rate was reset to the market rates, it will be amortized to the next date when the floating interest is reset to market rates. This is because the premium or discount relates to the period to the next interest reset date because, at that date, the variable to which the premium or discount relates (i.e., interest rates) is reset to the market rates. If, however, the premium or discount results from a change in the credit spread over the floating rate specified in the financial instrument, or other variables that are not reset to the market rates, it is amortized over the expected life of the financial instrument.	دفعها أو استلامها أو تكاليف المعاملة أو العداوات أو الخصومات، وتكون هذه هي الحال عندما يتم إعادة تسعير المتغير، الذي ترتبط به الأتعاب أو النقاط التي يتم دفعها أو استلامها أو تكاليف المعاملة أو العداوات أو الخصومات، إلى معدلات السوق قبل تاريخ الاستحقاق المتوقع للأداة المالية. وفي مثل هذه الحالة، تكون فترة الاستنفاد المناسبة هي الفترة حتى تاريخ إعادة التسعير التالي. فعلى سبيل المثال، إذا كانت العداوة أو الخصم على أداة مالية بمعدل معوم يعكس الفائدة التي استحققت على تلك الأداة المالية منذ آخر مرة تم دفع الفائدة فيها، أو التغيرات في معدلات السوق منذ إعادة تعيين معدل الفائدة المعوم إلى معدلات السوق، فإنه يتم استنفاده حتى التاريخ التالي الذي يتم فيه إعادة تعيين الفائدة المعومة إلى معدلات السوق. وهذا لأن العداوة أو الخصم يرتبط بالفترة الممتدة حتى التاريخ التالي لإعادة تعيين الفائدة، لأنه في ذلك التاريخ يتم إعادة تعيين المتغير الذي ترتبط به العداوة أو الخصم (أي معدلات الفائدة) إلى معدلات السوق. ومع ذلك، إذا كانت العداوة أو الخصم ناتجاً عن تغير في هامش الائتمان أعلى من المعدل المعوم المحدد في الأداة المالية، أو متغيرات أخرى لا يتم إعادة تعيينها إلى معدلات السوق، فإنه يتم استنفاده على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.	
AG160. For floating-rate financial assets and floating-rate financial liabilities, periodic re-estimation of cash flows to reflect the movements in the market rates of interest alters the effective interest rate. If a floating-rate financial asset or a floating-rate financial liability is recognized initially at an amount equal to the	160. فيما يخص الأصول المالية التي لها معدلات معومة والالتزامات المالية التي لها معدلات معومة، يؤدي إعادة التقدير الدوري للتدفقات النقدية، لتعكس التحركات في معدلات الفائدة في السوق، إلى تعديل معدل الفائدة الفعلي. وإذا تم إثبات أصل مالي له معدل معوم أو التزام	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	مالي له معدل معوم -بشكل أولي- بمبلغ مساوٍ للمبلغ الأصلي للذمة المدينة أو الدائنة عند الاستحقاق، فإن إعادة تقدير دفعات الفائدة المستقبلية لا يكون له عادةً أي أثر مهم على القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام.	principal receivable or payable on maturity, re-estimating the future interest payments normally has no significant effect on the carrying amount of the asset or the liability.
	161. إذا نظحت الجهة تقديراتها للمدفوعات أو المقبوضات (باستثناء التعديلات التي تتم وفقاً للفقرة 71 والتغيرات في تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة)، فيجب عليها تعديل إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي أو التكلفة المُستنفدة للالتزام المالي (أو لمجموعة الأدوات المالية) ليعكس التدفقات النقدية التعاقدية الفعلية والمُقدرة المنقحة. وتقوم الجهة بإعادة حساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي أو التكلفة المُستنفدة للالتزام المالي على أنها القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المستقبلية المُقدرة التي يتم خصمها بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للأداة المالية (أو معدل الفائدة الفعلي المعدل بالمخاطر الائتمانية للأصول المالية المشتراة أو المُستَحْدَثة ذات المستوى الائتماني الهابط) أو عندما يكون منطبقاً، معدل الفائدة الفعلي المُنقح المحسوب وفقاً للفقرة 139. ويتم إثبات التعديل ضمن الفائض أو العجز على أنه إيراد أو مصروف.	AG161. If an entity revises its estimates of payments or receipts (excluding modifications in accordance with paragraph 71 and changes in estimates of expected credit losses), it shall adjust the gross carrying amount of the financial asset or amortized cost of a financial liability (or group of financial instruments) to reflect actual and revised estimated contractual cash flows. The entity recalculates the gross carrying amount of the financial asset or amortized cost of the financial liability as the present value of the estimated future contractual cash flows that are discounted at the financial instrument's original effective interest rate (or credit-adjusted effective interest rate for purchased or originated credit-impaired financial assets) or, when applicable, the revised effective interest rate calculated in accordance with paragraph 139. The adjustment is recognized in surplus or deficit as revenue or expense.
	162. في بعض الحالات، يُعد الأصل المالي ذا مستوى ائتماني هابط عند الإثبات الأولي لأن المخاطر الائتمانية تكون عالية جداً، وفي حالة الشراء، يتم اقتناؤه بخصم كبير. وتُعد الجهة مطالبة بإدراج الخسائر	AG162. In some cases a financial asset is considered credit-impaired at initial recognition because the credit risk is very high, and in the case of a purchase it is acquired at a deep discount. An entity is required to include the initial expected credit losses in the estimated cash flows when calculating the

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	الائتمانية المتوقعة الأولية ضمن التدفقات النقدية المقدرة عند حساب معدل الفائدة الفعلي المعدل بالمخاطر الائتمانية للأصول المالية التي تُعد مشتراً أو مُستخدَثة وذات مستوى ائتماني هابط عند الإثبات الأولي. ومع ذلك، لا يعني هذا أن معدل الفائدة الفعلي المعدل بالمخاطر الائتمانية ينبغي تطبيقه لمجرد أن الأصل المالي له مخاطر ائتمانية عالية عند الإثبات الأولي.	creditadjusted effective interest rate for financial assets that are considered to be purchased or originated credit-impaired at initial recognition. However, this does not mean that a credit-adjusted effective interest rate should be applied solely because the financial asset has high credit risk at initial recognition.
	تكاليف المعاملة	Transaction Costs
	163. تشمل تكاليف المعاملة الأتعاب والعمولة التي تدفع إلى الوكلاء (بما في ذلك الموظفين الذين يعملون بصفة وكلاء بيع)، والمستشارين والوسطاء والمتعاملين، والرسوم التي تتقاضاها الجهات التنظيمية وأسواق الأوراق المالية، وضرائب ورسوم التحويل. ولا تشمل تكاليف المعاملة علاوات أو خصومات الدين أو تكاليف التمويل أو التكاليف الإدارية الداخلية أو تكاليف الحفظ.	AG163. Transaction costs include fees and commission paid to agents (including employees acting as selling agents), advisers, brokers and dealers, levies by regulatory agencies and security exchanges, and transfer taxes and duties. Transaction costs do not include debt premiums or discounts, financing costs or internal administrative or holding costs.
	الشطب	Write-off
	164. قد يكون الشطب متعلقاً بأصل مالي بأكمله أو بجزء منه. فعلى سبيل المثال، تخطط جهة لإنفاذ ضمان رهنّي على أصل مالي ولا تتوقع استرداد أكثر من 30 في المائة من الأصل المالي من الضمان الرهنّي.	AG164. Write-offs can relate to a financial asset in its entirety or to a portion of it. For example, an entity plans to enforce the collateral on a financial asset and expects to recover no more than 30 percent of the financial asset from the

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	فإذا لم يكن لدى الجهة توقعات معقولة باسترداد أي تدفقات نقدية إضافية من الأصل المالي، فينبغي عليها شطب نسبة 70 في المائة المتبقية من الأصل المالي.	collateral. If the entity has no reasonable prospects of recovering any further cash flows from the financial asset, it should write off the remaining 70 percent of the financial asset.
	الهبوط أساس التقييم الجماعي والمنفرد	Impairment Collective and Individual Assessment Basis
	165. لتحقيق الهدف من إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر للزيادات المهمة في الخسائر الائتمانية منذ الإثبات الأولي، قد يكون من الضروري إجراء تقييم للزيادات المهمة في المخاطر الائتمانية على أساس جماعي عن طريق النظر في المعلومات الدالة على حدوث زيادات مهمة في المخاطر الائتمانية، على سبيل المثال، لمجموعة أو مجموعة فرعية من الأدوات المالية. وهذا لضمان أن تحقق الجهة الهدف من إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر عندما تكون هناك زيادات مهمة في المخاطر الائتمانية، حتى لو كانت الأدلة غير متاحة بعد على حدوث مثل هذه الزيادات المهمة في المخاطر الائتمانية على مستوى كل أداة بمفردها.	AG165. In order to meet the objective of recognizing lifetime expected credit losses for significant increases in credit risk since initial recognition, it may be necessary to perform the assessment of significant increases in credit risk on a collective basis by considering information that is indicative of significant increases in credit risk on, for example, a group or sub-group of financial instruments. This is to ensure that an entity meets the objective of recognizing lifetime expected credit losses when there are significant increases in credit risk, even if evidence of such significant increases in credit risk at the individual instrument level is not yet available.
	166. الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي عموماً تلك المتوقعة إثباتها قبل أن تتجاوز الأداة المالية موعد استحقاقها. وترتفع عادةً المخاطر الائتمانية بشكل مهم قبل أن تصبح الأداة المالية متجاوزة	AG166. Lifetime expected credit losses are generally expected to be recognized before a financial instrument becomes past due. Typically, credit risk increases significantly before a financial instrument becomes past due or other lagging

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
borrower-specific factors (for example, a modification or restructuring) are observed. Consequently when reasonable and supportable information that is more forward-looking than past due information is available without undue cost or effort, it must be used to assess changes in credit risk.	لموعد استحقاقها أو عند ملاحظة عوامل أخرى للتأخر في السداد خاصة بالمقترض (على سبيل المثال، التعديل أو إعادة الهيكلة). وتبعاً لذلك، فعندما تتوفر معلومات معقولة ومؤيدة ذات طابع مستشرف للمستقبل أكثر من كونها معلومات عن تجاوز موعد الاستحقاق، دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، فيجب استخدامها لتقويم التغيرات في المخاطر الائتمانية.	
AG167. However, depending on the nature of the financial instruments and the credit risk information available for particular groups of financial instruments, an entity may not be able to identify significant changes in credit risk for individual financial instruments before the financial instrument becomes past due. This may be the case for financial instruments such as student loans for which there is little or no updated credit risk information that is routinely obtained and monitored on an individual instrument until a borrower breaches the contractual terms. If changes in the credit risk for individual financial instruments are not captured before they become past due, a loss allowance based only on credit information at an individual financial instrument level would not faithfully represent the changes in credit risk since initial recognition.	167. ومع ذلك، فتبعاً لطبيعة الأدوات المالية ومعلومات المخاطر الائتمانية المتاحة عن مجموعات معينة من الأدوات المالية، فقد لا يكون باستطاعة الجهة تحديد التغيرات المهمة في المخاطر الائتمانية لأدوات مالية بعينها قبل أن تصبح الأداة المالية متجاوزة لموعد استحقاقها. وقد يكون هذا هو الحال فيما يخص أدوات مالية مثل قروض الأفراد التي ينعدم أو يقل وجود معلومات حديثة عن مخاطرها الائتمانية، والتي يتم الحصول عليها ومتابعتها عادةً على أساس كل أداة بعينها، إلى أن يخالف العميل الشروط التعاقدية. وإذا لم يتم رصد تغيرات في المخاطر الائتمانية للأدوات المالية المنفردة قبل أن تصبح متجاوزة لموعد استحقاقها، فإن مخصص الخسارة المُستند فقط إلى المعلومات الائتمانية على مستوى كل أداة مالية بمفردها لن يعبر بصدق عن التغيرات في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي.	
AG168. In some circumstances an entity does not have reasonable and supportable information that is available without undue cost or effort to measure lifetime	168. في بعض الحالات، لا تتوفر لدى الجهة معلومات معقولة ومؤيدة تكون متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما لقياس الخسائر الائتمانية	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيير المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
expected credit losses on an individual instrument basis. In that case, lifetime expected credit losses shall be recognized on a collective basis that considers comprehensive credit risk information. This comprehensive credit risk information must incorporate not only past due information but also all relevant credit information, including forward-looking macroeconomic information, in order to approximate the result of recognizing lifetime expected credit losses when there has been a significant increase in credit risk since initial recognition on an individual instrument level.	المتوقعة على مدى العمر على أساس كل أداة بعينها. وفي تلك الحالة، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر يجب قياسها على أساس جماعي يأخذ في الحسبان المعلومات الشاملة عن المخاطر الائتمانية. ويجب ألا تقتصر هذه المعلومات الشاملة عن المخاطر الائتمانية على المعلومات المتعلقة بتجاوز موعد الاستحقاق، وإنما يجب أن تتضمن أيضاً جميع المعلومات الائتمانية ذات الصلة، بما في ذلك معلومات عن الاقتصاد الكلي ذات نظرة مستقبلية، وذلك من أجل التحديد التقريبي لنتيجة إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر عندما تكون هناك زيادة مهمة قد حدثت في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي على مستوى كل أداة بمفردها.	
AG169. For the purpose of determining significant increases in credit risk and recognizing a loss allowance on a collective basis, an entity can group financial instruments on the basis of shared credit risk characteristics with the objective of facilitating an analysis that is designed to enable significant increases in credit risk to be identified on a timely basis. The entity should not obscure this information by grouping financial instruments with different risk characteristics. Examples of shared credit risk characteristics may include, but are not limited to, the: (a) Instrument type; (b) Credit risk ratings;	169. لغرض تحديد الزيادات المهمة في المخاطر الائتمانية وإثبات مخصص خسارة على أساس جماعي، تستطيع الجهة تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر الائتمانية المشتركة بهدف تسهيل إجراء تحليل يهدف إلى التمكين من تحديد الزيادات المهمة في المخاطر الائتمانية في الوقت المناسب. ولا ينبغي للجهة أن تحجب هذه المعلومات عن طريق الجمع بين الأدوات المالية التي لها خصائص خطر مختلفة. ومن أمثلة خصائص المخاطر الائتمانية المشتركة، على سبيل المثال لا الحصر: (أ) نوع الأداة؛ (ب) تصنيفات المخاطر الائتمانية؛	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
(c) Collateral type; (d) Date of initial recognition; (e) Remaining term to maturity; (f) Industry; (g) Geographical location of the borrower; and (h) The value of collateral relative to the financial asset if it has an impact on the probability of a default occurring (for example, non-recourse loans in some jurisdictions or loan-to-value ratios).	(ج) نوع الضمان الرهني؛ (د) تاريخ الإثبات الأولي؛ (هـ) المدة المتبقية حتى الاستحقاق؛ (و) الصناعة؛ (ز) الموقع الجغرافي للمقرض؛ (ح) قيمة الضمان الرهني بالنسبة إلى الأصل المالي إذا كان له أثر على احتمال حدوث تعثر في السداد (على سبيل المثال، القروض التي لا تخضع لحق الرجوع في بعض الدول أو نسب القروض إلى القيمة).	
AG170. Paragraph 76 requires that lifetime expected credit losses are recognized on all financial instruments for which there has been significant increases in credit risk since initial recognition. In order to meet this objective, if an entity is not able to group financial instruments for which the credit risk is considered to have increased significantly since initial recognition based on shared credit risk characteristics, the entity should recognize lifetime expected credit losses on a portion of the financial assets for which credit risk is deemed to have increased significantly. The aggregation of financial instruments to assess whether there are changes in credit risk on a collective basis may change over time as new information becomes available on groups of, or individual, financial instruments.	170. تتطلب الفقرة 76 إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر من جميع الأدوات المالية التي حدثت زيادات مهمة في مخاطرها الائتمانية منذ الإثبات الأولي. ولتحقيق هذا الهدف، إذا لم تكن الجهة قادرة على تجميع الأدوات المالية التي تعتبر أن مخاطرها الائتمانية قد زادت بشكل مهم منذ الإثبات الأولي على أساس خصائص المخاطر الائتمانية المشتركة، فينبغي على الجهة إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر من جزء الأصول المالية الذي يُفترض أن خسائره الائتمانية قد زادت بشكل مهم. كما إن تجميع الأدوات المالية لتقويم ما إذا كانت هناك تغيرات قد حدثت في المخاطر الائتمانية على	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	أساس جماعي قد يتغير بمرور الوقت كلما توفرت معلومات جديدة عن مجموعات الأدوات المالية أو عن كل أداة مالية بمفردها.	
	توقيت إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	Timing of Recognizing Lifetime Expected Credit Losses
	171. يستند تقويم ما إذا كانت الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر يجب إثباتها إلى وجود زيادات مهمة في احتمال أو في مخاطر حدوث تعثر في السداد منذ الإثبات الأولي (بغض النظر عما إذا كانت الأداة المالية قد تم إعادة تسعيرها لتعكس زيادة في المخاطر الائتمانية) بدلاً من الاستناد إلى أدلة حدوث هبوط في المستوى الائتماني للأصل المالي في تاريخ القوائم المالية أو حدوث تعثر فعلي في السداد. وعموماً، سيكون هناك ارتفاع مهم في المخاطر الائتمانية قبل أن يصبح الأصل المالي ذا مستوى ائتماني هابط أو قبل حدوث تعثر فعلي في السداد.	AG171. The assessment of whether lifetime expected credit losses should be recognized is based on significant increases in the likelihood or risk of a default occurring since initial recognition (irrespective of whether a financial instrument has been repriced to reflect an increase in credit risk) instead of on evidence of a financial asset being credit-impaired at the reporting date or an actual default occurring. Generally, there will be a significant increase in credit risk before a financial asset becomes credit-impaired or an actual default occurs.
	172. فيما يخص ارتباطات القروض، تأخذ الجهة في الحسبان التغيرات في مخاطر حدوث تعثر في سداد القرض الذي يتعلق به الارتباط. وفيما يخص عقود الضمان المالي، تأخذ الجهة في الحسبان التغيرات في مخاطر أن المدين المحدد سوف يتعثر في سداد العقد.	AG172. For loan commitments, an entity considers changes in the risk of a default occurring on the loan to which a loan commitment relates. For financial guarantee contracts, an entity considers the changes in the risk that the specified debtor will default on the contract.

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG173. The significance of a change in the credit risk since initial recognition depends on the risk of a default occurring as at initial recognition. Thus, a given change, in absolute terms, in the risk of a default occurring will be more significant for a financial instrument with a lower initial risk of a default occurring compared to a financial instrument with a higher initial risk of a default occurring.	173. تعتمد أهمية التغير في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي على مخاطر حدوث تعثر في السداد كما هي عند الإثبات الأولي. وعليه، فإن حدوث تغير معين، بالمعنى المطلق، في مخاطر حدوث تعثر في السداد سيكون أكثر أهمية للأداة المالية التي تقل المخاطر الأولية لحدوث تعثر في سدادها بالمقارنة بالأداة المالية التي ترتفع المخاطر الأولية لحدوث تعثر في سدادها.	
AG174. The risk of a default occurring on financial instruments that have comparable credit risk is higher the longer the expected life of the instrument; for example, the risk of a default occurring on an AAA-rated bond with an expected life of 10 years is higher than that on an AAA-rated bond with an expected life of five years.	174. كلما طال العمر المتوقع للأداة، ارتفعت مخاطر حدوث تعثر في سداد الأدوات المالية التي لها مخاطر ائتمانية مماثلة؛ فعلى سبيل المثال، مخاطر حدوث تعثر في سداد سند تصنيفه AAA وعمره المتوقع 10 سنوات أعلى من مخاطر سند تصنيفه AA وعمره المتوقع خمس سنوات.	
AG175. Because of the relationship between the expected life and the risk of a default occurring, the change in credit risk cannot be assessed simply by comparing the change in the absolute risk of a default occurring over time. For example, if the risk of a default occurring for a financial instrument with an expected life of 10 years at initial recognition is identical to the risk of a default occurring on that financial instrument when its expected life in a subsequent period is only five years, that may indicate an increase in credit risk. This is because the risk of a default occurring over the expected life usually decreases as time passes if the credit risk is unchanged and the financial instrument is closer to	175. بسبب العلاقة بين العمر المتوقع ومخاطر حدوث التعثر في السداد، فإن التغير في المخاطر الائتمانية لا يمكن تقويمه بمجرد مقارنة التغير في المخاطر المطلقة لحدوث تعثر في السداد بمرور الوقت. فعلى سبيل المثال، إذا كانت مخاطر حدوث تعثر في سداد أداة مالية عمرها المتوقع 10 سنوات عند الإثبات الأولي مطابقة لمخاطر حدوث تعثر في سداد تلك الأداة المالية عندما يكون عمرها المتوقع في فترة لاحقة هو خمس سنوات فقط، فإن ذلك قد يشير إلى حدوث زيادة في المخاطر الائتمانية. وهذا لأن مخاطر حدوث تعثر في السداد على مدى	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
maturity. However, for financial instruments that only have significant payment obligations close to the maturity of the financial instrument the risk of a default occurring may not necessarily decrease as time passes. In such a case, an entity should also consider other qualitative factors that would demonstrate whether credit risk has increased significantly since initial recognition.	العمر المتوقع تقل عادةً مع مرور الوقت إذا بقيت المخاطر الائتمانية دون تغيير وأصبحت الأداة المالية أقرب إلى تاريخ الاستحقاق. ومع ذلك، ففيما يخص الأدوات المالية التي عليها واجبات بأداء دفعات مهمة فقط قريباً من تاريخ استحقاق الأداة المالية، فإن مخاطر حدوث التعثر في السداد قد لا تنخفض بالضرورة مع مرور الوقت. وفي مثل هذه الحالة، ينبغي على الجهة أن تأخذ أيضاً في الحسبان العوامل النوعية الأخرى التي تبرهن على ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل مهم منذ الإثبات الأولي.	
AG176. An entity may apply various approaches when assessing whether the credit risk on a financial instrument has increased significantly since initial recognition or when measuring expected credit losses. An entity may apply different approaches for different financial instruments. An approach that does not include an explicit probability of default as an input per se, such as a credit loss rate approach, can be consistent with the requirements in this Standard, provided that an entity is able to separate the changes in the risk of a default occurring from changes in other drivers of expected credit losses, such as collateral, and considers the following when making the assessment: (a) The change in the risk of a default occurring since initial recognition; (b) The expected life of the financial instrument; and	176. يجوز للجهة تطبيق مناهج متنوعة عند تقويم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على أداة مالية قد زادت بشكل مهم منذ الإثبات الأولي أو عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. ويجوز للجهة تطبيق مناهج مختلفة للأدوات المالية المختلفة. وقد يكون المنهج الذي لا يتضمن احتمالاً صريحاً للتعثر في السداد على أنه مدخل في حد ذاته، مثل منهج معدل الخسائر الائتمانية، متفقاً مع المتطلبات الواردة في هذا المعيار، شريطة أن يكون باستطاعة الجهة فصل التغيرات في مخاطر حدوث تعثر في السداد عن التغيرات في المحركات الأخرى للخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل الضمان الرهني، وأخذ ما يلي في الحسبان عند إجراء التقويم: (أ) التغير في مخاطر حدوث تعثر في السداد منذ الإثبات الأولي؛ (ب) العمر المتوقع للأداة المالية؛	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	(ج) المعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما التي قد تؤثر على المخاطر الائتمانية.	(c) Reasonable and supportable information that is available without undue cost or effort that may affect credit risk.
	177. ينبغي على الطرق المستخدمة لتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على أداة مالية قد زادت بشكل مهم منذ الإثبات الأولي أن تأخذ في الحسبان خصائص الأداة المالية (أو مجموعة الأدوات المالية) وأنماط التعثر في سداد الأدوات المالية المماثلة في السابق. وبالرغم من المتطلب الوارد في الفقرة 81، ففيما يخص الأدوات المالية التي أنماط التعثر في سدادها غير مركزة في وقت معين خلال العمر المتوقع للأداة المالية، فإن التغيرات في مخاطر حدوث تعثر في السداد على مدى 12 شهراً التالية قد تكون تقريباً معقولاً للتغيرات في مخاطر حدوث تعثر في السداد على مدى العمر. وفي مثل هذه الحالات، يجوز للجهة استخدام التغيرات في مخاطر حدوث تعثر في السداد على مدى 12 شهراً التالية لتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل مهم منذ الإثبات الأولي، وذلك ما لم تشير الظروف إلى ضرورة إجراء تقويم على مدى العمر.	AG177. The methods used to determine whether credit risk has increased significantly on a financial instrument since initial recognition should consider the characteristics of the financial instrument (or group of financial instruments) and the default patterns in the past for comparable financial instruments. Despite the requirement in paragraph 81, for financial instruments for which default patterns are not concentrated at a specific point during the expected life of the financial instrument, changes in the risk of a default occurring over the next 12 months may be a reasonable approximation of the changes in the lifetime risk of a default occurring. In such cases, an entity may use changes in the risk of a default occurring over the next 12 months to determine whether credit risk has increased significantly since initial recognition, unless circumstances indicate that a lifetime assessment is necessary.
	178. مع ذلك، ففيما يخص بعض الأدوات المالية، أو في بعض الظروف، قد لا يكون من المناسب استخدام التغيرات في مخاطر حدوث تعثر في السداد على مدى 12 شهراً التالية لتحديد ما إذا كان ينبغي إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. فعلى سبيل المثال، قد لا يكون التغير في مخاطر حدوث تعثر في السداد خلال 12 شهراً التالية	AG178. However, for some financial instruments, or in some circumstances, it may not be appropriate to use changes in the risk of a default occurring over the next 12 months to determine whether lifetime expected credit losses should be recognized. For example, the change in the risk of a default occurring in the next 12 months may not be a suitable basis for determining whether credit

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	أساساً ملائماً لتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت على أداة مالية يتجاوز أجل استحقاقها 12 شهراً عندما: (أ) يكون على الأداة المالية واجبات بأداء دفعات مهمة فقط بعد 12 شهراً التالية؛ أو (ب) تحدث تغيرات في الاقتصاد الكلي ذي الصلة أو في العوامل الأخرى المتعلقة بالائتمان ولا تنعكس بشكلٍ كافٍ في مخاطر حدوث تعثر في السداد خلال 12 شهراً التالية؛ أو (ج) يكون للتغيرات في العوامل المتعلقة بالائتمان تأثير على المخاطر الائتمانية للأداة المالية (أو يكون لها أثر أكثر وضوحاً) فقط بعد 12 شهراً.	risk has increased on a financial instrument with a maturity of more than 12 months when: (a) The financial instrument only has significant payment obligations beyond the next 12 months; (b) Changes in relevant macroeconomic or other credit-related factors occur that are not adequately reflected in the risk of a default occurring in the next 12 months; or (c) Changes in credit-related factors only have an impact on the credit risk of the financial instrument (or have a more pronounced effect) beyond 12 months.
	تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل مهم منذ الإثبات الأولي	Determining Whether Credit Risk has Increased Significantly since Initial Recognition
	179. عند تحديد ما إذا كان مطلوباً إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما والتي قد تؤثر في المخاطر الائتمانية على أداة مالية وفقاً للفقرة 90	AG179. When determining whether the recognition of lifetime expected credit losses is required, an entity shall consider reasonable and supportable information that is available without undue cost or effort and that may affect the credit risk on a financial instrument in accordance with paragraph 90(c). An entity need not undertake an exhaustive search for information when

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	(ج). ولا يلزم الجهة إجراء بحثٍ وافي عن المعلومات عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل مهم منذ الإثبات الأولي.	determining whether credit risk has increased significantly since initial recognition.
	180. إن تحليل المخاطر الائتمانية هو تحليل متعدد العوامل وشامل؛ ويعتمد ما إذا كان عامل معين ملائم، ووزنه مقارنة بالعوامل الأخرى، على نوع المنتج وخصائص الأدوات المالية والمقترض وكذلك المنطقة الجغرافية. ويجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما والمتعلقة بالأداة المالية التي يتم تقويمها. ومع ذلك، بعض العوامل أو المؤشرات قد لا يمكن تحديدها على مستوى كل أداة مالية بمفردها. وفي مثل هذه الحالة، ينبغي تقويم العوامل أو المؤشرات للمحافظ المناسبة أو مجموعات المحافظ المناسبة أو الأجزاء المناسبة من محفظة للأدوات المالية لتحديد ما إذا كان المتطلب الوارد في الفقرة 75 لإثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر قد تم استيفاءه.	AG180. Credit risk analysis is a multifactor and holistic analysis; whether a specific factor is relevant, and its weight compared to other factors, will depend on the type of product, characteristics of the financial instruments and the borrower as well as the geographical region. An entity shall consider reasonable and supportable information that is available without undue cost or effort and that is relevant for the particular financial instrument being assessed. However, some factors or indicators may not be identifiable on an individual financial instrument level. In such a case, the factors or indicators should be assessed for appropriate portfolios, groups of portfolios or portions of a portfolio of financial instruments to determine whether the requirement in paragraph 75 for the recognition of lifetime expected credit losses has been met.
	181. قد تكون قائمة المعلومات التالية غير الشاملة ملائمة لتقويم التغيرات في المخاطر الائتمانية: (أ) التغيرات المهمة في مؤشرات السعر الداخلية للمخاطر الائتمانية الناتجة عن تغير في المخاطر الائتمانية منذ البداية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، هامش الائتمان الذي ينشأ إذا ما تم مجدداً	AG181. The following non-exhaustive list of information may be relevant in assessing changes in credit risk: (a) Significant changes in internal price indicators of credit risk as a result of a change in credit risk since inception, including, but not limited to, the credit spread that would result if a particular financial instrument or similar

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	استحداث أو إصدار أداة مالية معينة أو أداة مالية مشابهة، بنفس الشروط ومع نفس الطرف المقابل، في تاريخ القوائم المالية. (ب) التغيرات الأخرى في معدلات أو شروط أداة مالية قائمة والتي ستختلف بشكل مهم إذا ما تم مجدداً استحداث أو إصدار الأداة في تاريخ القوائم المالية (مثل شروط أكثر تشدداً، أو زيادة مبالغ الضمان الرهني أو الضمانات، أو تغطية بإيراد أعلى) بسبب تغيرات في المخاطر الائتمانية للأداة المالية منذ إثباتها الأولي. (ج) التغيرات المهمة في مؤشرات السوق الخارجية للمخاطر الائتمانية لأداة مالية معينة أو لأدوات مالية مشابهة لها نفس العمر المتوقع. وتشمل التغيرات في مؤشرات السوق للمخاطر الائتمانية، على سبيل المثال لا الحصر: (1) هامش الائتمان؛ (2) أسعار مقايضة التعثر في الائتمان للمقترض؛ (3) طول مدة انخفاض القيمة العادلة لأصل مالي عن تكلفته المُستنفدة، ومقدار هذا الانخفاض؛ (4) معلومات السوق الأخرى المتعلقة بالمقترض، مثل التغيرات في سعر أدوات دين المقترض وأدوات حقوق ملكيته.	financial instrument with the same terms and the same counterparty were newly originated or issued at the reporting date. (b) Other changes in the rates or terms of an existing financial instrument that would be significantly different if the instrument was newly originated or issued at the reporting date (such as more stringent covenants, increased amounts of collateral or guarantees, or higher revenue coverage) because of changes in the credit risk of the financial instrument since initial recognition. (c) Significant changes in external market indicators of credit risk for a particular financial instrument or similar financial instruments with the same expected life. Changes in market indicators of credit risk include, but are not limited to: (i) The credit spread; (ii) The credit default swap prices for the borrower; (iii) The length of time or the extent to which the fair value of a financial asset has been less than its amortized cost; and (iv) Other market information related to the borrower, such as changes in the price of a borrower's debt and equity instruments.

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
(d) An actual or expected significant change in the financial instrument's external credit rating. (e) An actual or expected internal credit rating downgrade for the borrower or decrease in behavioral scoring used to assess credit risk internally. Internal credit ratings and internal behavioral scoring are more reliable when they are mapped to external ratings or supported by default studies. (f) Existing or forecast adverse changes in business, financial or economic conditions that are expected to cause a significant change in the borrower's ability to meet its debt obligations, such as an actual or expected increase in interest rates or an actual or expected significant increase in unemployment rates. (g) An actual or expected significant change in the operating results of the borrower. Examples include actual or expected declining revenues or margins, increasing operating risks, working capital deficiencies, decreasing asset quality, increased balance sheet leverage, liquidity, management problems or changes in the scope of operation or organizational structure (such as the discontinuance of a segment of the entity) that results in a significant change in the borrower's ability to meet its debt obligations. (h) Significant increases in credit risk on other financial instruments of the same borrower.	(د) التغير الفعلي أو المتوقع المهم في التصنيف الائتماني الخارجي للأداة المالية. (هـ) التدني الفعلي أو المتوقع في التصنيف الائتماني للمقرض أو الانخفاض في النقاط السلوكية المسجلة التي تستخدم في تقويم المخاطر الائتمانية داخلياً. وتزيد إمكانية الاعتماد على التصنيفات الائتمانية الداخلية والنقاط السلوكية المسجلة عندما يتم ربطها بالتصنيفات الخارجية أو تأييدها بدراسات للتعثّر في السداد. (و) التغيرات السلبية الحالية أو المتوقعة في الأعمال، أو في الظروف المالية أو الاقتصادية التي يتوقع أن تتسبب في حدوث تغير مهم في قدرة المقرض على الوفاء بواجبات ديونه، مثل حدوث زيادة فعلية أو متوقعة في معدلات الفائدة أو زيادة فعلية أو متوقعة مهمة في معدلات البطالة. (ز) التغير الفعلي أو المتوقع المهم في النتائج التشغيلية للمقرض. ومن أمثلة ذلك التقلص الفعلي أو المتوقع للإيرادات أو هوامش الربح، أو الزيادة الفعلية أو المتوقعة في المخاطر التشغيلية، أو القصور الفعلي أو المتوقع في رأس المال العامل، أو الانخفاض الفعلي أو المتوقع في جودة الأصل، أو الزيادة الفعلية أو المتوقعة في الرفع المالي للميزانية العمومية، أو السيولة، أو المشاكل الإدارية، أو التغير في نطاق الأعمال أو الهيكل التنظيمي (مثل عدم استمرار قطاع من الأعمال) التي ينتج عنها تغير مهم في قدرة المقرض على الوفاء بواجبات ديونه.	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
(i) An actual or expected significant adverse change in the regulatory, economic, or technological environment of the borrower that results in a significant change in the borrower's ability to meet its debt obligations, such as a decline in the demand for the borrower's sales product because of a shift in technology. (j) Significant changes in the value of the collateral supporting the obligation or in the quality of third-party guarantees or credit enhancements, which are expected to reduce the borrower's economic incentive to make scheduled contractual payments or to otherwise have an effect on the probability of a default occurring. For example, if the value of collateral declines because house prices decline, borrowers in some jurisdictions have a greater incentive to default on their mortgages. (k) A significant change in the quality of the guarantee provided by an entity's owners (or an individual's guarantors) if the shareholder (or guarantors) have an incentive and financial ability to prevent default by capital or cash infusion. (l) Significant changes, such as reductions in financial support from a controlling entity or other affiliate or an actual or expected significant change in the quality of credit enhancement, that are expected to reduce the borrower's economic incentive to make scheduled contractual payments. Credit quality enhancements	(ح) الزيادات المهمة في المخاطر الائتمانية على الأدوات المالية الأخرى لنفس المقرض. (ط) التغير السلبي الفعلي أو المتوقع المهم في البيئة التنظيمية أو الاقتصادية أو التقنية للمقرض الذي ينتج عنه تغير مهم في قدرة المقرض على الوفاء بواجبات ديونه، مثل التراجع في الطلب على منتجات المقرض المخصصة للبيع بسبب حدوث تحول في التقنية. (ي) التغيرات المهمة في قيمة الضمان الرهني الداعم للواجب أو في جودة ضمانات الطرف الثالث أو التعزيزات الائتمانية، التي يتوقع أن تقلص من الحافز الاقتصادي للمقرض لأداء الدفعات التعاقدية المجدولة أو التي تؤثر بأية صورة أخرى على احتمال حدوث تعثر في السداد. فعلى سبيل المثال، إذا تراجعت قيمة ضمان رهني بسبب تراجع أسعار المساكن، فإن المقرضين في بعض الدول يكون لديهم حافز أكبر للتعثر في سداد رهوناتهم العقارية. (ك) التغير المهم في جودة الضمان المقدم من مساهم (أو والدي الفرد) إذا كان المساهم (أو الوالدين) لديهم حافز وقدرة مالية على منع التعثر في السداد من خلال ضخ رأس مال أو نقد. (ل) التغيرات المهمة، مثل التخفيضات في الدعم المالي المقدم من الجهة الأم أو جهة زميلة أخرى أو التغير الفعلي أو المتوقع المهم في جودة تعزيز ائتماني، والتي يتوقع أن تقلل من الحافز الاقتصادي للمقرض لأداء الدفعات التعاقدية المجدولة. وتتضمن تعزيزات أو دعم	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
or support include the consideration of the financial condition of the guarantor and/or, for interests issued in securitizations, whether subordinated interests are expected to be capable of absorbing expected credit losses (for example, on the loans underlying the security). (m) Expected changes in the loan documentation including an expected breach of contract that may lead to covenant waivers or amendments, interest payment holidays, interest rate step-ups, requiring additional collateral or guarantees, or other changes to the contractual framework of the instrument. (n) Significant changes in the expected performance and behavior of the borrower, including changes in the payment status of borrowers in the economic entity (for example, an increase in the expected number or extent of delayed contractual payments). (o) Changes in the entity's credit management approach in relation to the financial instrument; i.e., based on emerging indicators of changes in the credit risk of the financial instrument, the entity's credit risk management practice is expected to become more active or to be focused on managing the instrument, including the instrument becoming more closely monitored or controlled, or the entity specifically intervening with the borrower.	جودة الائتمان مراعاة الوضع المالي للضامن، وفيما يتعلق بالحصص المُصدرة في توريق، ما إذا كان من المتوقع أن تكون الحصص التالية في استحقاقها قادرة على استيعاب الخسائر الائتمانية المتوقعة (على سبيل المثال، الخسائر من القروض المتعلقة بالضمان). (م) التغيرات المتوقعة في وثائق القرض بما في ذلك أي خرق متوقع للعقد قد يؤدي إلى تنازلات عن شروط أو إلى تعديلات فيها، أو فترات الإعفاء من دفع الفائدة، أو الزيادات في معدلات الفائدة، أو طلب ضمانات أو ضمانات رهنية إضافية، أو التغيرات الأخرى في الإطار التعاقدي للأداة. (ن) التغيرات المهمة في الأداء والسلوك المتوقع للمقترض، بما في ذلك التغيرات في وضع الدفع من جانب المقترضين ضمن الجهة الاقتصادية (على سبيل المثال، حدوث زيادة في العدد أو المقدار المتوقع للدفعات التعاقدية التي تُدفع متأخرة أو حدوث زيادات مهمة في العدد المتوقع للمقترضين من خلال بطاقات الائتمان الذين يتوقع أن يتجاوزوا أو يقتربوا من حدهم الائتماني أو الذين يتوقع أن يسددوا مبالغ الحد الأدنى الشهرية). (س) التغييرات في منهج الجهة لإدارة الائتمان فيما يتعلق بالأداة المالية؛ أي استناداً إلى ظهور مؤشرات على حدوث تغيرات في المخاطر الائتمانية، وتوقع أن تصبح ممارسة الجهة لإدارة المخاطر الائتمانية أكثر	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	نشاطاً أو توقع أن تركز على إدارة الأداة، بما في ذلك إخضاع الأداة لمتابعة أو مراقبة أدق، أو تدخل الجهة تحديداً مع المقترض. (ع) المعلومات عن تجاوز موعد الاستحقاق، بما في ذلك الافتراض الممكن دحضه كما هو موضح في الفقرة 83.	(p) Past due information, including the rebuttable presumption as set out in paragraph 83.
	182. في بعض الحالات، قد تكون المعلومات النوعية والمعلومات الكمية غير الإحصائية المتاحة كافية لتحديد أن الأداة المالية قد استوفت الضوابط لإثبات مخصص خسارة بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. أي أنه لا حاجة لتدفق المعلومات من خلال نموذج إحصائي أو عملية تصنيف ائتماني لتحديد ما إذا كانت قد حدثت زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية على الأداة المالية. وفي حالات أخرى، قد يلزم الجهة أن تأخذ في الحسبان معلومات أخرى، بما في ذلك المعلومات التي توفرها النماذج الإحصائية أو عمليات التصنيف الائتماني. وبدلاً من ذلك، تستطيع الجهة الاستناد في تقويمها إلى كلا النوعين من المعلومات، أي العوامل النوعية التي لا يتم الحصول عليها من خلال آلية التصنيف الداخلية وفئة محددة للتصنيف الداخلي في فترة القوائم المالية، مع الأخذ في الحسبان خصائص المخاطر الائتمانية عند الإثبات الأولي، إذا كان كلا النوعين من المعلومات مناسبين.	AG182. In some cases, the qualitative and non-statistical quantitative information available may be sufficient to determine that a financial instrument has met the criterion for the recognition of a loss allowance at an amount equal to lifetime expected credit losses. That is, the information does not need to flow through a statistical model or credit ratings process in order to determine whether there has been a significant increase in the credit risk of the financial instrument. In other cases, an entity may need to consider other information, including information from its statistical models or credit ratings processes. Alternatively, the entity may base the assessment on both types of information, i.e., qualitative factors that are not captured through the internal ratings process and a specific internal rating category at the reporting date, taking into consideration the credit risk characteristics at initial recognition, if both types of information are relevant.
	الافتراض الممكن دحضه بتجاوز موعد الاستحقاق بأكثر من ثلاثين يوماً	More than 30 Days Past Due Rebuttable Presumption

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG183. The rebuttable presumption in paragraph 83 is not an absolute indicator that lifetime expected credit losses should be recognized, but is presumed to be the latest point at which lifetime expected credit losses should be recognized even when using forward-looking information (including macroeconomic factors on a portfolio level).	183. لا يُعد الافتراض الممكن دحضه الوارد في الفقرة 83 مؤشراً مطلقاً على وجوب إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر، ولكنه يفترض أن يكون آخر نقطة ينبغي عندها إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر حتى عند استخدام معلومات مستشفرة للمستقبل (بما في ذلك عوامل الاقتصاد الكلي على مستوى المحفظة).	
AG184. An entity can rebut this presumption. However, it can do so only when it has reasonable and supportable information available that demonstrates that even if contractual payments become more than 30 days past due, this does not represent a significant increase in the credit risk of a financial instrument. For example when non-payment was an administrative oversight, instead of resulting from financial difficulty of the borrower, or the entity has access to historical evidence that demonstrates that there is no correlation between significant increases in the risk of a default occurring and financial assets on which payments are more than 30 days past due, but that evidence does identify such a correlation when payments are more than 60 days past due.	184. يمكن للجهة دحض هذا الافتراض، ولكنها لا تستطيع القيام بذلك إلا عندما تتوفر لديها معلومات معقولة ومؤيدة تبرهن على أنه حتى إذا تجاوزت الدفعات التعاقدية موعد استحقاقها بأكثر من ثلاثين يوماً فإن ذلك لا يمثل زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية على الأداة المالية. ومثال ذلك، عندما يكون عدم الدفع سهواً إدارياً، وليس ناتجاً عن صعوبات مالية تواجه المقترض، أو يكون لدى الجهة اطلاع على أدلة تاريخية تبرهن على عدم وجود أية علاقة متبادلة بين الزيادات المهمة في مخاطر التعثر في السداد والأصول المالية التي تجاوزت دفعاتها موعد استحقاقها بأكثر من ثلاثين يوماً، ولكن تلك الأدلة تحدد وجود مثل تلك العلاقة المتبادلة عندما تكون الدفعات قد تجاوزت موعد استحقاقها بأكثر من 60 يوماً.	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	185. لا تستطيع الجهة ضبط توقيت الزيادات المهمة في المخاطر الائتمانية وإثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مع الوقت الذي يُعد الأصل المالي فيه أصلًا ذا مستوى ائتماني هابط أو مع تعريف الجهة الداخلي للتعثر في السداد.	AG185. An entity cannot align the timing of significant increases in credit risk and the recognition of lifetime expected credit losses to when a financial asset is regarded as credit-impaired or an entity's internal definition of default.
	الأدوات المالية ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة في تاريخ القوائم المالية	Financial Instruments that have Low Credit Risk at the Reporting Date
	186. تُعد المخاطر الائتمانية على الأداة المالية منخفضة لأغراض الفقرة 82، إذا كانت للأداة المالية مخاطر منخفضة للتعثر في سدادها، وكان للمقترض قدرة كبيرة على الوفاء بواجباته من التدفقات النقدية التعاقدية في الأجل القريب وكان من المحتمل، ولكن ليس بالضرورة، أن تقلل التغيرات السلبية في الظروف الاقتصادية وظروف الأعمال في الأجل البعيد من قدرة المقترض على الوفاء بواجباته من التدفقات النقدية التعاقدية. ولا تُعد الأدوات المالية ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما تُعد أنها ذات مخاطر خسارة منخفضة فقط بسبب قيمة الضمان الرهني والأداة المالية بدون ذلك الضمان الرهني لن تُعد ذات مخاطر ائتمانية منخفضة. ولا تُعد الأدوات المالية أيضاً ذات مخاطر ائتمانية منخفضة لمجرد أن لها مخاطر تعثر في السداد أقل من الأدوات المالية الأخرى للجهة أو بالنسبة للمخاطر الائتمانية في الدولة التي تعمل الجهة في نطاقها.	AG186. The credit risk on a financial instrument is considered low for the purposes of paragraph 82, if the financial instrument has a low risk of default, the borrower has a strong capacity to meet its contractual cash flow obligations in the near term and adverse changes in economic and business conditions in the longer term may, but will not necessarily, reduce the ability of the borrower to fulfil its contractual cash flow obligations. Financial instruments are not considered to have low credit risk when they are regarded as having a low risk of loss simply because of the value of collateral and the financial instrument without that collateral would not be considered low credit risk. Financial instruments are also not considered to have low credit risk simply because they have a lower risk of default than the entity's other financial instruments or relative to the credit risk of the jurisdiction within which an entity operates.

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG187. To determine whether a financial instrument has low credit risk, an entity may use its internal credit risk ratings or other methodologies that are consistent with a globally understood definition of low credit risk and that consider the risks and the type of financial instruments that are being assessed. An external rating of 'investment grade' is an example of a financial instrument that may be considered as having low credit risk. However, financial instruments are not required to be externally rated to be considered to have low credit risk. They should, however, be considered to have low credit risk from a market participant perspective taking into account all of the terms and conditions of the financial instrument.	187. لتحديد ما إذا كانت للأداة المالية مخاطر ائتمانية منخفضة، يمكن للجهة استخدام تصنيفاتها الداخلية للمخاطر الائتمانية أو منهجياتها الأخرى التي تتفق مع تعريف عالمي متفق عليه للمخاطر الائتمانية المنخفضة والتي تأخذ في الحسبان مخاطر ونوع الأدوات المالية التي يتم تقويمها. والتصنيف الخارجي لـ "رتبة الاستثمار" هو مثال للأداة مالية قد تُعد ذات مخاطر ائتمانية منخفضة. ومع ذلك، ليس مطلوباً أن تكون الأدوات المالية مصنفة خارجياً لكي تُعد ذات مخاطر ائتمانية منخفضة. ومع ذلك، ينبغي أن تُعد الأداة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة من منظور مشارك في السوق يأخذ في الحسبان جميع أحكام وشروط الأداة المالية.	
AG188. Lifetime expected credit losses are not recognized on a financial instrument simply because it was considered to have low credit risk in the previous reporting period and is not considered to have low credit risk at the reporting date. In such a case, an entity shall determine whether there has been a significant increase in credit risk since initial recognition and thus whether lifetime expected credit losses are required to be recognized in accordance with paragraph 75.	188. لا يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر من أداة مالية لمجرد أنها كانت تُعد ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في فترة القوائم المالية السابقة وأصبحت لا تُعد ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ القوائم المالية. وفي مثل هذه الحالة، يجب على الجهة تحديد ما إذا كانت قد حدثت زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي وعليه ما إذا كان مطلوباً إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وفقاً للفقرة 75.	
Modifications	التعديلات	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG189. In some circumstances, the renegotiation or modification of the contractual cash flows of a financial asset can lead to the derecognition of the existing financial asset in accordance with this Standard. When the modification of a financial asset results in the derecognition of the existing financial asset and the subsequent recognition of the modified financial asset, the modified asset is considered a 'new' financial asset for the purposes of this Standard.	189. في بعض الحالات، يمكن أن تؤدي إعادة التفاوض بشأن التدفقات النقدية التعاقدية لأصل مالي أو تعديلها إلى إلغاء إثبات الأصل المالي الحالي وفقاً لهذا المعيار. وعندما ينتج عن تعديل الأصل المالي إلغاء إثبات الأصل المالي الحالي وما يتبع ذلك من إثبات الأصل المالي المعدل، فإن الأصل المعدل يُعد أصلًا ماليًا "جديدًا" لغرض هذا المعيار.	
AG190. Accordingly the date of the modification shall be treated as the date of initial recognition of that financial asset when applying the impairment requirements to the modified financial asset. This typically means measuring the loss allowance at an amount equal to 12-month expected credit losses until the requirements for the recognition of lifetime expected credit losses in paragraph 75 are met. However, in some unusual circumstances following a modification that results in derecognition of the original financial asset, there may be evidence that the modified financial asset is credit-impaired at initial recognition, and thus, the financial asset should be recognized as an originated credit-impaired financial asset. This might occur, for example, in a situation in which there was a substantial modification of a distressed asset that resulted in the derecognition of the original financial asset. In such a case, it may be possible for the modification to result in a new financial asset which is credit-impaired at initial recognition.	190. وبناءً عليه، يجب معاملته تاريخ التعديل على أنه تاريخ الإثبات الأولي لذلك الأصل المالي عند تطبيق متطلبات الهبوط على الأصل المالي المعدل. وهذا يعني عادة قياس مخصص الخسارة بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً إلى حين استيفاء متطلبات إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المبينة في الفقرة 75. ومع ذلك، ففي بعض الحالات غير المعتادة عقب إجراء تعديل ينتج عنه إلغاء إثبات الأصل المالي الأصلي، قد تكون هناك أدلة على أن الأصل المالي المعدل ذو مستوى ائتماني هابط عند إثباته الأولي، وعليه، فإن الأصل المالي ينبغي إثباته على أنه أصل مالي مُستحدث ذو مستوى ائتماني هابط. وقد يحدث هذا، على سبيل المثال، في موقف حدث فيه تعديل جوهري لأصل متعثر مما أدى إلى إلغاء إثبات الأصل المالي الأصلي. وفي مثل هذه الحالة، قد يمكن أن ينتج عن التعديل أصل مالي جديد ذو مستوى ائتماني هابط عند الإثبات الأولي.	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG191. If the contractual cash flows on a financial asset have been renegotiated or otherwise modified, but the financial asset is not derecognized, that financial asset is not automatically considered to have lower credit risk. An entity shall assess whether there has been a significant increase in credit risk since initial recognition on the basis of all reasonable and supportable information that is available without undue cost or effort. This includes historical and forwardlooking information and an assessment of the credit risk over the expected life of the financial asset, which includes information about the circumstances that led to the modification. Evidence that the criteria for the recognition of lifetime expected credit losses are no longer met may include a history of up-to-date and timely payment performance against the modified contractual terms. Typically a borrower would need to demonstrate consistently good payment behavior over a period of time before the credit risk is considered to have decreased. For example, a history of missed or incomplete payments would not typically be erased by simply making one payment on time following a modification of the contractual terms.	191. في حالة إعادة التفاوض بشأن التدفقات النقدية التعاقدية من أصل مالي أو تعديلها بأية صورة أخرى، ولكن الأصل المالي لم يتم إلغائه إثباته، فإن الأصل المالي لا يعد تلقائياً ذا مخاطر ائتمانية أقل. ويجب على الجهة تقويم ما إذا كانت هناك زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي على أساس جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. ويشمل ذلك المعلومات التاريخية والمعلومات المستشفرة للمستقبل وإجراء تقويم للمخاطر الائتمانية على مدى العمر المتوقع للأصل المالي، يشمل المعلومات المتعلقة بالظروف التي أدت إلى التعديل. وقد تشمل الأدلة على أن ضوابط إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لم تعد مستوفاة السوابق التاريخية لأداء الدفعات حتى تاريخه وفي حينها، في مقابل الشروط التعاقدية المعدلة. وسيكون من اللازم عادةً أن يبدي العميل سلوكاً جيداً في الدفع بشكل ثابت على مدى فترة زمنية قبل اعتبار أن الخسائر الائتمانية قد انخفضت. فعلى سبيل المثال، لن تُمحى عادةً سوابق عدم الدفع أو الدفع غير المكتمل بمجرد أداء دفعة واحدة في الوقت المحدد عقب تعديل الشروط التعاقدية.	
Measurement of Expected Credit Losses Expected Credit Losses	قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة الخسائر الائتمانية المتوقعة	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG192. Expected credit losses are a probability-weighted estimate of credit losses (i.e., the present value of all cash shortfalls) over the expected life of the financial instrument. A cash shortfall is the difference between the cash flows that are due to an entity in accordance with the contract and the cash flows that the entity expects to receive. Because expected credit losses consider the amount and timing of payments, a credit loss arises even if the entity expects to be paid in full but later than when contractually due.	192. الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتماله مرجح للخسائر الائتمانية (أي القيمة الحالية لكل العجز النقدي) على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. والعجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للجهة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الجهة استلامها. ونظراً لأن الخسائر الائتمانية المتوقعة تأخذ في الحسبان مبلغ وتوقيت الدفعات، فإن الخسائر الائتمانية تنشأ حتى إذا كانت الجهة تتوقع أن تُؤدّى لها الدفعات بالكامل ولكن في وقت متأخر عن موعد الاستحقاق التعاقدية.	
AG193. For financial assets, a credit loss is the present value of the difference between: (a) The contractual cash flows that are due to an entity under the contract; and (b) The cash flows that the entity expects to receive.	193. فيما يخص الأصول المالية، فإن الخسارة الائتمانية هي القيمة الحالية للفرق بين: (أ) التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للجهة بموجب العقد؛ (ب) التدفقات النقدية التي تتوقع الجهة الحصول عليها.	
AG194. For undrawn loan commitments, a credit loss is the present value of the difference between: (a) The contractual cash flows that are due to the entity if the holder of the loan commitment draws down the loan; and	194. فيما يخص ارتباطات القروض التي لم يتم سحبها، فإن الخسارة الائتمانية هي القيمة الحالية للفرق بين: (أ) التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للجهة إذا تم سحب القرض بواسطة المستفيد من ارتباط القرض؛	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	(ب) التدفقات النقدية التي تتوقع الجهة الحصول عليها إذا تم سحب القرض.	(b) The cash flows that the entity expects to receive if the loan is drawn down.
	195. يجب أن يكون تقدير الجهة للخسائر الائتمانية المتوقعة من ارتباطات القروض متفقاً مع توقعاتها للمسحوبات من ارتباط القرض، أي يجب أن تأخذ في الحسبان الجزء المتوقع الذي سيتم سحبه من ارتباط القرض خلال 12 شهراً من تاريخ القوائم المالية وذلك عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً، والجزء المتوقع الذي سيتم سحبه من ارتباط القرض على مدى العمر المتوقع للارتباط وذلك عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.	AG195. An entity's estimate of expected credit losses on loan commitments shall be consistent with its expectations of drawdowns on that loan commitment, i.e., it shall consider the expected portion of the loan commitment that will be drawn down within 12 months of the reporting date when estimating 12-month expected credit losses, and the expected portion of the loan commitment that will be drawn down over the expected life of the loan commitment when estimating lifetime expected credit losses.
	196. فيما يخص عقد الضمان المالي، فإن الجهة مطالبة بأداء الدفعات فقط في حالة تعثر المدين في السداد وفقاً لشروط الأداة المالية المضمونة. وبناءً عليه، فإن العجز النقدي هو الدفعات المتوقعة لتعويض حامل الأداة عن الخسائر الائتمانية التي يتكبدها مطروحاً منها أي مبالغ تتوقع الجهة استلامها من حامل الأداة أو المدين أو أي طرف آخر، وإذا كان الأصل مضموناً بشكل كامل، فإن تقدير العجز النقدي لعقد الضمان المالي سيكون متفقاً مع تقديرات العجز النقدي للأصل الخاضع للضمان.	AG196. For a financial guarantee contract, the entity is required to make payments only in the event of a default by the debtor in accordance with the terms of the instrument that is guaranteed. Accordingly, cash shortfalls are the expected payments to reimburse the holder for a credit loss that it incurs less any amounts that the entity expects to receive from the holder, the debtor or any other party. If the asset is fully guaranteed, the estimation of cash shortfalls for a financial guarantee contract would be consistent with the estimations of cash shortfalls for the asset subject to the guarantee.
	197. فيما يخص الأصل المالي الذي يعد ذا مستوى ائتماني هابط في تاريخ القوائم المالية، ولكنه ليس أصلاً مالياً مُستحدثاً أو مشترياً ذا	AG197. For a financial asset that is credit-impaired at the reporting date, but that is not a purchased or originated credit-impaired financial asset, an entity shall

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	مستوى ائتماني هابط، يجب على الجهة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أنها الفرق بين إجمالي القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة والمخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي. ويتم إثبات أي تعديل ضمن الفائض أو العجز على أنه مكسب أو خسارة هبوط.	measure the expected credit losses as the difference between the asset's gross carrying amount and the present value of estimated future cash flows discounted at the financial asset's original effective interest rate. Any adjustment is recognized in surplus or deficit as an impairment gain or loss.
	198. عند قياس مخصص الخسارة لذمة مدينة بموجب عقد إيجار، ينبغي أن تكون التدفقات النقدية المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة متفقة مع التدفقات النقدية المستخدمة في قياس الذمة المدينة بموجب عقد الإيجار وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 43، Leases. عقود الإيجار.	AG198. When measuring a loss allowance for a lease receivable, the cash flows used for determining the expected credit losses should be consistent with the cash flows used in measuring the lease receivable in accordance with IPSAS 43, Leases.
	199. يجوز للجهة استخدام وسائل عملية عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة إذا كانت متفقة مع المبادئ الواردة في الفقرة 90. ومن أمثلة الوسائل العملية حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من الذمم المدينة باستخدام مصفوفة للمخصصات. وتستخدم الجهة تجاربها السابقة في الخسائر الائتمانية (المعدلة بحسب ما هو مناسب وفقاً للفقرتين 215 و216) من الذمم المدينة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً أو الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر من الأصول المالية بحسب ما هو ملائم. وقد تحدد مصفوفة المخصصات، على سبيل المثال، معدلات ثابتة للمخصص بناءً على عدد الأيام التي تكون فيها الذمة المدينة متجاوزة لموعد استحقاقها (على سبيل المثال، 1	AG199. An entity may use practical expedients when measuring expected credit losses if they are consistent with the principles in paragraph 90. An example of a practical expedient is the calculation of the expected credit losses on receivables using a provision matrix. The entity would use its historical credit loss experience (adjusted as appropriate in accordance with paragraphs AG215–AG216) for receivables to estimate the 12-month expected credit losses or the lifetime expected credit losses on the financial assets as relevant. A provision matrix might, for example, specify fixed provision rates depending on the number of days that a trade receivable is past due (for example, 1 percent if not past due, 2 percent if less than 30 days past due, 3 percent if more than 30 days but less than 90 days past due, 20 percent if 90-

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	في المائة إذا لم تكن متجاوزة لموعد استحقاقها، 2 في المائة إذا تجاوزت موعد استحقاقها بأقل من ثلاثين يوماً، 3 في المائة إذا تجاوزت موعد استحقاقها بأكثر من ثلاثين يوماً ولكن أقل من 90 يوماً، 20 في المائة إذا تجاوزت موعد استحقاقها بـ 90-180 يوماً وهكذا). وتبعاً لتنوع قاعدة عملاتها، تستخدم الجهة مجموعات مناسبة إذا كانت تجاربتها السابقة في الخسائر الائتمانية تظهر أنماط خسارة مختلفة بشكل مهم لقطاعات العملاء المختلفة. ومن أمثلة الضوابط التي قد يتم استخدامها لتجميع الأصول المنطقة الجغرافية، ونوع المنتج، وتصنيف العميل، والضمان الرهني أو الضمان الائتماني التجاري، ونوع العميل (مثل عميل جملة أو تجزئة).	180 days past due etc.). Depending on the diversity of its customer base, the entity would use appropriate groupings if its historical credit loss experience shows significantly different loss patterns for different customer segments. Examples of criteria that might be used to group assets include geographical region, product type, customer rating, collateral or trade credit insurance and type of customer (such as other government entities or individuals).
	تعريف التعثر في السداد	Definition of Default
	200. تتطلب الفقرة 81 عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على أداة مالية قد زادت بشكل مهم، أن الجهة يجب عليها أن تأخذ في الحسبان التغيير في مخاطر حدوث تعثر في السداد منذ الإثبات الأولي.	AG200. Paragraph 81 requires that when determining whether the credit risk on a financial instrument has increased significantly, an entity shall consider the change in the risk of a default occurring since initial recognition.
	201. عند تعريف التعثر في السداد لأغراض تحديد مخاطر حدوث تعثر في السداد، يجب على الجهة أن تطبق تعريفاً للتعثر في السداد يكون متفقاً مع التعريف المستخدم لأغراض الإدارة الداخلية للمخاطر الائتمانية فيما يخص الأداة المالية ذات الصلة وأن تأخذ في الحسبان المؤشرات النوعية (على سبيل المثال، الشروط المالية)، عندما يكون ذلك مناسباً.	AG201. When defining default for the purposes of determining the risk of a default occurring, an entity shall apply a default definition that is consistent with the definition used for internal credit risk management purposes for the relevant financial instrument and consider qualitative indicators (for example, financial covenants) when appropriate. However, there is a rebuttable presumption that

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	ومع ذلك، هناك افتراض يمكن دحضه بأن التعثر في السداد لا يحدث في وقت لاحق بعد أن يصبح الأصل المالي قد تجاوز موعد استحقاقه بمدة 90 يوماً ما لم تكن الجهة لديها معلومات معقولة ومؤيدة لإثبات أن استخدام ضوابط للتعثر في السداد بعد هذه الفترة تُعد أكثر مناسبة. ويجب تطبيق تعريف التعثر في السداد المستخدم لهذه الأغراض بشكل ثابت على جميع الأدوات المالية ما لم تتوفر معلومات تبرهن على أن تعريفاً آخرًا للتعثر في السداد يُعد أكثر مناسبة لأداة مالية معينة.	default does not occur later than when a financial asset is 90 days past due unless an entity has reasonable and supportable information to demonstrate that a more lagging default criterion is more appropriate. The definition of default used for these purposes shall be applied consistently to all financial instruments unless information becomes available that demonstrates that another default definition is more appropriate for a particular financial instrument.
	الفترة التي يتم على مداها تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة	Period Over Which to Estimate Expected Credit Losses
	202. وفقاً للفقرة 92، فإن أقصى فترة يجب على مداها قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي أقصى فترة تعاقدية تكون الجهة على مداها معرضة للمخاطر الائتمانية. وفيما يخص ارتباطات القروض وعقود الضمان المالي، تكون هي أقصى فترة تعاقدية تكون الجهة على مداها مُحتملة بواجب تعاقد قائم بتقديم الائتمان.	AG202. In accordance with paragraph 92, the maximum period over which expected credit losses shall be measured is the maximum contractual period over which the entity is exposed to credit risk. For loan commitments and financial guarantee contracts, this is the maximum contractual period over which an entity has a present contractual obligation to extend credit.
	203. ومع ذلك، فوفقاً للفقرة 93، فإن بعض الأدوات المالية تتضمن كلاً من مكون قرض ومكون ارتباط غير مسحوب، والقدرة التعاقدية للجهة على طلب السداد وإلغاء الارتباط غير المسحوب لا تجعل تعرض الجهة للخسائر الائتمانية قاصراً على فترة الإشعار التعاقدية. فعلى سبيل المثال، التسهيلات الائتمانية المتجددة، مثل البطاقات الائتمانية، وتسهيلات السحب على المكشوف، يمكن للمقرض سحبها تعاقدياً	AG203. However, in accordance with paragraph 93, some financial instruments include both a loan and an undrawn commitment component and the entity's contractual ability to demand repayment and cancel the undrawn commitment does not limit the entity's exposure to credit losses to the contractual notice period. For example, revolving credit facilities, such as line of credit provided by a government owned bank, can be contractually

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
withdrawn by the lender with as little as one day's notice. However, in practice lenders continue to extend credit for a longer period and may only withdraw the facility after the credit risk of the borrower increases, which could be too late to prevent some or all of the expected credit losses. These financial instruments generally have the following characteristics as a result of the nature of the financial instrument, the way in which the financial instruments are managed, and the nature of the available information about significant increases in credit risk: (a) The financial instruments do not have a fixed term or repayment structure and usually have a short contractual cancellation period (for example, one day); (b) The contractual ability to cancel the contract is not enforced in the normal day-to-day management of the financial instrument and the contract may only be canceled when the entity becomes aware of an increase in credit risk at the facility level; and (c) The financial instruments are managed on a collective basis.	بموجب إشعار قصير قد تصل مدته إلى يوم واحد. ومع ذلك، ففي الممارسة العملية يستمر المقرضون في تقديم الائتمان لفترة أطول وقد لا يقومون بسحب التسهيل إلا بعد زيادة المخاطر الائتمانية للمقرض، وربما بعد فوات الأوان لمنع بعض أو جميع الخسائر الائتمانية المتوقعة. ويكون لهذه الأدوات المالية عموماً الخصائص التالية نتيجة لطبيعة الأداة المالية، والطريقة التي تدار بها الأداة المالية، وطبيعة المعلومات المتاحة حول الزيادات المهمة في المخاطر الائتمانية: (أ) أن الأدوات المالية لا تكون لها مدة محددة أو هيكل سداد محدد وعادةً ما يكون لها فترة إلغاء تعاقدية قصيرة (على سبيل المثال، يوم واحد)؛ و (ب) أن القدرة التعاقدية على إلغاء العقد لا يتم إنفاذها في سياق الإدارة اليومية العادية للأداة المالية وقد لا يتم إلغاء العقد إلا عندما تصبح الجهة على علم بزيادة في المخاطر الائتمانية على مستوى التسهيل؛ و (ج) أن الأدوات المالية تدار على أساس جماعي.	
AG204. When determining the period over which the entity is expected to be exposed to credit risk, but for which expected credit losses would not be mitigated by the entity's normal credit risk management actions, an entity should consider factors such as historical information and experience about:	204. عند تحديد الفترة التي يتوقع أن تتعرض الجهة على مداها للمخاطر الائتمانية، دون أن تكون قادرة على الحد من الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال الإجراءات العادية لإدارة المخاطر الائتمانية، ينبغي على الجهة	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	أن تأخذ في الحسبان عوامل مثل المعلومات التاريخية والتجارب السابقة بشأن: (أ) الفترة التي كانت الجهة معرضة على مداها للمخاطر الائتمانية على أدوات مالية مشابهة؛ و (ب) طول الفترة الزمنية لحالات التعثر في السداد ذات الصلة التي تحدث على أدوات مالية مشابهة عقب حدوث زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية؛ و (ج) إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية التي تتوقع الجهة اتخاذها بمجرد زيادة المخاطر الائتمانية على الأداة المالية، مثل تخفيض أو إزالة الحدود التي لم يكن قد تم سحبها.	(a) The period over which the entity was exposed to credit risk on similar financial instruments; (b) The length of time for related defaults to occur on similar financial instruments following a significant increase in credit risk; and (c) The credit risk management actions that an entity expects to take once the credit risk on the financial instrument has increased, such as the reduction or removal of undrawn limits.
	الناتج المرجح احتماله	Probability-weighted Outcome
	205. ليس الغرض من تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة تقدير تصور لأسوأ حالة أو تقدير تصور لأفضل حالة. وبدلاً من ذلك، يجب أن يعكس تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة -دائماً- إمكانية حدوث الخسائر الائتمانية وإمكانية عدم حدوث أية خسائر ائتمانية حتى إذا كان الناتج الأكثر ترجيحاً هو عدم حدوث أية خسارة ائتمانية.	AG205. The purpose of estimating expected credit losses is neither to estimate a worstcase scenario nor to estimate the best-case scenario. Instead, an estimate of expected credit losses shall always reflect the possibility that a credit loss occurs and the possibility that no credit loss occurs even if the most likely outcome is no credit loss.

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG206. Paragraph 90(a) requires the estimate of expected credit losses to reflect an unbiased and probability-weighted amount that is determined by evaluating a range of possible outcomes. In practice, this may not need to be a complex analysis. In some cases, relatively simple modelling may be sufficient, without the need for a large number of detailed simulations of scenarios. For example, the average credit losses of a large group of financial instruments with shared risk characteristics may be a reasonable estimate of the probability-weighted amount. In other situations, the identification of scenarios that specify the amount and timing of the cash flows for particular outcomes and the estimated probability of those outcomes will probably be needed. In those situations, the expected credit losses shall reflect at least two outcomes in accordance with paragraph 91.	206. تتطلب الفقرة 90 (أ) تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لتعكس مبلغاً غير متحيز مرجح احتماله، يتم تحديده عن طريق تقويم نطاق من النتائج المحتملة. وفي الممارسة العملية، قد لا يلزم أن يكون هذا تحليلاً معقداً. وفي بعض الحالات، قد يكفي وضع نماذج بسيطة نسبياً، دون الحاجة إلى عدد كبير من عمليات المحاكاة المفصلة للتصورات. فعلى سبيل المثال، متوسط الخسائر الائتمانية لمجموعة كبيرة من الأدوات المالية التي لها مخاطر ذات خصائص مشتركة يمكن أن يكون تقديراً معقولاً للمبلغ المرجح احتماله. وفي حالات أخرى، ربما يلزم تحديد التصورات التي تحدد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية لنتائج معينة والاحتمال المقدر لتلك النتائج. وفي تلك الحالات، يجب أن تعكس الخسائر الائتمانية المتوقعة ناتجين على الأقل وفقاً للفقرة 91.	
AG207. For lifetime expected credit losses, an entity shall estimate the risk of a default occurring on the financial instrument during its expected life. 12-month expected credit losses are a portion of the lifetime expected credit losses and represent the lifetime cash shortfalls that will result if a default occurs in the 12 months after the reporting date (or a shorter period if the expected life of a financial instrument is less than 12 months), weighted by the probability of that default occurring. Thus, 12-month expected credit losses are neither the lifetime expected credit losses that an entity will incur on financial instruments that it predicts will default in the next 12 months nor the cash shortfalls that are predicted over the next 12 months.	207. فيما يخص الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر، يجب على الجهة تقدير مخاطر حدوث تعثر في السداد على الأداة المالية خلال عمرها المتوقع. وخسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر وهي تعبر عن العجز النقدي على مدى العمر الذي سينتج إذا حدث تعثر في السداد خلال 12 شهراً بعد تاريخ القوائم المالية (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة المالية أقل من 12 شهراً)، مرجحاً باحتمال حدوث ذلك التعثر في السداد. وعليه، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ليست هي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر التي ستتكبدها الجهة من الأدوات المالية التي تتوقع أن يحدث تعثر في سدادها خلال	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	12 شهراً التالية وليست هي العجز النقدي المتوقع على مدى 12 شهراً التالية.	
	القيمة الزمنية للنقود	Time Value of Money
	208. يجب خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة حتى تاريخ القوائم المالية، وليس تاريخ التعثر المتوقع في السداد أو أي تاريخ آخر، باستخدام معدل الفائدة الفعلي الذي يتم تحديده عند الإثبات الأولي أو تقريب له. وإذا كان للأداة المالية معدل فائدة متغير، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب خصمها باستخدام معدل الفائدة الفعلي الحالي الذي يتم تحديده وفقاً للفقرة 160.	AG208. Expected credit losses shall be discounted to the reporting date, not to the expected default or some other date, using the effective interest rate determined at initial recognition or an approximation thereof. If a financial instrument has a variable interest rate, expected credit losses shall be discounted using the current effective interest rate determined in accordance with paragraph AG160.
	209. فيما يخص الأصول المالية المشتراة أو المُستحدثة ذات المستوى الائتماني الهابط، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب خصمها باستخدام معدل الفائدة الفعلي المُعدل بالمخاطر الائتمانية الذي يتم تحديده عند الإثبات الأولي.	AG209. For purchased or originated credit-impaired financial assets, expected credit losses shall be discounted using the credit-adjusted effective interest rate determined at initial recognition.
	210. يجب خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة على الذمم المدينة بموجب عقود الإيجار باستخدام نفس معدل الخصم المستخدم في	AG210. Expected credit losses on lease receivables shall be discounted using the same discount rate used in the measurement of the lease receivable in accordance with IPSAS 43, Leases.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	قياس الذمة المدينة بموجب عقد الإيجار وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 43، عقود الإيجار.	
	211. يجب خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة على ارتباط قرض باستخدام معدل الفائدة الفعلي أو تقريب له، الذي سيتم تطبيقه عند إثبات الأصل المالي الناتج عن ارتباط القرض. وهذا لأنه لغرض تطبيق متطلبات الهبوط، فإن الأصل المالي الذي يتم إثباته عقب سحب على ارتباط القرض يجب معاملته على أنه استمرار لذلك الارتباط وليس على أنه أداة مالية جديدة. ولذلك، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصل المالي يجب قياسها مع الأخذ في الحسبان المخاطر الائتمانية الأولية للارتباط القرض من التاريخ الذي أصبحت فيه الجهة طرفاً في الارتباط الذي لا رجعه فيه.	AG211. The expected credit losses on a loan commitment shall be discounted using the effective interest rate, or an approximation thereof, that will be applied when recognizing the financial asset resulting from the loan commitment. This is because for the purpose of applying the impairment requirements, a financial asset that is recognized following a draw down on a loan commitment shall be treated as a continuation of that commitment instead of as a new financial instrument. The expected credit losses on the financial asset shall therefore be measured considering the initial credit risk of the loan commitment from the date that the entity became a party to the irrevocable commitment.
	212. الخسائر الائتمانية المتوقعة من عقود الضمان المالي أو من ارتباطات القروض التي لا يمكن تحديد معدل الفائدة الفعلي لها يجب أن يتم خصمها بتطبيق معدل خصم يعكس التقويم الحالي في السوق للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر التي تكون مرتبطة بالتدفقات النقدية ولكن فقط إذا تم أخذ المخاطر في الحسبان عن طريق تعديل معدل الخصم بدلاً من تعديل العجز النقدي الذي يتم خصمه.	AG212. Expected credit losses on financial guarantee contracts or on loan commitments for which the effective interest rate cannot be determined shall be discounted by applying a discount rate that reflects the current market assessment of the time value of money and the risks that are specific to the cash flows but only if, and to the extent that, the risks are taken into account by adjusting the discount rate instead of adjusting the cash shortfalls being discounted.

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	المعلومات المعقولة والمؤيدة	Reasonable and Supportable Information
	213. لغرض هذا المعيار، فإن المعلومات المعقولة والمؤيدة هي تلك التي تكون متاحة بشكل معقول في تاريخ القوائم المالية بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، بما في ذلك المعلومات بشأن الأحداث السابقة والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية. وتُعد المعلومات التي تكون متاحة لأغراض التقرير المالي أنها متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما.	AG213. For the purpose of this Standard, reasonable and supportable information is that which is reasonably available at the reporting date without undue cost or effort, including information about past events, current conditions and forecasts of future economic conditions. Information that is available for financial reporting purposes is considered to be available without undue cost or effort.
	214. إن الجهة غير مطالبة بتضمين توقعات للظروف المستقبلية على مدى كامل العمر المتوقع للأداة المالية. وتعتمد درجة الاجتهاد المطلوب لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على توفر المعلومات المفصلة. وكلما زاد أفق التوقع، يقل توفر المعلومات المفصلة وتزداد درجة الاجتهاد المطلوب لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة. ولا يتطلب تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديراً مفصلاً للفترة التي تقع في المستقبل البعيد. ولمثل تلك الفترات، تستطيع الجهة استقراء التوقعات من المعلومات المتاحة المفصلة.	AG214. An entity is not required to incorporate forecasts of future conditions over the entire expected life of a financial instrument. The degree of judgment that is required to estimate expected credit losses depends on the availability of detailed information. As the forecast horizon increases, the availability of detailed information decreases and the degree of judgment required to estimate expected credit losses increases. The estimate of expected credit losses does not require a detailed estimate for periods that are far in the future—for such periods, an entity may extrapolate projections from available, detailed information.
	215. لا يلزم الجهة القيام ببحث شامل عن المعلومات ولكن يجب عليها أن تأخذ في الحسبان جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما والتي تكون ذات صلة بتقدير	AG215. An entity need not undertake an exhaustive search for information but shall consider all reasonable and supportable information that is available without undue cost or effort and that is relevant to the estimate of expected credit

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
losses, including the effect of expected prepayments. The information used shall include factors that are specific to the borrower, general economic conditions and an assessment of both the current as well as the forecast direction of conditions at the reporting date. An entity may use various sources of data that may be both internal (entity-specific) and external. Possible data sources include internal historical credit loss experience, internal ratings, credit loss experience of other entities and external ratings, reports and statistics. Entities that have no, or insufficient, sources of entity-specific data may use peer group experience for the comparable financial instrument (or groups of financial instruments).	الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك أثر المبالغ المتوقع أن تُسدد مبكراً. ويجب أن تتضمن المعلومات المستخدمة عوامل تكون مرتبطة بالمقترض والظروف الاقتصادية العامة وتقوياً لكل من التوجه الحالي والمتوقع للظروف في تاريخ القوائم المالية. ويجوز للجهة استخدام مصادر بيانات عديدة، يمكن أن تكون داخلية (خاصة بالجهة) وأيضاً خارجية. ومن بين مصادر البيانات المحتملة التجارب الداخلية السابقة في الخسائر الائتمانية، والتصنيفات الداخلية، وتجارب الجهات الأخرى في الخسائر الائتمانية والتصنيفات والتقارير والإحصاءات الخارجية. ويجوز للجهات التي لا تتوفر لديها أي مصادر بيانات خاصة بها، أو التي لديها مصادر غير كافية، أن تستخدم تجارب المجموعات النظيرة مع الأداة المالية (أو مجموعات الأدوات المالية) المماثلة.	
AG216. Historical information is an important anchor or base from which to measure expected credit losses. However, an entity shall adjust historical data, such as credit loss experience, on the basis of current observable data to reflect the effects of the current conditions and its forecasts of future conditions that did not affect the period on which the historical data is based, and to remove the effects of the conditions in the historical period that are not relevant to the future contractual cash flows. In some cases, the best reasonable and supportable information could be the unadjusted historical information, depending on the nature of the historical information and when it was calculated, compared to circumstances at the reporting date and the characteristics of the financial instrument being considered. Estimates of changes in expected credit losses should reflect, and be directionally consistent with, changes in related observable	216. تُعد المعلومات التاريخية أرضية أو أساساً مهماً يتم بناءً عليه قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. ومع ذلك، يجب على الجهة تعديل البيانات التاريخية، مثل التجارب السابقة في الخسائر الائتمانية، على أساس البيانات الحالية الممكن رصدها لتعكس الظروف الحالية وتوقعاتها للظروف المستقبلية التي لم يكن لها تأثير على الفترة التي استندت إليها البيانات التاريخية، وإزالة آثار الظروف التي كانت قائمة في الفترة التاريخية والتي ليست لها صلة بالتدفقات النقدية التعاقدية المستقبلية. وفي بعض الحالات، يمكن أن تكون أفضل معلومات معقولة ومؤيدة هي المعلومات التاريخية غير المعدلة، وذلك بناءً على طبيعة المعلومات التاريخية وتوقيت حسابها، مقارنة بالظروف في تاريخ القوائم المالية وخصائص الأداة المالية التي يجري النظر فيها. كما إن تقديرات التغيرات	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	في الخسائر الائتمانية المتوقعة ينبغي أن تعكس، وأن تكون متسقة من حيث اتجاهها مع التغيرات في البيانات ذات الصلة الممكن رصدها من فترة لأخرى (مثل التغيرات في معدلات البطالة أو أسعار العقارات أو أسعار السلع أو وضع السداد أو العوامل الأخرى التي تدل على وقوع خسائر ائتمانية من الأداة المالية أو التغيرات في مجموعة الأدوات المالية وفي حجم تلك التغيرات). ويجب على الجهة أن تعيد النظر بانتظام في المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لتقليص أي فروق بين التقديرات والتجارب الفعلية في الخسائر الائتمانية.	data from period to period (such as changes in unemployment rates, property prices, commodity prices, payment status or other factors that are indicative of credit losses on the financial instrument or in the group of financial instruments and in the magnitude of those changes). An entity shall regularly review the methodology and assumptions used for estimating expected credit losses to reduce any differences between estimates and actual credit loss experience.
	217. عند استخدام التجارب السابقة في الخسائر الائتمانية لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، من المهم أن تُطبق المعلومات المتعلقة بمعدلات الخسائر الائتمانية التاريخية على مجموعات يتم تحديدها بطريقة تتفق مع المجموعات التي رُصدت لها معدلات الخسائر الائتمانية التاريخية. وتبعاً لذلك، فإن الطريقة المستخدمة يجب أن تمكّن من ربط كل مجموعة من الأصول المالية بمعلومات التجارب السابقة في الخسائر الائتمانية في مجموعات الأصول المالية التي تكون خصائص مخاطرها متشابهة وبالبيانات ذات الصلة الممكن رصدها التي تعكس الظروف الحالية.	AG217. When using historical credit loss experience in estimating expected credit losses, it is important that information about historical credit loss rates is applied to groups that are defined in a manner that is consistent with the groups for which the historical credit loss rates were observed. Consequently, the method used shall enable each group of financial assets to be associated with information about past credit loss experience in groups of financial assets with similar risk characteristics and with relevant observable data that reflects current conditions.
	218. تعكس الخسائر الائتمانية المتوقعة توقعات الجهة ذاتها للخسائر الائتمانية. ومع ذلك، عند أخذ جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة	AG218. Expected credit losses reflect an entity's own expectations of credit losses. However, when considering all reasonable and supportable information that is

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	التي تكون متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما في الحساب عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، يجب على الجهة أيضاً أن تأخذ في الحساب معلومات السوق الممكن رصدها بشأن الخسائر الائتمانية للأداة المالية المعنية أو لأدوات مالية مشابهة.	available without undue cost or effort in estimating expected credit losses, an entity should also consider observable market information about the credit risk of the particular financial instrument or similar financial instruments.
	الضمان الرهني	Collateral
	219. لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن تقدير العجز النقدي المتوقع يجب أن يعكس التدفقات النقدية المتوقعة من الضمان الرهني والتعزيزات الائتمانية الأخرى التي تُعد جزءاً من الشروط التعاقدية والتي لا تثبتها الجهة بشكل منفصل. ويعكس تقدير العجز النقدي المتوقع من أداة مالية مضمونة بضمان رهني مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة من مصادرة الضمان الرهني مطروحاً منها تكاليف الحصول على الضمان الرهني وبيعه، بغض النظر عما إذا كانت المصادرة محتملة (أي أن تقدير التدفقات النقدية المتوقعة يأخذ في الحساب احتمال المصادرة والتدفقات النقدية التي ستنتج عنها). وتبعاً لذلك، فإن أي تدفقات نقدية متوقعة من تحقق الضمان الرهني بعد الاستحقاق التعاقدية للعقد ينبغي إدراجها في هذا التحليل. وأي ضمان رهني يتم الحصول عليه نتيجة للمصادرة لا يتم إثباته على أنه أصل منفصل عن الأداة المالية المضمونة بالضمان الرهني ما لم يكن الضمان الرهني	AG219. For the purposes of measuring expected credit losses, the estimate of expected cash shortfalls shall reflect the cash flows expected from collateral and other credit enhancements that are part of the contractual terms and are not recognized separately by the entity. The estimate of expected cash shortfalls on a collateralized financial instrument reflects the amount and timing of cash flows that are expected from foreclosure on the collateral less the costs of obtaining and selling the collateral, irrespective of whether foreclosure is probable (i.e., the estimate of expected cash flows considers the probability of a foreclosure and the cash flows that would result from it). Consequently, any cash flows that are expected from the realization of the collateral beyond the contractual maturity of the contract should be included in this analysis. Any collateral obtained as a result of foreclosure is not recognized as an asset that is separate from the collateralized financial instrument unless it meets the relevant recognition criteria for an asset in this or other Standards.

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	مستوفياً لضوابط الإثبات ذات الصلة لأصل الواردة في هذا المعيار أو في المعايير الأخرى.	
	إعادة تصنيف الأصول المالية	Reclassification of Financial Assets
	220. إذا قامت الجهة بإعادة تصنيف أصول مالية وفقاً للفقرة 54، فإن الفقرة 94 تتطلب تطبيق إعادة التصنيف بأثر مستقبلي من تاريخ إعادة التصنيف. ويتطلب كل من صنف القياس بالتكلفة المُستنفدة وصنف القياس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية تحديد معدل الفائدة الفعلي عند الإثبات الأولي. ويتطلب كل من هذين الصنفين أيضاً تطبيق متطلبات الهبوط بالطريقة نفسها. وتبعاً لذلك، فعندما تقوم الجهة بإعادة تصنيف أصل مالي بين صنف القياس بالتكلفة المُستنفدة وصنف القياس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية، فإن: (أ) إثبات إيراد الفائدة لن يتغير ولذلك فإن الجهة تستمر في استخدام نفس معدل الفائدة الفعلي. (ب) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لن يتغير لأن كلا صنفي القياس يطبقان نفس منهج الهبوط. ومع ذلك، إذا تم إعادة تصنيف أصل مالي من صنف القياس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية إلى صنف القياس بالتكلفة المُستنفدة، فيتم إثبات مخصص خسارة على أنه تعديل على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي من	AG220. If an entity reclassifies financial assets in accordance with paragraph 54, paragraph 94 requires that the reclassification is applied prospectively from the reclassification date. Both the amortized cost measurement category and the fair value through net assets/equity measurement category require that the effective interest rate is determined at initial recognition. Both of those measurement categories also require that the impairment requirements are applied in the same way. Consequently, when an entity reclassifies a financial asset between the amortized cost measurement category and the fair value through net assets/equity measurement category: (a) The recognition of interest revenue will not change and therefore the entity continues to use the same effective interest rate. (b) The measurement of expected credit losses will not change because both measurement categories apply the same impairment approach. However if a financial asset is reclassified out of the fair value through net assets/equity measurement category and into the amortized cost measurement category, a loss allowance would be recognized as an adjustment to the gross carrying amount of the financial asset from the reclassification date. If a financial asset is reclassified

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	تاريخ إعادة التصنيف. وفي حالة إعادة تصنيف أصل مالي من صنف القياس بالتكلفة المُستنفدة إلى صنف القياس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية، فيتم إلغاء إثبات مخصص الخسارة (وعليه، لن يتم بعد ذلك إثباته على أنه تعديل على إجمالي القيمة الدفترية) ولكن يتم إثباته بدلاً من ذلك ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية على أنه مبلغ لهبوط متراكم (بمبلغ مساو) ويتم الإفصاح عنه من تاريخ إعادة التصنيف.	out of the amortized cost measurement category and into the fair value through net assets/equity measurement category, the loss allowance would be derecognized (and thus would no longer be recognized as an adjustment to the gross carrying amount) but instead would be recognized as an accumulated impairment amount (of an equal amount) in net assets/ equity and would be disclosed from the reclassification date.
	221. مع ذلك، فإن الجهة ليست مطالبة بأن تثبت بشكل منفصل إيرادات الفائدة أو مكاسب أو خسائر الهبوط من أصل مالي يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز. وتبعاً لذلك، فعندما تعيد الجهة تصنيف أصل مالي من صنف القياس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، فإن معدل الفائدة الفعلي يتم تحديده على أساس القيمة العادلة للأصل في تاريخ إعادة التصنيف. وإضافة لذلك، ولأغراض تطبيق الفقرات 73-93 على الأصل المالي من تاريخ إعادة التصنيف، فإن تاريخ إعادة التصنيف يُعامل على أنه تاريخ الإثبات الأولي.	AG221. However, an entity is not required to separately recognize interest revenue or impairment gains or losses for a financial asset measured at fair value through surplus or deficit. Consequently, when an entity reclassifies a financial asset out of the fair value through surplus or deficit measurement category, the effective interest rate is determined on the basis of the fair value of the asset at the reclassification date. In addition, for the purposes of applying paragraphs 73–93 to the financial asset from the reclassification date, the date of the reclassification is treated as the date of initial recognition.
	المكاسب والخسائر	Gains and Losses
	222. تسمح الفقرة 106 للجهة القيام باختيار لا رجعه فيه بأن تعرض ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية التغيرات في القيمة العادلة للاستثمار في أداة حقوق ملكية غير محتفظ بها للمتاجرة. ويتم هذا	AG222. Paragraph 106 permits an entity to make an irrevocable election to present in net assets/equity changes in the fair value of an investment in an equity instrument that is not held for trading. This election is made on an

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
instrumentby-instrument (i.e., share-by-share) basis. Amounts presented in net assets/ equity shall not be subsequently transferred to surplus or deficit. However, the entity may transfer the cumulative gain or loss within net assets/equity. Dividends or similar distributions on such investments are recognized in surplus or deficit in accordance with paragraph 107 unless the dividend clearly represents a recovery of part of the cost of the investment.	الاختيار على أساس كل أداة على حدة (أي لكل سهم على حدة). ولا يجوز أن تُحوّل لاحقاً المبالغ التي يتم عرضها ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية إلى الفائض أو العجز. ومع ذلك، يجوز للجهة تحويل المكسب أو الخسارة التراكمية داخل حقوق الملكية. ويتم إثبات توزيعات الأرباح أو التوزيعات المماثلة على مثل هذه الاستثمارات ضمن الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 107 ما لم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار.	
AG223. Unless paragraph 44 applies, paragraph 41 requires that a financial asset is measured at fair value through net assets/equity if the contractual terms of the financial asset give rise to cash flows that are solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding and the asset is held in a management model whose objective is achieved by both collecting contractual cash flows and selling financial assets. This measurement category recognizes information in surplus or deficit as if the financial asset is measured at amortized cost, while the financial asset is measured in the statement of financial position at fair value. Gains or losses, other than those that are recognized in surplus or deficit in accordance with paragraphs 111–112, are recognized in net assets/equity. When these financial assets are derecognized, cumulative gains or losses previously recognized in net assets/ equity are reclassified to surplus or deficit. This reflects the gain or loss that would have been recognized in surplus or deficit upon derecognition if the financial asset had been measured at amortized cost.	223. ما لم تنطبق الفقرة 44، فإن الفقرة 41 تتطلب قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تنشئ تدفقات نقدية تُعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم وكان الأصل المالي محتفظ به ضمن نموذج إدارة يحقق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية. يثبت صنف القياس هذا المعلومات ضمن الفائض أو العجز كما لو كان الأصل المالي يُقاس بالتكلفة المُستنفدة، في حين أن الأصل المالي يُقاس في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة. والمكاسب أو الخسائر، بخلاف تلك التي يتم إثباتها ضمن الفائض أو العجز وفقاً للفقرتين 111 و112، يتم إثباتها ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية. وعند إلغاء إثبات هذه الأصول المالية، فإن المكاسب أو الخسائر التراكمية التي تم إثباتها سابقاً ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية يُعاد تصنيفها إلى الفائض أو العجز. ويُظهر ذلك المكسب أو الخسارة التي كان سيتم إثباتها ضمن الفائض أو العجز عند	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معياري المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
	إلغاء الإثبات فيما لو كان قد تم قياس الأصل المالي بالتكلفة المُستنفدة.	
AG224. An entity applies IPSAS 4 to financial assets and financial liabilities that are monetary items in accordance with IPSAS 4 and denominated in a foreign currency. IPSAS 4 requires any foreign exchange gains and losses on monetary assets and monetary liabilities to be recognized in surplus or deficit. An exception is a monetary item that is designated as a hedging instrument in a cash flow hedge (see paragraph 140), a hedge of a net investment (see paragraph 142) or a fair value hedge of an equity instrument for which an entity has elected to present changes in fair value in net assets/equity in accordance with paragraph 106 (see paragraph 137).	224. تطبق الجهة للمعيار المحاسبة للقطاع العام 4 على الأصول المالية والالتزامات المالية التي هي بنود نقدية وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة 21 والمُقومة بعملة أجنبية. ويتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 4 إثبات أي مكاسب وخسائر من تحويل العملات الأجنبية على الأصول النقدية والالتزامات النقدية ضمن الفائض أو العجز. ويستثنى من ذلك البند النقدي الذي تم تعيينه على أنه أداة تحوط في تحوط للتدفقات النقدية (انظر الفقرة 140) أو تحوط لصافي استثمار (انظر الفقرة 142) أو تحوط للقيمة العادلة لأداة حقوق ملكية اختارت الجهة عرض التغيرات في قيمتها العادلة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106 (انظر الفقرة 137).	
AG225. For the purpose of recognizing foreign exchange gains and losses under IPSAS 4, a financial asset measured at fair value through net assets/equity in accordance with paragraph 41 is treated as a monetary item. Accordingly, such a financial asset is treated as an asset measured at amortized cost in the foreign currency. Exchange differences on the amortized cost are recognized in surplus or deficit and other changes in the carrying amount are recognized in accordance with paragraph 111.	225. لغرض إثبات مكاسب وخسائر تحويل العملات الأجنبية بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 4، فإن الأصل المالي الذي يُقاس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41 يُعالج على أنه بند نقدي. وبناءً عليه، فإن مثل هذا الأصل المالي يُعالج على أنه أصل يُقاس بالتكلفة المُستنفدة بالعملة الأجنبية. ويتم إثبات فروق تحويل العملات الأجنبية على التكلفة المُستنفدة ضمن الفائض أو العجز، أما التغيرات الأخرى في القيمة الدفترية فيتم إثباتها وفقاً للفقرة 111.	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	226. تسمح الفقرة 106 للجهة القيام باختيار لا رجعه فيه بأن تعرض ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لاستثمارات معينة في أدوات حقوق الملكية. ومثل هذا الاستثمار لا يعد بنداً نقدياً. وبناءً عليه، فإن المكسب أو الخسارة الذي يتم عرضه ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 106 يشمل أي مكون صرف عملة أجنبية ذي صلة.	AG226. Paragraph 106 permits an entity to make an irrevocable election to present in net assets/equity subsequent changes in the fair value of particular investments in equity instruments. Such an investment is not a monetary item. Accordingly, the gain or loss that is presented in net assets/equity in accordance with paragraph 106 includes any related foreign exchange component.
	227. إذا كانت هناك علاقة تحوط بين أصل نقدي غير مشتق والتزام نقدي غير مشتق، فإن التغيرات في مكون العملة الأجنبية لتلك الأدوات المالية يتم عرضها ضمن الفائض أو العجز.	AG227. If there is a hedging relationship between a non-derivative monetary asset and a non-derivative monetary liability, changes in the foreign currency component of those financial instruments are presented in surplus or deficit.
	الالتزامات التي تم تعيينها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز	Liabilities Designated as at Fair Value through Surplus or Deficit
	228. عندما تُعيّن الجهة التزاماً مالياً على أنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، فيجب عليها أن تحدد ما إذا كان عرض آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية سيكون سبباً في حدوث أو تضخم حالة عدم تماثل محاسبي في الفائض أو العجز. ويحدث عدم التماثل المحاسبي، أو يتضخم، إذا كان عرض آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام ضمن صافي الأصول/حقوق	AG228. When an entity designates a financial liability as at fair value through surplus or deficit, it must determine whether presenting in net assets/equity the effects of changes in the liability's credit risk would create or enlarge an accounting mismatch in surplus or deficit. An accounting mismatch would be created or enlarged if presenting the effects of changes in the liability's credit risk in net assets/equity would result in a greater mismatch in surplus or deficit than if those amounts were presented in surplus or deficit.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معياري المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
	الملكية سيؤدي إلى عدم تماثل في الفائض أو العجز أكبر مما لو تم عرض تلك المبالغ ضمن الفائض أو العجز.	
AG229. To make that determination, an entity must assess whether it expects that the effects of changes in the liability's credit risk will be offset in surplus or deficit by a change in the fair value of another financial instrument measured at fair value through surplus or deficit. Such an expectation must be based on an economic relationship between the characteristics of the liability and the characteristics of the other financial instrument.	229. ولتحديد ذلك، يجب على الجهة تقويم ما إذا كانت تتوقع أن آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام سيتم تعويضها ضمن الفائض أو العجز من خلال تغير في القيمة العادلة للأداة مالية أخرى تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز. ويجب أن يستند مثل هذا التوقع إلى وجود علاقة اقتصادية بين خصائص الالتزام وخصائص الأداة المالية الأخرى.	
AG230. That determination is made at initial recognition and is not reassessed. For practical purposes the entity need not enter into all of the assets and liabilities giving rise to an accounting mismatch at exactly the same time. A reasonable delay is permitted provided that any remaining transactions are expected to occur. An entity must apply consistently its methodology for determining whether presenting in net assets/equity the effects of changes in the liability's credit risk would create or enlarge an accounting mismatch in surplus or deficit. However, an entity may use different methodologies when there are different economic relationships between the characteristics of the liabilities designated as at fair value through surplus or deficit and the characteristics of the other financial instruments. IPSAS 30 requires an entity to provide	230. يتم ذلك التحديد عند الإثبات الأولي ولا يُعاد تقويمه. وللأغراض العملية، فلا يلزم أن تدخل الجهة في جميع الأصول والالتزامات التي ينشأ عنها عدم تماثل محاسبي في الوقت نفسه تحديداً. ويسمح بوجود تأخير معقول شريطة أن يكون من المتوقع حدوث أية معاملات متبقية. ويجب على الجهة أن تطبق بشكل متسق منهجيتها لتحديد ما إذا كان عرض آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية سيكون سبباً في حدوث أو تضخم حالة عدم تماثل محاسبي في الفائض أو العجز. ومع ذلك، يجوز للجهة استخدام منهجيات مختلفة عندما تكون هناك علاقات اقتصادية مختلفة بين خصائص الالتزامات التي تم تعيينها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وخصائص الأدوات المالية الأخرى. ويتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 30 من الجهة تقديم إفصاحات نوعية ضمن	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية عن منهجيتها في القيام بذلك التحديد.	qualitative disclosures in the notes to the financial statements about its methodology for making that determination.
	231. في حالة حدوث مثل هذه الحالة من حالات عدم التماثل أو تضخمها، فإن الجهة مطالبة بعرض جميع التغيرات في القيمة العادلة (بما في ذلك آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام) ضمن الفائض أو العجز. وفي حالة عدم حدوث مثل هذه الحالة من حالات عدم التماثل أو تضخمها، فإن الجهة مطالبة بعرض آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية.	AG231. If such a mismatch would be created or enlarged, the entity is required to present all changes in fair value (including the effects of changes in the credit risk of the liability) in surplus or deficit. If such a mismatch would not be created or enlarged, the entity is required to present the effects of changes in the liability's credit risk in net assets/equity.
	232. لا يجوز أن تُحول لاحقاً إلى الفائض أو العجز المبالغ التي يتم عرضها ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية. ومع ذلك، يجوز للجهة أن تحول المكسب أو الخسارة التراكمية داخل صافي الأصول/حقوق الملكية.	AG232. Amounts presented in net assets/equity shall not be subsequently transferred to surplus or deficit. However, the entity may transfer the cumulative gain or loss within equity.
	233. يبين المثال التالي حالة يحدث فيها عدم تماثل محاسبي في الفائض أو العجز إذا تم عرض آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية. يقدم بنك رهن عقاري قروضاً إلى العملاء ويمول تلك القروض من خلال بيع سندات لها خصائص متماثلة (على سبيل المثال، المبلغ القائم ووضوح السداد والمدة والعملة) في السوق. وتسمح الشروط التعاقدية للقرض لعميل الرهن العقاري بسداد قرضه مبكراً (أي الوفاء بواجبه تجاه البنك) عن طريق شراء السند المقابل بالقيمة العادلة في السوق وتسليم ذلك السند إلى بنك الرهن العقاري.	AG233. The following example describes a situation in which an accounting mismatch would be created in surplus or deficit if the effects of changes in the credit risk of the liability were presented in net assets/equity. A Federal Mortgage and Housing Corporation provides loans to customers and funds those loans by selling bonds with matching characteristics (e.g., amount outstanding, repayment profile, term and currency) in the market. The contractual terms of the loan permit the mortgage customer to prepay its loan (i.e., satisfy its obligation to the bank) by buying the corresponding bond at fair

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
value in the market and delivering that bond to the Mortgage and Housing Corporation. As a result of that contractual prepayment right, if the credit quality of the bond worsens (and, thus, the fair value of the Mortgage and Housing Corporation's liability decreases), the fair value of the Mortgage and Housing Corporation's loan asset also decreases. The change in the fair value of the asset reflects the mortgage customer's contractual right to prepay the mortgage loan by buying the underlying bond at fair value (which, in this example, has decreased) and delivering the bond to the Mortgage and Housing Corporation. Consequently, the effects of changes in the credit risk of the liability (the bond) will be offset in surplus or deficit by a corresponding change in the fair value of a financial asset (the loan). If the effects of changes in the liability's credit risk were presented in net assets/equity there would be an accounting mismatch in surplus or deficit. Consequently, the Mortgage and Housing Corporation is required to present all changes in fair value of the liability (including the effects of changes in the liability's credit risk) in surplus or deficit.	فإذا ساءت الجودة الائتمانية للسند نتيجة لذلك الحق التعاقدي في السداد المبكر (وبالتالي، انخفضت القيمة العادلة لالتزام بنك الرهن العقاري)، فإن القيمة العادلة للأصل الممثل لقرض بنك الرهن العقاري تنخفض أيضاً. ويعكس التغير في القيمة العادلة للأصل الحق التعاقدي لعميل الرهن العقاري في سداد قرض الرهن العقاري مبكراً عن طريق شراء السند موضوع القرض بالقيمة العادلة (والتي انخفضت، في هذا المثال) وتسليم السند إلى بنك الرهن العقاري. ولذلك، فإن آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام (السند) يتم تعويضها ضمن الفائض أو العجز من خلال تغير مقابل في القيمة العادلة للأصل مالي (القرض). وإذا كانت آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام قد تم عرضها ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية، فسيكون هناك عدم تماثل محاسبي في الفائض أو العجز. لذلك، فإن بنك الرهن العقاري مطالب بعرض جميع التغيرات في القيمة العادلة للالتزام (بما في ذلك آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام) ضمن الفائض أو العجز.	
AG234. In the example in paragraph AG233, there is a contractual linkage between the effects of changes in the credit risk of the liability and changes in the fair value of the financial asset (i.e., as a result of the mortgage customer's contractual right to prepay the loan by buying the bond at fair value and delivering the bond to the Mortgage and Housing Corporation). However, an accounting mismatch may also occur in the absence of a contractual linkage.	234. في المثال الوارد في الفقرة 233، هناك رابط تعاقدي بين آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام والتغيرات في القيمة العادلة للأصل المالي (أي نتيجة للحق التعاقدي لعميل الرهن العقاري في سداد القرض مبكراً عن طريق شراء السند بالقيمة العادلة وتسليم السند إلى بنك الرهن العقاري). ومع ذلك، قد يحدث أيضاً عدم تماثل محاسبي في حال غياب الرابط التعاقدي.	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG235. For the purposes of applying the requirements in paragraphs 108 and 109, an accounting mismatch is not caused solely by the measurement method that an entity uses to determine the effects of changes in a liability's credit risk. An accounting mismatch in surplus or deficit would arise only when the effects of changes in the liability's credit risk (as defined in IPSAS 30) are expected to be offset by changes in the fair value of another financial instrument. A mismatch that arises solely as a result of the measurement method (i.e., because an entity does not isolate changes in a liability's credit risk from some other changes in its fair value) does not affect the determination required by paragraphs 108 and 109. For example, an entity may not isolate changes in a liability's credit risk from changes in liquidity risk. If the entity presents the combined effect of both factors in net assets/equity, a mismatch may occur because changes in liquidity risk may be included in the fair value measurement of the entity's financial assets and the entire fair value change of those assets is presented in surplus or deficit. However, such a mismatch is caused by measurement imprecision, not the offsetting relationship described in paragraph AG229 and, therefore, does not affect the determination required by paragraphs 108 and 109.	235. لأغراض تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرتين 108 و109، لا يحدث عدم التماثل المحاسبي فقط بسبب طريقة القياس التي تستخدمها الجهة لتحديد آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام. وينشأ عدم تماثل محاسبي في الفائض أو العجز فقط عندما يكون من المتوقع تعويض آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام (كما هي معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 30) بالتغيرات في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى. أما عدم التماثل الذي ينشأ فقط نتيجة لطريقة القياس (أي بسبب أن الجهة لا تعزل التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام عن بعض التغيرات الأخرى في قيمته العادلة) فلا يؤثر على التحديد المطلوب بموجب الفقرتين 108 و109. فعلى سبيل المثال، قد لا تعزل الجهة التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام عن التغيرات في مخاطر السيولة. وإذا عرضت الجهة الأثر المجمع لكلا العاملين ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية، فقد يحدث عدم تماثل بسبب أن التغيرات في مخاطر السيولة قد يتم تضمينها في قياس القيمة العادلة للأصول المالية للجهة والتغير الإجمالي يتم عرضه في القيمة العادلة لتلك الأصول ضمن الفائض أو العجز. ومع ذلك، فإن سبب عدم التماثل هذا هو عدم دقة القياس، وليس علاقة التعويض الموضحة في الفقرة 229، ولذلك، فإنه لا يؤثر على التحديد المطلوب بموجب الفقرتين 108 و109.	
The Meaning of 'Credit Risk' (paragraphs 108 and 109)	معنى "المخاطر الائتمانية" (الفقرتان 108 و109)	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG236. IPSAS 30 defines credit risk as 'the risk that one party to a financial instrument will cause a financial loss for the other party by failing to discharge an obligation'. The requirement in paragraph 108(a) relates to the risk that the issuer will fail to perform on that particular liability. It does not necessarily relate to the creditworthiness of the issuer. For example, if an entity issues a collateralized liability and a non-collateralized liability that are otherwise identical, the credit risk of those two liabilities will be different, even though they are issued by the same entity. The credit risk on the collateralized liability will be less than the credit risk of the non-collateralized liability. The credit risk for a collateralized liability may be close to zero.	236. يعرّف المعيار المحاسبي للقطاع العام 30 المخاطر الائتمانية بأنها "هي الخطر المتمثل في أن يتسبب أحد طرفي الأداة المالية بخسارة مالية للطرف الآخر من خلال عدم الوفاء بالواجب". ويتعلق المتطلب الوارد في الفقرة 108 (أ) بمخاطر إخفاق المُصدر في تنفيذ ذلك الالتزام المحدد. ولا يتعلق بالضرورة بالجدارة الائتمانية للمُصدر. فعلى سبيل المثال، إذا أصدرت الجهة التزاماً مضموناً بضمان رهني والتزاماً غير مضمون بضمان رهني، والالتزامان متطابقان فيما عدا ذلك، فإن المخاطر الائتمانية لهذين الالتزامين ستكون مختلفة، حتى ولو كان مصدرهما نفس الجهة. وستكون المخاطر الائتمانية على الالتزام المضمون بضمان رهني أقل من المخاطر الائتمانية للالتزام غير المضمون بضمان رهني. وقد تكون المخاطر الائتمانية للالتزام المضمون بضمان رهني قريبة من الصفر.	
AG237. For the purposes of applying the requirement in paragraph 108(a), credit risk is different from asset-specific performance risk. Asset-specific performance risk is not related to the risk that an entity will fail to discharge a particular obligation but instead it is related to the risk that a single asset or a group of assets will perform poorly (or not at all).	237. لأغراض تطبيق المتطلبات الواردة في الفقرة 108 (أ)، فإن المخاطر الائتمانية تختلف عن مخاطر الأداء المرتبطة بالأصل. فمخاطر الأداء المرتبطة بالأصل لا تتعلق بمخاطر إخفاق الجهة في الوفاء بواجب معين ولكنها تتعلق، بدلاً من ذلك، بمخاطر سوء (أو انعدام) أداء أصل واحد أو مجموعة من الأصول.	
AG238. The following are examples of asset-specific performance risk:	238. فيما يلي أمثلة على مخاطر الأداء المرتبطة بالأصل:	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
(a) A liability with a unit-linking feature whereby the amount due to investors is contractually determined on the basis of the performance of specified assets. The effect of that unit-linking feature on the fair value of the liability is asset-specific performance risk, not credit risk. (b) A liability issued by a structured entity with the following characteristics. The entity is legally isolated so the assets in the entity are ring-fenced solely for the benefit of its investors, even in the event of bankruptcy. The entity enters into no other transactions and the assets in the entity cannot be hypothecated. Amounts are due to the entity's investors only if the ring-fenced assets generate cash flows. Thus, changes in the fair value of the liability primarily reflect changes in the fair value of the assets. The effect of the performance of the assets on the fair value of the liability is asset-specific performance risk, not credit risk.	(أ) التزام ذي خاصية الربط بوحدة يتم بموجبها تحديد المبلغ المستحق للمستثمرين -تعاقدياً- على أساس أداء أصول محددة. فآثر خاصية الربط بوحدة تلك على القيمة العادلة للالتزام هو خطر أداء مرتبط بالأصل، وليس خطراً ائتمانياً. (ب) التزام مُصدّر من قبل جهة مُهيكلّة بالخصائص التالية. الجهة منفصلة نظامياً وعليه فإن الأصول في الجهة مقصورة فقط على مصلحة المستثمرين فيها، حتى في حالة الإفلاس. ولا تدخل الجهة في أية معاملات أخرى ولا يمكن رهن الأصول. وتكون المبالغ مستحقة للمستثمرين في الجهة فقط إذا كانت الأصول المقصورة تولّد تدفقات نقدية. وعليه، فإن التغيرات في القيمة العادلة للالتزام تعكس بشكل رئيسي التغيرات في القيمة العادلة للأصول. فآثر أداء الأصول على القيمة العادلة للالتزام هو خطر أداء مرتبط بالأصل، وليس خطراً ائتمانياً.	
Determining the Effects of Changes in Credit Risk	تحديد آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية	
AG239. For the purposes of applying the requirement in paragraph 108(a), an entity shall determine the amount of change in the fair value of the financial liability that is attributable to changes in the credit risk of that liability either:	239. لأغراض تطبيق المتطلب الوارد في الفقرة 108(أ)، يجب على الجهة تحديد مبلغ التغير في القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يمكن عزّوه إلى التغيرات في المخاطر الائتمانية لذلك الالتزام إمّا:	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
(a) As the amount of change in its fair value that is not attributable to changes in market conditions that give rise to market risk (see paragraphs AG240 and AG241); or (b) Using an alternative method the entity believes more faithfully represents the amount of change in the liability's fair value that is attributable to changes in its credit risk.	(أ) على أنه مبلغ التغير في قيمته العادلة الذي لا يمكن عزّوه إلى التغيرات في ظروف السوق التي تنشأ عنها مخاطر السوق (انظر الفقرتين 240 و 241)؛ أو (ب) باستخدام طريقة بديلة تعتقد الجهة أنها تعبر بصورة صادقة عن القيمة العادلة في مبلغ التغير المنسوب إلى التغيرات في مخاطر الائتمان.	
AG240. Changes in market conditions that give rise to market risk include changes in a benchmark interest rate, the price of another entity's financial instrument, a commodity price, a foreign exchange rate or an index of prices or rates.	240. تشمل التغيرات في ظروف السوق، التي تنشأ عنها مخاطر السوق، التغيرات في معدل فائدة مرجعي، أو سعر أداة مالية لجهة أخرى، أو سعر سلعة، أو سعر صرف عملة أجنبية، أو مؤشر للأسعار أو المعدلات.	
AG241. If the only significant relevant changes in market conditions for a liability are changes in an observed (benchmark) interest rate, the amount in paragraph AG239(a) can be estimated as follows: (a) First, the entity computes the liability's internal rate of return at the start of the period using the fair value of the liability and the liability's contractual cash flows at the start of the period. It deducts from this rate of return the observed (benchmark) interest rate at the start of the period, to arrive at an instrument-specific component of the internal rate of return.	241. إذا كانت التغيرات الوحيدة المهمة في ظروف السوق ذات الصلة بالالتزام هي التغيرات في معدل فائدة (مرجعي) مرصود، فإن المبلغ الوارد في الفقرة 239 (أ) يمكن تقديره كما يلي: (أ) أولاً، تحسب الجهة معدل العائد الداخلي للالتزام في بداية الفترة باستخدام القيمة العادلة للالتزام والتدفقات النقدية التعاقدية للالتزام في بداية الفترة. وتقوم بطرح معدل الفائدة (المرجعي) المرصود من	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
(b) Next, the entity calculates the present value of the cash flows associated with the liability using the liability's contractual cash flows at the end of the period and a discount rate equal to the sum of (i) the observed (benchmark) interest rate at the end of the period and (ii) the instrument-specific component of the internal rate of return as determined in (a). (c) The difference between the fair value of the liability at the end of the period and the amount determined in (b) is the change in fair value that is not attributable to changes in the observed (benchmark) interest rate. This is the amount to be presented in net assets/equity in accordance with paragraph 108(a).	معدل العائد هذا في بداية الفترة، للوصول إلى مكون معدل العائد الداخلي الخاص بالأداة. (ب) بعد ذلك، تحسب الجهة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المرتبطة بالالتزام باستخدام التدفقات النقدية التعاقدية للالتزام في نهاية الفترة ومعدل خصم مساو لمجموع (1) معدل الفائدة (المرجعي) المرصود في نهاية الفترة و(2) مكون معدل العائد الداخلي الخاص بالأداة كما تم تحديده في البند (أ). (ج) الفرق بين القيمة العادلة للالتزام في نهاية الفترة والمبلغ الذي تم تحديده في البند (ب) هو التغير في القيمة العادلة الذي لا يمكن عزوه إلى التغيرات في معدل الفائدة (المرجعي) المرصود. وهذا هو المبلغ الذي يتم عرضه ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 108 (أ).	
AG242. The example in paragraph AG241 assumes that changes in fair value arising from factors other than changes in the instrument's credit risk or changes in observed (benchmark) interest rates are not significant. This method would not be appropriate if changes in fair value arising from other factors are significant. In those cases, an entity is required to use an alternative method that more faithfully measures the effects of changes in the liability's credit risk (see paragraph AG239(b)). For example, if the instrument in the example contains an embedded derivative, the change in fair value of the embedded derivative is excluded in	242. يفترض المثال الوارد في الفقرة 241 عدم أهمية التغيرات في القيمة العادلة الناشئة عن عوامل أخرى بخلاف التغيرات في المخاطر الائتمانية للأداة أو التغيرات في معدلات الفائدة (المرجعية) المرصودة. وهذه الطريقة لن تكون مناسبة في حال أهمية التغيرات في القيمة العادلة الناشئة عن عوامل أخرى. ففي تلك الحالات، تكون الجهة مطالبة باستخدام طريقة بديلة تقيس آثار التغيرات في المخاطر الائتمانية للالتزام بشكل أكثر صدقاً (انظر الفقرة 239(ب)). فعلى سبيل المثال، إذا كانت الأداة الواردة في المثال تنطوي على مشتقة مدمجة، فإن التغير في	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	القيمة العادلة للمشتقة المدمجة يتم استبعاده عند تحديد المبلغ الذي سيتم عرضه ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 108(أ).	determining the amount to be presented in net assets/ equity in accordance with paragraph 108(a).
	243. كما هو الحال مع جميع قياسات القيمة العادلة، فإن طريقة القياس التي تتبعها الجهة عند تحديد الجزء من التغير في القيمة العادلة للالتزام الذي يمكن عزوه إلى التغيرات في مخاطره الائتمانية يجب أن تعظم من استخدام المدخلات الممكن رصدتها وأن تقلل من استخدام المدخلات غير الممكن رصدتها.	AG243. As with all fair value measurements, an entity's measurement method for determining the portion of the change in the liability's fair value that is attributable to changes in its credit risk must make maximum use of relevant observable inputs and minimum use of unobservable inputs.
	المحاسبة عن التحوط أدوات التحوط الأدوات المؤهلة	Hedge Accounting Hedging Instruments Qualifying Instruments
	244. المشتقات المدمجة في عقود مختلطة، ولكنها لا تتم المحاسبة عنها بشكل منفصل، لا يمكن تعيينها على أنها أدوات تحوط منفصلة.	AG244. Derivatives that are embedded in hybrid contracts, but that are not separately accounted for, cannot be designated as separate hedging instruments.
	245. أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجهة ذاتها لا تُعد أصولاً مالية أو التزامات مالية للجهة ولذلك لا يمكن تعيينها على أنها أدوات تحوط.	AG245. An entity's own equity instruments are not financial assets or financial liabilities of the entity and therefore cannot be designated as hedging instruments.

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	246. فيما يخص التحوطات من مخاطر العملة الأجنبية، فإنّ مكون مخاطر العملة الأجنبية لأداة مالية غير مشتقة يتم تحديده وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 4.	AG246. For hedges of foreign currency risk, the foreign currency risk component of a non-derivative financial instrument is determined in accordance with IPSAS 4.
	الخيارات المكتوبة	Written Options
	247. لا يحصر هذا المعيار الحالات التي يجوز فيها تعيين مشتقة تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز على أنها أداة تحوط، باستثناء بعض الخيارات المكتوبة. ولا يتأهل خيار مكتوب على أنه أداة تحوط ما لم يتم تعيينه على أنه مقاصة لخيار مُشترى، بما في ذلك المُدمج في أداة مالية أخرى (على سبيل المثال، خيار شراء مكتوب يُستخدم للتحوط للالتزام قابل للاستدعاء).	AG247. This Standard does not restrict the circumstances in which a derivative that is measured at fair value through surplus or deficit may be designated as a hedging instrument, except for some written options. A written option does not qualify as a hedging instrument unless it is designated as an offset to a purchased option, including one that is embedded in another financial instrument (for example, a written call option used to hedge a callable liability).
	تعيين أدوات التحوط	Designation of Hedging Instruments
	248. فيما يخص التحوطات بخلاف التحوطات من مخاطر العملة الأجنبية، عندما تُعيّن الجهة أصلًا ماليًا غير مشتق أو التزامًا ماليًا غير مشتق يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز على أنه أداة	AG248. For hedges other than hedges of foreign currency risk, when an entity designates a non-derivative financial asset or a non-derivative financial liability measured at fair value through surplus or deficit as a hedging instrument, it may only designate the non-derivative financial instrument in its entirety or a proportion of it.

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	تحوط، فيجوز لها أن تُعيّن فقط الأداة المالية غير المشتقة بأكملها أو جزء منها.	
	249. يجوز تعيين أداة تحوط واحدة على أنها أداة تحوط لأكثر من نوع واحد من المخاطر، شريطة أن يكون هناك تعيين محدد لأداة التحوط ولمراكز المخاطر المختلفة على أنها بنود مُتحوط لها. ويمكن أن تكون تلك البنود المُتحوط لها في علاقات تحوط مختلفة.	AG249. A single hedging instrument may be designated as a hedging instrument of more than one type of risk, provided that there is a specific designation of the hedging instrument and of the different risk positions as hedged items. Those hedged items can be in different hedging relationships.
	البنود المُتحوط لها البنود المؤهلة	Hedged Items Qualifying Items
	250. لا يمكن أن يكون الارتباط الملزم بالاستحواذ على عملية، ضمن تجميع عمليات في القطاع العام، بنداً مُتحوطاً له، باستثناء مخاطر العملة الأجنبية، نظراً لأن المخاطر الأخرى التي يتم التحوط منها لا يمكن تحديدها وقياسها بشكل محدد. وتُعد تلك المخاطر الأخرى مخاطر عامة للأعمال.	AG250. A firm commitment to acquire an operation in a public sector combination cannot be a hedged item, except for foreign currency risk, because the other risks being hedged cannot be specifically identified and measured. Those other risks are general business risks.
	251. لا يمكن أن يكون الاستثمار بطريقة حقوق الملكية بنداً مُتحوطاً له في تحوط للقيمة العادلة. وهذا لأن طريقة حقوق الملكية تثبت ضمن الفائض أو العجز نصيب الجهة المستثمرة من فائض أو عجز الجهة	AG251. An equity method investment cannot be a hedged item in a fair value hedge. This is because the equity method recognizes in surplus or deficit the investor's share of the investee's surplus or deficit, instead of changes in the investment's fair value. For a similar reason, an investment in a consolidated

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
controlled entity cannot be a hedged item in a fair value hedge. This is because consolidation recognizes in surplus or deficit the controlled entity's surplus or deficit, instead of changes in the investment's fair value. A hedge of a net investment in a foreign operation is different because it is a hedge of the foreign currency exposure, not a fair value hedge of the change in the value of the investment.	المستثمر فيها، وليس من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمار. ولسبب مشابه، لا يمكن أن يكون الاستثمار في جهة مسيطر عليها موحدة بنداً مُحْتَوِطاً له في تحوط للقيمة العادلة. وهذا لأن التوحيد يثبت فائض أو عجز الجهة المسيطر عليها، وليس التغيرات في القيمة العادلة للاستثمار، ضمن الفائض أو العجز. ويختلف عن ذلك التحوط لصافي استثمار في عملية أجنبية لأنه تحوط من التعرض للعملة الأجنبية، وليس تحوط للقيمة العادلة من التغير في قيمة الاستثمار.	
AG252. Paragraph 125 permits an entity to designate as hedged items aggregated exposures that are a combination of an exposure and a derivative. When designating such a hedged item, an entity assesses whether the aggregated exposure combines an exposure with a derivative so that it creates a different aggregated exposure that is managed as one exposure for a particular risk (or risks). In that case, the entity may designate the hedged item on the basis of the aggregated exposure. For example: (a) An entity may hedge a given quantity of highly probable oil purchases in 15 months' time against price risk (based on US dollars) using a 15-month futures contract for oil. The highly probable oil purchases and the futures contract for oil in combination can be viewed as a 15-month fixed-amount US dollar foreign currency risk exposure for risk management purposes (i.e., like any fixed-amount US dollar cash outflow in 15 months' time).	252. تسمح الفقرة 125 للجهة بتعيين التعرضات المجمعة، التي تتألف من تعرض ومشتقة، على أنها بنود مُحْتَوِط لها. وعند تعيين مثل هذا البند المُتَحَوِّط له، تقوم الجهة بتقويم ما إذا كان التعرض المُجمَّع يضم تعرضاً ومشتقة بحيث ينشئ تعرضاً مُجمَّعاً مختلفاً يُدار على أنه تعرض واحد لخطر أو مخاطر معينة. وفي تلك الحالة، يجوز للجهة تعيين البند المُتَحَوِّط له على أساس التعرض المُجمَّع. فعلى سبيل المثال: (أ) يجوز للجهة أن تتحوط لكمية معينة من مشتريات البن المرجح بدرجة كبيرة أن تتم خلال مدة 15 شهراً، من مخاطر السعر (على أساس الدولار الأمريكي) باستخدام عقد مستقبلي بأجل 15 شهراً لشراء البن. ويمكن أن ينظر إلى مشتريات البن المرجحة بدرجة كبيرة والعقد المستقبلي لشراء البن -مجتمعين- على أنهما تعرض بمبلغ ثابت بالدولار الأمريكي لمدة 15 شهراً لمخاطر العملة الأجنبية وذلك لأغراض إدارة المخاطر (أي مثل أي تدفق نقدي خارج بمبلغ ثابت بالدولار الأمريكي خلال 15 شهراً).	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
(b) An entity may hedge the foreign currency risk for the entire term of a 10-year fixed-rate debt denominated in a foreign currency. However, the entity requires fixed-rate exposure in its functional currency only for a short to medium-term (say two years) and floating rate exposure in its functional currency for the remaining term to maturity. At the end of each of the two-year intervals (i.e., on a two-year rolling basis) the entity fixes the next two years' interest rate exposure (if the interest level is such that the entity wants to fix interest rates). In such a situation an entity may enter into a 10-year fixed-to-floating cross-currency interest rate swap that swaps the fixed-rate foreign currency debt into a variable-rate functional currency exposure. This is overlaid with a two-year interest rate swap that—on the basis of the functional currency—swaps variable-rate debt into fixed-rate debt. In effect, the fixed-rate foreign currency debt and the 10-year fixed-to-floating cross-currency interest rate swap in combination are viewed as a 10-year variable-rate debt functional currency exposure for risk management purposes.	(ب) يجوز للجهة أن تتحوط من مخاطر العملة الأجنبية طيلة مدة دين مُقوم بعملة أجنبية وبمعدل فائدة ثابت لمدة 10 سنوات. ومع ذلك، تحتاج الجهة إلى تعرض بمعدل فائدة ثابت في عملتها الوظيفية فقط لمدة من قصيرة إلى متوسطة (على سبيل المثال سنتان) وتعرضاً لمعدل معوم في عملتها الوظيفية للمدة المتبقية حتى الاستحقاق. وفي نهاية كل فترة تمتد لسنتين (أي على أساس متجدد كل سنتين)، تقوم الجهة بتثبيت التعرض لمخاطر معدل الفائدة للسنتين التاليتين (إذا كان حال مستوى الفائدة هو أن الجهة تريد تثبيت معدلات الفائدة). وفي مثل هذه الحالة، يمكن للجهة الدخول في عقد لمقايضة معدل فائدة ثابت بمعدل معوم لعشر سنوات وبعملات مختلفة، يتم بموجبه مقايضة الدين الذي بعملة أجنبية وبمعدل فائدة ثابت بتعرض لمخاطر العملة الوظيفية بمعدل متغير. ويتم تغطية ذلك بعقد لمقايضة معدل الفائدة لسنتين يتم بموجبه -على أساس العملة الوظيفية- مقايضة دين متغير المعدل بدين ثابت المعدل. وفي الواقع، فإن الدين الذي بعملة أجنبية ومعدل ثابت والعقد لمقايضة معدل الفائدة الثابت بمعدل معوم لعشر سنوات وبعملات مختلفة يُنظر إليهما مجتمعين لأغراض إدارة المخاطر على أنهما تعرض لمخاطر دين متغير المعدل لعشر سنوات بالعملة الوظيفية.	
AG253. When designating the hedged item on the basis of the aggregated exposure, an entity considers the combined effect of the items that constitute the aggregated exposure for the purpose of assessing hedge effectiveness and measuring hedge ineffectiveness. However, the items that constitute the	253. عند تعيين البند المُتحوط له على أساس التعرض المجمع، تأخذ الجهة في الحسبان الأثر المُجمع للبند التي تشكل التعرض المجمع لغرض تقويم فاعلية التحوط وقياس عدم فاعلية التحوط. ومع ذلك، يتم	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
aggregated exposure remain accounted for separately. This means that, for example: (a) Derivatives that are part of an aggregated exposure are recognized as separate assets or liabilities measured at fair value; and (b) If a hedging relationship is designated between the items that constitute the aggregated exposure, the way in which a derivative is included as part of an aggregated exposure must be consistent with the designation of that derivative as the hedging instrument at the level of the aggregated exposure. For example, if an entity excludes the forward element of a derivative from its designation as the hedging instrument for the hedging relationship between the items that constitute the aggregated exposure, it must also exclude the forward element when including that derivative as a hedged item as part of the aggregated exposure. Otherwise, the aggregated exposure shall include a derivative, either in its entirety or a proportion of it.	الاستمرار في المحاسبة بشكل منفصل عن البنود التي تشكل التعرض المجمع. وهذا يعني، على سبيل المثال: (أ) أن المشتقات التي هي جزء من تعرض مجمع يتم إثباتها على أنها أصول أو التزامات منفصلة تُقاس بالقيمة العادلة؛ (ب) أنه إذا تم تعيين علاقة تحوط بين البنود التي تشكل التعرض المجمع، فإن الطريقة التي يتم بها إدراج مشتقة على أنها جزء من تعرض مجمع يجب أن تكون متفقة مع تعيين تلك المشتقة على أنها أداة التحوط على مستوى التعرض المجمع. فعلى سبيل المثال، إذا استثنيت الجهة العنصر الآجل من مشتقة من تعيينها على أنها أداة التحوط لعلاقة التحوط بين البنود التي تشكل التعرض المجمع، فيجب عليها أيضاً استثناء العنصر الآجل عند إدراج تلك المشتقة على أنها بند مُتحوط له كجزء من التعرض المجمع. وبخلاف ذلك، فإن التعرض المجمع يجب أن يتضمن مشتقة، إما بأكملها أو جزء منها.	
AG254. Paragraph 127 states that in consolidated financial statements the foreign currency risk of a highly probable forecast transaction within an economic entity may qualify as a hedged item in a cash flow hedge, provided that the transaction is denominated in a currency other than the functional currency of the entity entering into that transaction and that the foreign currency risk will affect consolidated surplus or deficit. For this purpose an entity can be a controlling entity, controlled entity, associate, joint arrangement or branch. If the foreign currency risk of a forecast transaction within the economic entity	254. تبين الفقرة 127 أن مخاطر العملة الأجنبية لمعاملة متوقعة محتملة إلى حد كبير ضمن جهة اقتصادية قد تتأهل، في القوائم المالية الموحدة، على أنها بند مُتحوط له في تحوط للتدفقات النقدية، شريطة أن تكون المعاملة مُقومة بعملة أجنبية بخلاف العملة الوظيفية للجهة الداخلة في تلك المعاملة وأن تؤثر مخاطر العملة الأجنبية على الفائض أو العجز الموحد. ولهذا الغرض فإن الجهة يمكن أن تكون جهة أم أو جهة مسيطر عليها أو جهة زميلة أو ترتيباً مشتركاً أو فرعاً. وإذا لم تؤثر مخاطر	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
does not affect consolidated surplus or deficit, the transaction cannot qualify as a hedged item. This is usually the case for royalty payments, interest payments or management charges between members of the same economic entity, unless there is a related external transaction. However, when the foreign currency risk of a forecast transaction within an economic entity will affect consolidated surplus or deficit, the transaction within the economic entity can qualify as a hedged item. An example is forecast sales or purchases of inventories between members of the same economic entity if there is an onward sale of the inventory to a party external to the economic entity. Similarly, a forecast sale of plant and equipment within the economic entity from the entity that manufactured it to an entity that will use the plant and equipment in its operations may affect consolidated surplus or deficit. This could occur, for example, because the plant and equipment will be depreciated by the purchasing entity and the amount initially recognized for the plant and equipment may change if the forecast transaction within the economic entity is denominated in a currency other than the functional currency of the purchasing entity.	العملة الأجنبية لمعاملة متوقعة ضمن الجهة الاقتصادية على الفائض أو العجز الموحد، فإن المعاملة ضمن الجهة الاقتصادية لا يمكن أن تتأهل على أنها بند مُحَظوظ له. وعادةً ما تكون هذه هي الحالة فيما يتعلق بمدفوعات رسوم الامتياز أو دفعات الفائدة أو المصاريف الإدارية بين أعضاء نفس الجهة الاقتصادية، ما لم تكن هناك معاملة خارجية ذات صلة. ومع ذلك، فعندما تؤثر مخاطر العملة الأجنبية لمعاملة متوقعة ضمن الجهة الاقتصادية على الفائض أو العجز الموحد، فإن المعاملة ضمن الجهة الاقتصادية يمكن أن تتأهل على أنها بند مُحَظوظ له. ومثال ذلك، مبيعات أو مشتريات المخزون المتوقعة بين أعضاء نفس الجهة الاقتصادية إذا كان هناك بيع للمخزون مستقبلاً إلى طرف خارجي عن الجهة الاقتصادية. وبالمثل، فإن بيعاً متوقعاً ضمن الجهة الاقتصادية لآلات ومعدات من الجهة التي قامت بتصنيعها داخل الجهة الاقتصادية إلى جهة أخرى في الجهة الاقتصادية ستستخدم الآلات والمعدات في عملياتها قد يؤثر على الفائض أو العجز الموحد. ويمكن أن يحدث هذا، على سبيل المثال، لأن الآلات والمعدات سيتم إهلاكها من قبل الجهة المشتري والمبلغ المثبت بشكل أولي للآلات والمعدات قد يتغير إذا كانت المعاملة المتوقعة ضمن الجهة الاقتصادية مُقومة بعملة بخلاف العملة الوظيفية للجهة المشتري.	
AG255. If a hedge of a forecast transaction within an economic entity qualifies for hedge accounting, any gain or loss is recognized in, and taken out of, net assets/equity in accordance with paragraph 140. The relevant period or	255. إذا كان التحوط لمعاملة متوقعة ضمن جهة اقتصادية يتأهل للمحاسبة عن التحوط، فإن مبلغ أي مكسب أو خسارة يتم إثباته ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية، أو يتم حذفه منها، وفقاً للفقرة 140. والفترة أو الفترات ذات الصلة التي تؤثر خلالها مخاطر العملة الأجنبية	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	للمعاملة المُتحوط لها على الفائض أو العجز هي عندما تؤثر تلك المخاطر على الفائض أو العجز الموحد.	periods during which the foreign currency risk of the hedged transaction affects surplus or deficit is when it affects consolidated surplus or deficit.
	تعيين البنود المُتحوط لها	Designation of Hedged Items
	256. المكوّن هو بند مُتحوط له يكون أقل من البند الكامل. وتبعاً لذلك، فإن المكون يعكس فقط بعض مخاطر البند الذي هو جزء منه أو يعكس فقط المخاطر إلى حد ما (على سبيل المثال، عند تعيين جزء من البند).	AG256. A component is a hedged item that is less than the entire item. Consequently, a component reflects only some of the risks of the item of which it is a part or reflects the risks only to some extent (for example, when designating a proportion of an item).
	مكونات المخاطر	Risk Components
	257. حتى يكون مكون المخاطر مؤهلاً للتعيين على أنه بند مُتحوط له، يجب أن يكون مكوناً يمكن تحديده بشكل منفصل في بند مالي أو غير مالي، وأن يكون من الممكن قياس التغيرات في التدفقات النقدية أو القيمة العادلة للبند والتي يمكن عزوها إلى التغيرات في ذلك المكون، بموثوقية.	AG257. To be eligible for designation as a hedged item, a risk component must be a separately identifiable component of the financial or the non-financial item, and the changes in the cash flows or the fair value of the item attributable to changes in that risk component must be reliably measurable.
	258. عند تحديد مكونات المخاطر التي تتأهل للتعيين على أنها بند مُتحوط له، تقوم الجهة بتقويم تلك المكونات في سياق هيكل السوق المحددة الذي تتعلق به المخاطر والذي يحدث فيه نشاط التحوط.	AG258. When identifying what risk components qualify for designation as a hedged item, an entity assesses such risk components within the context of the particular market structure to which the risk or risks relate and in which the hedging activity

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
takes place. Such a determination requires an evaluation of the relevant facts and circumstances, which differ by risk and market.	ويتطلب مثل هذا التحديد تقويماً للحقائق والظروف ذات الصلة، والتي تختلف بحسب المخاطر والسوق.	
AG259. When designating risk components as hedged items, an entity considers whether the risk components are explicitly specified in a contract (contractually specified risk components) or whether they are implicit in the fair value or the cash flows of an item of which they are a part (non-contractually specified risk components). Non-contractually specified risk components can relate to items that are not a contract (for example, forecast transactions) or contracts that do not explicitly specify the component (for example, a firm commitment that includes only one single price instead of a pricing formula that references different underlyings). For example: (a) Entity A has a long-term supply contract for natural gas that is priced using a contractually specified formula that references commodities and other factors (for example, gas oil, fuel oil and other components such as transport charges). Entity A hedges the gas oil component in that supply contract using a gas oil forward contract. Because the gas oil component is specified by the terms and conditions of the supply contract it is a contractually specified risk component. Hence, because of the pricing formula, Entity A concludes that the gas oil price exposure is separately identifiable. At the same time, there is a market for gas oil forward contracts. Hence, Entity A concludes that the gas oil price exposure is reliably measurable. Consequently, the gas oil price	259. عند تعيين مكونات المخاطر على أنها بنود مُتحوط لها، تأخذ الجهة في الحسبان ما إذا كان قد تم تحديد مكونات المخاطر بشكل صريح في العقد (مكونات المخاطر المحددة تعاقدياً) أو ما إذا كانت ضمنية في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند تشكل جزءاً منه (مكونات المخاطر غير المحددة تعاقدياً). ويمكن أن تتعلق مكونات المخاطر غير المحددة تعاقدياً ببنود ليست عقداً (على سبيل المثال، المعاملات المتوقعة) أو بعقود لا تحدد المكون بشكل صريح (على سبيل المثال، ارتباط ملزم ينطوي على سعر واحد فقط بدلاً من صيغة تسعير رياضية تحيل إلى أسس مختلفة). على سبيل المثال: (أ) الجهة أ لديها عقد طويل الأجل لتوريد الغاز الطبيعي الذي يتم تسعيره باستخدام صيغة رياضية محددة تعاقدياً تحيل إلى سلع وعوامل أخرى (على سبيل المثال، زيت الغاز وزيت الوقود ومكونات أخرى مثل مصاريف المواصلات). وتقوم الجهة أ بالتحوط لمكون زيت الغاز في عقد التوريد باستخدام عقد زيت غاز آجل. ونظراً لأن أحكام وشروط عقد التوريد تحدد مكون زيت الغاز فإنه يُعد مكون مخاطر محدد تعاقدياً. وعليه، وبسبب صيغة التسعير الرياضية، فإن الجهة أ تخلص إلى أن التعرض لمخاطر سعر زيت الغاز يمكن تحديده بشكل منفصل. وفي نفس الوقت، هناك سوق للعقود الآجلة لزيت الغاز. ولذلك، فإن الجهة أ تخلص إلى أن التعرض لمخاطر سعر زيت الغاز يمكن قياسه بموثوقية. وبناءً عليه، فإن التعرض	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
exposure in the supply contract is a risk component that is eligible for designation as a hedged item. (b) Entity B hedges its future coffee purchases based on its production forecast. Hedging starts up to 15 months before delivery for part of the forecast purchase volume. Entity B increases the hedged volume over time (as the delivery date approaches). Entity B uses two different types of contracts to manage its coffee price risk: (i) Exchange-traded coffee futures contracts; and (ii) Coffee supply contracts for Arabica coffee from Colombia delivered to a specific manufacturing site. These contracts price a tonne of coffee based on the exchange-traded coffee futures contract price plus a fixed price differential plus a variable logistics services charge using a pricing formula. The coffee supply contract is an executory contract in accordance with which Entity B takes actual delivery of coffee. For deliveries that relate to the current harvest, entering into the coffee supply contracts allows Entity B to fix the price differential between the actual coffee quality purchased (Arabica coffee from Colombia) and the benchmark quality that is the underlying of the exchange-traded futures contract. However, for deliveries that relate to the next harvest, the coffee supply contracts are not yet available, so the price differential cannot be fixed. Entity B uses exchange-traded coffee futures contracts to hedge the benchmark quality component of its coffee price risk for deliveries that relate to the current harvest as well as the next harvest. Entity B determines that it is exposed to three different risks: coffee price risk	لمخاطر سعر زيت الغاز في عقد التوريد يُعد مكون مخاطر مؤهل للتعيين على أنه بند مُحَظوظ له. (ب) تتحوط الجهة ب لمشترياتها المستقبلية من البن استناداً إلى توقعات إنتاجها. ويبدأ التحوط قبل التسليم بمدة تصل إلى 15 شهراً، لجزء من كمية المشتريات المتوقعة. وتزيد الجهة ب الكمية المُتحوط لها مع مرور الوقت (كلما اقترب تاريخ التسليم). وتستخدم الجهة ب نوعين مختلفين من العقود لإدارة مخاطر سعر البن: (1) عقود بن مستقبلية يتم تداولها في أسواق المال؛ (2) عقود توريد بن عربي من كولومبيا يتم تسليمها إلى موقع تصنيع محدد. وتسعّر هذه العقود طن البن بالاستناد إلى سعر عقد البن المستقبلي الذي يتم تداوله في أسواق المال زائد فرق سعر محدد زائد رسوم خدمات لوجستية متغيرة، باستخدام صيغة تسعير رياضية. يُعد عقد توريد البن عقداً قيد التنفيذ تتسلم الجهة ب بموجبه البن فعلياً. فيما يخص الشحنات التي تتعلق بموسم الحصاد الحالي، فإن الدخول في عقود توريد البن يتيح للجهة ب تحديد فرق السعر بين جودة البن الفعلية التي يتم شراؤها (بن عربي من كولومبيا) وبين الجودة المرجعية التي تُعد الأساس للعقد المستقبلي الذي يتم تداوله في أسواق المال. ومع ذلك، ففيما يخص الشحنات التي تتعلق بموسم الحصاد التالي، فإن عقود توريد البن ليست متاحة بعد، ولذلك لا يمكن تحديد فرق السعر. وتستخدم الجهة ب عقود بن مستقبلية يتم تداولها في أسواق المال	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
reflecting the benchmark quality, coffee price risk reflecting the difference (spread) between the price for the benchmark quality coffee and the particular Arabica coffee from Colombia that it actually receives, and the variable logistics costs. For deliveries related to the current harvest, after Entity B enters into a coffee supply contract, the coffee price risk reflecting the benchmark quality is a contractually specified risk component because the pricing formula includes an indexation to the exchange-traded coffee futures contract price. Entity B concludes that this risk component is separately identifiable and reliably measurable. For deliveries related to the next harvest, Entity B has not yet entered into any coffee supply contracts (i.e., those deliveries are forecast transactions). Hence, the coffee price risk reflecting the benchmark quality is a non-contractually specified risk component. Entity B's analysis of the market structure takes into account how eventual deliveries of the particular coffee that it receives are priced. Hence, on the basis of this analysis of the market structure, Entity B concludes that the forecast transactions also involve the coffee price risk that reflects the benchmark quality as a risk component that is separately identifiable and reliably measurable even though it is not contractually specified. Consequently, Entity B may designate hedging relationships on a risk components basis (for the coffee price risk that reflects the benchmark quality) for coffee supply contracts as well as forecast transactions. (c) Entity C hedges part of its future jet fuel purchases on the basis of its consumption forecast up to 24 months before delivery and increases the	لتحوط لمكون الجودة المرجعية في مخاطر سعر البن التي تتحملها فيما يخص الشحنات التي تتعلق بموسم الحصاد الحالي وأيضاً موسم الحصاد التالي. وتحدد الجهة ب أنها معرضة لثلاث مخاطر مختلفة: مخاطر سعر البن التي تعكس الجودة المرجعية، ومخاطر سعر البن التي تعكس الفرق (الهامش) بين سعر البن بالجودة المرجعية وسعر البن العربي المحدد من كولومبيا الذي تتسلمه فعلياً، والتكاليف اللوجستية المتغيرة. وفيما يخص الشحنات المتعلقة بموسم الحصاد الحالي، فبعد دخول الجهة في عقد لتوريد البن، فإن مخاطر سعر البن التي تعكس الجودة المرجعية تُعد مكون مخاطر محدد تعاقدياً لأن صيغة التسعير الرياضية بها ربط بسعر العقود الآجلة للبن التي يتم تداولها في أسواق المال. تخلص الجهة ب إلى أن مكون المخاطر هذا يمكن تحديده بشكل منفصل ويمكن قياسه بموثوقية. وفيما يخص الشحنات المتعلقة بموسم الحصاد التالي، فإن الجهة ب لم تدخل بعد في أي عقود لتوريد البن (أي أن تلك الشحنات هي معاملات متوقعة). وعليه، فإن مخاطر سعر البن التي تعكس الجودة المرجعية هي مكون مخاطر غير محدد تعاقدياً. وتأخذ الجهة ب في حساباتها عند تحليل هيكل السوق الكيفية التي يتم بها تسعير الشحنات النهائية من البن الذي تتسلمه. وهكذا، وعلى أساس هذا التحليل لهيكل السوق، فإن الجهة ب تخلص إلى أن المعاملات المتوقعة تنطوي أيضاً على مخاطر سعر البن التي تعكس الجودة المرجعية على أنها مكون مخاطر يمكن تحديده بشكل منفصل ويمكن قياسه بموثوقية بالرغم من أنه غير محدد تعاقدياً. وبناءً عليه، يجوز للجهة ب تعيين علاقات التحوط على أساس مكونات المخاطر (لمخاطر سعر البن التي	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
volume that it hedges over time. Entity C hedges this exposure using different types of contracts depending on the time horizon of the hedge, which affects the market liquidity of the derivatives. For the longer time horizons (12–24 months) Entity C uses crude oil contracts because only these have sufficient market liquidity. For time horizons of 6–12 months Entity C uses gas oil derivatives because they are sufficiently liquid. For time horizons up to six months Entity C uses jet fuel contracts. Entity C's analysis of the market structure for oil and oil products and its evaluation of the relevant facts and circumstances is as follows: (i) Entity C operates in a geographical area in which Brent is the crude oil benchmark. Crude oil is a raw material benchmark that affects the price of various refined oil products as their most basic input. Gas oil is a benchmark for refined oil products, which is used as a pricing reference for oil distillates more generally. This is also reflected in the types of derivative financial instruments for the crude oil and refined oil products markets of the environment in which Entity C operates, such as: • The benchmark crude oil futures contract, which is for Brent crude oil; • The benchmark gas oil futures contract, which is used as the pricing reference for distillates—for example, jet fuel spread derivatives cover the price differential between jet fuel and that benchmark gas oil; and • The benchmark gas oil crack spread derivative (i.e., the derivative for the price differential between crude oil and gas oil—a refining margin), which is indexed to Brent crude oil. (ii) The pricing of refined oil products does not depend on which particular crude oil is processed by a particular refinery because those refined oil products	تعكس الجودة المرجعية) لعقود توريد البن وكذلك للمعاملات المتوقعة. (ج) تتحوط الجهة ج لجزء من مشترياتها المستقبلية من وقود الطائرات على أساس توقعات استهلاكها لمدة تصل إلى 24 شهراً قبل التسليم وتزيد الكمية التي تتحوط لها مع مرور الوقت. وتتحوط الجهة ج من هذا التعرض باستخدام أنواع مختلفة من العقود تبعاً للأفق الزمني للتحوط، والذي يؤثر على سيولة المشتقات في السوق. وفيما يخص الآفاق الزمنية الأطول (12 – 24 شهراً)، تستخدم الجهة ج عقود النفط الخام لأن هذه العقود وحدها هي التي لها سيولة كافية في السوق. وفيما يخص الآفاق الزمنية 6-12 شهراً، تستخدم الجهة ج مشتقات زيت الغاز لأن لها سيولة كافية. وفيما يخص الآفاق الزمنية حتى ستة أشهر، فإن الجهة ج تستخدم عقود وقود الطائرات. تجري الجهة ج تحليلها لهيكل سوق النفط والمنتجات النفطية وتقويمها للحقائق والظروف ذات الصلة كما يلي: (1) تعمل الجهة ج في منطقة جغرافية يعد خام برنت فيها هو المؤشر المرجعي للنفط الخام. والنفط الخام هو مؤشر مرجعي للمادة الخام، يؤثر على سعر مختلف المنتجات النفطية المكررة باعتباره معظم مدخلاتها الأساسية. ويُعد نفط الغاز مؤشراً مرجعياً للمنتجات النفطية المكررة، وهو يُستخدم على أنه مرجع لتسعير منتجات تقطير النفط بشكل أعم، وينعكس هذا أيضاً في أنواع الأدوات المالية المشتقة لأسواق النفط	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
(such as gas oil or jet fuel) are standardized products. Hence, Entity C concludes that the price risk of its jet fuel purchases includes a crude oil price risk component based on Brent crude oil and a gas oil price risk component, even though crude oil and gas oil are not specified in any contractual arrangement. Entity C concludes that these two risk components are separately identifiable and reliably measurable even though they are not contractually specified. Consequently, Entity C may designate hedging relationships for forecast jet fuel purchases on a risk components basis (for crude oil or gas oil). This analysis also means that if, for example, Entity C used crude oil derivatives based on West Texas Intermediate (WTI) crude oil, changes in the price differential between Brent crude oil and WTI crude oil would cause hedge ineffectiveness. (d) Entity D holds a fixed-rate debt instrument. This instrument is issued in an environment with a market in which a large variety of similar debt instruments are compared by their spreads to a benchmark rate (for example, an interbank offered rate) and variable-rate instruments in that environment are typically indexed to that benchmark rate. Interest rate swaps are frequently used to manage interest rate risk on the basis of that benchmark rate, irrespective of the spread of debt instruments to that benchmark rate. The price of fixed-rate debt instruments varies directly in response to changes in the benchmark rate as they happen. Entity D concludes that the benchmark rate is a component that can be separately identified and reliably measured. Consequently, Entity D may designate hedging relationships for the fixed-rate	الخام والمنتجات النفطية المكررة في البيئة التي تعمل فيها الجهة ج، مثل: - عقد النفط الخام الآجل المرجعي، والذي يكون لخام برنت؛ - عقد زيت الغاز الآجل المرجعي، والذي يُستخدم على أنه المرجع لتسعير منتجات التقطير - فعلى سبيل المثال، تغطي مشتقات هامش سعر وقود الطائرات فرق السعر بين وقود الطائرات ونفط الغاز المرجعي ذلك؛ - المشتقة المرجعية لهامش سعر تكسير زيت الغاز (أي المشتقة لفرق السعر بين النفط الخام وزيت الغاز- هامش التكرير)، والمربوطة بمؤشر لنفط خام برنت. (2) لا يعتمد تسعير المنتجات النفطية المكررة على النفط الخام المحدد الذي تتم معالجته بواسطة مصفاة معينة لأن تلك المنتجات النفطية المكررة (مثل زيت الغاز أو وقود الطائرات) هي منتجات قياسية. لذلك، فإن الجهة ج تخلص إلى أن مخاطر السعر لمشترياتها من وقود الطائرات تتضمن مكوناً لمخاطر سعر النفط الخام يستند إلى مكون لمخاطر سعر نفط خام برنت وزيت الغاز، حتى ولو لم يتم تحديد النفط الخام وزيت الغاز في أي ترتيبات تعاقدية. وتخلص الجهة ج إلى أن مكوني المخاطر هذين يمكن تحديدهما بشكل منفصل وقياسهما بموثوقية حتى ولو لم يتم تحديدهما تعاقدياً. وبناءً عليه، فإن الجهة ج يجوز لها تعيين علاقات التحوط لمشتريات وقود الطائرات المتوقعة على أساس	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
debt instrument on a risk component basis for the benchmark interest rate risk.	مكوني المخاطر (للنفط الخام أو زيت الغاز). ويعني هذا التحليل أيضاً أنه إذا استخدمت الجهة ح مشتقات النفط الخام المُستندة إلى نفط خام ويست تكساس انترميديا، على سبيل المثال، فإن التغيرات في فرق السعر بين نفط خام برنت ونفط خام ويست تكساس انترميديا ستؤدي إلى عدم فاعلية في التحوط. (د) تحتفظ الجهة د بأداة دين بمعدل ثابت. وتم إصدار هذه الأداة في بيئة بها سوق تتم فيها المقارنة بين مجموعة كبيرة من أدوات الدين المشابهة بحسب فروق معدلاتها مع المعدل المرجعي (على سبيل المثال، الليبور) وعادة ما تكون الأدوات ذات المعدل المتغير في تلك البيئة مربوطة بذلك المعدل المرجعي. وكثيراً ما تتم مقايضات معدلات الفائدة لإدارة مخاطر معدلات الفائدة على أساس ذلك المعدل المرجعي، بغض النظر عن فروق معدلات أدوات الدين عن ذلك المعدل المرجعي. ويتفاوت سعر أدوات الدين ذات المعدل الثابت بشكل مباشر استجابة للتغيرات في المعدل المرجعي عند حدوثها. تخلص الجهة د إلى أن المعدل المرجعي يُعد مكوّنًا يمكن تحديده بشكل منفصل وقياسه بموثوقية. وبناءً عليه، يجوز للجهة د تعيين علاقات التحوط لأداة الدين ذات المعدل الثابت على أساس مكون مخاطر معدل الفائدة المرجعي.	
AG260. When designating a risk component as a hedged item, the hedge accounting requirements apply to that risk component in the same way as they apply to other hedged items that are not risk components. For example, the qualifying criteria apply, including that the hedging relationship must meet	260. عند تعيين مكون المخاطر على أنه بند مُتحوط له، فإن متطلبات المحاسبة عن التحوط تنطبق على مكون المخاطر ذاك بنفس الطريقة التي تنطبق بها على البنود المُتحوط لها الأخرى التي لا تُعد مكونات	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	مخاطر. فعلى سبيل المثال، تنطبق ضوابط التأهل، بما في ذلك أن علاقة التحوط يجب أن تستوفي متطلبات فاعلية التحوط، ويجب قياس وإثبات أي عدم فاعلية للتحوط.	the hedge effectiveness requirements, and any hedge ineffectiveness must be measured and recognized.
	261. تستطيع الجهة أيضاً أن تُعيّن فقط التغيرات في التدفقات النقدية أو القيمة العادلة لبند مُتحوط له بالزيادة أو النقصان عن سعر محدد أو متغير آخر ("مخاطر ذات جانب واحد"). وتعكس القيمة الحقيقية لأداة التحوط المتمثلة في خيار مشتري (على افتراض أن لها نفس الشروط الرئيسية التي للمخاطر التي تم تعيينها)، ولكن ليس قيمتها الزمنية، المخاطر ذات جانب واحد في البند المتحوط له. فعلى سبيل المثال، تستطيع الجهة تعيين التقلبات في نتائج التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن زيادة في سعر الشراء المتوقع لسلعة. وفي مثل هذه الحالة، فإن الجهة تُعيّن فقط خسائر التدفقات النقدية التي تنتج عن زيادة في السعر عن المستوى المحدد. ولا تتضمن المخاطر المُتحوط منها القيمة الزمنية للخيار المشتري، لأن القيمة الزمنية ليست مكوناً في المعاملة المتوقعة يؤثر على الفائض أو العجز.	AG261. An entity can also designate only changes in the cash flows or fair value of a hedged item above or below a specified price or other variable (a 'onesided risk'). The intrinsic value of a purchased option hedging instrument (assuming that it has the same principal terms as the designated risk), but not its time value, reflects a one-sided risk in a hedged item. For example, an entity can designate the variability of future cash flow outcomes resulting from a price increase of a forecast commodity purchase. In such a situation, the entity designates only cash flow losses that result from an increase in the price above the specified level. The hedged risk does not include the time value of a purchased option, because the time value is not a component of the forecast transaction that affects surplus or deficit.
	262. هناك افتراض يمكن دحضه بأنه ما لم تكن مخاطر التضخم قد تم تحديدها تعاقدياً، فإنها لا يمكن تحديدها بشكل منفصل وقياسها بموثوقية، ولذلك فلا يمكن تعيينها على أنها مكون مخاطر في الأداة المالية. ومع ذلك، ففي حالات محددة، يمكن تحديد مكون مخاطر	AG262. There is a rebuttable presumption that unless inflation risk is contractually specified, it is not separately identifiable and reliably measurable and hence cannot be designated as a risk component of a financial instrument. However, in limited cases, it is possible to identify a risk component for inflation risk that is separately identifiable and reliably measurable because of the

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
particular circumstances of the inflation environment and the relevant debt market.	لمخاطر التضخم التي يمكن تحديدها بشكل منفصل وقياسها بموثوقية بسبب الظروف الخاصة لبيئة التضخم وسوق الدين ذي الصلة.	
AG263. For example, an entity issues debt in an environment in which inflation-linked bonds have a volume and term structure that results in a sufficiently liquid market that allows constructing a term structure of zero-coupon real interest rates. This means that for the respective currency, inflation is a relevant factor that is separately considered by the debt markets. In those circumstances the inflation risk component could be determined by discounting the cash flows of the hedged debt instrument using the term structure of zero-coupon real interest rates (i.e., in a manner similar to how a risk-free (nominal) interest rate component can be determined). Conversely, in many cases an inflation risk component is not separately identifiable and reliably measurable. For example, an entity issues only nominal interest rate debt in an environment with a market for inflation-linked bonds that is not sufficiently liquid to allow a term structure of zero-coupon real interest rates to be constructed. In this case the analysis of the market structure and of the facts and circumstances does not support the entity concluding that inflation is a relevant factor that is separately considered by the debt markets. Hence, the entity cannot overcome the rebuttable presumption that inflation risk that is not contractually specified is not separately identifiable and reliably measurable. Consequently, an inflation risk component would not be eligible for designation as the hedged item. This applies irrespective of any inflation hedging instrument that the entity has actually entered into. In particular, the	263. على سبيل المثال، تصدر الجهة ديناً في بيئة يكون فيها للسندات المرتبطة بالتضخم هيكل من الحجم والمدة مما ينتج عنه سوق سائلة بشكل كافٍ تسمح بوضع هيكل زمني ذي معدلات فائدة حقيقية صفرية. وهذا يعني أنه فيما يخص العملة المعنية، يُعد التضخم عاملاً ذا صلة تأخذ أسواق الدين في الحسبان بشكل منفصل. وفي تلك الحالات، فإن مكون مخاطر التضخم يمكن تحديده بخضم التدفقات النقدية لأداة الدين المُتحوط لها باستخدام البنية الزمنية ذات معدلات الفائدة الحقيقية الصفرية (أي بطريقة مشابهة للطريقة التي يمكن أن يُحدد بها مكون معدل الفائدة (الاسمي) الخالي من المخاطر). وفي المقابل، يُعد مكون مخاطر التضخم في العديد من الحالات غير قابل للتحديد بشكل منفصل وغير قابل للقياس بموثوقية. فعلى سبيل المثال، تصدر الجهة ديناً بمعدل فائدة اسمي فقط في بيئة بها سوق للسندات المرتبطة بالتضخم غير سائلة بشكل كافٍ بحيث تسمح بوضع بنية زمنية ذات معدلات فائدة حقيقية صفرية. وفي هذه الحالة، فإن تحليل هيكل السوق والحقائق والظروف لا يدعم استنتاج الجهة أن التضخم يُعد مكوناً ذا صلة تأخذ أسواق الدين في الحسبان بشكل منفصل. وعليه، فإن الجهة لا تستطيع تجاوز الافتراض الممكن دحضه بأن مخاطر التضخم غير المحددة تعاقدياً لا يمكن تحديدها بشكل منفصل ولا يمكن قياسها بطريقة يمكن الاعتماد عليها. وبناءً عليه، فإن مكون مخاطر التضخم لا يتأهل للتعيين على أنه بند مُتحوط له. وينطبق هذا بغض النظر عن أية	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	أداة تحوط للتضخم تكون الجهة قد دخلت فيها بالفعل. وعلى وجه التحديد، لا تستطيع الجهة أن تقوم ببساطة بتقدير شروط وأحكام أداة التحوط من التضخم عن طريق إسقاط أحكامها وشروطها على الدين الذي له معدل فائدة اسمي.	entity cannot simply impute the terms and conditions of the actual inflation hedging instrument by projecting its terms and conditions onto the nominal interest rate debt.
	264. يُعد مكون مخاطر التضخم المحدد تعاقدياً في التدفقات النقدية من سند مرتبط بالتضخم تم إثباته (بافتراض أنه ليس هناك متطلب للمحاسبة عن مشتقة مُدمجة بشكل منفصل) مكوناً يمكن تحديده بشكل منفصل ويمكن قياسه بموثوقية، طالما أن التدفقات النقدية الأخرى من الأداة لا تتأثر بمكون مخاطر التضخم.	AG264. A contractually specified inflation risk component of the cash flows of a recognized inflation-linked bond (assuming that there is no requirement to account for an embedded derivative separately) is separately identifiable and reliably measurable, as long as other cash flows of the instrument are not affected by the inflation risk component.
	مكونات المبلغ الاسمي	Components of a Nominal Amount
	265. يوجد نوعان من مكونات المبالغ الاسمية التي يمكن تعيينها على أنها البند المتحوط له في علاقة تحوط: المكون الذي يُعد جزءاً من بند بكامله أو مكون يمثل شريحة. ويغير نوع المكون من ناتج المحاسبة. ويجب على الجهة تعيين المكون لأغراض المحاسبة بشكل يتفق مع هدفها من إدارة المخاطر.	AG265. There are two types of components of nominal amounts that can be designated as the hedged item in a hedging relationship: a component that is a proportion of an entire item or a layer component. The type of component changes the accounting outcome. An entity shall designate the component for accounting purposes consistently with its risk management objective.

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG266. An example of a component that is a proportion is 50 percent of the contractual cash flows of a loan.	266. من أمثلة المكون الذي يُعد جزء، نسبة 50 في المائة من التدفقات النقدية التعاقدية لقرض.	
AG267. A layer component may be specified from a defined, but open, population, or from a defined nominal amount. Examples include: (a) Part of a monetary transaction volume, for example, the next FC10 cash flows from sales denominated in a foreign currency after the first FC20 in March 201X;3* (b) A part of a physical volume, for example, the bottom layer, measuring 5 million cubic meters, of the natural gas stored in location XYZ; (c) A part of a physical or other transaction volume, for example, the first 100 barrels of the oil purchases in June 201X or the first 100 MWh of electricity sales in June 201X; or (d) A layer from the nominal amount of the hedged item, for example, the last CU80 million of a CU100 million firm commitment, the bottom layer of CU20 million of a CU100 million fixed-rate bond or the top layer of CU30 million from a total amount of CU100 million of fixedrate debt that can be prepaid at fair value (the defined nominal amount is CU100 million).	267. يمكن تحديد مكون يمثل شريحة من مجتمع محدد، لكنه مفتوح، أو من مبلغ اسمي محدد. ومن أمثلة ذلك: (أ) جزء من حجم معاملة نقدية، على سبيل المثال، التدفقات النقدية التالية بمبلغ 10 ريالاً أجنبية من مبيعات مُقومة بعملة أجنبية بعد أول 20 ريال سعودي أجنبية في مارس 201×؛* أو (ب) جزء من حجم مادي، على سبيل المثال، الطبقة السفلى، التي يبلغ قياسها 5 مليون متر مكعب، من الغاز الطبيعي المُخزن في الموقع (س)؛ أو (ج) جزء من حجم مادي أو حجم معاملة أخرى، على سبيل المثال، أول مائة برميل من مشتريات النفط في يونيو 201× أو أول 100 ميجاواط ساعة من مبيعات الكهرباء في يونيو 201×؛ أو (د) شريحة من المبلغ الاسمي للبند المُتحوط له، على سبيل المثال، آخر 80 مليون ريال سعودي من ارتباط ملزم بمبلغ 100 مليون ريال سعودي أو الشريحة السفلى بمبلغ 20 مليون ريال سعودي من مبلغ 100 مليون ريال سعودي لسند بمعدل ثابت أو الشريحة العليا بمبلغ 30 مليون ريال سعودي من مبلغ إجمالي 100 مليون ريال سعودي لسند بمعدل ثابت	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
	يمكن سداده مبكراً بالقيمة العادلة (المبلغ الاسمي المحدد هو 100 مليون ريال سعودي).	
AG268. If a layer component is designated in a fair value hedge, an entity shall specify it from a defined nominal amount. To comply with the requirements for qualifying fair value hedges, an entity shall remeasure the hedged item for fair value changes (i.e., remeasure the item for fair value changes attributable to the hedged risk). The fair value hedge adjustment must be recognized in surplus or deficit no later than when the item is derecognized. Consequently, it is necessary to track the item to which the fair value hedge adjustment relates. For a layer component in a fair value hedge, this requires an entity to track the nominal amount from which it is defined. For example, in paragraph AG267(d), the total defined nominal amount of CU100 million must be tracked in order to track the bottom layer of CU20 million or the top layer of CU30 million.	268. في حالة تعيين مكون يمثل شريحة في تحوط للقيمة العادلة، يجب على الجهة تحديده من مبلغ اسمي محدد. وللالتزام بمتطلبات تأهل تحوطات القيمة العادلة، يجب على الجهة إعادة قياس البند المُتحوط له لتحديد التغيرات في القيمة العادية (أي إعادة قياس البند لتحديد التغيرات في القيمة العادلة التي يمكن عزوها إلى المخاطر المُتحوط منها). ويجب إثبات تعديل تحوط القيمة العادلة ضمن الفائض أو العجز في وقت لا يتعدى وقت إلغاء إثبات البند. وبناءً عليه، فمن الضروري تتبع البند الذي يتعلق به تعديل تحوط القيمة العادلة. وفيما يخص المكون الذي يمثل شريحة في تحوط للقيمة العادلة، فإن هذا يتطلب من الجهة تتبع المبلغ الاسمي الذي تم تحديده منه. فعلى سبيل المثال، في الفقرة 267(د)، يجب تتبع مجموع المبلغ الاسمي المحدد البالغ 100 مليون ريال سعودي لتتبع الشريحة السفلى التي تبلغ 20 مليون ريال سعودي أو الشريحة العليا التي تبلغ 30 مليون ريال سعودي.	
AG269. A layer component that includes a prepayment option is not eligible to be designated as a hedged item in a fair value hedge if the prepayment option's fair value is affected by changes in the hedged risk, unless the designated layer includes the effect of the related prepayment option when determining the change in the fair value of the hedged item.	269. يُعد مكون الشريحة الذي يتضمن خياراً للسداد المبكر غير مؤهل لتعيينه على أنه بند مُتحوط له في تحوط للقيمة العادلة إذا كانت القيمة العادلة لخيار السداد المبكر تتأثر بالتغيرات في المخاطر المُتحوط منها، ما	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	لم تتضمن الشريحة التي تم تعيينها أثر خيار السداد المبكر المتعلق بها عند تحديد التغير في القيمة العادلة للبند المُتحوط له.	
	العلاقة بين مكونات بند ومجموع تدفقاته النقدية	Relationship Between Components and the Total Cash Flows of an Item
	270. في حالة تعيين مكون للتدفقات النقدية في بند مالي أو غير مالي على أنه البند المُتحوط له، فإن ذلك المكون يجب أن يكون أقل من أو مساوياً لمجموع التدفقات النقدية للبند بكامله. ومع ذلك، يجوز تعيين جميع التدفقات النقدية للبند بكامله على أنها البند المُتحوط له ويجوز التحوط لها من خطر واحد فقط (على سبيل المثال، فقط من تلك التغيرات التي يمكن عزوها إلى التغيرات في معدل الليبور أو التغيرات في سعر سلعة مرجعي).	AG270. If a component of the cash flows of a financial or a non-financial item is designated as the hedged item, that component must be less than or equal to the total cash flows of the entire item. However, all of the cash flows of the entire item may be designated as the hedged item and hedged for only one particular risk (for example, only for those changes that are attributable to changes in a market related interest rate or a benchmark commodity price).
	271. على سبيل المثال، في حالة التزام مالي بمعدل فائدته الفعلية أقل من معدل الليبور، فإن الجهة لا تستطيع تعيين: (أ) مكون من الالتزام مساوٍ للفائدة بمعدل الليبور (زائد المبلغ الأصلي في حالة تحوط القيمة العادلة)؛ (ب) مكون متبقي سالب.	AG271. For example, in the case of a financial liability whose effective interest rate is below a market related interest rate, an entity cannot designate: (a) A component of the liability equal to interest at the market rate (plus the principal amount in case of a fair value hedge); and (b) A negative residual component.

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG272. However, in the case of a fixed-rate financial liability whose effective interest rate is (for example) 100 basis points below the market rate, an entity can designate as the hedged item the change in the value of that entire liability (i.e., principal plus interest at the market rate minus 100 basis points) that is attributable to changes in the market rate. If a fixed-rate financial instrument is hedged some time after its origination and interest rates have changed in the meantime, the entity can designate a risk component equal to a benchmark rate that is higher than the contractual rate paid on the item. The entity can do so provided that the benchmark rate is less than the effective interest rate calculated on the assumption that the entity had purchased the instrument on the day when it first designates the hedged item. For example, assume that an entity originates a fixed-rate financial asset of CU100 that has an effective interest rate of 6 percent at a time when the market rate is 4 percent. It begins to hedge that asset some time later when the market rate has increased to 8 percent and the fair value of the asset has decreased to CU90. The entity calculates that if it had purchased the asset on the date it first designates the related the market rate interest rate risk as the hedged item, the effective yield of the asset based on its then fair value of CU90 would have been 9.5 percent. Because the market rate is less than this effective yield, the entity can designate a the market rate component of 8 percent that consists partly of the contractual interest cash flows and partly of the difference between the current fair value (i.e., CU90) and the amount repayable on maturity (i.e., CU100).	272. مع ذلك، في حالة التزام مالي بمعدل فائدة ثابت ومعدل فائدته الفعلية (على سبيل المثال) أقل من معدل الليبور بـ100 نقطة أساس، فإن الجهة تستطيع تعيين التغير في قيمة ذلك الالتزام بكامله (أي المبلغ الأصلي زائد الفائدة بمعدل الليبور ناقص 100 نقطة أساس) الذي يمكن عزوه إلى التغيرات في معدل الليبور، على أنه البند المُتحوط له. وفي حالة التحوط لأداة مالية بمعدل فائدة ثابت بعد استحداثها ببعض الوقت وفي تلك الأثناء تغيرت معدلات الفائدة، فإن الجهة تستطيع تعيين مكون مخاطر مساوٍ لمعدل مرجعي أعلى من المعدل التعاقدية المدفوع على البند. وتستطيع الجهة القيام بذلك شرط أن يكون معدل الفائدة المرجعي أقل من معدل الفائدة الفعلي الذي يتم حسابه بافتراض أن الجهة قد اشترت الأداة في اليوم الذي تُعيّن فيه لأول مرة البند المُتحوط له. فعلى سبيل المثال، افترض أن الجهة استحدثت أصلًا ماليًا بمبلغ 100 ريال سعودي وبمعدل فائدة ثابت، ومعدل الفائدة الفعلي له هو 6 في المائة في وقت كان فيه معدل الليبور 4 في المائة. وبدأت الجهة في التحوط لذلك الأصل المالي بعد بعض الوقت عندما ارتفع معدل الليبور إلى 8 في المائة وانخفضت القيمة العادلة للأصل إلى 90 ريال سعودي. تحسب الجهة أنها إذا كانت قد اشترت الأصل في التاريخ الذي تُعيّن فيه لأول مرة مخاطر معدل الفائدة المتعلقة بمعدل الليبور على أنها البند المُتحوط له، فإن العائد الفعلي للأصل بناءً على قيمته العادلة عندئذ البالغة 90 ريال سعودي كان سيبلغ 9.5 في المائة. ولأن معدل الليبور أقل من هذا العائد الفعلي، فإن الجهة تستطيع تعيين مكون معدل الليبور البالغ 8 في المائة الذي يتكون في جزء منه من التدفقات النقدية التعاقدية وفي جزء آخر من الفرق بين القيمة	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
	العادلة الحالية (أي 90 ريال سعودي) والمبلغ الذي سيتم دفعه عند الاستحقاق (أي 100 ريال سعودي).	
AG273. If a variable-rate financial liability bears interest of (for example) the threemonth interbank offered rate minus 20 basis points (with a floor at zero basis points), an entity can designate as the hedged item the change in the cash flows of that entire liability (i.e., the three-month interbank offered rate minus 20 basis points—including the floor) that is attributable to changes in the interbank offered rate. Hence, as long as the three-month interbank offered rate forward curve for the remaining life of that liability does not fall below 20 basis points, the hedged item has the same cash flow variability as a liability that bears interest at the three-month interbank offered rate with a zero or positive spread. However, if the three-month interbank offered rate forward curve for the remaining life of that liability (or a part of it) falls below 20 basis points, the hedged item has a lower cash flow variability than a liability that bears interest at three-month interbank offered rate with a zero or positive spread.	273. إذا كان التزام مالي بمعدل فائدة متغير يحمل فائدة (على سبيل المثال) بمعدل الليبور لمدة ثلاثة أشهر ناقص 20 نقطة أساس (بحد أدنى صفر نقطة أساس)، فإن الجهة تستطيع تعيين التغير في التدفقات النقدية للالتزام بكامله (أي معدل الليبور لمدة ثلاثة أشهر ناقص 20 نقطة أساس – بما في ذلك الحد الأدنى) الذي يمكن عزوه إلى التغيرات في معدل الليبور على أنه البند المُتحوط له. وعليه، طالما أن المنحنى المستقبلي لمعدل الليبور لمدة ثلاثة أشهر خلال العمر المتبقي لذلك الالتزام لا ينخفض عن 20 نقطة أساس، فإن التقلب في التدفقات النقدية للبند المُتحوط له يكون هو نفسه للالتزام المُحمّل بفائدة بمعدل الليبور لمدة ثلاثة أشهر وهامش موجب أو صفر. ولكن إذا كان المنحنى المستقبلي لمعدل الليبور لمدة ثلاثة أشهر خلال الفترة المتبقية من عمر ذلك الالتزام (أو جزء منه) ينخفض إلى ما دون 20 نقطة أساس، فإن التقلب في التدفقات النقدية للبند المُتحوط له سيكون أقل من التقلب في التدفقات النقدية للالتزام محمّل بفائدة بمعدل الليبور لثلاثة أشهر وهامش موجب أو صفر.	
AG274. A similar example of a non-financial item is a specific type of crude oil from a particular oil field that is priced off the relevant benchmark crude oil. If an entity sells that crude oil under a contract using a contractual pricing formula that sets the price per barrel at the benchmark crude oil price minus CU10	274. من الأمثلة المشابهة لبند غير مالي نوع محدد من النفط الخام المستخرج من حقل نفط معين والذي يتم تسعيره بأقل من سعر النفط الخام المرجعي ذي الصلة. فإذا باعت الجهة النفط الخام بموجب عقد	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
with a floor of CU15, the entity can designate as the hedged item the entire cash flow variability under the sales contract that is attributable to the change in the benchmark crude oil price. However, the entity cannot designate a component that is equal to the full change in the benchmark crude oil price. Hence, as long as the forward price (for each delivery) does not fall below CU25, the hedged item has the same cash flow variability as a crude oil sale at the benchmark crude oil price (or with a positive spread). However, if the forward price for any delivery falls below CU25, the hedged item has a lower cash flow variability than a crude oil sale at the benchmark crude oil price (or with a positive spread).	باستخدام صيغة رياضية تعاقدية للتسعير تحدد سعر البرميل بسعر النفط الخام المرجعي مطروحاً منه 10 ريالاً بحد أدنى 15 ريال سعودي، فإن الجهة تستطيع أن تُعيّن التقلب في التدفقات النقدية بكامله بموجب عقد البيع، والذي يمكن عزوه إلى التغير في سعر النفط الخام المرجعي، على أنه البند المُتحوط له. ومع ذلك، فإن الجهة لا تستطيع تعيين مكون يساوي كامل التغير في سعر النفط المرجعي. وعليه، طالما أن السعر المستقبلي (لكل شحنة يتم تسليمها) لا ينخفض إلى ما دون 25 ريال سعودي، فإن التقلب في التدفقات النقدية للبند المُتحوط له يكون هو نفسه لمبيعات النفط الخام بسعر النفط الخام المرجعي (أو التي لها هامش موجب). ولكن إذا انخفض السعر المستقبلي لأية شحنة يتم تسليمها إلى ما دون 25 ريال سعودي، فإن التقلب في التدفقات النقدية للبند المُتحوط له سيكون أقل من التقلب في التدفقات النقدية لبيع نفط خام بسعر النفط الخام المرجعي (أو بهامش موجب).	
Qualifying Criteria for Hedge Accounting Hedge Effectiveness	ضوابط التأهل للمحاسبة عن التحوط فاعلية التحوط	
AG275. Hedge effectiveness is the extent to which changes in the fair value or the cash flows of the hedging instrument offset changes in the fair value or the cash flows of the hedged item (for example, when the hedged item is a risk component, the relevant change in fair value or cash flows of an item is the one that is attributable to the hedged risk). Hedge ineffectiveness is the extent to which the	275. فاعلية التحوط هي القدر الذي تعوض به التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التحوط التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له (على سبيل المثال، عندما يكون البند المُتحوط له مكون مخاطر، فإن التغير ذا الصلة في القيمة العادلة	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	أو التدفقات النقدية لبند هو التغير الذي يمكن عزوه إلى المخاطر المُتحوط منها). وعدم فاعلية التحوط هو القدر الذي تكون به التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التحوط أكبر أو أقل من تلك للبند المُتحوط له.	changes in the fair value or the cash flows of the hedging instrument are greater or less than those on the hedged item.
	276. عند تعيين علاقة تحوط وعلى أساس مستمر، يجب على الجهة تحليل مصادر عدم فاعلية التحوط التي يتوقع أن تؤثر على علاقة التحوط خلال مدتها. وهذا التحليل (بما في ذلك أي تحديثات تتم وفقاً للفقرة 314 تنشأ عن إعادة التوازن إلى علاقة التحوط) هو الأساس لقيام الجهة بتقويم استيفائها لمتطلبات فاعلية التحوط.	AG276. When designating a hedging relationship and on an ongoing basis, an entity shall analyze the sources of hedge ineffectiveness that are expected to affect the hedging relationship during its term. This analysis (including any updates in accordance with paragraph AG314 arising from rebalancing a hedging relationship) is the basis for the entity's assessment of meeting the hedge effectiveness requirements.
	277. تجنباً للشك، فإن آثار استبدال الطرف الأصلي المقابل بطرف مقاصة مقابل وإجراء التغييرات المرتبطة بذلك كما هو موضح في الفقرة 135، يجب أن تنعكس في قياس أداة التحوط وبالتالي في تقويم فاعلية التحوط وقياسها.	AG277. For the avoidance of doubt, the effects of replacing the original counterparty with a clearing counterparty and making the associated changes as described in paragraph 135 shall be reflected in the measurement of the hedging instrument and therefore in the assessment of hedge effectiveness and the measurement of hedge effectiveness.
	العلاقة الاقتصادية بين البند المُتحوط له وأداة التحوط	Economic Relationship Between the Hedged Item and the Hedging Instrument
	278. يعني متطلب وجود علاقة اقتصادية أن لأداة التحوط والبند المُتحوط له قيمٌ تتحرك عموماً في اتجاهين متعاكسين بسبب المخاطر	AG278. The requirement that an economic relationship exists means that the hedging instrument and the hedged item have values that generally move in

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
the opposite direction because of the same risk, which is the hedged risk. Hence, there must be an expectation that the value of the hedging instrument and the value of the hedged item will systematically change in response to movements in either the same underlying or underlyings that are economically related in such a way that they respond in a similar way to the risk that is being hedged (for example, Brent and WTI crude oil).	نفسها، والتي تُعد المخاطر المُتحوط منها. وعليه، يجب أن يكون هناك توقع بأن قيمة أداة التحوط وقيمة البند المُتحوط له ستتغيران بشكل منهجي استجابةً للتحركات في نفس الأساس أو الأساس التي تكون مترابطة بشكل اقتصادي على نحو يوضح أنهما تستجيبان بطريقة متشابهة للمخاطر التي يتم التحوط منها (على سبيل المثال، خام برنت ونفط خام ويست تكساس انترميديات).	
AG279. If the underlyings are not the same but are economically related, there can be situations in which the values of the hedging instrument and the hedged item move in the same direction, for example, because the price differential between the two related underlyings changes while the underlyings themselves do not move significantly. That is still consistent with an economic relationship between the hedging instrument and the hedged item if the values of the hedging instrument and the hedged item are still expected to typically move in the opposite direction when the underlyings move.	279. إذا كانت الأساس ليست هي نفسها ولكنها مترابطة بشكل اقتصادي، فقد تنشأ حالات تتحرك فيها قيمتا أداة التحوط والبند المُتحوط له في نفس الاتجاه، على سبيل المثال، بسبب أن فارق السعر بين الأساسين المترابطين يتغير في حين أن الأساسين نفسيهما لا يتحركان بشكل مهم. ويظل هذا متفقاً مع حقيقة وجود علاقة اقتصادية بين أداة التحوط والبند المُتحوط له إذا كان لا يزال متوقعاً أن تتحرك قيمتا أداة التحوط والبند المُتحوط له عادةً في اتجاهين متعاكسين عندما تتحرك الأساس.	
AG280. The assessment of whether an economic relationship exists includes an analysis of the possible behavior of the hedging relationship during its term to ascertain whether it can be expected to meet the risk management objective. The mere existence of a statistical correlation between two variables does not, by itself, support a valid conclusion that an economic relationship exists.	280. يشتمل تقويم وجود العلاقة الاقتصادية على إجراء تحليل للسلوك المحتمل لعلاقة التحوط خلال مدتها للتأكد مما إذا كان يمكن توقع تحقيق هدف إدارة المخاطر. ومجرد وجود علاقة إحصائية بين متغيرين لا يدعم، في حد ذاته، التوصل إلى استنتاج صحيح بوجود علاقة اقتصادية.	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
The Effect of Credit Risk	أثر المخاطر الائتمانية	
AG281. Because the hedge accounting model is based on a general notion of offset between gains and losses on the hedging instrument and the hedged item, hedge effectiveness is determined not only by the economic relationship between those items (i.e., the changes in their underlyings) but also by the effect of credit risk on the value of both the hedging instrument and the hedged item. The effect of credit risk means that even if there is an economic relationship between the hedging instrument and the hedged item, the level of offset might become erratic. This can result from a change in the credit risk of either the hedging instrument or the hedged item that is of such a magnitude that the credit risk dominates the value changes that result from the economic relationship (i.e., the effect of the changes in the underlyings). A level of magnitude that gives rise to dominance is one that would result in the loss (or gain) from credit risk frustrating the effect of changes in the underlyings on the value of the hedging instrument or the hedged item, even if those changes were significant. Conversely, if during a particular period there is little change in the underlyings, the fact that even small credit riskrelated changes in the value of the hedging instrument or the hedged item might affect the value more than the underlyings does not create dominance.	281. نظراً لأن نموذج المحاسبة عن التحوط يستند إلى فكرة عامة للمعاوضة بين المكاسب والخسائر من أداة التحوط والبند المُتحوط له، فإن عدم فاعلية التحوط يتم تحديده ليس فقط من خلال العلاقة الاقتصادية بين تلك البنود (أي التغيرات في أسسها) ولكن أيضاً من خلال أثر المخاطر الائتمانية على قيمة كل من أداة التحوط والبند المُتحوط له. وأثر المخاطر الائتمانية يعني أنه حتى لو كانت هناك علاقة اقتصادية بين أداة التحوط والبند المُتحوط له، فإن مستوى المعاوضة قد يصبح غير منتظم. وقد ينتج ذلك عن تغير في المخاطر الائتمانية لأي من أداة التحوط أو البند المُتحوط له، بحجم يؤدي إلى أن تهيمن المخاطر الائتمانية على التغيرات في القيمة التي تنتج عن العلاقة الاقتصادية (أي أثر التغيرات في الأسس). ومستوى الحجم الذي يؤدي إلى الهيمنة هو المستوى الذي تنتج عنه خسارة (أو مكسب) من المخاطر الائتمانية تبطل أثر التغيرات في الأسس على قيمة أداة التحوط أو البند المتحوط له، حتى ولو كانت تلك التغيرات مهمة. وفي المقابل، إذا حدث خلال فترة معينة تغير صغير في الأسس، فإن حقيقة أنه حتى التغيرات الصغيرة -المتعلقة بالمخاطر الائتمانية- في قيمة أداة التحوط أو البند المتحوط له قد تؤثر في القيمة أكثر من أثرها على الأسس، لن تنشأ عنها هيمنة.	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG282. An example of credit risk dominating a hedging relationship is when an entity hedges an exposure to commodity price risk using an uncollateralized derivative. If the counterparty to that derivative experiences a severe deterioration in its credit standing, the effect of the changes in the counterparty's credit standing might outweigh the effect of changes in the commodity price on the fair value of the hedging instrument, whereas changes in the value of the hedged item depend largely on the commodity price changes.	282. من أمثلة هيمنة المخاطر الائتمانية على علاقة التحوط ما يكون عندما تتحوط الجهة من تعرض لمخاطر سعر سلعة باستخدام مشتقة غير مضمونة بضمان رهني. فإذا كان الطرف المقابل في تلك المشتقة يواجه تدهوراً شديداً في وضعه الائتماني، فإن أثر التغيرات في الوضع الائتماني للطرف المقابل قد يفوق أثر التغيرات في سعر السلعة على القيمة العادلة لأداة التحوط، في حين أن التغيرات في القيمة العادلة للبند المُتحوط له تعتمد إلى حد كبير على التغيرات في سعر السلعة.	
Hedge Ratio	نسبة التحوط	
AG283. In accordance with the hedge effectiveness requirements, the hedge ratio of the hedging relationship must be the same as that resulting from the quantity of the hedged item that the entity actually hedges and the quantity of the hedging instrument that the entity actually uses to hedge that quantity of hedged item. Hence, if an entity hedges less than 100 percent of the exposure on an item, such as 85 percent, it shall designate the hedging relationship using a hedge ratio that is the same as that resulting from 85 percent of the exposure and the quantity of the hedging instrument that the entity actually uses to hedge those 85 percent. Similarly, if, for example, an entity hedges an exposure using a nominal amount of 40 units of a financial instrument, it shall designate the hedging relationship using a hedge ratio that is the same as that resulting from that quantity of 40 units (i.e., the entity must not use a hedge ratio based on a higher quantity of units that it	283. وفقاً لمتطلبات فاعلية التحوط، فإن نسبة التحوط في علاقة التحوط يجب أن تكون نفس النسبة التي تنتج عن كمية البند المُتحوط له الذي تتحوط له الجهة فعلياً وكمية أداة التحوط التي تستخدمها الجهة فعلياً لتحوط لتلك الكمية من البند المُتحوط له. وعليه، فإذا كانت الجهة تتحوط من أقل من 100 في المائة من التعرض على بند، مثل 85 في المائة، فيجب عليها أن تُعيّن علاقة التحوط باستخدام نفس نسبة التحوط التي تنشأ عن 85 في المائة من التعرض وكمية أداة التحوط التي تستخدمها الجهة فعلياً لتحوط لنسبة 85 في المائة تلك. وبالمثل، فإذا كانت الجهة، على سبيل المثال، تتحوط من تعرض باستخدام مبلغ اسمي قدره 40 وحدة من أداة مالية، فيجب عليها أن تُعيّن علاقة التحوط باستخدام نفس نسبة التحوط التي تنشأ عن تلك الكمية التي قدرها 40	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	وحدة (أي أن الجهة لا يجوز لها أن تستخدم نسبة تحوط تستند إلى كمية أكبر من الوحدات التي قد تحتفظ بها في المجمع أو كمية أقل من الوحدات) والكمية من البند المُتحوط له التي تتحوط لها بالفعل بالوحدات الأربعين تلك.	might hold in total or a lower quantity of units) and the quantity of the hedged item that it actually hedges with those 40 units.
	284. ومع ذلك، فإن تعيين علاقة التحوط باستخدام نفس نسبة التحوط التي تنتج عن كميات البند المُتحوط له وأداة التحوط التي تستخدمها الجهة فعلياً، لا يجوز أن يعكس عدم توازن بين أوزان البند المُتحوط له وأداة التحوط مما يترتب عليه ظهور عدم فاعلية في التحوط (يغض النظر عن إثباتها من عدمه) قد تؤدي بدورها إلى نتيجة محاسبية لا تتفق مع الغرض من المحاسبة عن التحوط. وعليه، ولغرض تعيين أية علاقة تحوط، يجب على الجهة تعديل نسبة التحوط التي تنتج عن كميات البند المُتحوط له وأداة التحوط التي تستخدمها الجهة فعلياً إذا لزم ذلك لتجنب حدوث أي عدم توازن من ذلك القبيل.	AG284. However, the designation of the hedging relationship using the same hedge ratio as that resulting from the quantities of the hedged item and the hedging instrument that the entity actually uses shall not reflect an imbalance between the weightings of the hedged item and the hedging instrument that would in turn create hedge ineffectiveness (irrespective of whether recognized or not) that could result in an accounting outcome that would be inconsistent with the purpose of hedge accounting. Hence, for the purpose of designating a hedging relationship, an entity must adjust the hedge ratio that results from the quantities of the hedged item and the hedging instrument that the entity actually uses if that is needed to avoid such an imbalance.
	285. من أمثلة الاعتبارات ذات الصلة بتقويم ما إذا كانت نتيجة محاسبية تعد غير متفقة مع الغرض من المحاسبة عن التحوط ما يلي: (أ) ما إذا كانت نسبة التحوط المقصودة قد تم تحديدها لتجنب إثبات عدم فاعلية التحوط فيما يخص تحوطات التدفقات النقدية، أو لإجراء التعديلات على تحوط القيمة العادلة لأكثر من بند مُتحوط له بهدف	AG285. Examples of relevant considerations in assessing whether an accounting outcome is inconsistent with the purpose of hedge accounting are: (a) Whether the intended hedge ratio is established to avoid recognizing hedge ineffectiveness for cash flow hedges, or to achieve fair value hedge adjustments for more hedged items with the aim of increasing the use of fair

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	زيادة استخدام المحاسبة على أساس القيمة العادلة، ولكن بدون تعويض التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط؛ (ب) ما إذا كان هناك سبب تجاري للأوزان المحددة للبند المُتحوط له ولأداة التحوط، حتى ولو نشأ عن ذلك عدم فاعلية في التحوط. فعلى سبيل المثال، تدخل الجهة في أداة تحوط وتُعيّن كمية منها ليست هي الكمية التي حددت أنها أفضل تحوط للبند المُتحوط له لأن الحجم القياسي لأدوات التحوط لا يسمح لها بالدخول في تلك الكمية تحديداً من أداة التحوط ("إصدار كبير الحجم"). ومثال ذلك جهة تتحوط لـ 100 طن من مشتريات البن بعقود بن مستقبلية قياسية حجمها 37500 رطل. وقد تستخدم الجهة إما خمسة أو ستة عقود فقط (ما يعادل 85 و102.1 طن على التوالي) لتتحوط للمشتريات التي حجمها 100 طن. وفي تلك الحالة، فإن الجهة تُعيّن علاقة التحوط باستخدام نسبة التحوط التي تنتج عن عدد عقود البن المستقبلية التي تستخدمها فعلياً، لأن عدم فاعلية التحوط الناتجة عن عدم التماثل في أوزان البند المُتحوط له وأداة التحوط لن تؤدي إلى نتيجة محاسبية غير متفقة مع الغرض من المحاسبة عن التحوط.	value accounting, but without offsetting fair value changes of the hedging instrument; and (b) Whether there is a commercial reason for the particular weightings of the hedged item and the hedging instrument, even though that creates hedge ineffectiveness. For example, an entity enters into and designates a quantity of the hedging instrument that is not the quantity that it determined as the best hedge of the hedged item because the standard volume of the hedging instruments does not allow it to enter into that exact quantity of hedging instrument (a 'lot size issue'). An example is an entity that hedges 1,000 tonnes of oil purchases with standard oil futures contracts that have a contract size of 1,000 barrels. The entity could only use either seven or eight contracts (equivalent to 980 tonnes and 1,120 tonnes respectively) to hedge the purchase volume of 1,000 tonnes. In that case, the entity designates the hedging relationship using the hedge ratio that results from the number of oil futures contracts that it actually uses, because the hedge ineffectiveness resulting from the mismatch in the weightings of the hedged item and the hedging instrument would not result in an accounting outcome that is inconsistent with the purpose of hedge accounting.
	وتيرة تقويم ما إذا كان قد تم استيفاء متطلبات فاعلية التحوط	Frequency of Assessing Whether the Hedge Effectiveness Requirements are Met
	286. يجب على الجهة في بداية علاقة التحوط، وعلى أساس مستمر، تقويم ما إذا كانت علاقة التحوط تستوفي متطلبات فاعلية التحوط.	AG286. An entity shall assess at the inception of the hedging relationship, and on an ongoing basis, whether a hedging relationship meets the hedge

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	وكحد أدنى، يجب على الجهة إجراء التقييم المستمر في كل فترة قوائم مالية أو عند حدوث تغير مهم في الظروف يؤثر على متطلبات فاعلية التحوط، أيهما يحل أولاً. ويتعلق التقييم بالتوقعات عن فاعلية التحوط ولذلك فإنه ذو طابع مستشرف للمستقبل فقط.	effectiveness requirements. At a minimum, an entity shall perform the ongoing assessment at each reporting date or upon a significant change in the circumstances affecting the hedge effectiveness requirements, whichever comes first. The assessment relates to expectations about hedge effectiveness and is therefore only forward-looking.
	طرق تقويم ما إذا كان قد تم استيفاء متطلبات فاعلية التحوط	Methods for Assessing Whether the Hedge Effectiveness Requirements are Met
	287. لا يحدد هذا المعيار طريقة لتقويم ما إذا كانت علاقة التحوط تستوفي متطلبات فاعلية التحوط. ومع ذلك، يجب على الجهة استخدام طريقة تأخذ في الحسبان الخصائص ذات الصلة لعلاقة التحوط بما في ذلك مصادر عدم فاعلية التحوط. وبناءً على تلك العوامل، يمكن أن تكون الطريقة تقويمياً وصفيًا أو كمياً.	AG287. This Standard does not specify a method for assessing whether a hedging relationship meets the hedge effectiveness requirements. However, an entity shall use a method that captures the relevant characteristics of the hedging relationship including the sources of hedge ineffectiveness. Depending on those factors, the method can be a qualitative or a quantitative assessment.
	288. على سبيل المثال، عندما تكون الشروط الأساسية (مثل المبلغ الاسمي والادستحقاق والأساس) لأداة التحوط والبند المُتحوط له متطابقة أو متوافقة إلى حد كبير، فقد يكون من الممكن للجهة أن تخلص بناءً على تقويم وصفي لتلك الشروط الأساسية إلى أن لكل من أداة التحوط والبند المُتحوط له قيم ستتتحرك عموماً في الاتجاه المعاكس بسبب المخاطر نفسها وعليه فإنه توجد علاقة اقتصادية بين البند المُتحوط له وأداة التحوط (انظر الفقرات 278-280).	AG288. For example, when the critical terms (such as the nominal amount, maturity and underlying) of the hedging instrument and the hedged item match or are closely aligned, it might be possible for an entity to conclude on the basis of a qualitative assessment of those critical terms that the hedging instrument and the hedged item have values that will generally move in the opposite direction because of the same risk and hence that an economic relationship exists between the hedged item and the hedging instrument (see paragraphs AG278-AG280).

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG289. The fact that a derivative is in or out of the money when it is designated as a hedging instrument does not in itself mean that a qualitative assessment is inappropriate. It depends on the circumstances whether hedge ineffectiveness arising from that fact could have a magnitude that a qualitative assessment would not adequately capture.	289. حقيقة أن مشتقة ما تُعد مجزية أو غير مجزية عندما يتم تعيينها على أنها أداة تحوط لا تعني -في حد ذاتها- أن التقويم الوصفي غير مناسب. فالظروف هي العامل الذي يعتمد عليه تحديد ما إذا كان عدم فاعلية التحوط الناشئ عن تلك الحقيقة يمكن أن تكون له أهمية لن يعبر عنها التقويم الوصفي بصورة كافية.	
AG290. Conversely, if the critical terms of the hedging instrument and the hedged item are not closely aligned, there is an increased level of uncertainty about the extent of offset. Consequently, the hedge effectiveness during the term of the hedging relationship is more difficult to predict. In such a situation it might only be possible for an entity to conclude on the basis of a quantitative assessment that an economic relationship exists between the hedged item and the hedging instrument (see paragraphs AG278–AG280). In some situations a quantitative assessment might also be needed to assess whether the hedge ratio used for designating the hedging relationship meets the hedge effectiveness requirements (see paragraphs AG283–AG285). An entity can use the same or different methods for those two different purposes.	290. في المقابل، إذا كانت الشروط الأساسية لأداة التحوط والبند المتحوط له غير متوافقة إلى حد كبير، ترتفع عندئذ درجة عدم التأكد المحيطة بقدر المعاوضة فيما بينهما. وتبعاً لذلك، تزيد صعوبة التوقع بفاعلية التحوط خلال مدة علاقة التحوط. وفي مثل تلك الحالة، قد تستطيع الجهة أن تخلص، بناءً على إجراء تقويم كمي، فقط إلى وجود علاقة اقتصادية بين البند المُتحوط له وأداة التحوط (انظر الفقرات 278–280). وفي بعض الحالات، قد يلزم إجراء تقويم كمي أيضاً لتقويم ما إذا كانت نسبة التحوط المستخدمة لتعيين علاقة التحوط تستوفي متطلبات فاعلية التحوط (انظر الفقرات 283–285). ويمكن للجهة استخدام الطرق نفسها أو طرق مختلفة لهذين الغرضين المختلفين.	
AG291. If there are changes in circumstances that affect hedge effectiveness, an entity may have to change the method for assessing whether a hedging relationship meets the hedge effectiveness requirements in order to ensure that	291. إذا حدثت تغيرات في الظروف تؤثر على فاعلية التحوط، قد تضطر الجهة إلى تغيير طريقة تقويم ما إذا كانت علاقة التحوط تستوفي متطلبات فاعلية التحوط لضمان أن الخصائص ذات الصلة لعلاقة التحوط، بما في ذلك مصادر عدم فاعلية التحوط، لا تزال مأخوذة بعين الاعتبار.	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
		the relevant characteristics of the hedging relationship, including the sources of hedge ineffectiveness, are still captured.
	292. تُعد إدارة مخاطر الجهة المصدر الرئيس للمعلومات اللازمة لتقويم ما إذا كانت علاقة التحوط تستوفي متطلبات فاعلية التحوط. ويعني هذا أن معلومات (أو تحليل) الإدارة المستخدمة لأغراض اتخاذ القرار يمكن استخدامها كأساس لتقويم ما إذا كانت علاقة التحوط تستوفي متطلبات فاعلية التحوط.	AG292. An entity's risk management is the main source of information to perform the assessment of whether a hedging relationship meets the hedge effectiveness requirements. This means that the management information (or analysis) used for decision-making purposes can be used as a basis for assessing whether a hedging relationship meets the hedge effectiveness requirements.
	293. تتضمن وثائق الجهة لعلاقة التحوط الكيفية التي ستقوم بها متطلبات فاعلية التحوط، بما في ذلك الطريقة أو الطرق المستخدمة. ويجب تحديث وثائق علاقة التحوط بأي تغييرات في الطرق (انظر الفقرة 291).	AG293. An entity's documentation of the hedging relationship includes how it will assess the hedge effectiveness requirements, including the method or methods used. The documentation of the hedging relationship shall be updated for any changes to the methods (see paragraph AG291).
	المحاسبة عن علاقات التحوط المؤهلة	Accounting for Qualifying Hedging Relationships
	294. من أمثلة تحوط القيمة العادلة التحوط من التعرض للتغيرات في القيمة العادلة للأداة دين بمعدل فائدة ثابت والتي تنشأ عن التغيرات في معدلات الفائدة. ومثل هذا التحوط يمكن الدخول فيه من قبل المُصدر أو من قبل حامل الأداة.	AG294. An example of a fair value hedge is a hedge of exposure to changes in the fair value of a fixed-rate debt instrument arising from changes in interest rates. Such a hedge could be entered into by the issuer or by the holder.

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG295. The purpose of a cash flow hedge is to defer the gain or loss on the hedging instrument to a period or periods in which the hedged expected future cash flows affect surplus or deficit. An example of a cash flow hedge is the use of a swap to change floating rate debt (whether measured at amortized cost or fair value) to fixed-rate debt (i.e., a hedge of a future transaction in which the future cash flows being hedged are the future interest payments). Conversely, a forecast purchase of an equity instrument that, once acquired, will be accounted for at fair value through surplus or deficit, is an example of an item that cannot be the hedged item in a cash flow hedge, because any gain or loss on the hedging instrument that would be deferred could not be appropriately reclassified to surplus or deficit during a period in which it would achieve offset. For the same reason, a forecast purchase of an equity instrument that, once acquired, will be accounted for at fair value with changes in fair value presented in net assets/equity also cannot be the hedged item in a cash flow hedge.	295. الغرض من تحوط التدفق النقدي هو تأجيل المكسب أو الخسارة من أداة التحوط إلى فترة أو فترات تؤثر فيها التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المُتحوط لها على الفائض أو العجز. ومن أمثلة تحوط التدفقات النقدية استخدام المقايضة لتغيير دين بمعدل فائدة معوم (سواء تم قياسه بالتكلفة المُستنفدة أو بالقيمة العادلة) إلى دين بمعدل فائدة ثابت (أي تحوط لمعاملة مستقبلية تكون فيها التدفقات النقدية التي يتم التحوط لها هي دفعات الفائدة المستقبلية). وفي المقابل، فإن الشراء المتوقع لأداة حقوق ملكية ستتم المحاسبة عنها، حال اقتنائها، بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، هو مثال لبند لا يمكن أن يكون البند المُتحوط له في تحوط للتدفقات النقدية، لأن مبلغ أي مكسب أو خسارة سيتم تأجيله من أداة التحوط لا يمكن إعادة تصنيفه بشكل مناسب ضمن الفائض أو العجز خلال الفترة التي سيحقق فيها المعاوضة. وللسبب نفسه، فإن الشراء المتوقع لأداة حقوق ملكية ستتم المحاسبة عنها، حال اقتنائها، بالقيمة العادلة مع عرض التغيرات في القيمة العادلة ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية لا يمكن أيضاً أن يكون البند المُتحوط له في تحوط للتدفقات النقدية.	
AG296. A hedge of a firm commitment (for example, a hedge of the change in fuel price relating to an unrecognized contractual commitment by an electric utility to purchase fuel at a fixed price) is a hedge of an exposure to a change in fair value. Accordingly, such a hedge is a fair value hedge. However, in accordance	296. إن التحوط لارتباط ملزم (على سبيل المثال، تحوط من التغير في سعر وقود فيما يتعلق بارتباط تعاقد غير مُثبت من قبل مرفق كهرباء لشراء وقود بسعر ثابت) يعد تحوطاً من التعرض لتغير في القيمة العادلة، وبناءً عليه، فإن مثل هذا التحوط هو تحوط للقيمة العادلة. ومع ذلك، ووفقاً للفقرة 133، فإن التحوط من مخاطر العملة الأجنبية في ارتباط	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	ملزم يمكن من ناحية أخرى المحاسبة عنه على أنه تحوط للتدفقات النقدية.	with paragraph 133, a hedge of the foreign currency risk of a firm commitment could alternatively be accounted for as a cash flow hedge.
	قياس عدم فاعلية التحوط	Measurement of Hedge Ineffectiveness
	297. عند قياس عدم فاعلية التحوط، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان القيمة الزمنية للنقود. وتبعاً لذلك، فإن الجهة تحدد قيمة البند المُتحوط له على أساس القيمة الحالية ولذلك فإن التغير في قيمة البند المُتحوط له يتضمن أيضاً أثر القيمة الزمنية للنقود.	AG297. When measuring hedge ineffectiveness, an entity shall consider the time value of money. Consequently, the entity determines the value of the hedged item on a present value basis and therefore the change in the value of the hedged item also includes the effect of the time value of money.
	298. لحساب التغير في قيمة البند المُتحوط له لغرض قياس عدم فاعلية التحوط، يمكن للجهة استخدام مشتقة ستكون لها شروط تطابق الشروط الأساسية للبند المُتحوط له (يُشار إليها عادة على أنها "مشتقة افتراضية") وستتم معايرتها، على سبيل المثال، فيما يخص التحوط لمعاملة متوقعة، باستخدام مستوى السعر (أو المعدل) المُتحوط له. فعلى سبيل المثال، إذا كان التحوط من مخاطر ذات جانبين عند المستوى الحالي للسوق، فإن المشتقة الافتراضية ستمثل عقداً آجلاً افتراضياً تتم معايرته لتكون له قيمة صفرية في وقت تعيين علاقة التحوط. وإذا كان التحوط، على سبيل المثال، من مخاطر ذات جانب واحد، فإن المشتقة الافتراضية ستمثل القيمة الحقيقية لخيار افتراضي يكون عند تعيين علاقة التحوط بسعر السوق إذا كان مستوى السعر المُتحوط له هو المستوى الحالي في السوق، أو غير مجزٍ إذا كان مستوى السعر	AG298. To calculate the change in the value of the hedged item for the purpose of measuring hedge ineffectiveness, an entity may use a derivative that would have terms that match the critical terms of the hedged item (this is commonly referred to as a 'hypothetical derivative'), and, for example for a hedge of a forecast transaction, would be calibrated using the hedged price (or rate) level. For example, if the hedge was for a two-sided risk at the current market level, the hypothetical derivative would represent a hypothetical forward contract that is calibrated to a value of nil at the time of designation of the hedging relationship. If the hedge was for example for a one-sided risk, the hypothetical derivative would represent the intrinsic value of a hypothetical option that at the time of designation of the hedging relationship is at the money if the hedged price level is the current market level, or out of the money if the hedged price level is above (or, for a hedge of a long position, below) the current market level. Using a hypothetical derivative

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
is one possible way of calculating the change in the value of the hedged item. The hypothetical derivative replicates the hedged item and hence results in the same outcome as if that change in value was determined by a different approach. Hence, using a 'hypothetical derivative' is not a method in its own right but a mathematical expedient that can only be used to calculate the value of the hedged item. Consequently, a 'hypothetical derivative' cannot be used to include features in the value of the hedged item that only exist in the hedging instrument (but not in the hedged item). An example is debt denominated in a foreign currency (irrespective of whether it is fixed-rate or variable-rate debt). When using a hypothetical derivative to calculate the change in the value of such debt or the present value of the cumulative change in its cash flows, the hypothetical derivative cannot simply impute a charge for exchanging different currencies even though actual derivatives under which different currencies are exchanged might include such a charge (for example, cross-currency interest rate swaps).	المُتحوط له أعلى (أو فيما يخص التحوط لمركز طويل، أقل) من المستوى الحالي في السوق. ويُعد استخدام مشتقة افتراضية إحدى الطرق الممكنة لحساب التغير في قيمة البند المُتحوط له. وتعد المشتقة الافتراضية نسخة طبق الأصل من البند المُتحوط له، وعليه فإنه ينتج عنها نفس النتيجة فيما لو كان التغير في القيمة قد تم تحديده من خلال منهج مختلف. وعليه، فإن استخدام "مشتقة افتراضية" ليست طريقة في حد ذاتها ولكنها وسيلة حسابية يمكن استخدامها فقط لحساب قيمة البند المُتحوط له. وبناءً عليه، فإن "المشتقة الافتراضية" لا يمكن استخدامها لتضمين خصائص في قيمة البند المُتحوط له توجد فقط في أداة التحوط (ولكنها لا توجد في البند المُتحوط له). ومثال ذلك، دين مُقوم بعملة أجنبية (بغض النظر عما إذا كان ديناً بمعدل فائدة ثابت أو معدل فائدة متغير). وعند استخدام مشتقة افتراضية لحساب التغير في قيمة مثل هذا الدين أو القيمة الحالية للتغير التراكمي في تدفقاته النقدية، فإن المشتقة الافتراضية لا يمكن ببساطة أن تشمل ضمناً على عبء مقابل مبادلة العملات المختلفة حتى لو كانت المشتقات الفعلية التي يتم بموجبها مبادلة العملات المختلفة من المحتمل أن تتضمن مثل هذا العبء (على سبيل المثال، مقايضات معدلات الفائدة بعملات مختلفة).	
AG299. The change in the value of the hedged item determined using a hypothetical derivative may also be used for the purpose of assessing whether a hedging relationship meets the hedge effectiveness requirements.	299. يمكن أيضاً استخدام التغير في قيمة البند المُتحوط له، الذي يتم تحديده باستخدام مشتقة افتراضية، لغرض تقويم ما إذا كانت علاقة التحوط تستوفي متطلبات فاعلية التحوط.	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	إعادة التوازن إلى علاقة التحوط والتغييرات في نسبة التحوط	Rebalancing the Hedging Relationship and Changes to the Hedge Ratio
	300. يشير مصطلح إعادة التوازن إلى التعديلات التي يتم إجراؤها على الكميات التي تم تعيينها من البند المُتحوط له أو أداة التحوط في علاقة تحوط قائمة بالفعل لغرض الحفاظ على نسبة تحوط تلتزم بمتطلبات فاعلية التحوط. ولغرض هذا المعيار، فإن التغييرات في الكميات التي تم تعيينها من البند المُتحوط له أو أداة التحوط لغرض مختلف لا تشكل إعادة توازن.	AG300. Rebalancing refers to the adjustments made to the designated quantities of the hedged item or the hedging instrument of an already existing hedging relationship for the purpose of maintaining a hedge ratio that complies with the hedge effectiveness requirements. Changes to designated quantities of a hedged item or of a hedging instrument for a different purpose do not constitute rebalancing for the purpose of this Standard.
	301. تتم المحاسبة عن إعادة التوازن على أنها استمرار لعلاقة التحوط وفقاً للفقرات 302–314. وعند إعادة التوازن، يتم تحديد عدم فاعلية التحوط في علاقة التحوط، ويتم إثباتها قبل تعديل علاقة التحوط مباشرة.	AG301. Rebalancing is accounted for as a continuation of the hedging relationship in accordance with paragraphs AG302–AG314. On rebalancing, the hedge ineffectiveness of the hedging relationship is determined and recognized immediately before adjusting the hedging relationship.
	302. يسمح تعديل نسبة التحوط للجهة بالاستجابة للتغيرات في العلاقة بين أداة التحوط والبند المُتحوط له التي تنشأ عن أُسسهما أو عن متغيرات المخاطر. فعلى سبيل المثال، تتغير علاقة التحوط التي يكون فيها لأداة التحوط والبند المُتحوط له أُساسين مختلفين لكنهما مترابطين، استجابةً لأي تغير في العلاقة بين هذين الأساسيين (على سبيل المثال، مؤشرات أو معدلات أو أسعار مرجعية مختلفة لكنها مترابطة). وعليه، فإن إعادة التوازن تسمح باستمرار علاقة التحوط في	AG302. Adjusting the hedge ratio allows an entity to respond to changes in the relationship between the hedging instrument and the hedged item that arise from their underlyings or risk variables. For example, a hedging relationship in which the hedging instrument and the hedged item have different but related underlyings changes in response to a change in the relationship between those two underlyings (for example, different but related reference indices, rates or prices). Hence, rebalancing allows the continuation of a hedging relationship in situations in which the relationship between the

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
hedging instrument and the hedged item changes in a way that can be compensated for by adjusting the hedge ratio.	الحالات التي تتغير فيها العلاقة بين أداة التحوط والبند المُتحوط له بشكل يمكن التعويض عنه عن طريق تعديل نسبة التحوط.	
AG303. For example, an entity hedges an exposure to Foreign Currency A using a currency derivative that references Foreign Currency B and Foreign Currencies A and B are pegged (i.e., their exchange rate is maintained within a band or at an exchange rate set by a central bank or other authority). If the exchange rate between Foreign Currency A and Foreign Currency B were changed (i.e., a new band or rate was set), rebalancing the hedging relationship to reflect the new exchange rate would ensure that the hedging relationship would continue to meet the hedge effectiveness requirement for the hedge ratio in the new circumstances. In contrast, if there was a default on the currency derivative, changing the hedge ratio could not ensure that the hedging relationship would continue to meet that hedge effectiveness requirement. Hence, rebalancing does not facilitate the continuation of a hedging relationship in situations in which the relationship between the hedging instrument and the hedged item changes in a way that cannot be compensated for by adjusting the hedge ratio.	303. على سبيل المثال، تتحوط الجهة من تعرض للعملة الأجنبية "أ" باستخدام مشتقة عملة تأخذ العملة الأجنبية "ب" كمرجع لها، والعملتان الأجنبيةتان "أ" و "ب" مربوطتان (أي أن سعر صرفهما يظل مستقرًا ضمن مدى معين أو بسعر صرف يحدده بنك مركزي أو سلطة أخرى). وإذا تغير سعر الصرف بين العملة الأجنبية "أ" والعملة الأجنبية "ب" (أي تم تحديد مدى أو سعر جديد)، فإن إعادة التوازن إلى علاقة التحوط لتعكس سعر الصرف الجديد ستضمن أن علاقة التحوط ستستمر في استيفاء متطلب فاعلية التحوط المتعلق بنسبة التحوط في الظروف الجديدة. وفي المقابل، إذا حدث تعثر في سداد مشتقة العملة، فإن تغيير نسبة التحوط قد لا يضمن أن علاقة التحوط ستستمر في استيفاء متطلب فاعلية التحوط. وعليه، فإن إعادة التوازن لا يسهل استمرار علاقة التحوط في الحالات التي تتغير فيها العلاقة بين أداة التحوط والبند المُتحوط له بشكل لا يمكن التعويض عنه عن طريق تعديل نسبة التحوط.	
AG304. Not every change in the extent of offset between the changes in the fair value of the hedging instrument and the hedged item's fair value or cash flows constitutes a change in the relationship between the hedging instrument and the hedged item. An entity analyzes the sources of hedge ineffectiveness that	304. لا يشكل كل تغيير في قدر المعاوضة بين التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط والقيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المُتحوط له تغييراً في العلاقة بين أداة التحوط والبند المُتحوط له. وتقوم الجهة	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
it expected to affect the hedging relationship during its term and evaluates whether changes in the extent of offset are: (a) Fluctuations around the hedge ratio, which remains valid (i.e., continues to appropriately reflect the relationship between the hedging instrument and the hedged item); or (b) An indication that the hedge ratio no longer appropriately reflects the relationship between the hedging instrument and the hedged item. An entity performs this evaluation against the hedge effectiveness requirement for the hedge ratio, i.e., to ensure that the hedging relationship does not reflect an imbalance between the weightings of the hedged item and the hedging instrument that would create hedge ineffectiveness (irrespective of whether recognized or not) that could result in an accounting outcome that would be inconsistent with the purpose of hedge accounting. Hence, this evaluation requires judgment.	بتحليل مصادر عدم فاعلية التحوط التي توقعت أن تؤثر على علاقة التحوط خلال مدتها وتقويم ما إذا كانت التغيرات في قدر المعاوضة: (أ) تتذبذب حول نسبة التحوط، التي تبقى صالحة (أي تستمر في التعبير بشكل مناسب عن العلاقة بين أداة التحوط والبند المُتحوط له)؛ أو (ب) تمثل مؤشراً على أن نسبة التحوط لم تعد تعبر بشكل مناسب عن العلاقة بين أداة التحوط والبند المُتحوط له. تقوم الجهة بهذا التقويم على ضوء متطلب فاعلية التحوط المتعلق بنسبة التحوط، أي لضمان أن علاقة التحوط لا تعكس عدم توازن بين أوزان البند المُتحوط له وأداة التحوط مما ينشأ عنه عدم فاعلية في التحوط (بغض النظر عن إثباتها من عدمه) قد تؤدي بدورها إلى نتيجة محاسبية لا تتفق مع الغرض من المحاسبة عن التحوط. وعليه، فإن هذا التقويم يتطلب اجتهاداً.	
AG305. Fluctuation around a constant hedge ratio (and hence the related hedge ineffectiveness) cannot be reduced by adjusting the hedge ratio in response to each particular outcome. Hence, in such circumstances, the change in the	305. التذبذب حول نسبة تحوط ثابتة (وبالتالي عدم فاعلية التحوط ذات الصلة) لا يمكن تقليله عن طريق تعديل نسبة التحوط استجابة لكل نتيجة بمفردها. وعليه، ففي مثل هذه الحالات، يُعدّ التغير في قدر المعاوضة	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
extent of offset is a matter of measuring and recognizing hedge ineffectiveness but does not require rebalancing.	مسألة تتعلق بقياس وإثبات عدم فاعلية التحوط، ولكنه لا يتطلب إعادة التوازن.	
AG306. Conversely, if changes in the extent of offset indicate that the fluctuation is around a hedge ratio that is different from the hedge ratio that is currently used for that hedging relationship, or that there is a trend leading away from that hedge ratio, hedge ineffectiveness can be reduced by adjusting the hedge ratio, whereas retaining the hedge ratio would increasingly produce hedge ineffectiveness. Hence, in such circumstances, an entity must evaluate whether the hedging relationship reflects an imbalance between the weightings of the hedged item and the hedging instrument that would create hedge ineffectiveness (irrespective of whether recognized or not) that could result in an accounting outcome that would be inconsistent with the purpose of hedge accounting. If the hedge ratio is adjusted, it also affects the measurement and recognition of hedge ineffectiveness because, on rebalancing, the hedge ineffectiveness of the hedging relationship must be determined and recognized immediately before adjusting the hedging relationship in accordance with paragraph AG301.	306. في المقابل، إذا كانت التغيرات في قدر المعاوضة تبين أن التذبذب يدور حول نسبة تحوط تختلف عن نسبة التحوط المستخدمة حالياً لعلاقة التحوط تلك، أو أن هناك اتجاه يؤدي إلى الابتعاد عن نسبة التحوط تلك، فإن عدم فاعلية التحوط يمكن تقليلها عن طريق تعديل نسبة التحوط، في حين أن الإبقاء على نسبة التحوط سيؤدي بشكل متزايد إلى عدم فاعلية في التحوط. وعليه، ففي مثل هذه الحالات، يجب على الجهة تقويم ما إذا كانت علاقة التحوط تعكس عدم توازن بين أوزان البند المُتحوط له وأداة التحوط مما ينشأ عنه عدم فاعلية في التحوط (بغض النظر عن إثباتها من عدمه) قد تؤدي بدورها إلى نتيجة محاسبية لا تتفق مع الغرض من المحاسبة عن التحوط. وفي حالة تعديل نسبة التحوط، فإن ذلك يؤثر أيضاً في قياس وإثبات عدم فاعلية التحوط لأن عدم فاعلية التحوط، عند إعادة التوازن، يجب تحديدها وإثباتها قبل تعديل علاقة التحوط مباشرة وفقاً للفقرة 301.	
AG307. Rebalancing means that, for hedge accounting purposes, after the start of a hedging relationship an entity adjusts the quantities of the hedging instrument or the hedged item in response to changes in circumstances that affect the hedge ratio of that hedging relationship. Typically, that adjustment should reflect adjustments in the quantities of the hedging instrument and the hedged item that it actually uses. However, an entity must adjust the hedge	307. تعني إعادة التوازن، لأغراض المحاسبة عن التحوط، أن تقوم الجهة بعد بداية علاقة التحوط بتعديل كميات أداة التحوط أو البند المُتحوط له استجابةً للتغيرات في الظروف التي تؤثر على نسبة التحوط في علاقة التحوط تلك. وعادةً، ينبغي أن يعكس ذلك التعديل التعديلات في كميات أداة التحوط والبند المُتحوط له التي تستخدمها فعلياً. ومع ذلك،	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
ratio that results from the quantities of the hedged item or the hedging instrument that it actually uses if: (a) The hedge ratio that results from changes to the quantities of the hedging instrument or the hedged item that the entity actually uses would reflect an imbalance that would create hedge ineffectiveness that could result in an accounting outcome that would be inconsistent with the purpose of hedge accounting; or (b) An entity would retain quantities of the hedging instrument and the hedged item that it actually uses, resulting in a hedge ratio that, in new circumstances, would reflect an imbalance that would create hedge ineffectiveness that could result in an accounting outcome that would be inconsistent with the purpose of hedge accounting (i.e., an entity must not create an imbalance by omitting to adjust the hedge ratio).	يجب على الجهة تعديل نسبة التحوط التي تنتج عن كميات البند المُتحوط له أو أداة التحوط التي تستخدمها بالفعل إذا: (أ) كانت نسبة التحوط، التي تنتج عن التغيرات في كميات أداة التحوط أو البند المُتحوط له التي تستخدمها الجهة فعلياً، ستعكس عدم توازن ينشأ عنه عدم فاعلية في التحوط قد تؤدي بدورها إلى نتيجة محاسبية لا تتفق مع الغرض من المحاسبة عن التحوط؛ أو (ب) احتفظت الجهة بكميات أداة التحوط والبند المتحوط له التي تستخدمها فعلياً، مما ينتج عنه نسبة تحوط في الظروف المستجدة، تعكس عدم توازن ينشأ عنه عدم فاعلية في التحوط قد تؤدي بدورها إلى نتيجة محاسبية لا تتفق مع الغرض من المحاسبة عن التحوط (أي يجب على الجهة ألا تحدث عدم توازن عن طريق الحذف لتعديل نسبة التحوط).	
AG308. Rebalancing does not apply if the risk management objective for a hedging relationship has changed. Instead, hedge accounting for that hedging relationship shall be discontinued (despite that an entity might designate a new hedging relationship that involves the hedging instrument or hedged item of the previous hedging relationship as described in paragraph AG321).	308. لا ينطبق مفهوم إعادة التوازن إذا تغير هدف إدارة المخاطر في علاقة التحوط. وبدلاً من ذلك، يجب إيقاف المحاسبة عن التحوط فيما يخص علاقة التحوط تلك (رغم أن الجهة قد تقوم بتعيين علاقة تحوط جديدة تشمل أداة التحوط أو البند المتحوط له في علاقة التحوط السابقة كما هو موضح في الفقرة 321).	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG309. If a hedging relationship is rebalanced, the adjustment to the hedge ratio can be effected in different ways: (a) The weighting of the hedged item can be increased (which at the same time reduces the weighting of the hedging instrument) by: (i) Increasing the volume of the hedged item; or (ii) Decreasing the volume of the hedging instrument. (b) The weighting of the hedging instrument can be increased (which at the same time reduces the weighting of the hedged item) by: (i) Increasing the volume of the hedging instrument; or (ii) Decreasing the volume of the hedged item. Changes in volume refer to the quantities that are part of the hedging relationship. Hence, decreases in volumes do not necessarily mean that the items or transactions no longer exist, or are no longer expected to occur, but that they are not part of the hedging relationship. For example, decreasing the volume of the hedging instrument can result in the entity retaining a derivative, but only part of it might remain a hedging instrument of the hedging relationship. This could occur if the rebalancing could be effected only by reducing the volume of the hedging instrument in the hedging relationship, but with the entity retaining the volume that is no longer needed. In that case, the undesignated part of the derivative would be	309. في حالة إعادة التوازن إلى علاقة تحوط، فإن التعديل على نسبة التحوط يمكن إنفاذه بطرق مختلفة: (أ) يمكن زيادة وزن البند المتحوط له (وهو ما يقلل في نفس الوقت وزن أداة التحوط) عن طريق: (1) زيادة حجم البند المتحوط له؛ أو (2) إنقاص حجم أداة التحوط. (ب) يمكن زيادة وزن أداة التحوط (وهو ما يقلل في الوقت نفسه وزن البند المتحوط له) عن طريق: (1) زيادة حجم أداة التحوط؛ أو (2) إنقاص حجم البند المتحوط له. تشير التغييرات في الحجم إلى الكميات التي تُعد جزءاً من علاقة التحوط. وعليه فإن النقصان في الأحجام لا يعني بالضرورة أن البنود أو المعاملات لم تعد موجودة، أو أنها لم تعد من المتوقع أن تحدث، ولكنه يعني أنها ليست جزءاً من علاقة التحوط. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي إنقاص حجم أداة التحوط إلى احتفاظ الجهة بمشتقة، ولكن جزء منها فقط قد يظل هو أداة التحوط في علاقة التحوط. ويمكن أن يحدث ذلك إذا كان إعادة التوازن يمكن إنفاذه فقط بتخفيض حجم أداة التحوط في علاقة	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
accounted for at fair value through surplus or deficit (unless it was designated as a hedging instrument in a different hedging relationship).	التحوط، ولكن مع احتفاظ الجهة بالحجم الذي لم تعد هناك حاجة له، وفي تلك الحالة، فإن الجزء الذي لم يتم تعيينه من المشتقة سستتم المحاسبة عنه بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز (ما لم يكن قد تم تعيينه على أنه أداة تحوط في علاقة تحوط مختلفة).	
AG310. Adjusting the hedge ratio by increasing the volume of the hedged item does not affect how the changes in the fair value of the hedging instrument are measured. The measurement of the changes in the value of the hedged item related to the previously designated volume also remains unaffected. However, from the date of rebalancing, the changes in the value of the hedged item also include the change in the value of the additional volume of the hedged item. These changes are measured starting from, and by reference to, the date of rebalancing instead of the date on which the hedging relationship was designated. For example, if an entity originally hedged a volume of 100 tonnes of a commodity at a forward price of CU80 (the forward price at inception of the hedging relationship) and added a volume of 10 tonnes on rebalancing when the forward price was CU90, the hedged item after rebalancing would comprise two layers: 100 tonnes hedged at CU80 and 10 tonnes hedged at CU90.	310. إن تعديل نسبة التحوط عن طريق زيادة حجم البند المتحوط له لا يؤثر على كيفية قياس التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط. وأيضاً قياس التغيرات في قيمة البند المتحوط له فيما يتعلق بالحجم الذي تم تعيينه في السابق يبقى بمنأى عن التأثير. ومع ذلك، فإن التغيرات في قيمة البند المتحوط له تتضمن أيضاً التغير في قيمة الحجم الإضافي من البند المتحوط له، من تاريخ إعادة التوازن. ويتم قياس هذه التغيرات بداية من، وبالرجوع إلى، تاريخ إعادة التوازن بدلاً من التاريخ الذي تم فيه تعيين علاقة التحوط. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الجهة قد تحوطت في الأصل لحجم قدره 100 طن من سلعة بسعر آجل 80 ريال سعودي (السعر الآجل في بداية علاقة التحوط) وأضافت 10 أطنان عند إعادة التوازن في وقت كان فيه السعر الآجل 90 ريال سعودي، فإن البند المتحوط له بعد إعادة التوازن سيشمل شريحتين: 100 طن متحوط لها بسعر 80 ريال سعودي و10 أطنان متحوط لها بسعر 90 ريال سعودي.	
AG311. Adjusting the hedge ratio by decreasing the volume of the hedging instrument does not affect how the changes in the value of the hedged item are measured. The measurement of the changes in the fair value of the hedging instrument related to the volume that continues to be designated also	311. إن تعديل نسبة التحوط عن طريق تخفيض حجم أداة التحوط لا يؤثر على كيفية قياس التغيرات في قيمة البند المتحوط له. وأيضاً قياس التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط فيما يتعلق بالحجم الذي	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
remains unaffected. However, from the date of rebalancing, the volume by which the hedging instrument was decreased is no longer part of the hedging relationship. For example, if an entity originally hedged the price risk of a commodity using a derivative volume of 100 tonnes as the hedging instrument and reduces that volume by 10 tonnes on rebalancing, a nominal amount of 90 tonnes of the hedging instrument volume would remain (see paragraph AG309 for the consequences for the derivative volume (i.e., the 10 tonnes) that is no longer a part of the hedging relationship).	يستمر تعيينه يبقى بمنأى عن التأثير. ومع ذلك، فإن الحجم الذي تم إنقاص أداة التحوط بمقداره لا يستمر كجزء من علاقة التحوط، من تاريخ إعادة التوازن. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الجهة قد تحوطت في الأصل من مخاطر سعر سلعة باستخدام حجم مشتق قدره 100 طن على أنه أداة التحوط وقامت بتخفيض ذلك الحجم بمقدار 10 أطنان عند إعادة التوازن، فعندئذٍ سيبقى مبلغ اسمي يساوي 90 طناً من حجم أداة التحوط (انظر الفقرة 309 لمعرفة تبعات ذلك على الحجم المشتق (أي 10 أطنان) الذي لم يعد جزءاً من علاقة التحوط).	
AG312. Adjusting the hedge ratio by increasing the volume of the hedging instrument does not affect how the changes in the value of the hedged item are measured. The measurement of the changes in the fair value of the hedging instrument related to the previously designated volume also remains unaffected. However, from the date of rebalancing, the changes in the fair value of the hedging instrument also include the changes in the value of the additional volume of the hedging instrument. The changes are measured starting from, and by reference to, the date of rebalancing instead of the date on which the hedging relationship was designated. For example, if an entity originally hedged the price risk of a commodity using a derivative volume of 100 tonnes as the hedging instrument and added a volume of 10 tonnes on rebalancing, the hedging instrument after rebalancing would comprise a total derivative volume of 110 tonnes. The change in the fair value of the hedging instrument is the total change in the fair value of the derivatives that make up the total volume of 110 tonnes. These derivatives could (and probably would)	312. لا يؤثر تعديل نسبة التحوط عن طريق زيادة حجم أداة التحوط على كيفية قياس التغيرات في قيمة البند المتحوط له. وأيضاً قياس التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط فيما يتعلق بالحجم الذي تم تعيينه في السابق يبقى بمنأى عن التأثير. ومع ذلك، فإن التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط تتضمن أيضاً التغيرات في قيمة الحجم الإضافي من أداة التحوط، من تاريخ إعادة التوازن. ويتم قياس التغيرات بداية من، وبالرجوع إلى، تاريخ إعادة التوازن بدلاً من التاريخ الذي تم فيه تعيين علاقة التحوط. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الجهة قد تحوطت ابتداءً من مخاطر سعر سلعة باستخدام حجم مشتق قدره 100 طن على أنه أداة التحوط وأضاف 10 أطنان عند إعادة التوازن، فإن أداة التحوط بعد إعادة التوازن ستشمل مجماً مشتقاً بإجمالي 110 أطنان. والتغير في القيمة العادلة لأداة التحوط هو إجمالي التغير في القيمة العادلة للمشتقات التي تشكل الحجم الإجمالي البالغ 110 أطنان. ويمكن أن يكون لهذه المشتقات (ويرجح أن تكون لها) شروط أساسية مختلفة، مثل أسعارها	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
have different critical terms, such as their forward rates, because they were entered into at different points in time (including the possibility of designating derivatives into hedging relationships after their initial recognition).	الالتجة، لأنه قد تم الدخول فيها في أوقات مختلفة (بما في ذلك احتمال تعيين مشتقات في علاقات التحوط بعد إثباتها الأولي).	
AG313. Adjusting the hedge ratio by decreasing the volume of the hedged item does not affect how the changes in the fair value of the hedging instrument are measured. The measurement of the changes in the value of the hedged item related to the volume that continues to be designated also remains unaffected. However, from the date of rebalancing, the volume by which the hedged item was decreased is no longer part of the hedging relationship. For example, if an entity originally hedged a volume of 100 tonnes of a commodity at a forward price of CU80 and reduces that volume by 10 tonnes on rebalancing, the hedged item after rebalancing would be 90 tonnes hedged at CU80. The 10 tonnes of the hedged item that are no longer part of the hedging relationship would be accounted for in accordance with the requirements for the discontinuation of hedge accounting (see paragraphs 135–136 and AG315–AG321).	313. لا يؤثر تعديل نسبة التحوط عن طريق تخفيض حجم البند المتحوط له على كيفية قياس التغيرات في القيمة العادلة للأداة التحوط. وأيضاً قياس التغيرات في قيمة البند المتحوط له فيما يتعلق بالحجم الذي يستمر تعيينه يبقى بمنأى عن التأثير. ومع ذلك، فإن الحجم الذي تم بمقداره تخفيض البند المتحوط له لا يستمر كجزء من علاقة التحوط. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الجهة قد تحوطت في الأصل لحجم 100 طن من سلعة بسعر آجل 80 ريال سعودي وخفضت ذلك الحجم بمقدار 10 أطنان عند إعادة التوازن، فإن البند المتحوط له بعد إعادة التوازن سيكون 90 طناً مُتحوطاً لها بمبلغ 80 ريال سعودي. أمّا 10 أطنان من البند المتحوط له التي لم تعد جزء من علاقة التحوط فتتم المحاسبة عنها وفقاً لمتطلبات إيقاف المحاسبة عن التحوط (انظر الفقرات 135–136 والفقرات 315–321).	
AG314. When rebalancing a hedging relationship, an entity shall update its analysis of the sources of hedge ineffectiveness that are expected to affect the hedging relationship during its (remaining) term (see paragraph AG276). The documentation of the hedging relationship shall be updated accordingly.	314. عند إعادة التوازن إلى علاقة تحوط، يجب على الجهة تحديث تحليلها لمصادر عدم فاعلية التحوط التي يُتوقع أن تؤثر على علاقة التحوط خلال مدتها (المتبقية) (انظر الفقرة 276). ويجب تحديث وثائق علاقة التحوط وفقاً لذلك.	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	إيقاف المحاسبة عن التحوط	Discontinuation of Hedge Accounting
	315. يتم تطبيق إيقاف المحاسبة عن التحوط بأثر مستقبلي من التاريخ الذي لم تعد فيه ضوابط التأهل مستوفاة.	AG315. Discontinuation of hedge accounting applies prospectively from the date on which the qualifying criteria are no longer met.
	316. لا يجوز للجهة إلغاء تعيين، وبالتالي إيقاف، علاقة التحوط التي: (أ) لا تزال تستوفي هدف إدارة المخاطر الذي تأهلت على أساسه للمحاسبة عن التحوط (أي أن الجهة لا تزال تسعى لتحقيق ذلك الهدف)؛ (ب) تستمر في استيفاء جميع ضوابط التأهل الأخرى (بعد الأخذ في الحسبان أي إعادة توازن لعلاقة التحوط، عند الاقتضاء).	AG316. An entity shall not de-designate and thereby discontinue a hedging relationship that: (a) Still meets the risk management objective on the basis of which it qualified for hedge accounting (i.e., the entity still pursues that risk management objective); and (b) Continues to meet all other qualifying criteria (after taking into account any rebalancing of the hedging relationship, if applicable).
	317. لأغراض هذا المعيار، تختلف استراتيجية الجهة لإدارة المخاطر عن أهدافها لإدارة المخاطر. فاستراتيجية إدارة المخاطر يتم وضعها على أعلى مستوى تقرر عنده الجهة كيفية إدارتها للمخاطر، وتحدد عادةً استراتيجيات إدارة المخاطر المخاطر التي تتعرض لها الجهة وتوضح كيفية استجابة الجهة لها. وتظل استراتيجية إدارة المخاطر قائمة عادةً لفترة أطول وقد تتضمن بعض المرونة للتفاعل مع التغيرات في الظروف التي تحدث أثناء تطبيق الاستراتيجية (على سبيل المثال، اختلاف مستويات معدلات الفائدة أو أسعار السلع الذي يؤدي إلى اختلاف قدر التحوط).	AG317. For the purposes of this Standard, an entity's risk management strategy is distinguished from its risk management objectives. The risk management strategy is established at the highest level at which an entity determines how it manages its risk. Risk management strategies typically identify the risks to which the entity is exposed and set out how the entity responds to them. A risk management strategy is typically in place for a longer period and may include some flexibility to react to changes in circumstances that occur while that strategy is in place (for example, different interest rate or commodity price levels that result in a different extent of hedging). This is normally set out in a general document that is cascaded

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
down through an entity through policies containing more specific guidelines. In contrast, the risk management objective for a hedging relationship applies at the level of a particular hedging relationship. It relates to how the particular hedging instrument that has been designated is used to hedge the particular exposure that has been designated as the hedged item. Hence, a risk management strategy can involve many different hedging relationships whose risk management objectives relate to executing that overall risk management strategy. For example: (a) An entity has a strategy of managing its interest rate exposure on debt funding that sets ranges for the overall entity for the mix between variable-rate and fixed-rate funding. The strategy is to maintain between 20 percent and 40 percent of the debt at fixed rates. The entity decides from time to time how to execute this strategy (i.e., where it positions itself within the 20 percent to 40 percent range for fixed-rate interest exposure) depending on the level of interest rates. If interest rates are low the entity fixes the interest for more debt than when interest rates are high. The entity's debt is CU100 of variable-rate debt of which CU30 is swapped into a fixed-rate exposure. The entity takes advantage of low interest rates to issue an additional CU50 of debt to finance a major investment, which the entity does by issuing a fixed-rate bond. In the light of the low interest rates, the entity decides to set its fixed interest-rate exposure to 40 percent of the total debt by reducing by CU20 the extent to which it previously hedged its variable-rate exposure, resulting in CU60 of fixed-rate exposure. In this situation the risk management strategy itself remains unchanged. However, in contrast the entity's execution of that strategy has changed and this means that, for CU20 of variable-rate exposure that was previously hedged, the risk management objective has changed (i.e., at the hedging	ويتم النص على هذه الاستراتيجية في وثيقة عامة يتم تعميمها على الجهة من خلال سياسات تحتوي على إرشادات أكثر تحديداً. وفي المقابل، ينطبق هدف إدارة المخاطر فيما يخص علاقة التحوط على مستوى كل علاقة تحوط بعينها. فهو يتعلق بكيفية استخدام أداة التحوط المحددة التي تم تعيينها، للتحوط من تعرض محدد تم تعيينه على أنه البند المتحوط له. وعليه، فإن استراتيجية إدارة المخاطر يمكن أن تنطوي على العديد من علاقات التحوط التي تتعلق بأهداف إدارة المخاطر فيها بتنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر الشاملة تلك. فعلى سبيل المثال: (أ) جهة لديها استراتيجية لإدارة تعرضها لمعدلات الفائدة على التمويل بالدين، وتحدد تلك الاستراتيجية نطاقات للجهة ككل للجمع بين التمويل بمعدل فائدة متغير وبمعدل فائدة ثابت. وتتمثل الاستراتيجية في الحفاظ على ما بين 20 في المائة إلى 40 في المائة من الدين عند معدلات ثابتة. وتقرر الجهة من حين لآخر كيفية تنفيذ هذه الاستراتيجية (أي أين تضع نفسها ضمن النطاق الذي يتراوح بين 20 في المائة إلى 40 في المائة للتعرض لمعدلات الفائدة الثابتة) بناءً على مستوى معدلات الفائدة. فإذا كانت معدلات الفائدة منخفضة، تحدد الجهة الفائدة للديون أكثر مما تحدده عندما تكون معدلات الفائدة مرتفعة. ويبلغ دين الجهة 100 ريال سعودي لدين بمعدل فائدة متغير تمت مقايضة 30 ريال سعودي منه بتعرض لمعدل فائدة ثابت. وتستفيد الجهة من انخفاض معدلات الفائدة بإصدار دين إضافي بمبلغ 50 ريال سعودي لتمويل استثمار كبير، وهو ما قامت به الجهة بإصدار سند بمعدل فائدة ثابت. وعلى ضوء معدلات الفائدة المنخفضة، قررت الجهة تحديد	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
relationship level). Consequently, in this situation hedge accounting must be discontinued for CU20 of the previously hedged variable-rate exposure. This could involve reducing the swap position by a CU20 nominal amount but, depending on the circumstances, an entity might retain that swap volume and, for example, use it for hedging a different exposure or it might become part of a trading book. Conversely, if an entity instead swapped a part of its new fixed-rate debt into a variable-rate exposure, hedge accounting would have to be continued for its previously hedged variable-rate exposure. (b) Some exposures result from positions that frequently change, for example, the interest rate risk of an open portfolio of debt instruments. The addition of new debt instruments and the derecognition of debt instruments continuously change that exposure (i.e., it is different from simply running off a position that matures). This is a dynamic process in which both the exposure and the hedging instruments used to manage it do not remain the same for long. Consequently, an entity with such an exposure frequently adjusts the hedging instruments used to manage the interest rate risk as the exposure changes. For example, debt instruments with 24 months' remaining maturity are designated as the hedged item for interest rate risk for 24 months. The same procedure is applied to other time buckets or maturity periods. After a short period of time, the entity discontinues all, some or a part of the previously designated hedging relationships for maturity periods and designates new hedging relationships for maturity periods on the basis of their size and the hedging instruments that exist at that time. The discontinuation of hedge accounting in this situation reflects that those hedging relationships are established in such a way that the entity looks at a new hedging instrument and a	تعرضها لمعدل الفائدة الثابت بـ 40 في المائة من إجمالي الدين عن طريق تخفيض 20 ريال سعودي من قدر تحوطها في السابق من التعرض لمعدل الفائدة المتغير، مما نتج عنه تعرض لمعدل فائدة ثابت بمبلغ 60 ريال سعودي. في هذه الحالة، تظل استراتيجية إدارة المخاطر دون تغيير. ومع ذلك، فقد تغير في المقابل تنفيذ الجهة لتلك الاستراتيجية ويعني هذا أن هدف إدارة المخاطر قد تغير فيما يخص 20 ريال سعودي من التعرض لمعدل الفائدة المتغير الذي تم التحوط له في السابق (أي على مستوى علاقة التحوط). وبناءً عليه، ففي هذه الحالة، يجب إيقاف المحاسبة عن التحوط لمبلغ 20 ريال سعودي من التعرض لمعدل الفائدة المتغير الذي تم التحوط له في السابق. وقد ينطوي ذلك على تخفيض مركز المقايضة بمبلغ اسمي 20 ريال سعودي ولكن، تبعاً للظروف، قد تحتفظ الجهة بحجم تلك المقايضة وتستخدمه، على سبيل المثال، للتحوط من تعرض مختلف أو قد يصبح جزء من أحد سجلات التداول. وفي المقابل، إذا كانت الجهة قد قايت جزء من دينها الجديد بمعدل الفائدة الثابت بتعرض لمعدل فائد متغير، لكان من الواجب الاستمرار في المحاسبة عن التحوط فيما يخص تعرضها لمعدل الفائدة المتغير الذي تم التحوط له في السابق. (ب) بعض التعرضات تنتج عن المراكز التي تتغير بشكل متكرر، على سبيل المثال، مخاطر معدل الفائدة من محفظة أدوات دين مفتوحة. ويتغير ذلك التعرض باستمرار بسبب إضافة أدوات دين جديدة وإلغاء إثباتات أدوات الدين القديمة (أي أن الأمر يختلف عن مجرد تسير مركز يبلغ أجل استحقاقه). وهذه عملية ديناميكية لا يبقى فيها لا التعرض ولا أدوات التحوط المستخدمة لإدارته على حالها لفترة طويلة. وبناءً عليه، فإن	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
new hedged item instead of the hedging instrument and the hedged item that were designated previously. The risk management strategy remains the same, but there is no risk management objective that continues for those previously designated hedging relationships, which as such no longer exist. In such a situation, the discontinuation of hedge accounting applies to the extent to which the risk management objective has changed. This depends on the situation of an entity and could, for example, affect all or only some hedging relationships of a maturity period, or only part of a hedging relationship. (c) An entity has a risk management strategy whereby it manages the foreign currency risk of forecast sales and the resulting receivables. Within that strategy the entity manages the foreign currency risk as a particular hedging relationship only up to the point of the recognition of the receivable. Thereafter, the entity no longer manages the foreign currency risk on the basis of that particular hedging relationship. Instead, it manages together the foreign currency risk from receivables, payables and derivatives (that do not relate to forecast transactions that are still pending) denominated in the same foreign currency. For accounting purposes, this works as a 'natural' hedge because the gains and losses from the foreign currency risk on all of those items are immediately recognized in surplus or deficit. Consequently, for accounting purposes, if the hedging relationship is designated for the period up to the payment date, it must be discontinued when the receivable is recognized, because the risk management objective of the original hedging relationship no longer applies. The foreign currency risk is now managed within the same strategy but on a different basis. Conversely, if an entity had a different risk management objective and managed the foreign currency risk as one	الجهة التي لديها مثل هذا التعرض تعدل بشكل متكرر أدوات التحوط المستخدمة لإدارة مخاطر معدل الفائدة كلما تغير التعرض. فعلى سبيل المثال، أدوات الدين التي يبقى على تاريخ استحقاقها 24 شهراً يتم تعيينها على أنها البند المتحوط له من مخاطر معدل الفائدة خلال مدة 24 شهراً. ونفس الإجراء ينطبق على الحزم الزمنية أو فترات الاستحقاق الأخرى. وبعد فترة زمنية قصيرة لا تستمر الجهة في جميع علاقات التحوط التي تم تعيينها في السابق لفترات الاستحقاق، أو لا تستمر في بعضها أو جزء منها، وتقوم بتعيين علاقات تحوط جديدة لفترات الاستحقاق على أساس حجمها وأدوات التحوط التي تكون موجودة في ذلك الوقت. ويعكس إيقاف المحاسبة عن التحوط في هذه الحالة أن علاقات التحوط تلك يتم تأسيسها بشكل يوضح أن الجهة تبحث عن أداة تحوط جديدة وبند متحوط له جديد بدلاً من أداة التحوط والبند المتحوط له اللذين تم تعيينهما في السابق. وتبقى استراتيجية إدارة المخاطر كما هي، ولكن لا يستمر أي من أهداف إدارة المخاطر لعلاقات التحوط تلك التي تم تعيينها في السابق، والتي بناءً عليه لم تعد موجودة. وفي مثل هذه الحالة، ينطبق إيقاف المحاسبة عن التحوط بقدر التغير في هدف إدارة المخاطر. ويعتمد ذلك على وضع الجهة، وقد يؤثر، على سبيل المثال، على جميع -أو فقط على بعض- علاقات التحوط لفترة استحقاق، أو على جزء فقط من علاقة تحوط. (ج) جهة لديها استراتيجية لإدارة المخاطر تدبر بموجبها مخاطر العملة الأجنبية للمبيعات المتوقعة والذمم المدينة الناتجة عنها. وضمن تلك الاستراتيجية، تدبر الجهة مخاطر العملة الأجنبية على أنها علاقة تحوط محددة فقط حتى وقت إثبات الذمة المدينة. وبعدها، لا تستمر الجهة	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
continuous hedging relationship specifically for that forecast sales amount and the resulting receivable until the settlement date, hedge accounting would continue until that date.	في إدارة مخاطر العملة الأجنبية على أساس علاقة التحوط المحددة تلك، وبدلاً من ذلك، تدوير بشكل جماعي مخاطر العملة الأجنبية من الذمم المدينة والذمم الدائنة والمشتقات (التي لا تتعلق بمعاملات متوقعة لا تزال معلقة) المقومة بنفس العملة الأجنبية. وللأغراض المحاسبية، فإن هذا الإجراء يعمل بمثابة تحوط "طبيعي" لأن المكاسب والخسائر من مخاطر العملة الأجنبية من جميع تلك البنود يتم إثباتها فوراً ضمن الفائض أو العجز. وبناءً عليه، وللأغراض المحاسبية، إذا تم تعيين علاقة التحوط حتى تاريخ السداد، فيجب إيقافها عندما يتم إثبات الذمة المدينة، لأن هدف إدارة المخاطر في علاقة التحوط الأصلية لم يعد منطبقاً. ومخاطر العملة الأجنبية تتم إدارتها الآن ضمن نفس الاستراتيجية ولكن على أساس مختلف. وفي المقابل، إذا كان لدى الجهة هدف إدارة مخاطر مختلف وكانت تدوير مخاطر العملة الأجنبية على أنها علاقة تحوط واحدة مستمرة خصوصاً لمبلغ المبيعات المتوقعة تلك والذمة المدينة الناتجة عنها حتى تاريخ التسوية، فإن المحاسبة عن التحوط ستستمر حتى ذلك التاريخ.	
AG318. The discontinuation of hedge accounting can affect: (a) A hedging relationship in its entirety; or (b) A part of a hedging relationship (which means that hedge accounting continues for the remainder of the hedging relationship).	318. يمكن أن يؤثر إيقاف المحاسبة عن التحوط على: (أ) علاقة التحوط بأكملها؛ أو (ب) جزء من علاقة التحوط (وهو ما يعني أن المحاسبة عن التحوط تستمر للجزء المتبقي من علاقة التحوط).	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	319. تنتهي علاقة التحوط بأكملها عندما تتوقف، ككل، عن استيفاء ضوابط التأهل. على سبيل المثال: (أ) لم تعد علاقة التحوط تستوفي هدف إدارة المخاطر الذي تأهلت على أساسه للمحاسبة عن التحوط (أي أن الجهة لم تعد تسعى لتحقيق هدف إدارة المخاطر)؛ أو (ب) أن يكون قد تم بيع أداة أو أدوات التحوط أو إنهاؤها (بالنسبة إلى كامل الحجم الذي كان جزءاً من علاقة التحوط)؛ أو (ج) عندما لا تعود هناك علاقة اقتصادية بين البند المتحوط له وأداة التحوط أو أن أثر المخاطر الائتمانية بدأ يهيمن على التغيرات في القيمة التي تنتج عن تلك العلاقة.	AG319. A hedging relationship is discontinued in its entirety when, as a whole, it ceases to meet the qualifying criteria. For example: (a) The hedging relationship no longer meets the risk management objective on the basis of which it qualified for hedge accounting (i.e., the entity no longer pursues that risk management objective); (b) The hedging instrument or instruments have been sold or terminated (in relation to the entire volume that was part of the hedging relationship); or (c) There is no longer an economic relationship between the hedged item and the hedging instrument or the effect of credit risk starts to dominate the value changes that result from that economic relationship.
	320. ينتهي جزء من علاقة التحوط (وتستمر المحاسبة عن التحوط فيما يخص الجزء المتبقي منها) عندما يتوقف جزء فقط من علاقة التحوط عن استيفاء ضوابط التأهل. على سبيل المثال: (أ) عند إعادة التوازن إلى علاقة التحوط، قد يتم تعديل نسبة التحوط بطريقة يتضح منها أن بعضاً من حجم البند المتحوط له لم يعد جزءاً من علاقة التحوط (انظر الفقرة 313)؛ وعليه، تتوقف المحاسبة عن التحوط	AG320. A part of a hedging relationship is discontinued (and hedge accounting continues for its remainder) when only a part of the hedging relationship ceases to meet the qualifying criteria. For example: (a) On rebalancing of the hedging relationship, the hedge ratio might be adjusted in such a way that some of the volume of the hedged item is no longer part of the hedging relationship (see paragraph AG313); hence, hedge accounting is discontinued only for the volume of the hedged item that is no longer part of the hedging relationship; or

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
(b) When the occurrence of some of the volume of the hedged item that is (or is a component of) a forecast transaction is no longer highly probable, hedge accounting is discontinued only for the volume of the hedged item whose occurrence is no longer highly probable. However, if an entity has a history of having designated hedges of forecast transactions and having subsequently determined that the forecast transactions are no longer expected to occur, the entity's ability to predict forecast transactions accurately is called into question when predicting similar forecast transactions. This affects the assessment of whether similar forecast transactions are highly probable (see paragraph 124) and hence whether they are eligible as hedged items.	فقط فيما يخص ذلك الحجم من البند المتحوط له الذي لم يعد جزءاً من علاقة التحوط؛ أو (ب) عندما لا يعود حدوث بعض من حجم البند المتحوط له الذي هو معاملة متوقعة (أو مكون فيها) مرجحاً بدرجة كبيرة، فإن المحاسبة عن التحوط تتوقف فقط فيما يخص ذلك الحجم من البند المتحوط له الذي لم يعد حدوثه مرجحاً بدرجة كبيرة. ومع ذلك، إذا كانت هناك سوابق للجهة قامت فيها بتعيين تحوطات لمعاملات متوقعة ثم قررت أن المعاملات المتوقعة لم يعد من المتوقع حدوثها، فإن قدرة الجهة على التنبؤ - بشكل دقيق- بالمعاملات المتوقعة تكون محل شك عند التنبؤ بحدوث معاملات متوقعة مشابهة. وهذا يؤثر على تقويم ما إذا كان من المرجح بدرجة كبيرة حدوث المعاملات المتوقعة المشابهة (انظر الفقرة 124) ومن ثم على ما إذا كانت هذه المعاملات مؤهلة للتعيين على أنها بنود متحوط لها.	
AG321. An entity can designate a new hedging relationship that involves the hedging instrument or hedged item of a previous hedging relationship for which hedge accounting was (in part or in its entirety) discontinued. This does not constitute a continuation of a hedging relationship but is a restart. For example: (a) A hedging instrument experiences such a severe credit deterioration that the entity replaces it with a new hedging instrument. This means that the original hedging relationship failed to achieve the risk management objective and is hence discontinued in its entirety. The new hedging instrument is designated as the hedge	321. تستطيع الجهة تعيين علاقة تحوط جديدة تشتمل على أداة التحوط أو البند المتحوط له في علاقة تحوط سابقة تم إيقاف المحاسبة عن التحوط لها (جزئياً أو بالكامل). وهذا لا يشكل استمراراً لعلاقة التحوط ولكنه إعادة استئناف لها. ومثال ذلك: (أ) أداة تحوط تتعرض لتدهور ائتماني شديد وتستبدلها الجهة بأداة تحوط جديدة. وهذا يعني أن علاقة التحوط الأصلية أخفقت في تحقيق هدف إدارة المخاطر ومن ثم تم إيقافها بأكملها. وأداة التحوط الجديدة يتم	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
of the same exposure that was hedged previously and forms a new hedging relationship. Hence, the changes in the fair value or the cash flows of the hedged item are measured starting from, and by reference to, the date of designation of the new hedging relationship instead of the date on which the original hedging relationship was designated. (b) A hedging relationship is discontinued before the end of its term. The hedging instrument in that hedging relationship can be designated as the hedging instrument in another hedging relationship (for example, when adjusting the hedge ratio on rebalancing by increasing the volume of the hedging instrument or when designating a whole new hedging relationship).	تعيينها على أنها تحوط من نفس التعرض الذي تم التحوط له في السابق وتشكل علاقة تحوط جديدة. وعليه، فإن التغيرات في القيمة العادلة أو في التدفقات النقدية للبند المتحوط له تُقاس اعتباراً من، وبالرجوع إلى، تاريخ تعيين علاقة التحوط الجديدة بدلاً من التاريخ الذي تم فيه تعيين علاقة التحوط الأصلية. (ب) علاقة تحوط يتم إيقافها قبل نهاية مدتها. ويمكن تعيين أداة التحوط في علاقة التحوط تلك على أنها أداة التحوط في علاقة تحوط أخرى (على سبيل المثال، عند تعديل نسبة التحوط عند إعادة التوازن عن طريق زيادة حجم أداة التحوط أو عند تعيين علاقة تحوط جديدة كلياً).	
Accounting for the Time Value of Options	المحاسبة عن القيمة الزمنية للخيارات	
AG322. An option can be considered as being related to a time period because its time value represents a charge for providing protection for the option holder over a period of time. However, the relevant aspect for the purpose of assessing whether an option hedges a transaction or time-period related hedged item are the characteristics of that hedged item, including how and when it affects surplus or deficit. Hence, an entity shall assess the type of hedged item (see paragraph 144(a)) on the basis of the nature of the hedged item (regardless of whether the hedging relationship is a cash flow hedge or a fair value hedge):	322. يمكن اعتبار أن خياراً ما يعد متعلقاً بفترة زمنية لأن قيمته الزمنية تمثل عبئاً مقابل توفير حماية لحامل الخيار على مدى فترة زمنية. ومع ذلك، فالجانب المهم لغرض تقويم ما إذا كان خيار ما يتحوط لبند متحوط له يتعلق بمعاملة أو بفترة زمنية هو خصائص ذلك البند المتحوط له، بما في ذلك كيفية وتوقيت تأثيره على الفائض أو العجز. وعليه يجب على الجهة تقويم نوع البند المتحوط له (انظر الفقرة 144(أ)) على أساس طبيعة البند المتحوط له (بغض النظر عما إذا كانت علاقة التحوط هي تحوط للتدفقات النقدية أو تحوط للقيمة العادلة):	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
(a) The time value of an option relates to a transaction related hedged item if the nature of the hedged item is a transaction for which the time value has the character of costs of that transaction. An example is when the time value of an option relates to a hedged item that results in the recognition of an item whose initial measurement includes transaction costs (for example, an entity hedges a commodity purchase, whether it is a forecast transaction or a firm commitment, against the commodity price risk and includes the transaction costs in the initial measurement of the inventory). As a consequence of including the time value of the option in the initial measurement of the particular hedged item, the time value affects surplus or deficit at the same time as that hedged item. Similarly, an entity that hedges a sale of a commodity, whether it is a forecast transaction or a firm commitment, would include the time value of the option as part of the cost related to that sale (hence, the time value would be recognized in surplus or deficit in the same period as the revenue from the hedged sale). (b) The time value of an option relates to a time-period related hedged item if the nature of the hedged item is such that the time value has the character of a cost for obtaining protection against a risk over a particular period of time (but the hedged item does not result in a transaction that involves the notion of a transaction cost in accordance with (a)). For example, if commodity inventory is hedged against a fair value decrease for six months using a commodity option with a corresponding life, the time value of the option would be allocated to surplus or deficit (i.e., amortized on a systematic and rational basis) over that six-month period. Another example is a hedge of a net	(أ) تُعد القيمة الزمنية للخيار متعلقة ببندٍ متحوط له يتعلق بمعاملة إذا كانت طبيعة البند المتحوط له أنه معاملة طابع قيمتها الزمنية أنها تكاليف لتلك المعاملة. ومثال ذلك هو ما يكون عندما تتعلق القيمة الزمنية للخيار ببند متحوط له ينتج عنه إثبات بند يتضمن قياسه الأولي تكاليف المعاملة (على سبيل المثال، جهة تتحوط لشراء سلعة، سواء كانت معاملة متوقعة أو ارتباطاً ملزماً، من مخاطر سعر السلعة وتدرج تكاليف المعاملة ضمن القياس الأولي للمخزون). ونتيجة لإدراج القيمة الزمنية للخيار ضمن القياس الأولي للبند المتحوط له المحدد، فإن القيمة الزمنية تؤثر على الفائض أو العجز في نفس وقت تأثير ذلك البند المتحوط له. وبالمثل، فإن الجهة التي تتحوط لبيع سلعة، سواء كان معاملة متوقعة أو ارتباطاً ملزماً، تدرج القيمة الزمنية للخيار على أنها جزء من التكلفة المتعلقة بذلك البيع (وعليه، فإن القيمة الزمنية يتم إثباتها ضمن الفائض أو العجز في نفس الفترة التي يتم فيها إثبات الإيراد من البيع المتحوط له). (ب) تُعد القيمة الزمنية للخيار متعلقة ببندٍ متحوط له يتعلق بفترة زمنية إذا كانت طبيعة البند المتحوط له أن القيمة الزمنية لها طابع تكلفة الحصول على حماية من المخاطر على مدى فترة زمنية محددة (ولكن البند المتحوط له لا تنتج عنه معاملة تتضمن مفهوم تكلفة المعاملة وفقاً للبند (أ)). فعلى سبيل المثال، إذا تم التحوط لمخزون سلعة من انخفاض القيمة العادلة لمدة ستة أشهر باستخدام خيار سلعي له عمر مقابل، فإن القيمة الزمنية للخيار يتم تخصيصها للفائض أو العجز (أي يتم استنفادها على أساس منتظم ومنطقي) على مدى فترة الستة أشهر تلك. ومثال آخر، تحوط صافي استثمار في عملية أجنبية متحوط لها لمدة	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
investment in a foreign operation that is hedged for 18 months using a foreign-exchange option, which would result in allocating the time value of the option over that 18-month period.	18 شهراً باستخدام خيار صرف عملات أجنبية، مما ينتج عنه تخصيص القيمة الزمنية للخيار على مدى تلك الفترة البالغة 18 شهراً.	
AG323. The characteristics of the hedged item, including how and when the hedged item affects surplus or deficit, also affect the period over which the time value of an option that hedges a time-period related hedged item is amortized, which is consistent with the period over which the option's intrinsic value can affect surplus or deficit in accordance with hedge accounting. For example, if an interest rate option (a cap) is used to provide protection against increases in the interest expense on a floating rate bond, the time value of that cap is amortized to surplus or deficit over the same period over which any intrinsic value of the cap would affect surplus or deficit: (a) If the cap hedges increases in interest rates for the first three years out of a total life of the floating rate bond of five years, the time value of that cap is amortized over the first three years; or (b) If the cap is a forward start option that hedges increases in interest rates for years two and three out of a total life of the floating rate bond of five years, the time value of that cap is amortized during years two and three.	323. تؤثر أيضاً خصائص البند المُتحوط له، بما في ذلك كيفية وتوقيت تأثير البند المُتحوط له على الفائض أو العجز، على الفترة التي يتم على مداها استنفاد القيمة الزمنية لخيار يتحوط لبند مُتحوط له يتعلق بفترة زمنية، وهو ما يتفق مع الفترة التي يمكن أن تؤثر خلالها القيمة الحقيقية للخيار على الفائض أو العجز وفقاً للمحاسبة عن التحوط. فعلى سبيل المثال، إذا تم استخدام خيار معدل فائدة (حد أعلى) لتوفير حماية من الزيادات في مصروف الفائدة على سند بمعدل معوم، فإن القيمة الزمنية لذلك الحد الأعلى يتم استنفادها في الفائض أو العجز على مدى نفس الفترة التي تؤثر خلالها أية قيمة حقيقية للحد الأعلى على الفائض أو العجز: (أ) إذا كان الحد الأعلى يتحوط من الزيادات في معدلات الفائدة للسنوات الثلاث الأولى من إجمالي عمر السند بالمعدل المعوم البالغ خمس سنوات، فإن القيمة الزمنية لذلك الحد الأعلى يتم استنفادها على مدى السنوات الثلاث الأولى؛ أو (ب) إذا كان الحد الأعلى خياراً له بداية آجلة يتحوط من الزيادات في معدلات الفائدة للسنتين الثانية والثالثة من إجمالي عمر السند بالمعدل	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	المعوم البالغ خمس سنوات، فإن القيمة الزمنية لذلك الحد الأعلى يتم استنفادها خلال السنتين الثانية والثالثة.	
	324. تنطبق أيضاً المحاسبة عن القيمة الزمنية للخيارات وفقاً للفقرة 144 على أي مزيج من خيار مشتري وخيار مكتوب (أحدهما خيار بيع والآخر خيار شراء) له صافي قيمة زمنية صفرية في تاريخ تعيينه على أنه أداة تحوط (يشار إليها عادةً بلفظ "طوق بتكلفة صفرية"). وفي تلك الحالة، يجب على الجهة إثبات أي تغيرات في القيمة الزمنية ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية، حتى ولو كان التغير التراكمي في القيمة الزمنية على مدى إجمالي فترة علاقة التحوط يساوي صفراً. وعليه، فإذا كانت القيمة الزمنية للخيار تتعلق بما يلي: (أ) بند متحوط له يتعلق بمعاملة، فإن مبلغ القيمة الزمنية في نهاية علاقة التحوط الذي يعدل البند المتحوط له أو الذي يتم إعادة تصنيفه إلى الفائض أو العجز (انظر الفقرة 144(ب)) سيكون صفراً. (ب) بند متحوط له يتعلق بفترة زمنية، فإن مصروف الاستنفاد المتعلق بالقيمة الزمنية يكون صفراً.	AG324. The accounting for the time value of options in accordance with paragraph 144 also applies to a combination of a purchased and a written option (one being a put option and one being a call option) that at the date of designation as a hedging instrument has a net nil time value (commonly referred to as a 'zerocost collar'). In that case, an entity shall recognize any changes in time value in net assets/equity, even though the cumulative change in time value over the total period of the hedging relationship is nil. Hence, if the time value of the option relates to: (a) A transaction related hedged item, the amount of time value at the end of the hedging relationship that adjusts the hedged item or that is reclassified to surplus or deficit (see paragraph 144(b)) would be nil. (b) A time-period related hedged item, the amortization expense related to the time value is nil.
	325. تنطبق المحاسبة عن القيمة الزمنية للخيارات وفقاً للفقرة 144 فقط بقدر تعلق القيمة الزمنية بالبند المتحوط له (القيمة الزمنية المتوافقة). وتتعلق القيمة الزمنية لخيار بالبند المتحوط له إذا كانت الشروط الأساسية للخيار (مثل المبلغ الاسمي والعمر والأساس)	AG325. The accounting for the time value of options in accordance with paragraph 144 applies only to the extent that the time value relates to the hedged item (aligned time value). The time value of an option relates to the hedged item if the critical terms of the option (such as the nominal amount, life and

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
underlying) are aligned with the hedged item. Hence, if the critical terms of the option and the hedged item are not fully aligned, an entity shall determine the aligned time value, i.e., how much of the time value included in the premium (actual time value) relates to the hedged item (and therefore should be treated in accordance with paragraph 144). An entity determines the aligned time value using the valuation of the option that would have critical terms that perfectly match the hedged item.	متوافقة مع البند المُتحوط له. وعليه، فإذا لم تكن الشروط الأساسية للخيار والبند المُتحوط له متوافقة تماماً مع بعضها، فيجب على الجهة تحديد القيمة الزمنية المتوافقة، أي المقدار من القيمة الزمنية المضمنة في العلاوة (القيمة الزمنية الفعلية) الذي يتعلق بالبند المُتحوط له (وينبغي تبعاً لذلك أن يُعالج وفقاً للفقرة 144). وتحدد الجهة القيمة الزمنية المتوافقة باستخدام تقويم الخيار الذي ستكون له شروط أساسية تتطابق بشكل كامل مع البند المُتحوط له.	
AG326. If the actual time value and the aligned time value differ, an entity shall determine the amount that is accumulated in a separate component of net assets/equity in accordance with paragraph 144 as follows: (a) If, at inception of the hedging relationship, the actual time value is higher than the aligned time value, the entity shall: (i) Determine the amount that is accumulated in a separate component of net assets/equity on the basis of the aligned time value; and (ii) Account for the differences in the fair value changes between the two time values in surplus or deficit. (b) If, at inception of the hedging relationship, the actual time value is lower than the aligned time value, the entity shall determine the amount that is accumulated	326. إذا كانت القيمة الزمنية الفعلية والقيمة الزمنية المتوافقة مختلفتان، فيجب على الجهة تحديد المبلغ الذي يتراكم في مكون منفصل لصافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 144 كما يلي: (أ) إذا كانت القيمة الزمنية الفعلية، في بداية علاقة التحوط، أعلى من القيمة الزمنية المتوافقة، فيجب على الجهة: (1) تحديد المبلغ الذي يتراكم في مكون منفصل لصافي الأصول/حقوق الملكية على أساس القيمة الزمنية المتوافقة؛ (2) المحاسبة عن الفروق في تغيرات القيمة العادلة بين القيمتين الزمنيةتين ضمن الفائض أو العجز. (ب) إذا كانت القيمة الزمنية الفعلية، في بداية علاقة التحوط، أقل من القيمة الزمنية المتوافقة، فيجب على الجهة تحديد المبلغ الذي يتراكم	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
in a separate component of net assets/equity by reference to the lower of the cumulative change in fair value of: (i) The actual time value; and (ii) The aligned time value. Any remainder of the change in fair value of the actual time value shall be recognized in surplus or deficit.	في مكون منفصل لصافي الأصول/حقوق الملكية بالرجوع إلى التغيرين المتراكمين في القيمة العادلة لما يلي، أيهما أقل: (1) القيمة الزمنية الفعلية؛ (2) القيمة الزمنية المتوافقة. وأي جزء متبقي من التغير في القيمة العادلة للقيمة الزمنية الفعلية يجب إثباته ضمن الفائض أو العجز.	
Accounting for the Forward Element of Forward Contracts and Foreign Currency Basis Spreads of Financial Instruments	المحاسبة عن العنصر الآجل في العقود الآجلة والفروق المبنية على أساس أسعار العملات الأجنبية للأدوات المالية	
AG327. A forward contract can be considered as being related to a time period because its forward element represents charges for a period of time (which is the tenor for which it is determined). However, the relevant aspect for the purpose of assessing whether a hedging instrument hedges a transaction or time-period related hedged item are the characteristics of that hedged item, including how and when it affects surplus or deficit. Hence, an entity shall assess the type of hedged item (see paragraphs 144(a) and 145) on the basis of the nature of the hedged item (regardless of whether the hedging relationship is a cash flow hedge or a fair value hedge):	327. يمكن أن يعد العقد الآجل أنه متعلق بفترة زمنية لأن عنصره الآجل يمثل أعباء لفترة زمنية (وهي المدة التي يُحدّد لها). ومع ذلك، فإن الجانب ذا الصلة لغرض تقويم ما إذا كانت أداة التحوط تتحوط لبند متحوط له يتعلق بمعاملة أو بفترة زمنية هي خصائص ذلك البند المُتحوط له، بما في ذلك كيفية وتوقيت تأثيره على الفائض أو العجز. وعليه، يجب على الجهة تقويم نوع البند المُتحوط له (انظر الفقرتين 144 و145 (أ)) على أساس طبيعة البند المُتحوط له (بغض النظر عما إذا كانت علاقة التحوط هي تحوط للتدفقات النقدية أو تحوط للقيمة العادلة):	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
(a) The forward element of a forward contract relates to a transaction related hedged item if the nature of the hedged item is a transaction for which the forward element has the character of costs of that transaction. An example is when the forward element relates to a hedged item that results in the recognition of an item whose initial measurement includes transaction costs (for example, an entity hedges an inventory purchase denominated in a foreign currency, whether it is a forecast transaction or a firm commitment, against foreign currency risk and includes the transaction costs in the initial measurement of the inventory). As a consequence of including the forward element in the initial measurement of the particular hedged item, the forward element affects surplus or deficit at the same time as that hedged item. Similarly, an entity that hedges a sale of a commodity denominated in a foreign currency against foreign currency risk, whether it is a forecast transaction or a firm commitment, would include the forward element as part of the cost that is related to that sale (hence, the forward element would be recognized in surplus or deficit in the same period as the revenue from the hedged sale). (b) The forward element of a forward contract relates to a time-period related hedged item if the nature of the hedged item is such that the forward element has the character of a cost for obtaining protection against a risk over a particular period of time (but the hedged item does not result in a transaction that involves the notion of a transaction cost in accordance with (a)). For example, if commodity inventory is hedged against changes in fair value for six months using a commodity forward contract with a corresponding life, the forward element of the forward contract would be allocated to surplus or deficit (i.e., amortized on a systematic	(أ) يُعدّ العنصر الآجل في عقد آجل متعلقاً ببند مُتحوط له يتعلق بمعاملة إذا كانت طبيعة البند المُتحوط له أنه معاملة طابع عنصرها الآجل أنها تكاليف لتلك المعاملة. ومثال ذلك هو ما يكون عندما يتعلق العنصر الآجل ببند مُتحوط له ينتج عنه إثبات بند يتضمن قياسه الأولي تكاليف المعاملة (على سبيل المثال، جهة تتحوط لشراء مخزون مُقوم بعملة أجنبية، سواء كان معاملة متوقعة أو ارتباطاً ملزماً، من مخاطر العملة الأجنبية وتدرج تكاليف المعاملة ضمن القياس الأولي للمخزون). ونتيجة لإدراج العنصر الآجل ضمن القياس الأولي للبند المُتحوط له المحدد، فإن العنصر الآجل يؤثر على الفائض أو العجز في نفس وقت تأثير ذلك البند المُتحوط له. وبالمثل، فإن الجهة التي تتحوط لبيع سلعة مقومة بعملة أجنبية من مخاطر العملة الأجنبية، سواء كان معاملة متوقعة أو ارتباطاً ملزماً، تُدرج العنصر الآجل على أنه جزء من التكلفة المتعلقة بذلك البيع (وعليه فإن العنصر الآجل يتم إثباته ضمن الفائض أو العجز في نفس الفترة التي يتم فيها إثبات الإيراد من البيع المُتحوط له). (ب) يُعدّ العنصر الآجل في عقد آجل متعلقاً ببند مُتحوط له يتعلق بفترة زمنية إذا كانت طبيعة البند المُتحوط له أن العنصر الآجل له طابع تكلفة الحصول على حماية من المخاطر على مدى فترة زمنية محددة (ولكن البند المُتحوط له لا تنتج عنه معاملة تتضمن مفهوم تكلفة المعاملة وفقاً للبند (أ)). فعلى سبيل المثال، إذا تم التحوط لمخزون سلعة من التغيرات في القيمة العادلة لمدة ستة أشهر باستخدام عقد سلعي آجل له عمر مقابل، فإن العنصر الآجل في العقد الآجل يتم تخصيصه للفائض أو العجز (أي يتم استنفاده على أساس منتظم ومنطقي) على مدى فترة الستة أشهر تلك. ومثال آخر، تحوط صافي استثمار في عملية أجنبية	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
and rational basis) over that six-month period. Another example is a hedge of a net investment in a foreign operation that is hedged for 18 months using a foreign-exchange forward contract, which would result in allocating the forward element of the forward contract over that 18-month period.	مُتحوط لها لمدة 18 شهراً باستخدام عقد صرف عملات أجنبية آجل، مما ينتج عنه تخصيص العنصر الآجل في العقد الآجل على مدى تلك الفترة البالغة 18 شهراً.	
AG328. The characteristics of the hedged item, including how and when the hedged item affects surplus or deficit, also affect the period over which the forward element of a forward contract that hedges a time-period related hedged item is amortized, which is over the period to which the forward element relates. For example, if a forward contract hedges the exposure to variability in threemonth interest rates for a three-month period that starts in six months' time, the forward element is amortized during the period that spans months seven to nine.	328. تؤثر أيضاً خصائص البند المُتحوط له، بما في ذلك كيفية وتوقيت تأثير البند المُتحوط له على الفائض أو العجز، على الفترة التي يتم على مداها استنفاد العنصر الآجل في عقد آجل يتحوط لبند مُتحوط له يتعلق بفترة زمنية، أي على مدى الفترة التي يتعلق بها العنصر الآجل. فعلى سبيل المثال، إذا كان هناك عقد آجل يتحوط من التعرض للتقلب في معدلات الفائدة في ثلاثة أشهر لفترة ثلاثة أشهر تبدأ بعد ستة أشهر، فإن العنصر الآجل يتم استنفاده خلال الفترة التي تمتد من الشهر السابع إلى التاسع.	
AG329. The accounting for the forward element of a forward contract in accordance with paragraph 145 also applies if, at the date on which the forward contract is designated as a hedging instrument, the forward element is nil. In that case, an entity shall recognize any fair value changes attributable to the forward element in net assets/equity, even though the cumulative fair value change attributable to the forward element over the total period of the hedging relationship is nil. Hence, if the forward element of a forward contract relates to:	329. تنطبق أيضاً المحاسبة عن العنصر الآجل في عقد آجل وفقاً للفقرة 145، إذا كان العنصر الآجل صفراً، في التاريخ الذي يتم فيه تعيين العقد الآجل على أنه أداة التحوط. وفي تلك الحالة، يجب على الجهة إثبات أي تغيرات في القيمة العادلة يمكن عزوها إلى العنصر الآجل ضمن صافي الأصول/حقوق الملكية، حتى ولو كان التغير التراكمي في القيمة العادلة الذي يمكن عزوه إلى العنصر الآجل على مدى إجمالي فترة علاقة التحوط يساوي صفراً. وعليه، فإذا كان العنصر الآجل في عقد آجل يتعلق بما يلي:	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
(a) A transaction related hedged item, the amount in respect of the forward element at the end of the hedging relationship that adjusts the hedged item or that is reclassified to surplus or deficit (see paragraphs 144(b) and 145) would be nil. (b) A time-period related hedged item, the amortization amount related to the forward element is nil.	(أ) بند متحوط له يتعلق بمعاملة، فإن المبلغ المتعلق بالعنصر الآجل في نهاية علاقة التحوط الذي يعدل البند المُتحوط له أو الذي يتم إعادة تصنيفه إلى الفائض أو العجز (انظر الفقرتين 144 (ب) و145) سيكون صفرًا. (ب) بند مُتحوط له يتعلق بفترة زمنية، فإن مبلغ الاستنفاد المتعلق بالعنصر الآجل يكون صفرًا.	
AG330. The accounting for the forward element of forward contracts in accordance with paragraph 145 applies only to the extent that the forward element relates to the hedged item (aligned forward element). The forward element of a forward contract relates to the hedged item if the critical terms of the forward contract (such as the nominal amount, life and underlying) are aligned with the hedged item. Hence, if the critical terms of the forward contract and the hedged item are not fully aligned, an entity shall determine the aligned forward element, i.e., how much of the forward element included in the forward contract (actual forward element) relates to the hedged item (and therefore should be treated in accordance with paragraph 145). An entity determines the aligned forward element using the valuation of the forward contract that would have critical terms that perfectly match the hedged item.	330. تنطبق المحاسبة عن العنصر الآجل في العقود الآجلة وفقاً للفقرة 145 فقط بقدر تعلق العنصر الآجل بالبند المُتحوط له (العنصر الآجل المتوافق). ويتعلق العنصر الآجل في العقد الآجل بالبند المُتحوط له إذا كانت الشروط الأساسية للعقد الآجل (مثل المبلغ الاسمي والعمر والأساس) متوافقة مع البند المُتحوط له. وعليه، فإذا لم تكن الشروط الأساسية للعقد الآجل والبند المُتحوط له متوافقة تماماً مع بعضها، فيجب على الجهة تحديد العنصر الآجل المتوافق، أي المقدار من العنصر الآجل المضمن في العقد الآجل (العنصر الآجل الفعلي) الذي يتعلق بالبند المُتحوط له (وينبغي تبعاً لذلك أن يُعالج وفقاً للفقرة 145). وتحدد الجهة العنصر الآجل المتوافق باستخدام تقويم العقد الآجل الذي ستكون له شروط أساسية تتطابق بشكل كامل مع البند المُتحوط له.	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG331. If the actual forward element and the aligned forward element differ, an entity shall determine the amount that is accumulated in a separate component of net assets/equity in accordance with paragraph 145 as follows: (a) If, at inception of the hedging relationship, the absolute amount of the actual forward element is higher than that of the aligned forward element the entity shall: (i) Determine the amount that is accumulated in a separate component of net assets/equity on the basis of the aligned forward element; and (ii) Account for the differences in the fair value changes between the two forward elements in surplus or deficit. (b) If, at inception of the hedging relationship, the absolute amount of the actual forward element is lower than that of the aligned forward element, the entity shall determine the amount that is accumulated in a separate component of net assets/equity by reference to the lower of the cumulative change in fair value of: (i) The absolute amount of the actual forward element; and (ii) The absolute amount of the aligned forward element.	331. إذا كان العنصر الآجل الفعلي والعنصر الآجل المتوافق مختلفان، فيجب على الجهة تحديد المبلغ الذي يتراكم في مكون منفصل لصافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 145 كما يلي: (أ) إذا كان المبلغ المطلق للعنصر الآجل الفعلي، في بداية علاقة التحوط، أكبر من المبلغ المطلق للعنصر الآجل المتوافق، فيجب على الجهة: (1) تحديد المبلغ الذي يتراكم في مكون منفصل لصافي الأصول/حقوق الملكية على أساس العنصر الآجل المتوافق؛ و (2) المحاسبة عن الفروق في تغيرات القيمة العادلة بين العنصرين الآجلين ضمن الفائض أو العجز. (ب) إذا كان المبلغ المطلق للعنصر الآجل الفعلي، في بداية علاقة التحوط، أقل من المبلغ المطلق للعنصر الآجل المتوافق، فيجب على الجهة تحديد المبلغ الذي يتراكم في مكون منفصل لصافي الأصول/حقوق الملكية بالرجوع إلى التغيرين المتراكمين في القيمة العادلة لما يلي، أيهما أقل: (1) المبلغ المطلق للعنصر الآجل الفعلي؛ و	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	(2) المبلغ المطلق للعنصر الآجل المتوافق. وأي جزء متبقي من التغير في القيمة العادلة للعنصر الآجل الفعلي يجب إثباته ضمن الفائض أو العجز.	Any remainder of the change in fair value of the actual forward element shall be recognized in surplus or deficit.
	332. عندما تفصل الجهة الفرق المبني على أساس أسعار العملات الأجنبية عن الأداة المالية وتستثنيه من تعيين تلك الأداة المالية على أنها أداة التحوط (انظر الفقرة 119 (ب)), فإن إرشادات التطبيق الواردة في الفقرات 327-331 تنطبق على الفرق المبني على أساس أسعار العملات الأجنبية بنفس الطريقة التي يتم تطبيقها بها على العنصر الآجل في عقد آجل.	AG332. When an entity separates the foreign currency basis spread from a financial instrument and excludes it from the designation of that financial instrument as the hedging instrument (see paragraph 119(b)), the application guidance in paragraphs AG327-AG331 applies to the foreign currency basis spread in the same manner as it is applied to the forward element of a forward contract.
	التحوط لمجموعة من البنود التحوط لمركز بالصافي التأهل للمحاسبة عن التحوط وتعيين صافي المركز	Hedge of a Group of Items Hedge of a Net Position Eligibility for Hedge Accounting and Designation of a Net Position
	333. يكون صافي المركز مؤهلاً للمحاسبة عن التحوط فقط إذا كانت الجهة تتحوط على أساس صافي لأغراض إدارة المخاطر. وتحديد ما إذا كانت الجهة تتحوط بهذه الطريقة هو مسألة تتعلق بالحقائق (وليس	AG333. A net position is eligible for hedge accounting only if an entity hedges on a net basis for risk management purposes. Whether an entity hedges in this way is a matter of fact (not merely of assertion or documentation). Hence, an entity cannot

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
apply hedge accounting on a net basis solely to achieve a particular accounting outcome if that would not reflect its risk management approach. Net position hedging must form part of an established risk management strategy. Normally this would be approved by key management personnel as defined in IPSAS 20.	مجرد تأكيد أو توثيق). وعليه، فإن الجهة لا تستطيع تطبيق المحاسبة عن التحوط على أساس صافي فقط لتحقيق نتيجة محاسبية معينة إذا كان ذلك لن يعكس منهج الجهة لإدارة المخاطر. ويجب أن يشكل التحوط لمركز بال صافي جزءاً من الاستراتيجية الموضوعية لإدارة المخاطر. وعادةً، تتم المصادقة على هذه الاستراتيجية من قبل كبار موظفي الإدارة كما هم معرفين في المعيار المحاسبة للقطاع العام 20.	
AG334. For example, Entity A, whose functional currency is its local currency, has a firm commitment to pay FC150,000 for advertising expenses in nine months' time and a firm commitment to sell finished goods for FC150,000 in 15 months' time. Entity A enters into a foreign currency derivative that settles in nine months' time under which it receives FC100 and pays CU70. Entity A has no other exposures to FC. Entity A does not manage foreign currency risk on a net basis. Hence, Entity A cannot apply hedge accounting for a hedging relationship between the foreign currency derivative and a net position of FC100 (consisting of FC150,000 of the firm purchase commitment—i.e., advertising services—and FC149,900 (of the FC150,000) of the firm sale commitment) for a nine-month period.	334. على سبيل المثال، لدى الجهة أ، التي عملتها الوظيفية هي عملتها المحلية، ارتباط ملزم بدفع 150000 ريال سعودي أجنبية مقابل مصروفات الدعاية بعد تسعة أشهر وارتباط ملزم ببيع بضاعة تامة الصنع بمبلغ 150000 ريال سعودي أجنبية بعد 15 شهراً. تدخل الجهة أ في مشتقة بالعملة الأجنبية تقوم بتسويتها بعد تسعة أشهر تحصل بموجبها على 100 ريال سعودي أجنبية وتدفع 70 ريال سعودي. ولا تواجه الجهة أ أي تعرضات أخرى للعملة الأجنبية. وعليه، فإن الجهة أ لا تستطيع تطبيق المحاسبة عن التحوط فيما يخص أية علاقة تحوط بين مشتقة العملة الأجنبية و صافي مركز بمبلغ 100 ريال سعودي أجنبية (يتكون من مبلغ 150000 ريال سعودي أجنبية للارتباط الملزم بالشراء - أي خدمات الدعاية- ومبلغ 149900 ريال سعودي أجنبية (من 150000 ريال سعودي أجنبية) للارتباط الملزم بالبيع) لفترة تسعة أشهر.	
AG335. If Entity A did manage foreign currency risk on a net basis and did not enter into the foreign currency derivative (because it increases its foreign currency	335. إذا قامت الجهة أ بإدارة مخاطر العملة الأجنبية على أساس صافي ولم تدخل في مشتقة العملة الأجنبية (لأنها تزيد تعرضها لمخاطر العملة	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	الأجنبية بدلاً من تقليلها)، فإن الجهة ستكون عندئذ في مركز متحوط طبيعي لمدة تسعة أشهر. وعادة، لن ينعكس هذا المركز المُتحوط له في القوائم المالية لأن المعاملات يتم إثباتها في فترات قوائم مالية مختلفة في المستقبل. ولن يكون صافي المركز الصفري مؤهلاً للمحاسبة عن التحوط إلا في حالة استيفاء الشروط الواردة في الفقرة 151.	risk exposure instead of reducing it), then the entity would be in a natural hedged position for nine months. Normally, this hedged position would not be reflected in the financial statements because the transactions are recognized in different reporting periods in the future. The nil net position would be eligible for hedge accounting only if the conditions in paragraph 151 are met.
	336. عند تعيين مجموعة بنود تشكل صافي مركز على أنها بند متحوط له، يجب على الجهة تعيين مجموعة البنود بالكامل التي تتضمن البنود التي يمكن أن تشكل صافي المركز. ولا يُسمح للجهة بتعيين مبلغ مجرد غير محدد من صافي المركز. على سبيل المثال، جهة لديها مجموعة من ارتباطات البيع الملزمة بعد 9 أشهر بمبلغ 100 ريال سعودي أجنبية ومجموعة من ارتباطات الشراء الملزمة بعد 18 شهراً بمبلغ 120 ريال سعودي أجنبية. لا تستطيع الجهة تعيين مبلغ مجرد لصافي مركز حتى 20 ريال سعودي أجنبية. وبدلاً من ذلك، يجب عليها تعيين مبلغ مشتريات إجمالي ومبلغ مبيعات إجمالي ينشأ عنهما معاً صافي المركز المُتحوط له. ويجب على الجهة تعيين إجمالي المراكز التي ينشأ عنها صافي المركز بحيث تكون الجهة قادرة على الالتزام بمتطلبات المحاسبة عن علاقات التحوط المؤهلة.	AG336. When a group of items that constitute a net position is designated as a hedged item, an entity shall designate the overall group of items that includes the items that can make up the net position. An entity is not permitted to designate a non-specific abstract amount of a net position. For example, an entity has a group of firm sale commitments in nine months' time for FC100 and a group of firm purchase commitments in 18 months' time for FC120. The entity cannot designate an abstract amount of a net position up to FC20. Instead, it must designate a gross amount of purchases and a gross amount of sales that together give rise to the hedged net position. An entity shall designate gross positions that give rise to the net position so that the entity is able to comply with the requirements for the accounting for qualifying hedging relationships.
	تطبيق متطلبات فاعلية التحوط على تحوط لمركز بالصافي	Application of the Hedge Effectiveness Requirements to a Hedge of a Net Position

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
AG337. When an entity determines whether the hedge effectiveness requirements of paragraph 129(c) are met when it hedges a net position, it shall consider the changes in the value of the items in the net position that have a similar effect as the hedging instrument in conjunction with the fair value change on the hedging instrument. For example, an entity has a group of firm sale commitments in nine months' time for FC100 and a group of firm purchase commitments in 18 months' time for FC120. It hedges the foreign currency risk of the net position of FC20 using a forward exchange contract for FC20. When determining whether the hedge effectiveness requirements of paragraph 129(c) are met, the entity shall consider the relationship between: (a) The fair value change on the forward exchange contract together with the foreign currency risk related changes in the value of the firm sale commitments; and (b) The foreign currency risk related changes in the value of the firm purchase commitments.	337. عندما تقرر الجهة ما إذا كان قد تم استيفاء متطلبات فاعلية التحوط الواردة في الفقرة 129(ج) عندما تتحوط لمركز بالصافي، يجب عليها أن تأخذ في الحسبان التغيرات في قيمة البنود في صافي المركز التي لها أثر مشابه لأثر أداة التحوط إلى جانب أثر التغير في القيمة العادلة على أداة التحوط. فعلى سبيل المثال، جهة لديها مجموعة من ارتباطات البيع الملزمة بعد تسعة أشهر بمبلغ 100 ريال سعودي أجنبية ومجموعة من ارتباطات الشراء الملزمة بعد ثمانية عشر شهراً بمبلغ 120 ريال سعودي أجنبية. وتتحوط الجهة من مخاطر العملة الأجنبية لصافي المركز الذي يبلغ 20 ريال سعودي أجنبية باستخدام عقد صرف آجل بمبلغ 20 ريال سعودي أجنبية. عند تحديد ما إذا كانت متطلبات فاعلية التحوط الواردة في الفقرة 129(ج) قد تم استيفاؤها أم لا، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان العلاقة بين: (أ) التغير في القيمة العادلة من عقد الصرف الآجل مع التغيرات المتعلقة بمخاطر العملة الأجنبية في قيمة ارتباطات البيع الملزمة؛ (ب) والتغيرات المتعلقة بمخاطر العملة الأجنبية في قيمة ارتباطات الشراء الملزمة.	
AG338. Similarly, if in the example in paragraph AG337 the entity had a nil net position it would consider the relationship between the foreign currency risk related changes in the value of the firm sale commitments and the foreign currency risk related changes in the value of the firm purchase commitments	338. وبالمثل، إذا كان للجهة في المثال الوارد في الفقرة 337 صافي مركز صفري، فإنها تأخذ في الحسبان العلاقة بين التغيرات المتعلقة بمخاطر العملة الأجنبية في قيمة ارتباطات البيع الملزمة والتغيرات المتعلقة بمخاطر العملة الأجنبية في قيمة ارتباطات الشراء الملزمة عند	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	تحديد ما إذا كان قد تم استيفاء متطلبات فاعلية التحوط الواردة في الفقرة 129(ج).	when determining whether the hedge effectiveness requirements of paragraph 129(c) are met.
	تحوطات التدفقات النقدية التي تشكل صافي مركز	Cash Flow Hedges that Constitute a Net Position
	339. عندما تتحوط الجهة لمجموعة من البنود التي لها مراكز مخاطر متقاسة (أي صافي مركز)، فإن التأهل للمحاسبة عن التحوط يعتمد على نوع التحوط. وإذا كان التحوط هو تحوط للقيمة العادلة، فيمكن عندئذ أن يكون صافي المركز مؤهلاً على أنه بند مُتحوط له. ولكن إذا كان التحوط هو تحوط للتدفقات النقدية، فعندئذٍ لا يمكن أن يكون صافي المركز مؤهلاً على أنه بند مُتحوط له إلا إذا كان تحوطاً من مخاطر عملة أجنبية وكان تعيين صافي المركز هذا يحدد فترة القوائم المالية التي يتوقع فيها أن تؤثر المعاملات المتوقعة على الفائض أو العجز ويحدد أيضاً طبيعتها وحجمها.	AG339. When an entity hedges a group of items with offsetting risk positions (i.e., a net position), the eligibility for hedge accounting depends on the type of hedge. If the hedge is a fair value hedge, then the net position may be eligible as a hedged item. If, however, the hedge is a cash flow hedge, then the net position can only be eligible as a hedged item if it is a hedge of foreign currency risk and the designation of that net position specifies the reporting period in which the forecast transactions are expected to affect surplus or deficit and also specifies their nature and volume.
	340. على سبيل المثال، لدى جهة صافي مركز يتكون من شريحة دنيا لمبيعات بمبلغ 100 ريال سعودي وأجنبية وشريحة دنيا لمشتريات بمبلغ 150 ريال سعودي أجنبية. وكل من المبيعات والمشتريات مُقومة بنفس العملة الأجنبية. ولإجراء تحديدٍ كافٍ لتعيين صافي المركز المُتحوط له، تحدد الجهة في الوثائق الأصلية لعلاقة التحوط أن المبيعات يمكن أن تكون من المنتج أ أو المنتج ب وأن المشتريات يمكن أن تكون آلات من النوع أ وآلات من النوع ب والمادة الخام أ. وتحدد الجهة أيضاً أحجام	AG340. For example, an entity has a net position that consists of a bottom layer of FC100 of sales and a bottom layer of FC150 of purchases. Both sales and purchases are denominated in the same foreign currency. In order to sufficiently specify the designation of the hedged net position, the entity specifies in the original documentation of the hedging relationship that sales can be of Product A or Product B and purchases can be of Machinery Type A, Machinery Type B and Raw Material A. The entity also specifies the volumes

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
of the transactions by each nature. The entity documents that the bottom layer of sales (FC100) is made up of a forecast sales volume of the first FC70 of Product A and the first FC30 of Product B. If those sales volumes are expected to affect surplus or deficit in different reporting periods, the entity would include that in the documentation, for example, the first FC70 from sales of Product A that are expected to affect surplus or deficit in the first reporting period and the first FC30 from sales of Product B that are expected to affect surplus or deficit in the second reporting period. The entity also documents that the bottom layer of the purchases (FC150) is made up of purchases of the first FC60 of Machinery Type A, the first FC40 of Machinery Type B and the first FC50 of Raw Material A. If those purchase volumes are expected to affect surplus or deficit in different reporting periods, the entity would include in the documentation a disaggregation of the purchase volumes by the reporting periods in which they are expected to affect surplus or deficit (similarly to how it documents the sales volumes). For example, the forecast transaction would be specified as: (a) The first FC60 of purchases of Machinery Type A that are expected to affect surplus or deficit from the third reporting period over the next ten reporting periods; (b) The first FC40 of purchases of Machinery Type B that are expected to affect surplus or deficit from the fourth reporting period over the next 20 reporting periods; and	المعاملات حسب طبيعة كل معاملة. وتوثق الجهة أن الشريحة الدنيا للمبيعات (100 ريال سعودي أجنبية) تتألف من أول 70 ريال سعودي أجنبية لحجم المبيعات المتوقعة للمنتج أ وأول 30 ريال سعودي أجنبية لحجم المبيعات المتوقعة للمنتج ب. وإذا كان متوقعاً أن تؤثر أحجام تلك المبيعات على الفائض أو العجز في فترات قوائم مالية مختلفة، تضيف الجهة ذلك في التوثيق، على سبيل المثال، أول 70 ريال سعودي أجنبية من مبيعات المنتج أ التي يتوقع أن تؤثر على الفائض أو العجز في فترة القوائم المالية الأولى وأول 30 ريال سعودي أجنبية من مبيعات المنتج ب التي من المتوقع أن تؤثر على الفائض أو العجز في فترة القوائم المالية الثانية. وتوثق الجهة أيضاً أن الشريحة الدنيا من المشتريات (150 ريال سعودي أجنبية) تتألف من أول 60 ريال سعودي أجنبية من مشتريات النوع أ من الآلات، وأول 40 ريال سعودي أجنبية من مشتريات النوع ب من الآلات وأول 50 ريال سعودي أجنبية من مشتريات المادة الخام أ. وإذا كان متوقعاً أن تؤثر أحجام تلك المشتريات على الفائض أو العجز في فترات قوائم مالية مختلفة، تضيف الجهة في التوثيق تفصيلات لأحجام المشتريات بحسب فترات القوائم المالية التي يتوقع أن تؤثر فيها على الفائض أو العجز (بمثل ما توثق به أحجام المبيعات). على سبيل المثال، فإن المعاملة المتوقعة يتم تحديدها كما يلي: (أ) أول 60 ريال سعودي أجنبية من مشتريات الآلات من النوع أ التي يتوقع أن تؤثر على الفائض أو العجز ابتداءً من فترة القوائم المالية الثالثة وعلى مدى فترات القوائم المالية العشر التالية؛	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
(c) The first FC50 of purchases of Raw Material A that are expected to be received in the third reporting period and sold, i.e., affect surplus or deficit, in that and the next reporting period. Specifying the nature of the forecast transaction volumes would include aspects such as the depreciation pattern for items of property, plant and equipment of the same kind, if the nature of those items is such that the depreciation pattern could vary depending on how the entity uses those items. For example, if the entity uses items of Machinery Type A in two different production processes that result in straight-line depreciation over ten reporting periods and the units of production method respectively, its documentation of the forecast purchase volume for Machinery Type A would disaggregate that volume by which of those depreciation patterns will apply.	(ب) أول 40 ريال سعودي أجنبية من مشتريات الآلات من النوع ب التي يتوقع أن تؤثر على الفائض أو العجز ابتداءً من فترة القوائم المالية الرابعة وعلى مدى فترات القوائم المالية العشرين التالية؛ (ج) أول 50 ريال سعودي أجنبية من مشتريات المادة الخام التي يتوقع استلامها في فترة القوائم المالية الثالثة وبيعها، أي تؤثر على الفائض أو العجز في فترة القوائم المالية تلك والفترة التالية. يتضمن تحديد طبيعة أحجام المعاملة المتوقعة جوانب مثل نمط الإهلاك لبند العقارات والآلات والمعدات التي هي من نفس النوع، إذا كان من طبيعة تلك البنود أن نمط إهلاكها قد يختلف تبعاً لكيفية استخدام الجهة لها. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الجهة تستخدم بنود الآلات من النوع أ في عمليتي إنتاج مختلفتين ينتج عنهما إهلاك الآلات بطريقة القسط الثابت على مدى عشر فترات قوائم مالية وطريقة وحدات الإنتاج على التوالي، فإن توثيقها لحجم الشراء المتوقع يُفضّل ذلك الحجم بحسب نمط الإهلاك المنطبق من بين هذين النمطين.	
AG341. For a cash flow hedge of a net position, the amounts determined in accordance with paragraph 140 shall include the changes in the value of the items in the net position that have a similar effect as the hedging instrument in conjunction with the fair value change on the hedging instrument. However, the changes in the value of the items in the net position that have a similar effect as the hedging instrument are recognized only once the transactions that they relate to are recognized, such as when a forecast sale is recognized	341. في حالة تحوط التدفقات النقدية لمركز بالصافي، فإن المبالغ التي يتم تحديدها وفقاً للفقرة 140 يجب أن تتضمن التغيرات في قيمة البنود في صافي المركز التي لها أثر مشابه لأثر أداة التحوط إلى جانب أثر التغير في القيمة العادلة على أداة التحوط. ومع ذلك، فإن التغيرات في قيمة البنود في صافي المركز التي لها أثر مشابه لأداة التحوط يتم إثباتها فقط حال إثبات المعاملات التي تتعلق بها، مثلاً عندما يتم إثبات بيع متوقع	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
as revenue. For example, an entity has a group of highly probable forecast sales in nine months' time for FC100 and a group of highly probable forecast purchases in 18 months' time for FC120. It hedges the foreign currency risk of the net position of FC20 using a forward exchange contract for FC20. When determining the amounts that are recognized in the cash flow hedge reserve in accordance with paragraph 140(a)–140(b), the entity compares: (a) The fair value change on the forward exchange contract together with the foreign currency risk related changes in the value of the highly probable forecast sales; with (b) The foreign currency risk related changes in the value of the highly probable forecast purchases. However, the entity recognizes only amounts related to the forward exchange contract until the highly probable forecast sales transactions are recognized in the financial statements, at which time the gains or losses on those forecast transactions are recognized (i.e., the change in the value attributable to the change in the foreign exchange rate between the designation of the hedging relationship and the recognition of revenue).	على أنه إيراد. فعلى سبيل المثال، جهة لديها مجموعة من المبيعات المتوقعة والمرجحة بدرجة كبيرة بعد تسعة أشهر بمبلغ 100 ريال سعودي أجنبية ومجموعة من المشتريات المتوقعة والمرجحة بدرجة كبيرة بعد 18 شهراً بمبلغ 120 ريال سعودي أجنبية. وتتحوط الجهة من مخاطر العملة الأجنبية لصافي المركز الذي يبلغ 20 ريال سعودي أجنبية باستخدام عقد صرف آجل بمبلغ 20 ريال سعودي أجنبية. عند تحديد المبالغ التي يتم إثباتها في احتياطي تحوط التدفقات النقدية وفقاً للفقرتين 140(أ) و 140(ب)، تقارن الجهة: (أ) التغير في القيمة العادلة من عقد الصرف الآجل إلى جانب التغيرات المتعلقة بمخاطر العملة الأجنبية في قيمة المبيعات المتوقعة والمرجحة بدرجة كبيرة؛ مع (ب) التغيرات المتعلقة بمخاطر العملة الأجنبية في قيمة المشتريات المتوقعة والمرجحة بدرجة كبيرة. ومع ذلك، فإن الجهة تثبت فقط المبالغ المتعلقة بعقد الصرف الآجل إلى أن يتم إثبات معاملات المبيعات المتوقعة والمرجحة بدرجة كبيرة في القوائم المالية، وهو الوقت الذي يتم فيه إثبات المكاسب أو الخسائر من تلك المعاملات المتوقعة (أي التغير في القيمة الذي يمكن عزوه إلى التغير في سعر صرف العملات الأجنبية بين تعيين علاقة التحوط وإثبات الإيراد).	

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	342. وبالمثل، فإذا كان للجهة في المثال السابق صافي مركز صفري، فإنها تقارن التغيرات المتعلقة بمخاطر العملة الأجنبية في قيمة المبيعات المتوقعة والمرجحة بدرجة كبيرة مع التغيرات المتعلقة بمخاطر العملة الأجنبية في قيمة المشتريات المتوقعة والمرجحة بدرجة كبيرة. ومع ذلك، فإن تلك المبالغ يتم إثباتها فقط حال إثبات المعاملات المتوقعة المتعلقة بها في القوائم المالية.	AG342. Similarly, if in the example the entity had a nil net position it would compare the foreign currency risk related changes in the value of the highly probable forecast sales with the foreign currency risk related changes in the value of the highly probable forecast purchases. However, those amounts are recognized only once the related forecast transactions are recognized in the financial statements.
	شرائح من مجموعات من البنود يتم تعيينها على أنها بند مُتحوط له	Layers of Groups of Items Designated as the Hedged Item
	343. لنفس الأسباب المذكورة في الفقرة 268، فإن تعيين مكونات تمثل شرائح من مجموعات من البنود القائمة يتطلب أن يتم بدقة تحديد المبلغ الاسمي لمجموعة البنود التي يتم منها تحديد مكون الشريحة المُتحوط له.	AG343. For the same reasons noted in paragraph AG268, designating layer components of groups of existing items requires the specific identification of the nominal amount of the group of items from which the hedged layer component is defined.
	344. يمكن لعلاقة التحوط أن تتضمن شرائح من مجموعات بنود مختلفة متعددة. على سبيل المثال، في تحوط لصافي مركز مجموعة من الأصول ومجموعة من الالتزامات، فإن علاقة التحوط يمكن أن تتضمن، في المجمل، مكوناً يمثل شريحة من مجموعة الأصول ومكوناً يمثل شريحة من مجموعة الالتزامات.	AG344. A hedging relationship can include layers from several different groups of items. For example, in a hedge of a net position of a group of assets and a group of liabilities, the hedging relationship can comprise, in combination, a layer component of the group of assets and a layer component of the group of liabilities.

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	عرض مكاسب أو خسائر أداة تحوط	Presentation of Hedging Instrument Gains or Losses
	345. في حالة التحوط لبنود معاً، على أنها مجموعة، في تحوط للتدفقات النقدية، فإنها قد تؤثر في بنود مستقلة مختلفة في قائمة الأداء المالي وصافي الأصول/حقوق الملكية. ويعتمد عرض مكاسب أو خسائر التحوط في تلك القائمة على مجموعة البنود.	AG345. If items are hedged together as a group in a cash flow hedge, they might affect different line items in the statement of surplus or deficit and net assets/equity. The presentation of hedging gains or losses in that statement depends on the group of items.
	346. إذا لم يكن لمجموعة البنود أي مراكز مخاطر متقاسة (على سبيل المثال، مجموعة من مصروفات العملة الأجنبية التي تؤثر على بنود مستقلة مختلفة في الأداء المالي وصافي الأصول/حقوق الملكية، تُحوط لها من مخاطر العملة الأجنبية) فيجب عندئذ توزيع مكاسب أو خسائر أداة التحوط المعاد تصنيفها على البنود المستقلة المتأثرة بالبنود المُتحوط لها. ويجب أن يتم هذا التوزيع على أساس منتظم ومنطقي ولا يجوز أن ينتج عنه إغفال لصافي المكاسب أو الخسائر التي تنشأ عن أداة تحوط واحدة.	AG346. If the group of items does not have any offsetting risk positions (for example, a group of foreign currency expenses that affect different line items in the statement of financial performance and the statement of changes in net assets/ equity that are hedged for foreign currency risk) then the reclassified hedging instrument gains or losses shall be apportioned to the line items affected by the hedged items. This apportionment shall be done on a systematic and rational basis and shall not result in the grossing up of the net gains or losses arising from a single hedging instrument.
	347. إذا كان لمجموعة البنود مراكز مخاطر متقاسة (على سبيل المثال، مجموعة مبيعات ومصروفات مُقومة بعملة أجنبية ومُتحوط لها معاً من مخاطر العملة الأجنبية) فيجب على الجهة عندئذ عرض مكاسب أو خسائر التحوط في بند مستقل منفصل في قائمة الأداء المالي وصافي الأصول/حقوق الملكية. ومثال ذلك، التحوط من مخاطر العملة الأجنبية	AG347. If the group of items does have offsetting risk positions (for example, a group of sales and expenses denominated in a foreign currency hedged together for foreign currency risk) then an entity shall present the hedging gains or losses in a separate line item in the statement of financial performance and the statement of changes in net assets/equity. Consider, for

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
example, a hedge of the foreign currency risk of a net position of foreign currency sales of FC100 and foreign currency expenses of FC80 using a forward exchange contract for FC20. The gain or loss on the forward exchange contract that is reclassified from the cash flow hedge reserve to surplus or deficit (when the net position affects surplus or deficit) shall be presented in a separate line item from the hedged sales and expenses. Moreover, if the sales occur in an earlier period than the expenses, the sales revenue is still measured at the spot exchange rate in accordance with IPSAS 4. The related hedging gain or loss is presented in a separate line item, so that surplus or deficit reflects the effect of hedging the net position, with a corresponding adjustment to the cash flow hedge reserve. When the hedged expenses affect surplus or deficit in a later period, the hedging gain or loss previously recognized in the cash flow hedge reserve on the sales is reclassified to surplus or deficit and presented as a separate line item from those that include the hedged expenses, which are measured at the spot exchange rate in accordance with IPSAS 4.	لصافي مركز مبيعات بعملة أجنبية بمبلغ 100 ريال سعودي أجنبية ومصروفات بعملة أجنبية بمبلغ 80 ريال سعودي أجنبية باستخدام عقد صرف آجل بمبلغ 20 ريال سعودي أجنبية. يجب عرض المكسب أو الخسارة من عقد الصرف الآجل المعاد تصنيفه من احتياطي تحوط التدفقات النقدية إلى الفائض أو العجز (عندما يؤثر صافي المركز على الفائض أو العجز) في بند مستقل منفصل عن المبيعات والمصروفات المُتحوط لها. وعلاوة على ذلك، إذا حدثت المبيعات في فترة أسبق من المصروفات، فإن إيرادات المبيعات تظل تقاس بسعر الصرف الفوري وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 4. ويتم عرض مكاسب أو خسائر التحوط ذات الصلة في بند مستقل منفصل، بحيث يعكس مبلغ المكسب أو الخسارة أثر تحوط صافي المركز، مع إجراء تعديل مقابل في احتياطي تحوط التدفقات النقدية. وعندما تؤثر المصروفات المُتحوط لها في الفائض أو العجز في فترة لاحقة، فإن مبلغ مكسب أو خسارة التحوط من المبيعات الذي سبق إثباته في احتياطي تحوط التدفقات النقدية يتم إعادة تصنيفه إلى الفائض أو العجز ويتم عرضه كبند مستقل منفصل عن البنود التي تتضمن المصروفات المُتحوط لها، التي تُقاس بسعر الصرف الفوري وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 4.	
AG348. For some types of fair value hedges, the objective of the hedge is not primarily to offset the fair value change of the hedged item but instead to transform the cash flows of the hedged item. For example, an entity hedges the fair value interest rate risk of a fixed-rate debt instrument using an interest rate swap. The entity's hedge objective is to transform the fixed-	348. فيما يخص بعض أنواع تحوطات القيمة العادلة، لا يهدف التحوط في الأساس إلى تعويض التغير في القيمة العادلة للبند المُتحوط له، ولكنه بدلاً من ذلك يهدف إلى تغيير طبيعة التدفقات النقدية للبند المُتحوط له. فعلى سبيل المثال، تتحوط جهة من مخاطر معدل الفائدة على القيمة العادلة للأداة دين ذات معدل فائدة ثابت باستخدام عقد	

Appendix A: Application Guidance	ملحق أ: إرشادات التطبيق	التعديلات وأسبابها
interest cash flows into floating interest cash flows. This objective is reflected in the accounting for the hedging relationship by accruing the net interest accrual on the interest rate swap in surplus or deficit. In the case of a hedge of a net position (for example, a net position of a fixed-rate asset and a fixed-rate liability), this net interest accrual must be presented in a separate line item in the statement of financial performance and the statement of changes in net assets/equity. This is to avoid the grossing up of a single instrument's net gains or losses into offsetting gross amounts and recognizing them in different line items (for example, this avoids grossing up a net interest receipt on a single interest rate swap into gross interest revenue and gross interest expense).	لمقايضة معدل الفائدة. هدف الجهة من التحوط هو تغيير طبيعة التدفقات النقدية بمعدل الفائدة الثابت إلى تدفقات نقدية بمعدل فائدة معوم. وينعكس هذا الهدف على المحاسبة عن علاقة التحوط بحساب صافي الفائدة المستحقة من مقايضة معدل الفائدة في الفائض أو العجز. وفي حالة التحوط لصافي مركز (على سبيل المثال، صافي مركز لأصل بمعدل فائدة ثابت والتزام بمعدل فائدة ثابت)، فإن صافي الفائدة المستحقة هذا يجب عرضه في بند مستقل منفصل في قائمة الأداء المالي وصافي الأصول/حقوق الملكية. وهذا لتجنب جمع صافي مكاسب أو خسائر أداة واحدة في مبالغ متقاسة إجمالية وإثباتها في بنود مستقلة مختلفة (على سبيل المثال، يؤدي هذا إلى تجنب جمع صافي مقبوضات الفائدة من مقايضة معدل فائدة واحدة في إجمالي إيراد الفائدة أو إجمالي مصروف الفائدة).	
Effective Date and Transition Transition Financial Assets Held for Trading	تاريخ السريان وأحكام انتقالية أحكام انتقالية الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة	
AG349. At the date of initial application of this Standard, an entity must determine whether the objective of the entity's management model for managing any of its financial assets meets the condition in paragraph 40(a) or the condition in paragraph 41(a) or if a financial asset is eligible for the election in paragraph	349. في تاريخ التطبيق الأولي لهذا المعيار، يجب على الجهة تحديد ما إذا كان هدف نموذج إدارة الجهة لإدارة أي أصل مالي يستوفي الشرط الوارد في الفقرة 40 (أ) أو الشرط الوارد في الفقرة 41 (أ) أو إذا كان الأصل المالي مؤهلاً للاختيار الوارد في الفقرة 106. ولذلك الغرض، يجب	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيير المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	على الجهة تحديد ما إذا كانت الأصول المالية تستوفي تعريف "محتفظ بها للمتاجرة" إذا كانت الجهة قد قامت بشراء الأصول في تاريخ التطبيق الأولي.	106. For that purpose, an entity shall determine whether financial assets meet the definition of held for trading as if the entity had purchased the assets at the date of initial application.
	الهبوط	Impairment
	350. عند الانتقال إلى تطبيق المعيار، يجب على الجهة أن تسعى لتحديد المخاطر الائتمانية بشكل تقريبي عند الإثبات الأولي بالأخذ في الحسبان جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. والجهة ليست مطالبة بإجراء بحثٍ وافي عن المعلومات عندما تقوم في تاريخ الانتقال إلى تطبيق المعيار بتحديد ما إذا كانت هناك زيادات مهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي. وإذا كانت الجهة لا تستطيع تحديد ذلك بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، فعندئذ تنطبق الفقرة 178.	AG350. On transition, an entity should seek to approximate the credit risk on initial recognition by considering all reasonable and supportable information that is available without undue cost or effort. An entity is not required to undertake an exhaustive search for information when determining, at the date of transition, whether there have been significant increases in credit risk since initial recognition. If an entity is unable to make this determination without undue cost or effort paragraph 178 applies.
	351. لتحديد مخصص الخسارة من الأدوات المالية التي تم إثباتها بشكل أولي (أو ارتباطات القروض أو عقود الضمان المالي التي تصبح الجهة فيها طرفاً في العقد) قبل تاريخ التطبيق الأولي، فإن الجهة، عند الانتقال إلى تطبيق المعيار وحتى إلغاء إثبات تلك البنود، يجب عليها أن تأخذ في الحسبان المعلومات التي تُعد ذات الصلة عند التحديد الدقيق أو التقريبي للمخاطر الائتمانية عند الإثبات الأولي. ولتحديد المخاطر الائتمانية، أو تحديدها بشكل تقريبي، يجوز للجهة أن تأخذ في الحسبان	AG351. In order to determine the loss allowance on financial instruments initially recognized (or loan commitments or financial guarantee contracts to which the entity became a party to the contract) prior to the date of initial application, both on transition and until the derecognition of those items an entity shall consider information that is relevant in determining or approximating the credit risk at initial recognition. In order to determine or approximate the initial credit risk, an entity

التعديلات وأسبابها	ملحق أ: إرشادات التطبيق	Appendix A: Application Guidance
	المعلومات الداخلية والخارجية، بما في ذلك معلومات المحفظة، وفقاً للفقرات 165-170.	may consider internal and external information, including portfolio information, in accordance with paragraphs AG165– AG170.
	352. يجوز للجهة التي تتوفر لديها معلومات تاريخية قليلة أن تستخدم معلومات من التقارير والإحصاءات الداخلية (التي ربما تم إعدادها عند تحديد ما إذا كانت ستطلق منتجاً جديداً) أو معلومات عن منتجات مشابهة أو تجارب مجموعة نظيرة في أدوات مالية مماثلة، إذا كانت ملائمة.	AG352. An entity with little historical information may use information from internal reports and statistics (that may have been generated when deciding whether to launch a new product), information about similar products or peer group experience for comparable financial instruments, if relevant.

6. ملحق (ب): التحوطات لصافى الإستثمار فى عملية أجنبية

التعديلات وأسبابها	ملحق ب - التحوطات لصافى الإستثمار فى عملية أجنبية	Appendix B – Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation
	يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.	This Appendix is an integral part of IPSAS 41.
	المقدمة:	Introduction
	ب - 1: لدى العديد من الجهات المعدة للقوائم المالية إستثمارات فى عمليات أجنبية (كما هي معرفة في فقرة 10 من معيار المحاسبة للقطاع العام 4). وقد تكون هذه العمليات الأجنبية جهات مسيطر عليها أو جهات زميلة أو مشاريع مشتركة أو فروع. ويتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 4 من الجهة تحديد العملة الوظيفية لكل من عملياتها الأجنبية كعملة البيئـة الإقتصادية الأساسية لتلك العملية. وعند تحويل النتائج والمركز المالى لعملية أجنبية إلى عملة عرض يتعين على الجهة إثبات فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة فى صافى الأصول / حقوق الملكية إلى أن تستبعد العملية الأجنبية.	B1. Many reporting entities have investments in foreign operations (as defined in IPSAS 4, paragraph 10). Such foreign operations may be controlled entities, associates, joint ventures or branches. IPSAS 4 requires an entity to determine the functional currency of each of its foreign operations as the currency of the primary economic environment of that operation. When translating the results and financial position of a foreign operation into a presentation currency, the entity is required to recognize foreign exchange differences directly in net assets/equity until it disposes of the foreign operation.
	ب - 2: تنطبق محاسبة التحوط لمخاطر العملات الأجنبية الناشئة عن صافى الإستثمار فى عملية أجنبية فقط عندما يتم إدراج صافى أصول تلك العملية الأجنبية فى القوائم المالية. ستكون هذه هى الحالة بالنسبة للقوائم المالية الموحدة، والقوائم المالية التى يتم فيها المحاسبة عن الإستثمارات مثل الجهات الزميلة أو المشاريع المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية، والقوائم المالية التى تتضمن	B2. Hedge accounting of the foreign currency risk arising from a net investment in a foreign operation will apply only when the net assets of that foreign operation are included in the financial statements. This will be the case for consolidated financial statements, financial statements in which investments such as associates or joint ventures are accounted for using the equity method and financial statements that include a branch or joint operations

Appendix B – Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ب – التحوطات لصافي الإستثمار فى عملية أجنبية	التعديلات وأسبابها
as defined in IPSAS 37. The item being hedged with respect to the foreign currency risk arising from the net investment in a foreign operation may be an amount of net assets equal to or less than the carrying amount of the net assets of the foreign operation.	فرعاً أو عمليات مشتركة كما هي معرفة فى معيار المحاسبة للقطاع العام 37 . والبند الذي يتم التحوط منه فيما يتعلق بتغطية مخاطر العملات الأجنبية الناشئة عن صافي الإستثمار فى عملية أجنبية قد يكون مبلغاً من صافى الأصول يساوى أو أقل من القيمة الدفترية لصافى أصول العملية الأجنبية.	
B3. IPSAS 41 requires the designation of an eligible hedged item and eligible hedging instruments in a hedge accounting relationship. If there is a designated hedging relationship, in the case of a net investment hedge, the gain or loss on the hedging instrument that is determined to be an effective hedge of the net investment is recognized directly in net assets/equity and is included with the foreign exchange differences arising on translation of the results and financial position of the foreign operation.	ب – 3: يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 41 تعيين بند متحوط له مؤهل وأدوات تحوط مؤهلة فى علاقة محاسبة تحوط. وإذا وجدت علاقة تحوط تم تعيينها (فى حالة تحوط صافى الإستثمار) فإن المكسب أو الخسارة من أداة التحوط التى يتم تعيينها على أنها تحوط فاعل لصافى الإستثمار يتم اثباتها مباشرة فى صافى الأصول / حقوق الملكية ويتم إدراجها مع فروق تحويل العملات الأجنبية الناشئة عن تحويل النتائج والمركز المالى للعملية الأجنبية.	
B4. This Appendix applies to an entity that hedges the foreign currency risk arising from its net investments in foreign operations and wishes to qualify for hedge accounting in accordance with IPSAS 41. It should not be applied by analogy to other types of hedge accounting. This Appendix refers to such an entity as a controlling entity and to the financial statements in which the net assets of foreign operations are included as consolidated financial statements. All references to a controlling entity apply equally to an entity that has a net investment in a foreign operation that is a joint venture, an associate or a branch.	ب – 4: ينطبق هذا الملحق على الجهة التى تقوم بالتحوط من مخاطر العملة الأجنبية الناشئة عن صافى إستثماراتها فى العمليات الأجنبية و ترغب فى التأهل لمحاسبة التحوط وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41 . ولا ينبغي تطبيقه بالمثل للأنواع الأخرى من محاسبة التحوط. ويشير هذا الملحق إلى هذه الجهة كجهة مسيطرة وإلى القوائم المالية التى يتم فيها إدراج صافى أصول العمليات الأجنبية كقوائم مالية موحدة.	

Appendix B – Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ب – التحوطات لصافي الإستثمار فى عملية أجنبية	التعديلات وأسبابها
	وتنطبق جميع الإشارات إلى الجهة المسيطرة بالتساوى على الجهة التى لديها صافى إستثمار فى عملية أجنبية و التى تكون مشروع مشترك أو جهة زميلة أو فرع .	
B5. This Appendix provides guidance on: (a) Identifying the foreign currency risks that qualify as a hedged risk in the hedge of a net investment in a foreign operation, given that an entity with many foreign operations may be exposed to a number of foreign currency risks. It specifically addresses: (i) Whether the controlling entity may designate as a hedged risk only the foreign exchange differences arising from a difference between the functional currencies of the controlling entity and its foreign operation, or whether it may also designate as the hedged risk the foreign exchange differences arising from the difference between the presentation currency of the controlling entity's consolidated financial statements and the functional currency of the foreign operation; and (ii) If the controlling entity holds the foreign operation indirectly, whether the hedged risk may include only the foreign exchange differences arising from differences in functional currencies between the foreign operation and its immediate controlling entity, or whether the hedged risk may also include any foreign exchange differences between the functional currency of the foreign operation and any intermediate or ultimate controlling entity (i.e., whether the fact that the net investment in the foreign operation is held through an intermediate controlling entity affects the economic risk to the ultimate controlling entity).	ب 0 - يقدم هذا الملحق إرشادات حول : (أ) تحديد مخاطر العملة الأجنبية المؤهلة كمخاطر تحوط فى التحوط من صافى إستثمار فى عملية أجنبية بالنظر إلى أن الجهة التى لديها العديد من العمليات الأجنبية قد تكون معرضة لعدد من مخاطر العملات الأجنبية . وهى تتناول على وجه التحديد: 1. ما إذا كان يجوز للجهة المسيطرة أن تعين - على أنها مخاطر مُتحوط لها - فقط فروق تحويل العملات الأجنبية الناشئة عن الفرق بين العملات الوظيفية للجهة المسيطرة وعملياتها الأجنبية أو ما إذا كانت قد تعين أيضاً - على أنها مخاطر متحوط لها - فروق العملات الأجنبية الناشئة عن الفرق بين عملة العرض بالقوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة والعملة الوظيفية للعملية الأجنبية؛ و 2. إذا كانت الجهة المسيطرة تحتفظ بالعملية الأجنبية بشكل غير مباشر وما إذا كانت المخاطر المتحوط لها قد تشمل فقط فروق العملات الأجنبية الناشئة عن الفروق فى العملات الوظيفية بين العملية الأجنبية والجهة المسيطرة المباشرة أو ما إذا كانت المخاطر المتحوطة قد تشمل أيضاً أى فروق تحويل العملات الأجنبية بين العملة الوظيفية للعملية الأجنبية وأى جهة مسيطرة وسيطة أو جهة مسيطرة نهائية (أى ما إذا كانت حقيقة أن صافى الإستثمار فى العملية الأجنبية يتم الإحتفاظ به من خلال جهة مسيطرة وسيطة يؤثر على المخاطر الإقتصادية التى تتعرض لها الجهة المسيطرة النهائية) .	

Appendix B – Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ب – التحوطات لصافى الإستثمار فى عملية أجنبية	التعديلات وأسبابها
(b) Where in an economic entity the hedging instrument can be held. It specifically addresses: (i) IPSAS 41 allows an entity to designate either a derivative or a non-derivative financial instrument (or a combination of derivative and non-derivative financial instruments) as hedging instruments for foreign currency risk. This Appendix addresses whether the nature of the hedging instrument (derivative or non-derivative) or the method of consolidation affects the assessment of hedge effectiveness. (ii) This Appendix also addresses where, within an economic entity, hedging instruments that are hedges of a net investment in a foreign operation can be held to qualify for hedge accounting i.e., whether a qualifying hedge accounting relationship can be established only if the entity hedging its net investment is a party to the hedging instrument or whether any entity within the economic entity, regardless of its functional currency, can hold the hedging instrument. (c) How an entity should determine what amount of the gain or loss recognized in net assets/equity should be recognized directly in surplus or deficit for both the hedging instrument and the hedged item as IPSAS 4 and IPSAS 41 require cumulative amounts recognized directly in net assets/equity relating to both the foreign exchange differences arising on translation of the results and financial position of the foreign operation and the gain or loss on the hedging instrument that is determined to be an effective hedge of the net investment to be recognized directly when the controlling entity disposes of the foreign operation. It specifically addresses:	(ب) حيثما يمكن الإحتفاظ بأداة التحوط لدى جهة إقتصادية . فإنها تتناول على وجه التحديد : 1. يسمح معيار المحاسبة للقطاع العام 41 للجهة بتحديد إما أداة مالية مشتقة أو غير مشتقة (أو مجموعة من الأدوات المالية المشتقة أو غير المشتقة) كأدوات تحوط مخاطر العملات الأجنبية . يتناول هذا الملحق ما إذا كانت طبيعة أداة التحوط المشتقة أو غير المشتقة (أو طريقة التوحيد تؤثر على تقويم فاعلية التحوط . 2. يتناول هذا الملحق أيضاً حيثما يمكن داخل جهة إقتصادية الإحتفاظ بأدوات التحوط التى تمثل تحوطات لصافى الإستثمار فى عملية أجنبية يمكن الإحتفاظ بها للتأهل لمحاسبة التحوط أى ما إذا كان يمكن إنشاء علاقة محاسبة تحوط مؤهلة فقط إذا كانت الجهة التى تغطى صافى إستثمارها هى طرف فى أداة التحوط أو ما إذا كان بإمكان أى جهة داخل الجهة الاقتصادية (بغض النظر عن عملتها الوظيفية) الإحتفاظ بأداة التحوط . (ج) كيف يجب على الجهة تحديد مقدار المكسب أو الخسارة المُثبتة فى صافى الأصول / حقوق الملكية الذى ينبغى إثباته مباشرة فى الفائض أو العجز لكل من أداة التحوط والبند المُتحوط له حيث يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 41 ومعييار المحاسبة للقطاع العام 41 (المبالغ التراكمية المُثبتة مباشرة فى صافى الأصول / حقوق الملكية المتعلقة بكل من فروق تحويل العملات الأجنبية الناشئة عن تحويل النتائج والمركز المالى للعملية الأجنبية و المكسب أو الخسارة من أداة التحوط التى	

Appendix B – Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ب – التحوطات لصافي الإستثمار فى عملية أجنبية	التعديلات وأسبابها
(i) When a foreign operation that was hedged is disposed of, what amounts from the controlling entity's foreign currency translation reserve in respect of the hedging instrument and of that foreign operation should be recognized in surplus or deficit in the controlling entity's consolidated financial statements; and (ii) Whether the method of consolidation affects the determination of the amounts to be recognized in surplus or deficit.	يتم تحديدها على أنه تحوط فاعل لصافي الإستثمار ليتم اثباتها مباشرة عندما تستبعد الجهة المسيطرة فى العملية الأجنبية. وتتناول على وجه التحديد : (1). عند إستبعاد عملية أجنبية تم التحوط لها ، أى من المبالغ من إحتياطي تحويل العملات الأجنبية للجهة المسيطرة فيما يتعلق بأداة التحوط والعملية الأجنبية يجب اثباتها فى الفائض أو العجز فى القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة ؛ و (2). ما إذا كانت طريقة التوحيد تؤثر على تحديد المبالغ التى سيتم اثباتها فى الفائض أو العجز .	
Application of IPSAS 41 to Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام ٤١ على تحوطات صافي الإستثمار فى عملية أجنبية :	
Nature of the Hedged Risk and Amount of the Hedged Item for which a Hedging Relationship may be Designated	طبيعة المخاطر المتحوط لها ومبلغ البند المتحوط له الذى يجوز تعيين علاقة تحوط بشأنه:	

Appendix B – Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ب – التحوطات لصافي الإستثمار فى عملية أجنبية	التعديلات وأسبابها
B6. Hedge accounting may be applied only to the foreign exchange differences arising between the functional currency of the foreign operation and the controlling entity's functional currency.	ب 6- يمكن تطبيق محاسبة التحوط فقط على فروق تحويل العملات الأجنبية الناشئة بين العملة الوظيفية للعملية الأجنبية والعملية الوظيفية للجهة المسيطرة.	
B7. In a hedge of the foreign currency risks arising from a net investment in a foreign operation, the hedged item can be an amount of net assets equal to or less than the carrying amount of the net assets of the foreign operation in the consolidated financial statements of the controlling entity. The carrying amount of the net assets of a foreign operation that may be designated as the hedged item in the consolidated financial statements of a controlling entity depends on whether any lower level controlling entity of the foreign operation has applied hedge accounting for all or part of the net assets of that foreign operation and that accounting has been maintained in the controlling entity's consolidated financial statements.	ب 7- فى حالة تحوط العملات الأجنبية الناشئة عن صافى الإستثمار فى عملية أجنبية يمكن أن يكون البند المُتحوط له عبارة عن مبلغ من صافى الأصول يساوى أو أقل من القيمة الدفترية لصافى أصول العملية الأجنبية فى القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة. وتعتمد القيمة الدفترية لصافى أصول العملية الأجنبية التى يجوز تعيينها على أنه بند مُتحوط له فى القوائم المالية الموحدة لجهة مسيطرة على ما إذا كان أى جهة بمستوى أدنى فى العملية الأجنبية قد طبقت محاسبة التحوط لكل أو جزء من صافى أصول تلك العملية الأجنبية وتلك المحاسبة يتم المحافظة عليها فى القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة.	
B8. The hedged risk may be designated as the foreign currency exposure arising between the functional currency of the foreign operation and the functional currency of any controlling entity (the immediate, intermediate or ultimate controlling entity) of that foreign operation. The fact that the net investment is held through an intermediate controlling entity does not affect the nature of the economic risk arising from the foreign currency exposure to the ultimate controlling entity.	ب 8 - يمكن تعيين المخاطر المتحوط لها على أنها التعرض لمخاطر العملات الأجنبية الناشئ بين العملة الوظيفية للعملية الأجنبية والعملية الوظيفية لأى جهة مسيطرة (الجهة المباشرة أو الوسيطة أو النهائية) لتلك العملية الأجنبية . و الحقيقة أن صافى الإستثمار المحتفظ به من خلال جهة مسيطرة وسيطة لا يؤثر على طبيعة المخاطر الإقتصادية الناشئة عن التعرض للعملات الأجنبية للجهة المسيطرة النهائية .	

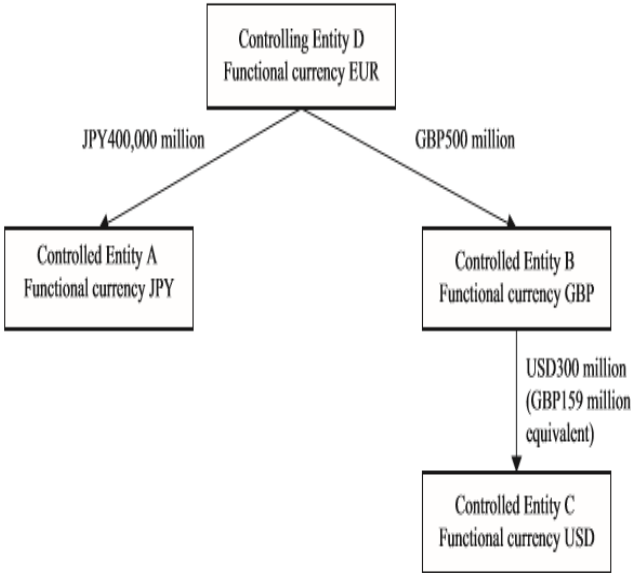
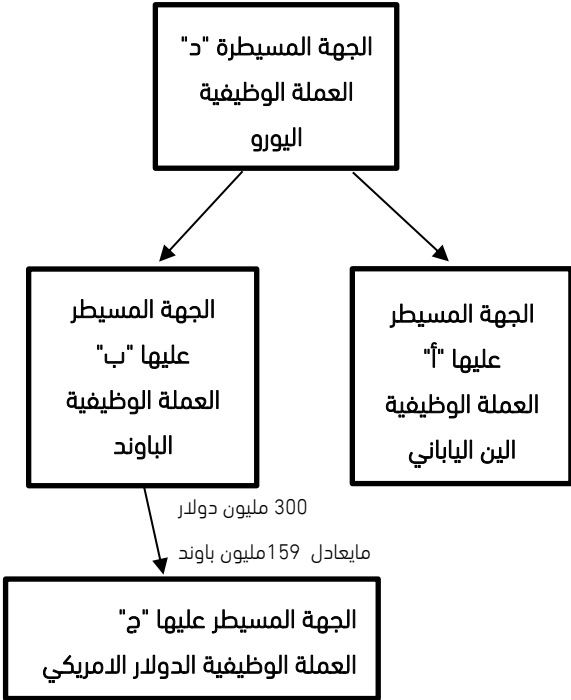
Appendix B – Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ب – التحوطات لصافى الإستثمار فى عملية أجنبية	التعديلات وأسبابها
B9. An exposure to foreign currency risk arising from a net investment in a foreign operation may qualify for hedge accounting only once in the consolidated financial statements. Therefore, if the same net assets of a foreign operation are hedged by more than one controlling entity within the economic entity (e.g., both a direct and an indirect controlling entity) for the same risk, only one hedging relationship will qualify for hedge accounting in the consolidated financial statements of the ultimate controlling entity. A hedging relationship designated by one controlling entity in its consolidated financial statements need not be maintained by another higher level controlling entity. However, if it is not maintained by the higher level controlling entity, the hedge accounting applied by the lower level controlling entity must be reversed before the higher level controlling entity's hedge accounting is recognized.	ب 9 - قد يكون التعرض لمخاطر العملات الأجنبية الناشئة عن صافى الإستثمار فى عملية أجنبية مؤهلاً لمحاسبة التحوط مرة واحدة فقط فى القوائم المالية الموحدة . لذلك إذا تم التحوط لتغطية المخاطر لنفس الأصول الصافية لعملية أجنبية من قبل أكثر من جهة مسيطرة واحدة داخل الجهة الإقتصادية (على سبيل المثال: كل من الجهة المسيطرة المباشرة وغير المباشرة) لنفس المخاطر فإن علاقة تحوط واحدة فقط ستكون مؤهلة لمحاسبة التحوط فى القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة النهائية. ولا يلزم الحفاظ على علاقة تحوط التى تعينها إحدى الجهات المسيطرة فى قوائمها المالية الموحدة من قبل جهة أخرى أعلى مستوى . ومع ذلك إذا لم يتم الإحتفاظ بها من قبل الجهة المسيطرة ذات المستوى الأعلى فيجب عكس قيد محاسبة التحوط المطبقة من قبل الجهة المسيطرة ذات المستوى الأدنى قبل اثبات محاسبة التحوط الخاصة بالجهة المسيطرة ذات المستوى الأعلى .	
Where the Hedging Instrument can be Held	أين يمكن الإحتفاظ بأداة التحوط :	
B10. A derivative or a non-derivative instrument (or a combination of derivative and non-derivative instruments) may be designated as a hedging instrument in a hedge of a net investment in a foreign operation. The hedging instrument(s) may be held by any entity or entities within the economic entity, as long as the designation, documentation and effectiveness requirements of IPSAS 41 paragraph 129 that relate to a net investment hedge are satisfied. In particular, the hedging strategy of the economic entity should be	ب 10 - يمكن تعيين أداة مشتقة أو أداة غير مشتقة (أو مجموعة من الأدوات المشتقة وغير المشتقة) كأداة تحوط لصافى الإستثمار فى عملية أجنبية . يجوز الإحتفاظ بأداة (بأدوات) التحوط من قبل جهة أو جهات داخل الجهة الإقتصادية طالما يتم تحقيق متطلبات التعيين والتوثيق والفاعلية الواردة فى الفقرة 129 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 والتى تتعلق بتحوط لصافى الإستثمار . و على وجه	

التعديلات وأسبابها	ملحق ب - التحوطات لصافي الإستثمار فى عملية أجنبية	Appendix B – Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation
	الخصوص يجب أن تكون إستراتيجية التحوط للجهة الإقتصادية موثقة بوضوح بسبب إحتمال وجود تعيينات مختلفة على مستويات مختلفة بالجهة الإقتصادية .	clearly documented because of the possibility of different designations at different levels of the economic entity.
	ب 11 - لغرض تقويم الفاعلية يتم حساب التغير فى قيمة أداة التحوط فيما يتعلق بمخاطر تحويل العملات الأجنبية بالرجوع إلى العملة الوظيفية للجهة المسيطرة التي تقاس عليها المخاطر المتحوط لها وفقاً لوثائق محاسبة التحوط. اعتماداً على مكان يتم الاحتفاظ بأداة التحوط فى حالة عدم وجود محاسبة التحوط قد يتم اثبات التغير الكلى فى القيمة فى الفائض أو العجز مباشرة فى صافى الأصول / حقوق الملكية أو كليهما . و مع ذلك فإن تقويم الفاعلية لا يتأثر بما إذا كان التغير فى قيمة أداة التحوط مثبت ضمن الفائض أو العجز أو مباشرة فى صافى الأصول / حقوق الملكية . كجزء من تطبيق محاسبة التحوط يتم إدراج إجمالى الجزء الفاعل من التغير مباشرة فى صافى الأصول / حقوق الملكية . لا يتأثر تقويم الفاعلية بما إذا كانت أداة التحوط أداة مشتقة أو غير مشتقة أو بطريقة التوحيد .	B11. For the purpose of assessing effectiveness, the change in value of the hedging instrument in respect of foreign exchange risk is computed by reference to the functional currency of the controlling entity against whose functional currency the hedged risk is measured, in accordance with the hedge accounting documentation. Depending on where the hedging instrument is held, in the absence of hedge accounting the total change in value might be recognized in surplus or deficit, directly in net assets/equity, or both. However, the assessment of effectiveness is not affected by whether the change in value of the hedging instrument is recognized in surplus or deficit or directly in net assets/equity. As part of the application of hedge accounting, the total effective portion of the change is included directly in net assets/ equity. The assessment of effectiveness is not affected by whether the hedging instrument is a derivative or a non-derivative instrument or by the method of consolidation.
	إستبعاد عملية أجنبية مُتحوط لها:	Disposal of a Hedged Foreign Operation
	ب 12- عندما يتم إستبعاد عملية أجنبية مُتحوط لها فإن المبلغ المعاد تصنيفه إلى الفائض أو العجز من إحتياطي تحويل العملات الأجنبية فى القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة فيما يتعلق بأداة التحوط هو المبلغ الذى تتطلب الفقرة 143 من	B12. When a foreign operation that was hedged is disposed of, the amount reclassified to surplus or deficit from the foreign currency translation reserve in the consolidated financial statements of the controlling entity in respect of the hedging instrument is the amount that

التعديلات وأسبابها	ملحق ب - التحوطات لصافي الإستثمار فى عملية أجنبية	Appendix B – Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation
	معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 أن يتم تحديده . هذا المبلغ هو المكسب أو الخسارة التراكمية من أداة التحوط التى تم تحديدها على أنها تحوط فاعل .	IPSAS 41 paragraph 143 requires to be identified. That amount is the cumulative gain or loss on the hedging instrument that was determined to be an effective hedge.
	ب 13 - المبلغ المُثبت فى الفائض أو العجز عند التحويل من احتياطي تحويل العملات الأجنبية في القوائم المالية الموحدة لجهة مسيطرة فيما يتعلق بصافي الإستثمار فى تلك العملية الأجنبية وفقاً للفقرة 57 من معيار المحاسبة فى القطاع العام 4 هو المبلغ المدرج فى احتياطي ترجمة العملة الأجنبية للجهة فيما يتعلق بتلك العملية الأجنبية لتلك الجهة المسيطرة فيما يتعلق بتلك العملية الأجنبية . فى القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة النهائية فإن إجمالى المبلغ الصافي المثبت فى احتياطي تحويل العملات الأجنبية فيما يتعلق بجميع العمليات الأجنبية لا يتأثر بطريقة التوحيد . و مع ذلك ما إذا كانت الجهة المسيطرة النهائية تستخدم طريقة التوحيد المباشرة أو التدريجية (طريقة الخطوة بخطوة) فإنه قد يؤثرعلى المبلغ المدرج فى احتياطي تحويل العملات الأجنبية فيما يتعلق بعملية أجنبية فردية .	B13. The amount recognized in surplus or deficit upon transfer from the foreign currency translation reserve in the consolidated financial statements of a controlling entity in respect of the net investment in that foreign operation in accordance with IPSAS 4 paragraph 57 is the amount included in that controlling entity's foreign currency translation reserve in respect of that foreign operation. In the ultimate controlling entity's consolidated financial statements, the aggregate net amount recognized in the foreign currency translation reserve in respect of all foreign operations is not affected by the consolidation method. However, whether the ultimate controlling entity uses the direct or the step-by-step method of consolidation, may affect the amount included in its foreign currency translation reserve in respect of an individual foreign operation.
	ب 14 - الطريقة المباشرة هى طريقة التوحيد (الدمج) التى يتم فيها تحويل القوائم المالية للعملية الأجنبية مباشرة إلى العملة الوظيفية للجهة المسيطرة النهائية . و الطريقة التدريجية هى طريقة التوحيد التى يتم فيها تحويل القوائم المالية للعملية الأجنبية أولاً إلى العملة الوظيفية لأى جهة (جهات) مسيطرة وسيطة ثم يتم	B14. The direct method is the method of consolidation in which the financial statements of the foreign operation are translated directly into the functional currency of the ultimate controlling entity. The step-by-step method is the method of consolidation in which the financial statements of the foreign operation are first translated into the functional

Appendix B – Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ب – التحوطات لصافي الإستثمار فى عملية أجنبية	التعديلات وأسبابها
currency of any intermediate controlling entity(ies) and then translated into the functional currency of the ultimate controlling entity (or the presentation currency if different).	تحويلها إلى العملة الوظيفية للجهة المسيطرة النهائية (أو عملة العرض إذا كانت مختلفة) .	
B15. The use of the step-by-step method of consolidation may result in a different amount being recognized in surplus or deficit from that used to determine hedge effectiveness. This difference may be eliminated by determining the amount relating to that foreign operation that would have arisen if the direct method of consolidation had been used. Making this adjustment is not required by IPSAS 4. However, it is an accounting policy choice that should be followed consistently for all net investments.	ب 15 - قد ينتج عن إستخدام طريقة التوحيد التدريجية (طريقة الخطوة بخطوة) مبلغ مختلف يتم اثباته فى الفائض أو العجز عن المبلغ المستخدم لتحديد فاعلية التحوط. يمكن إستبعاد هذا الفرق من خلال تحديد المبلغ المتعلق بتلك العملية الأجنبية التى كانت ستنشأ إذا تم استخدام طريقة التوحيد المباشرة . إجراء هذا التعديل غير مطلوب من معيار المحاسبة فى القطاع العام 4. و مع ذلك فهو خيار سياسة محاسبية يجب إتباعه بإستمرار لجميع الإستثمارات الصافية.	
Example	مثال	
B16. The following example illustrates the application of the preceding paragraphs using the entity structure illustrated below. In all cases the hedging relationships described would be tested for effectiveness in accordance with IPSAS 41, although this testing is not discussed. Controlling Entity D, being the ultimate controlling entity, presents its consolidated financial statements in its functional currency of euro (EUR). Each of the controlled entities i.e., Controlled Entity A, Controlled Entity B and Controlled Entity C, is wholly owned. Controlling Entity D's £500 million net investment in Controlled Entity B (functional currency pounds sterling (GBP)) includes the £159 million equivalent of Controlled Entity B's US\$300 million net investment in Controlled Entity C (functional	ب 16 - يوضح المثال التالى تطبيق الفقرات السابقة بإستخدام هيكل الجهة الموضح أدناه . فى جميع الحالات سيتم إختبار فاعلية علاقات التحوط الموصوفة وفقاً لمعيار المحاسبة فى القطاع العام 41 على الرغم من عدم مناقشة هذا الإختبار . تعرض الجهة المسيطرة " د " بإعتبارها الجهة المسيطرة النهائية قوائمها المالية الموحدة بعملتها الوظيفية باليورو (EUR) . كل من الجهات المسيطر عليها أى الجهة الخاضعة المسيطر عليها " أ " و الجهة المسيطر عليها " ب " و الجهة المسيطر عليها " ج " مملوكة بالكامل لها . ويشمل صافى إستثمار الجهة المسيطرة " د " بقيمة 500 مليون جنيه إسترليني لدى الجهة المسيطر عليها " ب " (العملة الوظيفية الجنيه	

Appendix B – Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ب – التحوطات لصافي الإستثمار في عملية أجنبية	التعديلات وأسبابها
currency US dollars (USD)). In other words, Controlled Entity B's net assets other than its investment in Controlled Entity C are £341 million.	الإسترليني (GBP)) ما يعادل 159 مليون جنيه إسترليني لصافي إستثمار الجهة المسيطر عليها " ب " ٣٠٠ مليون دولار أمريكي لدى الجهة المسيطر عليها " ج " (العملة الوظيفية بالدولار الأمريكي) . وبعبارة أخرى يبلغ صافي أصول الجهة المسيطر عليها " ب " بخلاف إستثمارها لدى الجهة المسيطر عليها " ج " 341 مليون جنيه إسترليني.	

Appendix B – Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ب – التحوطات لصافي الإستثمار في عملية أجنبية	التعديلات وأسبابها
		
Nature of Hedged Risk for which a Hedging Relationship may be Designated (paragraphs B6–B9)	طبيعة المخاطر المتحوط لها التي قد يتم تعيينها لعلاقة تحوط (الفقرات ب 6 - ب 9)	

Appendix B – Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ب – التحوطات لصافي الإستثمار فى عملية أجنبية	التعديلات وأسبابها
B17. Controlling Entity D can hedge its net investment in each of Controlled Entities A, B and C for the foreign exchange risk between their respective functional currencies (Japanese yen (JPY), pounds sterling and US dollars) and euro. In addition, Controlling Entity D can hedge the USD/GBP foreign exchange risk between the functional currencies of Controlled Entity B and Controlled Entity C. In its consolidated financial statements, Controlled Entity B can hedge its net investment in Controlled Entity C for the foreign exchange risk between their functional currencies of US dollars and pounds sterling. In the following examples the designated risk is the spot foreign exchange risk because the hedging instruments are not derivatives. If the hedging instruments were forward contracts, Controlling Entity D could designate the forward foreign exchange risk.	ب 17 - يمكن للجهة المسيطرة " د " أن تُحوط صافى إستثمارها فى كل من الجهات المسيطر عليها " أ " و " ب " و " ج " فيما يتعلق بمخاطر تحويل العملات الأجنبية بين عملاتهما الوظيفية (الين اليابانى والجنيه الإسترلينى و الدولار الأمريكى) و اليورو . بالإضافة إلى ذلك يمكن للجهة المسيطرة " د " أن تُحوط لمخاطر تحويل العملات الأجنبية (الدولار الأمريكى / الجنيه الإسترلينى) بين العملات الوظيفية للجهة المسيطر عليها " ب " و الجهة المسيطر عليها " ج " . ويمكن للجهة المسيطر عليها " ب " (فى قوائمها المالية الموحدة) أن تُحوط صافى إستثمارها لدى الجهة المسيطر عليها " ج " لمخاطر تحويل العملات الأجنبية بين عملاتها الوظيفية (الدولار الأمريكى والجنيه الإسترلينى) . و فى الأمثلة التالية تكون المخاطر التي يتم تعيينها هى مخاطر تحويل العملات الأجنبية الفوري لأن أدوات التحوط ليست مشتقات. إذا كانت أدوات التحوط عبارة عن عقود آجلة فيمكن للجهة المسيطرة " د " تعيين مخاطر تحويل العملات الأجنبية الآجل.	
Amount of Hedged Item for which a Hedging Relationship may be Designated (paragraphs B6–B9)	مقدار البند المُتحوط له الذى يمكن تعيين علاقة له (الفقرات ب 6 - ب 9) :	
B18. Controlling Entity D wishes to hedge the foreign exchange risk from its net investment in Controlled Entity C. Assume that Controlled Entity A has an external borrowing of US\$300	ب 18 - ترغب الجهة المسيطرة " د " فى أن تتحوط لمخاطر تحويل العملات الأجنبية من صافى إستثمارها لدى الجهة المسيطر عليها " ج " . افترض أن الجهة المسيطر عليها " أ " لديها إقتراض خارجى بقيمة 300 مليون دولار أمريكى . إذن يبلغ صافى	

Appendix B – Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ب – التحوطات لصافي الإستثمار في عملية أجنبية	التعديلات وأسبابها
million. The net assets of Controlled Entity A at the start of the reporting period are ¥400,000 million including the proceeds of the external borrowing of US\$300 million	أصول الجهة المسيطر عليها " أ " في بداية فترة القوائم المالية 400000 مليون ين ياباني بما في ذلك عائدات الإقتراض الخارجى البالغ 300 مليون دولار أمريكى .	
B19. The hedged item can be an amount of net assets equal to or less than the carrying amount of Controlling Entity D's net investment in Controlled Entity C (US\$300 million) in its consolidated financial statements. In its consolidated financial statements Controlling Entity D can designate the US\$300 million external borrowing in Controlled Entity A as a hedge of the EUR/USD spot foreign exchange risk associated with its net investment in the US\$300 million net assets of Controlled Entity C. In this case, both the EUR/USD foreign exchange difference on the US\$300 million external borrowing in Controlled Entity A and the EUR/USD foreign exchange difference on the US\$300 million net investment in Controlled Entity C are included in the foreign currency translation reserve in Controlling Entity D's consolidated financial statements after the application of hedge accounting.	ب 19 - يمكن أن يكون البند المُتحوط له عبارة عن مبلغ صافى الأصول يساوى أو أقل من القيمة الدفترية لصافى إستثمار الجهة المسيطرة " د " لدى الجهة المسيطر عليها " ج " مبلغ (300 مليون دولار أمريكى) . يمكن للجهة المسيطرة " د " فى قوائمها المالية الموحدة تعيين 300 مليون دولار أمريكى الإقتراض الخارجى لدى الجهة المسيطر عليها " أ " كتحوط لمخاطر تحويل العملات الأجنبية الفوري (لليورو / الدولار الأمريكى) المرتبطة بصافى إستثمارها فى صافى أصول الجهة المسيطر عليها " ج " البالغ 300 مليون دولار أمريكى . وفى هذه الحالة يتم ضم فرق تحويل كل من العملات الأجنبية (اليورو/ الدولار الأمريكى) على الإقتراض الخارجى البالغ 300 مليون دولار أمريكى لدى الجهة المسيطر عليها " أ " وفرق تحويل العملات الأجنبية (اليورو / الدولار الأمريكى) إلى صافى الإستثمار البالغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكى لدى الجهة المسيطر عليها " ج " فى احتياطي تحويل العملة الأجنبية فى القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة " د " بعد تطبيق محاسبة التحوط.	

Appendix B – Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ب – التحوطات لصافي الإستثمار فى عملية أجنبية	التعديلات وأسبابها
B20. In the absence of hedge accounting, the total USD/EUR foreign exchange difference on the US\$300 million external borrowing in Controlled Entity A would be recognized in Controlling Entity D's consolidated financial statements as follows: • USD/JPY spot foreign exchange rate change, translated to euro, in surplus or deficit; and • JPY/EUR spot foreign exchange rate change directly in net assets/ equity. Instead of the designation in paragraph B19, in its consolidated financial statements Controlling Entity D can designate the US\$300 million external borrowing in Controlled Entity A as a hedge of the GBP/USD spot foreign exchange risk between Controlled Entity C and Controlled Entity B. In this case, the total USD/EUR foreign exchange difference on the US\$300 million external borrowing in Entity A would instead be recognized in Controlled Entity D's consolidated financial statements as follows: • The GBP/USD spot foreign exchange rate change in the foreign currency translation reserve relating to Controlled Entity C; • GBP/JPY spot foreign exchange rate change, translated to euro, in surplus or deficit; and • JPY/EUR spot foreign exchange rate change directly in net assets/ equity.	ب 20 - فى حالة عدم وجود محاسبة التحوط سيتم اثبات إجمالي فرق تحويل العملات الأجنبية (بالدولار الأمريكى / اليورو) على الإقتراض الخارجى البالغ 300 مليون دولار أمريكى لدى الجهة المسيطر عليها " أ " فى القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة " د " كما يلى : - التغير فى سعر الصرف الفورى لـ (الدولار الأمريكى / الين اليابانى) محوّل إلى اليورو ضمن الفائض أو العجز؛ و - التغير فى سعر الصرف الفورى لـ (الين اليابانى / اليورو) فى صافى الأصول / حقوق الملكية . بدلاً من التعيين الوارد فى الفقرة ب 19 يمكن للجهة المسيطرة " د " فى قوائمها المالية الموحدة تعيين مبلغ 300 مليون دولار أمريكى للإقتراض الخارجى لدى الجهة المسيطر عليها " أ " كتحوط لمخاطر تحويل العملات الأجنبية الفورى (للجنه الإسترلينى / الدولار الأمريكى) بين الجهة المسيطر عليها " ج " و الجهة المسيطر عليها " ب " . و فى هذه الحالة سيتم بدلاً من ذلك اثبات إجمالي فرق تحويل العملات الأجنبية (الدولار الأمريكى / اليورو) على الإقتراض الخارجى البالغ 300 مليون دولار أمريكى لدى الجهة "أ" لدى الجهة المسيطرة "د" فى القوائم المالية الموحدة كما يلى : - التغير فى سعر الصرف الفورى لـ (الجنيه الإسترلينى / الدولار الأمريكى) فى احتياطي تحويل العملات الأجنبية المتعلق بالجهة المسيطر عليها " ج " ... و - التغير فى سعر الصرف الفورى لـ (الجنيه الإسترلينى / الين اليابانى) محوّل إلى اليورو ضمن الفائض أو العجز ... و	

Appendix B – Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ب – التحوطات لصافي الإستثمار فى عملية أجنبية	التعديلات وأسبابها
	- التغير في سعر الصرف الفوري لـ (الين الياباني / اليورو) فى صافي الأصول / حقوق الملكية .	
B21. Controlling Entity D cannot designate the US\$300 million external borrowing in Controlled Entity A as a hedge of both the EUR/USD spot foreign exchange risk and the GBP/USD spot foreign exchange risk in its consolidated financial statements. A single hedging instrument can hedge the same designated risk only once. Controlled Entity B cannot apply hedge accounting in its consolidated financial statements because the hedging instrument is held outside the economic entity comprising Controlled Entity B and Controlled Entity C.	ب 21 - لا يمكن للجهة المسيطرة " د " تعيين مبلغ 300 مليون دولار أمريكي للإقتراض الخارجى لدى الجهة المسيطر عليها " أ " كتحوط لكل من مخاطر تحويل العملات الأجنبية الفوري (اليورو / الدولار الأمريكى) و مخاطر تحويل العملات الأجنبية الفوري (بالجنه الإسترليني / الدولار الأمريكى) فى قوائمها المالية الموحدة . و يمكن لأداة تحوط واحدة أن تحوط نفس المخاطر التي يتم تعيينها مرة واحدة فقط . لا يمكن للجهة المسيطر عليها " ب " تطبيق محاسبة التحوط فى قوائمها المالية الموحدة لأن أداة التحوط محتفظ بها خارج الجهة الإقتصادية التي تضم الجهة المسيطر عليها " ب " و الجهة المسيطر عليها " ج ".	
Where in an Economic Entity can the Hedging Instrument be Held (paragraphs B10 and B11)?	فى أى جهة إقتصادية يمكن الإحتفاظ بأداة التحوط (الفقرتان ب ١٠ و ب ١١) ؟	
B22. As noted in paragraph B20, the total change in value in respect of foreign exchange risk of the US\$300 million external borrowing in Controlled Entity A would be recorded in both surplus or deficit (USD/JPY spot risk) and directly in net assets/equity (EUR/JPY spot risk) in Controlling Entity D's consolidated financial statements in the absence of hedge accounting. Both amounts are included for the purpose of assessing the effectiveness of the hedge designated in paragraph B19 because the change in value of both the hedging instrument and the hedged item are computed by reference to the euro functional currency	ب 22 - كما هو مذكور فى الفقرة ب 20 سيتم تسجيل التغير الإجمالى فى القيمة فيما يتعلق بمخاطر تحويل العملات الأجنبية للإقتراض الخارجى البالغ 300 مليون دولار أمريكى لدى الجهة المسيطر عليها " أ " فى كل من الفائض أو العجز (مخاطرة التحويل الفوري بين الدولار الأمريكى / الين الياباني) و بشكل مباشر فى صافي الأصول / حقوق الملكية (مخاطرة التحويل الفوري بين اليورو / الين الياباني) فى القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة " د " . لعدم وجود محاسبة التحوط. و	

التعديلات وأسبابها	ملحق ب - التحوطات لصافي الإستثمار فى عملية أجنبية	Appendix B – Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation
	يتم ضم كلا المبلغين لغرض تقويم فاعلية التحوط الذي يتم تعيينه فى الفقرة ب 19 لأن التغيير فى قيمة كل من أداة التحوط و البند المُتحوط له يتم حسابه بالرجوع إلى العملة الوظيفية باليورو للجهة المسيطرة " د " مقابل العملة الوظيفية بالدولار الأمريكى للجهة المسيطر عليها " ج " وفقاً لوثيقة التحوط . لا تؤثر طريقة التوحيد (أى الطريقة المباشرة أو الطريقة التدريجية) على تقويم فاعلية التحوط.	of Controlling Entity D against the US dollar functional currency of Controlled Entity C, in accordance with the hedge documentation. The method of consolidation (i.e., direct method or step-bystep method) does not affect the assessment of the effectiveness of the hedge.
	المبالغ المثبتة فى الفائض أو العجز فى حالة استبعاد عملية أجنبية (الفقرة ب 12 وب 13) :	Amounts Recognized in Surplus or Deficit on Disposal of a Foreign Operation (paragraphs B12 and B13)
	ب 23 - عندما يتم استبعاد الجهة المسيطر عليها " ج " فإنه يتم اثبات المبالغ بالفائض أو العجز فى القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة " د " عند التحويل من (إحتياطي تحويل العملات الأجنبية / FCTR) الخاص بها : (أ) فيما يتعلق بالافتراض الخارجى البالغ 300 مليون دولار أمريكى للجهة المسيطر عليها " أ " فإن المبلغ الذى يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 41 تحديده، بمعنى أن إجمالى التغير فى القيمة فيما يتعلق بمخاطر تحويل العملات الأجنبية تم اثباته مباشرة فى صافى الأصول / حقوق الملكية كجزء فاعل من التحوط ؛ و (ب) فيما يتعلق بصافى الإستثمار البالغ 300 مليون دولار أمريكى لدى الجهة المسيطر عليها " ج " المبلغ المحدد بطريقة التوحيد الخاصة بالجهة . إذا كانت الجهة المسيطرة " د " تستخدم الطريقة المباشرة فسيتم تحديد (إحتياطي تحويل	B23. When Controlled Entity C is disposed of, the amounts are recognized in surplus or deficit in Controlling Entity D's consolidated financial statements upon transfer from its foreign currency translation reserve (FCTR) are: (a) In respect of the US\$300 million external borrowing of Controlled Entity A, the amount that IPSAS 41 requires to be identified, i.e., the total change in value in respect of foreign exchange risk that was recognized directly in net assets/equity as the effective portion of the hedge; and (b) In respect of the US\$300 million net investment in Controlled Entity C, the amount determined by the entity's consolidation method. If Controlling Entity D uses the direct method, its FCTR in respect of Controlled Entity C will be determined directly by the EUR/USD foreign exchange rate. If Controlling Entity D uses the step-by-step method, its

Appendix B – Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ب – التحوطات لصافي الإستثمار فى عملية أجنبية	التعديلات وأسبابها
FCTR in respect of Controlled Entity C will be determined by the FCTR recognized by Controlled Entity B reflecting the GBP/ USD foreign exchange rate, translated to Controlling Entity D's functional currency using the EUR/GBP foreign exchange rate. Controlling Entity D's use of the step-by-step method of consolidation in prior periods does not require it to or preclude it from determining the amount of FCTR to be recognized in surplus or deficit when it disposes of Controlled Entity C to be the amount that it would have recognized if it had always used the direct method, depending on its accounting policy.	العملات الأجنبية (FCTR) الخاص بها فيما يتعلق بالجهة المسيطر عليها " ج " مباشرة من خلال سعر صرف (اليورو / الدولار الأمريكى) . إذا كانت الجهة المسيطرة " د " تستخدم الطريقة التدريجية (طريقة الخطوة بخطوة) فسيتم تحديد (إحتياطي تحويل العملات الأجنبية / FCTR) الخاص بها فيما يتعلق بالجهة المسيطر عليها " ج " بواسطة (إحتياطي تحويل العملات الأجنبية / FCTR) المُثبت من قِبَل الجهة المسيطر عليها " ب " الذى يعكس سعر صرف (الجنيه الإسترلينى / الدولار الأمريكى) محوّلًا إلى العملة الوظيفية للجهة المسيطرة " د " بإستخدام سعر صرف (اليورو / الجنيه الإسترلينى) . و لا يتطلب إستخدام الجهة المسيطرة " د " لطريقة التوحيد التدريجى فى فترات سابقة أو يمنعها من تحديد (إحتياطي تحويل العملات الأجنبية / FCTR) بالفائض أو العجز عندما تستبعد فى الجهة المسيطر عليها " ج " ليكون المبلغ الذى كانت ستقوم بإثباته إذا كانت تستخدم دائماً الطريقة المباشرة إعتماداً على سياستها المحاسبية .	
Hedging More Than One Foreign Operation (paragraphs B7, B9, and B11)	التحوط لأكثر من عملية أجنبية واحدة (الفقرات ب ٧ ، ب ٩ ، ب ١١)	
B24. The following examples illustrate that in the consolidated financial statements of Controlling Entity D, the risk that can be hedged is always the risk between its functional currency (euro) and the functional currencies of Controlled Entities B and C. No matter how the hedges are designated, the maximum amounts that can be effective hedges to be included in the foreign currency translation reserve in Controlling Entity D's consolidated financial statements when both foreign operations are hedged are US\$300 million for	ب 24 - توضح الأمثلة التالية أنه فى القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة " د " المخاطر التى يمكن التحوط لها هى دائماً المخاطر بين عملتها الوظيفية (اليورو) و العملات الوظيفية للجهات المسيطر عليها " ب " و " ج " . و بغض النظر عن كيفية تعيين التحوطات فإن الحد الأقصى للمبالغ التى يمكن أن تكون تحوطات فاعلة لإدراجها فى إحتياطي تحويل العملات الأجنبية فى القوائم المالية الموحدة للجهة	

Appendix B – Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ب – التحوطات لصافي الإستثمار فى عملية أجنبية	التعديلات وأسبابها
EUR/USD risk and £341 million for EUR/GBP risk. Other changes in value due to changes in foreign exchange rates are included in Controlling Entity D's consolidated surplus or deficit. Of course, it would be possible for Controlling Entity D to designate US\$300 million only for changes in the USD/GBP spot foreign exchange rate or £500 million only for changes in the GBP/EUR spot foreign exchange rate.	المسيطرة " د " عندما يتم تحوط كلتا العمليتين الأجنبيتين هو 300 مليون دولار أمريكي بالنسبة لمخاطر (اليورو / الدولار الأمريكى) و 341 مليون جنيه إسترليني لمخاطر (اليورو / الجنيه الإسترليني) . تدرج التغيرات الأخرى فى القيمة بسبب التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية بالفائض أو العجز الجمع للجهة المسيطرة " د " . و بالطبع سيكون من الممكن للجهة المسيطرة " د " تحديد 300 مليون دولار أمريكي فقط للتغيرات فى سعر صرف العملات الأجنبية الفوري (للدولار الأمريكى / للجنيه الإسترليني) أو 500 مليون جنيه إسترليني فقط للتغيرات فى سعر صرف العملات الأجنبية الفوري (للجنيه الإسترليني / لليورو) .	
Entity D Holds Both USD and GBP Hedging Instruments	احتفاظ الجهة " د " بأدوات التحوط بالدولار الأمريكى والجنيه الإسترليني :	
B25. Controlling Entity D may wish to hedge the foreign exchange risk in relation to its net investment in Controlled Entity B as well as that in relation to Controlled Entity C. Assume that Controlling Entity D holds suitable hedging instruments denominated in US dollars and pounds sterling that it could designate as hedges of its net investments in Controlled Entity B and Controlled Entity C. The designations Controlling Entity D can make in its consolidated financial statements include, but are not limited to, the following: (a) US\$300 million hedging instrument designated as a hedge of the US\$300 million of net investment in Controlled Entity C with the risk being the spot foreign exchange exposure	ب 25 - قد ترغب الجهة المسيطرة " د " فى تحوط مخاطر تحويل العملات الأجنبية فيما يتعلق بصافي إستثمارها لدى الجهة المسيطر عليها " ب " و كذلك فيما يتعلق بالجهة المسيطر عليها "ج". إفترض أن الجهة المسيطرة " د " تحتفظ بأدوات تحوط مناسبة مقومة بالدولار الأمريكى و الجنيه الإسترليني التى يمكن تعيينها على أنها تحوط لصافي إستثماراتها لدى الجهة المسيطر عليها " ب " و الجهة المسيطر عليها " ج " . تتضمن التعيينات التى يمكن للجهة المسيطرة " د " القيام بها فى قوائمها المالية الموحدة (على سبيل المثال لا الحصر) ما يلى:	

Appendix B – Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ب – التحوطات لصافي الإستثمار في عملية أجنبية	التعديلات وأسبابها
(EUR/USD) between Controlling Entity D and Controlled Entity C and up to £341 million hedging instrument designated as a hedge of £341 million of the net investment in Controlled Entity B with the risk being the spot foreign exchange exposure (EUR/GBP) between Controlling Entity D and Controlled Entity B. (b) US\$300 million hedging instrument designated as a hedge of the US\$300 million of net investment in Controlled Entity C with the risk being the spot foreign exchange exposure (GBP/USD) between Controlled Entity B and Controlled Entity C and up to £500 million hedging instrument designated as a hedge of £500 million of the net investment in Controlled Entity B with the risk being the spot foreign exchange exposure (EUR/GBP) between Controlling Entity D and Controlled Entity B.	(أ) أداة تحوط بقيمة 300 مليون دولار أمريكي معينة كتحوط 300 مليون دولار أمريكي من صافي الإستثمار لدى الجهة المسيطر عليها " ج " مع وجود مخاطر تتمثل في التعرض لمخاطر تحويل العملات الأجنبية الفوري (يورو / دولار أمريكي) بين الجهة المسيطرة " د " و الجهة المسيطر عليها " ج " و حتى أداة تحوط بقيمة 341 مليون جنيه إسترليني التي تم تعيينها على أنها تحوط قدره 341 مليون جنيه إسترليني من صافي الإستثمار لدى الجهة المسيطر عليها " ب " مع وجود مخاطر تتمثل في التعرض لمخاطر تحويل العملات الأجنبية الفوري (يورو / جنيه إسترليني) بين الجهة المسيطرة " د " والجهة المسيطر عليها " ب " . (ب) أداة تحوط بقيمة 300 مليون دولار أمريكي تم تعيينها كتحوط من 300 مليون دولار أمريكي من صافي الإستثمار لدى الجهة المسيطر عليها " ج " مع وجود مخاطر تتمثل في التعرض لمخاطر تحويل العملات الأجنبية الفوري (جنيه إسترليني / دولار أمريكي) بين الجهة المسيطر عليها " ب " و الجهة المسيطر عليها " ج " وحتى أداة تحوط بقيمة 500 مليون جنيه إسترليني كتحوط بقيمة 500 مليون جنيه إسترليني من صافي الإستثمار لدى الجهة المسيطر عليها " ب " مع وجود مخاطر تتمثل في التعرض لمخاطر تحويل العملات الأجنبية الفوري (اليورو / الجنيه الإسترليني) بين الجهة المسيطرة " د " والجهة المسيطر عليها " ب " .	
B26. The EUR/USD risk from Controlling Entity D's net investment in Controlled Entity C is a different risk from the EUR/GBP risk from Controlling Entity D's net investment in Controlled Entity B. However, in the case described in paragraph B25(a), by its designation of the USD hedging instrument it holds, Controlling Entity D has already fully hedged the	ب 26 - مخاطر (اليورو / الدولار الأمريكي) من صافي إستثمار الجهة المسيطرة " د " لدى الجهة المسيطر عليها " ج " تعتبر مخاطر مختلفة عن مخاطر (اليورو / الجنيه الإسترليني) عن صافي إستثمار الجهة المسيطرة " د " لدى الجهة المسيطر عليها " ج "	

Appendix B – Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ب – التحوطات لصافي الإستثمار فى عملية أجنبية	التعديلات وأسبابها
EUR/USD risk from its net investment in Controlled Entity C. If Controlling Entity D also designated a GBP instrument it holds as a hedge of its £500 million net investment in Controlled Entity B, £159 million of that net investment, representing the GBP equivalent of its USD net investment in Controlled Entity C, would be hedged twice for GBP/EUR risk in Controlling Entity D's consolidated financial statements.	ب " . إلا أنه فى الحالة الموضحة فى الفقرة (ب 25 – أ) فإن الجهة المسيطرة " د " (من خلال تعيينها لأداة التحوط بالدولار الأمريكى التى تحتفظ بها) قد قامت بالفعل بالتحوط لمخاطر (اليورو / الدولار الأمريكى) عن صافى إستثمارها لدى الجهة المسيطر عليها " ج " . و إذا قامت الجهة المسيطرة " د " أيضاً بتعيين أداة بالجنيه الإسترلينى التى تحتفظ بها كتحوط لصافى إستثمارها البالغ 500 مليون جنيه إسترلينى لدى الجهة المسيطر عليها " ب " فإن 159 مليون جنيه إسترلينى من هذا الإستثمار الصافى و الذى يمثل الجنيه الإسترلينى المعادل لصافى إستثمارها بالدولار الأمريكى لدى الجهة المسيطر عليها " ج " سيكون قد تم التحوط به مرتين لمخاطر (الجنيه الإسترلينى / اليورو) فى القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة "د" .	
B27. In the case described in paragraph B25(b), if Controlling Entity D designates the hedged risk as the spot foreign exchange exposure (GBP/USD) between Controlled Entity B and Controlled Entity C, only the GBP/USD part of the change in the value of its US\$300 million hedging instrument is included in Controlling Entity D's foreign currency translation reserve relating to Controlled Entity C. The remainder of the change (equivalent to the GBP/EUR change on £159 million) is included in Controlling Entity D's consolidated surplus or deficit, as in paragraph B20. Because the designation of the USD/GBP risk between Controlled entities B and C does not include the GBP/EUR risk, Controlling Entity D is also able to designate up to £500 million of its net investment in Controlled Entity B with the risk being the spot foreign exchange exposure (GBP/EUR) between Controlling Entity D and Controlled Entity B.	ب 27 - فى الحالة الموضحة فى الفقرة (ب 25 – ب) إذا قامت الجهة المسيطرة " د " بتعيين المخاطر المتحوط لتغطيتها على أنها تعرض فوري للعملات الأجنبية (الجنيه إسترلينى/ الدولار الأمريكى) بين الجهة المسيطر عليها " ب " و الجهة المسيطر عليها "ج" فإن جزء (الجنيه الإسترلينى / الدولار الأمريكى) من التغير فى قيمة أداة التحوط البالغة 300 مليون دولار أمريكى يتم تضمينه فى احتياطى تحويل العملة الأجنبية للجهة المسيطرة " د " المتعلق بالجهة المسيطر عليها " ج " . يتم تضمين باقى التغير (ما يعادل تغيير الجنيه الإسترلينى / اليورو على 159 مليون جنيه إسترلينى) فى الفائض أو العجز المجمع للجهة المسيطرة " د " كما فى الفقرة (ب) 20 . نظراً لأن تحديد مخاطر (الدولار الأمريكى / الجنيه الإسترلينى) بين الجهتين المسيطر عليها " ب و ج " لا يتضمن مخاطر (الجنيه الإسترلينى / اليورو) فإن الجهة المسيطرة " د " قادرة أيضاً على تعيين ما يصل إلى 500 مليون جنيه إسترلينى من	

Appendix B – Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ب – التحوطات لصافي الإستثمار فى عملية أجنبية	التعديلات وأسبابها
	صافى إستثمارها لدى الجهة المسيطر عليها " ب " مع مخاطرة التعرض الفورى للعملات الأجنبية (GBP / EUR) بين الجهة المسيطرة " د " و الجهة المسيطر عليها " ب " .	
Entity B Holds the USD Hedging Instrument B28. Assume that Controlled Entity B holds US\$300 million of external debt, the proceeds of which were transferred to Controlling Entity D by an inter-entity loan denominated in pounds sterling. Because both its assets and liabilities increased by £159 million, Controlled Entity B's net assets are unchanged. Controlled Entity B could designate the external debt as a hedge of the GBP/ USD risk of its net investment in Controlled Entity C in its consolidated financial statements. Controlling Entity D could maintain Controlled Entity B's designation of that hedging instrument as a hedge of its US\$300 million net investment in Controlled Entity C for the GBP/USD risk (see paragraph B9) and Controlling Entity D could designate the GBP hedging instrument it holds as a hedge of its entire £500 million net investment in Controlled Entity B. The first hedge, designated by Controlled Entity B, would be assessed by reference to Controlled Entity B's functional currency (pounds sterling) and the second hedge, designated by Controlling Entity D, would be assessed by reference to Controlling Entity D's functional currency (euro). In this case, only the GBP/USD risk from Controlling Entity D's net investment in Controlled Entity C has been hedged in Controlling Entity D's consolidated financial statements by the USD hedging instrument, not	تحتفظ الجهة " ب " على أداة التحوط بالمخاطر بالدولار الأمريكى : ب 28 - إفتراض أن الجهة المسيطر عليها " ب " تحتفظ ب 300 مليون دولار أمريكى من الديون الخارجية والتي تم تحويل عائداتها إلى الجهة المسيطرة " د " عن طريق قرض بين الجهات مقومة بالجنيه الإسترلىنى . نظراً لزيادة كل من أصولها و التزاماتها بمقدار 159 مليون جنيه إسترلىنى فإن صافى أصول الجهة المسيطر عليها " ب " لم تتغير . يمكن للجهة المسيطر عليها " ب " تعيين الدين الخارجى على أنه تحوط لمخاطر (الجنيه الإسترلىنى / الدولار الأمريكى) لصافى إستثمارها لدى الجهة المسيطر عليها " ج " فى قوائمها المالية الموحدة . يمكن للجهة المسيطرة " د " الحفاظ على تعيين الجهة المسيطر عليها " ب " لأداة التحوط تلك على أنها تحوط لصافى إستثمارها البالغ 300 مليون دولار أمريكى لدى الجهة المسيطر عليها " ج " لمخاطر (الجنيه الإسترلىنى / الدولار الأمريكى) - (أنظر الفقرة ب 9) و يمكن للجهة المسيطرة " د " تعيين أداة تحوط للجنيه الإسترلىنى تحتفظ بها على أنها تحوط لإجمالى صافى إستثمارها البالغ 500 مليون جنيه إسترلىنى لدى الجهة المسيطر عليها " ب " . سيتم تقويم التحوط الأول الذي تم تعيينه من قبل الجهة المسيطر عليها " ب " بالرجوع إلى العملة الوظيفية للجهة المسيطر عليها " ب " (الجنيه الإسترلىنى) . أما التحوط الثانى الذي تم تعيينه من قبل الجهة المسيطرة " د "	

Appendix B – Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ب – التحوطات لصافي الإستثمار فى عملية أجنبية	التعديلات وأسبابها
the entire EUR/USD risk. Therefore, the entire EUR/GBP risk from Controlling Entity D's £500 million net investment in Controlled Entity B may be hedged in the consolidated financial statements of Controlling Entity D.	فسيتم تقويمه بالرجوع إلى العملة الوظيفية للجهة المسيطرة " د " (اليورو) . فى هذه الحالة تم التحوط فقط لمخاطر (الجنيه الإسترلينى / الدولار الأمريكى) لصافى إستثمار الجهة المسيطرة " د " فى الجهة المسيطر عليها " ج " فى القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة " د " بواسطة أداة التحوط بالدولار الأمريكى و ليس مخاطر (اليورو / الدولار الأمريكى) بالكامل . لذلك فإن مخاطر (اليورو / الجنيه الإسترلينى) بالكامل لصافى إستثمار الجهة المسيطرة " د " البالغ 500 مليون جنيه إسترلينى لدى الجهة المسيطر عليها " ب " قد يتم التحوط لها فى القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة " د " .	
B29. However, the accounting for Controlling Entity D's £159 million loan payable to Controlled Entity B must also be considered. If Controlling Entity D's loan payable is not considered part of its net investment in Controlled Entity B because it does not satisfy the conditions in IPSAS 4 paragraph 18, the GBP/EUR foreign exchange difference arising on translating it would be included in Controlling Entity D's consolidated surplus or deficit. If the £159 million loan payable to Controlled Entity B is considered part of Controlling Entity D's net investment, that net investment would be only £341 million and the amount Controlling Entity D could designate as the hedged item for GBP/ EUR risk would be reduced from £500 million to £341 million accordingly.	ب 29 - ومع ذلك يجب أيضاً مراعاة محاسبة قرض الجهة المسيطرة " د " البالغ قيمته 159 مليون جنيه إسترلينى والمستحق السداد للجهة المسيطر عليها " ب " . إذا كان القرض المستحق السداد للجهة المسيطرة " د " لا يعتبر جزء من صافى إستثمارها لدى الجهة المسيطر عليها " ب " لأنه لا يفى بالشروط الواردة فى الفقرة 18 من معيار المحاسبة للقطاع العام 4 فإن فرق تحويل (الجنيه الإسترلينى / اليورو) الناشئ عن التحويل سيتم إدراجه فى الفائض أو العجز المجمع للجهة المسيطرة " د " . إذا كان القرض البالغ قيمته 159 مليون جنيه إسترلينى و المستحق السداد للجهة المسيطر عليها " ب " يعتبر جزء من صافى إستثمار الجهة المسيطرة " د " فسيكون صافى الإستثمار 341 مليون جنيه إسترلينى فقط و سيتم تخفيض المبلغ الذى يمكن أن تعينه الجهة المسيطرة " د " على أنه بند متحوط له لمخاطر (الجنيه	

Appendix B – Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	ملحق ب – التحوطات لصافي الإستثمار فى عملية أجنبية	التعديلات وأسبابها
	الإسترليني / اليورو) من 500 مليون جنيه إسترليني إلى 341 مليون جنيه إسترليني وفقاً لذلك .	
B30. If Controlling Entity D reversed the hedging relationship designated by Controlled Entity B, Controlling Entity D could designate the US\$300 million external borrowing held by Controlled Entity B as a hedge of its US\$300 million net investment in Controlled Entity C for the EUR/USD risk and designate the GBP hedging instrument it holds itself as a hedge of only up to £341 million of the net investment in Controlled Entity B. In this case the effectiveness of both hedges would be computed by reference to Controlling Entity D's functional currency (euro). Consequently, both the USD/GBP change in value of the external borrowing held by Controlled Entity B and the GBP/EUR change in value of Controlling Entity D's loan payable to Controlled Entity B (equivalent to USD/EUR in total) would be included in the foreign currency translation reserve in Controlling Entity D's consolidated financial statements. Because Controlling Entity D has already fully hedged the EUR/USD risk from its net investment in Controlled Entity C, it can hedge only up to £341 million for the EUR/GBP risk of its net investment in Controlled Entity B.	ب 30 - إذا عكست الجهة المسيطرة " د " علاقة التحوط التى عينتها الجهة المسيطر عليها " ب " فيمكن للجهة المسيطرة " د " تعيين الإقتراض الخارجى بقيمة 300 مليون دولار أمريكى الذى تحتفظ به الجهة المسيطر عليها " ب " كتحوط لصافى إستثمارها البالغ 300 مليون دولار أمريكى لدى الجهة المسيطر عليها " ج " من أجل مخاطر (اليورو / الدولار الأمريكى) و تعيين أداة تحوط الجنيه الإسترليني التى تحتفظ بها كتحوط يصل إلى 341 مليون جنيه إسترليني فقط من صافى الإستثمار لدى الجهة المسيطر عليها " ب " . وفى هذه الحالة سيتم حساب فاعلية كل من التحوطات بالرجوع إلى العملة الوظيفية للجهة المسيطرة " د " (اليورو) . و بالتالى فإن كلاً من تغير (الدولار الأمريكى / الجنيه الإسترليني) فى قيمة الإقتراض الخارجى الذى تحتفظ بها الجهة المسيطر عليها " ب " وتغير (الجنيه الإسترليني / اليورو) فى قيمة قرض الجهة المسيطرة " د " المستحق السداد للجهة المسيطر عليها " ب " (ما يعادل إجمالى الدولار الأمريكى / اليورو) سوف يتم تضمينه فى إحتياطى تحويل العملات الأجنبية فى القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة " د " . لأن الجهة المسيطرة " د " قامت بالفعل بالتحوط الكامل لمخاطر (اليورو / الدولار الأمريكى) من صافى إستثمارها لدى الجهة المسيطر عليها " ج " و يمكنها التحوط	

التعديلات وأسبابها	ملحق ب - التحوطات لصافي الإستثمار فى عملية أجنبية	Appendix B – Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation
	حتى 341 مليون جنيه إسترليني فقط لمخاطر (اليورو / الجنيه الإسترليني) لصافي إستثمارها لدى الجهة المسيطر عليها " ب " .	

7. ملحق (ج): إطفاء الالتزامات المالية بأدوات حقوق الملكية

التعديلات وأسبابها	ملحق ج : إطفاء الالتزامات المالية بأدوات حقوق الملكية	Appendix C: Extinguishing Financial Liabilities with Equity Instruments
	يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.	This Appendix is an integral part of IPSAS 41.
	المقدمة :	Introduction
	ج 1 - قد يعيد للمدين والدائن التفاوض بشأن شروط التزام مالي مما ينتج عنه قيام المدين بإطفاء الالتزام - بشكل كامل أو جزئي - من خلال إصدار أدوات حقوق ملكية إلى الدائن. يشار إلى هذه المعاملات - أحياناً - باسم "مقايضات الدين بحقوق الملكية".	C1. A debtor and creditor might renegotiate the terms of a financial liability with the result that the debtor extinguishes the liability fully or partially by issuing equity instruments to the creditor. These transactions are sometimes referred to as 'debt for equity swaps'.
	النطاق :	Scope
	ج 2 - يتناول هذا الملحق المحاسبة من قبل الجهة عندما تتم إعادة التفاوض بشأن شروط التزام المالي وينتج عنها قيام الجهة بإصدار أدوات حقوق ملكية إلى دائن الجهة لإطفاء كل الالتزام المالي أو جزء منه. ولا يتناول المحاسبة من قبل الدائن.	C2. This Appendix addresses the accounting by an entity when the terms of a financial liability are renegotiated and result in the entity issuing equity instruments to a creditor of the entity to extinguish all or part of the financial liability. It does not address the accounting by the creditor.
	ج 3 - لا يجوز للجهة تطبيق هذا الملحق على المعاملات في حالات يكون فيها:	C3. An entity shall not apply this Appendix to transactions in situations where:

Appendix C: Extinguishing Financial Liabilities with Equity Instruments	ملحق ج : إطفاء الالتزامات المالية بأدوات حقوق الملكية	التعديلات وأسبابها
(a) The creditor is also a direct or indirect shareholder and is acting in its capacity as a direct or indirect existing shareholder. (b) The creditor and the entity are controlled by the same party or parties before and after the transaction and the substance of the transaction includes an equity distribution by, or contribution to, the entity. (c) Extinguishing the financial liability by issuing equity shares is in accordance with the original terms of the financial liability.	(أ) الدائن - أيضاً - مساهماً مباشراً أو غير مباشر ويتصرف بصفته مساهم قائم مباشر أو غير مباشر. (ب) الدائن والجهة خاضعين للسيطرة من قبل نفس الطرف أو الأطراف قبل المعاملة وبعدها وينطوي جوهر المعاملة على توزيع حقوق الملكية من قبل الجهة أو مساهمة بحقوق ملكية في الجهة. (ج) إطفاء الالتزام المالي من خلال إصدار أسهم عادية يتم وفقاً للشروط الأصلية للالتزام المالي.	
C4. This Appendix addresses the following issues: (a) Are an entity's equity instruments issued to extinguish all or part of a financial liability 'consideration paid' in accordance with paragraph 37 of IPSAS 41? (b) How should an entity initially measure the equity instruments issued to extinguish such a financial liability? (c) How should an entity account for any difference between the carrying amount of the financial liability extinguished and the initial measurement amount of the equity instruments issued?	ج 4 - يتناول هذا الملحق المسائل التالية: (أ) هل تُعد أدوات حقوق ملكية الجهة المُصدرة لإطفاء الالتزام المالي كله أو جزء منه "عوضاً مدفوعاً" وفقاً للفقرة 37 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41؟ (ب) كيف ينبغي على الجهة أن تقيس - بشكل أولي - أدوات حقوق الملكية المُصدرة لإطفاء مثل هذا الالتزام المالي؟ (ج) كيف ينبغي على الجهة أن تحاسب عن أي فرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي ومبلغ القياس الأولى لأدوات حقوق الملكية المُصدرة؟	

التعديلات وأسبابها	ملحق ج : إطفاء الالتزامات المالية بأدوات حقوق الملكية	Appendix C: Extinguishing Financial Liabilities with Equity Instruments
	الإجماع:	Consensus
	ج 5 - يُعد إصدار أدوات حقوق ملكية الجهة إلى الدائن لإطفاء الالتزام المالي كله أو جزء، عوضاً مدفوعاً وفقاً للفقرة 37 من معيار المحاسبة في القطاع العام 41. ويجب على الجهة أن تزيل الالتزام المالي (أو جزء من الالتزام المالي) من قائمة مركزها المالي عندما، وفقط عندما، يكون قد تم إطفائه وفقاً للفقرة 35 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.	C5. The issue of an entity's equity instruments to a creditor to extinguish all or part of a financial liability is consideration paid in accordance with paragraph 37 of IPSAS 41. An entity shall remove a financial liability (or part of a financial liability) from its statement of financial position when, and only when, it is extinguished in accordance with paragraph 35 of IPSAS 41.
	ج 6 - عندما يتم الاثبات الأولي لأدوات حقوق الملكية المُصدرة إلى دائن لإطفاء الالتزام المالي كله أو جزء منه، فيجب على الجهة قياسها بالقيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المُصدرة، ما لم يكن من غير الممكن قياس تلك القيمة العادلة بموثوقية.	C6. When equity instruments issued to a creditor to extinguish all or part of a financial liability are recognized initially, an entity shall measure them at the fair value of the equity instruments issued, unless that fair value cannot be reliably measured.
	ج 7 - إذا كان من غير الممكن قياس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المُصدرة بموثوقية، فيجب عندئذ قياس أدوات حقوق الملكية بحيث تعكس القيمة العادلة للالتزام المالي الذي تم إطفائه. وعند قياس القيمة العادلة للالتزام مالي تم إطفائه يتضمن خاصية تحت الطلب (مثل وديعة تحت الطلب)، لا يتم تطبيق الفقرة 68 من معيار المحاسبة في القطاع العام 41.	C7. If the fair value of the equity instruments issued cannot be reliably measured then the equity instruments shall be measured to reflect the fair value of the financial liability extinguished. In measuring the fair value of a financial liability extinguished that includes a demand feature (e.g., a demand deposit), paragraph 68 of IPSAS 41 is not applied.

Appendix C: Extinguishing Financial Liabilities with Equity Instruments	ملحق ج : إطفاء الالتزامات المالية بأدوات حقوق الملكية	التعديلات وأسبابها
C8. If only part of the financial liability is extinguished, the entity shall assess whether some of the consideration paid relates to a modification of the terms of the liability that remains outstanding. If part of the consideration paid does relate to a modification of the terms of the remaining part of the liability, the entity shall allocate the consideration paid between the part of the liability extinguished and the part of the liability that remains outstanding. The entity shall consider all relevant facts and circumstances relating to the transaction in making this allocation.	ج 8 - إذا تم إطفاء جزء - فقط - من الالتزام المالي، فيجب على الجهة تقويم ما إذا كان جزء من العوض المدفوع يتعلق بتعديل في شروط الالتزام الذي يبقى قائماً. وإذا كان جزء من العوض المدفوع يتعلق بتعديل في شروط الجزء المتبقى من الالتزام، فيجب على الجهة تخصيص العوض المدفوع بين ذلك الجزء من الالتزام الذي تم إطفائه وذلك من الالتزام الذي يبقى قائماً. ويجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان جميع الحقائق والظروف ذات الصلة المتعلقة بالمعاملة عند إجراء هذا التخصيص.	
C9. The difference between the carrying amount of the financial liability (or part of a financial liability) extinguished, and the consideration paid, shall be recognized in surplus or deficit, in accordance with paragraph 37 of IPSAS 41. The equity instruments issued shall be recognized initially and measured at the date the financial liability (or part of that liability) is extinguished.	ج 9 - يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي (أو الجزء من الالتزام المالي) الذي تم إطفائه و العوض المدفوع، ضمن الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 37 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. ويجب إثبات أدوات حقوق الملكية المصدرة - أولياً - وقياسها في التاريخ الذي يتم فيه إطفاء الالتزام المالي (أو جزء من ذلك الالتزام).	
C10. When only part of the financial liability is extinguished, consideration shall be allocated in accordance with paragraph C8. The consideration allocated to the remaining liability shall form part of the assessment of whether the terms of that remaining liability have been substantially modified. If the remaining liability has been substantially modified, the entity shall account for the modification as the extinguishment of the original liability and the recognition of a new liability as required by paragraph 36 of IPSAS 41.	ج ١٠ - عندما يتم إطفاء جزء - فقط - من الالتزام المالي، فيجب تخصيص العوض وفقاً للفقرة ج 8. ويجب أن يشكل العوض المخصص للالتزام المتبقى جزء من تقويم ما إذا كانت شروط ذلك الالتزام المتبقى قد تم تعديلها بشكل جوهري. فإذا كان الالتزام المتبقي قد تم تعديله بشكل جوهري، فإنه يجب على الجهة المحاسبية عن التعديل على أنه إطفاء للالتزام الأصلي وإثبات	

التعديلات وأسبابها	ملحق ج : إطفاء الالتزامات المالية بأدوات حقوق الملكية	Appendix C: Extinguishing Financial Liabilities with Equity Instruments
	الالتزام جديد كما هو مطلوب بموجب الفقرة 36 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.	
	ج 11 - يجب على الجهة الإفصاح عن المكسب أو الخسارة المثبتة وفقاً للفقرتين ج 9 و ج 10 كبنء منفصل ضمن الفائض أو العجز أو ضمن الإيضاحات.	C11. An entity shall disclose a gain or loss recognized in accordance with paragraphs C9 and C10 as a separate line item in surplus or deficit or in the notes.

8. أمثلة توضيحية

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
<i>These examples accompany, but are not part of, IPSAS 41.</i>	ترافق هذه الأمثلة معيار المحاسبة للقطاع العام 41، لكنها ليست جزءاً منه.
Financial Liabilities at Fair Value through Surplus or Deficit.	الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.
IE1. The following example illustrates the calculation that an entity might perform in accordance with paragraph AG241 of IPSAS 41.	1. يوضح المثال التالي العملية الحسابية التي قد تقوم بها الجهة وفقاً لفقرة 241 إرشادات التطبيق من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.
IE2. On January 1, 20X1 an entity issues a 10-year bond with a par value of CU150,000 ¹ and an annual fixed coupon rate of 8 per cent, which is consistent with market rates for bonds with similar characteristics. ¹ In this guidance monetary amounts are denominated in 'currency units' (CU).	2. في 1 يناير، 20×1 تصدر إحدى الجهات سنداً لمدة 10 سنوات بقيمة اسمية تبلغ 150,000 ريال سعودي بمعدل فائدة سنوي ثابت 8% وهو ما يتوافق مع معدلات السوق للسندات ذات الخصائص المماثلة. 1 في هذا الدليل القيم المالية مقومة بـ "وحدات العملة".
IE3. The entity uses LIBOR as its observable (benchmark) interest rate. At the date of inception of the bond, LIBOR is 5 per cent. At the end of the first year: (a) LIBOR has decreased to 4.75 per cent. (b) The fair value for the bond is CU153,811, consistent with an interest rate of 7.6 per cent. ² 2 This reflects a shift in LIBOR from 5 per cent to 4.75 per cent and a movement of 0.15 per cent which, in the absence of other relevant changes in market conditions, is assumed to reflect changes in credit risk of the instrument.	3. تستخدم الجهة معدل الفائدة المعروض بين البنوك كمعدل فائدة (مرجعي) يمكن رصده. في تاريخ بدء السند، كان معدل الفائدة المعروض بين البنوك يساوي 5 بالمائة. وفي نهاية السنة الأولى: أ. انخفض السعر المعروض بين البنوك إلى 4.75 في المائة. ب. القيمة العادلة للسند هي 153,811 ريال سعودي، بما يتفق مع معدل فائدة يبلغ 7.6 في المائة. ² 2 هذا يعكس التحول في معدل الفائدة المعروض بين البنوك من 5% إلى 4.75% والتغير بنسبة 0.15%، والذي يفترض أن يعكس التغيرات في المخاطر الائتمانية للأداة. وذلك في غياب التغيرات في ظروف السوق ذات الصلة.

Illustrative Examples		أمثلة توضيحية	
IE4. The entity assumes a flat yield curve, all changes in interest rates result from a parallel shift in the yield curve, and the changes in LIBOR are the only relevant changes in market conditions.		4. تفترض الجهة منحى عائد ثابت ، وجميع التغيرات في معدلات الفائدة ناتجة عن تحول مواز في منحى العائد، والتغيرات في معدل الفائدة المعروض بين البنوك هي التغيرات الوحيدة ذات الصلة في ظروف السوق.	
IE5. The entity estimates the amount of change in the fair value of the bond that is not attributable to changes in market conditions that give rise to market risk as follows:		5. وتقدر الجهة مقدار التغير في القيمة العادلة للسند الذي لا يُعزى إلى التغيرات في ظروف السوق التي تؤدي إلى نشوء مخاطر السوق على النحو التالي:	
[paragraph AG241(a)] First, the entity computes the liability's internal rate of return at the start of the period using the observed market price of the liability and the liability's contractual cash flows at the start of the period. It deducts from this rate of return the observed (benchmark) interest rate at the start of the period, to arrive at an instrument-specific component of the internal rate of return	At the start of the period of a 10-year bond with a coupon of 8 per cent, the bond's internal rate of return is 8 per cent. Because the observed (benchmark) interest rate (LIBOR) is 5 per cent, the instrument-specific component of the internal rate of return is 3 per cent.	أولاً، تحسب الجهة معدل العائد الداخلي للالتزام في بداية الفترة باستخدام سعر السوق المرصود للالتزام والتدفقات النقدية التعاقدية للالتزام في بداية الفترة. ويخصم من معدل العائد هذا معدل الفائدة المرصود (المرجعي) في بداية الفترة ، للوصول إلى مكون خاص بالأداة من معدل العائد الداخلي.	بعد ذلك ، تحسب الجهة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المرتبطة بالالتزام باستخدام التدفقات النقدية التعاقدية للالتزام في نهاية الفترة ومعدل خصم مساوٍ لمجموع (1) معدل الفائدة المرصود (المرجعي) في النهاية الفترة و (2) المكون الخاص بالأداة لمعدل العائد
[paragraph AG241(b)] Next, the entity calculates the present value of the cash flows	The contractual cash flows of the instrument at the end of the period are:	التدفقات النقدية التعاقدية للأداة في نهاية الفترة هي: • الفائدة: 12,000 ريال سعودي (أ) في السنة لكل سنة من سنتين إلى 10 سنوات. • المبلغ الأصلي: 150,000 ريال سعودي في السنة العاشرة. وبالتالي، فإن معدل الخصم الذي سيتم استخدامه لحساب	

Illustrative Examples		أمثلة توضيحية	
associated with the liability using the liability's contractual cash flows at the end of the period and a discount rate equal to the sum of the observed (benchmark) interest rate at the end of the period and (ii) the instrument-specific component of the internal rate of return as determined in accordance with paragraph AG241(a).	Interest: CU12, 000(a) per year for each of years 2–10. Principal: CU150,000 in year 10. The discount rate to be used to calculate the present value of the bond is thus 7.75 per cent, which is the end of period LIBOR rate of 4.75 per cent, plus the 3 per cent instrument-specific component. This gives a present value of CU152,367.(b)	الداخلي كما هو محدد وفقاً لفقرة إرشادات التطبيق 241 (أ) من المرفقة بمعييار المحاسبة للقطاع العام 41.	القيمة الحالية للسند هو 7.75 في المائة، وهو معدل نهاية الفترة المعروض بين البنوك والبالغ 4.75 في المائة، بالإضافة إلى المكون الخاص بالأداة بنسبة 3 في المائة. وهذا يعطي قيمة حالية قدرها 152,367 ريال سعودي(ب)
[paragraph AG241(c)] The difference between the observed market price of the liability at the end of the period and the amount determined in accordance with paragraph AG241(b) is the change in fair value that is not attributable to changes in the observed (benchmark) interest rate. This is the amount to be presented in net assets/equity in	The market price of the liability at the end of the period is CU153,811.(c) Thus, the entity presents CU1,444 in net assets/equity, which is CU153,811 – CU152,367, as the increase in fair value of the bond that is not attributable to changes in market conditions that give rise to market risk	الفرق بين سعر السوق المرصود للالتزام في نهاية الفترة والمبلغ المحدد هو التغير في القيمة العادلة الذي لا يُعزى إلى التغيرات في معدل الفائدة (المرجعي) المرصود. هذا هو المبلغ الذي سيتم عرضه في صافي الأصول / حقوق الملكية وفقاً لفقرة إرشادات التطبيق 241 (ب).	سعر السوق للالتزام في نهاية الفترة هو 153,811 ريال سعودي(ج). وبالتالي، تعرض الجهة 1,444 ريال سعودي في صافي الأصول / حقوق الملكية، وهو 153,811 – 152,367 ريال سعودي، كزيادة في القيمة العادلة للسند لا يُعزى إلى التغيرات في ظروف السوق التي تؤدي إلى مخاطر السوق.
		(أ) 150,000 ريال سعودي × 8 بالمائة = 12,000 ريال سعودي.	
		(ب) القيمة الحالية = [12000 ريال سعودي × (1 - 9%)] ÷ (0.0775 + 1) + 150000 ريال سعودي × (9% - 1) ÷ (0.0775 + 1)	

Illustrative Examples			أمثلة توضيحية
accordance with paragraph 108(a).			(ت) سعر السوق = $12000 \text{ ريال سعودي} \times (1 - 9\%)$ $150000 \text{ ريال سعودي} \times ((0.076 + 1) - 9\%)$
(a) $CU150,000 \times 8 \text{ percent} = CU12,000$.			
(b) $PV = [CU12,000 \times (1 - (1 + 0.0775)^{-9}) / 0.0775] + CU150,000 \times (1 + 0.0775)^{-9}$.			
(c) market price = $[CU12,000 \times (1 - (1 + 0.076)^{-9}) / 0.076] + CU150,000 \times (1 + 0.076)^{-9}$.			
Impairment (Paragraphs 73–93)			الهبوط (الفقرات من 73-93)
Assessing Significant Increases in Credit Risk Since Initial Recognition.			تقويم الزيادات المهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي.
IE6. The following examples illustrate possible ways to assess whether there have been significant increases in credit risk since initial recognition. For simplicity of illustration, the following examples only show one aspect of the credit risk analysis. However, the assessment of whether lifetime expected credit losses should be recognized is a multifactor and holistic analysis that considers reasonable and supportable information that is available without undue cost or effort and that is relevant for the particular financial instrument being assessed.			6. توضح الأمثلة التالية الطرق الممكنة لتقويم ما إذا كان هناك زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي. لتبسيط التوضيح، تظهر الأمثلة التالية جانب واحد فقط من تحليل المخاطر الائتمانية. ومع ذلك، تقويم ما إذا كانت الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر يجب إثباتها هو تحليل متعدد العوامل وشامل، ويأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والمؤيدة التي تكون متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما والمتعلقة بالأداة المالية التي يتم تقويمها.
Example 1—Significant Increase in Credit Risk			مثال رقم 1: وجود زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية
IE7. Company Y has a funding structure that includes a senior secured loan facility with different tranches. ³ Company Y qualifies for assistance from the National Development Bank which provides a tranche of the loan facility to Company Y. At the time of origination of the loan by the National Development Bank, although Company Y's leverage was relatively high compared with other issuers with similar credit risk, it was expected that Company Y would be able to meet the covenants for the life of the instrument. In addition, the generation of revenue and cash flow was expected to be stable in Company Y's industry			7. لدى الجهة "ص" هيكل تمويلي يتضمن تسهيلات قرض مضمون بأقساط مختلفة ³ والجهة "ص" مؤهلة للحصول على مساعدة من بنك التنمية الوطني الذي يوفر تسهيل أقساط القرض لها. وفي وقت إصدار القرض من قبل بنك التنمية الوطني، على الرغم من أن الرافعة المالية للجهة "ص" كانت مرتفعة نسبيًا مقارنة بالمصدرين الآخرين الذين لديهم ائتمان مماثل المخاطر، كان من المتوقع أن تكون الجهة "ص" قادرة على الوفاء بالالتفاقيات على مدى عمر الأداة. بالإضافة إلى ذلك، كان من المتوقع أن يكون توليد الإيرادات والتدفقات النقدية مستقرًا في سوق الجهة "ص" على مدار فترة القسط الأول. ومع ذلك، كانت هناك بعض مخاطر الأعمال المتعلقة بالقدرة على زيادة هوامش الربح الإجمالية داخل أعمالها الحالية.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
over the term of the senior facility. However, there was some business risk related to the ability to grow gross margins within its existing businesses. 3 The security on the loan affects the loss that would be realized if a default occurs, but does not affect the risk of a default occurring, so it is not considered when determining whether there has been a significant increase in credit risk since initial recognition as required by paragraph 75 of IPSAS 41.	3 يؤثر الضمان على القرض على الخسارة المتحققة عند حدوث تعثر في السداد، لكن لا يؤثر على مخاطر التعثر في السداد التي تحدث، لذلك لا يؤخذ بالحسبان عند تحديد ما إذا كان هناك زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي كما هو مطلوب في الفقرة 75 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.
IE8. At initial recognition, because of the considerations outlined in paragraph IE7, the National Development Bank considers that despite the level of credit risk at initial recognition, the loan is not an originated credit-impaired loan because it does not meet the definition of a credit-impaired financial asset in paragraph 9 of IPSAS 41.	8. عند الإثبات الأولي، وبسبب الاعتبارات الموضحة في الفقرة 7، يعتبر بنك التنمية الوطني أنه على الرغم من مستوى المخاطر الائتمانية عند الإثبات الأولي، فإن القرض ليس قرض ذو مستوى ائتماني هابط لأنه لا يتوافق مع تعريف الأصل المالي ذو المستوى الائتماني الهابط في الفقرة 9 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.
IE9. Subsequent to initial recognition, macroeconomic changes have had a negative effect on total sales volume and Company Y has underperformed on its business plan for revenue generation and net cash flow generation. Although spending on inventory has increased, anticipated sales have not materialized. To increase liquidity, Company Y has drawn down more on a separate revolving credit facility, thereby increasing its leverage ratio. Consequently, Company Y is now close to breaching its covenants on the senior secured loan facility with the National Development Bank.	9. بعد الإثبات الأولي، كان للتغيرات الاقتصادية الكلية تأثير سلبي على إجمالي حجم المبيعات وكان أداء الجهة "ص" منخفض بناء على خطة أعمالها لتعظيم الإيرادات وصافي التدفق النقدي. على الرغم من زيادة الإنفاق على المخزون، إلا أن المبيعات المتوقعة لم تتحقق. ولزيادة السيولة قامت الجهة "ص" بسحب المزيد من التسهيلات الائتمانية المتجددة المنفصلة، وبالتالي ارتفعت نسبة الرافعة المالية. وبناءً على ذلك، تقترب الجهة "ص" الآن من خرق اتفاقياتها بشأن تسهيل القرض المضمون الأول مع بنك التنمية الوطني.
IE10. The National Development Bank makes an overall assessment of the credit risk on the loan to Company Y at the reporting date by taking into consideration all reasonable and supportable information that is available without undue cost or effort and that is relevant for assessing the extent of the increase in credit risk since initial recognition. This may include factors such as: (a) The National Development Bank's expectation that the deterioration in	10. يقوم بنك التنمية الوطني بإجراء تقييم عام للمخاطر الائتمانية على القرض المقدم إلى الجهة "ص" في تاريخ القوائم المالية من خلال الأخذ في الاعتبار جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة المتوفرة دون تكلفة أو مجهود غير مبرر وذات صلة بتقويم مدى الزيادة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي. قد يشمل ذلك عوامل مثل:

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
the macroeconomic environment may continue in the near future, which is expected to have a further negative impact on Company Y's ability to generate cash flows and to deleverage. (b) Company Y is closer to breaching its covenants, which may result in a need to restructure the loan or reset the covenants. (c) The National Development Bank's assessment that the trading prices for Company Y's bonds have decreased and that the credit margin on newly originated loans have increased reflecting the increase in credit risk, and that these changes are not explained by changes in the market environment (for example, benchmark interest rates have remained unchanged). A further comparison with the pricing of Company Y's peers shows that reductions in the price of Company Y's bonds and increases in credit margin on its loans have probably been caused by company-specific factors. (d) The National Development Bank has reassessed its internal risk grading of the loan on the basis of the information that it has available to reflect the increase in credit risk.	(أ) توقع بنك التنمية الوطني أن التدهور في بيئة الاقتصاد الكلي قد يستمر في المستقبل القريب، والذي من المتوقع أن يكون له تأثير سلبي آخر على قدرة الجهة "ص" على توليد التدفقات النقدية وتقليص الديون. (ب) تقترب الجهة "ص" من الإخلال بتعهداتها، مما قد يؤدي إلى الحاجة إلى إعادة هيكلة القرض أو إعادة تعيين التعهدات. (ج) تقويم بنك التنمية الوطني بأن أسعار تداول سندات الجهة "ص" قد انخفضت وأن هامش الائتمان على القروض حديثة الإصدار قد زاد مما يعكس زيادة المخاطر الائتمانية، وأن هذه التغيرات لا توضح التغيرات في بيئة السوق (على سبيل المثال، بقيت معدلات الفائدة المرجعية دون تغير). تُظهر مقارنة أخرى مع تسعير أقران الجهة "ص" أن التخفيضات في سعر سندات الجهة "ص" والزيادات في هامش الائتمان على قروضها ربما تكون ناتجة عن عوامل خاصة بالجهة. (د) أعاد البنك الوطني للتنمية تقويم تصنيف المخاطر الداخلية للقرض على أساس المعلومات المتوفرة لديه لتعكس الزيادة في المخاطر الائتمانية.
IE11. The National Development Bank determines that there has been a significant increase in credit risk since initial recognition of the loan in accordance with paragraph 75 of IPSAS 41. Consequently, the National Development Bank recognizes lifetime expected credit losses on its senior secured loan to Company Y. Even if the National Development Bank has not yet changed the internal risk grading of the loan it could still reach this conclusion—the absence or presence of a change in risk grading in itself is not determinative of whether credit risk has increased significantly since initial recognition.	11. يحدد بنك التنمية الوطني أن هناك زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية منذ الاثبات الأولي بالقرض وفقاً للفقرة 75 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. وبناءً على ذلك، يثبت بنك التنمية الوطني الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر قرضه المضمون الأول المقدم إلى الجهة "ص". حتى إذا لم يغير بنك التنمية الوطني تصنيف المخاطر الداخلية للقرض، فإنه لا يزال من الممكن أن يصل إلى هذا الاستنتاج - إن غياب أو وجود تغيير في تصنيف المخاطر في حد ذاته لا يحدد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل مهم منذ الاثبات الأولي.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
Example 2—No Significant Increase in Credit Risk	مثال 2 - عدم وجود زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية
IE12. Company C, is the holding company of a group that operates in a cyclical production industry. State Government B provided a loan to Company C. At that time, the prospects for the industry were positive, because of expectations of further increases in global demand. However, input prices were volatile and given the point in the cycle, a potential decrease in sales was anticipated	12. الشركة "ج" هي شركة قابضة لمجموعة تعمل في قطاع إنتاجي دوري. قدمت الحكومة "ب" "قرضاً للشركة ج" وفي ذلك الوقت كانت توقعات القطاع إيجابية، بسبب توقعات زيادات أخرى في الطلب العالمي. ومع ذلك، كانت أسعار المدخلات متقلبة وبالنظر إلى المرحلة الحالية، كان من المتوقع حدوث انخفاض محتمل في المبيعات.
IE13. In addition, in the past Company C has been focused on external growth, acquiring majority stakes in companies in related sectors. As a result, the group structure is complex and has been subject to change, making it difficult for investors to analyze the expected performance of the group and to forecast the cash that will be available at the holding company level. Even though leverage is at a level that is considered acceptable by Company C's creditors at the time that State Government B originates the loan, its creditors are concerned about Company C's ability to refinance its debt because of the short remaining life until the maturity of the current financing. There is also concern about Company C's ability to continue to service interest using the dividends it receives from its operating subsidiaries	13. بالإضافة إلى ذلك، في الماضي، ركزت الشركة "ج" على النمو الخارجي، والاستحواذ على حصص أغلبية في شركات في قطاعات ذات علاقة. ونتيجة لذلك، فإن هيكل المجموعة معقد وخاضع للتغيير، مما يجعل من الصعب على المستثمرين تحليل الأداء المتوقع للمجموعة والتنبؤ بالنقد الذي سيكون متاحاً على مستوى الشركة القابضة. على الرغم من أن الرافعة المالية عند مستوى يعتبر مقبولاً من قبل دائني الشركة "ج" في الوقت الذي تصدر فيه الحكومة "ب" "القرض"، فإن دائنيها قلقون بشأن قدرة الشركة "ج" على تسديد ديونها بسبب قصر العمر المتبقي حتى تاريخ استحقاق التمويل الحالي. هناك أيضاً قلق بشأن قدرة الشركة "ج" على الاستمرار في خدمة الفوائد باستخدام توزيعات الأرباح التي تتلقاها من شركاتها التابعة التشغيلية.
IE14. At the time of the origination of the loan by State Government B, Company C's leverage was in line with that of other borrowers with similar credit risk and based on projections over the expected life of the loan, the available capacity (i.e., headroom) on its coverage ratios before triggering a default event, was high. State Government B applies its own internal rating methods to determine credit risk and allocates a specific internal rating score to its loans. State Government B's internal rating categories are based on historical,	14. في وقت إصدار القرض من قبل الحكومة "ب"، كانت الرافعة المالية للشركة "ج" متوافقة مع تلك الخاصة بالمقرضين الآخرين الذين لديهم مخاطر ائتمانية مماثلة، واستناداً إلى التوقعات على مدى العمر المتوقع للقرض كانت القدرة المتاحة فيما يتعلق بنسب تغطيتها قبل وقوع حدث تعثر سداد عالية. تطبق الحكومة "ب" "أساليب التصنيف الداخلي الخاصة بها لتحديد المخاطر الائتمانية وتخصص درجة تصنيف داخلية محددة لقرضها. تعتمد فئات التصنيف الداخلي للحكومة "ب" على المعلومات التاريخية والحالية والاستشرافية وتعكس المخاطر الائتمانية لفترة سداد القروض. عند الاثبات الأولي، تحدد الحكومة "ب" "أن القرض يخضع لمخاطر ائتمانية كبيرة، وله عناصر مضاربة وأن حالات عدم التأكد

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
current and forward-looking information and reflect the credit risk for the tenor of the loans. On initial recognition, State Government B determines that the loan is subject to considerable credit risk, has speculative elements and that the uncertainties affecting Company C, including the group's uncertain prospects for cash generation, could lead to default. However, State Government B does not consider the loan to be originated credit-impaired because it does not meet the definition of a purchased or originated credit-impaired financial asset in paragraph 9 of IPSAS 41	التي تؤثر على الشركة "ج"، بما في ذلك الاحتمالات غير المؤكدة للمجموعة لتوليد النقد، قد تؤدي إلى تعثر في السداد. ومع ذلك، لا تعتبر الحكومة "ب" القرض قرصاً مستحدثاً على أنه ذو مستوى ائتماني هابط، لأنه لا يستوفي تعريف الأصول المالية المشتراة أو المستحدثات ذات المستوى الائتماني الهابط الوارد في الفقرة 9 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.
IE15. Subsequent to initial recognition, Company C has announced that three of its five key subsidiaries had a significant reduction in sales volume because of deteriorated market conditions but sales volumes are expected to improve in line with the anticipated cycle for the industry in the following months. The sales of the other two subsidiaries were stable. Company C has also announced a corporate restructure to streamline its operating subsidiaries. This restructuring will increase the flexibility to refinance existing debt and the ability of the operating subsidiaries to pay dividends to Company C.	15. بعد الإثبات الأولي، أعلنت الشركة "ج" أن ثلاثة من الشركات الخمس التابعة لها، لديها انخفاض كبير في حجم المبيعات بسبب تدهور ظروف السوق ولكن من المتوقع أن تتحسن كميات المبيعات بما يتماشى مع الدورة المتوقعة للقطاع في الأشهر التالية. كانت مبيعات الشركتين التابعتين الأخريين مستقرة. كما أعلنت الشركة "ج" عن إعادة هيكلة المجموعة لتبسيط شركاتها التابعة التشغيلية. ستؤدي إعادة الهيكلة هذه إلى زيادة المرونة في إعادة تمويل الديون الحالية وقدرة الشركات التابعة التشغيلية على دفع توزيعات أرباح للشركة "ج".
IE16. Despite the expected continuing deterioration in market conditions, State Government B determines, in accordance with paragraph 75 of IPSAS 41, that there has not been a significant increase in the credit risk on the loan to Company C since initial recognition. This is demonstrated by factors that include: a. Although current sale volumes have fallen, this was as anticipated by State Government B at initial recognition.	16. على الرغم من التدهور المستمر المتوقع في ظروف السوق، تحدد الحكومة "ب"، وفقاً للفقرة 75 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، أنه لم تكن هناك زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية على القرض المقدم للشركة "ج" منذ الإثبات الأولي. يدل على ذلك عوامل تشمل: (أ) على الرغم من انخفاض أحجام البيع الحالية كان هذا متوقعاً من قبل الحكومة "ب" عند الإثبات الأولي. وفضلاً على ذلك، من المتوقع أن تتحسن أحجام المبيعات في الأشهر المقبلة. (ب) بالنظر إلى المرونة المتزايدة لإعادة تمويل الديون الحالية على مستوى الشركات التابعة التشغيلية وزيادة توافر توزيعات الأرباح للشركة "ج"، تنظر الحكومة "ب" إلى إعادة هيكلة المجموعة أنه يعزز

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
Furthermore, sales volumes are expected to improve, in the following months. b. Given the increased flexibility to refinance the existing debt at the operating subsidiary level and the increased availability of dividends to Company C, State Government B views the corporate restructure as being credit enhancing. This is despite some continued concern about the ability to refinance the existing debt at the holding company level. c. State Government B's credit risk department, which monitors Company C, has determined that the latest developments are not significant enough to justify a change in its internal credit risk rating.	الائتمان. هذا بالرغم من بعض القلق المستمر بشأن القدرة على إعادة تمويل الدين الحالي على مستوى الشركة القابضة. (ج) قررت إدارة المخاطر الائتمانية التابعة للحكومة "ب"، والتي تراقب الشركة "ج"، أن التطورات الأخيرة ليست مهمة بشكل كافٍ لتبرير حدوث تغيير في تصنيفها الداخلي للمخاطر الائتمانية.
IE17. As a consequence, State Government B does not recognize a loss allowance at an amount equal to lifetime expected credit losses on the loan. However, it updates its measurement of the 12-month expected credit losses for the increased risk of a default occurring in the next 12 months and for current expectations of the credit losses that would arise if a default were to occur.	17. نتيجة لذلك، لا تثبت الحكومة "ب" مخصص خسارة يساوي مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر على القرض. ومع ذلك، تقوم بتحديث قياس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً نتيجةً لزيادة مخاطر التعثر في السداد في الأشهر الـ 12 المقبلة وللتوقعات الحالية للخسائر الائتمانية التي قد تظهر في حالة حدوث تعثر.
Example 3—Highly Collateralized Financial Asset	المثال 3 - الأصول المالية عالية الضمانات
IE18. Company H owns land which is financed by a five-year loan from the State owned Agricultural Bank with a loan-to-value (LTV) ratio of 50 per cent. The loan is secured by a first-ranking security over the land. At initial recognition of the loan, the State owned Agricultural Bank does not consider	18. الجهة "هـ" تمتلك أرض ممولة بقرض مدته خمس سنوات، وهذا القرض ممول من البنك الزراعي المملوك للدولة وكانت نسبة القرض إلى القيمة (LTV) تبلغ 50% القرض مضمون بضمان من الدرجة الأولى على الأرض (عند الإثبات الدولي) للقرض، لا يعتبر البنك الزراعي المملوك للدولة القرض قرضاً مستحدثاً على أنه ذو مستوى ائتماني هابط كما هو معرف في الفقرة 9 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
the loan to be originated credit-impaired as defined in paragraph 9 of IPSAS 41.	
IE19. Subsequent to initial recognition, the revenues and operating profits of Company H have decreased because of an economic recession. Furthermore, expected increases in regulations have the potential to further negatively affect revenue and operating profit. These negative effects on Company H's operations could be significant and ongoing	19. بعد الإثبات الأولي، انخفضت الإيرادات والأرباح التشغيلية للجهة "هـ" بسبب الركود الاقتصادي. علاوة على ذلك، من المحتمل أن تؤثر الزيادات المتوقعة في اللوائح سلباً على الإيرادات والأرباح التشغيلية. قد تكون هذه الآثار السلبية مستمرة ومؤثرة على عمليات الجهة "هـ"
IE20. As a result of these recent events and expected adverse economic conditions, Company H's free cash flow is expected to be reduced to the point that the coverage of scheduled loan payments could become tight. The State owned Agricultural Bank estimates that a further deterioration in cash flows may result in Company H missing a contractual payment on the loan and becoming past due.	20. نتيجة لهذه الأحداث الأخيرة والظروف الاقتصادية السلبية المتوقعة، من المتوقع أن ينخفض التدفق النقدي الحر للجهة "هـ" إلى الحد الذي قد تصبح فيه تغطية دفعات القروض المُجدولة صعباً. يقدر البنك الزراعي المملوك للدولة أن أي تدهور إضافي في التدفقات النقدية قد يؤدي إلى عدم قدرة الجهة "هـ" على الالتزام بالسداد التعااقدي للقرض وتجاوز مواعيد استحقاقها.
IE21. Recent third party appraisals have indicated a decrease in the value of the land, resulting in a current LTV ratio of 70 per cent	21. وقد أشارت تقييمات حديثة من قبل طرف ثالث إلى انخفاض في قيمة الأرض، مما أدى إلى أن تكون نسبة القرض إلى القيمة (LTV) الحالية 70%.
IE22. At the reporting date, the loan to Company H is not considered to have low credit risk in accordance with paragraph 82 of IPSAS 41. The State owned Agricultural Bank therefore needs to assess whether there has been a significant increase in credit risk since initial recognition in accordance with paragraph 75 of IPSAS 41, irrespective of the value of the collateral it holds. It notes that the loan is subject to considerable credit risk at the reporting date because even a slight deterioration in cash flows could result in Company H missing a contractual payment on the loan. As a result, the State owned Agricultural Bank determines that the credit risk (i.e., the risk of a default	22. في تاريخ القوائم المالية، لا يعتبر القرض المقدم إلى الجهة "هـ" ذا مخاطر ائتمانية منخفضة وفقاً للفقرة 82 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. ولذلك يحتاج البنك الزراعي المملوك للدولة إلى تقويم ما إذا كان هناك زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي وفقاً للفقرة 75 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، بغض النظر عن قيمة الضمان الذي يحمله (ويلاحظ أن القرض معرض لمخاطر ائتمانية كبيرة في تاريخ القوائم المالية لأن التدهور الطفيف في التدفقات النقدية قد يؤدي إلى فقدان الجهة "هـ" السداد التعااقدي للقرض. ونتيجة لذلك، يقرر البنك الزراعي المملوك للدولة أن المخاطر الائتمانية (مخاطر حدوث التعثر في السداد) قد زادت بشكل مهم منذ الإثبات الأولي. وبناءً عليه، يثبت البنك الزراعي المملوك للدولة خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر على القرض المقدم إلى الجهة "هـ"

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
occurring) has increased significantly since initial recognition. Consequently, the State owned Agricultural Bank recognizes lifetime expected credit losses on the loan to Company H.	
IE23. Although lifetime expected credit losses should be recognized, the measurement of the expected credit losses will reflect the recovery expected from the collateral (adjusting for the costs of obtaining and selling the collateral) on the property as required by paragraph AG219 of IPSAS 41 and may result in the expected credit losses on the loan being very small.	23. على الرغم من أنه يجب إثبات خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر، فإن قياس خسائر الائتمان المتوقعة سيعكس الاسترداد المتوقع من الضمان (تعديل تكاليف الحصول على الضمانات وبيعها) على الممتلكات كما هو مطلوب في إرشادات التطبيق 219 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 وقد يؤدي إلى أن تصبح خسائر الائتمان المتوقعة على القرض صغيرة جدًا.
Example 4—Public Investment-Grade Bond	مثال 4 - سندات درجة الاستثمار العامة
IE24. Company A is a large listed national logistics company. The only debt in the capital structure is a five-year public bond with a restriction on further borrowing as the only bond covenant. Company A reports quarterly to its shareholders. The National Public Investment Fund is one of many investors in the bond. The Investment Fund considers the bond to have low credit risk at initial recognition in accordance with paragraph 82 of IPSAS 41. This is because the bond has a low risk of default and Company A is considered to have a strong capacity to meet its obligations in the near term. The Investment Fund's expectations for the longer term are that adverse changes in economic and business conditions may, but will not necessarily, reduce Company A's ability to fulfil its obligations on the bond. In addition, at initial recognition the bond had an internal credit rating that is correlated to a global external credit rating of investment grade.	24. الجهة "أ" هي شركة لوجستية وطنية كبيرة مدرجة. الدين الوحيد في هيكل رأس المال هو سندات عامة مدتها خمس سنوات مع تقييد المزيد من الاقتراض كعهد السندات. تقدم الجهة "أ" تقارير ربع سنوية إلى مساهميها. يعتبر الصندوق الوطني للاستثمارات العامة أحد المستثمرين في السندات. يعتبر صندوق الاستثمار أن السند ينطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة عند الإثبات الأولي وفقًا للفقرة 82 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. ويرجع ذلك إلى أن السند ينطوي على مخاطر منخفضة من التعثر في السداد، ولدى الجهة "أ" قدرة قوية على الوفاء بواجباتها في المدى القريب. توقعات صندوق الاستثمار على المدى الطويل هي أن التغيرات السلبية في الظروف الاقتصادية والتجارية قد (لكن ليس بالضرورة) تقلل من قدرة الجهة "أ" على الوفاء بواجباتها للسند. بالإضافة إلى ذلك، عند الإثبات الأولي، كان للسند تصنيف ائتماني داخلي مرتبط بتصنيف ائتماني خارجي عالمي لدرجة الاستثمار.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
IE25. At the reporting date, the Investment Fund's main credit risk concern is the continuing pressure on the total volume of sales that has caused Company A's operating cash flows to decrease	25. في تاريخ القوائم المالية، كان مصدر القلق الرئيسي بشأن المخاطر الائتمانية لصندوق الاستثمار هو الضغط المستمر على الحجم الإجمالي للمبيعات الذي تسبب في انخفاض التدفقات النقدية لعمليات الجهة "أ".
IE26. Because the Investment Fund relies only on quarterly public information and does not have access to private credit risk information (because it is a bond investor), its assessment of changes in credit risk is tied to public announcements and information, including updates on credit perspectives in press releases from rating agencies.	26. لأن صندوق الاستثمار يعتمد فقط على المعلومات العامة ربع السنوية ولا يمكنه الوصول إلى معلومات المخاطر الائتمانية الخاصة (لأنه مستثمر في السندات)، يرتبط تقويمه للتغيرات في المخاطر الائتمانية بالإعلانات والمعلومات العامة، بما في ذلك التحديثات حول وجهات النظر الائتمانية في البيانات الصحفية الصادرة عن وكالات التصنيف.
IE27. The Investment Fund applies the low credit risk simplification in paragraph 82 of IPSAS 41. Accordingly, at the reporting date, the Investment Fund evaluates whether the bond is considered to have low credit risk using all reasonable and supportable information that is available without undue cost or effort. In making that evaluation, the Investment Fund reassesses the internal credit rating of the bond and concludes that the bond is no longer equivalent to an investment grade rating because: (a) The latest quarterly report of Company A revealed a quarter-on-quarter decline in revenues of 20 per cent and in operating profit by 12 per cent. (b) Rating agencies have reacted negatively to a profit warning by Company A and put the credit rating under review for possible downgrade from investment grade to non-investment grade. However, at the reporting date the external credit risk rating was unchanged. (c) The bond price has also declined significantly, which has resulted in a higher yield to maturity. The Investment Fund assesses that the bond prices have been declining as a result of increases in Company A's credit risk. This is	27. يطبق صندوق الاستثمار تبسيطًا للمخاطر الائتمانية المنخفضة في الفقرة 82 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. وبناءً على ذلك، وفي تاريخ القوائم المالية، يقوم صندوق الاستثمار بتقويم ما إذا كان السند يعتبر ذا مخاطر ائتمانية منخفضة باستخدام جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة دون تكلفة أو جهد غير مبرر. عند إجراء هذا التقويم، يعيد صندوق الاستثمار تقويم التصنيف الائتماني الداخلي للسند ويخلص إلى أن السند لم يعد معادلًا لتصنيف درجة الاستثمار للأسباب التالية: أ. كشف أحدث تقرير ربع سنوي للجهة أ عن تراجع ربع سنوي في الإيرادات بنسبة 20 % وفي الأرباح التشغيلية بنسبة 12 %. ب. تفاعلت وكالات التصنيف بشكل سلبي مع ربح الجهة "أ" ووضعت التصنيف الائتماني قيد المراجعة لاحتمال خفض التصنيف من الدرجة الاستثمارية إلى الدرجة غير الاستثمارية. ومع ذلك، في تاريخ القوائم المالية، لم يتغير تصنيف المخاطر الائتمانية الخارجي. ج. كما انخفض سعر السندات بشكل مهم، مما أدى إلى ارتفاع العائد حتى تاريخ الاستحقاق. يقدر صندوق الاستثمار أن أسعار السندات قد انخفضت نتيجة الزيادات في المخاطر الائتمانية للجهة "أ". هذا لأن بيئة السوق لم تتغير (على سبيل المثال، معدلات الفائدة المرجعية والسيولة وما إلى ذلك لم تتغير) والمقارنة مع أسعار السندات للأقران تظهر أن التخفيضات من المحتمل أن تكون محددة (بدلاً من أن تكون التغيرات في معدلات الفائدة المرجعية على سبيل المثال مؤشراً على المخاطر الائتمانية الخاصة بالجهة).

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
because the market environment has not changed (for example, benchmark interest rates, liquidity etc. are unchanged) and comparison with the bond prices of peers shows that the reductions are probably company specific (instead of being, for example, changes in benchmark interest rates that are not indicative of company-specific credit risk).	
IE28. While Company A currently has the capacity to meet its commitments, the large uncertainties arising from its exposure to adverse business and economic conditions have increased the risk of a default occurring on the bond. As a result of the factors described in paragraph IE27, the Investment Fund determines that the bond does not have low credit risk at the reporting date. As a result, the Investment Fund needs to determine whether the increase in credit risk since initial recognition has been significant. On the basis of its assessment, the Investment Fund determines that the credit risk has increased significantly since initial recognition and that a loss allowance at an amount equal to lifetime expected credit losses should be recognized in accordance with paragraph 75 of IPSAS 41.	28. في حين أن الجهة "أ" لديها حاليًا القدرة على الوفاء بالتزاماتها، إلا أن أوجه عدم التأكد الكبيرة الناشئة عن تعرضها للوضع تجارية واقتصادية سلبية قد زادت من مخاطر حدوث تعثر في سداد السند. نتيجة للعوامل الموضحة في فقرة الأمثلة توضيحية 27، يقرر صندوق الاستثمار أن السند ليس لديه مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ القوائم المالية. نتيجة لذلك، يحتاج صندوق الاستثمار إلى تحديد ما إذا كانت الزيادة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي مهمة. بناءً على تقويمه، يقرر صندوق الاستثمار أن المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل مهم منذ الإثبات الأولي وأنه ينبغي إثبات مخصص خسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة وفقًا للفقرة 75 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.
Example 5—Responsiveness to Changes in Credit Risk	مثال 5 - الاستجابة للتغيرات في المخاطر الائتمانية
IE29. Housing Corporation ABC provides mortgages to citizens of ABC to finance residential real estate in three different regions. The mortgage loans are originated across a wide range of LTV criteria and a wide range of income groups. As part of the mortgage application process, borrowers are required to provide information such as the industry within which the borrower is employed and the post code of the property that serves as collateral on the mortgage.	29. تقدم مؤسسة الإسكان (د) القروض العقارية لمواطني المؤسسة لتمويل العقارات السكنية في ثلاث مناطق مختلفة. يتم إنشاء القروض العقارية عبر مجموعة واسعة من معايير نسبة القرض إلى القيمة ومجموعة واسعة من فئات الدخل. كجزء من عملية طلب القرض العقاري، يُطلب من المقترضين تقديم معلومات مثل الجهة التي يعمل فيها المقترض والرمز البريدي للعقار الذي يكون بمثابة ضمان للقرض العقاري.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
IE30. Housing Corporation ABC sets its acceptance criteria based on credit scores. Loans with a credit score above the 'acceptance level' are approved because these borrowers are considered to be able to meet contractual payment obligations. When new mortgage loans are originated, Housing Corporation ABC uses the credit score to determine the risk of a default occurring as at initial recognition	30. تحدد مؤسسة الإسكان (د) معايير القبول الخاصة بها بناءً على درجات الائتمان. تتم الموافقة على القروض التي تزيد درجة ائتمانها عن "المستوى المقبول" لأن هؤلاء المقترضين يعتبرون قادرين على الوفاء بواجبات الدفع التعاقدية. عند إنشاء القروض العقارية الجديدة، تستخدم مؤسسة الإسكان (د) درجة الائتمان لتحديد مخاطر التعثر في السداد كما هو الحال عند الإثبات الأولي.
IE31. At the reporting date Housing Corporation ABC determines that economic conditions are expected to deteriorate significantly in all regions. Unemployment levels are expected to increase while the value of residential property is expected to decrease, causing the LTV ratios to increase. As a result of the expected deterioration in economic conditions, Housing Corporation ABC expects default rates on the mortgage portfolio to increase	31. في تاريخ القوائم المالية، قررت مؤسسة الإسكان (د) أنه من المتوقع أن تتدهور الظروف الاقتصادية بشكل كبير في جميع المناطق. ومن المتوقع أن ترتفع مستويات البطالة كما يُتوقع انخفاض قيمة العقارات السكنية، مما يؤدي إلى زيادة نسبة قيمة القرض. نتيجة للتدهور المتوقع في الظروف الاقتصادية، تتوقع الجهة زيادة معدلات التعثر في السداد على محفظة القروض العقارية.
Individual Assessment IE32. In Region One, Housing Corporation ABC assesses each of its mortgage loans on a monthly basis by means of an automated behavioral scoring process. Its scoring models are based on current and historical past due statuses, levels of borrower indebtedness, LTV measures, the loan size and the time since the origination of the loan. Housing Corporation ABC updates the LTV measures on a regular basis through an automated process that re-estimates property values using recent sales in each post code area and reasonable and supportable forward-looking information that is available without undue cost or effort.	التقويم الفردي 32. في المنطقة الأولى، تقوم مؤسسة الإسكان (د) بتقويم كل قرض من القروض العقارية الخاصة بها على أساس شهري عن طريق عملية التسجيل السلوكي الآلي. تستند نماذج تسجيل النقاط الخاصة بها إلى حالات تجاوز مواعيد الاستحقاق الحالية والتاريخية، ومستويات مديونية المقترض، ومقاييس القيمة الدائمة، وحجم القرض، والوقت منذ إنشاء القرض. تقوم الجهة بتحديث مقاييس نسبة قيمة القرض إلى أساس منتظم من خلال عملية آلية تعيد تقدير قيم الممتلكات باستخدام المبيعات الحديثة في كل منطقة رمز بريدي و المعلومات الاستشرافية المعقولة والمؤيدة والمتوفرة دون تكلفة أو جهد لا داعي له.
IE33. Housing Corporation ABC has historical data that indicates a strong correlation between the value of residential property and the default rates for	33. لدى مؤسسة الإسكان (د) بيانات تاريخية تشير إلى وجود علاقة قوية بين قيمة العقارات السكنية ومعدلات التعثر في سداد القروض العقارية. أي عندما تنخفض قيمة العقارات السكنية، يكون

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
mortgages. That is, when the value of residential property declines, a borrower has less economic incentive to make scheduled mortgage repayments, increasing the risk of a default occurring.	لدى المقترض حافز اقتصادي أقل لسداد أقساط القرض العقاري المجدولة ، مما يزيد من مخاطر حدوث التعثر في السداد.
IE34. Through the impact of the LTV measure in the behavioral scoring model, an increased risk of a default occurring due to an expected decline in residential property value adjusts the behavioral scores. The behavioral score can be adjusted as a result of expected declines in property value even when the mortgage loan is a bullet loan with the most significant payment obligations at maturity (and beyond the next 12 months). Mortgages with a high LTV ratio are more sensitive to changes in the value of the residential property and Housing Corporation ABC is able to identify significant increases in credit risk since initial recognition on individual borrowers before a mortgage becomes past due if there has been a deterioration in the behavioral score.	34. من خلال تأثير مقياس نسبة قيمة القرض في نموذج التسجيل السلوكي، فإن زيادة خطر حدوث تعثر في السداد بسبب الانخفاض المتوقع في قيمة العقارات السكنية يؤدي إلى تعديل الدرجات السلوكية. يمكن تعديل النتيجة السلوكية كنتيجة للانخفاضات المتوقعة في قيمة العقار حتى عندما يكون القرض العقاري قرصاً يسدد دفعة واحد حيث تكون واجبات السداد الأكثر أهمية عند نهاية أجل القرض (وبعد 12 شهراً القادمة). تعتبر القروض العقارية ذات نسبة القيمة الدائمة المرتفعة أكثر حساسية للتغيرات في قيمة العقار السكني ، وتستطيع الجهة تحديد الزيادات المهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي للمقترضين الأفراد قبل أن يصبح القرض العقاري متجاوزاً لموعد استحقاقه إذا كان هناك تدهور في النتيجة السلوكية.
IE35. When the increase in credit risk has been significant, a loss allowance at an amount equal to lifetime expected credit losses is recognized. Housing Corporation ABC measures the loss allowance by using the LTV measures to estimate the severity of the loss, i.e., the loss given default (LGD). The higher the LTV measure, the higher the expected credit losses all else being equal.	35. عندما تكون الزيادة في المخاطر الائتمانية مهمة، يتم إثبات مخصص خسارة بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر. تقوم الجهة بقياس مخصص الخسارة باستخدام مقياس نسبة قيمة القرض لتقدير شدة الخسارة، أي الخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. كلما ارتفع مقياس نسبة القرض إلى القيمة (LTV)، زادت خسائر الائتمان المتوقعة بشكل متساوي .
IE36. If Housing Corporation ABC was unable to update behavioral scores to reflect the expected declines in property prices, it would use reasonable and supportable information that is available without undue cost or effort to undertake a collective assessment to determine the loans on which there has been a significant increase in credit risk since initial recognition and recognize lifetime expected credit losses for those loans	36. إذا كانت الجهة غير قادرة على تحديث النتائج السلوكية لتعكس الانخفاض المتوقع في أسعار العقارات، فستستخدم المعلومات المعقولة والمؤيدة المتوفرة دون تكلفة أو جهد لا داعي له لإجراء تقويم جماعي لتحديد القروض التي زادت مخاطرها الائتمانية بشكل مهم منذ الإثبات الأولي، ولإثبات خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر لتلك القروض.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
Collective Assessment IE37. In Regions Two and Three, Housing Corporation ABC does not have an automated scoring capability. Instead, for credit risk management purposes, Housing Corporation ABC tracks the risk of a default occurring by means of past due statuses. It recognizes a loss allowance at an amount equal to lifetime expected credit losses for all loans that have a past due status of more than 30 days past due. Although Housing Corporation ABC uses past due status information as the only borrower-specific information, it also considers other reasonable and supportable forward-looking information that is available without undue cost or effort to assess whether lifetime expected credit losses should be recognized on loans that are not more than 30 days past due. This is necessary in order to meet the objective in paragraph 76 of IPSAS 41 of recognizing lifetime expected credit losses for all significant increases in credit risk.	التقويم الجماعي 37. في المنطقتين الثانية والثالثة، لا تمتلك الجهة إمكانية تسجيل النقاط تلقائيًا. بدلًا من ذلك، لأغراض إدارة المخاطر الائتمانية، تتعقب الجهة مخاطر التعثر في السداد عن طريق حالات تجاوز تاريخ الاستحقاق. تثبت الجهة مخصص خسارة بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر لجميع القروض التي تجاوز تاريخ استحقاقها أكثر من 30 يومًا. على الرغم من أن الجهة تستخدم معلومات حالة التأخير في تاريخ الاستحقاق باعتبارها المعلومات الوحيدة الخاصة بالمقترض، إلا أنها تأخذ في الاعتبار أيضًا المعلومات الاستشرافية الأخرى المعقولة والمؤيدة والمتوفرة دون تكلفة أو جهد غير مبرر لتقويم ما إذا كان ينبغي إثبات خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر على القروض التي لم تتجاوز تاريخ الاستحقاق (30 يومًا). وهذا ضروري لتحقيق الهدف الوارد في الفقرة 76 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 المتمثل في إثبات خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر لجميع الزيادات المهمة في المخاطر الائتمانية.
<i>Region Two</i> IE38. Region Two includes a mining community that is largely dependent on the export of coal and related products. Housing Corporation ABC becomes aware of a significant decline in coal exports and anticipates the closure of several coal mines. Because of the expected increase in the unemployment rate, the risk of a default occurring on mortgage loans to borrowers who are employed by the coal mines is determined to have increased significantly, even if those borrowers are not past due at the reporting date. Housing Corporation ABC therefore segments its mortgage portfolio by the industry within which borrowers are employed (using the information recorded as part of the	المنطقة الثانية 38. تشمل المنطقة الثانية مجتمع التعدين الذي يعتمد إلى حد كبير على تصدير الفحم والمنتجات ذات الصلة. تدرك الجهة حدوث انخفاض كبير في صادرات الفحم وتوقع إغلاق العديد من مناجم الفحم. بسبب الزيادة المتوقعة في معدل البطالة، فإن مخاطر التعثر في السداد في القروض العقارية للمقترضين الذين يعملون في مناجم الفحم قد زادت بشكل مهم، حتى لو لم يتأخر هؤلاء المقترضون عن موعد استحقاقهم في تاريخ القوائم المالية. لذلك، تقوم الجهة بتقسيم محفظة القروض العقارية الخاصة بها حسب الصناعة التي يعمل فيها المقترضون (باستخدام المعلومات المسجلة كجزء من عملية تقديم طلب القرض العقاري) لتحديد المقترضين الذين يعتمدون على تعدين الفحم كمصدر مهيم للتوظيف (أي "من أسفل إلى أعلى" النهج الذي يتم من خلاله تحديد القروض بناءً على خاصية المخاطر المشتركة). بالنسبة لتلك القروض العقارية، وتثبت الجهة مخصص خسارة بمبلغ مساو لخسائر الائتمان

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
mortgage application process) to identify borrowers that rely on coal mining as the dominant source of employment (i.e., a 'bottom up' approach in which loans are identified based on a common risk characteristic). For those mortgages, Housing Corporation ABC recognizes a loss allowance at an amount equal to lifetime expected credit losses while it continues to recognize a loss allowance at an amount equal to 12-month expected credit losses for all other mortgages in Region Two.⁴ Newly originated mortgages to borrowers who are economically dependent on the coal mines in this community would, however, have a loss allowance at an amount equal to 12-month expected credit losses because they would not have experienced significant increases in credit risk since initial recognition. However, some of these mortgages may experience significant increases in credit risk soon after initial recognition because of the expected closure of the coal mines. 4 Except for those mortgages that are determined to have significantly increased in credit risk based on an individual assessment, such as those that are more than 30 days past due. Lifetime expected credit losses would also be recognized on those mortgages.	المتوقعة مدى العمر بينما تستمر في إثبات مخصص خسارة بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا لجميع القروض العقارية الأخرى في المنطقة الثانية.⁴ بالنسبة للقروض العقارية الناشئة حديثًا للمقترضين الذين يعتمدون اقتصاديًا على مناجم الفحم في هذا المجتمع، فإنه سيكون لديهم مخصص خسارة بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا لأنهم لم يواجهوا زيادات مهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي. ومع ذلك، قد تواجه بعض هذه القروض العقارية زيادات مهمة في المخاطر الائتمانية بعد فترة وجيزة من الإثبات الأولي بسبب الإغلاق المتوقع لمناجم الفحم. 4 باستثناء الرهون العقارية التي يكون لها مخاطر ائتمانية مرتفعة بشكل مهم وفقًا للتقييم الفردي، مثل تلك التي تتجاوز تاريخ الاستحقاق بـ 30 يوم، كما سيتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر على تلك الرهون العقارية.
<i>Region Three</i> IE39. In Region Three, Housing Corporation ABC anticipates the risk of a default occurring and thus an increase in credit risk, as a result of an expected increase in interest rates during the expected life of the mortgages. Historically, an increase in interest rates has been a lead indicator of future defaults on mortgages in Region Three—especially when borrowers do not have a fixed interest rate mortgage. Housing Corporation ABC determines that the variable interest-rate portfolio of mortgages in Region Three is	<i>المنطقة الثالثة</i> 39. في المنطقة الثالثة، تتوقع هيئة الإسكان ABC حدوث مخاطر التعثر في السداد وبالتالي زيادة المخاطر الائتمانية، نتيجة للزيادة المتوقعة في معدلات الفائدة خلال العمر المتوقع للقروض العقارية. تاريخيًا، كانت الزيادة في معدلات الفائدة مؤشرًا رئيسيًا للتعثر في السداد في المستقبل على القروض العقارية في المنطقة الثالثة - خاصة عندما لا يكون لدى المقترضين قرض عقاري ذو معدل فائدة ثابت. قررت الجهة أن محفظة معدلات الفائدة المتغيرة للقروض العقارية في المنطقة الثالثة متجانسة وأنه على عكس المنطقة الثانية، لا يمكن تحديد محافظ فرعية معينة على أساس خصائص المخاطر المشتركة التي تمثل المقترضين الذين من المتوقع أن يكون لديهم زيادات مهمة في المخاطر الائتمانية.

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples
ومع ذلك، نتيجة للطبيعة المتجانسة للقروض العقارية في المنطقة الثالثة، قررت الجهة أنه يمكن إجراء تقويم لنسبة من المحفظة الإجمالية التي زادت بشكل مهم في المخاطر الائتمانية منذ الاثبات الأولي استنادًا إلى المعلومات التاريخية، تقدر مؤسسة الإسكان ABC أن الزيادة في معدلات الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس ستؤدي إلى زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية على 20 % من محفظة معدلات الفائدة المتغيرة. لذلك، نتيجة للزيادة المتوقعة في معدلات الفائدة، قررت مؤسسة الإسكان ABC أن المخاطر الائتمانية على 20 % من القروض العقارية في المنطقة الثالثة قد زادت بشكل مهم منذ الاثبات الأولي. وبناءً على ذلك، تثبت الجهة الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى العمر على 20 % من محفظة القروض العقارية ذات السعر المتغير ومخصص خسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا لبقية المحفظة.⁵ 5 باستثناء الرهون العقارية التي يكون لها مخاطر ائتمانية مرتفعة بشكل مهم وفقًا للتقييم الفردي، مثل تلك التي تتجاوز تاريخ الاستحقاق بـ 30 يوم، كما سيتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر على تلك الرهون العقارية.	homogenous and that unlike for Region Two, it is not possible to identify particular sub-portfolios on the basis of shared risk characteristics that represent borrowers who are expected to have increased significantly in credit risk. However, as a result of the homogenous nature of the mortgages in Region Three, Housing Corporation ABC determines that an assessment can be made of a proportion of the overall portfolio that has significantly increased in credit risk since initial recognition (i.e., a 'top down' approach can be used). Based on historical information, Housing Corporation ABC estimates that an increase in interest rates of 200 basis points will cause a significant increase in credit risk on 20 per cent of the variable interest-rate portfolio. Therefore, as a result of the anticipated increase in interest rates, Housing Corporation ABC determines that the credit risk on 20 per cent of mortgages in Region Three has increased significantly since initial recognition. Accordingly Housing Corporation ABC recognizes lifetime expected credit losses on 20 per cent of the variable rate mortgage portfolio and a loss allowance at an amount equal to 12-month expected credit losses for the remainder of the portfolio.⁵ 5 Except for those mortgages that are determined to have significantly increased in credit risk based on an individual assessment, such as those that are more than 30 days past due. Lifetime expected credit losses would also be recognized on those mortgages.
مثال 6 - مقارنة مع الحد الأقصى للمخاطر الائتمانية الأولية	Example 6—Comparison to Maximum Initial Credit Risk
40. لدى وكالة التنمية الاقتصادية محفظتان من قروض الأعمال الصغيرة بشروط وأحكام مماثلة في المنطقة "و". تعتمد سياسة وكالة التنمية الاقتصادية بشأن قرارات التمويل لكل قرض على نظام التصنيف الائتماني الداخلي الذي يأخذ في الاعتبار التاريخ الائتماني للمقترض وسلوك الدفع وعوامل أخرى، وتخصص تصنيف المخاطر الائتمانية الداخلية من 1 (أدنى المخاطر الائتمانية) إلى 10 (أعلى	IE40. The Economic Development Agency has two portfolios of small business loans with similar terms and conditions in Region W. The Economic Development Agency's policy on financing decisions for each loan is based on an internal credit rating system that considers a borrower's credit history,

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
payment behavior and other factors, and assigns an internal credit risk rating from 1 (lowest credit risk) to 10 (highest credit risk) to each loan on origination. The risk of a default occurring increases exponentially as the credit risk rating deteriorates so, for example, the difference between credit risk rating grades 1 and 2 is smaller than the difference between credit risk rating grades 2 and 3. Loans in Portfolio 1 were only offered to repeat borrowers with a similar internal credit risk rating and at initial recognition all loans were rated 3 or 4 on the internal rating scale. The Economic Development Agency determines that the maximum initial credit risk rating at initial recognition it would accept for Portfolio 1 is an internal rating of 4. Loans in Portfolio 2 were offered to borrowers that responded to an advertisement for small business loans and the internal credit risk ratings of these borrowers range between 4 and 7 on the internal rating scale. The Economic Development Agency never originates a small business loan with an internal credit risk rating worse than 7 (i.e., with an internal rating of 8–10).	المخاطر الائتمانية) لكل قرض عند المنشأ. تزداد مخاطر حدوث التعثر في السداد بشكل مهم مع تدهور تصنيف المخاطر الائتمانية، لذلك، على سبيل المثال، يكون الفرق بين تصنيف المخاطر الائتمانية من الدرجة الأولى والثانية أصغر من الفرق بين تصنيف المخاطر الائتمانية من الدرجة الثانية والثالثة. تم تقديم القروض في المحفظة 1 فقط لتكرار المقترضين مع تصنيف مخاطر ائتمانية داخلي مماثل، وعند الإثبات الأولي، تم تصنيف جميع القروض 3 أو 4 على مقياس التصنيف الداخلي. تحدد وكالة التنمية الاقتصادية أن الحد الأقصى لتصنيف المخاطر الائتمانية الأولية عند الإثبات الأولي المقبولة للمحفظة 1 هو تصنيف داخلي من 4. تم تقديم القروض في المحفظة 2 للمقترضين الذين استجابوا لإعلان عن قروض الأعمال الصغيرة وتتراوح تصنيفات المخاطر الائتمانية الداخلية لهؤلاء المقترضين بين 4 و 7 بناءً على مقياس التصنيف الداخلي. لا تقوم وكالة التنمية الاقتصادية مطلقاً بإصدار قرض تجاري صغير مع تصنيف مخاطر ائتمان داخلي أسوأ من 7 (أي مع تصنيف داخلي من 8-10).
IE41. For the purposes of assessing whether there have been significant increases in credit risk, the Economic Development Agency determines that all loans in Portfolio 1 had a similar initial credit risk. It determines that given the risk of default reflected in its internal risk rating grades, a change in internal rating from 3 to 4 would not represent a significant increase in credit risk but that there has been a significant increase in credit risk on any loan in this portfolio that has an internal rating worse than 5. This means that the Department of Finance does not have to know the initial credit rating of each loan in the portfolio to assess the change in credit risk since initial recognition.	41. لأغراض تقويم ما إذا كانت هناك زيادات مهمة في المخاطر الائتمانية، تقرر وكالة التنمية الاقتصادية أن جميع القروض في المحفظة رقم 1 لديها مخاطر ائتمانية أولية مماثلة. وتقرر أنه نظراً لمخاطر التعثر في السداد التي تنعكس في درجات تصنيف المخاطر الداخلية الخاصة بها، فإن التغير في التصنيف الداخلي من 3 إلى 4 لن يمثل زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية، ولكن سيكون هناك زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية على أي قرض في المحفظة لديه تصنيف داخلي أسوأ من 5. وهذا يعني أن إدارة المالية لا يتعين عليها معرفة التصنيف الائتماني الأولي لكل قرض في المحفظة لتقويم التغير في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي. ويتعين عليها فقط تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية أسوأ من 5 في تاريخ القوائم المالية لتحديد ما إذا كان ينبغي إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر، وفقاً للفقرة 75 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
It only has to determine whether the credit risk is worse than 5 at the reporting date to determine whether lifetime expected credit losses should be recognized in accordance with paragraph 75 of IPSAS 41.	
IE42. However, determining the maximum initial credit risk accepted at initial recognition for Portfolio 2 at an internal credit risk rating of 7, would not meet the objective of the requirements as stated in paragraph 76 of IPSAS 41. This is because the Economic Development Agency determines that significant increases in credit risk arise not only when credit risk increases above the level at which an entity would originate new financial assets (i.e., when the internal rating is worse than 7). Although the Economic Development Agency never originates a small business loan with an internal credit rating worse than 7, the initial credit risk on loans in Portfolio 2 is not of sufficiently similar credit risk at initial recognition to apply the approach used for Portfolio 1. This means that the Economic Development Agency cannot simply compare the credit risk at the reporting date with the lowest credit quality at initial recognition (for example, by comparing the internal credit risk rating of loans in Portfolio 2 with an internal credit risk rating of 7) to determine whether credit risk has increased significantly because the initial credit quality of loans in the portfolio is too diverse. For example, if a loan initially had a credit risk rating of 4 the credit risk on the loan may have increased significantly if its internal credit risk rating changes to 6.	42. ومع ذلك، فإن تحديد الحد الأقصى للمخاطر الائتمانية الأولية المقبولة عند الإثبات الأولي للمحفظة 2 عند تصنيف المخاطر الائتمانية الداخلي 7، لن يفي بالهدف من المتطلبات كما هو مذكور في الفقرة 76 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. ويرجع ذلك إلى أن وكالة التنمية الاقتصادية قررت أن الزيادات المهمة في المخاطر الائتمانية لا تظهر فقط عندما تزيد المخاطر الائتمانية عن المستوى الذي يمكن أن تنشئ عنده الجهة أصول مالية جديدة (أي عندما يكون التصنيف الداخلي أسوأ من 7). على الرغم من أن وكالة التنمية الاقتصادية لم تنشئ أبدًا قرضًا تجاريًا صغيرًا بتصنيف ائتماني داخلي أسوأ من 7، فإن المخاطر الائتمانية الأولية على القروض في المحفظة 2 ليست ذات مخاطر ائتمانية متماثلة بدرجة كافية عند الإثبات الأولي لتطبيق النهج المستخدم للمحفظة 1. وهذا يعني أن وكالة التنمية الاقتصادية لا تستطيع ببساطة مقارنة المخاطر الائتمانية في تاريخ القوائم المالية مع أدنى جودة ائتمانية عند الإثبات الأولي (على سبيل المثال، من خلال مقارنة تصنيف المخاطر الائتمانية الداخلية للقروض في المحفظة 2 مع تصنيف المخاطر الائتمانية الداخلي 7) لتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل مهم، لأن جودة الائتمان الأولية للقروض في المحفظة متنوعة للغاية. على سبيل المثال، إذا كان للقرض تصنيف المخاطر الائتمانية أوليًا عند 4، فقد تكون المخاطر الائتمانية على القرض قد زادت بشكل مهم إذا تغير تصنيف المخاطر الائتمانية الداخلية إلى 6.
Example 7—Counterparty Assessment of Credit Risk	مثال 7 - تقويم الطرف المقابل للمخاطر الائتمانية
Scenario 1	سيناريو 1

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
IE43. In 20X0 the Infrastructure Bank of Country A granted a loan of CU10,000 with a contractual term of 15 years to Company Q when the company had an internal credit risk rating of 4 on a scale of 1 (lowest credit risk) to 10 (highest credit risk). The risk of a default occurring increases exponentially as the credit risk rating deteriorates so, for example, the difference between credit risk rating grades 1 and 2 is smaller than the difference between credit risk rating grades 2 and 3. In 20X5, when Company Q had an internal credit risk rating of 6, the Infrastructure Bank issued another loan to Company Q for CU5, 000 with a contractual term of 10 years. In 20X7 Company Q fails to retain its contract with a major customer and correspondingly experiences a large decline in its revenue. The Infrastructure Bank considers that as a result of losing the contract, Company Q will have a significantly reduced ability to meet its loan obligations and changes its internal credit risk rating to 8.	43. في عام 20X0، منح بنك البنية التحتية للدولة "أ" قرضًا بقيمة 10000 ريال، سعودي مع مدة تعاقدية مدتها 15 عامًا للجهة "س" عندما كان لدى الجهة تصنيف مخاطر ائتمان داخلي من 4 على مقياس من 1 (أقل المخاطر الائتمانية) إلى 10 (أعلى المخاطر الائتمانية). تزداد مخاطر حدوث التعثر في السداد بشكل مهم مع تدهور تصنيف المخاطر الائتمانية، لذلك، على سبيل المثال، يكون الفرق بين تصنيف المخاطر الائتمانية من الدرجة 1 و2 أصغر من الفرق بين درجتي تصنيف المخاطر الائتمانية 2 و3. في 20X5، عندما كان لدى الجهة "س" تصنيف مخاطر ائتمانية داخلي قدره 6، أصدر بنك البنية التحتية قرضًا آخر للجهة "س" مقابل 5000 ريال سعودي مع مدة تعاقدية تبلغ 10 سنوات. في عام 20X7، فشلت الجهة "س" في الاحتفاظ بعقدها مع عميل رئيسي وبالتالي واجهت انخفاضًا كبيرًا في إيراداتها. يعتبر بنك البنية التحتية أنه نتيجة لفقدان العقد، ستخفض قدرة الجهة "س" بشكل كبير على الوفاء بواجبات القروض، وسيتغير تصنيف المخاطر الائتمانية الداخلية لديها إلى 8.
IE44. The Infrastructure Bank assesses credit risk on a counterparty level for credit risk management purposes and determines that the increase in Company Q's credit risk is significant. Although the Infrastructure Bank did not perform an individual assessment of changes in the credit risk on each loan since its initial recognition, assessing the credit risk on a counterparty level and recognizing lifetime expected credit losses on all loans granted to Company Q, meets the objective of the impairment requirements as stated in paragraph 76 of IPSAS 41. This is because, even since the most recent loan was originated (in 20X7) when Company Q had the highest credit risk at loan origination, its credit risk has increased significantly. The counterparty	44. يقوم بنك البنية التحتية بتقويم المخاطر الائتمانية على مستوى الطرف المقابل لأغراض إدارة المخاطر الائتمانية ويقرر أن الزيادة في المخاطر الائتمانية الخاصة بالجهة تعتبر مهمة. على الرغم من أن بنك البنية التحتية لم يقيم بإجراء تقويم فردي للتغيرات في المخاطر الائتمانية على كل قرض منذ الاثبات الأولي، إلا أن تقويم المخاطر الائتمانية على مستوى الطرف المقابل واثبات خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر على جميع القروض الممنوحة للجهة "س" يلبي الهدف المتمثل في متطلبات هبوط القيمة، كما هو مذكور في الفقرة 76 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. ويرجع ذلك إلى أنه حتى عند نشؤ أحدث قرض في (20X7) وذلك عندما كانت الجهة "س" لديها أعلى مخاطر ائتمان عند إنشاء القرض، زادت المخاطر الائتمانية لديها بشكل مهم. وبالتالي فإن تقويم الطرف المقابل سيحقق نفس النتيجة التي يمكن الوصول إليها عند تقويم التغير في المخاطر الائتمانية لكل قرض على حدة.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
assessment would therefore achieve the same result as assessing the change in credit risk for each loan individually.	
Scenario 2 IE45. The Infrastructure Bank of Country A granted a loan of CU150, 000 with a contractual term of 20 years to Company X in 20X0 when the company had an internal credit risk rating of 4. During 20X5 economic conditions deteriorate and demand for Company X's products has declined significantly. As a result of the reduced cash flows from lower sales, Company X could not make full payment of its loan installment to the Infrastructure Bank. The Infrastructure Bank re-assesses Company X's internal credit risk rating, and determines it to be 7 at the reporting date. The Infrastructure Bank considered the change in credit risk on the loan, including considering the change in the internal credit risk rating, and determines that there has been a significant increase in credit risk and recognizes lifetime expected credit losses on the loan of CU150, 000.	سيناريو 2 45. منح بنك البنية التحتية في الدولة "أ" قرضًا بقيمة 150,000 ريال سعودي لمدة تعاقدية قدرها 20 عامًا للجهة "س" في عام 20X0 عندما كان تصنيف المخاطر الائتمانية الداخلي للجهة 4. خلال 20X5 تدهورت الظروف الاقتصادية وانخفض الطلب على منتجات الجهة "س" بشكل كبير. ونتيجة لانخفاض التدفق النقدي من انخفاض المبيعات، لم تتمكن الجهة "س" من سداد قسط القرض بالكامل إلى بنك البنية التحتية. يعيد بنك البنية التحتية تقويم تصنيف المخاطر الائتمانية الداخلي للجهة "س"، ويقرر أنه 7 في تاريخ القوائم المالية. وقد أخذ بنك البنية التحتية في الاعتبار التغير في كل من المخاطر الائتمانية على القرض، والتغير في التصنيف الائتماني الداخلي، ويقرر أنه كانت هناك زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية ويثبت خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر على القرض البالغ 150,000 ريال سعودي.
IE46. Despite the recent downgrade of the internal credit risk rating, the Infrastructure Bank grants another loan of CU50,000 to Company X in 20X6 with a contractual term of 5 years, taking into consideration the higher credit risk at that date	46. على الرغم من التخفيض الأخير لتصنيف المخاطر الائتمانية الداخلي، يمنح بنك البنية التحتية قرضًا آخر بقيمة 50,000 ريال سعودي للجهة "س" في 20X6 لمدة تعاقدية قدرها 5 سنوات، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر الائتمانية الأعلى في ذلك التاريخ.
IE47. The fact that Company X's credit risk (assessed on a counterparty basis) has previously been assessed to have increased significantly, does not result in lifetime expected credit losses being recognized on the new loan. This is because the credit risk on the new loan has not increased significantly since the loan was initially recognized. If the Infrastructure Bank only assessed credit risk on a counterparty level, without considering whether the conclusion	47. حقيقة أن المخاطر الائتمانية للجهة "س" (التي تم تقويمها على أساس الطرف المقابل) قد تم تقويمها سابقًا على أنها زادت بشكل مهم، لا ينتج عنها اثبات خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة على القرض الجديد. وذلك لأن المخاطر الائتمانية على القرض الجديد لم تزداد بشكل مهم منذ الإثبات الأولي للقرض. وإذا قام بنك البنية التحتية بتقويم المخاطر الائتمانية فقط على مستوى الطرف المقابل، دون النظر فيما إذا كان الاستنتاج المتعلق بالتغيرات في المخاطر الائتمانية ينطبق على جميع

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
about changes in credit risk applies to all individual financial instruments provided to the same borrower, the objective in paragraph 76 of IPSAS 41 would not be met.	الأدوات المالية الفردية المقدمة إلى نفس المقترض، فإن الهدف الوارد في الفقرة 76 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 لن يتحقق.
Recognition and Measurement of Expected Credit Losses IE48. The following examples illustrate the application of the recognition and measurement requirements in accordance with paragraphs 73–93 of IPSAS 41, as well as the interaction with the hedge accounting requirements.	إثبات وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة 48. توضح الأمثلة التالية تطبيق متطلبات الإثبات والقياس وفقاً للفقرات من 73-93 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، بالإضافة إلى التفاعل مع متطلبات محاسبة التحوط.
Example 8—12-Month Expected Credit Loss Measurement Using an Explicit 'Probability of Default' Approach	مثال 8: قياس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر باستخدام منهج صريح لاحتمالية التعثر في السداد.
Scenario 1 IE49. Government A originates a single 10 year amortizing loan for CU1 million. Taking into consideration the expectations for instruments with similar credit risk (using reasonable and supportable information that is available without undue cost or effort), the credit risk of the borrower, and the economic outlook for the next 12 months, Government A estimates that the loan at initial recognition has a probability of default (PD) of 0.5 per cent over the next 12 months. Government A also determines that changes in the 12-month PD are a reasonable approximation of the changes in the lifetime PD for determining whether there has been a significant increase in credit risk since initial recognition.	سيناريو 1 49. تنشئ الجهة "أ" قرضاً يتم استنفاده على مدى 10 سنوات بقيمة مليون ريال مع الأخذ في الاعتبار التوقعات الخاصة بالأدوات ذات المخاطر الائتمانية المماثلة (باستخدام المعلومات المعقولة والمؤيدة المتوفرة بدون تكلفة أو مجهود غير ضروري)، والمخاطر الائتمانية للمقترض، والمخاطر الاقتصادية، والتوقعات الاقتصادية الخاصة بالاثني عشر شهراً القادمة، تقدر الجهة "أ" أن القرض عند الاثبات الأولي لديه احتمالية تعثر في السداد بنسبة 0.5 في المائة على مدى الاثني عشر شهراً القادمة. تحدد الجهة "أ" أيضاً أن التغيرات في احتمالية تعثر السداد لمدة 12 شهراً هي تقدير تقريبي معقول للتغيرات في احتمالية تعثر السداد على مدى عمر القرض لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية منذ الاثبات الأولي.
IE50. At the reporting date (which is before payment on the loan is due ⁶), there has been no change in the 12-month PD and Government A determines that	50. وفي تاريخ القوائم المالية (قبل استحقاق سداد القرض) ⁶ ، لم يكن هناك أي تغير في احتمالية تعثر السداد لمدة 12 شهراً. قررت الجهة "أ" بأنه لا يوجد زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية منذ الاثبات

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
there was no significant increase in credit risk since initial recognition. Government A determines that 25 per cent of the gross carrying amount will be lost if the loan defaults (i.e., the LGD is 25 per cent⁷).¹³ Government A measures the loss allowance at an amount equal to 12-month expected credit losses using the 12-month PD of 0.5 per cent. Implicit in that calculation is the 99.5 per cent probability that there is no default. At the reporting date the loss allowance for the 12 month expected credit losses is CU1,250 (0.5 percent × 25 percent × CU1,000,000). ⁶ Thus for simplicity of illustration it is assumed there is no amortization of the loan. ⁷ Because the LGD represents a percentage of the present value of the gross carrying amount, this example does not illustrate the time value of money.	الأولي. وقررت أيضا أن 25 في المائة من إجمالي القيمة الدفترية ستفقد في حالة التخلف عن سداد القرض (أي أن معدل سداد الديون المستحقة يبلغ 25 في المائة).⁷ تقيس الجهة "أ" مخصص الخسارة بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً باستخدام احتمالية تعثر السداد لمدة 12 شهراً بنسبة 0.5 في المائة. ضمناً في هذه الحسبة هي احتمال 99.5 في المائة بعدم وجود تعثر في السداد. في تاريخ القوائم المالية، كان مخصص الخسارة لخسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً هو 1.250 ريال (0.5 بالمائة × 25 بالمائة × 1,000,000 ريال). ⁶ وعليه، لتبسيط التوضيح تم افتراض أنه لا يوجد استنفاد للقرض. ⁷ لأن خسارة التعثر في السداد تمثل نسبة من القيمة الحالية لإجمالي القيمة الدفترية، لا يوضح هذا المثال القيمة الزمنية للنقود.
Scenario 2 IE51. Government B acquires a portfolio of 1,000 five year bullet loans for CU1, 000 each (i.e., CU1million in total) with an average 12-month PD of 0.5 per cent for the portfolio. Government B determines that because the loans only have significant payment obligations beyond the next 12 months, it would not be appropriate to consider changes in the 12-month PD when determining whether there have been significant increases in credit risk since initial recognition. At the reporting date Government B therefore uses changes in the lifetime PD to determine whether the credit risk of the portfolio has increased significantly since initial recognition.	سيناريو 2 51. تحصل الجهة "ب" على محفظة من 1,000 قرض يسدد دفعة واحدة لمدة 5 سنوات بقيمة 1,000 ريال سعودي لكل منها (أي الإجمالي مليون ريال سعودي) ومتوسط احتمالية التعثر في السداد على مدى 12 شهراً هي 0.5 % للمحفظة. وتقرر الجهة "ب" أنه نظراً لأن القروض لديها واجبات سداد كبيرة فقط بعد الاثني عشر شهراً التالية، فلن يكون من المناسب النظر في التغيرات في متوسط احتمالية التعثر في السداد لمدة 12 شهراً عند تحديد ما إذا كانت هناك زيادات مهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي. وفي تاريخ القوائم المالية، تستخدم الجهة "ب" التغيرات في احتماليات التعثر في السداد على مدى حياة القروض لتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية الخاصة بالمحفظة قد زادت بشكل مهم منذ الإثبات الأولي.
IE52. Government B determines that there has not been a significant increase in credit risk since initial recognition and estimates that the portfolio has an average LGD of 25 per cent. Government B determines that it is appropriate to	52. تقرر الجهة "ب" أنه لم تكن هناك زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي وتقدر أن متوسط خسائر التعثر في السداد للمحفظة هو 25% وتقرر الجهة "ب" أنه من المناسب قياس مخصص الخسارة على أساس جماعي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41. ولا تزال احتمالية التعثر

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
measure the loss allowance on a collective basis in accordance with IPSAS 41. The 12-month PD remains at 0.5 per cent at the reporting date. Government B therefore measures the loss allowance on a collective basis at an amount equal to 12-month expected credit losses based on the average 0.5 per cent 12-month PD. Implicit in the calculation is the 99.5 per cent probability that there is no default. At the reporting date the loss allowance for the 12-month expected credit losses is CU1,250 (0.5 percent × 25 percent × CU1,000,000).	في السداد على مدى 12 شهرًا عند 0.5% في تاريخ القوائم المالية. لذلك تقيس الجهة "ب" مخصص الخسارة على أساس جماعي بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا، بناءً على متوسط احتمالية التعثر في السداد (0.5%) على مدى 12 شهر. وعندئذ يكون احتمال عدم وجود تعثر هو 99.95%. وفي تاريخ القوائم المالية، كان مخصص الخسارة لخسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا هو 1250 ريال سعودي (0.5 بالمئة × 25 بالمئة × 1,000,000 ريال سعودي).
Example 9—12-Month Expected Credit Loss Measurement Based on a Loss Rate Approach.	مثال 9: قياس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر بناءً على منهج معدل الخسائر الائتمانية.
IE53. Government A originates 2,000 bullet loans with a total gross carrying amount of CU500,000. Government A segments its portfolio into borrower groups (Groups X and Y) on the basis of shared credit risk characteristics at initial recognition. Group X comprises 1,000 loans with a gross carrying amount per borrower of CU200, for a total gross carrying amount of CU200,000. Group Y comprises 1,000 loans with a gross carrying amount per borrower of CU300, for a total gross carrying amount of CU300,000. There are no transaction costs and the loan contracts include no options (for example, prepayment or call options), premiums or discounts, points paid, or other fees.	53. تنشئ الجهة "أ" 2,000 قرض يسدد دفعة واحدة بإجمالي القيمة الدفترية 500,000 ريال. قامت الجهة "أ" بتقسيم محفظتها إلى مجموعات مقترضين (المجموعتان "س" و "ص") على أساس خصائص المخاطر الائتمانية المشتركة عند الإثبات الأولي. تتكون المجموعة "س" من 1,000 قرض ولكل مقترض إجمالي قيمة دفترية تساوي 200 ريال، أما إجمالي القيمة الدفترية الكلية فهي 200,000 ريال. وتتكون المجموعة "ص" من 1,000 قرض ولكل مقترض إجمالي قيمة دفترية تساوي 300,000 ريال، أما إجمالي القيمة الدفترية الكلية فهي 300,000 ريال. حيث لا توجد تكاليف معاملات ولا تتضمن عقود القرض أي خيارات (على سبيل المثال، خيارات السداد المبكر أو الشراء) ولا علاوات أو خصومات، أو نقاط مدفوعة أو رسوم أخرى.
IE54. Government A measures expected credit losses on the basis of a loss rate approach for Groups X and Y. In order to develop its loss rates, Government A considers samples of its own historical default and loss experience for those types of loans. In addition, Government A considers forward-looking information, and updates its historical information for current	54. تقيس الجهة "أ" الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس منهج معدل الخسارة للمجموعتين "س" و "ص". من أجل تطوير معدلات الخسارة، تنظر الجهة "أ" في عينات من خبرتها التاريخية في التعثر بالسداد والخسارة لتلك الأنواع من القروض. بالإضافة إلى ذلك، تنظر الجهة "أ" في المعلومات الاستشرافية، وتقوم بتحديث معلوماتها التاريخية للظروف الاقتصادية الحالية بالإضافة إلى التنبؤات المعقولة والمؤيدة للظروف الاقتصادية المستقبلية. تاريخيًا، بالنسبة لعدد سكان يبلغ 1000 قرض في

Illustrative Examples								أمثلة توضيحية																																																																							
economic conditions as well as reasonable and supportable forecasts of future economic conditions. Historically, for a population of 1,000 loans in each group, Group X's loss rates are 0.3 percent, based on four defaults, and historical loss rates for Group Y are 0.15 percent, based on two defaults.								كل مجموعة، تبلغ معدلات خسارة المجموعة "س" 0.3 في المائة، استنادًا إلى أربع حالات تعثر عن السداد، ومعدلات الخسارة التاريخية للمجموعة "ص" هي 0.15 في المائة، بناءً على افتراضين.																																																																							
<table><tr><td></td><td>Number of clients in sample</td><td>Estimated per client gross carrying amount at default</td><td>Total estimated gross carrying amount at default</td><td>Historic per annum average defaults</td><td>Estimated total gross carrying amount at default</td><td>Present value of observed loss(a)</td><td>Loss rate</td></tr><tr><td>Group</td><td>A</td><td>B</td><td>C = A × B</td><td>D</td><td>E = B × D</td><td>F</td><td>G = F ÷ C</td></tr><tr><td>X</td><td>1000</td><td>CU200</td><td>CU200,000</td><td>4</td><td>CU800</td><td>CU600</td><td>0.3%</td></tr><tr><td>Y</td><td>10000</td><td>CU300</td><td>CU300,000</td><td>2</td><td>CU600</td><td>CU450</td><td>0.15%</td></tr></table> (a) In accordance with paragraph 90(b) expected credit losses should be discounted using the effective interest rate. However, for purposes of this example, the present value of the observed loss is assumed.									Number of clients in sample	Estimated per client gross carrying amount at default	Total estimated gross carrying amount at default	Historic per annum average defaults	Estimated total gross carrying amount at default	Present value of observed loss(a)	Loss rate	Group	A	B	C = A × B	D	E = B × D	F	G = F ÷ C	X	1000	CU200	CU200,000	4	CU800	CU600	0.3%	Y	10000	CU300	CU300,000	2	CU600	CU450	0.15%	<table><tr><td></td><td>العملاء في العينة</td><td>القيمة المقدرة لعميل عند التعثر</td><td>القيمة المقدرة عند تعثر عن السداد</td><td>معدل التعثر عن سداد التاريخي سنوياً</td><td>القيمة المتوقعة المقدرة عند التعثر عن السداد</td><td>القيمة الحالية للخسارة المسجلة (أ)</td><td>معدل الخسارة</td></tr><tr><td>مجموعة</td><td>أ</td><td>ب</td><td>ج = أ × ب</td><td>د</td><td>هـ = ب × د</td><td>و = ج ÷ هـ</td><td></td></tr><tr><td>س</td><td>1000</td><td>200</td><td>200000</td><td>4</td><td>800</td><td>600</td><td>0.3%</td></tr><tr><td>ص</td><td>10000</td><td>300</td><td>300000</td><td>2</td><td>600</td><td>450</td><td>0.15%</td></tr></table> وفقاً للفقرة 90 (ب) فإنه يجب خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام معدل الفائدة الفعلي. ومع ذلك ، لأغراض هذا المثال ، يتم افتراض القيمة الحالية للخسارة المرصودة.									العملاء في العينة	القيمة المقدرة لعميل عند التعثر	القيمة المقدرة عند تعثر عن السداد	معدل التعثر عن سداد التاريخي سنوياً	القيمة المتوقعة المقدرة عند التعثر عن السداد	القيمة الحالية للخسارة المسجلة (أ)	معدل الخسارة	مجموعة	أ	ب	ج = أ × ب	د	هـ = ب × د	و = ج ÷ هـ		س	1000	200	200000	4	800	600	0.3%	ص	10000	300	300000	2	600	450	0.15%
	Number of clients in sample	Estimated per client gross carrying amount at default	Total estimated gross carrying amount at default	Historic per annum average defaults	Estimated total gross carrying amount at default	Present value of observed loss(a)	Loss rate																																																																								
Group	A	B	C = A × B	D	E = B × D	F	G = F ÷ C																																																																								
X	1000	CU200	CU200,000	4	CU800	CU600	0.3%																																																																								
Y	10000	CU300	CU300,000	2	CU600	CU450	0.15%																																																																								
	العملاء في العينة	القيمة المقدرة لعميل عند التعثر	القيمة المقدرة عند تعثر عن السداد	معدل التعثر عن سداد التاريخي سنوياً	القيمة المتوقعة المقدرة عند التعثر عن السداد	القيمة الحالية للخسارة المسجلة (أ)	معدل الخسارة																																																																								
مجموعة	أ	ب	ج = أ × ب	د	هـ = ب × د	و = ج ÷ هـ																																																																									
س	1000	200	200000	4	800	600	0.3%																																																																								
ص	10000	300	300000	2	600	450	0.15%																																																																								
IE55. At the reporting date, Government A expects an increase in defaults over the next 12 months compared to the historical rate. As a result, Government A estimates five defaults in the next 12 months for loans in Group X and three for loans in Group Y. It estimates that the present value of the observed credit loss per client will remain consistent with the historical loss per client.								55. في تاريخ القوائم المالية، تتوقع الجهة "أ" زيادة في حالات التعثر عن السداد على مدى الـ 12 شهراً القادمة مقارنة بالمعدل التاريخي. نتيجة لذلك، تقدر الجهة "أ" خمسة حالات تعثر عن السداد في الـ 12 شهراً القادمة للقروض في المجموعة "س" وثلاثة في المجموعة "ص". وتقدر أن القيمة الحالية لخسارة الائتمان المسجلة لكل عميل ستظل متوافقة مع الخسارة التاريخية لكل عميل.																																																																							

Illustrative Examples								أمثلة توضيحية							
IE56. On the basis of the expected life of the loans, Government A determines that the expected increase in defaults does not represent a significant increase in credit risk since initial recognition for the portfolios. On the basis of its forecasts, Government A measures the loss allowance at an amount equal to 12-month expected credit losses on the 1,000 loans in each group amounting to CU750 and CU675 respectively. This equates to a loss rate in the first year of 0.375 per cent for Group X and 0.225 per cent for Group Y.								56. وعلى أساس العمر المتوقع للقروض، تحدد الجهة "أ" أن الزيادة المتوقعة في نسبة التعثر عن السداد لا تمثل زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية منذ الاثبات الأولي بالمحافظ. وبناء على توقعاتها، تقيس الجهة "أ" مخصص الخسارة بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً على 1,000 قرض في كل مجموعة بقيمة 750 ريال و675 ريال على التوالي، حيث يساوي معدل الخسارة في السنة الأولى 0.375 بالمئة للمجموعة "س" و0.225 بالمئة للمجموعة "ص".							
	Number of clients in sample	Estimated per client gross carrying amount at default	Total estimate d gross carrying amount at default	Expected defaults	Estimated total gross carrying amount at default	Present value of observed loss	Loss rate								
Group	A	B	C = A × B	D	E = B × D	F	G = F ÷ C								
X	1000	CU200	CU200,000	5	CU1,000	CU750	0.375 %								
Y	1000	CU300	CU300,000	3	CU900	CU675	0.225 %								
IE57. Government A uses the loss rates of 0.375 percent and 0.225 percent respectively to estimate 12-month expected credit losses on new loans in Group X and Group Y originated during the year and for which credit risk has not increased significantly since initial recognition.								57. تستخدم الجهة "أ" معدلات الخسارة البالغة 0.375 في المائة و0.225 في المائة على التوالي لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً على القروض الجديدة في المجموعة "س" والمجموعة "ص" التي نشأت خلال العام والتي لم تزد فيها المخاطر الائتمانية بشكل مهم منذ الاثبات الأولي.							
Example 10—Revolving Credit Facilities.								مثال 10 - التسهيلات الائتمانية المتجددة							

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
IE58. The Development Agency of Country A issues revolving loans to small construction companies that deliver public infrastructure. These revolving loans provide small construction companies with liquidity when cash inflows are limited. The revolving loans have a one-day notice period after which the Development Agency has the contractual right to cancel the loan (both the drawn and undrawn components). However, the Development Agency does not enforce its contractual right to cancel the revolving loans in the normal day-to-day management of the instruments and only cancels facilities when it becomes aware of an increase in credit risk and starts to monitor borrowers on an individual basis. The Development Agency therefore does not consider the contractual right to cancel the revolving loans to limit its exposure to credit losses to the contractual notice period.	58. تصدر وكالة التنمية في الدولة "أ" قروضاً متجددة لجهات المقاولات الصغيرة التي تقدم البنية التحتية العامة. توفر هذه القروض المتجددة لجهات المقاولات الصغيرة مرونة عندما تكون تدفقات النقد الداخلة محدودة. وللقروض المتجددة فترة إخطار مدتها يوم واحد وبعدها يكون لوكالة التنمية الحق التعاقدي في إلغاء القرض (كلا المكونين المسحوب وغير المسحوب). ومع ذلك، فإن وكالة التنمية لا تقوم بإنفاذ حقها التعاقدي في إلغاء القروض المتجددة في الإدارة اليومية العادية للأدوات وتقوم فقط بإلغاء التسهيلات عندما تدرك زيادة في المخاطر الائتمانية وتبدأ في مراقبة المقترضين على أساس فردي. لذلك لا تأخذ وكالة التنمية في الاعتبار الحق التعاقدي في إلغاء القروض المتجددة للحد من تعرضها لخسائر الائتمان لفترة الإشعار التعاقدية.
IE59. For credit risk management purposes the Development Agency considers that there is only one set of contractual cash flows from borrowers to assess and does not distinguish between the drawn and undrawn balances at the reporting date. The portfolio is therefore managed and expected credit losses are measured on a facility level.	59. لأغراض إدارة المخاطر الائتمانية، تعتبر وكالة التنمية أن هناك مجموعة واحدة فقط من التدفقات النقدية التعاقدية من المقترضين لتقويمها ولا تميز بين الأرصدة المسحوبة وغير المسحوبة في تاريخ القوائم المالية. لذلك، تدار المحفظة ويتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على مستوى التسهيلات.
IE60. At the reporting date the outstanding balance on the revolving loan portfolio is CU60,000 and the available undrawn facility is CU40,000. The Development Agency determines the expected life of the portfolio by estimating the period over which it expects to be exposed to credit risk on the facilities at the reporting date, taking into account: (a) The period over which it was exposed to credit risk on a similar	60. في تاريخ القوائم المالية، كان الرصيد المستحق في محفظة القروض المتجددة هو 60,000 ريال سعودي والتسهيل المتاح غير المسحوب هو 40,000 ريال سعودي. تحدد وكالة التنمية العمر المتوقع للمحفظة من خلال تقدير الفترة التي تتوقع أن تتعرض خلالها للمخاطر الائتمانية على التسهيلات في تاريخ القوائم المالية، مع الأخذ في الاعتبار: (أ) الفترة التي تعرضت خلالها للمخاطر الائتمانية على محفظة مماثلة من القروض المتجددة . (ب) طول الفترة الزمنية التي تحدث فيها حالات التعثر في السداد ذات الصلة على أدوات مالية مماثلة.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
portfolio of revolving construction loans; (b) The length of time for related defaults to occur on similar financial instruments; and (c) Past events that led to credit risk management actions because of an increase in credit risk on similar financial instruments, such as the reduction or removal of undrawn credit limits.	(ج) الأحداث السابقة التي أدت إلى إجراءات إدارة المخاطر الائتمانية بسبب زيادة المخاطر الائتمانية على الأدوات المالية المماثلة، مثل تخفيض أو إزالة حدود الائتمان غير المسحوبة.
IE61. On the basis of the information listed in paragraph IE60, Development Agency determines that the expected life of the revolving loan portfolio is 30 months.	61. على أساس المعلومات الواردة سابقاً، تحدد وكالة التنمية أن العمر المتوقع لمحفظه القروض المتجددة هو 30 شهراً.
IE62. At the reporting date the Development Agency assesses the change in the credit risk on the portfolio since initial recognition and determines in accordance with paragraph 75 of IPSAS 41 that the credit risk on a portion of the loan facilities representing 25 per cent of the portfolio, has increased significantly since initial recognition. The outstanding balance on these credit facilities for which lifetime expected credit losses should be recognized is CU20,000 and the available undrawn facility is CU10,000.	62. في تاريخ القوائم المالية، قامت وكالة التنمية بتقييم التغير في المخاطر الائتمانية على المحفظة منذ الاثبات الأولي وتقرر وفقاً للفقرة 75 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، أن المخاطر الائتمانية على جزء من تسهيلات القروض التي تمثل 25 % من المحفظة زادت بشكل مهم منذ الاثبات الأولي. إن الرصيد المستحق على هذه التسهيلات الائتمانية التي يجب اثبات خسائر ائتمانية متوقعة لها على مدى العمر هو 20,000 ريال سعودي، والتسهيل المتاح غير المسحوب هو 10,000 ريال سعودي.
IE63. When measuring the expected credit losses in accordance with paragraph 93 of IPSAS 41, Development Agency considers its expectations about future draw-downs over the expected life of the portfolio (i.e., 30 months) in accordance with paragraph AG195 and estimates what it expects the outstanding balance (i.e., exposure at default) on the portfolio would be if borrowers were to default. By using its credit risk models Development Agency determines that the exposure at default on the revolving loan facilities for which lifetime expected credit losses should be recognized, is CU25,000 (i.e., the drawn balance of CU20,000 plus further draw-downs of CU5,000 from the	63. عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للفقرة 93 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، تأخذ وكالة التنمية في الاعتبار توقعاتها بشأن عمليات السحب المستقبلية على مدى العمر المتوقع للمحفظة (أي 30 شهراً) وفقاً لإرشادات التطبيق 195، وتقدر ما تتوقعه من الرصيد المستحق (عند التعرض للتعثر) في المحفظة في حالة تخلف المقترضين عن السداد. باستخدام نماذج المخاطر الائتمانية الخاصة بها، تحدد وكالة التنمية أن التعرض للتعثر في السداد على تسهيلات القرض المتجدد التي يجب اثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة لها على مدى العمر هو 25000 ريال سعودي (أي الرصيد المسحوب البالغ 20000 ريال سعودي بالإضافة إلى عمليات السحب الإضافية البالغة 5000 ريال سعودي من الالتزام المتاح غير المسحوب). إن التعرض للتعثر في السداد في تسهيلات القرض التي يتم اثبات خسائر ائتمانية متوقعة لها لمدة 12 شهراً هو 45000 ريال سعودي (الرصيد المستحق البالغ 40.000 ريال

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
available undrawn commitment). The exposure at default of the loan facilities for which 12-month expected credit losses are recognized, is CU45,000 (i.e., the outstanding balance of CU40,000 and an additional drawdown of CU5,000 from the undrawn commitment over the next 12 months).	سعودي وسحب إضافي قدره 5000 ريال سعودي من الالتزام غير المسحوب على مدار الـ 12 شهراً التالية).
IE64. The exposure at default and expected life determined by the Development Agency are used to measure the lifetime expected credit losses and 12-month expected credit losses on its loan portfolio.	64. يتم استخدام التعرض للتعثر في السداد والعمر المتوقع الذي تحدده وكالة التنمية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر، وخسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً في محفظة قروضها.
IE65. The Development Agency measures expected credit losses on a facility level and therefore cannot separately identify the expected credit losses on the undrawn commitment component from those on the loan component. It recognizes expected credit losses for the undrawn commitment together with the loss allowance for the loan component in the statement of financial position. To the extent that the combined expected credit losses exceed the gross carrying amount of the financial asset, the expected credit losses should be presented as a provision (in accordance with IPSAS 30 Financial Instruments: Disclosures).	65. تقوم وكالة التنمية بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى التسهيل، وبالتالي لا يمكنها تحديد خسائر الائتمان المتوقعة في عنصر الالتزام غير المسحوب بشكل منفصل عن تلك المتعلقة بمكون القرض. وتثبت خسائر الائتمان المتوقعة للالتزام غير المسحوب مع مخصص الخسارة لمكون القرض في قائمة المركز المالي. إلى الحد الذي تتجاوز فيه الخسائر الائتمانية المتوقعة إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي، يجب عرض الخسائر الائتمانية المتوقعة كمخصص (وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 30: الأدوات المالية: الإفصاحات).
Example 11—Modification of Contractual Cash Flows.	مثال 11 – تعديل التدفقات النقدية التعاقدية.
IE66. Government A originates a five-year loan that requires the repayment of the outstanding contractual amount in full at maturity. Its contractual par amount is CU1,000 with an interest rate of 5 per cent payable annually. The effective interest rate is 5 per cent. At the end of the first reporting period (Period 1), Government A recognizes a loss allowance at an amount equal to 12-month expected credit losses because there has not been a significant	66. تنشئ الجهة "أ" قرضاً مدته خمس سنوات يتطلب سداد المبلغ التعاقدى المستحق بالكامل عند الاستحقاق. مبلغ الاسمي التعاقدى 1,000 ريال سعودي مع معدل فائدة 5 بالمئة يدفع سنوياً. معدل الفائدة الفعلي 5 بالمئة. في نهاية فترة القوائم المالية الأولى (الفترة 1) تثبت الجهة "أ" مخصص خسارة بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً لأنه لم تكن هناك زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية منذ الاثبات الأولي، و رصيد مخصص الخسارة المُثبت قدره 20 ريال سعودي.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
increase in credit risk since initial recognition. A loss allowance balance of CU20 is recognized.	
IE67. In the subsequent reporting period (Period 2), Government A determines that the credit risk on the loan has increased significantly since initial recognition. As a result of this increase, Government A recognizes lifetime expected credit losses on the loan. The loss allowance balance is CU30.	67. في فترة القوائم المالية اللاحقة (الفترة 2)، قررت الجهة "أ" أن المخاطر الائتمانية على القرض قد زادت بشكل مهم منذ الاثبات الأولي. نتيجة لهذه الزيادة، تثبت الجهة "أ" خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر القرض. رصيد مخصص الخسارة هو 30 ريال سعودي.
IE68. At the end of the third reporting period (Period 3), following significant financial difficulty of the borrower, Government A modifies the contractual cash flows on the loan. It extends the contractual term of the loan by one year so that the remaining term at the date of the modification is three years. The modification does not result in the derecognition of the loan by Government A.	68. في نهاية فترة القوائم المالية الثالثة (الفترة 3)، بعد صعوبة مالية كبيرة للمقترض، تعدل الجهة "أ" التدفقات النقدية التعاقدية على القرض. وتمدد المدة التعاقدية للقرض سنة واحدة بحيث تكون المدة المتبقية في تاريخ التعديل ثلاث سنوات. لا يؤدي التعديل إلى الغاء اثبات القرض من قبل الجهة "أ".
IE69. As a result of that modification, Government A recalculates the gross carrying amount of the financial asset as the present value of the modified contractual cash flows discounted at the loan's original effective interest rate of 5 per cent. In accordance with paragraph 71 of IPSAS 41, the difference between this recalculated gross carrying amount and the gross carrying amount before the modification is recognized as a modification gain or loss. Government A recognizes the modification loss (calculated as CU300) against the gross carrying amount of the loan, reducing it to CU700, and a modification loss of CU300 in surplus or deficit.	69. نتيجة لهذا التعديل، تعيد الجهة "أ" حساب إجمالي القيم الدفترية للأصل المالي على أنه القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المعدلة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للقرض البالغ 5 بالمئة. وفقاً للفقرة 71 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، يتم اثبات الفرق بين إجمالي القيمة الدفترية المعاد حسابها والمبلغ الإجمالي المسجل قبل التعديل كأرباح أو خسارة نتيجة للتعديل. تثبت الجهة "أ" خسارة التعديل (المحسوبة على أنها 300 ريال سعودي) مقابل إجمالي القيمة الدفترية للقرض التي يتم تخفيضها بحيث تخفضها إلى 700 ريال سعودي، وتحسب خسارة التعديل (بمبلغ 300 ريال) في الفائض أو العجز.
IE70. Government A also remeasures the loss allowance, taking into account the modified contractual cash flows and evaluates whether the loss allowance for the loan shall continue to be measured at an amount equal to lifetime	70. كما تعيد الجهة "أ" قياس مخصص الخسارة، مع الأخذ في الاعتبار التدفق النقدي التعاقدية المعدل وتقويم ما إذا كان يجب الاستمرار في قياس مخصص الخسارة للقرض بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر. تقارن الجهة "أ" المخاطر الائتمانية الحالية (مع الأخذ في الاعتبار

Illustrative Examples									أمثلة توضيحية								
expected credit losses. Government A compares the current credit risk (taking into consideration the modified cash flows) to the credit risk (on the original unmodified cash flows) at initial recognition. Government A determines that the loan is not credit-impaired at the reporting date but that credit risk has still significantly increased compared to the credit risk at initial recognition and continues to measure the loss allowance at an amount equal to lifetime expected credit losses. The loss allowance balance for lifetime expected credit losses is CU100 at the reporting date.									التدفقات النقدية المعدلة) بالمخاطر الائتمانية (على التدفقات النقدية الأصلية غير المعدلة) عند الاثبات الأولي. تحدد الجهة "أ" أن القرض ليس ذو مستوى ائتماني هابط في تاريخ القوائم المالية ولكن المخاطر الائتمانية لا زالت تزيد بشكل مهم مقارنة بالمخاطر الائتمانية عند الاثبات الأولي وتستمر في قياس مخصص الخسارة بمبلغ مساوي لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة. رصيد مخصص الخسارة لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هو 100 ريال سعودي في تاريخ القوائم المالية.								
Period	Beginning gross carrying amount	Impairment (loss)/gain	Modification (loss)/gain	Interest revenue	Cash flows	Ending gross carrying amount	Loss allowance	Ending amortised cost amount	الفترة	إجمالي القيمة الدفترية أول المدة	الهبوط (خسارة)/ربح	التعديل (خسارة)/ربح	إيرادات الفائدة	التدفقات النقدية	إجمالي القيمة الدفترية آخر المدة	مخصص الخسارة	التكلفة المستفدة آخر المدة
	A	B	C	D Gross: A × 5 percent	E	F = A + C + D – E	G	H = F – G		أ	ب	ج	إجمالي د = 5 × بالمئة	هـ	و = أ + ج – هـ	ز	ح = و – ز
									1	1000	(20)		50	50	1000	20	980
1	1000	(20)		50	50	1000	20	980	2	1000	(10)		50	50	1000	30	970
2	1000	(10)		50	50	1000	30	970	3	1000	(70)	(300)	50	50	700	100	600
3	1000	(70)	(300)	50	50	700	100	600									

IE71. At each subsequent reporting date, Government A evaluates whether there is a significant increase in credit risk by comparing the loan’s credit risk at initial recognition (based on the original, unmodified cash flows) with the credit risk at the reporting date (based on the modified cash flows), in accordance with paragraph 84 of IPSAS 41.

IE72. Two reporting periods after the loan modification (Period 5), the borrower has outperformed its business plan significantly compared to the expectations at the modification date. In addition, the outlook for the business is more positive than previously envisaged. An assessment of all reasonable and

71. في كل تاريخ قوائم مالية لاحق، تقوم الجهة "أ" بتقويم ما إذا كانت هناك زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية من خلال مقارنة المخاطر الائتمانية للقرض عند الاثبات الأولي (بناءً على التدفقات النقدية غير المعدلة) مع المخاطر الائتمانية في تاريخ القوائم المالية (بناءً على التدفقات النقدية المعدلة) وفقاً للفقرة 84 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.

72. بعد فترتين من تعديل القرض (الفترة 5)، تفوق المقترض على خطة عمله بشكل مهم مقارنة بالتوقعات في تاريخ التعديل. بالإضافة إلى ذلك، فإن النظرة المستقبلية للأعمال أكثر إيجابية مما كان متصور سابقاً. يشير تقويم جميع المعلومات المعقولة والمؤيدة المتوفرة دون تكلفة أو مجهود غير مبرر إلى أن المخاطر الائتمانية الإجمالية على القرض قد انخفضت وأن مخاطر التعثر في السداد التي

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
supportable information that is available without undue cost or effort indicates that the overall credit risk on the loan has decreased and that the risk of a default occurring over the expected life of the loan has decreased, so Government A adjusts the borrower's internal credit rating at the end of the reporting period.	تحدث على مدى العمر المتوقع للقرض قد انخفضت، لذلك تقوم الجهة "أ" بتعديل التصنيف الائتماني الداخلي للمقترض في نهاية فترة القوائم المالية.
IE73. Given the positive overall development, Government A re-assesses the situation and concludes that the credit risk of the loan has decreased and there is no longer a significant increase in credit risk since initial recognition. As a result, Government A once again measures the loss allowance at an amount equal to 12-month expected credit losses.	73. نظرًا للتطور الإيجابي العام، فإن الجهة "أ" تعيد تقويم الموقف وتتوصل إلى أن المخاطر الائتمانية للقرض قد انخفضت ولم تعد هناك زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي. نتيجة لذلك، تقيس الجهة "أ" مرة أخرى مخصص الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا.
Example 12—Provision Matrix.	مثال 12 - مصفوفة المخصص.
IE74. Municipality M provides water delivery services for households within its jurisdiction. Households are invoiced on a monthly basis based on the water consumed during the period. This represents a portfolio of trade receivables of CU30 million in 20X1 for Municipality M. The portfolio consists of a large number of households with small balances outstanding. The trade receivables are categorized by common risk characteristics that are representative of the households' abilities to pay all amounts due in accordance with the contractual terms. The trade receivables do not have a significant financing component. In accordance with paragraph 87 of IPSAS 41 the loss allowance for such trade receivables is always measured at an amount equal to lifetime time expected credit losses.	74. توفر البلدية "م" خدمات توصيل المياه للمنازل الواقعة ضمن محافظاتها. يتم إصدار فواتير للأسر على أساس شهري بناءً على المياه المستهلكة خلال الفترة. يمثل هذا محفظة من الذمم المدينة التجارية بمبلغ 30 مليون ريال سعودي في 20X1 للبلدية "م". تتكون المحفظة من عدد كبير من الأسر ذات الأرصدة الصغيرة المستحقة. يتم تصنيف الذمم المدينة التجارية من خلال خصائص المخاطر المشتركة التي تمثل قدرة الأسر على سداد جميع المبالغ المستحقة وفقًا للشروط التعاقدية. الذمم المدينة التجارية ليس لها عنصر تمويلي هام. وفقًا للفقرة 87 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، يتم دائمًا قياس مخصص الخسارة لمثل هذه الذمم المدينة التجارية بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر.
IE75. To determine the expected credit losses for the portfolio, Municipality M uses a provision matrix. The provision matrix is based on its historical	75. لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة للمحفظة، تستخدم البلدية "م" مصفوفة المخصص. تستند مصفوفة المخصص إلى معدلات التعثر في السداد التاريخية المرصودة على مدى العمر المتوقع

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples																												
للذمم التجارية المدينة ويتم تعديلها وفقاً للتقديرات المستقبلية. في كل تاريخ قوائم مالية يتم تحديث معدلات التعثر في السداد التاريخية المرصودة ويتم تحليل التغيرات في التقديرات المستقبلية. في هذه الحالة، من المتوقع أن تتدهور الظروف الاقتصادية خلال العام المقبل.	observed default rates over the expected life of the trade receivables and is adjusted for forward-looking estimates. At every reporting date the historical observed default rates are updated and changes in the forward-looking estimates are analyzed. In this case it is forecast that economic conditions will deteriorate over the next year.																												
76. على هذا الأساس، تقدر الجهة "م" مصفوفة المخصصات التالية:	IE76. On that basis, Municipality M estimates the following provision matrix:																												
<table><tr><td></td><td>تجاوز تاريخ الاستحقاق بأكثر من 90 يوم.</td><td>(61-90) يوم من تجاوز تاريخ الاستحقاق</td><td>(31-60) يوم من تجاوز تاريخ الاستحقاق</td><td>(1-30) يوم من تجاوز تاريخ الاستحقاق</td><td>الحالية</td><td></td></tr><tr><td>نسبة التعثر في السداد</td><td>%10.6</td><td>%6.6</td><td>%3.6</td><td>%1.6</td><td>%0.3</td><td></td></tr></table>		تجاوز تاريخ الاستحقاق بأكثر من 90 يوم.	(61-90) يوم من تجاوز تاريخ الاستحقاق	(31-60) يوم من تجاوز تاريخ الاستحقاق	(1-30) يوم من تجاوز تاريخ الاستحقاق	الحالية		نسبة التعثر في السداد	%10.6	%6.6	%3.6	%1.6	%0.3		<table><tr><td></td><td>More than 90 days past due</td><td>61–90 days past due</td><td>31–60 days past due</td><td>1–30 days past due</td><td>Current</td><td></td></tr><tr><td>Default rate</td><td>10.6 percent</td><td>6.6 percent</td><td>3.6 percent</td><td>1.6 percent</td><td>0.3 percent</td><td></td></tr></table>		More than 90 days past due	61–90 days past due	31–60 days past due	1–30 days past due	Current		Default rate	10.6 percent	6.6 percent	3.6 percent	1.6 percent	0.3 percent	
	تجاوز تاريخ الاستحقاق بأكثر من 90 يوم.	(61-90) يوم من تجاوز تاريخ الاستحقاق	(31-60) يوم من تجاوز تاريخ الاستحقاق	(1-30) يوم من تجاوز تاريخ الاستحقاق	الحالية																								
نسبة التعثر في السداد	%10.6	%6.6	%3.6	%1.6	%0.3																								
	More than 90 days past due	61–90 days past due	31–60 days past due	1–30 days past due	Current																								
Default rate	10.6 percent	6.6 percent	3.6 percent	1.6 percent	0.3 percent																								
77. يبلغ حجم الذمم المدينة التجارية (تتضمن عدد كبير من الأسر)، 30 مليون ريال سعودي ويتم قياسها باستخدام مصفوفة المخصص.	IE77. The trade receivables from the large number of households amount to CU30 million and are measured using the provision matrix.																												
<table><tr><td></td><td>إجمالي القيمة الدفترية</td><td>مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر(إجمالي القيمة الدفترية × معدل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر)</td></tr><tr><td>الحالية</td><td>15,000,000 ريال سعودي</td><td>45,000 ريال سعودي</td></tr></table>		إجمالي القيمة الدفترية	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر(إجمالي القيمة الدفترية × معدل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر)	الحالية	15,000,000 ريال سعودي	45,000 ريال سعودي	<table><tr><td></td><td>Lifetime expected credit loss allowance (Gross carrying amount × lifetime expected credit loss rate)</td><td>Gross carrying amount</td></tr><tr><td>61–90 days past due</td><td>CU165,000</td><td>CU2,500,000</td></tr><tr><td>31–60 days past due</td><td>CU144,000</td><td>CU4,000,000</td></tr><tr><td>1–30 days past due</td><td>CU120,000</td><td>CU7,500,000</td></tr><tr><td>Current</td><td>CU45,000</td><td>CU15,000,000</td></tr></table>		Lifetime expected credit loss allowance (Gross carrying amount × lifetime expected credit loss rate)	Gross carrying amount	61–90 days past due	CU165,000	CU2,500,000	31–60 days past due	CU144,000	CU4,000,000	1–30 days past due	CU120,000	CU7,500,000	Current	CU45,000	CU15,000,000							
	إجمالي القيمة الدفترية	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر(إجمالي القيمة الدفترية × معدل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر)																											
الحالية	15,000,000 ريال سعودي	45,000 ريال سعودي																											
	Lifetime expected credit loss allowance (Gross carrying amount × lifetime expected credit loss rate)	Gross carrying amount																											
61–90 days past due	CU165,000	CU2,500,000																											
31–60 days past due	CU144,000	CU4,000,000																											
1–30 days past due	CU120,000	CU7,500,000																											
Current	CU45,000	CU15,000,000																											

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples			أمثلة توضيحية		
More than 90 days past due	CU1,000,000	CU106,000		120,000 ريال سعودي	1-30 يوم من تجاوز تاريخ الاستحقاق
	CU30,000,000	CU580,000		144,000 ريال سعودي	31-60 يوم من تجاوز تاريخ الاستحقاق
				165,000 ريال سعودي	61-90 يوم من تجاوز تاريخ الاستحقاق
				106,000 ريال سعودي	تجاوز تاريخ الاستحقاق بأكثر من 90 يومًا
				580,000 ريال سعودي	
Example 13—Debt Instrument Measured at Fair Value through Net Assets/Equity.			مثال 13: أداة الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية.		
IE78. Public Investment Fund A purchases a debt instrument with a fair value of CU1,000 on December 15, 20X0 and measures the debt instrument at fair value through net assets/equity. The instrument has an interest rate of 5 per cent over the contractual term of 10 years, and has a 5 per cent effective interest rate. At initial recognition the entity determines that the asset is not purchased or originated credit-impaired.			78. صندوق الاستثمارات العامة "أ" يشتري أداة دين بقيمة عادلة تبلغ 1000 ريال سعودي في 15 ديسمبر 20X0 ويقيس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية. يبلغ معدل الفائدة على الأداة 5٪ على مدى 10 سنوات، ولها معدل فائدة فعلي 5٪. عند الإثبات الأولي، تقرر الجهة أن الأصل ليس من الأصول المالية المشتراة أو المستحدثة ذات المستوى الائتماني الهابط.		
	Debit	Credit		مدین	دائن
Financial asset—Fair Value Through Net Assets/Equity	CU1,000			1,000 ريال سعودي	
Cash		CU1,000			
(To recognize the debt instrument measured at its fair value)					
				الأصول المالية - القيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية	

Illustrative Examples			أمثلة توضيحية		
			النقد	ريال 1,000 سعودي	(لإثبات أداة الدين التي تم قياسها بقيمتها العادلة)
IE79. On December 31, 20X0 (the reporting date), the fair value of the debt instrument has decreased to CU950 as a result of changes in market interest rates. The entity determines that there has not been a significant increase in credit risk since initial recognition and that expected credit losses should be measured at an amount equal to 12-month expected credit losses, which amounts to CU30. For simplicity, journal entries for the receipt of interest revenue are not provided.			79. في 31 ديسمبر 20X0 (تاريخ القوائم المالية)، انخفضت القيمة العادلة لأداة الدين إلى 950 ريال سعودي نتيجة للتغيرات في معدلات الفائدة في السوق. تقرر الجهة أنه لم يكن هناك زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي وأنه يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا والتي تبلغ 30 ريال سعودي. للتبسيط، قيود اليومية لاستلام إيرادات الفوائد ليست معطاة.		
			مدّين	دائّن	
			ريال سعودي 30		(فائض أو عجز) خسائر الهبوط
			ريال سعودي 20		صافي الأصول / حقوق الملكية (أ)
			ريال سعودي 50		الأصول المالية - القيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية
			(لإثبات خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا والتغيرات الأخرى في القيمة العادلة لأداة الدين).		
			(أ) كانت الخسارة التراكمية في صافي الأصول / حقوق الملكية في تاريخ القوائم المالية 20 ريال سعودي. يتكون هذا المبلغ من إجمالي التغير في القيمة العادلة		
Debit			Credit		
Impairment loss (surplus or deficit)			CU30		
Net Assets/Equity(a)			CU20		
Financial asset—Fair Value Through Net Assets/Equity			CU50		
(To recognize 12-month expected credit losses and other fair value changes on the debt instrument)					
(a) The cumulative loss in net assets/equity at the reporting date was CU20. That amount consists of the total fair value change of CU30 (i.e., CU1,000 – CU950) offset by the change in the accumulated impairment amount representing 12-month expected credit losses that was recognized (CU30).					

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples																												
البالغ 50 ريال سعودي (أي 1000 - 950 ريال سعودي) يقابله التغير في مبلغ الهبوط المتراكم الذي يمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا تم إثباتها (30ريال سعودي).																													
سيتم تقديم إفصاح عن مبلغ الهبوط المتراكم البالغ 30 ريال سعودي.	IE80. Disclosure would be provided about the accumulated impairment amount of CU30.																												
81. في 1 يناير، 20X0، قررت الجهة بيع أداة الدين مقابل 950 ريال سعودي، وهي قيمتها العادلة في ذلك التاريخ. <table><tr><th>مدین</th><th>دائن</th></tr><tr><td>النقد</td><td>ريال سعودي950</td></tr><tr><td>الأصول المالية - القيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية</td><td>ريال سعودي950</td></tr><tr><td>خسارة (الفائض أو العجز)</td><td>ريال سعودي20</td></tr><tr><td>صافي الأصول / حقوق الملكية</td><td>ريال سعودي20</td></tr><tr><td colspan="2">لإلغاء إثبات القيمة العادلة من خلال صافي الأصول / أصول حقوق الملكية وتحويل المبالغ المتراكمة في صافي الأصول / حقوق الملكية إلى الفائض أو العجز.</td></tr></table>	مدین	دائن	النقد	ريال سعودي950	الأصول المالية - القيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية	ريال سعودي950	خسارة (الفائض أو العجز)	ريال سعودي20	صافي الأصول / حقوق الملكية	ريال سعودي20	لإلغاء إثبات القيمة العادلة من خلال صافي الأصول / أصول حقوق الملكية وتحويل المبالغ المتراكمة في صافي الأصول / حقوق الملكية إلى الفائض أو العجز.		IE81. On January 1, 20X1, the entity decides to sell the debt instrument for CU950, which is its fair value at that date. <table><tr><th>Credit</th><th>Debit</th></tr><tr><td></td><td>CU950</td></tr><tr><td>CU950</td><td>Financial asset—Fair Value Through Net Assets/Equity</td></tr><tr><td></td><td>CU20</td></tr><tr><td>CU20</td><td>Loss (surplus or deficit)</td></tr><tr><td></td><td>CU20</td></tr><tr><td colspan="2">Net Assets/Equity</td></tr><tr><td colspan="2">(To derecognize the fair value through net assets/equity asset and recycle amounts accumulated in net assets/equity to surplus or deficit)</td></tr></table>	Credit	Debit		CU950	CU950	Financial asset—Fair Value Through Net Assets/Equity		CU20	CU20	Loss (surplus or deficit)		CU20	Net Assets/Equity		(To derecognize the fair value through net assets/equity asset and recycle amounts accumulated in net assets/equity to surplus or deficit)	
مدین	دائن																												
النقد	ريال سعودي950																												
الأصول المالية - القيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية	ريال سعودي950																												
خسارة (الفائض أو العجز)	ريال سعودي20																												
صافي الأصول / حقوق الملكية	ريال سعودي20																												
لإلغاء إثبات القيمة العادلة من خلال صافي الأصول / أصول حقوق الملكية وتحويل المبالغ المتراكمة في صافي الأصول / حقوق الملكية إلى الفائض أو العجز.																													
Credit	Debit																												
	CU950																												
CU950	Financial asset—Fair Value Through Net Assets/Equity																												
	CU20																												
CU20	Loss (surplus or deficit)																												
	CU20																												
Net Assets/Equity																													
(To derecognize the fair value through net assets/equity asset and recycle amounts accumulated in net assets/equity to surplus or deficit)																													
مثال 14 - التفاعل بين فئة قياس القيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية وفئة العملات الأجنبية، ومحاسبة التحوط للقيمة العادلة، والهبوط.	Example 14—Interaction Between the Fair Value Through Net Assets/Equity Measurement Category and Foreign Currency Denomination, Fair Value Hedge Accounting and Impairment.																												

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
IE82. This example illustrates the accounting relating to a debt instrument denominated in a foreign currency, measured at fair value through net assets/equity and designated in a fair value hedge accounting relationship. The example illustrates the interaction with accounting for impairment.	82. يوضح هذا المثال المحاسبة المتعلقة بأداة الدين المقومة بعملة أجنبية، والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية والمحددة في علاقة محاسبة التحوط بالقيمة العادلة. يوضح المثال التفاعل مع المحاسبة عن الهبوط.
IE83. An entity purchases a debt instrument (a bond) denominated in a foreign currency (FC) for its fair value of FC100,000 on January 1, 20X0 and classifies the bond as measured at fair value through net assets/equity. The bond has five years remaining to maturity and a fixed coupon of 5 per cent over its contractual life on the contractual par amount of FC100,000. On initial recognition the bond has a 5 per cent effective interest rate. The entity's functional currency is its local currency (LC). The exchange rate is FC1 to LC1 on January 1, 20X0. At initial recognition the entity determines that the bond is not purchased or originated credit-impaired. In addition, as at January 1, 20X0 the 12-month expected credit losses are determined to be FC1,200. Its amortized cost in FC as at January 1, 20X0 is equal to its gross carrying amount of FC100,000 less the 12-month expected credit losses (FC100,000—FC1,200)	83. تشتري الجهة أداة دين (سندات) مقومة بعملة أجنبية (يورو) مقابل قيمتها العادلة البالغة 100000 يورو في 1 يناير، 20X0 وتصنف السند كما تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية. ويتبقى على السند خمس سنوات حتى تاريخ الاستحقاق وفائدة ثابتة بنسبة 5 ٪ على مدى عمره التعاقدى على المبلغ الاسمي التعاقدى البالغ 100 ألف يورو. عند الاثبات الأولي، يكون للسند معدل فائدة فعلي بنسبة 5 ٪. العملة الوظيفية للجهة هي عملتها المحلية (ريال سعودي) سعر الصرف في 1 يناير، 20X0، هو 1(يورو) إلى 1(ريال سعودي). عند الاثبات الأولي، تقرر الجهة أن السند ليس من السندات المشتراة أو المستحقة ذات المستوى الائتماني الهابط. بالإضافة إلى ذلك، في 1 يناير، 20X0 تم تحديد خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا لتكون 1200 يورو. تكلفتها المستنفدة باليورو في 1 يناير 20X0 تساوي إجمالي قيمتها الدفترية البالغة 100000 يورو ناقصًا خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا (100000 يورو – 1200 يورو)
IE84. The entity has the following risk exposures: (a) Fair value interest rate risk in FC: the exposure that arises as a result of purchasing a fixed interest rate instrument; and (b) Foreign exchange risk: the exposure to changes in foreign exchange rates measured in LC.	84. تتعرض الجهة للمخاطر التالية: (أ) مخاطر معدل الفائدة بالقيمة العادلة (باليورو): التعرض الذي ينشأ نتيجة شراء أداة بمعدل فائدة ثابت، و (ب) مخاطر تحويل العملات الأجنبية: التعرض للتغيرات في أسعار تحويل العملات الأجنبية مقاسة بالريال السعودي.
IE85. The entity hedges its risk exposures using the following risk management strategy:	85. تقوم الجهة بالتحوط من التعرض للمخاطر باستخدام استراتيجية إدارة المخاطر التالية :

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
(a) For fixed interest rate risk (in FC) the entity decides to link its interest receipts in FC to current variable interest rates in FC. Consequently, the entity uses interest rate swaps denominated in FC under which it pays fixed interest and receives variable interest in FC; and (b) For foreign exchange risk the entity decides not to hedge against any variability in LC arising from changes in foreign exchange rates.	(أ) بالنسبة لمخاطر معدل الفائدة الثابت (بال يورو)، تقرر الجهة ربط متحصلات الفائدة بال يورو بمعدلات الفائدة المتغيرة الحالية بال يورو. وبالتالي، فإن الجهة تستخدم مقايضات معدلات الفائدة المقومة بال يورو والتي بموجبها تدفع فائدة ثابتة وتستلم فائدة متغيرة بال يورو؛ و (ب) بالنسبة لمخاطر تحويل العملات الأجنبية، قررت الجهة عدم التحوط ضد أي تقلبات في (الريال السعودي) ناتجة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.
IE86. The entity designates the following hedge relationship: ⁸ a fair value hedge of the bond in FC as the hedged item with changes in benchmark interest rate risk in FC as the hedged risk. The entity enters into an on-market swap that pays fixed and receives variable interest on the same day and designates the swap as the hedging instrument. The tenor of the swap matches that of the hedged item (i.e., five years). 8 This example assumes that all qualifying criteria for hedge accounting are met (see paragraph 129 of IPSAS 41). The following description of the designation is solely for the purpose of understanding this example (i.e., it is not an example of the complete formal documentation required in accordance with paragraph 129 of IPSAS 41).	86. تعين الجهة علاقة التحوط التالية⁸: تحوط القيمة العادلة للسند بال يورو كبنء متحوط له مع التغيرات في مخاطر معدلات الفائدة المرجعية بال يورو باعتبارها المخاطر المتحوط منها. تدخل الجهة في مقايضة في السوق لدفع قيمة ثابتة وتتلقى فائدة متغيرة في نفس اليوم وتعين المبادلة كأداة تحوط. تتطابق مدة المبادلة مع مدة البند المتحوط له (أي خمس سنوات). 8 يفترض المثال أنه تم استيفاء جميع ضوابط التأهل للمحاسبة عن التحوط (انظر الفقرة 129 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41). الوصف التالي للتعين هو لغرض فهم هذا المثال فقط (أي أنه ليس مثالا على الوثائق الرسمية الكاملة المطلوبة وفقا للفقرة 129 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41).
IE87. For simplicity, in this example it is assumed that no hedge ineffectiveness arises in the hedge accounting relationship. This is because of the assumptions made in order to better focus on illustrating the accounting mechanics in a situation that entails measurement at fair value through net assets/equity of a foreign currency financial instrument that is designated in a fair value hedge relationship, and also to focus on the recognition of impairment gains or losses on such an instrument.	87. من أجل التبسيط، في هذا المثال، من المفترض أنه لا ينشأ عدم فعالية للتحوط في علاقة محاسبة التحوط. ويرجع ذلك إلى الافتراضات الموضوعة من أجل التركيز بشكل أفضل على توضيح آليات المحاسبة في موقف يستلزم القياس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية للأداة مالية بعملة أجنبية معينة في علاقة تحوط للقيمة العادلة، وكذلك للتركيز على إثبات مكاسب أو خسائر الهبوط على هذه الأداة.
IE88. The entity makes the following journal entries to recognize the bond and the swap on January 1, 20X0:	88. تقوم الجهة بإدخال قيود اليومية التالية لإثبات السند والمقايضة في 1 يناير 20X0:

Illustrative Examples			أمثلة توضيحية		
	Debit LC	Credit LC		مدین (بالريال السعودي)	دائن (بالريال السعودي)
Financial asset—Fair Value Through Net Assets/Equity	100000		الأصول المالية - القيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية	100,000	
Cash		100000	النقد		100,000
(To recognize the bond at its fair value)			(إلثبات السند بقيمته العادلة)		
Impairment loss (surplus or deficit)	1200		خسارة الهبوط (فائض\عجز)	1,200	
Net Assets/Equity		1200	صافي الأصول / حقوق الملكية		1,200
(To recognize the 12-month expected credit losses)(a)			(إلثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهرًا)*		
Swap	-		المقايضة	-	
Cash		-	النقد		-
(To recognize the swap at its fair value).			(إلثبات المقايضة بقيمتها العادلة)		
(a) In case of items measured in the functional currency of an entity the journal entry recognizing expected credit losses will usually be made at the reporting date.			*توضيح: في حالة البنود التي يتم قياسها بالعملة الوظيفية للجهة، فإن القيد اليومي الذي يثبت خسائر الائتمان المتوقعة يتم إجراؤه في تاريخ القوائم المالية.		
IE89. As of December 31, 20X0 (the reporting date), the fair value of the bond decreased from FC100,000 to FC96,370 because of an increase in market interest rates. The fair value of the swap increased to FC1,837. In addition, as at December 31, 20X0 the entity determines that there has been no change to the credit risk on the bond since initial recognition and continues to carry a loss allowance for 12-month expected credit losses at FC1,200 ⁹ .15 As at December 31, 20X0, the exchange rate is FC1 to LC1.4. This is reflected in the following table:			89. اعتبارًا من 31 ديسمبر 20X0 (تاريخ القوائم المالية)، انخفضت القيمة العادلة للسند من 100000 يورو إلى 96370 يورو بسبب زيادة معدلات الفائدة في السوق. زادت القيمة العادلة للمقايضة إلى 1837 يورو. بالإضافة إلى ذلك، في 31 ديسمبر 20X0 قررت الجهة أنه لم يكن هناك أي تغير في المخاطر الائتمانية على السند منذ الإثبات الأولي وتستمر في تحمل مخصص خسارة لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهرًا قدره 1200 يورو ⁹ ، و في 31 ديسمبر، 20X0، كان سعر صرف العملة الأجنبية هو 1 يورو إلى 1.4 ريال سعودي ينعكس هذا في الجدول التالي:		
	January 1, 20X0	December 31, 20X0		1 يناير، 20X0	31 ديسمبر، 20X0
Bond			السند		
Fair value (FC)	100000	96,370			

Illustrative Examples			أمثلة توضيحية		
Fair value (LC)	100000	134,918	96,370	100,000	القيمة العادلة (بالیورو)
Amortised cost (FC)	98,800	98,800	134,918	100,000	القيمة العادلة (بالریال)
Amortised cost (LC)	98,800	138,320			
Interest rate swap					
Interest rate swap (FC)	-	1,837	98,800	98,800	التكلفة المستنفدة (بالیورو)
Interest rate swap (LC)	-	2,572	138,320	98,800	التكلفة المستنفدة (بالریال السعودي)
Impairment – loss allowance					
Loss allowance (FC)	1,200	1,200			
Loss allowance (LC)	1,200	1,680			
FX rate (FC:LC)	1:1	1:1.4			
9 For the purposes of simplicity the example ignores the impact of discounting when computing expected credit losses.					
					مقايضة معدل الفائدة
			1,837	—	مقايضة معدل الفائدة (بالیورو)
			2,572	—	مقايضة معدل الفائدة (بالریال السعودي)

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية		
			الهبوط في القيمة - مخصص الخسارة
	1,200	1,200	مخصص الخسارة (باليورو)
	1,680	1,200	مخصص الخسارة (بالريال السعودي)
	1:1.4	1:1	سعر صرف العملة الأجنبية (اليورو: الريال السعودي)
9 لأغراض التبسيط يتجاهل هذا المثال أثر الخصم عند حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.			
IE90. The bond is a monetary asset. Consequently, the entity recognizes the changes arising from movements in foreign exchange rates in surplus or deficit in accordance with paragraphs 27(a) and 32 of IPSAS 4, The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates and recognizes other changes in accordance with IPSAS 41. For the purposes of applying paragraph 32 of IPSAS 4 the asset is treated as an asset measured at amortized cost in the foreign currency.	90. السند هو أصل مالي. وبالتالي، تثبت الجهة التغيرات الناشئة عن تحركات أسعار صرف العملات الأجنبية في الفائض أو العجز وفقاً للفقرتين 27 (أ) و32 من معيار المحاسبة للقطاع العام 4، "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وتثبيت التغيرات الأخرى وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41. لأغراض تطبيق الفقرة 32 من معيار المحاسبة للقطاع العام 4، تتم معاملة الأصل كأصل يقاس على أساس التكلفة المستنفدة بالعملة الأجنبية (باليورو).		
IE91. As shown in the table, on December 31, 20X0 the fair value of the bond is LC134,918 (FC96,370 × 1.4) and its amortized cost is LC138,320 (FC(100,000 – 1,200) × 1.4).	91. كما هو مبين في الجدول، في 31 ديسمبر 20X0 القيمة العادلة للسند هي 134918 ريال سعودي (96370 يورو × 1.4) وتكلفتها المستنفدة هي 138320 ريال سعودي ((100000 يورو - 1200) × 1.4).		

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples																														
92. المكسب المثبت في الفائض أو العجز الناجم عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية هو 39520 ريال سعودي (138320ريال-98800 ريال)، وهو التغير في التكلفة المستنفدة للسند خلال20X0، ويتم إثبات التغير في القيمة العادلة للسند والتي تبلغ 34918 ريال سعودي، كتعديل على القيمة الدفترية. والفرق بين القيمة العادلة للسند وتكلفته المستنفدة بالريال السعودي تساوي 3402 ريال (134918 ريال - 138320ريال). ومع ذلك، فإن التغير في الربح أو الخسارة المتراكمة المثبتة كتخفيض في صافي الأصول / حقوق الملكية خلال عام 20X0 تساوي 4602ريال (3402ريال + 1200 ريال).	IE92. The gain recognized in surplus or deficit that is due to the changes in foreign exchange rates is LC39,520 (LC138,320 – LC98,800), i.e., the change in the amortized cost of the bond during 20X0 in LC. The change in the fair value of the bond in LC, which amounts to LC34,918, is recognized as an adjustment to the carrying amount. The difference between the fair value of the bond and its amortized cost in LC is LC3,402 (LC134,918 – LC138,320). However, the change in the cumulative gain or loss recognized in net assets/equity during 20X0 as a reduction is LC 4,602 (LC3,402 + LC1,200).																														
93. يتم إثبات مكاسب قدرها 2572 ريال سعودي (1837 يورو × 1.4) على المقايضة في الفائض أو العجز، ولأنه من المفترض أنه لا يوجد تحوط غير فعال، يتم تحويل مبلغ معادل من صافي الأصول / حقوق الملكية في نفس الفترة. للتبسيط، قيود اليومية لإثبات إيرادات الفوائد ليست معطاة. من المفترض أن يتم استلام الفائدة المستحقة في الفترة.	IE93. A gain of LC2,572 (FC1,837 × 1.4) on the swap is recognized in surplus or deficit and, because it is assumed that there is no hedge ineffectiveness, an equivalent amount is recycled from net assets/equity in the same period. For simplicity, journal entries for the recognition of interest revenue are not provided. It is assumed that interest accrued is received in the period.																														
94. تقوم الجهة بإدخال قيود اليومية التالية في 31 ديسمبر20X0:	IE94. The entity makes the following journal entries on December 31, 20X0:																														
<table><tr><td>مدین (بالريال السعودي)</td><td>دائن (بالريال السعودي)</td><td></td></tr><tr><td>34,918</td><td></td><td>الأصول المالية - القيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية</td></tr><tr><td>4,602</td><td></td><td>صافي الأصول / حقوق الملكية</td></tr><tr><td></td><td>39,520</td><td>فائض أو عجز</td></tr></table>	مدین (بالريال السعودي)	دائن (بالريال السعودي)		34,918		الأصول المالية - القيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية	4,602		صافي الأصول / حقوق الملكية		39,520	فائض أو عجز	<table><tr><td>Credit LC</td><td>Debit LC</td><td></td></tr><tr><td></td><td>34,918</td><td>Financial asset—Fair Value Through Net Assets/Equity</td></tr><tr><td></td><td>4,602</td><td>Net Assets/Equity</td></tr><tr><td>39,520</td><td></td><td>Surplus or deficit</td></tr><tr><td colspan="3">(To recognize the foreign exchange gain on the bond, the adjustment to its carrying amount measured at fair value in LC and the movement in the accumulated impairment amount due to changes in foreign exchange rates)</td></tr><tr><td></td><td>2,572</td><td>Swap</td></tr></table>	Credit LC	Debit LC			34,918	Financial asset—Fair Value Through Net Assets/Equity		4,602	Net Assets/Equity	39,520		Surplus or deficit	(To recognize the foreign exchange gain on the bond, the adjustment to its carrying amount measured at fair value in LC and the movement in the accumulated impairment amount due to changes in foreign exchange rates)				2,572	Swap
مدین (بالريال السعودي)	دائن (بالريال السعودي)																														
34,918		الأصول المالية - القيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية																													
4,602		صافي الأصول / حقوق الملكية																													
	39,520	فائض أو عجز																													
Credit LC	Debit LC																														
	34,918	Financial asset—Fair Value Through Net Assets/Equity																													
	4,602	Net Assets/Equity																													
39,520		Surplus or deficit																													
(To recognize the foreign exchange gain on the bond, the adjustment to its carrying amount measured at fair value in LC and the movement in the accumulated impairment amount due to changes in foreign exchange rates)																															
	2,572	Swap																													

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples			أمثلة توضيحية																																						
<table><tr><td>Surplus or deficit</td><td></td><td>2,572</td></tr><tr><td colspan="3">(To remeasure the swap at fair value)</td></tr><tr><td>Surplus or deficit</td><td>2,572</td><td></td></tr><tr><td>Net Assets/Equity</td><td></td><td>2,572</td></tr><tr><td colspan="3">(To recognize in surplus or deficit the change in fair value of the bond due to a change in the hedged risk)</td></tr></table>			Surplus or deficit		2,572	(To remeasure the swap at fair value)			Surplus or deficit	2,572		Net Assets/Equity		2,572	(To recognize in surplus or deficit the change in fair value of the bond due to a change in the hedged risk)			<table><tr><td colspan="3">(الإثبات مكاسب صرف العملات الأجنبية على السند ، والتعديل على قيمته الدفترية المقاسة بالقيمة العادلة بالريال السعودي، والتحركات في مبلغ الهبوط المتراكم بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية)</td></tr><tr><td></td><td>2,572</td><td>المقايضة</td></tr><tr><td>2,572</td><td></td><td>الفائض \العجز</td></tr><tr><td colspan="3">(لإعادة قياس المقايضة بالقيمة العادلة)</td></tr><tr><td></td><td>2,572</td><td>فائض أو عجز</td></tr><tr><td>2,572</td><td></td><td>صافي الأصول / حقوق الملكية</td></tr><tr><td colspan="3">(لإثبات التغير في القيمة العادلة للسند (الناتجة عن التغير في المخاطر المتحوط منها) بالفائض أو العجز)</td></tr></table>			(الإثبات مكاسب صرف العملات الأجنبية على السند ، والتعديل على قيمته الدفترية المقاسة بالقيمة العادلة بالريال السعودي، والتحركات في مبلغ الهبوط المتراكم بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية)				2,572	المقايضة	2,572		الفائض \العجز	(لإعادة قياس المقايضة بالقيمة العادلة)				2,572	فائض أو عجز	2,572		صافي الأصول / حقوق الملكية	(لإثبات التغير في القيمة العادلة للسند (الناتجة عن التغير في المخاطر المتحوط منها) بالفائض أو العجز)		
Surplus or deficit		2,572																																							
(To remeasure the swap at fair value)																																									
Surplus or deficit	2,572																																								
Net Assets/Equity		2,572																																							
(To recognize in surplus or deficit the change in fair value of the bond due to a change in the hedged risk)																																									
(الإثبات مكاسب صرف العملات الأجنبية على السند ، والتعديل على قيمته الدفترية المقاسة بالقيمة العادلة بالريال السعودي، والتحركات في مبلغ الهبوط المتراكم بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية)																																									
	2,572	المقايضة																																							
2,572		الفائض \العجز																																							
(لإعادة قياس المقايضة بالقيمة العادلة)																																									
	2,572	فائض أو عجز																																							
2,572		صافي الأصول / حقوق الملكية																																							
(لإثبات التغير في القيمة العادلة للسند (الناتجة عن التغير في المخاطر المتحوط منها) بالفائض أو العجز)																																									
IE95. In accordance with paragraph 20A of IPSAS 30, the loss allowance for financial assets measured at fair value through net assets/equity is not presented separately as a reduction of the carrying amount of the financial asset. However, disclosure would be provided about the accumulated impairment amount recognized in net assets/equity.			95. وفقاً للفقرة 20 أ من معيار المحاسبة للقطاع العام 30 "الأدوات المالية: الإفصاحات"، لا يتم عرض مخصص الخسارة للأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية بشكل منفصل كتخفيض في القيمة الدفترية للأصل المالي. ومع ذلك، سيتم تقديم إفصاح عن مبلغ الهبوط المتراكم المعترف به في صافي الأصول / حقوق الملكية.																																						
IE96. As at December 31, 20X1 (the reporting date), the fair value of the bond decreased to FC87,114 because of an increase in market interest rates and an increase in the credit risk of the bond. The fair value of the swap increased by FC255 to FC2,092. In addition, as at December 31, 20X1 the entity determines that there has been a significant increase in credit risk on the bond since initial recognition, so a loss allowance at an amount equal to lifetime expected credit			96. كما في 31 ديسمبر 20X1 (تاريخ القوائم المالية)، انخفضت القيمة العادلة للسند إلى 87114 يورو، وذلك بسبب زيادة معدلات الفائدة في السوق وزيادة المخاطر الائتمانية الخاصة بالسند. وقد زادت القيمة العادلة للمقايضة بمبلغ 255 يورو إلى 2.092 يورو. بالإضافة إلى ذلك، في 31 ديسمبر، 20 X1 تقرر الجهة أنه كانت هناك زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية على السند منذ الاثبات الأولي، لذلك يتم إثبات مخصص خسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر على السند. ¹⁰ وتقدر الخسائر الائتمانية المتوقعة في 31 ديسمبر، 20X1 بـ 9.700 يورو. وفي 31 ديسمبر،																																						

Illustrative Examples			أمثلة توضيحية		
losses is recognized. ¹⁰ The estimate of lifetime expected credit losses as at December 31, 20X1 is FC9,700. As at December 31, 20X1, the exchange rate is FC1 to LC1.25. This is reflected in the following table:			20X1، كان سعر صرف العملة الأجنبية 1 يورو إلى 1.25 ريال سعودي، وينعكس ذلك في الجدول التالي:		
	December 31, 20X0	December 31, 20X1	31 ديسمبر 20X1	31 ديسمبر 20X0	
Bond					السند
Fair value (FC)	96,370	87,114	87,114	96,370	القيمة العادلة (باليورو)
Fair value (LC)	134,918	108,893	108,893	134,918	القيمة العادلة (بالريال السعودي)
Amortised cost (FC)	98,800	90,300	90,300	98,800	التكلفة المستنفدة (باليورو)
Amortised cost (LC)	138,320	112,875	112,875	138,320	التكلفة المستنفدة (بالريال السعودي)
Interest rate swap					
Interest rate swap (FC)	1,837	2,092			
Interest rate swap (LC)	2,572	2,615			
Impairment – loss allowance					
Loss allowance (FC)	1,200	9,700			
Loss allowance (LC)	1,680	12,125			
FX rate (FC:LC)	1:1.4	1:1.25			

10 For simplicity this example assumes that credit risk does not dominate the fair value hedge relationship

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية		
			مقايضة معدل الفائدة
	2,092	1,837	مقايضة معدل الفائدة (باليورو)
	2,615	2,572	مقايضة معدل الفائدة (بالريال السعودي)
			الهبوط في القيمة- مخصص الخسارة
	9,700	1,200	مخصص الخسارة (باليورو)
	12,125	1,680	مخصص الخسارة (بالريال السعودي)
	1:1.25	1:1.4	سعر صرف العملة الأجنبية (اليورو: الريال السعودي)
10 لأغراض التبسيط يفترض المثال أن المخاطر الائتمانية لا تهيمن على علاقة تحوط القيمة العادلة.			

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples										
97. كما هو مبين في الجدول، في 31 ديسمبر، 20X1 القيمة العادلة للسند هي 108893 ريال سعودي (87114 يورو × 1.25). وتكلفتها المستنفدة هي 112875 ريال سعودي (يورو 100000 - 9700) × 1.25).	IE97. As shown in the table, as at December 31, 20X1 the fair value of the bond is LC108,893 (FC87,114 × 1.25) and its amortized cost is LC112,875 (FC(100,000 – 9,700) × 1.25).										
98. يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر على السند بمبلغ 9.700 يورو كما في 31 ديسمبر 20X1. وبالتالي فإن خسارة الهبوط المثبتة في الفائض أو العجز بالريال هي 10625 ريال سعودي (يورو (9700 - 1200) × 1.25).	IE98. The lifetime expected credit losses on the bond are measured as FC9,700 as of December 31, 20X1. Thus the impairment loss recognized in surplus or deficit in LC is LC10,625 (FC(9,700 – 1,200) × 1.25)										
99. الخسارة المثبتة في الفائض أو العجز بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية هي 14820 ريال (112875 ريال - 138320 ريال + 10625 ريال)، وهو التغير في إجمالي القيمة الدفترية للسند على أساس التكلفة المستنفدة خلال 20X1 بالريال السعودي، المعدلة بخسارة الهبوط. والفرق بين القيمة العادلة للسند وتكلفته المستنفدة بالعملة الوظيفية للجهة في 31 ديسمبر 20X1 هو 3982 ريال سعودي (108839 ريال - 112875 ريال). ومع ذلك، فإن التغير في المكسب أو الخسارة المتراكم المثبت في صافي الأصول / حقوق الملكية خلال عام 20X1 كتحفيض في صافي الأصول / حقوق الملكية هو 11205 ريال سعودي (3982 ريال - 3402 ريال + 10625 ريال).	IE99. The loss recognized in surplus or deficit because of the changes in foreign exchange rates is LC14,820 (LC112,875 – LC138,320 + LC10,625), which is the change in the gross carrying amount of the bond on the basis of amortized cost during 20X1 in LC, adjusted for the impairment loss. The difference between the fair value of the bond and its amortized cost in the functional currency of the entity on December 31, 20X1 is LC3,982 (LC108,893 – LC112,875). However, the change in the cumulative gain or loss recognized in net assets/equity during 20X1 as a reduction in net assets/equity is LC11,205 (LC3,982 – LC3,402 + LC10,625).										
100. يتم إثبات مكاسب المقايضة، وقدرها 43 ريال سعودي (2615 ريال-2572 ريال) في الفائض أو العجز، ولأنه من المفترض أنه لا يوجد عدم فعالية للتحوط، يتم تحويل مبلغ مكافئ من صافي الأصول / حقوق الملكية في نفس الفترة.	IE100. A gain of LC43 (LC2,615 – LC2,572) on the swap is recognized in surplus or deficit and, because it is assumed that there is no hedge ineffectiveness, an equivalent amount is recycled from net assets/equity in the same period.										
101. تقوم الجهة بعمل قيود دفتر اليومية التالية في 31 ديسمبر، 20X1:	IE101. The entity makes the following journal entries on December 31, 20X1:										
<table><tr><td>مدین (بالريال السعودي)</td><td>دائن (بالريال السعودي)</td></tr></table>	مدین (بالريال السعودي)	دائن (بالريال السعودي)	<table><tr><td>Debit LC</td><td>Credit LC</td></tr><tr><td></td><td>26,025</td></tr><tr><td>Financial asset—Fair Value Through Net Assets/Equity</td><td></td></tr><tr><td>Net Assets/Equity</td><td>11,205</td></tr></table>	Debit LC	Credit LC		26,025	Financial asset—Fair Value Through Net Assets/Equity		Net Assets/Equity	11,205
مدین (بالريال السعودي)	دائن (بالريال السعودي)										
Debit LC	Credit LC										
	26,025										
Financial asset—Fair Value Through Net Assets/Equity											
Net Assets/Equity	11,205										

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples			أمثلة توضيحية		
Surplus or deficit	14,820			26,025	الأصول المالية - القيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية
(To recognize the foreign exchange gain on the bond, the adjustment to its carrying amount measured at fair value in LC and the movement in the accumulated impairment amount due to changes in foreign exchange rates)					صافي الأصول / حقوق الملكية
Swap	43				صافي الأصول / حقوق الملكية
Surplus or deficit		43			صافي الأصول / حقوق الملكية
(To remeasure the swap at fair value)					صافي الأصول / حقوق الملكية
Surplus or deficit	43				صافي الأصول / حقوق الملكية
Net Assets/Equity		43			صافي الأصول / حقوق الملكية
(To recognize in surplus or deficit the change in fair value of the bond due to a change in the hedged risk)					صافي الأصول / حقوق الملكية
Surplus or deficit (impairment loss)	10,625				صافي الأصول / حقوق الملكية
Net Assets/Equity (accumulated impairment amount)		10,625			صافي الأصول / حقوق الملكية
(To recognize lifetime expected credit losses)					صافي الأصول / حقوق الملكية
					صافي الأصول / حقوق الملكية

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية		
	(الإثبات التغير في القيمة العادلة للسند (الناتج عن التغير في المخاطر المتحوط منها) في الفائض أو العجز).		
		10,625	فائض او عجز (خسائر الهبوط)
	10,625		صافي الأصول / حقوق الملكية (مبلغ الهبوط المتراكم)
	(الإثبات خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر على السند).		
IE102. On January 1, 20X2, the entity decides to sell the bond for FC 87,114, which is its fair value at that date and also closes out the swap at fair value. The foreign exchange rate is the same as at December 31, 20X1. The journal entries to derecognize the bond and reclassify the gains and losses that have accumulated in net assets/equity would be as follows:	102. في 1 يناير، 20X2، قررت الجهة بيع السند مقابل 87,114 يورو، وهي القيمة العادلة في ذلك التاريخ وأيضا إقفال المقايضة بالقيمة العادلة. سعر صرف العملة الأجنبية هو نفسه في 31 ديسمبر، 20X2. ستكون قيود اليومية لإلغاء إثبات السند وإعادة تصنيف المكاسب والخسائر المتراكمة في صافي الأصول / حقوق الملكية كما يلي:		
		مدین (بالريال السعودي)	دائن (بالريال السعودي)
		108,893	النقد
			الأصول المالية - القيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية
		1,367(أ)	خسارة في البيع (فائض أو عجز)

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples		أمثلة توضيحية		
(To close out the swap) (a) This amount consists of the changes in fair value of the bond, the accumulated impairment amount and the changes in foreign exchange rates recognized in net assets/equity (LC2,572 + LC1,200 + LC43 + LC10,625 – LC4,602 – LC11,205 = - LC1,367, which is recycled as a loss in surplus or deficit).		1,367		صافي الأصول / حقوق الملكية
		(لإلغاء إثبات السند)		
			2,615	المقايضة
		2,615		النقد
		(لإقفال المقايضة)		
		(أ): يتكون هذا المبلغ من التغيرات في القيمة العادلة للسند، وخسائر الهبوط في القيمة المتراكمة، والتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية المثبتة في صافي الأصول/حقوق الملكية، (2572 ريال+1200 ريال+43 ريال+10625 ريال-4602 ريال-11205 ريال= -1367 (بالسالب) والتي يتم تحويلها كخسارة في الفائض أو العجز.		

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
Application of the Impairment Requirements on a Reporting Date	تطبيق متطلبات الهبوط في القيمة في تاريخ القوائم المالية
Reclassification of Financial Assets (Paragraphs 94–100) IE103. This example illustrates the accounting requirements for the reclassification of financial assets between measurement categories in accordance with paragraphs 94–100 of IPSAS 41. The example illustrates the interaction with the impairment requirements in paragraphs 73–93 of IPSAS 41.	إعادة تصنيف الأصول المالية (الفقرات 94-100) 103. يوضح هذا المثال متطلبات المحاسبة لإعادة تصنيف الأصول المالية بين فئات القياس وفقاً للفقرات 94-100 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. يوضح المثال التفاعل مع متطلبات الهبوط في الفقرات 73-93 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.
Example 15—Reclassification of Financial Assets.	مثال 15: إعادة تصنيف الأصول المالية.

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples		
104. تشتري الجهة محفظة من السندات بقيمتها العادلة (إجمالي القيمة الدفترية) البالغة 500.000 ريال سعودي.	IE104. An entity purchases a portfolio of bonds for its fair value (gross carrying amount) of CU500,000.		
105. وتقوم بتغيير نموذج الإدارة لإدارة السندات وفقاً للفقرة 54 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. تساوي القيمة العادلة لمحفظة السندات في تاريخ إعادة التصنيف 490,000 ريال سعودي.	IE105. The entity changes the management model for managing the bonds in accordance with paragraph 54 of IPSAS 41. The fair value of the portfolio of bonds at the reclassification date is CU490,000.		
106. إذا تم قياس المحفظة بالتكلفة المستنفدة أو بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية مباشرة قبل إعادة التصنيف، فسيكون مخصص الخسارة المثبت في تاريخ إعادة التصنيف 6,000 ريال سعودي (لإظهار الزيادة المهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي وبالتالي قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر المحفظة).	IE106. If the portfolio was measured at amortized cost or at fair value through net assets/equity immediately prior to reclassification, the loss allowance recognized at the date of reclassification would be CU6,000 (reflecting a significant increase in credit risk since initial recognition and thus the measurement of lifetime expected credit losses).		
107. تبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً في تاريخ إعادة التصنيف 4,000 ريال سعودي.	IE107. The 12-month expected credit losses at the reclassification date are CU4,000.		
108. للتبسيط، قيود اليومية لإثبات إيرادات الفوائد ليست معطاة.	IE108. For simplicity, journal entries for the recognition of interest revenue are not provided.		
سيناريو 1: إعادة التصنيف من فئة القياس بالتكلفة المستنفدة إلى فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.			
109. يعيد قسم الخزينة "أ" تصنيف محفظة السندات من فئة القياس بالتكلفة المستنفدة إلى فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز. في تاريخ إعادة التصنيف، يتم قياس محفظة السندات بالقيمة العادلة. يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناشئة عن الفرق بين مبلغ التكلفة المستنفدة السابقة لمحفظة السندات والقيمة العادلة لمحفظة السندات في الفائض أو العجز عند إعادة التصنيف.	IE109. Department of Treasury A reclassifies the portfolio of bonds out of the amortized cost measurement category and into the fair value through surplus or deficit measurement category. At the reclassification date, the portfolio of bonds is measured at fair value. Any gain or loss arising from a difference between the previous amortized cost amount of the portfolio of bonds and the fair value of the portfolio of bonds is recognized in surplus or deficit on reclassification.		
	<table><tr><td>مدین</td><td>دائن</td></tr></table>	مدین	دائن
مدین	دائن		

Illustrative Examples			أمثلة توضيحية		
	Debit	Credit		ريال	السندات (الأصول
Bonds (Fair Value Through Surplus or Deficit assets)	CU490,000			490,000سعودي	المثبتة بالقيمة
Bonds (gross carrying amount of the amortized cost assets)		CU500,000			العادلة من خلال
Loss allowance	CU6,000				الفائض أو العجز)
Reclassification loss (surplus or deficit)	CU4,000				
(To recognize the reclassification of bonds from amortized cost to fair value through surplus or deficit and to derecognize the loss allowance.)			ريال		السندات (إجمالي
			500,000سعودي		القيمة الدفترية
					للأصول المثبتة
					بالتكلفة المستنفدة)
			ريال		مخصص الخسارة
			6,000سعودي		
			ريال		خسارة إعادة
			4,000سعودي		التصنيف (فائض أو
					عجز)
			(لإثبات إعادة تصنيف السندات من التكلفة المستنفدة إلى		
			القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز ولإلغاء إثبات مخصص		
			الخسارة.)		

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples																																				
السيناريو 2: إعادة التصنيف من فئة قياس القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إلى فئة قياس التكلفة المستنفدة. 110. قسم الخزينة أ يعيد تصنيف محفظة السندات من فئة قياس القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إلى فئة قياس التكلفة المستنفدة. في تاريخ إعادة التصنيف، تصبح القيمة العادلة لمحفظة السندات هي إجمالي القيمة الدفترية الجديدة ويتم تحديد معدل الفائدة الفعلي بناءً على إجمالي القيمة الدفترية. تنطبق متطلبات الهبوط على السند من تاريخ إعادة التصنيف. لأغراض إثبات خسائر الائتمان المتوقعة، تصبح المخاطر الائتمانية لمحفظة السندات في تاريخ إعادة التصنيف هي المخاطر الائتمانية التي يجب مقارنة التغيرات المستقبلية في المخاطر الائتمانية مقابلها. <table><tr><td></td><td>مدین</td><td>دائن</td></tr><tr><td>السندات (إجمالي القيمة الدفترية للأصول المثبتة بالتكلفة المستنفدة)</td><td>ريال 490,000</td><td></td></tr><tr><td>السندات (الأصول المثبتة بالقيمة العادلة من الفائض أو العجز)</td><td>ريال 490,000</td><td></td></tr><tr><td>خسارة الهبوط في القيمة (فائض أو عجز)</td><td>ريال 4,000</td><td></td></tr><tr><td>مخصص الخسارة</td><td></td><td>ريال 4,000</td></tr><tr><td colspan="3">(لإثبات إعادة تصنيف السندات من القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إلى التكلفة المستنفدة بما في ذلك بدء المحاسبة عن الهبوط في القيمة.)</td></tr></table>		مدین	دائن	السندات (إجمالي القيمة الدفترية للأصول المثبتة بالتكلفة المستنفدة)	ريال 490,000		السندات (الأصول المثبتة بالقيمة العادلة من الفائض أو العجز)	ريال 490,000		خسارة الهبوط في القيمة (فائض أو عجز)	ريال 4,000		مخصص الخسارة		ريال 4,000	(لإثبات إعادة تصنيف السندات من القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إلى التكلفة المستنفدة بما في ذلك بدء المحاسبة عن الهبوط في القيمة.)			Scenario 2: Reclassification Out of the Fair Value through Surplus or Deficit Measurement Category and into the Amortized Cost Measurement Category. IE110. Department of Treasury A reclassifies the portfolio of bonds out of the fair value through surplus or deficit measurement category and into the amortized cost measurement category. At the reclassification date, the fair value of the portfolio of bonds becomes the new gross carrying amount and the effective interest rate is determined based on that gross carrying amount. The impairment requirements apply to the bond from the reclassification date. For the purposes of recognizing expected credit losses, the credit risk of the portfolio of bonds at the reclassification date becomes the credit risk against which future changes in credit risk shall be compared. <table><tr><td></td><td>Debit</td><td>Credit</td></tr><tr><td>Bonds (gross carrying amount of the amortized cost assets)</td><td>CU490,000</td><td></td></tr><tr><td>Bonds (Fair Value Through Surplus or Deficit assets)</td><td></td><td>CU490,000</td></tr><tr><td>Impairment loss (surplus or deficit)</td><td>CU4,000</td><td></td></tr><tr><td>Loss allowance</td><td></td><td>CU4,000</td></tr><tr><td colspan="3">(To recognize reclassification of bonds from fair value through surplus or deficit to amortized cost including commencing accounting for impairment.)</td></tr></table>		Debit	Credit	Bonds (gross carrying amount of the amortized cost assets)	CU490,000		Bonds (Fair Value Through Surplus or Deficit assets)		CU490,000	Impairment loss (surplus or deficit)	CU4,000		Loss allowance		CU4,000	(To recognize reclassification of bonds from fair value through surplus or deficit to amortized cost including commencing accounting for impairment.)		
	مدین	دائن																																			
السندات (إجمالي القيمة الدفترية للأصول المثبتة بالتكلفة المستنفدة)	ريال 490,000																																				
السندات (الأصول المثبتة بالقيمة العادلة من الفائض أو العجز)	ريال 490,000																																				
خسارة الهبوط في القيمة (فائض أو عجز)	ريال 4,000																																				
مخصص الخسارة		ريال 4,000																																			
(لإثبات إعادة تصنيف السندات من القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إلى التكلفة المستنفدة بما في ذلك بدء المحاسبة عن الهبوط في القيمة.)																																					
	Debit	Credit																																			
Bonds (gross carrying amount of the amortized cost assets)	CU490,000																																				
Bonds (Fair Value Through Surplus or Deficit assets)		CU490,000																																			
Impairment loss (surplus or deficit)	CU4,000																																				
Loss allowance		CU4,000																																			
(To recognize reclassification of bonds from fair value through surplus or deficit to amortized cost including commencing accounting for impairment.)																																					
السيناريو 3. إعادة التصنيف من فئة قياس التكلفة المستنفدة إلى فئة قياس القيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية. 111. يقوم قسم الخزينة أ بإعادة تصنيف محفظة السندات من فئة قياس التكلفة المستنفدة إلى القيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية. في تاريخ إعادة التصنيف، يتم قياس محفظة	Scenario 3: Reclassification Out of the Amortized Cost Measurement Category and into the Fair Value through Net Assets/Equity Measurement Category. IE111. Department of Treasury A reclassifies the portfolio of bonds out of the amortized cost measurement category and into the fair value through net																																				

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples															
السندات بالقيمة العادلة. يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناشئة عن الفرق بين مبلغ التكلفة المستنفدة السابقة لمحفظة السندات والقيمة العادلة لمحفظة السندات في صافي الأصول / حقوق الملكية. لم يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي وقياس خسائر الائتمان المتوقعة كنتيجة لإعادة التصنيف. يستمر استخدام المخاطر الائتمانية عند الإثبات الأولي لتقويم التغيرات في المخاطر الائتمانية. من تاريخ إعادة التصنيف، يُوقف إثبات مخصص الخسارة كتعديل على إجمالي القيمة الدفترية للسند، ويتم إثباته كمبلغ هبوط متراكم، وسيتم الإفصاح عنه.	assets/equity measurement category. At the reclassification date, the portfolio of bonds is measured at fair value. Any gain or loss arising from a difference between the previous amortized cost amount of the portfolio of bonds and the fair value of the portfolio of bonds is recognized in net assets/equity. The effective interest rate and the measurement of expected credit losses are not adjusted as a result of the reclassification. The credit risk at initial recognition continues to be used to assess changes in credit risk. From the reclassification date the loss allowance ceases to be recognized as an adjustment to the gross carrying amount of the bond and is recognized as an accumulated impairment amount, which would be disclosed. <table><tr><th>Debit</th><th>Credit</th><th></th></tr><tr><td>CU490,000</td><td></td><td>Bonds (Fair Value Through Net Assets/Equity assets)</td></tr><tr><td></td><td>CU500,000</td><td>Bonds (gross carrying amount of amortized cost assets)</td></tr><tr><td>CU6,000</td><td></td><td>Loss allowance</td></tr><tr><td>CU4,000</td><td></td><td>Net Assets/Equity ^(a)</td></tr></table> (To recognize the reclassification from amortized cost to fair value through net assets/equity. The measurement of expected credit losses is however unchanged.) (a) For simplicity, the amount related to impairment is not shown separately. If it had been, this journal entry (i.e., DR CU4,000) would be split into the following two entries: DR Net Assets/Equity CU10,000 (fair value changes) and CR Net Assets/Equity CU6,000 (accumulated impairment amount).	Debit	Credit		CU490,000		Bonds (Fair Value Through Net Assets/Equity assets)		CU500,000	Bonds (gross carrying amount of amortized cost assets)	CU6,000		Loss allowance	CU4,000		Net Assets/Equity ^(a)
Debit	Credit															
CU490,000		Bonds (Fair Value Through Net Assets/Equity assets)														
	CU500,000	Bonds (gross carrying amount of amortized cost assets)														
CU6,000		Loss allowance														
CU4,000		Net Assets/Equity ^(a)														
<table><tr><th>مدین</th><th>دائن</th><th></th></tr><tr><td>ريال 490,000</td><td></td><td>السندات (الأصول المثبتة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية)</td></tr><tr><td></td><td>ريال 500,000</td><td>السندات (إجمالي القيمة الدفترية للأصول المثبتة بالتكلفة المستنفدة)</td></tr></table>	مدین	دائن		ريال 490,000		السندات (الأصول المثبتة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية)		ريال 500,000	السندات (إجمالي القيمة الدفترية للأصول المثبتة بالتكلفة المستنفدة)							
مدین	دائن															
ريال 490,000		السندات (الأصول المثبتة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية)														
	ريال 500,000	السندات (إجمالي القيمة الدفترية للأصول المثبتة بالتكلفة المستنفدة)														

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية		
		ريال 6,000	مخصص الخسارة
		ريال 4,000	صافي الأصول / حقوق الملكية ^(١)
Scenario 4: Reclassification Out of the Fair Value through Net Assets/Equity Measurement Category and into the Amortized Cost Measurement Category. IE112. Department of Treasury A reclassifies the portfolio of bonds out of the fair value through net assets/equity measurement category and into the amortized cost measurement category. The portfolio of bonds is reclassified at fair value. However, at the reclassification date, the cumulative gain or loss previously recognized in net assets/equity is removed from net assets/equity and adjusted against the fair value of the portfolio of bonds. As a result, the portfolio of bonds is measured at the reclassification date as if it had always been measured at amortized cost. The effective interest rate and the measurement of expected credit losses are not adjusted as a result of the reclassification. The credit risk at initial recognition continues to be used to	السيناريو 4: إعادة التصنيف من فئة قياس القيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية إلى فئة قياس التكلفة المستنفدة. 112. يقوم قسم الخزينة أ بإعادة تصنيف محفظة السندات من فئة قياس القيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية إلى فئة قياس التكلفة المستنفدة. يتم إعادة تصنيف محفظة السندات بالقيمة العادلة. ومع ذلك، في تاريخ إعادة التصنيف، يتم حذف المكاسب أو الخسائر المتراكمة المثبتة سابقاً في صافي الأصول / حقوق الملكية من صافي الأصول / حقوق الملكية ويتم تعديلها مقابل القيمة العادلة لمحفظة السندات. نتيجة لذلك، يتم قياس محفظة السندات في تاريخ إعادة التصنيف كما لو كان قد تم قياسها دائماً بالتكلفة المستنفدة. لم يتم تعديل معدل الفائدة الفعلي وقياس خسائر الائتمان المتوقعة كنتيجة لإعادة التصنيف. يستمر استخدام المخاطر الائتمانية عند الاعتراف الأولي لتقويم التغيرات في المخاطر الائتمانية على السندات. يتم إثبات مخصص الخسارة كتعديل على إجمالي القيمة الدفترية للسند (لتعكس مبلغ التكلفة المستنفدة) من تاريخ إعادة التصنيف.		
	دائن	مدين	

Illustrative Examples			أمثلة توضيحية		
assess changes in the credit risk on the bonds. The loss allowance is recognized as an adjustment to the gross carrying amount of the bond (to reflect the amortized cost amount) from the reclassification date.				السندات (إجمالي القيمة الدفترية للأصول المثبتة بالتكلفة المستنفدة)	ريال 490,000
	Debit	Credit		السندات (الأصول المثبتة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية)	ريال 490,000
Bonds (gross carrying value of the amortized cost assets)	CU490,000				
Bonds (Fair Value Through Net Assets/Equity assets)		CU490,000			
Bonds (gross carrying value of the amortized cost assets)	CU10,000			السندات (إجمالي القيمة الدفترية للأصول المثبتة بالتكلفة المستنفدة)	ريال 10,000
Loss allowance		CU6,000		مخصص الخسارة	ريال 6,000
Net Assets/Equity ^(a)		CU4,000		صافي الأصول / حقوق الملكية	ريال 4,000
(To recognize the reclassification from fair value through net assets/equity to amortized cost including the recognition of the loss allowance deducted to determine the amortized cost amount. The measurement of expected credit losses is however unchanged.)			(لإثبات إعادة تصنيف السندات من القيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية إلى التكلفة المستنفدة بما في ذلك إثبات مخصص الخسارة مخصصاً لتحديد مبلغ التكلفة المستنفدة. ومع ذلك، فإن قياس خسائر الائتمان المتوقعة لم يتغير.)		
(a) The cumulative loss in net assets/equity at the reclassification date was CU4,000. That amount consists of the total fair value change of CU10,000 (i.e., CU500,000 – 490,000) offset by the accumulated impairment amount recognized (CU6,000) while the assets were measured at fair value through net assets/equity.			بلغت الخسارة المتراكمة في صافي الأصول / حقوق الملكية في تاريخ إعادة التصنيف 4000 ريال سعودي. يتكون هذا المبلغ من إجمالي التغير في القيمة العادلة وقدره 10,000 ريال سعودي (أي 500,000-490,000 ريال سعودي) معديلاً بمبلغ الهبوط المتراكم المثبت (6,000 ريال سعودي) عندما كانت الأصول تقاس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية		

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية																									
Scenario 5: Reclassification Out of the Fair Value through Surplus or Deficit Measurement Category and into the Fair Value Through Net Assets/Equity Measurement Category. IE113. Department of Treasury A reclassifies the portfolio of bonds out of the fair value through surplus or deficit measurement category and into the fair value through net assets/equity measurement category. The portfolio of bonds continues to be measured at fair value. However, for the purposes of applying the effective interest method, the fair value of the portfolio of bonds at the reclassification date becomes the new gross carrying amount and the effective interest rate is determined based on that new gross carrying amount. The impairment requirements apply from the reclassification date. For the purposes of recognizing expected credit losses, the credit risk of the portfolio of bonds at the reclassification date becomes the credit risk against which future changes in credit risk shall be compared.	السيناريو 5: إعادة التصنيف من فئة قياس القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إلى فئة قياس القيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية. 113. تقوم إدارة الخزينة (أ) بإعادة تصنيف محفظة السندات من فئة قياس القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إلى فئة قياس القيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية. يستمر قياس محفظة السندات بالقيمة العادلة. ومع ذلك، لغرض تطبيق طريقة الفائدة الفعلية، تصبح القيمة العادلة لمحفظة السندات في تاريخ إعادة التصنيف هي إجمالي القيمة الدفترية الجديدة ويتم تحديد معدل الفائدة الفعلي بناءً على إجمالي القيمة الدفترية الجديدة. تنطبق متطلبات الهبوط من تاريخ إعادة التصنيف. لأغراض إثبات خسائر الائتمان المتوقعة، تصبح المخاطر الائتمانية لمحفظة السندات في تاريخ إعادة التصنيف هي المخاطر الائتمانية التي يجب مقارنة التغيرات المستقبلية في المخاطر الائتمانية مقابلها.																									
<table><tr><th></th><th>Debit</th><th>Credit</th></tr><tr><td>Bonds (Fair Value Through Net Assets/Equity assets)</td><td>CU490,000</td><td></td></tr><tr><td>Bonds (Fair Value Through Surplus or Deficit assets)</td><td></td><td>CU490,000</td></tr><tr><td>Impairment loss (surplus or deficit)</td><td>CU4,000</td><td></td></tr><tr><td>Net Assets/Equity</td><td></td><td>CU4,000</td></tr></table> To recognize the reclassification of bonds from fair value through surplus or deficit to fair value through net assets/equity including commencing accounting for impairment. The net assets/equity amount reflects the loss allowance at the date of reclassification (an accumulated impairment amount relevant for disclosure purposes) of CU4,000		Debit	Credit	Bonds (Fair Value Through Net Assets/Equity assets)	CU490,000		Bonds (Fair Value Through Surplus or Deficit assets)		CU490,000	Impairment loss (surplus or deficit)	CU4,000		Net Assets/Equity		CU4,000	<table><tr><th>مدین</th><th>دائن</th></tr><tr><td>السندات (الأصول المثبتة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية)</td><td>ريال 490,000</td></tr><tr><td>السندات (الأصول المثبتة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز)</td><td>ريال 490,000</td></tr><tr><td>خسارة الهبوط في القيمة (فائض أو عجز)</td><td>ريال 4,000</td></tr><tr><td>صافي الأصول / حقوق الملكية</td><td>ريال 4,000</td></tr></table> لإثبات إعادة تصنيف السندات من القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز إلى القيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية بما في ذلك بدء المحاسبة عن الهبوط في القيمة. يعكس مبلغ صافي الأصول / حقوق الملكية	مدین	دائن	السندات (الأصول المثبتة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية)	ريال 490,000	السندات (الأصول المثبتة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز)	ريال 490,000	خسارة الهبوط في القيمة (فائض أو عجز)	ريال 4,000	صافي الأصول / حقوق الملكية	ريال 4,000
	Debit	Credit																								
Bonds (Fair Value Through Net Assets/Equity assets)	CU490,000																									
Bonds (Fair Value Through Surplus or Deficit assets)		CU490,000																								
Impairment loss (surplus or deficit)	CU4,000																									
Net Assets/Equity		CU4,000																								
مدین	دائن																									
السندات (الأصول المثبتة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية)	ريال 490,000																									
السندات (الأصول المثبتة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز)	ريال 490,000																									
خسارة الهبوط في القيمة (فائض أو عجز)	ريال 4,000																									
صافي الأصول / حقوق الملكية	ريال 4,000																									

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples
مخصص الخسارة في تاريخ إعادة التصنيف (مبلغ الهبوط المتراكم المتعلق بعمليات الإفصاح) (البالغ 4000 ريال سعودي).	
السيناريو 6: إعادة التصنيف من فئة قياس القيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية إلى فئة قياس القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.	
114. تقوم إدارة الخزينة (أ) بإعادة تصنيف محفظة السندات من فئة قياس القيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية إلى فئة قياس القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز. يستمر قياس محفظة السندات بالقيمة العادلة. ومع ذلك، فإن المكاسب أو الخسائر المتراكمة المثبتة سابقًا في صافي الأصول / حقوق الملكية يتم إعادة تصنيفها من صافي الأصول / حقوق الملكية إلى الفائض أو العجز كتعديل لإعادة التصنيف (انظر معيار المحاسبة للقطاع العام 1، عرض القوائم المالية).	
السندات (الأصول المثبتة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز)	مدین
السندات (الأصول المثبتة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية)	دائن
خسارة إعادة التصنيف (الفائض أو العجز)	
صافي الأصول / حقوق الملكية ^(أ)	
(لإثبات إعادة تصنيف السندات من القيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية إلى القيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.)	
(أ) كانت الخسارة المتراكمة في صافي الأصول / حقوق الملكية بتاريخ إعادة التصنيف 4000 ريال سعودي. يتكون هذا المبلغ من إجمالي التغير في القيمة العادلة البالغ 10,000 ريال سعودي (أي	

	Debit	Credit
Bonds (Fair Value Through Surplus or Deficit assets)	CU490,000	
Bonds (Fair Value Through Net Assets/Equity assets)		CU490,000
Reclassification loss (surplus or deficit)	CU4,000	
Net Assets/Equity ^(a)		CU4,000
(To recognize the reclassification of bonds from fair value through net assets/equity to fair value through surplus or deficit.)		
(a) The cumulative loss in net assets/equity at the reclassification date was CU4,000. That amount consists of the total fair value change of CU10,000 (i.e., CU500,000 – 490,000) offset by the loss allowance that was recognized (CU6,000) while the assets were measured at fair value through net assets/equity.		

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
	500,000 – 490,000 ريال سعودي) معدلًا بمخصص الخسارة المثبت (6,000 ريال سعودي) عندما كانت الأصول تقاس بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية.
Hedge Accounting for Aggregated Exposures IE115. The following examples illustrate the mechanics of hedge accounting for aggregated exposures.	محاسبة التحوط من التعرضات المجمعة 115. توضح الأمثلة التالية آليات محاسبة التحوط من التعرضات المجمعة.
Example 16—Combined Commodity Price Risk and Foreign Currency Risk Hedge (Cash Flow Hedge/Cash Flow Hedge Combination).	مثال 16: مخاطر سعر السلعة والتحوط من مخاطر العملة الأجنبية (تحوط التدفقات النقدية/مجموعة تحوط التدفقات النقدية).
Fact Pattern IE116. Municipality A wants to hedge a highly probable forecast electricity purchase (which is expected to occur at the end of Period 5). Government A's functional currency is its Local Currency (LC). Electricity is traded in Foreign Currency (FC). Government A has the following risk exposures: (a) Commodity price risk: the variability in cash flows for the purchase price, which results from fluctuations of the spot price of electricity in FC; and (b) Foreign currency (FX) risk: the variability in cash flows that result from fluctuations of the spot exchange rate between LC and FC.	نموذج واقعي 116. تريد البلدية (أ) التحوط بشدة من شراء الكهرباء المتوقع (والذي من المتوقع حدوثه في نهاية الفترة الخامسة). العملة الوظيفية للحكومة (أ) هي عملتها المحلية (وهي الريال السعودي). يتم شراء الكهرباء بعملة اليورو وهي عملة أجنبية. تتعرض الحكومة (أ) للمخاطر التالية: أ. مخاطر أسعار السلع الأساسية: التغير في التدفقات النقدية لسعر الشراء، والذي ينتج عن تقلبات السعر الفوري للكهرباء بالعملة الأجنبية؛ و ب. مخاطر العملات الأجنبية (اليورو): التغير في التدفقات النقدية التي تنتج عن تقلبات أسعار الصرف الفورية بين الريال السعودي واليورو.
IE117. Municipality A hedges its risk exposures using the following risk management strategy: (a) Municipality A uses benchmark commodity forward contracts, which are denominated in FC, to hedge its electricity purchases four periods before delivery. The electricity price that Municipality A actually pays for its purchase is different from the benchmark price because of differences in the type of electricity, the location and delivery arrangement.¹¹ This gives rise to the risk	117. تقوم البلدية (أ) بالتحوط من التعرض للمخاطر باستخدام استراتيجية إدارة المخاطر التالية: أ. تستخدم البلدية (أ) عقود التوريد المرجعية للسلع، المقومة باليورو، للتحوط من مشترياتها من الكهرباء لأربع فترات قبل التسليم. يختلف سعر الكهرباء الذي تدفعه البلدية (أ) بالفعل لشراؤها عن السعر المرجعي بسبب الاختلافات في نوع الكهرباء والموقع وترتيب التسليم.¹¹ يؤدي ذلك إلى مخاطر حدوث تغيرات في العلاقة بين سعري الكهرباء (يشار إليها أحيانًا باسم "المخاطر الأساسية")، مما يؤثر على فعالية علاقة التحوط. لا تقوم البلدية (أ) بالتحوط من هذه المخاطر لأنها لا تعتبر اقتصادية بموجب اعتبارات التكلفة / المنفعة.

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples																																				
ب. تقوم البلدية (أ) أيضًا بالتحوط من مخاطر الصرف الأجنبي. ومع ذلك، يتم التحوط من مخاطر العملات الأجنبية على مدى أفق مختلف - ثلاث فترات فقط قبل التسليم. تعتبر البلدية (أ) التعرض لسعر الصرف الأجنبي من المدفوعات المتغيرة لشراء الكهرباء بالعملات الأجنبية والمكاسب أو الخسائر على عقود التوريد للسلع بالعملات الأجنبية باعتبارها تعرضًا مجتمعا للصرف الأجنبي (اليورو). ومن ثم، تستخدم البلدية (أ) عقد توريد فردي للصرف الأجنبي للتحوط من التدفقات النقدية للعملات الأجنبية من شراء الكهرباء المتوقع وعقد التوريد للسلع ذات الصلة. 11 لأغراض هذا المثال تم افتراض أن المخاطر المتحوط منها لم يتم تعيينها بناءً على مكون مخاطر سعر الكهرباء المرجعي. وبالتالي، جميع مخاطر سعر الكهرباء يتم التحوط منها.	of changes in the relationship between the two electricity prices (sometimes referred to as ‘basis risk’), which affects the effectiveness of the hedging relationship. Municipality A does not hedge this risk because it is not considered economical under cost/benefit considerations. (b) Municipality A also hedges its FX risk. However, the FX risk is hedged over a different horizon—only three periods before delivery. Municipality A considers the FX exposure from the variable payments for the electricity purchase in FC and the gain or loss on the commodity forward contract in FC as one aggregated FX exposure. Hence, Municipality A uses one single FX forward contract to hedge the FX cash flows from a forecast electricity purchase and the related commodity forward contract. 11 For the purpose of this example it is assumed that the hedged risk is not designated based on a benchmark electricity price risk component. Consequently, the entire electricity price risk is hedged.																																				
118. يوضح الجدول أدناه المعلومات المستخدمة لهذا المثال ("الفرق الأساسي" هو الفرق، معبراً عنه كنسبة مئوية، بين سعر الكهرباء التي تشتريها البلدية (أ) بالفعل وسعر الكهرباء المرجعي):	IE118. The following table sets out the parameters used for Example 16 (the ‘basis spread’ is the differential, expressed as a percentage, between the price of the electricity that Municipality A actually buys and the price for the benchmark electricity) :																																				
<table><tr><th colspan="6">مثال 16-المعلومات</th></tr><tr><th>الفترة</th><th>1</th><th>2</th><th>3</th><th>4</th><th>5</th></tr><tr><td>معدلات الفائدة لآخر</td><td>%0.26</td><td>%0.21</td><td>%0.16</td><td>%0.06</td><td>%0.00</td></tr></table>	مثال 16-المعلومات						الفترة	1	2	3	4	5	معدلات الفائدة لآخر	%0.26	%0.21	%0.16	%0.06	%0.00	<table><tr><th colspan="6">Example 16—Parameters</th></tr><tr><th>Period</th><th>1</th><th>2</th><th>3</th><th>4</th><th>5</th></tr><tr><td>Interest rates for remaining maturity [FC]</td><td>0.26%</td><td>0.21%</td><td>0.16%</td><td>0.06%</td><td>0.00%</td></tr></table>	Example 16—Parameters						Period	1	2	3	4	5	Interest rates for remaining maturity [FC]	0.26%	0.21%	0.16%	0.06%	0.00%
مثال 16-المعلومات																																					
الفترة	1	2	3	4	5																																
معدلات الفائدة لآخر	%0.26	%0.21	%0.16	%0.06	%0.00																																
Example 16—Parameters																																					
Period	1	2	3	4	5																																
Interest rates for remaining maturity [FC]	0.26%	0.21%	0.16%	0.06%	0.00%																																

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples						أمثلة توضيحية					
Interest rates for remaining maturity [LC]	1.12%	0.82%	0.46%	0.26%	0.00%						أجل استحقاق [للمعملة الأجنبية وهي اليورو]
Forward price [FC/ MWh]	1.25	1.01	1.43	1.22	2.15						
Basis spread	-5.00%	-5.50%	-6.00%	-3.40%	-7.00%						
FX rate (spot) [FC/ LC]	1.3800	1.3300	1.4100	1.4600	1.4300						
						%0.00	%0.26	%0.46	%0.82	%1.12	معدلات الفائدة لآخر أجل استحقاق [للمعملة المحلية وهي الريال السعودي]
						2.15	1.22	1.43	1.01	1.25	السعر الآجل [للمعملة الأجنبية ÷ ميغا واط في الساعة]
						%7.00-	%3.40-	%6.00-	%5.50-	%5.00-	الفرق
						1.4300	1.4600	1.4100	1.3300	1.3800	سعر الصرف الأجنبي (الفوري)

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية						
						[العملة الأجنبية ÷ العملة المحلية]	
Accounting Mechanics IE119. Municipality A designates as cash flow hedges the following two hedging relationships:¹² (a) A commodity price risk hedging relationship between the electricity price related variability in cash flows attributable to the forecast electricity purchase in FC as the hedged item and a commodity forward contract denominated in FC as the hedging instrument (the 'first level relationship'). This hedging relationship is designated at the end of Period 1 with a term to the end of Period 5. Because of the basis spread between the price of the electricity that Municipality A actually buys and the price for the benchmark electricity, Municipality A designates a volume of 112,500 MWh of electricity as the hedging instrument and a volume of 118,421 MWh as the hedged item.¹³ (b) An FX risk hedging relationship between the aggregated exposure as the hedged item and an FX forward contract as the hedging instrument (the 'second level relationship'). This hedging relationship is designated at the end of Period 2 with a term to the end of Period 5. The aggregated exposure that is designated as the hedged item represents the FX risk that is the effect of exchange rate changes, compared to the forward FX rate at the end of Period 2 (i.e., the time of designation of the FX risk hedging relationship), on the	طرق المحاسبة 119. تحدد البلدية (أ) علاقتين التحوط التاليتين كتحوط للتدفق النقدي:¹² أ. علاقة التحوط من مخاطر أسعار السلع الأساسية بين التغير المرتبط بسعر الكهرباء في التدفقات النقدية المنسوبة إلى شراء الكهرباء المتوقع بالعملات الأجنبية كبنء تحوط وعقد توريد سلع مقوم بالعملة الأجنبية كأداة تحوط ("علاقة المستوى الأول"). يتم تحديد علاقة التحوط هذه في نهاية الفترة الأولى بمدة تنتهي بنهاية الفترة الخامسة. وبسبب انتشار الأساس بين سعر الكهرباء التي تشتريها البلدية (أ) بالفعل وسعر الكهرباء المرجعي، تحدد البلدية (أ) حجم 112,500 ميغا وات ساعة من الكهرباء كأداة تحوط وحجم 118,421 ميغا وات ساعة كبنء متحوط له.¹³ ب. علاقة التحوط من مخاطر الصرف الأجنبي بين التعرض المجمع كبنء تحوط وعقد توريد الصرف الأجنبي كأداة تحوط ("علاقة المستوى الثاني"). تم تحديد علاقة التحوط هذه في نهاية الفترة الثانية بمدة تنتهي بنهاية الفترة الخامسة. يمثل التعرض الكلي المعين كبنء تحوط مخاطر العملات الأجنبية التي تمثل تأثير تغيرات أسعار الصرف، مقارنة بسعر الصرف الآجل في نهاية الفترة الثانية (أي وقت تعيين علاقة التحوط من مخاطر الصرف الأجنبي)، على التدفقات النقدية المجمعة للعملات الأجنبية في العملات الأجنبية للبندين المحددين في علاقة التحوط لمخاطر أسعار السلع، وهما شراء الكهرباء المتوقع وعقد توريد السلع. نظرة البلدية (أ) طويلة المدى لأساس الانتشار بين سعر الكهرباء التي تشتريها بالفعل وسعر الكهرباء المرجعي من نهاية الفترة الأولى. وبالتالي، فإن الحجم الفعلي لأداة التحوط التي تدخلها البلدية (أ) في (المبلغ الاسمي لعقد التوريد في الصرف الأجنبي البالغ 140,625 يورو) يعكس						

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
combined FX cash flows in FC of the two items designated in the commodity price risk hedging relationship, which are the forecast electricity purchase and the commodity forward contract. Municipality A's long-term view of the basis spread between the price of the electricity that it actually buys and the price for the benchmark electricity has not changed from the end of Period 1. Consequently, the actual volume of hedging instrument that Municipality A enters into (the nominal amount of the FX forward contract of FC140,625) reflects the cash flow exposure associated with a basis spread that had remained at -5 per cent. However, Municipality A's actual aggregated exposure is affected by changes in the basis spread. Because the basis spread has moved from -5 per cent to -5.5 per cent during Period 2, Municipality A's actual aggregated exposure at the end of Period 2 is FC140,027. 12 This example assumes that all qualifying criteria for hedge accounting are met (see paragraph 129 of IPSAS 41). The following description of the designation is solely for the purpose of understanding this example (i.e., it is not an example of the complete formal documentation required in accordance with paragraph 129(b) of IPSAS 41). 13 In this example, the current basis spread at the time of designation is coincidentally the same as Municipality A's long-term view of the basis spread (-5 per cent) that determines the volume of electricity purchases that it actually hedges. Also, this example assumes that Municipality A designates the hedging instrument in its entirety and designates as much of its highly probable forecast purchases as it regards as hedged. That results in a hedge ratio of 1/(100 percent -5 percent). Other entities might follow different approaches when determining what volume of their exposure they actually hedge, which can result in a different hedge ratio and also designating less than a hedging instrument in its entirety (see paragraph 129 of IPSAS 41).	التعرض للتدفق النقدي المرتبط بفارق أساسي ظل عند -5٪. ومع ذلك، يتأثر التعرض الإجمالي الفعلي للبلدية (أ) بالتغيرات في انتشار الأساس. نظرًا لأن فارق الأساس قد انتقل من -5 في المائة إلى -5.5 في المائة خلال الفترة الثانية، فإن التعرض الإجمالي الفعلي للبلدية (أ) في نهاية الفترة الثانية هو 140,027 يورو. 12 يفترض المثال أنه تم استيفاء جميع ضوابط التأهل للمحاسبة عن التحوط (انظر الفقرة 129 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41). الوصف التالي للتعين هو لغرض فهم هذا المثال فقط (أي أنه ليس مثالاً على الوثائق الرسمية الكاملة المطلوبة وفقاً للفقرة 129(ب) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41). 13 في هذا المثال، الفرق الحالي في وقت التعيين يساوي بالصدفة نظرة البلدية (أ) طويلة المدى للفرق الأساسي (-5٪) والذي يحدد حجم مشتريات الكهرباء التي تتحوط لها بالفعل. أيضاً يفترض المثال أن البلدية (أ) تعين أداة التحوط بأكملها وتعين أكبر قدر من المشتريات المتوقعة المحتملة إلى حد كبير المعتبرة للتحوط منها. وينتج عن ذلك نسبة تحوط (100٪-5٪) 1. الجهات الأخرى قد تتبع مناهج أخرى عند تعيين أي حجم من التعرض لديهم يقومون بالتحوط منه بالفعل، والذي قد ينتج عنه نسبة تحوط مختلفة بالإضافة إلى تعيين أقل من أداة تحوط بأكملها (أنظر الفقرة 129 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41).
IE120. The following table sets out the fair values of the derivatives, the changes in the value of the hedged items and the calculation of the cash flow hedge reserves and hedge ineffectiveness:	120. يوضح الجدول أدناه القيم العادلة للمشتقات والتغيرات في قيمة البنود المغطاة وحساب احتياطات تحوط التدفق النقدي وعدم فعالية التحوط.

Illustrative Examples							أمثلة توضيحية						
Example 16—Calculations							الحسابات						
Period	1	2	3	4	5		الفرات						
Commodity Price Risk Hedging Relationship (First Level Relationship)							علاقة التحوط من مخاطر أسعار السلع الأساسية (علاقة المستوى الأول)						
Forward Purchase Contract for Electricity							عقد توريد لشراء الكهرباء						
Volume (MWh) 112,500													
Forward price [FC/MWh] 1.25 Price (fwd) [FC/MWh]	1.25	1.01	1.43	1.22	2.15		الحجم						
Fair value [FC]	0	(26,943)	20,219	(3,373)	101,250		(ميغاواط 112,500 ساعة)						
Fair value [LC]	0	(20,258)	14,339	(2,310)	70,804		السعر						
Change in fair value [LC]		(20,258)	34,598	(16,650)	73,114		الآجل						
Hedged Forecast Electricity Purchase							السعر (توريد) [العملة						
Hedge ratio 105.26% Basis spread	-5.00%	-5.50%	-6.00%	-3.40%	-7.00%		الأجنبية + ميغا واط						
Hedged volume 118,421 Price (fwd) [FC/MWh]	1.19	0.95	1.34	1.18	2.00		في الساعة]						
Implied forward price 1.1875 Present value [FC]	0	27,540	(18,528)	1,063	(96,158)		القيمة العادلة						
Present value [LC]	0	20,707	(13,140)	728	(67,243)		[لليورو]						
Change in present value [LC]		20,707	(33,847)	13,868	(67,971)		القيمة العادلة						
Accounting	LC	LC	LC	LC	LC		[للريال]						
Derivative	0	(20,258)	14,339	(2,310)	70,804								
Cash flow hedge reserve	0	(20,258)	13,140	(728)	67,243								
Change in cash flow hedge reserve		(20,258)	33,399	(13,868)	67,971								
Surplus or deficit		0	1,199	(2,781)	5,143								
Accumulated surplus or deficit	0	0	1,199	(1,582)	3,561								
FX Risk Hedging Relationship (Second Level Relationship)													
FX rate [FC/LC] Spot	1.3800	1.3300	1.4100	1.4600	1.4300								
Forward	1.3683	1.3220	1.4058	1.4571	1.4300								
FX forward contract (Buy FC/Sell LC)													
Volume [FC] 140,625													

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples						أمثلة توضيحية						
Forward rate (in P2) 1.3220 Fair value [LC]		0	(6,313)	(9,840)	(8,035)	73,114	(16,650)	34,598	(20,258)		التغير في القيمة	
Change in fair value [LC]			(6,313)	(3,528)	1,805						العادلة	
Hedged FX risk											[للريال]	
Aggregated FX exposure , Hedged volume [FC]		140,027	138,932	142,937	135,533	موقعات التحوط لشراء الكهرباء						
Present value [LC]		0	6,237	10,002	7,744							
Change in present value [LC]			6,237	3,765	(2,258)							
Accounting		LC	LC	LC	LC	نسبة التحوط 105.26%	الفرق	-7.00%	-3.40%	-6.00%	-5.50%	-5.00%
Derivative		0	(6,313)	(9,840)	(8,035)							
Cash flow hedge reserve		0	(6,237)	(9,840)	(7,744)							
Change in cash flow hedge reserve			(6,237)	(3,604)	2,096	حجم التحوط 118,421	السعر (توريد) [العملة الأجنبية ÷ ميغا واط في الساعة]	2.00	1.18	1.34	0.95	1.19
Surplus or deficit			(76)	76	(291)							
Accumulated surplus or deficit		0	(76)	0	(291)							
						سعر التوريد الضمني 1.1875	القيمة الحالية [للريال]	(96,158)	1,063	(18,528)	27,540	0
						القيمة الحالية [للريال]	(67,243)	728	(13,140)	20,707	0	
						التغير في القيمة الحالية [للريال]	(67,971)	13,868	(33,847)	20,707		
						محاسبة						
						ريال	ريال	ريال	ريال	ريال		

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
 معيار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
 إصدار 2024م

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples									
المشتقات	0	(20,258)	14,339	(2,310)	70,804					
احتياطي تحوط التدفق النقدي	0	(20,258)	13,140	(728)	67,243					
التغير في احتياطي تحوط التدفق النقدي		(20,258)	33,399	(13,868)	67,971					
الفائض أو العجز		0	1,199	(2,781)	5,143					
الفائض أو العجز المتراكم	0	0	1,199	(1,582)	3,561					
علاقة التحوط من مخاطر العملات الأجنبية (علاقة المستوى الثاني)										
سعر الصرف الأجنبي (العملة الأجنبية ÷ العملة المحلية)	الفاوري	1.3800	1.3300	1.4100	1.4600	1.4300				
	المستقبلي	1.3683	1.3220	1.4058	1.4571	1.4300				
عقد توريد الصرف الأجنبي (شراء باليورو ÷ بيع بالريال)										
الحجم (لليورو)										
نسبة التقدم (الفترة 2)										
				0	(6,313)	(9,840)	(8,035)			
					(6,313)	(3,528)	1,805			
</										

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية						
					[الريال]		
	التحوط من مخاطر العملات الأجنبية						
	135,533	142,937	138,932	140,027		حجم التحوط [اليورو]	التعرض المجمع للصرف الأجنبي
	7,744	10,002	6,237	0		القيمة الحالية [الريال]	
	(2,258)	3,765	6,237			التغير في القيمة الحالية [الريال]	
	محاسبة						
	(8,035)	(9,840)	(6,313)	0		المشتقات	
	(7,744)	(9,840)	(6,237)	0		احتياطي تحوط التدفق النقدي	
	2,096	(3,604)	(6,237)			التغير في احتياطي تحوط التدفق النقدي	
	(291)	76	(76)			الفائض أو العجز	
	(291)	0	(76)	0		الفائض أو العجز المتراكم	
IE121. The commodity price risk hedging relationship is a cash flow hedge of a highly probable forecast transaction that starts at the end of Period 1 and remains in place when the FX risk hedging relationship starts at the end of	121. علاقة التحوط من مخاطر أسعار السلع الأساسية هي تحوط كل تدفق لمعاملة متوقعة محتملة للغاية تبدأ في نهاية الفترة الأولى وتظل سارية عندما تبدأ علاقة التحوط من مخاطر الصرف الأجنبي في نهاية الفترة الثانية، أي استمرار علاقة المستوى الأول كعلاقة تحوط منفصلة.						

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
Period 2, i.e., the first level relationship continues as a separate hedging relationship.	
IE122. The volume of the aggregated FX exposure (in FC), which is the hedged volume of the FX risk hedging relationship, is the total of:¹⁴ (a) The hedged electricity purchase volume multiplied by the current forward price (this represents the expected spot price of the actual electricity purchase); and (b) The volume of the hedging instrument (designated nominal amount) multiplied by the difference between the contractual forward rate and the current forward rate (this represents the expected price differential from benchmark electricity price movements in FC that Municipality A will receive or pay under the commodity forward contract). 14 For example, at the end of Period 3 the aggregated FX exposure is determined as: $118,421 \text{ MWh} \times 1.34 \text{ FC/MWh} = \text{FC}159,182$ for the expected price of the actual electricity purchase and $112,500 \text{ MWh} \times (1.25 \text{ [FC/ MWh]} - 1.43 \text{ [FC/ MWh]}) = \text{FC}(20,250)$ for the expected price differential under the commodity forward contract, which gives a total of $\text{FC}138,932$—the volume of the aggregated FX exposure at the end of Period 3.	122. وحجم التعرض المجمع للصرف الأجنبي (بال يورو)، وهو الحجم المتحوط لعلاقة التحوط من مخاطر الصرف الأجنبي، هو إجمالي:¹⁴ أ. حجم شراء الكهرباء المتحوط مضروباً في سعر التوريد الحالي (حيث يمثل السعر الفوري المتوقع لشراء الكهرباء الفعلي)؛ و ب. حجم أداة التحوط (المبلغ الاسمي المعين) مضروباً في الفرق بين سعر عقد التوريد وسعر التوريد الحالي (يمثل هذا فرق السعر المتوقع من تحركات أسعار الكهرباء المرجعية في التحويلة المباشرة التي ستحصل عليها البلدية (أ) أو تدفع بموجبها عقد توريد السلع). 14 مثلاً، في نهاية الفترة 3 التعرض المجمع لسعر الصرف الأجنبي يتم تعيينه كالتالي: $118421 \text{ ميجا وات} \times 1.34 \text{ يورو/ميجا وات} = 159182 \text{ يورو}$ للسعر المتوقع لشراء الكهرباء، و $112500 \text{ ميجا وات} \times (1.25 - 1.43) \text{ يورو/ميجا وات} = 20250 \text{ يورو}$ للفرق المتوقع بين السعر المتعقد والقيمة السوقية للسلع، والذي يعطي إجمالي قدره 138932 - حجم التعرض المجمع لسعر الصرف الأجنبي في نهاية الفترة 3.
IE123. The present value (in LC) of the hedged item of the FX risk hedging relationship (i.e., the aggregated exposure) is calculated as the hedged volume (in FC) multiplied by the difference between the forward FX rate at the measurement date and the forward FX rate at the designation date of the hedging relationship (i.e., the end of Period 2).¹⁵ 15 For example, at the end of Period 3 the present value of the hedged item is determined as the volume of the aggregated exposure at the end of Period 3 ($\text{FC}138,932$) multiplied by the difference between the forward FX rate at the end of Period 3 ($1/1.4058$) and the forward FX rate and the time of designation (i.e., the end of Period 2: $1/1.3220$) and then discounted	123. يتم حساب القيمة الحالية (بالريال السعودي) للعنصر المتحوط لعلاقة التحوط من مخاطر الصرف الأجنبي (أي، التعرض الكلي) حيث يتم ضرب حجم التحوط (لليورو) في الفرق بين سعر توريد الصرف الأجنبي في تاريخ القياس سعر توريد الصرف الأجنبي في تاريخ تحديد علاقة التحوط (أي نهاية الفترة الثانية).¹⁵ 15 مثلاً، في نهاية الفترة 3 القيمة الحالية للبند المتحوط له تم تحديدها كما أن حجم التعرض المجمع في نهاية الفترة 3 (138932 يورو) مضروباً بالفرق بين سعر الصرف الأجنبي الآجل في نهاية الفترة 3 ($1/1.4058$) و سعر الصرف الأجنبي الآجل في وقت التعيين (أي في نهاية الفترة 2: $1/1.3220$) ثم تم خصمه باستخدام معدل الفائدة (بالريال السعودي) في نهاية الفترة 3 لمدة فترتين (أي حتى نهاية الفترة 5، 0.64%). العملية الحسابية تكون: $6,237 \text{ ريال} = (1 + 0.46\%) / (1/1.3220 - 1/1.4058) \times 138,932 \text{ يورو}$

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples																																																																								
	using the interest rate (in LC) at the end of Period 3 with a term of 2 periods (i.e., until the end of Period 5 – 0.46 percent). The calculation is: $FC138,932 \times (1/(1.4058[FC/LC]) - 1/(1.3220 [FC/LC]))/(1 + 0.46 \text{ percent}) = LC6,237$.																																																																								
124. باستخدام القيمة الحالية للبند المغطى والقيمة العادلة لأداة التحوط، يتم بعد ذلك تحديد احتياطي تحوط التدفقات النقدية وعدم فعالية التحوط (أنظر الفقرة 140 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41).	IE124. Using the present value of the hedged item and the fair value of the hedging instrument, the cash flow hedge reserve and the hedge ineffectiveness are then determined (see paragraph 140 of IPSAS 41).																																																																								
125. يوضح الجدول أدناه التأثير على قائمة الأداء المالي للبلدية (أ) وقائمة مركزها المالي (حرفاً على الشفافية، يتم تفصيل البنود ¹⁶ في صلب القوائم المالية حسب علاقتي التحوط، أي علاقة التحوط من مخاطر أسعار السلع الأساسية وعلاقة التحوط من مخاطر الصرف الأجنبي):	IE125. The following table shows the effect on Municipality A's statement of financial performance and its statement of financial position (for the sake of transparency the line items ¹⁶ are disaggregated on the face of the statements by the two hedging relationships, i.e., for the commodity price risk hedging relationship and the FX risk hedging relationship):																																																																								
	Example 16—Overview of Effect on Statements of Financial Performance and Financial Position [All amounts in LC] <table><tr><th>Period</th><th>1</th><th>2</th><th>3</th><th>4</th><th>5</th></tr><tr><td colspan="6">Statement of financial performance</td></tr><tr><td colspan="6">Hedge ineffectiveness</td></tr><tr><td>Commodity hedge</td><td></td><td>0</td><td>(1,199)</td><td>2,781</td><td>(5,143)</td></tr><tr><td>FX hedge</td><td></td><td>0</td><td>76</td><td>(76)</td><td>291</td></tr><tr><td>Surplus or deficit</td><td>0</td><td>0</td><td>(1,123)</td><td>2,705</td><td>(4,852)</td></tr><tr><td colspan="6">Statement of changes in net assets/equity</td></tr><tr><td colspan="6">Net assets/equity</td></tr><tr><td>Commodity hedge</td><td></td><td>20,258</td><td>(33,399)</td><td>13,868</td><td>(67,971)</td></tr><tr><td>FX hedge</td><td></td><td>0</td><td>6,237</td><td>3,604</td><td>(2,096)</td></tr><tr><td>Total net assets/equity</td><td>0</td><td>20,258</td><td>(27,162)</td><td>17,472</td><td>(70,067)</td></tr><tr><td colspan="6">Statement of financial position</td></tr></table>	Period	1	2	3	4	5	Statement of financial performance						Hedge ineffectiveness						Commodity hedge		0	(1,199)	2,781	(5,143)	FX hedge		0	76	(76)	291	Surplus or deficit	0	0	(1,123)	2,705	(4,852)	Statement of changes in net assets/equity						Net assets/equity						Commodity hedge		20,258	(33,399)	13,868	(67,971)	FX hedge		0	6,237	3,604	(2,096)	Total net assets/equity	0	20,258	(27,162)	17,472	(70,067)	Statement of financial position					
Period	1	2	3	4	5																																																																				
Statement of financial performance																																																																									
Hedge ineffectiveness																																																																									
Commodity hedge		0	(1,199)	2,781	(5,143)																																																																				
FX hedge		0	76	(76)	291																																																																				
Surplus or deficit	0	0	(1,123)	2,705	(4,852)																																																																				
Statement of changes in net assets/equity																																																																									
Net assets/equity																																																																									
Commodity hedge		20,258	(33,399)	13,868	(67,971)																																																																				
FX hedge		0	6,237	3,604	(2,096)																																																																				
Total net assets/equity	0	20,258	(27,162)	17,472	(70,067)																																																																				
Statement of financial position																																																																									
	مثال 16 - نظرة عامة على التأثير على قائمة الأداء المالي والمركز المالي [جميع المبالغ بالريال السعودي] <table><tr><th>الفترة</th><th>1</th><th>2</th><th>3</th><th>4</th><th>5</th></tr><tr><td colspan="6">قائمة الأداء المالي</td></tr><tr><td colspan="6">عدم فعالية التحوط</td></tr><tr><td>التحوط السلعي</td><td>0</td><td>(1,199)</td><td>2,781</td><td>(5,143)</td><td></td></tr><tr><td>تحوط العملات الأجنبية</td><td>0</td><td>76</td><td>(76)</td><td>291</td><td></td></tr><tr><td>فائض أو عجز</td><td>0</td><td>2,705</td><td>(1,123)</td><td>(4,825)</td><td></td></tr></table>	الفترة	1	2	3	4	5	قائمة الأداء المالي						عدم فعالية التحوط						التحوط السلعي	0	(1,199)	2,781	(5,143)		تحوط العملات الأجنبية	0	76	(76)	291		فائض أو عجز	0	2,705	(1,123)	(4,825)																																					
الفترة	1	2	3	4	5																																																																				
قائمة الأداء المالي																																																																									
عدم فعالية التحوط																																																																									
التحوط السلعي	0	(1,199)	2,781	(5,143)																																																																					
تحوط العملات الأجنبية	0	76	(76)	291																																																																					
فائض أو عجز	0	2,705	(1,123)	(4,825)																																																																					

Illustrative Examples						أمثلة توضيحية								
Commodity forward	0	(20,258)	14,339	(2,310)	70,804	قائمة التغيرات في صافي الأصول / حقوق الملكية صافي الأصول / حقوق الملكية التحوط السلعي تحوط العملات الأجنبية إجمالي صافي الأصول / حقوق الملكية								
FX forward		0	(6,313)	(9,840)	(8,035)									
Total net assets	0	(20,258)	8,027	(12,150)	62,769									
Net assets/equity														
Net assets/equity Commodity hedge		20,258	(13,140)	728	(67,243)	(67,971)	13,868	(33,399)	20,258	التحوط السلعي				
FX hedge		0	6,237	9,840	7,744	(2,096)	3,604	6,237	0	تحوط العملات الأجنبية				
		20,258	(6,904)	10,568	(59,499)	(70,067)	17,472	(27,162)	20,258	0	إجمالي صافي الأصول / حقوق الملكية			
Accumulated surplus or deficit														
Commodity hedge	0	0	(1,199)	1,582	(3,561)									
FX hedge		0	76	0	291									
	0	0	(1,123)	1,582	(3,270)									
Total net assets/equity	0	20,258	(8,027)	12,150	(62,769)									
16 The line items used in this example are a possible presentation. Different presentation formats using different line items (including line items that include the amounts shown here) are also possible (IPSAS 30 sets out disclosure requirements for hedge accounting that include disclosures about hedge ineffectiveness, the carrying amount of hedging instruments and the cash flow hedge reserve).											قائمة الأداء المالي			
											عقود السلع الآجلة			
											عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة			
											إجمالي الأصول الصافية			
											صافي الأصول / حقوق الملكية			
											صافي الأصول / حقوق الملكية			
											التحوط السلعي			
											تحوط العملات الأجنبية			

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples																																		
الفائض أو العجز المتراكم <table><tr><td>0</td><td>0</td><td>(1,199)</td><td>1,582</td><td>(3,561)</td><td>التحوط السلعي</td></tr><tr><td>0</td><td>0</td><td>76</td><td>0</td><td>291</td><td>تحوط العملات الأجنبية</td></tr><tr><td>0</td><td>0</td><td>(1,123)</td><td>1,582</td><td>(3,270)</td><td></td></tr><tr><td>0</td><td>20,258</td><td>(8,027)</td><td>12,150</td><td>(62,769)</td><td>اجمالي صافي الأصول / حقوق الملكية</td></tr></table> 16 البنود المستقلة المستخدمة في هذا المثال هي عرض ممكن. ويمكن استخدام صيغ عرض مختلفة وبنود مستقلة مختلفة (بما في ذلك البنود المستقلة التي تتضمن المبالغ المعروضة هنا). (يوضح معيار المحاسبة للقطاع العام 30 متطلبات العرض لمحاسبة التحوط التي تتضمن إفصاحات عن عدم فعالية التحوط و القيمة الدفترية لأدوات التحوط و احتياطي تحوط التدفقات النقدية).	0	0	(1,199)	1,582	(3,561)	التحوط السلعي	0	0	76	0	291	تحوط العملات الأجنبية	0	0	(1,123)	1,582	(3,270)		0	20,258	(8,027)	12,150	(62,769)	اجمالي صافي الأصول / حقوق الملكية	IE126. The total cost of inventory after hedging is as follows:¹⁷ <table><tr><td colspan="2">Cost of inventory [all amounts in LC]</td></tr><tr><td>Cash price (at spot for commodity price risk and FX risk)</td><td>165,582</td></tr><tr><td>Gain/loss from CFHR for commodity price risk</td><td>(67,243)</td></tr><tr><td>Gain/loss from CFHR for FX risk</td><td>7,744</td></tr><tr><td>Cost of inventory</td><td>106,083</td></tr></table> ¹⁷ 'CFHR' is the cash flow hedge reserve, i.e., the amount accumulated in net assets/equity for a cash flow hedge.	Cost of inventory [all amounts in LC]		Cash price (at spot for commodity price risk and FX risk)	165,582	Gain/loss from CFHR for commodity price risk	(67,243)	Gain/loss from CFHR for FX risk	7,744	Cost of inventory	106,083
0	0	(1,199)	1,582	(3,561)	التحوط السلعي																														
0	0	76	0	291	تحوط العملات الأجنبية																														
0	0	(1,123)	1,582	(3,270)																															
0	20,258	(8,027)	12,150	(62,769)	اجمالي صافي الأصول / حقوق الملكية																														
Cost of inventory [all amounts in LC]																																			
Cash price (at spot for commodity price risk and FX risk)	165,582																																		
Gain/loss from CFHR for commodity price risk	(67,243)																																		
Gain/loss from CFHR for FX risk	7,744																																		
Cost of inventory	106,083																																		
126. التكلفة الإجمالية للمخزون بعد التحوط كما يلي:¹⁷ تكلفة المخزون (جميع المبالغ بالعملة المحلية) <table><tr><td>السعر النقدي (الفوري لمخاطر أسعار السلع ومخاطر العملات الأجنبية)</td><td>165,582</td></tr><tr><td>الربح / الخسارة من احتياطي تحوط التدفق النقدي لمخاطر أسعار السلع</td><td>(67,243)</td></tr><tr><td>الربح / الخسارة من احتياطي تحوط التدفق النقدي لمخاطر العملات الأجنبية</td><td>7,744</td></tr><tr><td>تكلفة المخزون</td><td>106,083</td></tr></table> 17 احتياطي تحوط التدفقات النقدية هو المبالغ المجمعة في صافي الأصول/حقوق الملكية لتحوط التدفقات النقدية.	السعر النقدي (الفوري لمخاطر أسعار السلع ومخاطر العملات الأجنبية)	165,582	الربح / الخسارة من احتياطي تحوط التدفق النقدي لمخاطر أسعار السلع	(67,243)	الربح / الخسارة من احتياطي تحوط التدفق النقدي لمخاطر العملات الأجنبية	7,744	تكلفة المخزون	106,083																											
السعر النقدي (الفوري لمخاطر أسعار السلع ومخاطر العملات الأجنبية)	165,582																																		
الربح / الخسارة من احتياطي تحوط التدفق النقدي لمخاطر أسعار السلع	(67,243)																																		
الربح / الخسارة من احتياطي تحوط التدفق النقدي لمخاطر العملات الأجنبية	7,744																																		
تكلفة المخزون	106,083																																		

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
IE127. The total overall cash flow from all transactions (the actual electricity purchase at the spot price and the settlement of the two derivatives) is LC102,813. It differs from the hedge adjusted cost of inventory by LC3,270, which is the net amount of cumulative hedge ineffectiveness from the two hedging relationships. This hedge ineffectiveness has a cash flow effect but is excluded from the measurement of the inventory.	127. إجمالي التدفق النقدي من جميع المعاملات (شراء الكهرباء الفعلي بالسعر الفوري وتسوية المشتقين) هو 102,813 ريال سعودي. وهي تختلف عن التكلفة المعدلة للتحوط للمخزون بمقدار 3,270 ريال سعودي، وهو المبلغ الصافي لعدم فعالية التحوط التراكمي من علاقة التحوط. إن عدم فعالية التحوط هذا له تأثير تدفق نقدي ولكن يتم استبعاده من قياس المخزون.
Example 17—Combined Interest Rate Risk and Foreign Currency Risk Hedge (Fair Value Hedge/Cash Flow Hedge Combination),	مثال 17 - مخاطر معدلات الفائدة المجمعة والتحوط من مخاطر العملات الأجنبية (مجموعة تحوط القيمة العادلة / تحوط التدفقات النقدية).
Fact Pattern IE128. State Government B wants to hedge a fixed rate liability that is denominated in Foreign Currency (FC). The liability has a term of four periods from the start of Period 1 to the end of Period 4. State Government B's functional currency is its Local Currency (LC). State Government B has the following risk exposures: (a) Fair value interest rate risk and FX risk: the changes in fair value of the fixed rate liability attributable to interest rate changes, measured in LC. (b) Cash flow interest rate risk: the exposure that arises as a result of swapping the combined fair value interest rate risk and FX risk exposure associated with the fixed rate liability (see (a) above) into a variable rate exposure in LC in accordance with State Government B's risk management strategy for FC denominated fixed rate liabilities (see paragraph IE129(a) below)	نموذج واقعي 128. تريد حكومة الدولة "ب" التحوط من التزام بسعر ثابت مقوم بالعملة الأجنبية (يورو). مدة الالتزام أربع فترات من بداية الفترة 1 إلى نهاية ال فترة4. العملة الوظيفية لحكومة الدولة "ب" هي عملتها المحلية (الريال السعودي). تتعرض حكومة الدولة "ب" للمخاطر التالية: (أ) مخاطر معدلات الفائدة بالقيمة العادلة ومخاطر سعر صرف العملة الأجنبية: التغيرات في القيمة العادلة للالتزامات ذات السعر الثابت التي يمكن عزوها إلى تغيرات معدلات الفائدة، مقاسة بالريال السعودي. (ب) مخاطر معدل الفائدة للتدفق النقدي: التعرض الذي ينشأ نتيجة لمقايضة مخاطر معدل الفائدة المجمعة بالقيمة العادلة والتعرض لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية المرتبطة بالالتزام ذو معدل الفائدة الثابت (انظر (أ) أعلاه) إلى التعرض المتغير لمعدل الفائدة بالريال السعودي وفقاً لاستراتيجية إدارة مخاطر حكومة الدولة "ب" للالتزامات ذات السعر الثابت المقومة بالعملة الأجنبية (يورو) (انظر إلى الفقرة في المثال التوضيحي 129 (أ) أدناه).
IE129. State Government B hedges its risk exposures using the following risk management strategy:	129. تقوم حكومة الدولة "ب" بالتحوط من تعرضها للمخاطر باستخدام استراتيجية إدارة المخاطر التالية:

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
(a) State Government B uses cross-currency interest rate swaps to swap its FC denominated fixed rate liabilities into a variable rate exposure in LC. State Government B hedges its FC denominated liabilities (including the interest) for their entire life. Consequently, State Government B enters into a cross-currency interest rate swap at the same time as it issues an FC denominated liability. Under the cross-currency interest rate swap State Government B receives fixed interest in FC (used to pay the interest on the liability) and pays variable interest in LC. (b) State Government B considers the cash flows on a hedged liability and on the related cross-currency interest rate swap as one aggregated variable rate exposure in LC. From time to time, in accordance with its risk management strategy for variable rate interest rate risk (in LC), State Government B decides to lock in its interest payments and hence swaps its aggregated variable rate exposure in LC into a fixed rate exposure in LC. State Government B seeks to obtain as a fixed rate exposure a single blended fixed coupon rate (i.e., the uniform forward coupon rate for the hedged term that exists at the start of the hedging relationship).¹⁸ Consequently, State Government B uses interest rate swaps (denominated entirely in LC) under which it receives variable interest (used to pay the interest on the pay leg of the cross-currency interest rate swap) and pays fixed interest. 18 An entity may have a different risk management strategy whereby it seeks to obtain a fixed rate exposure that is not a single blended rate but a series of forward rates that are each fixed for the respective individual interest period. For such a strategy the hedge effectiveness is measured based on the difference between the forward rates that existed at the start of the hedging relationship and the forward rates that exist at the effectiveness measurement date for the individual interest	(أ) تستخدم حكومة الدولة "ب" مقايضات معدلات الفائدة بعملات مختلفة لمقايضة التزاماتها ذات الأسعار الثابتة المقومة بالعملات الأجنبية (بالْيورو) بمخاطر التعرض المتغير في العملة المحلية (الريال السعودي). تقوم حكومة الدولة "ب" بالتحوط من التزاماتها المقومة بالْيورو (بما في ذلك الفائدة) طوال حياتها. وبالتالي، تدخل حكومة الدولة "ب" في مقايضة معدلات الفائدة بعملات مختلفة في نفس الوقت الذي تصدر فيه التزامًا مقومًا بالعملات الأجنبية (الْيورو). بموجب مقايضة معدلات الفائدة بعملات مختلفة، تستلم الجهة "ب" فائدة ثابتة (بالْيورو) (تستخدم لدفع الفائدة على الالتزام) وتدفع فائدة متغيرة (بالريال السعودي). (ب) تعتبر حكومة الدولة "ب" التدفقات النقدية على الالتزام المتحوط له وعلى مقايضات معدلات الفائدة بعملات مختلفة ذات الصلة على أنها تعرض مجمع لمعدل فائدة متغير (بالريال السعودي). من وقت لآخر، وفقًا لاستراتيجيتها في إدارة مخاطر معدل الفائدة المتغير (بالريال السعودي) تقرر حكومة الدولة "ب" تأمين مدفوعات الفائدة الخاصة بها، ومن ثم تقوم بمقايضة تعرضها المجمع لمعدل الفائدة المتغير (بالريال السعودي) إلى التعرض بمعدل ثابت (بالريال السعودي). تسعى حكومة الدولة "ب" إلى الحصول على معدل فائدة ثابت مركب واحد كتعرض لسعر ثابت (أي معدل الفائدة الآجل الموحد لفترة التحوط الموجود في بداية علاقة التحوط).¹⁸ وبالتالي، تستخدم حكومة الدولة "ب" مقايضات معدلات الفائدة (المقومة بالكامل بالريال السعودي) والتي بموجبها تستلم فائدة متغيرة (تستخدم لدفع الفائدة على جزء من مقايضات معدلات الفائدة بعملات مختلفة) وتدفع فائدة ثابتة. 18 قد يكون لدى الجهة استراتيجية إدارة مخاطر مختلفة بموجبها تسعى الجهة للحصول على تعرض بمعدل ثابت ليس سعر مزدوج ثابت إنما سلسلة من الأسعار الآجلة والتي تكون ثابتة لفترة الفائدة الفردية ذات الصلة. في مثل هذه الاستراتيجية يتم قياس فعالية التحوط على أساس الفرق بين الأسعار الآجلة الموجودة في بداية علاقة التحوط والأسعار الآجلة الموجودة في تاريخ قياس الفعالية لفترات الفائدة الفردية. و في مثل هذه الاستراتيجية سلسلة العقود الآجلة المرتبطة بفترات الفائدة الفردية ستكون أكثر فعالية من مقايضة معدل الفائدة (الذي يكون لديه جزء دفعة ثابت مع معدل مزدوج ثابت فردي) إز

Illustrative Examples						أمثلة توضيحية					
periods. For such a strategy a series of forward contracts corresponding with the individual interest periods would be more effective than an interest rate swap (that has a fixed payment leg with a single blended fixed rate).											
IE130. The following table sets out the parameters used for Example 17:						130. يوضح الجدول التالي المعلومات المستخدمة في المثال 17:					
Example 17— Parameters	t0	Period 1	Period 2	Period 3	Period 4						
FX spot rate [LC/FC]	1.2000	1.0500	1.4200	1.5100	1.3700						
Interest curves (vertical presentation of rates for each quarter of a period on a p.a. basis)											
LC	2.50%	5.02%	6.18%	0.34%	[N/A]						
	2.75%	5.19%	6.26%	0.49%							
	2.91%	5.47%	6.37%	0.94%							
	3.02%	5.52%	6.56%	1.36%							
	2.98%	5.81%	6.74%								
	3.05%	5.85%	6.93%								
	3.11%	5.91%	7.19%								

المعلومات					
الفترة 4	الفترة 3	الفترة 2	الفترة 1	بداية الفترة	
1.3700	1.5100	1.4200	1.0500	1.2000	سعر الصرف الفوري للعملة الأجنبية (الريال السعودي/البورو)
					مشتريات الفائدة (العرض الرأسي للمعدلات لكل ربع من الفترة على أساس سنوي)
					العملات المحلية (الريال السعودي)
	0.34%	6.18%	5.02%	2.50%	
	0.49%	6.26%	5.19%	2.75%	
	0.94%	6.37%	5.47%	2.91%	
	1.36%	6.56%	5.52%	3.02%	
		6.74%	5.81%	2.98%	
		6.93%	5.85%	3.05%	
		7.19%	5.91%	3.11%	
		7.53%	6.06%	3.15%	
			6.20%	3.11%	
			6.31%	3.14%	
				3.27%	
				3.21%	
				3.21%	
				3.25%	
				3.29%	
				3.34%	

العملات الأجنبية(البورو)					
لا ينطبق	0.70%	2.82%	4.49%	3.74%	
	0.79%	2.24%	4.61%	4.04%	
	1.14%	2.00%	4.63%	4.23%	
	1.56%	2.18%	4.34%	4.28%	
		2.34%	4.21%	4.20%	
		2.53%	4.13%	4.17%	
		2.82%	4.07%	4.27%	
		3.13%	4.09%	4.14%	
			4.17%	4.10%	
			4.13%	4.11%	
			4.24%	4.11%	
			4.34%	4.13%	
				4.14%	
				4.06%	
				4.12%	
				4.19%	

Illustrative Examples						أمثلة توضيحية	
	3.15%	6.06%	7.53%				
	3.11%	6.20%					
	3.14%	6.31%					
	3.27%	6.36%					
	3.21%	6.40%					
	3.21%						
	3.25%						
	3.29%						
	3.34%						
FC	3.74%	4.49%	2.82%	0.70%	[N/A]		
	4.04%	4.61%	2.24%	0.79%			
	4.23%	4.63%	2.00%	1.14%			
	4.28%	4.34%	2.18%	1.56%			
	4.20	4.21%	2.34%				
	4.17%	4.13%	2.53%				
	4.27%	4.07%	2.82%				
	4.14%	4.09%	3.13%				
	4.10%	4.17%					
	4.11%	4.13%					
	4.11%	4.24%					
	4.13%	4.34%					
	4.14%						
	4.06%						

Illustrative Examples			أمثلة توضيحية
	4.12% 4.19%		
Accounting Mechanics IE131. State Government B designates the following hedging relationships: ¹⁹ (a) As a fair value hedge, a hedging relationship for fair value interest rate risk and FX risk between the FC denominated fixed rate liability (fixed rate FX liability) as the hedged item and a cross-currency interest rate swap as the hedging instrument (the 'first level relationship'). This hedging relationship is designated at the beginning of Period 1 (i.e., t0) with a term to the end of Period 4. (b) As a cash flow hedge, a hedging relationship between the aggregated exposure as the hedged item and an interest rate swap as the hedging instrument (the 'second level relationship'). This hedging relationship is designated at the end of Period 1, when State Government B decides to lock in its interest payments and hence swaps its aggregated variable rate exposure in LC into a fixed rate exposure in LC, with a term to the end of Period 4. The aggregated exposure that is designated as the hedged item represents, in LC, the variability in cash flows that is the effect of changes in the combined cash flows of the two items designated in the fair value hedge of the fair value interest rate risk and FX risk (see (a) above), compared to the interest rates at the end of Period 1 (i.e., the time of designation of the hedging relationship between the aggregated exposure and the interest rate swap).			آليات المحاسبة 131. تعين حكومة الدولة "ب" علاقات التحوط التالية: ¹⁹ (أ) كتحوط للقيمة العادلة، علاقة تحوط لمخاطر معدل الفائدة بالقيمة العادلة ومخاطر سعر صرف العملات الأجنبية بين الالتزام ذو سعر الصرف الثابت المقوم باليورو (الالتزام بسعر صرف ثابت) كبند متحوط له ومقايضة معدلات الفائدة بعملات مختلفة كأداة تحوط ("علاقة المستوى الأول"). تم تعيين علاقة التحوط هذه في بداية الفترة 1 (أي، بداية الفترة) لمدة تمتد حتى نهاية الفترة 4. (ب) كتحوط للتدفقات النقدية، هي علاقة تحوط بين التعرض المجمع كبند متحوط له ومقايضة معدلات الفائدة كأداة تحوط ("علاقة المستوى الثاني"). تم تعيين علاقة التحوط هذه في نهاية الفترة 1، عندما تقرر حكومة الولاية "ب" تأمين مدفوعات الفائدة الخاصة بها، ومن ثم تقوم بمقايضة تعرضها المجمع لمعدل الفائدة المتغير بالريال السعودي إلى التعرض بمعدل ثابت بالريال السعودي لمدة تمتد حتى نهاية الفترة 4. يمثل التعرض المجمع الذي تم تعيينه كبند متحوط له، بالريال، التقلب في التدفقات النقدية الناتج عن التغيرات في التدفقات النقدية الإجمالية للبندين السابق تعيينهم في تحوط القيمة العادلة لمخاطر معدل الفائدة للقيمة العادلة ومخاطر سعر صرف العملة الأجنبية (انظر (أ) أعلاه)، مقارنة بمعدلات الفائدة في نهاية الفترة 1 (أي وقت تعيين علاقة التحوط بين التعرض المجمع ومقايضة معدلات الفائدة). 19 يفترض المثال أنه تم استيفاء جميع ضوابط التأهل للمحاسبة عن التحوط (انظر الفقرة 129 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41). الوصف التالي للتعيين هو لغرض فهم هذا المثال فقط (أي أنه ليس مثالاً على الوثائق الرسمية الكاملة المطلوبة وفقاً للفقرة 129 (ب) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41).

Illustrative Examples						أمثلة توضيحية																																																																																																																																																																																			
19 This example assumes that all qualifying criteria for hedge accounting are met (see paragraph 129 of IPSAS 41). The following description of the designation is solely for the purpose of understanding this example (i.e., it is not an example of the complete formal documentation required in accordance with paragraph 129(b) of IPSAS 41.																																																																																																																																																																																									
IE132. The following table sets out the overview of the fair values of the derivatives, the changes in the value of the hedged items and the calculation of the cash flow hedge reserve and hedge ineffectiveness. In this example, hedge ineffectiveness arises on both hedging relationships.						132. يوضح الجدول التالي نظرة عامة على القيم العادلة للمشتقات والتغيرات في قيم البنود المتحوط لها وحساب احتياطي تحوط التدفقات النقدية، وعدم فعالية التحوط. في هذا المثال، تظهر عدم فعالية التحوط في																																																																																																																																																																																			
<table><tr><th>Example 17— Calculations</th><th>t 0</th><th>Period 1</th><th>Period 2</th><th>Period 3</th><th>Period 4</th></tr><tr><td colspan="6">Fixed rate FX liability</td></tr><tr><td>Fair value[FC]</td><td>(1,000,000)</td><td>(995,522)</td><td>(1,031,008)</td><td>(1,030,193)</td><td>(1,000,000)</td></tr><tr><td>Fair value[LC]</td><td>(1,200,000)</td><td>(1,045,298)</td><td>(1,464,031)</td><td>(1,555,591)</td><td>(1,370,000)</td></tr><tr><td>Change in fair value [LC]</td><td></td><td>154,702</td><td>(418,733)</td><td>(91,560)</td><td>185,591</td></tr><tr><td colspan="6">CCIRS (receive fixed FC/pay variable LC)</td></tr><tr><td>Fair value[LC]</td><td>0</td><td>(154,673)</td><td>264,116</td><td>355,553</td><td>170,000</td></tr><tr><td>Change in fair value [LC]</td><td></td><td>(154,673)</td><td>418,788</td><td>91,437</td><td>(185,553)</td></tr><tr><td colspan="6">IRS (receive variable/pay fixed)</td></tr><tr><td>Fair value[LC]</td><td></td><td>0</td><td>18,896</td><td>(58,767)</td><td>0</td></tr><tr><td>Change in fair value [LC]</td><td></td><td></td><td>18,896</td><td>(77,663)</td><td>(58,767)</td></tr><tr><td colspan="6">CF variability of the aggregated exposure</td></tr><tr><td>Present value [LC]</td><td></td><td>0</td><td>(18,82 4)</td><td>58,753</td><td>0</td></tr></table>						Example 17— Calculations	t 0	Period 1	Period 2	Period 3	Period 4	Fixed rate FX liability						Fair value[FC]	(1,000,000)	(995,522)	(1,031,008)	(1,030,193)	(1,000,000)	Fair value[LC]	(1,200,000)	(1,045,298)	(1,464,031)	(1,555,591)	(1,370,000)	Change in fair value [LC]		154,702	(418,733)	(91,560)	185,591	CCIRS (receive fixed FC/pay variable LC)						Fair value[LC]	0	(154,673)	264,116	355,553	170,000	Change in fair value [LC]		(154,673)	418,788	91,437	(185,553)	IRS (receive variable/pay fixed)						Fair value[LC]		0	18,896	(58,767)	0	Change in fair value [LC]			18,896	(77,663)	(58,767)	CF variability of the aggregated exposure						Present value [LC]		0	(18,82 4)	58,753	0	<table><tr><th>الحسابات</th><th>بداية الفترة</th><th>الفترة 1</th><th>الفترة 2</th><th>الفترة 3</th><th>الفترة 4</th></tr><tr><td>الالتزام ذو سعر التعريف الثابت القيمة العادلة (بالدينار)</td><td>(1,000,000)</td><td>(995,522)</td><td>(1,031,008)</td><td>(1,030,193)</td><td>(1,000,000)</td></tr><tr><td>القيمة العادلة (بالريال السعودي)</td><td>(1,200,000)</td><td>(1,045,298)</td><td>(1,464,031)</td><td>(1,555,591)</td><td>(1,370,000)</td></tr><tr><td>(</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr><tr><td>التغير في القيمة العادلة (بالريال السعودي)</td><td>185,591</td><td>(91,560)</td><td>(418,733)</td><td>154,702</td><td></td></tr><tr><td>مقايضات معدلات الفائدة بعمليات مختلفة (استلام عملة أجنبية وإتاحة دفع عملة محلية مبغزة)</td><td>0</td><td>355,553</td><td>264,116</td><td>(154,673)</td><td>170,000</td></tr><tr><td>القيمة العادلة (بالريال السعودي)</td><td></td><td>91,437</td><td>418,788</td><td>(154,673)</td><td>(185,553)</td></tr><tr><td>التغير في القيمة العادلة (بالريال السعودي)</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr></table> <table><tr><th>مقايضات معدلات الفائدة (استلام مبغزة/ دفع ثابت) القيمة العادلة (بالريال السعودي)</th><th>بداية الفترة</th><th>الفترة 1</th><th>الفترة 2</th><th>الفترة 3</th><th>الفترة 4</th></tr><tr><td>(</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr><tr><td>التغير في القيمة العادلة (بالريال السعودي)</td><td>58,767</td><td>(77,663)</td><td>18,896</td><td></td><td></td></tr><tr><td>تقلب التدفقات النقدية للتعرض المدمج</td><td>0</td><td>58,753</td><td>(18,824)</td><td>0</td><td></td></tr><tr><td>القيمة الحالية (بالريال السعودي)</td><td></td><td>77,577</td><td>(18,824)</td><td></td><td></td></tr><tr><td>التغير في القيمة الحالية (بالريال السعودي)</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr><tr><td>احتياطي تحوط التدفقات النقدية الرصيد (نهاية الفترة) (بالريال السعودي)</td><td>0</td><td>(58,753)</td><td>18,824</td><td>0</td><td></td></tr><tr><td>التغير (بالريال السعودي)</td><td></td><td>58,753</td><td>(77,577)</td><td>18,824</td><td></td></tr></table>						الحسابات	بداية الفترة	الفترة 1	الفترة 2	الفترة 3	الفترة 4	الالتزام ذو سعر التعريف الثابت القيمة العادلة (بالدينار)	(1,000,000)	(995,522)	(1,031,008)	(1,030,193)	(1,000,000)	القيمة العادلة (بالريال السعودي)	(1,200,000)	(1,045,298)	(1,464,031)	(1,555,591)	(1,370,000)	(						التغير في القيمة العادلة (بالريال السعودي)	185,591	(91,560)	(418,733)	154,702		مقايضات معدلات الفائدة بعمليات مختلفة (استلام عملة أجنبية وإتاحة دفع عملة محلية مبغزة)	0	355,553	264,116	(154,673)	170,000	القيمة العادلة (بالريال السعودي)		91,437	418,788	(154,673)	(185,553)	التغير في القيمة العادلة (بالريال السعودي)						مقايضات معدلات الفائدة (استلام مبغزة/ دفع ثابت) القيمة العادلة (بالريال السعودي)	بداية الفترة	الفترة 1	الفترة 2	الفترة 3	الفترة 4	(						التغير في القيمة العادلة (بالريال السعودي)	58,767	(77,663)	18,896			تقلب التدفقات النقدية للتعرض المدمج	0	58,753	(18,824)	0		القيمة الحالية (بالريال السعودي)		77,577	(18,824)			التغير في القيمة الحالية (بالريال السعودي)						احتياطي تحوط التدفقات النقدية الرصيد (نهاية الفترة) (بالريال السعودي)	0	(58,753)	18,824	0		التغير (بالريال السعودي)		58,753	(77,577)	18,824	
Example 17— Calculations	t 0	Period 1	Period 2	Period 3	Period 4																																																																																																																																																																																				
Fixed rate FX liability																																																																																																																																																																																									
Fair value[FC]	(1,000,000)	(995,522)	(1,031,008)	(1,030,193)	(1,000,000)																																																																																																																																																																																				
Fair value[LC]	(1,200,000)	(1,045,298)	(1,464,031)	(1,555,591)	(1,370,000)																																																																																																																																																																																				
Change in fair value [LC]		154,702	(418,733)	(91,560)	185,591																																																																																																																																																																																				
CCIRS (receive fixed FC/pay variable LC)																																																																																																																																																																																									
Fair value[LC]	0	(154,673)	264,116	355,553	170,000																																																																																																																																																																																				
Change in fair value [LC]		(154,673)	418,788	91,437	(185,553)																																																																																																																																																																																				
IRS (receive variable/pay fixed)																																																																																																																																																																																									
Fair value[LC]		0	18,896	(58,767)	0																																																																																																																																																																																				
Change in fair value [LC]			18,896	(77,663)	(58,767)																																																																																																																																																																																				
CF variability of the aggregated exposure																																																																																																																																																																																									
Present value [LC]		0	(18,82 4)	58,753	0																																																																																																																																																																																				
الحسابات	بداية الفترة	الفترة 1	الفترة 2	الفترة 3	الفترة 4																																																																																																																																																																																				
الالتزام ذو سعر التعريف الثابت القيمة العادلة (بالدينار)	(1,000,000)	(995,522)	(1,031,008)	(1,030,193)	(1,000,000)																																																																																																																																																																																				
القيمة العادلة (بالريال السعودي)	(1,200,000)	(1,045,298)	(1,464,031)	(1,555,591)	(1,370,000)																																																																																																																																																																																				
(																																																																																																																																																																																									
التغير في القيمة العادلة (بالريال السعودي)	185,591	(91,560)	(418,733)	154,702																																																																																																																																																																																					
مقايضات معدلات الفائدة بعمليات مختلفة (استلام عملة أجنبية وإتاحة دفع عملة محلية مبغزة)	0	355,553	264,116	(154,673)	170,000																																																																																																																																																																																				
القيمة العادلة (بالريال السعودي)		91,437	418,788	(154,673)	(185,553)																																																																																																																																																																																				
التغير في القيمة العادلة (بالريال السعودي)																																																																																																																																																																																									
مقايضات معدلات الفائدة (استلام مبغزة/ دفع ثابت) القيمة العادلة (بالريال السعودي)	بداية الفترة	الفترة 1	الفترة 2	الفترة 3	الفترة 4																																																																																																																																																																																				
(																																																																																																																																																																																									
التغير في القيمة العادلة (بالريال السعودي)	58,767	(77,663)	18,896																																																																																																																																																																																						
تقلب التدفقات النقدية للتعرض المدمج	0	58,753	(18,824)	0																																																																																																																																																																																					
القيمة الحالية (بالريال السعودي)		77,577	(18,824)																																																																																																																																																																																						
التغير في القيمة الحالية (بالريال السعودي)																																																																																																																																																																																									
احتياطي تحوط التدفقات النقدية الرصيد (نهاية الفترة) (بالريال السعودي)	0	(58,753)	18,824	0																																																																																																																																																																																					
التغير (بالريال السعودي)		58,753	(77,577)	18,824																																																																																																																																																																																					

Illustrative Examples							أمثلة توضيحية
Change in present value [LC]			(18,824)	77,577	(58,753)		
CFHR							
Balance (end of period) [LC]		0	18,824	(58,753)	0		
Change [LC]			18,824	(77,577)	58,753		
IE133. The hedging relationship between the fixed rate FX liability and the cross-currency interest rate swap starts at the beginning of Period 1 (i.e., t0) and remains in place when the hedging relationship for the second level relationship starts at the end of Period 1, i.e., the first level relationship continues as a separate hedging relationship.							133. تبدأ علاقة التحوط بين الالتزام ذو سعر الصرف الثابت ومقايضة معدلات الفائدة بعملات مختلفة في بداية الفترة 1 (أي، بداية الفترة) وتبقى في مكانها عندما تبدأ علاقة التحوط لعلاقة المستوى الثاني في نهاية الفترة 1، أي، تستمر علاقة المستوى الأول كعلاقة تحوط منفصلة.
IE134. The cash flow variability of the aggregated exposure is calculated as follows: (a) At the point in time from which the cash flow variability of the aggregated exposure is hedged (i.e., the start of the second level relationship at the end of Period 1), all cash flows expected on the fixed rate FX liability and the cross-currency interest rate swap over the hedged term (i.e., until the end of Period 4) are mapped out and equated to a single blended fixed coupon rate so that the total present value (in LC) is nil. This calculation establishes the single blended fixed coupon rate (reference rate) that is used at subsequent dates as the reference point to measure the cash flow variability of the aggregated exposure since the start of the hedging relationship. This calculation is illustrated in the following table:							134. يتم احتساب تقلب التدفق النقدي للتعرض المجمع على النحو التالي: (أ) في الوقت الذي يتم فيه التحوط لتقلب التدفق النقدي للتعرض المجمع (أي، بداية علاقة المستوى الثاني في نهاية الفترة 1)، جميع التدفقات النقدية المتوقعة على الالتزام ذو سعر الصرف الثابت ومقايضات معدلات الفائدة بعملات مختلفة على مدى فترة التحوط (أي حتى نهاية الفترة 4) يتم تعيينهم ومساواتهم مع معدل فائدة واحد مركب بحيث يكون إجمالي القيمة الحالية (بالريال السعودي) صفراً. يحدد هذا الحساب معدل الفائدة الثابت الفردي المركب (السعر المرجعي) الذي يتم استخدامه في التواريخ اللاحقة كمرجع لقياس تقلب التدفق النقدي للتعرض المجمع منذ بداية علاقة التحوط. هذا الحساب موضح في الجدول التالي:

أمثلة توضيحية

[illegible]

The nominal amount that is used for the calibration of the reference rate is the same as the nominal amount of aggregated exposure that creates the variable cash flows in LC (LC1,200,000), which coincides with the nominal amount of the cross-currency interest rate swap for the variable rate leg in LC. This results in a reference rate of 5.6963 per cent (determined by iteration so that the present value of all cash flows in total is nil).

(b) At subsequent dates, the cash flow variability of the aggregated exposure is determined by comparison to the reference point established at the end of Period 1. For that purpose, all remaining cash flows expected on the fixed rate FX liability and the cross-currency interest rate swap over the remainder of the hedged term (i.e., from the effectiveness measurement date until the end of Period 4) are updated (as applicable) and then discounted. Also, the reference rate of 5.6963 per cent is applied to the nominal amount that was used for the calibration of that rate at the end of Period 1 (LC1,200,000) in order to generate a set of cash flows over the remainder of the hedged term that is then also discounted. The total of all those present values represents the cash flow variability of the aggregated exposure. This calculation is illustrated in the following table for the end of Period 2:

[illegible]

16,229	17,089	(15,424)	(16,241)	19,692	20,582	(19,543)	(20,426)	T8
16,002	17,089	(15,974)	(17,060)	0	0	0	0	T9
15,776	17,089	(15,862)	(17,182)	19,084	20,358	(19,148)	(20,426)	T10
15,551	17,089	(15,797)	(17,359)	0	0	0	0	T11
15,324	17,089	(15,942)	(17,778)	18,912	20,582	(18,768)	(20,426)	T12

Illustrative Examples

Example 17—Cash Flow Variability of the Aggregated Exposure (at the End of Period 2)

Variability in Cash Flows of the Aggregated Exposure

	FX liability		CCIRS FC leg		CCIRS LC leg		Calibration 1,200,000 Nominal 5.6963 percent Rate 4 Frequency	PV
	CF(s)	PV	CF(s)	PV	CF(s)	PV		
	[FC]	[FC]	[FC]	[FC]	[LC]	[LC]		
Time								
t_0								
t_1								
t_2								
t_3								
t_4								
Period 1								
t_5	0	0	0	0	0	0	0	0
t_6	0	0	0	0	0	0	0	0
t_7	0	0	0	0	0	0	0	0
t_8	0	0	0	0	0	0	0	0
Period 2								
t_9	0	0	0	0	(18,120)	(17,850)	17,089	16,835
t_{10}	(20,426)	(20,173)	20,358	20,106	(18,360)	(17,814)	17,089	16,581
t_{11}	0	0	0	0	(18,683)	(17,850)	17,089	16,327
t_{12}	(20,426)	(19,965)	20,582	20,117	(19,203)	(18,058)	17,089	16,070
Period 3								
t_{13}	0	0	0	0	(19,718)	(18,243)	17,089	15,810
t_{14}	(20,426)	(19,726)	20,246	19,553	(20,279)	(18,449)	17,089	15,547
t_{15}	0	0	0	0	(21,014)	(18,789)	17,089	15,280
t_{16}	(1,020,426)	(971,144)	1,020,582	971,292	(1,221,991)	(1,072,947)	1,217,089	1,068,643
Period 4								
Totals		(1,031,008)		1,031,067		(1,200,000)		1,181,092
Totals in LC		(1,464,031)		1,464,116		(1,200,000)		1,181,092
PV of all CF(s) [LC]								
				</				

The changes in interest rates and the exchange rate result in a change of the cash flow variability of the aggregated exposure between the end of Period 1 and the end of Period 2 that has a present value of LC-18,824.¹⁹

²⁰ This is the amount that is included in the table with the overview of the calculations (see paragraph IE132) as the present value of the cash flow variability of the aggregated exposure at the end of Period 2.

أمثلة توضيحية

15,095	17,089	(16,066)	(18,188)	0	0	0	0	T13	ف
14,866	17,089	(16,095)	(18,502)	18,229	20,246	(18,319)	(20,426)	T14	
14,638	17,089	(15,972)	(18,646)	0	0	0	0	T15	
1,026,493	1,217,089	(1,027,908)	(1,218,767)	899,832	1,020,582	(899,695)	(1,020,426)	T16	
1,199,971		(1,200,000)		995,550		(995,522)			المجموع
	1,199,971	(1,200,000)		1,045,327		(1,045,298)			المجموع بالريال
									القيمة الحالية لجميع التدفقات النقدية (بالريال)

المبلغ الاسمي المستخدم لتقويم المعدل المرجعي هو نفس المبلغ الاسمي للتعرض المجمع الذي يخلق التدفقات النقدية المتغيرة (1200000 ريال سعودي)، والذي يتوافق مع المبلغ الاسمي لمقايضة معدل الفائدة بعملات مختلفة لجزء المعدل المتغير بالريال السعودي. ينتج عن هذا معدل مرجعي قدره 5.6963 % (يتم تحديده بالتكرار بحيث تكون القيمة الحالية لمجموع التدفقات النقدية صفراً).

(ب) في التواريخ اللاحقة، يتم تحديد تقلب التدفق النقدي للتعرض المجمع من خلال المقارنة بالنقطة المرجعية المحددة في نهاية الفترة الأولى. ولهذا الغرض، فإن جميع التدفقات النقدية المتبقية المتوقعة على الالتزامات ذات سعر الصرف الثابت ومقايضة معدلات الفائدة بعملات مختلفة خلال المدة المتبقية من فترة التحوط (أي من تاريخ قياس الفعالية حتى نهاية الفترة 4) يتم تحديثها (حسب الاقتضاء) ثم يتم خصمها. أيضًا، يتم تطبيق المعدل المرجعي البالغ 5.6963 بالمئة على المبلغ الاسمي الذي تم استخدامه لتقويم هذا المعدل في نهاية الفترة الأولى (120000 ريال سعودي) من أجل توليد مجموعة من التدفقات النقدية على ما تبقى من فترة التحوط. ثم يتم خصمها أيضًا. يمثل إجمالي كل هذه القيم الحالية تقلب التدفق النقدي للتعرض المجمع. تم توضيح هذا الحساب في الجدول التالي لنهاية الفترة 2:

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

أمثلة توضيحية					
Illustrative Examples					
IE135. Using the present value of the hedged item and the fair value of the hedging instrument, the cash flow hedge reserve and the hedge ineffectiveness are then determined (see paragraph 140 of IPSAS 41).					
IE136. The following table shows the effect on State Government B's statement of financial performance and its statement of financial position (for the sake of transparency some line items ²¹ are disaggregated on the face of the statements by the two hedging relationships, i.e., for the fair value hedge of the fixed rate FX liability and the cash flow hedge of the aggregated exposure)					
Example 17—Overview of Effect on Statements of Financial Performance and Financial Position <i>[All amounts in LC]</i>					
	t _e	Period 1	Period 2	Period 3	Period 4
Statement of financial performance					
Interest expense					
FX liability		45,958	50,452	59,848	58,827
FVH adjustment		(12,731)	11,941	14,385	(49,439)
		33,227	62,393	74,233	9,388
Reclassifications (CFH)			5,990	(5,863)	58,982
Total interest expense		33,227	68,383	68,370	68,370
Other gains/losses					
Change in fair value of the CCIRS		154,673	(418,788)	(91,437)	185,553
FVH adjustment (FX liability)		(154,702)	418,733	91,560	(185,591)
Hedge ineffectiveness		0	(72)	(54)	(19)
Total other gains/losses		(29)	(127)	68	(57)
Surplus or deficit		33,198	68,255	68,438	68,313
Statement of changes in net assets/equity					
Net assets/equity					
Effective CFH gain/loss			(12,834)	71,713	229
Reclassifications			(5,990)	5,863	(58,982)
Total net assets/equity			(18,842)	77,577	(58,753)
Example 17—Overview of Effect on Statements of Financial Performance and Financial Position <i>[All amounts in LC]</i>					
	t _e	Period 1	Period 2	Period 3	Period 4
Statement of financial position					
FX liability		(1,200,000)	(1,045,298)	(1,464,031)	(1,555,591)
CCIRS		0	(154,673)	264,116	355,553
IRS			0	18,896	(58,767)
Cash		1,200,000	1,166,773	1,098,390	1,030,160
Net assets		0	(33,198)	(82,630)	(238,205)
Net Assets/equity					
Net assets/equity			0	(18,824)	58,753
Accumulated surplus or deficit		0	33,198	101,454	169,892
Total net assets/equity		0	33,198	82,630	238,205

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية																																																																		
21 The line items used in this example are a possible presentation. Different presentation formats using different line items (including line items that include the amounts shown here) are also possible (IPSAS 30 sets out disclosure requirements for hedge accounting that include disclosures about hedge ineffectiveness, the carrying amount of hedging instruments and the cash flow hedge reserve). 22 For Period 4 the values in the table with the overview of the calculations (see paragraph IE132) differ from those in the following table. For Periods 1 to 3 the 'dirty' values (i.e., including interest accruals) equal the 'clean' values (i.e., excluding interest accruals) because the period end is a settlement date for all legs of the derivatives and the fixed rate FX liability. At the end of Period 4 the table with the overview of the calculations uses clean values in order to calculate the value changes consistently over time. For the following table the dirty values are presented, i.e., the maturity amounts including accrued interest immediately before the instruments are settled (this is for illustrative purposes as otherwise all carrying amounts other than cash and accumulated surplus or deficit would be nil).	<table><tr><th colspan="6">نظرة عامة على التأثير على قوائم الأداء المالي والمركز المالي [جميع المبالغ بالريال السعودي]</th></tr><tr><th>الفترة 4</th><th>الفترة 3</th><th>الفترة 2</th><th>الفترة 1</th><th>بداية الفترة</th><th></th></tr><tr><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td>قائمة المركز المالي</td></tr><tr><td>(1,397,984)</td><td>(1,555,591)</td><td>(1,464,031)</td><td>(1,045,298)</td><td>(1,200,000)</td><td>الالتزام ذو سعر الصرف الثابت</td></tr><tr><td>194,141</td><td>355,553</td><td>264,116</td><td>(154,673)</td><td>0</td><td>مقايضات معدلات الفائدة بعمليات مختلفة</td></tr><tr><td>(13,004)</td><td>(58,767)</td><td>18,896</td><td>0</td><td></td><td>مقايضات معدلات الفائدة</td></tr><tr><td>978,641</td><td>1,030,160</td><td>1,098,390</td><td>1,166,773</td><td>1,200,000</td><td>النقد</td></tr><tr><td></td><td>(228,645)</td><td>(82,630)</td><td>(33,198)</td><td>0</td><td>صافي الأصول / حقوق الملكية</td></tr><tr><td>0</td><td>58,753</td><td>(18,824)</td><td>0</td><td></td><td>صافي الأصول / حقوق الملكية</td></tr><tr><td>238,205</td><td>169,892</td><td>101,454</td><td>33,198</td><td>0</td><td>العائد أو العجز المتراكم</td></tr><tr><td>138,105</td><td>228,645</td><td>82,630</td><td>33,198</td><td>0</td><td>إجمالي صافي الأصول / حقوق الملكية</td></tr></table>	نظرة عامة على التأثير على قوائم الأداء المالي والمركز المالي [جميع المبالغ بالريال السعودي]						الفترة 4	الفترة 3	الفترة 2	الفترة 1	بداية الفترة							قائمة المركز المالي	(1,397,984)	(1,555,591)	(1,464,031)	(1,045,298)	(1,200,000)	الالتزام ذو سعر الصرف الثابت	194,141	355,553	264,116	(154,673)	0	مقايضات معدلات الفائدة بعمليات مختلفة	(13,004)	(58,767)	18,896	0		مقايضات معدلات الفائدة	978,641	1,030,160	1,098,390	1,166,773	1,200,000	النقد		(228,645)	(82,630)	(33,198)	0	صافي الأصول / حقوق الملكية	0	58,753	(18,824)	0		صافي الأصول / حقوق الملكية	238,205	169,892	101,454	33,198	0	العائد أو العجز المتراكم	138,105	228,645	82,630	33,198	0	إجمالي صافي الأصول / حقوق الملكية
نظرة عامة على التأثير على قوائم الأداء المالي والمركز المالي [جميع المبالغ بالريال السعودي]																																																																			
الفترة 4	الفترة 3	الفترة 2	الفترة 1	بداية الفترة																																																															
					قائمة المركز المالي																																																														
(1,397,984)	(1,555,591)	(1,464,031)	(1,045,298)	(1,200,000)	الالتزام ذو سعر الصرف الثابت																																																														
194,141	355,553	264,116	(154,673)	0	مقايضات معدلات الفائدة بعمليات مختلفة																																																														
(13,004)	(58,767)	18,896	0		مقايضات معدلات الفائدة																																																														
978,641	1,030,160	1,098,390	1,166,773	1,200,000	النقد																																																														
	(228,645)	(82,630)	(33,198)	0	صافي الأصول / حقوق الملكية																																																														
0	58,753	(18,824)	0		صافي الأصول / حقوق الملكية																																																														
238,205	169,892	101,454	33,198	0	العائد أو العجز المتراكم																																																														
138,105	228,645	82,630	33,198	0	إجمالي صافي الأصول / حقوق الملكية																																																														

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
	21 العناصر المستخدمة في هذا المثال هي عرض تقديمي محتمل. استخدام تنسيقات عرض مختلفة وعناصر مختلفة (بما في ذلك البنود التي تتضمن المبالغ الموضحة هنا) ممكنة أيضًا (يحدد معيار المحاسبة للقطاع العام 30 متطلبات الإفصاح لمحاسبة التحوط التي تتضمن إفصاحاً حول عدم فعالية التحوط، والقيمة الدفترية للأدوات التحوط واحتياطي تحوط التدفقات النقدية). 22 بالنسبة إلى الفترة 4، تختلف القيم في الجدول بالنظر إلى الحسابات (انظر الفقرة 132) عن القيم في الجداول اللاحقة. للفترة من 1 إلى 3، القيم "غير النظيفة" (شاملة الفوائد المستحقة) تساوي القيم "النظيفة" (أي غير شاملة الفوائد المستحقة) لأن نهاية الفترة هي تاريخ تسوية لجميع أجزاء المشتقات والالتزامات ذات سعر الصرف الثابت. في نهاية الفترة 4، يستخدم الجدول الذي يحتوي على نظرة عامة على العمليات الحسابية قيمًا نظيفة من أجل حساب تغيرات القيمة باستمرار عبر الوقت. بالنسبة للجدول التالي، يتم عرض القيم غير النظيفة، أي مبالغ الاستحقاق بما في ذلك الفوائد المستحقة مباشرة قبل تسوية الأدوات (هذا للأغراض التوضيحية، وإلا فإن جميع القيم الدفترية بخلاف النقد والفائض أو العجز المتراكم ستكون صفرية).
IE137. The total interest expense in surplus or deficit reflects State Government B's interest expense that results from its risk management strategy: (a) In Period 1 the risk management strategy results in interest expense reflecting variable interest rates in LC after taking into account the effect of the cross-currency interest rate swap, including a difference between the cash flows on the fixed rate FX liability and the fixed leg of the cross-currency interest rate swap that were settled during Period 1 (this means the interest expense does not exactly equal the variable interest expense that would arise in LC on a borrowing of LC1,200,000). There is also some hedge ineffectiveness that results from a difference in the changes in value for the fixed rate FX liability (as represented by the fair value hedge adjustment) and the cross-currency interest rate swap. (b) For Periods 2 to 4 the risk management strategy results in interest expense that reflects, after taking into account the effect of the interest rate	137. إجمالي مصروفات الفائدة ضمن الفائض أو العجز تعكس مصروفات الفوائد للجهة (ب) الناتجة عن استراتيجية إدارة المخاطر الخاصة بها: أ - في الفترة الأولى، تؤدي استراتيجية إدارة المخاطر إلى مصروفات فائدة تعكس معدلات الفائدة المتغيرة بالريال السعودي بعد الأخذ في الاعتبار تأثير مقايضات معدلات الفائدة بعملات مختلفة، بما في ذلك الفرق بين التدفقات النقدية على الالتزام ذو سعر الصرف الثابت والجزء الثابت من مقايضات معدلات الفائدة بعملات مختلفة التي تمت تسويتها خلال الفترة 1 (هذا يعني أن مصاريف الفائدة لا تساوي تمامًا مصروفات الفائدة المتغيرة التي قد تنشأ عند اقتراض 1,200,000 ريال سعودي). هناك أيضًا شيء من عدم فعالية التحوط الذي ينتج عن الاختلاف في التغيرات في قيمة الالتزام ذي سعر الصرف الثابت (كما يمثله تعديل تحوط القيمة العادلة) ومقايضات معدلات الفائدة بعملات مختلفة. ب - بالنسبة للفترة من 2 إلى 4، تؤدي استراتيجية إدارة المخاطر إلى مصروفات فائدة تعكس، بعد الأخذ في الاعتبار تأثير مقايضات معدلات الفائدة التي تم الدخول فيها في نهاية الفترة 1، ومعدل الفائدة الثابت بالريال السعودي (على سبيل المثال، تأمين فائدة بمعدل ثابت مركب لمدة ثلاث فترات بناءً على بيئة معدل الفائدة في نهاية الفترة 1). ومع ذلك، تتأثر معدلات الفائدة للجهة "ب" بعدم فعالية التحوط الذي ينشأ من علاقات التحوط الخاصة بها. في الفترة 2، تكون مصروفات الفائدة أعلى قليلًا من مدفوعات السعر الثابت المقفلة مع

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
swap entered into at the end of Period 1, fixed interest rates in LC (i.e., locking in a single blended fixed coupon rate for a three-period term based on the interest rate environment at the end of Period 1). However, State Government B's interest expense is affected by the hedge ineffectiveness that arises on its hedging relationships. In Period 2 the interest expense is slightly higher than the fixed rate payments locked in with the interest rate swap because the variable payments received under the interest rate swap are less than the total of the cash flows resulting from the aggregated exposure²³. In Periods 3 and 4 the interest expense is equal to the locked in rate because the variable payments received under the swap are more than the total of the cash flows resulting from the aggregated exposure²⁴ 23 In other words, the cash flow variability of the interest rate swap was lower than, and therefore did not fully offset, the cash flow variability of the aggregated exposure as a whole (sometimes called an 'underhedge' situation). In those situations the cash flow hedge does not contribute to the hedge ineffectiveness that is recognized in surplus or deficit because the hedge ineffectiveness is not recognized (see paragraph 140 of IPSAS 41). The hedge ineffectiveness arising on the fair value hedge affects surplus or deficit in all periods. 24 In other words, the cash flow variability of the interest rate swap was higher than, and therefore more than fully offset, the cash flow variability of the aggregated exposure as a whole (sometimes called an 'overhedge' situation). In those situations the cash flow hedge contributes to the hedge ineffectiveness that is recognized in surplus or deficit (see paragraph 140 of IPSAS 41). The hedge ineffectiveness arising on the fair value hedge affects surplus or deficit in all periods.	مقايضة معدلات الفائدة لأن المدفوعات المتغيرة المستلمة بموجب مقايضة معدلات الفائدة أقل من إجمالي التدفقات النقدية الناتجة من التعرض المجمع.²³ في الفترتين (3) و(4) مصاريف الفائدة تساوي السعر المقفل لأن المدفوعات المتغيرة المستلمة بموجب المقايضة أكثر من إجمالي التدفقات النقدية الناتجة من التعرض المجمع.²⁴ 23 بعبارة أخرى، كان تقلب التدفق النقدي لمقايضات معدلات الفائدة أقل من تقلب التدفق النقدي للتعرض المجمع ككل، وبالتالي لم يعوضه بالكامل (يطلق عليه أحياناً التحوط غير الكاف). في مثل تلك الحالات، لا يساهم تحوط التدفقات النقدية في عدم فعالية التحوط المثبت في الفائض أو العجز لأن عدم فعالية التحوط غير مثبتة (انظر الفقرة 140 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41). يؤثر عدم فعالية التحوط الناتج عن تحوط القيمة العادلة على الفائض أو العجز في جميع الفترات. 24 بعبارة أخرى، كان تقلب التدفق النقدي لمعدل الفائدة أعلى من تقلب التدفق النقدي للتعرض المجمع ككل، وبالتالي عوضه بالكامل وأكثر (يطلق عليه أحياناً التحوط الزائد). في مثل هذه الحالات، يساهم تحوط التدفقات النقدية في عدم فعالية التحوط المثبت في الفائض أو العجز (انظر الفقرة 140 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41). تؤثر عدم فعالية التحوط الناشئة عن تحوط القيمة العادلة على الفائض أو العجز في جميع الفترات.
Example 18—Combined Interest Rate Risk and Foreign Currency Risk Hedge (Cash Flow Hedge/Fair Value Hedge Combination).	مثال 18 - مخاطر معدلات الفائدة الإجمالية والتحوط من مخاطر العملات الأجنبية (تحوط التدفق النقدي / مجموعة تحوط القيمة العادلة).

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
Fact Pattern IE138. State Government C wants to hedge a variable rate liability that is denominated in Foreign Currency (FC). The liability has a term of four periods from the start of Period 1 to the end of Period 4. State Government C's functional currency is its Local Currency (LC). State Government C has the following risk exposures: (a) Cash flow interest rate risk and FX risk: the changes in cash flows of the variable rate liability attributable to interest rate changes, measured in LC. (b) Fair value interest rate risk: the exposure that arises as a result of swapping the combined cash flow interest rate risk and FX risk exposure associated with the variable rate liability (see (a) above) into a fixed rate exposure in LC in accordance with State Government C's risk management strategy for FC denominated variable rate liabilities (see paragraph IE139 (a) below).	نموذج واقعي 138. تريد الجهة "ج" التحوط من التغير في قيمة التزام مقوم بعملة اليورو. مدة الالتزام أربع فترات من بداية الفترة 1 حتى نهاية الفترة 4. العملة الوظيفية للجهة "ج" هي الريال. تتعرض الجهة "ج" للمخاطر التالية: أ - مخاطر معدل الفائدة على التدفق النقدي ومخاطر تحويل العملات الأجنبية: التغيرات في التدفقات النقدية للتغير في قيمة الالتزام المنسوبة إلى تغيرات معدلات الفائدة، مقاسة بعملة الريال. ب - مخاطر معدل الفائدة على القيمة العادلة: التعرض الذي ينشأ نتيجة لمقايضة مخاطر معدل الفائدة للتدفقات النقدية الإجمالية والتعرض لمخاطر تحويل العملات الأجنبية المرتبطة بالتغير في قيمة الالتزام (انظر (أ) أعلاه) إلى التعرض لمعدل ثابت بعملة الريال وفقاً لاستراتيجية إدارة مخاطر الجهة (ج) للتغير في قيمة الالتزامات المقومة بعملة اليورو (انظر الفقرة (139 أ) أدناه).
IE139. State Government C hedges its risk exposures using the following risk management strategy: (a) State Government C uses cross-currency interest rate swaps to swap its FC denominated variable rate liabilities into a fixed rate exposure in LC. State Government C hedges its FC denominated liabilities (including the interest) for their entire life. Consequently, State Government C enters into a cross-currency interest rate swap at the same time as it issues an FC denominated liability. Under the cross-currency interest rate swap State Government C receives variable interest in FC (used to pay the interest on the liability) and pays fixed interest in LC.	139. تقوم الجهة ج بالتحوط من تعرضها للمخاطر باستخدام استراتيجية إدارة المخاطر التالية: أ - تستخدم الجهة "ج" مقايضات معدلات الفائدة بعملات مختلفة لمقايضة التغير في قيمة التزام مقوم بعملة اليورو إلى تعرض لمعدل ثابت في الريال تتحوط الجهة "ج" من التغير في قيمة التزاماتها المقومة بعملة اليورو (بما في ذلك الفائدة) على مدى عمرها. وبالتالي، فإن الجهة "ج" تدخل في عقد مقايضة معدلات الفائدة بعملات مختلفة في نفس وقت نشوء التزام مقوم بعملة اليورو. باستخدام مقايضات معدلات الفائدة بعملات مختلفة تتلقى الجهة "ج" معدل فائدة متغير بعملة اليورو يستخدم لدفع الفائدة على الالتزام) وتدفع معدل فائدة ثابت بعملة الريال. ب - تعتبر الجهة التدفقات النقدية على التزام ما تحوط وعلى مقايضة معدل الفائدة بعملات مختلفة كتعرض مجمع واحد لسعر ثابت في عملة الريال، وفقاً لاستراتيجية إدارة المخاطر لمخاطر معدل الفائدة الثابت بعملة الريال قررت الجهة "ج" ربط مدفوعات الفائدة الخاصة بها بمستويات معدلات الفائدة المتغيرة الحالية، ومن ثم مقايضة تعرضها لمعدل الفائدة الثابت الإجمالي بعملة الريال إلى تعرض لمعدل

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																
(b) State Government C considers the cash flows on a hedged liability and on the related cross-currency interest rate swap as one aggregated fixed rate exposure in LC. From time to time, in accordance with its risk management strategy for fixed rate interest rate risk (in LC), State Government C decides to link its interest payments to current variable interest rate levels and hence swaps its aggregated fixed rate exposure in LC into a variable rate exposure in LC. Consequently, State Government C uses interest rate swaps (denominated entirely in LC) under which it receives fixed interest (used to pay the interest on the pay leg of the cross-currency interest rate swap) and pays variable interest.	متغير بعملة الريال. وبالتالي، تستخدم الجهة "ج" مقايضة معدل الفائدة (المقومة بالكامل بعمله الريال والتي بموجبها تتلقى فائدة ثابتة (تستخدم لدفع الفائدة على جزء الدفع لمقايضة معدلات الفائدة بين العملات) وتدفع فائدة متغيرة.																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																
IE140. The following table sets out the parameters used for Example 18: <table> <tr> <th colspan="6">Example 18—Parameter Overview</th></tr> <tr> <th></th><th>t₀</th><th>Period 1</th><th>Period 2</th><th>Period 3</th><th>Period 4</th></tr> <tr> <td>FX spot rate (LC/FC)</td><td>1.2</td><td>1.05</td><td>1.42</td><td>1.51</td><td>1.37</td></tr> <tr> <td colspan="6">Interest curves</td></tr> <tr> <td colspan="6">Vertical presentation of rates for each quarter of a period on a p.a. basis</td></tr> <tr> <td>LC</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td>[N/A]</td></tr> <tr> <td></td><td>2.80%</td><td>1.00%</td><td>3.80%</td><td>0.34%</td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>2.75%</td><td>1.21%</td><td>4.12%</td><td>0.40%</td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>2.91%</td><td>1.39%</td><td>4.22%</td><td>0.94%</td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>3.02%</td><td>1.80%</td><td>5.14%</td><td>1.36%</td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>3.08%</td><td>1.72%</td><td>5.30%</td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>3.03%</td><td>1.93%</td><td>5.43%</td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>3.14%</td><td>2.00%</td><td>5.50%</td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>3.15%</td><td>2.16%</td><td>5.64%</td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>3.11%</td><td>2.22%</td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>3.14%</td><td>2.28%</td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>3.27%</td><td>2.30%</td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>3.21%</td><td>2.31%</td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>3.21%</td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>3.25%</td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>3.29%</td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>3.34%</td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td>FC</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td>[N/A]</td></tr> <tr> <td></td><td>3.74%</td><td>4.49%</td><td>2.82%</td><td>0.70%</td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>4.04%</td><td>4.61%</td><td>2.24%</td><td>0.79%</td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>4.23%</td><td>4.63%</td><td>2.00%</td><td>1.14%</td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>4.28%</td><td>4.34%</td><td>2.18%</td><td>1.56%</td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>4.36%</td><td>4.21%</td><td></td><td></td><td></td></tr> </table> <table> <tr> <th colspan="6">Example 18—Parameter Overview</th></tr> <tr> <th></th><th>t₀</th><th>Period 1</th><th>Period 2</th><th>Period 3</th><th>Period 4</th></tr> <tr> <td></td><td>4.17%</td><td>4.13%</td><td>2.53%</td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>4.27%</td><td>4.07%</td><td>2.82%</td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>4.14%</td><td>4.09%</td><td>3.13%</td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>4.10%</td><td>4.17%</td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>4.11%</td><td>4.13%</td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>4.11%</td><td>4.24%</td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>4.13%</td><td>4.34%</td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>4.14%</td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>4.06%</td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>4.12%</td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>4.19%</td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr> </table>	Example 18—Parameter Overview							t ₀	Period 1	Period 2	Period 3	Period 4	FX spot rate (LC/FC)	1.2	1.05	1.42	1.51	1.37	Interest curves						Vertical presentation of rates for each quarter of a period on a p.a. basis						LC					[N/A]		2.80%	1.00%	3.80%	0.34%			2.75%	1.21%	4.12%	0.40%			2.91%	1.39%	4.22%	0.94%			3.02%	1.80%	5.14%	1.36%			3.08%	1.72%	5.30%				3.03%	1.93%	5.43%				3.14%	2.00%	5.50%				3.15%	2.16%	5.64%				3.11%	2.22%					3.14%	2.28%					3.27%	2.30%					3.21%	2.31%					3.21%						3.25%						3.29%						3.34%					FC					[N/A]		3.74%	4.49%	2.82%	0.70%			4.04%	4.61%	2.24%	0.79%			4.23%	4.63%	2.00%	1.14%			4.28%	4.34%	2.18%	1.56%			4.36%	4.21%				Example 18—Parameter Overview							t ₀	Period 1	Period 2	Period 3	Period 4		4.17%	4.13%	2.53%				4.27%	4.07%	2.82%				4.14%	4.09%	3.13%				4.10%	4.17%					4.11%	4.13%					4.11%	4.24%					4.13%	4.34%					4.14%						4.06%						4.12%						4.19%					140. يوضح الجدول التالي المقاييس المستخدمة في المثال 18: <table> <tr> <th colspan="6">نظرة عامة على المعايير</th></tr> <tr> <th></th><th>الدور 0</th><th>الدور 1</th><th>الدور 2</th><th>الدور 3</th><th>الدور 4</th></tr> <tr> <td>معدل التحويل الفوري (LC/FC)</td><td>1.2</td><td>1.05</td><td>1.42</td><td>1.51</td><td>1.37</td></tr> <tr> <td colspan="6">منحنيات أسعار الفائدة</td></tr> <tr> <td colspan="6">عرض عمودي للمعدلات لكل ربع سنة على أساس سنوي</td></tr> <tr> <td>LC</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td>[N/A]</td></tr> <tr> <td></td><td>2.80%</td><td>1.00%</td><td>3.80%</td><td>0.34%</td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>2.75%</td><td>1.21%</td><td>4.12%</td><td>0.40%</td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>2.91%</td><td>1.39%</td><td>4.22%</td><td>0.94%</td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>3.02%</td><td>1.80%</td><td>5.14%</td><td>1.36%</td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>3.08%</td><td>1.72%</td><td>5.30%</td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>3.03%</td><td>1.93%</td><td>5.43%</td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>3.14%</td><td>2.00%</td><td>5.50%</td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>3.15%</td><td>2.16%</td><td>5.64%</td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>3.11%</td><td>2.22%</td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>3.14%</td><td>2.28%</td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>3.27%</td><td>2.30%</td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>3.21%</td><td>2.31%</td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>3.21%</td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>3.25%</td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>3.29%</td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>3.34%</td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td>FC</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td>[N/A]</td></tr> <tr> <td></td><td>3.74%</td><td>4.49%</td><td>2.82%</td><td>0.70%</td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>4.04%</td><td>4.61%</td><td>2.24%</td><td>0.79%</td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>4.23%</td><td>4.63%</td><td>2.00%</td><td>1.14%</td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>4.28%</td><td>4.34%</td><td>2.18%</td><td>1.56%</td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>4.36%</td><td>4.21%</td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>4.36%</td><td>4.13%</td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>4.36%</td><td>4.09%</td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>4.36%</td><td>4.21%</td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>4.36%</td><td>4.17%</td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>4.36%</td><td>4.13%</td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>4.36%</td><td>4.11%</td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>4.36%</td><td>4.13%</td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>4.36%</td><td>4.14%</td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>4.36%</td><td>4.06%</td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>4.36%</td><td>4.12%</td><td></td><td></td><td></td></tr> <tr> <td></td><td>4.36%</td><td>4.19%</td><td></td><td></td><td></td></tr> </table>	نظرة عامة على المعايير							الدور 0	الدور 1	الدور 2	الدور 3	الدور 4	معدل التحويل الفوري (LC/FC)	1.2	1.05	1.42	1.51	1.37	منحنيات أسعار الفائدة						عرض عمودي للمعدلات لكل ربع سنة على أساس سنوي						LC					[N/A]		2.80%	1.00%	3.80%	0.34%			2.75%	1.21%	4.12%	0.40%			2.91%	1.39%	4.22%	0.94%			3.02%	1.80%	5.14%	1.36%			3.08%	1.72%	5.30%				3.03%	1.93%	5.43%				3.14%	2.00%	5.50%				3.15%	2.16%	5.64%				3.11%	2.22%					3.14%	2.28%					3.27%	2.30%					3.21%	2.31%					3.21%						3.25%						3.29%						3.34%					FC					[N/A]		3.74%	4.49%	2.82%	0.70%			4.04%	4.61%	2.24%	0.79%			4.23%	4.63%	2.00%	1.14%			4.28%	4.34%	2.18%	1.56%			4.36%	4.21%					4.36%	4.13%					4.36%	4.09%					4.36%	4.21%					4.36%	4.17%					4.36%	4.13%					4.36%	4.11%					4.36%	4.13%					4.36%	4.14%					4.36%	4.06%					4.36%	4.12%					4.36%	4.19%			
Example 18—Parameter Overview																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																	
	t ₀	Period 1	Period 2	Period 3	Period 4																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																												
FX spot rate (LC/FC)	1.2	1.05	1.42	1.51	1.37																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																												
Interest curves																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																	
Vertical presentation of rates for each quarter of a period on a p.a. basis																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																	
LC					[N/A]																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																												
	2.80%	1.00%	3.80%	0.34%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																													
	2.75%	1.21%	4.12%	0.40%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																													
	2.91%	1.39%	4.22%	0.94%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																													
	3.02%	1.80%	5.14%	1.36%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																													
	3.08%	1.72%	5.30%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																														
	3.03%	1.93%	5.43%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																														
	3.14%	2.00%	5.50%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																														
	3.15%	2.16%	5.64%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																														
	3.11%	2.22%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															
	3.14%	2.28%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															
	3.27%	2.30%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															
	3.21%	2.31%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															
	3.21%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																
	3.25%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																
	3.29%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																
	3.34%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																
FC					[N/A]																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																												
	3.74%	4.49%	2.82%	0.70%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																													
	4.04%	4.61%	2.24%	0.79%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																													
	4.23%	4.63%	2.00%	1.14%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																													
	4.28%	4.34%	2.18%	1.56%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																													
	4.36%	4.21%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															
Example 18—Parameter Overview																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																	
	t ₀	Period 1	Period 2	Period 3	Period 4																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																												
	4.17%	4.13%	2.53%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																														
	4.27%	4.07%	2.82%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																														
	4.14%	4.09%	3.13%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																														
	4.10%	4.17%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															
	4.11%	4.13%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															
	4.11%	4.24%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															
	4.13%	4.34%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															
	4.14%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																
	4.06%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																
	4.12%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																
	4.19%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																
نظرة عامة على المعايير																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																	
	الدور 0	الدور 1	الدور 2	الدور 3	الدور 4																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																												
معدل التحويل الفوري (LC/FC)	1.2	1.05	1.42	1.51	1.37																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																												
منحنيات أسعار الفائدة																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																	
عرض عمودي للمعدلات لكل ربع سنة على أساس سنوي																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																	
LC					[N/A]																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																												
	2.80%	1.00%	3.80%	0.34%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																													
	2.75%	1.21%	4.12%	0.40%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																													
	2.91%	1.39%	4.22%	0.94%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																													
	3.02%	1.80%	5.14%	1.36%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																													
	3.08%	1.72%	5.30%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																														
	3.03%	1.93%	5.43%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																														
	3.14%	2.00%	5.50%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																														
	3.15%	2.16%	5.64%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																														
	3.11%	2.22%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															
	3.14%	2.28%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															
	3.27%	2.30%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															
	3.21%	2.31%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															
	3.21%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																
	3.25%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																
	3.29%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																
	3.34%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																
FC					[N/A]																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																												
	3.74%	4.49%	2.82%	0.70%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																													
	4.04%	4.61%	2.24%	0.79%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																													
	4.23%	4.63%	2.00%	1.14%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																													
	4.28%	4.34%	2.18%	1.56%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																													
	4.36%	4.21%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															
	4.36%	4.13%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															
	4.36%	4.09%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															
	4.36%	4.21%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															
	4.36%	4.17%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															
	4.36%	4.13%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															
	4.36%	4.11%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															
	4.36%	4.13%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															
	4.36%	4.14%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															
	4.36%	4.06%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															
	4.36%	4.12%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															
	4.36%	4.19%																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
Accounting Mechanics IE141. State Government C designates the following hedging relationships²⁵: (a) As a cash flow hedge, a hedging relationship for cash flow interest rate risk and FX risk between the FC denominated variable rate liability (variable rate FX liability) as the hedged item and a cross-currency interest rate swap as the hedging instrument (the 'first level relationship'). This hedging relationship is designated at the beginning of Period 1 (i.e., t0) with a term to the end of Period 4. (b) As a fair value hedge, a hedging relationship between the aggregated exposure as the hedged item and an interest rate swap as the hedging instrument (the 'second level relationship'). This hedging relationship is designated at the end of Period 1, when State Government C decides to link its interest payments to current variable interest rate levels and hence swaps its aggregated fixed rate exposure in LC into a variable rate exposure in LC, with a term to the end of Period 4. The aggregated exposure that is designated as the hedged item represents, in LC, the change in value that is the effect of changes in the value of the combined cash flows of the two items designated in the cash flow hedge of the cash flow interest rate risk and FX risk (see (a) above), compared to the interest rates at the end of Period 1 (i.e., the time of designation of the hedging relationship between the aggregated exposure and the interest rate swap). 25 This example assumes that all qualifying criteria for hedge accounting are met (see paragraph 129 of IPSAS 41). The following description of the designation is solely for the purpose of understanding this example (i.e., it is not an example of the complete formal documentation required in accordance with paragraph 129(b) of IPSAS 41).	آليات المحاسبة 141. تحدد الجهة "ج" علاقات التحوط التالية²⁵: أ - كتحوط للتدفق النقدي، علاقة تحوط لمخاطر معدل الفائدة للتدفقات النقدية ومخاطر أسعار الصرف الأجنبي بين التغير في قيمة التزام مقوم بعملة اليورو (الالتزام بسعر الصرف الأجنبي المتغير) كبند تحوط ومقايضة معدل فائدة بعملات مختلفة كأداة تحوط (علاقة المستوى الأول). يتم تعيين علاقة التحوط في بداية الفترة 1 (أي، الفترة 0)، بمدة تصل إلى نهاية الفترة 4. ب - كتحوط للقيمة العادلة، علاقة تحوط بين التعرض المجمع كبند تحوط ومقايضة معدل الفائدة كتحوط أداة ("علاقة المستوى الثاني"). علاقة التحوط تم تعيينها في نهاية الفترة 1، عندما قررت الجهة "ج" ربط مدفوعات الفائدة الخاصة بها بمستويات معدل الفائدة المتغير الحالي، ومن ثم مقايضة تعرضها لمعدل الفائدة الثابت المجمع بالريال إلى تعرض لمعدل متغير بعملة الريال، مع فترة إلى نهاية الفترة 4. التعرض المجمع الذي تم تعيينه على أنه بند متحوط عنه يمثل، بعملة الريال، التغير في القيمة والذي يمثل تأثير التغيرات في قيمة التدفقات النقدية الإجمالية للبندين المعينين في تحوط التدفقات النقدية لمخاطر معدل الفائدة للتدفقات النقدية ومخاطر الصرف الأجنبي (انظر (أ) أعلاه)، مقارنة بمعدلات الفائدة في نهاية الفترة 1 (أي وقت التعيين لعلاقة التحوط بين التعرض المجمع ومقايضة معدل الفائدة). 25 يفترض هذا المثال أنه تم استيفاء جميع المعايير المؤهلة لمحاسبة التحوط (راجع الفقرة 129 معيار المحاسبة للقطاع العام 41). الوصف التالي للتعيين هو لغرض فهم هذا المثال فقط (أي أنه ليس مثالا على الوثائق الرسمية الكاملة المطلوبة وفقا للفقرة 129 (ب) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41).

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples

IE142. The following table²⁶ sets out the overview of the fair values of the derivatives, the changes in the value of the hedged items and the calculation of the cash flow hedge reserve²⁷. In this example no hedge ineffectiveness arises on either hedging relationship because of the assumptions made.²⁸

Example 18—Calculations					
	t_0	Period 1	Period 2	Period 3	Period 4
Variable rate FX liability					
Fair value [FC]	(1,000,000)	(1,000,000)	(1,000,000)	(1,000,000)	(1,000,000)
Fair value [LC]	(1,200,000)	(1,050,000)	(1,420,000)	(1,510,000)	(1,370,000)
Change in fair value [LC]		150,000	(370,000)	(90,000)	140,000
PV of change in variable CF(s) [LC]	0	192,310	(360,346)	(282,979)	(170,000)
Change in PV [LC]		192,310	(452,656)	(22,633)	112,979
CFHR (receive variable FC/pay fixed LC)					
Fair value [LC]	0	(192,310)	260,346	282,979	170,000
Change in fair value [LC]		(192,310)	452,656	22,633	(112,979)
CFHR					
Opening balance:	0	0	(42,310)	(28,207)	(14,103)
Reclassification FX risk		153,008	(378,220)	(91,030)	140,731
Reclassification (current period CF)		(8,656)	(18,410)	2,939	21,431
Effective CFH gains/losses		(186,662)	(479,286)	20,724	(325,143)
Reclassification for interest rate risk		0	(82,656)	67,367	(27,021)
Amortization of CFHR		0	14,103	14,103	14,103
Ending balance		(42,103)	(28,207)	(14,103)	0
Example 18—Calculations					
	t_0	Period 1	Period 2	Period 3	Period 4
IRS (receive fixed/pay variable)					
Fair value [LC]		0	(82,656)	(15,289)	(42,310)
Change in fair value			(82,656)	67,367	(27,021)
Change in present value of the aggregated exposure					
Present value [LC]		(1,242,310)	(1,159,654)	(1,227,021)	(1,200,000)
Change in present value [LC]			82,656	(67,367)	27,021

أمثلة توضيحية

142. يوضح الجدول التالي نظرة عامة على القيم العادلة للمشتقات والتغيرات في قيمة البنود المتحوط عنها واحتساب احتياطي تحوط التدفق²⁷ النقدي. في هذا المثال، لا توجد عدم فعالية للتحوط على أي علاقة تحوط بسبب الافتراضات المقدمة²⁸.

ملاحظات					
المدة 4	المدة 3	المدة 2	المدة 1	المدة 0	
					مصاريف تشغيل / عملة أجنبية
(1,000,000)	(1,000,000)	(1,000,000)	(1,000,000)	(1,000,000)	عملة المائدة (عملة المائدة)
(3,700,000)	(1,510,000)	(1,420,000)	(1,050,000)	(1,200,000)	عملة المائدة (عملة المائدة)
140,000	(90,000)	(370,000)	150,000		غير من القيمة المضافة (إجمالي)
170,000	(282,979)	(260,346)	192,310	0	عملة المائدة (عملة المائدة)
					مصاريف التشغيل / عملة أجنبية
(112,979)	(22,633)	(452,656)	192,310		عملة المائدة (عملة المائدة)
					مصاريف التشغيل / عملة أجنبية
170,000	282,979	260,346	(192,310)	0	عملة المائدة (عملة المائدة)
(112,979)	22,633	452,656	(192,310)		عملة المائدة (عملة المائدة)
(14,103)	(28,077)	(42,310)	0	0	مصاريف التشغيل / عملة أجنبية
140,731	(91,030)	(387,220)	153,008		عملة المائدة (عملة المائدة)
21,431	2,939	(18,410)	(8,656)		مصاريف التشغيل / عملة أجنبية
(135,141)	20,724	(479,286)	(108,662)		عملة المائدة (عملة المائدة)
(27,021)	67,367	(82,656)	0		مصاريف التشغيل / عملة أجنبية
14,103	14,103	14,103	0		عملة المائدة (عملة المائدة)
0	(14,103)	(28,077)	(42,103)		مصاريف التشغيل / عملة أجنبية
					ملاحظات
					مصاريف التشغيل / عملة أجنبية
(42,310)	(15,289)	(82,656)	0		عملة المائدة (عملة المائدة)
(27,021)	67,367	(82,656)			مصاريف التشغيل / عملة أجنبية
(1,200,000)	(1,229,021)	(1,159,654)	(1,242,310)		مصاريف التشغيل / عملة أجنبية
27,021	(67,367)	82,656			عملة المائدة (عملة المائدة)

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples
	26 Tables in this example use the following acronyms: 'CCIRS' for cross-currency interest rate swap, 'CF(s)' for cash flow(s), 'CFH' for cash flow hedge, 'CFHR' for cash flow hedge reserve, 'FVH' for fair value hedge, 'IRS' for interest rate swap and 'PV' for present value. 27 In the following table for the calculations all amounts (including the calculations for accounting purposes of amounts for assets, liabilities and net assets/equity) are in the format of positive (plus) and negative (minus) numbers (e.g., an amount in the cash flow hedge reserve that is a negative number is a loss). 28 Those assumptions have been made for didactical reasons, in order to better focus on illustrating the accounting mechanics in a cash flow hedge/fair value hedge combination. The measurement and recognition of hedge ineffectiveness has already been demonstrated in Example 16 and Example 17. However, in reality such hedges are typically not perfectly effective because hedge ineffectiveness can result from various factors, for example credit risk, differences in the day count method or, depending on whether it is included in the designation of the hedging instrument, the charge for exchanging different currencies that is included in cross-currency interest rate swaps (commonly referred to as the 'currency basis').
27 في الجدول التالي للحسابات، تكون جميع المبالغ (بما في ذلك الحسابات للأغراض المحاسبية لقيم الأصول والالتزامات وصافي الأصول / حقوق الملكية) في شكل أرقام موجبة (زائد) وسالبة (ناقص) (على سبيل المثال، إذا كانت قيمة احتياطي تحوط التدفق النقدي سالبة فهي تعبر عن خسارة). 28 تم وضع هذه الافتراضات لأسباب تعليمية، من أجل التركيز بشكل أفضل على توضيح آليات المحاسبة في مجموعة تحوط التدفق النقدي / تحوط القيمة العادلة. تم توضيح قياس وإثبات عدم فعالية التحوط في المثال 16 والمثال 17. ومع ذلك، في الواقع، لا تكون مثل هذه التحوطات فعالة بشكل مثالي لأن عدم فعالية التحوط يمكن أن تنتج من عوامل مختلفة، على سبيل المثال المخاطر الائتمانية، والاختلافات في طريقة العد اليومي أو اعتمادًا على ما إذا كانت مضمنة في تعيين أداة التحوط، أسعار صرف العملات المختلفة التي يتم تضمينها في مقايضات معدلات الفائدة بعملات مختلفة (يشار إليها عادة باسم "أساس العملة").	
143. تبدأ علاقة التحوط بين الالتزام ذو سعر الصرف المتغير ومقايضات معدلات الفائدة بعملات مختلفة في بداية الفترة الأولى (أي، بداية الفترة) وتبقى في مكانها عندما يبدأ المستوى الثاني لعلاقة التحوط في نهاية الفترة 1، أي أن المستوى الأول لعلاقة التحوط يستمر كعلاقة تحوط منفصلة. ومع ذلك، فإن محاسبة التحوط للمستوى الأول من علاقة التحوط تتأثر ببدء محاسبة التحوط للمستوى الثاني من علاقة التحوط في نهاية الفترة 1. ويؤثر تحوط القيمة العادلة للمستوى الثاني من علاقة التحوط على توقيت إعادة التصنيف إلى الفائض أو العجز للمبالغ من احتياطي تحوط التدفقات النقدية للمستوى الأول من علاقة التحوط: أ - يتم تضمين مخاطر معدل الفائدة بالقيمة العادلة التي يتم التحوط لها بتحوط القيمة العادلة في المبلغ المثبت في صافي الأصول / حقوق الملكية نتيجة لتحوط التدفقات النقدية للمستوى الأول من	IE143. The hedging relationship between the variable rate FX liability and the cross-currency interest rate swap starts at the beginning of Period 1 (i.e., t 0) and remains in place when the hedging relationship for the second level relationship starts at the end of Period 1, i.e., the first level relationship continues as a separate hedging relationship. However, the hedge accounting for the first level relationship is affected by the start of hedge accounting for the second level relationship at the end of Period 1. The fair value hedge for the second level relationship affects the timing of the reclassification to

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
surplus or deficit of amounts from the cash flow hedge reserve for the first level relationship: (a) The fair value interest rate risk that is hedged by the fair value hedge is included in the amount that is recognized in net assets/equity as a result of the cash flow hedge for the first level hedging relationship (i.e., the gain or loss on the cross-currency interest rate swap that is determined to be an effective hedge).²⁹ This means that from the end of Period 1 the part of the effective cash flow hedging gain or loss that represents the fair value interest rate risk (in LC), and is recognized in net assets/equity in a first step, is in a second step immediately (i.e., in the same period) transferred from the cash flow hedge reserve to surplus or deficit. That reclassification adjustment offsets the gain or loss on the interest rate swap that is recognized in surplus or deficit³⁰. In the context of accounting for the aggregated exposure as the hedged item, that reclassification adjustment is the equivalent of a fair value hedge adjustment because in contrast to a hedged item that is a fixed rate debt instrument (in LC) at amortized cost, the aggregated exposure is already remeasured for changes regarding the hedged risk but the resulting gain or loss is recognized in net assets/equity because of applying cash flow hedge accounting for the first level relationship. Consequently, applying fair value hedge accounting with the aggregated exposure as the hedged item does not result in changing the hedged item's measurement but instead affects where the hedging gains and losses are recognized (i.e., reclassification from the cash flow hedge reserve to surplus or deficit).	علاقة التحوط (أي المكسب أو الخسارة من مقايضات معدلات الفائدة بعملات مختلفة التي تم تحديدها على أنها تحوط فعال)²⁹. هذا يعني أنه اعتباراً من نهاية الفترة 1 يكون الجزء من المكاسب أو الخسائر لتحوط التدفقات النقدية الفعال التي تمثل مخاطر معدل الفائدة بالقيمة العادلة بالريال السعودي ويتم إثباتها في صافي الأصول / حقوق الملكية في الخطوة الأولى، وفي الخطوة الثانية على الفور (أي في نفس الفترة) يتم تحويلها من احتياطي تحوط التدفقات النقدية إلى الفائض أو العجز. إن تعديل إعادة التصنيف يعوض الربح أو الخسارة من مقايضات معدلات الفائدة المثبتة في الفائض أو العجز.³⁰ في سياق المحاسبة عن التعرض المجمع كبنء متحوط له، فإن تعديل إعادة التصنيف تلك تكافئ تعديل تحوط القيمة العادلة لأنه على عكس البنء المتحوط له الذي يمثل أداة دين ذات سعر ثابت (بالريال السعودي) بالتكلفة المستنفدة، تمت إعادة قياس التعرض المجمع من قبل للتغيرات المتعلقة بالمخاطر المتحوط منها لكن يتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناتجة في صافي الأصول / حقوق الملكية بسبب تطبيق محاسبة التحوط للقيمة العادلة مع التعرض المجمع كبنء متحوط له لا يؤدي إلى تغيير قياس البنء المتحوط له لكن يؤثر على مكان إثبات مكاسب أو خسائر التحوط (أي إعادة التصنيف من احتياطي تحوط التدفقات النقدية إلى الفائض أو العجز). ب - يتم استنفاد المبلغ الموجود في احتياطي تحوط التدفقات النقدية في نهاية الفترة 1 (42,310 ريال) على مدى العمر المتبقي لتحوط التدفقات النقدية للمستوى الأول من علاقة التحوط (أي خلال الفترة من 2 إلى 4).³¹ ²⁹ كنتيجة للتحوط من تعرضها لمخاطر معدل الفائدة للتدفقات النقدية من خلال الدخول في مقايضات معدلات الفائدة بعملات مختلفة التي غيرت مخاطر معدل الفائدة للتدفقات النقدية للالتزامات ذات سعر الصرف المتغير إلى التعرض لمعدل فائدة ثابت بالريال السعودي، الجهة "ج" تفترض في الواقع التعرض لمخاطر معدل الفائدة بالقيمة العادلة (انظر إلى الأمثلة التوضيحية الفقرة 139). ³⁰ في الجدول الذي يحتوي على نظرة عامة على الحسابات (انظر إلى الأمثلة التوضيحية الفقرة 142) تعديل إعادة التصنيف هذا هو البنء المستقل "إعادة التصنيف لمخاطر معدلات الفائدة" في تسوية احتياطي تحوط التدفقات النقدية (على سبيل المثال، في نهاية الفترة 2، إعادة تصنيف المكسب 82,656 ريال سعودي من احتياطي تحوط التدفق النقدي إلى الفائض أو العجز (انظر إلى الأمثلة التوضيحية الفقرة 144 - لمعرفة كيفية حساب هذا المبلغ).

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
(b) The amount in the cash flow hedge reserve at the end of Period 1 (LC42,310) is amortized over the remaining life of the cash flow hedge for the first level relationship (i.e., over Periods 2 to 4).³¹ 29 As a consequence of hedging its exposure to cash flow interest rate risk by entering into the cross-currency interest rate swap that changed the cash flow interest rate risk of the variable rate FX liability into a fixed rate exposure (in LC), State Government C in effect assumed an exposure to fair value interest rate risk (see paragraph IE139). 30 In the table with the overview of the calculations (see paragraph IE142) this reclassification adjustment is the line item "Reclassification for interest rate risk" in the reconciliation of the cash flow hedge reserve (e.g., at the end of Period 2 a reclassification of a gain of LC82,656 from the cash flow hedge reserve to surplus or deficit—see paragraph IE144 for how that amount is calculated). 31 In the table with the overview of the calculations (see paragraph IE142) this amortization results in a periodic reclassification adjustment of LC14,103 that is included in the line item "Amortization of CFHR" in the reconciliation of the cash flow hedge reserve.	31 في الجدول الذي يحتوي على نظرة عامة على الحسابات (انظر إلى الأمثلة التوضيحية الفقرة 142)، ينتج عن هذا الاستنفاد تعديل إعادة تصنيف دورية لـ 14103 ريال سعودي التي تم تضمينها في البند المستقل "استنفاد احتياطي تحوط التدفقات النقدية" في تسوية احتياطي تحوط التدفقات النقدية.
IE144. The change in value of the aggregated exposure is calculated as follows: (a) At the point in time from which the change in value of the aggregated exposure is hedged (i.e., the start of the second level relationship at the end of Period 1), all cash flows expected on the variable rate FX liability and the cross-currency interest rate swap over the hedged term (i.e., until the end of Period 4) are mapped out and their combined present value, in LC, is calculated. This calculation establishes the present value that is used at subsequent dates as the reference point to measure the change in present value of the aggregated	144. يتم حساب التغير في قيمة التعرض المجمع على النحو التالي: أ - في الوقت الذي يتم فيه التحوط للتغير في قيمة التعرض المجمع (أي، في بداية المستوى الثاني من علاقة التحوط في نهاية الفترة 1)، جميع التدفقات النقدية المتوقعة على الالتزام ذو سعر الصرف المتغير ومقايضات معدلات الفائدة بعملات مختلفة خلال فترة التحوط (أي، حتى نهاية الفترة 4) يتم تعيينها ويتم حساب قيمتها الحالية المجمعة، بالريال السعودي يحدد هذا الحساب القيمة الحالية التي يتم استخدامها في التواريخ اللاحقة كنقطة مرجعية لقياس التغير في القيمة الحالية للتعرض المجمع منذ بداية علاقة التحوط. يتم توضيح هذا الحساب في الجدول التالي:

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples

exposure since the start of the hedging relationship. This calculation is illustrated in the following table:

Example 18—Present Value of the Aggregated Exposure (Starting Point)									
		Present Value of the Aggregated Exposure							
		FX Liability		CCIRS FC leg		CCIRS LC leg			
	Time	CFO (FC)	FX (FC)	CFO (FC)	FX (FC)	CFO (LC)	FX (LC)		
Period 1	t_0								
	t_1								
	t_2								
	t_3								
Period 2	t_4	(11,039)	(10,918)	11,039	10,918	(9,117)	(9,094)		
	t_5	(11,311)	(11,062)	11,311	11,062	(9,117)	(9,094)		
	t_6	(11,375)	(11,000)	11,375	11,000	(9,117)	(9,035)		
	t_7	(10,680)	(10,227)	10,680	10,227	(9,117)	(8,917)		

Example 18 – Present Value of the Aggregated Exposure (Starting Point)									
Present Value of the Aggregated Exposure									
FX liability		CCHS FX leg				CCHS LC leg			
CFM	PV	CFM	PV	CFM	PV	CFM	PV	CFM	PV
[FC]	[FC]	[FC]	[FC]	[FC]	[FC]	[LC]	[LC]	[LC]	[LC]
	(10.3575)	(9.824)	10.3575	9.824	(0.117)	(0.875)			
	(10.144)	(9.726)	10.144	9.726	(0.17)	(0.726)			
Period 3	(10.028)	(9.607)	10.028	9.607	(0.117)	(0.875)			
	(10.072)	(9.255)	10.072	9.255	(0.117)	(0.875)			
	(10.794)	(9.719)	10.794	9.719	(0.17)	(0.726)			
Period 4	(10.159)	(9.147)	10.159	9.147	(0.117)	(0.875)			
	(10.436)	(9.790)	10.436	9.790	(0.117)	(0.875)			
	(1.010, 0.67)		1,010.00	991.993	(1,399.17)	(1,143.50)			
	Totals								
	Totals LC	(1,050,000)		1,050,000			(1,242.13)		
PV of aggregated exposure [LC]									
		(1,242.13)							

The present value of all cash flows expected on the variable rate FX liability and the cross-currency interest rate swap over the hedged term at the end of Period 1 is LC-1,242,310.³²

(b) At subsequent dates, the present value of the aggregated exposure is determined in the same way as at the end of Period 1 but for the remainder of the hedged term. For that purpose, all remaining cash flows expected on the variable rate FX liability and the cross-currency interest rate swap over the remainder of the hedged term (i.e., from the effectiveness measurement date until the end of Period 4) are updated (as applicable) and then discounted. The

أمثلة توضيحية

[illegible][illegible]

القيمة الحالية لجميع التدفقات النقدية المتوقعة على الالتزامات ذات سعر الصرف المتغير ومقايضات معدلات الفائدة بعملات مختلفة على مدى فترة التحوط في نهاية الفترة 1 هي 1,242,310 - ريال سعودي.³²

ب - في التواريخ اللاحقة، يتم تحديد القيمة الحالية للتعرض المجمع بنفس الطريقة كما في نهاية الفترة 1 ولكن بالنسبة لبقية مدة التحوط. لهذا الغرض، جميع التدفقات النقدية المتبقية المتوقعة على الالتزامات ذات سعر الصرف المتغير ومقايضات معدلات الفائدة بعملات مختلفة على مدى الفترة المتبقية من فترة التحوط (أي من تاريخ قياس الفعالية حتى نهاية الفترة 4) سيتم تحديثها (حسب

Illustrative Examples

total of those present values represents the present value of the aggregated exposure. This calculation is illustrated in the following table for the end of Period 2:

Example 18—Present Value of the Aggregated Exposure (at the End of Period 2)

Present Value of the Aggregated Exposure						
Time	FX liability		CCIRS FC leg		CCIRS LC leg	
	CF(s)	PV	CF(s)	PV	CF(s)	PV
	[FC]	[FC]	[FC]	[FC]	[LC]	[LC]
Period 1						
t ₀						
t ₁						
t ₂						
t ₃						
t ₄						
Period 2						
t ₂	0	0	0	0	0	0
t ₃	0	0	0	0	0	0
t ₄	0	0	0	0	0	0
Period 3						
t ₃	(6,969)	(6,921)	6,969	6,921	(9,117)	(9,030)
t ₄	(5,544)	(5,475)	5,544	5,475	(9,117)	(8,939)
t ₁₁	(4,971)	(4,885)	4,971	4,885	(9,117)	(8,847)
t ₁₂	(5,401)	(5,280)	5,401	5,280	(9,117)	(8,738)
Period 4						
t ₁₂	(5,796)	(5,632)	5,796	5,632	(9,117)	(8,624)
t ₁₃	(6,277)	(6,062)	6,277	6,062	(9,117)	(8,511)
t ₁₄	(6,975)	(6,689)	6,975	6,689	(9,117)	(8,397)
t ₁₅	(1,007,725)	(959,056)	1,007,725	956,056	(1,209,117)	(1,098,568)
Totals		(1,000,000)		1,000,000		(1,159,654)
Totals in LC		(1,420,000)		1,420,000		(1,159,654)
PV of aggregated exposure [LC]						
						(1,159,654)

Σ

The changes in interest rates and the exchange rate result in a present value of the aggregated exposure at the end of Period 2 of LC-1,159,654. Consequently, the change in the present value of the aggregated exposure between the end of Period 1 and the end of Period 2 is a gain of LC82,656.³³

32 In this example no hedge ineffectiveness arises on either hedging relationship because of the assumptions made (see paragraph IE142). Consequently, the absolute values of the variable rate FX liability and the FC denominated leg of the cross-currency interest rate are equal (but with opposite signs). In situations in which hedge ineffectiveness arises, those absolute values would not be equal so that the remaining net amount would affect the present value of the aggregated exposure.

أمثلة توضيحية

الاقتضاء) ثم خصمها. يمثل إجمالي هذه القيم الحالية القيمة الحالية للتعرض المجمع. تم توضيح هذا الحساب في الجدول التالي لنهاية الفترة 2:

القيمة الحالية للتعرض المجمع (في نهاية الفترة 2)

القيمة الحالية للتعرض المجمع		التزام ذو سعر الصرف الثابت		مقايضات معدلات الفائدة		مقايضات معدلات الفائدة	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)	
		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمقايضات مختلفة (باليورو)		بمق	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples																																																																																																																																																																																																												
33 هذا هو المبلغ الذي تم تضمينه في الجدول مع النظرة العامة على الحسابات (انظر إلى الأمثلة التوضيحية الفقرة142) كتغير في القيمة الحالية للتعرض المجموع في نهاية الفترة 2.	33 This is the amount that is included in the table with the overview of the calculations (see paragraph IE142) as the change in present value of the aggregated exposure at the end of Period 2.																																																																																																																																																																																																												
145. باستخدام التغير في القيمة الحالية للبند المتحوط له (أي التعرض المجموع) والقيمة العادلة لأداة التحوط (أي مقايضة معدل الفائدة)، ثم يتم تحديد إعادة التصنيف ذو الصلة من احتياطي تحوط التدفقات النقدية إلى الفائض أو العجز (تعديلات إعادة التصنيف).	IE145. Using the change in present value of the hedged item (i.e., the aggregated exposure) and the fair value of the hedging instrument (i.e., the interest rate swap), the related reclassifications from the cash flow hedge reserve to surplus or deficit (reclassification adjustments) are then determined.																																																																																																																																																																																																												
146. يوضح الجدول التالي التأثير على قائمة الأداء المالي لحكومة الولاية (ج) وقائمة المركز المالي الخاص بها (من أجل الشفافية، يتم تفصيل بعض البنود المستقلة ³⁴ في صلب القوائم المالية حسب علاقتين التحوط، أي لتحوط التدفقات النقدية للالتزام ذو سعر الصرف المتغير وتحوط القيمة العادلة للتعرض المجموع): ³⁵	IE146. The following table shows the effect on State Government C’s statement of financial performance and its statement of financial position (for the sake of transparency some line items ³⁴ are disaggregated on the face of the statements by the two hedging relationships, i.e., for the cash flow hedge of the variable rate FX liability and the fair value hedge of the aggregated exposure): ³⁵																																																																																																																																																																																																												
<table><tr><th colspan="5">نظرة عامة على التأثير على قوائم الأداء المالي والمركز المالي (جميع المبالغ بالريال السعودي)</th></tr><tr><th>البيان</th><th>الفترة 1</th><th>الفترة 2</th><th>الفترة 3</th><th>الفترة 4</th></tr><tr><td>الخامسة: الأداء المالي</td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr><tr><td>مخزونات القوائم</td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr><tr><td>التزام ذو سعر الصرف</td><td>45,122</td><td>54,876</td><td>33,527</td><td>15,035</td></tr><tr><td>التأثير</td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr><tr><td>تعديل لحوط القيمة العادلة</td><td>0</td><td>(20,478)</td><td>16,517</td><td>(26,781)</td></tr><tr><td>إعادة التصنيف لتحوط</td><td>45,122</td><td>34,398</td><td>50,045</td><td>(11,746)</td></tr><tr><td>التدفق النقدي</td><td>9,485</td><td>52,983</td><td>15,989</td><td>36,466</td></tr><tr><td>استهلاك احتياطي تحوط</td><td>0</td><td>14,103</td><td>14,103</td><td>14,103</td></tr><tr><td>الدفعات النقدية</td><td>23,788</td><td>67,087</td><td>30,092</td><td>36,466</td></tr><tr><td>إجمالي مخزونات القوائم</td><td>27,021</td><td>82,456</td><td>90,000</td><td>(140,000)</td></tr><tr><td>مكاسب / خسائر أخرى</td><td>(731)</td><td>1,030</td><td>8,220</td><td>(3,008)</td></tr><tr><td>مكاسب / خسائر سعر صرف العملة الأجنبية (التزام)</td><td>140,731</td><td>(91,030)</td><td>(378,220)</td><td>153,008</td></tr><tr><td>مكاسب / خسائر سعر صرف العملة الأجنبية (مخازن)</td><td>0</td><td>0</td><td>0</td><td>0</td></tr><tr><td>إعادة التصنيف لمخاطر أسعار</td><td>0</td><td>0</td><td>0</td><td>0</td></tr><tr><td>إجمالي المخزونات</td><td>23,788</td><td>67,087</td><td>30,092</td><td>36,466</td></tr></table>	نظرة عامة على التأثير على قوائم الأداء المالي والمركز المالي (جميع المبالغ بالريال السعودي)					البيان	الفترة 1	الفترة 2	الفترة 3	الفترة 4	الخامسة: الأداء المالي					مخزونات القوائم					التزام ذو سعر الصرف	45,122	54,876	33,527	15,035	التأثير					تعديل لحوط القيمة العادلة	0	(20,478)	16,517	(26,781)	إعادة التصنيف لتحوط	45,122	34,398	50,045	(11,746)	التدفق النقدي	9,485	52,983	15,989	36,466	استهلاك احتياطي تحوط	0	14,103	14,103	14,103	الدفعات النقدية	23,788	67,087	30,092	36,466	إجمالي مخزونات القوائم	27,021	82,456	90,000	(140,000)	مكاسب / خسائر أخرى	(731)	1,030	8,220	(3,008)	مكاسب / خسائر سعر صرف العملة الأجنبية (التزام)	140,731	(91,030)	(378,220)	153,008	مكاسب / خسائر سعر صرف العملة الأجنبية (مخازن)	0	0	0	0	إعادة التصنيف لمخاطر أسعار	0	0	0	0	إجمالي المخزونات	23,788	67,087	30,092	36,466	<table><tr><th colspan="5">Example 18—Overview of Effect on Statements of Financial Performance and Financial Position [All amounts in LCU]</th></tr><tr><th></th><th>t₀</th><th>Period 1</th><th>Period 2</th><th>Period 3</th><th>Period 4</th></tr><tr><td colspan="6">Statement of financial performance</td></tr><tr><td colspan="6">Interest expense</td></tr><tr><td>FX liability</td><td></td><td>45,122</td><td>54,876</td><td>33,527</td><td>15,035</td></tr><tr><td>FVH adjustment</td><td></td><td>0</td><td>(20,478)</td><td>16,517</td><td>(26,781)</td></tr><tr><td></td><td></td><td>45,122</td><td>34,398</td><td>50,045</td><td>(11,746)</td></tr><tr><td colspan="6">Reclassifications (CFH)</td></tr><tr><td></td><td></td><td>(8,656)</td><td>(18,410)</td><td>2,939</td><td>21,431</td></tr><tr><td></td><td></td><td>36,466</td><td>15,989</td><td>52,983</td><td>9,685</td></tr><tr><td>Amortization of CFHR</td><td></td><td>0</td><td>14,103</td><td>14,103</td><td>14,103</td></tr><tr><td>Total interest expense</td><td></td><td>36,466</td><td>30,092</td><td>67,087</td><td>23,788</td></tr><tr><td colspan="6">Other gains/losses</td></tr><tr><td>IRS</td><td></td><td>0</td><td>82,656</td><td>(67,367)</td><td>27,021</td></tr><tr><td>FX gain/loss (liability)</td><td></td><td>(150,000)</td><td>370,000</td><td>90,000</td><td>(140,000)</td></tr><tr><td>FX gain/loss (interest)</td><td></td><td>(3,008)</td><td>8,220</td><td>1,030</td><td>(731)</td></tr><tr><td>Reclassification for FX risk</td><td></td><td>153,008</td><td>(378,220)</td><td>(91,030)</td><td>140,731</td></tr><tr><td>Reclassification for interest rate risk</td><td></td><td>0</td><td>(82,656)</td><td>67,367</td><td>(27,021)</td></tr><tr><td>Total other gains/losses</td><td></td><td>0</td><td>0</td><td>0</td><td>0</td></tr><tr><td>Surplus or deficit</td><td></td><td>36,466</td><td>30,092</td><td>67,087</td><td>23,788</td></tr></table>	Example 18—Overview of Effect on Statements of Financial Performance and Financial Position [All amounts in LCU]						t ₀	Period 1	Period 2	Period 3	Period 4	Statement of financial performance						Interest expense						FX liability		45,122	54,876	33,527	15,035	FVH adjustment		0	(20,478)	16,517	(26,781)			45,122	34,398	50,045	(11,746)	Reclassifications (CFH)								(8,656)	(18,410)	2,939	21,431			36,466	15,989	52,983	9,685	Amortization of CFHR		0	14,103	14,103	14,103	Total interest expense		36,466	30,092	67,087	23,788	Other gains/losses						IRS		0	82,656	(67,367)	27,021	FX gain/loss (liability)		(150,000)	370,000	90,000	(140,000)	FX gain/loss (interest)		(3,008)	8,220	1,030	(731)	Reclassification for FX risk		153,008	(378,220)	(91,030)	140,731	Reclassification for interest rate risk		0	(82,656)	67,367	(27,021)	Total other gains/losses		0	0	0	0	Surplus or deficit		36,466	30,092	67,087	23,788
نظرة عامة على التأثير على قوائم الأداء المالي والمركز المالي (جميع المبالغ بالريال السعودي)																																																																																																																																																																																																													
البيان	الفترة 1	الفترة 2	الفترة 3	الفترة 4																																																																																																																																																																																																									
الخامسة: الأداء المالي																																																																																																																																																																																																													
مخزونات القوائم																																																																																																																																																																																																													
التزام ذو سعر الصرف	45,122	54,876	33,527	15,035																																																																																																																																																																																																									
التأثير																																																																																																																																																																																																													
تعديل لحوط القيمة العادلة	0	(20,478)	16,517	(26,781)																																																																																																																																																																																																									
إعادة التصنيف لتحوط	45,122	34,398	50,045	(11,746)																																																																																																																																																																																																									
التدفق النقدي	9,485	52,983	15,989	36,466																																																																																																																																																																																																									
استهلاك احتياطي تحوط	0	14,103	14,103	14,103																																																																																																																																																																																																									
الدفعات النقدية	23,788	67,087	30,092	36,466																																																																																																																																																																																																									
إجمالي مخزونات القوائم	27,021	82,456	90,000	(140,000)																																																																																																																																																																																																									
مكاسب / خسائر أخرى	(731)	1,030	8,220	(3,008)																																																																																																																																																																																																									
مكاسب / خسائر سعر صرف العملة الأجنبية (التزام)	140,731	(91,030)	(378,220)	153,008																																																																																																																																																																																																									
مكاسب / خسائر سعر صرف العملة الأجنبية (مخازن)	0	0	0	0																																																																																																																																																																																																									
إعادة التصنيف لمخاطر أسعار	0	0	0	0																																																																																																																																																																																																									
إجمالي المخزونات	23,788	67,087	30,092	36,466																																																																																																																																																																																																									
Example 18—Overview of Effect on Statements of Financial Performance and Financial Position [All amounts in LCU]																																																																																																																																																																																																													
	t ₀	Period 1	Period 2	Period 3	Period 4																																																																																																																																																																																																								
Statement of financial performance																																																																																																																																																																																																													
Interest expense																																																																																																																																																																																																													
FX liability		45,122	54,876	33,527	15,035																																																																																																																																																																																																								
FVH adjustment		0	(20,478)	16,517	(26,781)																																																																																																																																																																																																								
		45,122	34,398	50,045	(11,746)																																																																																																																																																																																																								
Reclassifications (CFH)																																																																																																																																																																																																													
		(8,656)	(18,410)	2,939	21,431																																																																																																																																																																																																								
		36,466	15,989	52,983	9,685																																																																																																																																																																																																								
Amortization of CFHR		0	14,103	14,103	14,103																																																																																																																																																																																																								
Total interest expense		36,466	30,092	67,087	23,788																																																																																																																																																																																																								
Other gains/losses																																																																																																																																																																																																													
IRS		0	82,656	(67,367)	27,021																																																																																																																																																																																																								
FX gain/loss (liability)		(150,000)	370,000	90,000	(140,000)																																																																																																																																																																																																								
FX gain/loss (interest)		(3,008)	8,220	1,030	(731)																																																																																																																																																																																																								
Reclassification for FX risk		153,008	(378,220)	(91,030)	140,731																																																																																																																																																																																																								
Reclassification for interest rate risk		0	(82,656)	67,367	(27,021)																																																																																																																																																																																																								
Total other gains/losses		0	0	0	0																																																																																																																																																																																																								
Surplus or deficit		36,466	30,092	67,087	23,788																																																																																																																																																																																																								

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples

أمثلة توضيحية

Example 18—Overview of Effect on Statements of Financial Performance and Financial Position					
[All amounts in LC]					
	t ₀	Period 1	Period 2	Period 3	Period 4
Statement of changes in net assets/equity					
Net assets/equity					
Effective gain/loss		186,662	(479,286)	(20,724)	135,141
Reclassification (current period CF)		8,656	18,410	(2,939)	(21,431)
Reclassification for FX risk		(153,008)	378,220	91,030	(140,731)
Reclassification for interest rate risk		0	82,656	(67,367)	27,021
Amortization of CFHR		0	(14,103)	(14,103)	(14,103)
Total net assets/equity		42,310	(14,103)	(14,103)	(14,103)
Statement of financial position					
FX liability	(1,200,000)	(1,050,000)	(1,420,000)	(1,510,000)	(1,375,306)
CCIRS	0	(192,310)	260,346	282,979	166,190
IRS		0	(82,656)	(15,289)	(37,392)
Cash	1,200,000	1,163,534	1,147,545	1,094,562	1,089,076
Net assets	0	(78,776)	(94,765)	(147,748)	(157,433)
Net assets/equity	0	42,310	28,207	14,103	0
Accumulated surplus or deficit	0	36,466	66,558	133,645	157,433
Total net assets/equity	0	78,776	94,765	147,748	157,433

34 The line items used in this example are a possible presentation. Different presentation formats using different line items (including line items that include the amounts shown here) are also possible (IPSAS 30 sets out disclosure requirements for hedge accounting that include disclosures about hedge ineffectiveness, the carrying amount of hedging instruments and the cash flow hedge reserve).

35 For Period 4 the values in the table with the overview of the calculations (see paragraph IE142) differ from those in the following table. For Periods 1 to 3 the 'dirty' values (i.e., including interest accruals) equal the 'clean' values (i.e., excluding interest accruals) because the period end is a settlement date for all legs of the derivatives and the fixed rate FX liability. At the end of Period 4 the table with the overview of the calculations uses clean values in order to calculate the value changes consistently over time. For the following table the dirty values are presented, i.e., the maturity amounts including

تأثيرات عامة على التأثير على فواتير الأداء المالي والمركز المالي					
(جميع المبالغ بالدينار السوداني)					
الفترة 4	الفترة 3	الفترة 2	الفترة 1	الفترة 0	الفترة -1
مالية التغيرات في صافي الأصول / حقوق الملكية					
صافي الأصول / حقوق الملكية					
التغير / الخصائر المالية	155,141	(20,724)	(479,286)	166,662	
إعادة التصنيف (التي هي جزء من)	(21,431)	(2,939)	18,410	8,656	
إعادة التصنيف لتغير المخاطر					
إعادة التصنيف لمخاطر سعر صرف العملة الأجنبية	(140,731)	91,030	378,220	(153,008)	
إعادة التصنيف لمخاطر أسعار الفائدة	27,021	(67,367)	82,656	0	
إستبعاد التغيرات في عقود المشتقات المالية	(14,103)	(14,103)	(14,103)	0	
إجمالي صافي الأصول / حقوق الملكية	(14,103)	(14,103)	(14,103)	42,310	
مالية المركز المالي					
التزام ذو سعر الصرف الثابت	(1,375,306)	(1,510,000)	(1,420,000)	(1,050,000)	(1,200,000)
مشتقات معقدات الفائدة	166,190	282,979	260,346	(192,310)	0
مشتقات معقدات سعر الصرف	(37,392)	(15,289)	(82,656)	0	
النقد	1,089,076	1,094,562	1,147,545	1,163,534	1,200,000
صافي الأصول / حقوق الملكية	(157,433)	(147,748)	(94,765)	(78,776)	0
صافي الأصول / حقوق الملكية	0	14,103	28,207	42,310	0
التغير في العجز المتراكم	157,433	153,645	66,558	36,466	0
إجمالي صافي الأصول / حقوق الملكية	157,433	147,748	94,765	78,776	0

34 البنود المستقلة المستخدمة في هذا المثال هي عرض ممكن. ويمكن استخدام صيغ عرض مختلفة وبنود مستقلة مختلفة (بما في ذلك البنود المستقلة التي تتضمن المبالغ المعروضة هنا). (يوضح معيار المحاسبة للقطاع العام 30 متطلبات العرض لمحاسبة التحوط التي تتضمن إفصاحات عن عدم فعالية التحوط والقيمة الدفترية لأدوات التحوط واحتياطي تحوط التدفقات النقدية).

35 بالنسبة إلى الفترة 4، تختلف القيم في الجدول بالنظر إلى الحسابات (انظر الفقرة 142) عن القيم في الجداول اللاحقة. للفترة من 1 إلى 3، القيم "غير النظيفة" (شاملة الفوائد المستحقة) تساوي القيم "النظيفة" (أي غير شاملة الفوائد المستحقة) لأن نهاية الفترة هي تاريخ تسوية لجميع أجزاء المشتقات والالتزامات ذات سعر الصرف الثابت. في نهاية الفترة 4، يستخدم الجدول الذي يحتوي على نظرة عامة على العمليات الحسابية قيمًا نظيفة من أجل حساب تغيرات القيمة باستمرار عبر الوقت. بالنسبة للجدول التالي، يتم عرض القيم غير النظيفة. أي مبالغ الاستحقاق بما في ذلك الفوائد المستحقة مباشرة قبل تسوية الأدوات (هذا لأغراض توضيحية. وإلا فإن جميع القيم الدفترية بخلاف النقد والفائض أو العجز المتراكم ستكون صفرية).

34 The line items used in this example are a possible presentation. Different presentation formats using different line items (including line items that include the amounts shown here) are also possible (IPSAS 30 sets out disclosure requirements for hedge accounting that include disclosures about hedge ineffectiveness, the carrying amount of hedging instruments and the cash flow hedge reserve).

35 For Period 4 the values in the table with the overview of the calculations (see paragraph IE142) differ from those in the following table. For Periods 1 to 3 the 'dirty' values (i.e., including interest accruals) equal the 'clean' values (i.e., excluding interest accruals) because the period end is a settlement date for all legs of the derivatives and the fixed rate FX liability. At the end of Period 4 the table with the overview of the calculations uses clean values in order to calculate the value changes consistently over time. For the following table the dirty values are presented, i.e., the maturity amounts including

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
accrued interest immediately before the instruments are settled (this is for illustrative purposes as otherwise all carrying amounts other than cash and accumulated surplus or deficit would be nil)	
IE147. The total interest expense in surplus or deficit reflects State Government C's interest expense that results from its risk management strategy: (a) In Period 1 the risk management strategy results in interest expense reflecting fixed interest rates in LC after taking into account the effect of the cross-currency interest rate swap. (b) For Periods 2 to 4, after taking into account the effect of the interest rate swap entered into at the end of Period 1, the risk management strategy results in interest expense that changes with variable interest rates in LC (i.e., the variable interest rate prevailing in each period). However, the amount of the total interest expense is not equal to the amount of the variable rate interest because of the amortization of the amount that was in the cash flow hedge reserve for the first level relationship at the end of Period 1.³⁶ ³⁶ See paragraph IE143 (b). That amortization becomes an expense that has an effect like a spread on the Variable interest rate.	147. تعكس إجمالي مصروفات الفائدة في الفائض أو العجز مصروفات فوائد حكومة الجهة "ج" الناتجة عن استراتيجية إدارة المخاطر الخاصة بها: أ - في الفترة الأولى، تؤدي استراتيجية إدارة المخاطر إلى مصروفات فائدة تعكس معدلات الفائدة الثابتة بالريال السعودي بعد الأخذ في الاعتبار تأثير مقايضات معدلات الفائدة بعملات مختلفة ب - بالنسبة للفترة من 2 إلى 4، بعد الأخذ في الاعتبار تأثير مقايضات معدلات الفائدة التي تم الدخول فيها في نهاية الفترة 1، تؤدي استراتيجية إدارة المخاطر إلى مصروفات فائدة تتغير مع معدلات فائدة متغيرة بالريال السعودي (أي معدل الفائدة المتغير السائد في كل فترة). ومع ذلك، فإن مبلغ إجمالي مصروفات الفائدة لا يساوي مبلغ معدل الفائدة المتغير بسبب استنفاد المبلغ الذي كان في احتياطي تحوط التدفقات النقدية للمستوى الأول من علاقة التحوط في نهاية الفترة 1.³⁶ ³⁶ (انظر الأمثلة التوضيحية الفقرة 143ب) يصبح هذا الاستنفاد مصروفًا له تأثير مثل الفرق المبني على معدل الفائدة المتغير.
Foreign Operations (Appendix B) IE148. This example illustrates the application of paragraphs B12, B13, B14 and B15 of Appendix B in connection with the reclassification adjustment on the disposal of a foreign operation.	العمليات الأجنبية (الملحق ب) 148. يوضح هذا المثال تطبيق الفقرات ب12، ب13، ب14، وب15 من الملحق ب فيما يتعلق بتعديل إعادة التصنيف عند استبعاد العملية الأجنبية.
Example 19—Disposal of a Foreign Operation.	مثال 19 - استبعاد عملية أجنبية.
Background	خلفية

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
IE149. This example assumes the economic entity structure set out in paragraph B16 and that Controlling Entity D used a USD borrowing in Controlled Entity A to hedge the EUR/USD risk of the net investment in Controlled Entity C in Controlling Entity D's consolidated financial statements. Controlling Entity D uses the step-by-step method of consolidation. Assume the hedge was fully effective and the full USD/EUR accumulated change in the value of the hedging instrument before disposal of Controlled Entity C is €24 million (gain). This is matched exactly by the fall in value of the net investment in Controlled Entity C, when measured against the functional currency of Controlling Entity D (euro).	149. يفترض هذا المثال أن هيكل الجهة الاقتصادية الموضح في الفقرة ب 16 أن الجهة المسيطرة "د" استخدمت الاقتراض بالدولار الأمريكي في الجهة المسيطر عليها "أ" للتحوط من مخاطر اليورو / الدولار الأمريكي لصافي الاستثمار في الجهة المسيطر عليها "ج" في القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطر "د". تستخدم الجهة المسيطرة "د" طريقة التوحيد التدريجية. افترض أن التحوط كان فعال بالكامل وأن التغير المتراكم الكامل بالدولار الأمريكي / اليورو في قيمة أداة التحوط قبل استبعاد الجهة المسيطر عليها (ج) هو 24 مليون يورو (ربح). ويقابل ذلك تمامًا انخفاض قيمة صافي الاستثمار في الجهة المسيطر عليها "ج"، عند قياسه مقابل العملة الوظيفية للجهة المسيطرة "د" (يورو).
IE150. If the direct method of consolidation is used, the fall in the value of Controlling Entity D's net investment in Controlled Entity C of €24 million would be reflected totally in the foreign currency translation reserve relating to Controlled Entity C in Controlling Entity D's consolidated financial statements. However, because Controlling Entity D uses the step-by-step method, this fall in the net investment value in Controlled Entity C of €24 million would be reflected both in Controlled Entity B's foreign currency translation reserve relating to Controlled Entity C and in Controlling Entity D's foreign currency translation reserve relating to Controlled Entity B.	150. إذا تم استخدام طريقة التوحيد المباشرة، فإن الانخفاض في قيمة صافي استثمار الجهة المسيطرة "د" في الجهة المسيطر عليها "ج" البالغ 24 مليون يورو سينعكس بالكامل في احتياطي تحويل العملات الأجنبية المتعلق بالجهة المسيطر عليها "ج" في القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة "د". ومع ذلك، لأن الجهة "د" تستخدم طريقة التوحيد التدريجية فإن هذا الانخفاض في صافي قيمة الاستثمار في الجهة المسيطر عليها "ج" البالغ 24 مليون يورو سينعكس في كل من احتياطي تحويل العملة الأجنبية للجهة المسيطر عليها "ب" والمتعلق بالجهة المسيطر عليها "ج" واحتياطي تحويل العملة الأجنبية للجهة المسيطرة "د" المتعلقة بالجهة المسيطر عليها "ب".
IE151. The aggregate amount recognized in the foreign currency translation reserve in respect of Controlled Entities B and C is not affected by the consolidation method. Assume that using the direct method of consolidation, the foreign currency translation reserves for Controlled Entities B and C in Controlling Entity D's consolidated financial statements are €62 million gain	151. لا يتأثر المبلغ الإجمالي المثبت في احتياطي تحويل العملات الأجنبية فيما يتعلق بالجهات المسيطر عليها "ب" و "ج" بطريقة التوحيد، لنفترض أنه باستخدام طريقة التوحيد المباشرة، فإن احتياطيات تحويل العملات الأجنبية للجهات المسيطر عليها "ب" و "ج" في القوائم المالية الموحدة للجهة المسيطرة "د" ستكون 62 مليون يورو ربًا و 24 مليون يورو خسارة على التوالي؛ و باستخدام طريقة التوحيد التدريجية ستكون المبالغ هي 49 مليون يورو ربح و 11 مليون يورو خسارة على التوالي.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
and €24 million loss respectively; using the step-by-step method of consolidation those amounts are €49 million gain and €11 million loss respectively	
<i>Reclassification</i> IE152. When the investment in Controlled Entity C is disposed of, IPSAS 41 requires the full €24 million gain on the hedging instrument to be reclassified in surplus or deficit. Using the step-by-step method, the amount to be reclassified to surplus or deficit in respect of the net investment in Controlled Entity C would be only €11 million loss. Controlling Entity D could adjust the foreign currency translation reserves of both Controlled Entities B and C by €13 million in order to match the amounts reclassified in respect of the hedging instrument and the net investment as would have been the case if the direct method of consolidation had been used, if that was its accounting policy. An entity that had not hedged its net investment could make the same reclassification.	<i>إعادة التصنيف</i> 152. عندما يتم استبعاد الاستثمار في الجهة المسيطر عليها "ج"، يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 41 إعادة تصنيف المكاسب الكاملة البالغة 24 مليون يورو من أداة التحوط إلى الفائض أو العجز. باستخدام طريقة التوحيد التدريجية، فإن المبلغ الذي سيتم إعادة تصنيفه إلى الفائض أو العجز فيما يتعلق بصافي الاستثمار في الجهة المسيطر عليها "ج" سيكون فقط 11 مليون يورو خسارة. يمكن للجهة المسيطرة (د) تعديل احتياطات تحويل العملات الأجنبية لكل من الجهات المسيطر عليها (ب) و (ج) بمقدار 13 مليون يورو لمطابقة المبالغ المعاد تصنيفها فيما يتعلق بأداة التحوط وصافي الاستثمار كما سيكون الحال عند استخدام الطريقة المباشرة للتوحيد، بحسب سياستها المحاسبية، يمكن للجهة التي لم تقم بالتحوط من صافي استثمارها إجراء نفس إعادة التصنيف.
Concessionary Loans (Paragraphs AG118–AG126) Example 20—Receipt of a Concessionary Loan (Interest Concession).	القروض الميسرة (فقرات إرشادات التطبيق 118-126) مثال 20: استلام القرض الميسر (امتياز الفائدة).
IE153. A local authority receives loan funding to the value of CU5 million from an international development agency to build primary healthcare clinics over a period of 5 years. The agreement stipulates that the loan is to be repaid over the 5 year period as follows: Year 1: no principal repayments Year 2: 10 percent of the principal	153. تستلم الجهة المحلية قرض تمويل بقيمة 5 مليون ريال سعودي من وكالة تطوير دولية لبناء عيادات العناية الصحية الأساسية على مدى 5 سنوات. وتنص الاتفاقية على أنه يتعين سداد القرض على مدى فترة السنوات الخمس كالتالي: السنة الأولى: لا سداد للمبلغ الأصلي السنة الثانية: 10% من المبلغ الأصلي السنة الثالثة: 20% من المبلغ الأصلي

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
Year 3: 20 percent of the principal Year 4: 30 percent of the principal Year 5: 40 percent of the principal Interest is paid annually in arrears, at a rate of 5 percent per annum on the outstanding balance of the loan. A market-related rate of interest for a similar transaction is 10 percent.	السنة الرابعة: 30% من المبلغ الأصلي السنة الخامسة: 40% من المبلغ الأصلي وتدفع الفائدة سنوياً، بمعدل 5% سنوياً على الرصيد المتبقي من القرض. يبلغ معدل الفائدة المرتبط بالسوق لمعاملة مماثلة 10%.
IE154. The local authority has received a concessionary loan of CU5 million, which will be repaid at 5 percent below the current market interest rate. The difference between the proceeds of the loan and the present value of the contractual payments in terms of the loan agreement, discounted using the market-related rate of interest, is recognized in accordance with IPSAS 23	154. استلمت الجهة قرضاً ميسراً مقداره 5 ملايين ريال سعودي، وسيتم سداؤه بمعدل فائدة أقل بنسبة 5% من معدل الفائدة الحالي للسوق. وستُثبت الفرق بين متحصلات القرض والقيمة الحالية للدفعات التعاقدية وفقاً لشروط اتفاقية القرض، مخصومة باستخدام معدل الفائدة المرتبط بالسوق، كإيرادات غير تبادلية.
IE155. The journal entries to account for the concessionary loan are as follows: 1-On initial recognition, the entity recognizes the following: Dr Bank 5,000,000 Cr Loan (refer to Table 2 below) 4,215,450 Cr Liability or non-exchange revenue 784,550 <i>Recognition of the receipt of the loan at fair value.</i> <i>IPSAS 23 is considered in recognizing either a liability or revenue for the off-market portion of the loan. Paragraph IG54 of that Standard provides journal entries for the recognition and measurement of the off-market portion of the loan deemed to be non-exchange revenue</i>	155. ستكون القيود اليومية لحساب القروض الميسرة كما يلي: (1) عند الإثبات الأولي، تثبت الجهة ما يلي (على افتراض أن الجهة تقيس لاحقاً القروض الميسرة بالتكلفة المستنفدة): من د/ البنك 5,000,000 إلى مذكورين د/ القرض (ارجع إلى الجدول 2 أدناه) 4,215,450 د/ الالتزام أو الإيرادات غير التبادلية 784,550 إثبات القرض المستلم بالقيمة العادلة. يؤخذ القسم 37 في الاعتبار عند إثبات الفرق بين قيمة القرض بمعدل الفائدة التعاقدية وقيمة القرض بمعدل الفائدة في السوق، إما كالنظام أو إيراد. وتوفر فقرة إرشادات التطبيق 54 من معيار المحاسبة للقطاع العام 23 قيوداً يومية لإثبات وقياس الفرق بين قيمة القرض بمعدل الفائدة التعاقدية وقيمة القرض بمعدل الفائدة في السوق والذي يعد إيراد غير تبادلي.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
2-Year 1: The entity recognizes the following: Dr Interest (refer to Table 3 below) 421,545 Cr Loan 421,545 <i>Recognition of interest using the effective interest method (CU4,215,450 × 10 percent)</i> Dr Loan (refer to Table 1 below) 250,000 Cr Bank 250,000 <i>Recognition of interest paid on outstanding balance (CU5m × 5 percent)</i> 3-Year 2: The entity recognizes the following: Dr Interest 438,700 Cr Loan 438,700 <i>Recognition of interest using the effective interest method (CU4,386,995 × 10 percent)</i> Dr Loan 750,000 Cr Bank 750,000 <i>Recognition of interest and principal paid on outstanding balance (CU5m × 5 percent + CU500,000)</i> 4- Year 3: The entity recognizes the following: Dr Interest 407,569 Cr Loan 407,569 <i>Recognition of interest using the effective interest method (CU4,075,695 × 10 percent)</i> Dr Loan 1,225,000 Cr Bank 1,225,000 <i>Recognition of interest and principal paid on outstanding balance (CU4.5m × 5 percent + CU1m)</i> 5- Year 4: The entity recognizes the following: Dr Interest 325,827	(2) السنة 1: تثبت الجهة ما يلي: من د/ الفائدة (ارجع للجدول 3 أدناه) 421,545 إلى د/القرض 421,545 <i>إثبات الفائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي (4,215,450 ريالاً سعودياً × 10%)</i> من د/القرض (ارجع الجدول 1 أدناه) 250,000 إلى د/البنك 250,000 <i>إثبات الفائدة المسددة على الرصيد المتبقي (5 ملايين ريال سعودي × 5%)</i> (3) السنة 2: تثبت الجهة ما يلي: من د/الفائدة 438,700 إلى د/القرض 438,700 <i>إثبات الفائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي (4,386,995 ريالاً سعودياً × 10%)</i> من د/ القرض 750,000 إلى د/ البنك 750,000 <i>إثبات الفائدة المسددة على الرصيد المتبقي (5 ملايين ريال سعودي + 500,000 × 5% ريال سعودي من رأس المال المسدد)</i> (4) السنة 3: تثبت الجهة ما يلي - : من د/ الفائدة 407,569 إلى د/ القرض 407,569

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية																																				
Cr Loan 325,827 Recognition of interest using the effective interest method (CU 3,258,264 × 10 percent) Dr Loan 1,675,000 Cr Bank 1,675,000 Recognition of interest and principal paid on outstanding balance (CU3.5m × 5 percent + CU1.5m) 6-Year 5: The entity recognizes the following: Dr Interest 190,909 Cr Loan 190,909 Recognition of interest using the effective interest method (CU1,909,091 × 10 percent) Dr Loan 2,100,000 Cr Bank 2,100,000 Recognition of interest and principal paid on outstanding balance (CU2m × 5 percent + CU2m) Calculations: Table 1: Amortization Schedule (Using Contractual Repayments at 5 percent Interest) <table><tr><th></th><th>Year 0 CU</th><th>Year 1 CU</th><th>Year 2 CU</th><th>Year 3 CU</th><th>Year 4 CU</th><th>Year 5 CU</th></tr><tr><td>Principal</td><td>5,000,000</td><td>5,000,000</td><td>5,000,000</td><td>4,500,000</td><td>3,500,000</td><td>2,000,000</td></tr><tr><td>Interest</td><td>—</td><td>250,000</td><td>250,000</td><td>225,000</td><td>175,000</td><td>100,000</td></tr><tr><td>Payments</td><td>—</td><td>(250,000)</td><td>(750,000)</td><td>(1,225,000)</td><td>(1,675,000)</td><td>(2,100,000)</td></tr><tr><td>Balance</td><td>5,000,000</td><td>5,000,000</td><td>4,500,000</td><td>3,500,000</td><td>2,000,000</td><td>—</td></tr></table> <tr><td> إثبات الفائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي (4,075,695 ريالاً سعودي × 10%) من د/ القرض 1,225,000 إلى د/ البنك 1,225,000 إثبات الفائدة المسددة على الرصيد المتبقي (4,5 مليون ريال سعودي + 1 × 5% مليون ريال سعودي من رأس المال المسدد) 5 السنة 4: تثبت الجهة ما يلي: من د/ الفائدة 325,826 إلى د/ القرض 325,826 إثبات الفائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي (3,258,264 ريال سعودي × 10%) من د/ القرض 1,675,000 إلى د/ البنك 1,675,000 إثبات الفائدة المسددة على الرصيد المتبقي (3,5 مليون ريال سعودي + 1,5 × 5% مليون ريال سعودي من رأس المال المسدد) 6 السنة 5: تثبت الجهة ما يلي: من د/ الفائدة 190,909 إلى د/ القرض 190,909 إثبات الفائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي (1,909,091 ريال سعودي × 10%) من د/ القرض 2,100,000 إلى د/ البنك 2,100,000 إثبات الفائدة المسددة على الرصيد المتبقي (2 مليون ريال سعودي + 2 × 5% مليون ريال سعودي من رأس المال المسدد) عمليات حسابية: </td><td></td></tr>		Year 0 CU	Year 1 CU	Year 2 CU	Year 3 CU	Year 4 CU	Year 5 CU	Principal	5,000,000	5,000,000	5,000,000	4,500,000	3,500,000	2,000,000	Interest	—	250,000	250,000	225,000	175,000	100,000	Payments	—	(250,000)	(750,000)	(1,225,000)	(1,675,000)	(2,100,000)	Balance	5,000,000	5,000,000	4,500,000	3,500,000	2,000,000	—	إثبات الفائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي (4,075,695 ريالاً سعودي × 10%) من د/ القرض 1,225,000 إلى د/ البنك 1,225,000 إثبات الفائدة المسددة على الرصيد المتبقي (4,5 مليون ريال سعودي + 1 × 5% مليون ريال سعودي من رأس المال المسدد) 5 السنة 4: تثبت الجهة ما يلي: من د/ الفائدة 325,826 إلى د/ القرض 325,826 إثبات الفائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي (3,258,264 ريال سعودي × 10%) من د/ القرض 1,675,000 إلى د/ البنك 1,675,000 إثبات الفائدة المسددة على الرصيد المتبقي (3,5 مليون ريال سعودي + 1,5 × 5% مليون ريال سعودي من رأس المال المسدد) 6 السنة 5: تثبت الجهة ما يلي: من د/ الفائدة 190,909 إلى د/ القرض 190,909 إثبات الفائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي (1,909,091 ريال سعودي × 10%) من د/ القرض 2,100,000 إلى د/ البنك 2,100,000 إثبات الفائدة المسددة على الرصيد المتبقي (2 مليون ريال سعودي + 2 × 5% مليون ريال سعودي من رأس المال المسدد) عمليات حسابية:	
	Year 0 CU	Year 1 CU	Year 2 CU	Year 3 CU	Year 4 CU	Year 5 CU																															
Principal	5,000,000	5,000,000	5,000,000	4,500,000	3,500,000	2,000,000																															
Interest	—	250,000	250,000	225,000	175,000	100,000																															
Payments	—	(250,000)	(750,000)	(1,225,000)	(1,675,000)	(2,100,000)																															
Balance	5,000,000	5,000,000	4,500,000	3,500,000	2,000,000	—																															
إثبات الفائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي (4,075,695 ريالاً سعودي × 10%) من د/ القرض 1,225,000 إلى د/ البنك 1,225,000 إثبات الفائدة المسددة على الرصيد المتبقي (4,5 مليون ريال سعودي + 1 × 5% مليون ريال سعودي من رأس المال المسدد) 5 السنة 4: تثبت الجهة ما يلي: من د/ الفائدة 325,826 إلى د/ القرض 325,826 إثبات الفائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي (3,258,264 ريال سعودي × 10%) من د/ القرض 1,675,000 إلى د/ البنك 1,675,000 إثبات الفائدة المسددة على الرصيد المتبقي (3,5 مليون ريال سعودي + 1,5 × 5% مليون ريال سعودي من رأس المال المسدد) 6 السنة 5: تثبت الجهة ما يلي: من د/ الفائدة 190,909 إلى د/ القرض 190,909 إثبات الفائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي (1,909,091 ريال سعودي × 10%) من د/ القرض 2,100,000 إلى د/ البنك 2,100,000 إثبات الفائدة المسددة على الرصيد المتبقي (2 مليون ريال سعودي + 2 × 5% مليون ريال سعودي من رأس المال المسدد) عمليات حسابية:																																					

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Table 2: Discounting Contractual Cash Flows (Based on a Market Rate of 10 percent)

	Year 1 CU	Year 2 CU	Year 3 CU	Year 4 CU	Year 5 CU
Principal balance	5,000,000	4,500,000	3,500,000	2,000,000	—
Interest payable	250,000	250,000	225,000	175,000	100,000
Total payments (principal and interest)	250,000	750,000	1,225,000	1,675,000	2,100,000
Present value of payments	227,272	619,835	920,360	1,144,048	1,303,935
Total present value of payments					4,215,450
Proceeds received					5,000,000
Less: Present value of outflows (fair value of loan on initial recognition)					4,215,450
Off-market portion of loan to be recognized as non-exchange revenue					784,550

Table 3: Calculation of Loan Balance and Interest Using the Effective Interest Method

	Year 1 CU	Year 2 CU	Year 3 CU	Year 4 CU	Year 5 CU
Principal	4,215,450	4,386,995	4,075,695	3,258,264	1,909,091
Interest accrual	421,545	438,700	407,569	325,827	190,909
Interest payments	(250,000)	(250,000)	(225,000)	(175,000)	(100,000)
Principal payments	-	(500,000)	(1,000,000)	(1,500,000)	(2,000,000)

الجدول 1: جدول الاستنفاد (باستخدام دفعات التسديد التعاقدية بفائدة 5%)

السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	السنة 0	
ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	
2,000,000	3,500,000	4,500,000	5,000,000	5,000,000	5,000,000	المبلغ الأصلي
100,000	175,000	225,000	250,000	250,000	-	الفائدة
(2,100,000)	(1,675,000)	(1,225,000)	(750,000)	(250,000)	-	المدفوعات
-	2,000,000	3,500,000	4,500,000	5,000,000	5,000,000	الرصيد

الجدول 2: خصم التدفقات النقدية التعاقدية (على أساس معدل فائدة سوقية قدرها 10%).

السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	السنة 0	
ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	
-	2,000,000	3,500,000	4,500,000	5,000,000	5,000,000	المبلغ الأصلي
100,000	175,000	225,000	250,000	250,000	-	الفائدة
2,100,000	1,675,000	1,225,000	750,000	250,000	-	المدفوعات
1,303,935	619,835	920,360	1,144,048	227,272	-	الرصيد
4,215,450						
5,000,000						
4,215,450						
784,550						
-						

الجدول 3: حسابات رصيد وفائدة القرض باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

	Year 1 CU	Year 2 CU	Year 3 CU	Year 4 CU	Year 5 CU
Principal	4,215,450	4,386,995	4,075,695	3,258,264	1,909,091
Interest accrual	421,545	438,700	407,569	325,827	190,909
Interest payments	(250,000)	(250,000)	(225,000)	(175,000)	(100,000)
Principal payments	-	(500,000)	(1,000,000)	(1,500,000)	(2,000,000)

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples																																																												
الجدول 3: حسابات رصيد وفائدة القرض باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي <table><thead><tr><th>السنة 1</th><th>السنة 2</th><th>السنة 3</th><th>السنة 4</th><th>السنة 5</th><th></th></tr><tr><th>ريال سعودي</th><th>ريال سعودي</th><th>ريال سعودي</th><th>ريال سعودي</th><th>ريال سعودي</th><th></th></tr></thead><tbody><tr><td>4,215,450</td><td>4,386,995</td><td>4,075,695</td><td>3,258,264</td><td>1,909,091</td><td>المبلغ الأصلي</td></tr><tr><td>421,545</td><td>438,700</td><td>407,569</td><td>325,827</td><td>190,909</td><td>الفائدة</td></tr><tr><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td>المستحقة</td></tr><tr><td>(250,000)</td><td>(250,000)</td><td>(225,000)</td><td>(175,000)</td><td>(100,000)</td><td>مدفوعات</td></tr><tr><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td>الفائدة</td></tr><tr><td>-</td><td>(500,000)</td><td>(1,000,000)</td><td>(1,000,000)</td><td>(1,500,000)</td><td>مدفوعات</td></tr><tr><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td>الأساس</td></tr><tr><td>4,386,995</td><td>4,075,695</td><td>3,258,264</td><td>1,909,091</td><td>-</td><td>الرصيد</td></tr></tbody></table>	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5		ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي		4,215,450	4,386,995	4,075,695	3,258,264	1,909,091	المبلغ الأصلي	421,545	438,700	407,569	325,827	190,909	الفائدة						المستحقة	(250,000)	(250,000)	(225,000)	(175,000)	(100,000)	مدفوعات						الفائدة	-	(500,000)	(1,000,000)	(1,000,000)	(1,500,000)	مدفوعات						الأساس	4,386,995	4,075,695	3,258,264	1,909,091	-	الرصيد	
السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5																																																									
ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي																																																									
4,215,450	4,386,995	4,075,695	3,258,264	1,909,091	المبلغ الأصلي																																																								
421,545	438,700	407,569	325,827	190,909	الفائدة																																																								
					المستحقة																																																								
(250,000)	(250,000)	(225,000)	(175,000)	(100,000)	مدفوعات																																																								
					الفائدة																																																								
-	(500,000)	(1,000,000)	(1,000,000)	(1,500,000)	مدفوعات																																																								
					الأساس																																																								
4,386,995	4,075,695	3,258,264	1,909,091	-	الرصيد																																																								
مثال 21: سداد القرض الميسر (الامتيازات الرئيسية) ³⁷	Example 21—Payment of a Concessionary Loan (Principal Concession) ³⁷ .																																																												
156. توفر وزارة التعليم قروضًا بمعدل فائدة منخفض لتأهيل الطلاب بدفعات سداد مرنة كوسيلة لتعزيز التعليم الجامعي.	IE156. The department of education makes low interest loans available to qualifying students with delayed repayment terms as a means of promoting post-secondary education																																																												
157. قدمت الوزارة 250 مليون ريال سعودي لعدة طلاب في بداية السنة المالية، وفقا للأحكام والشروط التالية: يتم سداد المبلغ الأصلي كالتالي: السنة 1 إلى 3: لا دفعات من المبلغ الأصلي	IE157. The department advanced CU250 million to various students at the beginning of the financial year, with the following terms and conditions: Principal to be repaid as follows: Year 1 to 3: no principal repayments																																																												

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية								
Year 4: 30 percent principal to be repaid Year 5: 30 percent principal to be repaid Year 6: 30 percent principal to be repaid The remaining principal balance (10 percent of CU250 million) outstanding at the end of year 6 is to be forgiven. Interest is calculated at 11.5 percent interest on the outstanding loan balance, and is to be paid annually in arrears. Assume the market rate of interest for a similar loan is 11.5 percent.	السنة 4: يتم سداد 30% من المبلغ الأصلي السنة 5: يتم سداد 30% من المبلغ الأصلي السنة 6: يتم سداد 30% من المبلغ الأصلي يتم التنازل عن رصيد المبلغ الأصلي المتبقي (10 بالمئة من 250 مليون ريال سعودي) القائم في نهاية السنة السادسة. يتم احتساب الفائدة بمعدل 11.5% على رصيد القرض القائم، ويدفع سنويًا في نهاية السنة. افترض أن معدل فائدة السوق لقرض مماثل هو 11.5%.								
Scenario 1: Amortized Cost IE158. After assessing the substance of the concessionary loan, the department of education classifies the financial asset in accordance with paragraphs 39–44. Based on the facts in the example, the department of education classifies the financial assets as measured at amortized cost.	السيناريو 1: التكلفة المستنفدة 158. بعد تقويم جوهر القرض الميسر، تقوم إدارة التعليم بتصنيف الأصل المالي وفقًا للفقرات 39-44. بناءً على الحقائق الواردة في المثال، تصنف إدارة التعليم الأصول المالية كما تم قياسها بالتكلفة المستنفدة.								
IE159. The aggregated journal entries to account for the concessionary loans when measured at amortized cost are as follows: 1. On initial recognition, the entity recognizes the following: Dr Loan 236,989,595 Dr Expense 13,010,405 Cr Bank 250,000,000 <i>Recognition of the advance of the loans at fair value</i> <i>Paragraph AG125 (b) is considered in recognizing an expense for the off-market portion of the loan deemed to be a non-exchange expense.</i>	159. تكون قيود اليومية المجمعة لحساب القروض الميسرة عند قياسها بالتكلفة المستنفدة كما يلي: 1- عند الاثبات الأولي، تثبت الجهة ما يلي: من المذكورين <table style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <td style="width: 60%;"></td> <td style="width: 40%; text-align: right;">د/ القرض</td> </tr> <tr> <td style="text-align: right;">236,989,595</td> <td></td> </tr> <tr> <td style="text-align: right;">13,010,405</td> <td style="text-align: right;">د/ مصروف</td> </tr> <tr> <td style="text-align: right;">250,000,000</td> <td style="text-align: right;">إلى د/ البنك</td> </tr> </table> <i>إثبات تقديم القروض بالقيمة العادلة</i>		د/ القرض	236,989,595		13,010,405	د/ مصروف	250,000,000	إلى د/ البنك
	د/ القرض								
236,989,595									
13,010,405	د/ مصروف								
250,000,000	إلى د/ البنك								

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
2. Year 1: The entity recognizes the following Dr Loan 27,253,803 Cr Interest revenue 27,253,803 <i>Interest accrual using the effective interest method (CU236,989,595 × 11.5 percent)</i> Dr Bank 28,750,000 Cr Loan 28,750,000 <i>Interest payment of CU250m × 11.5 percent</i>	تؤخذ فقرة إرشادات التطبيق 125 (ب) الملحق بمعييار المحاسبة للقطاع العام 41 في الاعتبار عند إثبات مصروف عن المبلغ الذي يقل به الفرض عن السوق، والذي يُعتبر مصروفًا غير تبادلي. -2 السنة 1: تثبت الجهة ما يلي: من د/ القرض 27,253,803 إلى د/ إيراد الفائدة 27,253,803 <i>استحقاق الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية (236,989,595 ريال سعودي × 11.5 بالمئة)</i> من د/ البنك 28,750,000 إلى د/ القرض 28,750,000 <i>دفع فائدة 250 مليون ريال سعودي × 11.5 بالمئة</i>
3. Year 2: The entity recognizes the following: Dr Loan 27,081,741 Cr Interest revenue 27,081,741 <i>Interest accrual using the effective interest method (CU235,493,398 × 11.5 percent)</i> Dr Bank 28,750,000 Cr Loan 28,750,000 <i>Interest payment of CU250m × 11.5 percent</i>	-3 السنة 2: تثبت الجهة ما يلي: من د/ القرض 27,081,741 إلى د/ إيراد الفائدة 27,081,741 <i>استحقاق الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية (235,493,398 ريال سعودي × 11.5 بالمئة)</i> من د/ البنك 28,750,000 إلى د/ القرض 28,750,000 <i>دفع فائدة 250 مليون ريال سعودي × 11.5 بالمئة</i>
4. Year 3: The entity recognizes the following: Dr Loan 26,889,891 Cr Interest revenue 26,889,891 <i>Interest accrual using the effective interest method (CU233,825,139 × 11.5 percent)</i> Dr Bank 28,750,000 Cr Loan 28,750,000 <i>Interest payment of (CU250m × 11.5 percent)</i>	-4 السنة 3: تثبت الجهة ما يلي: من د/ القرض 26,889,891
5. Year 4: The entity recognizes the following:	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
Dr Loan 26,675,979 Cr Interest revenue 26,675,979 <i>Interest accrual using the effective interest method (CU231,965,030 × 11.5 percent)</i> Dr Bank 103,750,000 Cr Loan 103,750,000 <i>Recognition of interest and principal received on outstanding balance (CU250m × 11.5 percent + CU75m)</i>	إلى د/ إيراد الفائدة 26,889,891 <i>استحقاق الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية (233,825,139 ريال سعودي × 11.5 بالمائة)</i> من د/ البنك 28,750,000 إلى د/ القرض 28,750,000 <i>دفع فائدة (250 مليون ريال سعودي × 11.5 بالمائة)</i>
6. Year 5: The entity recognizes the following: Dr Loan 17,812,466 Cr Interest revenue 17,812,466 <i>Interest accrual using the effective interest method (CU154,891,009 × 11.5 percent)</i> Dr Bank 95,125,000 Cr Loan 95,125,000 <i>Recognition of interest and principal received on outstanding balance (CU175m × 11.5 percent + CU75m)</i>	-5 السنة 4: تثبت الجهة ما يلي : من د/ القرض 26,675,979 إلى د/ إيراد الفائدة 26,675,979 <i>استحقاق الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية (231,965,030 ريال سعودي × 11.5 بالمائة)</i> من د/ البنك 103,750,000 إلى د/ القرض 103,750,000 <i>إثبات الفائدة وأصل المبلغ المستلم على الرصيد القائم (250 مليون ريال سعودي × 11.5 بالمائة + 75 مليون ريال سعودي)</i>
7. Year 6: The entity recognizes the following: Dr Loan 8,921,525 Cr Interest revenue 8,921,525 <i>Interest accrual using the effective interest method (CU77,578,475 × 11.5 percent)</i> Dr Bank 86,500,000 Cr Loan 86,500,000	-6 السنة 5: تثبت الجهة ما يلي : من د/ القرض 17,812,466 إلى د/ إيراد الفائدة 17,812,466 <i>استحقاق الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية (154,891,009 ريال سعودي × 11.5 بالمائة)</i> من د/ البنك 95,125,000 إلى د/ القرض 95,125,000 <i>إثبات الفائدة وأصل المبلغ المستلم على الرصيد القائم (175 مليون ريال سعودي × 11.5 بالمائة + 75 مليون ريال سعودي)</i>

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
<i>Recognition of interest and principal received on outstanding balance</i> <i>(CU100m × 11.5 percent + CU75m)</i>	7- السنة 6: تثبت الجهة ما يلي : من د/ القرض 8,921,525 إلى د/ إيراد الفائدة 8,921,525 <i>استحقاق الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية (77,578,475 ريال سعودي × 11.5 بالمئة)</i> من د/ البنك 86,500,000 إلى د/ القرض 86,500,000 <i>إثبات الفائدة وأصل المبلغ المستلم على الرصيد القائم (100 مليون ريال سعودي × 11.5 بالمئة + 75 مليون ريال سعودي)</i>
Scenario 2: Fair Value through Surplus/Deficit IE160. In addition to the terms outlined in paragraph IE157, the loans provide the department of education the ability to call the instrument at any time for an amount that does not substantially reflect payment of outstanding principal and interest. After assessing the substance of the concessionary loans, the department of education determines the classification of the financial asset in accordance with paragraphs 39–44. Because the call feature in this example precludes the cash flows of this instrument from being solely payments of principal and interest, the department of education concludes the financial assets are classified at fair value through surplus/deficit.	السيناريو 2: القيمة العادلة من خلال الفائض / العجز 160. بالإضافة الى الشروط الموضحة في المثال أعلاه، توفر القروض لقسم التعليم القدرة على شراء الأداة في أي وقت مقابل مبلغ لا يعكس بشكل جوهري سداد أصل الدين المستحق والفائدة. بعد تقويم جوهر القروض الميسرة، تحدد إدارة التعليم تصنيف الأصل المالي وفقاً للفقرات 39-44. نظراً لأن خاصية الشراء في هذا المثال تمنع التدفقات النقدية لهذه الأداة من كونها مدفوعات رأس المال والفائدة فقط، تستنتج إدارة التعليم أن الأصول المالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الفائض / العجز.
IE161. The aggregated journal entries to account for the concessionary loans when classified at fair value through surplus/deficit are as follows: 1. On initial recognition, the entity recognizes the following: Dr Loan 236,989,595 Dr Expense 13,010,405 Cr Bank 250,00 0,000	161. فيما يلي قيود اليومية المجمعة لحساب القروض الميسرة عند تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الفائض / العجز: 1- عند الاثبات الأولي، تثبت الجهة ما يلي: من المذكورين د/ القرض 236,989,595 د/ مصروف 13,010,405

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
<i>Recognition of the advance of the loans at fair value</i> <i>Paragraph AG125 (b) is considered in recognizing an expense for the off-market portion of the loan deemed to be a non-exchange expense.</i> 2. Year 1: The entity recognizes the following Dr Loan 27,253,803 Cr Interest revenue 27,253,803 <i>Interest accrual of CU236,989,595 × 11.5 percent</i> Dr Bank 28,750,000 Cr Loan 28,750,000 <i>Interest payment of CU250m × 11.5 percent</i> 3. Year 2: The entity recognizes the following: Dr Loan 27,081,741 Cr Interest revenue 27,081,741 <i>Interest accrual of CU235,493,398 × 11.5 percent</i> Dr Bank 28,750,000 Cr Loan 28,750,000 <i>Interest payment of CU250m × 11.5 percent</i> Dr Fair value adjustment 2,766,221 Cr Loan 2,766,221 <i>Fair value adjustment (CU231,058,918³⁸ – (CU235,493,398 + CU27,081,741 – CU28,750,000))</i> 4. Year 3: The entity recognizes the following: Dr Loan 26,571,776 Cr Interest revenue 26,571,776 <i>Interest accrual of CU231,058,918 × 11.5 percent</i>	إلى د/ البنك 250,000,000 إثبات تقديم القروض بالقيمة العادلة تؤخذ فقرة إرشادات التطبيق 125 (ب) الملحقة في المعيار 41 في الاعتبار عند إثبات مصروف عن المبلغ الذي يقل به القرض عن السوق والذي يُعتبر مصروفًا غير تبادلي. السنة 1: تثبت الجهة ما يلي : من د/ القرض 27,253,803 إلى د/ إيراد الفائدة 27,253,803 استحقاق الفائدة 236,989,595 ريال سعودي × 11.5 بالمئة من د/ البنك 28,750,000 إلى د/ القرض 28,750,000 دفع فائدة 250 مليون ريال سعودي × 11.5 بالمئة السنة 2: تثبت الجهة ما يلي : من د/ القرض 27,081,741 إلى د/ إيراد الفائدة 27,081,741 استحقاق الفائدة 235,493,398 ريال سعودي × 11.5 بالمئة من د/ البنك 28,750,000 إلى د/ القرض 28,750,000 دفع الفائدة 250 مليون ريال سعودي × 11.5 بالمئة من د/ تسوية القيمة العادلة 2,766,221 إلى د/ القرض 2,766,221

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
Dr Bank 28,750,000 Cr Loan 28,750,000 <i>Interest payment of CU250m × 11.5 percent</i> Dr Fair value adjustment 2,620,867 Cr Loan 2,620,867 <i>Fair value adjustment (CU226,259,827³⁷ – (CU231,058,918 + CU26,571,776 – CU28,750,000))</i> 5. Year 4: The entity recognizes the following: Dr Loan 26,019,880 Cr Interest revenue 26,019,880 <i>Interest accrual of CU226,259,827 × 11.5 percent</i> Dr Bank 103,750,000 Cr Loan 103,750,000 <i>Interest payment of CU250m × 11.5 percent + CU75m principal repaid</i> Dr Loan 1,472,217 Cr Fair value adjustment 1,472,217 <i>Fair value adjustment (CU150,001,924³⁷ – (CU226,259,827 + CU26,019,880 – CU103,750,000))</i> 6. Year 5: The entity recognizes the following: Dr Loan 17,250,221 Cr Interest revenue 17,250,221 <i>Interest accrual of CU150,001,924 × 11.5 percent</i> Dr Bank 95,125,000 Cr Loan 95,125,000	تسوية القيمة العادلة (231,058,918³⁸ ريال سعودي – 235,493,398 ريال سعودي + 27,081,741 ريال سعودي – 28,750,000 ريال سعودي)) 4- السنة 3: تثبت الجهة ما يلي: من د/ القرض 26,571,776 إلى د/ إيراد الفائدة 26,571,776 استحقاق الفائدة 231,058,918 × 11.5 بالمئة من د/ البنك 28,750,000 إلى د/ القرض 28,750,000 دفع الفائدة 250 مليون ريال سعودي × 11.5 بالمئة من د/ تسوية القيمة العادلة 2,620,867 إلى د/ القرض 2,620,867 تسوية القيمة العادلة (226,259,827³⁷ ريال سعودي – 231,058,918 ريال سعودي + 26,571,776 ريال سعودي – 28,750,000 ريال سعودي)) 5- السنة 4: تثبت الجهة ما يلي: من د/ القرض 26,019,880 إلى د/ إيراد الفائدة 26,019,880 استحقاق الفائدة 226,259,827 ريال سعودي × 11.5 بالمئة من د/ البنك 103,750,000 إلى د/ القرض 103,750,000 دفع الفائدة 250 مليون ريال سعودي × 11.5 بالمئة + 75 مليون ريال سعودي مدفوعة من أصل المبلغ من د/ القرض 1,472,217 إلى د/ تسوية القيمة العادلة 1,472,217

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples																																								
نسوية القيمة العادلة (150,001,924 ريال سعودي ³⁷ – 226,259,827 ريال سعودي + 26,019,880 ريال سعودي – 103,750,000 ريال سعودي))	Interest payment of CU175m × 11.5 percent + CU75m principal repaid Dr Loan 3,750,048 Cr Fair value adjustment 3,750,048 Fair value adjustment (CU75,877,193 ³⁷ – (CU150,001,924 + CU17,250,221 – CU95,125,000))																																								
6- السنة 5: تثبت الجهة ما يلي : من د/ القرض 17,250,221 إلى د/ تسوية القيمة العادلة 17,250,221 استحقاق الفائدة 150,001,924 ريال سعودي × 11.5 بالمئة من د/ البنك 95,125,000 إلى د/ القرض 95,125,000 دفع الفائدة 175 مليون ريال سعودي × 11.5 بالمئة + 75 مليون ريال سعودي سداد أصل القرض من د/ القرض 3,750,048 إلى د/ تسوية القيمة العادلة 3,750,048 تسوية القيمة العادلة (75,877,193 ريال سعودي – 150,001,924 ريال سعودي + 17,250,221 ريال سعودي – 95,125,000 ريال سعودي))	7. Year 6: The entity recognizes the following: Dr Loan 8,725,877 Cr Interest revenue 8,725,877 Interest accrual of CU75,877,193 × 11.5 percent Dr Bank 86,500,000 Cr Loan 86,500,000 Interest payment of CU100m × 11.5 percent + CU75m principal repaid Dr Loan 1,896,930 Cr Fair value adjustment 1,896,930 Fair value adjustment (CU047 – (CU75,877,193 + CU8,725,877 – CU86,500,000))																																								
7- السنة 6: تثبت الجهة ما يلي: من د/ القرض 8,725,877 إلى د/ إيراد الفائدة 8,725,877 استحقاق الفائدة 75,877,193 × 11.5 بالمئة من د/ البنك 86,500,000 إلى د/ القرض 86,500,000 دفع الفائدة 100 مليون ريال سعودي × 11.5 بالمئة + 75 مليون ريال سعودي مدفوعة من أصل المبلغ من د/ القرض 1,896,930 إلى د/ تسوية القيمة العادلة 1,896,930 نسوية القيمة العادلة (0 ريال سعودي – (75,877,193 ريال سعودي + 8,725,877 ريال سعودي – 86,500,000 ريال سعودي))	Calculations Table 1: Amortization Schedule (Using Contractual Repayments at 11.5 percent Interest)																																								
	<table><tr><th></th><th>Year 0 CU'000</th><th>Year 1 CU'000</th><th>Year 2 CU'000</th><th>Year 3 CU'000</th><th>Year 4 CU'000</th><th>Year 5 CU'000</th><th>Year 6 CU'000</th></tr><tr><td>Principal</td><td>250,000</td><td>250,000</td><td>250,000</td><td>250,000</td><td>250,000</td><td>175,000</td><td>100,000</td></tr><tr><td>Interest</td><td>–</td><td>28,750</td><td>28,750</td><td>28,750</td><td>28,750</td><td>20,125</td><td>11,500</td></tr><tr><td>Payments</td><td>–</td><td>(28,750)</td><td>(28,750)</td><td>(28,750)</td><td>(103,750)</td><td>(95,125)</td><td>(86,500)</td></tr><tr><td>Balance</td><td>250,000</td><td>250,000</td><td>250,000</td><td>250,000</td><td>175,000</td><td>100,000</td><td>25,000</td></tr></table>		Year 0 CU'000	Year 1 CU'000	Year 2 CU'000	Year 3 CU'000	Year 4 CU'000	Year 5 CU'000	Year 6 CU'000	Principal	250,000	250,000	250,000	250,000	250,000	175,000	100,000	Interest	–	28,750	28,750	28,750	28,750	20,125	11,500	Payments	–	(28,750)	(28,750)	(28,750)	(103,750)	(95,125)	(86,500)	Balance	250,000	250,000	250,000	250,000	175,000	100,000	25,000
	Year 0 CU'000	Year 1 CU'000	Year 2 CU'000	Year 3 CU'000	Year 4 CU'000	Year 5 CU'000	Year 6 CU'000																																		
Principal	250,000	250,000	250,000	250,000	250,000	175,000	100,000																																		
Interest	–	28,750	28,750	28,750	28,750	20,125	11,500																																		
Payments	–	(28,750)	(28,750)	(28,750)	(103,750)	(95,125)	(86,500)																																		
Balance	250,000	250,000	250,000	250,000	175,000	100,000	25,000																																		

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples

Table 2: Discounting Contractual Cash Flows (Based on a Market Rate of 11.5 Percent)

	Year 1 CU	Year 2 CU	Year 3 CU	Year 4 CU	Year 5 CU	Year 6 CU
Principal balance	250,000,000	250,000,000	250,000,000	175,000,000	100,000,000	25,000,000
Interest receivable	28,750,000	28,750,000	28,750,000	28,750,000	20,125,000	11,500,000
Total receipts (principal and interest)	28,750,000	28,750,000	28,750,000	103,750,000	95,125,000	86,500,000
Present value of cash flows	25,784,753	23,125,339	20,740,215	67,125,670	55,197,618	45,016,000
Total present value of cash flows						236,989,595
Proceeds paid						250,000,000
Less: Present value of inflows (fair value of loan on initial recognition)						236,989,595
Off-market portion of loan to be recognized as expense						13,010,405

Table 3: Calculation of Loan Balance and Interest Using the Effective Interest Method

	Year 1 CU	Year 2 CU	Year 3 CU	Year 4 CU	Year 5 CU	Year 6 CU
Principal	236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475
Interest accrual	27,253,803	27,081,741	26,889,891	26,675,979	17,812,466	8,921,525
Interest	(28,750,000)	(28,750,000)	(28,750,000)	(28,750,000)	(20,125,000)	(11,500,000)
Principal receipts	-	-	-	(75,000,000)	(75,000,000)	(75,000,000)
Balance	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-

Table 4: Fair Value of Loan

	Year 1 CU	Year 2 CU	Year 3 CU	Year 4 CU	Year 5 CU	Year 6 CU
Fair value	236,989,595	235,493,398	231,058,918	226,259,827	150,001,924	75,877,193
Market interest rate (beginning of year)	11.5 percent	11.5 percent	12 percent	13 percent	14 percent	14 percent
Market interest rate (end of year)	11.5 percent	12 percent	13 percent	14 percent	14 percent	14 percent
Interest accrual (11.5 percent)	27,253,803	27,081,741	26,571,776	26,019,880	17,250,221	8,725,877
Interest	(28,750,000)	(28,750,000)	(28,750,000)	(28,750,000)	(20,125,000)	(11,500,000)
Principal receipts	-	-	-	(75,000,000)	(75,000,000)	(75,000,000)
Fair value adjustment	-	(2,766,221)	(2,620,867)	1,472,217	3,750,048	1,896,930
Balance	235,493,398	231,058,918	226,259,827	150,001,924	75,877,193	-

أمثلة توضيحية

العمليات الحسابية

الجدول 1: جدول الاستنفاد (باستخدام دفعات السداد التعاقدية بفائدة 11.5٪)

السنة 0	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة 6	
ريال	ريال	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	المبلغ الأصلي
250,000	250,000	250,000	250,000	250,000	175,000	100,000	250,000
-	28,750	28,750	28,750	28,750	20,125	11,500	-
-	(28,750)	(28,750)	(28,750)	(103,750)	(95,125)	(86,500)	-
250,000	250,000	250,000	250,000	175,000	100,000	25,000	الرصيد

الجدول 2: خصم التدفقات النقدية التعاقدية (بناءً على سعر السوق 11.5 بالمائة)

السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة 6	السنة 7	
ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	المبلغ الأصلي
250,000,000	250,000,000	250,000,000	250,000,000	175,000,000	100,000,000	25,000,000	250,000,000
28,750,000	28,750,000	28,750,000	28,750,000	20,125,000	11,500,000	8,921,525	236,989,595
28,750,000	28,750,000	28,750,000	103,750,000	95,125,000	86,500,000	45,016,000	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030	154,891,009	77,578,475	-	236,989,595
236,989,595	235,493,398	233,825,139	231,965,030				

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
37For simplicity, this example excludes any considerations in relation to calculating expected credit losses. 38 See table 4 in this example for reference to fair values.	37 للتبسيط، يستبعد هذا المثال أي اعتبارات فيما يتعلق بحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. 38 أنظر الجدول 4 من هذا المثال للإشارة إلى القيم العادلة.
Example 22—Payment of a Concessionary Loan (Loan Commitment).	مثال 22 - سداد القرض الميسر (ارتباط القرض).
IE162. Prior to the beginning of every wheat agricultural season, the department of agriculture makes low-interest loans available to qualifying farmers as a means of promoting the cultivation of wheat within the jurisdiction. These loans are available on demand by individual farmers at any time during the planting season and must be repaid prior to the subsequent planting season.	162. قبل بداية كل موسم زراعي للقمح، تقدم وزارة الزراعة قروضًا منخفضة الفائدة للمزارعين المؤهلين كوسيلة لتشجيع زراعة القمح في نطاق الدولة. هذه القروض متاحة عند الطلب من قبل المزارعين الأفراد في أي وقت خلال موسم الزراعة ويجب سدادها قبل موسم الزراعة التالي.
IE163. The department makes available CU100 million to various farmers at the beginning of the harvest season in 20x1. By the end of the harvest season the department has distributed all CU100 million with the following terms and conditions: - Principal is to be repaid prior to the next harvest season. - No interest is charged on the outstanding loan balance. Assume the market rate of interest for similar loans is 1.5 percent. At the origination of the loan commitments, there is no indication that the instruments are credit-impaired.	163. يوفر القسم 100 مليون ريال سعودي لمختلف المزارعين في بداية موسم الحصاد في 20x1 بحلول نهاية موسم الحصاد، وزع القسم 100 مليون ريال سعودي بالشروط والأحكام التالية: - يجب سداد أصل الدين قبل موسم الحصاد القادم. - لا يتم احتساب فائدة على رصيد القرض المستحق. افترض أن معدل الفائدة في السوق للقروض المماثلة هو 1.5٪. عند إنشاء ارتباطات القرض، لا يوجد مؤشر على أن الأدوات ذات مستوى ائتماني هابط.
Scenario 1: No Expected Credit Losses Identified During the Loan Commitment Period. IE164. As the department of agriculture has committed to issue below-market-rate loans, the commitments are accounted for in accordance with paragraphs	السيناريو 1: لم يتم تحديد خسائر ائتمانية متوقعة خلال فترة الارتباط بالقرض. 164. نظرًا لأن وزارة الزراعة قد التزمت بإصدار قروض بسعر أقل من السوق، فقد تم احتساب الارتباطات وفقًا للفقرتين 45 (د) و 57. القيود اليومية المجمعة للمحاسبة بشكل أولى عن ارتباطات القروض هي كما يلي: 1- عند الاثبات الاولى، تقوم الجهة بإثبات التالي :

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
45(d) and 57. The aggregated journal entries to initially account for the loan commitments are as follows: 1. On initial recognition, the entity recognizes the following: Dr Expense 1,477,833 Cr Loan commitment liability 1,477,833 <i>Recognition of commitments to issue loans at below-market rates The loan commitments are initially measured at fair value in accordance with paragraph 57.</i>	من د/مصرف 1,477,833 إلى د/ التزام ارتباط القرض 1,477,833 "اثبات التزامات إصدار قروض بأسعار أقل من السوق" يتم قياس ارتباطات القروض أولياً بالقيمة العادلة وفقاً للفقرة 57.
IE165. No further entries are required during the commitment period. This is a result of the department of agriculture electing not to charge a commitment fee, resulting in no revenue to recognize associated with the loan commitments, and the department identifying no credit losses during the commitment period.	165. لا يلزم المزيد من القيود خلال فترة الارتباط. هذا هو نتيجة اختيار وزارة الزراعة عدم فرض رسوم ارتباط، مما أدى إلى عدم إثبات الإيرادات المرتبطة بالتزامات القروض، وتحديد الإدارة عدم وجود خسائر ائتمانية خلال فترة الارتباط.
IE166. When the concessionary loans are granted, and the loan commitments are satisfied, the substance of the concessionary loans is assessed. The department of agriculture classifies the financial assets in accordance with paragraphs 39– 44. Based on the facts in the example, the department of agriculture classifies the financial assets as measured at amortized cost.	166. عندما يتم منح القروض الميسرة، والوفاء بارتباطات القرض، يتم تقويم جوهر القروض الميسرة. تصنف إدارة الزراعة الأصول المالية وفقاً لل فقرات 39-44. بناءً على الحقائق الواردة في المثال، تصنف إدارة الزراعة الأصول المالية كما تم قياسها بالتكلفة المستنفدة.
IE167. The aggregated journal entries to account for the concessionary loans are as follows: 2. On initial recognition, the entity recognizes the following: Dr Loan 98,522,167 Dr Loan commitment liability 1,477,833	167. قيود اليومية الإجمالية لحساب القروض الميسرة هي كما يلي: 2. عند الاثبات الأولي، تثبت الجهة ما يلي: من مذكورين د/القرض 98,522,167 د/ التزام ارتباط القرض 1,477,833

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
Cr Cash 100,000,000 <i>Recognition of the advance of the loans at fair value</i> Paragraph AG125 (b) is considered in recognizing an expense for the off-market portion of the loan deemed to be a non-exchange expense. However, as an expense was previously recognized as part of the loan commitment, no further expense is required. 3. Interest is recognized as follows: Dr Loan 1,477,833 Cr Interest revenue 1,477,833 <i>Interest accrual using the effective interest method (CU98,522,167 × 1.5 percent)</i> 4. Loan repayments are recognized as follows: Dr Cash 100,000,000 Cr Loan 100,000,000 <i>Department of agriculture collects principal repayments of CU100 million</i>	إلى د/ النقدية 100,000,000 "إثباتات تقديم القروض بالقيمة العادلة" تؤخذ فقرة إرشادات التطبيق 125 ب في الاعتبار عند إثبات مصروفات الجزء الخارج عن السوق من القرض الذي يُعتبر مصروفًا غير متبادل. ومع ذلك، نظرًا لأنه تم إثبات المصروف كجزء من التزام ارتباط القرض سابقاً، فلا يلزم وجود مصروفات أخرى. 3. يتم إثبات الفائدة على النحو التالي: من د/ القرض 1,477,833 إلى د/ إيراد الفائدة 1,477,833 "استحقاق الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية (98,522,167 ريال سعودي × 1.5 بالمائة)" 4. يتم إثبات مدفوعات القرض على النحو التالي: من د/ النقدية 100,000,000 إلى د/ القرض 100,000,000 "تجمع وزارة الزراعة أقساط السداد الرئيسية البالغة 100 مليون ريال سعودي"
Scenario 2: Evidence of Credit Impairment Identified During the Loan Commitment Period. IE168. As the department of agriculture has committed to issue below-market-rate loans, the commitments are accounted for in accordance with paragraphs 45(d) and 57. The aggregated journal entries to initially account for the loan commitments are as follows: 1. On initial recognition, the entity recognizes the following: Dr Expense 1,477,833 Cr Loan commitment liability 1,477,833 <i>Recognition of commitments to issue loans at below-market rates</i>	السيناريو 2: دليل على الهبوط الائتماني المحدد خلال فترة ارتباط القرض. 168. نظرًا لأن وزارة الزراعة قد التزمت بإصدار قروض بسعر أقل من السوق، فقد تم احتساب الارتباطات وفقًا للفقرتين 45 (د) و 57. القيود اليومية المجمعة للمحاسبة بشكل أولي عن ارتباطات القروض هي كما يلي: 1. عند الإثبات الأولي، تثبت الجهة التالي: من د/ مصروف 1,477,833 إلى د/ التزام ارتباط القرض 1,477,833 "إثبات التزامات إصدار قروض بأسعار أقل من السوق" يتم قياس ارتباطات القروض أوليًا بالقيمة العادلة وفقًا للفقرة 57.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
<i>The loan commitments are initially measured at fair value in accordance with paragraph 57.</i> IE169. During the loan commitment period, the department of agriculture noted the yield from the current season's wheat harvest was expected to be lower than initially projected. Using the most recent information available, the department of agriculture makes the following estimates: - The portfolio of loans has a lifetime probability of default of 5 percent; and - The loss given default is 35 percent, and would occur when the Principal is repaid. 2. The impairment is recognized as follows: Dr Impairment expense 1,724,137 Dr Loan commitment liability 1,477,833 Cr Loss allowance 3,201,970 <i>Recognition of impairment expense of CU 1.724 million.</i> <i>The impairment expense is CU1.724 million, which is calculated by multiplying the amount of cash flows receivable (CU 100 million) by the probability of default (5 percent) and by the loss given default (35 percent), and discounting at the effective interest rate for one year (1.5 percent).</i>	169. خلال فترة ارتباط القرض، لاحظت وزارة الزراعة أن العائد من محصول القمح للموسم الحالي كان من المتوقع أن يكون أقل من المتوقع في البداية. باستخدام أحدث المعلومات المتاحة، تقوم وزارة الزراعة بعمل التقديرات التالية: - احتمالية التعثر في السداد على مدى العمر لمحفظة القروض تبلغ 5% - الخسارة المحددة للتعثر في السداد هي 35 %، وتحدث عند سداد أصل الدين. 2. يتم إثبات الهبوط على النحو التالي : من مذكورين د/مصرف الهبوط 1,724,137 د/التزام ارتباط القرض 1,477,833 إلى د/ مخصص الخسارة 3,201,970 <i>"إثبات مصرف الهبوط البالغ 1.724 مليون ريال سعودي"</i> <i>تبلغ مصروفات الهبوط 1.724 مليون ريال سعودي، ويتم احتسابها بضرب مبلغ التدفق النقدي المستحق (100 مليون ريال سعودي) باحتمال التعثر في السداد (5 بالمئة) والخسارة الناتجة عن التعثر في السداد (35 بالمئة)، والخصم بمعدل الفائدة الفعلي لمدة سنة واحدة (1.5 بالمئة).</i>
IE170. As the concessionary loans are provided, and the loan commitments are satisfied, the substance of the concessionary loans is assessed. The department of agriculture classifies the financial assets in accordance with paragraphs 39– 44. Based on the facts in the example, the department of agriculture classifies the financial assets as measured at amortized cost.	170. عند تقديم القروض الميسرة والوفاء بالتزامات القرض، يتم تقويم جوهر القروض الميسرة. تصنف إدارة الزراعة الأصول المالية وفقاً لل فقرات 39-44. بناءً على الحقائق الواردة في المثال، تصنف إدارة الزراعة الأصول المالية كما تم قياسها بالتكلفة المستنفدة.
IE171. The aggregated journal entries to account for the concessionary loans are as follows:	171. قيود اليومية الإجمالية لحساب القروض الميسرة هي كما يلي: 3. عند الإثبات الأولى، تقوم الجهة بما يلي :

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
3. On initial recognition, the entity recognizes the following: Dr Loan 96,798,030 Dr Loss allowance 3,201,970 Cr Cash 100,000,000 <i>Recognition of the advance of the loans at fair value.</i> <i>Paragraph AG125 (b) is considered in recognizing an expense for the off-market portion of the concessionary originated credit-impaired loan. However, as an expense was previously recognized as part of the loan commitment, no further expense is required.</i> 4. Interest is recognized as follows: Dr Loan 1,451,970 Cr Interest revenue 1,451,970 <i>Interest accrual using the effective interest method (CU96,798,030 × 1.5 percent).</i>	من مذكورين د/ القرض 96,798,030 د/ مخصص الخسارة 3,201,970 إلى د/ النقدية 100,000,000 "إثبات تقديم القروض بالقيمة العادلة" تؤخذ فقرة إرشادات التطبيق 125 ب بعين الاعتبار عند إثبات مصروفات الجزء الخارج عن السوق من القرض الميسر المستحدث ذو المستوى الائتماني. ومع ذلك، نظرًا لأنه تم إثبات المصروف كجزء من التزام ارتباط القرض سابقاً، فلا يلزم وجود مصروفات أخرى. 4- يتم إثبات الفائدة على النحو التالي : من د/ القرض 1,451,970 إلى د/ إيراد الفائدة 1,451,970 "استحقاق الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية (96,798,030 ريال سعودي × 1.5 %)"
IE172. Prior to the loan maturing, the harvest was stronger than projected during the commitment period. Credit losses on the principal balance are expected to be CU 500,000. 5. The impairment gain is recognized as follows: Dr Loan 1,250,000 Cr Impairment gain 1,250,000 <i>Recognition of the impairment gain of CU1.25 million.</i> <i>Reduction of CU1.25 million is required in order to recognize total expected credit losses of CU500,000 (CU99,500,000 – CU96,798,030 – CU1,451,970).</i> 6. Loan repayments are recognized as follows: Dr Cash 99,500,000 Cr Loan 99,500,000	172. قبل استحقاق القرض، كان المحصول أقوى مما كان متوقعاً خلال فترة الارتباط. من المتوقع أن تبلغ خسائر الائتمان على المبلغ الأصلي 500,000 ريال سعودي. 5. يتم إثبات مكاسب الهبوط على النحو التالي : من د/ القرض 1,250,000 إلى د/ مكاسب الهبوط 1,250,000 "إثبات مكاسب الهبوط بمبلغ 1.25 مليون ريال سعودي" مطلوب تخفيض 1.25 مليون ريال سعودي من أجل إثبات إجمالي خسائر الائتمان المتوقعة البالغة 500,000 ريال سعودي (99,500,000 ريال سعودي – 96,798,030 ريال سعودي – 1,451,970 ريال سعودي) 6. يتم إثبات مدفوعات القرض على النحو التالي : من د/ النقدية 99,500,000 إلى د/ القرض 99,500,000 "تجمع وزارة الزراعة أفساط السداد الرئيسية البالغة 99.5 مليون ريال سعودي"

Illustrative Examples

Department of agriculture collects principal repayments of CU99.5 million.

Calculations

Table 1: Amortization Schedule (Using Contractual Repayments at 1.5 Percent Interest)

	Year 0	Year 1
Principal	100,000,000	100,000,000
Interest	—	-
Payments	—	100,000,000
Balance	100,000,000	-

Table 2: Discounting Contractual Cash Flows (Based on a Market Rate of 1.5 Percent)

	Year 1 CU
Principal balance	100,000,000
Interest payable	-
Total payments (principal and interest)	100,000,000
Present value of payments	98,522,167
Total present value of payments	98,522,167
Proceeds paid	100,000,000
Less: Present value of outflows (fair value of loan on initial recognition)	98,522,167
Off-market portion of loan to be recognized as expense	1,477,833

Table 3: Calculation of Loan Balance and Interest Using the Effective Interest Method

	Year 1 CU
Principal	98,522,167
Interest accrual	1,477,833
Interest	-
Principal payments	100,000,000
Balance	-

أمثلة توضيحية

العمليات الحسابية

الجدول 1: جدول الاستنفاد (باستخدام دفعات السداد التعاقدية بفائدة 1.5٪)

	السنة 0	السنة 1
المبلغ الأصلي	100,000,000	100,000,000
الفائدة	-	-
المدفوعات	-	100,000,000
الرصيد	100,000,000	-

الجدول 2: خصم التدفقات النقدية التعاقدية (بناءً على سعر السوق 1.5٪)

	السنة 1 ريال سعودي
المبلغ الأصلي	100,000,000
الفوائد مستحقة الدفع	-
إجمالي المدفوعات (المبلغ الأصلي والفائدة)	100,000,000
القيمة الحالية للمدفوعات	98,522,167
إجمالي القيمة الحالية للمدفوعات	98,522,167
محصلات مسددة	100,000,000
ناقصاً: القيمة الحالية للتدفقات الخارجة (القيمة العادلة للقرض عند التثبيت الأولي)	98,522,167
يتم إثبات جزء القرض الخارج عن السوق كمصرف	1,477,833

الجدول 3: حساب رصيد القرض والفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية

	السنة 1 ريال سعودي
المبلغ الأصلي	98,522,167
الفائدة المستحقة	1,477,833
الفائدة	-
دفعات المبلغ	100,000,00
الأصلي	-
الرصيد	-

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
Financial Guarantee (Paragraphs AG131–AG136)	الضمان المالي (فقرات إرشادات التطبيق 131-136)
Example 23—Financial Guarantee Contract Provided at Nominal Consideration	مثال 23 - عقد الضمان المالي المقدم لقاء عوض رمزي
IE173. Entity C is a major motor vehicle manufacturer in Jurisdiction A. On January 1, 20X1 Government A (the issuer) enters into a financial guarantee contract with Entity B (the holder) to reimburse Entity B against the financial effects of default by Entity C (the debtor) for a 5 year loan of 50 million Currency Units (CUs) repayable in two equal installments of CU25 million in 20X3 and 20X5. Entity C provides nominal consideration of CU5, 000 to Government A. At initial recognition, Government A measures the financial guarantee contract at fair value. Applying a valuation technique, Government A determines the fair value of the financial guarantee contract to be CU5, 000,000.	173. الجهة (ج) هو مصنع رئيسي للسيارات في نطاق الجهة". في 1 يناير، 20X1 تدخل الجهة" (المصدر) في عقد ضمان مالي مع الجهة (ب) (حاملة الأداة) لتعويض الجهة (ب) مقابل الآثار المالية للتعثر في السداد من جانب الجهة (ج) (المدين) لقرض مدته 5 سنوات بقيمة 50 مليون ريال سعودي يتم سداده على قسطين متساويين بقيمة 25 مليون ريال سعودي في 20X3 و 20X5. تقدم الجهة (ج) مقابل رمزي بقيمة 5000 ريال سعودي للجهة "أ". عند الإثبات الأولي، تقيس الجهة "أ" عقد الضمان المالي بالقيمة العادلة، بتطبيق أسلوب التقييم، تحدد الجهة "أ" القيمة العادلة لعقد الضمان المالي لتكون 5,000,000 ريال سعودي.
IE174. On December 31, 20X1, having reviewed the financial position and performance of Entity C and having evaluated forward-looking information including expected automotive industry trends, Government A determines there has been no significant increase in credit risk since initial recognition. In applying the measurement requirements of paragraph 45(c), Government A measures the financial guarantee contract at the higher of: (a) The amount of the loss allowance calculated in accordance with this standard; and (b) The amount initially recognized, less the cumulative amount of revenue recognized. Government A measures the loss allowance at an amount equal to the 12 month expected credit losses. Government A calculates the amount	174. في 31 ديسمبر 20X1، بعد فحص قوائم المركز المالي والأداء المالي للجهة (ج) وتقييم المعلومات المستقبلية بما في ذلك اتجاهات صناعة السيارات المتوقعة، تحدد الجهة "أ" عدم وجود زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي عند تطبيق متطلبات القياس الواردة في الفقرة 45 (ج)، تقيس الجهة "أ" عقد الضمان المالي على النحو التالي : (1) مبلغ مخصص الخسارة المحسوب وفقاً لهذا المعيار؛ و (2) المبلغ المثبت في البداية مخصوماً منه المبلغ التراكمي للإيرادات المثبتة. تقيس الجهة "أ" مخصص الخسارة بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً. تحسب الجهة "أ" مبلغ مخصص الخسارة ليكون أقل من المبلغ المثبت في البداية. وعليه، فإن الجهة "أ" لا تثبت التزام إضافي في قائمة مركزها المالي. تقوم الجهة "أ" بالإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة والمخاطر الائتمانية في معيار المحاسبة للقطاع العام 30، "الأدوات المالية: الإفصاحات" المتعلقة بعقد الضمان

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
of loss allowance to be less than the amount initially recognized. Government A therefore does not recognize an additional liability in its statement of financial position. Government A makes the disclosures relating to fair value and credit risk in IPSAS 30, Financial Instruments: Disclosures in respect of the financial guarantee contract. In its statement of financial performance, Government A recognizes revenue of CU1, 000,000 in respect of the initial fair value of the instrument (total consideration of CU5, 000,000 / 5 years).	المالي. في قائمة الأداء المالي، تثبت الجهة "أ" إيرادات قدرها 1,000,000 ريال سعودي فيما يتعلق بالقيمة العادلة الأولية للأداة (إجمالي المقابل بمبلغ 5,000,000 ريال سعودي / 5 سنوات).
IE175. In 20X2 there has been a downturn in the motor manufacturing sector affecting Entity C. Although it has met its obligations for interest payments, Entity C is seeking bankruptcy protection and is expected to default on its first repayment of principal. Negotiations are advanced with a potential acquirer (Entity D), which will restructure Entity C. Entity D has indicated that it will assume responsibility for the final installment of the loan with Entity B, but not the initial installment. Government A determines there has been a significant increase in credit risk since initial recognition of the financial guarantee contract and measures the loss allowance associated with the financial guarantee contract at an amount equal to the lifetime expected credit losses. Government A calculates the lifetime expected credit losses to be CU25.5 million and recognizes an expense for, and increases its liability by, CU22.5 million (after the sale to Entity D, the Government has an expected loss of 25 million CUs on the first installment and CU500,000 on the final installment, for a total liability of CU25.5 million. The current balance of the financial guarantee of CU3 million is required to be increased by CU22.5 million).	175. في عام 20X2 كان هناك ركود في قطاع تصنيع السيارات مما أثر على الجهة (ج). على الرغم من وفاءها بواجباتها الخاصة بمدفوعات الفائدة، إلا أن الجهة (ج) تسعى إلى الحماية من الإفلاس ومن المتوقع أن تتعثر في سداد دفعاتها الأولى للمبلغ الأصلي. تم تقديم مفاوضات مع جهة مستحوذة محتملة (الجهة د)، والتي ستعيد هيكلة الجهة (ج). أشارت (الجهة د) إلى أنها ستفترض مسؤوليتها عن القسط الأخير من القرض مع الجهة "ب"، ولكن ليس القسط الأولي. تحدد الجهة "أ" وجود زيادة مهمة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي لعقد الضمان المالي وتقيس مخصص الخسارة المرتبط بعقد الضمان المالي بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر. تحسب الجهة "أ" الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر لتكون 25.5 مليون ريال سعودي وتثبتها كمصروفات وتزيد التزامها بمقدار 22.5 مليون ريال سعودي بعد البيع إلى (الجهة د)، ويكون لدى الجهة خسارة متوقعة قدرها 25 مليون ريال سعودي على القسط الأول و500,000 ريال سعودي على القسط الأخير، بإجمالي التزام قدره 25.5 مليون ريال سعودي. مطلوب زيادة الرصيد الحالي للضمان المالي البالغ 3 مليون ريال سعودي بمقدار 22.5 مليون ريال سعودي.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
IE176. The journal entries at initial acquisition and at the reporting dates are as follows: 1. On initial recognition, the entity recognizes the following: Dr Bank 5,000 Dr Expense 4,995,000 Cr Financial guarantee contract 5,000,000 2. Year 1: The entity recognizes the following Dr Financial guarantee contract 1,000,000 Cr Revenue 1,000,000 <i>Revenue of CU5,000,000 is recognized over a 5 year period</i> 3. Year 2: The entity recognizes the following: Dr Financial guarantee contract 1,000,000 Cr Revenue 1,000,000 <i>Revenue of CU5,000,000 is recognized over a 5 year period</i> Dr Expense 22,500,000 Cr Financial guarantee contract 22,500,000 <i>Lifetime expected credit losses of CU25.5 million less CU3, 000,000 recognized as a liability.</i>	176. قيود اليومية عند الاقتناء الأولي وفي تواريخ إعداد التقارير كما يلي: 1. عند الإثبات الأولي، تثبت الجهة ما يلي: من مذكورين د/ البنك 500,000 د/ المصروفات 4,995,000 إلى د/ عقد الضمان المالي 5,000,000 2. السنة 1: تثبت الجهة ما يلي: من د/ عقد الضمان المالي 1,000,000 إلى د/ الإيرادات 1,000,000 <i>"يتم إثبات إيرادات قدرها 5,000,000 ريال سعودي على مدى فترة 5 سنوات."</i> 3. السنة 2: تثبت الجهة ما يلي: من د/ عقد الضمان المالي 1,000,000 إلى د/ الإيرادات 1,000,000 <i>"يتم إثبات إيرادات بقيمة 5,000,000 ريال سعودي على مدى 5 سنوات."</i> من د/ المصروفات 22,500,000 إلى د/ عقد الضمان المالي 22,500,000 <i>"خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر بقيمة 25.5 مليون ريال سعودي مطروحا منها 3,000,000 ريال سعودي مثبتة كالتزام."</i>
Fair Value Measurement Considerations (Paragraphs 66–68) IE177. Illustrative examples 23–26 demonstrate different valuation techniques for valuing unquoted equity instruments. When selecting an appropriate valuation technique, professional judgment is exercised in considering the requirements in AG149–AG154.	اعتبارات قياس القيمة العادلة (الفقرات 66-68) 177. توثق الأمثلة التوضيحية 23-26 أساليب التقييم المختلفة لتقييم أدوات حقوق الملكية التي ليس لها سعر معلن. عند اختيار أسلوب تقييم ملائم، تتم ممارسة الحكم المهني مع أخذ المتطلبات في فقرات إرشادات التطبيق 149-154 في الاعتبار.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
Example 24—Valuation of Unquoted Equity Instruments (Transaction Price Paid for an Identical or Similar Instrument).	مثال 24 -تقييم أدوات حقوق الملكية التي ليس لها سعر معن (سعر المعاملة المدفوع لأداة مماثلة أو مشابهة).
IE178. In 20X0, a Sovereign Wealth Fund bought ten equity shares of Entity D, a private company, representing ten per cent of the outstanding voting shares of Entity D, for CU1,000. The Sovereign Wealth Fund prepares annual financial statements and is required to measure the fair value of its non-controlling equity interest in Entity D as at December 31, 20X2 (i.e., the measurement date).	178. في عام 20X0، اشترى صندوق الثروة السيادية عشرة أسهم ملكية في الجهة د، وهي شركة خاصة، والتي تمثل 10% من أسهم التصويت القائمة للجهة د، مقابل 1000 ريال سعودي. يعد صندوق الثروة السيادية قوائم مالية سنوية ويتوجب عليه قياس القيمة العادلة لحصته غير المسيطرة في حقوق الملكية في الجهة "د" كما في 31 ديسمبر، 20X2 أي تاريخ القياس.
IE179. During December of 20X2, Entity D raised funds by issuing new equity capital (ten shares for CU1, 200) to other investors. The Sovereign Wealth Fund concludes that the transaction price of the new equity capital issue for CU1, 200 represents fair value at the date those shares were issued.	179. خلال ديسمبر 20X2 جمعت الجهة (د) الأموال عن طريق إصدار رأس مال حقوق ملكية جديد (عشرة أسهم مقابل 1200 ريال سعودي) لمستثمرين آخرين. يخلص صندوق الثروة السيادية إلى أن سعر المعاملة لإصدار رأس مال حقوق الملكية الجديد البالغ 1200 ريال سعودي يمثل القيمة العادلة في تاريخ إصدار تلك الأسهم.
IE180. Both the Sovereign Wealth Fund and the other investors in Entity D have shares with the same rights and conditions. Between the new equity capital issue to other investors and the measurement date, there have been no significant external or internal changes in the environment in which Entity D operates. As a result, the Sovereign Wealth Fund concludes that CU1, 200 is the amount that is most representative of the fair value of its non-controlling equity interest in Entity D at the measurement date.	180. يمتلك كل من صندوق الثروة السيادية والمستثمرين الآخرين في الجهة (د) أسهمًا بنفس الحقوق والشروط. بين الإصدار الجديد لرأس مال الأسهم للمستثمرين الآخرين وتاريخ القياس، لم تكن هناك تغيرات خارجية أو داخلية كبيرة في البيئة التي تعمل فيها الجهة "د". نتيجة لذلك، خلص صندوق الثروة السيادية إلى أن 1,200 ريال سعودي هي المبلغ الأكثر تمثيلًا للقيمة العادلة لحصته غير المسيطرة في الجهة د في تاريخ القياس.
<i>Analysis</i> IE181. When an investor has recently made an investment in an instrument that is identical to the unquoted equity instrument being valued, the transaction price can be a reasonable starting point for measuring the fair value of the unquoted equity instrument at the measurement date, if that	<i>تحليل</i> 181. عندما يقوم المستثمر مؤخرًا بالاستثمار في أداة مطابقة لأداة حقوق الملكية ذات السعر غير المعلن التي يتم تقييمها، يمكن أن يكون سعر المعاملة نقطة بداية معقولة لقياس القيمة العادلة لأداة حقوق الملكية ذات السعر غير المعلن في تاريخ القياس، إذا كان سعر المعاملة يمثل القيمة العادلة للأداة عند الإثبات الأولي. ومع ذلك، يجب على المستثمر استخدام جميع المعلومات المتعلقة بأداء

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
transaction price represented the fair value of the instrument at initial recognition. An investor must, however, use all information about the performance and operations of an investee that becomes reasonably available to the investor after the date of initial recognition up to the measurement date, because such information might have an effect on the fair value of the unquoted equity instrument of the investee at the measurement date.	وعمليات الشركة المستثمر فيها والتي تصبح متاحة بشكل معقول للمستثمر بعد تاريخ الإثبات الأولي وحتى تاريخ القياس، لأن مثل هذه المعلومات قد يكون لها تأثير على القيمة العادلة لأداة حقوق الملكية ذات السعر غير المعلن للشركة المستثمر فيها في تاريخ القياس.
Example 25—Valuation of Unquoted Equity Instruments (Discounted Cash Flow).	مثال 25 -تقييم أدوات حقوق الملكية ذات السعر غير المعلن (التدفق النقدي المخصوم).
IE182. As part of an initiative to encourage the use of renewable energy, Government A has a five per cent non-controlling equity interest in Entity R, a private company developing highly efficient solar panels in Government A's jurisdiction. Government A derives Entity R's indicated fair value of equity by deducting the fair value of debt (in this case assumed to be CU240 million) from the enterprise value of CU1, 121.8 million as shown in the table below. Government A has concluded that there are no relevant non-operating items that need to be adjusted from Entity R's expected free cash (FCF).	182. كجزء من مبادرة لتشجيع استخدام الطاقة المتجددة، تمتلك الجهة "أ" حصة غير مسيطرة بنسبة 5 % في الجهة "ر"، وهي شركة خاصة تطور ألواح شمسية عالية الكفاءة في نطاق سلطة الجهة "أ". تشتق الجهة "أ" القيمة العادلة لحقوق الملكية المشار إليها للشركة "ر" من خلال خصم القيمة العادلة للديون (في هذه الحالة يفترض أن تكون 240 مليون ريال سعودي) من قيمة الشركة البالغة 1,121,8 مليون ريال سعودي كما هو موضح في الجدول أدناه. استنتجت الجهة "أ" أنه لا توجد بنود غير تشغيلية ذات صلة تحتاج إلى تعديل من التدفقات النقدية الحرة المتوقعة للجهة "ر".
IE183. Entity R's value was computed by discounting the expected free cash flows (i.e., post-tax cash flows before interest expense and debt movements, using an unlevered tax rate) by an assumed weighted average cost of capital (WACC) of 8.9 per cent. The WACC computation included the following variables: cost of equity capital of 10.9 per cent, cost of debt capital of 5.7 percent, effective income tax rate of 30 per cent, debt to total capital ratio of 28.6 per cent and equity to total capital ratio of 71.4 per cent.	183. تم قياس قيمة الجهة "ر" بخصم التدفقات النقدية الحرة المتوقعة (أي التدفقات النقدية بعد الضريبة وقبل مصروفات الفوائد وتحركات الديون، باستخدام معدل ضريبة قبل الفائدة) بمتوسط مرجح لتكلفة رأس المال (WACC) بنسبة 8.9 %. تضمن حساب المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال المتغيرات التالية: تكلفة رأس مال حقوق الملكية بنسبة 10.9 %، وتكلفة رأس مال الدين بنسبة 5.7 %، ومعدل ضريبة الدخل الفعلي بنسبة 30 %، ونسبة الدين إلى إجمالي رأس المال بنسبة 28.6 %، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي رأس المال البالغ 71.4 %

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples						
	Year 0 CU'000	Year 1 CU'000	Year 2 CU'000	Year 3 CU'000	Year 4 CU'000	Year 5 CU'000
FCF ³⁹	-	100	100	100	100	100
Terminal value ⁴⁰						1121.8
DCF Method using enterprise value less fair value of debt						
Discount factors ⁴¹		0.9182	0.8430	0.7740	0.7107	0.6525
Present value of FCF and terminal value ⁴²		91.8	84.3	77.4	71.1	797.2
Enterprise value	1,121.8					
Less fair value of debt	(240.0)					

أمثلة توضيحية						
	السنة 0	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي
التدفقات النقدية الحرة المتوقعة ^{٣٩}	-	100	100	100	100	100
القيمة النهائية ^{٤٠}						1,121,8
طريقة التدفقات النقدية المخصومة باستخدام قيمة المؤسسة ناقص القيمة العادلة للدين						
عوامل الخصم ^{٤١}		0.9182	0.8430	0.7740	0.7107	0.6525
القيمة الحالية للتدفقات النقدية الحرة المتوقعة والقيمة النهائية ^{٤٢}		91.8	84.3	77.4	71.1	797.2
قيمة الشركة	1,121,8					
ناقص القيمة العادلة للديون	(240.0)					
القيمة العادلة المشار إليها لحقوق الملكية	881.8					

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples							أمثلة توضيحية
Indicated fair value of equity	881.8						39 يمثل التدفق النقدي الحر المتوقع التدفقات النقدية قبل مصروفات الفوائد وتحركات الديون. تم احتساب مصاريف الضريبة مع الأخذ في الاعتبار عدم وجود خصم لمصاريف الفائدة.
39 FCF represent cash flows before interest expense and debt movements. The tax charge has been computed considering no deduction for interest expense.							40 تم احتساب القيمة النهائية على افتراض أن التدفقات النقدية السنوية البالغة ١٠٠ مليون ريال سعودي ستتمو بشكل دائم بمعدل صفر، أي، على افتراض أن تأثير التضخم على التدفقات النقدية المستقبلية من المتوقع أن يقابله انكماش السوق).
40 The terminal value has been computed assuming the yearly cash flows amounting to CU100 million would grow in perpetuity at a rate of zero (i.e., assuming that the impact of inflation on future cash flows is expected to be offset by market shrinkage).							41 تم حساب معاملات الخصم باستخدام المعادلة: $1 / (1 + WACC)^n$ سنة. ومع ذلك، تشير هذه الصيغة إلى أنه من المتوقع استلام التدفقات النقدية في نهاية كل فترة. في بعض الأحيان قد يكون من الأنسب افتراض أن التدفقات النقدية يتم تلقيها أكثر أو أقل بشكل متساوٍ إلى حد ما على مدار العام (اتفاقية الخصم في منتصف العام). باستخدام اتفاقية الخصم في منتصف العام، كان من الممكن حساب عامل الخصم للسنة "n" على النحو التالي: $(1 + WACC)^{n - 0.5}$.
41 The discount factors have been computed using the formula: $1/(1 + WACC)^n$ year. This formula, however, implies that the cash flows are expected to be received at the end of each period. Sometimes it might be more appropriate to assume that cash flows are received more or less evenly throughout the year (mid-year discounting convention). Using the mid-year discounting convention, the discount factor for year 'n' would have been computed as follows: $1/(1 + WACC)^{n - 0.5}$.							42 تم حساب مبالغ القيمة الحالية بضرب التدفقات النقدية الحرة المتوقعة والقيمة النهائية بواسطة عوامل الخصم المقابلة.
42 The present value amounts have been computed by multiplying the FCF and terminal value by the corresponding discount factors.							
IE184. This example assumes that all unquoted equity instruments of Entity R have the same features and give the holders the same rights. However, Government A considers that the indicated fair value of equity obtained above (CU881.8 million) must be further adjusted to consider : • A non-controlling interest discount because Government A's interest in Entity R is a non-controlling equity interest and Government A has concluded that there is a benefit associated with control. For the purposes of this example, it has been assumed that the non-controlling interest discount is CU8.00 million⁴³; and							184. يفترض هذا المثال أن جميع أدوات حقوق الملكية ذات السعر غير المعلن في الجهة "ر" لها نفس الخصائص وتعطي أصحابها نفس الحقوق. ومع ذلك، ترى الجهة "أ" أن القيمة العادلة المشار إليها لحقوق الملكية التي تم الحصول عليها أعلاه (881.8 مليون ريال سعودي) يجب تعديلها بشكل أكبر لمراعاة: • خصم الحصة غير المسيطرة لأن حصة الجهة "أ" في الجهة" هي حصة ملكية غير مسيطرة والجهة "أ" قد خلصت إلى أن هناك منفعة مرتبطة بالسيطرة. لأغراض هذا المثال، تم افتراض أن خصم الفائدة غير المسيطرة هو8.00 مليون ريال سعودي⁴³ • وخصم لنقص السيولة، لأن حصة الجهة "أ" في الجهة "ر" ذات سعر غير معلن. لأغراض هذا المثال، تم افتراض أن الخصم لنقص السيولة يبلغ 4.09 مليون ريال سعودي .

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples																		
43 العملية الموضحة أعلاه ليست الطريقة الوحيدة الممكنة التي يمكن لجهة القطاع العام تطبيقها لقياس القيمة العادلة لحصتها غير المسيطرة في حقوق الملكية. نتيجة لذلك، لا ينبغي اعتبار التعديلات المذكورة أعلاه قائمة شاملة لجميع التعديلات القابلة للتطبيق. تعتمد التعديلات الضرورية على الحقائق والظروف المحددة. بالإضافة إلى ذلك، لا تدعم الحسابات التفصيلية مقدار التعديلات أعلاه. تم تضمينها لأغراض التوضيح فقط.	• A discount for the lack of liquidity, because Government A's interest in Entity R is unquoted. For the purposes of this example, it has been assumed that the discount for the lack of liquidity amounts to CU4.09 million. 43 The process shown above is not the only possible method that a public sector entity could apply to measure the fair value of its non-controlling equity interest. As a result, the adjustments above should not be considered to be a comprehensive list of all applicable adjustments. The necessary adjustments will depend on the specific facts and circumstances. In addition, the amounts of the adjustments above are not supported by detailed calculations. They have been included for illustrative purposes only.																		
185. نتيجة لذلك، استنتجت الجهة "أ" أن 32 مليون ريال سعودي هو السعر الأكثر تمثيلاً للقيمة العادلة لحصتها غير المسيطرة في حقوق ملكية الجهة "ص" (بنسبة 5 %) في تاريخ القياس، كما هو موضح أدناه: <table><tr><th>ريال سعودي</th><th>القيمة العادلة المشار إليها لحقوق الملكية × 5 %</th></tr><tr><td>44.09</td><td>(أي 881,8 ريال سعودي × 5 %)</td></tr><tr><td>(8.00)</td><td>خصم الحصة غير المسيطرة</td></tr><tr><td>(4.09)</td><td>خصم نقص السيولة</td></tr></table>	ريال سعودي	القيمة العادلة المشار إليها لحقوق الملكية × 5 %	44.09	(أي 881,8 ريال سعودي × 5 %)	(8.00)	خصم الحصة غير المسيطرة	(4.09)	خصم نقص السيولة	IE185. As a result, Government A concludes that CU32 million is the price that is most representative of the fair value of its five per cent non-controlling equity interest in Entity R at the measurement date, as shown below: <table><tr><th>CU'000</th><th></th></tr><tr><td>44.09</td><td>Indicated fair value of equity × 5 percent (i.e., CU881.8 × 5 percent)</td></tr><tr><td>(8.00)</td><td>Non-controlling interest discount</td></tr><tr><td>(4.09)</td><td>Discount for lack of liquidity</td></tr><tr><td>32.00</td><td>Fair value of 5 percent non-controlling equity interest</td></tr></table>	CU'000		44.09	Indicated fair value of equity × 5 percent (i.e., CU881.8 × 5 percent)	(8.00)	Non-controlling interest discount	(4.09)	Discount for lack of liquidity	32.00	Fair value of 5 percent non-controlling equity interest
ريال سعودي	القيمة العادلة المشار إليها لحقوق الملكية × 5 %																		
44.09	(أي 881,8 ريال سعودي × 5 %)																		
(8.00)	خصم الحصة غير المسيطرة																		
(4.09)	خصم نقص السيولة																		
CU'000																			
44.09	Indicated fair value of equity × 5 percent (i.e., CU881.8 × 5 percent)																		
(8.00)	Non-controlling interest discount																		
(4.09)	Discount for lack of liquidity																		
32.00	Fair value of 5 percent non-controlling equity interest																		

أمثلة توضيحية		Illustrative Examples																																			
القيمة العادلة لحصة حقوق الملكية غير المسيطرة بنسبة 5%		32.00																																			
مثال 26 -تقييم أدوات حقوق الملكية ذات السعر غير المعلن (نمو ثابت بمعلومات محدودة).																																					
186. جهة (س) شركة خاصة. يمتلك صندوق الاستثمارات العامة حصة غير المسيطرة في حقوق ملكية الجهة (س) بنسبة 10%. وقد أعدت إدارة الجهة ميزانية لمدة عامين. ومع ذلك، شاركت إدارة الجهة (س) مع مدير خطة المعاشات التقاعدية العامة مواد من اجتماعات مجلس الإدارة السنوية، حيث ناقشت الإدارة الافتراضات لدعم خطة النمو المتوقعة للسنوات الخمس المقبلة.																																					
187. على أساس المعلومات التي تم الحصول عليها من اجتماع مجلس الإدارة، قام صندوق الاستثمارات العامة باستقراء ميزانية السنتين بالرجوع إلى افتراضات النمو الأساسية التي نوقشت في اجتماع المجلس وأجرى حساب للتدفقات النقدية المخصومة.																																					
188. على أساس الميزانية التفصيلية لإدارة الجهة (س) لمدة عامين، ستصل المبيعات والأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى 200 ريال سعودي و50 ريال سعودي على التوالي في 20X3 يدرك صندوق الاستثمارات العامة أن إدارة الجهة (س) تتوقع أن تحقق المبيعات مزيدًا من النمو بنسبة 5٪ سنويًا حتى 20X8 بنفس هامش الأرباح قبل الفوائد والضرائب (كنسبة مئوية من المبيعات) كما في 20X3. وبالتالي، فإن صندوق الاستثمارات العامة يتوقع الأرباح قبل الفوائد والضرائب للجهة (س) على النحو التالي: ⁴⁴																																					
<table><tr><th>السنة 1</th><th>السنة 2</th><th>السنة 3</th><th>السنة 4</th><th>السنة 5</th><th>السنة 6</th><th>السنة 7</th></tr><tr><th>ريال سعودي</th><th>ريال سعودي</th><th>ريال سعودي</th><th>ريال سعودي</th><th>ريال سعودي</th><th>ريال سعودي</th><th>ريال سعودي</th></tr><tr><td>150</td><td>200</td><td>210</td><td>221</td><td>232</td><td>243</td><td>255</td></tr><tr><td>23%</td><td>25%</td><td>25%</td><td>25%</td><td>25%</td><td>25%</td><td>25%</td></tr><tr><td>هامش الربح قبل الضريبة والفائدة</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr></table>			السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة 6	السنة 7	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	150	200	210	221	232	243	255	23%	25%	25%	25%	25%	25%	25%	هامش الربح قبل الضريبة والفائدة						
السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة 6	السنة 7																															
ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي	ريال سعودي																															
150	200	210	221	232	243	255																															
23%	25%	25%	25%	25%	25%	25%																															
هامش الربح قبل الضريبة والفائدة																																					

Illustrative Examples								أمثلة توضيحية
	Year 1 CU'000	Year 2 CU'000	Year 3 CU'000	Year 4 CU'000	Year 5 CU'000	Year 6 CU'000	Year 7 CU'000	
Sales	150	200	210	221	232	243	255	
EBIT margin	23%	25%	25%	25%	25%	25%	25%	
EBIT	35	50	53	55	58	61	64	
44 To derive Entity S's FCF for use in the discounted cash flow method, Public Investment Fund T used Entity S's two-year budget and its understanding of the investee's asset and capital structures, reinvestment requirements and working capital needs.								44 اشتقاق التدفق النقدي للجهة "س" لاستخدامه في طريقة التدفق النقدي المخصوم، وجد الاستثمار العام أن استخدمت ميزانية الجهة "س" لمدة عامين وفهمها لأصول الشركة المستثمر فيها وهياكل رأس المال، ومتطلبات إعادة الاستثمار واحتياجات رأس المال العامل.
IE189. Public Investment Fund T is also aware that the management of Entity S expects the entity to reach a stable growth stage by 20X8. To calculate the terminal value, using the constant growth discount model, Public Investment Fund T assumes a long-term terminal growth rate of two per cent on the basis of the long-term outlook of Entity S, its industry and the economy in the country where Entity S operates. If Entity S has not reached the stable growth stage by the end of the projection period, Public Investment Fund T would need to extend the projection period until the stable growth stage is reached and calculate the terminal value at that point. ⁴⁵								189. يدرك صندوق الاستثمارات العامة أيضًا أن إدارة الجهة (س) تتوقع أن تصل الجهة إلى مرحلة نمو مستقر بحلول عام 20X8 لحساب القيمة النهائية، باستخدام نموذج خصم النمو الثابت، يفترض صندوق الاستثمار العام معدل نمو نهائي طويل الأجل بنسبة 2 % على أساس التوقعات طويلة الأجل للجهة (س) والصناعة والاقتصاد في الدولة التي تعمل بها الجهة(س). إذا لم تصل الجهة (س) إلى مرحلة النمو المستقر بنهاية فترة التوقع، سيحتاج صندوق الاستثمارات العامة إلى تمديد فترة التوقع حتى الوصول إلى مرحلة النمو المستقر وحساب القيمة النهائية في تلك المرحلة. ⁴⁵
45 This example illustrates a two-stage model in which the first stage is delineated by a finite number of periods (20X2–20X8) and after this first stage the example assumes a period of constant growth for which Public Investment Fund T calculates a terminal value for Entity S. In other cases an investor might conclude that a multiple-stage model rather than a two-stage model would be more appropriate. A multiple-stage model would generally have a period after the discrete projection period in which growth might be phased down over a number of years before the constant growth period for which a terminal value can be estimated.								45 يوضح المثال نموذجًا من مرحلتين يتم فيه تحديد المرحلة الأولى بعدد محدد من الفترات (20X2-20X8) وبعد هذه المرحلة الأولى يفترض المثال فترة نمو مستمر يحسب فيها صندوق الاستثمار العام T قيمة نهائية لـ الكيان "س" في حالات أخرى قد يستنتج المستثمر أن النموذج متعدد المراحل بدلاً من نموذج المرحلتين سيكون أكثر ملاءمة. عادةً ما يكون للنموذج متعدد المراحل فترة بعد فترة الإسقاط المنفصلة التي قد يتم فيها خفض النمو تدريجيًا على مدى عدد من السنوات قبل فترة النمو الثابت التي يمكن تقدير القيمة النهائية لها.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
IE190. Finally, Public Investment Fund T cross-checks this valuation by comparing Entity S's implied multiples to those of its comparable company peers.⁴⁶ ⁴⁶ This example assumes that the fair value conclusion would have included any necessary adjustments (for example, non-controlling interest discount, discount for the lack of liquidity etc.) that market participants would incorporate when pricing the equity instruments at the measurement date.	190. أخيرًا، يقوم صندوق الاستثمار العام بمراجعة هذا التقييم من خلال مقارنة المضاعفات الضمنية للجهة (س) بمضاعفات الشركات المماثلة لها.⁴⁶ ⁴⁶ يفترض هذا المثال أن استنتاج القيمة العادلة كان سيضمّل أي تعديلات ضرورية (على سبيل المثال، خصم على حقوق الملكية غير المسيطرة، وخصم لنقص السيولة وما إلى ذلك) والتي سيدرجها المشاركون في السوق عند تسعير أدوات حقوق الملكية في تاريخ القياس.
Example 27—Valuation of Unquoted Equity Instruments (Adjusted Net Assets).	مثال 27 -تقييم أدوات حقوق الملكية ذات السعر غير المعلن (صافي الأصول المعدلة).
IE191. State Government A has a ten per cent non-controlling equity interest in Entity V, a private company. There is no controlling shareholder for Entity V, which is a payroll services provider for its investors, including State Government A. Entity V's transactions, and therefore service fees, depend on the total number of employees of its investors (which are all the State Governments of Jurisdiction Z) and, as a result, Entity V does not have its own growth strategy. Entity V has a very low profit margin and it does not have comparable public company peers.	191. تمتلك الجهة "أ" حصة غير المسيطرة في حقوق ملكية الجهة "ف" بنسبة 10%، وهي شركة خاصة. لا يوجد مساهم مسيطر على الجهة "ف"، وهو مزود خدمات كشوف المرتبات لمستثمره، بما في ذلك الجهة أ. معاملات الجهة "ف"، وبالتالي رسوم الخدمة، تعتمد على العدد الإجمالي لموظفي مستثمره (وجميعهم في الجهات) ونتيجة لذلك، لا تمتلك الجهة "ف" استراتيجية نمو خاصة بها. الجهة "ف" لديها هامش ربح منخفض جدًا وليس له نظير في الشركات العامة المماثلة.
IE192. State Government A needs to measure the fair value of its non-controlling equity interest in Entity V as of December 31, 20X1 (i.e., the measurement date). State Government A has Entity V's latest statement of financial position, which is dated September 30, 20X1.	192. تحتاج الجهة (أ) إلى قياس القيمة العادلة لحصتها غير المسيطرة في حقوق الملكية في الجهة "ف" اعتبارًا من 31 ديسمبر، 20X1 (أي تاريخ القياس). لدى الجهة (أ) أحدث قائمة للمركز المالي للجهة "ف"، بتاريخ 30 سبتمبر، 20X1.
IE193. The following are the adjustments performed by State Government A to the latest statement of financial position of Entity V: Entity V's major asset is an office building that was acquired when	193. فيما يلي التعديلات التي أجرتها الجهة "أ" على أحدث قائمة للمركز المالي للجهة "ف": الأصل الرئيسي للجهة "ف" هو مبنى مكتبي تم اقتناؤه عندما تم تأسيس الجهة "ف" قبل 25 عامًا. تم قياس القيمة العادلة للمبنى من قبل أخصائي تقييم بمبلغ 2,500 ريال سعودي في تاريخ القياس. هذه القيمة تقارن بقيمة دفترية قدرها 1,000 ريال سعودي.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
Entity V was founded 25 years ago. The fair value of the building was measured by a valuation specialist at CU2, 500 at the measurement date. This value compares to a book value of CU1,000. - During the three-month period from September 30, 20X1 to the measurement date, the fair value of Entity V's investments in public companies changed from CU500 to CU600. - State Government A observes that Entity V measures its current assets and current liabilities at fair value. The volume of operations of Entity V is so flat that the investor estimates that the amounts of the current assets and current liabilities shown in Entity V's statement of financial position as of September 30, 20X1 are most representative of their fair value at the measurement date, with the exception of an amount of CU50 included in Entity V's trade receivables that became unrecoverable after September 30, 20X1. - On the basis of Entity V's management model and profitability, State Government A estimates that unrecognized intangible assets would not be material. - State Government A does not expect that Entity V's cash flows for the quarter ended December 31, 20X1 are material. - State Government A does not expect any major sales of assets from Entity V. As a result, it concludes that there are no material tax Adjustments that need to be considered when valuing Entity V.	- خلال فترة الثلاثة أشهر من 30 سبتمبر، 20X1 حتى تاريخ القياس، تغيرت القيمة العادلة لاستثمارات الجهة "ف" في الشركات العامة من 500 ريال سعودي إلى 600 ريال سعودي. - تلاحظ الجهة (أ) أن الجهة "ف" تقيس أصولها المتداولة والتزاماتها المتداولة بالقيمة العادلة. حجم عمليات الجهة "ف" ثابت لدرجة أن المستثمر يقدر أن مبالغ الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة الموضحة في قائمة المركز المالي للجهة "ف" اعتباراً من 30 سبتمبر، 20X1 هي الأكثر تمثيلاً لقيمتها العادلة في تاريخ القياس، باستثناء مبلغ 50 ريال سعودي مدرج في الذمم المدينة التجارية للجهة "ف" والتي أصبحت غير قابلة للاسترداد بعد 30 سبتمبر، 20X1 - على أساس نموذج إدارة الجهة "ف" والربحية، تقدر الجهة "أ" أن الأصول غير الملموسة غير المثبتة لن تكون ذات أهمية نسبية. - الجهة (ج) لا تتوقع أن التدفقات النقدية للجهة "ف" للربع المنتهي في 31 ديسمبر، 20X1 ذات أهمية نسبية . - لا تتوقع الجهة "أ" أي مبيعات رئيسية للأصول من الجهة "ف". ونتيجة لذلك، فإنها تستنتج أنه لا توجد تعديلات ضريبية ذات أهمية نسبية يجب مراعاتها عند تقييم الجهة "ف".

Entity V – Statement of financial position (CU)

	Sept 30, 20X1	Adjustments	Estimated Dec 31, 20x1
ASSETS			
Non-current assets			
Property, plant and equipment	2,000	1,500	3,500
Investments in equity instruments	500	100	600
	2,500	1,600	4,100
Current assets			
Trade receivables	500	(50)	450
Cash and cash equivalents	500	-	500

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples																																																												
المنشأة "ف" - قائمة المركز المالي <table><tr><th>30 سبتمبر، 20x1</th><th>التعديلات</th><th>التقديرات 31 ديسمبر، 20x1</th><th></th></tr><tr><td></td><td></td><td></td><td>الأصول</td></tr><tr><td></td><td></td><td></td><td>الأصول الغير متداولة</td></tr><tr><td>2,000</td><td>1,500</td><td>3,500</td><td>العقارات والآلات والمعدات</td></tr><tr><td>500</td><td>100</td><td>600</td><td>الاستثمار في أدوات حقوق الملكية</td></tr><tr><td>2,500</td><td>1,600</td><td>4,100</td><td></td></tr><tr><td></td><td></td><td></td><td>الأصول المتداولة</td></tr><tr><td>500</td><td>(50)</td><td>450</td><td>الذمم المدينة التجارية</td></tr><tr><td>500</td><td>-</td><td>500</td><td>النقد ومعادلات النقد</td></tr><tr><td>1,000</td><td>(50)</td><td>950</td><td></td></tr><tr><td>3,500</td><td>1,550</td><td>5,050</td><td>مجموع الأصول</td></tr><tr><td></td><td></td><td></td><td>صافي الأصول / حقوق الملكية والالتزامات</td></tr><tr><td>2,500</td><td>1,550</td><td>4,050</td><td>مجموع صافي الأصول / حقوق الملكية</td></tr><tr><td>1,000</td><td>0</td><td>1,000</td><td>الالتزامات المتداولة</td></tr><tr><td>3,500</td><td>1,550</td><td>5,050</td><td>مجموع صافي الأصول/ حقوق الملكية والالتزامات</td></tr></table>	30 سبتمبر، 20x1	التعديلات	التقديرات 31 ديسمبر، 20x1					الأصول				الأصول الغير متداولة	2,000	1,500	3,500	العقارات والآلات والمعدات	500	100	600	الاستثمار في أدوات حقوق الملكية	2,500	1,600	4,100					الأصول المتداولة	500	(50)	450	الذمم المدينة التجارية	500	-	500	النقد ومعادلات النقد	1,000	(50)	950		3,500	1,550	5,050	مجموع الأصول				صافي الأصول / حقوق الملكية والالتزامات	2,500	1,550	4,050	مجموع صافي الأصول / حقوق الملكية	1,000	0	1,000	الالتزامات المتداولة	3,500	1,550	5,050	مجموع صافي الأصول/ حقوق الملكية والالتزامات	194. قبل النظر في أي تعديلات (على سبيل المثال، الخصم لنقص السيولة، وخصم الحصة غير المسيطرة)، فإن القيمة العادلة المشار إليها لحصة حقوق الملكية غير المسيطرة للجهة (أ) (10%) في الجهة "ف" هي 405 ريال سعودي (10 % × 4,050 ريال سعودي = 405 ريال سعودي). لغرض هذا المثال، تم افتراض أن الخصم لنقص السيولة يبلغ 40 ريال سعودي وأن خصم الحصة غير المسيطرة يصل إلى 80 ريال سعودي.
30 سبتمبر، 20x1	التعديلات	التقديرات 31 ديسمبر، 20x1																																																											
			الأصول																																																										
			الأصول الغير متداولة																																																										
2,000	1,500	3,500	العقارات والآلات والمعدات																																																										
500	100	600	الاستثمار في أدوات حقوق الملكية																																																										
2,500	1,600	4,100																																																											
			الأصول المتداولة																																																										
500	(50)	450	الذمم المدينة التجارية																																																										
500	-	500	النقد ومعادلات النقد																																																										
1,000	(50)	950																																																											
3,500	1,550	5,050	مجموع الأصول																																																										
			صافي الأصول / حقوق الملكية والالتزامات																																																										
2,500	1,550	4,050	مجموع صافي الأصول / حقوق الملكية																																																										
1,000	0	1,000	الالتزامات المتداولة																																																										
3,500	1,550	5,050	مجموع صافي الأصول/ حقوق الملكية والالتزامات																																																										

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
IE195. On the basis of the facts and circumstances described above, State Government A concludes that the price that is most representative of fair value for its ten per cent non-controlling equity interest in Entity V is CU285 at the measurement date (CU405 – (CU40 – CU85 = CU285)).⁴⁷ ⁴⁷ The process shown above is not the only possible method that a public sector entity could apply to measure the fair value of its non-controlling equity interest. As a result, the adjustments above should not be considered to be a comprehensive list of all applicable adjustments. The necessary adjustments will depend on the specific facts and circumstances. In addition, the amounts of the adjustments above are not supported by detailed calculations. They have been included for illustrative purposes only.	195. على أساس الحقائق والظروف الموضحة أعلاه، تستنتج الجهة (أ) أن السعر الأكثر تمثيلاً للقيمة العادلة لحصتها غير المسيطرة البالغة 10 % في الجهة "ف" هو 285 ريال سعودي في تاريخ القياس (405 ريال سعودي - (40 ريال سعودي - 85 ريال سعودي = 285 ريال سعودي)).⁴⁷ ⁴⁷ لعملية الموضحة أعلاه ليست الطريقة الوحيدة الممكنة التي يمكن لجهة القطاع العام تطبيقها لقياس القيمة العادلة لحصتها غير المسيطرة في حقوق الملكية. نتيجة لذلك، لا ينبغي اعتبار التعديلات المذكورة أعلاه قائمة شاملة لجميع التعديلات القابلة للتطبيق. تعتمد التعديلات الضرورية على الحقائق والظروف المحددة. بالإضافة إلى ذلك، لا تدعم الحسابات التفصيلية مقدار التعديلات أعلاه. تم تضمينها للأغراض التوضيح فقط.
Example 28—Valuation of Unquoted Equity Instruments with Non-Exchange Component.	مثال 28 -تقييم أدوات حقوق الملكية ذات السعر غير المعلن مع مكون غير تبادلي.
IE196. National Government A purchased 1,000 shares of International Investment Bank B on 1 July 20X6 for CU5,000, or CU5 per share. Because National Government A is a non-controlling shareholder, it does not receive the Bank's budgets or cash flow forecasts. National Government A prepares annual financial statements and is measuring the fair value of its non-controlling equity interest in the International Investment Bank on December 31, 20X6 (i.e., the measurement date).	196. اشترت الجهة "أ" 1,000 سهم من بنك الاستثمار الدولي "ب" في 1 يوليو 20X6 مقابل 5000 ريال سعودي أو 5 ريال سعودي للسهم. نظرًا لأن الجهة أ هي مساهم غير مسيطر، فإنها لا تتلقى ميزانيات البنك أو توقعات التدفق النقدي. تعد الجهة أ قوائم مالية سنوية وتقيس القيمة العادلة لحصة الملكية غير المسيطرة في بنك الاستثمار الدولي في 31 ديسمبر 20X6 (أي تاريخ القياس).
IE197. The amount paid for the unquoted equity instruments (CU5,000) in July 20X6 is a reasonable starting point for measuring the fair value of the investor's non-controlling equity interest in International Investment Bank B at the measurement date. However, National Government A is required to assess whether the amount paid needs to be adjusted if there is evidence that other factors exist or if other evidence indicates that the transaction price is not	197. يعتبر المبلغ المدفوع مقابل أدوات حقوق الملكية ذات السعر غير المعلن (5000 ريال سعودي) في يوليو 20X6 نقطة بداية معقولة لقياس القيمة العادلة لحصة حقوق الملكية غير المسيطرة للمستثمر في بنك الاستثمار الدولي ب في تاريخ القياس. ومع ذلك، يتعين على الجهة "أ" تقويم ما إذا كان المبلغ المدفوع يحتاج إلى تعديل إذا كان هناك دليل على وجود عوامل أخرى أو إذا كان هناك دليل آخر يشير إلى أن سعر المعاملة لا يمثل القيمة العادلة في تاريخ القياس. على سبيل المثال، في بعض الحالات قد تقوم إحدى مؤسسات القطاع العام بتحويل المقابل الذي يزيد عن القيمة

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
representative of fair value at the measurement date. For example, in some circumstances a public sector entity may transfer consideration in excess of the fair value of the shares acquired, to provide a subsidy to the recipient. In these circumstances, National Government A adjusts the transaction price accordingly and recognizes an expense for the concessionary portion of the consideration because the transaction includes a payment for the equity instrument and subsidy.	العادلة للأسهم المقتناة، لتقديم دعم إلى المتلقي. في هذه الظروف، تقوم الجهة "أ" بتعديل سعر المعاملة وفقاً لذلك وتثبت مصروفات الجزء ذو الامتيازات المحددة من المقابل لأن المعاملة تتضمن دفعة لأداة حقوق الملكية والدعم.
Example 29—Valuation of Unquoted Equity Instruments Arising from a Non-Exchange Transaction.	مثال 29 -تقييم أدوات حقوق الملكية ذات السعر غير المعلن الناشئة عن معاملة غير تبادلية.
IE198. On January 1, 20X1, National Government A transfers CU1000 to International Development Bank B. In exchange, Bank B issues 100 common shares with a par value of CU8. In transferring the CU1000, National Government A granted a concession of CU200, as evidenced in the transaction documentation.	198. في 1 يناير، 20X1، قامت الجهة أ بتحويل 1,000 ريال سعودي إلى بنك التنمية الدولي ب. في المقابل، أصدر البنك 100 سهم عادي بقيمة اسمية تبلغ 8 ريال سعودي. عند تحويل 1,000 ريال سعودي، منحت الجهة "أ" امتيازاً بقيمة 200 ريال سعودي، كما يتضح من وثائق المعاملة.
IE199. When accounting for the transaction, National Government A identifies two components embedded in the transfer of CU1000. The first component is a non-exchange expense of CU200. National Government A applies the guidance in paragraphs AG128–AG130 when accounting for this component.	199. عند المحاسبة عن المعاملة، تحدد الجهة "أ" عنصرين مضمنين في تحويل 1,000 ريال سعودي. العنصر الأول عبارة عن مصاريف غير تبادلية قدرها 200 ريال سعودي. تطبق الجهة "أ" الإرشادات الواردة في الفقرات من 128 إلى 130 عند المحاسبة عن هذا العنصر.
IE200. The second component is the 100 common shares in Bank B. IPSAS 41 requires, at initial recognition, financial instruments be measured at fair value plus or minus, in the case of a financial asset or financial liability not at fair value through surplus or deficit, directly attributable transaction costs.	200. العنصر الثاني هو 100 سهم عادي في البنك ب. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 41، عند الإثبات الأولي، قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة زائد أو ناقص، تكاليف المعاملات المنسوبة لها بشكل مباشرة، وذلك في حالة الأصول المالية أو الالتزامات المالية غير المثبتة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
IE201. As the best evidence of fair value at initial recognition is normally the transaction price, National Government A determines the transaction price of CU800, as evidenced in the transaction document (100 common shares x par value of CU8/share), is the appropriate value at initial recognition.	201. نظرًا لأن أفضل دليل على القيمة العادلة عند الإثبات الأولي هو عادةً سعر المعاملة، تحدد الجهة "أ" سعر المعاملة البالغ 800 ريال سعودي، كما يتضح من مستند المعاملة (100 سهم عادي × القيمة الاسمية 8 ريال سعودي / سهم)، وهو القيمة المناسبة عند الإثبات الأولي.
IE202. In addition to the transaction documentation, National Government concludes CU8 per share is the fair value of each share based on other similar transactions Bank B had with other national governments. In each transaction, Bank B issued common shares for CU8.	202. بالإضافة إلى وثائق المعاملات، تستنتج الجهة أن 8 ريال سعودي للسهم هي القيمة العادلة لكل سهم بناءً على معاملات أخرى مماثلة قام بها البنك "ب" مع جهات أخرى في كل معاملة، أصدر البنك "ب" أسهمًا عادية بقيمة 8 ريال سعودي..
Example 30—Valuation of Debt Obligations: Quoted Price	مثال 30 -تقييم واجبات الديون: السعر المعلن.
IE203. On January 1, 20X1, State Government B issues at par a CU2 million BBB-rated exchange-traded five-year fixed rate debt instrument with an annual 10 per cent coupon. State Government B designated this financial liability as at fair value through surplus or deficit.	203. في 1 يناير، 20X1، أصدرت الجهة (ب) أداة دين بقيمة 2 مليون ريال سعودي مدرجة في البورصة بتصنيف BBB مع فائدة سنوية بنسبة 10 %، عينت الجهة (ب) هذا الالتزام المالي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.
IE204. On December 31, 20X1, the instrument is trading as an asset in an active market at CU929 per CU1,000 of par value after payment of accrued interest. State Government B uses the quoted price of the asset in an active market as its initial input into the fair value measurement of its liability (CU929 × [CU2 million ÷ CU1,000] = CU1,858,000).	204. في 31 ديسمبر، 20X1، يتم تداول الأداة كأصل في سوق نشط بسعر 929 ريال سعودي لكل 1,000 ريال سعودي من القيمة الاسمية بعد دفع الفائدة المستحقة. تستخدم الجهة "ب" السعر المعروض للأصل في سوق نشط كمداخلات أولية في قياس القيمة العادلة لالتزاماتها (929 × 2] مليون ريال سعودي ÷ 1000 ريال سعودي) = 1,858,000 ريال سعودي).
IE205. In determining whether the quoted price of the asset in an active market represents the fair value of the liability, State Government B evaluates whether the quoted price of the asset includes the effect of factors not applicable to the fair value measurement of a liability. State Government B determines that no adjustments are required to the quoted price of the asset. Accordingly, State Government B concludes that the fair value of its debt instrument at December	205. لتحديد ما إذا كان السعر المعروض للأصل في سوق نشط يمثل القيمة العادلة للالتزام، تقوم الجهة "ب" بتقويم ما إذا كان السعر المعروض للأصل يتضمن تأثير العوامل غير القابلة للتطبيق على قياس القيمة العادلة للالتزام. تحدد الجهة "ب" أنه لا يلزم إجراء تعديلات على السعر المعروض للأصل. وبناءً على ذلك، تستنتج الجهة "ب" أن القيمة العادلة للأداة دينها في 31 ديسمبر، 20X1، هي 1,858,000 ريال سعودي. تصنف الجهة (ب) وتفصح عن قياس القيمة العادلة للأداة دينها ضمن

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
31, 20X1, is CU1,858,000. State Government B categorizes and discloses the fair value measurement of its debt instrument within Level 1 of the fair value hierarchy in accordance with IPSAS 30, Financial Instruments: Disclosures.	المستوى 1 من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 30 ، الأدوات المالية: الإفصاحات.
Example 31—Valuation of Debt Obligations: Present Value Technique.	مثال 31 -تقييم واجبات الديون: طريقة القيمة الحالية
IE206. On January 1, 20X1, National Government C issues at par in a private placement a CU2 million BBB-rated five-year fixed rate debt instrument with an annual 10 per cent coupon. National Government C designated this financial liability as at fair value through surplus or deficit.	206. في 1 يناير، 20X1، أصدرت الجهة "ج" أداة دين ذات معدل ثابت بخمس سنوات بقيمة 2 مليون ريال سعودي مع فائدة سنوية بنسبة 10 ٪. عينت الجهة "ج" هذا الالتزام المالي بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.
IE207. At December 31, 20X1, National Government C still carries a BBB credit rating. Market conditions, including available interest rates, credit spreads for a BBB-quality credit rating and liquidity, remain unchanged from the date the debt instrument was issued. However, National Government C's credit spread has deteriorated by 50 basis points because of a change in its risk of non-performance. After taking into account all market conditions, National Government C concludes that if it was to issue the instrument at the measurement date, the instrument would bear a rate of interest of 10.5 per cent or National Government C would receive less than par in proceeds from the issue of the instrument.	207. في 31 ديسمبر، 20X1، لا تزال الجهة "ج" تحمل تصنيف ائتماني BBB. تظل ظروف السوق، بما في ذلك معدلات الفائدة المتاحة وفروق الائتمان لتصنيف ائتماني بجودة BBB والسيولة دون تغير من تاريخ إصدار أداة الدين. ومع ذلك، فقد تدهور انتشار ائتمان الجهة "ج" بمقدار 50 نقطة أساس بسبب التغير في مخاطر عدم الأداء. بعد مراعاة جميع ظروف السوق، تخلص الجهة "ج" إلى أنه إذا كانت ستصدر الأداة في تاريخ القياس، فإن الأداة ستتحمل معدل فائدة بنسبة 10,5 ٪ أو أن الجهة "ج" ستحصل على عائدات أقل من المساواة من إصدار الأداة.
IE208. For the purpose of this example, the fair value of National Government C's liability is calculated using a present value technique. National Government C concludes that a market participant would use all the following inputs when	208. لغرض هذا المثال، يتم حساب القيمة العادلة للالتزامات الجهة "ج" باستخدام طريقة القيمة الحالية. تخلص الجهة "ج" إلى أن المشارك في السوق سيستخدم جميع المدخلات التالية عند تقدير السعر الذي يتوقع المشارك في السوق تلقيه لتحمل واجب الجهة "ج": (أ) شروط أداة الدين، بما في ذلك كل ما يلي:

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
estimating the price the market participant would expect to receive to assume National Government C's obligation: (a) the terms of the debt instrument, including all the following: I. coupon of 10 percent; II. principal amount of CU2 million; and III. term of four years. (b) the market rate of interest of 10.5 per cent (which includes a change of 50 basis points in the risk of non-performance from the date of issue).	(1) فائدة بنسبة 10% ؛ (2) المبلغ الأصلي البالغ 2 مليون ريال سعودي؛ و (3) فترة أربع سنوات. (ب) معدل الفائدة في السوق بنسبة 10,5% (والذي يتضمن تغير 50 نقطة أساس في مخاطر عدم الأداء من تاريخ الإصدار).
IE209. On the basis of its present value technique, National Government C concludes that the fair value of its liability at December 31, 20X1 is CU1,968,641.	209. على أساس أسلوب القيمة الحالية، استنتجت الجهة ج أن القيمة العادلة لالتزاماتها في 31 ديسمبر، 20X1 هي 1,968,641 ريال سعودي.
IE210. Entity C does not include any additional input into its present value technique for risk or profit that a market participant might require for compensation for assuming the liability. Because National Government C's obligation is a financial liability, National Government C concludes that the interest rate already captures the risk or profit that a market participant would require as compensation for assuming the liability. Furthermore, National Government C does not adjust its present value technique for the existence of a restriction preventing it from transferring the liability.	210. لا تقوم الجهة (ج) بتضمين أي مدخلات إضافية في أسلوب القيمة الحالية للمخاطر أو الربح الذي قد يطلبه المشارك في السوق للتعويض عن تحمل الالتزام، نظرًا لأن واجب الجهة "ج" يعد التزامًا ماليًا، تخلص الجهة "ج" إلى أن معدل الفائدة يمثل بالفعل المخاطر أو الأرباح التي قد يتطلبها أحد المشاركين في السوق كتعويض لتحمل الالتزام، علاوة على ذلك، لا تقوم الجهة "ج" بتعديل تقنية القيمة الحالية الخاصة بها لوجود قيود تمنعها من تحويل الالتزام.
Classification of Financial Assets (Paragraphs 39–44) Example 32—Capital Subscriptions Held with Redemption Features.	تصنيف الأصول المالية (الفقرات 39-44) مثال 32 - اشتراكات رأس المال المحتفظ بها ذات خصائص الاسترداد.
IE211. In order to participate and support the activities of International Development Bank A, Federal Government B invests and acquires a fixed	211. من أجل المشاركة في أنشطة بنك التنمية الدولي "أ" ودعمها، تستثمر الجهة "ب" وتكتسب عددًا ثابتًا من حقوق الاشتراك في بنك التنمية الدولي "أ"، بناءً على حصة الجهة "ب" من إجمالي الناتج

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
number of subscription rights in International Development Bank A, based on Government B's proportional share of global Gross Domestic Product. Each subscription right costs CU1,000, provides Government B with the right to put the subscription rights back to Bank A in exchange for the initial amount invested (i.e., CU1,000 per subscription right). International Development Bank A has no obligation to deliver dividends on the subscription rights.	المحلي العالمي. يكلف كل حق اشتراك 1000 ريال سعودي، ويمنح الجهة "ب" الحق في إعادة حقوق الاكتتاب إلى البنك "أ" في مقابل المبلغ الأولي المستثمر (أي 1000 ريال سعودي لكل حق اشتراك). ليس على بنك التنمية الدولي "أ" واجب بتسليم توزيعات أرباح على حقوق الاكتتاب.
IE212. Government B is evaluating the appropriate classification of the financial asset based on the terms of the subscription rights.	212. تقوم الجهة "ب" بتقويم التصنيف المناسب للأصل المالي بناءً على شروط حقوق الاكتتاب.
IE213. In determining the classification of the financial asset, Government B concludes the subscription rights do not meet the definition of an equity instrument as defined in IPSAS 28, Financial Instruments: Presentation. ⁴⁸ As a result, Government B concludes the election available in paragraph 43 to measure an equity instrument at fair value through net assets/equity is not available. 48 Based on guidance in paragraphs 15, 16, 17 and 18 of IPSAS 28 it is possible the puttable subscription rights meet the requirements to be classified as an equity instrument from the Bank's perspective. However, instruments meeting the provisions of paragraphs 15, 16, 17 and 18 of IPSAS 28 do not meet the definition of an equity instrument in IPSAS 28.	213. عند تحديد تصنيف الأصول المالية، تستنتج الجهة "ب" أن حقوق الاكتتاب لا تفي بتعريف أداة حقوق الملكية على النحو المحدد في معيار المحاسبة للقطاع العام 28، الأدوات المالية: العرض. ⁴⁸ ونتيجة لذلك، تستنتج الجهة "ب" أن الاختيار متاح في الفقرة "43" لقياس أداة حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية غير متاح. 48 بناءً على الإرشادات الواردة في الفقرات 15 و 16 و 17 و 18 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28، من الممكن أن تفي حقوق الاكتتاب القابلة للتطبيق بمتطلبات التصنيف كأداة حقوق ملكية من منظور البنوك. ومع ذلك، فإن الأدوات التي تفي بأحكام الفقرات 15 و 16 و 17 و 18 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28 لا تستوفي تعريف أداة حقوق الملكية الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 28.
IE214. Furthermore, as the contractual terms of the subscription rights fail to give rise on specified dates to cash flows solely for payments of principal and interest, the subscription rights cannot be classified as a debt instrument measured at amortized cost or fair value through net assets/equity. Government B concludes puttable subscription rights are required to be classified at fair value through surplus or deficit.	214. علاوة على ذلك، نظرًا لأن الشروط التعاقدية لحقوق الاكتتاب لا تؤدي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية فقط لمدفوعات أصل الدين والفائدة، فلا يمكن تصنيف حقوق الاكتتاب كأداة دين تقاس بالتكلفة المستنفدة أو بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول / حقوق الملكية. تخلص الجهة "ب" إلى أن حقوق الاكتتاب القابلة للتسويق مطلوبة ليتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز.
Effective Interest Method (Paragraphs 69–70)	طريقة الفائدة الفعلية (الفقرات 69-70)

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
Example 33—Measuring the Effective Interest Rate of a Bond Issued at a Discount with Transaction Costs.	مثال 33 - قياس معدل الفائدة الفعلي لسند صادر بخضم مع تكاليف المعاملات.
IE215. State Government A issues a 5-year bond with a face value of CU500,000. The instrument carries a fixed yield of 4 percent, with interest payments paid annually. The bond was issued at a discount of 2 percent and State Government A was required to pay the bond underwriters a fee equal to CU12,000 on the transaction date.	215. تصدر الجهة "أ" سندًا لمدة 5 سنوات بقيمة اسمية 500,000 ريال سعودي. تحمل الأداة عائدًا ثابتًا بنسبة 4 ٪، مع سداد مدفوعات الفائدة سنويًا. تم إصدار السند بخضم 2 ٪ وكان مطلوبًا من حكومة الولاية "أ" أن تدفع لمتعهدي السندات رسومًا تساوي 12,000 ريال سعودي في تاريخ المعاملة.
IE216. In determining the amortized cost of the instrument, State Government A must calculate the effective interest rate. The effective interest rate is the rate that exactly discounts estimated future cash payments through the expected life of the instrument to the gross carrying amount of the instrument.	216. عند تحديد التكلفة المستنفدة للأداة، يجب على الجهة "أ" حساب معدل الفائدة الفعلي. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخضم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة إلى إجمالي القيمة الدفترية للأداة.
IE217. Assuming there are no expectations of prepayment, extension or other call options, the estimated future cash flows are CU20,000 per annum in interest payments (CU20,000 = CU500,000 × 4 percent), with an additional CU500,000 principal payment made at maturity.	217. بافتراض عدم وجود توقعات للسداد المبكر أو التمديد أو ممارسة خيارات شراء أخرى، فإن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة تبلغ 20,000 ريال سعودي لكل مبلغ في مدفوعات الفائدة (20,000 ريال سعودي = 500,000 ريال سعودي × 4 ٪)، مع سداد مبلغ أساسي إضافي بقيمة 500,000 ريال سعودي عند تاريخ الاستحقاق.
IE218. The gross carrying amount of the bond on the transaction date is calculated based on the net proceeds received by State Government A. Since the bond was issued at a discount, before transaction costs, State Government A received CU490,000 (CU500,000 × (100 percent – 2 percent)). Taking transaction costs into account, the next proceeds on issue were CU478,000 (CU490,000 – CU12,000).	218. يتم احتساب إجمالي القيمة الدفترية للسند في تاريخ المعاملة على أساس صافي العائدات المستلمة من قبل الجهة أ. منذ إصدار السند بخضم، قبل تكاليف المعاملة، تلقت الجهة "أ" 490,000 ريال سعودي (500,000 ريال سعودي (2 ٪ - 100 ٪) ×). مع أخذ تكاليف المعاملة في الاعتبار، كانت العائدات التالية عند الإصدار 478,000 ريال سعودي (490,000 – 12,000 ريال سعودي).

Year	(a) Cash inflows	(b) Cash outflows (transaction costs and interest)	(c) Cash outflows (principal)	(d = a – b – c) Net cash flows
Year 1 (beginning)	500,000	12,000	10,000	478,000
Year 1 (end)	-	20,000	-	(20,000)
Year 2	-	20,000	-	(20,000)
Year 3	-	20,000	-	(20,000)
Year 4	-	20,000	-	(20,000)
Year 5	-	20,000	500,000	(520,000)

السنة	أ تدفقات نقدية داخلية	ب تدفقات نقدية خارجية (معاملات التكلفة والفائدة)	ج التدفقات النقدية الخارجية (المبلغ الأصلي)	(د = أ - ب - ج) صافي التدفقات النقدية
السنة 1 (البداية)	500,000	12,000	10,000	478,000
السنة 1 (النهاية)	-	20,000	-	(20,000)
السنة 2	-	20,000	-	(20,000)
السنة 3	-	20,000	-	(20,000)
السنة 4	-	20,000	-	(20,000)
السنة 5	-	20,000	500,000	(520,000)

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples																																			
219. يتم احتساب معدل الفائدة الفعلي للسند عن طريق تحديد المعدل الذي يقوم بالضبط بخصم التدفقات النقدية المقدرة بمبلغ 20,000 ريال سعودي سنويًا، بالإضافة إلى مبلغ السداد الأساسي عند الاستحقاق، إلى المبلغ الإجمالي البالغ 478,000 ريال سعودي. بشكل أساسي، يحدد معدل الفائدة الفعلي معدل الفائدة المتكبدة بناءً على العائدات الصافية التي تتلقاها الجهة أ.	IE219. The effective interest rate of the bond is calculated by determining the rate that exactly discounts the estimated cash flows of CU20,000 per annum, plus the principal repayment at maturity, to the gross amount of CU478,000. Essentially, the effective interest rate determines the rate of interest incurred based on the net proceeds received by State Government A.																																			
220. في هذا المثال، معدل الفائدة الفعلي هو 5,02 ٪. يعد هذا مناسبًا حيث تم تحديد عائد السندات بنسبة 4 ٪ على مبلغ رئيسي قدره 500,000 ريال سعودي. ومع ذلك، من حيث الجوهر، تتلقى الجهة "أ" فقط 478,000 ريال سعودي وتواصل دفع مدفوعات فائدة سنوية قدرها 20,000 ريال سعودي. على هذا النحو، مع زيادة تكاليف المعاملات والخصم، كلما تباعد معدل الفائدة الفعلي عن المعدل التعاقدي.	IE220. In this example, the effective interest rate is 5.02 percent. This is appropriate as the bond yield was stated to be 4 percent on a principal amount of CU500,000. However, in substance, State Government A only receives CU478,000 and continues to make annual interest payments of CU20,000. As such, as the transaction costs and discount increase, the more the effective interest rate will diverge from the contractual rate. <table><tr><th colspan="5">معدل الفائدة الفعلي = 5.02</th></tr><tr><th>السنة</th><th>(أ)الرصيد الافتتاحي</th><th>(ب)مصرف الفائدة</th><th>(ج)الفائدة/المبلغ الأصلي</th><th>د=أ+ب-ج الرصيد الختامي</th></tr><tr><td>السنة 1</td><td>478,000</td><td>23,980</td><td>20,000</td><td>481,980</td></tr><tr><td>السنة 2</td><td>481,980</td><td>24,180</td><td>20,000</td><td>486,160</td></tr><tr><td>السنة 3</td><td>486,160</td><td>24,389</td><td>20,000</td><td>490,549</td></tr><tr><td>السنة 4</td><td>490,549</td><td>24,610</td><td>20,000</td><td>495,159</td></tr><tr><td>السنة 5</td><td>495,159</td><td>24,841</td><td>520,000</td><td>-</td></tr></table>	معدل الفائدة الفعلي = 5.02					السنة	(أ)الرصيد الافتتاحي	(ب)مصرف الفائدة	(ج)الفائدة/المبلغ الأصلي	د=أ+ب-ج الرصيد الختامي	السنة 1	478,000	23,980	20,000	481,980	السنة 2	481,980	24,180	20,000	486,160	السنة 3	486,160	24,389	20,000	490,549	السنة 4	490,549	24,610	20,000	495,159	السنة 5	495,159	24,841	520,000	-
معدل الفائدة الفعلي = 5.02																																				
السنة	(أ)الرصيد الافتتاحي	(ب)مصرف الفائدة	(ج)الفائدة/المبلغ الأصلي	د=أ+ب-ج الرصيد الختامي																																
السنة 1	478,000	23,980	20,000	481,980																																
السنة 2	481,980	24,180	20,000	486,160																																
السنة 3	486,160	24,389	20,000	490,549																																
السنة 4	490,549	24,610	20,000	495,159																																
السنة 5	495,159	24,841	520,000	-																																

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية

9. إرشادات التنفيذ

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
<i>This guidance accompanies, but is not part of, IPSAS 41.</i>	<i>ترافق هذه الإرشادات معيار المحاسبة للقطاع العام 41، لكنها ليست جزءاً منه.</i>

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
Section A: Scope	القسم "أ": النطاق
<i>A.1 Practice of Settling Net: Forward Contract to Purchase a Commodity.</i>	أ-1: ممارسة التسوية بالصافي: العقد الآجل لشراء سلعة.
Entity XYZ enters into a fixed price forward contract to purchase one million barrels of oil in accordance with its expected usage requirements. The contract permits XYZ to take physical delivery of the oil at the end of twelve months or to pay or receive a net settlement in cash, based on the change in fair value of oil. Is the contract accounted for as a derivative?	تدخل الجهة "س ص ع" في عقد آجل بسعر ثابت لشراء مليون برميل نפט وفقاً لمتطلبات الاستخدام المتوقعة لديها، يسمح العقد للجهة بالتسليم المادي للنפט في نهاية اثني عشر شهراً، أو حتى دفع أو استلام تسوية صافية نقدًا، بناءً على التغير في القيمة العادلة للنפט، فهل ستم المحاسبة عن العقد على أنه مشتقة؟
While such a contract meets the definition of a derivative, it is not necessarily accounted for as a derivative. The contract is a derivative instrument because there is no initial net investment, the contract is based on the price of oil and it is to be settled at a future date. However, if XYZ intends to settle the contract by taking delivery and has no history for similar contracts of settling net in cash or of taking delivery of the oil and selling it within a short period after delivery for the purpose of generating a profit from short-term fluctuations in price or dealer's margin, the contract is not accounted for as a derivative under IPSAS 41. Instead, it is accounted for as an executory contract (unless the entity irrevocably designates it as measured at fair value through surplus or deficit in accordance with paragraph 6 of IPSAS 41).	في حين أن مثل هذا العقد يستوفي تعريف المشتقة، فإنه لا يتم بالضرورة المحاسبة عنه على أنه مشتقة. يعتبر العقد أداة مشتقة لأنه لا يوجد صافي استثمار أولي، فإن العقد مبني على سعر النفط ويتم تسويته في تاريخ مستقبلي. ومع ذلك، إذا كانت الجهة تنوي تسوية العقد عن طريق الاستلام وليس لديها تاريخ لعقود مماثلة تتم فيها التسوية بالصافي نقدًا أو استلام النفط وبيعه خلال فترة قصيرة بعد الاستلام بغرض تحقيق ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش ربح المتعامل، فلن تتم المحاسبة عن العقد على أنه مشتقة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41، وبدلاً من ذلك ستم المحاسبة عنه على أنه عقد تنفيذي (ما لم تعينه الجهة بشكل لا رجعة فيه على أنها مقاس بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 6 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41)
<i>A.2 Option to Put a Non-Financial Asset</i>	أ-2: خيار بيع الأصول غير المالية.
Entity XYZ owns an office building. XYZ enters into a put option with an investor that permits XYZ to put the building to the investor for CU150 million. The current value of the building is CU175 million ⁵⁹ . The option expires in five years. The option, if exercised, may be settled through physical delivery or	تمتلك الجهة "س ص ع" مبنى إداري، تدخل الجهة في خيار بيع مع مستثمر، يسمح للجهة ببيع المبنى للمستثمر مقابل 150 مليون ريال سعودي، القيمة الحالية للمبنى هي 175 مليون ريال سعودي ⁵⁹ . ينقضي أجل خيار البيع بعد 5 سنوات، يمكن تسوية خيار البيع، في حالة ممارسته، من خلال التسليم المادي أو صافي النقد، كيف ستم المحاسبة عن خيار البيع عند كل من الجهة والمستثمر؟

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
net cash, at XYZ's option. How do both XYZ and the investor account for the option? 59 In this guidance, monetary amounts are denominated in 'currency units' (CU).	59 في هذا الدليل القيم المالية مقومة بـ "وحدات العملة".
XYZ's accounting depends on XYZ's intention and past practice for settlement. Although the contract meets the definition of a derivative, XYZ does not account for it as a derivative if XYZ intends to settle the contract by delivering the building if XYZ exercises its option and there is no past practice of settling net (paragraph 5 of IPSAS 41; but see also paragraph 6 of IPSAS 41). The investor, however, cannot conclude that the option was entered into to meet the investor's expected purchase, sale or usage requirements because the investor does not have the ability to require delivery (IPSAS 41, paragraph 8). In addition, the option may be settled net in cash. Therefore, the investor has to account for the contract as a derivative. Regardless of past practices, the investor's intention does not affect whether settlement is by delivery or in cash. The investor has written an option, and a written option in which the holder has a choice of physical settlement or net cash settlement can never satisfy the normal delivery requirement for the exemption from IPSAS 41 because the option writer does not have the ability to require delivery. However, if the contract were a forward contract instead of an option, and if the contract required physical delivery and the reporting entity had no past practice of settling net in cash or of taking delivery of the building and selling it within a short period after delivery for the purpose of generating a profit	تعتمد محاسبة الجهة "س ص ع" على نية الجهة وعلى الممارسة السابقة للتسوية. وعلى الرغم من أن العقد يستوفي تعريف المشتقة، ألا أن الجهة "س ص ع" لا تحاسب عنه باعتباره مشتقة إذا كانت الجهة تنوي تسوية العقد بتسليم المبنى في حال مارست الجهة خيارها ولا يوجد ممارسة سابقة للتسوية بالصافي (الفقرة 5 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، ولكن انظر أيضاً الفقرة 6 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41). ومع ذلك، لا يستطيع المستثمر أن يستنتج أنه تم الدخول في عقد الخيار لتلبية متطلبات الشراء أو البيع أو الاستخدام المتوقعة للمستثمر لأن المستثمر ليس لديه القدرة على طلب التسليم (معيار المحاسبة للقطاع العام 41، الفقرة 8). إضافة إلى ذلك، يمكن تسوية الخيار بصافي النقد لذلك يجب على المستثمر المحاسبة عن العقد باعتباره مشتقة. وبعض النظر عن الممارسات السابقة لا تؤثر نية المستثمر على أن تتم التسوية بالتسليم أو النقد. لقد كتب المستثمر الخيار، ولا يمكن أن يلبي الخيار المكتوب الذي يمتلك فيه حامل العقد خيار التسوية المادية أو التسوية بصافي النقد مطلب التسليم الطبيعي للإعفاء من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، لأن كاتب الخيار ليس لديه القدرة على طلب التسليم. ومع ذلك، إذا كان العقد عقداً آجلاً وليس خيار، وإذا تطلب العقد التسليم المادي وليس لدى الجهة المعدة للتقرير ممارسات سابقة في تسوية صافي النقد أو استلام المبنى وبيعه خلال فترة قصيرة بعد الاستلام بغرض توليد الأرباح من التقلبات قصيرة الأجل في الربح أو هامش ربح المتعامل فلن تتم المحاسبة عن العقد على أنه مشتقة (ولكن أنظر - أيضاً - الفقرة 6 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41).

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
from short-term fluctuations in price or dealer's margin, the contract would not be accounted for as a derivative. (But see also paragraph 6 of IPSAS 41).	
Section B Definitions.	القسم ب: التعريفات.
<i>B.1 Definition of a Financial Instrument: Gold Bullion</i>	<i>ب.1 تعريف الأداة المالية: سبائك الذهب.</i>
Is gold bullion a financial instrument (like cash) or is it a commodity?	هل تعد سبائك الذهب أداة مالية (مثل النقد) أم أنها سلعة؟
It is a commodity. Although bullion is highly liquid, there is no contractual right to receive cash or another financial asset inherent in bullion.	تعتبر سلعة، رغم أن سبائك الذهب عالية السيولة إلا أنه لا يوجد حق تعاقدى ملازم لسبائك الذهب للحصول على النقد أو غيره من الأصول المالية.
<i>B.2 Definition of a Derivative: Examples of Derivatives and Underlyings.</i>	<i>ب.2: تعريف المشتقة: أمثلة على المشتقات وأسسها.</i>
What are examples of common derivative contracts and the identified underlying?	ماهي أمثلة عقود المشتقات العادية وأسسها المحددة؟
IPSAS 41 defines a derivative as follows: A derivative is a financial instrument or other contract within the scope of this Standard with all three of the following characteristics. (a) Its value changes in response to the change in a specified interest rate, financial instrument price, commodity price, foreign exchange rate, index of prices or rates, credit rating or credit index, or other variable, provided in the case of a non-financial variable that the variable is not specific to a party to the contract (sometimes called the "underlying"). (b) It requires no initial net investment or an initial net investment that is smaller than would be required for other types of contracts that would be expected to have a similar response to changes in market factors. (c) It is settled at a future date.	يعرف معيار المحاسبة للقطاع العام 41 المشتقة على النحو التالي: المشتقة هي أداة مالية أو عقد آخر يقع ضمن نطاق هذا المعيار وتتوفر فيه جميع الخصائص الثلاث التالية: (أ) تتغير قيمته استجابة للتغير في معدل فائدة محدد، أو سعر أداة مالية محددة، أو سعر سلعة محددة، أو سعر صرف عملة أجنبية محددة، أو مؤشر لأسعار أو معدلات محددة، أو تصنيف ائتماني أو مؤشر ائتماني محدد، أو متغير آخر محدد، شريطة ألا يكون المتغير في حالة المتغير غير المالي مرتبطاً بطرف في العقد (يُدعى أحياناً "الأساس"). (ب) لا يتطلب صافي استثمار أولي أو يتطلب صافي الاستثمار أولي أقل مما يُتطلب لأنواع العقود الأخرى التي يُتوقع أن يكون لها استجابة مشابهة للتغيرات في عوامل السوق. (ج) تتم تسويته في تاريخ مستقبلي.
	نوع العقد المتغير الرئيسي لتسوية التسعير (المتغير الأساس)

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Implementation Guidance		إرشادات التنفيذ
Type of contract	Main pricing-settlement variable (underlying variable)	عقد مقايضة معدل الفائدة عقد مقايضة عملة (عقد مقايضة سعر صرف العملة الأجنبية) عقد مقايضة السلع عقد مقايضة حقوق الملكية
Interest rate swap	Interest rates	أسعار العملات أسعار السلع أسعار حقوق الملكية (أدوات حقوق الملكية في جهة أخرى)
Currency swap (foreign exchange swap)	Currency rates	التصنيف الائتماني، مؤشر الائتمان أو سعر الائتمان.
Commodity swap	Commodity prices	عقد مقايضة العائد الإجمالي
Equity swap	Equity prices (equity instrument of another entity)	إجمالي القيمة العادلة لأصل مرجعي ومعدلات الفائدة.
Credit swap	Credit rating, credit index or credit price	عقد خيار مكتوب أو مشتري لسندات الخزينة (الشراء أو البيع)
Total return swap	Total fair value of the reference asset and interest rates	عقد خيار عملة مكتوب أو مشتري (الشراء أو البيع) عقد خيار سلعة مكتوب أو مشتري
Purchased or written treasury bond option (call or put)	Interest rates	(الشراء أو البيع) عقد خيار أوراق مالية مكتوب أو مشتري (الشراء أو البيع)
Purchased or written currency option (call or put)	Currency rates	عقود معدلات الفائدة المستقبلية المرتبطة بدين حكومي (عقود خزينة مستقبلية)
Purchased or written commodity option (call or put)	Commodity prices	عقود العملة الآجلة عقود السلع الآجلة

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
Purchased or written stock option (call or put) Equity prices (equity instrument of another entity) Interest rate futures linked to government debt (treasury futures) Interest rates Currency futures Currency rates Commodity futures Commodity prices Interest rate forward linked to government debt (treasury forward) Interest rates Currency forward Currency rates Commodity forward Commodity prices Equity forward Equity prices (equity instrument of another entity) The above list provides examples of contracts that normally qualify as derivatives under IPSAS 41. The list is not exhaustive. Any contract that has an underlying may be a derivative. Moreover, even if an instrument meets the definition of a derivative contract, special provisions may apply, for example, if it is a weather derivative (see paragraph AG1 of IPSAS 41), a contract to buy or sell a non-financial item such as commodity (see paragraphs 6–8 and AG8 of IPSAS 41) or a contract settled in an entity's own shares (see paragraphs 25–29 of IPSAS 28). Therefore, an entity must evaluate the contract to determine whether the other characteristics of a derivative are present and whether special provisions apply.	عقود آجلة لحقوق الملكية أسعار حقوق الملكية (أدوات حقوق الملكية في جهة أخرى) تعطي القائمة أعلاه أمثلة على العقود التي تكون عادة مؤهلة لاعتبارها مشتقات بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 41، هذه القائمة ليست شاملة لجميع العقود، وكل عقد مرتبط بأساس يمكن أن يكون مشتقة، وحتى لو كانت الأداة تستوفي تعريف المشتقة فإنه قد ينطبق عليها أحكام خاصة مثل المشتقات المرتبطة بالطقس (انظر فقرة إرشادات التطبيق 1 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41) أو عقد لبيع أو شراء بند غير مالي مثل السلع (أنظر الفقرات 6-8 و فقرة إرشادات التطبيق 8 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41)، أو عقد تتم تسويته من خلال الحصص الخاصة بالجهة (أنظر الفقرات 25-29 من معيار المحاسبة للقطاع العام 28)، وبالتالي يجب على الجهة أن تقوم العقد لتحديد ما إذا كانت الخصائص الأخرى للمشتقات موجودة وما إذا كان هناك أحكام خاصة ستطبق.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
<i>B.3 Definition of a Derivative: Settlement at a Future Date, Interest Rate Swap with Net or Gross Settlement</i>	<i>د.3 تعريف المشتقة: التسوية في تاريخ مستقبلي، وعقد مقايضة معدلات الفائدة مع التسوية بالصافي أو الإجمالي</i>
For the purpose of determining whether an interest rate swap is a derivative financial instrument under IPSAS 41, does it make a difference whether the parties pay the interest payments to each other (gross settlement) or settle on a net basis?	لغرض تحديد ما إذا كان عقد مقايضة معدلات الفائدة هو أداة مالية مشتقة بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 41، هل يختلف الأمر في حال كان الطرفان يدفعان دفعات الفائدة لبعضهم (التسوية الإجمالية)، أو لو كانت التسوية بالصافي؟
No. The definition of a derivative does not depend on gross or net settlement. To illustrate: Entity ABC enters into an interest rate swap with a counterparty (XYZ) that requires ABC to pay a fixed rate of 8 percent and receive a variable amount based on three-month LIBOR, reset on a quarterly basis. The fixed and variable amounts are determined based on a CU100 million notional amount. ABC and XYZ do not exchange the notional amount. ABC pays or receives a net cash amount each quarter based on the difference between 8 percent and three-month LIBOR. Alternatively, settlement may be on a gross basis. The contract meets the definition of a derivative regardless of whether there is net or gross settlement because its value changes in response to changes in an underlying variable (LIBOR), there is no initial net investment, and settlements occur at future dates.	لا، لا يعتمد تعريف المشتقة على التسوية بالصافي أو الإجمالي. للتوضيح: دخلت الجهة "أ ب ج" في عقد مقايضة معدلات الفائدة مع جهة مقابلة "س ص ع" ويقضي العقد أن تدفع الجهة "أ ب ج" معدل فائدة ثابت يبلغ 8% وأن تستلم مبلغ متغير مبني على معدل الليبور لثلاثة أشهر، ويتم إعادة تعيينه على أساس ربع سنوي، وتحدد المبالغ الثابتة والمتغيرة على أساس مبلغ أسمي قدره 100 مليون ريال سعودي، ولا تتبادل الجهتان "أ ب ج" و "س ص ع" المبالغ الاسمية، فتدفع الجهة "أ ب ج" أو تستلم مبالغ نقدية صافية بصفة ربع سنوية على أساس الفرق بين الفائدة البالغة 8% ومعدل الليبور لثلاثة شهور، وعلى الجانب الآخر يمكن أن تتم التسوية بالإجمالي. يستوفي هذا العقد تعريف المشتقة بغض النظر عما إذا كان هناك تسوية بالصافي أو بالإجمالي لأن القيمة تتغير تبعاً للتغير في المتغير الأساس (وهو معدل الليبور)، ولأنه لا يوجد صافي استثمار أولي، ولأن التسوية ستتم في تواريخ مستقبلية.
<i>B.4 Definition of a Derivative: Prepaid Interest Rate Swap (Fixed Rate Payment Obligation Prepaid at Inception or Subsequently).</i>	<i>ب.4 تعريف المشتقة: عقد مقايضة معدل الفائدة المسدد مبكراً (الواجب بدفع معدل فائدة ثابت مسدد مبكراً عند نشأة العقد أو لاحقاً).</i>
If a party prepays its obligation under a pay-fixed, receive-variable interest rate swap at inception, is the swap a derivative financial instrument?	إذا سدد طرف واجبه مبكراً بموجب عقد مقايضة معدل الفائدة على أساس الدفع الثابت والاستلام المتغير بتاريخ إنشاء العقد، هل يعتبر عقد المقايضة أداة مالية مشتقة؟

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
Yes. To illustrate: Entity S enters into a CU100 million notional amount five-year pay-fixed, receive-variable interest rate swap with Counterparty C. The interest rate of the variable part of the swap is reset on a quarterly basis to three-month LIBOR. The interest rate of the fixed part of the swap is 10 percent per year. Entity S prepays its fixed obligation under the swap of CU50 million (CU100 million × 10 percent × 5 years) at inception, discounted using market interest rates, while retaining the right to receive interest payments on the CU100 million reset quarterly based on three-month LIBOR over the life of the swap. The initial net investment in the interest rate swap is significantly less than the notional amount on which the variable payments under the variable leg will be calculated. The contract requires an initial net investment that is smaller than would be required for other types of contracts that would be expected to have a similar response to changes in market factors, such as a variable rate bond. Therefore, the contract fulfills the "no initial net investment or an initial net investment that is smaller than would be required for other types of contracts that would be expected to have a similar response to changes in market factors" provision of IPSAS 41. Even though Entity S has no future performance obligation, the ultimate settlement of the contract is at a future date and the value of the contract changes in response to changes in the LIBOR index. Accordingly, the contract is regarded as a derivative contract.	نعم، للتوضيح: تدخل الجهة "س" في عقد مقايضة معدل الفائدة بمبلغ اسمي قدره 100 مليون ريال سعودي، لخمس سنوات بحيث تدفع معدل فائدة ثابت وتحصل على معدل فائدة متغير من الطرف الآخر "ج"، ويتم إعادة تعيين معدل الفائدة على الجزء المتغير من عقد المقايضة على أساس ربع سنوي على معدل الليبور لمدة ثلاثة أشهر، ومعدل الفائدة على الجزء الثابت من عقد المقايضة يبلغ 10%، وتسدد الجهة "س" مبكراً واجبها الثابت بموجب عقد المقايضة وقدره 50 مليون ريال سعودي (100 مليون × 10% × 5 سنوات) وذلك في بداية العقد، وهو المبلغ الذي يتم خصمه باستخدام معدلات الفائدة في السوق، مع احتفاظها بحق استلام دفعات الفوائد على مبلغ 100 مليون ريال التي يتم إعادة تعيينها بصفة ربع سنوية على أساس معدل الليبور لثلاثة أشهر وذلك على مدى عمر عقد المقايضة. صافي الاستثمار الأولي في عقد مقايضة معدل الفائدة أقل بكثير من القيمة الاسمية التي تحسب عليها الدفعات المتغيرة للجزء المتغير. ويتطلب العقد صافي استثمار أولي أقل مقارنة بالعقود الأخرى التي من المتوقع أن تستجيب بشكل مماثل للتغيرات في عوامل السوق، مثل السندات ذات الفائدة المتغيرة. لذلك، يحقق عقد المقايضة الشرط الموجود في معيار المحاسبة للقطاع العام 41 "لا يتطلب صافي استثمار أولي أو يتطلب صافي الاستثمار أولي أقل مما يتطلب لأنواع العقود الأخرى التي يُتوقع أن يكون لها استجابة مشابهة للتغيرات في عوامل السوق". ورغم أن الجهة "س" ليس لديها واجب مستقبلي، فإن التسوية النهائية للعقد ستتم في تاريخ مستقبلي وتتغير قيمة العقد وفقاً للتغيرات في مؤشر معدل الليبور وبالتالي فإن العقد يعتبر عقد مشتقة.
Would the answer change if the fixed rate payment obligation is prepaid subsequent to initial recognition?	هل ستتغير الإجابة إذا تم سداد واجب معدل الفائدة الثابت مبكراً بعد الاثبات الأولي؟

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
If the fixed leg is prepaid during the term, that would be regarded as a termination of the old swap and an origination of a new instrument that is evaluated under IPSAS 41.	إذا تم سداد الجزء الثابت مبكراً خلال الفترة، فيعتبر ذلك إنهاء لعقد المقايضة القديم واستحداث أداة جديدة يتم تقويمها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41.
<i>B.5 Definition of a Derivative: Prepaid Pay-Variable, Receive-Fixed Interest Rate Swap</i>	ب.5 تعريف المشتقة: عقد مقايضة معدل الفائدة المسدد مبكراً لسداد فائدة متغيرة واستلام فائدة ثابتة
If a party prepays its obligation under a pay-variable, receive-fixed interest rate swap at inception of the contract or subsequently, is the swap a derivative financial instrument?	إذا سدد طرف واجبه مبكراً بموجب مقايضة معدل الفائدة الذي يقتضي سداد معدل فائدة متغير واستلام معدل فائدة ثابت، عند نشأة العقد أو لاحقاً، هل يعتبر عقد المقايضة أداة مالية مشتقة؟
No. A prepaid pay-variable, receive-fixed interest rate swap is not a derivative if it is prepaid at inception and it is no longer a derivative if it is prepaid after inception because it provides a return on the prepaid (invested) amount comparable to the return on a debt instrument with fixed cash flows. The prepaid amount fails the "no initial net investment or an initial net investment that is smaller than would be required for other types of contracts that would be expected to have a similar response to changes in market factors" criterion of a derivative. To illustrate: Entity S enters into a CU100 million notional amount five-year pay-variable, receive-fixed interest rate swap with Counterparty C. The variable leg of the swap is reset on a quarterly basis to three-month LIBOR. The fixed interest payments under the swap are calculated as 10 percent times the swap's notional amount, i.e., CU10 million per year. Entity S prepays its obligation under the variable leg of the swap at inception at current market rates, while retaining the right to receive fixed interest payments of 10 percent on CU100 million per year.	لا، عقد مقايضة معدل الفائدة المسدد مبكراً الذي يقتضي سداد معدل فائدة متغير واستلام معدل فائدة ثابت لا يعتبر مشتقة إذا تم السداد مبكراً عند نشأة العقد، ولا يعد مشتقة إذا تم السداد مبكراً بعد نشأة العقد لأنه يعطي عائد على المبلغ المسدد مبكراً (المستثمر) بالمقارنة مع العائد على أداة الدين ذات التدفقات النقدية الثابتة، وبالتالي لا يستوفي المبلغ المسدد مبكراً شرط تعريف المشتقة "لا يتطلب صافي استثمار أولي أو يتطلب صافي الاستثمار أولي أقل مما يُتطلب لأنواع العقود الأخرى التي يُتوقع أن يكون لها استجابة مشابهة للتغيرات في عوامل السوق". للتوضيح: دخلت الجهة "س" في عقد مقايضة معدل الفائدة بقيمة اسمية قدرها 100 مليون ريال سعودي لمدة خمس سنوات ويقتضي العقد دفع معدل فائدة متغير واستلام معدل فائدة ثابت مع الطرف المقابل "ج". ويتم إعادة تعيين الجزء المتغير لعقد المقايضة على أساس ربع سنوي وعلى أساس معدل الليور لثلاثة أشهر، تحسب دفعات الفائدة الثابتة بموجب عقد مقايضة معدل الفائدة بنسبة 10% من القيمة الاسمية لعقد المقايضة، أي 10 مليون ريال لكل سنة. تسدد الجهة "س" واجبها مبكراً بموجب الجزء المتغير لعقد المقايضة وذلك عند إنشاء العقد وبالأسعار الحالية للسوق، مع الاحتفاظ بحقها في استلام دفعات فوائد ثابتة بنسبة 10% من 100 مليون ريال لكل سنة. التدفقات النقدية الداخلة بموجب العقد تساوي تلك الناتجة عن أداة مالية لها تدفق سنوي ثابت طالما أن الجهة "س" تعرف أنها ستستلم 10 مليون ريال كل سنة على مدى عمر عقد المقايضة، لذلك عند

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
The cash inflows under the contract are equivalent to those of a financial instrument with a fixed annuity stream since Entity S knows it will receive CU10 million per year over the life of the swap. Therefore, all else being equal, the initial investment in the contract should equal that of other financial instruments that consist of fixed annuities. Thus, the initial net investment in the pay-variable, receive-fixed interest rate swap is equal to the investment required in a non-derivative contract that has a similar response to changes in market conditions. For this reason, the instrument fails the "no initial net investment or an initial net investment that is smaller than would be required for other types of contracts that would be expected to have a similar response to changes in market factors" criterion of IPSAS 41. Therefore, the contract is not accounted for as a derivative under IPSAS 41. By discharging the obligation to pay variable interest rate payments, Entity S in effect provides a loan to Counterparty C.	ثبت جميع المتغيرات الأخرى، ينبغي أن يكون الاستثمار الأولي في العقد مساوياً لأدوات مالية أخرى تتكون من أقساط سنوية ثابتة. وبالتالي سيكون صافي الاستثمار الأولي بموجب عقد مقايضة معدل الفائدة الذي يقتضي دفع فائدة متغيرة واستلام فائدة ثابتة مساوياً للاستثمار المطلوب في العقود غير المشتقة التي يكون لها استجابة مماثلة للمتغيرات في عوامل السوق، لهذا السبب لا ينطبق على الأداة الشرط الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 41 " لا يتطلب صافي استثمار أولي أو يتطلب صافي الاستثمار أولي أقل مما يُتطلب لأنواع العقود الأخرى التي يُتوقع أن يكون لها استجابة مشابهة للمتغيرات في عوامل السوق"، لذلك لا تتم المحاسبة عن العقد باعتباره مشتقة بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 41. وبالفاء بواجب سداد دفعات معدل الفائدة المتغير، تكون الجهة "س" في الواقع منحت قرضاً للجهة "ج".
<i>B.6 Definition of a Derivative: Offsetting Loans.</i>	<i>ب.6 تعريف المشتقة: المقاصة بين القروض.</i>
Entity A makes a five-year fixed rate loan to Entity B, while B at the same time makes a five-year variable rate loan for the same amount to A. There are no transfers of contractual par amount at inception of the two loans, since A and B have a netting agreement. Is this a derivative under IPSAS 41?	تمنح الجهة "أ" قرضاً لمدة خمس سنوات بمعدل فائدة ثابت للجهة "ب"، بينما تمنح الجهة "ب" في نفس الوقت قرضاً للجهة "أ" لمدة خمس سنوات وبنفس المبلغ بسر فائدة متغير. ولا يوجد تحويلات لمبالغ اسمية تعاقدية عند إنشاء القرضين، ولأن الجهتين "أ" و "ب" بينهما اتفاقية مقاصة أو معاوضة، فهل هذه تعتبر مشتقة بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 41؟
Yes. This meets the definition of a derivative (that is to say, there is an underlying variable, no initial net investment or an initial net investment that is smaller than would be required for other types of contracts that would be expected to have a similar response to changes in market factors, and future settlement). The contractual effect of the loans is the equivalent of an interest	نعم، يستوفي ذلك تعريف المشتقة (وذلك للإشارة إلى وجود متغير أساسي، ولا يتطلب صافي استثمار أولي أو يتطلب صافي الاستثمار أولي أقل مما يُتطلب لأنواع العقود الأخرى التي يُتوقع أن يكون لها استجابة مشابهة للمتغيرات في عوامل السوق، والتسوية المستقبلية)

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
rate swap arrangement with no initial net investment. Non-derivative transactions are aggregated and treated as a derivative when the transactions result, in substance, in a derivative. Indicators of this would include: • They are entered into at the same time and in contemplation of one another; • They have the same counterparty; • They relate to the same risk; and • There is no apparent economic need or substantive business purpose for structuring the transactions separately that could not also have been accomplished in a single transaction. The same answer would apply if Entity A and Entity B did not have a netting agreement, because the definition of a derivative instrument in IPSAS 41 does not require net settlement.	والأثر التعاقدي للقروض يساوي اتفاقية عقد مقايضة معدل الفائدة بدون صافي استثمار أولي، وتجمع المعاملات غير المشتقة وتعامل باعتبارها مشتقة عندما تؤدي المعاملات في جوهرها إلى مشتقة، والمؤشرات على ذلك تشمل ما يلي: • أنها تبرم في نفس الوقت وفي مقابل إحداها الآخر. • لكل منهما نفس الطرف المقابل. • تتصلن بنفس المخاطرة. • لا يوجد حاجة اقتصادية ظاهرة أو غرض هام متعلق بالعمل، لهيكلة المعاملتين بشكل منفصل بحيث لا يمكن تحقيق هذه الحاجة أو الغرض في معاملة منفردة. وستنطبق نفس الإجابة إذا لم يكون لدى الجهة "أ" و "ب" اتفاقية مقاصة أو معاوضة لأن تعريف الأداة المشتقة في معيار المحاسبة للقطاع العام لا يتطلب التسوية بالصافي.
<i>B.7 Definition of a Derivative: Option Not Expected to be Exercised.</i>	<i>ب.7 تعريف المشتقة: عقد الخيار الغير متوقع ممارسته.</i>
The definition of a derivative in IPSAS 41 requires that the instrument "is settled at a future date". Is this criterion met even if an option is expected not to be exercised, for example, because it is out of the money?	يتطلب تعريف المشتقة في معيار المحاسبة للقطاع العام 41، "أن تتم تسوية الأداة في تاريخ مستقبلي"، هل يتم استيفاء هذا الشرط حتى في وجود عقد خيار من المتوقع ألا تتم ممارسته، لأنه على سبيل المثال، غير مجزي؟
Yes. An option is settled upon exercise or at its maturity. Expiry at maturity is a form of settlement even though there is no additional exchange of consideration.	نعم، حيث تتم تسوية عقد الخيار عند ممارسته أو عند استحقاقه، وانتهاء عقد الخيار بحلول الاستحقاق هو نوع من التسوية حتى لو لم يكون هناك تبادل إضافي لل عوض.
<i>B.8 Definition of a Derivative: Foreign Currency Contract Based on Sales Volume.</i>	<i>ب.8 تعريف المشتقة: عقد العملة الأجنبية المبني على حجم المبيعات.</i>
A South African entity, Entity XYZ, whose functional currency is the South African rand, sells electricity to Mozambique denominated in US dollars. XYZ	تبيع الجهة "س ص ع" في جنوب أفريقيا، وعملتها الوظيفية هي الراند الجنوب أفريقي، الكهرباء إلى موزينبيق وتقوم الكهرباء بالدولار الأمريكي، وتبرم الجهة "س ص ع" عقداً مع بنك استثماري لتحويل

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
enters into a contract with an investment bank to convert US dollars to rand at a fixed exchange rate. The contract requires XYZ to remit US dollars based on its sales volume in Mozambique in exchange for rand at a fixed exchange rate of 6.00. Is that contract a derivative?	الدولارات الامريكية إلى الراند بسعر صرف ثابت، يتطلب العقد أن تحول الجهة " س ص ع" الدولار الأمريكي على أساس حجم مبيعاتها في موزنبيق مقابل الراند بسعر صرف ثابت قدره 6.00، هل يعتبر هذا العقد مشتقة؟
Yes. The contract has two underlying variables (the foreign exchange rate and the volume of sales), no initial net investment or an initial net investment that is smaller than would be required for other types of contracts that would be expected to have a similar response to changes in market factors, and a payment provision. IPSAS 41 does not exclude from its scope derivatives that are based on sales volume.	نعم، فالعقد لديه أساسين متغيرين (سعر صرف العملة الأجنبية وحجم المبيعات)، ولا يوجد صافي استثمار أولي أو يتطلب صافي الاستثمار أولي أقل مما يُطلب لأنواع العقود الأخرى التي يُتوقع أن يكون لها استجابة مشابهة للتغيرات في عوامل السوق و شرط الدفع، ولا يستثني معيار المحاسبة للقطاع العام من نطاقه المشتقات المبنية على حجم المبيعات.
<i>B.9 Definition of a Derivative: Prepaid Forward.</i>	<i>ب.9 تعريف المشتقة: العقد الآجل المسدد مبكراً.</i>
An entity enters into a forward contract to purchase shares of stock in one year at the forward price. It prepays at inception based on the current price of the shares. Is the forward contract a derivative?	تدخل جهة في عقد آجل لشراء حصة من الأسهم خلال سنة واحدة بالسعر الآجل، وتسدد الجهة مبكراً عند نشأة العقد على أساس السعر الحالي للسهم، هل يعتبر هذا العقد الآجل مشتقة؟
No. The forward contract fails the "no initial net investment or an initial net investment that is smaller than would be required for other types of contracts that would be expected to have a similar response to changes in market factors" test for a derivative. To illustrate: Entity XYZ enters into a forward contract to purchase one million T ordinary shares in one year. The current market price of T is CU50 per share; the one-year forward price of T is CU55 per share. XYZ is required to prepay the forward contract at inception with a CU50 million payment. The initial investment in the forward contract of CU50 million is less than the notional amount applied to the underlying, one million shares at the forward	لا، لا يستوفي العقد الآجل الشرط الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 41 لتعريف المشتقة" لا يتطلب صافي استثمار أولي أو يتطلب صافي الاستثمار أولي أقل مما يُطلب لأنواع العقود الأخرى التي يُتوقع أن يكون لها استجابة مشابهة للتغيرات في عوامل السوق" للتوضيح: تدخل الجهة " س ص ع" في عقد آجل لشراء مليون سهم من الأسهم العادية "ت" خلال سنة واحدة. والقيمة الحالية للسهم في السوق هي 50 ريال لكل سهم، والسعر الآجل لمدة سنة هو 55 ريال للسهم، ويجب على الجهة " س ص ع" أن تسدد قيمة العقد الآجل مبكراً عند نشأة العقد بمبلغ 50 مليون ريال. الاستثمار الأولي لهذا العقد الآجل أقل من بمبلغ 50 مليون ريال أقل من القيمة الاسمية للأساس وهو مليون سهم بسعر آجل 55 ريال لكل سهم، أي 55 مليون ريال. ومع ذلك، فإن صافي الاستثمار الأولي يقارب الاستثمار المطلوب لأنواع أخرى من العقود التي يتوقع أن تستجيب بشكل

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
price of CU55 per share, i.e., CU55 million. However, the initial net investment approximates the investment that would be required for other types of contracts that would be expected to have a similar response to changes in market factors because T's shares could be purchased at inception for the same price of CU50. Accordingly, the prepaid forward contract does not meet the initial net investment criterion of a derivative instrument. While this instrument does not meet the definition of a derivative in its entirety, it meets the classification criteria of a financial asset to be measured at fair value through surplus or deficit. As the contractual terms of the forward contract do not include a requirement for Entity XYZ to receive cash flows that are solely payments of principal and interest, the instrument fails the conditions to be measured at amortized cost.	مماثل للتغيرات في عوامل السوق، لأن الأسهم العادية يمكن شراؤها في البداية بنفس السعر 50 ريال، العقد الآجل المسدد مبكراً لا يستوفي شرط صافي الاستثمار الأولي للأداة المشتقة. بينما لا تستوفي هذه الأداة تعريف المشتقة بشكل كامل، إلا أنها تستوفي ضابط تصنيف الأصول المالية بحيث يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز. لأن الشروط التعاقدية للعقد الآجل لا تشترط على الجهة "س ص ع" استلام تدفقات نقدية التي هي فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة، لا تستوفي الأداة شروط القياس بالتكلفة المستنفدة.
<i>B.10 Definition of a Derivative: Initial Net Investment</i>	<i>ب.10: تعريف المشتقة: صافي الاستثمار الأولي.</i>
Many derivative instruments, such as futures contracts and exchange traded written options, require margin accounts. Is the margin account part of the initial net investment?	العديد من الأدوات المشتقة، مثل العقود المستقبلية، وعقود الخيار المكتوبة المتداولة، تتطلب وجود حسابات هامش، هل حساب الهامش جزء من صافي الاستثمار الأولي؟
No. The margin account is not part of the initial net investment in a derivative instrument. Margin accounts are a form of collateral for the counterparty or clearing house and may take the form of cash, securities or other specified assets, typically liquid assets. Margin accounts are separate assets that are accounted for separately.	لا، حساب الهامش ليس جزء من صافي الاستثمار الأولي في الأداة المشتقة، فحسابات الهامش هي شكل من أشكال الضمانات للطرف الآخر أو لهيئة المقاصة، ويمكن أن تكون على شكل نقد أو أوراق مالية أو أصول محددة أخرى أو غيرها من الأصول السائلة، وحسابات الهامش هي أصول مستقلة يتم المحاسبة عنها بشكل منفصل.
<i>B.11 Definition of Held for Trading: Portfolio with a Recent Actual Pattern of Short-Term Profit-Taking</i>	<i>ب.11: تعريف المحتفظ به للمتاجرة: المحفظة ذات النمط الفعلي الحديث لجني الأرباح قصيرة الاجل.</i>

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
The definition of a financial asset or financial liability held for trading states that “a financial asset or financial liability is classified as held for trading if it is ... part of a portfolio of identified financial instruments that are managed together and for which there is evidence of a recent actual pattern of short-term profit-taking”. What is a “portfolio” for the purposes of applying this definition?	تعريف الأصول المالية أو الالتزامات المالية المحتفظ بها للمتاجرة، ينص على أن "الأصل المالي أو الالتزام المالي يصنف على أنه محتفظ به للمتاجرة إذا كان جزءاً من محفظة لأدوات مالية محددة تُدار معاً ويوجد دليل على أن لها نمطاً فعلياً حديثاً في استلام أرباح قصيرة الأجل منها، فما المقصود بالمحفظة لغرض تطبيق هذا التعريف؟
Although the term “portfolio” is not explicitly defined in IPSAS 41, the context in which it is used suggests that a portfolio is a group of financial assets or financial liabilities that are managed as part of that group (paragraph 9 of IPSAS 41). If there is evidence of a recent actual pattern of short-term profit-taking on financial instruments included in such a portfolio, those financial instruments qualify as held for trading even though an individual financial instrument may in fact be held for a longer period of time.	بالرغم من أن مصطلح "المحفظة" لم يعرف بشكل صريح في معيار المحاسبة للقطاع العام 41، فإن السياق استعمل فيه يدل على أن المحفظة مجموعة من الأصول المالية أو الالتزامات المالية التي يتم التعامل معها باعتبارها جزء من مجموعة (الفقرة 9 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41) وإذا وجد دليل على وجود نمط فعلي حديث لجني الأرباح من الأدوات المالية الموجودة في هذه المحفظة، فإن تلك الأدوات المالية تكون مؤهلة على أن تكون محتفظ بها للمتاجرة، حتى لو كان من الممكن الاحتفاظ بأداة مالية منفردة لفترة زمنية أطول.
<i>B.12 Definition of Gross Carrying Amount: Perpetual Debt Instruments with Fixed or Market-Based Variable Rate.</i>	ب.12: تعريف إجمالي القيمة الدفترية: أداة الدين المستمرة التي لها معدل فائدة ثابت أو سعر متغير مبني على السوق.
Sometimes entities purchase or issue debt instruments that are required to be measured at amortized cost and in respect of which the issuer has no obligation to repay the gross carrying amount. The interest rate may be fixed or variable. Would the difference between the initial amount paid or received and zero (“the maturity amount”) be amortized immediately on initial recognition for the purpose of determining amortized cost if the rate of interest is fixed or specified as a market-based variable rate?	بعض الأحيان تشتري الجهات أو تصدر أدوات دين يتطلب قياسها بالتكلفة المستنفدة وليس على المصدر واجب بسداد إجمالي القيمة الدفترية، قد يكون معدل الفائدة ثابت أو متغير، فهل سيتم استنفاد الفرق بين المبلغ الأولي المدفوع أو المستلم والصفر (مبلغ الاستحقاق) مباشرة عند الإثبات الأولي لغرض تحديد التكلفة المستنفدة، إذا كان معدل الفائدة ثابت، أو معدل متغير يحدد وفقاً للسوق؟
No. Since there are no repayment of the gross carrying amount, there is no amortization of the difference between the initial amount and the maturity	لا، بما أنه لا يوجد سداد لإجمالي القيمة الدفترية، لا يوجد استنفاد للفرق بين المبلغ الأولي ومبلغ الاستحقاق، إذا كان معدل الفائدة ثابت، أو معدل متغير يحدد وفقاً للسوق. لأن دفعات الفائدة ثابتة

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
amount if the rate of interest is fixed or specified as a market-based variable rate. Because interest payments are fixed or market-based and will be paid in perpetuity, the amortized cost (the present value of the stream of future cash payments discounted at the effective interest rate) equals the gross carrying amount in each period.	أو تحدد وفقاً للسوق وسيتم دفعها بشكل مستمر، فإن التكلفة المستنفدة (القيمة الحالية لتدفق الدفعات النقدية مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي) تساوي إجمالي القيمة الدفترية لكل فترة.
<i>B.13 Definition of Gross Carrying Amount: Perpetual Debt Instruments with Decreasing Interest Rate.</i>	ب.13 تعريف إجمالي القيمة الدفترية: أدوات الدين المستمرة بمعدل فائدة متناقص.
If the stated rate of interest on a perpetual debt instrument decreases over time, would the gross carrying amount equal the contractual par amount in each period?	إذا كان السعر المعلن للفائدة على أداة الدين المستمرة يتناقص بمرور الوقت، فهل ستساوي إجمالي القيمة الدفترية المبلغ الاسمي التعاقدية في كل فترة؟
No. From an economic perspective, some or all of the contractual interest payments are repayments of the gross carrying amount. For example, the interest rate may be stated as 16 percent for the first ten years and as zero percent in subsequent periods. In that case, the initial amount is amortized to zero over the first ten years using the effective interest method, since a portion of the contractual interest payments represents repayments of the gross carrying amount. The gross carrying amount is zero after year ten because the present value of the stream of future cash payments in subsequent periods is zero (there are no further contractual cash payments in subsequent periods).	لا، من منظور اقتصادي فإن بعض أو جميع مدفوعات الفائدة التعاقدية هي سداد لإجمالي القيمة الدفترية، على سبيل المثال قد يتم تحديد معدل الفائدة على أنه 16% للسنوات العشر الأولى وصفر بالمئة في الفترات اللاحقة. وفي تلك الحالة، يتم استنفاد المبلغ الأولي حتى يصبح صفر باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية، طالما أن جزء من مدفوعات الفائدة التعاقدية يمثل مدفوعات سداد لإجمالي القيمة الدفترية. إجمالي القيمة الدفترية تساوي صفر بعد السنة العاشرة لأن القيمة الحالية لتدفق الدفعات النقدية المستقبلية في الفترات اللاحقة تساوي صفر (لا يوجد المزيد من التدفقات النقدية التعاقدية في الفترات اللاحقة)
<i>B.14 Example of Calculating the Gross Carrying Amount: Financial Asset.</i>	ب.14 مثال على حساب إجمالي القيمة الدفترية: الأصل المالي.
How is the gross carrying amount calculated for financial assets measured at amortized cost in accordance with IPSAS 41?	كيف يتم حساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي الذي يتم قياسه بالتكلفة المستنفدة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41؟

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ																				
The gross carrying amount is calculated using the effective interest method. The effective interest rate inherent in a financial instrument is the rate that exactly discounts the estimated cash flows associated with the financial instrument through the expected life of the instrument or, where appropriate, a shorter period to the gross carrying amount at initial recognition. The computation includes all fees and points paid or received that are an integral part of the effective interest rate, directly attributable transaction costs and all other premiums or discounts. The following example illustrates how the gross carrying amount is calculated using the effective interest method. Entity A purchases a debt instrument with five years remaining to maturity for its fair value of CU1,000 (including transaction costs). The instrument has a contractual par amount of CU1,250 and carries fixed interest of 4.7 percent that is paid annually (CU1,250 × 4.7 percent = CU59 per year). The contract also specifies that the borrower has an option to prepay the instrument at par and that no penalty will be charged for prepayment. At inception, the entity expects the borrower not to prepay (and, therefore, the entity determines that the fair value of the prepayment feature is insignificant when the financial asset is initially recognized). It can be shown that in order to allocate interest receipts and the initial discount over the term of the debt instrument at a constant rate on the carrying amount, they must be accrued at the rate of ten percent annually. The table below provides information about the gross carrying amount,	يتم حساب إجمالي القيمة الدفترية باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، معدل الفائدة الفعلي الملزم للأداة المالية هو المعدل الذي يخصم بالضبط التدفقات النقدية المتوقعة المرتبطة بالأداة المالية على مدى العمر المتوقع للأداة أو بما يناسب، أيهم أقصر عند الإثبات الأولي لأجمالي القيمة الدفترية. يشمل الحساب جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المقبوضة التي تعد جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي، وتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة وجميع العلوات والخصومات الأخرى. يوضح المثال التالي كيف يتم حساب إجمالي القيمة الدفترية باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تشتري الجهة "أ" أداة دين مع خمس سنوات متبقية حتى تاريخ الاستحقاق، بقيمتها العادلة التي تبلغ 1000 ريال (شاملة لتكاليف المعاملة). وللأداة قيمة اسمية تعاقدية تبلغ 1250 ريال وتحمل فائدة ثابتة تبلغ 4.7% وتدفع سنوياً (1250 × 4.7% = 59 كل سنة)، يحدد العقد أيضاً أن للمقترض خيار السداد المبكر للأداة بالقيمة الاسمية وأنه لم يتم فرض جزاءات على السداد المبكر. وفي البداية تتوقع الجهة ألا يسدد المقترض مبكراً (وبالتالي تقرر الجهة أن خصائص السداد المبكر غير مهمة عند الإثبات الأولي للأصل المالي). يمكن إيضاح أنه لتخصيص متحصلات الفائدة و الخصم الأولي على مدى عمر أداة الدين بمعدل ثابت على إجمالي القيمة الدفترية، فيجب تسجيلها على أنها مستحقات بمعدل 10%، يوضح الجدول التالي معلومات عن إجمالي القيمة الدفترية، والتدفقات النقدية لأداة الدين في كل فترة من فترات التقرير المالي. <table><tr><th>السنة</th><th>(أ) إجمالي القيمة الدفترية في بداية السنة</th><th>(ب) أ = x 10% إيرادات الفائدة</th><th>(ج) التدفقات النقدية</th><th>(د) أ+ب-ج إجمالي القيمة الدفترية في نهاية السنة.</th></tr><tr><td>20X0</td><td>1000</td><td>100</td><td>59</td><td>1,041</td></tr><tr><td>20X1</td><td>1041</td><td>104</td><td>59</td><td>1,086</td></tr><tr><td>20X2</td><td>1086</td><td>109</td><td>59</td><td>1,136</td></tr></table>	السنة	(أ) إجمالي القيمة الدفترية في بداية السنة	(ب) أ = x 10% إيرادات الفائدة	(ج) التدفقات النقدية	(د) أ+ب-ج إجمالي القيمة الدفترية في نهاية السنة.	20X0	1000	100	59	1,041	20X1	1041	104	59	1,086	20X2	1086	109	59	1,136
السنة	(أ) إجمالي القيمة الدفترية في بداية السنة	(ب) أ = x 10% إيرادات الفائدة	(ج) التدفقات النقدية	(د) أ+ب-ج إجمالي القيمة الدفترية في نهاية السنة.																	
20X0	1000	100	59	1,041																	
20X1	1041	104	59	1,086																	
20X2	1086	109	59	1,136																	

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Implementation Guidance					إرشادات التنفيذ				
interest revenue and cash flows of the debt instrument in each reporting period. On the first day of 20X2 the entity revises its estimate of cash flows. It now expects that 50 percent of the contractual par amount will be prepaid at the end of 20X2 and the remaining 50 percent at the end of 20X4. In accordance with paragraph AG161 of IPSAS 41, the gross carrying amount of the debt instrument in 20X2 is adjusted. The gross carrying amount is recalculated by discounting the amount the entity expects to receive in 20X2 and subsequent					1,190	59	113	1136	20X3
					-	1250+59	119	1190	20X4
years using the original effective interest rate (10 percent). This results in the new gross carrying amount in 20X2 of CU1,138. The adjustment of CU52 (CU1,138 – CU1,086) is recorded in surplus or deficit in 20X2. The table below provides information about the gross carrying amount, interest revenue and cash flows as they would be adjusted taking into account the change in estimate.					في أول يوم من 20X2 تراجع الجهة تقديرها للتدفقات النقدية، وتتوقع في الوقت الحالي أن 50% من المبلغ الاسمي التعاقدى سيسدد مبكراً في نهاية 20X2 والنسبة 50% المتبقية ستدفع في نهاية 20X4، وفقاً لفقرة إرشادات التطبيق 161 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41. تم تعديل إجمالي القيمة الدفترية لأداة الدين في 20X2، ويتم إعادة حساب إجمالي القيمة الدفترية من خلال خصم المبلغ الذي تتوقع الجهة أن تستلمه في 20X2 ومبالغ السنوات اللاحقة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي (10%)، يؤدي ذلك إلى أن يكون إجمالي القيمة الدفترية الجديدة المسجلة في 20X2 1138 ريال، ويتم تسجيل التعديل الذي يبلغ 52 ريال (1138-1086 ريال) في الفائض أو العجز في 20X2. يوضح الجدول التالي معلومات عن إجمالي القيمة الدفترية وإيرادات الفائدة والتدفقات النقدية وفقاً للتعديلات التي ستتم عليها مع الأخذ بالحسبان التغير في التقدير.				
Year	(a) (b = a × 10 percent) Gross carrying amount at the beginning of the year	Interest revenue	(c) Cash flows	(d = a + b – c) Gross carrying amount at the end of the year	السنة	(أ) إجمالي القيمة الدفترية في بداية السنة	(ب) = أ × 10% إيرادات الفائدة	(ج) التدفقات النقدية	(د) = أ + ب - ج إجمالي القيمة الدفترية في نهاية السنة
20X0	1,000	100	59	1,041	20X0	1,000	100	59	1,041
20X1	1,041	104	59	1,086	20X1	1,041	104	59	1,086
20X2	1,086	109	59	1,136	20X2	1,086 + 52	114	625 + 59	568
20X3	1,136	113	59	1,190	20X3	568	57	30	595
20X4	1,190	119	1,250 + 59	-	20X4	595	60	625 + 30	-

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
<i>B.15 Example of Calculating the Gross Carrying Amount: Debt Instruments with Stepped Interest Payments</i>	<i>ب.15 مثال على حساب إجمالي القيمة الدفترية: أدوات الدين مع مدفوعات فائدة تدريجية.</i>
Sometimes entities purchase or issue debt instruments with a predetermined rate of interest that increases or decreases progressively ("stepped interest") over the term of the debt instrument. If a debt instrument with stepped interest is issued at CU1,250 and has a maturity amount of CU1,250, would the gross carrying amount equal CU1,250 in each reporting period over the term of the debt instrument?	في بعض الأحيان تشتري الجهات أو تصدر أدوات دين بمعدل محدد مسبقاً للفائدة يزيد أو يتناقص تدريجياً (فائدة تدريجية) على مدى عمر أداة الدين. إذا تم إصدار أداة دين بفائدة تدريجية بمبلغ 1250 ريال ومبلغها عند الاستحقاق 1250 ريال، هل ستساوي إجمالي القيمة الدفترية 1250 ريال في كل فترة تقرير على مدى فترة أداة الدين؟
No. Although there is no difference between the initial amount and maturity amount, an entity uses the effective interest method to allocate interest payments over the term of the debt instrument to achieve a constant rate on the carrying amount. The following example illustrates how the gross carrying amount is calculated using the effective interest method for an instrument with a predetermined rate of interest that increases or decreases over the term of the debt instrument ("stepped interest"). On January 1, 20X0, Entity A issues a debt instrument for a price of CU1,250. The contractual par amount is CU1,250 and the debt instrument is repayable on December 31, 20X4. The rate of interest is specified in the debt agreement as a percentage of the contractual par amount as follows: 6.0 percent in 20X0 (CU75), 8.0 percent in 20X1 (CU100), 10.0 percent in 20X2 (CU125), 12.0 percent in 20X3 (CU150), and 16.4 percent in 20X4 (CU205). In this case, the	لا، بالرغم من أنه لا يوجد فرق بين المبلغ الاولي و مبلغ الاستحقاق، تستخدم الجهة طريقة الفائدة الفعلية لتخصيص مدفوعات الفائدة على مدى فترة أداة الدين لتحقيق معدل ثابت على إجمالي القيمة الدفترية. يوضح المثال التالي كيف يتم حساب إجمالي القيمة الدفترية باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأداة لها معدل فائدة محدد مسبقاً يزيد أو ينقص على مدى عمر أداة الدين (فائدة تدريجية). في 1 يناير، 20X0، تصدر الجهة "أ" أداة دين بسعر 1250 ريال، والمبلغ الاسمي التعاقدي للأداة هو 1250 ريال، وأداة الدين مستحقة الدفع في 31 ديسمبر، 20X4. يحدد معدل الفائدة في اتفاقية الدين على أنه نسبة من المبلغ الاسمي التعاقدي وفقاً لما يلي: 6.0% في 20X0 (75 ريال)، 8% في 20X1 (100 ريال)، و 10% في 20X2 (125 ريال)، و 12% في 20X3 (150 ريال)، و 16.4% في 20X4 (205 ريال). وفي هذه الحالة فإن معدل الفائدة الذي يخصم بالضبط تدفق المدفوعات النقدية المستقبلية حتى الاستحقاق هو 10%. وبالتالي يعاد تخصيص مدفوعات الفائدة على مدى عمر أداة الدين لأغراض تحديد إجمالي القيمة الدفترية في كل فترة. وفي كل فترة يتم ضرب إجمالي القيمة الدفترية في بداية الفترة في معدل الفائدة الفعلي بنسبة 10% ويضاف إلى إجمالي القيمة الدفترية، ويتم خصم أي

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ																																																																	
interest rate that exactly discounts the stream of future cash payments through maturity is ten percent. Therefore, cash interest payments are reallocated over the term of the debt instrument for the purposes of determining the gross carrying amount in each period. In each period, the gross carrying amount at the beginning of the period is multiplied by the effective interest rate of ten percent and added to the gross carrying amount. Any cash payments in the period are deducted from the resulting number. Accordingly, the gross carrying amount in each period is as follows: <table><tr><th>Year</th><th>(a)</th><th>(b = a × 10 percent)</th><th>(c)</th><th>(d = a + b – c)</th></tr><tr><th>Gross carrying amount at the beginning of the year</th><th></th><th>Interest revenue</th><th>Cash flows</th><th>Gross carrying amount at the end of the year</th></tr><tr><td>20X0</td><td>1,250</td><td>125</td><td>75</td><td>1,300</td></tr><tr><td>20X1</td><td>1,300</td><td>130</td><td>100</td><td>1,330</td></tr><tr><td>20X2</td><td>1,330</td><td>133</td><td>125</td><td>1,338</td></tr><tr><td>20X3</td><td>1,338</td><td>134</td><td>150</td><td>1,322</td></tr><tr><td>20X4</td><td>1,322</td><td>133</td><td>1,250 + 205</td><td>–</td></tr></table>	Year	(a)	(b = a × 10 percent)	(c)	(d = a + b – c)	Gross carrying amount at the beginning of the year		Interest revenue	Cash flows	Gross carrying amount at the end of the year	20X0	1,250	125	75	1,300	20X1	1,300	130	100	1,330	20X2	1,330	133	125	1,338	20X3	1,338	134	150	1,322	20X4	1,322	133	1,250 + 205	–	مدفوعات نقدية في الفترة من الرقم الناتج، وبالتالي يكون إجمالي القيمة الدفترية في كل فترة كما يلي: <table><tr><th>السنة</th><th>(أ) إجمالي القيمة الدفترية في بداية السنة</th><th>(ب) = أ × 10% إيرادات الفائدة</th><th>(ج) التدفقات النقدية</th><th>(د) = أ + ب - ج إجمالي القيمة الدفترية في نهاية السنة.</th></tr><tr><td>20X0</td><td>1,250</td><td>125</td><td>75</td><td>1300</td></tr><tr><td>20X1</td><td>1300</td><td>130</td><td>100</td><td>1330</td></tr><tr><td>20X2</td><td>1330</td><td>133</td><td>125</td><td>1338</td></tr><tr><td>20X3</td><td>1338</td><td>134</td><td>150</td><td>1322</td></tr><tr><td>20X4</td><td>1322</td><td>133</td><td>- 1,250 + 205</td><td></td></tr></table>	السنة	(أ) إجمالي القيمة الدفترية في بداية السنة	(ب) = أ × 10% إيرادات الفائدة	(ج) التدفقات النقدية	(د) = أ + ب - ج إجمالي القيمة الدفترية في نهاية السنة.	20X0	1,250	125	75	1300	20X1	1300	130	100	1330	20X2	1330	133	125	1338	20X3	1338	134	150	1322	20X4	1322	133	- 1,250 + 205	
Year	(a)	(b = a × 10 percent)	(c)	(d = a + b – c)																																																														
Gross carrying amount at the beginning of the year		Interest revenue	Cash flows	Gross carrying amount at the end of the year																																																														
20X0	1,250	125	75	1,300																																																														
20X1	1,300	130	100	1,330																																																														
20X2	1,330	133	125	1,338																																																														
20X3	1,338	134	150	1,322																																																														
20X4	1,322	133	1,250 + 205	–																																																														
السنة	(أ) إجمالي القيمة الدفترية في بداية السنة	(ب) = أ × 10% إيرادات الفائدة	(ج) التدفقات النقدية	(د) = أ + ب - ج إجمالي القيمة الدفترية في نهاية السنة.																																																														
20X0	1,250	125	75	1300																																																														
20X1	1300	130	100	1330																																																														
20X2	1330	133	125	1338																																																														
20X3	1338	134	150	1322																																																														
20X4	1322	133	- 1,250 + 205																																																															
B.16 Regular Way Contracts: No Established Market	ب. 16 عقود "المعاملات العادية": عدم وجود سوق ثابت محدد																																																																	
Can a contract to purchase a financial asset be a regular way contract if there is no established market for trading such a contract?	هل يمكن لعقد شراء أصل مالي أن يُعَدَّ عقد "المعاملات العادية" إذا لم يكن هناك سوق ثابت محدد للمتاجرة بمثل هذا العقد؟																																																																	
Yes. IPSAS 41 refers to terms that require delivery of the asset within the time frame established generally by regulation or convention in the marketplace	نعم، يشير معيار المحاسبة للقطاع العام 41 إلى الشروط التي تتطلب تسليم الأصل ضمن الإطار الزمني المحدد بصفة عامة بموجب النظام أو الاتفاق والعرف في السوق المعنى. وأن السوق لا ينحصر في																																																																	

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
concerned. Marketplace is not limited to a formal stock exchange or organized over-the-counter market. Instead, it means the environment in which the financial asset is customarily exchanged. An acceptable time frame would be the period reasonably and customarily required for the parties to complete the transaction and prepare and execute closing documents. For example, a market for private issue financial instruments can be a marketplace.	سوق تداول أسهم رسمي أو سوق موازية منتظمة. بل يعني البيئة التي يتم فيها في المعتاد تداول الأصل المالي. وأن الإطار الزمني المقبول هو الفترة المعقولة والمطلوبة في المعتاد ليقوم الأطراف بالعملية أو إعداد وتنفيذ مستندات إتمام المعاملة. على سبيل المثال، فإن سوق الإصدارات الخاصة بالأدوات المالية يمكن أن يكون سوقاً.
<i>B.17 Regular Way Contracts: Forward Contract</i>	ب. 17 عقود المعاملات العادية: العقود الآجلة
Entity ABC enters into a forward contract to purchase one million of M's ordinary shares in two months for CU10 per share. The contract is not an exchange-traded contract. The contract requires ABC to take physical delivery of the shares and pay the counterparty CU10 million in cash. M's shares trade in an active public market at an average of 100,000 shares a day. Regular way delivery is three days. Is the forward contract regarded as a regular way contract?	دخلت الجهة (أ) في عقد مستقبلي لشراء مليون سهم من الأسهم العادية لجهة الإصدار (ط) خلال شهرين بسعر 10 ريالاً سعودية لكل سهم. والعقد ليس من العقود المتداولة في البورصة. ويتطلب العقد من الجهة (أ) استلام الأسهم استلاماً فعلياً وأن يدفع للطرف المقابل 10 مليون ريال سعودي نقداً. ويتم تداول أسهم (ط) في سوق أسهم عامة نشطة بمتوسط 100,000 سهم يومياً. وأن مدة التسليم العادية هي 3 أيام. فهل يعتبر العقد المستقبلي عقد معاملة اعتيادية؟
No. The contract must be accounted for as a derivative because it is not settled in the way established by regulation or convention in the marketplace concerned.	لا. يجب اعتبار هذا العقد كأداة مشتقة لأنه لا يتم تسويتها بالطريقة المقررة بالتشريع أو الاتفاق والعرف في مكان السوق المعني.
<i>B.18 Regular Way Contracts: Which Customary Settlement Provisions Apply?</i>	ب. 18 عقود المعاملات العادية: ما هي شروط التسوية المعتادة الواجبة التطبيق؟

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
If an entity's financial instruments trade in more than one active market, and the settlement provisions differ in the various active markets, which provisions apply in assessing whether a contract to purchase those financial instruments is a regular way contract?	إذا كانت الأدوات المالية للجهة يتم تداولها بدرجة كبيرة في سوق نشط، وشروط التسوية مختلفة باختلاف الأسواق النشطة المتعددة، فأى الشروط يتم تطبيقها لتقويم ما إذا كان عقد شراء تلك الأدوات المالية هو من عقود المعاملات العادية؟
The provisions that apply are those in the market in which the purchase actually takes place. To illustrate: Entity XYZ purchases one million shares of Entity ABC on a US stock exchange, for example, through a broker. The settlement date of the contract is six business days later. Trades for equity shares on US exchanges customarily settle in three business days. Because the trade settles in six business days, it does not meet the exemption as a regular way trade. However, if XYZ did the same transaction on a foreign exchange that has a customary settlement period of six business days, the contract would meet the exemption for a regular way trade.	النصوص المطبقة في السوق الذي يتم فيه الشراء. ولإيضاح ذلك: اشترت الجهة (و) مليون سهم من أسهم الجهة (ج) المسجلة في بورصة أوراق مالية أمريكية من خلال وسيط. وكان تاريخ تسوية العقد بعد ستة أيام عمل. وتتم المتاجرة بالأوراق المالية الخاصة بحقوق الملكية في البورصات عادة خلال 3 أيام عمل. وحيث إن المعالجة يتم تسويتها خلال ستة أيام عمل فإنها لا ينطبق عليها الإعفاء كصفقة أسهم بالمعاملات العادية. ومع ذلك، لو أن الجهة (و) أتمت المعاملة لدى بورصة أجنبية يكون التسوية المعتادة فيها خلال ستة أيام عمل، فإن العقد ينطبق عليه الإعفاء كصفقة أسهم بالمعاملات العادية.
<i>B.19 Regular Way Contracts: Share Purchase by Call Option</i>	<i>ب. 19 عقود المعاملات العادية: شراء أسهم من خلال عقد خيار شراء</i>
Entity A purchases a call option in a public market permitting it to purchase 100 shares of Entity XYZ at any time over the next three months at a price of CU100 per share. If Entity A exercises its option, it has 14 days to settle the transaction according to regulation or convention in the options market. XYZ shares are traded in an active public market that requires three-day settlement. Is the purchase of shares by exercising the option a regular way purchase of shares?	الجهة أ تشتري خيار شراء في سوق عامة تسمح بشراء 100 سهم من الأسهم الخاصة بالجهة ه في أي وقت على مدى الأشهر الثلاثة التالية بسعر 100 ريال سعودي لكل سهم. فإذا مارست الجهة حقها في الخيار، يكون أمامها 14 يوماً لتسوية العملية تبعاً للتعليمات أو الاتفاقيات في خيارات السوق. ويتم تداول أسهم الجهة ه في سوق عام نشط يطلب التسوية خلال ثلاثة أيام. فهل شراء الأسهم من خلال ممارسة الخيار يعتبر شراء أسهم بالمعاملات العادية؟

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
Yes. The settlement of an option is governed by regulation or convention in the marketplace for options and, therefore, upon exercise of the option it is no longer accounted for as a derivative because settlement by delivery of the shares within 14 days is a regular way transaction	نعم، إن تسوية الخيار تحكمه التعليمات والاتفاقيات في سوق الخيارات، ولذلك، يعد ممارسة الخيار لا يمكن اعتباره كأداة مشتقة لأن التسوية من خلال تسليم الأسهم خلال 14 يوما يعد معاملة اعتيادية
<i>B.20 Recognition and Derecognition of Financial Liabilities Using Trade Date or Settlement Date Accounting</i>	ب.20 الإثبات وإلغاء إثبات الالتزامات المالية باستخدام المحاسبة بتاريخ المتاجرة أو تاريخ التسوية
IPSAS 41 has special rules about recognition and derecognition of financial assets using trade date or settlement date accounting. Do these rules apply to transactions in financial instruments that are classified as financial liabilities, such as transactions in deposit liabilities and trading liabilities?	يتضمن معيار المحاسبة للقطاع العام 41 أحكاما خاصة تتعلق بالإثبات وإلغاء إثبات الأصول المالية باستخدام المحاسبة على أساس تاريخ المتاجرة أو المحاسبة على أساس تاريخ التسوية. هل هذه الأحكام تنطبق على التعامل بالأدوات المالية المصنفة على أنها التزامات مالية، مثل معاملات التزامات الودائع والتزامات المتاجرة؟
No. IPSAS 41 does not contain any specific requirements about trade date accounting and settlement date accounting in the case of transactions in financial instruments that are classified as financial liabilities. Therefore, the general recognition and derecognition requirements in paragraphs 10 and 35 of IPSAS 41 apply. Paragraph 10 of IPSAS 41 states that financial liabilities are recognized on the date the entity 'becomes a party to the contractual provisions of the instrument'. Such contracts generally are not recognized unless one of the parties has performed or the contract is a derivative contract not exempted from the scope of IPSAS 41. Paragraph 35 of IPSAS 41 specifies that financial liabilities are derecognized only when they are extinguished, i.e., when the obligation specified in the contract is discharged or canceled or expires.	لا. معيار المحاسبة للقطاع العام 41 لا يتضمن أي متطلبات معينة تتعلق بالمحاسبة على أساس تاريخ المتاجرة أو المحاسبة على أساس تاريخ التسوية في حالة التعامل بالأدوات المالية المصنفة كالتزامات مالية. فإن المتطلبات العامة للإثبات وإلغاء الإثبات الواردة في الفقرة 10 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 والفقرة 35 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 واجبة التطبيق. تنص الفقرة 10 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على أن الالتزامات المالية تثبت في التاريخ (الذي تصبح فيه الجهة طرفا في الشروط التعاقدية المتعلقة بالأداة). ومثل هذه العقود لا تثبت في المعتاد إلا إذا قام أحد الأطراف بالتنفيذ أو أن العقد هو أداة عقد مشتق غير معفى من أحكام معيار المحاسبة للقطاع العام 41. أما الفقرة 35 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 تنص على أنه يتم إلغاء إثبات الالتزامات المالية عندما يتم الوفاء بها تماما فقط، أي عندما يتم الوفاء بالواجب المحدد في العقد أو يتم إلغاؤه أو ينقضي أجله.
Section C Embedded derivatives.	القسم "ج": المشتقات المدمجة.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
C.1 Embedded Derivatives: Separation of Host Debt Instrument	ج.1 المشتقات المدمجة: فصل أداة الدين المضيفة
If an embedded non-option derivative is required to be separated from a host debt instrument, how are the terms of the host debt instrument and the embedded derivative identified? For example, would the host debt instrument be a fixed rate instrument, a variable rate instrument or a zero coupon instrument?	إذا كان متطلباً فصل الأداة المشتقة المدمجة التي ليست خيار عن أداة الدين المضيفة، فكيف يمكن تحديد شروط الأداة الدين المضيفة والأداة المشتقة المدمجة؟ على سبيل المثال، هل يمكن أن تكون أداة الدين المضيف أداة ذات معدل فائدة ثابت أو أداة ذات معدل فائدة متغير أو أداة بدون فائدة؟
The terms of the host debt instrument reflect the stated or implied substantive terms of the hybrid contract. In the absence of implied or stated terms, the entity makes its own judgment of the terms. However, an entity may not identify a component that is not specified or may not establish terms of the host debt instrument in a manner that would result in the separation of an embedded derivative that is not already clearly present in the hybrid contract, that is to say, it cannot create a cash flow that does not exist. For example, if a five-year debt instrument has fixed interest payments of CU40,000 annually and a contractual payment at maturity of CU1,000,000 multiplied by the change in an equity price index, it would be inappropriate to identify a floating rate host contract and an embedded equity swap that has an offsetting floating rate leg in lieu of identifying a fixed rate host. In that example, the host contract is a fixed rate debt instrument that pays CU40,000 annually because there are no floating interest rate cash flows in the hybrid contract. In addition, the terms of an embedded non-option derivative, such as a forward or swap, must be determined so as to result in the embedded	تعكس شروط أداة الدين المضيفة الشروط الجوهرية الصريحة أو الضمنية للأداة المختلطة. وإذا لم تكن هناك شروط ضمنية أو صريحة فإن الجهة يكون لها حكمها الخاص بالنسبة للشروط. ومع ذلك، فإن الجهة قد لا تحدد مكون غير معين أو لا تضع شروط أداة الدين المضيفة بأسلوب يؤدي إلى فصل الأداة المشتقة المدمجة التي هي أساساً غير موجودة بوضوح في الأداة المشتقة المختلطة، أي أنها لا تستطيع خلق تدفق نقدي لا وجود له. على سبيل المثال، إذا كان هناك أداة دين مدتها خمس سنوات لها دفعات فوائد ثابتة قدرها 40.000 ريال سعودي سنوياً ودفعة تعاقدية عند تاريخ الاستحقاق تبلغ 1.000.000 مضروبة في التغير مؤشر أسعار الأسهم، سيكون من غير المناسب تحديد عقد معدل فائدة معوم مضيف ومقايضة حقوق ملكية مدمجة ذات جزء معوض ذي معدل فائدة معوم بدلا من تحديد مضيف ذي معدل فائدة ثابت. وفي ذلك المثال، فإن العقد المضيف هو أداة دين ذات معدل فائدة ثابت ينتج عنها 40000 ريال سعودي سنوياً لأنه لا توجد تدفقات نقدية ناتجة عن معدل فائدة معوم في الأداة المختلطة. بالإضافة إلى ذلك، فإن شروط الأداة المشتقة المدمجة التي ليست خياراً، مثل عقد آجل أو مقايضة، يجب تحديدها بحيث تؤدي إلى أن الأداة المشتقة المدمجة تكون قيمتها العادلة صفراً عند إنشاء الأداة المختلطة. وإذا ما سمح بفصل الأدوات المشتقة المدمجة التي ليست خياراً، وذلك بشروطها فإنه يمكن تحليل الأداة المختلطة إلى عدد لا نهائي من مختلف أزواج أدوات الدين المضيفة والأدوات المشتقة والمدمجة، عن طريق على سبيل المثال فصل الأدوات المشتقة المدمجة ذات الشروط التي توجد تعرضاً لمخاطر الرفع المالي أو مخاطر عدم تساوي المكاسب والخسائر المحتملة أو مخاطر أخرى،

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
derivative having a fair value of zero at the inception of the hybrid contract. If it were permitted to separate embedded non-option derivatives on other terms, a single hybrid contract could be decomposed into an infinite variety of combinations of host debt instruments and embedded derivatives, for example, by separating embedded derivatives with terms that create leverage, asymmetry or some other risk exposure not already present in the hybrid contract. Therefore, it is inappropriate to separate an embedded non-option derivative on terms that result in a fair value other than zero at the inception of the hybrid contract. The determination of the terms of the embedded derivative is based on the conditions existing when the financial instrument was issued.	غير موجودة أساسا في الأداة المختلطة. ولذلك فمن غير المناسب فصل الأداة المشتقة المدمجة التي ليست خيارا ولها شروط ينتج عنها الى قيمة عادلة بخلاف الصفر عند انشاء الأداة المختلطة. ويتوقف تحديد شروط الأداة المشتقة المدمجة على الأوضاع القائمة عند اصدار الأداة المالية.
<i>C.2 Embedded Derivatives: Separation of Embedded Option</i>	<i>ج2. الأدوات المشتقة المدمجة: فصل الخيار المدمج</i>
The response to Question C.1 states that the terms of an embedded non-option derivative should be determined so as to result in the embedded derivative having a fair value of zero at the initial recognition of the hybrid contract. When an embedded option-based derivative is separated, must the terms of the embedded option be determined so as to result in the embedded derivative having either a fair value of zero or an intrinsic value of zero (that is to say, be at the money) at the inception of the hybrid contract?	جاء في الإجابات عن السؤال 1 من هذا الملحق أن شروط الأداة المشتقة المدمجة التي ليست خيارا يجب تحديدها بحيث تؤدي إلى أن تكون القيمة العادلة للأداة المشتقة المدمجة صفرا في تاريخ الإثبات الأولي بالأداة المختلطة. وعند فصل الأداة المشتقة المدمجة غير الخيارية، هل يجب وضع شروط الخيار المحدد بشكل يؤدي بالأداة المشتقة المدمجة إما إلى أن تكون القيمة العادلة تساوي صفرا أو القيمة الحقيقية تساوي صفرا (أي بالسعر ممارسته يتساوى مع السعر الجاري في السوق للأداة محل العقد) عند بداية إنشاء الأداة المختلطة؟
No. The economic behavior of a hybrid contract with an option-based embedded derivative depends critically on the strike price (or strike rate) specified for the option feature in the hybrid contract, as discussed below. Therefore, the separation of an option-based embedded derivative (including any embedded put, call, cap, floor, caption, floortion or swaption feature in a	لا. فالسلوك الاقتصادي للأداة المختلطة ذات مشتقة مدمجة ليست خيارا يعتمد بشكل كبير على سعر تنفيذ الخيار المحدد لخاصية الخيار كما هو موضح أدناه. لذلك فإن فصل الأداة المشتقة المدمجة المبنية على خيار (بما في ذلك أي خاصية بيع أو شراء أو سقف أعلى أو حد أدنى أو تحديد أعلى أو أدنى أو مقايضة صفة الأداة المختلطة) يجب أن يبنى على الشروط المبينة لخاصية الخيار والموثقة في الأداة المختلطة. ونتيجة لذلك، فإن الأداة المشتقة المدمجة ليس بالضرورة أن يكون لها قيمة عادلة أو قيمة

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
hybrid contract) should be based on the stated terms of the option feature documented in the hybrid contract. As a result, the embedded derivative would not necessarily have a fair value or intrinsic value equal to zero at the initial recognition of the hybrid contract. If an entity were required to identify the terms of an embedded option-based derivative so as to achieve a fair value of the embedded derivative of zero, the strike price (or strike rate) generally would have to be determined so as to result in the option being infinitely out of the money. This would imply a zero probability of the option feature being exercised. However, since the probability of the option feature in a hybrid contract being exercised generally is not zero, it would be inconsistent with the likely economic behavior of the hybrid contract to assume an initial fair value of zero. Similarly, if an entity were required to identify the terms of an embedded option-based derivative so as to achieve an intrinsic value of zero for the embedded derivative, the strike price (or strike rate) would have to be assumed to equal the price (or rate) of the underlying variable at the initial recognition of the hybrid contract. In this case, the fair value of the option would consist only of time value. However, such an assumption would not be consistent with the likely economic behavior of the hybrid contract, including the probability of the option feature being exercised, unless the agreed strike price was indeed equal to the price (or rate) of the underlying variable at the initial recognition of the hybrid contract. The economic nature of an option-based embedded derivative is fundamentally different from a forward-based embedded derivative	حقيقية تعادل الصفر وقت إثبات الأداة المختلطة. وإذا تطلب من جهة تعيين شروط الأداة المشتقة المدمجة المبنية على حق خيار من أجل الحصول على سعر عادل يساوي الصفر للأداة المشتقة المدمجة، فإن سعر التنفيذ يجب تحديده عموماً بحيث يكون الخيار سعر ممارسته أعلى من السعر الجاري في السوق للأداة محل العقد بشكل غير محدود. وهذا يعني أن يستبعد تماماً احتمال ممارسة خاصية الخيار. إلا أنه نظراً لأن احتمال ممارسة خاصية الخيار في الأداة المجمعة هو عموماً ليس مستبعداً تماماً (ليس صفراً) فإنه لا يتسق مع السلوك الاقتصادي المرجح للعقد المختلط أن نفترض أن القيمة العادلة الأولية تساوي صفر. وبالمثل، إذا تطلب من الجهة تعيين شروط مشتقة مدمجة مبنية على خيار من أجل تحقيق قيمة حقيقية للأداة المشتقة المدمجة تساوي صفر، فإنه يجب افتراض أن سعر التنفيذ يساوي سعر المتغير محل العقد عند إثبات الأولي للعقد المختلط. وفي هذه الحالة فإن القيمة العادلة للخيار ستكون فقط من القيمة الزمنية. ومع ذلك، فإن هذا الافتراض ال يتسق مع السلوك الاقتصادي المحتمل للأداة المجمعة بما في ذلك احتمال ممارسة خاصية الخيار إلا إذا كان سعر التنفيذ المتفق عليه يساوي سعر المتغير محل العقد عند الإثبات الأولي للأداة المجمعة. تختلف الطبيعة الاقتصادية للأداة المشتقة المدمجة المبنية على الخيار أساساً عن الأداة المشتقة المدمجة المبنية على عقد آجل (بما في ذلك العقود الآجلة والمقايضات)، أن شروط العقد الآجل تقتضي أن تكون هناك في تاريخ معين عمل دفعة مبنية على الفرق بين سعر الأساس والسعر الآجل بينما شروط الخيار تقتضي أن الدفعة المبنية على الفرق بين سعر محل العقد وسعر التنفيذ للخيار قد تتحقق وقد لا تتحقق اعتماداً على العلاقة بين سعر التنفيذ المتفق عليه وسعر محل العقد وذلك في تاريخ محدد في المستقبل، ولذلك فإن تعديل سعر التنفيذ أداة مشتقة مدمجة مستندة إلى خيار يغير طبيعة الأداة المختلطة. ومن ناحية أخرى، إذا كانت شروط أداة مشتقة مدمجة التي ليست خياراً في أداة دين مضافة قد حددت بحيث ينتج عنها قيمة عادلة بأي مبلغ بخلاف الصفر عند إنشاء الأداة المجمعة، فإن ذلك المبلغ يمثل بالضرورة اقتراضاً أو إقراضاً، وبالتالي، وكما نوقش في السؤال 1 من هذا الملحق، فإنه ليس من المناسب فصل الأداة المشتقة التي ليست خياراً المدمجة في أداة دين مضافة وفق شروط تؤدي إلى قيمة عادلة للأداة المشتقة المدمجة بخلاف الصفر في تاريخ الإثبات الأولي للعقد المختلط.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
(including forwards and swaps), because the terms of a forward are such that a payment based on the difference between the price of the underlying and the forward price will occur at a specified date, while the terms of an option are such that a payment based on the difference between the price of the underlying and the strike price of the option may or may not occur depending on the relationship between the agreed strike price and the price of the underlying at a specified date or dates in the future. Adjusting the strike price of an option-based embedded derivative, therefore, alters the nature of the hybrid contract. On the other hand, if the terms of a non-option embedded derivative in a host debt instrument were determined so as to result in a fair value of any amount other than zero at the inception of the hybrid contract, that amount would essentially represent a borrowing or lending. Accordingly, as discussed in the answer to Question C.1, it is not appropriate to separate a non-option embedded derivative in a host debt instrument on terms that result in a fair value other than zero at the initial recognition of the hybrid contract.	
<i>C.3 Embedded Derivatives: Equity Kicker</i>	ج3. الأدوات المشتقة المدمجة: حوافز حقوق الملكية
In some instances, investment entities providing subordinated loans agree that if and when the borrower lists its shares on a stock exchange, the venture capital entity is entitled to receive shares of the borrowing entity free of charge or at a very low price (an "equity kicker") in addition to the contractual payments. As a result of the equity kicker feature, the interest on the subordinated loan is lower than it would otherwise be. Assuming that the subordinated loan is not measured at fair value with changes in fair value	في بعض الحالات، فإن منشآت رأس المال المخاطر التي تمنح قروضا ثانوية توافق على أنه إذا قام المقترض بإدراج أسهمه في سوق الأوراق المالية، فإن جهة رأس المال المخاطر يكون لها الحق في الحصول على أسهم للجهة المقترضة مجانا أو بسعر منخفض جدا (حافز حقوق الملكية)، بالإضافة إلى تسديد أصل القرض والفوائد الأساسية. ونتيجة لخاصية حافز حقوق الملكية، فإن الفائدة على القرض الثانوي تكون أقل مما يجب بدون ذلك الحافز. فإذا افترضنا أن القرض الثانوي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة في حساب الفائض أو العجز (الفقرة 49 ج) من معيار

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
recognized in surplus or deficit (paragraph 49(c) of IPSAS 41), does the equity kicker feature meet the definition of an embedded derivative even though it is contingent upon the future listing of the borrower?	المحاسبة للقطاع العام 41)، فهل خاصية حافز حقوق الملكية ينطبق عليها تعريف الأداة المشتقة المدمجة حتى لو كانت متوقفة على الإدراج المستقبلي لأسهم المقترض؟
Yes. The economic characteristics and risks of an equity return are not closely related to the economic characteristics and risks of a host debt instrument (paragraph 49(a) of IPSAS 41). The equity kicker meets the definition of a derivative because it has a value that changes in response to the change in the price of the shares of the borrower, it requires no initial net investment or an initial net investment that is smaller than would be required for other types of contracts that would be expected to have a similar response to changes in market factors, and it is settled at a future date (paragraph 49(b) and paragraph 9 of IPSAS 41). The equity kicker feature meets the definition of a derivative even though the right to receive shares is contingent upon the future listing of the borrower. Paragraph AG7 of IPSAS 41 states that a derivative could require a payment as a result of some future event that is unrelated to a notional amount. An equity kicker feature is similar to such a derivative except that it does not give a right to a fixed payment, but an option right, if the future event occurs.	نعم، فإن المخاطر والخصائص الاقتصادية للعائد على حقوق الملكية لا ترتبط كثيراً بالمخاطر والخصائص الاقتصادية للأداة الدين المضيفة (الفقرة 49 (أ) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41). وينطبق تعريف الأداة المشتقة على حافز حقوق الملكية، لأن له قيمة تتغير تبعاً لتغير أسعار أسهم المقترض، وأنه لا يتطلب صافي استثمار أولي أو يكون صافي الاستثمار الأولي له أقل من ذلك الذي تتطلبه أنواع أخرى من العقود والتي يتوقع أن تكون لها نفس الاستجابة للتغيرات في عوامل السوق، وإنه يتم تسويته في تاريخ مستقبلي (الفقرة 49 (ب) والفقرة 9 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41). وينطبق على حافز حقوق الملكية تعريف الأداة المشتقة حتى لو كان حق استلام الأسهم متوقفاً على الإدراج المستقبلي لأسهم المقترض. وتنص فقرة إرشادات التطبيق 7 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على أن الأداة المشتقة قد تتطلب دفع مبلغ ثابت نتيجة لحدث مستقبلي ما وأن المبلغ لا يرتبط بقيمة اسمية، وإن خاصية حافز حقوق الملكية مماثلة لمثل هذه الأداة المشتقة فيما عدا أنها لا تعطي الحق بدفع مبلغ ثابت وإنما حق خيار إذا تحقق الحدث المستقبلي
<i>C.4 Embedded Derivatives: Synthetic Instruments</i>	<i>ج.4 المشتقات المدمجة: الأدوات المركبة</i>
Entity A issues a five-year floating rate debt instrument. At the same time, it enters into a five-year pay-fixed, receive-variable interest rate swap with Entity B. Entity A regards the combination of the debt instrument and swap as a synthetic fixed rate instrument. Entity A contends that separate accounting for the swap is inappropriate since paragraph AG106(a) of IPSAS	أصدرت الجهة (أ) أداة دين ذات سعر معوم لمدة 5 سنوات. في الوقت نفسه، تدخل مع الجهة (ج) في اتفاقية مقايضة أسعار صرف مدتها خمس سنوات تتضمن دفع فائدة ثابتة واستلام فائدة متغيرة. والجهة (أ) تعتبر اندماج أداة الدين مع اتفاقية المقايضة أداة مركبة ذات معدل فائدة ثابت. وترى الجهة أن المحاسبة على المقايضة بشكل مستقل هو أمر غير مناسب لأن فقرة إرشادات التطبيق 106(أ) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 تطلب تصنيف الأداة المشتقة المدمجة مع أدواتها المضيفة إذا كانت

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
41 requires an embedded derivative to be classified together with its host instrument if the derivative is linked to an interest rate that can change the amount of contractual interest that would otherwise be paid or received on the host debt contract. Is the entity's analysis correct?	الأداة المشتقة مرتبطة بمعدل فائدة بما يؤدي إلى تغير مبلغ الفائدة التعاقدية التي كان يمكن دفعها أو استلامها عن عقد الدين المضيف فهل تحليل الجهة صحيح؟
No. Embedded derivative instruments are terms and conditions that are included in non-derivative host contracts. It is generally inappropriate to treat two or more separate financial instruments as a single combined instrument ("synthetic instrument" accounting) for the purpose of applying IPSAS 41. Each of the financial instruments has its own terms and conditions and each may be transferred or settled separately. Therefore, the debt instrument and the swap are classified separately. The transactions described here differ from the transactions discussed in Question B.6, which had no substance apart from the resulting interest rate swap.	لا. إن الأدوات المشتقة المدمجة هي شروط يتم إدخالها في الأداة العقود المضيفة غير المشتقة. ومن غير الملائم معاملة أداتين ماليتين أو أكثر كأداة مالية مجمعة ("محاسبة الأدوات المركبة") لأغراض تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 41. لكل من الأدوات المالية شروطها وأحوالها الخاصة بها ويمكن تحويلها أو تسويتها بشكل مستقل. لذلك، فإن أداة دين واتفاقية المقايضة يتم تصنيفهما منفصلتين إحداهما عن الأخرى. وإن العمليات الموصوفة هنا تختلف عن العمليات التي سبق بحثها في السؤال ج5 من هذا الملحق، والتي لا يكون لها جوهر بصفة مستقلة عن مقايضة معدلات الفائدة الناتجة.
<i>C.5 Embedded Derivatives: Purchases and Sales Contracts in Foreign Currency Instruments</i>	ج5. الأدوات المشتقة المدمجة: عقود البيع والشراء بالعملة الأجنبية
A supply contract provides for payment in a currency other than (a) the functional currency of either party to the contract, (b) the currency in which the product is routinely denominated in commercial transactions around the world and (c) the currency that is commonly used in contracts to purchase or sell non-financial items in the economic environment in which the transaction takes place. Is there an embedded derivative that should be separated under IPSAS 41?	ينص عقد توريد على الدفع بعملة بخلاف (أ) العملة الوظيفية المستعملة لكل من أطراف العقد، (ب) العملة التي تستعمل المنتج عادة تكون مقومة بمعاملات تجارية في الأسواق العالمية، (ج) العملة المستعملة عادة في العقود لبيع أو شراء بنود غير مالية في البيئة الاقتصادية الأصلية التي تتم فيها المعاملة. فهل هناك أداة مشتقة يجب فصلها طبقا لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41؟
Yes. To illustrate: a Norwegian entity agrees to sell oil to an entity in France. The oil contract is denominated in Swiss francs, although oil contracts are	نعم. لإيضاح ذلك: تتفق جهة نرويجية على بيع بترول لجهة في فرنسا. والعقد النفط مقومة بالعملة الأجنبية السويسرية، بالرغم من أن عقود النفط تكون في العادة مقومة بالدولار الأمريكي في التجارة

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
routinely denominated in US dollars in commercial transactions around the world, and Norwegian krone are commonly used in contracts to purchase or sell non-financial items in Norway. Neither entity carries out any significant activities in Swiss francs. In this case, the Norwegian entity regards the supply contract as a host contract with an embedded foreign currency forward to purchase Swiss francs. The French entity regards the supply contact as a host contract with an embedded foreign currency forward to sell Swiss francs. Each entity includes fair value changes on the currency forward in surplus or deficit unless the reporting entity designates it as a cash flow hedging instrument, if appropriate.	العالمية، والعملة النرويجية (الكرون) تستخدم بشكل واسع في عقود بيع وشراء البنود غير المالية في النرويج. وليس لأي من الجهتين أي نشاطات مهمة بالعملة الأجنبية السويسرية. في هذه الحالة فإن الجهة النرويجية تعتبر عقد التوريد كعقد مضيف ذي عقد عملة أجنبية آجل لشراء الفرنك السويسري. والجهة الفرنسية تعتبر عقد التوريد كعقد مضيف ذي عقد عملة أجنبية آجل لبيع الفرنك السويسري. وتقوم كل من الجهتين بإثبات التغييرات في القيمة العادلة لعقود العملة الآجلة في الفائض أو العجز إلا إذا اعتبرتها الجهة المعدة للقوائم المالية أداة تحوط للتدفقات النقدية، إذا كان ذلك مناسباً.
<i>C.6 Embedded Foreign Currency Derivatives: Unrelated Foreign Currency Provision</i>	ج.6 مشتقات العملة الأجنبية المدمجة: شرط العملة الأجنبية غير ذي العلاقة
Entity A, which measures items in its financial statements on the basis of the euro (its functional currency), enters into a contract with Entity B, which has the Norwegian krone as its functional currency, to purchase oil in six months for 1,000 US dollars. The host oil contract is not within the scope of IPSAS 41 because it was entered into and continues to be for the purpose of delivery of a non-financial item in accordance with the entity's expected purchase, sale or usage requirements (paragraphs 5 and AG8 of IPSAS 41) and the entity has not irrevocably designated it as measured at fair value through surplus or deficit in accordance with paragraph 6 of IPSAS 41. The oil contract includes a leveraged foreign exchange provision that states that the parties, in addition to the provision of, and payment for, oil will exchange an amount equal to the fluctuation in the exchange rate of the US dollar and Norwegian	الجهة (أ)، التي تقيس البنود المسجلة في قوائمها المالية على أساس اليورو (العملة الوظيفية الخاصة بها) دخلت في عقد مع الجهة (ب)، التي تكون عملتها الوظيفية الكرون النرويجي، لشراء نفط بعد ستة أشهر بمبلغ 1000 دولار أمريكي. عقد النفط المضيف لا يدخل ضمن نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 41، لأنه تم الدخول فيه وسيستمر لغرض تسليم بند غير مالي وفقاً لمتطلبات الجهة فيما يتعلق بالشراء والبيع والاستخدام المتوقع (الفقرة 5 وفقرة إرشادات التطبيق 8 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41). يتضمن عقد النفط شرطاً (رافعاً) لسعر صرف العملة الأجنبية ينص على أن الطرفين، إضافة إلى توريد النفط والسداد مقابله، سيبادلون مبلغاً معادلاً للاختلاف في سعر صرف الدولار الأمريكي والكرون النرويجي المطبق على مبلغ اسمي قدره 100.000 دولار أمريكي. بموجب الفقرة 49 من معيار لمحاسبة للقطاع العام 41، هل تلك الأداة المشتقة المدمجة (شرط سعر صرف العملة الأجنبية الرافع) تُعد متصلة اتصالاً وثيقاً بعقد النفط المضيف؟

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
krone applied to a notional amount of 100,000 US dollars. Under paragraph 49 of IPSAS 41, is that embedded derivative (the leveraged foreign exchange provision) regarded as closely related to the host oil contract?	
No, that leveraged foreign exchange provision is separated from the host oil contract because it is not closely related to the host oil contract (paragraph AG106(d) of IPSAS 41). The payment provision under the host oil contract of 1,000 US dollars can be viewed as a foreign currency derivative because the US dollar is neither Entity A's nor Entity B's functional currency. This foreign currency derivative would not be separated because it follows from paragraph AG106(d) of IPSAS 41 that a crude oil contract that requires payment in US dollars is not regarded as a host contract with a foreign currency derivative. The leveraged foreign exchange provision that states that the parties will exchange an amount equal to the fluctuation in the exchange rate of the US dollar and Norwegian krone applied to a notional amount of 100,000 US dollars is in addition to the required payment for the oil transaction. It is unrelated to the host oil contract and therefore separated from the host oil contract and accounted for as an embedded derivative under paragraph 49 of IPSAS 41.	لا. إن الشرط الرافع لسعر صرف العملة الأجنبية منفصل عن عقد النفط المضيف لأنه ليس متصلاً اتصالاً وثيقاً بذلك العقد (فقرة إرشادات التطبيق 106(د) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41). إن شرط دفع 1000 دولار أمريكي بموجب عقد النفط المضيف يمكن النظر إليه كأداة مشتقة لعمله أجنبية لأن الدولار ليس هو العملة الوظيفية للجهة أ وللجهة ب. ولا يتم فصل هذه الأداة المشتقة بالعملة الأجنبية لأنه بموجب فقرة إرشادات التطبيق 106(د) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 فإن عقد النفط الخام الذي يتطلب الدفع بالدولار الأمريكي لا يعد عقداً مضيفاً يتضمن أداة مشتقة بعملة أجنبية. إن شرط العملة الأجنبية الرافع الذي ينص على أن الطرفين سيتبادلان مبلغاً يعادل التذبذب في سعر صرف الدولار الأمريكي والكرون النرويجي على مبلغ اسمي بمبلغ 100.000 دولار وهو دفعة إضافية فوق المبلغ الذي يدفع مقابل عملية بيع وشراء النفط. وهو ليس متصلاً بعقد النفط المضيف ولذلك فهو منفصل عن عقد النفط المضيف وتتم المحاسبة عنها كأداة مشتقة بموجب الفقرة 49 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41.
<i>C.7 Embedded Foreign Currency Derivatives: Currency of International Commerce</i>	ج7 أدوات مشتقة العملة الأجنبية المدمجة: عملة التجارة العالمية
Paragraph AG106(d) of IPSAS 41 refers to the currency in which the price of the related goods or services is routinely denominated in commercial transactions around the world. Could it be a currency that is used for a certain	تشير فقرة إرشادات التطبيق 106(د) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 إلى العملة التي تحرر بها أسعار السلع والخدمات عادة تكون مقومة بمعاملات التجارة الدولية. فهل يمكن أن تكون تلك العملة

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
product or service in commercial transactions within the local area of one of the substantial parties to the contract?	هي العملة المستعملة لمنتج معين أو خدمة معينة في التجارة الدولية في النطاق المحلي لأحد الأطراف الرئيسيين في العقد؟
No. The currency in which the price of the related goods or services is routinely denominated in commercial transactions around the world is only a currency that is used for similar transactions all around the world, not just in one local area. For example, if cross-border transactions in natural gas in North America are routinely denominated in US dollars and such transactions are routinely denominated in euro in Europe, neither the US dollar nor the euro is a currency in which the goods or services are routinely denominated in commercial transactions around the world.	لا. إن العملة التي يحدد بها سعر السلع أو الخدمات عادة تكون مقومة بالمعاملات التجارية هي فقط العملة التي تستخدم في العمليات المماثلة حول العالم وليس فقط في منطقة محلية واحدة. فعلى سبيل المثال، إذا كانت المعاملات عبر الحدود في أمريكا الشمالية والمتعلقة بالغاز الطبيعي عادة تكون مقومة بالدولار الأمريكي ومثل هذه المعاملات هي في العادة مقومة باليورو في أوروبا، فلا يُعد الدولار ولا اليورو العملة التي عادة تكون مقومة بمعاملات التجارية للخدمات أو السلع
<i>C.8 Embedded Derivatives: Holder Permitted, but not Required, to Settle Without Recovering Substantially All of its Recognized Investment</i>	ج8 الأدوات المشتقة المدمجة: يسمح للمالك، وليس مطلوباً منه، التسوية بدون استرداد جميع الاستثمارات المثبتة بصورة جوهرية
If the terms of a combined contract permit, but do not require, the holder to settle the combined contract in a manner that causes it not to recover substantially all of its recognized investment and the issuer does not have such a right (for example, a puttable debt instrument), does the contract satisfy the condition in paragraph AG106(a) of IPSAS 41 that the holder would not recover substantially all of its recognized investment?	إذا كانت شروط العقد المجمع تسمح، ولكن لا تتطلب، أن يقوم حامل العقد بتسوية العقد المجمع بأسلوب يؤدي على عدم استرداده جميع استثماراته المثبتة ولا تتمتع جهة الإصدار بمثل هذا الحق (على سبيل المثال، أداة الدين القابلة للإعادة)، هل يفي العقد بالشرط الوارد في فقرة إرشادات التطبيق 106(أ) من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 الذي ينص على ألا يسترد حامل العقد جميع استثماراته التي تم إثباتها؟
No. The condition that "the holder would not recover substantially all of its recognized investment" is not satisfied if the terms of the combined contract permit, but do not require, the investor to settle the combined contract in a manner that causes it not to recover substantially all of its recognized	لا، إن شرط عدم استرداد حامل العقد جميع استثماراته المثبتة لا يكون قد روعي تطبيقه إذا كانت شروط العقد المجمع تسمح، ولكن لا تستلزم، أن يقوم المالك بتسوية العقد المجمع بأسلوب يؤدي إلى عدم استرداده جميع استثماراته المثبتة ولا تتمتع الجهة جهة الإصدار بمثل هذا الحق. وبالتالي فإن العقد المضيف المحمل بفائدة ومعه أداة مشتقة معدلات فائدة مثبتة تتضمن مثل هذه الشروط تعد

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
investment and the issuer has no such right. Accordingly, an interest-bearing host contract with an embedded interest rate derivative with such terms is regarded as closely related to the host contract. The condition that "the holder would not recover substantially all of its recognized investment" applies to situations in which the holder can be forced to accept settlement at an amount that causes the holder not to recover substantially all of its recognized investment.	متصلة اتصال وثيقاً بالعقد المضيف. وإن شرط "عدم استرداد حامل العقد لجميع استثماراته المثبتة" ينطبق على الحالات التي يمكن فيه إجباره على قبول التسوية بمبلغ لا يكفي لاسترداده لجميع استثماراته المثبتة.
Section D Recognition and Derecognition	القسم د الإثبات وإلغاء الإثبات
<i>D.1 Initial Recognition</i>	<i>د.1 الإثبات الأولى</i>
D.1.1 Recognition: Cash Collateral	د.1.1 الإثبات: الضمان الرهني للنقد
Entity B transfers cash to Entity A as collateral for another transaction with Entity A (for example, a securities borrowing transaction). The cash is not legally segregated from Entity A's assets. Should Entity A recognize the cash collateral it has received as an asset?	تقوم الجهة ب بتحويل نقد إلى الجهة أ كضمان رهني لمعاملة أخرى تتم مع الجهة أ (على سبيل المثال، معاملة اقتراض أوراق مالية)، والنقد لا يفصل نظامياً عن أصول الجهة أ. هل يجب على الجهة أ إثبات الضمان الرهني الذي استلمته كأصل؟
Yes. The ultimate realization of a financial asset is its conversion into cash and, therefore, no further transformation is required before the economic benefits of the cash transferred by Entity B can be realized by Entity A. Therefore, Entity A recognizes the cash as an asset and a payable to Entity B while Entity B derecognizes the cash and recognizes a receivable from Entity A.	نعم. إن البيع النهائي لأصل مالي هو تحويله إلى نقد، ولذلك، لا يلزم أي تحويل آخر قبل أن تقوم الجهة أ بالتحقق من المنافع الاقتصادية للجهة أ من النقد المحول من قبل الجهة ب. وعليه فإن الجهة أ تقوم بإثبات النقد كأصل وكمبلغ مستحق الدفع للجهة ب بينما تتوقف الجهة ب عن إثبات النقد وتثبت المبالغ مستحقة الاستلام من الجهة أ.
<i>D.2 Regular Way Purchase or Sale of a Financial Asset</i>	<i>د.2 البيع أو الشراء بالطريقة العادية لأصل مالي</i>
D.2.1 Trade Date vs Settlement Date: Amounts to be Recorded for a Purchase	د.2.1 تاريخ المتاجرة مقابل التسوية: المبالغ الواجب تسجيلها قبل الشراء

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ																																												
How are the trade date and settlement date accounting principles in IPSAS 41 applied to a purchase of a financial asset?	كيف يتم تطبيق المبادئ المحاسبية على أساس تاريخ المتاجرة والمحاسبة على أساس تاريخ التسوية في معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على عملية شراء أصل مالي؟																																												
The following example illustrates the application of the trade date and settlement date accounting principles in IPSAS 41 for a purchase of a financial asset. On December 29, 20X1, an entity commits itself to purchase a financial asset for CU1,000, which is its fair value on commitment (trade) date. Transaction costs are immaterial. On December 31, 20X1 (financial year-end) and on January 4, 20X2 (settlement date) the fair value of the asset is CU1,002 and CU1,003, respectively. The amounts to be recorded for the asset will depend on how it is classified and whether trade date or settlement date accounting is used, as shown in the two tables below.	يوضح المثال التالي تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على أساس تاريخ المتاجرة والمحاسبة على أساس تاريخ التسوية في هذا المعيار على عملية شراء أصل مالي. في 29 ديسمبر 20x1 قامت جهة ما بإلزام نفسها بشراء أصل مالي مقابل 1,000 ريال سعودي وهي قيمته العادلة في تاريخ الإلزام (المتاجرة)، وكانت تكاليف المعاملة غير ذات أهمية نسبية. وفي تاريخ 31 ديسمبر 20X1 (نهاية السنة المالية)، وفي تاريخ 4 يناير 20X2 (تاريخ التسوية)، كانت القيمة العادلة للأصل 1,200 ريال سعودي و1,300 ريال سعودي على التوالي. وتعتمد المبالغ المثبتة على تصنيف الأصل وإذا ما تم استخدام المحاسبة على أساس تاريخ المتاجرة أو المحاسبة على أساس تاريخ التسوية على النحو المبين في الجدولين التاليين أدناه:																																												
<table><tr><th colspan="4">Settlement date accounting</th></tr><tr><th>Balances</th><th>Financial assets measured at amortized cost</th><th>Financial assets measured at fair value through net assets/equity</th><th>Financial assets measured at fair value through surplus/deficit</th></tr><tr><td>December 29, 20X1</td><td></td><td></td><td></td></tr><tr><td>Financial asset</td><td>-</td><td>-</td><td>-</td></tr><tr><td>Financial liability</td><td>-</td><td>-</td><td>-</td></tr></table>	Settlement date accounting				Balances	Financial assets measured at amortized cost	Financial assets measured at fair value through net assets/equity	Financial assets measured at fair value through surplus/deficit	December 29, 20X1				Financial asset	-	-	-	Financial liability	-	-	-	<table><tr><th colspan="4">المحاسبة على أساس تاريخ التسوية</th></tr><tr><th>الأرصدة</th><th>أصول مالية بالتكلفة المستنفدة</th><th>أصول مالية بالتكلفة من خلال الأصول/حقوق الملكية</th><th>أصول مالية بالتكلفة العادلة صافي خلال الملكية أو العجز</th></tr><tr><td>ديسمبر 29, 20X1</td><td></td><td></td><td></td></tr><tr><td>أصول مالية</td><td>-</td><td>-</td><td>-</td></tr><tr><td>التزامات مالية</td><td>-</td><td>-</td><td>-</td></tr><tr><td>ديسمبر 31, 20X1</td><td></td><td></td><td></td></tr></table>	المحاسبة على أساس تاريخ التسوية				الأرصدة	أصول مالية بالتكلفة المستنفدة	أصول مالية بالتكلفة من خلال الأصول/حقوق الملكية	أصول مالية بالتكلفة العادلة صافي خلال الملكية أو العجز	ديسمبر 29, 20X1				أصول مالية	-	-	-	التزامات مالية	-	-	-	ديسمبر 31, 20X1			
Settlement date accounting																																													
Balances	Financial assets measured at amortized cost	Financial assets measured at fair value through net assets/equity	Financial assets measured at fair value through surplus/deficit																																										
December 29, 20X1																																													
Financial asset	-	-	-																																										
Financial liability	-	-	-																																										
المحاسبة على أساس تاريخ التسوية																																													
الأرصدة	أصول مالية بالتكلفة المستنفدة	أصول مالية بالتكلفة من خلال الأصول/حقوق الملكية	أصول مالية بالتكلفة العادلة صافي خلال الملكية أو العجز																																										
ديسمبر 29, 20X1																																													
أصول مالية	-	-	-																																										
التزامات مالية	-	-	-																																										
ديسمبر 31, 20X1																																													

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معييار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Implementation Guidance				إرشادات التنفيذ			
December 31, 20X1 Receivable - 2 2 Financial asset - - - Financial liability - - - Net assets/equity (fair value adjustment) - (2) - Accumulated surplus or deficit (through surplus or deficit) - - (2)				2	2	-	ذمم مالية
				-	-	-	أصول مالية
				-	-	-	التزامات مالية
				-	(2)	-	صافي الأصول / حقوق الملكية (تعديل القيمة العادلة)
				(2)	-	-	الفائض أو العجز المتراكم (من خلال الفائض أو العجز)
				المحاسبة على أساس تاريخ التسوية			
				يناير 4 , 20X2			
				-	-	-	ذمم مدينة
				1003	1003	1000	أصول مالية
				-	-	-	التزامات مالية
Settlement date accounting				-	(3)	-	صافي الأصول / حقوق الملكية (تعديل القيمة العادلة)
January 4, 20X2 Receivable - - - Financial asset 1,000 1,003 1,003							

Implementation Guidance				إرشادات التنفيذ			
Financial liability Net assets/equity (fair value adjustment) Accumulated surplus or deficit (through surplus or deficit)					(3)		الفائض أو العجز المتراكم (من خلال الفائض أو العجز)
Trade date accounting				المحاسبة على أساس تاريخ المتاجرة			
Balances	Financial assets measured at amortized cost	Financial assets measured at fair value through net assets/equity	Financial assets measured at fair value through surplus or deficit	أصول مالية بالتكلفة العادلة خلال صافي الأصول/حقوق الملكية	أصول مالية بالتكلفة المستنفدة	أصول مالية	الأرصدة
				1,000	1,000	1,000	ديسمبر 20X1, 29
				(1,000)	(1,000)	(1,000)	أصول مالية
							التزامات مالية
December 29, 20X1							ديسمبر 20X1, 31
Financial asset	1,000	1,000	1,000	-	-	-	ذمم مالية
				1002	1002	1000	أصول مالية

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Implementation Guidance				إرشادات التنفيذ				
Financial liability	(1,000)	(1,000)	(1,000)	(1,000)	(1,000)	(1,000)	التزامات مالية	
December 31, 20X1				-	(2)	-	صافي الأصول /	
Receivable	-	-	-				حقوق الملكية	
Financial asset	1,000	1,002	1,002				(تعديل القيمة العادلة)	
Financial liability	(1,000)	(1,000)	(1,000)	(2)	-	-	الفائض أو العجز المتراكم (من خلال الفائض أو العجز)	
Net assets/equity (fair value adjustment)	-	(2)	-					
Accumulated surplus or deficit (through surplus or deficit)	-	-	(2)	-	-	-	يناير 4 , 20X2	
January 4, 20X2							ذمم مدينة	
Receivable	-	-	-	1003	1003	1000	أصول مالية	
Financial asset	1,000	1,003	1,003				التزامات مالية	
Financial liability	-	-	-		(3)		صافي الأصول /	
							حقوق الملكية	
							(تعديل القيمة العادلة)	

Implementation Guidance				إرشادات التنفيذ		
Net assets/equity (fair value adjustment) Accumulated surplus or deficit (through surplus or deficit) - (3) - (3)				(3)		الفائض أو العجز المتراكم (من خلال الفائض أو العجز)
D.2.2 Trade Date vs Settlement Date: Amounts to be Recorded for a Sale				د2.2 تاريخ المتاجرة مقابل تاريخ التسوية: المبالغ الواجب اثباتها مقابل البيع		

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ																					
How are the trade date and settlement date accounting principles in IPSAS 41 applied to a sale of a financial asset?	كيف يتم تطبيق المبادئ المحاسبية لتاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على عملية بيع أصل مالي؟																					
The following example illustrates the application of the trade date and settlement date accounting principles in IPSAS 41 for a sale of a financial asset. On December 29, 20X2 (trade date) an entity enters into a contract to sell a financial asset for its current fair value of CU1,010. The asset was acquired one year earlier for CU1,000 and its gross carrying amount is CU1,000. On December 31, 20X2 (financial year-end), the fair value of the asset is CU1,012. On January 4, 20X3 (settlement date), the fair value is CU1,013. The amounts to be recorded will depend on how the asset is classified and whether trade date or settlement date accounting is used as shown in the two tables below (any loss allowance or interest revenue on the financial asset is disregarded for the purpose of this example).	يوضح المثال التالي تطبيق المبادئ المحاسبية على أساس تاريخ المتاجرة والمحاسبة على أساس تاريخ التسوية في هذا المعيار على عملية بيع أصل مالي. في 29 ديسمبر 20X2 (تاريخ المتاجرة) قامت جهة ما بإبرام عقد لبيع أصل مالي مقابل 1,010 ريال سعودي وهي قيمته العادلة الحالية. وقد تم اقتناء الأصل قبل سنة واحدة بمبلغ 1,000 ريال سعودي وتكلفته المستنفدة 1,000 ريال سعودي. في 31 ديسمبر 20X2 (نهاية السنة المالي)، بلغت القيمة العادلة للأصل 1,012 ريال سعودي. في 4 يناير 20X3 (تاريخ التسوية)، بلغت القيمة العادلة 1,310 ريال سعودي. تعتمد المبالغ التي سيتم إثباتها على تصنيف الأصل وما إذا كان سيتم استخدام المحاسبة على أساس تاريخ المتاجرة أو المحاسبة على أساس تاريخ التسوية كما هو مبين في الجدولين أدناه) يتم تجاهل أي فائدة قد تكون مستحقة على الأصل. (لا يتم تسجيل التغير في القيمة العادلة للأصل المالي الذي يتم بيعه بالطريقة العادية في القوائم المالية بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية، حتى لو قامت الجهة بتطبيق تاريخ التسوية بسبب توقف حق البائع في التغيرات في القيمة العادلة في تاريخ المتاجرة.																					
	<table><tr><th colspan="4">المحاسبة على أساس تاريخ التسوية</th></tr><tr><td rowspan="4">الأرصدة</td><td>أصول مالية</td><td>أصول مالية</td><td>أصول مالية</td></tr><tr><td>بالتكلفة</td><td>بالتكلفة العادية</td><td>بالتكلفة</td></tr><tr><td>المالية من</td><td>صافي</td><td>خلال</td></tr><tr><td>خلال</td><td>الأصول/حقوق الملكية</td><td>المستنفدة</td></tr><tr><td></td><td>الفائض أو العجز</td><td></td><td></td></tr></table>	المحاسبة على أساس تاريخ التسوية				الأرصدة	أصول مالية	أصول مالية	أصول مالية	بالتكلفة	بالتكلفة العادية	بالتكلفة	المالية من	صافي	خلال	خلال	الأصول/حقوق الملكية	المستنفدة		الفائض أو العجز		
المحاسبة على أساس تاريخ التسوية																						
الأرصدة	أصول مالية	أصول مالية	أصول مالية																			
	بالتكلفة	بالتكلفة العادية	بالتكلفة																			
	المالية من	صافي	خلال																			
	خلال	الأصول/حقوق الملكية	المستنفدة																			
	الفائض أو العجز																					

Implementation Guidance

A change in the fair value of a financial asset that is sold on a regular way

Settlement date accounting			
Balances	Financial assets measured at amortized cost	Financial assets measured at fair value through net assets/equity	Financial assets measured at fair value through surplus or deficit
December 29, 20X2			
Receivable	—	—	—
Financial asset	1,000	1,010	1,010
Net assets/equity (fair value adjustment)	—	10	—
Accumulated surplus or deficit (through surplus or deficit)	—	—	10
December 31, 20X2			
Receivable	—	—	—
Financial asset	1,000	1,010	1,010
Net assets/equity (fair value adjustment)	—	10	—
Accumulated surplus or deficit (through surplus or deficit)	—	—	10

basis is not recorded in the financial statements between trade date and settlement date even if the entity applies settlement date accounting because the seller's right to changes in the fair value ceases on the trade date.

إرشادات التنفيذ

ديسمبر 20X1, 29

ذمم مالية

أصول مالية

صافي الأصول / حقوق الملكية (تعديل القيمة العادلة)

الفائض أو العجز المتراكم (من خلال الفائض أو العجز)

ديسمبر 20X1, 31

ذمم مالية

1010

1010

1000

10

10

Implementation Guidance				إرشادات التنفيذ																																																															
<table><tr><th colspan="4">Settlement date accounting</th></tr><tr><td colspan="4">January 4, 20X3</td></tr><tr><td>Net assets/equity (fair value adjustment)</td><td>—</td><td>—</td><td>—</td></tr><tr><td>Accumulated surplus or deficit (through surplus or deficit)</td><td>10</td><td>10</td><td>10</td></tr></table>				Settlement date accounting				January 4, 20X3				Net assets/equity (fair value adjustment)	—	—	—	Accumulated surplus or deficit (through surplus or deficit)	10	10	10	1010	1010	1000	أصول مالية																																												
Settlement date accounting																																																																			
January 4, 20X3																																																																			
Net assets/equity (fair value adjustment)	—	—	—																																																																
Accumulated surplus or deficit (through surplus or deficit)	10	10	10																																																																
<table><tr><th colspan="4">Trade date accounting</th></tr><tr><th>Balances</th><th>Financial assets measured at amortized cost</th><th>Financial assets measured at fair value through net assets/equity</th><th>Financial assets measured at fair value through surplus or deficit</th></tr><tr><td colspan="4">December 29, 20X2</td></tr><tr><td>Receivable</td><td>1,010</td><td>1,010</td><td>1,010</td></tr><tr><td>Financial asset</td><td>—</td><td>—</td><td>—</td></tr><tr><td>Net assets/equity (fair value adjustment)</td><td>—</td><td>—</td><td>—</td></tr><tr><td>Accumulated surplus or deficit (through surplus or deficit)</td><td>10</td><td>10</td><td>10</td></tr><tr><td colspan="4">December 31, 20X2</td></tr><tr><td>Receivable</td><td>1,010</td><td>1,010</td><td>1,010</td></tr><tr><td>Financial asset</td><td>—</td><td>—</td><td>—</td></tr><tr><td>Net assets/equity (fair value adjustment)</td><td>—</td><td>—</td><td>—</td></tr><tr><td>Accumulated surplus or deficit (through surplus or deficit)</td><td>10</td><td>10</td><td>10</td></tr><tr><td colspan="4">January 4, 20X3</td></tr><tr><td>Net assets/equity (fair value adjustment)</td><td>—</td><td>—</td><td>—</td></tr><tr><td>Accumulated surplus or deficit (through surplus or deficit)</td><td>10</td><td>10</td><td>10</td></tr></table>				Trade date accounting				Balances	Financial assets measured at amortized cost	Financial assets measured at fair value through net assets/equity	Financial assets measured at fair value through surplus or deficit	December 29, 20X2				Receivable	1,010	1,010	1,010	Financial asset	—	—	—	Net assets/equity (fair value adjustment)	—	—	—	Accumulated surplus or deficit (through surplus or deficit)	10	10	10	December 31, 20X2				Receivable	1,010	1,010	1,010	Financial asset	—	—	—	Net assets/equity (fair value adjustment)	—	—	—	Accumulated surplus or deficit (through surplus or deficit)	10	10	10	January 4, 20X3				Net assets/equity (fair value adjustment)	—	—	—	Accumulated surplus or deficit (through surplus or deficit)	10	10	10		10		صافي الأصول / حقوق الملكية (تعديل القيمة العادلة)
Trade date accounting																																																																			
Balances	Financial assets measured at amortized cost	Financial assets measured at fair value through net assets/equity	Financial assets measured at fair value through surplus or deficit																																																																
December 29, 20X2																																																																			
Receivable	1,010	1,010	1,010																																																																
Financial asset	—	—	—																																																																
Net assets/equity (fair value adjustment)	—	—	—																																																																
Accumulated surplus or deficit (through surplus or deficit)	10	10	10																																																																
December 31, 20X2																																																																			
Receivable	1,010	1,010	1,010																																																																
Financial asset	—	—	—																																																																
Net assets/equity (fair value adjustment)	—	—	—																																																																
Accumulated surplus or deficit (through surplus or deficit)	10	10	10																																																																
January 4, 20X3																																																																			
Net assets/equity (fair value adjustment)	—	—	—																																																																
Accumulated surplus or deficit (through surplus or deficit)	10	10	10																																																																
				10			الفائض أو العجز المتراكم (من خلال الفائض أو العجز)																																																												
							يناير 20X2 ، 4																																																												
							صافي الأصول / حقوق الملكية (تعديل																																																												

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ		
	القيمة العادلة الفائض أو العجز 101010 المتراكم (من خلال الفائض أو العجز)		

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ			
	المحاسبة على أساس تاريخ المتاجرة			
	أصول مالية بالتكلفة	أصول مالية بالتكلفة العادلة	أصول مالية بالتكلفة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية	الأرصدة
	من خلال الفائض أو العجز			ديسمبر 20X1, 29
	1010	1010	1010	ذمم مالية أصول مالية
				صافي الأصول/ حقوق الملكية

إرشادات التنفيذ		Implementation Guidance	
			(تعديل القيمة العادلة)
			الفائض أو العجز المتراكم (من خلال الفائض أو العجز)
			10101010
			ديسمبر 20X1, 31
			ذمم مالية أصول مالية
			صافي الأصول/ حقوق الملكية (تعديل القيمة العادلة)
			الفائض أو العجز المتراكم (من خلال الفائض أو العجز)
			10101010
			يناير 4 , 20X2

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ			
		10	صافي الأصول/ حقوق الملكية (تعديل القيمة العادلة) الفائض أو العجز المتراكم (من خلال الفائض أو العجز)	
D.2.3 Settlement Date Accounting: Exchange of Non-Cash Financial Assets	د 2.3 المحاسبة على أساس تاريخ التسوية: تبادل أصول مالية غير نقدية			
If an entity recognizes sales of financial assets using settlement date accounting, would a change in the fair value of a financial asset to be received in exchange for the non-cash financial asset that is sold be recognized in accordance with paragraph 105 of IPSAS 41?	إذا قامت جهة ما بإثبات مبيعات أصول مالية باستخدام المحاسبة على أساس تاريخ التسوية، فهل يتم إثبات التغيير في القيمة العادلة للأصل المالي الذي سيتم استلامه بدلاً من الأصل المالي غير النقدي الذي تم بيعه وفق الفقرة 105 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41؟			
It depends. Any change in the fair value of the financial asset to be received would be accounted for under paragraph 105 of IPSAS 41 if the entity applies settlement date accounting for that category of financial assets. However, if the entity classifies the financial asset to be received in a category for which it applies trade date accounting, the asset to be received is recognized on the trade date as described in paragraph AG19 of IPSAS 41. In that case, the entity recognizes a liability of an amount equal to the carrying amount of the financial asset to be delivered on settlement date	يختلف الأمر حسب الحالة. فأي تغيير في القيمة العادلة للأصل المالي الذي سيتم استلامه تتم المحاسبة عنه وفقاً للفقرة 105 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 إذا كانت الجهة تطبق المحاسبة على أساس تاريخ التسوية لتلك الفئة من الأصول المالية. ومع ذلك، إذا قامت الجهة بتصنيف الأصل المالي الذي سيتم استلامه في فئة تطبق عليها المحاسبة على أساس تاريخ المتاجرة، يتم إثبات الأصل الذي سيتم استلامه في تاريخ المتاجرة وفق ما هو وارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 41. وفي هذه الحالة، تقوم الجهة بإثبات التزام بمبلغ يعادل القيمة الدفترية للأصل المالي الذي سيتم تسليمه في تاريخ التسوية. لإيضاح ذلك: في 29 ديسمبر 20X2 (تاريخ المتاجرة) تبرم الجهة (أ) عقداً لبيع ورقة قبض (أ)، والتي يتم إثباتها بالتكلفة المستنفدة، مقابل السند "ب" والذي سيتم تصنيفه كمحتفظ به لغرض المتاجرة ويقاس بالقيمة العادلة. ولكل من الأصلين قيمة عادلة قدرها 1,010 ريال سعودي في			

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
To illustrate: on December 29, 20X2 (trade date) Entity A enters into a contract to sell Note Receivable A, which is measured at amortized cost, in exchange for Bond B, which meets the definition of held for trading and is measured at fair value. Both assets have a fair value of CU1,010 on December 29, while the amortized cost of Note Receivable A is CU1,000. Entity A uses settlement date accounting for financial assets measured at amortized cost and trade date accounting for assets that meet the definition of held for trading. On December 31, 20X2 (financial year-end), the fair value of Note Receivable A is CU1,012 and the fair value of Bond B is CU1,009. On January 4, 20X3, the fair value of Note Receivable A is CU1,013 and the fair value of Bond B is CU1,007. The following entries are made: December 29, 20X2 Dr Bond B CU1,010 Cr Payable CU1,010 December 31, 20X2 Dr Trading loss CU1 Cr Bond B CU1 January 4, 20X3 Dr Payable CU1,010 Dr Trading loss CU2 Cr Note Receivable A CU1,000 Cr Bond B CU2 Cr Realization gain CU10	29 ديسمبر، في حين أن التكلفة المستنفدة لورقة قبض (أ) تبلغ 1,000 ريال سعودي. وتستخدم الجهة (أ) المحاسبة على أساس تاريخ التسوية عن القروض والذمم المدينة والمحاسبة على أساس تاريخ المتاجرة عن الأصول المحتفظ بها لغرض المتاجرة. في 31 ديسمبر 20X2 (نهاية السنة المالية)، بلغت القيمة العادلة لورقة قبض (أ) 1,012 ريال سعودي والقيمة العادلة للسند هي 1,900 ريال سعودي. في 4 يناير 20X3، تكون القيمة العادلة لورقة قبض (أ) 1,013 ريال سعودي والقيمة العادلة للسند "ب" هي 1,700 ريال سعودي. وعليه يتم إجراء القيود التالية: ديسمبر 29، 20x2 مدين دائن من د/ السند ب 1010 ريال الى د/ ذمم دائنة 1010 ريال ديسمبر 31، 20x2 من د/ خسائر متاجرة 1 ريال الى د/ السند ب 1 ريال يناير 4، 20x2 من مذكورين د/ ذمم دائنة 1010 ريال

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
	د/ خسائر متاجرة 2 ريال الى مذكورين د/ ورقة قبض أ 1000 ريال د/ السند ب 2 ريال د/ المكسب المحقق 10 ريال
Section E Measurement	القسم هـ القياس
<i>E.1 Initial Measurement of Financial Assets and Financial Liabilities</i>	هـ 1. القياس الأولي للأصول والالتزامات المالية
E.1.1 Initial Measurement: Transaction Costs	هـ 1.1 القياس الأولي: تكاليف المعاملة
Transaction costs should be included in the initial measurement of financial assets and financial liabilities other than those at fair value through surplus or deficit. How should this requirement be applied in practice?	ينبغي تضمين تكاليف المعاملة في القياس الأولي للأصول والالتزامات المالية بخلاف تلك المثبتة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز. كيف ينبغي تطبيق هذا المتطلب عملياً؟
For financial assets not measured at fair value through surplus or deficit, transaction costs are added to the fair value at initial recognition. For financial liabilities, transaction costs are deducted from the fair value at initial recognition For financial instruments that are measured at amortized cost, transaction costs are subsequently included in the calculation of amortized cost using the	بالنسبة للأصول المالية، تُضاف التكاليف الإضافية المنسوبة مباشرة إلى اقتناء الأصل، على سبيل المثال الأتعاب والعمولات، إلى المبلغ المثبت في الأصل. بالنسبة للالتزامات المالية، يتم خصم التكاليف المتعلقة مباشرة بإصدار الدين من مبلغ الدين المثبت ابتداءً، بالنسبة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، ولا تضاف تكاليف المعاملة إلى قياس القيمة العادلة عند الاثبات الأولي. بالنسبة للأدوات المالية المثبتة بالتكلفة المستنفدة مثل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والقروض والذمم المدينة والالتزامات المالية غير المثبتة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز، تدرج تكاليف المعاملة في احتساب التكلفة المستنفدة باستخدام طريقة معدل

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
effective interest method and, in effect, amortized through surplus or deficit over the life of the instrument. For financial instruments that are measured at fair value through net assets/equity in accordance with either paragraphs 41 and 111 or paragraphs 43 and 106 of IPSAS 41, transaction costs are recognized in net assets/equity as part of a change in fair value at the next remeasurement. If the financial asset is measured in accordance with paragraphs 41 and 111 of IPSAS 41, those transaction costs are amortized to surplus or deficit using the effective interest method and, in effect, amortized through surplus or deficit over the life of the instrument. Transaction costs expected to be incurred on transfer or disposal of a financial instrument are not included in the measurement of the financial instrument	الفائدة الفعلي ويتم استنفادها، عملياً، من خلال الفائض أو العجز على مدى عمر الأداة. بالنسبة للأصول المالية المتاحة للبيع، يتم إثبات تكاليف المعاملة في صافي الأصول / حقوق الملكية الأخرى كجزء من التغير في القيمة العادلة عند إعادة القياس التالية. وإذا كان لأصل مالي متاح للبيع دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وليس له عمر غير محدد، يتم استنفاد تكاليف المعاملة في الفائض أو العجز باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. إذا لم يكن لأصل مالي متاحاً للبيع دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وله عمر غير محدد، يتم إثبات تكاليف المعاملة في الفائض أو العجز عندما يتم إلغاء إثبات الأصل أو تهبط قيمته. ولا يتم إدراج تكاليف المعاملة المتوقع تكبدها عند تحويل أو استبعاد أداة مالية في قياس الاداة المالية.
E.2 Gains and Losses	هـ.2 المكسب والخسارة.
E.2.1 IPSAS 41 and IPSAS 4—Financial Assets Measured at Fair Value through Net Assets/Equity: Separation of Currency Component	هـ.2.1: معيار المحاسبة للقطاع العام 41 ومعييار المحاسبة للقطاع العام 4-الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية: فصل مكون العملة.
A financial asset measured at fair value through net assets/equity in accordance with paragraph 41 of IPSAS 41 is treated as a monetary item. Therefore, the entity recognizes changes in the carrying amount relating to changes in foreign exchange rates in surplus or deficit in accordance with paragraphs 27(a) and 32 of IPSAS 4 and other changes in the carrying amount in net assets/equity in accordance with IPSAS 41. How is the cumulative gain or loss that is recognized in net assets/equity determined?	يتم التعامل مع الأصل المالي الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 باعتباره بنداً نقدياً. بالتالي تثبت الجهة التغيرات في إجمالي القيمة الدفترية المتعلقة بالتغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية في الفائض أو العجز وفقاً للفقرة 27 (أ) والفقرة 32 من معيار المحاسبة للقطاع العام 4، والتغيرات الأخرى في إجمالي القيمة الدفترية في صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41. كيف يتم تحديد مبلغ المكسب المتراكم أو الخسارة المتراكمة الذي يتم إثباته في صافي الأصول/حقوق الملكية؟

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
It is the difference between the amortized cost of the financial asset ⁽¹⁾ and the fair value of the financial asset in the functional currency of the reporting entity. For the purpose of applying paragraph 32 of IPSAS 4 the asset is treated as an asset measured at amortized cost in the foreign currency. To illustrate: on December 31, 20X1 Entity A acquires a bond denominated in a foreign currency (FC) for its fair value of FC1,000. The bond has five years remaining to maturity and a contractual par amount of FC1,250, carries fixed interest of 4.7 percent that is paid annually ($FC1,250 \times 4.7 \text{ percent} = FC59$ per year), and has an effective interest rate of 10 percent. Entity A classifies the bond as subsequently measured at fair value through net assets/equity in accordance with paragraph 41 of IPSAS 41, and thus recognizes gains and losses in net assets/equity. The entity's functional currency is its local currency (LC). The exchange rate is FC1 to LC1.5 and the carrying amount of the bond is LC1,500 ($= FC1,000 \times 1.5$). Dr Bond LC1,500 Cr Cash LC1,500 On December 31, 20X2, the foreign currency has appreciated and the exchange rate is FC1 to LC2. The fair value of the bond is FC1,060 and thus the carrying amount is LC2,120 ($= FC1,060 \times 2$). The amortized cost is FC1,041 ($= LC2,082$). In this case, the cumulative gain or loss to be recognized in net assets/equity and accumulated in net assets/equity is the difference between the fair value and the amortized cost on December 31, 20X2, i.e., LC38 ($= LC2,120 - LC2,082$).	هو الفرق بين التكلفة المستنفدة للأصل المالي ⁽¹⁾ والقيمة العادلة للأصل المالي بالعملة الوظيفية للجهة المعدة للتقرير. ولأغراض تطبيق الفقرة 32 من معيار المحاسبة للقطاع العام 4، يتم التعامل مع الأصل المالي على أنه مقاس بالتكلفة المستنفدة بالعملة الأجنبية. للتوضيح: في 31 ديسمبر، 20X1 اقتنت الجهة "أ" سنداً مقوم بالعملة الأجنبية وقيمتها العادلة 1000 (عملة أجنبية)، متبقي على استحقاق السند خمس سنوات وله قيمة اسمية تعاقدية قدرها 1250 (عملة أجنبية)، ويحمل السند فائدة ثابتة تبلغ 4.7% تدفع سنوياً (1250 عملة أجنبية $\times 4.7\% = 59$ عملة أجنبية سنوياً)، وله معدل فائدة فعلي 10%، تصنف الجهة "أ" السند على أنه يتم قياسه لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، وبالتالي تثبت المكاسب والخسائر في صافي الأصول/حقوق الملكية، العملة الوظيفية للجهة هي عملتها المحلية، وسعر الصرف هو 1 عملة أجنبية إلى 1 عملة محلية والقيمة الدفترية للسند هي 1500 (عملة محلية) (1000 عملة أجنبية $\times 1.5$). من د/ السند 1500 (عملة محلية) إلى د/ النقد 1500 (عملة محلية) في 31 ديسمبر، 20X1 ارتفعت العملة الأجنبية وأصبح سعر الصرف 1 عملة أجنبية إلى 2 عملة محلية، القيمة العادلة للسند هي 1060 (عملة أجنبية) وبالتالي فإن القيمة الدفترية هي 2120 (عملة محلية) ($= 1060 \times 2$)، والتكلفة المستنفدة هي 1041 (عملة أجنبية) ($= 2082$ عملة محلية). وفي هذه الحالة فإن مبلغ المكسب أو الخسارة المتراكم الذي يتم إثباته في صافي الأصول/حقوق الملكية والمتراكم في صافي الأصول/حقوق الملكية هو الفرق بين القيمة العادلة والتكلفة المستنفدة في 31 ديسمبر 20X1 أي 38 (عملة محلية) ($= 2120 - 2082$ عملة محلية). الفائدة التي يتم استلامها على السند في 31 ديسمبر 20X2 هي 59 (عملة أجنبية) ($= 118$ عملة محلية) وإيراد الفائدة الذي تم تحديده وفقاً لطريقة الفائدة الفعلية هو 100 (عملة أجنبية) ($= 1000$ عملة أجنبية $\times 10\%$)، متوسط سعر الصرف خلال السنة هو 1 عملة أجنبية إلى 1.75 عملة محلية. ولأغراض هذا السؤال تم افتراض أن استخدام متوسط سعر الصرف يقدم تقريب موثوق للسعر الفوري المعمول به عند استحقاق إيراد الفائدة خلال السنة (أنظر الفقرة 25 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41).

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
معيّار المحاسبة للقطاع العام 41 "الأدوات المالية"
إصدار 2024م

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
Interest received on the bond on December 31, 20X2 is FC59 (= LC118). Interest revenue determined in accordance with the effective interest method is FC100 (= FC1,000 × 10 percent). The average exchange rate during the year is FC1 to LC1.75. For the purpose of this question, it is assumed that the use of the average exchange rate provides a reliable approximation of the spot rates applicable to the accrual of interest revenue during the year (see paragraph 25 of IPSAS 41). Thus, reported interest revenue is LC175 (= FC100 × 1.75) including accretion of the initial discount of LC72 (= [FC100 – FC59] × 1.75). Accordingly, the exchange difference on the bond that is recognized in surplus or deficit is LC510 (= LC2,082 – LC1,500 – LC72). Also, there is an exchange gain on the interest receivable for the year of LC15 (= FC59 × [2.00 – 1.75]). Dr Bond LC620 Dr Cash LC118 Cr Interest revenue LC175 Cr Exchange gain LC525 Cr Fair value change in net assets/equity LC38 On December 31, 20X3, the foreign currency has appreciated further and the exchange rate is FC1 to LC2.50. The fair value of the bond is FC1,070 and thus the carrying amount is LC2,675 (= FC1,070 × 2.50). The amortized cost is FC1,086 (= LC2,715) The cumulative gain or loss to be accumulated in net assets/equity is the difference between the fair value and the amortized cost on December 31, 20X3, i.e., negative LC40 (= LC2,675 – LC2,715). Thus, the amount recognized	وبالتالي فإن إيراد الفائدة الذي يتم التقرير عنه هو 175 عملة محلية (= 100 عملة أجنبية × 1.75) ويشمل زيادة في الخصم الأولي بمبلغ 72 عملة محلية (= 100 عملة أجنبية - 59 عملة أجنبية × 1.75)، ولذا فإن سعر الصرف على السند الذي يتم إثباته في الفأض أو العجز هو 510 عملة محلية (= 2082 عملة محلية - 1500 عملة محلية - 72 عملة محلية) وأيضاً هناك مكسب من سعر الصرف على الفائدة المدينة (المستحقة) عن السنة بمبلغ 15 عملة محلية (= 59 عملة أجنبية × (2.00 - 1.75)) من مذكورين د/السند 620 عملة محلية د/النقد 118 عملة محلية إلى مذكورين د/إيراد الفائدة 175 عملة محلية د/مكسب سعر الصرف 525 عملة محلية د/التغير في القيمة العادلة لصافي الأصول/حقوق الملكية 38 عملة محلية وفي 31 ديسمبر 20X3 ارتفعت العملة الأجنبية مرة أخرى وكان سعر الصرف 1 عملة أجنبية إلى 2.50 عملة محلية، القيمة العادلة للسند هي 1070 عملة أجنبية وبالتالي فإن القيمة الدفترية هي 2675 عملة محلية (= 1070 عملة أجنبية × 2.50) التكلفة المستنفدة هي 1086 عملة أجنبية (= 2715 عملة محلية)، المكسب أو الخسارة التي يتم تجميعها في صافي الأصول/حقوق الملكية هي الفرق بين القيمة العادلة والتكلفة المستنفدة في 31 ديسمبر 20X3، أي 40 عملة محلية بالسالب (= 2675 عملة محلية - 2715 عملة محلية) لذا فإن المبلغ المثبت في صافي الأصول/حقوق الملكية يساوي التغير في الفرق خلال 20X3 بمبلغ 78 عملة محلية (= 40 عملة محلية + 38 عملة محلية). الفائدة المستلمة عن السند في 31 ديسمبر 20X3 هي 59 عملة أجنبية (= 148 عملة محلية) وإيراد الفائدة المحدد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية هو 104 عملة أجنبية (1041 عملة أجنبية × 10%) متوسط سعر الصرف خلال السنة هو 1 عملة أجنبية إلى 2.25 عملة محلية. ولأغراض هذا السؤال تم افتراض أن استخدام متوسط سعر الصرف يقدم تقريب موثوق للسعر الفوري المعمول به عند استحقاق إيراد الفائدة خلال السنة (أنظر الفقرة 25 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41)، وبالتالي فإن إيراد

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ																				
in net assets/equity equals the change in the difference during 20X3 of LC78 (= LC40 + LC38) Interest received on the bond on December 31, 20X3 is FC59 (= LC148). Interest revenue determined in accordance with the effective interest method is FC104 (= FC1,041 × 10 percent). The average exchange rate during the year is FC1 to LC2.25. For the purpose of this question, it is assumed that the use of the average exchange rate provides a reliable approximation of the spot rates applicable to the accrual of interest revenue during the year (see paragraph 25 of IPSAS 4). Thus, recognized interest revenue is LC234 (= FC104 × 2.25) including accretion of the initial discount of LC101 (= [FC104 – FC59] × 2.25). Accordingly, the exchange difference on the bond that is recognized in surplus or deficit is LC532 (= LC2,715 – LC2,082 – LC101). Also, there is an exchange gain on the interest receivable for the year of LC15 (= FC59 × [2.50 – 2.25]). <table> <tr> <td>Dr Bond</td><td>LC555</td></tr> <tr> <td>Dr Cash</td><td>LC148</td></tr> <tr> <td>Dr Fair value change in net assets/equity</td><td>LC78</td></tr> <tr> <td>Cr Interest revenue</td><td>LC234</td></tr> <tr> <td>Cr Exchange gain</td><td>LC547</td></tr> </table> *(1)The objective of this example is to illustrate the separation of the currency component for a financial asset that is measured at fair value through net assets/equity in accordance with paragraph 41 of IPSAS 41. Consequently, for simplicity, this example does not reflect the effect of the impairment requirements in paragraphs 73-93 of IPSAS 41.	Dr Bond	LC555	Dr Cash	LC148	Dr Fair value change in net assets/equity	LC78	Cr Interest revenue	LC234	Cr Exchange gain	LC547	الفائدة المثبتة هو 234 عملة محلية (104 عملة أجنبية × 2.25) ويشمل زيادة في الخصم الأولي بمبلغ 101 عملة محلية (= 104 عملة أجنبية - 59 عملة أجنبية × 2.25) ولذا فإن فرق سعر الصرف على السند الذي يتم إثباته في الفائض أو العجز هو 532 عملة محلية (= 2715 عملة محلية - 2082 عملة محلية - 101 عملة محلية) وأيضاً هناك مكسب من سعر الصرف على الفائدة المدينة (المستحقة) عن السنة بمبلغ 15 عملة محلية (= 59 عملة أجنبية × 2.50 - 2.25) من المذكورين <table> <tr> <td>د/السند</td><td>555 عملة محلية</td></tr> <tr> <td>د/النقد</td><td>148 عملة محلية</td></tr> <tr> <td>د/التغير في القيمة العادلة في صافي الأصول/حقوق الملكية</td><td>78 عملة محلية</td></tr> </table> إلى المذكورين <table> <tr> <td>د/إيراد الفائدة</td><td>234 عملة محلية</td></tr> <tr> <td>د/مكسب سعر الصرف</td><td>547 عملة محلية</td></tr> </table> * (1) الهدف من هذا المثال هو شرح فصل مكون العملة لأصل مالي يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً للفقرة 41 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، وبالتالي، للتبسيط لا يعكس هذا المثال متطلبات الهبوط الواردة في الفقرات 73-93 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41	د/السند	555 عملة محلية	د/النقد	148 عملة محلية	د/التغير في القيمة العادلة في صافي الأصول/حقوق الملكية	78 عملة محلية	د/إيراد الفائدة	234 عملة محلية	د/مكسب سعر الصرف	547 عملة محلية
Dr Bond	LC555																				
Dr Cash	LC148																				
Dr Fair value change in net assets/equity	LC78																				
Cr Interest revenue	LC234																				
Cr Exchange gain	LC547																				
د/السند	555 عملة محلية																				
د/النقد	148 عملة محلية																				
د/التغير في القيمة العادلة في صافي الأصول/حقوق الملكية	78 عملة محلية																				
د/إيراد الفائدة	234 عملة محلية																				
د/مكسب سعر الصرف	547 عملة محلية																				

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
E.2.2 IPSAS 41 and IPSAS 4—Exchange Differences Arising on Translation of Foreign Entities: Net Assets/Equity or Surplus or Deficit?	هـ.2.2 معيار المحاسبة للقطاع العام 41 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 4-فروق سعر الصرف الناتجة عن ترجمة الجهات الأجنبية: صافي الأصول/حقوق الملكية أم الفائض أو العجز؟
Paragraphs 37 and 57 of IPSAS 4 state that all exchange differences resulting from translating the financial statements of a foreign operation should be recognized in net assets/equity until disposal of the net investment. This would include exchange differences arising from financial instruments carried at fair value, which would include both financial assets measured at fair value through surplus or deficit and financial assets that are measured at fair value through net assets/equity in accordance with IPSAS 41. IPSAS 41 requires that changes in fair value of financial assets measured at fair value through surplus or deficit should be recognized in surplus or deficit and changes in fair value of financial assets measured at fair value through net assets/ equity should be recognized in net assets/equity. If the foreign operation is a controlled entity whose financial statements are consolidated with those of its controlling entity, in the consolidated financial statements how are IPSAS 41 and paragraph 44 of IPSAS 4 applied?	تنص الفقرتين 37 و57 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على أن جميع فروقات سعر الصرف الناتجة عن ترجمة القوائم المالية للعملة الأجنبية يجب إثباتها في صافي الأصول/حقوق الملكية حتى استبعاد صافي الاستثمار. سيضمن ذلك فروقات سعر الصرف الناتجة عن الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة والتي تشمل الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز والأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41. يتطلب معيار المحاسبة للقطاع العام 41 أن يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز أو العجز وأن يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية في صافي الأصول/حقوق الملكية. إذا كانت العملية الأجنبية هي جهة مسيطر عليها ولها قوائم مالية موحدة مع القوائم المالية للجهة المسيطرة، في القوائم المالية الموحدة كيف سيتم تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 41 و الفقرة 4 من معيار المحاسبة للقطاع العام 4؟
IPSAS 41 applies in the accounting for financial instruments in the financial statements of a foreign operation and IPSAS 4 applies in translating the financial statements of a foreign operation for incorporation in the financial statements of the reporting entity. To illustrate: Entity A is domiciled in Country X and its functional currency and presentation currency are the local currency of Country X (LCX). A has a foreign controlled entity (Entity B) in Country Y whose functional currency is the local currency of Country Y (LCY). B is the owner of a debt instrument,	يطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 41 عند المحاسبة عن الأدوات المالية في القوائم المالية للعملية الأجنبية ويطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 4 على ترجمة القوائم المالية للعملية الأجنبية لتدمج في القوائم المالية للجهة المعدة للتقرير المالي. للتوضيح: تقع الجهة "أ" في الدولة "س" وعملتها الوظيفية وعملة العرض الخاصة بها هي العملة المحلية للدولة "س". لدى الجهة "أ" جهة أجنبية مسيطر عليها (الجهة "ب") في الدول "ص" وعملتها الوظيفية هي العملة المحلية للدولة "ص". تملك الجهة "ب" أداة دين، والتي تستوفي تعريف الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة وبالتالي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الفائض أو العجز وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
which meets the definition of held for trading and is therefore measured at fair value through surplus or deficit in accordance with IPSAS 41. In B's financial statements for year 20X0, the fair value and carrying amount of the debt instrument is LCY100 in the local currency of Country Y. In A's consolidated financial statements, the asset is translated into the local currency of Country X at the spot exchange rate applicable at the end of the reporting period (2.00). Thus, the carrying amount is LCX200 (= LCY100 × 2.00) in the consolidated financial statements. At the end of year 20X1, the fair value of the debt instrument has increased to LCY110 in the local currency of Country Y. B recognizes the trading asset at LCY110 in its statement of financial position and recognizes a fair value gain of LCY10 in its surplus or deficit. During the year, the spot exchange rate has increased from 2.00 to 3.00 resulting in an increase in the fair value of the instrument from LCX200 to LCX330 (= LCY110 × 3.00) in the currency of Country X. Therefore, Entity A recognizes the trading asset at LCX330 in its consolidated financial statements. Entity A translates the statement of changes in net assets/equity of B "at the exchange rates at the dates of the transactions" (paragraph 44(b) of IPSAS 4). Since the fair value gain has accrued through the year, A uses the average rate as a practical approximation ($[3.00 + 2.00] / 2 = 2.50$, in accordance with paragraph 25 of IPSAS 4). Therefore, while the fair value of the trading asset has increased by LCX130 (= LCX330 – LCX200), Entity A recognizes only LCX25 (= LCY10 × 2.5) of this increase in consolidated surplus or deficit to comply with paragraph 44(b) of IPSAS 4. The resulting exchange difference,	في القوائم المالية للجهة "ب" لسنة 20X0، القيمة العادلة والقيمة الدفترية لأداة الدين هي 100 (عملة محلية للدولة "ص"). في القوائم المالية الموحدة لجهة "أ" تم ترجمة الأصل إلى العملة المحلية للدولة "س" بسعر الصرف الفوري المعمول به في نهاية فترة التقرير (2.00). وبالتالي فإن القيمة الدفترية هي 200 (عملة محلية للدولة "س") (= 100 عملة محلية للدولة "ص" × 2.00) في القوائم المالية الموحدة. في نهاية سنة 20X1، ارتفعت القيمة العادلة لأداة الدين إلى 110 عملة محلية للدولة "ص"، تثبت الجهة "ب" الأصل المتداول بمبلغ 110 عملة محلية للدولة "ص" في قائمة المركز المالي وتثبت مكسب القيمة العادلة بمبلغ 10 عملة محلية للدولة "ص" في الفائض أو العجز. خلال السنة، ارتفع سعر الصرف الفوري 2.00 إلى 3.00 مما أدى إلى زيادة القيمة العادلة للأداة من 200 عملة محلية للدولة "س" إلى 330 عملة محلية للدولة "س" (= 110 عملة محلية للدولة "ص" × 3.00) بعملة الدولة س، وبالتالي تثبت الجهة "أ" الأصل المتداول بمبلغ 330 عملة محلية للدولة "س" في القوائم المالية الموحدة. تترجم الجهة "أ" قائمة التغير في صافي الأصول/حقوق الملكية للجهة "ب" بأسعار الصرف في تواريخ المعاملات (الفقرة 44 (ب) من معيار المحاسبة للقطاع العام 4) وطالما أن مكسب القيمة العادلة مستحق خلال السنة، تستخدم الجهة "أ" متوسط سعر الصرف باعتباره تقريباً عملياً $2.5 = 2 / (2.00 + 3.00)$ وفقاً للفقرة 25 من معيار المحاسبة للقطاع العام 4. وبالتالي في حين أن القيمة العادلة للأصل المتداول قد ارتفعت بمبلغ 130 عملة محلية للدولة "س" (= 330 عملة محلية للدولة "س" - 200 عملة محلية للدولة "س") لا تثبت الجهة "أ" إلا 25 عملة محلية للدولة "س" (= 10 عملة محلية للدولة "ص" × 2.5) من مبلغ الزيادة في الفائض أو العجز الموحد وفقاً للفقرة 44 (ب) من معيار المحاسبة للقطاع العام 4، فرق سعر الصرف الناتج أي، الزيادة المتبقية في القيمة العادلة لأداة الدين (130 عملة محلية للدولة "س" - 25 عملة محلية للدولة "س" = 105 عملة محلية للدولة "س")، تجمع في صافي الأصول/حقوق الملكية حتى استبعاد صافي الاستثمار في العملية الأجنبية وفقاً للفقرة 57 من معيار المحاسبة في القطاع العام 4.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
i.e., the remaining increase in the fair value of the debt instrument (LCX130 – LCX25 = LCX105), is accumulated in net assets/equity until the disposal of the net investment in the foreign operation in accordance with paragraph 57 of IPSAS 4	
E.2.3 IPSAS 41 and IPSAS 4—Interaction Between IPSAS 41 and IPSAS 4	هـ.2.3 معيار المحاسبة للقطاع العام 41 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 4-التفاعل بين معيار المحاسبة للقطاع العام 41 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 4.
IPSAS 41 includes requirements about the measurement of financial assets and financial liabilities and the recognition of gains and losses on remeasurement in surplus or deficit. IPSAS 4 includes rules about the reporting of foreign currency items and the recognition of exchange differences in surplus or deficit. In what order are IPSAS 4 and IPSAS 41 applied?	يشمل معيار المحاسبة للقطاع العام 41 متطلبات حول قياس الأصول المالية والالتزامات المالية وإثبات المكاسب والخسائر عند إعادة القياس في الفائض أو العجز. يشمل ومعيار المحاسبة للقطاع العام 4 قواعد للتقرير عن بنود العملة الأجنبية وإثبات فروقات أسعار الصرف في الفائض أو العجز. فما هو ترتيب تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 41 ومعيار المحاسبة للقطاع العام 4؟
<i>Statement of Financial Position</i> Generally, the measurement of a financial asset or financial liability at fair value or amortized cost is first determined in the foreign currency in which the item is denominated in accordance with IPSAS 41. Then, the foreign currency amount is translated into the functional currency using the closing rate or a historical rate in accordance with IAS 21 (paragraph AG224 of IPSAS 41). For example, if a monetary financial asset (such as a debt instrument) is measured at amortized cost in accordance with IPSAS 41, amortized cost is calculated in the currency of denomination of that financial asset. Then, the foreign currency amount is recognized using the closing rate in the entity's financial statements (paragraph 27 of IPSAS 4). That applies regardless of whether a monetary item is measured at	<i>قائمة المركز المالي</i> بشكل عام، يحدد أولاً قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي بالقيمة العادلة أو التكلفة المستنفدة للبند المقوم بالعملة الأجنبية، وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41. ومن ثم تتم ترجمة مبلغ العملة الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام سعر الإقفال أو السعر التاريخي وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 4 (فقرة إرشادات التطبيق 224 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41). على سبيل المثال، إذا كان الأصل المالي النقدي (مثل أداة الدين) قد تم قياسه بالتكلفة المستنفدة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41، يتم حساب التكلفة المستنفدة بالعملة المقوم بها ذلك الأصل المالي. وبالتالي يتم إثبات مبلغ لعملة الأجنبية باستخدام سعر الإقفال في القوائم المالية للجهة (الفقرة 27 من معيار المحاسبة للقطاع العام 4)، يطبق ذلك بغض النظر عما إذا كان قد تم قياس البند بالتكلفة المستنفدة أو القيمة العادلة بالعملة الأجنبية (الفقرة 28 من معيار المحاسبة للقطاع العام 4)، والأصل المالي غير النقدي (مثل الاستثمار في أداة حقوق ملكية) الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية فتتم ترجمته باستخدام سعر الإقفال (الفقرة 27 (ج) من معيار المحاسبة للقطاع العام 4).

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
amortized cost or fair value in the foreign currency (paragraph 28 of IPSAS 4). A non-monetary financial asset (such as an investment in an equity instrument) that is measured at fair value in the foreign currency is translated using the closing rate (paragraph 27 (c) of IPSAS 4) As an exception, if the financial asset or financial liability is designated as a hedged item in a fair value hedge of the exposure to changes in foreign currency rates under IPSAS 41 (or IPSAS 29 if an entity chooses as its accounting policy to continue to apply the hedge accounting requirements in IPSAS 29), the hedged item is remeasured for changes in foreign currency rates even if it would otherwise have been recognized using a historical rate under IPSAS 4 (paragraph 137 of IPSAS 41 or paragraph 99 of IPSAS 29), i.e., the foreign currency amount is recognized using the closing rate. This exception applies to non-monetary items that are carried in terms of historical cost in the foreign currency and are hedged against exposure to foreign currency rates (paragraph 27(b) of IPSAS 4). <i>Surplus or Deficit</i> The recognition of a change in the carrying amount of a financial asset or financial liability in surplus or deficit depends on a number of factors, including whether it is an exchange difference or other change in carrying amount, whether it arises on a monetary item (for example, most debt instruments) or non-monetary item (such as most equity investments), whether the associated asset or liability is designated as a cash flow hedge of an exposure to changes in foreign currency rates, and whether it results	وكاستثناء، إذا تم تعيين الأصل المالي أو الالتزام المالي على أنه بند متحوط له في تحوط القيمة العادلة من التعرض للتغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 41 (أو معيار المحاسبة للقطاع العام 29 إذا اختارت الجهة سياسة محاسبية تقتضي أن تستمر في تطبيق متطلبات محاسبة التحوط الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 29)، يتم إعادة قياس البند المتحوط له بالنسبة للتغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية حتى لو كان سيتم إثباتها وفقاً للمعدل التاريخي بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 41 (الفقرة 137 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 أو الفقرة 99 من معيار المحاسبة للقطاع العام 29)، أي يتم إثبات مبلغ العملة الأجنبية باستخدام معدل الإقفال، يطبق هذا الاستثناء على البنود غير المالية التي تسجل بالتكلفة التاريخية للعملة الأجنبية والتي يتم التحوط لها مقابل التعرض لمعدلات أسعار صرف العملة الأجنبية (الفقرة 27 (ب) من معيار المحاسبة للقطاع العام 4). <i>الفائض أو العجز</i> إثبات التغير في القيمة الدفترية للأصل المالي أو الالتزام المالي في الفائض أو العجز يعتمد على عدد من العوامل، يشمل ما إذا كان التغير في سعر الصرف أو تغير آخر في القيمة الدفترية، وما إذا كان سيظهر على بند نقدي (مثل معظم أدوات الدين) أو بند غير نقدي (مثل معظم استثمارات حقوق الملكية)، وما إذا كان الأصل أو الالتزام المرتبط قد تم تعيينهم كتحوط تدفقات نقدية للتعرض للتغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية، وما إذا كان سينتج عن ترجمة القوائم المالية للعملية الأجنبية. أما مسألة إثبات التغيرات في القيمة الدفترية للأصل المالي أو الالتزام المالي المحتفظ به من قبل عملية أجنبية فسيتم تناوله في سؤال مختلف (أنظر السؤال هـ. 2.2). أي فرق في أسعار الصرف ناتج عن إثبات بند نقدي بسعر مختلف عن السعر الذي تم إثباته أولاً خلال الفترة، أو المثبت في قوائم مالية سابقة، فيتم إثباته في الفائض أو العجز وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 4 (فقرة إرشادات التطبيق 224 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، وفقرة 32 و 37 من معيار المحاسبة للقطاع العام 4)، إلا إذا كان البند النقدي قم تم تعيينه باعتباره تحوط تدفقات نقدية لمعاملة من المتوقع بشكل كبير أن تحدث بالعملة الأجنبية، ففي تلك الحالة تطبق متطلبات إثبات المكاسب

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
from translating the financial statements of a foreign operation. The issue of recognizing changes in the carrying amount of a financial asset or financial liability held by a foreign operation is addressed in a separate question (see Question E.2.2). Any exchange difference arising on recognizing a monetary item at a rate different from that at which it was initially recognized during the period, or recognized in previous financial statements, is recognized in surplus or deficit in accordance with IPSAS 4 (paragraph AG224 of IPSAS 41, paragraphs 32 and 37 of IPSAS 4), unless the monetary item is designated as a cash flow hedge of a highly probable forecast transaction in foreign currency, in which case the requirements for recognition of gains and losses on cash flow hedges (paragraph 140 of IPSAS 41 or paragraph 106 of IPSAS 29). Differences arising from recognizing a monetary item at a foreign currency amount different from that at which it was previously recognized are accounted for in a similar manner, since all changes in the carrying amount relating to foreign currency movements should be treated consistently. All other changes in the statement of financial position measurement of a monetary item are recognized in surplus or deficit in accordance with IPSAS 41. For example, although an entity recognizes gains and losses on financial assets measured at fair value through net assets/equity in net assets/ equity (paragraphs 111 and AG225 of IPSAS 41), the entity nevertheless recognizes the changes in the carrying amount relating to changes in foreign exchange rates in surplus or deficit (paragraph 27(a) of IPSAS 4).	والخسائر في احتياطات التدفقات النقدية (الفقرة 140 من معيار المحاسبة للقطاع العام 40 أو الفقرة 106 من معيار المحاسبة للقطاع العام 29) أما الاختلافات الناتجة عن إثبات بند نقدي بمبلغ بالعملية الأجنبية يختلف عن المبلغ الذي تم إثباته مسبقاً، فتتم المحاسبة عنها بأسلوب مماثل، طالما أن جميع التغيرات في القيمة الدفترية المتعلقة بتحركات العملة الأجنبية ينبغي معاملتها باتساق. ويتم إثبات جميع التغيرات في قياس قائمة المركز المالي للبند النقدي في الفائض أو العجز وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41. على سبيل المثال، رغم أن الجهة تثبت المكاسب والخسائر للأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية في صافي الأصول/حقوق الملكية (الفقرة 111 وفقرة إرشادات التطبيق 225 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41)، ورغم ذلك تثبت الجهة التغيرات في القيمة الدفترية المتعلقة بالتغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية في الفائض أو العجز (الفقرة 27 (أ) من معيار المحاسبة للقطاع العام 4). يتم إثبات أي تغيرات في القيمة الدفترية لبند غير نقدي في الفائض أو العجز أو في صافي الأصول/حقوق الملكية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41. على سبيل المثال، بالنسبة للاستثمار في أداة حقوق ملكية التي تم عرضها وفقاً للفقرة 106 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41، فإن إجمالي التغير في القيمة الدفترية، بما في ذلك أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، يعرض في صافي الأصول/حقوق الملكية (فقرة إرشادات التطبيق 226 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41). إذا تم تعيين بند غير نقدي باعتباره تحوط تدفقات نقدية لارتباط ملزم غير مثبت أو معاملة من المحتمل أن تحدث بصورة كبيرة بالعملة الأجنبية، تطبق متطلبات إثبات المكاسب والخسائر عن تحوطات التدفقات النقدية (الفقرة 140 من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 أو الفقرة 106 من معيار المحاسبة للقطاع العام 29). عندما يتم إثبات جزء من التغير في القيمة الدفترية في صافي الأصول/حقوق الملكية وإثبات جزء آخر في الفائض أو العجز، على سبيل المثال، إذا كانت التكلفة المستنفدة للسند المقوم بالعملة الأجنبية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال صافي الأصول/حقوق الملكية ارتفعت بالعملة الأجنبية (مما يؤدي إلى مكسب في الفائض أو العجز)، لا يمكن للجهة هذين المكونين لأغراض تحديد مبلغ المكسب أو الخسارة الذي ينبغي إثباته في الفائض أو العجز أو في صافي الأصول/حقوق الملكية.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
Any changes in the carrying amount of a non-monetary item are recognized in surplus or deficit or in net assets/equity in accordance with IPSAS 41. For example, for an investment in an equity instrument that is presented in accordance with paragraph 106 of IPSAS 41, the entire change in the carrying amount, including the effect of changes in foreign currency rates, is presented in net assets/equity (paragraph AG226 of IPSAS 41). If the non-monetary item is designated as a cash flow hedge of an unrecognized firm commitment or a highly probable forecast transaction in foreign currency, the requirements for recognition of gains and losses on cash flow hedges (paragraph 140 of IPSAS 41 or paragraph 106 of IPSAS 29). When some portion of the change in carrying amount is recognized in net assets/equity and some portion is recognized in surplus or deficit, for example, if the amortized cost of a foreign currency bond measured at fair value through net assets/equity has increased in foreign currency (resulting in a gain in surplus or deficit) but its fair value has decreased in foreign currency (resulting in a loss recognized in net assets/equity), an entity cannot offset those two components for the purposes of determining gains or losses that should be recognized in surplus or deficit or in net assets/equity	
E.2.4—Valuation of Unquoted Equity Instruments	هـ.2.4-تقييم أدوات حقوق الملكية التي ليس لها أسعار معلنة.
What valuation technique is most appropriate to apply when determining the fair value of these unquoted equity instruments?	ماهي آلية التقييم الأكثر ملاءمة للتطبيق عند تحديد القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية التي ليس لها أسعار معلنة؟
Public sector entities have a wide range of valuation techniques available when determining the fair value of an unquoted equity instrument. IPSAS 41 does not prescribe the use of a specific valuation technique, but instead	لدى جهات القطاع العام مجموعة كبيرة من آليات التقييم المتاحة عند تحديد القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية التي ليس لها أسعار معلنة. لا ينص معيار المحاسبة للقطاع العام 41 على استخدام آلية

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ														
encourages the use of professional judgment and the consideration of all the facts and circumstances surrounding the section of an appropriate measurement technique. Figure 1 illustrates various valuations techniques that may be applicable based on the transactions facts and circumstances. This is not an exhaustive list. <table border="1" data-bbox="112 579 898 1321"> <caption>Figure 1 – Valuation approaches and valuation techniques</caption> <thead> <tr> <th>Valuation approach</th><th>Valuation techniques</th></tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Market approach</td><td> - Transaction price paid for an identical or similar instrument of an investee (see illustrative example 23) - Comparable company valuation multiples </td></tr> <tr> <td>Other approaches</td><td> - Discounted cash flow method (see illustrative example 24) - Dividend discount model - Constant growth model (see illustrative example 25) - Capitalization model - Adjusted net asset method (see illustrative example 26) </td></tr> </tbody> </table> The economic characteristics of unquoted equity instruments and the information that is reasonably available to a public sector entity are two of	Valuation approach	Valuation techniques	Market approach	- Transaction price paid for an identical or similar instrument of an investee (see illustrative example 23) - Comparable company valuation multiples	Other approaches	- Discounted cash flow method (see illustrative example 24) - Dividend discount model - Constant growth model (see illustrative example 25) - Capitalization model - Adjusted net asset method (see illustrative example 26)	تقييم معينة، ولكنه يحث على الاستعانة بالحكم المهني ومراعاة جميع الحقائق والظروف المحيطة باختيار آلية التقييم الملائمة. يوضح الشكل 1 آليات التقييم المختلفة التي يمكن تطبيقها بناءً على الحقائق والظروف المتعلقة بالمعاملات، هذه القائمة ليست قائمة شاملة. <table border="1" data-bbox="1319 533 2058 1276"> <thead> <tr> <th colspan="2">مناهج وآليات التقييم</th></tr> <tr> <th>آلية التقييم</th><th>منهج التقييم</th></tr> </thead> <tbody> <tr> <td> - سعر المعاملة المدفوع لأداة مماثلة أو مشابهة خاصة بالجهة المستثمر فيها (أنظر المثال التوضيحي 23) - مضاعفات تقييم الشركة المقارنة. </td><td>منهج السوق</td></tr> <tr> <td> طريقة التدفقات النقدية المخصومة (أنظر المثال التوضيحي 24) نموذج خصم التوزيعات. نموذج النمو الثابت (انظر المثال التوضيحي 25) نموذج الرسملة. طريقة صافي الأصل المعدل (أنظر المثال التوضيحي 26) </td><td>مناهج أخرى</td></tr> </tbody> </table> الخصائص الاقتصادية للأدوات حقوق الملكية التي ليس لها أسعار معلنة والمعلومات المتاحة بشكل معقول لجهة القطاع العام هما اثنتين من العوامل التي ينبغي مراعاتها عند اختيار أكثر آليات التقييم	مناهج وآليات التقييم		آلية التقييم	منهج التقييم	- سعر المعاملة المدفوع لأداة مماثلة أو مشابهة خاصة بالجهة المستثمر فيها (أنظر المثال التوضيحي 23) - مضاعفات تقييم الشركة المقارنة.	منهج السوق	طريقة التدفقات النقدية المخصومة (أنظر المثال التوضيحي 24) نموذج خصم التوزيعات. نموذج النمو الثابت (انظر المثال التوضيحي 25) نموذج الرسملة. طريقة صافي الأصل المعدل (أنظر المثال التوضيحي 26)	مناهج أخرى
Valuation approach	Valuation techniques														
Market approach	- Transaction price paid for an identical or similar instrument of an investee (see illustrative example 23) - Comparable company valuation multiples														
Other approaches	- Discounted cash flow method (see illustrative example 24) - Dividend discount model - Constant growth model (see illustrative example 25) - Capitalization model - Adjusted net asset method (see illustrative example 26)														
مناهج وآليات التقييم															
آلية التقييم	منهج التقييم														
- سعر المعاملة المدفوع لأداة مماثلة أو مشابهة خاصة بالجهة المستثمر فيها (أنظر المثال التوضيحي 23) - مضاعفات تقييم الشركة المقارنة.	منهج السوق														
طريقة التدفقات النقدية المخصومة (أنظر المثال التوضيحي 24) نموذج خصم التوزيعات. نموذج النمو الثابت (انظر المثال التوضيحي 25) نموذج الرسملة. طريقة صافي الأصل المعدل (أنظر المثال التوضيحي 26)	مناهج أخرى														

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
the factors that should be considered when selecting the most appropriate valuation technique. For example, an entity is likely to place more emphasis on the comparable company valuation multiples technique when there are sufficiently comparable company peers or when the background or details of the observed transactions are known. Similarly, a public sector entity is likely to place more emphasis on the discounted cash flow method when, for example: (d) The cash flows of a public sector entity present unique characteristics such as periods of unequal rates of growth (for example, a period of high growth that stabilizes later to more steady levels of growth). (e) Alternatively, when measuring the fair value of unquoted equity instruments, a public sector entity might conclude that, on the basis of the specific facts and circumstances (for example, the nature of the investment, the history and stage of the development of the investment, the nature of the investment's assets and liabilities, its capital structure etc.). (f) It is appropriate to apply the adjusted net asset method. Consequently, given specific facts and circumstances, one valuation technique might be more appropriate than another. Some of the factors that a public sector entity will need to consider when selecting the most appropriate valuation technique(s) include (this list is not exhaustive): 1. The information that is reasonably available to a public sector entity; 2. The market conditions;	ملائمة. على سبيل المثال، من المحتمل أن تؤكد الجهة بصورة أكبر على آلية تقييم مضاعفات تقييم الشركة المقارنة في حال وجود عدد كافٍ من الشركات المماثلة التي يمكن المقارنة معها أو عندما تكون خلفية أو تفاصيل المعاملة الملحوظة معروفة. وبالمثل، على الأرجح ستؤكد جهة القطاع العام بصورة أكبر على طريقة التدفقات النقدية المخصومة في الحالات التالية، مثل: أ- التدفقات النقدية لجهة القطاع العام تقدم خصائص فريدة من نوعها مثل فترات معدلات النمو غير المتساوية (مثلاً فترة نمو مرتفع تدخل في مرحلة ثبات لاحقاً بحيث تصبح معدلات النمو أكثر استقراراً) ب- بدلاً من ذلك، عند قياس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية التي ليس لها أسعار معلنة، قد تصل جهة القطاع العام إلى ذلك الاستنتاج على أساس حقائق وظروف معينة (على سبيل المثال، طبيعة الاستثمار، تاريخ أو مرحلة تطوير الاستثمار، طبيعة أصول والتزامات الاستثمار، هيكل رأس المال الخاص بها، إلى آخره). ج- من الملائم تطبيق طريقة صافي الأصول المعدلة. وبالتالي، في ظل حقائق وظروف معينة، قد تكون إحدى آليات التقييم ملائمة أكثر من غيرها. بعض العوامل التي تحتاج جهة القطاع العام مراعاتها عند اختيار أكثر آليات التقييم ملائمة تشمل: (هذه القائمة ليست شاملة) 1- المعلومات المتاحة بشكل معقول لجهة القطاع العام. 2- ظروف السوق. 3- أفق الاستثمار ونوع الاستثمار (على سبيل المثال، يمكن تحديد اتجاه السوق عند قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية قصيرة الأجل بشكل أفضل من خلال بعض تقنيات التقييم دون الأخرى). 4- دورة حياة الاستثمار (بمعنى يمكن تحديد محفزات تحقيق القيمة في المراحل المختلفة من دورة حياة الجهة بصورة أفضل من خلال بعض آليات التقييم دون الأخرى). 5- طبيعة العمل الاستثماري (على سبيل المثال، يمكن تحديد الطبيعة المتقلبة أو الدورية لعمل الجهة المستثمر بها من خلال بعض آليات التقييم دون الأخرى). 6- الصناعة التي تعمل بها الجهة.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
3. The investment horizon and investment type (for example, the market sentiment when measuring the fair value of a short-term financial investment might be better captured by some valuation techniques than by others); 4. The life cycle of the investment (i.e., what may trigger value in different stages of an entity's life cycle might be better captured by some valuation techniques than by others); 5. The nature of an investment's business (for example, the volatile or cyclical nature of an investee's business might be better captured by some valuation techniques than others); and 6. The industry in which an entity operates. The fair value measurement technique must reflect current market conditions. An entity might ensure that the valuation techniques reflect current market conditions by calibrating them at the measurement date. At initial recognition, if the transaction price represented fair value and an investor will use a valuation technique to measure fair value in subsequent periods that uses unobservable inputs, the entity must calibrate the valuation technique so that it equals the transaction price (if the transaction contains a non-exchange component, recalibrate to the fair value of the equity instrument). The use of calibration when measuring the fair value of the unquoted equity instruments at the measurement date is a good exercise for an entity to ensure that the valuation technique reflects current market conditions and to determine whether an adjustment to the valuation technique is necessary (for example, there might be a characteristic of the instrument that is not captured by the	يجب أن تعكس آلية قياس القيمة العادلة الظروف الحالية في السوق، وقد تؤكد الجهة على أن آلية التقييم تعكس الظروف الحالية في السوق من خلال فحص تلك الظروف في تاريخ القياس. عند الإثبات الدولي، إذا مثل سعر المعاملة القيمة العادلة وكان المستثمر سيستخدم آلية تقييم لقياس القيمة العادلة في فترات لاحقة تستخدم فيها مدخلات غير ملحوظة يتعين على الجهة فحص آلية التقييم بحيث تساوي سعر المعاملة (إذا كانت المعاملة تشمل سعر غير تبادلي يعاد فحص القيمة العادلة للأداة حقوق الملكية). استخدام الفحص عند قياس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية التي ليس لها أسعار معلنة في تاريخ القياس هي ممارسة جيدة للجهة للتأكيد على أن آلية التقييم تعكس الظروف الحالية في السوق ولتحديد ما إذا كان تعديل آليات التقييم هو أمر ضروري (مثلًا قد تكون هناك خاصية للأداة لم تحدد من خلال آلية التقييم أو قد تظهر حقيقة جديدة في تاريخ القياس لم تكن موجودة عند الإثبات الأولي). في بعض الحالات، قد يتعين على الجهة تطبيق أكثر من آلية تقييم لتحديد القيمة العادلة. وتقدم الأمثلة التوضيحية 23-26 أمثلة على الأنواع المختلفة من آليات التقييم التي تستخدم لقياس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية التي ليس لها أسعار معلنة.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
valuation technique or a new fact that has arisen at the measurement date that was not present at initial recognition). In some circumstances, an entity may have to apply more than one valuation technique when determining fair value. Examples of various types of techniques for measurement of the fair value of unquoted equity instruments, are provided in Illustrative Examples 23–26.	
E.2.5—Cost as a Proxy for Fair Value of Equity Instruments	هـ.2.5 - التكلفة كممثل للقيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية.
Can the cost of the equity instrument be used by default for subsequent measurement?	هل يمكن استخدام تكلفة أداة حقوق الملكية بصورة تلقائية (افتراضياً) في القياس اللاحق؟
No. Investments in equity instruments must be measured at fair value. However, as noted in paragraph AG140 cost may be an appropriate estimate of fair value because there is insufficient recent information available to measure fair value or because there is a wide range of possible fair value measurements and cost represents the best estimate of fair value within that range.	لا، يجب قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة. ومع ذلك، ووفقاً لما أشارت إليه فقرة إرشادات التطبيق 140 قد تكون التكلفة تقديراً ملائماً للقيمة العادلة لعدم وجود قدر كاف من المعلومات المتاحة لقياس القيمة العادلة أو لأن هناك مجموعة كبيرة من القياسات الممكنة للقيمة العادلة وتمثل التكلفة التقدير الأفضل للقيمة العادلة ضمن تلك المجموعة.
Section F Other	القسم "و" حالات أخرى
F.1 IPSAS 41 and IPSAS 2—Hedge Accounting: Cash Flow Statement	و.1 معيار المحاسبة للقطاع العام 41 و معيار المحاسبة للقطاع العام 2-محاسبة التحوط: قائمة التدفقات النقدية.
How should cash flows arising from hedging instruments be classified in the cash flow statement?	كيف ينبغي تصنيف التدفقات النقدية الناتجة عن أدوات التحوط في قائمة التدفقات النقدية؟
Cash flows arising from hedging instruments are classified as operating, investing or financing activities, on the basis of the classification of the cash	تصنف التدفقات النقدية الناتجة عن أدوات التحوط على أنها أنشطة تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية، وذلك على أساس تصنيف التدفقات النقدية الناتجة عن البند المتحوط له. ورغم عدم تحديث المصطلح

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
flows arising from the hedged item. While the terminology in IPSAS 2 has not been updated to reflect IPSAS 41, the classification of cash flows arising from hedging instruments in the cash flow statement should be consistent with the classification of these instruments as hedging instruments under IPSAS 41.	الوارد في معيار المحاسبة للقطاع العام 2 ليعكس ما ورد في معيار المحاسبة للقطاع العام 41 ينبغي أن يكون تصنيف التدفقات النقدية الناتجة عن أدوات التحوط في قائمة التدفقات النقدية متسقاً مع تصنيف هذه الأدوات على أنها أدوات تحوط بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 41.
Section G Concessionary Loans and Non-Exchange Equity Transactions	القسم "ز" القروض الميسرة ومعاملات حقوق الملكية غير التبادلية.
<i>G.1 Sequencing of "Solely Payments of Principal and Interest" Evaluation for a Concessionary Loan</i>	<i>ز.1 تسلسل تقييم "دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط" للقرض الميسر.</i>
If an entity issues a concessionary loan (financial asset) when does it assess classification for subsequent measurement purposes?	إذا أصدرت جهة قرض ميسر (أصل مالي) متى تقيم الجهة التصنيف لأغراض القياس اللاحق؟
An entity firstly assesses whether the substance of the concessionary loan is in fact a loan, a grant, a contribution from owners or a combination thereof, by applying the principles in IPSAS 28 and paragraphs 42–58 of IPSAS 23. If an entity has determined that the transaction, or part of the transaction, is a loan, it assesses whether the transaction price represents the fair value of the loan on initial recognition. An entity determines the fair value of the loan by using the principles in paragraphs AG144– AG155. After initial recognition at fair value, an entity subsequently assesses the classification of concessionary loans in accordance with paragraphs 39–44 and measures concessionary loans in accordance with paragraphs 61–65.	تقيم الجهة أولاً ما إذا كان جوهر القرض الميسر هو في حقيقة الأمر قرض أم منحة أم مساهمة من المالكين أو مزيج مما ذكر، من خلال تطبيق المبادئ الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 28 وفي الفقرات 42-58 من معيار المحاسبة للقطاع العام 23، إذا كانت الجهة قد حددت أن المعاملة أو جزء منها هي قرض فإنها تقيم ما إذا كان سعر المعاملة يمثل القيمة العادلة للقرض عند الإثبات الأولي. وتحدد الجهة القيمة العادلة للقرض من خلال استخدام المبادئ الواردة في فقرات إرشادات التطبيق 144-155. بعد الإثبات الأولي بالقيمة العادلة تقيم الجهة لاحقاً تصنيف القرض الميسر وفقاً للفقرات 39-44 وتقيس القروض الميسرة وفقاً للفقرات 61-65.
<i>G.2 Concessionary Loans and "Solely Payments of Principal and Interest" Evaluation</i>	<i>ز.2 القروض الميسرة وتقييم "دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط"</i>
Can a concessionary loan satisfy the SPPI condition?	هل يمكن أن يستوفي القرض الميسر شروط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط؟

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
Yes. When the payments of the loan, based on its fair value determined at initial recognition, reflect solely payments of principal and interest. However, if a financial asset contains a contractual term that could change the timing or amount of contractual cash flows (for example, a contingent repayment feature specific to the borrower), the entity must determine whether the contractual cash flows that could arise over the life of the instrument due to that contractual term are solely payments of principal and interest on the principal amount outstanding. If the terms of the financial asset give rise to any other cash flows or limit the cash flows in a manner inconsistent with payments representing principal and interest, the financial asset does not meet the condition in paragraphs 40(b) and 41(b). To make this determination, the entity must assess the contractual cash flows that could arise both before, and after, the change in contractual cash flows. The entity may also need to assess the nature of any contingent event (i.e., the trigger) that would change the timing or amount of the contractual cash flows (see paragraphs AG72–AG75). A common feature of a concessionary loan is an interest concession. A concessionary loan with a contractual interest rate of nil does not preclude the instrument from satisfying the SPPI condition.	نعم، عندما تكون دفعات القرض، اعتماداً على القيمة العادلة التي تم تحديدها عند الإثبات الأولي تعكس دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط. ومع ذلك إذا شمل الأصل المالي شرطاً تعاقدياً قد يغير مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية أو توقيتها (على سبيل المثال، خاصية سداد محتمل خاصة بالمقترض)، على الجهة أن تحدد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية التي قد تنشأ على مدى عمر الأداة بسبب الشرط التعاقدي هي دفعات خاصة بالمبلغ الأصلي والفائدة فقط على المبلغ الأصلي القائم. وإذا كانت شروط الأصل المالي تؤدي إلى ظهور أي تدفقات نقدية أخرى أو إلى الحد من التدفقات النقدية بطريقة غير متسقة مع الدفعات التي تمثل المبلغ الأصلي والفائدة، لا يستوفي الأصل المالي الشروط الواردة في الفقرتين 40(ب) و 41(ب). وللتوصل إلى هذا التحديد، تقيم الجهة التدفقات النقدية التعاقدية التي قد تنشأ قبل وبعد التغير في التدفقات النقدية التعاقدية. وقد تحتاج الجهة أيضاً لتقييم طبيعة أي حدث محتمل (أي محفز) قد يؤدي إلى تغيير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية (انظر فقرات إرشادات التطبيق 72-75). وتيسير الفائدة هو من الخصائص المشتركة للقروض الميسرة. فالقرض الميسر المصوب بمعدل فائدة تعاقدي يساوي صفر لا يحول دون استيفاء الأداة لشرط الدفعات الخاصة بالمبلغ الأصلي والفائدة فقط.
G.3 Valuation of Non-Exchange Component	3. تقييم المكون غير التبادلي
Can the non-exchange component of an equity transaction equal the transaction cost?	هل يمكن أن يساوي المكون غير التبادلي لمعاملة حقوق ملكية تكلفة المعاملة؟

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
No. To the extent an entity receives an equity instrument, such as common shares, in exchange for consideration, the equity instrument will have some value on initial recognition and must be measured at fair value. At initial recognition, the entity must evaluate the substance of the arrangement and assess whether a portion of the consideration provided is a non-exchange component such as a grant or subsidy.	لا، إلى المدى الذي تحصل فيه الجهة على أداة حقوق الملكية، مثل الأسهم العادية، نظير عوض /مقابل، سيكون لأداة حقوق الملكية قيمة ما عند الإثبات الأولي ويجب قياسها بالقيمة العادلة. وعند الإثبات الأولي تقوم الجهة جوهر الترتيب وتقيم ما إذا كانت نسبة العوض المقدم هي مكون غير تبادلي مثل المنح أو الدعم.
<i>G.4 Equity Instruments Arising from Non-Exchange Transactions</i>	ز.4 أدوات حقوق الملكية الناتجة عن المعاملات غير التبادلية.
How might an equity instrument included in a non-exchange transaction be evidenced?	كيف يمكن إثبات أداة حقوق ملكية مدرجة في معاملة غير تبادلية؟
In assessing whether an equity instrument is included as part of a transaction that also includes a non-exchange component, an entity applies the definition of an equity instrument and the requirements in IPSAS 28. Indicators that may evidence the existence of an equity instrument may include: (a) A formal designation of the transfer (or a class of such transfers) of equity instruments forming part of the investment's contributed net assets/equity, either before the investment occurs or at the time of the investment; (b) A formal agreement, in relation to the equity instrument, establishing or increasing an existing financial interest in the net assets/equity of the investment that can be sold, transferred, or redeemed; or (c) The receipt of equity instruments that can be sold, transferred, or redeemed.	عند تقييم ما إذا كان قد تم إدراج أداة حقوق ملكية على أنها جزء من المعاملة التي تشمل أيضاً مكون غير تبادلي، تطبق الجهة تعريف أداة حقوق الملكية والمتطلبات الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 28. ويمكن أن تشمل المؤشرات التي قد تثبت وجود أداة حقوق ملكية ما يلي: (أ) تخصيص رسمي للتحويل (أو فئة تلك التحويلات) لأداة حقوق الملكية التي تشكل جزء من الاستثمار المساهم به في صافي الأصول/حقوق الملكية، إما قبل حدوث الاستثمار أو في وقت حدوث الاستثمار. (ب) اتفاقية رسمية فيما يتعلق بأداة حقوق الملكية، تنشئ أو تزيد من أصل مالي قائم في صافي الأصول/حقوق الملكية للاستثمار الذي يمكن بيعه أو تحويله أو استرداده، أو (ج) استلام أدوات حقوق الملكية التي يمكن بيعها أو تحويلها أو استردادها.
<i>G.5 Factors to Consider in Evaluating Concessionary and Originated Credit-Impaired Loans</i>	ز.5 العوامل التي ينبغي مراعاتها عند تقويم القروض الميسرة والقروض المستحقة على أنها ذات مستوى أئتماني هابط

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
What factors should be considered when evaluating whether a loan is a concessionary loan or an originated credit-impaired loan?	ما هي العوامل التي ينبغي مراعاتها عند تقييم ما إذا كان القرض هو قرض ميسر أو قرض مستحدث على أنه ذو مستوى ائتماني هابط؟
Both concessionary loans and originated credit-impaired loans have lower estimated future cash flows than similar loans that do not have a concessionary or credit-impaired component. The issuer of a debt instrument evaluates the substance of the financial instrument to determine whether the instrument is classified as a concessionary loan or an originated credit-impaired loan. Features that indicate that the financial instrument is a concessionary loan include: - The lender has an objective to incorporate a non-exchange component in the loan transaction. As such, the lender intends to give up a portion of the cash flows that would otherwise be available had the transaction been negotiated at market terms; - The financial instrument is extended below-market terms, by way of an interest and/or a principal concession; and - The characteristics of the loan agreement, i.e., the contractual terms that are negotiated off market, result in a decrease in the estimated future cash flows of the instrument when compared to a similar loan that does not have a concessionary or credit-impaired component. Originated credit-impaired financial assets (see paragraphs 85–86) are generally extended at market terms at origination but have lower estimated cash flows in comparison to similar instruments, because the borrowing entity is not expected to be able to satisfy the contractual terms of the	لكل من القروض الميسرة والقروض المستحدثّة على أنها ذات مستوى ائتماني هابط تدفقات نقدية مقدرة تكون أقل من القروض المماثلة التي لا تحتوي على مكون مُيسر أو ذي مستوى ائتماني هابط. يقوم مصدر أداة الدين جوهر الأداة المالية ليحدد ما إذا كان سيتم تصنيف الأداة باعتبارها قرض ميسر أم أنها قرض مستحدث على أنه ذو مستوى ائتماني هابط. تشمل الخصائص التي تشير إلى أن الأداة قرض ميسر ما يلي: - يهدف المقرض إلى تضمين مكون غير تبادلي في معاملة القرض. وعلى هذا النحو، ينوي المقرض أن يتنازل عن جزء من التدفقات النقدية التي كانت ستوفر فيما لو تم التفاوض بشأن المعاملة وفقاً لأسعار السوق. - تم تقديم الأداة المالية بأقل من أسعار السوق، من خلال تيسير الفائدة و/أو المبلغ الأصلي. - خصائص اتفاقية الدين، أي الشروط التعاقدية التي يتم التفاوض بشأنها بعيداً عن السوق، والتي تؤدي إلى انخفاض التدفقات النقدية المستقبلية للأداة عندما تتم مقارنتها بقرض مماثل لا يتضمن مكوناً ميسراً أو ذا مستوى ائتماني هابط. عادة ما يتم تقديم الأصول المالية المستحدثّة على أنها ذات مستوى ائتماني هابط (انظر الفقرات 85-86) بأسعار السوق عند استحداثها ولكن تكون لها تدفقات نقدية مقدرة أقل مقارنة بالأدوات المماثلة، لأنه ليس من المتوقع من الجهة المقترضة أن تكون قادرة على الوفاء بالشروط التعاقدية للترتيب. يتوقع المقرض ألا يتم تحصيل جزء من التدفقات النقدية التعاقدية في مقابل نية التنازل عن جزء من التدفقات النقدية التي كانت ستكون متاحة فيما لو تمت المعاملة بأسعار السوق. وعلى هذا النحو، تمثل القروض المستحدثّة على أنها ذات مستوى ائتماني هابط فرصة للمقرض لتحصيل التدفقات النقدية التي تتجاوز التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، في حين أنه في حالة القروض الميسرة، تقارب التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة التدفقات النقدية التعاقدية، مما يعني عدم توفر تدفقات النقدية إضافية.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
arrangement. The lender expects a portion of the contractual cash flows to be uncollectible, as opposed to intending to give up a portion of the cash flows which would otherwise be available at market terms. As such, originated credit-impaired loans present an opportunity for the lender to collect cash flows in excess of the estimated future cash flows, while with concessionary loans, the estimated future cash flows approximate the contractual cash flows, meaning no additional cash flows are available.	
<i>G.6 Concessionary Loans that are Originated Credit-Impaired</i>	ز.6 القروض الميسرة التي هي قروضاً مستحقة على أنها ذات مستوى ائتماني هابط
Can a concessionary loan be originated credit-impaired?	هل يمكن أن يكون القرض الميسر قرضاً مستحقاً على أنه ذو مستوى ائتماني هابط؟
Yes. In some circumstances a concessionary loan may be granted that is also originated credit-impaired. A concessionary loan may be credit-impaired at origination because one or more events have had a detrimental impact on the estimated future cash flows of the financial asset. For example, in order to support the operation of the national airline's domestic routes, the department of finance advances loans to the airline on an annual basis. The annual interest payments are based on a contract rate of 6 percent. Assuming the market rate at the time the loan is advanced is 10 percent, this represents a concession. Historically, even with the concessionary terms, the department of finance has collected only 85 percent of the loan's contractual cash flows. The department of finance expects this trend to continue with the current loan issue. This example represents a concessionary originated credit-impaired loan as the loan has concessionary terms, but even with those terms, significant credit losses are expected to occur.	نعم، في بعض الحالات قد يتم منح قرض ميسر يكون أيضاً مستحقاً على أنه ذو مستوى ائتماني هابط. وقد يكون القرض الميسر ذي مستوى ائتماني هابط عند الاستحداث لأن لحدث ما أو أكثر أثر سيء على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. على سبيل المثال، لدعم تشغيل الرحلات المحلية لشركة الطيران الوطنية، تقدم إدارة المالية قروضاً لشركة الطيران على أساس سنوي. وتعتمد دفعات الفائدة السنوية على سعر التعاقد وهو 6%، وبافتراض أن سعر السوق عند تقديم القرض كان 10%، فإن ذلك يمثل تيسيراً. تاريخياً، حتى في ظل وجود الشروط التعاقدية، حصلت الإدارة المالية 85% من التدفقات النقدية التعاقدية للقرض، وتتوقع الإدارة المالية أن يستمر هذا الاتجاه مع إصدار القرض الحالي. يمثل هذا المثال قرضاً ميسراً مستحدث على أنه ذو مستوى ائتماني هابط، لأن للقرض شروطاً ميسرة، ولكن حتى في ظل وجود تلك الشروط، من المتوقع حدوث خسائر ائتمانية كبيرة. عند تقييم ما إذا كانت الخسائر الائتمانية المتوقعة على القرض الميسر تدعم القرض الذي تم استحداثه على أنه ذو مستوى ائتماني هابط، أم أنها تمثل فقط الخسائر الائتمانية العادية، تنظر الجهة فيما إذا كان حدث ما أو أكثر قد وقع وهي الأحداث التي كان لها أثر سيء على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للقرض.

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
In evaluating whether the expected credit losses on the concessionary loan support the loan being originated credit-impaired or just represent normal credit losses, the entity considers whether one or more events has occurred that have had a detrimental impact on the estimated future cash flows of the loan.	
Section H Effective Interest Method	القسم "ح" طريقة الفائدة الفعلية.
<i>H.1 Requirement to Use the Effective Interest Method</i>	ح.1 متطلبات استخدام طريقة الفائدة الفعلية
When transaction costs and any premium or discount on issuance are insignificant, measuring the amortized cost of an instrument using the effective interest rate produces similar results as using the straight-line method. In circumstances where measuring the gross amount of an instrument using the effective interest method yields immaterial differences as compared to applying the straight-line method, is the effective interest method required to be used?	عندما تكون تكاليف المعاملة وأي علاوات أو خصومات على التأمين غير هامة، ينتج عن قياس التكلفة المستنفدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية نتائج مماثلة لاستخدام طريقة القسط الثابت. في الحالات التي يعطي فيها قياس إجمالي القيمة الدفترية للأداة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية فروقاً ليست ذات أهمية نسبية مقارنة بتطبيق طريقة القسط الثابت، هل يشترط استخدام طريقة الفائدة الفعلية؟
Measuring the amortized cost of an instrument requires the use of the effective interest method. However, in practice there may be scenarios where applying the straight-line method yields materially the same result. Paragraph 10 of IPSAS 3, Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors, indicates "IPSASs set out accounting policies that the IPSASB has concluded result in financial statements containing relevant and faithfully representative information about the transactions, other events, and	قياس التكلفة المستنفدة للأداة يتطلب استخدام طريقة الفائدة الفعلية، ومع ذلك في الواقع العملي قد يكون هناك سيناريوهات يؤدي فيها تطبيق طريقة القسط الثابت إلى نفس النتائج. الفقرة 10 من معيار المحاسبة للقطاع العام 3، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء، تشير إلى أن "معايير المحاسبة للقطاع العام تحدد السياسات المحاسبية التي خلص مجلس معايير المحاسبة في القطاع العام إلى أنها تؤدي إلى قوائم مالية تحتوي على معلومات هامة ومعروضة عرضاً عادلاً عن المعاملات والأحداث الأخرى والظروف التي تطبق عليها، لا ينبغي تطبيق تلك السياسات عندما يكون أثر تطبيقها ليس ذو أهمية نسبية..."

Implementation Guidance

conditions to which they apply. Those policies need not be applied when the effect of applying them is immaterial..."

When an alternative technique – in this case the straight-line method – yields materially the same result as measuring amortized cost using the effective interest method, management need not apply the effective interest method as required by IPSAS 41, *Financial Instruments*.

The following example illustrates why differences arise when measuring the gross amount of a debt instrument using the effective interest method compared to the straight-line method. National Government A issues a bond with a face value of CU100,000. The bond yield of 10 percent is paid annually until maturity in 5 years. The bond was issued at a discount of 3 percent and National Government A had to pay CU2,000 in transaction costs.

Under both measurement methodologies, National Government A received CU95,000 on issuance of the instrument (CU95,000 = CU100,000 – CU2,000 – CU100,000 x 3 percent).

Straight Line Method

Measuring the gross amount of the instrument using the straight line method requires amortizing the discount and transaction costs evenly until maturity.

Year	(a) (b = 100,000 × 10 percent)	(c)	(d)	(e = a + b + c – d)
	Gross carrying amount at the beginning of the year	Interest expense of transaction costs and discount	Cash flows	Gross carrying amount at the end of the year
1	95,000	10,000	1,000	96,000
2	96,000	10,000	1,000	97,000
3	97,000	10,000	1,000	98,000
4	98,000	10,000	1,000	99,000
5	99,000	10,000	1,000	110,000

إرشادات التنفيذ

عندما ينتج عن استخدام آلية بديلة- في هذه الحالة طريقة القسط الثابت- نفس نتائج قياس التكلفة المستنفدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، لا تحتاج الإدارة إلى تطبيق طريقة الفائدة الفعلية المطلوبة بموجب معيار المحاسبة للقطاع العام 41، *الأدوات المالية*.

يوضح المثال التالي سبب ظهور فروقات عند قياس القيمة الدفترية لأداة الدين باستخدام طريقة الفائدة الفعلية مقارنة بطريقة القسط الثابت.

تصدر الحكومة الوطنية "أ" سند بقيمة اسميه 100000 ريال، يدفع إيراد السند الذي يبلغ 10% بصفة سنوية حتى تاريخ الاستحقاق بعد خمس سنوات. صدر السند بخصم بنسبة 3% وكان على الحكومة "أ" دفع 2000 ريال في تكاليف المعاملة.

وفقاً لطريقتي القياس، تحصل الحكومة "أ" على 95000 عند إصدار الأداة (100000=95000+2000+100000×3%).

طريقة القسط الثابت

يتطلب قياس إجمالي القيمة الدفترية للأداة باستخدام طريقة القسط الثابت استنفاد الخصم وتكاليف العاملة بشكل متساوي حتى الاستحقاق.

السنة	(أ) إجمالي القيمة الدفترية بداية السنة	(ب) = مصروف الفائدة (100000×10%)	(ج) استنفاد تكاليف المعاملة والخصم	(د) التدفقات النقدية	(هـ) = أ+ب+ج-د
1	95000	10000	1000	10000	96000
2	96000	10000	1000	10000	97000
3	97000	10000	1000	10000	98000

Implementation Guidance					إرشادات التنفيذ																																																																																		
<i>Effective Interest Method</i> Measuring the gross amount of the instrument using the effective interest method requires calculating the rate that exactly discounts the estimate future cash payments through the expected life of the instrument to the gross carrying amount of the instrument. Discounting the estimated cash flows of the bond yields an effective interest rate of 11.37 percent. <table><tr><th>Year</th><th>(a)</th><th>(b = a × 11.37 percent)</th><th>(c)</th><th>(d = a + b - c)</th></tr><tr><th></th><th>Gross carrying amount at the beginning of the year</th><th>Interest expense</th><th>Cash flows</th><th>Gross carrying amount at the end of the year</th></tr><tr><td>1</td><td>95,000</td><td>10,797</td><td>10,000</td><td>95,797</td></tr><tr><td>2</td><td>95,797</td><td>10,888</td><td>10,000</td><td>96,685</td></tr><tr><td>3</td><td>96,685</td><td>10,989</td><td>10,000</td><td>97,673</td></tr><tr><td>4</td><td>97,673</td><td>11,101</td><td>10,000</td><td>98,774</td></tr><tr><td>5</td><td>98,774</td><td>11,226</td><td>110,000</td><td>-</td></tr></table> When evaluating whether measuring the gross amount of the bond using the straight line method yields an immaterial difference compared to applying the effective interest method, the gross amount is compared at each measurement date as detailed in the table below.					Year	(a)	(b = a × 11.37 percent)	(c)	(d = a + b - c)		Gross carrying amount at the beginning of the year	Interest expense	Cash flows	Gross carrying amount at the end of the year	1	95,000	10,797	10,000	95,797	2	95,797	10,888	10,000	96,685	3	96,685	10,989	10,000	97,673	4	97,673	11,101	10,000	98,774	5	98,774	11,226	110,000	-	<table><tr><td>99000</td><td>10000</td><td>1000</td><td>10000</td><td>98000</td><td>4</td></tr><tr><td>-</td><td>110000</td><td>1000</td><td>10000</td><td>99000</td><td>5</td></tr></table> طريقة الفائدة الفعلية يتطلب قياس إجمالي القيمة الدفترية باستخدام طريقة الفائدة الفعلية حساب المعدل الذي يخصم بالضبط مدفوعات التدفقات النقدية المستقبلية من خلال العمر المتوقع للأداة على إجمالي القيمة الدفترية للأداة. خصم التدفقات النقدية المقدرة للسند ينتج معدل فائدة فعلي 11.37%. <table><tr><th>السنة</th><th>(أ) إجمالي القيمة الدفترية بداية السنة</th><th>(ب) = أ × 11.37% مصروف الفائدة</th><th>(ج) التدفقات النقدية</th><th>(د = أ + ب - ج) إجمالي القيمة الدفترية نهاية السنة</th></tr><tr><td>1</td><td>95,000</td><td>10,797</td><td>10,000</td><td>95,797</td></tr><tr><td>2</td><td>95,797</td><td>10,888</td><td>10,000</td><td>96,685</td></tr><tr><td>3</td><td>96,685</td><td>10,989</td><td>10,000</td><td>97,673</td></tr><tr><td>4</td><td>97,673</td><td>11,101</td><td>10,000</td><td>98,774</td></tr><tr><td>5</td><td>98,774</td><td>11,226</td><td>110,000</td><td>-</td></tr></table> عند تقييم ما إذا كان قياس القيمة الدفترية للسند باستخدام طريقة القسط الثابت يؤدي إلى فرق ليس ذو أهمية نسبية مقارنة بتطبيق طريقة الفائدة الفعلية، تتم مقارنة القيمة الدفترية في كل تاريخ من تواريخ القياس وفقاً لما هو موضح بالتفصيل في الجدول التالي.						99000	10000	1000	10000	98000	4	-	110000	1000	10000	99000	5	السنة	(أ) إجمالي القيمة الدفترية بداية السنة	(ب) = أ × 11.37% مصروف الفائدة	(ج) التدفقات النقدية	(د = أ + ب - ج) إجمالي القيمة الدفترية نهاية السنة	1	95,000	10,797	10,000	95,797	2	95,797	10,888	10,000	96,685	3	96,685	10,989	10,000	97,673	4	97,673	11,101	10,000	98,774	5	98,774	11,226	110,000	-
					Year	(a)	(b = a × 11.37 percent)	(c)	(d = a + b - c)																																																																														
	Gross carrying amount at the beginning of the year	Interest expense	Cash flows	Gross carrying amount at the end of the year																																																																																			
1	95,000	10,797	10,000	95,797																																																																																			
2	95,797	10,888	10,000	96,685																																																																																			
3	96,685	10,989	10,000	97,673																																																																																			
4	97,673	11,101	10,000	98,774																																																																																			
5	98,774	11,226	110,000	-																																																																																			
99000	10000	1000	10000	98000	4																																																																																		
-	110000	1000	10000	99000	5																																																																																		
السنة	(أ) إجمالي القيمة الدفترية بداية السنة	(ب) = أ × 11.37% مصروف الفائدة	(ج) التدفقات النقدية	(د = أ + ب - ج) إجمالي القيمة الدفترية نهاية السنة																																																																																			
1	95,000	10,797	10,000	95,797																																																																																			
2	95,797	10,888	10,000	96,685																																																																																			
3	96,685	10,989	10,000	97,673																																																																																			
4	97,673	11,101	10,000	98,774																																																																																			
5	98,774	11,226	110,000	-																																																																																			

Implementation Guidance				إرشادات التنفيذ			
Year	Straight Line Method Gross carrying amount at the beginning of the year	Effective Interest Method Gross carrying amount at the beginning of the year	Difference	السنة	طريقة القسط الثابت	طريقة الفائدة الفعلية	الفرق
1	95,000	95,000	-	1	95000	95,000	-
2	96,000	95,797	203	2	96000	95,797	203
3	97,000	96,685	315	3	97000	96,685	315
4	98,000	97,673	327	4	98000	97,673	327
5	99,000	98,774	226	5	99000	98,774	226
The measurement difference between the two methods is a result of the transaction costs and the discount on issuance of the bond. As the costs approach zero, the difference between measuring the bond using the straight line method or the effective interest method will become smaller. As the costs increase, the difference will grow in size. Furthermore, contemplating the effect on annual interest expense may yield further considerations when assessing whether applying the straight line method or effective interest method is material.				فرق القياس بين الطريقتين ناتج عن تكاليف المعاملة والخصم عند إصدار السند. وباقترب التكاليف من الصفر، سيتضاءل الفرق بين قياس السند باستخدام طريقة القسط الثابت أو طريقة الفائدة الفعلية. وازدياد التكاليف، سيزداد الفرق. علاوة على ذلك، التفكير في الأثر على المصروف السنوي للفائدة يؤدي إلى ظهور اعتبارات إضافية عند تقييم ما إذا كان تطبيق طريقة القسط الثابت أو طريقة الفائدة الفعلية ذو أهمية نسبية.			
Section I Sovereign Debt Restructurings				القسم "ط" إعادات هيكل الدين السيادي			
1.1 Sovereign Debt Restructurings				ط.1. إعادات هيكل الدين السيادي			
Are sovereign debt restructurings covered by IPSAS 41?				هل تناول معيار المحاسبة للقطاع العام 41 إعادات هيكل الديون السيادية؟			
Yes. Sovereign debt restructurings involve the modification, and/or derecognition, of financial liabilities, which are addressed in IPSAS 41. The requirements and guidance relevant to sovereign debt restructurings include:				نعم، تتطلب إعادة هيكل الديون السيادية تعديل/أو إلغاء إثبات الالتزامات المالية، والتي تم تناولها في معيار المحاسبة للقطاع العام 41 وتشمل المتطلبات والإرشادات المتعلقة بإعادة هيكل الدين السيادي ما يلي:			

Implementation Guidance	إرشادات التنفيذ
(a) Paragraphs 57 and 64 establish the requirements for the initial, and subsequent, measurement of financial liabilities; (b) Paragraphs 35–38 establish the derecognition requirements for financial liabilities; (c) Paragraph AG46 provides application guidance for assessing the extent of modifications to financial liabilities; and (d) Paragraphs AG118–AG127 provide application guidance for loans granted at concessionary terms	(أ) تحدد الفقرة 57 والفقرة 64 متطلبات القياس الأولي واللاحق للالتزامات المالية. (ب) تحدد الفقرات 35-38 متطلبات إلغاء إثبات الالتزامات المالية. (ج) توفر فقرة إرشادات التطبيق 46 إرشادات تطبيق لتقييم مدى التعديلات على الالتزامات المالية. (د) توفر فقرات إرشادات تطبيق 118-127 إرشادات تطبيق للقروض الممنوحة بأسعار ميسرة.